

UNIVERSAL
LIBRARY

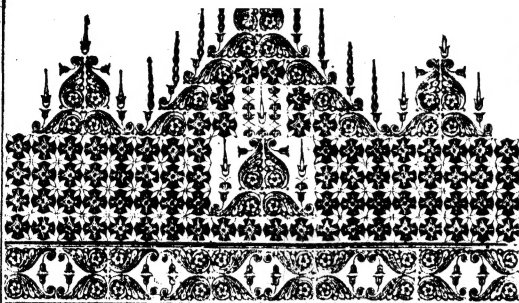
OU_232292

UNIVERSAL
LIBRARY

(هذه فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ على العدوى على شرح أبي الحسن على مذهب سيدنا مالك رضي الله تعالى عنه لرسالة ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله تعالى جميعا امين) *

صحيحة	صحيحة
باب في احكام الدماء ٣١٤	باب في الامان والتذود ١٩
باب في الاضية والشهادات ٣٦٧	باب في النكاح ٣٩
باب في الفرائض ٤٠٧	باب في الايلا ١١٠
باب في الفطره ٤٢٩	باب في الظهار ١١٢
باب في الفطره ٤٨١	باب في اللعان ١١٦
باب في الطعام والشراب ٥٠٥	باب في العدة والنفقة ١٢٧
باب في السلام والاستئذان ٥١٨	باب في البيوع وما شا كل البيوع ١٤٨
والتناجي	باب في المساقاة ٢٢٨
باب في التعالج ٥٣٦	باب في لوصايا ٢٤٣
باب في الرضا ٥٤٥	باب في الشفعة ٢٧٣

هـ ————— هذا الجزء الثاني من حاشية
الشيخ العالم العلامة علي الصبيدي
العدوي على شرح أبي الحسن
بعضه في رسالة ابن أبي زيد
القيرواني في مذهب
سيدنا الامام مالك
رضي الله تعالى
عنه ونفعنا
به آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(باب الجهاد)

عقبه بالاضحية وما معها جريا على عادة أهل المذهب حيث الحقوه بالاعدادات
اعتبه ارا بقصد المجاهدين والشافعية الحقوه بالجنديات باعتبار انه جنابة على الكفار
للكفرهم (قوله وبعض فروعه) فيه ما تقدم وفيه اشارة الى انه يستوفى كل
الفروع وقوله هولة مأخوذ من معنى مأخوذ من الجهد أى زادة تعب ومشقة
مأخوذ ذلك من مطلق التعب والمشقة أى أمره لمخروطن من ذلك الباب أى من أفراد
وليس مراده أن لفظ الجهاد الذى هو مصدر مزيد معناه لمة لفظ مأخوذ من المصدر
المجرد كما هو المتبادر من التعبير بالاخذ (قوله بفتح الجيم) أى وأما بالضم فهو
الطاقة أفاده المصباح وقوله والمشقة عطف تفسير وليس فيه جهد بكسر الجيم
وبعد كتبت هذا رأيت ألفا كهاتى قال مانفسه والجهاد مأخوذ من الجهد وهو
التعب فمعنى الجهاد فى سبيل الله المسالمة فى اتعاب النفس فى ذات الله وأداء
كاملته التى جعلها الله طريقا الى الجنة اه فله الحمد (قوله كافر اغير ذى عهد)

(باب فى حكم الجهاد)
وبعض فروعه وهو انة
مأخوذ من الجهد بفتح الجيم
أى التعب والمشقة
واصطلاحا قتال مسلم
كافر اغير ذى عهد لاعلاء
كلمة الله أو حضوره
أو دخوله أرضه له

خرج قتال الذمي المحارب على المشهور من أنه غير نقض وقوله لا إله إلا الله كلمة الله
يقضي أن من قاتل للغنية أو لأطهار الثغاة أو غيرهما لا يكون مجاهداً فلا يستحق
الغنية حيث أظهر ذلك ولا يجوز له تناوله حيث علم من نفسه ذلك وبحسب فيه عجم
بأن من قاتل العدو لأجل الغنية يحكم له بحكم المجاهد بإعطاء حظه من الغنية
وبغير ذلك والقتال لأعلاء كلمة الله إنما هو ليكون شهيداً أم وقوله أو حضوره أو
دخوله له بالرفع عطف على قتال وأشار به إلى أن الجهاد أعم من المقاتلة أو الحضور
للقاتل والظهر في الحضور يعود على القتال وضمير له يعود على أعلاء أو على القتال
أو ضمير أرضه يحتمل عوده على الكافر وله على القتال ويحتمل أن الضمير الأول عائد
على القتال والثاني لاقتال أولاء كلمة الله ولم يقل لأعلاء كلمة الإسلام بحافظة
على ذكر الجلالة في الرسم للبركة وإضافة الكلمة إلى الله على معنى الكلمة التي
أمر الله بها وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدوه (قوله وفي طاعة الامام) أي أن
الامام إذا طلب منه أن يذهب إلى جهة لاقتال فيمافانه يتعين عليه أن يرافقه على
ما أمر به وقوله وترك الغلول هو الأخذ من الغنية قبل قسمها وقوله والوفاء بالامان
أي أنه إذا أمن كذا فوجب له الوفاء به ولا يجوز له بعد ذلك أن يستبيع دمه وسيأتي
تفصيله وقوله وأن لا يفر واحداً من اثنين) نفس برلقوله والشباب عند الزحف (قوله
فيتعين لقتال الاسارى) أي فيتعين لأجل ذلك الاسارى وفيه نظر لانه اذا احتج
في فكاكه لقتال الكفار صار فرض كفاية عليهم لا فرض عين ككاتبه عليه عجم (قوله
وبالنذر) أي نذر أن يقاتل الكفار في سبيل الله (قوله وباستيفار الامام) يعني
أن الامام اذا عين واحداً أو أكثر لقتال العدو فإنه يتعين عليه ذلك ولا يسعه
المخالفة سواء كان مما يل العدو أم لا كان عن مخاطب بفرض الجهاد أم لا كما عابد
ونحوه من صبي مهيق للقتال أو امرأة كان هناك مانع من منع أحد الابن أو رب
الدين أم لا (قوله وبفجأ العدو محلة قوم) يعني أن العدو اذا اجتمع مدينة قوم مثلاً
فيتعين على كل أحد وان لم يكن من أهل الجهاد كالمرأة والعبد فان عجزوا عن الدفع
عن أنفسهم فإنه يتعين على من يقربهم أن يقاتلوا معهم العدو ما لم يخف من قربهم
معرفة العدو فان كان ذلك بأمر ظاهر فليزمو مكانهم (قوله وما عدا هذه
الاربعة يكون فرض كفاية) يعني أن الجهاد كل سنة مرة واحدة فرض كفاية
ولم يمع خوف المحارب كان في طريق المجاهدين أو على حدة يسقط بفعل البعض
فوجب على الامام أو على عموم الناس ان لم يكن امام أن يعين طائفة من المسلمين
لجهاد الكفار في كل سنة ويكون في أمم جهة للعدو مع قلة خوف غيرهلوان

وله فرائض يجب الوفاء بها
وهي طاعة الامام وترك
الغلول والوفاء بالامان
والثبات عند الزحف وأن
لا يفر واحداً من اثنين وهو
قسمان فرض عين وفرض
كفاية فيتعين لقتال
الاسارى وبالنذر وباستيفار
الامام وبفجأ العدو محلة
قوم على ما سينص عليه
في باب جمل وما عدا هذه
الاربعة يكون فرض كفاية
والله أشار بقوله (واجهاد
فريضة يحمله بعض الناس
عن بعض) لقوله تعالى
لا يستوي القاعدون من
المؤمنين

قسأوى الطريقان خوفاً فالنظر للإمام في الجهة التي يذهب إليها ان لم يكن للمسلمين
 كفاية لجميع الجهات والاوجب سداً لجميع وقولنا فرض كفاية ليس المراد
 على جميع الناس بل هو فرض كفاية على الجواز كالحق العاقل الذي القادر
 لا على أئداهم وكما يتعلق الوجوب بالمسلمين يتعلق بأهل الذمة الذين تحت
 ذمتنا فيطلبون بمجاهدة أهل الحرب الكفار وفرض الكفاية يعرف بأنه مهم بقصد
 حصوله من غير نظر إلى فاعله بالذات مع الائتم بتركه فيخرج سنة الكفاية وما تدب
 كفاية واختلاف هل لمن أسقط عنه الغرض بقيام غيره هل له أجماع لا قولنا فله
 ابن عمر (قوله وكلا وعد الله الحسنى الخ) أي الثوبة الحسنى وهي الجنة (قوله
 المدق) قال في المصباح والمدق خلاف الصديق الموالى رالجمع اعداء وعدى
 بالكسر والقصر ثم قال وقال في مختصر العدين يقع المدو ولفظ واحد على الواحد
 المذكور والمؤنث والجمع اه فقول المصنف حتى يدعو بالجمع نظر الكون العدو
 هنا واقعاً على جماعة (قوله وهو شهادة) فيه شىء من الاحسن أن يقول حتى تدعى أى
 تدعى كل فرقة إلى الخروج عما كفرت به فيدعى إلى الشهادة من لم يقر بمنهونها
 ويدعى إلى عموم رسالة المصطفى من ينكر العموم والحاصل أن المراد دعوا بما
 يحصل به دين الاسلام المعتبر على طريق الاجال من غير تفصيل الشرائع إلا أن
 يسألوا عنها فتبين لهم (قوله ثلاثة أيام متوالية) أى كل مرة في يوم وظاهر كلام
 بعض أن كل مرة فرض أى خلاف طريقة المصنف فاذا دعوا في اليوم الثالث أوله
 قولنا أول الرابع بغير دعوة لافي بقية الثالث لان حكمهم كالمرتد في ذلك فتدبر
 (قوله وقيل ثلاث مرات في يوم) هذا ضعيف (قوله إلى استئصال المسلمين) أى
 أهلاكهم قال في المصباح واستأصلته قلعه بامضوله ومنه قيل استأصل الله الكفار
 أى أهلكهم جميعاً (قوله هذا ما يعطيه) المشار له قوله فان الدعوة لا تستحب والاولى
 أن يقدمه على قوله بل يجب كما هو ظاهر (قوله ليس صريحاً في المذهب) أى بحيث
 يكون متفقاً عليه (قوله فانهم نقلوا في الدعوة الخ) أقول فحينئذ كان المناسب ان
 الضمير في البناء تدعى المصنف (قوله الوجوب مطلقاً) هذا أرجح الأقوال
 (قوله بعدت داره) أى عن الاسلام وقوله دون من قربت داره أى فلا يدعون لعلمهم
 بالدعوة كذا رأيت (تجب في الجيش الكثير) أى الآمن أى جيش المسلمين
 فلهذا قال كذا رأى وقول رابع انها تجب على الجيش الكثير الآمن اه ولعل وجهه
 انه اذا لم يكن آمناً تكون الدعوة سبباً لاستعداد الكفار فيكون ضرراً للمسلمين
 خلاف ما اذا كان آمناً فلا يبالى أى وأما اذا لم يكن آمناً فلا تجب بل يحرم هذا ما ظهر

إلى قوله وكلا وعد الله
 الحسنى فله كان على الاعيان
 لما وعد الله القاعد
 بالحسنى وتواتر في السنة أنه
 صلى الله عليه وسلم أرسل
 قوماً دون آخرين (وأحب
 الدنيا) أى المالكية (أن
 لا يقاتل العدو حتى يدعوا
 إلى دين الله) وهو شهادة
 أن لا اله الا الله وأن محمداً
 رسول الله ثلاثة أيام متوالية
 وقيل ثلاث مرات في يوم
 (الا أن دعا جلنا) أى
 يبادرون بالقتال فان الدعوة
 حينئذ لا تستحب بل يجب
 قتالهم وتسقط الدعوة لانها
 حينئذ تزدى إلى استئصال
 المسلمين هذا ما يعطيه ظاهر
 لفظه وما ذكره من استحباب
 الدعوة أو لا ليس صريحاً
 في المذهب فانهم نقلوا في
 الدعوة أربعة أقوال الوجوب
 مطلقاً لما لا في المدونة
 وعدمه له في غيرها وله فيها
 أيضاً يجب في من بعدت داره
 دون من قربت داره
 والرابع يجب في الجيش
 الكثير (حينئذ) وجعل
 بعض من لقيناه قول الشيخ
 وأحب الدنيا

قولاً خامساً والآن رب عني أنه يرجع إلى القول الثاني لأن فائده انما في الوجوب تقطير ويسقط ذلك للخلاف انتهى وهذا الخلاف في حق من (هـ) يلفته الدعوة وأما من لم تبلغه فلا خلاف في وجوب دعوته وظاهر

قوله (فأما أن يسلموا أو يؤذوا الجزية) انهم يغيرون بين الامرين دفعة واحدة فان أجابوا إلى أحدهما كف عنهم (والأقولوا) والذي في الجواهر الدعوة ان يعرض عليهم الاسلام فان أجابوا كف عنهم وان أبوا عرض عليهم أداء الجزية فان أبوا قوتلوا وان أجابوا طربوا بالانتقال إلى حيث سألهم سلطاننا فان أجابوا كففنا عنهم وان أبوا قوتلوا هذا كله مع الإهمال لم يعجلوا عن الدعوة وقوتلوا ومنها انتهى وأقول الجزية شرط أشار إليه بقوله (وانما تقبل منهم الجزية اذا ك نوا حيث تنالهم أحكاما فاما ان بعدوا منا فلا تقبل منهم -م الجزية الا ان يرتحلوا إلى بلادنا والأقولوا) ظاهر كلامه في أهل العنوة وأهل الصلح وانما ذلك شرط في أهل العنوة وأما هذا الصلح فلا يشترط ذلك فيهم وتقبل منهم الجزية في مواضعهم لانهم منعو أنفسهم حتى صالحوا على أنفسهم وبلادهم وتسلم على الجزية أين تقبل

في تقرر بر القولين (قوله قولاً خامساً) أي فيكون الثاني فائداً بالاجابة فيما يظهر (قوله للخلاف) أي لمرعاة القول بالوجوب (قوله وظاهر قوله انهم الخ) زاد في التحقيق وليس كذلك اذ المذهب انهم انما يدعون على الترتيب اهـ وقد يقال في قوله وظاهر نظر لان قول المؤلف فاما ان يسلموا الخ ليس بياناً للدعوة بمعنى انهم يدعون للاسلام أو للجزية حتى يتوجه عليه ما ذكر وانما هو إشارة لما يقع منهم في جواب الدعوة فاذا دعوا للاسلام فان أجابوا به فلا كلام وان أجابوا للجزية قبل ذلك منهم لانه اجابة للجزية بعد اية الاسلام اهـ المراد من من حاشية عجب بالحق (قوله والذي في الجواهر الخ) وهو الرابع (قوله ان يعرض عليهم الاسلام) أي جملة من غير تفصيل الذرائع الا ان يسألوا عنها فبين لهم (قوله عرض عليهم أداء الجزية) أي اجاباً أي الا ان يسألوا عن تفصيلها (قوله هذا كله مع الإهمال) أي ترك التكامل ايانا الخ منه تستفيد أن في عبارة المصنف تقديمنا تأخيراً تقدیره وأجب اليه ان لا يقابل العدو حتى يدعو إلى دين الله فاما ان يسلموا أو يؤذوا الجزية والأقولوا الا ان يسألوا فلا يدعوا إلى دين الله وقد ذكر ذلك في التحقيق (قوله يعجلوا من باب تعب) أي فلو أسرعوا لمقاتلتنا كاتيننا عن دعوتنا أي تاركين لها (قوله قوتلوا دونها) أي لان الدعوة حينئذ حرام كما صرح به بعض شراح خليل (قوله ولقبول الجزية شرط) أي واما الاسلام فليس له شرط أي اذا أجابوا للاسلام فقبل منهم في أي محل كان كانه عليه الشرح (قوله وان بعدوا الخ) لا يفيد المراد هو انهم اذا كانوا بحيث لا تنالهم أحكامنا فاذن الجزية لا تقبل منهم وهذا يوجد مع البعد وقد يوجد معه كافي عجب (قوله وسكت عن اسلامهم اذا أسلموا) أي بانفعل (قوله لا يقدح في اسلامهم) أي بالفعل لكن أنت خبير بان شرع العلامة خليل قدسوا وبينهم ما ونص البعض وان لم يجيبوا للجزية أو أجابوها ولو سكتهم بمحل لا تنالهم أحكامنا فيه ولم يرتحلوا إلى محل يؤمن منهم على المسلمين أو أجابوا للاسلام وهم بمحل لا يؤمن منهم قوتلوا أي أخذ في قتلهم واذا قدر عليهم قتلوا اهـ الا ان يقال كلام شرعهم محمول على ما اذا لم يسلموا بانفعل بل وعدوا بالاسلام فتدبر (قوله واجبة قبل الصلح) المناسب ان يقول واجبة قبل الغنوة وعبارة التحقيق توضيح القسام ونصه ولو اسلم قوم كفار فان كانوا حيث تنالهم أحكام الكفار وجب عليهم أن يرتحلوا وان لم يرتحلوا فم غاصون لله ورسوله واسلامهم صحيح لان العبرة انما كانت من شروط صحة الاسلام قبل فتح مكة لقوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح وكانت في أول الاسلام لا يتم

منهم وسكت عن اسلامهم ٢ عد في اذا أسلموا فقول سكت عنه لان اقامتهم بدار الحرب لا قدح في اسلامهم وانما كانت الهجرة واجبة قبل الصلح

(والفرار) بكسر الفاء أن يولى (من العدو) ونية أن لا يرجع (٦) إليه هذه العلماء (من الكبار)

إذا كانوا) أى العدو من الكفار (مثل عدد المسلمين فأقل) سواء كان المسلمون مثلهم فى القوة أو أشد أو جهل الأمر وهو المشهور وسواء كان للكفار مادة أم لا وقيدناه بقولنا ونية إلى آخره احترازاً عما إذا ضربت به الرجوع بأن يفعل ذلك مكيدة له فإنه جائز له قتال الأمتهم فالقتال أو مقبلاً إلى فئة المتحرف هو الذى يرى العدو ولا يهرام حتى يتبعه فيكر عليه والتحيز هو الذى يرجع إلى الأمير أو إلى جماعة بقره يستعين بهم (فإن كانوا) أى العدو الكفار (أكثر من ذلك) أى من مثلى عدد المسلمين (فلا بأس به) بجواز (ذلك) الفرار من العدو وظاهره ولو بلغ المسلمون اثني عشر ألفاً وهو كذلك فى النوادر عن مصنفين ونقل بن رشد عن جمهور أهل العلم وارتضاء من المسلمين إذا بلغوا اثني عشر ألفاً لا يجوز لهم الفرار وإن كان الكفار أكثر من مثلهم وقيد به بعضهم كلام الشيخ واعتمده صاحب المختصر (وقاتل العدو) العدو من الكفار (مع كل بر) بفتح الواو حدة

أسلام من أسلم حتى يرتحل إلى المدينة فلما فتح مكة قال لا هجرة بعد القمع (قوله أوجهل الأمر) أى فلم يعلم أنهم مثلهم فى القوة والشدة رقيقة كلامه أنه لو علم أنهم أضعف قوة من الكفار لمحازلهم الفرار حيث ينفذ فيه ما سبق أن محل حرمة الفرار إذا كان فى ثباتهم نكايته للعدو والجاز إذا كانوا ضعه فاليس فى ثباتهم نكايته للعدو وتدبر (قوله وهو المشهور) راجع لقوله مثلى عدد للمسلمين أى أن الاعتبار الضعف بحسب العدد لا القوة خلافاً لابن الماحشون فإنه يقول يلزم أن يشتموا لا أكثر من النصف إذا كانوا أشد من الكفار سلاحاً وأكثر قوة ووجدوا ولا يلزمهم أن يشتموا لهم وإن كانوا أكثر من النصف إذا كان الكفار أشد منهم سلاحاً وأكثر قوة ووجدوا أو عرفوا أن يعلموهم ورواه عن مالك تنبيه أعلم أن محل حرمة الفرار أن يغ المسلمون ضعفهم أو كانوا اثني عشر ألفاً على ما سيأتى أن يكون للمسلمين سلاح وأن لا تختلف كلمتهم فإن لم يكن معهم سلاح لم يحرم الفرار وكذا إذا اختلفت كلمتهم (قوله وسواء كان الخ) الأحسن ما قاله بعض الشيوخ من أن محل ذلك إذا لم يكن للكفار مادة ولا مدد للمسلمين وأما إذا كان العدو مجهولاً مدد للمسلمين فإنه يجوز الفرار وهذا جارياً إذا بلغ المسلمون النصف أو كانوا اثني عشر ألفاً ويكفى بلوغهم هذا العدد ولو لمع الشك أو الوهم ولا يشترط فى العدد المذكور كون الجميع ممن توفرت فيه شروط الجهاد بل ولو كان فيهم عبيد وصبيان لكن ينبغي أن تكون فيهم قدرة على الجهاد (قوله احتراز عما إذا فر ونية العدو الخ) لا يخفى أن المتحيز كالتعريف فى عدم الحرمة فالأولى أن يشير إلى إخراجها مأو ولا يقتصر على المتحرف (قوله هو الذى يرجع إلى الأمير) أى بشرط أن يكون المتحيز يخاف على نفسه خوفاً ينافى بقرب المخاز إليه ولم يكن المخاز أمير الجيش تنبيه قيد بعضهم المسلمين أعنى بلوغ المسلمين النصف أو اثني عشر ألفاً تنبيه بما إذا كان فى ثباتهم نكايته للعدو والجاز أن الفرار حاصل المسئلة أن الحرمة فى المسئلتين مقيدة بأن يكون معهم سلاح وأن لا تختلف كلمتهم وألا يكون للكفار مادة ولا يكون للمسلمين وأن يكون فى ثباتهم نكايته للعدو (قوله ولا بأس بجواز ذلك) لأحاجة التقدير بحواجز ذكرها وضربنا علم أنه اختلاف هل الأفضل حينئذ الفرار أو الثبات أو أن كان الإمام بالفرار فى حقه أفضل وإن كان غيره فالثبات أفضل على ثلاثة أقوال فاله عجم فى حاشيته (قوله أن المسلمين إذا بلغوا اثني عشر ألفاً الخ) قد تقدم أنها مقيدة بشروط (قوله أى ويجب على من تعين عليه الجهاد) فيه نظر بل هذا جارٍ فمن يجب عليه كفاية وأما من يتدب فى حقه الجهاد فهل يقاتل مع كل

بار

بالبناء للمفعول أى ويجب على من تعين عليه الجهاد أن يقاتل

وهو الموفق بالعهود (و) مع كل (فاجر) (٧) وهو الفاجر في أحكامه (من الولاء) امامه الاول فظاهر وامامه

الثاني فلما صم من قوله رلى
الله عليه وسلم ان الله ليؤيد
هذا الدين بالرجل الفاجر
ولانه لو ترك القتال معه
لكان ضررا على الاسلام
(ولا بأس بقتل من أسر
من الاعلاج) جمع على وهو
الرجل من كفار العجم
(ولا يقتل أحد) من العدو
(بعد امان) كان الامان من
الامام أو غيره على المشهور
لقوله تعالى ان الله لا يحب
الظالمين ولما صم من قوله
صلى الله عليه وسلم ينصب
للعادى لواء يوم القيامة فيقال
هذه غدرة فلان (ولا يخفى
لهم) أى للعقد (بعهد)
الاخفاء نقض العهود ليس
هذان تكرار مع ما قبله فان
الاول خاص بالقتل وهذا عام
فى القتل وغيره ولا يقتل
النساء ولا الصبيان لما صم
من نهيه عليه الصلاة
والسلام عن قتلهم وكذلك
لا تضرب عليهم الجزية
ويغير الامام فيهم بين
ثلاثة أوجه الاسترقاق
والعتق واغداء (ويجيب
قتل الرهبان) جمع رهاب
وهو العابد (و) قتل

بار وفاجر أو لا قاله عجم (قوله وهو الموفق بالعهود) أى العادل (قوله وهو الفاجر
فى أحكامه) شامل لمن كان حوره بالغدر الذى هو عدم الوفاء بالعهود لكن اعتمد
بعضهم عدم وجوب القتال معه ولمن كان فاسقا ولمن لا يمدل فى الخمس وهذا كله
فى الجهاد الواجب ولو كفاية وامان من يندب فقد تقدم الترد فيه وقد يقال لا وجه
للمتألم مع الجائر فى المدبوب (قوله ولا بأس بقتل من أسر من الاعلاج) أى اذا
كان فى قتله مصلحة (قوله وهو الرجل من كفار العجم الخ) قال فى التحقيق اشار به
لمن يقول لا تقتل الاسارى لان ترك القتل أحسن اه أقول ففضية ذلك أن
قول المصنف من الاعلاج فرض مثال لذلك قال ابن الحارث ان أسر واعربا
أو مجما فالامام مخير فى خمسة القتل أو الاسترقاق أو ضرب الجزية أو المفاداة أو امان
بانه غار اه قال خليل فى توضيحه حاصلة انه يخير بين القتل أو الابداء فان قتل
فلا تفصيل وان أبى خير فى أربعة أوجه الاسترقاق أو ضرب الجزية أو المفاداة
والمن وقوله بالنظر رابع للخمسة يعنى أن التغيير انما هو بحسب المصلحة متى
وجد فيها أحسن تعين وهذه الوجوه بالنسبة لرجال المقاتلة واما الذرارى والنساء
فليس الا الاسترقاق أو المفاداة أو العتق فان قلت اذا كان المعتبر النظر فيما فيه
مصلحة فأين التغيير والجواب أن التغيير حيث رأى أن كلا من الامور مصلحة
ويمحى ان يكون المراد من التغيير لازمه وهو عدم تعين واحد منها ابتداء (قوله
على المشهور) ومقابلها ما قاله ابن الماسجدون امانته ووقوف على نظر الامام
وهذا القول ذكره الشيخ بعد اه ابن ناجي (قوله لواء يوم القيامة) أى راية كما قاله
شارح الحديث (قوله هذه غدرة فلان) بفتح الغين قلب بعض والمراد شهرته
فى القيامة بصفة الغدر ليدمه أهل الموق وفيه غلط تحريم الغدر لاسيما من
صاحب الولاية العامة لان غدرة تعدى ضرره اه (قوله ولا يخفى) بالنساء
للمفعول من أخفرا لمن خفر قال فى المصباح وأخفرتة اذا نقضت عهده (قوله
ويجيب قتل الرهبان) يس التمسى عن قتل الرهبان ونحوهم لفضل ترمهم بل هم
من الله أبعد من غيرهم لشدة كفرهم وانما تركوا الترمهم أهل دينهم فصاروا
كالنساء اه من ذن (قوله وهو الانصع) أى لاه الذى رجه صاحب المصباح
وصدربه صاحب القاموس ثم ذكر الفتح بعد واقتصر شرح الحديث على الفتح
وكذا انقلب (قوله الاجرا) أى لا يجوز قتلهم فى الشيخ زروق المشهور وعدم جواز
قتل الفلاح والاجير والصانع اذ لم يقاتلوا وقد رتب عليهم وهذا عند ابن حبيب وعند
سهمون يقتلون وهو المفعول من كلام خليل اذ لم يستثنهم ممن يجوز قتله اه ورأى
(الاحبار) جمع حبر بفتح المهملة وكسر هاء وهو الانصع العالم فى فسخة بدل الاجرا الاجراء

يرى مسترط في عدم قتل الأولين على المشهور أن يقطع أعنهم ما أهل ماتهم محاسبا في دير أو صومعة ومضى فلا يخالفهم
في رأى ولا يعيناهم بتدبيره مشورة ويكفرنا حين لا يسترقان (أ) ويترك لهما ما يقوم بهما واختلاف

في الزائد على ذلك إذا كان
ملا كثيرا على قولين
مشهورين أحدهما وهو
الاشهر أنه لا يترك له ما الثاني
أنه يترك له ابن عبد السلام
وأكثر الروايات فيما رأيت
أنه يترك له ماله والتفصيل
بين اليسير والكثير هو
مذهب سحنون انتهى
والذي في المختصر أن جميع
من سقط عنه القتل
يترك له كفايته فقط وحكم
المرأة إذا تربت حكم
الرجل فيها ذكر على
المشهور واختلف في مرجع
التصغير من قوله (الأن يقاتلوا)
ف قيل عائد على جميع من
نقدم من النساء والصبيان
والرهبان والاجبار وقيل
عائد على الرهبان وما بعده
واستقرب لسلامته من
اتسكاره قوله (وكذلك
المرأة تقتل إذا قتلت) ظاهره
كان ذلك في حال القتال أو بعده
وقيد (ع) بقوله يعني حال
القتال وأما إذا برد القتال فلا
يقتل وهذا أيضا إذا قتلت
بالسلاح وأما إذا قتلت
بالحجارة وغير ذلك فلا تقتل
(ويجوز أن تدعى المسلمين)

بعض عمق شيوخ المذهب أن هذا اختلاف في حال وإن من له رأى وتدير من
هؤلاء يقتل ومن لا رأى له لا يقتل (قوله الأولين لعل الآخرين) أو أولين بالنسبة
لقوله أو أجزاقتل (قوله ولا يعيناهم) عين الذي قبله (قوله في تدبير) التدبير النظر
في عواقب الأمور وقوله مشورة الاغنة في مشورة هي أن يدل المستشار المستشير
على ما فيه صلاحه (قوله ويكونان حرين) وعلى قائله ما دية تدفع لاهل دينهما
(قوله ويترك لهما ما يقوم بهما) أي يترك لهما من أموالهما ما يعيشون فيه من أموالهم
ولا يؤخذ ذلك ما قيمه وتوافق لم يكن لهم مال فن أموال الكفار فان لم يكن للكفار
مال وجب على المسلمين مواساتهم (قوله وأكثر الروايات الخ) أي الذي هو
الثاني (قوله والتفصيل بين اليسير) أي في كونه يترك له والكثير لا يترك له هو
مذهب سحنون أي الذي هو الأول وقوله والذي في المختصر أي مقابل له أنه يترك له
كفايته فقط سواء كان الزائد مالا كثيرا أم لا فهو قول ثالث (قوله أن جميع من
سقط عنه القتل) أي من شيخ فان وزمن وأعني حيث لم يكن له رأى ولا تدبير أما أن
كان لاحد من هؤلاء رأى قتل (قوله حكم الرجل في ذات) على المشهور وقيل
ليس حكمهم حكم الرجال فلا يتركون ويؤزر من أذر الرهبانية اغنايفعلها
الرجال (قوله من النساء والصبيان) أما النساء فيأتي الكلام عليهن وأما الصبيان
فحكمهم حكمه ما هو سيأتي (قوله لسلامته من التسكرار) ظاهره بالنسبة للمرأة فقط
(قوله وقيد ابن عمر الخ) من كلام هذا الشارح عن ابن عمر علم أن الصور ثمان
وهي أمان تقتل أولا وفي كل أمان تكون بالسلاح أو غيره وفي كل أمان يقدر
عليها حال المناشبة أو بعدها حتى قتلت قتلت حال القتال أو بعدها قتلت بسلاح
أو غيره وهي لم تقتل قتلت حال المناشبة بسلاح لا حال المناشبة ولا بعدها فمقتلها
تقتل في ثلاث وتقتل في خمس وليس كذلك مذهب ابن القاسم أنها إذا قتلت
بسلاح تقتل مطاعا حال القتال وبعده ولو لم تقتل أحد أو الصبي في التفصيل كالمراة
ولوراهق (قوله ره والخسيس) المراد به الذي ليس عدل شهادة لكن لا بد أن يكون
عدلا عارفا بمهله الأمان ولو أخرجنا عن طاعة الامام (قوله وهذا في قوم مخصوصين)
أي في قوم كفار مخصوصين (قوله فنقضه ان شاء) أي كان له النظر كما ينظر في التأمين
الواقع من غير المدل أو الجاهل فان رآه صوابا أعضاء والأرذله وفهم من ذلك أن أمان
الذي لبعض الحربيين لا يجوزوا علم أن ثمره الأمان العائد على المؤمن حرمة قتله
واسترفقه وعدم ضرب الجزية عليه ان وقع الأمان قبل الفتح واما بعد الفتح فأنما

هو والخسيس الذي اذا غاب لا ينتظر واذا حضر لا يستشار على بقيتهم فأمان الشريف أحرى
بالحوار وهذا في قوم مخصوصين وأما أهل ناحية أو بلد فلا يعقد لهم الأمان إلا السلطان فان عقده غيره فنقضه ان شاء

(تنبيه) قال في الجواهر
 وشروط الامان أن يكون
 على السلب ضرر فلو لم
 جاسوسا أو طليعة أو من
 فيه مضرة لم يعتد اه
 وينعقد الامان بصرح
 للفقهاء وبالكفاية بشارة
 المفهمة (وكذلك المرأة)
 يجوز امانها (والصبي)
 مثلها يجوز امانه (إذا عقل
 الامان) أي علم ان نقض
 الامان حرام يعاقب عليه
 والوفاء به واجب يشاب
 عليه (وقيل إن أجاز ذلك)
 أي امان الصبي (الامام
 جاز) وإن لم يجز له يجزئ
 شرع يتكلم على الاموال
 المأخوذة من العدو وهي
 قسيمان في وسبأني
 وغنيمة وإليه أشار بقوله
 (وما غنم المسلمون) من العدو
 (بإيجاف) أي تعجب وجلاء
 في الحرب (فلأخذ الامام
 نفسه) يضعه ان شاء
 في بيت المال أو يصرفه
 في مصالح المسلمين من شراء
 سلاح وغيره مما يراه مصلحة
 للمسلمين ان شاء نفسه
 فيدفعه لأكلي النبي صلى الله
 عليه وسلم أو غيره من
 أو يجعل بعضه فيهم وبقيته في غيرهم

بسط عليه القتل فقط ويرى الامام رأيه في غيره (قوله فلو لم جاسوسا الخ) يقتل
 الجاسوس حيث لا يرى الامام استتراقه أو يسلم (قوله الطليعة) قال
 في المصباح الطليعة القوم به ثوبن امام الجيش يتعرفون طلع العدو بالكسر أي
 خبره والجمع طلائع اه فهو هذا الاعتبار مغاير للجاسوس (قوله ويعتد
 الامان بصرح المفظ الخ) كما مثلك (قوله والاشارة المفهمة) أي يفهم منها
 الكافر الامان تحقيقا أو ظاهرا وان يتصدهم المشير الامان بل ضده وكذا اذا قصد
 بها المشير الامان فانه يحصل به الازمان وإن فهم منها الكافر ضد ذلك (قوله وكذلك
 المرأة الخ) والعدو قال في المدونة ويجوز ما ان المرأة والعبد والصبي ان عقل الامان
 وهذا قول الأكثر (قوله وقيل إن أجاز ذلك) معناه لا يجوز ابتداءه ولكن ان وقع
 بمضى ان اضاء الامام وان شاء رده وهذا القول لابن المأجوشون إلا ان عبارة
 الشارح فيها قصور من حيث ترجيع اسم الاشارة للصبي فقط مع ان هذا القول
 يجعل مثل الصبي المرأة بل والعبد ولذلك رجع اسم الاشارة بعضهم الى الصبي
 والمرأة وامان الخارج عن الامام المسلم الكبير الحرفي مضي ويجوز اتفاق ولما
 الدعي والخائف منهم فلا يجوز تأمينهما (قوله لا يجوز حقيقة أو حكما) حقيقة
 واضح وحكما كما اذا نزل الجيش لبلد العدو ونهر بواضه فأخذ ما لهم فانه غنيمة
 هذا هو الراجح وما تنجلي عنه أهله قبل خروج الجيش في وكذا ما كان بعد
 خروج الجيش وقبل نزوله لبلد العدو كما ذكره ابن أبي رهم وقوله لا يجوز
 (قوله وجلاء) جمع جملة وهي الكثرة في الحرب كما في القاموس (قوله
 فلأخذ الامام نفسه) هذا من الجهات السبعة التي يختص بها بيت المال وممثلة
 الجزية قال في عوالم الموروث والمال الضال صاحبه والمراد به المجهول وقد غنمها
 بهم في قوله

جهات أموال بيت المال سبعة

خمس وفيه خراج جزية عشر وارث فرض ومال من صاحبه

أي لم يعرف صاحبه اه فيبدأ من ذلك يأكله عليه الصلاة والسلام ثم يصر
 له صالح أي العائد بغيرها على المسلمين كبناء المساجد والقناطر والقرو وعمار
 للفقور وارتاق التضا (قوله يصر في مصالح المسلمين) هذا التفصيل بذاته
 بنى ابن ناجي (قوله بما يراه مصلحة الخ) أي كبناء المساجد والقناطر وعمار
 الفقور وارتاق التضا وغير ذلك (قوله وان شاء نفسه فدفعه لأكلي النبي صلى
 الله عليه وسلم) فسمه بينهم فصم كون الدفع لأكليهم أفراد القسمة وعمل كونهم

يدفعه كله لآل النبي صلى الله عليه وسلم اذا كانوا يستحقونه بهما وقوله
 أولغيرهم أى فيقسمه بين الغير كالعلاء والنضاة ولمنعه انه يخير فيه بين أربعة
 أمور (قوله من كراع) بوزن غراب الخيل كفى المصباح (قوله فلا تخمس
 ولا تقسم الخ) وقيل بضم قسمها وقيل يقسمها ان رأى ذلك (قوله بل توقف) أى
 انها بمجرد الاستيلاء عليها تصير وقفاً ولا تحتاج لحكم ما حكم وقصده الارض
 التى ليست بموات أى أرض الزراعة وكذا الدور التى صادفها الفتح قصصه بوقفها
 كما رضى ولكن لا يؤخذ للدور كراهة فليست كأرض الزراعة فإذا انهدمت تلك
 الابنية وبني أهل الاسلام دورا غيرها فهذه الابنية لا تكون وقفاً ولو قسمت
 الارض التى ذكرنا انها توقف فيمضى حيث قسمها من يرى قسمها ومذهب مالك ان
 مكة فقت عنوة كصر (قوله فاقسم الاربعة الاخماس الباقية) وهل يجب عليه
 ان يبيع الاربعة الاخماس ليقسم انما نهى لانه أقرب للمساواة لا يدخل التقويم
 من الخطأ الا ان لا يحدد من يشتري فيقسم الاعيان أولا يجب البيع بل يخير ان شاء
 باع وقسم الثمن وان شاء قسم الاعيان بحسب ما يراه من المصلحة قولان واعترض
 بعضهم الاول بأن بيعها ببلد الحرب ضياع لرخصها هناك وأجيب بأن رخصها
 يرجع لهم لانهم هم المشترون وهم أحق برخصها وهم جاريان في الخمس أيضا
 وعلى ان الامام يقسم سلع الغنيمة لانها تقسم كل صنف من سلع الغنيمة
 خمسة أقسام ان أمكن ذلك حساباً بتاسع الغنيمة وشرعاً بان لا يؤذى لتفريق
 أم من ولدها ويبقى النظر اذا كان في الغنيمة ثلاثة أصناف صنف يمكن قسمه
 وصنفان كل واحد لا يمكن قسمه هل يجب ضمهما ولا يضمن لما يمكن قسمه أولا
 واستظهر الاول (قوله بين أهل الجيوش) الاضافة لليمان أى أهلهم الجيوش
 (قوله لغيره عليه الصلاة والسلام) لا يخفى ان فعله صلى الله عليه وسلم لا ينتج
 خصوص الاستقباب في حد ذاته أى ولان فيه تطيب قلوب المجاهدين لمسايقه من
 ادخال السرور وعلمهم وزيادة الحفظ لان كل من ميزنييه يشتهد حرصه عليه
 (قوله ولان فيه نكابة) مع ما وافى على قوله لفعله الخ حمله ان فعله في ذاته يقطع
 النظر عن الالتفات لحكمه مفيد للاستقباب كما ادعى وكون فيه نكابة للعدو علة
 أخرى مقتضية للاستقباب ويمكن ان يعطى فعله صلى الله عليه وسلم يكون فيه
 نكابة وقوله للعدو المناسب نكابة في العدو وقول المصباح نكبات في العدو (قوله
 كرا العدو) أى رجوع العدو واوله سرية السرية القطعة من الجيوش ففعلية بمعنى
 فاعلة لانها تسرى في خفية قاله في المصباح وسكت عن مفهوم الشرط الاول وهو

وهذا اذا كان الذى غنموه
 غير أرض من كراع وقماش
 وعبيد ومال وحنطة وأما
 الأرض فلا تخمس ولا تقسم
 على المشهور بل توقف
 ويصرف خارجا في مصالح
 المسلمين (و) بدان يأخذ
 الامام خمس الغنم (يقسم
 الاربعة أخماس) الباقية
 (بين أهل الجيوش)
 المجاهد بن شروط تأتى
 (وقسم ذلك) أى ما غنمه
 المسلمون (ببلد الحرب
 أولى) أى مستقب لفعله
 عليه الصلاة والسلام ذلك
 والصحة بعده ولان فيه
 نكابة للعدو وهذا اذا
 أمنوا كرا العدو وكان
 الغنم جيشا أما ان كانوا
 سرية من الجيوش فلا
 يقسموا حتى يعودوا
 الى الجيوش

(وانما يخمس ويقسم ما أرحف) أى جل (عليه بالخيل و) (الركاب) أى الابل (وما غنم بقتال) فأما ما أخذ بنيران الجاف أو قتال فهو النىء وحكمه انه لا يخمس ولا يقسم بل النظر فيه للامام مثل خمس الغنمية ان شاء صرف جمعه في مصالح المسلمين وان شاء قسمه كما تقدم في الغنمية (تنبيه) ظاهر كلامه انه يخمس ويقسم كلما أرحف عليه ولو أراضى وأسارى وليس كذلك أما الارض فالمشهور فيها ما قدمنا وأما الاسارى فالامام مخير في الرجال بين خمسة أوجه القتل والمسن والفداء والاسترقاق والجزية وأما النساء والصبيان فقد قدمنا ان الامام مخير فيهم بين ثلاثة أوجه المن والفداء والاسترقاق (ولابأس) بمعنى وبإباح (أن يؤكل من الغنمية) قبل أن يقسم الطعام والعلف لمن احتاج الى ذلك

ظاهر تنبيهه نص ابن فرحون على انه لا بد من الحماكم عند انقسام اذ لو فوض ذلك لهم لدخلهم الطمع وأحب كل لنفسه من كرائم الاموال ما يطلبه غيره وهو مؤذ للفتن (قوله وانما يخمس) أى يجعل خمسة أقسام وقوله ويقسم أى كل منها ولا يستغنى عن هذا بما تقدم من قوله وما غنم الخ لان ما تقدم ليس فيه حصر قد بر (قوله أى الابل) ابن العربي واحدا الركاب راحلة من غير لفظها (قوله وما غنم بقتال) عطف عام على خاص (قوله فأما ما غنم بغير إيجاف ولا قتال) أى بأن انجلي عنه أهلها قال قت كما أخذ من انجلي عنه أهلها حين سماعهم بخروج الجيش اليهم (قوله في مصالح المسلمين) كتبنا القناطر الخ (قوله وان شاء قسمه) كما تقدم في الغنمية) أى في دفعه اما لآل النبي صلى الله عليه وسلم أولا يبرهم أو يجعل البعض فيهم والبعض في غيرهم بقى ما هرب به الاسير أو التاجر أو يأخذه المتلصص فيقتضيه وهو المسمى بالمتخص فيقتصر به حائزه ولا يقسم ولا يوضع في بيت المال لكن المسلم حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا يخرج خمسة وأما الذي فلا (قوله المن) أى يفتهم ولا يأخذ منهم شيئا (قوله والفداء) أى بأن يتركهم في مقابلة شيء يأخذه (قوله بمعنى وبإباح) أى فاستعمل لابأس فيما فعله وتركه سواء بدليل قول صاحب المختصر وجاز أخذ محتاج (قوله ان يأكل من الغنمية) هذا اذا كانوا من يقسم لهم واما من لا يقسم لهم كالنساء والصبيان والعبيد فقولان (قوله قبل أن يقسم الخ) روى قوله ان يقسم بالتاء المثناة الفوقية ولا شك كمال فيها وبالياء التثنية المثناة رعاية للمعنى لان الغنمية تشتمل على المال فيكون معناه المال (قوله الطعام والعلف) نائب فاعل يؤكل والعلف جمعه علاف كجبل وحيال قاله في الصباح وقوله لمن احتاج اليه أى تاللا لإباحة كائنة لمن احتاج الى ذلك ومطلق الاحتياج كاف وكذا يجوز له أخذ نعل وحزام متادلا مثل حزام الملوك وابرة ومصلي الطعام من نحو لفلفل وكذا يجوز له ان يأخذ ثوبا لابس وغيره لطلعاه أو وجعل مناعه وسلاحا وادابة للقتال أو ليركبه البلده بشرط ان ينوى عند أخذ ذلك ان يرد الغنمية اذا فرغ من الانتفاع به وبلائية أصلا كنية الرد واذا فضل شيء كثير مما يبيع له الاخذ منه لا بشرط الرد وهو ما عدا الثوب والسلاح والادابة وهو كما في عجم ما زاد على كالدرهم قال ويعتبر كونه كثيرا أو يسيرا يوم وجوب رده لا يوم أخذه فانه يلزمه ان يرد الى الغنمية ان أمكنه رده اليها فان لم يمكنه لتفرق الجيش تصدق به كله لانه كالجهلت أو بابه بعد اخراج الخمس وأولى رده ما فضل مما يأخذه بنية الرد كالثوب

سواء أذن الامام أم لا والمراد بالطعام ما يؤكل لحمًا أو غيره ويلحق به الانعام الحية الذبيحة على المشهور وعليه
رد المجلد للفتحية ان لم يحتج اليه والاصل في ما قال مافي الصحيح من (١٢) قول ابن عمر رضي الله عنهما كنا

نصوب في مغازينا المسل
والنصب فنأكله ولا نرضعه
ولما ذكر ان أربعة
فخمس المنعم يقسمها الامام
بين أهل الجليش وكان
لا يستحقها منهم الامس
اجتمعت فيه شروط شرع
في بيانها فقال (وانما يسهم
لمن حضر القتال) المراد
بالحضور حضور المناشبة
لا حضور المواجهة فاذا
قامت الصفوف ولم يتناشب
القتال فلا يسهم لمن مات
حيث يسهم لمن مات بعد
التناشب القتال (أو يختلف
عن القتال في شغل المسلمين
من أمر جهادهم) ككشف
طريق أو جلب عدد ونحو
ذلك وكذلك يسهم لمن شغل
عن الجيش في بلاد العدو
يختلف من ضل في بلاد
الاسلام (و) كذلك يسهم
طامر مرض) اذا حصل له
المرض بعد القتال أو في حال

وقولنا كثيرا احتراز من النسيء اليسير الذي لا يبال له مما قيمته الدرم ونحوه فانه
سأجله أكله ولا يرده للغبية لانه في حكم ما هو محتاج له (قوله سواء أذن له الامام
أم لا) بل ولو نهاهم الامام وقبده ابن رشد بأن لا يأخذ من بنية الذمير (قوله ويلحق به
الانعام الحية الذبيحة على المشهور) أي المأخوذة للذبيحة قضيته ان له مقابلا يقول بعدم
الاخذ واعتزله الشيخ خليل بقوله القول الآخر أي بالذبح لم أره معزوا (قوله كنا
نصيب في مغازينا) أي مع النبي صلى الله عليه وسلم لقوله مافي الصحيح فانه يدل على
ذات قوله المسل والغنم زاد أونيهم والقوا كد والاسماعيلي والسنن (قوله حضور
المناشبة) المراد المضاربة سواء قاتل أم لا (قوله فلا يسهم لمن مات حيث) والفرق بين
الميت قبل اللقاء والقتال من انه يسهم للثاني دون الاول ان الضال بنية الغزو
واستمرت الى الآن بخلاف الميت فان ينته انقطع بالموت (قوله ككشف طريق)
أي ينظر هل الطريق التي في ناحية كذا فم أعدوا ولا (قوله يختلف من ضل في بلاد
الاسلام) هذا اختلاف المذهب والمذهب انه يسهم لمن ضل في بلاد الاسلام وكذا من
رد لها برجح فان ردا اختيارا فلا يسهم له (قوله اذا حصل له المرض بعد القتال أو في حال
القتال) فشهد أوله صحتها مرض واستبرق قاتل مريضاً الى تمام القتال هكذا حل
الخطاب كلام خليل أي أو مرض بعد ان شرف على الانتصاف والحاصل انه يسهم له
في ثلاث صور ما اذا مرض بعد القتال أو في حال القتال أي شهد أوله صحتها مرض
أو شهرة قاتل مريضاً أو مرض بعد ان شرف على الغنيمه وأما لو خرج من بلد
مريضاً أو مرض قبل دخول أرض العدو أو بعده وقبل القتال ولو سير واستمر مريضاً
في الثلاث لكنه قاتل فيها حتى انه ضي افتل فقولان في هذه الصور الثلاث
في الاسهام ننظر الى كونه قاتل في الجبهة وعدمه ننظر الى مرضه فم كان حضوره
كعدمه هذا ما يفيد الخطاب وهناك كلام آخر انظره في شرح خليل (قوله اذا
حصل له الرهص الخ) قال عجم ويجرى في مرض الفرس ما يجري في مرض الادمي
من التفصيل (قوله ويسهم لفرس) أي الذي يقدر بها على السكر والغرق بالبحور

فان قتال امس حصل له قبل حضور القتال سواء كن ابتداء مرضه في دار الحرب أو في بلاد الاسلام الذي
فلا يسهم له (و) كذلك يسهم (للفرس الرهص) اذا حصل له الرهص بعد القتال أو في حال القتال وهو داء يصيب
الفرس في خافره (ع) ليس الرهص بشرط وكذا اذا مرض بغير مولاد كراهه انما يسهم لمن حضر القتال وكان الذي
يحضره آدمياً وغيره بشر عيين القدر الذي يسهم له كل من مافقتال (ويسهم لفرس) الواحد (هـ) وان
فا فرس من البعير والبغل والحمار نه لا يسهم لها وقيدنا بالواحد احترازاً عما زاد عليه فانه لا يسهم للرائد (و) يسهم
(سهم) الواحد (لراكبه) في كلامه تسامح

فان الراكب انما يقال لراكب (١٣) الابل وأما ركب الفرس فاما يقال له فارس ولما ركب الحمار حمار

والاصل فيما ذكرنا من كرم اصح أنه
صلى الله عليه وسلم جعل
للفرس سهمين وللغارس
سهما (و) من الشروط التي
يستحق بها القسم الحرية
(فلا يسهم لعدد) قائل أولم
بقاتل (و) منها الذكورية
(فلا) يسهم (لأمرأة) قائل
أولم تقاتل (و) منها البلوغ
(فلا) يسهم (لصبي) الا
بشروط ثلاثة (ان يطبق
اضبي الذي لم يجتمعت القتال
ويجيزه الامام ويقاوم
في سهم له) والذي نقله بهرام
عن المددنة وصرح
بمشهوريته انه لا يسهم له
قائل أولم تقاتل ومقتضى
صنيع صاحب المختصر ان
ما ذكره الشيخ مشهور
ايضا وظاهر الحديث يدل
للاول وهو ما رواه ابن
وهب أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يسهم للعبيد
ولا للنساء ولا للصبيان
(و) منها ان يخرج بنية الجهاد
(فلا) يسهم (للاجير) الخاص
الذي ملاك منافع
كلاجير الخدمة (الا ان
يقاوم) واحترز بالخاص
من الاجير الاسم كالخياط

الذي لا قدرة له على الصكر واغلا يسهم له وهو كذلك وقوله سهمان أى يسهم
لما سهمان ولو كانت في السفينة ولما ساهموا واحد وظاهر المصنف ولو كانت
الفرس لأمير الجيش أو الامام الاعظم وجعل السهمين للفرس بخلافه يستحقهما
ولو كان الفارس عبداً يكونان لسيده وهو أحد الترددين والاخرهما للفارس
فلا يسهم له ولا فرق في الفرس بين ان يكون صغيراً أو كبيراً ولو برزوا وهجينا
والبرزون هو الدابة من الخيل الغليظة الاعضاء الجارية الخلقية وأكثر ما يطلب من
بلاد الروم ولما جاد على السير في الشعاب والجبال والوعر بخلاف الخيل العربية
وهي أضمر وأرق أعضاء والعجين من الخيل من أبوه عربي وأمه رديّة وعكسه
مقرف وانظر هل يقيد الاسهام للفرس ان في السفينة بما اذا احتجمل قتالهم ببر
ولو به بعض مكان أو عام كسافر لمالطة مع علمهم بعدم مقاتلتهم ببر أو لا
كما في الزرقاني فقول المصنف لراكبه غير قيد أو ان المراد برا كسهمان أعدده
لراكوب أى على تقدير الخروج لبر تنبيهه انما كان للفرس سهمان لانه
يحتاج الى مؤنة تحمدها وعلفها وبأنه يحصل سهمان الغناء في الحرب ما لا يخفى
(قوله فان الراكب انما يقال الخ) فان قلت قوله تعالى والبغال والحمير الاية يعارض
هذا قلنا لعل الاية واردة على عرف اللغة وما هنا على مصطلح الفقهاء وأحسن من
هذا ان يقال ليس في الاية اطلاق اسم الفاعل على من يركب ما ذكر فيها وانما
فيها ذكر الفعل (قوله ان يطبق القتال) أى بان راحق وأمان لم يراهم فلا يسهم له
باتفاق كما يفيد الفاكهاني أى فقتاله ليس معتبرا فكالمعدم (قوله ومقتضى
صنيع صاحب المختصر) أى لانه قال الاضبي نفيه ان اجبر وقائل خلاف (قوله
وظاهر الحديث) فان قلت لم عبر بظاهر دون صريح قلت لعل ذلك انه يجتمعت ان
الحديث محمول على الصبيان الذين لم يقاتلوا (قوله يدل الاول) أى وهو عدم
الاسهام فهو أول بالنسبة لقوله ومقتضى الخ (قوله فلا يسهم للاجير الخاص
الا ان يقاتل) ومثل الاجير التاجر اذا قاتل كانت تجارته تتعلق بالجيش من مطعم
وابس أم لا ومثل قتالهم ما اذا خرجا بنية الغزو وحضر القتال ولو لم يقاتل الا هم
من اسواد المسلمين وسواء كانت بنية الغزو قابعة أو متبوعة أو على حد سواء
والسهم للاجير ويحيط من أجرته بقدر ما عطل (قوله كالخياط والحرّاز) أى يخط
ويخرز ولو بأجرة وفي كلام الشيخ وثبت انه لا فرق بين الخاص والعام في عدم اسهم
الا ان يقاتل وهو ظاهر المختصر وهو الظاهر وما ذكره الشارح تبع فيه ابن عمر
(قوله وفي من معه شيء من العقل قولان) قال البساطي ظاهر عبارات المتقدمين

والحرّاز وثني من الشروط ٤ عد في ثلاثة العقل والاسلام والجمعة فالجئون المطبق لا يسهم له

والزمن الذي لارأى له
لا يسهم له ويدهم له ان كان
ذارأى وتدير (ومن أسلم من
العدو وعلى شيء في يده
من أموال المسلمين فهو له
حلال) ج ظاهر كلامه
لو أسلم على أحرار المسلمين أنهم
ينزعون منه وهو المشهور
وعليه يكون مجابا بغير عوض
وإذا أسلم عن ذي حرق في يده
بقي رقا عند ابن القاسم (ومن
اشترى من المسلمين بدار
الحرب (شيئا منها) أي من
أموال المسلمين وكذا من
أموال أهل الذمة (من
العدو ولم يأخذه ربه) ممن
اشتراه (الأبالثمن) الذي
أخذه به في دار الحرب ان
كان يحمل تملكه أما إذا
كان لم يحمل له تملكه كان حرم
والخزير فان ربه يأخذه من
غير شيء وفيه لنا كلامه
بدار الحرب احتراز عما لو
قدم به الكافر بلاد الاسلام
فليس لربه أخذه لا بالثمن
ولا بغيره فانه في المدونة ومثل
الشراء هبة الثواب بخلاف
الهبة لله تعالى فان لربه أخذه
من غير شيء لانه ملكه بهم
بغير عوض

انه لا يسهم له وقال ابن بشير يسهم له ابن عبد السلام وهو ظاهر وربما كانت
مقاتلته أشد من مقاتلته كثير من العقلاء الكفار (قوله والزمن الذي لارأى له الخ)
أي المقدم مثلاً يسهم له إذا كان ذارأى لأن لم يكن ذارأى هذا معناه وهو ضعيف
والمشهور انه لا يسهم له ولو كان دافعاً من تدبير وغيره والاعرج لا يسهم له
الآن يقاتل راكباً أو راكلاً وفي الزرقاني وينبغي جريه في الاعرج أيضاً اه (قوله
ومن أسلم من العدو الخ) إذا كان المال المذكور يملكه بالامان بأن كان أخذه
قبل دخوله اليها بالامان لا ما أخذه من أموال المسلمين بعد دخوله اليها بالامان فانه
يكون سرقة ينزع منه قهر أو مفهوم أسلم غيره اعتبر اذ لو دخل اليها مع بقائه على
كفره وفي يده شيء مما ذكر لم ينزع منه الا ما سرقه من بلاد الاسلام لمسلم أو ذي
في زمن معاهدته وخرج به ثم عاد به فانه ينزع منه ومثل من أسلم على شيء في يده
من ضربت عليه الجزية أو هودن (قوله من أموال المسلمين) وأموال أهل الذمة
أخرى كما قاله لا قهسي (قوله ظاهر كلامه) أي لانه قال وفي يده من أموال
والخزير ليس بمال (قوله وهو المشهور) وعن ابن شعبان انه يطيب لهم تملكهم ومثل
الحرا لمسلم قطعة والحبس حيث ثبت انه حبس لان ما ثبت تحبيسه لمسلم لا يبطل
تحبيسه بقسم الكفار له وأما ما احتمل انه حبس فهل يملكه أم لا قولان (قوله بقي
رقا) فمن دابن القاسم يكون رقا وعند أشهب يردون الى ذمتهم والراجح كلام ابن
القاسم (قوله من العدو) وأما ما يغدى من اللصوص والنصاب فان ربه يأخذه
مجاناً على أحد قولين والآخر بما فدى به واستقسمه ابن عبد السلام وكان
الشبيبي يفتي به قائلاً الا ان يكون لربه القدرة على الخلاص مجاناً فلا شيء لا فادى
والقولان اذا قصده الغادى لربه وأما لو اقتداه لنفسه وقصد بذلك تملكه فلا يختلف
أن لربه أخذه مجاناً فاذا تنازع الغادى ورب الشيء في الأخذ لتمام القول للغادى
كما فاده الخرشى في الكبير (قوله الأبالثمن) وهو ما عجز أو غيره فان كان
عينا أعطاه ما اشتراه به وان كان عرضاً فقال لا قهسي يعطيه المستحق هنا قيمة
عرضه هناك ولا خلاف في هذا وان كان مكبلاً أو موزناً فان أمكنه الرجوع الى
بلد الحرب أعطاه المثل هناك وان لم يمكنه الرجوع أعطاه القيمة لا تعذر المثل
(قوله اما ان لم يحمل تملكه له) اما اذا كان الذمة لا يحمل تملكه فظاهر ان هذا
محمول على المستتر للمسلم واما اذا كان المشتري ذمياً فلا يأخذه منه الا بقيمة فتدبر
(قوله لو قدم به الكافر بلاد الاسلام) أي باعوه بدار الاسلام بعد دخولهم اليها
بأمان فانه يغوث على ربه (قوله بخلاف الهبة لله الخ) يعني ان من دخل دار

الحرب فهو به حرى سلعاً أو عبداً حرباً أو غار عليه الحربى فإذا قدم
 بذلك الموهوب له فإن ربه المسلم أو الذى يأخذه منه بغير عوض وما وهبوه بذراً قبل
 تأمينهم حكمه ما وهبوه بدارهم وأما ما وهبوه بذراً بعد دخولهم إلى بنا بآمان
 فإن ذلك يفتى على ربه (قوله وما وقع فى المقاسم) أى جهلاً بمحلها احترازاً عما لو قسم
 مع معرفة مال كنهه فإنه لا يضى قسمه ولربه يأخذه بمجاناً إلا أن يكون الإمام قسمه
 متأولاً أو مقلداً قول بعض العلماء أن الكافر يملك مال المسلم فلا يأخذه ربه
 إلا بالثمن فلو وجد فى الغنيمة مال مسلم أو ذمى ولم يعرف عين صاحبه ولا حاجته
 فإنه يجوز قسمه (قوله هذا إذا وجد مع من اشتراه من الغنيمة) أى وأنتبه
 بالطريق الشرعى وهذا بناء على القول بالبيع ليقسم فلو بيع مراراً واختلفت
 أثمانه لا يأخذه إلا بالثمن الأول خاصة الذى يبيع به ويراد بالمقاسم على هذا الحل
 المقام تأمل (قوله أما إذا وجد فى يد الخ) على القول بقسمة الأعيان تصدق
 بصور بما إذا قوم عليه أو أخذه بلا تقويم أو جهل ما قوم به فى الأولى يأخذه بما
 قوم به وفى الثانية والثالثة يأخذه بقيمته وفى هاتين الصورتين تعتبر القيمة
 يوم يأخذه ربه (قوله وما لم يقع فى المقاسم) قصد أن المسلم أو الذى إذا وجد أحدهما
 متاعه فى الغنيمة قبل قسمتها وشهدت له البيئة بذلك أو عرفه واحد من العسكر
 كما قال البرقى وأبو عبيد لا يقسم ما عرفه واحد من العسكر فلا يتوقف ذلك على
 الثبوت لأنه انما يستعمل فيما هو سبب للاستحقاق كالبيئة فإنه يأخذه بغير عوض
 لكن بعد أن يحلف اليمين الشرعية أنه ما باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه يناقش
 شرعى وأنه باق على ملكه إلى الآن فيستحق قبضه وأخذه وتسمى هذه اليمين
 يمين الاستظهار وهى مكحلة للخصم هذا إذا كان صاحبه حاضراً فإن كان غائباً
 حل له أن كان الحمل خيراً له ويحلف أيضاً وحل له مع احتمال أن لا يحلف لأن الأصل
 فى من له حق أن يحلف مع أن اليمين استظهار وهى مكحلة للخصم وقد قيل فيها أنها غير
 واجبة وذكر عرج عن ابن عرفة أنه يدفع له من غير يمين وعليه كراهة انتهى فإن زاد
 السكراء على قيمته فإنه يباع له لأنه إذا كانت المصلحة فى بيعه أو استوت مصلحة
 البيع والارسال فإنه يباع لأجله (قوله وعن ابن القاسم) ضعيف (قوله ولا تغفل
 إلا من الخمس) الحصر اضافى أى لا من الأربعة أخماس الباقية للجهاديين
 فلا ينافى أنه إن يغفل من نحو الجزية أو غيره مما يوضع فى بيت المال (قوله وشرعاً
 الزيادة) النفل اما كلّى واما جزئى فالكلّى هو قول الإمام من قتل قتيلاً له سلبه
 والجزئى هو الشئ الذى يخص به الإمام بعض الجيش كأن يقول خذا فلان هذا

(وما وقع فى المقاسم منها)
 أى من أموال المسلمين
 (قوله أحق به بالثمن) هذا
 إذا وجد مع من اشتراه
 من الغنيمة أما إذا وجد
 فى يد من أخذه فى سهمه أو
 جهل الثمن فلا يأخذه
 إلا بالقيمة لتعلق حق الغير
 به (وما لم يقع فى المقاسم منها)
 فإنه أحق به بلائى وهذه
 القرينة لما لك وعن ابن
 القاسم لا يكون ربه أحق به
 مطلقاً سواء كان قبل القسم
 أو بعده (ولا تغفل) بفتح الفاء
 وسكونها وهى لفظة الزيادة
 وشرعاً الزيادة على السهم

البيبر أو هذا الدينار مثلاً (قوله وحكمه أنه مباح لا يدخله إلا من له الخ) يعني أن
النفل في الشرع هو الزيادة من خمس الغنيمة فلا يعطيه أحد ولا يصح ولا لامرأة
وقوله على الاجتهاد من الإمام أي فلا مبر الجيش أن يزيد من الخمس لمن شاء
من المجاهدين ما يرى زيادته أن كان لمصلحة كقوة فاعش الآخذ وشرايعته
أو يرى ضعفاً من الجيش فبرغهم بذلك في القتال لا لغير مصلحة فإن استنوا
نقل جميعهم أو ترك ولا ينقل بعضهم ولا بأس بالنقل إن اختلف فعلهم (قوله
ولا يكون ذلك النفل قبل القسم) أي بل بعد القسم وهذا هو النفل الجزئي (قوله
ويروى قبل الغنيمة) أي ولا يكون ذلك قبل الغنيمة فيهم أنه يمكن أن يتصور
أن يكون قبل الغنيمة نكر لا يذ في وقوله بأن يقول هذا السلب الكلّي ويكون
قوله من قتل قتيلاً أي من يقتل قتيلاً (قوله وهو أقولاً لمالك) أي ينهى الإمام
أو أمير الجيش نهى كراهة أو تحريم واقصر بعض شراح خليل على الكراهة
فيؤذن بقوته أن يقول قبل القدرة على العدو من قتل قتيلاً فله سلبه لأن ذلك يؤدى
إلى إبطال نياتهم وإلى فسادها لأن بعضهم ربما أتى نفسه في المالك لأجل الغرض
الدينى فيه يرقنه لا ثواب فيه أما الجعل قبل انقضاء القتال من غير السلب من
السلطان فلا بأس به وكذا بعد انقضاء القتال من السلب إذا لم يحذور فيه ويكون
معنى قوله من قتل قتيلاً الخ من كان قتل قتيلاً (قوله وعلى المنع الخ) أي وإذا
قلنا بعدم جواز قول الإمام قبل انقضاء القتال من قتل قتيلاً فله سلبه فإن وقع مضى
لأنه حكم بما اختلف فيه إلا أن ينص على إبطاله قبل حوز المغم فانه يعمل حينئذ
ولا شيء لمن قتل بعد ذلك من سلب المقتول وله سلب من قتله قبل الإبطال ولا يعتبر
إبطاله بعد المغم بل يستحق من فعل شيئاً من الأسباب ما رتب الإمام عليه (قوله
وقال ابن حبيب) ضعيف (قوله الخلاف) أي لضعف قول المخالف القائل
بالكراهة هذا ظاهر العبارة والمعنى صحيح عليه ولكن المراد ليس كذلك إذ المراد
لضعف القول بالجواز الموقوف على ما اختلف فيه أي بالمنع والجواز (قوله
والسلب من جهة النفل) أي فيستحقه كل من قتل قتيلاً بعد قول الإمام من قتل
قتيلاً فله سلبه وإن لم يسمعه أو تعدد أي فالنفل شامل لكلى والجزءى وأراد
بالسلب الكلّي ولا يخفى أنه من أفراد مطلق النفل (قوله فلا يعطيه الخ) أي لأن
النفل لا يكون إلا من الخمس أي لأن الأربعة الأقسام فتكدر السلب (قوله
من السلب المعتاد) أي المعتاد وجوده مع المقتول حال الحسب كقرسه ودرعه

وحكمه أنه مباح لا يعطى
(ال) لأن له سهم في الغنيمة
ولا يكون من أصل الغنيمة
وإنما يكون (من الخمس
على الاجتهاد من الإمام)
لما روى ابن وهب أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنما نفل يوم حنين من
الخمس (ولا يكون ذلك)
النفل (قبل القسم) ويروى
قبل الغنيمة وعلى هذا
لا تصور إلا بالعدد بأن
يقول مثلاً من قتل قتيلاً فله
سلبه وكلامه محتمل للمنع
والكراهة وهو أقولاً
مالك وعلى المنع اختلف
فقال معنون وأنه ينفذ
لأنه حكم بما اختلف فيه
أهل العلم وقال ابن حبيب
لا ينفذ ضعف الخلاف
(ولسلب من) جملة
(النفل) فلا يعطيه الإمام
الامن الخمس على حسب
اجتهاده وهو ما يوجد مع
التبيل من نيابة وسلاحه
وما شابهها من السلب
المعتاد دون ما يفرد لباسه
من عظماء المشركين

وسيفه ورمحه ومنطقته فيهما من حليته وفروسه الموكوب له والتمه - وكثير ما أريد
 غلامه للقتال لان كانت هيأة الفرسة كالجنيب وتكون غنيمته وذلك لاذكر
 المسلم لاذي قتل قتيلا اذا الجازة أو برالمزمين فانه يأخذ سلبه ويمضي ذلك
 ولا يتعقب ولا امرأة الا ان يحكم بذلك لما فيمضي (قوله على المشهور الخ) أي
 خلافا لابن حبيب في دخول ما ذكر من السوار والتاج والعين (قوله لحراستها)
 أي حراسة من مهاو ويحمل المال وغيره والذي والمسلم وحراسته يرها تتبع
 حراستها (قوله فمن سكن الخ) لا يخفى ان هذا لا يتفرع لان الاقامة للحراسة تتجاف
 السكنى بالاهل والمراد جنس الثغور (قوله بأهله الخ) الظاهر ان المدار على السكنى
 بالاهل وان أبى الولد في بابه وبه - وهذا كله فهذا رواه ابن حبيب عن مالك
 وقضيته انه لو سكن بأهله وولده وكان المأهله الرباط لا غير لا يسمى رباطا ورده
 الباجي فاقول اعندي ان من اختار استيطان ثغرا رباط فقط ولولا ذلك لامكنه المقام
 به غير رباط انتهى وارضاء به ضم فاقول ومن ثم اختار سكنه من السلف سكنى
 الثغور (قوله معتقد الرباط) أي فاصدا الرباط (قوله من فروج البلدان الخ) جمع
 فروج يطلق على العورة وعلى الثغور وعلى موضع الخوف كما في انقاموس ولما كان
 الفرج جمع في الدورة يأتي الخوف من جهته لكشفه كذلك الفرج بمعنى الثغر
 يأتي الخوف من جهته انكشفه الذي هو عدم حراسته فأراد بالبلدان بلاد الاسلام
 والثغر فخرج لما يعني الذي ذكرناه (قوله فضل كثير) روى بالثلاثة أي فالعلم
 كية وقوله والموحدة فالعلم كية وكل منهما صحيح لانه عظيم كية وكيفية (قوله
 رباط) مصدر رباط ووجه الضاعلة في هذا ان كلام الكفار والمسلمين
 ربطوا أنفسهم على حاية طرف بلادهم من عدوهم أي ثواب رباط يوم خير من
 انعيم الكائن في الدنيا (قوله وما فيها) الذي في البخاري وما عليها قال شارحه
 وما عليها كله لو لم يكن انفسان وتسميه لانه نصيب زائل بخلاف نصيب الآخرة فانه
 باق وعبر بعلها دون فيها لما فيه من الاستعلاء وهو أعم من الغلبة وأقوى وفيه
 دليل على ان الرباط يصدر يوم واحد وكثيرا ما يضاف السبيل الى الله والمراد به
 كل عمل خالص يتقرب به الى الله كاداء الفرائض والنوافل لكنه غلب اطلاقه
 على الجهاد حتى صار حقيقة عرفية فيه فانه القسطلاني وهناك وجه آخر ذكره
 ابن حجر وهو ان المعنى خير من ثوابها لو ملكها وتصدق بها وهل أراد من طلوع
 الفجر وهو الظاهر أو من طلوع الشمس (قوله واختار هل هو الخ) فقبيل هو
 أفضل لما فيه حق دماء المسلمين وحق دماءهم أفضل من سفك دماء المشركين

وقيل الجهاد افضل لان فيه رباط وزيادة ولان فيه سفك دماء المشركين وتأول ابن
 رشدان ذلك بحسب الواقع وشدة الحاجة الى الرباط وعدمها فلا يقال ان أحدهما
 افضل من الآخر على الاطلاق وفضل مدته أربعة عشر يوما لحديث ورد فيه ولا حد
 لا أكثره قال الشيخ في شرحه وفي غيره فضل الجهاد على الرباط لمزية من ذهب
 للتمثال - على من مكث في محل الطوف وأفضل العبادات أجزها أي أشقها (قوله
 ولا يفرض الحج) اعلم ان الاعتبار لادن باللسان والباطن فلا يجوز الخروج بمجرد
 اذنهما باللسان بل حتى يكرن بالقاب كذلك فاذا اذنا وهما يكرن ان لا يكون اذنا
 اذا اختلف في الاذن وعدمه فلا يجوز الخروج حتى يتفقا عليه (قوله لا يوين)
 أي لا الحمد والجلدة (قوله اذا كانا مسلمين) أي لا الكافرين لكن قيد الموت
 بما اذا علم ان منه همامته انما هو لكرهتها هامة الاسلام وحرمة والا كما كالمسلمين
 (قوله وعندهم) ضعيف قبيح العبد لا يفرض الا بالاذن سيدة وكذلك
 من عليه دين حال عليه وهو قادر على وفائه الآن وان كان يحل في غيبته وكل من
 يقضيه وان لم يقدر على وفائه خرج غير اذن ربه انظر شرح خليل (قوله أي ينزلون)
 الاولى ان يقول أي ينزل لما تقدم ان العدة يطلق على الواحد والجمع (قوله
 مدينة قوم) المدينة المصر الجامع كما في المصباح وقوله أو غيرها أي كالقربة
 (قوله ويغيرون عليها) عطف مقارن لانه لا يلزم من انزل الاغارة قال في المصباح
 واغار على الدواب وهم عليهم ديارهم وأوقع بهم انتهى يقول المصنف يغيرون بضم
 الياء (قوله ولا يستأذن الابوان في مثل هذا) أي فيجب على من له أب ومن لا أب له
 عبدا كان أو حرا مديانا أو غير مديان وعلى هذا فيسهم للعبيد هنا لانهم مخاطبون
 بالجهاد لانه انما منعناهم من السهم لانهم غير مخاطبين والا فدخلوا بطبوا ذكره
 في التحقيق وذكر انه يجب على من يلهم ان يعينهم وان لم يكن فيهم يلهم من يقوم
 بهم فيجب على من يلهم أيضا حتى يقرم بذلك ويتعين على جميع المسلمين ومحل كونه
 فرضا عليهم اذ كثر ما على عدتهم فان كانوا أكثر من ذلك جاز لهم الفرار الا ان
 يباغوا اثني عشر ألفا والقيود المقتدمة تأتي هنا ولا يقال ان ما تقدم في الجهاد
 الكفاهي وهذا عيني لا نأقول اذا حصل الشروع في القتال صار عينا في الموضوعين
 بدليل حرمة الفرار (قوله والمعنى الحج) أي فقوله في مثل هذا أي في هذا وثله
 (قوله ولا في مثله من فرائض الايمان) إشارة الى ان سائر فروض الكفاية لهما
 أو أحدهما ان يتعاه منها ولو علمنا كفايا فلا يخرج له الا باذنهما حيث كان
 في بلد من بلده اياه الا يخرج بغير اذنهما له بشرط ان يكون فيه أهلية النظر

(ولا يفرض بنفسه برأى
 الابوين) اذا كانا مسلمين
 عند ابن القاسم وعند
 سحنون مطلقا مسلمين كانا
 أو كافرين (الا أن يقع
 العدة) أي ينزلون (مدينة
 قوم) أو غيرها (ويغيرون
 هائم) أي على أهل المدينة
 (فقرض عليهم) أي على
 أهل المدينة (دفعهم ولا
 يستأذن الابوان في مثل
 هذا) لفظة مثل زائدة أي
 لا يستأذن الابوان في هذا
 وقيل ليست زائدة والمعنى
 لا يستأذنهما في هذا الجهاد
 اذا تعين ولا في مثله من
 فرائض الايمان كاصالة
 والحج

(قوله فيما يخصه) أي في الذي يخصه أي يتعلق به بالخصوص وهو المعنى قوله في ترك المبااحات والنوافل) أي لا افترض المعينة فلا يتأني أن الكفاية مثل النوافل (قوله وما القرائض) أي الدينية

(باب في الإيمان والنذور)

(قوله من الإيمان) أي من متعلق الإيمان لأن الحلف به متعلق اليقين بالمعنى الأقوى أو النعمى (قوله وما يلزم الح) عطف لازم على ملزوم لأنه يلزم من الجواز اللازم ومن عدم الجواز عدم اللازم (قوله وما يلزم الح) ليس تنبيه ما به لأن بعض النذور لا يجوز حوازا مستوى الطرفين ومع ذلك يلزم كما سيأتي (قوله وغير ذلك) أي غير الجائز وغير الجائز واللازم وغيره في البابين كالكفارة (قوله بمعنى القسم والحلف) أي حال كونها بمعنى القسم والحلف مؤنثة ولا مفهوم له فالخير في الحلف والعضو مؤنثة كما صرح به تت وقال تت واليمين والحلف والابلاء والقدم ألفاظ مترادفة والحلف بكسر اللام وسكونها كما أفاده بعض (قوله مأخوذة) أي مدلول لفظه مؤنثة من اسم اليمين التي هي الجارحة أي فاليمين في الأصل اسم للجارحة ثم نقل على الحلف وحاصله أن المعنى الأقوى لليمين الحلف وصرح به بعضهم وظاهره أن الجارحة ليست معنى له وبما قد مضى أن اليمين حقيقة في الجارحة في غير ما يقال ليمين الجارحة وبسمى الحلف عينا لأنهم كانوا إذا تعاقفوا ضرب كل واحد منهم يمينه على يمين صاحبه فسمى الحلف يميناً مجازاً انتهى ورايت التبر بالضرب في كلام غيره (قوله فسمى الحلف يميناً) أي فالعلاقة بين المنقول عنه والمنقول إليه الجارحة في الجملة أو اللازم كذلك إلا أنه قال في التصديق وبسمى العضو يميناً لوفور قوته على اليسار ومنه قوله تعالى لاخذنا منه باليمين أي القوة انتهى (قوله واصطلاحاً الح) ظاهر عبارته أن المصنف أشارت بحرفه ويس كذلك وعرفه خليل بقوله اليمين تحقيق ما يجب بذكر اسم الله أو صفة أي ما لم يجب وقوعه بأن أمكن عادة كالأكل داخل الدار أو عقلاً كالأكل شرب البصر غداً أو الآن ولا يقال هذه غموس وهي لا كفارة فيها لأننا نقول الغموس لا تكون في مستقبل وكذا الأقربيل مكفر كل أن تعلق بالمستقبل كذا في الزرقاني (قوله ومن كان حالفاً) أي مريد الحلف (قوله أي باسم الله) أي لا بالشي ولا بغيره مما هو أعظم شرعاً أولاً (قوله أو صفة الذاتية كالوحدانية) فيه نظر لأن الوحدة ذاتية وما عطف عليها ليست من الصفات الذاتية وكذا قوله المنعوية الح لأن الحياة وما عطف عليها من صفات الداني لا المنعوية ومن أراد الصفة الذاتية

وطلب العلم فيما يخصه إذا لم يحسد في موضعه من يعله ذلك لأنه انما يلزمه طاعتها في ترك المبااحات والنوافل وأما القرائض فلا (باب في) بيان ما يجوز الحلف به من (الإيمان) جمع يمين وما لا يجوز وما يلزم منها ولا يلزم (و) في بيان ما يجوز من (النذور) وما لا يجوز وما يلزم منها وما لا يلزم وغير ذلك واليمين بمعنى القسم والحلف مؤنثة ولا خلاف وهي لغة مأخوذة من اليمين التي هي الجارحة لأنهم كانوا إذا حلفوا وضع أيدهم يمينه في يمين صاحبه فسمى الحلف يميناً لذلك واصله ما أشار إليه الشيخ بقوله (ومن كان حالفاً فليحلف باسمه) أي باسم الله أو صفة الذاتية كالوحدانية والقدم والوجود والمنعوية كالحياة والقدرة زيادة

القرآن والمصحف أو كلمة أو آية منه ونوى المعنى القديم أو نية له أو نور شيئا
وفيه لان أراد اللفظ الحادث فلا وكذا منه اعز الله حيث أراد بها قوته وكذا ان لم
يرد شيئا فبما يظهر لان أراد المعنى المخلوق فلا تنبيهه اعلم ان قوله باسم الله يحتمل
ان تكون الاضافة فيه لليان أى اسم هو الله كأن تقول بالله أو الله بحذف حرف
السم وهو الله بحذف حرف القدم واقامة هذا التنبيه مقامه ويحتمل ان تكون
لاستغراق أى بكل اسم من أسماء الله فيدخل فيه الخالق والرازق والعزير وهى
القول فيجعل الخالق والرازق داخلين في صفة بضرب من التسمع والاولى ترك
التقيد بالذاتية لاجل ان يشمل الصفة النفسية ك الوجود بخلاف الاسم الدال
عليها كالموجود أى فلا يدخل في الصفة وان كان يدخل في الاسماء فبما يظهر
حيث اراد به الموجد حقيقة ويشمل الصفات الجامعة كالجلال والعظمة ويشمل
الوحيدانية والقدم من صفات السلب وانظر هل يشمل بقية صفات السلب أم لا
قال عجم قلت والظاهر ان بقية صفات السلب كذاث وقول الشرع المعنوية تصرح
بانعقاد اليقين بها وان كان في التمثيل شيء كما قررنا وبعض شراح خليل نظروا فيها
قلت والظاهر الانعقاد بها ولا تدخل صفات الافعال (قوله أولي صحت) أى
لا يحلف لانه يلزمه الصمت اذ لم يحلف بالله والتخير في حق من وجبت عليه اليقين
فيحلف ليبرأ أو يترك ويغرم (قوله فالحلف بغير اسم الله أو صفته الذاتية) دخل
في الغير صفات الافعال وهما برة وان شملت الصفات السلبية الا انها تنزل منزلة
الصفات الذاتية (قوله الا ان الله ينهاكم الخ) اذا استفتح بفتحها الكلام
(قوله ينهاكم) أى نهى عن تحريم (قوله فأمر بالصمت الخ) أى فاللام لام الامر
(قوله فظاهره الخ) الاحسن وظاهره بالواو وقوله وهو مستلزم الخ فان قلت
هلا أخذ التحريم من قوله ينهاكم قلت انما عدل عنه لقصوره على الحلف بالاياه
فلا يشمل الحلف بغيرهم مما يمكن اسماء الله ولا صفته والتفت القرطبي الى النهى
فقال انما نهى عن ذلك لان فيه تعظيم غير الله بمثل ما يعظم به الله وذلك ممنوع
وهذا جار في كل محلف به غيره تعالى وانما ذكر الاياه لانه السبب الذي أثار
الحديث حين سمع عمر يحلف بأبيه ويشهد له قوله من كان حالفا فلحلف بالله اه
المراد منه (قوله وشهرك) ضيف اذ الراجح المحرمة وعمل الخلق اذا كان
الحالف صادقا فان كان كاذبا فحرم قطعا بل ربما كان بالنبي كفرا لانه استمر به
كذا في كبير الحديث (قوله بحق) الاولى حذف بحق ويقول كراهة الحلف
بغير الله وهو شامل لما اذا قال والمسجد أو حق المسجد ونحو ذلك (قوله مما لا يعظم

(أولي صحت) أى يست
فالحلف بغير اسم الله أو
صفته الذاتية أو المعنوية
لا يكون بمنزلة المصاحف
من قوله صلى الله عليه وسلم
الا ان الله ينهاكم ان تقلعوا
ما بينكم فمن كان حالفا
فلحلف بالله أولي صحت فأمر
بالصمت عما عد اليقين
بالله فظاهره الوجوب وهو
مستلزم لتحريم اليقين بغير
الله قاله ابن عبد السلام
وشهر (ك) كراهة الحلف
بحق بغير الله مما لا يعظم
أهل الكفر كما مسجد
والرسول ومكة (ويؤذبه)
من حلف بطلاق أو عناق
اذا كان بالغا عالما

معتاد الحلف بذلك ويكون ذلك حرجاً في شهادته والادب بذلك مبني على القول بأن اليمين بذلك حرام وأما على القول بأن ذلك مكروه فلا يؤدب لأن المكروه جائز شرعاً والجائز لا يؤدب عليه وظاهر كلامه أنه يؤدب حنثاً أو لم يحنث والادب عند مالك غيبي محدود بل على ما يراه الإمام وقيداً ما بالبالغ احترازاً من الصبي وبالعالم احترازاً من الجاهل وبالمعتاد احترازاً ممن وقعت منه فلتة فانه لا أدب عليهم في الحلف بذلك (و) مع تأديب من حلف بطلاق أو عتاق (بقرنه) ما حلف به من طلاق أو عتق إذا أيقن بالحنث (ولا تنفع تقياً) أي استئذان بمشيئة الله تعالى مثل أن يقول الحالف بعد فلتة بالحلفوف به أن شاء الله أو ألان شاء الله (و) كذلك (لا) تنفع (ككفارة) كما لا تنفع تقياً ومعنى عدم نفعها أنهم لا يقيمون في شيء من الإيمان

(الح) أي وأما الحلف بالآلات والعزى فحرام وإن اعتقد تعظيم هذه فانه يكفر وعاصيه أن من حلف بالآلات والعزى ونحوهما مع عدم دنون الله حتى الأنبياء والصالحين كالسبيح والعزيرة وقد بالقسم بها تعظيمها من حيث كونها معبودات فهو كافر يستتاب فإن تاب وأقرب وان لم يقصد تعظيمها فحرام اتفاقاً في الأصنام وعلى خلاف في الأنبياء وكل مقام شرعاً تنبيهه قال لتأدلى ظاهر كلام المصنف أن اليمين بالله مباحة لأن الأمر أقل مراتب الإباحة كقلت بل ظاهره أنه مرجوح وبه قال بعض الشيوخ قلت والاول هو مذهب الاكثر الصحيح قال بعضهم انه من حيث هو مباح مالم يعرض ما يخرج عنه ذلك كاليمن على اتقا ذنوب من يذالم فانه يحب أو على فعل عزم أو مكروه فانه يحرم أو تركه (قوله معتاداً) والظاهر أن هذا يجري في ذير ذلك من الحلف بغير اسم الله أو فاته كالنبي والكعبة فيؤدب من اعتاد الحلف به على القول بحرمته وظاهر كلام المصنف سواء كان متروكاً وعنده من يعتق عليه أم لا وهذا واضح قال انشأ في سذ اللذريعة للآلات عتادوا وهذا الحكم عام في الرجال والنساء بالنسبة للعتق وأما الطلاق فنخصه ابن عمر بالرجال فقط وقال بعضهم النساء في الطلاق كذلك الحديث المتقدم ولا نه اشبهت بالرجال عجم (قوله والادب بذلك مبني على القول بأن اليمين بذلك حرام) حاصل ذلك كما أفاده صاحب التوضيح أن هذا الخلاف لكون الحلف بالطلاق والعتق أو التعليق به من أفراد غير الحلف بالله وفاته والخلاف فيه قد تقدم بالحرمة والكراهة الذي هو اعتقادك (قوله بل على ما يراه الإمام) قال ت والادب عند مالك غير محدود مرجعه لاجتهاد الحاكم من ضرب أو شتم أو غيره ويختلف باختلاف الأشخاص والأحوال انتهى وقال في التحقيق بل على ما يراه الإمام وقد يبلغ به الحد وقد لا يبلغ انتهى وتعبيره بقوله عند مالك يقتضي أنه عند غيره محدود وهو كذلك فقد قال ابن عمر والادب الضرب ثلاثة أسواط فسادون ولا يضرب أحد فوق ثلاثة أسواط إلا في حد من حدود الله (قوله فلتة) أي مرة واحدة كما في ت فالتعجب (قوله إذا أيقن بالحنث) مفهومه لو شك في الحنث أو توهمه أو ظنه فلا شيء عليه وفيه شيء فانه إذا حلف لأ كأم زيداً ثم شك هل كأم أم لا فانه يحنث على المشهور وكذا لو حلف بالعتق أن لا يفعل وشك في الفعل فانه يحنث وهو مخير ما حلف به أنه إذا شك هل قال أنت طالق أو لم يقل أو شك هل حلف وحنث أو لم يحلف ولم يحنث فلا شيء عليه وأما لو شك هل أعتق أم لا فان العتق يقع عليه انشورق الشارع للحرية وأما لو طلق فهو كمن يتقن ذلك

(الافى اليمين بالله عز وجل) أى هذا الاسم العظيم (أوبشىء (٢٣) من أسماء الله) خير هذا الاسم

كالعز والبارى (وصفاته)

أى أوبشىء من صفاته

الذاتية الثمانية العلم

والقدرة والارادة والكلام

والسمع والسمع والحياة

والبقاء وانما قيدنا بالذاتية

احترازا من الله تعالى

كالرزق والاحياء والامانة

فانه لا يخلف بها أصلا

تبيين ان الاقل المطلق

الاستثناء على التعليق

بالمشيئة مجازا الثانى ظاهر

كلامه ان الثبوت لا يتفجع

في المطلق المعلق مثل أن

يقول ان دخلت الدار فانت

طالق ان شاء الله وفيه

تفصيل ذكرناه في الاصل

ولما ذكرنا الاستثناء

في المشيئة لا يتفجع في شيء

من الايمان الفى اليمين

بأسماء الله تعالى وصفاته

عقبه بقوله (ومن استثنى

فلا كفارة عليه) بشرط

ثلاثة أحدها اذا قصد

الاستثناء أى قصد حل

اليمين احترازا عما لو جرى

على لسانه من غير قصد مثل

أن يقول لسانه ان شاء الله

أو تكلم به تبركا لقوله تعالى

وطن العتيق أولى (قوله الفى اليمين بالله) أى والنذر المهم كاليمين بالله كما فى المدونة

وكذا سائر ما فيه كفارة يمين كلفه بالكفارة ويمكن دخول هذا فى قول المصنف

الافى اليمين بالله أى حقيقة أو حكما والمراد به ما فيه كفارة يمين وليس من أسماء الله

تعالى ولا من صفاته (قوله أو البقاء) فيه شىء لان البقاء صفة سلب على الصحيح

لامعة معنى (قوله احترازا من الفعلية) أى فقط فلا ينافى ان السلب والمعنوية

كالمصافى (قوله كالرزق) بفتح الراء أى تعلق القدرة بالرزق والاحياء تعلق

القدرة بالحياة والامانة تعلق القدرة بالموت (قوله فانه لا يخلف بها أصلا) أى

لا يجوز الخلف بها ولا نية دها يمين (قوله اطلاق الاستثناء على التعليق بالمشيئة

مجازا) قال فى الذخيرة الاستثناء مأخوذ من اننى كأن المتكلم رجوع الى كلامه

بعد مفارقتها فأنخرج بعضه كما يرجع نصف الثوب على نصفه وهو حقيقة

فى الخارج بالا و اخواتها ثم أطلق على قولنا ان شاء الله مجازا لانه شرط ومشروط

واشروط ليس باستثناء والعلاقة بينهما ان الشرط يخرج من المشروط أحوال عدم

المشروط والشرط يخرج لبعض الأحوال والاستثناء لبعض الأشخاص كذا

فى التعليق (قوله تفصيل الخ) التفصيل ان أعاد المشيئة على المعلق والمعلق عليه أو

على المعلق فقط أولا نية له فى الثلاث صور لا يتفجع وأما ان أعاد المشيئة على المعلق

عليه فقط وهو دخول الدار مثلا فينفعه ذلك وهو أحد قولين فقال ابن الماجشون

ان رده ما فعل فلا شىء عليه ومذهب ابن القاسم انه لا ينفعه ولو رده للفعل وأنه متى

دخل الدار وقع عليه الطلاق وهو الذى ذهب اليه العلامة خليل وهو المشهور

(قوله اذا قصد الاستثناء) لافرق فى القصد بين ان يكون قبل الخلف أو فى أثناءه

أو بعده تمامه فانه ينفعه كما شهروه (قوله احترازا عما لو جرى على لسانه من

غير قصد مثل ان يقول الخ) الاولى ان يقول احترازا لما اذا نطق به سهوا (قوله

بل لو كان من بجر حركة لسانه) هذا فى غير المستلف فما كان من الايمان وثيقة

فى حق أو شرط فى نكاح أو عقد بيع أو ما يستلغفه أحد عليه لا يجوز به حركة

اللسان حتى يظاها ويسمع منه فانه فى الجواهر (قوله ان وصلها بيمينه) وأما ان لم

يوصلها بيمينه بل أوصلها بالخلف عليه كما لو قال والله ان دخلت الا أن يشاء الله

فظاهر كلامه انه لا يفيد وليس كذلك بل هو الذى يفيد لان الاعتبار اتصاله بالمقسم

عليه حيث تعلق الاستثناء به كما فى المثال المذكور وأما لو تعلق بالمقسم منه أى

بعده كما فى الطلاق فهل لابد من اتصاله بالمقسم به أو يكتفى باتصاله بالمقسم عليه

خلاف ولا يكون هذا إلا بالأو احدى أخواتها ويمكن الجواب عن المصنف بأنه

ولانه وان شىء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله فانه لا ينفعه فى حل اليمين (و) ثانيا اذا (قال) لم يرد

أى تألفا (ان شاء الله) فلا تنفى النية وحدها ولا يشترط فى النطق بالجهر بل لو كان سرا بجر حركة لسانه كفى

(و) ثالثا اذا (وصلها) أى ان شاء الله (بينه قبل ان يصمت) أى يسكت ما لم يضطر

لتنفس أو سعال فإن اضطرب بضر (والا) أي وإن لم يقصد الاستثناء أولي ينطبق به أولي يصله يمينه (لم ينفعه ذلك)
 الاستثناء (والايمان) اسم الله (٢٣) أربعة) وفي نسخة أربع (فيميتان يكفران وهو) أي ما يكفر

يميتان احدهما أن تكون
 اليمين منعقدة - على بر
 وحقيقتها أن يكون الحالف
 بأثر حلفه موافقا لما كان
 عليه من البراءة الأصلية
 مثل (أن يحلف بالله أن
 فعلت كذا) أولا أن فعل كذا
 فميفعل المحلف عليه
 والاخرى أن تكون اليمين
 منعقدة على حث وحقيقتها
 أن يكون الحالف بأثر حلفه
 مخالفا لما كان عليه من
 البراءة الأصلية مثل أن
 يحلف أن لم يفعل كذا (أو
 يحلف ليفعل كذا) ثم
 لم يفعل المحلف عليه واليمين
 على الحث مقيدة بما إذا لم
 يؤجل أما أن أجل فانه على
 برأى الاجل مثل أن يقول
 ان لم فعل كذا قبل شهر
 فانه على برأى الاجل وان
 في صيغة الحث حرف
 شرط ككذلك والله ان لم
 أتزوج ما أقيم في هذه البلدة

لم يرد يمينه خصوص المقسم به بل أراد به المحلف عليه لانه لما كان متعلق بيمينه
 تجوز في إطلاق اسمه عليه (قوله لتنفس أو سعال) أي أو عطاس أو ثناؤب قال
 بعض الشراح وظاهره ولو اجتمعت هذه الامور أرتكررت قال ثن ومثلها
 الجشاء والاعشاء والجنون والاكراء كذا يفيد كلام ابن عمر انتهى من حاشية عجم
 (قوله موافقا لما كان عليه من البراءة الأصلية) أي الحالة التي كان عليها قبل
 اليمين (قوله ان لم أفعل كذا قبل شهر) بأن جعل الشهر طرطا لفعل أو ان لم أفعله
 بعد شهر بأن جعل وقوع الفعل بعده وتتنق الصورتان على جواز وطء المحلف
 بها في حلفه بطلاق أو اعتق في الاجل الذي جعله طرطا أو جعل حصول الفعل بعده
 ويختلفان في أنه ان فعل ما حلف عليه في الأولى يبره واذا مضى ولم يفعله حث ولا
 يبر بفعل المحلف عليه في الثاني قبل وجود زمنه المعلق فله على وجوده واذا مضى
 منع من وطء المحلف بطلاقها أو اعتقها (قوله وفي صيغة البرحرف نفى الخ) طاهره
 انها لا تكون حرف نفى في صيغة الحث وليس كذلك بل وتكون في صيغة الحث
 حرف نفى أيضا نحو والله ان لم أدخل الدار وجواب الشرط في كلام الشارح في قوله
 والله ان لم أتزوج وقوله والله ان كلمت فلانا محذوف كما يفيد قول ابن مالك
 واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت الخ فلا يقال انه لم يذ كر
 جواب الشرط (قوله وان كان ثم جزاء الخ) والحاصل ان ان نافية في صيغة البر
 والحث ان لم يذ كر لها جواب ومعناها في الحث حينئذ لانفان لانها نافية ونفى
 النفي اثبات فان ذكر لها جواب فشرطية فيها (قوله على المشهور وفي تفسيره)
 ومقابلها ما اختاره الأخشي من تفسير الشافعي والقاضي اسماعيل والاهري بأنه
 ما سبق اليه الاسان من غير عقد كقول الرجل كالا والله وبلى والله بقصد اللام
 من كلا (قوله بمعنى يقينه) هذا جواب عما يقال ان قوله يظنه يقتضي ان
 اليمين على الظن له وليس كذلك بل من أقسام الغموس أفاذه الخطاب والمراد
 باليقين الاعتقاد لا الجزم المطابق لدليل لقوله ثم تبين خلافه (قوله في يقينه) أي

وفي صيغة البرحرف نفى اذا لم يكن ثم جزاء نحو والله ان كلمت فلانا معناه والله لا كلم فلانا لان كلم فلانا وان كان
 ما ضيافته ما الاستقبال اذ الكفارة لاتعاق الا بالمسنة قبل وان كان ثم جزاء فهي مع الجزاء شرط كقولك والله
 ان كلمت فلانا لا اعطيه لمائة (ويميتان لا تكفران احدهما لغو اليمين وهو) أي لغو اليمين على المشهور
 في تفسيره (ان يحلف على شيء يظنه) بمعنى يقينه كذلك (في يقينه ثم تبين له خلافه) وقوله (فلا كفارة عليه)
 تكرار ذكره ليرتب عليه قوله (ولا انهم) وانما لم يكن عليه انهم لقوله تعالى لا يؤخذكم الله بالغوفى أي بآسام
 ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان تنبيهه قال في المدونة ولا لغو الا في اليمين بالله

أونذر لا يخرج له (والآخر) اليمين الغموس وقدرها بأنها (الحالف متعمد الكذب) مثل أن يحلف أنه لقي فلانا بالامس وهو لم يلقه (أو شاكا) مثل أن يحلف أنه لقيه وهو شاك (٢٤) هل لقيه أم لا ومثل الشك الظن

بظاهر قوله (فهو) أي الحالف متعمد الكذب أو شاكا كفهو (آثم) وإن وافق ما حلف عليه (ولا يكفر ذلك) الحالف متعمدا للكذب أو شاكا (الكفارة) لقوله تعالى إن الذين يشتركون بهعد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة الآية وقوله صلى الله عليه وسلم من اقتطع حق امرئ مسلم بيته حرم الله عليه الجنة وأوجب له الدار (و) إذا كانت الكفارة لا تكفر اليمين (ليتب من ذلك إلى الله سبحانه وتعالى) لأنها من الكبائر ويتقرب إليه بما قدّر عليه من عتق وصدقة وصيام ولما تنذّم له ذكر الكفارة كأن قال قال له وما هي فأجاب بقوله (والكفارة) في اليمين بالله تعالى تنوع إلى أربعة أنواع ثلاثة على التخيروهي الاطعام والكسوة والعتق وواحد مرتب بعد العجز عن هذه الثلاثة وهو الصوم وأفضلها الاطعام ولذا بدأ به فقال

موضع يقينه أو أراد به الموضع مجازا والمعنى يعتقد في عقله عما ذلما في نفس الامر فالمشاكله ما في نفس الامر ومثل الاعتقاد الظن القوي لأن كان غير قوي فغموس وأولى الشك (قوله أونذر لا يخرج له) أي النذر المبهم كقوله ان فعلت كذا فعلى نذر ولا يفيد اللغو في نحو طلاق أو عتق أونذر غير مبهم (قوله اليمين الغموس) لأنها انغمس صاحبها في النار وقيل في الاثم وهو أولى لأن هذا حاصل في الحال بخلاف الاول (قوله الظن) أي غير القوي أي ظن أنه لقيه (قوله وإن وافق ما حلف عليه) خبر قوله ظاهر أي فهو أعم مطلقا وافق أم لا على الراجح ومحل الاثم ما يقبل في ظني (قوله الكفارة) أي فلا كفارة في الغموس ان تعلقت بماض وأما ان تعلقت بالحال أو الاستقبال كقوت والاغور كذلك ان تعلقت بمستقبل وان تعلقت بماض أو حال لم تكفر والحاصل ان الغموس والغور كفارة فيهما ان تعلقت بماض اتفقا وفيهما الكفارة ان تعلقت بماستقبل اتفقا فان تعلقت بحال كقوت الغموس دون الغور فالعج كقوت وسابلا ما مضى تكون كذا لغو بمستقبل لا غير فامتثلا

(قوله يشتركون) أي يستقبلون بهعد الله أي بما عاهدوه عليه من الايمان بالرسول المصدق لماسمهم وأيمانهم من قولهم والله لو من به ولنصبرنه ثمنا قليلا امتاع الدنيا لا خلاق لانصيب ولا ينظر اليهم نظروحة ولا يركبهم أي يثني عليهم فاشاهد في قوله وأيمانهم من حيث أنه لا فرق وان كانت الايمان في الآية متعلقة باخاص (قوله من اقتطع) أي أخذه لنفسه متملكا (قوله حرم الله عليه الجنة) محمول على المستقل لذلك اذا مات على ذلك وإنه يحرم الدخول مع اقتنائين أولا قاله الشارح في شرح الترغيب والترهيب (قوله ويتقرب) أي ندبا (قوله وصدقة) أي أو صدقة أو صيام أو وجع بينهم ما يمكن بأس (قوله هذا الكل مسكين) أي بهذا النبي صلى الله عليه وسلم وهو ورط وثالث بالمعزادى ومقداره بالكيل حفتان كفى الرجل المتوسط ويعلى منها صاحب دار وخادم لافضل له عن ثمنها كالمزكاة واستغفر كون الكفارة واجبة على الفور (قوله بنى على خمسة) وكل خمسة أخرى وله نزع الزائد بشرط ان يبقى بيد المسكين لم يتلفه وكان وقت الدفع له بين انها كفارة (قوله لم يجز) أي إلا ان يبذل القدر ومحل اجزاء التكميل ان يبقى بيد كل مسكين ما أخذ لكيلا له بقية المذفي وقت واحد وعليه فلا يجزى تفرقة المذفي أوقات أو يجزى التكميل ولو بعد ذهاب ما أخذ أولا من يده قولان وله نزع الزائد على العشرة بشرط ان يبقى بيد المسكين لم يتلفه وكان

(اطعام عشرة مساكين من المساكين الاحرام الكل مسكين بمداي صلى الله عليه وسلم) وقت أخذهم كلامه ان الاطعام له شروط خمسة العدد معتبر من قوله عشرة فلا يجزى اعطائه لا كثيرا ولا قليلا ولا واحدا مراد ان اعطى خمسة مدين مدين بنى على خمسة وإن أعطى غير ذلك عند مد نصه مد لم يجزه

وقت المدفع له بين انما كفارة ولكن ينزع في هذه القرعة لا با تغيير اذا ليس بعضهم
 اولي من بعض وشغل دخول القرعة ماله يعلم الاخذ بعد العشرة والاثنتين الاخذ
 منهم غير قرعة (قوله مع علمه بذلك) أي وامر لو كان في عالم وكانت باقية بأيديهم
 فانه يأخذها منهم ويعطها المستحق فان تلفت بأيديهم لم يضمنوها الا ان يعلموا انها
 كفارة وغير وان انفسهم فان لم يعلموا واكادها وصوابها انفسهم واهلهم
 فيضمونها ايضا كافي الذخيرة وهذا على القول بعدم الاجزاء اذا فانت ولم يعلموا
 وهو الاخصن واما على القول باجزاء اذا فانت فيغرمونها للمساكين قال
 في الذخيرة وعدم الاجزاء في هذه الوجوه احسن له عجب نعم قال تنبيه يؤخذ
 من ههنا انه لا يشترط بلوغهم في دفعه هاجبه بالغير البالغين واذا كان بعضهم غير بالغ
 حكمه حكم البالغ (قوله اترازا مال الودعة الفقراء اهل الذمة فانها لا تجزى به)
 أي لانها قريبة والله كما ليسوا اهلها فلواجب تهدن تبين له انهم كفار اعادها
 وجوبا وانظر لو كانت باقية هل تنزع من ايديهم ام لا وهذا حيث لم يغروهم فان
 غروهم رجع عليهم بها (قوله احتراز اتمام الودعة لاهل العبيد) ابن عبد السلام قالوا
 لان العبد دغني بمال سيده ودهوظا في القن لان سيده مجبور على ان ينفق عليه
 او يبيعه ممن ينفق عليه وامر من فيه عقد حرة فرما كان سيدهم في اولا يمكن
 البيع فيهم لكن يقال السيد ما وربان ينفق عليهم او يتل عتقهم فمهم كالاغنياء
 تحقيق (قوله امارطلان) الرطل البغدادي اصغر من الرطل المصري ببسیر (قوله
 مع ادم) وهو وجوبا او استعجابا قولان والرجع الاستعجاب كما افاده ابن ناجي
 (قوله اربلن) المراد به الحليب لا المضروب اهنت وأعلى ما ذكر اللحم وأوسطه
 الامن وأدناه الزيت فبق أي الزيت الطيب وقيل او بقل أو قطنة وظاهر
 كلامهم انه لا يلزمه طبخ اللحم أو القطنة ولا ما يطبخان به وان الملح ليس بادم وكذا
 الماء كافي به من الشراج (قوله واما شبعهم غداء الخ) أي أو غداء من أو عشاء من
 ولا يكفي غداء أو عشاء ولو بلغ مذكور يعتبر الشبع المتوسط وهل يشترط ان يكون
 عندهم جميع فاذ اصابهم مرتين عن شبع لم يكتف بذلك وهو الظاهر وكذا
 المرض كافي الشبع عبد الباقي (قوله على الصبح) أي ان الصبح ان الصبح عند علي
 المؤلف ومقابلته ترجيعه للملكية وانما كان الصبح ذلك لان الاحبية على هذا الوجه
 لا يقول بها اشهب ولا ابن وهب فيكون المصنف مر محال قول ما لا ان الزيادة على
 المد المندوبة بالاجتهاد (قوله الزيادة) أي الزيادة المعهودة التي هي الثلث
 او النصف (قوله بقدر ما يكفون) ما مصدرية أي بقدر وجود أي حال عيشهم

ووسط العيش الحب المقنات غالباً وقوله (في غلاء) راجع لقوله ثالث مد (٢٦) وقوله (أورخص) راجع

الى نصف مد وظاهر كلامه ان الزيادة مستحقة حتى في المدينة الشريفة والذي في المختصر وشرحه ان الزيادة مستحقة بغير المدينة وانما محدودة بالثالث عند اشهب وبالنصف عند ابن وهب ولا يستحب بالمدينة لقلّة الاقوات بها والقناعة أهلها باليسير وقوله (ومن أخرج مداً على كل حال) أى في كل المد وكل زمان من غير زيادة (أجزأه) لأنه هو الواجب وهو قول ابن القاسم وهو ترك وار مع ما تقدم ثم شرع بين النوع الثاني من أنواع الكفارة آتياً بالواو المؤذنة بعدم الترتيب فقال (وان كساهم) أى وان اخنار كسوة العذرة مساكين (كساهم للرجل قيص وللمراة قيص وخمار) ولا يشترط في الكسوة أن تكون من وسط كسوة أهلها لان الله تعالى شرط ذلك في الاطعام دون الكسوة ثم انتقل بين النوع الثالث من أنواع الكفارة آتياً بالواو المؤذنة بالتخيير فقال

الوسط (قوله ووسط العيش الحب) أى فعني وسط مختار أى بقدر عيشهم الوسط أى المختار لهم ولا يخفى انه الحب المقنات غالباً لم أى لاهل بلد المكفر على الراجح لا المكفر (قوله راجع لقوله ثالث مد) أى مرتبط به وكذا يقال فيما بعده وهذا لا ينافي ان تكون في معنى من ياتى الحال العيش الوسط أى خاله من رضاه ورخصه فالثالث في الغلاء والنصف في الرخص وحيداً فقول المصنف ثالث مد وأنه فعلى مثلاً لما دأر على الزيادة بحسب الغلاء والرخص فقول مالك ان الزيادة بالاجتهاد أى بهذا الاعتبار (قوله والذي في المختصر الخ) هو الراجح (قوله ان الزيادة مستحقة) ناظر لقوله في المختصر وقوله وانما محدودة ناظر لقوله وشرحه أى شرح هرام وكلام غير واحد يفيد ان الخلاف بين ما ذكره (قوله لقلّة الاقوات بها الخ) أى وأهل مكة ليسوا كأهل المدينة بل كفقرهم في استحياب الزيادة لان الدلتين مفقودتين في أهل مكة أى ليسوا كأهل المدينة فيهما (قوله وهو قول ابن انقاسم) أى وأما مالك فيقول بالزيادة الا انهم أبالاب تهادوا وشبه بحدها بالثالث وابن وهب بالنصف ولا يخفى ان مقاد هذا ان الثلاثة يقولون بوجوب الزيادة وابن القاسم لا يقول بوجوب الزيادة وهو مقاد خليل في توضيحه وما شرحناه كلامه أقول ان مال الكفاية يقول باستحياب الزيادة وانها لا اجتهاد فيها بعضه بعض شراح مختصره وعامله ان مقاد بعض شراح مختصره ان مال الكفاية وابن وهب وأشهب قائلون باستحياب الزيادة والخلاف بينهم في قدرها وسكتوا عن ابن القاسم وهو مقاد خليل في توضيحه ان ابن القاسم يقول بكفاية المذون غيره من الاشياء اثلاً لثلاثة يقول بوجوب الزيادة والخلاف بينهم في غير المقدرة وأما المدينة فيكفي فيها المدات اتفاقاً (قوله وهو تكرار مع ما تقدم) أى مع قوله وأحب لنا الخ لان ترك المستحب لا يبطل (قوله للرجل) المراد بالرجل الذكر والمرأة الانثى لانه لا فرق بين الصغير والكبير في اعطاء الكسوة والامداد والارطال اسكن يشترط في اعطاء الامداد والارطال ان يكون العزير يأكل الطعام ولو لم يستغن عن الرضاع لانه يعطى مثل الكبير وما في الغداء والعشاء فلا بد من استغنائه عن الرضاع ولو لم يستغن عن الرضاع في الاكل وفي الكسوة يذهب على كسوة كبير من أوساط الرجال ولو كان رضيها ولا يشترط ان يكون عتياً او هل يشترط ان تكون الكسوة جديدة أو لا والظاهر انه لا يشترط بل حيث كانت قوية لم تذهب فهي بمنزلة الجديدة والظاهر انه لا يشترط القميص بل الثوب الساكن في سواء كان قيصاً أم لا ولا يميز عمامة وحدها ولا انزلا يبلغ ان لا تخفى به مثلاً فان بلغ ذلك أجزأ (قوله كالعنى الخ) والجئون

(وعنى رقية) شرطوا انهم اشرطوا احدى اثاره بقوله (مؤمنة) فلا تخزيه الكفارة فانها ان والبدن تكون سائمة من العيوب التي تشين كالمى والهرم والمرج الذين لا يشين

والبكم وقطع الاذن وغير ذلك مما يذكر في الظاهر ويجزى الا عورده وفاقدا النظر
 يا حدى عينيه وامان فقل من كل عين بعض نظرها فالظاهر انه يجزى ايضا (قوله
 كقطع الظفر) لاقطاع الاصبع فذهب الاغلبة لا يضر فيما استظهره بعضهم
 (قوله يستحب عتق من صلى وصام) أى يعقل ان من فعلهما بشاب ومن تركهما
 به نائب رظا هر ذلك وان لم يبلغ سن من يؤمر بالصلاة وان كان التعايل ظاهرا فيمن
 يؤمر بالصلاة وقوله الراجبات أى في حق ذرية وان كانت في حق مذبذبة ولا يخفى
 قبوله للصوم مع ان الصوم لا يندب في حقه ولم أر ذلك التعليل في مختصر البرادعي
 وعبارة البرادعي وعتق من صلى وصام في كفارة الايمان أحب الي قال الشيخ
 أبو الحسن قال ابن القاسم يريد من عقل الاسلام والصلاة والصيام قال الشيخ انما
 قال ذلك لان من صلى وصام يكون اسلامه حقيقة بالفعل وفي الخبر انما يكون
 حكما اه فهذا أحسن من تعليل الشارح ونهض من ذلك ان عتق من لم يبلغ هذا
 السن يجوز ان رضى كما في جميع الكفارات فان اعتقه كذلك فكبر أخرس
 أو أصم أو معة فاقليس عليه بدله (قوله لا يجوز ان يخرج في ذلك قيمة) أى
 من الاطعام وغيره مما تقدم (قوله وان أذن له سيده) أى لان الولاء للسيد قاله
 هج وكذا ليس له التكفير بالاطعام والكسوة ايضا الا ان أذن له سيده والصوم
 أولى ولا خصوصية لكفارة اليمين بذلك بل جميع الكفارات ليس للعبد
 التكفير بالعتق (قوله أى العتق) أى والكسوة بدليل قوله ولا اطعاما والعز
 مما تقدم بأن لا يكون عنده ما يباع على المفلسين ويعتبر جبر الانخراج لاحين
 الحنف ولا يمين اليمين فان شرع في الصوم لعزّه عن أقله نواع الثلاثة ثم أيمر
 فان كان في أثناء اليوم الأول وجب عليه الرجوع للتكفير به قدر عليه وان كان
 بعد كمال اليوم الأول وقبل كمال الثالث نذبه الرجوع للتكفير بما قدر عليه
 ولا يجزى ملققة من غير جنس الطعام كما اذا عتق وكسا أو أطعم وكسا أو أودع
 لبعضهم امداد أو بعضهم ارطالا أو دفع لكل نصف مد ورطلا أو نصفه وغدا
 وعشاء فيجزى ويصل ذلك اذا كانت كفارة واحدة فيخرج ما لو كانت عليه
 كفارات ثلاثة فثلاث عشرة وكسا عشرة وأعتق رقبة وقصد كل نوع منها عن واحدة
 فانها تجزى سواء عين كل كفارة ليمين أم لا وكذا ان لم ينوشأ وانما المضران يشرك
 بأن يجعل العتق عن الثلاثة وكذا الاطعام والكسوة (قوله واذا فرق صومه)
 معزومه انه لو لم يفرق لاكتفى بنية واحدة وليس كذلك اد الراجح انه لا بد من التبيت
 كل ليلة لان هذا التتابع ليس بواجب وهل يجب عليه اذا كانت اطعاما أو كسوة

صومه فلا بد من تبيت النية في كل ليلة (و) بيا - (له) أو العتاق

(ان يكة رقبلة الحنف أو بده)

وشرع فيها المتابعة فوزا والظاهر انه لا يجب (قوله ظاهره مطلقا) والصواب ان محل
 الاجزاء اذا كانت باقية او يعتقدها بين اوطا لاق بالغ القاية او بصدقة معين
 سواء كانت اليدين في هذه المذكورات على حث او بر واما ان كانت بمشي
 او بصيام او بصدقة بغير معين او بتق غير معين او بطلاق فامر عن الغاية فكذلك
 ان كانت الصيغة صيغة نكاح غير مقيدة بأجل لان كانت صيغة نكاح
 مقيدة بأجل فلا يجوز التكفير قبل الحث فان قلت كيف يخرجها في صيغة
 الحث قبل حنثه اذا اخرجها لما فيه عزم على الصدة قلت يمكن اخرجها مع التردد
 في عزمه على الصدة ثم يخرج به بعد الاخراج وفي الشيخ بعد الباقي وقد ترقف
 في اجزائه عنهما مع التردد ومروءة للاق البالغ النائية ان يقول ان دخلت الدار
 فامرأته طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا او متها ثم عادت اليه بعد زوج شرعي قبل دخول
 الدار ثم دخلها وهي في عصمته فلا شيء عليه واطلاق التكفير عليها بجوار مجزئ
 انه لا تعود اليه اليدين في العصمة الجديدة بخلاف ما اذا طلقها دون الغاية ثم عادت له
 ولو بعد زوج فانها تعود عليه اليدين فلا يدخل الدار فان دخلها حنث (قوله أي
 المالكية) أي لا غيرهم ولا يخفى بعده هذا لاحسن أحب اليها أي المصنف ردها على
 انشعب القائل بعدم الاجزاء او على من يقول بعدم جواز تقديم الصوم دون غيره
 (قوله وما يتعلق بها) أي من بيان الكفارة قوله وهو لغة الوجوب (المناسب لقوله
 أي أوجب ان يقول الايجاب (قوله وشرعا التزام) المناسب لقوله أي أوجب ان
 يقول ايجاب أي الزام نفسه قربة وقوله ما يلزم أي شيء يلزم والاحسن حذف قوله
 يلزم لان هذا اللزوم من الالتزام وقوله من القرب أي جنس القرب بيان لما (قوله
 أي التزام مسلم كاف) أي لا كافرو يندب له الوفاء به ان أسلم ولا يصح يندب له ووه
 بعد بلوغه وشمل المكاف العبد يندب مالا أو غيره ولو لم يندب في غير مال ان أخرجه
 في علمه حيث نذره بغير اذنه أو ما ذنبه وكان ضمنه فاعليه ان عتق مالا أو غيره وشمل
 أيضا السفينة ذكر أو أنثى فيلزمه نذر بغير المال لالم فلا يلزمه فعله وليه رده
 كله ورده رده ابطال فان رده سقط عنه وان لم يردده واستمر يريده حتى رشد لزمه
 الوفاء به وشمل أيضا مريضاً وزوجة رشيدة ولو تزاد الثلث فيم ماله لكن ان اجازة
 الزوج والوارث والانتفاء المريض والزوج ردها جميع وشمل أيضا نذر من سكر
 بحرام حال سكره وأولى قبله وبإزاء الوفاء به اذا أفاقا بالاحلال فكالحائضون
 وانفايرهم لندب له ما الوفاء اذا أفاة وفي بعض الشراح التصريح بأن الحائضون
 يندب له الوفاء بعد لا فاقة كالصبي اذا بلغ وقوله من القرب أي المندوبة ولم يندب موصوم

ظاهره مطلقا كانت عينية
 على بر وعلى حث كانت
 كفارة بالصوم أو غيره
 (ولكن نكاحه بغيره (بصد
 الحث أحب اليها) أي
 إلى المالكية ولما اتفق
 الكلام على الأيمان وما
 يتعلق بها انتقل يتكلم على
 النذر وجميع نذره ولفظة
 الوجوب قال تعالى في
 نذرت لأرجن موصوماً أي
 أوجب وشرعا التزام ما يلزم
 من القرب

رابع انحر واحرام جميع قبل زمانه أو مكانه مع كراهة ذلك لان الصوم والاحرام مطعونان بقطع الغرض عن الزمن وغيره المطعونين عند ملاحظته فالنذر يتعلق بهما
نذر النجاسة الاولى وانظر نذر صلاة بعد فجر وفرض عصر وبقية المكروهات هل
تلمزم ايضا فنظر المطلق الفعل أولا فنظر الوقت وقلنا المندوبية احتراز عن نذر الواجب
فلا معنى له لان فيه تحصيل الحاصل وانظر حكم الاقدام واسأل: تظهر التحريم وعن
نذر المحرم كزنا والمكروه كند نفل بعد فرض عصر والمباح كند وشي بسوق
اذ لا قرينة فيه ونذر المحرم محرم وفي كونه المكروه والمباح كذلك أو نكلهما قولا
الاكثر: بظاهر الموطأ والمقدمة مات قاله ابن عرفة قيل راعى وجه الحرمة فيهما مان
فيه قلب الاوضاع الشرعية عن موضوعها حيث علم انه انما يلزم به المندوب
(قوله فليطعه) أي وجوبه بفعل ما نذره ولو في حالة الغضب وهو المسمى بنذر
النجاس أو قصديه دفع الضرر عن نفسه وهو المسمى بنذر التبرم كمن نذر عتق عبده
لكراهة اقامته عنده فيلزمه الوفاء بذلك (قوله كره ولم يلزمه شيء) بحذف فيه
بأن غاية ان يكون مباحا ونذر المباح حرام عند الاكثر وأما ان أراد ان ملكه
فانظر اهله من نذر المندوب فلا يكرهه ولا ابن عمر ومن نذر الخ يريد الا ان ينوي
تملك ذلك فليلزمه اذا ملكه (قوله بشرط) أي على شرط (قوله على المشهور)
وهو مقابله بالزمره (قوله بمشوق) أي بمرجوا الحصول خصه بالذکر لكونه الغالب
والانفیر كذلك عند وجود الشرط (قوله أركبها كان) أي أو ما كان على أي كيفية
أي غير ما تقدم (قوله نذر كذا) الاضافة اليه ان أي مندوره هو كذا كما هو ظاهر
لم تأمل (قوله واذا) فيه اشارة الى ان كذا الثاني مستأنف مرتبط بما بعده
(قوله لشيء) اللام زائدة أي وكذا ان ذكر شيئا يلبسائه أو بقباله كما قاله ت
فقوله يذکره تأكيد ولا يخفى ان تلك الجزئيات من ما صدقات كذا الاول فهي
مستغنى عنها ولا أوجب هذا الاجمل كذا الثاني مستأنفة والا حسن ان وكذا
الثاني معطوف على كذا الاول ويكون قوله لشيء يذکره جوابا عن سؤال: مقدار
كائه قيل أي شيء كذا وكذا فقال شيء يذکره من فعل البر والالام في لشيء زائدة
وقوله من فعل البر بيان لشيء وازدادة فعل لما بعده من اضافة العام للخاص فهي
للبيان وقوله من صلاة بيان لفعل البر واحترزه من الحرام والمباح فلا يلزمه نت
(قوله سماء) أي بين نذره لفظا أو نية فالتعديم الاول متعلق بأصل العبادة
وهذا متعلق ببيان القدر (قوله من الصلوات) المناسب لما تقدم الصلاة (قوله
منواه أو سماء) لو قال مسماء الشامل للسانی والقلبي لكفاه وبطابق ما تقدم

في الصحيح فبين صلى الله عليه وسلم ان النذر على قسمين نذر طاعة يجب الوفاء به ونذر معصية لا يجب الوفاء به ولكن هل يكون عليه كفارة وهو قول أبي حنيفة أولا كفارة عليه وهو مذهب الجهم ورواياه اشارة بقوله (ولاشيء عليه) ومن نذر صدقة مالي خبره (أو عتق) رتبة (عبد غيره) ككرو (لم يلزمه شيء) لا صدقة ولا عتق مالم يعلق فان علق بشرط لزم عند وجود الشرط على المشهور نحو قوله على ان عتق عبد فلان ان ملكته وقسم النذر على ثلاثة اقسام قسم معلق وهو ما علق بمشوق ومطلق وهو ما لم يقيد بشيء ومبهم وهو ما ليس له مخرج وأشار الى الاول بقوله (ومن قال ان نعلت كذا) سواء كان واجبا أو حراما أو كيف ما كان فلي نذر كذا) فانه يلزمه ما نذر ان فعل ما شرطه (وكذا) ان قال (لشيء) يذکره من فعل البر من صلاة تطوع (أو صوم) كذلك (أو حج)

كذلك (أو عمرة أو صدقة شيء) عدد في سماء فذلك أي كل واحد مما ذكر من الصلاة وما بعده
يريدون فذلك من القرب كالعتق والذکر (يلزمه) ما نواه أو سماء

ان حنث أما اذا لم ينو الالة ولا سها فليزمه أقل ما يطلق عليه اسم الصلاة وهو ركعتان وأما الصوم اذا لم يسمه فليزمه أقل ما يطلق عليه اسم الصوم وهو يوم وأما الحج فقال (٣٠) في المدونة ان كلمت فلا تافعل المشي

الى مكة فليزمه زمة
المشي في حج أو عمرة وأما
الصدقة اذ لم يسم شيئا
فليزمه ثلث ماله كما سمي
عليه أما اذا سمي فظاهر
كلامه انه يلزمه ما سماه
ولو كان كل ماله (ع)
فان ذكر الدار ولم يكن عنده
الا هي لزمه ذلك وهو
بخلاف قوله بعد ومن جعل
ماله صدقة أو هدبا جزأه ثلثه
فقال بعض الشيوخ قوله
ومن جعل الى آخره يريد اذا
جعله كله ولم يستثن منه شيئا
ولا سماه أما اذا سماه فانه
يلزمه ما سمي وهو الذي قال
هنا هذا هو المشهور انتهى
ثم أشار الى القسم الثاني
أتيا بكاف التشبيه فقال
(كما يلزمه لو نذر مجردا من
خير معين) أي يلزمه القيد
بوقوعه كما يلزمه الذي
لا تعليق فيه نحو الله على
صوم أو صلاة أو غيرهما ثم
أشار الى القسم الثالث بقوله
(وان لم يسم لنذره محرجا
من الاعمال) كقوله لله
على نذر ولم يسم هل هو
صلاة أو صوم أو حج أو ما أشبه
ذلك (فعليه كفارة معين)

تعيينه يلزمه ما في نيته ان تخالف مع لفظه فانه عجم (قوله ان حنث) استشكل
بان الحنث انما يكون باليمين بالله تعالى اوجب بأن اطلاق الحنث على النذر المقيد
عند الفقهاء بجواز (قوله اسم الصلاة) يجوز ان تكون الاضافة لليسان وان تكون
حقيقية وكذا يقال فيما بعد (قوله فقال في المدونة الحج) هذا التمثيل لا بأس بقوله
قبل فيارزعه ثلث ماله أي انه اذا قال ان فعلت كذا فعلى صدقة مالي ولو لم ينو شيئا
فانه يلزمه ثلث ماله وأما اذا قال فعلى صدقة ولم يسم شيئا فيتصدق بالدرهم بنصفه
وربعه والفلس والفلسين وما زاد فهو يرقا في الجواهر ان التزم مطلق الصوم
فيوم إلا أن ينوي أكثر أو مطلق الصلاة فركعتان أو مطلق الصدقة فأقل
ما يتصدق به قال في الشامل وأتى بعبادة كاملة ان نذر صوم بعض يوم أو صلاة ركعة
أو طواف شوط (قوله يلزمه ما سماه ولو كان كل ماله) أي فاذا سمي شيئا فانه
يلزمه ما سماه بنحو نصف أو ثلث بل ولو كان كل ماله كما اذا قال لله على ألف دينار
ولم يكن عنده سوى ذلك فليزمه تلك الألف (قوله فان ذكر الدار الحج) كما اذا قال
داوى الغلانية صدقة فانها تلزمه وان استغرق ذلك جميع ماله (قوله وهذا
بخلاف) أي فيبين الموضعين تناف (قوله فقال الشيوخ) جواب عدم المناقاة
(قوله وهو الذي قال هنا) أي قول المصنف هنا أو صدقة شيء سماه (قوله هذا
هو المشهور) أي من كونه اذ لم يسم يلزمه الثلث واذا سمي يلزمه كله ومقابله
في الاولى انه يلزمه ما لا يضربه وهو لصنوع وجمعه وهولان وهب ومقابله
في الثانية انه يلزمه الثلث وهو لا يصح (قوله أي يلزمه المقيد بوقوعه الحج) ظاهره
بوقوع المقيد وليس يصح فالتناسب ان يقول أي يلزمه المقيد بوقوع شيء عند
وقوع ذلك الشيء (قوله أي يلزمه المقيد الحج) ظاهره ان الكاف داخل على
المشبه به وهو مخالف لقاعدة الفقهاء ان الكاف داخل على المشبه فلا حسن ان
يجعلها داخل على المشبه (قوله وان لم يسم لنذره محرجا الحج) أي ولم ينو أو انه
أراد بالتسمية ما يشمل التسمية في اللفظ أو في النية كما أفادت (قوله محرجا) محل
الخروج أي لم يسم لنذره شيئا يخرج منه النذر أي يتحقق به من تحقق الكل
في بعض جزئياته ومثل النذر الذي لا يخرج له اليمين والكفارة كما اذا قال لله على
يمين أو كفارة فعليه كفارة يمين (قوله فعليه كفارة يمين) أي لان المهم كاليمين بالله
في الالاس تنبيه والنفوس والنفوس والكفارة واعلم ان محل كونه نذرا مسموما اذا قال لله
على نذر أو ان فعلت كذا الله على نذر وكل نذر حث لم يعلقه فان علمه فحين فله
على هيعة نذر مطلقا وعلى كذا ما يعتقده ان لا يعلق والافهين (قوله على المذهب الحج)

على المذهب (ومن نذر معصية من قبل نفس أو شرب خمر أو شهة) كما يبد (أو) نذر (ما ليس
بطاعة ولا معصية) كالباح والمكروه (فلا شيء) أي لا كفارة (عليه ليمينه) أي انقرض

حتى كلامه تكرر بالنسبة للأمر مع قوله قبل ومن نذران بعض الله فلا يصح واختلاف هل قوله (وليس تكرر الله) راجع لنذر المعصية فقط أو له لما بعده قولاً (وان خلف) انسان (ب) اسم (الله) أو بصفة من صفاته النفسية أو المعنوية (ليعلقن معصية) (٣١) من معاصي الله تعالى كشرب الخمر أو قتل نفس أو سب من لا يجوز

سببه (فليكن من عينه) الذي خلفه (ولا يفعل ذلك) الخلوفاً عليه (وان تجرأ بأى اقسم) (نقله) أى الخلوفاً عليه مع علمه بأنه معصية ولم يسأل بقوة عاقبه (فهو أثم) لقوله المعصية (ولا كفارة عليه ليمينه) لأنه بر في يمينه ثم انتقل بتكلم على تكرار الكفارة وعدم تكررها بتكرار اليمين بالصغائر فقط أو بها وبالأسماء أما الأول فأشار إليه بقوله (ومن قال على عهد الله وميثاقه في يمين فحنت فعله كفارتان) لأن العهد واليمين والميثاق يمين فاذا حنت فحنت كفارة يمين وما ذكره خلاف المشهور فقد صرح في التوضيح بأن الكفارة لا تتعدد على المشهور وقال ومحمداً وأوله على المدونة وأشار إلى التاويل الثاني بقوله (وليس على من وكده اليمين فكررهما في شيء واحد غير كفارة

هذا بعيد وجود خلاف في المذهب ووجدت في كلام بعض أئمتنا ما يفيد أنه متفق عليه وان الخلاف في ذلك الشافعي فله قولان قول بعدم الانعقاد وقول بأنه يقع ويلزمه أقل ما يقع عليه الاسم (قوله بالنسبة للأمر الأول) أى الذى هو قوله ومن نذر معصية (قوله الخمر) هو المسكر من ماء العنب وقوله والنبيذ هو المسكر من غيره (قوله ولا يستغفر الله) المراد بالاستغفار التوبة (قوله أوله ولما بعده) هذا هو الراجح (قوله أو المعنوية) أراد بها ما يشمل المعاني (قوله فليكن من عينه) ومثل الخلف بالله الخلف بالنذر المهم فيؤثر باخراج الذر ولا يفعل ما خلف عليه وإما ان كانت اليمين مما لا يكفر كالحلف بالطلاق أو التيق لوجوب عليه طلاق الزوجة وعقوبة العبد لكن يحتمل ما كذب دليل أنه لو فعل الخلوفاً عليه قبل الحكم عليه لبر هذا اذا لم يقيد بالاجل وان قيده بالاجل فلا يحال بينه وبين زوجته حتى يحل (قوله ان اقسم) أى ارتكب وقوله وفعله عطف تفسير وقوله ولم يسأل لأنه لما قبله وقوله بالصغائر فقط متعلق بتكرار اليمين أى بكرر اليمين بالصغائر أو تصوير اليمين كما أفاده بعضهم من ان اليمين المحنوفة وأراد الصغائر ولو بحسب اللفظ فلا يخفى ان العهد والميثاق يرجعان الى صفة الكلام (قوله أو بها وبالأسماء) أى أو بالأسماء فقط (قوله في يمين) احتراز بذلك عن ان يقول ذلك في غير يمين كقوله على عهد فلان كذا فإنه غير يمين (قوله لان العهد يمين الخ) إشارة لما ذهب اليه بعضهم من ان اليمين الاسم أو الصفة الخلوفاً بها (قوله فقد صرح في التوضيح) أى صواب قصد الحلف بمتنوعها التأكيد أو الانشاء أو قصد فعله الان شوى كفارات وكذا الاختلاف المعنى كالعلم والقدرة فالجواب انه لا يلزمه الا كفارة واحدة ولو كانت اليمين باللفظ مختلفة المعاني أو بجميع الاسماء والصفات (قوله تأويله على المدونة) الاولى ان يقول وصحبه وتأويل المدونة به (قوله وأشار الى الثاني الخ) لاشتباه هذا شامل للأسماء مع الصفات والأسماء فقط والصفات فقط ولا يتكرر مع السابق لأنه في هذا أتى بحرف القسم كقوله (قوله وكذا) أراد التوكيد (قوله وان قصد التكرار) أى قصد الانشاء (قوله أو صفاته) أو مائة خلق تجوز الجمع أى أو بهما (قوله فالتشهورات لا تتعدد) وقبل

واحدة مثله قول ابن حبيب وابن الحبيب واذا كرر اليمين على شيء واحد لم تتعدد وان قصد التكرار على المشهور فأم ينو كفارات ابن عبد السلام يعنى ان الخالف بشئ من أسماء الله تعالى أو صفاته اذا حلف على شيء ثم كرر اليمين بذلك الاسم بعينه أو الصفة بعينها على ذلك الشيء بعينه فان نوى باليمين الثانية تأكيد الاولى أو لم تكن له نية لم تتعدد الكفارات عليه بالحنث اتفاقاً وان قصد تعدد الكفارة تعددت اتفاقاً وان قصد الانشاء ولم يتعرض الى تعدد الكفارة بالمشهور انه لا تعدد انتهى

ومفهوم في شيء واحد انه لو كررها في شيئين مثلا لم يترك كل كف ريتين نحو والله لا كلم فلانا والله لا كل من هذا الطعام والله لا ألبس هذا الثوب (ومن قال) والعباد بالله (أشرك) (٣٢) بالله أو هو يردى أو نصراني

أو عابدونين ومحمود ذلك (ان فعل كذا) ثم فعله (٣) لا كفارة عليه في شيء من ذلك لان الحلف بغير أسماء الله وصفاته لا يتعدي به بين و (لا يلزمه غير الاستغفار) ظاهره ولا تطلب منه الشهادة وقيل تطلب منه مع الاستغفار (ومن حرم على نفسه شيئا مما أحل الله) من طعام أو شراب أو غير ذلك (غلاشي) أي لا كفارة (عليه) ويلزمه الاستغفار لانه آثم بذلك لان الحلال والمحرم هو الله تعالى وقد ذم الله تعالى من فعل ذلك وقوله تعالى قل أرايت ما أنزل الله لكم من رزق فجاءتم منه حراما وحلالا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ويستثنى مما قال مسنون أشار الى أحدهما بقوله (الا في زوجته) اذا قال هي على حرام (فانها محرم عليه) لان تحريمها ملائمتها لانا لا نحل له (الا بعد زوج) هذا في المدخول بها وأما غير المدخول بها فينبوي فيها

تتعذر وسواء كانت الأيمان و مجلس أو مجلس والظاهر مثل اليمين بالله بخلاف اللفظ الطلاق فانه يتعذر بتعذر ما الآن نبوي التأكيد اذا كررها بغير عطف أي وكان نسقا لان العصمة يشترط فيها أن تكون من غيرها (قوله والعباد بالله الخ) أي ولا اعتصام كائن بالله (قوله أو عابدونين) ومثل ذلك هو برئ من الله كما في الارشاد (قوله ولا يلزمه غير الاستغفار) المراد منه التوبة أي ولا يطلب منه الشهادة فلا ينافي انه يطلب منه زيادة على الاستغفار من التقرب بشيء من أنواع القربات كعتق أو صدقة أو صوم ولو قال ان فعل كذا يكون مرتدا أو على غير ملة الاسلام ويكرز واقعا في حق رسول الله فكذلك (قوله وقيل تطلب منه) أي مع الاستغفار ضعيف والاول هو الراجح (قوله اذا نزل هي على حرام) أي واما لو قال الحلال على حرام وعزل الزوجة أولا قبل التلفظ باليمين فانه لا شيء عليه في الزوجة وذلك البينة تكفيه ولو لم يبقام البينة واختلف هل يحلف أولا وقولنا أولا احتراز عما لو طرأت نية العزل بعد النطق باليمين فلا تنكح في النية ولا بد من الاستثناء نطقا متصلا وقصد حل اليمين (قوله واما غير المدخول بها) ملخصه ان غير المدخول بها يلزمه فيه الثلاث الا ان ينوي أقل (قوله ونوي به العتق) واما اذا لم يقصد العتق فهي كتحريم الطعام والشراب فلا يلزم بقرينة الاستغفار به مسئلة لو قال تنص لزوجتي أنت طالق كما حلتني حرمتي فهل تحل له بعد زوج في جوابه تفصيل ان قصد كما حلل العقد عليك فهو حرام لم يلزمه شيء لانه بمنزلة تحريم الطعام وان قصد كما حلتني ونزوتك فأنت حرام فانها لا تحل له أبدا وان لم يقصد واحدا من هذين فالظاهر حله على الثاني لكثرة قصد الناس له (قوله ومن جعل ماله الخ) يعني ان الحالف بماله لا فقراء والمساكين أو بهيمة لهم أو هدي من كل ما كان يسهة قربة معينة فانه اذا حلف بيلزمه ثلث ماله من عين ودين أي عدده أو قيمته على ما مر في الزكاة فيما يظهر ومن عرض وقيمة كتابه مكاتب ثم ان يحجز وكان في قيمة رقبته ففضل عن قيمة كتابته أخرج ثلثه ولا شيء عليه في أم ولده وكذلك يعتبر أجره المدبر والعنق لاجل لا خدعهما ولا ذائنهما والموتير ثلث الموجود حين يمينه لا ما زاد بعده بهيمة أو نساء أو ولادة فلو حلف وماله ألف فحلفت وهو الفسان لزمه ثلث الف وعكسه ثلث الف فان رقبته فان نقص يوم الحنث عن يوم اليمين نفقة أو غيرها كماله ولو بتقريب في صيغة برفاقتي يجرى ثلثه فقط بعد حساب ما عليه من دين ولو مؤثلا كهر زوجته وثلثاني صيغة بر

كما سبق في الاستحكاك والثانية للاحرام أمته ونوي به العتق فانها تصبح حرمة بذلك تحريم عليه وأما لا يطرأها الاستحكاك جديد (ومن جعل ماله كله صدقة لله تعالى

(أوهديا) بهته الى بيت الله
الحرام (أجزاء ثلثة) ع يريد
إذا كان ذلك في عين أونذر
ويريد أيضا مال بسم شيأ أما
أذا ساء لزمه ولو كان كل
ماله بدل عليه قوله قبل أو
صدقة شيأ سماء ويريد مال
يستثنى لنفسه شيأ أما إذا
استثنى من ماله فانه بنفسه
ولودره ما والاصل في ما
ذكر مافي الموطأ أن أباالبابة
رضي الله عنه حين تاب
الله عليه قال يا رسول الله
أهجر دار قومي التي أصبت
فيها الذنب وأجاروك
وأنتلخ من مالي صدقة لله
ولرسوله فقال عليه الصلاة
واسلام يحجز بك من ذلك
الثالث (ومن حلف بغير
ولده) الواحد مثل أن يقول
ان فعت كذا فعلى عرو ولي
(فان ذكر مقام ابراهيم)
الخليل عليه الصلاة والسلام
(أهدى هديا) واحدا
وأعلاه بدنه ثم بقرة ثم شاة
(تذبح بمكة) بعد أن يدخل
به من الحل أو مبني أن أوقفه
بعرفة واختلف هل الهدى
الذكر أو مستحب ودونول
عبد الوهاب

أما ما تلف به من صبيغة اخذت فيلزمه ثلثة - بين بينه ثم يتفق مع صبيغة البر
في أن ما هلك به الحنث يتفرط أو بغيره يلزمه ثلثة حين يمينه لكن في أبي الحسن
على المدونة أن محل ذلك ما لم يكن بعده بغير بالانفرطه عما يلزمه ثم ما بقي هذا
كله في العين كما قررنا وأما لو نذر ماله فانه يلزمه ثالث ما نص بتفقه لا يتلف
ولا يتفرط ثالث ما بقي يوم الأخراج (قوله أوهديا) كالمو قال الله على أن أهدى
جميع مالي (قوله في عين أونذر) مثال الاول ان فعلت كذا فالي صدقة ومثال
النذر كما قال في التحقيق ان يقول الله على أن أتصدق بجميع مالي أو أهدى جميع
مالي (قوله ويريد أيضا مال بسم شيأ) ويريد أيضا مال بصدق به على معين
بالشخص كزبد أو بالوصف كبن زيد فلزمه الجميع حين حافه إلا ان يتقص فيا بقى
وكذا يقال فيما إذا سمي ويترك له ما ترك للأناس (قوله اما إذا سمي الخ) الفرق
بين مالي للقرآن ولابنتين يلزمه الثالث وبين من سمي يلزمه جميع ما ساء ان من
سمي لم يصدق على نفسه بل ابقى لنفسه شيأ ولو تاب ظهره ومن قال مالي ولم يستثن
شيأ صيق على نفسه لان لفظ مالي يستغرق جميع ما يملكه ولو لم يعلم به فحقف عنه
واكتفى فيه بثلثة تنبيهه اعلم انه واجب عليه اخراج ثلثه الا انه لا يقضى
عليه بذلك الا النذر ولو لمعين لا يقضى به ومثله الصدقة والهبة والحبس اذا
كانت بين مطلقا أو بغيره على غير معين وأما لو كانت بغير معين ولمعين لقضى
بها لانه التزام به - روف (قوله فانه يتعفه) المناسب ان يقول فانه يلزمه كله
الامام - شاه قدبر (قوله أن أباالبابة) بشير وقيل رافعة (قوله حين تاب الله
عليه) من تخافه عن غزوة تبرك فانه يلزمه المصحة حتى نزل وآخرون اعتبروا
بذنوبهم - الآية (قوله أهجر) بتقدير هجرة الاستغهام (قوله وأجاروك
في هجرك) أو أسكن بيت بجوارك (قوله صدقة لله ولرسوله) يصرفها
في وجوه البر (قوله ومن حلف بغير ولده) المشهور انه لا فرق بين ولده وقريبه
والاجنبى ونفسه في انه ان ذكر أو نوى مقام ابراهيم أى قصته مع ولده فيلزمه الهدى
لامقام مصلاه فانه لا يلزمه شيأ كما إذا نوى قتله ولو مع ذكر مقام ابراهيم ومثل ذلك
ما لو ذكر أو نوى أمكنة من أمكنة النحر كمكة أو منى أو موضعا من مواضعها وليست
مزدانة منها أو نالها بالهدى أو فوادة فيلزمه الهدى كما أن يقول على هدى فلان
أو محرره هديا وان قصد حقيقة النحر فلا شيء عليه لانه مصيبة وان لم يقصد شيأ منها فانه
يلزمه الهدى فالخامس ان الاقسام ثلاثة ان قصد الهدى والقربة لزمه ذلك اتفاقا
وان قصد المصيبة لم يلزمه شيأ اتفاقا واختلف حيث لانية والمشموران عليه الهدى

لان قوله لله على هدى فلان اوحاف به وحنت حقيقة عرفية في التزام الهدى
وسياقي يقول ان لم يذكر اى ولم ينو مقام ابراهيم ولا لفظ بالهدى الى آخر ما تقدم فانه
لا يلزمه شىء ولا فرق بين ان يكون قريبا أو اجنبيا أو نفسه بأن يقول لله على نحر
نفسى أو قال ان فعلت كذا فعلى نحرى أو هو بذكره فلا يلزمه صيغة وهذا اذا كان فلان
حر أو اما العبد فان كان عبدا نفسه فعليه هدى وان كان عبدا غيره فلا يبنى عليه
(قوله أو واجب) وهو الرجوع (قوله أى مع السكراة الخ) وينبغى ان يكون
مثله ما اذا فعل البقرة مع القدرة على البدنة (قوله والمراد بها هنا الخ) لا وجه
للتقييد بهذا لان الشاة تقع على الذكر والانثى فيقال هذا شاة للذكر وهذه شاة
للالنثى وشاة ذكر وشاة أنثى (قوله واحترز بولده الخ) الرجوع انه اذا حلف
بنحر الاجنبى وذكر مقام ابراهيم أو غيره مما تقدم فانه يلزمه هدى كما تقدم (قوله
فان الهدى تمتد عند ابن القاسم) وقيل هدى كافى ذكره الشيخ ابو الحسن وذكر ان
الحق التعدد (قوله حلف بالمشى) مفهوما لو لم يرد المير والذهب لايكون
حكمه كذلك أى ولا يلزمه شىء الا أن ينوى بها أو مرة يلزمه ما نواه ولان يركب
الا أن ينوى ماشيا فان قيل المير والذهب كالمشى فلم يلزم الحج أو الميرة فى المشى
دون غيره فالجواب ان العرف اشتهر فيه استعمال لفظ المشى فى الحج أو الميرة
بخلاف لفظ نحو المير أو الركوب وأيضا السنة جاءت بذلك (قوله الى مكة) أى
والبيت أو الى جزمة يصل به كالحجر والتمزم والركن والباب واما لو قال على المشى
الى الصفا أو المروة أو عرفة فلا يلزم شىء الا أن ينوى أحد النسكين أو ينوى الحج
عند قوله على المشى الى عرفة فيلزمه ما نواه تبيينه ومثل الحلف النذر (قوله
مثل ان يقول الخ) لا يقال هذه صيغة نذرية كيف يفسر بها قول المصنف حلف
لا نأقوله قد قررنا ان على بدون لله صيغة بمن لا نذر لكن بشرط ان تكون معلقة
على شىء ممنوع من فعله كآهنا (قوله من موضع حلفه) أى أو من مثله سواء
حلف به أم لا خلافا لخليل أى والناذر من موضع نذره (قوله الا أن يمين موضعا)
أى فى لفظه أو يمينه فانه يلزمه المشى منه وقوله يمينه لما كان تعيين الموضع يصدق
بشخصه ونوعه والمراد شخصه احتاج لقوله يمينه أى شخصه ولو حلفه لكان أولى
لان المدار على تعيين موضع مطلقا كما هو ظاهر والذي يفيد النقل انه اذا لم ينو الناذر
أو الحالف المحل الذى يتبدى المشى منه وجرى العرف بالمشى من محل خاص فانه
يشى بمحجرى العرف بالمشى منه والحاصل انه اذا كان له نية فى شىء عمل بها فان لم
يكن له نية ذهب من الموضع المعتاد للعاقلين فان لم يكن معتادا للعاقلين فن موضع

و واجب وهو ظاهر قول
الشيخ (وتجزية شاة) أى
مع السكراة مع القدرة
على أعلى منها والمراد بها هنا
الذكر والانثى واحترز
بولده مما اذا حلف بنحر اجنبى
فانه لا شىء عليه على
الشهو ووقيد فانه بالواحد
احترازا مما اذا حلف بنحر
ولدين بأكثر فان الهدى
تتعدد عند ابن القاسم
(وان لم يذكر المقام فلا
شىء عليه) لا هدى ولا
كفارة وانما عليه الاستغفار
من ذلك (ومن حلف بالمشى
الى مكة) مثل أن يقول ان
فعلت كذا فعلى المشى الى مكة
(فيحت عليه المشى) لزوما
(ومن موضع حلفه) يريد
من البلد الذى حلف فيه
لا من المكان الذى هو
مستقر عليه حال حلفه لا
أن يمين موضعا يمينه وما
ذكره من التغيير فى قوله

نذره أو حلفه أو مثل حلفه والمراد بالثلية في المسافة لافي الصوبة والسهولة بني
لوحلف بالشيء إلى مكة وله ما ريقان إليهما تساويان أحدهما معتادة والأخرى
غير معتادة فتسمى في غير المعتادة هل يجزيه أم لا وانظروا قول من الحرشي الكبير
وإذا اختلف طريق الحائز في القرب والبعد فيصور المشي ولومن القربة حيث
اعتد المشي فيم ما نبيه قال عجم فإذا كان بوسط البلد وحلف مشي من طرف البلد
لا من موضع حلف ويبقى الظرف فإذا اتصل بالبلد من السائق المسكونة وما كان
في حكمها هل له حكم البلد كما تقدم في القصر أولا (قوله ان شاء) هذا متعلق
بقوله في حج أو عمرة لا بالشيء ولو قال فلبيش في حج وان شاء في عمرة كان أوضح
لان المشي إلى مكة اعتيد لكل منها وبقي ما لو كان الحالف بالشيء إلى مكة وانذار
فاظنا مكة فانه يجب عليه الخروج للحل ويجزى به مرة (قوله وهو المشهور الخ)
أي ان التغيير يعتد عدم النية هو المشهور وقابله ان هذا التغيير انما يحسن في حق من
هو ساكن في المدينة وما قرب من مكة وهم الذين جرت عادتهم ان يأتوا إلى مكة
لكل واحد من التوسكين واتما بعد عن مكة كما هل المغرب فأكثرهم لا يعرفون
العمرة فضلا عن ان ينوبها حين النذر وهو الغمى (قوله بعد الفراغ من السعي)
الاحسن ان فراغ من السعي وكذا في سابعه لان البدنية طرف متسع واما الحلاق فانه
من واجبا لهما ان اركبها فان ركب بعد سعيه وقبل ان يحلق فلا شيء عليه وانظر
لور كعب بعد الطواف وقبل السعي كذا انظر في التحقيق (قوله وفي الحج بعد الفراغ
من طواف الاضائة) فيركب في رجوعه من مكة إلى منى ويركب في رمي الجمار واما
ان أخر طواف الاضائة فانه يمشي في رمي الجمار وله بعد تمام الاضائة الركوب
ولو لم يحلق وهذا اذا كان قد قدم السعي والافيشي لتمام السعي لا لتمام الاضائة فقط
(قوله بعد ان شرع في المشي الخ) أي انه اذا كان حين خروجه ظن القدرة على
مضى الجميع ولو في عامين فخالف ظنه ويجزى فركب (قوله ثم يرجع مرة الخ) هذا
اذا ركب كثيرا بحسب مسافته حيث استمرت المسافة جميعها في الصعوبة وفي
السهولة والافتقار والخوف أو بحسب صعوبة المسافة وسهولتها وأمنها وخوفها مع
المساحة حيث اختلفت المسافة في ذلك ويعول على قول أهل المعرفة بذلك
والحاصل كما في حج ان المراد بكونه كثيرا ان يكون كثيرا في نفسه بحسب الصعوبة
والسهولة والمساحة أو بحسب المساحة فقط ومثل ركوبه الصعوبة يراى اركب
المناسك والافاضة مع لان ذلك لما كان مقصودا بالذات وان كان يسيرا في نفسه
أشبه الكثير والمناسك هي أفعال الحج من حين خروجه من مكة إلى رجوعه

(قوله من ان شاء في حج أو
عمرة) محله اذا لم تكن له نية
في أحدهما وهو المشهور
وذكر مبدأ المشي ولم يذكر
منتهاه ومنتهاه في العمرة بعد
الفراغ من السعي وفي الحج
بعد الفراغ من ركوب
الافاضة وما ذكره من لزوم
الشيء إلى مكة للعالم فانه
محله ان استطاعه (فان يجزى
عن المشي) اليه بعد ان
نرجع في المشي (ركب ثم
يرجع) مرة (ثانية) ما شيا

بقي والافاضة هي رجوعه من متى الى مكة اطراف الافاضة ومثلها بالركب
 المناسك فقط لا الافاضة فقط بقي اذا ركب الافاضة فقط فانما عليه الهدى فقط على
 سبيل التدب ولا يلزمه الرجوع وكذا بالركب قليلا بحسب مسافته ولولا هذا عذر
 فانه لا يلزمه الرجوع فانما يلزمه الهدى فقط من غير رجوع ومحل كونه
 يرجع مرة ثانية اذا لم يكن الغنم معينا واما لو كان الغنم معينا كلفه على الحج ماشيا
 في عام كذا فخرج وركب كل الطريق او بعضه فانه يهدى ولا يلزمه الرجوع فلم
 يخرج في هذا العام المعين بل ترك فيه الحج عدان غير ضرورة أو مشى أو ترك حتى
 فاته يأنم ويلزمه قضاء ماشيا (قوله اذا قدر عليه الحج) فاذ لم يقدر فانه يلزمه
 الهدى فقط كما سينص المصنف عليه ومحل الرجوع أيضا اذا كان نحو المصرى واما
 من يهدى داره عن مكة بعد اكثر فانه لا يلزمه الرجوع وانما يلزمه الهدى فقط
 كالا فربقي بعد داره ومشفة رجوعه ويلحق بكل من قربت داره من أحدهما واما
 الذى بينهما على السواء فيلحق بالمصرى فيلزمه ما يلزمه للاحتياط واعلم ان الهدى
 في جميع ما تقدم ان فيه الهدى سواء كان مع الرجوع الى مكة ولا فهو واجب
 الا فى من شهد المناسك راكبا او بعضهما أو الافاضة أو ركبها فانه سبب في حقه الهدى
 (قوله ويهدى ويؤخر الهدى له ام رجوعه) ولوقته في عام المشى لاجزاء (قوله
 وان اتى بالادنى الخ) أى وخاف المستحب (قوله ابن المواز الخ) كلام ابن المواز
 والاعتق عليه انما هو بما اذا علم اما كن الركوب ومشى الجميع لا فيما اذا لم يعلم لانه
 اذا لم يعلم يكون مشى الجميع عليه واجبا يفيد ذلك صريحاً من الشيخ أبى الحسن
 على المدونة (قوله وان علم بمعنى ظن) مقابل قوله قدر عليه أى على الرجوع
 وفهر الشارح العلم بالظن اشارة الى انه لا يشترط العلم وان الظن يكفي تنبيهان الاول
 اذا قلنا يلزم الرجوع فاذا رجع في زمن قابل فانه يرجع في جميع ان كان حين
 نذره نذراً عاماً أو نواه أو فى عمره ان نذرهما أو نواها فان خالف لم يجزه وان لم يكن عين
 جاولا عمرة بافظ ولا نية حين نذره أو خلفه بل أهم مشى في أحدهما فركب فيه
 كبرافانه يلزمه الرجوع فانما في الزن القابل فيمشى أما كن ركوبه ويجوز له ان
 يحرم نذراً عاماً به أو لا الثانى محل وجوب الرجوع أيضا على من ركب كثيرا أو
 ما في حكمه حيث ظن حين خروجه القدرة على مشى الجميع ولو في عامين فخالف
 ظنه كما قرناه كلامه أو لا اما ان لم يظن القدرة حين خروجه مع علمه أو ظنه
 القدرة حين يمينه على مشى الجميع في عام واحد بان توهم أو شك أو علم بالهزل فلف
 أو كبرفاته بخروج أول عام مشى مقدوره ولو نصف ميل وركب مجوزه وأهدى من

ان قدر عليه لتلافي
 اركب (فيمشى) اما كن
 ركوبه) ويركب الذى مشى
 اذا علم ما ركب فيه وما مشى
 ويهدى لتفرقة المشى بدنة
 فان لم يجدهما فبقرة فان لم
 يجدهما فشااة وان اتى
 بالادنى مع القدرة على
 الاعلى اجزاء وان لم يعلم
 ما مشى وما ركب فانه يمشى
 الطريق كله ابن المواز
 ويسقط عنه الهدى وتعقب
 بأن المشى الثانى غير
 واجب فلا يستقط ما ترب
 في ذمته من الهدى (فان علم)
 بمعنى ظن (انه لا يهدى) على
 المشى (فقد وأهدى)

الخطاء) ابن أبي رباح (لا يرجع) مرة (ثانية وإن قدر) على الثمن ثانياً (ويجزئه المدي) هذا كله إذا كان غير
 برة (من) أما (إذا كان ضرورة) بأعداد الملهة وهو من لم يحس قط إذا حلف بالمشي إلى مكة وحلف أو نذر (جعل
 ذلك) المشي (في عمرة) وجوباً على ما في المختصر (٢٧) إذا لم تنكر له نية أما إذا كانت له نية مشي في ما نوى (فإذا

طاف وسعى وقصر أحرمت من
 الحبل استحباً ما كان لم يحرم
 منه أحرمت (من مكة)
 ويستحب أن يحرم من
 المسجد أو بابه (بغريضة)
 وهي حجة الاسلام (وكان
 متمتعاً) إذا صادفت عمرته
 أو بعضها أشهر الحج (والحلق
 في غير هذا) التمتع (أفضل)
 من التقصير (وأنما يستحب له
 التقصير في هذا) التمتع
 (استبقاء للشع في الحج)
 ومن نذره شيئاً إلى المدينة
 الشريفة على سائر ما
 أفضل الصلاة والسلام (و
 إلى بيت المقدس) مثل أن
 يقول لله على أن أمشي إلى
 مكة التي صلى الله عليه
 وسلم أو أمشي إلى بيت
 المقدس وكذا إذا حلف
 بالمشي إليهما ولا فرق بين
 أن يقول أمشي أو أسير
 (أناهما راكباً) إن شاء أو
 ماشياً على المشهور وقال
 ابن وهب يارمه الاتيان
 إليهما ماشياً واستحسنه
 اللخمي والمأزري وغيرهما

غير رجوع وقتنا ظن القدوة حين يمينه احترازاً عن ظن الهزحين يمينه أو نوى
 أن لا يمشي إلا ما يطيقه ولو شأباً فإنه يخرج أول عام ويمشي مقدوره ويركب
 مجهوزة ولا يرجع عنه ولا هدى (قوله وقال عطاء الخ) هذا خلاف المذهب
 وهو مجتهد (قوله هذا كله إذا كان لغرض ضرورة) لا حاجة لقوله كله إلا لحسن
 أن يقول وما ذكر من التغيير المتقدم إذا كان لغرض ضرورة (قوله على ما في المختصر)
 أي أن الذي مشى عليه صاحب المختصر أن يجعله في عمرة وجوباً وقال عبد الوهاب
 يجعله فيها استحباً بالواجب كذا في التحقيق ولو أحرمت حين أتى الميقات بحجة الاسلام
 أجزأه ثم يأتي عن نذره بعمره أو حجة ويمشي من حيث أحره أولاً ولو أحرمت لم ينزف فرضاً
 ولا نذراً أنصرف للفرض وإن حج نأزى بفرضه ونذره مفرضاً أو قارناً أجزأه عن النذر
 ولا يجوز له عن الفرض وهل أجزأه عن نذره فقط مقيداً بأن لا ينذر أو يعين في يمينه
 حجاباً نذر عمره أو شيئاً مطلقاً أو حلف به كذلك وجعله في حج وأما أن نذر الحج
 ماشياً أو عينه في يمينه ونوى بحجة نذره وفرضه فلا يجرى عن واحد منهما وهو قول
 ابن الموارز أو أجزأه عن نذره فقط غير مقيد بل هو مطلق تأويلان (قوله أحرمت
 من الشئ استحباً) أي من ميقاته لقول خليل كترجى ذى النفس أبقائه (قوله
 أن يحرم من المسجد) أي من جوفه على مذهب الدقينة وقوله أو بابه أي على قول
 ابن حبيب (قوله بغريضة وهي الحج) أي أحرمت بغريضة في عامه على أن يقول ولا يؤخره
 للعام القابل بهرام فقد علمت أن هذا مبني على أن الحج واجب على الفور وإذا قلنا
 أنه على التراخي فإنه ان يدخل بحج ثم يحج بعد ذلك حجة الاسلام اه المراد منه
 (قوله والخلاف في غير هذا التمتع) أي وغير التمتع هو الأفراد والقران لشخص غير
 مراد والحاصل أن التقصير أفضل في مطلق التمتع (قوله للشع) أي الوسخ
 وفي معناه كالشارب وشعر الأبط ويحذف ذلك كما أفاده الخطاب في باب الحج
 (قوله أو أسير) أي أرى مثلاً (قوله إن نوى الصلاة بمسجديهما) ومثل الصلاة الصوم
 ولا اعتكاف (قوله وقيل والنافلة) في كلام بعض شراح خليل ما يقتضى ترجمته
 (قوله أو إلى مسجد بيت المقدس) بفتح الميم وسكون القاف وكسر الهمزة والمقدس بضم
 ففتح وتشديد أي المطهورة طهره خالوه من الأصنام وأبعاده عنها وسمي الأقصى
 لعدم ما بينه وبين المسجد الحرام (قوله وهو أفضلها على المشهور) قال الشيخ أحمد

لأنها داعية يجب الوقوف بها عند في ولا يلزمه الاتيان إليهما إلا (أن نوى الصلاة) المفروضة
 وقيل والنافلة (بمسجديهما) يريد أو سماهما خاصة كقوله لله على أن أمشي إلى مسجد الذي صلى الله عليه وسلم
 أو إلى مسجد بيت المقدس لأنه إذا سماهما كما قال الله على أن أصلي فيهما (والا) أي وإن لم ينو الصلاة فيهما ولا سماهما
 (فلا شيء عليه) لأن مجرد المشي ليس بعبادة وهذا إذا كان الناذراً والخالف ساكتاً إن نذر أحد المساجد الثلاثة مسجد

بأحد ههما ونوى الصلاة
بأحد المسجدين الباقيين
فحكى ابن الحاجب رحمه
الله في ذلك ثلاثة أقوال
يلزمه مطلقا وعكسه
وقيل يلزمه الآن بكونه
الثاني مفضولا ومرجوا
بشهوريته وقال أبو طاهر
ظاهر المذهب الأول
(وأما غير هذه الثلاثة
مساجده) الفهومة من
السياق (فلا يأتها) من
نذر المثنى اليه (ما شيئا
ولا راكبا)
قررت داره أو بعدت
(لا أجل) صلاة نذرهما
ان يصلح فيها (وليصل) لها
بوضعه (لما في مسلم من قوله
صلى الله عليه وسلم لا تشد
الرجال الا الى ثلاثة مساجد
مسجدى هذا والمسجد الحرام
والمسجد الأقصى وهذا
الحديث يخص حديث
من نذر ان يطيع الله فليطعه
(ومن نذر باطا بوضع من
الثغور) ولو كان من أهل مكة
والمدينة (فذلك) المنذور
واجب (عليه ان يأتها) لان
الرباط قريبة ومن الترم قريبة
لزومه بلا خلاف والله أعلم

زروق لانه الذى اختاره الله لنبيه وقال ابن وهب وابن حبيب بالعكس أى أن مسجدا
مكة أفضل وهذا مقابل المشهور وقال الشيخ زروق وأجمعوا على ان موضع قبره أفضل
بقاع الارض والحاصل أن الشارح جعل الخلاف بين المسجدين والذى في خليل
والمدينة أفضل ثم مكة بمعنى ان ثواب العمل فيها أكثر من ثواب العمل في مكة
وقال الشافعى وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه أن مكة أفضل من المدينة
وعمل الخلاف فيما عدا الموضوع الذى ضم أعضاءه عليه الصلاة والسلام فانه أفضل
من جميع بقاع الارض حتى الكعبة ومن السموات والعرش والمكرسى والروح
والقلم والبيت المعمور وبليه الكعبة لانها أفضل من بقية المدينة اتفاقا وكلام
الشارح كما علمت في المسجدين فاذا انفارت اليهما قطع النظر عن الكعبة وعن القبر
الشريف فمسجد المدينة أفضل ولما زاد من مسجده الشريف حكم مسجده عند
الجمهور والجمهور على تفضيل السماء على الارض وقيل بتفضيل الارض لخلق الانبياء
فيها ودفنهم فيها وقد علمت أن المراد بموضع قبره ما عيس أعضاءه لاعم والروضة تنضم
أيضا لموضع القبر في الاجماع على التفضيل بالدليل الواضح اذ لم يثبت للبقعة انها من
الجنة بخصوصها الا هي في الحديث ما بين يتي ومنبرى روضة من رياض الجنة اذ
لا شك في تفضيل الجنة على الدنيا فائدة عدم المجاورة بمكة أفضل قال مالك النقل
أى الرجوع أفضل من الجوار (قوله قربت داره أو بعدت) هذا موافق لظاهر المدونة
هن النخعي وابن يونس في القريب والبعيد وقيل يلزم الاتيان في القريب والقريب
ما على اميال بدرجة كمسجد قبا من المدينة رهو على ثلاثة اميال والقولان المذكوران
في نذر الصلاة والظاهر ان غير ما كذلك قال عجم وعلى القول بعدم الزوم يلزمه
فعل ما لزمه بوضعه كن نذرهما بمسجد بعيد اه (قوله لأجل صلاة نذرهما) أن
ولا الاعتكاف ولا الصوم (قوله وليصل) أى أو يستكف أو يصوم بوضعه (قوله الرجال)
جمع رجل مركب المعركا في القاموس أى محل الركوب المنسوب للبعير (قوله
رابطا) أى أو صوما أو صلاة لا نذر اعتكاف لان محل الرباط ليس محل الاعتكاف
وأىضا المرابطة تنافى الاعتكاف لقصره على ملازمة الصلاة والتلاوة والذكر
لكن في مسألة الصلاة ينبغي أن يقيد بما اذا نذر الصلاة ويقيد بعد هامة للرباط
فلا يخالف ما ذكره المواق من أن المصكى أو المدينى اذا نذر أن يأتى عسقلان أو
اسكندرية للصلاة واحدة ويعود من فورده وليس برباط ضل بوضعه ولم يأتها اه
(قوله لان الرباط قريبة) ويطاها رهو لولنذر الرباط بمحل وهو غير آخر وليس كذلك
بل فيه تفصيل ان كان ما نذر الرباط فيه مساويا لما هو به في الخوف أو اقل رباط
بمحل

تعمل نذره وان كان ما نذر الراط فيه أشد خوفاً تنقل اليه لفضل الزيادة فيما كثر فيه
الخوف على ما هو دونه في الخوف هكذا يفهم من ابن عرفة

(باب في النكاح)

(قوله مجاز في المقد) من استعمال اسم السبب في السبب وقوله مجاز في الوطء من
استعمال اسم السبب في السبب ويرتب على كونه مجاز في الوطء لاحقيقة ان من
نفي بامرأة لا يحرم عليه بنتها ولا أمها (قوله وقد يستعمل عرفاً مراد به الوطء) أي
على قوله كما أفاده نت وحاصله أنه حقيقة في ما فيكون مشتركاً كالان استعماله
في الوطء قليل هذا مفاد الخطاب وحينئذ فينا في قوله مجاز في الوطء فالاولى أن يأتي
بهم على أسهل يغيد أنهماء ولان وأقول واستقر ابن عبد السلام القول الاول
وضعف الفاكهاني اثباتي وعالله بقوله لان الاشتهار المرجوح وخلاف الاصل (قوله
حتى تنكح الخ) هذا يفيد أن الوطء يستلزم من الرجل والمرأة بأن يقال نكحت
المرأة الرجل أي وطئته كما يقال تنكح الرجل امرأته أي وطئها الا أنه ينافيه قول
المصباح وطئته برجلي أطوه وطئاً علوته الى أن قال ووطئ زوجته وطئها جامعاً
لانه استعماله على علمه والظاهر أنه لا فرق بين تنكح ووطئ بحيث كان تنكح بمعنى وطئ
(قوله ستة أقسام) الحكم الاصل هو النكاح وحمل نفيه أن رجلاً لا ينكح
أو كانت نفسه تشترك للنكاح دون خشية زنا بتركه وقد يعرض الوجوب المضيق
وذلك اذا خشى على نفسه الغت ولا يندفع عنه بصومه ولا بتسروهما لو كان يندفع
بالصوم أو التسري فالواجب واحد منهما ولكن النكاح أفضل لما في الحديث يا معشر
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج
ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء فقد تم النكاح على الصوم والسراري
تنتقل طبا عن الأول ويباح في حق من لا يرجو الفسل ولا تعميل نفسه اليه
ولا يقطع عن فعل خير ويكره في حق من يقطع عن فعل خير غير واجب
ويحرم في حق من لا يخشى تركه زناً ولا قدرته على نفقة الزوجة أو على الوطء
أو ينفق عليها من حرام والمرأة كالرجل الا في التسري فهذه ستة باعتبار أن الوجوب
تحته فردان مضيق ويوسع والباءة قبل معناها الجماع والتقدير من استطاع منكم
الجماع لمقدرته على مؤن النكاح فليتزوج وقيل المراد هنا بالباءة مؤن النكاح باسم
ما يلازمها والوجاء بكسر الواو والمذخورض الخصيتين والمراد هنا أن الصوم يقطع
الشهوة ويقطع نثر المني كما يقطع المني (قوله والاول له أو صكان) أي اربع الولي
والحل والصيغة والصادق المفروض ولو حكي وأقدم الكلام على الولي اثنان به وقوله

(باب في النكاح والطلاق)
والرجعة والظهار والايلاء
واللعان والخلع والرضاع)
هذه ثمانية أشياء أولها هو
الاصل والباقي نوابغ له
وليس كل منها معنى لغوية
واصطلاحاً كذا في محله
أما النكاح لغة فهو حقيقة
في الوطء مجاز في العقد
واصطلاحاً على العكس
حقيقة في العقد مجاز
في الوطء وقد يستعمل
عرفاً مراد به الوطء كقوله
فعالي حتى تنكح زوجاً غيره
وقوله الزاني لا ينكح الزانية
الآية وهو في الشرع على
سنة أقصم فقامها
في الاصل وهو بمعنى الوطء
لا يجوز في الزرع الا باحد
أمرين عقد نكاح وطأن
عين لقوله تعالى والذين هم
لغيرهم حافظون الاعلى
أزواجهم أو ما ملكت
أيمانهم فانهم غير ملومين
والاول له أركان وعبر عنها
بعضهم بالشروط أشياء والى
غالبا بقوله

ومصدق هو الركن الثاني ويأتي للشراح أن يذكر الصيغة وبقى المحل وهو
 الزوج والزوجة الحاليان من الموانع الشرعية كالأحرام والمرض والعدة بالنسبة
 للمرأة وترك المحل لموضحه لأن النكاح لا يكون إلا بعد الزوجين وقال في التحقيق وله
 شروط كمال وهو الأشهاد وقد جمع بينه وبين اثنين من شروط الصحة قوله ولا نكاح
 الا بولي (أي ولا عقد نكاح الا بولي وهو كما قال ابن عمر من له على المرأة ملك
 أو أذن أو تعصيب أو إصاء أو كفالة أو سُلطنة أو ذوا سلام (قوله الاسلام) أي إذا
 كانت الزوجة مسلمة ويشترط أيضا أن يكون حلالا لأن الأحرام من أحد الثلاثة
 يمنع صحة العقد (قوله والحرية) فلا تزوج الرقيق ابنته أو أمته (قوله والبرع)
 فلا تزوج الصبي أخته أو أمته (قوله ولا يشترط العدة على المنشور) وقيل
 باشتراطها (قوله ولا الرشدة) فيندب كونه رشداً فقد استغنى عن الرأي على ابنته
 بأذن وليه فلم يقدّر غير أذن وليه استحسن اطلاعه عليه لينظر فيه فان لم يعمل مضي
 فان لم يكن له ولي وهو ذورأي جازانه بكاحه أيضا وسواء كان مجرماً أم لا لأن سنده
 لا يخرج عن كونه مجرماً والمراد بذى الرأي أن يكون له عقل ودين ولو ضمها له لا ينافي
 السفة بخلاف ضعيف الرأي يعقد لنحو ابنته فانه يفسخ عقده هذا كله في ولي المرأة
 وأما وكيل الزوج في العقد فلا يشترط فيه إلا التمييز وعدم الأحرام (قوله عند
 ابن القاسم) أي وأما عند أشهب فيتولى العقد بشرطين أحدهما أن يكون مهملًا
 لا وصى عليه ولا تعجيز من قبل القاضي الثاني أن يكون له رأي فأما عند ابن وهب
 فلا ولا يثله أصل الا بولي العقد واية (قوله وهو شرط صحة) أي الولي شرط صحة
 (قوله ولا المرأة نفسها الخ) مطلقاً بكرة أو ثيباً شريفة كانت أو ذمية رشيدة أو سفينة
 أمة أو حرة أذن وليها أم لا لا يجوز ذلك بوجه كما قاله في الحواهر (قوله فسخ قبل البناء
 وبعده وان ولدت الاولاد) ولها بالدخول المسمى ان كان حلالاً والا فصدّق المثل
 (قوله وهو الفسخ بطلاق) هو الراجح لانه من المسائل المختلف فيها (قوله روايتان
 لابن القاسم الخ) فان القاسم يقول الفسخ بطلاق وإن نافع بغيره (قوله وأما الصداق
 فشرط صحة) أي الصداق ولو حكماً لا يدخل نكاح التفويض وهو عقد بلا ذكر مهر
 فهو صحيح لكن لا يدخل حتى يسمى لها صداقاً أي فالمضارنا هو الدخول على اسقاطه
 فانه يقتضي فسخ المهر قبل الدخول وان ثبت بعده بصدّق المثل (قوله وأما
 الأشهاد) قال ابن عرفة البينة على العقد ثل الاكثر عن كل المذاهب انها منسوبة
 وهي شرط في البناء أي فالشهادة كفاية وان لم يوجد اشهاد (قوله وآتوا النساء
 صدقاتهن نفقة) أي هبة من الله للنساء (قوله فشرط صحة) أي انه اذا لم يحصل اشهاد

(ولا نكاح الا بولي ومصدق
 وشاهد عدل) أما الولي
 فيشترط فيه الاسلام
 والحرية والبرع والعقل
 والذكورية ولا تشترط
 العدة على المنشور في صحة
 العقد بل في كماله ولا الرشدة
 في عقد الصغية لابنته بأذن
 وليه عند ابن القاسم وهو
 شرط صحة لا يفسخ العقد بدونه
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تزوج المرأة المرأة
 ولا المرأة نفسها فان الزانية
 هي التي تزوج نفسها ورواه
 الدارقطني وقال حسن صحيح
 فان وقع بغير ولي فسخ قبل
 البناء وبعده وان ولدت
 الاولاد ومسل يفسخ
 بطلاق أو بغيره روايتان
 لابن القاسم وابن نافع وأما
 الصداق فشرط صحة
 في الدخول أيضا لقوله تعالى
 وآتوا النساء صدقاتهن
 نفقة وأما الأشهاد فشرط
 صحة في الدخول لا في صحة
 العقد

عند العقد لا يصح الدخول الا بشهاد ووجوده كائن عليه الفا كهاتى في محل
العقد اولى (قوله ويشترط في شاهد دى النكاح العدالة) أى عند تحمل الشهادة
وان كانت العدالة لا يشترط في غير النكاح الا وقت أداء الشهادة (قوله استكثر وا
الشهود الخ) نقله تف عن ابن عمر ثم قال وفيه بعد الا أن يكون النقل كما قال (قوله
الحديث الخ) تمامه في التحقيق وهو ان تشاجر واما السلطان ولى من لا ولى له (قوله
أو وكيله) أى ماد كرو في الخرشى الكبير ان صيغة العقد مع الوكيل أن يقول
له الولي زوجت من فلان ولا يقول زوجت منك وليقل او وكيل قبلك منك فلان
وان قال قبلك كفى اذ انوى بذلك موكله اه (قوله فن الولي بكل لفظ الخ) ومثل
لما مضى انضارع كانه كذا أو زوجك اعلم أن وقوعه بما ذكره المشرح لا اشكال
فيه وأما بغيره من هبت وغيره فانه تفصيل بمحصوله ثلاثة أقسام قسم لا ينعقد به
ولو نوى به النكاح وقدرت بلفظ الصداق وهو لفظ الوقف والحبس والعمرى
والاجارة والرهن والامارية والوصية وقسم ينعقد به اذا اقترنت بلفظ الصداق وهو لفظ
الهبه والصدقة والعطية ونحوها كالهبه وتسمية للصداق تضمن ارادة النكاح
بما قارنها وقسم فيه التردد وهو لفظ الهبة والصدقة وما معها حيث لم يسم مع ذلك
الصداق وقصد بهما النكاح وكذا لفظ الاباحة والاحلال والاطلاق والبيع
والتملك ونحوها اذا قصد بهما النكاح أو سمي معها الصداق والراجح عدم الانعقاد
وتكفي الكتابة والاشارة من أحرس ولو من المجانين اذا كان يتولى الطرفين وأما من
الناطق فتكفي من أحدهما ان وقع من المبتدى لفظ النكاح أو التزويج سواء كانت
الاشارة من الزوج أو الولي وأما لو كان المبتدى انما ابتدأ بلفظ نحو الهبة فلا تكفي
الاشارة من الولي (قوله ولا يشترط الترتيب) أى بل هو من دواب وقوله بل لو بدأ الخ أى
بأن قال الزوج زوجني فيقول الولي زوجتك أو فعلت نعم يشترط التفريق بين القبول
والإيجاب ولا يضر التفريق اليسير بخلاف الكثير الا في صورة واحدة رهي
ما اذا كان رجل مريضا وقال ان مت من مرضي هذا فقد زوجت ابنتي من فلان
ومات بعد شهر مثلا وقبل الزوج بعد موته فانه يصح تنبيهه بلم النكاح بمجرد
حصول الإيجاب والقبول ولو قال الاول بعد مرضي الآخر لا أرضى انا كنت
ها زلا لان النكاح جسد ولو قامت قرينة على ارادة المزل من المجانين بخلاف
البيع والفرق جريان العادة بمساواة السلع بمجرد اختيارتها ومثل النكاح
الطلاق والرجعة والعتق ويجوز زوطه الزوج بعد قوله لم أرد نكاحا وإنما كنت
ها زلا (قوله وفي نسخة حتى يشهد بالافراد) لا يخفى ان مفاد هذه النسخة مخالف

ويشترط في شاهد النكاح
العدالة لما رواه ابن حبان
في صحيحه من قوله عليه
السلام والنكاح لا ينعقد
الا بولي وشاهد عدل
وما كان من نكاح على غير
ذلك فهو باطل الحديث فان
لم توجد العدول استلزم من
الشهود كالثلاثين
والاربعة ومن شروط
صحة العقد ان ينفقه من
الولي والزوج أو وكيله فن
الولي بكل لفظ يتضمن
التمليك على التأيد في حال
الحياة ككأنك تمك أو
زوجتك ومن الزوج ما يدل
على الرضى كقبول
أو رضيت ويشترط ترتيب
بل لو بدأ الزوج ثم أجابه
الولي مع ثم أشار الى ما قلنا
من ان الاشهاد شرط
في صحة الدخول دون العقد
بقوله (فان لم يشهدا) أى
الولي والزوج (في العقد فلا
ينبغي بها حتى يشهدا)
وفي نسخة حتى يشهد
بالامراد أى الزوج

لفاد نسخة التثنية لان نسخة التثنية تغيبه أنه لا بد أن يكون الاشهاد منهم ما وهذه
 الفسخة تغيبه أنه يكفي ولومن الزوج وحده والاولى أصح ونذكر كلام عجم اسافيه
 من القائدة فقال انهما اذا لم يشهدا أحدا عند العقد ولقبيا معا قبل البناء رجلين
 واشهدا معا على وقوع العقد بينهما فالتدب وكفى في الواجب لان قولهما معا
 لاشهادين اشهدا بوقوع العقد بمنزلة وقوعه بحضورهما وان لقي كل واحد بانفراده
 شاهدين واشهدا معا كفى أيضا وسماها في المدونة بشهادة الابداد أي المتفرقين
 ولا يكفي أن يشهد أحدهما الشاهد من الذين أشهدا معا صاحب به بغيبة الآخر
 أي لعدم اجتماعهما (قوله فصح بطلقة) لانه عقد صحيح قاله ت وكانت بائنة لانه
 من طلاق القاضي وكل طلاق أو وقع القاضي فهو بائن ذكره في التحقيق ويروي له
 فيها طلقتان والفسخ ان لم يصحكم ببعثه من براه (قوله ولم يعذر الجهل) أي فاذا
 عذر الجاهل فلا حد عليهم ما هذه افضية كلامه والحاصل أن قضية كلامه انه اذا
 لم يحصل فاش ولا حد عند الجهل وهو ما يفيد خليل في باب الزنا وارتضاء عجم خلافا
 لما يفيد كلامه في باب النكاح انه اذا انتفى القشو يحسدان ولا يعذر الجاهل وهو قول
 ابن الماجشون وابن حبيب (قوله وأقر بالوطء) أي غير مستعين كما صرح به
 ابن عرفة ومثله اقرارهما اذا أنكرهما وقامت عليهم الدينة به وكذا ان أقر
 أحدهما فبعد ويعاقب الآخر المنكر فاذا اقر واحد منهم معا فبما عا أي وحصلت
 خلوة ولو كان معهما أحد كما قال الخطاب (قوله والدف الخ) الواو في قول الشارح
 والدف والذناز والشاهد بمعنى أو كما قال عجم أي فالدف وحده وكذا كل مما بعده
 كاف فان قلت هل يقوم مقام الدف والذناز ما يحصل القشوة في زمان من زغرقة
 ونحوها أم لا قلت الظاهر نعم قاله عجم وقوله والشاهد الواحد أي غير رولى المرأة
 وأما هو فكالمعدم وانظر رولى الزوج اذا أجبره هل هو كذلك أي لا يحصل بشهادته
 القشو وهو مقتضى التعليل بالانتماء بالاستقرار عجم ولم أر من تعرض لشهادة المرأة
 هنا هل يحصل بها فاشو كالشاهد أم لا لانهم لا تصح شهادتهم بما يحال اه (قوله
 وأقل الصداق ربع دينار) الصداق مشتق من الصدق لان وجوده يدل على
 صدق الزوجين ويقال المهر والمول والنحلة والصداق حق لله تعالى وللأمة فحق
 الله ثلاثة دراهم وما زاد على ذلك حق للمرأة ولو رضيت باسقاطه لم يجز ولما ان
 تسقط ما زاد على ربع دينار فان نقص عن ربع دينار فسد لكن فساده مقيد بما
 اذا لم يدخل فلودخل لزمه اتمامه أي اتمام الربع دينار وان لم يدخل وجب عليه اتمامه
 ان أراد البناء فان لم يرد ففسخ ان عزم على عدم اتمامه والابقى له الخيار الا أن تقوم

فلو دخل من غير اشهاد
 ففسخ بطلقة بائنة ومحمدان
 لم يفسخ ولم يعذر الجاهل واقر
 بالوطء أما ان فشاها لا يحسدان
 وان كانا عالمين والفسخ
 بالوليمة والدف والذناز
 والشاهد الواحد (وأقل
 الصداق) بفتح الصاد
 وكسرها أي أقل ما يصح به
 العقد اما (ربع دينار) من
 المذهب

الخالص وهو وزن ثمانية
عشر حبة من الشعير الوسط
واما ثلاثة دراهم من خالص
الفضة وهي وزن كل درهم
خمسون حبة وخمسة حبة
واما قيمة أحدهما من
العروض على المشهور
ولا حيلة لا كثره اتفاقا لقوله
تعالى وآتيتم أحدا من قطارا
(ولاب انكاح) أي جبر
(ابنته البكر) على النكاح
عن شاء بما شاء ولو كان أقل
من صدق المثل (بغير إذنها
وان بلغت) ولو عانس ما لم
يضرها أما إذا أضر بها
كثرت ويجها من محبوب أو
أبرص ونحوهما فليس له
جبرها والعانس هي التي
طال مكثها في بيت أهلها
بعد بلوغها واختلف في حد
التعديس فقيل ثلاثون سنة
وقيل أربعون وقيل غير
ذلك والضمير في قوله (وان
شاء شاورها) عائدة على
البالغة فقطوط هـ التخيير
من ضمير رومية ولذي
في الجواهر غيرها

الزوجة بجهة التضرر رابعا على تلك الحالة وما قلنا من أنه يلزمه إتمامه فقط
خارج من القاعدة في الذي فسد صداقه من أن فيه صدق المثل ولو عقد على
اسقاطه جله فيبغض قبل الدخول وينبت بعده بصدق المثل (قوله الخالص الح)
الخالص لا بد منه كما أفاده ظاهر تلك العبارة في ربع الدينار وفي الثلاثة دراهم
ولا يصح في غير الخالص وان كان بروج رواج الكمال كافي المبرقة بخلاف
الزكاة نص على ذلك الخرشى في كبره (قوله وأما قيمة أحدهما من العرض على
المشهور) ومقابلته أقوال تعيل تعتبر القيمة في الدراهم فقط وقال ابن وهب في
الواضحة يجوز بأدنى من درهمين هكذا نقله النبطي ونقل اللخمي عنه يجوز بالدرهم
والعمل والسوطة (قوله ولا حيلة كثره) وكثره مالك الاغراق في أكثره لمارواه ابن
حبان من حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من عین المرأة تبسیر أمرها وقلة صداقها قال عروة وأنا أقول من عندی وزن شؤمها
تعبیر أمرها وقلة صداقها * تتمه * تشتمل على مسئلتين الأولى لو اسقط
ذكر سكة الدنانير أو الدراهم أعطيت السكة الغالبة يوم النكاح فان تساوت أخذت
من جميعها بالسوية كمتزوج بريق لم يذ كر حراما ولا سودا فاما الثانية * أنه يشترط
في الصداق ما يشترط في الثمن فيشرط فيه العاهارة والانتفاع والقدرة على التسليم
والمعلومية لآخر ولو كانت الزوجة ذمية ولا أبق وغرة لم يبدل صلاحها على التبعة
(قوله من شاء بما شاء) فله تزويجها من هو دونها قدر أرحا لا بدون مهر المثل
ولضرر بوقوع منظر وفي التوضيح واللاب تزويجها بربع دينار وان كان صدق مثله
ألفا ولا كلام لها ولا لغيرها ولا يجوز للسلطان ولا لاحد من الأولياء أن يزوجهها
بأقل من صدق مثله أو ينفي الولي أن يختار لزوجه ما سألها * كما أشار له اللخمي
وقال ويستحب للاب أن لا يزوج ابنته البكر من قبيل النظر وأعمى أو أشل فان فعل
مضى ذلك عليها اهـ (قوله كثرت ويجها من محبوب) ومثله الخصى مقطوع الذكر
قائم الاثنان أو قوع الاثنان قائم الذكرا إذا كان لا يعني فلا يجبرها على الاصح
وأما ان كان يعني فله جبرها عليه (قوله أو أبرص) محقق وقوله ونحوهما أي ممن يخاف
عليها منه أو مجذوم يئس ولو لمثلهما وكذا عتق (قوله في حد التعديس) أي من حيث
المبدأ (قوله وقيل غير ذلك) عبارة بعضهم وهل سنه ثلاثون أو ثلاثة وثلاثون
أو خمسة وثلاثون أو أربعون أو خمسة وأربعون أو خمسة وأربعون أو ثمانية وأربعون
بعضهم ولا يحتاج الى هذا التحديد لان الاب يجبر بالبكر ولو بلغت ألف عام (قوله
والذي في الجواهر وغيرها) وهو المعتبر وما غير البالغ فلا يذنب مشاورتها (قوله)

يستحب له استئذانها) أي تطيب بالدهن هار قيل ليقع النكاح على الوجه المنفق عليه
 تنبيهه الكلام في بكر لم تزوج أصلاً أو زوجت وطلمت قبل إقامة سنة وأما لو
 أقامت سنة ولم يعد الزوج ثم مات أو طلقها فإنما لا تحجب لان إقامة السنة عند الزوج
 من بلوغها بمنزلة الوطء في تكميل الصداق وعدم جبر الاب (قوله أو غيره) أي من أخ
 أو عم أو فاض (قوله وتأذن) أي لذلك الغير من الأولياء في النكاح ويعين لها الزوج
 ويسمى لها الصداق وترضى بهما وقوله وأذنهما اسماء أي في تلك المسائل ولا يشترط
 نقطة لها ما قبل عليه **أصل** ثم من الامتناع عن النطق ولما يلحقها به من الحياء
 وهذا صدق بمن مات أبوها أو فقد أو أسراً وغاب غيبة بعيدة كافر يقية من المدينة
 ولا فرق في البكر بين أن تكون حاضرة في المجلس أو غائبة وإذا سكنت حتى عقد
 عاين اسمها لم تأذن لم تأذن أن الصمت أذن فإنه لا يقبل دعواها ذلك ولو عرفت بالله وقلة
 المعرفة نعم يندب اعلامها أن صمتها أذن منها فية سال لها أن فلا ناخطبك على صداق
 قدره كذا المجهل منه كذا أو الموجل كذا فان رضى فاصمتي وان كرهتي فأنطقي وان
 منعت بعد استئذانها بما يدل على المنع أو نفرت بأن قامت أو غطت وجهها حتى
 ظهر ركز اهتالم تزوج لان صمتك أو بكت فانها تزوج لاحتمال انها بكت على
 فقد أبيها وتقول في نفسها لو كان أبي حياً لما احتجبت لذلك تنبيهه **أصل** صماتها
 كاذنها انشبه الصمت بالاذن شرعاً ثم حذف منه حرف التشبيه وجعل مبتدأ ثم قدم
 مبالغة والمعنى هو كافي في الاذن انظر المصباح (قوله على الاجبار) أي صريحاً
 أو ضمنياً مثال الاول اجبرها ومثال الثاني زوجه اقبل البلوغ ويده ودخل في الوصي
 الاثنى فلما الجبر حيث نص لها عليه ولا فرق في الوصي بين أن يكون حراً أو عبداً (قوله
 أحدهما أن يبين الزوج) أي سواء أطلق أو قيد **ك** زوجها منه إذا بلغت أو بعد
 كذا من السنير وهذا ما لم يكن المعين فاسقاً أو ليس للاب ولاية عاينها بالنسبة
 للفاسق وكذا لو كان حال الايضاء ذير فاسق وتغير حاله فللوصي أن لا يزوجه ولا يضر
 في المعين أن يكون له زوجات أو مراري ولا بد أيضاً أن يكون ذلك المعين بفرض
 المثل فليس الوصي كالاب من كل وجه (قوله أن يأمره الاب بالنكاح) هذا على
 أحد القولين الذي هو الراجح ولو وافق خليفه لقال أن يأمره الاب بالاجبار والحاصل
 أن الوصي يجبر بأمره الاب بالاجبار أو يبين الزوج وإن لم يأمره بالاجبار
 ولا يبين الزوج بل قال له زوجها ممن أحببت أو زوجها أو أنكحها أو أنت وصي على
 بناتي أو على بضع بناتي أو على بعض بناتي والبعض منهم فخلاف في الجبر ودمه
 في هذه الصور والراجح الجبر في الجميع وأما لو قال وصي فقط أرعى مالي فلا جبر

يستحب له استئذانها) وأما
 غير الاب في البكر وصي أو
 غيره فلا يزوجهما حتى تبلغ
 وتأذن وأذنهما صماتها
 ما ذكره في الوصي مثله قول
 المدونة لا تزوج البتيمة التي
 يولي عليها حتى تبلغ وتأذن
 ج إلا أن يكون نص
 الاب في الوصية على
 الاجبار فنزل منزلته ونص
 في المختصر على ان الوصي
 ووصيه ينزل منزلة الاب
 في الاجبار بشرطين على
 سبيل البديل أحدهما ان
 يعين له الزوج والاخر ان
 يأمره الاب بالنكاح وهذا
 الثاني نص عليه الشيخ بعد
 بقوله ولا تزوج الصغيرة
 إلا أن يأمره الاب بالنكاحها
 فعلى هذا يحمل قول الشيخ
 هنا حتى تبلغ على ما ذالم
 يأمره الاب بالنكاح لكن
 عبد الوهاب فسر قول الشيخ
 الا في عاين الزوج
 كما تف عليه

انفا قال كن لوزوج فالظاهر أنه يعنى والظاهر أنه اذا قال أنت وصى على كل شيء
 بجبر ويظهر أيضا أنه الجبر اذا قال أنت وصى على أولادى ولوا وصاه على بيع
 تركه أو قبض دينه لاجبر لكن لوجبر وزوج نصيح (قوله وعليه فلا بد الخ) ضعيف
 اذ يمكن أحدهما أو أراد بالشرطين تعيين الزوج وأمر الاب له بالانكاح (قوله وقيل له
 جبرها ان كانت الخ) حاصل المسئلة ان مذهب الرسالة أن النية التي لم تبلغ
 لا تزوج أصلا وهي الرواية المشهورة عن مالك وذهب خليل الى أنها تزوج بشرط
 وجرى به العمل وما جرى به يقدم على المشهور واختلف بعد ذلك في الجبر وعدمه
 ووجه بعض الشراح وأقول يمكن الجمع بأن يحمل الراجح وهو عدم الجبر على تزويجها
 من معين ومقابلته وهو الجبر على تزويجها من مطلق شخص (قوله عليه) أى على الجبر
 وقوله ان خيف فسادها ومعنى قوله ان خيف عليها الحاجة (قوله مع زيادة بلوغ
 سنها عشر سنين) أى أتمتها لا دخلت فيها فقط للاحتياط (قوله مع مشورة القاضي)
 المراد أن ثبت عند القاضي موجبات التزويج أى من خوف فسادها بزنا أو ضيعة
 لفقرها أو فساد ما لها بدم تزويجها وكونها بلغت عشرين أو أكثر ومن اذنها بالقول
 لعاصمها أو لوصيها غير الجبر أن تزويجها ولها كما ان لم يكنوا أى على القول بعدم الجبر
 وعسارة أخرى ومشور القاضي ما لم يكن أو غيره أى من حيث أن يثبت عنده يمتها
 أو فقرها أى ان كان موجب التزويج خوف الضياع لعدم النفقة وخلوها من زوج
 وعدة وورضاها بالزوج أى على القول بعدم الجبر وكونه كفؤا لها من جهة الدين أى
 كونه غير فاسق والنسب والحرية والمال والحال أى سلامته من العيوب التي يثبت
 للزوجة بها الخيار وكونه ذا حسب وهو ما بعد من المفاخر ككرم الآباء وكون
 الصداق صداق المثل والجهال الذي يجهز به مناسب لها اه وظاهر أن قوله أو كونه
 كفؤا لها من جهة الدين الخ أى ان اعتبار هذه الاشياء كلها مع الامكان خصوصا
 والتحقيق يقتضى لعدم الالتفات للحرية والنسب والمال والحسب أن الكفاءة
 شيان فقط الدين أى كونه غير فاسق بمجارحة والحال أى سلامته من العيوب التي
 بها الرد واذا زوجت مع فقد تلك الشروط أو بعضها والحال أن يمتها وخلوها من زوج
 وعدة محقق فلا يصح أصلا كما أفاده بعض المحققين الا فيما اذا زوجت عند عدم
 خوف الفساد فيصنع ما لم يدخل وبطل الطول بولادة ولد بن ولا تكفى ولادة توأمين
 ومضى ثلاث سنين بمنزلة ولادة ولد بن ولا تكفى سنتان وما ذكرناه من أن خوف
 الفساد شامل لخوف عليم الضياعها من عدم النفقة ذكره الشيخ أجد الزرقاني ورده
 عجمي رحمه الله ابن حارث من انها في تلك الحالة تزوج وان لم يوجد شرط من بلوغها

وعليه لا بد من اجتماع
 الشرطين المذكورين وما
 ذكره في غير الوصى
 كالجد والاخ والمردف
 من المذهب انه لا تزويجها
 وقيل له جبرها ان كانت
 مميزة وخيف عليها الحاجة
 ابن بشير اتفق المتأخرون
 عليه ان خيف فسادها
 ابن عبد السلام وعليه
 الصلح ببلادنا اليوم مع
 زيادة بلوغ سنها عشر سنين
 مع مشورة القاضي وعلى
 هذا اقتصر صاحب المختصر

وماد كره من ان اذنها اسماء امثله قول المدونة ان قال لها ولها (٤٦) اني مزوجك فسكتت فذلك منها رضى

(ولا يزوج الثيب) البالغة
العاقلة الحرة التي لم تنزل
بكرتها بعارض أو زنا
ورشيده كانت أو سفينة
(أب ولا غير) الأبرضاها
وتأذن بالقول) وقيدنا
بالبالغة احترازا من
الغفيرة التي ثبت قبل
البلوغ فانه لا يزوجه غير
الأب على ما يرجع اليه
مالك وله جبرها وبالعاقلة
احترازا من المجنونة فان
الأب يجبرها اذا كانت
لا تفق فان كانت تفق
احيانا ننظر افاقها وبالحرمة
احترازا من الامة فان
اسيدها جبرها اتفاقا فان
كانت كاملة الرق ولم يقصد
بذلك ضررها أما غير
الكاملة الرق فلا جبر له
عليها على ما في المختصر
وبالتي لم تنزل الخ احترازا من
أزيلت بكرتها بعارض فان
للأب جبرها اتفاقا ومن
أزيلت بكرتها بزنا فذلك
على ما في المدونة وقال عبد
الوهاب ان تكر الزنا منها
حتى زال جليب الحياء عن
وجهها لم يجبر ولا جبرت
بعضهم وهو تفسير المدونة

العشر ولا أذنت بالقول اه أى ولا غيره ما من الكفاءة في التسبب وغيره كما هو ظاهر
اطلاق ابن حارث وله حيث لا يمكن وإنما قلنا أفاده لانص عليه لأن مسئلة ابن
حارث ذات أب انقطع عنها النفقة لعقبة أيم ساغية بعيدة وخشى عليها الضياع
ومثلهما مجعوله الأب وقضية ردعج أن خوف الضياع بدم النفقة أشد من خوف
الزنا ولم أقف على المراد من الخوف والظاهر أنه يفسر بغلبة الظن (قوله وماذ كره
الخ) هذا في التسمية البالغة لما تقدم (قوله اني مزوجك) أى من فلان كما هو
موجود في المدونة فالشارح أسقطه (قوله التي لم تنزل بكرتها الخ) أى بل
أزيلت بركاح حيث كان صحيحا ومختلفا في فساد أو نقا على فساد ودرى
الحمد وأمان لم يدرك الحد فله جبرها (قوله على ما يرجع اليه) فاده أن مالكا
كان أولايه قول يزوجه غير الأب من الأولياء والذي وثقت عليه لعدم اطلاعي
أن المسئلة ذات خلاف وأن المقابل قولان لا يجبرها ويجبرها وان بلغت والناسب
للشارح أن يقول فلا يتوقف تزويجها على رضاها ولا اذنها بالقول بل حكمها
حكم المجبرة (قوله احترازا عن المجنونة) أى عن الثيب البالغة المجنونة فان الأب
يجبرها ولو كان لها أولاد وكذا يجبر المجنونة البالغة المحكم اذ لم يكن هناك أب
أو كان مجنونا وانظر هل يقيد باحتياجها للنكاح (قوله فان كانت تفق احيانا)
أى حيث كانت نيبا بالغاً (قوله ولم يقصد بذلك ضررها) أمان قصد بذلك ضررها
فانه لا يجوز له جبرها على النكاح كما اذا زوجها بذي عاهة كجذام وبرص وكذلك
للسيد أن يجبر عبده على التزويج ان لم يقصد بذلك اضراره (قوله ان كانت كاملة
الرق) بأن لم يكن فيها عقد حرة وأما لو كان فيها عقد حرة فهو ما أشار اليه بقوله
أما الخ أى كمدبرة ومكاتب ومعتقة لاجل وأومة ولعل على ما اختاره اللخمي وهو
ضعيف والذي تجب به الفتوى أنه ليس له جبرام الولد والمكاتب وله جبر المدبرة
والمعتقة لاجل ما لم يرض السيد ويرب الأجل فقول شارحنا على ما في المختصر
يقيد أن المسئلة ذات خلاف (قوله أزيلت بكرتها بعارض) أى بدود أو وثبة
(قوله على ما في المدونة) أى وهو المشهور (قوله زال جليب) الجلباب بكسر
الجيم وهو كراهة قال ابن فارس ما يعطى به من ذرب وغيره وقال ابن الأعرابي
الآزار واضافة جليب لما بعده من اضافة المشبه به الى المشبه أى حين زال
الحياء الشبيهة بالجللباب (قوله وقال ابن عبد الحكم الخ) الحاصل ان الأقوال
ثلاثة (قوله وفي السفينة على المشهور) ان لا يلزم من ولاية المال والنظر ولاية
النكاح ومقابل المشهور ما حكاه التيملى من قول يجبرها (قوله فهو وكذلك) أى

وقال ابن عبد الحكم لا يجبر واختاره اللخمي وعزاه ابن رشد للشيخ أى محمد وماذ كراهة في الرشيدة
متفق عليه وفي السفينة على المشهور وماذ كراهة ان بالقول فهو كذلك لما رواه مالك وأشانهي ومعلم

تأذن بالقول أى في تعيين الزوج والصدائق وأما أذنها في العقد فيكفي الصمت أى
 إذا كانت حاضرة المجلس لأن غابت عنه فلا بد من نطقها (قوله أحق) لفظ
 أحق للمشاركة أى أن لها في النكاح حقاً ولولها وحققها كدمن حقه قاله النووي
 أى فهمى أحق بالرضى أن لا تزوج حتى تنطق بالأذن وحق الولي في العقد (قوله
 تستأذن) أى يستأذن أوليها أبا كان أو غيره تطليها لنفسها وقوله صماتها بالضم
 سكتها قال القرطبي هذا منه صلى الله عليه وسلم مراعاة لتمام صوتهما وإبقاء
 لاستقيمتها لأنها لو تكلمت صر بجانظ أنها راغبة في الرجال وذلك لا يليق بالبركر
 (قوله والبركر تستأمر) قال الشيخ أبو الحسن رحمه الله وجه استئمارها أن يقول لها
 وليها بمحضر الشهود قبل عقد النكاح أني مزوجك فلان وقيل معنى تستأمر أن أذنها
 مأموربه (قوله لأن الحياء قائم) نقل عن ابن العطار الحياء عشرة أجزاء تسعة
 في النساء وبجزء في الرجال فإذا تزوجت المرأة ذهب ثلثها فذهب ثلثها فإذا
 زنت ذهب كله اه فقول شارحنا أى الحياء قائم أى بنماه وقوله والثيب قد يزول
 المناسب أن يقول قد زال أى لم يوجد بنماه (قوله ذات الحال) أى الشريفة
 أى يحرم أن يتكلم الشريفة غير المجبرة بالأب أو وليها الخاص كابنها أو أخيها كالحل به
 بعض الشراح (قوله لما تقدم أن الولي الخ) هذا التعليل يوجب عدم التقييد
 بذات الحال لأن الولي الذي هو شرط في صحة العقد هو من يتولى العقد كانت
 المرأة ذات حال أو لا ووجب أن يقول المصنف ولا تتولى المرأة عقد نفسها وذلك
 لأن نكاحها بأذن وليها يجامع توليها العقد بنفسها والقصد أن لا تتولى العقد نفسها
 (قوله ولا خلاف في ذلك عندنا الخ) خلافاً لاى حيفه فإنه يجوز توليها عقد
 نفسها (قوله بخلاف ما يلحق الولي من الممرة) هذا لا يظهر فيما إذا كان من عامة
 المسلمين أو السلطان (قوله لو عقدت على نفسها الخ) فيه أنه لو ربط بأذن أولى
 لا يوجب ذلك (قوله قال في التهذيب) أى أبو سعيد البرادعي والتهذيب مختصر
 المدونة (قوله الأب أو وليها) أى الخاص كابنها أو أخيها كما تقدم (قوله فذو الرأي)
 أى مقول القول (قوله الرجل من العشيرة) أى القبيلة كما في المصباح (قوله أو الم)
 هذا ما رقت عليه من نسخ هذا الشرح والذي في شارح الموطأ رأي الحسن على
 المدونة أو ابن الم وهو أحسن فإن قلت ابن الم من القبيلة فإنا نكتنه التخصيص
 بالذكر قلت لعل ذلك الإشارة إلى أنه لا يشترط في الرجل من القبيلة أن يكون محرماً
 (قوله أو الولي) هكذا في ما رقت عليه من نسخ هذا الشرح والتعقيق والصواب
 المولى وهو الموجود في شارح الموطأ وأبي الحسن على المدونة والأولى أن يزيد

أه صلى الله عليه وسلم قال
 الأيم أحق بنفسها من وليها
 والبركر تستأذن في نفسها
 وأذنها صماتها والمراد
 بالأيم الثيب لما جاء مفسراً
 في رواية لمسلم الثيب أحق
 بنفسها من وليها والبركر
 تستأمر والفرق بينهما أن
 الحياء قائم في البركر
 والثيب قد يزول منها ذلك
 (ولا تتكلم المرأة) ذات الحال
 (الأب أو وليها) أو وكيله
 لما تقدم أن الولي شرط في صحة
 العقد ولا خلاف في ذلك
 عندنا واختلف هل ذلك
 بعد أو بخلاف ما يلحق الولي
 من العسرة لأنها قد توفع
 نفسها في غير كف ولو عقدت
 على نفسها (أو) بأذن (ذو
 الرأي من أهلها أو سلطان)
 ج قال في التهذيب قال
 مالك وقول عمر لا تتكلم المرأة
 الأب أو وليها أو ذي الرأي
 من أهلها أو السلطان فذو
 الرأي من أهلها الرجل من
 العشيرة أو الم أو الولي

أو السكافل لانه مقدم على الساطان على ما سبق (قوله هو الرجل من العصبية الخ)
يحتمل أن يكون أراد عصبية النسب فيكون قول ابن نافع أخص من قول مالك
ويحتمل أنه أراد ما هو أعم من عصبية النسب أو الولاء فيكون مساويا لقول
مالك (قوله والفضل) عطف عام على خاص (قوله الذي له رأى) تقسم برأيه
كما يفيد بعض الشراح ويحتمل أنه وصف شخص أى ان المراد به من اجتمع فيه
شيثان الوجهة والرأى وقوله ومن يرجع اليه فى الامور عطف تفسير والاحسن
أن يفسر ذوالرأى من اجتمعت فيه شروط الولاية كما فى خاشية عجم وشروط
الولى المذكورة والخربة والعقل والبلوغ وعدم الاحرام وعدم الكفر فى المسئلة وأما
السفة فيمنع فى الجملة وهو من لا رأى له أو ضعيفه لان السفة ذال رأى يعقد باذن وليه
(قوله ومن هذا) أى التقريب (قوله علم الخ) يظهر منه ان قول المصنف
ك الرجل الخ بعد قول المصنف أو الساطان والوجود فى نسخ غير هذا الشارح مما
وقفت عليه أنه يقدم على قوله أو الساطان (قوله فأوللتوبيع الخ) المناسب
أن يقول ذوالترتيب كما عبر به غيره حيث قال أبو عمر اختلف أصحابنا فى قول
عمر هذا فقال بعضهم كل واحد من هؤلاء يجوز ان يكاحه اذا أصاب وجهه النكاح
من الكف والصالح وقال آخرون على الترتيب لا التغيير ثم فى المقام أمر وهو ان
الترتيب المذكور انما هو شرط فى الجواز أى عدم الكراهة والا فلزوج
السلطان مع وجود من قبله أو زوج ذوالرأى مع وجود الولى بالمعنى المتقدم لصح
لكن مع الكراهة لكن يكون فى المقام شىء آخر وهو ان كلام عمر يقتضى أن
افراد الولى الخاص فى مرتبة واحدة وكذلك افراد ذوالرأى فى مرتبة واحدة وليس
كذلك اذا اب مقدم على الاخ وعاصب النسب مقدم على صاحب الولاء وغير
ذلك (قوله ولا يكون الحاكم) أى الذى هو السلطان والمراد بانما هم من له حكم
من امام أو فاض كما قاله الباجي (قوله ذكرناها فى الاصل) وهى كونهما صحيحة
بالغة غير مولى عليها ولا محترمة على الزوج وانها بكر أو ثيب وان لا والد
لها أو نعمة عضلة أو غيبة عنها أو خلوة من الزوج والعدة والرضى بالزوج
والصدق وانما كفوها فى الحال والمال والمهر مهر المثل فى غير المائكة أمر
نفسها وان كانت غير بالغة فيثبت فقرها وانها باغت عشرة أعوام فأكثر قاله
فى التحقيق (قوله لكونها ليست ذات مال الخ) أى فتى انصفت بجمال وأموال
أحوال تكون شريفة وقوله فلا قدر دين وقوله ولا حال وأراد بالقدر زوال الحال ما بعد
مغفرة كالنسب والحسب ككرم الأتباء وقوله كالمسوداء الخ الكافى لتشبيه

وقال ابن نافع هو الرجل
من العصبية واختلف
فى معنى ذى الرأى ف قيل هو
الرجل ذو الصلاح والفضل
وقيل هو الوجهة الذى له
رأى ومن يرجع اليه
فى الامور ومن هذا علم ان
قول الشيخ (كالرجل من
عشيرتها) نفس يرادى
الرأى من أهلها وقوله (أو
السلطان) معطوف على
ذى الرأى فأول للتوبيع
للاختيار ولا يكون الحاكم
ولما فى النكاح حتى يثبت
عنده أربعة عشر فصلا
ذكرناها فى الاصل وانما
قيد المرأة فى كلامه بذات
الحال لقوله (وقد اختلف
فى الدنية) وهى التى
لا يرغب فيها لكونها
ليست ذات جمال ولا مال
ولا حال ولا قدر كالسوداء
الفقيرة والسلمانية

ليس المراد كل سوداء بل المراد أن تكون من قوم من القبط يقدمون من مصر
 إلى المدينة وهم سود كما قال مالك فالأولى للشارح أن يسقط قوله الفقيرة
 والخامسة أن مفاد ذلك كما قال بعض شراح خليل أن من يرغب فيها واحد مما
 تقدم شريفة وإن المسلمانية ذنبية مطلقا وكذا السوداء المعتمدة اهـ (قوله
 والذي تسأل الخ) الظاهر أيضا أنها ذنبية مطلقا (قوله عن الديار الخ) كذا
 فيما وقف عليه والذي في التحقيق والتي تسأل الناس على الديار بلفظ على وهي
 أحسن أي تسأل الناس والحال أنها واقعة على الديار أي تنف على الديار سائلة
 أهلها وقوله ونحوها كالتى تفعل ما يحل بمروءتها بحيث لا يرغب فيها ولو احتوت
 على مال أو جمال (قوله ولاية الاسلام) أي فقط أي فلم يكن وليا ولا ذارأى من
 أهلها ولا مولى ولا سلطانا (قوله مع وجود الولي الخاص) الذى هو واحد من تقدم
 (قوله فقال ابن القاسم) حاصله أن الخلاف بين الشيخين إنما هو فى الجواز موافقا
 لبعض الشراح من أن ابن القاسم وأشبه متفقون على الصحة وإن الخلاف بينهما
 إنما هو فى الجواز ابتداء وأفادت خلاف ذلك وإن الخلاف بينهما إنما هو بالصحة
 وعدمها بين القاسم وقول بالصحة أى مع الكراهة وهو المتمد وأشبه بعدمها
 وهو أحسن من كلام شارحنا كما يفيد ما وجدته عن بعض الفضلاء (قوله الالعدم
 الأقرب) المناسب الالعدم القريب قد يروى كراما لا تتم به الفائدة فنقول
 والحاصل أن أولياء الشيب البالغ أربعة ولى نسب فولى عتاقة فكافل فعاكم
 فعامة لم وهي على الترتيب أما الأول فهم أيضا على الترتيب كما سيصرح المصنف
 بذلك بقوله والابن أول من الاب فاذا فقد دوى المنسب بمراتبه الاتية فولى أعلى
 للمعتقة ثم عصيته ثم معتق المعتق كالأثر فان لم يوجد المولى الأعلى ولا عصيته
 فهل تنتقل الولاية للولى الأسفل المذكور وهو العتيق اذ يكون له ولاية على من أعنته
 أولا ولاية عليها كما فى الجلاب ابن الحجاب وهو الأصح وانظر هل الأسفل وإن
 نزل على الأول أو فى معتقه خاصة لا فى معتقه ولا فى أولاده فان لم يوجد من ذكر
 فالكافل وهو الذى كفل الصبية إلى أن بلغت عنده ولو أجنبي لا من يستحق الحضنة
 شرعا فله أن تزوجه بربضا والمراد به ما مات أبوها وهل إن كفل عشرة أعوام
 أو أربعة أعوام أولا حدها وإنما المقصود اظهار الشفقة والحنان على الصبية وهو
 الظاهر عندى أقول ولو مات زوج المسكولة أو طلق فهل تعود ولاية الكافل
 ثالثة إن كان فاضلا رابعها إن عادت لكاملته والظاهر عندى الأول والمراد كافل
 ذكر أو المالك كالمثله فلا ولاية لها على المذهب والراجع أن ولاية الكاملة مقصورة

والتي تسأل الناس عن
 الديار ونحوها (هل لها أن
 تولى أجنبيا) وهو من له
 ولاية الاسلام فقط مع وجود
 الولي الخاص فقال ابن
 القاسم يجوز لها أن تولى
 ابتداء وصرح بمشهوريته
 وقال أشبه لا يجوز ذلك
 الالعدم الأقرب ثم انتقل
 بتكلم على مراتب الأولياء
 بالنسبة للشيب

على الدنية وأما غيرها فلا نزوحها الأولى أو سلطان فإن لم يوجد من تقدم فالحاكم
 المعنى بالنسبة وأحكام الشريعة والأفوه كالهـ دم نزوحها بعد أن ثبت عنده
 ما يجب إثباته فإن تقدم من ذكر ولاية الاسلام وهي عامة لا تختص بشخص دون
 آخر وضع بالولاية العامة مع الكرامة كما في الخطاب مع وجود الولي الخاص من
 نسب أو ولاء أو ولاية لم يجبر في الدنية دخل بها أو لا سكن ان حصل دخول
 عز الزوجان ولو عقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص وهو مجبر كالاب
 في ابنته والسيد في أمته والوصي في البكر وعلى ما تقدم فإن النكاح لا يصح
 ولا بد من فسغه أبدا ولو أجازاه المجر وأما المرأة الشريفة اذا عقد نكاحها بالولاية
 العامة مع وجود الخاص وهو غير مجبر فإن لم يعثر على ذلك الا بعد أن دخل بها وزوجها
 وطال كثلاث سنين أو ولدت ولدين غير توأمين فأكثر فإن نكاحها لا يفسخ
 فالسنة والسنين لا يكونان طولاً ولولوى الا قرب حينئذ زوال النكاح واجازته وكذلك
 الحاكم ان لم يكن لها ولي أو كان لها ولي ولكن غاب غيبة بعيدة كالثلاثة أيام لردده
 واجازته وأمان كان وليها غائباً عن قريته فإنه يكتب له قالة اللخمى ويوقف
 الزوج عنها والابن أولى أى ما لم تكن الذيب في حجر أبيها أو وصيها أو مقدم القاضي
 بنسب على أنه في منزلة الاب والافيقدم كل على الابن ومحلها أيضاً ما لم يكن الابن
 من زمان لم يثبت قبله بنكاح والاقدم الاب لبغاه جبره عليها ومثل ذلك لو كانت
 محبة لأن أباهما يجبرها ولو مع وجود ولدها بخلاف الذيب بنكاح وأنت بولده من
 زمان بعد ذلك فالابن يقدم في هذه على أبيها (قوله على المشهور الخ) ومقابلته ما في
 كتاب المدنيين أن الاب أولى من الابن (قوله على أنه أحق بموالها) فالمرأة
 كانت المرأة أعتقت عبداً أو العبد أعتق عبداً فالعبد الثاني مولى لمولاه الذي هو
 العبد الأول الذي باشرت عتقه فالأحق بذلك الذي جعل مولى لمولاه ابنها أو ابوها
 وأولى أحق بمولاه (قوله وابن الابن وان سفل) يمكن ادخاله في قول المصنف
 والابن بان براد الابن حقيقة أو حكماً (قوله والاب أولى) أى الاب شرعاً وأولى من
 الاخ لان المخلوق من الزنا مقطوعة النسب فلا حق لصاحب الماء في الولاية عليها
 وان حرم عليه التزويج بها (قوله على المشهور) وقيل يستويان روايتان عن مالك
 (قوله ولا مدخل لالذى للام هنا) أى فهو من عامة المسلمين فرتبه بعد القاضى (قوله
 ومن قرب من المصبة فهو أحق) أى فان لم يكن لها أب فأخوها ثم ابنه وان سفل ثم
 الجد أو الاب دنية وأما الجد وأبو الجد فيا يظهرفهم يقدم عليهم فان لم يوجد
 الجد فاهم وهو ابن الجد ثم ابن العم وان سفل ثم عم الاب فابنته ثم عم الجد كذلك

فقال (والابن أولى) بتزويج
 امه (من الاب) أى من أبيها
 على المشهور لانه أقوى
 العصبة بدليل أنه أحق
 بموالى موالها من الاب
 وأولى بالصلاة عليها منه
 ولان الاب يكون معه
 صاحب فرض وابن الابن
 وان سفل مثل الابن في ذلك
 (والاب أولى) بالنكاح
 ابنته (من الاخ) الشقيق
 أو لاب لان الاخ يدلى بالاب
 والاب يحجبه عن الميراث
 والحاجب أقوى من
 المحجوب والاخ اشقيق
 يقدم على الذى للاب
 كما في الميراث على المشهور
 ولا مدخل لالذى للام هنا ولو
 اقتصر على قوله (ومن قرب
 من المصبة) فهو (أحق)
 لكنى ومعنى أحق على
 جهة الاولوية بدليل قوله

معروف وهو موطن وكان الاخ الشقيق يقدم على الاخ للاب كذلك ابن العم الشقيق
 على ابن العم للاب والعم الشقيق يقدم على العم للاب وهكذا العم الذي للاب يقدم
 على ابن العم الشقيق كالاخ الذي للاب يقدم على ابن الاخ الشقيق (قوله مضى
 ذلك وان كان لا يجوز) هذا يفيد أن تقديم الاقرب من باب الواجب وهو
 المناسب لقول خليل وصح بأبعد مع أقرب ان لم يحبر والذي عليه حل شيوخ المدونة
 ان الترتيب انما هو على جهة الاولوية فقط وان مخالفته مكروه ويوافقه قوله أولا
 على جهة الاولوية فظهر ان عبارة الشارح تافيا (قوله اما ان زوجها) أى
 البعيد بغير كفء أى بان زوجها بكافراً وفاسقاً بالعقائد كما صرح به فى التفتيح
 وقوله فانه يرد بالبناء للمفعول أو الفاعل ويقوى الثانى قوله فان لم يرد أى يجب على
 الولي بعيداً أو قريباً ان يرد ولو رضيت المرأة بذلك فان لم يرد رفعت ذلك للإمام
 أى وجوب الردة ولا يجوز زوال الرضى وظاهره انها اذا قالت رددت نسكحى لا يتمبر
 ذلك بل لابد من كون الامام هو الذى يرد بخلاف الولي فانه يتولى ذلك وانظره
 وقوله على المشهور تنازع فيه برد ورفعت وصريحه أن المسئلة ذات خلاف وان
 مقابل المشهور يقول بعدم الرد ولم أفق عليه وقد ذكره فى التفتيح عن ابن عمر
 والذى وقفت عليه ان الخلاف فى الفاسق بالجارية والحاصل ان المستفاد من خليل
 وهو الصواب ان الكفاءة هى الدين أى كونه غير فاسق بالجارية والحال أى كونه سالماً
 من العيوب التى يثبت للزوج بسببها الخيارات وانها حق للولي والزوجة معا قال عجم فان
 قلت كيف هذا مع قول أنى الحسن وان زوج ابنته من سكير فاسق لا يؤمن عليها رده
 الامام وان رضيت وكذا لو وصى له أن يزوج ابنته من سكير فاسق لم يجوز ذلك فيها
 كما لو فعله الاب فنت أجاب بعض أشيائى بأنه حيث لم يؤمن عليها ما رالحق لها والله
 تعالى لوجوب حفظ النفوس فلم يلتفت لرضاها ورضى وليها وانما لها ووليها ذلك
 حيث تمحض الحق لها وحيدة فللمرأة بكراً أو ثيباً مع وليها ترك الكفاءة والرضى
 بالفاسق بالجارية والمعيب فان تركتها المرأة فتحق الولي باق وبالعكس والتفتيح
 كفء للدينى وغير الشرى كفء للشرى والافضل جاها كفء لمن هو اقوى منه
 جاها وهل العبد كفء للحر أو ليس بكفء قولان وظاهره ولو عسد أيها
 والقليل المال كفء لكثيره (قوله على المشهور) ليس راجعاً للمستثناة الجبر
 كما يتبادر بل راجع لقول المصنف مضى ذلك أى المتعلق بغير الجبر أى على المشهور
 ومقابله أقوال منها للاقرب رده ما لم يطل وتلد الاولاد وقال ابن حبيب فى اوضحه
 ما لم يبن يعلم ذلك بمراجعة نصوص الائمة فقول الشارح الخفى وهذا أى الخلاف

(وان زوجها البعيد) كالعم
 مع وجود الاقرب الخاص
 كالاخ (مضى ذلك) التزويج
 وان كان لا يجوز الاقدام
 عليه ابتداء بشرط ان
 زوجها بكفء ولم يكن
 انخاص مجبراً أما ان زوجها
 بغير كفء فانه يرد فان لم
 يرد رفعت ذلك الى الامام
 على المشهور وان زوجها
 مع وجود الجبر فسخ على
 المشهور والخفى وهذا فى ذات
 القدر وأما الدينى فيمضى
 قولاً واحداً وفهم من كلامه
 ان المساواة بين أحرى
 فى امثاله

في تزويج الاب بعد لا ير الجبهة مع وجود لا قرب فتسدر المقام فانه معب وبتزويجا
 ذلك زال الاشكال ان شاء الله (قوله والوصى الذكر) أى الذى له جبهة كما قال
 الشارح أى حيث يكون له جبهة لا نثى وكان في ذلك مصلحة كمنكاحه من المرأة
 المرسرة والشريفة أو ابنة عم (قوله كالاب) أى كما ان الاب له أن يجبره على
 التزويج (قوله على مذهب المدونة) ومقابلته قولان الاول ان الوصى ليس
 كالاب وهو مذهب الموازية النافى التفرقة فان كانت المرأة شريفة أو ابنة عم
 فله ذلك والا فلا وهو مذهب المغيرة (قوله كمنكاحه من المرأة المرسرة) أى
 أو الشريفة أو ابنة عم (قوله والوصى كالاب) أى فى الجبر بالشروطين على
 مذهب المدونة فيه اشارة الى أن في مسئلة الوصى خلافا وقد حكاه في شرح ابن
 الحاجب العلامة خليل بقوله وفى اجبار الوصى لانه يرد لانه أقوال ألحقه بالاب
 فى المدونة وكذلك وصى الوصى وقال فى الموازية وليس فى هذا نظر ولا يعجبني
 الى آخر ما قال وكذلك الحال كما يجبر الصبي الصالحة ثم تقدم فصل أن كلام من الاب
 والوصى والحال كما يجبر الصبي إذا كان فى ذلك مصلحة وكذلك يجبرون المجنون المحتاج
 للمكاح لا قبالة على الفساد وكذلك للخدمة عند ابن فرحون وعمل المراد بالخدمة
 التى لا تكون الامن نحو الزوجة ومذاق المجنون الذى لا يفريق أصلا وما الذى
 يفيق أحيانا فتنتفرا فاقته والكلام فى مجنون بلغ مجنونا وأما من بلغ عاقل رشيد
 ثم مارأجنون فلا ولاية له عليه وانما ولايته له كما فلا يجبره الاه والاب والوصى
 وهل لهم أن يجبروا والسفينة أولا خلاف تنبيه وجبر الوصى الصبي حيث يجبر الصبي
 بأن أمره الاب به أو عين له الزوج وأما المزمع أمره الاب بالاجبار ولا عين الزوج
 فانه لا يجبره ويتزوج به بدون جبر اذا طلب الطفل ذلك وكان فى تزويجه مصلحة وأما
 المجنون يجبر مطلقا ولا يتأق فى السفينة أن قال حيث يجبر لانه بالغ ولا يرد أن الوصى
 يجبر بالغة ان عين الاب الزوج لان جبره له معلى بالبكارة فله فيها الجبر
 ومقدم القاضى مثله تنبيه اعلم ان صداقهم أعنى الصبي والسفينة والمجنون على
 الاب ان كانوا وقت الجبر عديمين لا فرق بين حياة الاب وموته ويتبع به كدين لم
 ذمته وسواء بقى الولد على فقره أو أسير على جبره ولو قبل الفرض فى التفويض
 ولو شرط الاب الصداق على الولد لم يسقط عنه فان لم يكونا وقت الجبر مدينين
 بل كانوا اغنياء ولو بضعه فان ما أسير وابه من كل أو بعض عليهم دون الاب وسواء
 شرط عليهم أو سكت عنه الآن يشترط على الاب فيكون عليه فلو أعدم الاب
 كما أعدموا اتبع الاب وأما لو كان الولد رشيدا وتطارحوا كما تزوج الاب ولده

(والوصى) الذكر (ان
 تزويج الطفل) الذكر الذى
 (فى ولايته) أى له جبهة
 على التزويج كالاب بهرام
 لا خلاف فى جبر الاب الولد
 الصغير وهو مقيد بما اذا
 كان فيه غبطة كمنكاحه
 من المرأة المرسرة والوصى
 كالاب على مذهب المدونة
 وقيدنا الوصى بالذكر لان
 المرأة اذا كانت وصية فانها
 لا تقدر على طاهر المدونة
 بل توكل غيرها من الرجال

سواء كان وليها أو غيره على المشهور وعن ابن حبيب لما نعت نكاح الذكر وهو ظاهر قول الشيخ به ولا تعتمد امرأة نكاح امرأة (ولا يزوج) (٣٤) الوصي (الصغيرة إلا أن يأمره الأب بالنكاحها) عبد الوهاب هذا إذا

عين الأب الزوج مثل أن يقول زوجها من فلان وقال غيره يجوز أن يزوجهما إذا قال له زوجها من شئت وقد قدمناه على تفسير عبد الوهاب لا يزوج الوصي الصغيرة إلا بإجماع الشرطين وهما أن يأمره الأب بالتزويج ويعين له الزوج وأن أحدهما كاف على ما في المختصر (وليس ذوا أرحام من الأولياء) في النكاح وهم من كان من جهة الأم سواء كان وأبنا كالأخ للام أو غير وارث كالخال (والأولياء من العصبه) جمع عاصب وهو ذكر يدلي بنفسه أو يذكر مثله والأقوى تعصبا بتقديم ع ظاهر كلامه أن الولي لا يكون الأم العصبه وقد قال قبل هذا أودى الرأي من أمهاتها والأساطن والمقصود أن ما ذكرناه من أن ما تقدم لاه هنا إنما فرق بين ذوي الأرحام وغيرهم وقال د ويخرج من كلامه الكامل والمشهوره ناه ولي وهل مطلقا أو في الدنية فقط وهو ظاهر

الرشيده وما شرعا العقد بانه بصدق ولي بين الصداق على أيهما قال الرشيده إذا أردت أن الصداق على الأب أو اشتراطه عليه وقال الأب إنما أردت أن يكون على الابن أو اشتراطه عليه فإن النكاح ينفسخ ولا شيء على واحد منهما ما لم يبن بالزوجة والراجع أنه ينفسخ مطلقا حلقا ولا أودع أحدهما وأما لو دخل فيمض الأب ويرأى ثم كان المسمى أقل من صداق مثلها أو مثله غرم الزوج صداق المثل بل لا عين وإن كان أكثر من صداق المثل حلف وغرم صداق المثل ولو كان الزوج للصغير وغيره من تقدم الوصي أو الخا كم فصداقهم على ما لهم أو على من تحمل عنهم ولو شرط على الخا كم الوصي لعدم وظاهره ولو كانا حال الشرط معدمه (يقوله سواء كان وليها) أي سواء كان الذي يوكله وليها أو غيره (يقوله على المنهور) مرتبطة بقوله فانه لا تقعد أي لا تمقد على المشهور وقد أصله عدم عقدها ظاهر المدونة وهو المشهور وليس مرتبطة بالتعصيم الذي هو قوله سواء كان الخ وإن فهم بعض الأشياخ لأن عباراتهم تدل على ما قررنا لا على ما فهمه فقله وعن ابن حبيب الخ مقابل للمشهور والذي هو ظاهر المدونة وبعد أن علمت ما قررنا فلما نسب أن يحذف قوله على المشهور لأن المشهور هو ما نقل عن ابن حبيب (قوله وقال غيره الخ) تقدم أن هذا من الصبيغ الخمس التي هي محل الخلاف وإن ارجع فيها الجبر (قوله وإن أحدهما كاف على ما في المختصر) فيه شيء لأن الذي في المختصر أمره الأب بالإجبار ورفق بينه وبين الأمر بالتزويج (قوله ذكر يدلي بنفسه) كالابن وقوله أودى كمثل كائن وابن وقوله والأقوى تعصبا فيقدم الأخ الشقيق على الأخ للأب (قوله وقد قال قبل) أي ما ناقضه (قوله والمقصود أن ما هنا يراد ما تقدم) بأن تقول الولي لا يكون الأم العصبه أي لامن ذوي الأرحام فلا ينافي أنه قد يكون غير عاصب أن يكون كافلا أو حاكما (قوله ويختصر الشيخ خليل) فيه نظر لأن المختصر قال فكافل وهل إن كافل عشر أو أربعا أو ما يشفق تردد وظاهرها شرط الدناءة أي فقد حبس القوانين بل ظاهره العوم من حيث تقديمه على ظاهر المدونة وقد ضعف مذهبا الاتفاق وأعمده غيره (قوله وقال د ويخرج الخ) يجعل المحصر اضافي كما قررنا الآخر (قوله في قدر الكفالة) أي من حيث الإقلية فأنطبق على ما يذكره بعد (قوله وقيل غير ذلك) أي فقيل العبرة بمدة بعد فيه أم شققا (قوله بكسر الخاء) أي وأما بالضم فهو كلام مسبغ فيه جرد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك قاله في التحقيق (قوله روايتنا في هذا الموضع) أي وأما غير الموضع الذي هو قوله في باب الجبوع ولا يسوم

المدونة ويختصر الشيخ ١٤ عدد في واختلاف في قدر الكفالة التي يستحقها الكافل تزويج الكفالة فقيل في ثمرتين وقيل أنه أربعة أعوام وقيل غير ذلك (ولا يخطب أحد على خطبة أخيه) بكسر الخا

أحد على سوم أخيه فبعتل أنه كذلك ويحتمل خلافة الواقع فيما سياتي للشارح
 الرفع والله أعلم وقال الأذنهسي الفعلان مجرمان على النهي هكذا الرواية نقلا
 للحدث بافظه (قوله وكأنه أمر) كان للتحقيق وقوله أمر الصواب نهى (قوله حرام)
 أي نهى حرام فيه تسامح لأن الذي يوصف بكونه حراما الفعل النهي عنه لا نفس
 النهي (قوله بشرط إذا ركننا الخ) إضافة شرط إلى ما بعده لليمان (قوله أي الزوجان)
 نفس يراهم في ركننا وتقاربا (قوله أن قبل إليه الخ) هذا في غير المجبرة لأنها
 هي المتبره بها وأما المجبرة فيعتبر ميلان مجبرها والحاصل أن ركوت المجبر كاف ولو
 بسكونه ولو ظهر ردّها وكذا ركوت غيره ما لم يفهر ردّها وكذا ركوت أمها ما لم يظهر
 ردّها ولا يعتبر ردّها أو غير مجبرها ركوتها وهذا إذا استمر الركوت فلورجعت
 أو وليها عن الركوت قبل خطبة الغير لم تحرم خطبتها ولا يحرم على المرأة ولا على
 وليها الرجوع نعم أنه مكروه لأنه من أخلاف الوعد وفتح عقد الثاني قبل الدخول
 وجوباً بطلاق من غيره ولورضى الأول بتركها الناشق والمراد بالدخول إرخاء
 الستور ولو أنكر المساس ومحل الفسخ حيث استمر الركوت أو كان الرجوع لأجل
 خطبة ذلك الثاني والأفلا فسخ وان تزوجت الثاني وادعت هي أو غيرها أنها
 كانت رجعت عن الركوت للأول قبل خطبة الثاني وأدعى الأول أن الرجوع
 بسبب خطبة الثاني ولا قرينة لاحدهما فالظاهر أنه يعمل بقول مجبرها أو وليها لأن
 هذا لا يعلم إلا من جهتها وهو موجب للصحة بخلاف دعوى الأول (قوله والتقارب
 اشتراط الشروط) أي التقارب في النكاح اشتراط الشروط زاد في التحقيق بعد ذلك
 بحيث لم يبق بينهما إلا الإيجاب والقبول أي ولو كان الشرط مؤكداً كان لا يضر
 بهافي عشرة وقوله وفي البيع معطوف على محذوف هو ما قد رآه أولاً بقوله وانشأ
 في النكاح وسكت عن التراكن في البيع ويمكن أن يكون في عبارته حذف تقديره
 والتراكن في البيع كذلك أي أن يملك كل منهما صاحبه (قوله أن يشترط عليه
 الوزن) أي يشترط المانع على المشتري وزن الدنانير مثلاً ويترأه إلا أخرى
 المشتري من العيوب بأن يقول إذا وجدت عيباً رددته وهذا الشرط مؤكد
 ولا يستلزم تسمية الثمن لأن هذا الذي قاله ممكن وإن لم يسم قدر الثمن (قوله
 ظاهر الخ) غفلة عن قول المصنف وتقاربا بالمفسر ما اشتراط الشروط المقضي
 لتسمية الثمن وقد يقال لا يلزم من اشتراط الشروط تسمية الثمن لقوله في التحقيق
 معاللاً للمشهور بأن النكاح ينعقد ويتم بدون تسمية الصداق (قوله وهو كذلك
 على ما في المختصر) وقيل ذلك جائز ما لم يسم الصداق أي لا احتمال لعدم الموافقة

طلب التزوج (ولا يسوم
 على سومه كروايتنا
 في هذا الموضع بضم الفعين
 وكأنه أمر بلفظ الخيب
 وذلك) النهي عن الخطبة
 على الخطبة والسوم على
 السوم حرام بشرط (إذا
 ركننا) بفتح الكاف
 وكسرهما (وتقارباً) أي
 الزوجان أو المتبايعان
 والتراكن في النكاح أن يعمل
 إليه ويعمل إليه والتقارب
 اشتراط الشروط وفي البيع
 أن يشترط عليه الوزن
 ويترأه الآخر من العيوب
 تنبيهه ظاهر كلام
 الشيخ أن الركوت كاف
 وإن لم يقدر صداق وهو
 كذلك على ما في المختصر

وظاهره أيضا انه يخطب على شطبة الفاسق والمذهب لحرمة الفاسق فيجوز الصالح ان يخطب على شطبة زورا
جائزا في الفاسق فالكافر اولى ولان (ع) النهي لا يقتضيه قوله في الحديث اخيه ولهذا قال الخطابي في خدمته

هذا انه يخطب على خطبة
الذي قاله ق وقال ع ذكر
الاخ ليس بشرط وانما خرج
الحديث مخرج الغالب ولا
يجوز عند مالك الخطبة على
خطبة الذي قلت وصرح
الجزولي بشهوريته وهذا
تقييدات مذكورة في الاصل
ثم شرع بين الانكحة
الفاسدة فقال (ولا يجوز
نكاح الشغار) بكسر
الشين وبالفتح المعجمين
وهو على ثلاثة اقسام صريح
الشغار ووجه الشغار
وربك منها واقتصر الشيخ
على الاول فقال (وهو البضع
بالضع) أي الفرج بالفرج
والاسل فيه مافي الموطأ
والصحاحين ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى
عن الشغاروا شغارا نزوج
الرجل ابنته لرجل على ان
يزوجه الاخر ابنته وليس
بينهم اصداف والصحاح ان
التفسيرين كلام نافع راوى
الحديث وقال أبو الطاهر
الاكثر على انه منه صلى الله

عند تقديره (قوله لحرمة الفاسق) اسلم الفاسق بمجارحة وأما لاداسق بالاعتقاد
كالتقديرية فلا يتزوج منهم ولا تزوجوا نصوص على ذلك مالك في كتاب ابن الموار
(قوله فيجوز الصالح الخ) اعلم ان الخطاطب الاول امام صالح أو مجهول الحال أو فاسق
والثاني كذلك فيجوز في سبع ويجوز في اثنين وهما ما اذا كان الاول فاسقا والثاني
صالحا أو مجهولا حال (قوله لا يتناول نهى عن الخطبة على خطبته
(قوله فلا يجوز الخ) فان قلت الذي اسوأ حالا من الفاسق عند الله فالجواب أن
الفاسق على حالة لا يقرعها غيره بخلاف الذي فاته على حال يقرع عليه (قوله وصرح
الجزولي بشهوريته) أي وهو المعتد (قوله وهما تان الخ) الاول ركوب وليها
أو من يقوم عاها من أم أو غيرها ككونها ان يظهر منها الرد عند وصول
الخبر اليها الثاني اذا خطب على خطبته غير الفاسق بعد الركوب فان العدة
يفسخ ان لم يدخل بها السهولة الفسخ حينئذ والفسخ بطلاق سواء قام الخطاطب
الاول أو تركه وان دخل بها اسلمه النكاح لان في فسخه بعد الدخول فاسد
ووجب عليه أن يستغفر الله تعالى ويقال له احبه مما فعل واذا استمر النكاح
فانه يعزرو ويغني التعزير على ذلك ولو حصل الفسخ لاندماه على الامر المحرم
وفي الجملاب فان خطب على خطبته وعتد على ذلك فسخ قبل الدخول وبعده ولها
بعد الدخول المهر وعايها المدة وان فسخ قبل الدخول فلامهر لها ولا عدة عليها
انثالث قال في الجملاب لا بأس أن يطلب المرأة جماعة بمعتين ومعتريين ما لم توافق
واحدة وتسكن اليه فيجوز على ذير الاول خطبتها حتى يعدل الاول عنها له
المراذمة (قوله نكاح الشغار) وهل هو مشتق من الرفع تقول شغار الكلب اذا رفع
رجله لابلول وانما يفعل ذلك عند بلوغه وهو موجود في المرأة عند الجماع
أو من الخلع وهو رفع الصداق بينهما شغرت البلد خلعت من الناس ولذا استعمل
في النكاح بدون مهر كافي نت (قوله يفسخ بطلاق على المشهور) وقال مهنون أكثر
الرواة أن كل نكاح مغلوبين على فسخه فالفسخ فيه بغير طلاق (قوله لا بعده) وقيل
بأنفس بعده (قوله ولكل واحدة منهما الاكثر من مهر المثل) وقيل لكل منهما
صداق المثل (قوله واختلف هل لها صداق الخ) والراجح من الخلاف أن لها الاكثر من
المسمى وصداق المثل وأعلم انه لا فرق بين أن تكون مجبرة كالبكر والامة أو غير مجبرة

عليه وسلم والثاني ان يسمى لكل واحدة صداق مثل أن يقول زوجتي ابنتك بخمسين على أن أزوجه ابنتي بخمسين
والثالث ان يسمى لواحدة دون أخرى مثل أن يقول زوجتي ابنتك بخمسين على أن أزوجه ابنتي بغير شيء وحكم
الاول انه يفسخ بطلاق على المشهور قبل الدخول وبعده وان ولدت الاولاد ولم تدخل بها صداق المثل ولا شيء
لغير الدخول بها وحكم الثاني ان يفسخ قبل البناء لا بعده على المشهور ولكل واحدة منهما الاكثر من مهر المثل
والثالث انهما يفسخان قبل البناء ويثبت نكاح المسمى لها بعد البناء واختلف هل لها

صداق المثل أو الألا كثر أو بلا على المدونة ويصح نكاح (٥) التي ليس لها وليس لها الا صداق المثل

(ولا يجوز) نكاح بنسب
صداق اذا اشترطا اسقاطه
فان وقع فالشهور انه
يفسخ قبل الدخول وليس
لما شئ عوفي ففسخه بطلاق
قولان ويثبت بعده صداق
المثل ويلحق فيه الولد
ويستقط الحلد لوجود الخلاف
(ب) كذلك (لا) يجوز
(نكاح المنعة) اجاعا (وهو
النكاح الى اجل) خاصة
بغير ولي وبغير شهود وبغير
صداق قاله ابن عبد البر
وقال ابن رشد هو النكاح
بصداق وشهود وولي وانما
فسد من ضرب الاجل
ويفسخ ابدا بغير طلاق
وبعاقب فيه الزوجان ولا
يتبع بهما الحلد ولو ادا حق
وعليها العدة كما لا ولا
صداق لما ان كان الفسخ
قبل الدخول وان كان
بعد الدخول وسمى لها صداقا
قلها ما سمي لان فساد
من عقده وان لم يسم قلها
صداق المثل (و) كذا
(لا) يجوز (النكاح) بمعنى
الاعتد على المراتح لكونها
(في ائدة) سواء كانت

كلاخت وكما يجري بين الاعراب يجري بين العبيد كزوج أمك من عدي على أن
أزواج أقي من عبدك ويحل فساد نكاح النكاح اذا تزوج نكاح أحدهما على نكاح
الاخر وأما ان لم يتوف وسما بالكل واحدة أو دخلا على النفوس فلا فساد
وحكمة تسمية الوسط وجهها لانه شعار من وجه دون وجه فثبت انه سمي لكل منهما
صداقا ليس بشعار لعدم خلوا العقد عن الصداق ومن حيث انه شرط تزوج
احدهما بالآخر فهو شعار رئيسية الاول واضحة والاخير كذلك (قوله اذا
شرطا اسقاطه) وفي معنى اسقطه ارسله الماله لا على أن يدفعه له امداقا فيفسخ
قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل قاله ت وأفهم قوله شرط اسقاطه أنها
لور كنعان عند العقد ودخلا على النفوس باللفظ أو على تحكيم الغير في بيان
قدره فلا فساد وهو كذلك (قوله فان وقع فالشهور انه يفسخ) أي بناء على أن فساد
من جهة صداقه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل على المنعور كما قال
ومع ما لا قولان الاول يفسخ قبل وبعد بناء على أن فساد من جهة عقده
الثناني لابن شعبان أن هذه الصورة كنكاح التفريض وعليه فلا يفسخ قبل
البناء ولا بعده ويكون لها صداق المثل وقوله وفي فسخه بطلاق قولان والراجح منهما
كما أقرناه به للاق لا يختلف فيه وقوله لوجود اختلاف أي لان ابن شعبان
كما قلنا لا يفسخه مطلقا الا قبل ولا بعد فتدبر (قوله وهو النكاح الى اجل) ظاهر
المصنف تحليل والمدونة رغبة ما قرب الاجل أو بعد بحيث لا يدركه عمر أحدهما
(قوله اجل تصريحا وما أشبهه) كان أعلم الزوج الزوجة عند العقد بأنه يفرقها بعد
سفره وأما ان لم يعلمها وان قصد ذلك في نفسه فلا يفسد وان فهمت منه ذلك (قوله
وبغير صداق) كذا نقل الفساحه في وأما لا يفهم في فقد ذكر أن نكاح المنعة
عند ابن عبد البر ما كان بغير ولي ولا شهود وانما فيه تسمية الصداق فقط (قوله وقال
ابن رشد الخ) هذا القول هو الراجح (قوله ويفسخ ابدا بغير طلاق) هذا بعد أنه من
المتفق على فساد وعليه فنكح امرأة نكاح منعة ولم تلذذها بخيار لا به أو ابنة
نكاحها (قوله ولا يتبع بهما الحلد) ولو علمين بحرية النكاح وعدم الحلد في نكاح
المنعة بنى على تقدير ما بأنه النكاح لاجل مع وجود الولي والشهود رئيسية
النكاح وهو تقدير ابن رشد وفساده انما هو من ضرب الاجل خاصة وأما على
التعبير الاول فالحديث ثابت (قوله وان كان بعد الدخول وسمى الخ) الراجح
أن لها صداق المثل سمي لها ولم يسم كما في عجم (قوله كان الطلاق بائنا أو رجعا)
فيه نظر والعقد كما هو مذهب ابن القاسم في المدونة أن العدة من رجعي لا تبطل

بعد وفاة أو طلاق كأن الطلاق بائنا أو رجعا

تحريرهما على العدة قبلها في العدة وصححه في الشامل وزوجها الاول رجعتها قبل
 فنيح نكاح الثاني وبعده قدبر ويحيا بانه كلامه في عدم الجواز واما التأييد
 وعدمه فمضى واخر وانظر لو علم ان اربعة ووطئها هل يحد لانه زان حيث لا يكونها
 زوجة الغير أم لا ولا يشوخ في باب الزنا ما يدل على أنه يحد وهو ظاهر لما قرر من أنها
 زوجة الغير اهـ (قوله حتى يبلغ الكتاب أجله) أي المكتوب من العدة
 غايته وسبب كتابتها لانها فرض من الله (قوله لا فرية) قول النورى في تنزيه
 الأسماء والألقاب في حرف الفاء الفرية بضم الفاء وفتح الراء وبالعين المهملة ويقال
 لها أيضا الفارعة أنصارية أخت أبي سعيد الخدري حين قتل زوجها (قوله فن
 عقد على عتدة) أي من غيره لا حتراز عما تزوج بها صاحب العدة فانه يجوز
 اذا كانت العدة من طلاق بائن دون الثلاث وأما لو كانت بائنة بالثلاث فانها
 لا تحل الا بعد زوج فان تزوجها قبله حرم مع نكاحه ولكن لا يتأيد تحريرها عليه
 كما في النكحة في عدة الطلاق الرجعي من غيره (قوله فنيح بغير طلاق ولو عدة لطلاق
 الرجعي) ويلحق به الولد والحذ على الزوجين وكذا الفسخ الواقع في الاستبراء بغير
 طلاق للاجتماع على فسخه ويجب لها المسمى بالدخول (قوله قبل الفسخ) أي اذا
 حصل موت قبل الفسخ (قوله وبتأيد تحريرها) أي بشرط كونها عتدة من وفاة
 أو طلاق بائن وكما تحرم عليه تحريم على أصوله وفروعه * تنبيه * مثل المتدة في
 حرمة خطبتها ونكاحها المحبوسة للاستبراء من زنا أو غصب أو غلط ولون مزيد
 النكاح الاتي تأييد التحريم فشرط بكون الاستبراء من غيره * تنبيه * المرأة
 المحبوسة اما من نكاح أو شبهته أو ملك أو شبهته أو زنا أو غصب فهذه ستة تضرب
 في مثلها بستة وثلاثين سورة فيتأيد التحريم في ستة عشر وهي ما اذا طرأ نكاح
 أو شبهته على واحد من الستة فهذه اثنا عشر وكذا لو طرأ طء مستند لملك أو شبهته
 على نكاح أو شبهته فهذه أربعة تضم للثاني عشر وأما اذا طرأ زنا أو غصب على الستة
 فلا تأييد فهذه اثنا عشر أو ملك أو شبهة ملك على ملك أو شبهة ملك أو زنا أو غصب
 فكذلك فهذه ثمانية تصاف للثاني عشر فاجملة عشرون فاذا أضيفت الى الستة عشر
 تجدها ستة وثلاثين واذا انظرت صورة المقدمات تزيد (قوله كما اذا لم يدخل بها
 أصلا) أي ولا حصل منه مقدمات لا قبل ولا بعد وانما حصل مجرد عقد وفسخ فلا
 تأييد ويجوز هنا ستة صور وهي عقد طرأ على نكاح أو شبهته أو ملك أو شبهته
 أو زنا أو غصب (قوله الى غير ذلك في عقد) لانه لا يدري من له الخيار بمعنى
 العقد أولا (قوله كالنكاح على خيار) أي خيار الترقى للزوج أو الزوجة

لقوله تعالى حتى يبلغ
 الكتاب أجله وقوله
 عليه الصلاة والسلام
 لا فرية أمكنى في بيتك
 حتى يبلغ الكتاب أجله
 والاجماع على ذلك فاذا
 ثبت هذا فن عقد على عتدة
 فنيح بغير طلاق لانه يجمع
 على فساد فان دخل بها
 هو قبا والشهود ان علموا
 ولها المسمى ويلحق الولد ولا
 يتوارثان قبل الفسخ لفساد
 العقد ويتأيد تحريرها سواء
 وطئت في العدة أو بعدها
 ومقدمات الوطء كالقبيحة
 والمباشرة في العدة كلوطه
 فيه أو تحلقه اذا وقعت بعد
 العدة فلا تحرم بها كما اذا
 لم يدخل بها فانه لا يتأيد
 تحريرها ويجوز له ان
 يتزوجها بعد العدة ان شاء
 (و) كذا (لا يجوز النكاح
 على ما جرى مجرى عقد)
 كالنكاح على الخيار

(أو) جـ إلى غـ رـ
 في (مصدق) كالنكاح على
 عبد أتى أو بعير شارد
 (و) كذا (لا) يجوز النكاح
 (بما لا يجوز بيعه) كالخنزير
 وإن أنزير فإن وقع شيء من
 ذلك فسخ قبل البناء ولا شيء
 له ولو ثبت بعده بمصدق
 المثل ولما فرغ من ذكر
 بعض ما لا يجوز من الأنكحة
 شرع بين حكم الأنكحة
 الفاسدة إذا وقعت فقال
 (وما فسد من النكاح
 لمداقه كالنكاح بما لا يجوز
 تملكه شرعا كالخنزير ويجوز
 لكنه لا يصح بيمه كالأبق
 (فسخ قبل البناء) بطلاق
 ظاهره وجوبا وهو كذلك
 عند جميع الفقهاء واستحبابا
 عند العراقيين ولا صدق
 فيه وإن قبضته رفته
 واستثنوا من ذلك نكاح
 الدرهمين فإن لها فيه نصفهما
 (فإن لم يعثر عليه إلا بعد أن
 دخل بها ضي) أي ثبت
 (وكان فيه صدق المثل)
 أي مثاليها في الحال والمثل
 وأنجال

أولهما أوله بيمهما مؤجلا يوما أو أن أو مطلقا ويسفخ قبل الدخول وجوبا ويثبت
 بعده بالمسمى إذا مسمى شيئا وكان حلالا ولا فساد في المثل إلا بخيار المجلس فإنه لا يضر
 على المعتمد قال الشيخ ولي فيه بحث مع قوله في باب الخيار إن اشتراط خيار المجلس
 في حال عقد البيع يفاده مع أنه يشهد في عقد النكاح ما يغتفر في مثله في البيع تأمله
 وأدخلت الكافي في قول الشارح كالنكاح على خيار النكاح على اشتراط أن لم
 يأت بالمصدق إلى أجل كذا فلا نكاح بيننا بل الكافي مدخله نكاح المتعة كنكاح
 الشغار على قول أفاده في التحقيق به تنبيهه إحداهما أحد الزوجين في نكاح الخيار
 قبل الفسخ لا إرث فيه لأنه من المتفق على فساده (قوله كالنكاح على عبد أبق)
 وأدخلت الكافي النكاح على جنين أو يتزوج امرأتين ويجعل لهما مداقا واحدا
 إذا بدرى ما ينوب كل واحدة منها ورتبة لم يدصلاهما على التيقية فإن كان على
 القطع جاز أفاده في التحقيق (قوله أو بما لا يجوز بيمه) أي في حالة من الحالات
 فهو عصف. فإرلان ذات الأبق تباع لو كان غير أبق وكذا لا يجوز بما لا يجوز بيمه
 وإن حل تملكه كتملكه الأصحية وكتاب العبد أو تضمن انبائه رفعه كدفع العبد
 في صدق زوجته فإنه يسفخ وتملكه بعد البناء (قوله فإن وقع شيء من ذلك) أي
 من الذي حرمه إلى غرر في الصدق أو بما لا يجوز بيعه (قوله واستحبابا الخ) ضعيف
 والمعتمد لا قول (قوله إلا نكاح الدرهمين) لا مفهوم لدرهمين بل حيث كان
 ناقصا عن ربع درهم أو ثلاثة دراهم وقال بعض شراح خليل إن نكاح الدرهمين
 لقب عندهم لكل ما نقص الصدق فيه عن ثلاثة دراهم أو ربع دينار ومثل ذلك
 دعوى الزوج الرضا عن المحرم وأنكرته الزوجة فيفسخ وعليه نصف الصدق
 وكذا إن حصلت فرقة بين متلاعنين قبل البناء فعلى الزوج نصف الصدق (قوله
 في الحال) أراد بالحال الدين والحسب والنسب أي بموافقة على أصول دين
 الإسلام من صلاة ونحوها هذا معنى الدين والحسب وهو ما يصدق من ما خال الأباء
 كالأكرام والمروءة وكذا يبرأ من الزمن والبلد وهذه الأوصاف إنما تعتبر إذا كان يرغب
 في وجودها والأفلا تعتبر كما إذا كانت ذات المال والفقيرة سواء لكن هذا
 ظاهر إذا وقع العقد في بلادها فلو كان منشأها بلادا غير البلد الذي وقع به العقد
 وهما تحت لفان كالريفة تحمل بمصر قال البرموني لا أحفظ في ذلك نصا وهذه الأوصاف
 إذا اعتبرن تعتبر يوم العقد بالنسبة للنكاح الصحيح ويوم الوطء بالنسبة للفاسد لأنه
 يوم الفوات لا فرق بين متفق على فساده أو مختلف فيه وكذا فيما خلا عن عقد
 كوطء الشبهة فإنه يعتبر يوم الوطء فإن لم تعلم هذه المذكورات فباعتبار اختيارها

ولا ينظر الى اختها ورايتها الذي يزوج (هـ) التبرع لرايته والبعيد لغائه وانما ينظر لما فيها من مثله وما فسد

من النكاح) لاجل خلل
في عقده) كالنكاح بغير
ولي ففسخ قبل البناء بعده
(و) اذا فسخ قبل البناء
لا صدق فيه واذا (فسخ
بعد البناء ففيه المسمى) ان
سمى ما يجوز وأما ان سمي
ما لا يجوز ولم يسم شيئا ففيه
صدق المثل (وتقع به) أي
بالنكاح الفاسد الذي يفسخ
بعد البناء وكان متققا على
فساده (الحرمة كما تقع
بالنكاح الصحيح) معنى
وتوقع الحرمة به ان المراد
التي بناها بالنكاح الفاسد
تحرر عليه أمها وانفتها
وتحرر هي على آباءه وأبائهم
كحريم النكاح الصحيح لأنها
تحرر عليه وأما لو فسخ
النكاح الفاسد المتفق على
فساده قبل البناء لم تقع به
حرمة الا ان يفعل شيئا من
مذمة الوطى كالقبلة
والمباشرة وقاذبة بالتفريق
على فساده لان المختلف
في فساده تقع الحرمة بتعقده
على ما في المختصر وما شبهه
النكاح الفاسد بالصحيح
في الحرمة وخشى توهم
مساواته في كل الوجهه

الموافقة لها فيه اذا كانت شقية * ولا بد لائمه ولا اختها لائمه لانهم من قوم
آخرين فقد تكون قرشية وأما من الموالى (قوله اذ يزوج الفقير لرايته) أي اذا
قد تزوج اخته لانه يبيع عليه من الصداق ما هو أقل من صداق مثاها لكونها
قرينة له وقوله والبعيد أي اذ قد تزوج اخته لانه يبيع عليه من الصداق ما هو
أزيد من صداق المثل لغناه (قوله من مثله) أي مع مثله (قوله كوقرعه بغير
ولي) * وكان الولي مديا أو أنشئ ورقية أو وقع العقد في العدة أو الاحرام أو كان
صريح شفارا أو وقع لاجل فائه ففسخ ولو بعد الدخول لكن المتفق على فساده بغير
طلاق والمختلف فيه بطلاق فان فسخ قبل البناء لاشيء فيه (قوله ففيه المسمى) أي
اذا كان الزوج محرر يعتبر دخوله وسأؤه لان كان مديا فوطؤه كالعديم لا يزوج به
صداق والى لم يدخل بها وان كانت لا تستحق الصداق الا انها تعاض للتلذذ بها
أي تعلى شيئا وجوبا بحسب ما يراه الامام أو ناسبه أو جماعة المسلمين بقدر حاله وحالها
وظاهره ولو في النكاح المتفق على فساده كذا قال بعض شراح خليل فظاهر انها
لا تستحق الصداق الا اذا ولى الزوج بالملغ وتصادق عليه فان تصادق على فية فلا
صداق لها وبعد التنازع فالتول قول الزوجية في - لزوم الاحتداء * تنبيه * اذا
كان النكاح حقة فبأنفسه فلا بد في فساده من حكم ما حكمه فان عقد على من
فككت فاسد مختلف في فساده قبل الحكم بفساده فلا يصح العقد وأما المتفق على
فساده فلا يترقب فساده على الحكم فيفسخ بغير طلاق ولو لفظ فيه بالطلاق (قوله
الحرمة) يضم الحاء وكسرهما كما في المصباح (قوله لان المختلف في فساده تقع
الحرمة بتعقده على ما في المختصر) أي فيكون المصنف واقفا لما في المختصر أي ويحتمل ان
يكون مخا فإله أي بان يرجع الضير للفاسد من حيث هو فيكون المختلف في فساده
كالمتفق على فساده في أن التبرع نكاح المحرم نكاح المحرم عليه ما عدا تداءمها او يحرم على
مثال المختلف في فساده نكاح المحرم والشغار فيحرم عليه ما عدا تداءمها او يحرم على
آبائه وأبائهم ويحرم عليه بوطء لام يمتها أو ما لم يجمع على فساده فلا يفتقر الحرمة
الأوطء بغير طء أن يدرك الحد كما انكح معتدة غير عالم (قوله قبل البناء) أي
المتفق على فساده ولو تكرر وطؤه وأما المختلف في فساده وطلقت بعد الوطء
فان تكرره وطؤه بحيث ثبت النكاح حلت وأما لو طلقت بعد قول وطأ ففي حلها
تردد معنى على أن النزاع هل هو وطء أولا وانما حصل التبرع بالوطء دون
القبيل - تباطا من الجانبين (قوله لانا) أو اثنين ان كان عبدا (قوله ولا
يحصن به الزوجين) كذا فيهما يبدى من فسح هذا الشارح وهو غير صواب

أقع ذات التوهم بأدات لا تدرك فقال (وأكن لا تحل به) أي بالنكاح الفاسد بعد الدماء (المطلقة ثلاثا ولا يحصن به
الزوجين) لان من شروط الاحلال والا - فان صحة العقد

وما قاله. انفسرا قاله أول الكتاب ان مغيب الحفشة يحصن الزوجين ويجعل المطلقة نكاحا لا الذي طلقها (وحرّم الله سبحانه وتعالى) على الرجال (من النساء سبعاً بالقرابة وسبعاً (٦٠) بالرضاع والصهر فقال عز وجل حرمت

وسبعة التحقيق ولا يحصن به الزوجان وهو العصباء وأفادت أن المصنف نسختين
النسخة التي في التحقيق ونسخة ولا يحصن الزوجين باسقاط به وهي ظاهرة أيضا
(قوله مفسر الخ) أي بأن يحمل ما تقدم على ما إذا كان صحيحاً ومختلفاً في فساده
على ما تقدم (قوله وسبعاً بالرضاع والههه) أي بعضهم بالرضاع وبعضهم
بالمهر ومن قرأت الزوجة وحليلة الأب وحليلة الابن فالذي حرّمه الله بالرضاع
اثنان لامهات والاخوات وبقية السبع حرّمه الله بالصهر وبقية ما يحرم
بالرضاع تمام السبع. أخوذة من السنة قال صاحب القبس المحرم بالصهر أربع
زوجة الأب وزوجة الابن وأم الزوجة وبناتها (قوله في رحم) أي وهي الاخت
للأم فالشاركة في الصلب هي التي للأب والتي فيهما معا هي الشقيقة (قوله
مع أبيك) أي أوجدك وعمات الآباء وعمات الامهات وعمّة العمّة محرم عليك
ان كانت من قبل الأب أو من قبله وقبل الأم وأما من قبل الأم فلا تحرم قاله
تت وقوله ان كانت النج أي العمّة فالصغير راجع للعمّة لانعمه العمّة وقوله وأما
من قبل الأم النج مع جميع لان أخت أي من أمه أو بها أجنبي وأخته كذلك فليست
بأصلي ولا فرع ولا زوجة واحدة منها ولا فرع أصل من أصله ولا مع وعمّة العمّة
من قبل الأب أخت الجد لا يه ومن قها معا أخته شقيقة (قوله وخالاتكم)
وخالاتكم محرم ان كانت الخالة من قبل الأم أو من قبلها وقبل الأب وأما
من قبل الأب فقط فلا تحرم خالة الخالة وذلك لان خالتي اذا كانت أخت أمي
لاما أو شقيقة فقد اجتمعت مع أمي في أمها هي فرع أصلي الاول فحرم خالتها
وان كانت أخت أمي لا يه أفاها وأخت أمها أجنبية مني فليست بفصل أصلي (قوله
سواء كانت المرضعة بكرا الخ) أي ولو كانت غير بالغ بل ولو كانت خنثى مشكلا
(قوله أو ميتة) أي حيث كان في ذهاب اللبن ولو مع الشك على الاظهر (قوله
وأخواتكم من الرضاعة المراد بالاخوات التي من الرضاع بنات المرأة المرضع
عليه وأبليس المراد بهم من رضع هو وأياما فقط لانه يقتضي انها لو كانت أرضعت
بنات قبله يجوز له أخذها وليس كذلك هذا معني قول الشارح كان الرضاع في زمن
واحد بأن صاحبك في الرضاع وقوله أو في أزمنة أي بأن أرضعت قبل أن ترضع
أو بعد أن رضعت (قوله فرع) أي له لك الأصل (قوله والغروع) أي فروع الأصول

عليكم أمهاتكم) جمع أم
ومى. من ولدت المرأة التي
ولدتك وان علت فأملت
المباينة للولادة محرمة
عليك وكذا أم الأب وأم
الأم وأم الجد للأب وأم
الجد للأم (وبنائكم) جمع
بنت ومى كل من لا
عليها ولادة وان بعدت
(واخوانكم) جمع أخت
وهي كل امرأة شاركتك
في رحم أو صلب أو فيها معا
(وعمائكم) جمع عمّة وهي
كل امرأة اجتمعت مع أبيك
في رحم أو صلب أو فيها معا
(وخالاتكم) جمع خالة
وهي كل امرأة اجتمعت مع
أمك في رحم أو صلب أو
فيهما معا (وبنائ الأخ)
كل امرأة لأخيك عليها
ولادة فهي بنت أخيك
كان الأخ شقيقاً أو لأب أو
لأم (وبنائ الاخت) كل
امرأة لأختك عليها ولادة
فهي بنت أختك كانت
الاخت شقيقة أو لأب أو
لأم (فهولا) السبعة (من

للقراءة) أما السبعة (الرواق من الرضاع والصهر) فأشار إليها (قوله تعالى أمهاتكم اللا في (قوله
أرضعتكم) سواء كانت المرضعة بكرا أو ثيباً شابة كانت أو ميتة كانت أو ميتة (واخوانكم من الرضاعة)
كان الرضاع في زمن واحد أو في أزمنة ولم يذكر في القرآن من المحرم بالرضاع إلا الأم والأخت فالأم أصل والأخت
فرع فنه تعالى بذلك على جميع الأصول والغروع

(قوله واهبات نساكنكم) قوله وجهود
 امرأة لها على زوجها ولادة
 فهي أم امرئ ذلك وان علت
 وجهود أهل العلم على
 اتها عامة فمن دخل بها
 ومن لم يدخل بها فالعقد على
 البنت يحرم الام كما سيذكر
 وكذا تحرم أم الزوجه
 بالرضاع (ورباكم) جمع
 ربيبة فعيلة بمعنى مفعولة أى
 مربوبة من قولهم رباها برها
 اذولى أمرها وفى بنت
 الزوجه وقوله (اللاقي
 فى حجركم من نساكنكم)
 خرج يخرج الغالب لا مفهوم
 له اجماعا لربيبة تحرم على
 من دخل بامها وان لم تكن
 فى حجره والخبر يقع الحاء
 المهملة وكسرها مقدم نوب
 الانسان وما بين يديه منه
 فى حال اللبس ثم استعملت
 اللفظة فى الحفظ واستتر
 مجازا كذلك تحرم الربيبة
 من الرضاع واختلف
 فى معنى الدخول من قوله
 تعالى (اللاقي دخلتم من)
 فقال الشافعى رضى الله
 عنه هو الجماع وقال مالك
 وأبو حنيفة رجهما الله
 هو اتتمع من اللبس والنبله

(قوله واهبات نساكنكم) سوله عدله عليها فى حالة بلوغه أو صباه (قوله وجهود
 أهل العلم الخ) وغيرهم كأملى وابن عباس رضى الله عنهما فقد قالان قوله عز وجل
 اللاقي دخلتم من شرط فى هذه وفى الربيبة فاذا تزوج رجل امرأة فطلقها قبل
 أن يدخل بها فيؤزله أن يتزوج بامها (قوله اذولى الخ) أى تقول ذلك اذولى أمرها
 أى بمعنى مربوبة مولى أمرها ورجوعه للماضى ظاهر وللضارع بأن براد اذا استمر
 على ذلك أقول فحينئذ قوله تعالى اللاقي الخ وصف كاشف بالنظر لذلك وحينئذ
 فقصية ذلك أن يقول الشارح هذا خرج مخرج الغالب لأن ولاية الامراغلبية
 والجواب عن ذلك ما افاده بعضهم بعد أن ذكر أن ولاية الامراغلبية بقوله ثم اتسع
 فى ولد الزوجه فسمى ربيبا اذا كان ذكرا وربيبة اذا كان أنثى وان لم يحصل تربية
 أقول فالوصف بهذا الاعتبار يكون محمداً واضح عدم ذكره الخروج مخرج الغالب
 قبل (قوله لا مفهوم له) المناسب التعرّف أى فلام مفهوم له (قوله اجماعاً) أى الاماروى
 عن على رضى الله عنه أنها لا تحرم اذ لم تكن فى الحجر وقال تخرج مخرج الغالب
 عند الفقهاء وقال أهل الظاهر انما تحرم عليه التى فى حجره كإبناؤه والابنة (قوله
 بفتح الحاء المهملة وكسرها) يوافق ما فى النهاية ان طرف الثوب بالفتح والكسر
 واقصر صاحب القاموس على الكسر وذكر انه بالكسر والفتح اسم للحفظ والستر
 (قوله وما بين يديه) عطف تقدير وأراد بما بين يديه ما كان تحتها مما يوضع فيه
 الشئ وعرفا فهو عين كلام صاحب النهاية (قوله الحفظ) قال فى المسباح حفته صنته
 وقوله مجاز عن الابتدال وعطى الستر عليه من عطف السبب على المسبب أى
 مجاز من استعمال السبب فى المسبب لأن الحجر سبب للستر فى الجملة (قوله هو
 اجماع قال البيضاوى وقوله دخلتم من) أى دخلتم معهن الستر وهى كناية عن
 الجماع أعاد الشهاب أنه كناية مشهورة (قوله من اللبس والقبلة) أى والجماع
 أى فيكون من استعمال اللفظ فيه من قبيل عموم المجاز ويجوز أن يكون أراد بالدخول
 اللبس والجماع فيكون من استعمال اللفظ فى حقيقة ومجاز ويجوز أن يراد به
 الجماع فقط أى وقيس عليه اللبس وخلاصته أن اللبس الشامل للقبلة من مدلول
 اللفظ على الاولين دون هذا الثالث وانما قلنا من قبل لما تقدم من أن استعمال
 اللفظ فى الجماع ليس حقيقة أى بل كناية مشهورة فكأنها حقيقة (قوله رجلة
 القول) أى وحاصل القول (قوله أن الجماع هو الاصل) أى هو المعنى الذى صار
 كانه الاصل لأن الاصل الحقيقى هو الدخول معهن الستر (قوله رجل عليه) أى
 على الجماع أى قيس عليه اللبس الشامل للقبلة أى واستعمل اللفظ فى معنى كل

بهما كما اشترنا اليه من أنه من محرم الجواز لا تنافي في عبارته (قوله يصل بحله) أي
 أي شيء يصل فيه الوطء يصل فيه الحس وقوله يحرمه بضم الحاء وسكون الراء أي
 حرمة أي أي موضع يحرم فيه الوطء يحرم فيه الحس وقوله ويدخل في عمومته أي
 شموله أي الألفظ الشامل لأفراده كما في قوله يحرم الجماع فيما بين المرأة والركبة
 أي على الطريق المتقدم في عموم الجواز واستعمال اللفظ في حقيقته وبجازه ولا يأتي
 الطريق الثالث تعبير الشارح بالدخول الأعلى ضرب من التسميح بأن يراد اشمول
 ولو من حيث القياس هذا ما يتعلق بالشارح من حيث تركيبه الصعب وحاصل
 الفقه أنه ان قصد لذة بزوجه ولو بة بلة فم أولس ونحوه بل ولو ينظر وحدث
 حرمت فبتهاربية وان اتفعا فلا تحرم وان قصد ما فقط أو وجدها فقط فقولان
 في كل أقواده في الثاني التحريم والأربعة في باطن الجسد وهو ما عدا الوجه
 واليدين وأما ما فلا تحريم به ما مطا كباطن الجسد مع اتفعا ما أو ما لا تلذ
 بالكلام فانه غير محرم اتفاقا وقال حج وظاهر المصنف كغيره حرمة الفصول بالملذ
 ولو كانت الأم وقت التلذذ صغيرة جدا فليس تنقض الموضوع اه (قوله فان لم تكونوا
 دخاتم بن) الحامل ان المقعد على البنات يحرم الامهات ولو فاسد احيث اختلف
 فيه والتلذذ بالاهات بعد اله قد عاين بن يحرم بناتهن واصل الحكمة في ذلك قوة محبة
 الام للبنات بخلاف اكس (قوله وحلائل الخ) المراد من عقد عليهن الانشاء أي
 مطاق الفروع وان سفلت ولو فاسد احيث اختلف فيه ولو كان المعقود له صغيرا
 جدا أو ما لو كان متفقا على فساد فلا يحرم الا اذا قلذذ وكذلك تحرم حلائل انشاء
 البنات (قوله تخصيص) أي يخص أو ذو تخصيص لقوله انشاءكم وقوله ايخرج
 من عمومته أي من عموم انشاءكم الانشاء بالتبني وقوله وكان ذلك أي حرمة حلائل
 الانشاء بالتبني المفهومة من المقام في صدر الاسلام أي في الجاهلية وسد الاسلام
 (قوله من الرضاع) صفة لابن أي فالابن من الرضاع حكم ابن المأب في حرمة
 حليلته (قوله والمشهور) أي انه اختلف في أمة الابن والمشهور من المذهب
 انها لا تحرم على الاب حتى يطأها الابن أو يتلذذ بها وسبب الحلال هل يصدق
 عليها بالملك انها حليلة أو لا يصدق الا بعد الاستمتاع بها فأداه في التحقيق (قوله
 حتى يطأها الابن أو يتلذذ) أي حيث تلذذ بها بعد لوغره على المعتمد لان ما يحصل
 فيه التحريم بالعقد وهو التحريم بالمساورة لا يشترط في المعقود البلوغ بخلاف
 ما يترد في التحريم على التلذذ فيشترط فيه بلوغ المتلذذ من زوج أو مولا ولا بد
 من تحقق التلذذ أو ما لو حصل فيه الشك فاشترط اليه العلامة لخلافه وقوله وان قال

يصل بحله ويحرم بحرمته
 ويدخل في عمومته فان يقع
 شيء من ذلك فالربية
 حلال اذا لم يدخل بأهها
 ولا تلذذ منها بمقدمات
 الوطء واليه الاشارة بقوله
 قتالي (فان لم تكونوا دخاتم
 بن فلا جناح عليكم) أي
 لا اثم عليكم حينئذ في نكاح
 الربية (وحلائل
 ابنائكم) جميع حليلة وهي
 زوجة الابن وان سفلت
 دخل بها الابن أو لم يدخل
 كما سيذكره بعد وقوله تعالى
 (الذين من أملاككم)
 تخصيص ليخرج من عمومته
 التبني وكان ذلك في صدر
 الاسلام وتحرم حليلة
 الابن من الرضاع بالاجماع
 المستند الى قوله صلى الله
 عليه وسلم يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب
 والمشهور ان أمة الابن
 لم تحرم على الاب حتى
 يطأها الابن أو يتلذذ بها

الاب فكيفها أو وطئ شاة عند صد الابن ذلك وأنكر ذنب التزويج وحيه ان فشا
 تأويلان (قوله سواء كان نكاح أو لا) أو باعنة خلوت تحت زالجع أى فيصدق
 بصورة ثالثة أى بأن تكون واحدة بنكاح وأخرى بغيره (قوله أما الجمع
 فلا استخدام) وكذلك المرأة وعمها والمرأة وأختها إذا جمعهما للاستخدام فيعوز
 وكذلك لو جعل واحدة أو وطئ واحدة للخدمة فانه جائز (قوله اما قد سلف) الا
 الجمع الذى قد سلف وقوله استثناء منقطع أى لان الجمع الذى قد سلف لم يكن داخلا
 فى المستثنى منه الذى هو الجمع المستقبل المعلق بالمخاطبين وقوله ووقع حذف تفسير
 وقوله وأزاله الاسلام أى أطلعه الاسلام أى أبطل استمراره (قوله فان الله يغفره) أى
 يغفوه من العصف وقوله والاسلام يحبه أى يقضيه أى يحرمه من العصف بحيث
 صار لا يخذله والدليل على أن المراد فان الله يغفره مع أن المتبادر اما قد سلف
 فليس بحرام قوله ان الله كان غفورا رحيمنا ثم قد استشكل ما ذكرناه حيث كان
 شريعة قوم لا يؤخذون به حتى يقال الاسلام يحبه بتدبر فقوله وانما كانت أى
 نكاح منكوحات الخ وأنت باعتبار كونه خصية وقوله جاهلية أى منسوبه للجهل
 لا كونها ناشئة عنه وقوله وفاحشة أى بالغة فى القبح كما فى بعض المفسرين (قوله
 كان شرعاً قبلنا) ظاهره حتى عيسى (قوله وقال تعالى ولا تتكفوا) وأو كان العقد
 فاسدا حيث اختلف فيه ولولم يحصل من الأصل تلذذه وحرمة حلية الاب على الابن
 ولو كان عند الاب عليها فى حال منزهة فإنا الفاسد باختلاف فيه لان الجمع عليه
 لا يحرم الاوطؤه ان ذرا الحدوم تل حلية الأصل موطؤه به بالملك حيث تلذذ بها
 الأصل وار مستند العقد فاسد حيث كان مختلفا فيه ولا بد أن يكون التلذذ بعد
 البلوغ تنبيهه مراده الا بقاء الجنس فدخل الجدوان علما (قوله لانه أب) أى
 فيكون داخلا فى الآباء فلا يكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمه على الآحاد
 (قوله ومعناه ما تقدم قبل الاسلام) أى فأنكم لا تأخذون به (قوله الاستا) سوابه
 خمساً كما هو ظاهر (قوله وجعل السابعة الخ) أنت خير بأن المحرمه بالصهر فى
 المحرمه بسبب عقد أصلك أو فرطك عليه أو عقدك على غيرها كأم الزوجة
 وبتم أو أم المحرمه بالجمع فلم ينطبق هذا الضابط على الجواب أن المصنف غلب
 المحرم بالصهر على المحرم بالجمع (قوله ومنهم من جعل الخ) هذا والمرتين (قوله
 والمحصات) أى يحرم نكاح ذوات الأزواج قبل مفارقتهم لأزواجهن وفى عددها
 مما ذكره قتاديب أيضاً (قوله وحرم النبي صلى الله عليه وسلم بالرضاع مثل ما يحرم
 من النسب) رهبى السبع الا فى الآية فكما يحرم بالنسب الامهات والبنات
 واهنوات والعلمات والمخالات وبنات الاخوة وبنات الاخوات كذلك

(وإن نكحه موأبين إذا ختن)
 سواء كان نكاح أو ملك
 للوطء أما الجمع للاستخدام
 فقط فبإتراضا (الا ما قد
 سلف) استثناء منقطع
 معناه لم يكن ما قد سلف من
 ذلك ووقع وأزاله الاسلام
 فان الله يغفره والاسلام
 يحبه وليس هذا مثل قوله
 اما قد سلف فى نكاح
 منكوحات الآباء لان ذلك
 لم يشرع قط وانما كانت
 جاهلية وفاحشة شائعة
 ونكاح الاختين كان شرعا
 لمن قبلنا فافهمه الله تعالى
 فينا (وقال تعالى ولا تتكفوا
 ما نكح آبؤكم من النساء)
 سواء دخل في الاب أو لم
 يدخل فى العقد فحرم على
 الابن وكذلك زوجة الجد
 لانه أب وثبت فى بعض
 القسغ (اما قد سلف)
 ومعناه ما تقدم قبل
 الاسلام (تنبيهه) لم يذكر
 من المحرمات بالرضاع
 والصهر الاستا وجعل
 السابعة الجمع بين الاختين
 ومنهم من جعل السابعة
 قوله تعالى والمحصات من
 النساء ولمام يذكر

فى القرآن من المحرمات بالرضاع صريحاً الا الام والاخت وكان جميع الأصول والغروع حكمهم حكمها أى
 مما يدل على ذلك وما يقال (وحرم النبي صلى الله عليه وسلم

يحرم من الرضاع فأمسك رضاعا كل من أرضعتك أو أرضعت من ولدك بواسطة
أو غيرها أو أمهاتهما أو بنتك كل من رضعك على زوجتك أو أمك أو أرضعتك بنتك
من نسب أو رضاع أو خواتك كل من ولدته من أرضعتك أو ولد لها فإما جاء من
أمك ولها ولد أو ولد لها أو أخ شقيق لك من الرضاع وإن ولد لأمك من غير ذلك الفحل
ولده وأخ لام وإن ولد لأمك من غير أمك من زوجة أو سيرة أو أخوة لا يملك
وأخوات الفحل عمات الرضيع وأخوات أم الرضيع خالات له وبنات الأخ من
أرضعت من امرأة أخيك بلبنة وبنات الأخوات من أرضعت من الأخوات (قوله
بالرضاع) أي بسبب الرضاع وقوله من النسب أو ما يحرم من أجل النسب والتعبير
بالباء في الأول ومن في الثاني لدفع التعليل في اللفظ (قوله يحرم من الرضاعة الخ)
من في الموصفين للتعليل والرضاعة بمعنى الرضاع هو مصدق لرضع كما أفاده
المصباح فإله في التحقيق الرضاعة بتفتح الراء وكسرهما (قوله ولما لم يكن في الصبي)
الصواب أن يقول ولما لم يكن في الآية قال في الجواهر يحرم الجمع بين لاختين قرآنا
وألحق السنة بهما الجمع بين سائر المحارم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح
المرأة على عمتها ولا على خالتها (قوله نهي أن تنكح الخ) قال قت وكذا لا يجوز له
الجمع بين لستين والخالتين ولا بين الخال والعممة ويصور العمدة في بنتي
رجلين تزوج كل منهما أم الآخر والخالتان في بنتي رجلين تزوج كل منهما بنت الآخر
والخال والعممة في بنتي رجلين تزوج أحدهما أم الآخر والآخر بنت الآخر
والنسب والرضاع في ذلك سواء (قوله خرج في الموطأ والعصيين) قال في
التحقيق ولفظ الموطأ والعصيين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها (قوله والضابط الخ) أي
فليس القصد خصوص ما ورد في الحديث (قوله بينهما من القرابة أو الرضاع الخ)
واحتراز بذكر القرابة والرضاع عن الجمع بين المرأة وأم زوجها وابنته والجمع بين
المرأة وعمتها لأنه بالنسبة للأولتين أو قد رت أحدهما ذكر أو لا يحرم من الجانبين
بل من جانب واحد وفي الأخيرة لو قد رت السيدة ذكر أو لا يحرم عليه وطء جاريته
(قوله فيحرم الجمع) المناسب لحرم الجمع (قوله في العقد والحل) أي حلية
الوطء فإن جمعهما في العقد بطل النكاحان وفسخا أبدا وإن حصل دخولهما بطلا
مطلق ولا مهر لمن لم يدخل بها إن جمع بينهما في الحل فإن علمت الأولى ففسخ نكاح
الثانية وقت نكاح الأولى ومثل العلم لو صدقت المرأة أنها ثانية وإن اختلفا
القول للزوج بيزيل سقط عنه نصف الصداق وفسخ نكاح من ادعى أنها ثانية

والرضاع ما يحرم من
النسب) ولفظ العصيين
يحرم من الرضاع ما يحرم
من الولادة ولما لم يكن
في العصيين مريحا ما يدل
على تحريم الجمع بين
الحارم غير الاختين وكان
غيرهما ملحق بهما بالسنة
نحوه على ذلك بقوله (ونهي)
أي النبي صلى الله عليه
وسلم أن تنكح المرأة على
عمتها أو على خالتها (خرج
في الموطأ والعصيين ابن
شاس والضابط أن كل
امرأتين بينهما من القرابة
أو الرضاعة ما يمنع نكاحهما
لو قدرتا أحدهما ذكر
فيحرم الجمع بينهما والحل
في العقد ثم ذكر مسائل
داخله فيما تقدم على وجه
التفسير

فقال (فن نكح امرأته حرمت) بمجرد (٦٥) (المقد عليه) (دورن تس) أي توطه (عقل آباءه وأبناؤه)

بمجرد العقد عليها ولا ترقف
 حرمتها على الوطء فقوله
 حرمت على آباءه نفس
 لقوله وحده لا تلأثم
 وقوله على آباءه نفس
 لقوله ولا تلأثم ما نكح
 آباؤكم وقوله (وحرمت
 عليه أمهاتها) تفسير بقوله
 وأهات نسائكم فبالعقد
 على البنت تحرم الأم دخول
 بها أولم يدخل بها وقوله
 (ولا تحرم عليه بناتها حتى
 يدخل بالأم أو يتلذذ بها)
 ولولا النظر لغير الوجه (نكاح
 أو لا يمين أو) يتلذذ منها
 (بشبهة من نكاح أو)
 بشبهة (من ملك) تفسير
 لقوله وربائبكم اللاقي
 في محبورتكم من نسائكم
 فبالعقد على الأم لا تحرم
 البنت وانما يحرمها الدخول
 بها أو التلذذ بالقبله أو بالنظر
 لجسدها والنظر للوجه لغو
 اتفاقا مثال التلذذ بالنكاح
 والملك المحيصين ظاهر
 ومثال الشبهة من النكاح

لكن بطلاق وإن لم تعلم الأولى من الثانية ولم يدع الزوج العلم بأولية أمه فإفاته
 يفسخ نكاحهما (قوله فن نكح امرأة) أي عقد عليها (قوله بمجرد العقد عليها) لقول
 بمجرد لبيكي لأنه قصد الايضاح (قوله على آباءه) أي أصوله وقوله وأبناؤه أي
 فروعه (قوله بمجرد العقد عليها) لاجابة له (قوله بغير الوجه) ومثل الوجه
 المكفان (قوله أولئك يمين الخ) خروج بغير الموضوع لأن الموضوع أنه عقد على
 الأم (قوله الدخول بها) أي وطؤها (قوله والنظر للوجه) أي للذة ومثله
 البدان (قوله غير عالم راجع لهما وليس قصده المحرم فيهما بل الضابط أن يتزوج
 فاسدا جمعا عليه لكن يدرأ الحد كان يتزوج بممتدة أو خامسة أو ذات محرم غير
 عالم ويتلذذ بها فيحرم عليه به فرع كل واحدة من المذكورات وأماها ولوجمل
 الشبهة من النكاح على من وطئ امرأة يظنها زوجته لكان أولى إذ قوله بنكاح
 يشمل الفلاسد وما فرقه شبهة الملك لا يفيد حكم ما إذا وطئ امرأة يظنها أمه
 وقد قالوا لو وطئ الغلط في المحرمية ولم يفرقوا بين قوله غلط في نكاح أو ملك
 فله حج (قوله ولا يحرم بالزنا حلال) المعنى أن من زنا بامره ولو تكررت زناه بها
 لا تحرم عليه به أصولها ولا فروعه بل يحل له التزوج بأبها أو ابنتها التي لم تنقل من
 مائه ثمرتها عليه ومن باب أولى يجوز لامه وفرعه نكاح لك المرأة من ذلك ما مثل
 به في المدونة (قوله فأكثر الشيوخ) رجع ما في الموطأ وهو المعتمدان كل أصحاب
 مالك عليه خلا ابن القاسم (قوله وأفتى بالتعريم إلى أن مات) فان قلت كيف
 يكون الراجع ما في الموطأ وهو عدم التعريم بالزنا مع رجوع الامام عنه مع أن
 الرجوع عنه لا ينسب إلى فائله فضلا عن كونه راجعا للجواب أن أصحابه أخذوا
 من قواعده أن المعتد عدم التعريم فصار عدم التعريم مذهب المالك وإن كان قوله
 مخالفا له ولا شك أن ما يستنبطه أصحاب الامام من قواعده من المسائل ينسب اليه
 وإن لم يقله ولا نكاحهم به (قوله الكوافر) جمع كافر فله بعض المفسرين رحمه الله
 (قوله الشرك) أي أهل الشرك (قوله والصائبة) قوم عدلوا عن اليهودية
 والنصرانية وعبدوا الملائكة (قوله وعبداء الأوثان) جمع وثن قال في المصباح
 الوزن الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره وقوله أو غيرهم أي كهنا بدائش

نكاح الخامسة والمعتدة غير ١٧ عد في عالم ومثال الشبهة من ملك أن يشتري أمة ويتلذذ منها
 فتسقط منه أو يظهر بها عيب فتد (ولا يحرم بالزنا حلال) مثله قول مالك في الموطأ فما زنا به لا يحرم شيئا وظاهر
 قوله في المدونة خلافه ونصه وإن زنا بام زوجته أو بنته ما لم يفرقها حل أكثر للشيوخ هذه المفارقة على الوجوب
 وعليه اختلاف الكلامان فأكثر الشيوخ رجع ما في الموطأ وصرح ابن عبد السلام بشهوته ووجه من رجع
 ما في المدونة لما ذكره ابن حبيب عن مالك أنه رجع عن ما في الموطأ وأفتى بالتعريم إلى أن مات (وحرم الله سبحانه
 وتعالى) على المسلم (وطئ الكوافر من ليس من أهل الكتاب ذلك أو نكاح) لقوله تعالى ولا تفكحوا المشركين حتى
 يشعروا أنهم منتصرون

نكاح الخامسة والمعتدة غير ١٧ عد في عالم ومثال الشبهة من ملك أن يشتري أمة ويتلذذ منها

من اعتاد أن مع الله الهاشمية (ويحمل) للمسلم (وطه) الاماء (٦٦) (الكتايبات بالملك) دون النكاح

كما سيصرح به لعموم قوله
قدياً أوما ملكت أيمانكم
(ويحمل) لا ولو كان عبدا
(وطه حرا ثم —) أى
الكتايبات (بالنكاح)
سواء كانت يهودية أو
النصرانية باقية على دينها
أو انتقلت أحدهما
للاخرى — هذا قول أكثر
أهل العلم لقوله تعالى
والمحصنات من الذين أوتوا
الكتاب ثم صرح بفهم
قوله ويحمل هذه الكتايبات
بالمثل زيادة للإيضاح فقال
(ولا يحمل وطه أمانهم) أى
اماء الكتايبات (بالنكاح
للحرة ولا عبدا) مسلمين
سواء خفي على نفسه العنت
أم لا لقوله تعالى ومن لم
يستطع منكم طولا أن
يتكلم المحصنات المؤمنات
فما ملكت أيمانكم من
قياسكم المؤمنات فشرط
الايمان فيه — ولأن
في نكاحهن استترة
الولد لا ككفار (ولا تنزوح
المرأة عبدا) سواء كان
كاملا الرق أو بهضا أو كان
فيه عقد حرية كالملك
انتماض الحق لانه لو

والقمر كما أفادته (قوله من اعتقد أن مع الله شريكا) برده على ذلك ما قاله الله
تعالى في حق النصارى ثالث ثلاثة وفي حق ابنه وودع ابن الله تدبير (قوله ويحمل
وطه حرا ثم —) ظاهر عبارة المصنف لتعديده يحمل جواز نكاحهن من غير كراهة
وهو قول ابن القاسم ويمكن أن يكون أرادنا حمل عدم الحرمة فلا نساق إلى الكراهة
ومشى عليها العلامة خليل لأنها قول مالك وتؤكد الكراهة بدار الحرب وإنما
كرهه مالك لأن الزوج ليس له منه هامن أكل الخنزير ولا من الذهاب إلى الكنيسة
وهذا ربما يؤدي إلى تربية الولد على دينها وأيضاً ربما عوت وهي حامل فتدفن
في مقبرة أهل الشرك والولد الكافر في بطنها يحكم له بالاسلام والظاهر أن هذا
اختلف جاري في قوله ويحمل وطه الكتايبات بالملك (قوله سواء كانت الخ) وكذلك
لو كانت تظهر أحدهما أو تخفي الأخرى وأما لو كانت تظهر أحدهما أو تخفي
المجوسية فلا يجوز نكاحها وكذلك يجوز نكاح المجوسية إذا تزوجت أو تفرقت
على المعتمد لأنها انقر على ما انتقلت إليه قاله عفي في شرح خليل (قوله هذا قول أكثر
أهل العلم) وقابل ما روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا يجوز
نكاح الكتايبية الحرة معها بآية البقرة فقال لأهل شركاء أعظم من قولهم أن رها
عيسى قال في الذخيرة لما تنرف أهل الكتاب بالكتاب ونسبهم إلى الخاطبة
من رب الارباب أبيع نسائهم وطعامهم وفات غيرهم هذا النكاح بحرمانهم (قوله
والمحصنات من الذين أوتوا الخ) أى الحرائر وأغفاف الكتايبات (قوله سواء
خاف على نفسه العنت أم لا) محجز عن صدق الحرة أو لا وسواء كانت مملوكة لمسلم
أو لكافر وسواء كان من يعتق عليه ولده أم لا (قوله ما ولا) أى فضلا من المال
(قوله المحصنات) أى الحرائر (قوله فما ملكت الخ) أى فليتك مملوكة من الاماء
المسلمات (قوله ولأن في نكاحهن استترة الولد لا ككفار) لأن الولد يتبع
أمه في الرق والحرية وإباده في الدين والنسب لكن تلك العلة لا تظهر إلا إذا كان
السيد كافرا بهتدي به — فيفسخ النكاح حيث تزوج الامة اليهودية أو النصرانية
أو الحرة المجوسية ولو ولدت الأولاد وورثهم الزوج في نكاح المجوسية بخلاف
لو تزوجت الحرة المسلمة بمجوسى أو بكافر غيره لم تحذف وانعدت والفرق أن اسناد
النكاح إلى الرجل على جهة الحقيقة وإلى المرأة على جهة الهجاز والحقيقة الضعيفة
ولنظروا في نكاح الامة هل يحل به إذ لم لا واستفهامه لأنه لا حظ لوطه الامة في الجملة دون
المجوسية (قوله ولا تنزوح المرأة عبدا) وإذا وقع ونزل فانه يفسخ بغير طلاق
لانه متفق على فساد (قوله سلطنة الزوجية) أى ولاية الزوجية (قوله ولا

(و) كذلك (لا) يتزوج المرأة (عبد ولدها) لانه كبددها اذ لومات لورثته ولان لها شبهة في ماله اذ لا تقطع اذا سرق
من ماله (و) كذلك (لا) يتزوج (٦٧) (الرجل أمته) أي أمة نفسه لان النكاح انما هو ملك المنافع وهو

الصنع والملك انما هو ملك
الرقبة بكمالها فلك المنافع
داخل في ملك الرقبة فلا
فائدة لانه كاح (و) كذلك
(لا) يتزوج الرجل (أمة
ولده) للشبهة التي له في مال
ولده ولذا لا يقع اذا سرق
من ماله ولا يحد اذا وطئه أمته
وتجب نفقته عليه ان
احتاج فهو في معنى من
تزوج أمة نفسه فان وقع
ما هو نوع مثل أن يعقد
على أمته فسمع النكاح بغير
طلاق وكذا ان طراه الملك
بعد التزوج بشراؤه أوبة
وهو ما (وله) أي ويساح
للرجل (ان يتزوج أمة
ولده) الحر وان عدل ان لم
يستمتع بها لوالده وطئه أو قبله
أو مباشرة وكذا يساح
له ان يتزوج (أمة أمه)
الحر وان علت لانه لا شبهة
له في مالها اذ لو سرق من
مالها ما قطع أو زنا بأمة
أحد ما حرم ولا يشترط
في جواز تزويجهما خوف

عبد ولدها) المراد بالولد الجنس فيشمل ابن ابنها وان نزل ويشمل الانثى أي ما ر
اذ لومات لورثته) هذا التعليل موجود في تزوج الرجل أمة ولده مع أنه ماض
(قوله ولا يتزوج الرجل أمته) لا فرق بين أن تكون كاملة أو بهيمة فنة فنة
محضنة أو ذات شائبة كأم الولد والمكاتبه كان الرجل حرا أو عبدا (قوله لان
النكاح) أي المقدم وقوله انما هو ملك أي سبب ملك (قوله المنافع الخ) المناسب
أن يقول انما هو ملك الاستمتاع بالضع (قوله فلك المنافع داخل في ملك الرقبة) أي
فالمراد بملك الرقبة ما يشمل ملك ذهاب بحيث يتصرف فيه بالبيع وملك الاستمتاع
فلاولى أيضا أن يعبر بالانتفاع وقوله لا فائدة الخ هذه اللمة لا تتبع عدم الجواز
(قوله ولا يحد اذا وطئ أمته) أي أمة ولده ولو وطئها بعد طهارة الولد على الراجح
(قوله بل أن يعقد على أمته) أي أو أمة فرقه (قوله أي ويساح للرجل) أي اللام
للاباحة وهل اذا كان الأب حيا وان مات الأب وترك أمة ورثتها لابن مملوك أو ماما
أولا فنقول لا يجوز أن يعمله أمه فاربها أم لا فان أخبر بذلك فلا يعمل له وطؤها وان لم
يجزه بذلك فان كانت علة فلا يترتب وان كانت وخشا حازلان الغالب في العلية
أنها لا تتراد الا لوطء والغالب في الوحش أنها لا تتراد الا للخدمة قاله في التحقيق
(قوله أمة والده أمة أمه) أي حيث كانت مسلفة وقول الشارح الحر والحرية
احترازا عن الرقبة فلا يجوز للرجل الحر أن يتزوج بأمته لان ولده لا يعتق عليها
لانها مملوكا وانما هو ملك لسيده ما واملو كان اولا عبدا لمجازله أن يتزوج أمة
والده وأمه ولورقبة بن (قوله لان ولده يعتق على أبويه) يؤخذ من ذلك منع نكاح
الحر أمة أخيه أو أخته لان ولده لا يعتق على أخيه ولا على أخته لان الحر الرشيد
لا يعتق عليه بالملك الا لامل وان علا والفرع وان سفل والحاشية القريبة وهي
الاخوة ولان وان لا اولادهم ولا الاعمام ولا العلمات (قوله بعد انقطاع الولد الخ)
أي أو تزوجها وهي ترضعه لكنه لم يحصل منه وطء فانما قيل (قوله ثلاثة
أقوال) وموضوعها أن لبن الأول لم يقطع وقرله واسعة هز ضعيف وقوله وانع
هو الراجح وهو الذي ذهب اليه خليل ولذا اقتصررت عليه مملالة بقوله لان اللبن
لما اقتدر (قوله نكاح أربع حرائر) أي أو بعضهن حرائر وبعضهن اماء وسواء

العت لان ولده يعتق على أبويه وانما يشترط ذلك اذا كانا عديدين لان الولد للسيد (و) يساح (له) أيضا (ان يتزوج بنت
امراة أبيه من رجل غيره) هذا واضح اذا كانت البنت معها قبل التزوج وانما صلت من الرضاع ولو طلقها الا ان تم
تزوجت بعده برجل وأولدها بنتا فله لبن الزوج الاول ان يتزوج هذه البنت أم لا في ذلك ثلاثة أقوال الجواز
واستفهامه والراجح استحبابه ثم ذكر عكس هذه المسئلة فقال (وتتزوج المرأة من زوجة أبيها من رجل
غيره) أي خير أبيها هذا اذا تزوجها أبوها بعد انقطاع الولد من الرضاع أما اذا تزوجها وهي ترضعه فهو أخو الرقبة

جميعها في عقد أو عقود (قوله وعلى المشهور في حق العبد) وهو ابن وهب
 قصره على اثنتين قياسا على طلاقه وحدوده وقد يمنع القياس بأن النكاح لذة
 يستوى فيه الطر والعبد كلال والشرب وانما ينشطر العذاب (قوله باجماع أهل
 السنة) وحكي من بعض المتبعة جواز الزنا على أربع قال ابن عبد السلام
 في جماعة من نسبه الميم من غير صبر ومن يبلغ به إلى التسع خاصة (قوله وهل
 يحذفان علم بالتحريم الخ) المعتمد أن كل من تزوج خامسة عالميا بالقرين فإنه يحذف
 حبه الزنا وإن كان جاهلا لم يحذف وإن وقع نكاح الخمسة دفعة واحدة بطل فيهن
 وإن دخلوا منهن صدقها ولا شيء مان لم يدخل بهن الفاسد العقد وان ترتب العقد
 فصح ذلك الخامسة فقط (قوله لارجع الخ) زاد في التحقيق وإن كانت إحدى
 الأربع بدار الحرب فطلقة لا تحتمل له الخامسة إلا بعد خمس سنين من يوم خرج
 لاحتمال أن تكون حاملا وتخرجها الخمس سنين (قوله ويجوز للعبد نكاح
 أربع أماء مسلمات) لأن الأماء من نسائه والولد لا يكون أشرف من أبيه (قوله
 من غير شرط) أي سواء خشى العنت أم لا كان واجدا لعل المرة أم لا لكن بشرط
 الإسلام فقط (قوله للآية المتقدمة) أي التي هي قوله تعالى فأنكحوا ما طاب
 لكم من النساء منى كما أقصص به في التحقيق نقوله على المشهور ليس راجعا لقوله
 من غير شرط بل راجع لقوله ويجوز للعبد نكاح أربع أماء مسلمات ومقابلها ما لا ين
 وهب يفيد أبو الحسن على المدونة وعبارة الفاكهاني في ما وقعت عليه من بعض
 نسخها (قوله ان خشى العنت الخ) قال للأفقهسي ويتم ذلك بقبلة الشهوة وضعف
 الخوف من الله تعالى فإن اشتد الخوف وأمن على نفسه حرمت الامة وسمي الزنا
 عتلا لأن أصله التعب والمشقة لقوله تعالى ولورضاء الله لا عنتكم أي ضيق عايكم وقال
 الخرشى في كبريه وجد عندى مانصه وظاهر قوله فان خاف زنا ما نطلق الخوف
 كافي ولو هو ما (قوله وهو ما تزوج به الحرمة الخ) لكن روى محمد أنه إذا لم يحذف
 الامه حرمة ولا يجب ما ينقعه علمه ليس لأن يتزوج الامة وروى ابن حبيب عن
 أمصغ له تزويجهما قال صاحب المقدمات وهو أصح مما رواه محمد لأن ذنرة العتد اق
 دون الذنقة لا تنبذ إطلاقها عليه بالجهز لأن تجدد من تزوجه عالميا بجهز وهذا
 الذي يتزوج به الحرمة يصكون من نقده أو عرض أو دين غلى ملي أو ما يملك يبعده
 أو اجارته الأدارسكناء كما قاله ابن فرحون وقال غيره والكتابة طول وكذا الخديمة
 المعتق لاجل بخلاف خدمة المدير لاحتمال أن لا يوجد منها الطول وأما عبد الخدمة
 وذابة زكوبه وكتب الفقه المحتاج اليها فن حله الطول وقوله الأدارسكناء ظاهره

وعلى المشهور في حق العبد
 مندرج في عموم قوله تعالى
 فأنكحوا ما طاب لكم من
 النساء منى وثلاث ورباع
 وينتفع نكاح الخامسة
 باجماع أهل السنة فإن وقع
 فصح قبل الدخول وبعده
 وهل يحذفان علم بالتحريم
 أولا قولان وإن لم يعلم فلاحد
 قول واحد أو تحل الخامسة
 بطلاق إحدى الأربع
 طلاقا بائنا لارجعيا على
 المشهور لبقاء العتمة
 (و) يجوز للعبد نكاح
 أربع أماء مسلمات (ملوكات
 للغير من غير شرط على
 المشهور للآية المتقدمة
 (و) يجوز (للمحر ذلك) أي
 تزويج أربع أماء مسلمات
 ملوكات للغير بشرطين
 أحدهما (ان خشى العنت)
 وهو الزنا لقوله تعالى ذلك
 لمن خشى العنت منكم
 (و) الآخر إذا (ليجبد
 الحران طولا) أي مهره
 وهو ما يتزوج به الحرمة قوله
 في المدونة

ولو كان فيها فضل عن حاجته وما قلناه من أن عدم ما يتزوج به الحر
 مستوع لتزويج الأمة ظاهره ولو قدر على شراء الأمة وهو قول ابن القاسم خلافا
 لأشهب وفي كبرياؤنا الحارثي والظاهر أن المرأة لو رضيت أن تتزوج به
 في ذمته لا يجوز له أن يتزوج الأمة لانه واجد للطول ولا يلزمه السالف ولو وحده من
 يعطيه ولا يجوز له أن يتزوج بأمة أخرى حيث تنكحه الأولى والأفله وهكذا إلى
 أربع أه (قوله وليس كذلك) أي لأن ما أجيز للضرورة بقصد ذنب والمأول لا يحمل له
 أريد مما يحتاج إليه (قوله في ذلك) أي أن الحر لا يجوز له الأربع إلا بالشرطين
 والعبد يجوز له ذلك من غير شرط (قوله ولو كناية الخ) وهو المشهور بل نفس
 بعضهم على أن الإسلام متفق على عدم اشتراطه وقال ابن العربي قدرته على مهر
 الكتابة الحرة لا يكون طولاً بل يجوز له نكاح الأمة وهذا وظاهر الآية
 أه (قوله مالا كثيرا يخرج من العادة) أي بأن زاد على الثالث كما تقدم في التيمم
 وفي شراء الثعلب للجم (قوله هو المشهور) وابن القاسم لا يراهما شرطين لافي الاستداء
 ولا في الانتهاء ولو تزوج الأمة بشرطه ثم زال المبعوض فأنكحها والظاهر
 كما قال بعض أنه لا فسخ أيضا أن تزوج الأمة بشرطه ثم تبين له أنه على خلافه
 (قوله مثل أمة الأب الحر) أي أو أمه أوجده وإن علواً وجده أي بقيد أن يكون
 المالك حراً أمالوكان المالك عبداً والزواج حراً فإنه لا يجوز لأن الولد يكون رقاً لا سيد
 الأعلى وكل هذا إذا كانت الأمة مسلمة تنبيهه قوله مثل أمة الأب
 الحر الخ تمثيل للنفى الذي هو قوله يعق الخ ولا حسن أن في العبارة حذف ليكون قوله
 أو كان الخ معطوفاً عليه والتقدير إيماناً كانت ما كالمزني يتق ولده منها عليه فإنه
 يجوز وإن لم يخش العنت أو كان ممن يولد الخ (قوله كالحصى الخ) أي وكالحجوب
 والشيخ الغاني وعقيم وعقيمة فيما يظهر بحزم العرف بامن مما هما قيهما تنبيهه
 إذا لم يعف الأب أربع تزوجهن وإن خشي الزنا في أمة معينة تزوجها (قوله وليعدل)
 أي الزوج بين نسائه هذا إذا كان بالغاً عاقلاً وأما المجنون إذا كانت له زوجات
 فيعب على وليه أن يطوف به عليهن من مال الزوج لئلا ينكح بشرط انتفاعهن بمحضوره
 وعدم الخوف عليهن والأفلا وجوب على الولي كما لا يجب عليه اطفاؤه العبي
 لعدم انتفاعهن بمحضوره العبي ويشترط في الزوجات المدخول بهن وإطاعتهم
 للوطء فلا قسم لغير مدخول بها ولا صغيرة لا تطبق الوطء وإن دخل بها
 (قوله بين نسائه) أنهم التعبير بالنساء أن الواحدة لا يجب البيات عندها
 وهو كذلك وإنما يستحب فقط واستغفار ابن عرفة وجوب البيات عندها أو محضه

ظاهر كلامه أن الشرطين
 المذكورين شرط في جواز
 الجمع بين الأربع أماء الحر
 وليس كذلك بل مراده
 أنهما شرطان في جواز
 تزويج الحر الأمة وإنما
 ذكرهما تنبيهاً على أن الحر
 يفارق العبد في ذلك والطول
 أن يكون معه مهر حرة
 ولو كناية على ما في المختص
 ونص فيه على أنه إذا كان
 معه ما يتزوج به الحرة إلا
 أنه لم يجز من الحرائر إلا من
 يطلب منه مالا كثيراً
 يخرج من العادة فإن له
 تزويج الأمة لأن ذلك عذر
 وما تقدم من أنه لا يجوز
 للحر المسلم تزويج الأمة إلا
 بالشرطين المذكورين هو
 المشهور فإذا اتفقا أو أحدهما
 لم يجوز معه إذا كانت الأمة
 ملكاً لمن لا يعق ولده منها
 عليه مثل أمة الأب الحر
 أو كان ممن لا يولد له كالحصى
 فإنه يجوز له منذ أمة للغير
 بغير شرط للأمن من
 استرقاق الولد ولما ذكر أنه
 يجوز للحر والعبد جمع
 أربع حرائر أو أربع أماء
 وكان الجمع مظنة المتعاضلة

لأنه في كل من هو حرام ١٨ عد في أي بلام الأمر الله على الوجوب فقال (وليعدل بين نسائه)

منها او مظاهرها منها وسواء كان هو حراً او عبداً او خصياً ومريضاً ما لم يشق عليه الانتقال فان شق عليه الانتقال جازله ان يقيم عند احدها من دل على وجوبه الكتاب والسنة قال تعالى فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة والسنة قال صلى الله عليه وسلم اذا كان عند الرجل امران فلم يعدل بينهما اجاب يوم القيامة شقة ساقط رواه أصحاب السنن الاربعة واجعت الامة على وجوبه فلم يعدل بين نسائه فهو عاص لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم لم يتجاوز امامته ولا شهادته ومن بعد وجوبه بسبب فلا تافان لم يتب فهو كفار والمعدل الواجب يكون في اربعة والكسوة بحسب حال كل واحدة فاشربة بقدر منتهى الحاجة بقدر مثله وفي البيت ولا يجب في الوطء ولا يحرم عليه ان يوفر نفسه لينشط للآخرى والقسم يوم وليلة ولا قسم بيومين الارض ساهن وان

لها مودة لان تركها وحدها ضرر بها لاسيما اذا كان المعدل يتوقع منه الفساد والخوف من الصور وسكت المصنف عما يتعلق بالوطء وارجع انما اذا شكت قلة الوء يعفى لها في كل اربع ايام ليلة كمال الحج اذا شكى الزوج قلة الجماع ان يقضى له عليه بما تطيقه كالا يبر خلافه يقضى بأربع مرات في اليوم والليله لا خلاف احوال الناس (قوله او رتقاء او نفساء) جرى في قوله مرضاً او اصحاء على الجمع وجرى في رتقاء وما بعدها على الافراد فتننا ومرضاء بسكون الراء وفتح الميم وجمع رتقاء رقى بضم الراء وسكون الراء وجمع نفساء نفاس بكسر الزون كفى المصباح (قوله دل على وجوبه) أى العدل (قوله فواحدة الخ) أى فاختاروا واحدة أمر الله سبحانه وتعالى بالاعتصام على الواحدة فان خاف الجور قاله فتدلى على ان العدل واجب (قوله امران) أى زوجتان فلا تكرور قوله فلم يعدل بينهما أى في القسم وقوله جاء أى حشر وقوله وشقه بكسر واو له نفسه أو جانبيه وقوله ساقط أى ذاهب أو أشل قاله المناوي (قوله لا تجوز امامته ولا شهادته) هذا واضح بالنسبة للشهادة أو ما بالنسبة للإمامة فعلى القول به دم جواز امامة الفاسق وهو خلاف الرابع والرابع انما جائز بمعنى انه ليست بحرام بل هي مكروهة والصلاة صحيحة ويمكس الجواب بأنه أراد به ما الجواز الكراهة في جانب الامامة (قوله فهو كافر) الاولى أن يقول فيقتل لانه كافر في زمن الاستتابة (قوله والعدل الواجب الخ) الرابع انه يقصر المعدل على البيت فقط وأما الفقة والكسوة فحالم لا يخالف تعددت الزوجات أولاً (قوله فالتربية بقدر مثله) بعبارة وسعه أيضاً وقوله والدية بقدر مثله أى مع اعتبار وسعه أيضاً ذاك نت لدنا تم الاعتاعطى كل اللعم ونزوحها غنى بقدر على الضمان لغناه فيمنعه العلم المتروكة اعتبر حالها حاله (قوله ولا يجب في الوطء ولا في الحبة القلبية) والاقبال والظهار والمفاكة بالكلام (قوله ويحرم عليه أن يوفر نفسه الخ) أى ان كان يكف عنها بعد ميله للوطء لتوفر لذته وقوته الى غير ما هذا احرام ويجب عليه ترك الكف ويحتمل عند الكف على قصد الاضرار وان لم يلاحظ ذلك وقت الكف لان الكف مظنة قصد الضرر (قوله ولا يقسم بيومين) أى فأقل المدة التي لازية عليها ولا تقص عنها الا برضا من يوم وليلة والبداء ندماً بالليل وبكل ليل واحد يوم وليلة ويقسم القادم من سفره عند ايتهن أحب ولا يحسب ويستأنف القسم لان المقصود الليل ابن حبيب وأحب الى أن ينزل عند التي خرج من عندها أى ليكمل لها يومها (قوله بالجمعة أو الشهر) الاولى ان يقدره على

قوله بحسب الامكان يكون بحسب الامكان بدلا منه لانه محط اله ثمة (قوله
 ولا يدخل على ضرته في يومها) المراد بيومها نوبتها (قوله الحاجة) أي
 غير الاستمتاع اي ولوا مكنته الاستنابة في تلك الخلوة وأما هو فلا يجوز ذلك
 الحاجة كمنولة نوب وشبهه (قوله ولا يجلس ليعتذ) أي لا يقيم عند من دخل بها
 الا لعذر لا بد منه كاقضاء دين أو تجرها وهذا اذا كانتا ببلد واحد أو ببلدين
 في حكم الواحدة أي بأن يرتقى أهل كل بالآخرى وأما ان كانتا ببلدين لا في حكم
 الواحدة فله الدخول على ضرته أي يومها سفره لها بلدها ووطئها بقية نهار التي
 سافر من عندها وعليه التسوية في القسم بينهما الجمعية أو شهر ولا يزيد مدة أحدهما
 على الأخرى الاصلحة كعبر (قوله ويقضى عليه ان يسكن كل واحدة
 في بيت) أي وأما في بيت واحد فلا يجوز الا برضا من بشرط ان يكون لكل واحدة
 منهم ما منزل مستقل بمرافقه ومنافعه من كنف ومطبخ ونحو ذلك مما يحتاج اليه
 ويجوز له اذا أتى زوجته ليبيت عندها فأغلقت بابها في وجهه ولا يستطع
 ان يبيت في حجرته أي ليرد أو لخوف أو نحوه أو زدرائه على ما استظهره عجم وهو
 ظاهر فانه يجوز له حينئذ ان يذهب الى ضرته البيت عندهما من غير استمتاع واستظهر
 بعضهم ان له ان يستمتع وهو الظاهر عندي فان قدر ان يبيت في حجرته فانه لا يجوز له
 ان يذهب الى ضرته قال ابن القاسم لا يذهب وان كانت طالعة وكثر ذلك منها
 بل يؤذها وله وضع ثيابه عند واحدة دون الأخرى لغيره بل ولا اضرار (قوله ومنع
 مالك جمعها) في فراش واحد من غير وطاء وخالف مالك ابن المباحسون
 فسكروه ففهم ما قولنا بالمومة والكراهة دل عليه كلام ابن عمر واختلف في الاماء
 فقيل يجوز وقيل لا يجوز وقيل يكرهه قال الأدهسي وانما قلنا لا يجمع بينهما
 في فراش واحد لما فيه من قلة المروءة وعلى هذه العلة فيمنع في الاماء الا ان يقال
 لشرف الحر اثره على الاماء اه (قوله واحترز بقوله بين نسائه) أي لا مرق بين
 كونهن احرار أو اماء أو بعضهن احرار وبعضهن اماء (قوله أي الزوج الموسر
 النفقة) أي من قوت وادام وان اكولة الا ان يشترط كونها غيراً قوله له ردّها
 الا ان ترمى بالوسط وتزداد المرضع ما تقوى به الا المرضعة وقليلة الا كل فلا يلزم
 الامانة كل الا ان تزيد مائتا كلة حال مرضها على حال صحتها فقدر صحتها ثم لزوم
 مائتا كلة المرضعة شامل نحو سكر ولو زحيت كان غذاء من لها لادواء وعليه الماء
 لشربها وطارها وطرها ولو من حنابة من غير وطاء وشمل الغلط والزنا واحتلامها
 مع الاتزال والمستحب كغسل عيده ودخول مسكة ومسنون كاحرام جمعة تريد

ولا يدخل على ضرته
 في يومها الحاجة ولا
 يجلس ليعتذ معها
 ويقضى عليه ان يسكن
 كل واحدة في بيت يأتي
 الثمانية وليس عليه ابعاد
 الدارين ومنع مالك جمعها
 في فراش واحد من غير
 وطاء ولو ضينا ولا يجوز وطاء
 احدها من بحضرة الأخرى
 انفاقا واحترز بقوله بين
 نسائه من الاماء فانه
 لا يجب العمدل بينهما
 في القسم كما سيصرح به
 لانهم لاحق لمن في الوطئ
 (وعليه) أي الزوج حرا
 كان أو عبدا وجوبا (النفقة
 والسكنى) للزوجة حرة
 كانت أو أمة مسلمة
 كزيت أو كناية

حضورها والزيت والخطاب والملح والحصى والصبر عند الحاجة اليه وأجرة القابلة
والزينة التي تنفرد المرأة بتركها كالكحل والدهن المعتادين والاختدام ان كان
الزوج مليارهي أهل للاختدام أو كان مليا والجمال انه من الذين لا يمتحنون نساءهم
فانه يجب عليه أن يخدمها وان لم تكن أملا ولا يلزمه الدواء لمرضها ولا أجرة نحو
الحجامة ولا المعالجة في المرض ولا ثياب المخرج ولو كانت من نساء الامصار ولا يلزم
الحرير وما في حكمه كخنزول ومن الزوج المتسع الحال وكون حالها ذلك وجعل على
الاطلاق وعلى أهل المدينة ويفرض اللحم مرة بعد المرة في الجمعة المتسع مرة في كل
جمعة متوسط ابن القاسم ولا يفرض كل يوم قال بهرام ان لم تكن عادة اه وانظر الغنير
هل لا يفرض اللحم عليه أسلا أو يفرض بقدر وسعه وهو الظاهر حيث كانت عادة
أمه لا ولو في الشهر مرة وفي بعض العبارات في حق القادر في الجمعة ثلاث مرات يوما
بعد يوم والمتوسط مرتان المخط الحال مرة ولا يفرض عدل ولا سمن الا ان يكون ادا من
عادة وفا كته لا رطبة ولا يابسة الا ان يكون ادا من عادة ويجب على الزوج عند
الولادة ما يصلح لها ما جرت به العادة ولو مطلقة بائنا لا في ولد الامة لان ولدها رقيق
لسببها (قوله بقدر وجوده) بضم الواو وسكون الجيم أى وسعه (قوله والمشتهور انه
براعى حالها) هذا اذا ساواها حاله فان زاد حالها اعتبر وسعه فقط فان نقصت حالتها
عن حاله وعن وسعه اعتبر وسعه متوسطا لالحالها فقط (قوله ويجوز اعطاء الثمن
عالمزمه) أى من نفقة وكسوة وظاهر هذا ان الذي يقضى به على الزوج في الاصل
هو ما يفرض لها من الاعيان لانتمسه وان للزوج أن يعطى الثمن عن ذلك (قوله
ولا يلزمها الاكل معه) أى فنقول له ادفع لى نفقتى أنا أنفق على نفسى وتجب الى
ذلك ويفرض لها من الاعيان ولا ضمان وان كانت تزم بالاكل معه من غير
فضاء لها في ذلك من التودد وحسن العشرة وتسقط نفقتها المقدرة أو المطالبة بها
ان لم تكن مقررة بالاكل معه والكسوة كالنفقة فاذا كساها معه فليس لها غير
ذلك وهذا ظاهر في النفقة ولو مجبور اعليها وأما الكسوة اذا كانت مجبورة فلا
تسقط كسوتها المقررة بكسوتها معه والظاهر قبول قوله اذا كانت دراهم انها
أكلت معه (قوله واتفق على انها تطلق عليه) اذا تجوز عن النفقة ان تزوجه
اغنيا أو فقيرا غير عالمة بفقره لان تزوجه عالمة بفقره وأنه من السؤال الآن بتركه
أو يكون منهم ورابا ليعطاء وينقطع عنه واذا طلقت عليه يكون رجعي ولو أوقعه
الحاكم ولا تصح رجعه لها الا اذا وجد سارا يظن معه دوام القدرة على الاتفاق

(بقدر وجوده) ظاهره انه
لا يراعى الاحال الزوج
فقط والشهور انه يراعى
حاله ما ينفق نفقة مثله
لها في غيره ويسره
وكذلك الكسوة ويجوز
اتفاقه من الزمه ولا يلزمها
الاكل معه واتفق على
انها تطلق عليه اذا عجز
عن النفقة

بعد التلوم على المشهور واختلف في مقدار الاجل فقل اليوم ومعه وقال محمد الذي عليه أصحاب مالك الشهر ونحوه
(ج) والحق انه يرجع الى اجتهاد (٧٣) التامني ثم يبرر ان الامم يخالقن الزوجات في بعض ما يجب العدل فيه

(قوله بعد التلوم على المشهور) وقابله أنه يطابق عليه من غير تلوم ذكره بهرام
(قوله اليوم ومعه) بين التلوم بهرام بقوله وهو بما لا يضر به الجوع (قوله وقال
محمد الخ) فيه شيء لما ذكره بهرام في الوسيط حيث قال محمد والذي عليه أصحاب
مالك الشهر ولم يبد الملك الشهر ولشهران (قوله والحق الخ) وهو الراجح
والخامس أنه اذا ثبت عسرته تلوم له بالانكاح من ادعاء من غير تحديد ولا نفقة
لما زنى التلوم ثم بعد التلوم وعدم الوجود لان نفقة أو الكسوة يعلق عليه وهل
يعلق الحاكم أو يامر به ثم يحكم قولان (قوله لا يعلق له ما فيه انقضاء) اذا فدى
على سيد المملوك طعامه وسوته ذكرنا أو ثني ولسيد علية الخدمة التي يطعمها
ولو تضررت الحادية من ترك الوطء واحتاجت للزواج لا يبرر سيدها أو المبدئتها
وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار فانما هو فيما يجب للشخص
ومن حقه والرق لا حق له في الوطء (قوله بمجرد التقدير عليها على المشهور) ومقابلته ملابس
عبد الحكم تجب من حين عقد النكاح عليها ما طلقا وقاله مشهور (قوله أم لا بأن كانت
غيره عاتية) فيها مانع من رفق وهو (قوله أن يكونا) غير مشرفين سيأتي محترزه
(قوله بل بالدخول) حمله أن المدخول بها لها النفقة بشرط بلوغ الزوج وبسره ولو
كانت غير مطيعة لا وطء لمضرها أو مرضها وأما غير المدخول بها فانما تجب لها النفقة الا
اذا دعت للدخول مع اطاعتها بلوغ الزوج لان كانت غير مطيعة لمضرها أو مانع
من رفق ونحوه أو اشتد مرضها بحيث اخذت في السياق والدعاء للدخول امامتها أو
من وليها المجهور أو وكيلها اذا كان زوجها حاضرا أو أم لو كان غائبا وجبت لها وان لم
تدعه قبل غيبته قربت أو بددت على الراجح بشرط اطاعتها بلوغه وملكها الا ان
للانفاق عند حاكم ويسألها هل تمكنه أن لو كان حاضرا فانه لت نعم فرض لها
(قوله احتراز من النصير الخ) فالزوج الصبي لا نفقة لها عليه ولا على وليه ولو دخل بها
ولو كانت بصيرة وانقضت لانها المساطنة له على نفسها اذا كانت كبيرة أو وليها
ان كانت صغيرة ولا تتوقف وجوب نفقة الزوجة على حكمها (قوله واذا اختلف
في الدعوة) بان قالت دعوتك للدخول في نحو شهر مثلا وهو منكر ذلك والقول قوله
(قوله فانه لا نفقة عليه على المشهور الخ) وقيل تجب عليه باطاعة الوطء (قوله احتراز
الخ) والمشرع هو من بلغ حد السباق أي الاخذ في التزويج (قوله لم تجب النفقة)
هذا اذا كان قبل الدخول ولو دخل لا عبرة بالدخول قال في الامهات ودخول هذا
وعنده سواء قاله أبو الحسن قال الشيخ عبد الرحمن الاجهودي اخذ منه أنه

اختلف في الدعوة لقول قول ١٩ بعد في الزوج وقيدنا كلامه بكون الزوج بالغاً متزائماً
الصغير ولو كان مطيعة الوطء فانه لا نفقة عليه على المشهور وبكونه غير مشرفين احترازاً لو كان أحدهما مريضاً
مرضاً يشرف معه على الموت لم تجب النفقة

ونكاح التفويض جائز من غير خلاف (وهو ان يعقداه) بلفظ (٤) الثانية أى الزوج والولي ويروي

يعقده بلفظ الاسراء أى
الزوج (ولا يذكر ان صداها)
استشكل اثبات النون لانه
معطوف على المنصوب
وكلامه صادق بصورتين
لانه اذا لم يذكر صداها اما
ان يصير جامع ذلك بالتفويض
نحو ان تكسبك وليتي على
التفويض أو لا تخوز وجنك
وايتي من غير ذكر مهر
فانكاح صحيح في الوجهين
أما لو صرحا باسمه تراها
أسقاط المهر لما جاز ونسخ
قبل الدخول واختلاف
قول ابن القاسم في فسده
بعده (ثم) اذا قلنا يجوز
نكاح التفويض وصحته
ووقع ومنعت الزوج من
الدخول فانه (لا يدخل
بها حتى يفرض لها) صداق
مثلها ابن شامس ومعنى مهر
المثل القدر الذي يرغب به
مثلها فيها والاصل فيها
اعتبار أربع صفات
الحسب والجمال والمال
والدين (هـ) ويذهب صدق
المثل يوم العقد لانه يجب
الميراث وغيره من حقوق
النكاح الفاسدة وتسحقه
بالدخول لا بالعقد ولا بالموت

اذا دخل بها في تلك الحالة ثم طلقها له لا يلزمه الانصف الصداق له فان وطئها
تسكىل عليه كما أنه لا يسقط نفقتها عنه اذا باغت حد السباق بعد البناء ولا يسقط
النفقة إلا بالموت ثم يجب على المرأة الخدمة الباطنة من عجن وخبز وكبس وفرش
واستقاء ماء من الدار أو من الصحراء هل ان كانت عادة بانها ذلك الا ان يكون من
الاشراف الذين لا يمتنعون نساهاهم والا لزمه اخذها له ذلك ان كان مليا وان لم يكن
أهلا ولا يلزمها التمسك كالفزل والنسج ولو كانت عادة نساء بلدها ويذهب
اعتبار العرف في غسل ثياب وخياطتها (قوله جائز) ولومن القادر على المال
في الحال (قوله أى الزوج) أى مع الولي (قوله استشكل اثبات النون الخ) هذا
الاشكال مبنى على ان الواو لا تطف وتلو علمت الواو الحال فلا لا شك كمال كما فعل
ت (قوله لانه الخ) الضمير لالسان وقوله من غير ذكر مهر أى نحو قولك كذا
في حالة كونك لم تذكر مهرها (قوله واختلف قول ابن القاسم الخ) المعتمد عدم
الفسخ وانه يضي بصداق المثل (قوله وصحته) عطف لازم على ملزوم (قوله
لا يدخل الخ) أنه لا يدخل الزوج على جهة الكراهة لانه يكره تمسكها من
نفسها قبل قبض شيء من الصداق ولور بيع دينار (قوله حتى يفرض الخ) محل
الفرض اذا كان الزوج صحيحا وأملوطرأ له المرض بعد العقد وهو صحيح فان كانت
الزوجة وارثة فلا يفرض لها قولا واحدا وان كانت غير وارثة كالذمية والامة
فقولان قيل يصح ويكون المفروض وصية في ذلك وقيل يبطل فرضه لانه
لاجل الوطاء ولم يحصل (قوله ما يرغب به مثلها فيه) كذا في نسخ عذة وفي نسخة
ما يرغب مثله فيها وهو الصواب وكذا عبري المختصر بما مرافقها (قوله أربع
صفات) أى أحوال وقوله الحسب الخ هو ما يعد من مفاخر الأبناء كالكرم والمروءة
(قوله والجمال) أى حسن وقوله والدين أى من صلاة وصيام ونحوهما ويستبر فيه أيضا
البلد والنسب (قوله يوم العقد) أى اذا كان النكاح صحيحا والخاص ان النكاح
اذا كان صحيحا يعتبر فيه ما ذكر يوم العقد هذا اذا كان النكاح تقويضا كما هو
الموضوع بل وكذا اذا كان نكاح تسمية واذا كان فاسدا كان متفقا على فساده
أو مختلفا في فساده يعتبر فيه ما ذكر يوم الوطاء كان نكاح تفويض أو تسمية
والفرق بين الصحيح وغيره أن الصحيح منه قد فيجب العوض فيه يوم العقد والفاسد مغل
فالعرض فيه بالقض الذي هو الوطاء (قوله لانه) أى العقد (قوله من حقوق
النكاح) أى العقد في العبارة اظهر في موضع الاسم وقوله بمل بالنكاح
(قوله وأثبت بعضهم بالموت) ضعيف (قوله لزما ما فرض لها) أى لانها بمنزلة

فان مات أحدهما توارثا ولا صدق الا بفرض وأثبت بعضهم بالموت (فان يفرض) الزوج (لها) أى الواهب
للزوجة المتكوجة على التفويض (صداق المثل لزما) ما فرض لها

الواجب للثواب وهو انما يلزمه قبول الثواب ان كان قد رد القيمة ولا يلزم الزوج
 ان يفرض المثل بل لا يلزمه الفرض أصلا (قوله على المذهب) مقابله أنه لا يلزمها
 الا أن ترضى ذكره ابن ناجي (قوله وكانت نيسار شديدة) وأما غير الرشيدة فلا
 يجوز لها الرضا بأقل من صدق المثل (قوله بأن كرهته) أي كرهت الرشيدة الاقل
 أو كانت المنكوحه تنوي رضا غير رشيدة وامتنع الزوج من فرض المثل وقوله فرض
 أي ان شأت الرشيدة أو ولي غيرها والمراد بالرشيدة أي من جهة أبيها أو من جهة
 الشرع بأن صارت محسنة التصرف وحكم القاضي بترشيدها وسواء كان قبل
 الدخول أم لا (قوله واختلف حاصل لا قول) الا قول صحة الرضى منها قبل البناء
 وبعده وعدمهما منها وصحته في الاب بدونه مطلقا أي في محجورته مجبرة أولا
 وظاهر التصريح ان محجورته لفسفه غير مجبرة لادب من رضاها معه ومن الوصى قبل
 البناء فقط أي في النسبة المتولى عليها وهذا هو المشهور رأى اذا كان ذلك
 نظرا لكرهه حسن عشرة الزوج لها ودوامها لا بعد البناء ولو مجبرة وأما التي
 لأب لها أو الوصى فقال ابن القاسم لا يعتبر رضاها وقال غيره يعتبر والاولان
 في المدونة وشهر في المختصر قول ابن القاسم (قوله الا أن يرضيها) أي الرشيدة
 أو ولي غيرها (قوله فيلزمها ولا خيار لها) ومنها ولي غير الرشيدة وانما صرح
 بهذا بعد قوله فان فرض صدق المثل لزمها بحمل ما سبق على فرضه لما استأوهذا
 في حكم الفرض بعد الامتناع من الدون (قوله قطع أحد الزوجين الاسلام)
 أي بكلمة مكفرة أو بالقائه مصحف في قدر (قوله الاسلام) مفعول قطع لأنه
 مفعول ارتد لانه لازم ولا مانع من كون الفعل لازما وبفسر بمعنى فعل متعه وهذا
 ما يتعارف بنفسه ولوفره بما هو موافق للغة من أن معنى ارتد الشخص أي رجع
 عن الاسلام الى الكفر لما احتجنا لما ذكره تدبر (قوله والعائفة) بمعنى
 ما قبله (قوله انفسخ النكاح) ولو ارتد الزوج المسلم لدين زوجته النصرانية
 أو لم يهده ويحل ذلك ما لم يقصد الارتد منها برتدته فسخ النكاح والا فلا يفسخ وعليه
 لو أسلم المرتد فالزوجة باقية ولا تحتاج اعادة ولا رجعة البقاء العصمة وان قتله على
 رتدته فلا يرتد الا خروجه بترتدته غير البالغ على المشهور وفيها لبينهما وانفق على
 أنه لا يقتل الا بعد بلوغه واستدانت به وينبئ على ان رتدته معتبرة أنه لا توكل ذبيحته
 ولا يصل عليه والرتد بعد الدخول الا في ظاهره وقبل ان كانت من الزوج غرم لها
 النصف وان كانت من الزوجة فلا تنسب لهما لان الفراق من قبلها ولو ادعى رجل
 رتد زوجته وخالفته بآنت عنه لا قراره برتدتها وأفهم الزوجين أن أم الولد لا تحرم

على المذهب (وان كان)
 ما فرض لها (أقل) من
 صدق مثلها مثل أن
 يفرض لها خمسين ديناراً
 وصدق مثلها مائة (فهى
 مخيرة) في الرضا به ورده
 (فان) رضيت به وكانت
 نيسار شديدة لزمها ذلك المالم
 قصص عن ربع دينار وان لم
 ترض به بأن (كرهته فرق
 بينهما) بطلقة بآنت لآنها
 قبل الدخول وأما ذات
 الاب والوصى فآختلف
 هل لهما الرضى بأقل من
 صدق المثل على ثلاثة
 أقوال مشهورها لصحة
 من الاب قبل البناء وبعده
 ومن الوصى قبل البناء
 فقط ثم استثنى من المسئلة
 التي تخير فيها صورة بين
 فقال (الا أن يرضيها)
 بزيادة شيء على ما سماه
 مما لم يبلغ صدق المثل (أو
 يفرض لها صدق مثلها)
 به إذا فرض لها دونه
 (فإنهما) ما أرضاها به
 في الصورة الاولى وصدق
 المثل الذي فرضه ثانيا
 في الثانية (وإذا ارتد) أي
 قطع (أحد الزوجين)
 الاسلام ودخل في دين غير دين الاسلام نسأل الله العافية والسلامة من ذلك (انفسخ النكاح)

بين ما ساءه ارادده (بطلاق) بائن على المشهور ولا بد منه له عليها (٧٦) اذا سلم في عاتقها وقد قيل (الفسخ

على سيدها بارتداده وهو كذلك (قوله على المشهور) راجع لكل من
الموصوف وصته أي بعد ق على الشهر وبائن على المشهور وقيل بعد الارداد
طلاده وبها وثرة القواين ظاهرة (قوله وقد قيل الفسخ بغير طلاق) قال في التحقيق
وفائدة الخلاف اذا ارتد أحد ما قبل الدخول وبعد التسمية هل لها نصف الصدق
أولا واذا سلم المرتد من ما وتزوج بها بعد ذلك هل تكون عنده على تطليقة تبرأه على
ثلاث اه (قوله مغلغان على فسغه) أي قهوران على فسغه (قوله بعصم الكوافر)
أي لا يكون بينكم وبينهم عصمة ولا علقه زوجية والكوافر جمع كافرة (قوله
واذا أسلم الزوجان الكافران) أي في وقت واحد بعد ترسا أو جاء اليهما مسلمين
ولم أسلم أحدهما بعد الآخر (قوله ثبتا على نكاحهما) لان الاسلام يصح
أنكتهن انفساده (قوله لم يكن ثم مانع الخ) أما ان كان ثم مانع من الاستدامة
فسخ النكاح من أن يكون بينهما نسب أو رضاع أو تزوج في العدة وقع
اسلامه ما قبل انقضائها (قوله فلذلك فسخ بغير طلاق) أي الاسلام فسخ بغير
طلاق على المشهور وسمع عيسى بطلاق (قوله ولم يسم) أي لم يسم بالاقرب
أي في كالشهر وماذا لم بعد الزمان بين اسلاميهما بل كان قريبا كالشهر ونحوه
فيقر عليه ادخل بها أولا وهل يتقرر النكاح في الشهران غفل عنها ولم توقف حين
أسلم وماذا لم يغفل فيعرض ليهما بالاسلام حين اسلامه فان أبته وقعت الفرقة
بينهما ويقرر النكاح في الشهره مطلقا غفل عن ايضا فها لم لا تأويلان ومثله
الاسلام التزوج والتدوير قول الماشرح منه أي ومنها ان تسلم الزوجة ولا يبقى
الزوج حتى انقضت عنها (قوله وهي في العدة) وأما لو أسلم بعد ما فلا يقرر
عليها لان اسلامه كالمرة ولا رجعة بعد انقضاء العدة (قوله الا ان تكون
حامل) فلهما النفقة والسكنى لكن لا ينبغي أن السكنى لها على كل حال (قوله
ما لم يعقد الخ) في العبارة حذف والتقدير فان كان بينة فيصدق ويكون أحق
بها ما لم يعقد عليه الثاني وأما ما لم يبدل بها الثاني في عالم باسلام زوجها
في عتقها والافات ومثل الدخول التلذذ وانما كان الصواب ما قلنا لان العقد
لا يقرتها على الا قول الا اذا ثبت بعد حضوره في غيبته أنه أسلم قبل اسلامها فلا
تقرر بدخول الثاني على المشهور وكذا ان أسلم في وقتها مع حضوره باللدوما
في حكمه ولم يلد بتزوجها بالثاني فلا نفقة بدخول الثاني أيضا لاهازات زوج
ولم يدم غدره في عدم اعلام الاول بخلاف ما اذا كان غائبا وأما اذا كان حاضرا

(بغير طلاق) وهو رواية
ابن اويس وابن الماجنون
ووجهه بانهم ما مغلغان
على فسغه (قوله تعالى
وا تمسكوا بصم الكوافر
ووجهه الا قول النكاح
صح ثابت فلا يخل الا بطلاق
(واذا أسلم) لم الزوجان
(الكافران) سواء كانا
كتائبين أو غيرهما
أسلم قبل الدخول أو بعده
سواء كان النكاح بولي
وسداق أولى (ثبتا على
نكاحهما) ما لم يكن ثم مانع
من أن يكون بينهما نسب
أو رضاع (وان أسلم
أحدهما) أي الزوجين
(فلذلك فسخ بغير طلاق)
على المشهور ورواهه
المسألة به ورواه ان يسلم
الزوج ونحوه بحرسية أو
فهما من ليست من أهل
السكنى ولم يسم (فان
أسات هي) أي الزوجة
كتابية أو غيرها قبل زوجها
الذي سماها (كان أحق
بها ان) كان حاضرا أو (أسلم)
وهي (في العدة) ولو طلقها
في العدة فلا عبرة بطلاق
الكافر ولا نفقة لها فيعيب

عقدها

الاسلام الا ان تكون حاملها لها نفقة والسكنى وقيدنا كلامه بأنه ينبغي ما تراها محلو

أسات قبل ان ينيها فانها تبين منه مكانها ويحضر احرازها لو كان غائبا ثم قدم وارعى انه أسلم قبل انقضائها العدة
فلا يصدق الا بينة مالية بعد تسليم الثاني

(تقيمه) إطلاق الشئ وغيره على الاستظهار بعدة مجاز لان العدة محصورة في إطلاق الوفاة وهذه ليست واحدة
فهم ما اختلف هل موجبة أو ثلاث (٧٩) حيز قولان (وان أسلم هو) أي الزوج قبلها (وكانت كتابية

عقدها على غيره فيغوث عليه بمجرد العقد (قوله على الاستظهار) أي الاستبراء
(قوله مجاز) أي مجاز المشابهة فهو استعارة (قوله واختلف المخرج) سبب الخلاف
اختلافهم في الحيض الثلاث هل هي كلها استبراء أو بعضها استبراء وبعضها عبادة
فن قال استبراء كلها قال تستبرئ بثلاث ومن قال أن الزائد على حيضة في الحرة
المسلمة عبادة قال تستبرئ بحيضة لأنها كإفراة غير متعبد والقولان قائمان
من المدونة والمستفاد من إطلاقهم ترجيح القول بالثلاث (قوله خلاف ما في
المختصر) أي فان ظاهر المصنف أن البيهقونية تحصل بمجرد التأخر وعبارة لتحقيق
ما ذكره من التفصيل هو أحد قولي ابن القاسم وقوله الآخر وهو الذي مدرجه
ابن الحاسب وشهره في المختصر المخرج ما هنا وهي أرفع والراجح ما في المختصر (قوله
قال لا أدري) أي قال ابن القاسم لا أدري الشهر المخرج كتابه تفاد من عبارة غير
واحد والظاهر أن السائل له سمعون قوله وأرى الشهرين بعد اخلاف الصواب
والصواب قريباً كما يدل عليه نصوصهم بل وفي البعض التصريح به أي وفي بعض
روايات التهذيب شهرين بدل الرواية الأولى التي هي الشهر ونحوه قليل أقول
ولا تشافي بين الروايتين بأن يفسر النصوص بالشهر فتدبر والله أعلم (قوله وان أسلم
مشرك) المراد كافر (قوله فليختر بنفسه) ان كان بالغاً أو وليه ان كان صبيها
ولو أحرماً أو مرض بعد اسلامه وقبل اختياره ولو كانت تلك النساء أمهات من حيث
أسلمن معه ولو فقدت شروط تزوج الامة على المتمد أو كن كتابيات (قوله سواء
كن أوائل أو آخر) المناسب تأخر هذا بعد قوله أو في عقود كما هو ظاهر ان تأمل
(قوله أو بما يدل عليه) أي الاختيار وقوله من لوازم النكاح أي كطلاق أو طهارة
أو أملاً أو وطء أو لعان من الرجل فقط لانه منها فسخ وله الاختيار ولو بعد موت
المختارة وفائدته أرضها أن كانت حرة مسلمة (قوله بغير طلاق) أي ان مفارقة
الباقي ليست طلاقاً على المشهور ومقابله يقول انها طلاق والمأمل أن فسخ الباقي
المشهور أنه بغير طلاق ومقابله يقول أنه طلاق وعليه ابن المواز وابن حبيب
وفائدة الخلاف أنه لو أسلم على عشرين سنة ولم يدخل بواحدة واختار أربعاً وافارق
الباقي فلا مهر لهن وعند ابن المواز لكل واحدة منهن خمس صداقها لانه لو فارق
الجميع لزمه صداقهن وعند ابن حبيب نصف صداقها (قوله حديث غيلان) قال

الفسوق أكثر من أربع فليختر نسوة ٣٠ عدد في منهن أربعاً) عن مجوز نكاحهن في الاسلام سواء كن
أوائل أو آخر قبل الدخول أو بعده عقد عليهن في عقد واحد أو في عقود مختلفة أسلمن معه أو أسلم هو من كتابيات
والاختيار يكون بلفظ صريح أو بما يدل عليه من لوازم النكاح (و) بعد اذ يجتاز منهن أربعاً (بفارق باقيتين) بغير
طلاق على المشهور والأصل فيما ذكر حديث غيلان وقيداً عن مجوز نكاحهن ان تزاهن المحارم لما مع ان

فقال (ومن لا عن زوجته لم فعل له أبدا) زاد في الموطأ (٧٥) كذب نفسه جلدا الحد والحق به الولد ولم

ترجع اليه أبدا (وكذلك) مثل تأييد تحريم الزوجة الملائنة (الذي يتزوج المرأة) بمعنى يعقد عليها (وهي في عذتها) من غيره سواء كانت عذرة وفاة أو ظلاق ولورجيا (ويطأها في عذتها) ظاهر كلامه أنه لو عقد في العدة ودخل بعدها لا تحرم والمشهور تأييد الحرمة والقبلة ونحوها كالوطء بشرط وقوع ذلك في العدة كذا في المختصر وظاهر كلام الشيخ أنها لا تحرم بذلك (ولأنكاح) جائز لازم (لعبد ولا لامة إلا بأذن السيد) فلو تزوج العبد بغير إذن السيد ثم علم بعد ذلك أنه الخياران شاء أمضاه وإن شاء فسخه بطلقة بائنة لأنه أدخل على ما يملكه فتصاير أن كان الفسخ قبل البناء فلا شيء على العبد وإن كان بعده استرد السيد ما أخذه من الزوجة من المصداق الأربع دينار فإن حقق العبد أتبعته بما أخذه السيد وأما الامة إذا تزوجت بغير إذن السيد فإن وكلت رجلا يعقد نكاحها والمشهور أن حكمها حكم العبدان شاء السيد أمضاه وإن شاء فسخه

سواء

سواء عقد لما رجل يتوكلها أو عقدت لنفسها ولو عقدت لامة أحد الشريكين بصدق
 مسمى لم يجز وإن أجازته الأخرى بفتح ولو دخل بها أو يكون المسمى بعد الدخول بين
 الشريكين وإن نقص المسمى عن صدق المثل أتم لغائب نفعه صدق المثل حيث
 لم يررض بالمسمى (قوله ثم شرع بتكلم على بعض الخ) أي فشرط الولي ثمانية
 كما أفاده في التحقيق المذكورة والحرية والاسلام والبلوغ والعقل وإن يكون
 حلالا قال في التحقيق أحد ترا من الصغير فانه لا بل أمر نفسه فكيف يلي أمر غيره
 والمجنون والمعتوه الضعيف العقل لا يصح عقد واحد منهم ولو المحرم بهج أو عرة لا يصح
 عقد نكاحه وهذه الستة متفق عليها والسابع والثامن اختلف فيهما وما هو
 الرشد والعدالة أما الرشد فنص في المختصر على أن الصغير يعقد باذن وليه إذا كان
 ذارأى ولا يعقد إذا كان ضعيف الرأي وأما العدالة فتقال في الجواهر المشهور
 أن الفسق لا يسلب الولاية وإنما قدح في كمال العقد دون صحته اهـ قوله ولا تعقد
 امرأة) أي نكاح غيرها كما هو المتبادر من المصنف والشرح ولو كانت مملوكتها
 أومر في وصيتها ويجب عليها أن توكل رجلا أن يعقد على مملوكتها أومر في وصيتها
 لأن شرط ولي المرأة المذكورة فان عقدته ولر على نفسها كان باطلا (قوله
 ولا عبد الخ) ولو كانت بنته أو أمته والحق أسبده (قوله أما الأول) وهو
 الذكورية فشرط اتفاقه فلا مفهوم الأول بل وكذا ما بعدا غلت (قوله إذا لا يجوز
 لا معنى لهذا لتعليل) وفي بعض نسخ أخرى أن لا يجوز الخ وهي ظاهرة (قوله
 وهو كذلك) على المشهور في عبدها والغير في جرها فيه قصور لذلك زاد على
 ما ذكر في التحقيق ومن وكها من يعقد على نفسه ومقابل المشهور ظاهر المدونة
 من المنع مطلقا قوله والفرق من ثلاثة أوجه الخ) أحدها ما ذكره ابن القاسم من أن
 الصبي أهلا لعقد على نفسه بعد البلوغ وكذلك العبد بعد العتق والأذن بخلاف الانثى
 ثانيه أن الصبي قادر على رفع العقد إن كرهه بخلاف الانثى ناكها أنه لا ولاية عليه
 في طلب الكفاة وليس كذلك الانثى ذكرها في التحقيق (قوله إلا المكاتب في أمته
 الخ) فانه يتولى عقد نكاحها هذا خلافا للعوابل العوابل انه لا يتولى بل
 يجب عليه أن يوكل من يداشر العقد كما يجب على الرقيق الوصي التوكيل في عقد من
 في وصيته نعم له أن تزوج أمته قهرها إلى سبده لانه أخر نفسه وماله فكأن بشرط
 أن يكون في نكاح أمته غبطة ومهله بأن دفع الزوج لها صداقا واسعا بحيث
 يزيد على ما يجبر عيب التزويج ويزيد على صدق ماله كان يكون بمنزلة
 وعيب التزويج أربعين وصدق ماله باق طلع النظار عن كون تزويجها عيبا

وإن باشرت العدة بنفسها
 فلا يرسل السيد إلا خاتمة حال
 يحصل حب الفسخ اتفاقا
 والفرق بينها وبين العبد
 أن العبد أهل للعقد على
 نفسه بخلاف الامة ثم شرع
 بتكلم على بعض شروط
 الولي ذكر أضداده ما قال
 (ولا تعقد امرأة ولا عبد
 ولا من على غيره دين
 الاسلام نكاح امرأة) أما
 الأول وهو ذكورية بشرط
 اتفاقا فالمرأة المسلم لا يجز أن
 تعقد على نفسها كان
 عقدها على غيرها من
 النساء أخرى أن لا يجوز
 سواء كان المعتقد عليها
 بكر أو تيسا وظاهرا كالمه
 أنها ممتعة على الذكور
 كذلك على المشهور
 في عبدها والغير في جرها
 والفرق من وجوه ثلاثة
 ذكرناها في الأصل وأما
 الثاني وهو الحرية فالعبد
 ومن فيه بنية رق لا ولاية
 له إلا المكاتب في أمته فانه
 يتولى عقد نكاحها

وأما الثالث فهو الأسلام
فلا ولاية للكافر على مسلمة
وله الولاية على الكافر (ولا
يجوز أن يتزوج الرجل
أمرأة لغيرها) أى يقصد أن
يجلها (من طلقها ثلاثا) أن
كان حرا أو اثنين أن كان
عبد القوله صلى الله عليه
وسلم الأخبركم بالتيس
المستعار فالوايل يارسول الله
قل هو المحلل ثم قال لن الله
المحل والمحل له رواءه أرقطى
والترمذى وقال حديث
حسن صحيح (ولا يجلها ذلك
التزويج مع الولاء لمن
طلقها البتة وإذا عثر على
هذا النكاح فسف قبل البناء
وبعدده بطلقة ولها بالبناء
صداق المثل فان تزوجها
الاول بهذا النكاح فسف
بغير طلاق ويعاقب من
يجل نكاح المحلل من زوج
وولى وشهود وزوجة
وطاهر كلامه ان قصد
المطلق أو الزوجة التجليل
بنكاح الثاني لا يضر وتجل
به وهو كذلك (ولا يجوز
نكاح المحرم) بجم أو حمرة
(لنفسه ولا يعقد نكاحا
غيره) لما صح أنه صلى الله

هجرة مثلاً لا يزوجها ما حد وحشر من نفسى أزيد من صداق مثلها ومن عيب
التزويج معا (قوله وله الولاية على الكافر) (قوله وجها بمسلم أو كافر فان لم يكن
للكافر ولى خاص فاساقطتهم فان امتنعوا ورقت أمرها لاسلطان جبرهم على
تزويجها لانه من رفع النظام ولا يجبرهم على تزويجها من خصوص مسلم (قوله)
أى يقصد أن يجلها الخ أى فالباعث له على التزوج قصد الاحلال أى أو قصد الاحلال
مع ذمة امساكها لان المحجته والعبرة بالنية وقت العقد فلو طرأت له ذمة التحليل
عند الوطى لا يضر ويقتضى أنه لو شرط عليه أن يجلها ونفته هو الامساك أن يجلها
فى الباطن لا الظاهر واستظهره مج (قوله ألتيس المستعار) ألتيس الذك من المعز
إذا أتى عليه حول وقبل البلوغ جذع فله فى المصباح (قوله هو المحلل) أى ذفى
قوله التيس تشبيه الرجل المحلل بالتيس واستعارة اسمه له على طريق التصريح
بجامع الدماء إشارة الى أنه بمثابة حيوان بهيمى ذى لقلة الرغبة فى اقتنائه لقلة
منفعته كيف وقد رصفه بكونه مستعارة لانتبات له ثم قال لن الله المحلل والمحل له
سواء محلاً بالاباء تزويجهم والمحل بكسر اللام الاولى الذى يتزوج مطلقة ثلاثا
بعد المدة والمحل له هو الزوج الاول فله فى التحقيق وسكت عن الاولى والمرأة
والشهود مع ان الحرمة لاحقة لكل تتعلق الحرمة بالزوجين أشد ولذلك أخبر
النبي صلى الله عليه وسلم بأن الله لعن ما أى طرد هذا من رحمته ان كانت الجملة خبرية
معنى ويجوز ان تكون انشائية معنى (قوله المناسب لقوله ان يتزوج أن يقول
ولا يجلها ذلك التزويج (قوله بطلقة) أى ذلك التسف طلاق قال فت أى بأثنية
وعبارة بعض ويفرق بينهما قبل البناء وبعدده بطلقة بأثنية (قوله ولها بالبناء صداق
المثل) هكذا قال ابن عبد الحكم وقال محمد بن الحسن المسمى بصرجه فت فائلا
ولها المسمى ان أصابها وكلام محمد والاصح كما قال ابن الحارث وقول ابن عبد
الحكم هو المناسب كما قررته فتنبيه على نكاح المحلل ما لم يحكم به عنه من
يرى ذلك فان حكم به عنه من يرى ذلك كالشافعى فانه يجوز للمالكى أن يطأ مبتوتة
بعد ذلك (قوله لا يضر وتجل الخ) والظاهر لحرمة عليهم وانما كانت ذمة من ذكر
لا تضر دون ذمة المحلل لان الطلاق بيده فله بعض الشراح (قوله لا ينجح المحرم بفتح
أوله وقوله ولا ينجح بضم أوله وقوله ولا ينجح) أى يحرم عليه وكذا يحرم عليه
أن يضر نكاحا (قوله فان وقع نكاح حرام الخ) لاختصاصه لذات بما اذا كان المحرم
هو الزوج بل متى كان أحد الزوجين محرما أو ولى أو وكيل محرما حال العقد
فانفساد أو ولى أكثر من واحد ولا يراعى وقت التوكيل قال عجم وهذا كله فى الولى

وعليه وسلم قال لا ينجح المحرم ولا ينجح لا يخطب فان وقع نكاحه أو أُنكحها فصح أبدا قبل الدخول الخاص

وبعده بطلاق على المشهور
ولا تأيد التعريم وإذا فسح
قبل الدخول فلا شيء لها
وان فسح بعده فلها
الصدوق لان كل مدخول
هالها ان صدق ومنتهى
الفسح في المص الا فاضة وفي
العمرة السعي (ولا يجوز
نكاح المريض) والمريضة
مرضا مخفوا وهو الذي يحجر
فيه عن ماله انفاقا فان
أنشرف على الموت وعلى
المشهور ان لم يشرف وظاهر
كلامه أن نكاح المريض
لا يجوز ولو احتاج الى امرأة
تقوم به وهو كذلك على
أحد المشهورين والمشهور
الاخر يجوز مع الحاجة
ولا يجوز مع عدمها واذا
قلنا لا يجوز نكاح المريض
فانه (يفسح) ظاهره قبل
البناء وبعده عز عليه
قبل المحنة أو بعده أو شهر
في المختصراته اذا عز عليه
بعد المحنة لا يفسح وظاهره
أيضا كانت الزوجة حرة
أو أمة مسلمة أو كناية أجازه
الورثة أم لا وهل بطلاق
أو بغيره قولان فان لم يبن
بها فلا شيء لها

الظاهر وأما الخاص فكذلك يكون كل منهما محرما ويكفل حلالا فيصنع عقد
الوكيل الحلال (قوله وبعده) ولو ولدت الاولاد (قوله بطلاق على المشهور) أي لان
النكاح المختلف في فسخه بطلاق وهذه المسئلة مختلف فيها فان أبا حنيفة يجيز للمحرم أن
يتكح ويتكح (قوله على المشهور) ومقابلته يقول بغير طلاق والخلاف في كل مختلف
فيه كما أفاده بهرام (قوله ولا يتأيد التعريم) انما ذكره اعلى القول الثاني من
تأيد التعريم قياسا على النكاح في العدة بجماع الاستبراء قبل الاوان (قوله فلها
الصدوق) أي المسمى (قوله الا فاضة) أي ان كان قدم السعي والا فبعد تمام السعي
ومجمله أيضا اذا حصل بعد صلاة ركعتي الطواف وظاهر كلامهم العصة وان لم يكن
رمي جرة العقبة وأما ان حصل بعد السعي والطواف وقبل الركعتين فانه يفسح
ان قرب لان بعدوا وانما احرار الرجوع لبلده كما قال عجمي أو ما في حكم الرجوع (قوله
وفي العمرة السعي) أي ويندب تأخيرها حتى يلقى (قوله ولا يجوز نكاح المريض
يلحق به في المنع كل محجور عنه من حاضر صرف اعتقال ومقرب لقطع ومحجوس لقتل
وجاهلية بأن يكون زوجها طلقها بأشهادون الثلاث وأراد أن يعقد عليها بعده ضي
سنة أشهر فأكثر من حملها فانه لا يجوز له ذلك ولها لانها محجور عليها في تلك الحالة
(قوله مخوفان باب الحذف والايصال) أي المخوف منه فحذف الجار فان فصل الضمير
فانصل بعامله واستعمل الشاح فنامغة الحذف والايصال وهو مطروق وان كان
للمسلم فيه نزاع (قوله ان أشرف راجع لاصل العبارة) أي لا يجوز نكاح المريض
انفاقا ان أشرف (قوله وعلى المشهور ان لم يشرف) ومقابلته أنه اذا لم يكن مشرفا يجوز
ان كان له حاجة لمن يقوم به أو في الإصابة وان لم يكن له حاجة فلا يجوز لانه مضار (قوله
ولو احتاج الى امرأة الخ) هذا أرجح القولين ويستثنى من المنع مسئلة وهي ما اذا كان
رجل مريضا وزوجته حامل وطلتها طلاقا بائنا فانه يجوز له ان يتزوجها حيث لم يقرب
من الولادة وأما لو قربت منها من غير حمل ولا يجوز له ان يتزوجها حيث لم يقرب
بينهما انها اذا كانت حاملا أو ناله تباع لمافي بطنها ولا كذلك غير الحامل لانها وارث
مستقل كذا قرر وانظره (قوله وشهر في الخ) وهو الراجح (قوله حرة أو أمة مسلمة
أو كناية أجازه الوارث أولا) أي وهو المشهور لان العلة وهي اذا خال وارث لم تؤمن
بلوازعتق الأمة واسلام الكناية فيه يران من أصل الميراث لا يقال الحق للوارث
فينبغي جوازه باجازه كالتبرع بزائد الثلث لانه نقول اخراج المال موقوف حتى يعلم
الوارث بعد الموت فيعتمل موت المبرور حدوث وارث غيره (قوله وهل بطلاق) وهو
الراجح لانه من المختلف فيه كذا قرر وقوله أو بغير طلاق أي لانه لم يلق الورثة (قوله

(وان يتي بها فله الصدق في الثالث مقدمه ما تم) يريد صدق المثل الى قول ابن القاسم ونمل (ج) ظاهر كلام الشيخ ان لها المعنى وان كان أكثر من صدق المثل وهو قول عبد المالك (٨٣) (قلت) والذي في المختصر ان المريضة لها

بأن دخول المسمى وأن المريض عليه لا قل من المسمى ومن صدق المثل (ولا ميراث لها) أي لمن تزوجها في المرض لنهيه عليه الصلاة والسلام عن ادخال وارث واخراجها ولبعامل بتقيض مقصوده (و) مع ذلك (لو) طهر المريض امرأته لزومه ذلك (الطلاق بلا خلاف عاقل مكمل) (وكان لانه الميراث لها منه ان مات في مرضه ذلك) مات قبل الدخول أو بعده كان الطلاق بائناً أو رجعيًا ولا يبرئها وإن كان الطلاق ثلاثاً وبرئها إن كان رجعيًا ما لم يخرج من العدة ومفهوم الشرط أنه إذا صحت مرضه ومرض مرضاً آخر فلا ترثه لانه قد زال الحجب عنه الذي هو سبب ميراثها (ومن طلق) من المسلمين الا حراً (امرأته) حرة كانت أو أمة مسلمة كانت أو كتابية مدخولاً بها أو غير مدخول بها (ثلاثاً لم تحل له ملك ولا نكاح حتى تنكح زوجاً غيره) للآية والمراد بالإنكاح في كلام الشيخ

مبدى في هذا الكلام نظر) اذ قدم عليه في الثالث فلك الاسير ومدير الصحة (قوله) والذي في المختصر ان المريضة لها بالدخول المسمى) يقضى لها به من رأس ما له قل أو أكثر وكذا الوات الزوج قبل أن يدخل بها فانه يتقرر لها به لانه مختلف فيه وقوله ان المريض عليه الاقل من المسمى ومن صدق المثل أي ومن الثالث فتحصل أن عليه الاقل من ثلاثة أشياء دخل بها ولم يدخل والمأصل أن للمريضة بالدخول أو الموت المسمى وعلى المريض بهما أي بالدخول أو الموت الاقل من ثلاثة أشياء هذا اذا مات أو مات ولم يحصل فسوخ وأما لو حصل فسوخ في حياته فان كان قبل الدخول فلا شيء فيه وان كان بعد الدخول فلها المسمى تأخذه من الثالث مبدئاً ان مات وان صح تأخذه من رأس المال وبقي مالو كان الزوجان مريضين والحكم أنه يلزم جانب الزوج فعليه ان يدخل الاقل من ثلاثة أشياء الثالث والمسمى وصدق المثل كولو أفرد الزوج بالمرض (قوله اذا مات من مرضه ذلك) وهذا كله اذا كان المريض مخوفاً حراً زاعن الخفيف فلا يرث لها ان مات في مرضه وكان ثلاثاً أو بانياً ورجعياً يتوارثان وهذا كله بالنسبة للميراث وأما غير الميراث من الاحكام فحكم المطقة في المرض حكم غيرها من طائفت في غيره من وجوب جميع الصدقات ان كان دخل بها والنصف ان لم يدخل بها وعدم صحة الوصية لها وان قتله خطأ ورثت من المال دون الدية وان قتله عمداً ودان لم ترث من مال ولا دية واعلم ان ظاهر المصنف دخول الامة والذمية اذا اعتقت أو أسلمت بعد العدة قبل موته فانما ترثه وهو كذلك عند ابن القاسم وأباه سحنون ومفهوم طلق انه لو ارثت في مرضه وقتل مرتد الميراث اذ لا يتم بالردة على منع الميراث وظاهر المدونة ولو كان معروفاً بالغض لمن يرثه النكح لو رجع للاسلام ومات في مرضه لم ترثه زوجته لان ردته طلاقاً بائناً فان قيل انتهى يدل على فساد المنهى عنه ولا شك أنه عليه السلام نهى عن اخراج وارث كتابي من ادخاله فالشأن أنه لا يقع على المريض طلاق قات النهي انما يدل على فساد المنهى عنه اذا لم يبق دليل على خلاف ذلك وقد قام الدليل على أن العصمة لا تبقى بشك والشك حاصل في العصمة في هذه الحالة لانه يحتمل أن يصح صحة بنية فيكون طلاقه كطلاقه في العصمة ويحتمل عدمه على أن نعم من يقول بجواز طلاق المريض (قوله مات قبل أو بعد) أي قبل الدخول أو بعده (قوله ثلاثاً) أي ان كان حراً أو اثنين ان كان عبداً حرة أو أمة في صورتين لان المعتبر في الطلاق الزوج ككسر العدة (قوله دل عليه) قوله صلى الله عليه وسلم الخ) لادالة توازن الإنكاح في الآية براديه العقد ويكون مقيداً بالنكاح المأخوذ من الحديث (قوله لا حتى الخ) في حديث الصهيبين

وفي الآية الوطء دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث امرأة رفاعة لا حتى تدوق عسله عن ويدوق عسلتك واحترز بذلك من وطء السيداته التي أبتهن زوجها طلاقاً فانه لا يجعله الله

عن عائشة رضي عنها قال جاءت امرأة رفاعه القرظي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاعه فطأني فبنت طلا في اي طلعتي ثلاثا وفي رواية لمسلم فطلعتها آخر ثلاثا فطلعت فزوجت بعده عبد الرحمن ابن الزبير فرفع الزاوي وانما معه مثل هذه الشبهة في الارتقاء وفي رواية فاعترض ولم يصح فافقارهما فبسم صلى الله عليه وقال أتريدن أن ترجعي الى رفاعه لاحتى تذوق عسيلته ويزوق عسيلتك والمراد بالعسيلة مغيب الحشفة ولا يشترط الانزال عند الجمهور قال في المصباح العسل يذكرون وثق وهو الاكفر وبصره على عسيلة على لغة النائيث ذهبا الى أنها قطعة من الجنس وطائفة منه ثم ذكر الحديث المذكور وقال بعده وهذا استعارة لطيفة فانه شبه لذة الجماع بملاوة العسل وسعى الجماع عسل الان العرب تسمى كل ما تستعمله عسلا وأشار بالصغير الى قليل القدر الذي لا بد منه في حصول الاكتفاء قال العلماء وهو تغيب الحشفة لانه مظنة اللذة اه ولا يخفى ما في عبارته يعرف بالتأمل وفي بعض من كتب على مسلم ما نصه عسيلة بضم العين وفتح السين تصغير عسيلة وهي كناية عن الجماع شبه لذته بلذة العسل وملاوته اه والا الحسن الموافق لصدر عبارة صاحب المفتاح أن يقال شبه وضع الحشفة بالعسل بجامع اللذة واستعار اسمه له وقوله تذوق ترشيع لانه من ملائمت العسل (قوله ويشترط في الزوج أن يكون مسلما) أي فلم كان المسلم متزوجا يهودية أو نصرانية وطلقتها ثلاثا ثم تزوجها يهودي أو نصراني وطلقتها أو مات عنها فلا تحل لزوجه المسلم بذلك (قوله بالغا) احتراز من الهى فوطئه كالعدم فلا تحل ويعتبر البلوغ عند الوطى فاذا عده قبل البلوغ ولا يدخل حتى بالغ قلت قاله في التقيق (قوله ولو خفي) أي لان ذوق العسيلة يحصل به لانهم لا يشترطون الانزال فلا فرق بينه وبين السليم وهذا مع علم الزوجة به الا انه ونكاح معيب فلا يحل لانه غير لازم (قوله كنكاح البديع غير اذن سيده الخ) أي أو نكاح ذات العيب أو المغرورة بهرام هذا كما اذا لم يجر السيد ذلك أو لم يرض الزوج أو الزوجة باسقاط حقه فان أجاز السيد أو رضى أحد الزوجين بذلك ووطى الزوجة بعد لزوم النكاح فانها تحل بذلك (قوله وأن يولج) حشفته الخ ويشترط في الابلاج أن يوجب النفس فلور غير هاني هوى الفرج أو فخرقة كنية فلا تحل له (قوله بالتشاور الخ) ولا يشترط أن يكون الانتشار تاما ولو حصل الانتشار بعد ابلاجه ولو لم ينزل كما قدمنا واستظهر بعض الأشباح أن وطى الدين والخنى لا يحلها (قوله احتراز من الوطى في الحيض أو النفاس) أو بعد اقائهما وقبل الفصل منهما ومثل ذلك

ويشترط في الزوج أن يكون مسلما بالغا ولو خفي ما قام الذكر مقطوع الخصيتين تزوجها تزوجا لازما احتراز من نكاح الخبثاء كنكاح العبد بغير اذن سيده وأن يولج حشفته أو مثلها من مقطوعها في قبلها احتراز من وطئها في دبرها بالتشاور احتراز من الوطء ما يبالغ بغير انتشار فانه لا عسيلة معه ابلاجا مباحا احتراز من الوطء في الحيض أو العدة

أولى في المسجور (قوله من غيرتنا كربة) أي فلو حركات نسكرة في الإبلان
فلاتحل كان ذلك قبل الطلاق أو بعده طال الأمر بعد الطلاق أم لا لم يحصل
تصادق عليه وحيث كان الشرط عدم الإنكار فهو صادق بالتصادق وعدم علم
الحال بعينية أو موت كما مر حبه من (قوله وان تعلم الخلوة بينهما) وثبتت بأمرين
أي فلا بد من ثبوت الخلوة والامتحال قال أشهب في مدونةه ولو صدقها الثاني على
الوطى لأنها اتهم على الوطى لتلك الرحمة لمن طلقها وبنهم الثاني ليمكّن الرجعة
فلمحلت الخلوة وتصادق الزوجان على الوطى أو غاب المحلل أو مات قبل أن يعلم منه
أقرارا وإنكارا صدقت قوله وإن تكون عالمة الخ) ولا يشترط علمها فاذ وطئها
يجوز نفاها من التحلل بأن ماله الجنون بعد العقد لان الحلية وعدمها من صفاتها
هي فاعتبرت فقط ولا يخفى أن حديث امرأة رفاعة يقتضي أنه لا بد من علمها
لأنه قال حتى تذاق في الخ) (قوله من قولك) في العبرة حذف والتقدير وهو لغة
الارسال المفهوم من قولك الخ وقوله إذا أرسلتها بفتح التاء أي تقول ذلك إذا أرسلتها
وقوله رقيد أي أوتيد وقوله حل العصمة العصمة صرف اعتباري ناشئ عن العقد
على الزوجة وقوله المنعقدة أي المقررة الثابتة (قوله واصطلاح الخ) عرفها ابن
عروة بقوله صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجه وجب أن تذكرها مرتين
للحرورية لذي رق حرمتها عليه قبل زوج (قوله الزوجة) أي الملوكة عصمتها
لأن زوج تحققة أو تفقد براكه وقوله لا امرأة عند خلعها أنت طالق لان مراده أن
تزوجك فانت طالق (قوله وان قصد المراء بالقصد أن يقصد اللفظ في الصريح
أو في الكناية الظاهرة وان لم يقصد حل العصمة أو قصد حل العصمة في الكناية
الخفية (قوله في سبق لسأله إلى الطلاق لم يقع عليه طلاق) يعني أن من أراد أن
يشكك بغير الطلاق فالتوى لسأله قد شكك بالطلاق فلا شيء عليه ان ثبت سبق
لسأله في الفتوى والقضاء وان لم يثبت فلا شيء عليه في الفتوى ويلزم في القضاء ومن
كان اسم زوجته طارق فأراد أن يقول لها يا طارق فالتفت لسأله وقال يا طالق
وأدعى أنه التفت لسأله فانه يصدق في الفتوى لاني القضاء فان أسقط حرف النداء مع
إبدال الراء لا ما وأدعى التفت لسأله لم يقبل منه لحصول شيئين الحذف والانتفات
(قوله وكذا من أكره على الطلاق) الا كراهه يكون بخوف مؤثم من قتل أو ضرب
ولو قتل أو سجن أو قيد بظاهره فيهما وان قل أو منع في القفأ لذى مروءة عملاً أي
يجمع ولو غيرا شراف فان فعل به في الحلاء فليس أكره على لاني ذي المروءة قولاً
في غيره أي إذا كان يسيراً أو أمراً كثيراً فأكراه ولو في الحلاء والمراد التخوف بذلك
لا حصوله والمراد بالكثير ما يحتمل من التهم يذهب الحرف لذى المروءة وغيره في الملا

أوطى والمحال من غيرتنا كربة
فيه وان تعلم الخلوة المعتادة
بينهما وأن تكون عالمة
بأمرها احتراز من شرع
عليها والمجسونة ثم شرع
يشكك على الطلاق وهو
ثقة الإرسال من قولك
طلقت الزوجة فانتقلت إذا
أرسلتها من عقالة أو قيدها
واصطلاحاً حل العصمة
المنعقدة بين الزوجين وله
أربعة أركان الزوج
والزوجة والقصد في سبق
لسأله إلى الطلاق لم يقع
عليه طلاق وكذا من أكره
على الطلاق

والإحلال واليسير ما يحصل بالتهديد به الخوف لذى المردة في الملا ويظهر من كلامهم أنه لا يشترط في الإكراه كون المخوف به يقع ناجزا فلو قال له إن لم تطلق زوجتك فعلت كذا برك بهد شهر وحصل الخوف بذلك كان إكراهه ومن إكراهه على أن يطلق طبة فطلق ثلاثا أو على أن يعتق عبدا فاعتق أو كثر أو على أن يطلق زوجته فأعتق عبده أو عكسه فاستظهر عدم لزوم شيء من ذلك لأن ما يهدر منه حالة الإكراه بمنزلة المجنون (قوله على ظاهر الروايات) ومقابل ذلك أنه يقع عليه الطلاق (قوله الآن يترك التورية إلخ) التورية أن يأتي الخالف بلفظ فيه إيهام على السامع له معنيين قريب وبعيد ويريد البعيد كقوله هي طالق ويريد من وفاق أو يريد وجهها بالطلاق ومعناه القرب أي البينة العصمة (قوله مع العلم) أي بها وقوله بأنه إلخ متعلق بالاعتراف وبعد هذا التقييد ضعيف والمذهب أنه لا يحنث ولو تركها مع معرفتها (قوله لم يقع عليه الملاق) أي لا في الفتوى ولا في القضاء (قوله إلى صريح) أي لفظ صريح وقوله ومحملة المناسب لقوله ظاهرة أن يقول وحفية (قوله) فيقبل دعواه في نيته وعدده) فإذا قال لها مثلاً اذهبي وانصرفي مثلاً وقال لم أرد بذلك طلاقاً فإنه يحلف على ذلك ولا شيء عليه والظاهر أن محل الخلف إذا كان في وقت غضب بحيث يقع في الوهم أنه قصد الطلاق وإن قال نويت بذلك الطلاق فإنه يلزمه فإن كانت له نية بطلقة أو أكثر لم تكن له نية في عدد لزومه الثلاث هذا قول أسبغ واعترضه ابن عرفة وأفتى بواحدة أي أن مات والظاهر رجعية في المدخول بها بآئنة في غيرها وانظر هل يحلف في دعواه عدد أدون الثلاث (قوله باعتبار أنواعه) أراد بالجمع ما فوق الواحد والاولى أن يقول باعتبار النوعية أي لا باعتبار الصيغة ولا باعتبار غيرهما من الاعتبارات (قوله وطلاق الثلاث في كلمة واحدة أو في حكم الكلمة) كقوله أنت طالق أنت طالق أنت طالق أو طالق طالق من غير قصدنا كيد (قوله أي محدثة) أي لم يؤمر بها بل أمر بخلافها فلا ينشأ وقوعها في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله تطليقات جمع تطليقة مصدر طلق قال في المصباح طلق امرأته تطليقا اه فتطليقة مصدر دل على الوحدة (قوله ثم قال) ثم للترتيب الإخباري (قوله أتلعبون بكتاب الله) أي لأن الله تعالى قال أطلاق مرتان والجمع باعتبار ذلك الرجل وكل مشارك له في ذلك (قوله) وأما بين أظهركم أي بينكم وفائدة ادخاله في الكلام أن إقامته بينهم على سبيل لاستظهارهم والاستناد إليهم وكان المعنى أن ظهورهم قد أمه ظهروا واه فكانت مكفوف من جانبيه هذا أصله ثم كثرت استعماله في الإقامة بين القوم وإن كان

على ظاهر الروايات بعضهم الآن يترك التورية مع العلم والاعتراف بأنه لم يدهش بالإكراه عنها وظاهر المختصر كالغنى أنه تقييد وكذا لا يحصى إذا قلنا بلغظ الطلاق وهو لا يفقهه لم يقع عليه طلاق والرابع الصيغة وتنقسم إلى صريح وهو ما نبيه لفظ الطلاق ولا يحتاج إلى نية وإلى كناية وهو قيمان ظاهرة وسنأتي ومحملة وهو أذهبي وانصرفي فيقبل دعواه في نيته وعدده وقد قسم الشيخ الطلاق باعتبار أنواعه على قسمين بدعي وسني فالأول قوله (وطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة) أي محدثة لما في النساء أي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال أتلعبون بكتاب الله عز وجل وأما بين أظهركم (و) مع ذلك (يلزمه) الطلاق الثلاث (ان وقع) في كلمة واحدة

غيره كقوله فيهم قاله في المصباح (قوله على المعروف من المذهب) وقيل واحدة
 (قوله وحكمه أنه مباح) أي جائز مستوى الطرفين وليس المراد أن الطلاق سنة
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبغض الحلال إلى الله الطلاق وإضافته إلى السنة
 وإن جاء الاذن فيه أيضا من الكتاب في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا طلقتم
 النساء كان قبوذهن من السنة (قوله هذه أربعة قبود) وزيد أن تكون تلك لطقة
 كاملة وأن يوقعها على جميع المرأة والسبع مكرهه في غير الحيض وحرام في زمنه
 ويجبر على الرجعة أن طلقها فيه كما يجبر عليها إذا طلقها بين دمين يلقق ثانیها ما قبله
 وإن كان الطلاق غير حرام بعد دم علمه بما واد الدم وزاد في الإرشاد وإن لا يكون
 ثانيا للحيض لم تطلق فيه احترازًا عما لو طلقها في الحيض وجبر على الرجعة رطلق في
 الظهر الذي يليه لأنه إذا فعل ذلك صار كمن لم يراجع في طلاق الحيض إذا الرجعة
 لا تكمل إلا بالوطي وإذا وطئ فيه لم يكن طلاق السنة وزيد آخره وهو كون الطلاق
 بلا عوض، والا كرهت (قوله مما إذا طلقها في حيض) أي فانه ممنوع إجماعا
 اختلف في علته المنع فقيل لأنها لا تعتد بتلك الحيضة فيكون تطويلها علمًا في
 العدة وقيل تعبد (قوله مما إذا طلقها في مهر جامعها فيه) أي فهو مكره واختلف
 في علته السكرامة فقال المصنف وعبد الوهاب ليس العدة عايمًا بما إذا تكون
 لأنها لا تدرى هل تعتد بالاقراء أو بوضع الحمل فإن طلقها في طهر جامعها فيه لزمه
 واعتدت به ولا يؤثر مبرجتها كما في التحقيق (قوله وبلا يتبعها الخ) وضع ذلك
 ابن عمر بقوله فإذا أتبعها طلاقا قبل مضى العدة فليس الطلاق الأول سنة هذا هو
 الظاهر قال بعضهم يريد أنوى ذلك عند المصالح الأول أما إذا لم ينو وقوع
 الطلاق الثاني داخل العدة أو الثلاث كان الأول سنيا والثاني بدعة بل متى
 نوى عند المصالح الأول أن يتبعها بأخرى كان الأول بدعيًا وإن لم يتبعها به تمت
 الطلاق تعتبره الأحكام الخمسة الإباحة والندب والسكرامة والحرمة والوجوب
 أما الوجوب بأن يلزم على عدمه الاضرار بالمرأة كان لا يجدي ما ينفعه عليها أو يهزم
 عن لوطي مع عدم رضاها بذلك وأما الندب بأن تكون زانية أو تراكه الصلاة
 ولا تنزع عن ذلك إلا أن يكون قلبه مقلعًا بحبها فله مسكه أو علم بقية الأقسام مما
 تقدم (قوله وله الرجعة) الرجعة تعبيرها أحكام خمسة كما تعبرى الطلاق
 والتمسك وأمناتها تعرف من أمثلة أحكام الطلاق ولما كان حكمها الأصلي الجواز
 غير بقوله وله الرجعة ولو كان الزوج محرما أو مريضا أو مفلسا أو سفها أو عبدا
 لم يأن له سببه لقول أهل المذهب خمسة تجوز رجعتهم ولا يجوز نكاحهم (قوله

على المعروف من المذهب
 (و) أم الثاني فهو (طلاق
 السنة) أي الذي أذنت
 السنة فيه وحكمه أنه
 (مباح) ثم فسره بقوله (وهو
 أن يطلقها في طهر لم يقربها)
 أي ليجمعها (فبها طلاقه)
 واحدة (ثم لا يتبعها طلاقا
 حتى تنقضي العدة) فهذه
 أربعة قبود متى فقد واحد
 منها لم يكن سنيا فاحتراز
 بقوله في طهر مما إذا طلقها
 في حيض ولم يقربها فيه مما
 إذا طلقها في طهر جامعها
 فيه وبطلقة مما إذا طلقها
 اثنتين أو ثلاثا وبلا يتبعها إلى
 آخره مما إذا طلق الرجعية
 قبل مضى العدة ثم شرع
 بنكاح على الرجعة فقال
 (وله الرجعة)

في التي تحيض) أي وطلقت دون الثلاث في غير زمن حيض وأما التي طلقت
 في زمن الحيض فراجعها ما لم تدخل في الرابعة إن كانت حرة أو الثالثة إن كانت
 أمة فإن دخلت الحرة في الرابعة والأمة في الثالثة حلت للأزواج لكن ينبغي لها
 أن لا تعجل الزواج بمجرد رؤية الدم لاحتمال انقطاعه قبل حصول ما بعد حيضة
 في باب العدة وهو يوم أو بعضه (قوله في حق الحرة) ولو كان زوجها عبدا وقوله
 في حق الأمة ولو كان زوجها حرا إن العبرة بالزوجة فإن دخلت الحرة في الثالثة
 والأمة في الثانية لم تصح رجعتها فان قلت ظاهر كلامه انقضاء عدتها بمجرد رؤية
 الدم وهو يخالف ما فلوله في أول الحيض بالنسبة للعدة هل هو يوم أو بعضه فالجواب
 إذا رأت دم الحيض الأصل استمراره وانقطاعه قبل يوم أو بعضه أي بعضاله بال وهو
 ما زاد على مائة نادر كما يفيد ابن عبد السلام فإن فرض انقطاعه قبل يوم أو بعضه
 لم ينقض عدتها وأعلم أن الرجعة لا تصح إلا بشرط أحدها أن يكون الطلاق من
 نكاح صحيح فلا تصح في نكاح فاسد لا يثبت بالدخول ثانيها أن يطأها وطأ صحيحا
 فلا تصح في نكاح صحيح لم يطأ فيه أو وطئ فيه وطأ حراما في حيض أو أحرام
 أو صيام لانه كالأوطى إذا لم يعدوم ثمرا كالمعدوم حسا (قوله كراجعتها
 وأمسكتها) كذا في النسخ راجعها الخ) ولا يؤخذ على إطلاقه فالصواب أن تقول إن
 راجعها صريحة وكذا راجعها فلا تنقصر للنية وكذا راجعها عند الزرقاني
 وأما أمسكتها فهي من المحتمل الذي يقتضي نية لانه يحتمل أمسكتها تعذيبا لها وكذا
 رجعتها عند غير الزرقاني لانه يحتمل رجعت عن صحبتها (قوله كالوطى) ومقدماته
 أي مع النية على المشهور (قوله وفي رجعت بالنية فقط قولان الخ) قال ابن
 رشد الصحيح أن الرجعة تصح بمجرد النية لأن اللفظ انما هو عبارة عما في النفس فاذا
 نوى في نفسه أنه راجعها فقد صحت رجعتها فيما بينه وبين الله تعالى فاذا أظهر لنا
 ما أضمر حكمنا عليه به والمراد بالنية الكلام النفسي أي بأن يجري على قلبه أنت
 طالق أو هي طالق لانه نوى طلاقها في المستقبل الآن ابن عبد السلام رد على ابن
 رشد بقوله وبموجود هذا القول منصوصا في المذهب انما هو تخرج ولذلك قال
 خليل وصحح خلافه أي خلاف قول ابن رشد وعلى هذا الصحيح فلونوى ثم أصاب
 فان بعد ما بينهما فليس برجعة وإن تقدمت النية بيسير فقولان رتظها فائدة كون
 الرجعة فيما بينه وبين الله فقط فيما إذا انقضت العدة وعاشرها معاشرة الأزواج
 ورفع للقاضي بسبب ذلك فأقام بينة على إقراره أنه راجعها قبل انقضاء العدة
 بالنية فإن القاضي يمنعه منها وإذا ماتت بعد انقضاء العدة وأقام بينة برجعتها فيها

في التي تحيض ما لم تدخل
 في الحيضة الثالثة في حق
 (الحرة أو في الحيضة
 الثانية في حق (الأمة)
 لأن أسباب الزوجية باقية
 بينهما ما عدا الوطء
 والرجعة تكون بالنية مع
 القول كراجعتها وأمسكتها
 أو ما يقوم مقام القول
 كالوطء وتقدماته وفي
 رجعت بالنية فقط قولان

بالنية فانه يحل له ارضها فيما بينه وبين الله فاذا رفع للقاضي فانه ينعنه منه (قوله ولو
انفرد القول دون النية) أي بان تلفظ بلفظ من يحاها زلا واما ان لم يكن هازلا فلا
يحتاج لنية وهو رجعة باطنا وظاهرا وفاضة كون المزل رجعة في الظاهر لا الباطن
لزوم النعنة والكسرة بعد العدة وبقية أحكام الزوجية من قسم وغيره ولا يحل له
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يخفى حلها في النكاح بالمزل ولعل الفرق أن
النكاح لم يشترط فيه نية بخلاف الرجعة فقد اشترطت فيها النية في الجملة وأما
القول المحتمل الخالي عن النية كما عدت الحل أو رفعت التحريم فانه محتمل للرجعة
وغيره اذا تيمزى أول الناس ورفعت التحريم عن الناس فلا يحصل به رجعة
حيث لا نية ولادة لالة ظاهرة بخلاف أعدت حلها أو رفعت تحريمها فرجعة لان
فيه دلالة ظاهرة على الرجعة وان احتمل أعدت حلها للناس بسبب الطلاق
الآن هذا الاحتمال دلالة غير ظاهرة وأما بقول غير محتمل مع نية كاستنى
الماء ناوي به الرجعة فيحصل به الرجعة على ظاهر ابن رشد (قوله والوطء دون
النية الخ) فعليه لو وطئها ولم ينو رجعتها واسترسل على ذلك وطلتها لانها بعد
خروجها من العدة فقال محمد لا يلزمه لانها اجنبية وقال أبو عمران يلزمه
مراعاة القول ابن وهب واللبث في أن اوطء لا يفترق نية فلي ابن ناجي وهو الصواب
أخذ بالاحتياط وبه أفتي غير واحد من شيوخنا ومال ابن عرفة لانه قد ادها
بصفة النكاح ان نواها (قوله فان كانت ممن لم تحض الخ) أي ويكون بدعي
اذا وقع أكثر من واحدة أو وقع واحدة مع نية وقوع أخرى في العدة وان لم يفعل
قاله عجم (قوله من الحيض) الحيض لغة في الحيض (قوله أراد بها من أيس
الحيض منها) أي فيصدق بنت ثلاثين سنة وأيس من حيضها لا مرماو الحيض
نائب فاعل أيس وأيس أيسام بن بابتع وكسر المضارع لغة كما في الصباح
ثم في المقام امور الاول ان أيس لازم تنعدي بحرف الجر وهو من فلا يصاغ منه
فعل تنعدي للفعول بنفسه وقد عده الشارح للفعول بنفسه وجعله مبنيًا للفاعل
مشكل لان الفعل حقه أن يسند للفاعل لا للحيض وارتكاب التجوز عما لا يحدى
شيئا الثاني أن قوله أراد يقتضي أن هذا أيس متبادرا من اللفظ وان المعنى الذي
نقاء متبادر مع ان هذا الذي جعله مراد العين المصنف لا فرق الا من جهة الاستناد
ولا يترتب على ذلك شيء نعم لو قال أراد من انقطع عنها الحيض ولو لم تبلغ سن
الايمان كانت عشرين سنة مثلا وليس المراد بها الخ اظهر التعبير بهذه المادة
فتدبر الثالث أن تعبيره بالبناء للفعول لا داعي له واطهار ان المراد بالياس هنا كون

ولو انفرد القول دون النية
فوجعة ظاهرة لا باطنا
والوطء دون النية ليس
برجعة لا ظاهرا ولا باطنا
(فان كانت المعلقة) وعن
لم تحض (أو من قد
بست من الحيض ج) أراد
بها من أيس الحيض منها

الدم انقطع عنه امة فيجب لما ازل لوماته ان تفسد بالانتم روقه قد ورأنا لدم اذا
انقطع لا اسبب أو ارض ولم تبلغ سن الايض كبرت عشرين أن تربع سنة تسعة
لاستبراء وثلاثة لامة وهل تلك السنة محسوبة من يوم انقطع الدم عنها أو من
يوم العلق قولين أي فهو أمر مضبوط لا يحتاج فيه معرفة أحد وحرر (قوله كما قل
في غير هذا الموضع) أي أن المصنف قد في غير هذا الموضع من جاوز سنة واحدة من الح
وهو محتمل لا من الأول أن يكون الموضع ثلاثة موضع قال فيه من جاوز سنة
الخمسة من وموضع قال من جاوز سنة الستين الح الثاني أن يكون الموضع واحد اغير
فيه باو وهي محتملة لان تكون ملكية أقوال أو لا تدرى ما المراد بتلك الموضع أو
الموضع تراجع بقية كتبه ولم يذكر بيانه أي من انتمى بقوله في غيره هذا الموضع أي في
غير هذا المكتبة بل لأنه لم ذكر شي مما ذكر في هذا الكتاب فتدبر (قوله طلقها
متى شاء) أي في أي وقت شاء قال ت ولوله مدونها له لان طلاق ذوات الانهر
لا يوجب تطويل عدة وقوله ذلك الحمل أي لانه من التطويل وظاهره
ولو كانت ملتبسة بالحيض وكذلك الزوجية غير المدخول به ولو في حال حيضها
بناء على النهي لتطويل العدة (قوله لكان أنسب) أي لانه من جملة مسائل
العلماء لا لالرجعة (قوله ما المتزوج) أي ما لها له فترجع به ووضع
بعضه فان وضعت جميعه انقضت ولا رجعة وتتقضى العدة بما أسقطته مما به لم
النساء أنه ولده صفة أو علة أو دم منعقد فاذا أشكل أمره هل هو دم أو ولد
اختبر بالاساء الحار فان كان دما انحل وان كان ولدا لا يزيد ذلك الا شدة له الشيخ
أبو الحسن تنبه لا تسقط نفقة المرأة بموت الزوج في بطن أمه ولا تقضى عنها بذلك
ولو خرج بعضه قبل الطلاق أو موت الزوج ثم خرج البقي الاخرية مد العلق
أو الموت فحصة كلام خليل من قوله أن زابطها كراهية انقضاء العدة بوضع
بقيته ذكره الخريشي (قوله وهي المستحاضة) أي التي تميز دم الحيض من دم
الاستحاضة لان التي تميز دم الحيض من دم الاستحاضة تعتد بالاقراء ولا يفي ما في
عبارة من القصور اذ من جملة من تعتد بالاشهر والعدة ميرة التي تعاقب الطوائف
تخرج بعضها بمرض أو تأخر بالاسبب من ارضاع أو مرض (قوله ما لم تنقض العدة)
أي مدة عدم انقضاء عذبتها (قوله وعدة الاولى سنة الح) فيه تسامح لان عذبتها
انما هي ثلاثة أشهر وانقضاء أشهر التي قبلها انما هي استبراء الزوال الرجبة ومثل
ذلك يقال في التي تأخر عنها المرض أو تأخر بالاسبب (قوله والثانية ثلاثة أشهر)
ومثلها لغيره التي تعاقب الطوائف ولا تفرق في الاعتداد بالشهور بين الزوجية والحرة

وليس المراد من جاوز
سنة الخمسين أو الستين أو
السبعين سنة كقوله في غير
هذا الموضع (قوله حاملا)
شاء ذلك الحمل
بطانة هاتين شاء ولوله دم
قوله فان كانت على قوله
وله الرجعة إلى آخره لكان
أنسب (وترجع الحامل
ما لم تضع والمعدة بالشهوة)
وهي المستحاضة واليايسة
ترجع (ما لم تنقض العدة)
وعدة الاولى سنة والثانية
ثلاثة أشهر

والامة كذا عند ادبوضع الحمل وانما ينفذ ترغاب بالاقراء (قوله يسه قبلها بالا لاهة هذا اذا طلقت في قول الشهر وأما ان طلقت في بعض شهر فانه يكمل بالعدد ويبنى يوم الطلاق (قوله والاقراء) أى في الآية لا في المصنف لانه لم يتقدم لما ذكر (قوله وعليه الجهور الخ) أى وعلى الضم الخ فيه نظر بل جهور الامة على الفتح فالضم مرجوح أفاده غير واحد (قوله عندنا وعند الشافعي الخ) وثمرة الخلاف حالها بمجرد رؤية الدم الاخير على أن المراد الاطهار وعدم حملها حتى تتم الحيضة على أن المراد الاقراء (قوله أرزته الحنفية على المالكية) ولا يخفى أنه وارد على الشافعية (قوله لانه قد يطلقها في آخر الطهر) بل متى طلقتها في أثناء الطهر وتحقق البعضية فلا خصوصية للأخر إلا أن يقال قد نص رحمه الله على الصورة المترومة (قوله فانه يجوز الخ) أى فهو حار ودولا بدله من قرينة وابن القرينة والمقيس عليه محل نزاع ولعل الاولى أن يقول يجوز أن يطلق الخ بقرينة أنه صلى الله عليه وسلم قال في قوله تعالى فطاهوهن لمتنهن أى في عدتهن قال بأن يطلقها في طهر لم يس فيه فتدبر (قوله بمعنى ونهى الخ) انما قدره بنهى لتقدم النهي من الشارع صلى الله عليه وسلم وهو على التحريم الآن النهي الذي كان قد تقدم ثم يتعلق بآين عمر وهذا نهى عام ويحجب بان النهي المتعلق بآين عمر نهى اغيره (قوله وهي في الحيض أى والفرض أنها غير حامل يريد وكذا بعد انقطاعه وقبل الغسل أو التيمم ان عدت الماء الا أنه ان طلق في تلك الحالة لا ييجبر على الرجعة كما ذكره في التحقيق (قوله لما سمع ابن عمر الخ) قال في التحقيق والنهي الذي أشار اليه هو ما في الصحيحين أن ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم ما طلق امرأته وهي حائض الخ أى فانه من الحديث بطريق اللزوم واسم المرأة آمنة بنت خفاف وبكسر الغين وفتح الفاء مخففة قال الشيخ على الشمراسي والظاهر من عدالة ابن عمر وعاله أنه حين طلقها لم يكن عالما بحيضها أولم يكن بانه حرمة الطلاق في الحيض أولم يكن شرع التحريم (قوله فسأل ابن عمر الخ) الظاهر أن السؤال من ابنه له أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم استفتاء من سؤاله (قوله مرأته أمه أم مرتين) الاولى ما وصل بمضومة تبعا للذين مثل أقتل والثانية فاء الكلمة تساكينة تبدل تخفيفا من جنس حركة سابقة فاقول أو مر فاوصل الفعل بما قبله زالت همزة الوصل وسكنت همزة الاسمية كما في قوله تعالى وأمرأته بالاصالة لكن استعمالها العرب بلا همزة فوالوا مرأته كثرة الدور ولا تنهم حذفوا ولا الهمزة الثانية تخفيفا ثم حذفوا همزة الوصل استثناء عنها التحرك ما بعدها وكذا حكاهم خذوكل أى مرايتك عبد الله قاله

تسه قبلها بالا لاهة (والاقراء) جميع قرنه بفتح القاف وضما وعليه الجهور عندنا وعند الشافعي (هي الاطهار) وعندنا حنفية هي الحيض (سؤال) أرزته الحنفية هي المالكية وهو ان الله تعالى يقول ثلاثة قروا وأنتم تقولون تعدون بقرين وبهذه قره لانه قد يطلقها في آخر الطهر (أجاب) وبهذه من ذلك بأنه يجوز أن يطلق ذلك على قرين وبهذه قره ولأن الله تعالى قال الخ أظهروا لهم الحيات والمراد بذلك على الشهر والشهران وعشرة أيام (وبهية) بمعنى ونهى نهى تحريم (أن يطلق) الرجل زوجته وهي (في الحيض) فان طلق لزومه (لما سمع ابن عمر رضى الله عنها طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك

شارح الحديث أى مره بالرجعة (قوله فليراجعها) الامر لا وجوب عندنا كما
 افاده شارح الحديث والنظار أن هذا استثناف أمر منه صلى الله عليه وسلم لابن
 عمر بالرجعة مباشرة بعد أمره بواسطة تأكيد أو تقرير بالذات ثم بعد كنى هذا
 رأيت شارح الموطأ قال بعد قوله فليراجعها الامر لا وجوب عند مالك وجماعة
 وصححه صاحب الهداية من الخنفية والنذب عند الأئمة الثلاثة ولا حجة لهم فى أنه
 انما أمره بالرجعة أبوه وليس له أن يضع الشرع لأن أمره بأمر النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو مبلغ عنه اهـ (قوله ثم ليسسكها بأعادة اللام) ويجوز تسكينها
 فاله كسر على الأصل فى لام الامر فرق بين ما وبين لام التوكيد والسكون للتخفيف
 والمراد الامر باستمرار الامساك والا فالرجعة امساك لما تمة اختلاف المذهب
 اذا لم يرتجعها الذى طلقها فى الحيض حتى جاء الطهر الذى أبيع له الطلاق فيه هل يجبر
 على الرجعة فيه لانه حق عليه لا يزول بزوال وقته أم لا يجبر على ذلك لانه قادر على
 ابقاء الطلاق فى الحال فلا معنى للارتجاع ذكره انما كها فى (قوله بعد)
 أى بعد الطهر من الحيض الثانى وقوله قبل أن يمسه أى يمسها أى يجامعها (قوله فتلک
 العدة) أى فتلک زمن العدة وهى حالة الطهر التى أمر الله أى أذن الله وقوله بها
 النساء هكذا فى ما وقفت عليه من نسخ هذا الشارح والصواب ما فى التحقيق وهو
 فتلک العدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء لانه الذى رأيت فى الأصحاحين أى فتلک
 العدة التى أذن الله بتطليق النساء فيها قال تعالى فملقهن لعدهتهن أى فى زمن
 عدتهن بأن يطلقها فى طهر لم يمسه فيه وفهم من الحديث أنه لا يطلقها فى الطهر
 الذى يلى الحيض المطلق فيه لانه جعل للاصلاح وهو لا يكون الا بالوطء والوطء
 يكره له الطلاق فلذلك أمر بمسكها حتى تحيض أخرى ثم تطهر فان طلقها فى الطهر
 الاول كره ولم يجبر على الرجعة وفى شرح الشيخ أنه يجب عليه امساكها حتى تطهر
 من حيضة أخرى غير حيضة الطلاق (قوله حسبت على بتليقة) قال شارح
 الحديث حسبت بضم الحاء مبنيا بالفعل على تشديد التثنية الطائفة التى طلقها
 فى الحيض بتليقة والذى حسبها عليه بتليقة النبي صلى الله عليه وسلم لانه
 كان ابن عمر طلقها فى الحيض والرجعة بدون الطلاق محال ولا يقال المراد
 بالرجعة الرجعة الاعوى به وهى الرد الى حالها الاول لأنه يجب عليه طلاقه لان
 هذا غلط اذ جعل اللفظ على حقيقة الشرعية مقدم على جملة على الحقيقة
 اللغوية بل روى الدارقطنى فقال عمر يا رسول الله أني حسبت بتلك الطائفة قال نعم
 (قوله واختلف فى علمه الخ) ظاهره أن القولين متفقان على أنه معلل مع ان الثانى

فقال صلى الله عليه وسلم
 مره فليراجعها ثم ليسسكها
 حتى تطهر ثم تحيض ثم
 تطهر ثم ان شاء طلق قبل ان
 يعود وان شاء طلق قبل ان
 تمس فتلک العدة التى أمر
 الله بها النساء قال ابن عمر
 حسبت على بتليقة
 (تنبيه) مثل الطلاق
 فى الحيض الطلاق
 فى النفاس واختلف فى علمه
 منع الطلاق فى الحيض على
 قولين مشهورين

لا يقول بأنه معلل بل تعبد (قوله أنه أي المنع الخ) فليس جارياً على المحدث
عنه الذي هو علة التطويل ولوجري عليه يقال أحدهما أنها أي العلة تطويل
المدة ووجه التطويل أن ما بقي من الحيضة لا يعتد به في إقرارها فإراءة في تلك المدة
كالمعلقة لا معتدة ولا ذات زوج ولا فارغة من زوج (قوله فإن أبي هدهد
بالضبيب) فإن أبي ضرب وترك الشارح هذه المرتبة وحينئذ فالمراتب خمسة
وينبغي تقييد الضرب بظن الافادة بل ذكره الخطاب في التهديد فأولى الضرب فإن
ارتجع الحامكم قبل فعل شيء من هذه الأمور مع أن علم أنه لا يرتجع مع فعلها
والألم يصح والظاهر وجوب الترتيب فإن علمها من غير ترتيب ثم ارتجع
مع إياها المطلق صح رجوعه والحاصل أنه ان امتثل بالضرب لا مرطاً وهو لا
ارتجعه له الحامكم بأن يقول ارتجعت لك زوجتي وتبع تلك الرجعة وأعلم بحمل
من الزوج قول ولائته ويحمل وطئها برجعة الحامكم ويتوارثان لأن نية الحامكم تقوم
مقام نية تبيته إذا قال الرجل طلقته في الظاهر وقالت المرأة بل في الخفي فأنها
تصدق وهل يمين أولاً ولا ينظرها النساء إلا أن يترافعا طاهراً فإن القول بقوله وهل
يمين أولاً (قوله في طهر أو حيض على المشهور) ومنعه أشهب في الحيض لأن
العدة عنده محض التعبد والحصة أن منع الطلاق في الحيض متفق عليه وإنما الخلاف
في علة المنع فقال ابن القاسم معلل بتطويل العدة وقال أشهب يحض التعبد فعلى
كلام ابن القاسم إذا لم يدخل بها لا يمنع طلاقه وعلى كلام أشهب بمنع (قوله
والواحدة تنبئها) سواء كان لأجل اعتبار نفقة أولاً أو مثل طلاقها قبل الدخول
ما إذا دخل بها وطئها وطأ ذميرها كالحامكم في حيض أو نفاس مثلاً فإنها بائنة
أيضاً (قوله والثالثة فمهرها لا بعد زوج) أي الثلاث في كامة أو ما في حكمها
كالبته أو يتكرر لفظ الطلاق نسفاً (قوله أنت طالق أو أفاطالق) منك وأنت
مطلقة وقوله فهي واحدة ولولم ينوح العصمة لأنه صريح يلزم به الطلاق ولو هو زل
وأما أنت منطلقة أو مطلقة فلا يلزم به الطلاق إلا بانيته لأنه من الكنايات الخفية
والفرق أن الأصل في جميع تلك الألفاظ الخبر إلا أن العرف نقل أنت طالق ونحوه
لأنشاء واستمر غيره على الخبر ويقع ولو لا حنا ككفة أنك أنت طالقاً مثلاً لا على
فرض علمه بالحوهازل وهو يلزمه (قوله حتى ينوي الخ) أي فيلزمه واحدة عند
نيتها أو عدم نية شيء (قوله وقال ابن القاسم) لا بد من بين هذان القولان كافي
مبين على عيني التهمة هل تنوجه أولاً والمعتد فوجهها قال عجم والظاهر أن الخلاف
في انقضاء وأما في الفتوى فلا يمين عليه (قوله خلع الوالي) أي الساطن خلع الوالي

أحدهما أنه لتطويل العدة
والآخر أنه تعبد (و) أن لم
يراجعها (أجبر على
الرجعة) وصفة الجبران
بأمرها كما كان أبي
هدهد بالسجن فإن أبي
فان أبي هدهد بالضرب فإن
أبي ضرب ويكون ذلك قريباً
بعضه من بعض في مجلس واحد
وهذا الخبر إذا كان الطلاق
رجعياً لا بائناً وهو مقيد
أيضاً بما إذا لم تنقض العدة
فان أنقضت فلا رجعة ولا جبر
(والتي لم يدخل بها) يسأخ
له أن (يطلقها متى شاء)
في طهر أو حيض على
المشهور وإذا لعدة عليها
(والواحدة تنبئها) أي غير
الدخول بها لأنها لعدة
عليها (والثلاث فمهرها
الابعد زوج) لقوله تعالى
فان طلقها فلا تصل لهن
بعد حتى تنكح زوجاً غيره
(ومن قال للرجعة أنت
طالق فهي واحدة) أي
يلزمه طلاق واحدة (حتى
ينوي أكثر من ذلك)
فيلزمه ما نوى اثنين أو
ثلاثاً ظاهر كلامه أنه
يقبل قوله بلايين وهي

رواية المدينين وقال ابن القاسم لا بد من عيني وشهري ابن بشير ثم انتقل يتكلم على الخلع وهو لينة
الأزالة ومنه خلع الوالي عزله

وقوله ازالة العمة بعوض
من الزوجة أو غيرها وهو
معنى قوله (والخلع طلاقاً
بأنه لا رجعة فيها وان لم
يسم طلاقاً اذا أعطته شيئاً
فخلعها به من نفسه) فقوله
طلقة إشارة لمن يقول انه
فسخ لا طلاقاً وعلى الاقل
ادامتها قبل الخلع طلقين
لا تحل له الا بعد زوج وعلى
الثاني له مراجعتها قبل أن
تترجح وقوله لا رجعة فيها
أشارة لمن يقول انه رجعي
لا يثنى وقوله وان لم يسم
طلاقاً إشارة لمن يقول ان
الخلع لا يكون طلاقاً الا
اذا سمى طلاقاً أما اذا لم يسم
طلاقاً فلا يلزمه الطلاق
وقوله اذا أعطته شيئاً يريد ما
يجل تملكه ويملكه احترازاً
من نحو الحجر والخنزير فإنه
يلزمه الطلاق ويكره
الحجر ويقتل الخنزير وليس
له قبل المرأة في نظير ذلك
شيء على المشهور
وحكمه الجواز الآن بكون
مضربها فتبدل العوض
لتقص من ظلمه فيصير
أخذه ويرده وينفذ طلاقه
ثم انتقل يتكلم على الفاظ
الكنية الموعود بمجيئها

(قوله ازالة العمة) بعوض من الزوجة أو غيرها كقول أو اجني لكن
لا يتم للزوج العوض الا اذا كان الدافع رشيد الا ان كان سفهاً أو صغيراً أو قبيحاً
فلا يتم وان أبنت بشرط الزوج التكليف ولو سفهاً لا يصح أو مجنون ولا يبرأ
الدافع بدفع العوض لنفسه انما يبرأ بدفعه للزوجة كافي الحقيق وقوله بعوض
ليس بشرط اذن افراد ما اذا أتى بلفظ الخلع ولو لم يكن في مقابلة عوض الا أن
يقال هذا التفسير لا أحد نوعي الخلع فقول المصنف اذا أعطته ليس بقيد عند
التلفظ بالخلع وتبدل دفع العوض لو وقع من المرأة أبرأ ولو جعلت ما أبرأت تنبيه
انما ذكره هذه الجملة هنا لمنااسبة المقابلة في اليمين (قوله أما اذا لم يسم
طلاقاً فلا يلزمه الطلاق) فرد المصنف عليه بقوله وان لم يسم الخ في المدونة اذا
أخذ منها شيئاً وانفقت به وقال ذاك ولم يسم طلاقاً فهو طلاق الخلع اهـ وقوله
ولا يلزم الطلاق عبارة فت وقوله وان لم يسم طلاقاً أشار ان يقول ليس طلاقاً الا أن
يسم طلاقاً وان لم يسم لم يلزم وهو فسخ اهـ المراد منه لكن يرد على ذلك أن عين
المردود عليه آخره وعين المردود عليه أولاً بقوله طلاقه الا أن يقال ان المردود
عليه لقوله أولاً وهو طلاق من يقول انه فسخ وان صرح بلفظ الطلاق وهو ما يفيد
عبارة الشيخ أبي الحسن على المدونة (قوله ويقتل الخنزير) وقيل يصرح فها
قولان وقوله ويكره الحجر أي يكره أو في الحجر ويراق الحجر وقيل لا يكره بل
تراق وانظر ما وجه الاقل حيث كانت تميمية ولا يفوس فيها شيء من الحجر
كالصيني والخاص (قوله وليس له قبل المرأة الخ) أي حيث علم وحده أو معها
أوجاه لمن فان علمت دونه لم يقع طلاق فان تخلفت الحجر للزوج وانظر اذا وقع الخلع
على قلة خيل فاذا هي خمر فهل له مثله كالسكاح وهو انظار بل المتعين
أولاً شيء له كذا في الزرقاني (قوله على المشهور) وقيل يخلع المثل وقوله
وحكمه الجواز أي حكم الخلع الجواز أي المستوى الطرفين أي ليس بمكره وفيه
رد لقول ابن القصار لا يقال الجواز يصدق بالمكره فليس فيه رد لا فانه قول
الجواز اذا أطلق في الاصول ينصرف الى الجواز المستوي الطرفين كذا قال الشيخ
يوسف الفيشي (قوله الا أن يكون مضراً لها) أي ضررها انما يعلق به
فليس من الضر فتأديها على ترك الصلاة والفسل من الجناية فان شاء أمسكها
وأدبها وان شاء فارقها وحل لها ما أخدمتها ولا يحق أن هذا الاستثناء منقطع (قوله
ويرده الخ) حاصل هذه المسئلة أن المرأة اذا قامت على الضر وشاهد يشهد لها
على الزوج بأنه يضرها او خلعت معها فانها ترد المال منه ومثل الشاهد المرأان

أي شهادة القطع وأما شهادة السماع فستأتي وكذلك إذا ادعت بعد الخالعة
أنها ما خالعت إلا عن ضرورة وأقامت بينة سماع على ذلك فإن الزوج برء
ما خاله به وبانت منه ولا يشترط في هذه البينة السماع من الثقات وغيرهم بل
لو ذكرت أنها سمعت عن لا تقبل شهادته كالتحريم ونحوهم عمل على شهادتها
واقصر ابن عبد السلام على أنه برء المال بشاهد واحد على السماع مع اليقين وقيل
لا يكفي ورد المال بشهادة امرأتين على السماع ضعيف (قوله أنت طالق البينة)
لا يشترط لفظ الطلاق مع البينة والبينة قطع المهر من البت رهو لقطع والنصب
على المدونة كما في القسط لاني فكأن الزوج قطع العصمة التي بينه وبين
زوجته ولم يبق منها شيئاً (قوله وشهره ابن الحاجب) فقد قال رحمه الله وقد
اختلف المذهب في الكتابات الظاهرة فجاء ثلاث قيم ما في المدخول بها
وغيرها ولا ينوي وجاء وينوي في غير المدخول بها وهو المشهور قال صاحب
التوضيح ما ذكره المصنف أنه المشهور من أنه ينوي في جميع الكتابات في غير
المدخول بها بخلاف المدونة والرسالة فإن فيها أنه لا ينوي في البينة مدخل ولا
بها أم لا وإنما ينوي فيما عداها من الكتابات اهـ والحاصل أن ما شهره ابن الحاجب
ضعيف والمشهور ما مشى عليه المصنف كما قرر (قوله فإذا قال أنت برئ
الخ) أي أو أنت كالدائم أو كالميتة أو وهبتك أو ردتك لاهلك أو ما انقلب اليه
من أهل حرام أو أنا بائن أو أنت بائن وكذلك إذا قال لزوجته المدخول بها
أنت طالق واحدة بائنة لأن المدخول بها لا يبين إلا الثلاث أو الخلع (قوله أو جعلك
على غار بك) خلاف المشهور والمشهور أنه يلزم فيه الثلاث مطلقاً دخل بها أو لم
يدخل والحاصل أن الكتابة الظاهرة على ثلاثة أقسام ما يلزم فيه الثلاث مطلقاً
ولا ينوي وذلك في البينة وجعلك على غار بك على المعتمد وما يلزم فيه الثلاث
استدأحتي يدعي نية أقل في غير المدخول بها وما يلزم فيه الثلاث استدأحتي
حتى يدعي نية أقل حتى في المدخول بها فيقبل كما إذا قال لها خليت سبيك
ففيه جميع ما تقدم من الصريح والكتابة حيث لا بساط وأما الورقة بينة أو كان
عند الفتى وأدعى أنه لم يرد الطلاق بهذا اللفظ فإنه يصدق أن دل بساط على نفي
الطلاق لكن عند القاضي حيث رفعته بينة يمين وإن كان مستتباً يصدق بلا
يمين قال التبعلي أن قال لمن طلقها هو أو غيره قبله بالطلاق وزعم أنه لم يرد طلاقاً
وانه قصد الأخبار بما جعل له أو أكثر في مراجعته على غير شيء فقال لها على
طريق التشبيه يامه لمة وأدعى أنه أراد ما مثل المطلقة في طول اللسان وقلة الأدب

فقال (ومن) قال لزوجته
أنت طالق البينة فهي
ثلاث دخل بها أو لم يدخل
ولا ينوي ما ذكره هو
مذهب المدونة وشهره ابن
بشير وقيل ينوي أن لم
يدخل بها وشهره ابن
الحاجب فيما وفي سائر
الكتابات الظاهرة (وان
قال) لها أنت (برئة أو خلية
أو حرام أو جعلك على غار بك
فهو ثلاث في التي دخل بها
وينوي) في عدد الطلاق
لا في إرادة غير الطلاق
(في التي لم يدخل بها)

فانه يصدق في ذلك اوله لما ثبت كالميتة أو الدم وأدعى أنه أراد في الرخصة وقال
أودت بآسن منفصل اذا كان بينهما فرجة أو أنت كالدّم في الاستنثار اذا كانت
رافقتها قدرة أو كريمة وقولهم أن الطلاق يلزم به ولو هان ما يمكن بساطا ولا
فيصدق كقولوا كانت موفقة وقالت أظنني فقيل لها أنت طالق واعلم ايضا أن محل
لزوم الطلاق في نحو جملك على غاربك اذا كان العرف يستعملها في الطلاق والا
كانت كناية خفية فان اعتماد ذلك أو اعتاده أهل بلده وأولى لو كان عادة الجميع
لزم الطلاق به والافلاحتي بنوى العالاق (قوله وقد ذكرنا في الاصل معنى هذه
الالفاظ) أي بريبة من البراة أو بريبة من الزوج رخلية أي خلى الجسم من عصمة
النكاح وحرام أي ممنوعة من لفرفة وجعلك على غاربك أصله أن يفصل خطام
البدن عن أنفه وبقي على غاربه وهو مقدم سنامه وبسبب اللزوم فكان الزوج
يقول لها قد يستل وصرت مستقلة لازم لك (قوله والمطلقة قبل البناء المراد به
الوطى لا مجرد الاختلاص بها) (قوله اذا كان النكاح صحيحا) لا يستغنى عنه بقوله
صدا فاجاز انه يكون الصداق جائزا ويكون النكاح فاسدا الوجه آخر
وخلاصة ما في المقام أن جواز الصداق اعم من كون النكاح صحيحا فكل نكاح صحيح
الصداق فيه جائز ولا العكس وقد تقرّر ان نقيض الاعم أخص ونقيض الاخص
أعم فحينئذ يستغنى بمحترز الثاني الذي هو قوله صحيحا عن محترز الاول الذي هو
جائز تدبر (قوله من قبل أن تمسوهن) المراد به الوطى (قوله الرشيدات) أي
الاسقيات (قوله وهو الاب) أي لا غيره ولو روي بغيره وقوله البكر أي والثيب
الصغيرة بشرط أن يكون ذلك قبل الدخول وبعد الطلاق وكذا قبل الطلاق عند ابن
القاسم حملا على أن الاصل في أفعال الاب لها محلها على المصلحة لا عند مالك حملا على
أن الاصل في الاستقاط عدم المصلحة ووفق بينهما بأن كلا يقول أنه عفو حال الجهل
محول على المصلحة ومحمل قول الامام لا يجوز عفو قبل الطلاق على ما إذا تحقق
عدم المصلحة وهو قولنا قبل الدخول انه ليس للاب العفو بعده لانه ما سارت
فيما صار لها الكلام وهذا اذا كانت رشيدة والا فالكلام للاب (قوله احتراز عما
اذا سمى مالا يجوز) لا يعني أنه ان اريد مالا يجوز من حيث ذاته فلا استثناء وان
اريد ما هو اعم دخل الصداق اذا كان أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم فيستغنى
ذلك من كلامه لانه لا يعلق قبل البناء يلزم نصف ذلك (قوله فان أصبي اذا
دخل بها) أي وطئها أي لان الصداق لا يتقرر الاوطى الزوج البالغ مع
اطاعة الزوجة ولو كان الوطى حراما كوطى في حبس أو بركوكذلك يتقرر بعون

وقد ذكرنا في الاصل معنى
هذه الالفاظ (والمطلقة)
التي سمي لها الزوج صداقا
جائزا (قبل البناء) يجب
لها نصف الصداق الذي
سما لها اذا كان النكاح
صحيحا لقوله تعالى وان
طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن وقد فرضتم لهن
فريضة فنصف ما فرضتم
الآن يفون أي النسيات
الراشيدات أو يفون الذي
بيده عقدة النكاح وهو
الاب في إتيانه البكر
والسيد في أمته وقيدنا
بمسمى لها احتراز عما اذا لم
يسم لها شي أو ذلك في نكاح
التفويض وقد تقدم حكمه
وبجائز احتراز عما اذا كان
فاسدا فانه لا شيء لها (ج)
ظاهر قوله قبل البناء أنه لو
دخل بها البكر لم يجز
الصداق ولو كان ميبها
وليس كذلك فان الصبي
اذا دخل بها يس لها الا
نصف الصداق لان دخوله
كلا دخول

أحدهما أو موتهما ولو كان الزوج صبياً وهي ذرية مطبقة ولو كان موتها بقتلها
نفسها كراهية في زوجها أو بقتل سيدها له أن كانت أمة وبيق النفر في قتل المرأة
زوجها أو بقتل سيدها له أن لا يتكلم لها بذلك لانتهاها ما راى لا يكون ذرية أقتل النساء
أزواجهن وكذا بتقرر باقامة سنة بعد الاختلاء بها حيث كان الزوج بالغاً وهي
طليقة لتزول اقامة سنة تمام الوطى وهذا إذا كان الزوج حراً وبنين كما قال
بعض إذا سكن عبداً أن يعتبر اقامة نصف سنة وإذا زال الزوج بكارة زوجته
باصبعه فإن طلقها قبل وطئها فلها نصف الصداق مع أرض البكارة وبعده فلها
الصداق فقط (قوله يجرى مجرى المبة) أي فامات الزوج قبل أن يتمها سقطت
بأنشأ ورعية قال الشيخ أحمد الزرقاني وإن زهرل مرض الزوج كالمرتبة سقط أيضاً
وهو وإن زهرل لاها مبة لم تقبض أم لا فإن ماتت قبل أن تمتع فإن المنة تدفع لورثتها
بأنشأ ورعية قال الحرشي وحكم الاعطاء للورثة كحكم الاصل وهو النذب لأن
الكسر الحاصل لها حاصل لورثتها وحمل الاعطاء لورثتها حيث ماتت المطلقة طلاقاً
وحيث ماتت انقضت العدة أمالومات في العدة فلا منة لورثتها لأن الاصل لا منة له
في تلك الحالة (قوله بحسب ما يحسن) لوقال وبحسب ما يحسن إكأن أحسن لأنها
في ذاتها مندوبة وبحسب حاله مندوب آخر (قوله على قدر حاله) تفسيراً لقوله بحسب
ما يحسن وانما روي حاله فقط لأن كسرهما جاء من قبله (قوله وأدناها كسوة)
هذا في لذى له قدرة على ذلك والاداء لمبة بمجناه ولو أقر من ذلك ولا فرق في كون
الزوج صحيحاً أو مريضاً مريضاً مخفواً نهلب أمهات في مقابلة كسر المطلقة لم يكن تبرعاً
ولم راعاة تقول بوجوبها وانظر ما المراد بالكسوة هل في من وخمار أو في من فقط
وإداهم الاقول (قوله ما يقرب من ثمن الخادم) والظاهر اعتبار كونها من أوسط
الريق وانظر ما أراد بالقرب والاداء ممة وقوله أهل المعرفة وفي الشيخ أي الحسن
على المدونة أن المراد نفقة تسارى قيمة خادم يدل عليه قرائن ما ع الخادم اه
(قوله ولا يجبرنا كيد الخ) والجواب أنه صرح به دفعاً لمتهم من استعمال ينبغي
في الوجوب كما تنق للصنف من ذلك قوله وبنه في الصائم أن يحفظ لسانه وحوارحه
أوله كيد الرد على ابن مسلمة وابن حبيب والإيمري في قولهم بغير بضيتها
كالشافعي (قوله احتراز من ذات العيب) أي وأما إذا كان به عيب فظاهر كلامه أن
لها منة وأيس كذلك بل لا منة لها أيضاً لأن الرد من جهتها قاله عم (قوله وفي الطلاق
البائن أثر الطلاق) فليردوها بحسب ما قبل دفعها لها فانها تسقط ولو كان الطلاق بآثنا

وقد اعلم معنى قوله (الآن
تمقونه) أي عن نصف
الصداق (أي أن كانت نيبا
رشيدة) (وإن كانت بكراً
فذلك) أي العفورا جمع (إلى
أبيها وكذلك السيد في أمته
ومن طلق امرأته الحرة
مسلمة كانت أو كسبية
أو لامة المسلمة مدخولاً لها
أو غير مدخول به الميسم ما
(طلاقاً بأنشأ أو رجعة ما
كان المطلق حراً أو عبداً في نكاح
لازم (فبنيني) بمعنى يستدب
له أن يعيها) أي يعطيها شيئاً
يجري مجرى المبة بحسب
ما يحسن من مثله على قدر
حاله من يسر وعسر قال
في المدونة أهلها خادم
أو نفقة وأدناها كسوة
بعضهم بمعنى بالنفقة
ما يقرب من ثمن الخادم
وقوله (ولا يجبر) نأ كيد
إذا المستحب لا يجبر عليه
من آباء وقبداً بل لازم
احترازاً من ذات العيب
إذا ردت به لأنها طليقة ووقبت
المنة في الطلاق الرجعي
بعد انقضاء العدة لأنها قبل
ذات زوجة وفي الطلاق

وبدل للاستعجاب تقييده تعالى الآية مرة بالا حسان ومرة بالتعريض ولما كان كلامه يروم ان كل من طلق يتبع وكان لهم مسائل لامتنعة فيها رفع ذلك (٩٧) انوهم بالتعريض على بعض ذلك فقال (ولم يأت) أي المطلقة التي

(لم يدخلها) (الحال انه كان) (قد فرض لها) صداقا (ف) انه (لا متعة لها) لانها قد اخذت نصف الصداق مع بقاء سلتها ومفهومه انه ادا لم يفرض لها فارقها المتعة وهو كذلك كما قدمنا (و) كذلك (لا) متعة (للمتعة) لانها تدفعت شيان ما لها لاجل فراقها من زوجها كراهية فيه فلان عندها المملوك رفعة باعطاء المتعة ودية المسائل التي لا متعة فيها مذ كورة في الاصل ثم انتقل يتكلم على مسئلة كان اد نسب ذكرها عقب نكاح التفويض وهي (وان مات) الزوج (عن زوجته) (التي لم يفرض لها) صداقا (وم) الحال انه (لم يبين بما افادها الميراث منه) انما قال انه بالعقد مع اتوارث بينهما (و) امكن (لا صداق لها) عليه على المشهور وهو يروم كلامه انه لو فرض لها كان

(قوله تقييده لانه قال حقا على الحسنين) وقال حقا على المتقين والتعريض بالاحسان صرف الحق عن الوجوب لان الوجوب لا يتقيد بالاحسان ولا بالمتقين وايضا الحق قد براده الثابت المقابل للباسا (قوله لانها قد دفعت شيان ما لها) أي او كان العوض من غيرها ورضيت به والا فلها المتعة قاله عجم (قوله ودية المسائل التي لا متعة فيها مذ كورة في الاصل) فن الذي لا متعة فيه المحبرة والمملكة والمعتقة تحت العبد فتمتارا افراق والتي ملكت زوجها او ملكها بخلاف التي اختارت فراقه ان تزوج عايم او اعلمها بواحدة فالتفت ان تفرقها لها المتعة لان الطلاق بسببه واجبه اراد بالاصل التكبير لانه احالها في التعقيق عليه (قوله لانه بالعقد مع التوارث) أي لان عقد النكاح في الصحة وأما لو عقد في مرضه وفرض فيه فلزوجته المسمى الذي فرضه سواء دخل أم لا راد على صداق المثل أم لا من الثالث لانهم وصية لغير وارث لان العقد فاسد ومحل كلام المصنف في الحر وأما العبد فان ما فرضه في مرضه صحيح لازم ليس بوصية بل هو صداق ولا يقال هو محجور عليه لاننا نقول هو مستند لاذن سيده كما ذكره الخرشي عن تقرير (قوله ولكن لا صداق لها عليه) على المشهور وقيل لها الصداق واختاره ابن العربي وغيره (قوله وكانت مسئلة حرة) أي وأمر لو كانت امه أو كراهية فقبل لها ذلك في الثالث لانه وصية لغير وارث ففاسد من به أهل الرضا في الثالث وهو قول محمد بن المواز عن مالك وقيل بالبطالان لانه انما افرض لاجل الوطء ويحصل فليس ما وقع منه وصية بل صداق وهو قول عبد الملك بن يونس وهو أحسن (قوله فلا شيء لها) أي لا لها وصية لو ارثت قبل الطلاق لان يميزها الورثة فتكون منهم للوصي له لا وصية (قوله اراد ان لم تكن الخ) أي حيث كانت رشيدة فيموز لها الرضى بدون صداق المثل ولو بعد البناء كما في المحجور بخلاف الوصي فيعوز له ذلك قبل البناء لا بعده حيث كان الرضى قبله لمصلحة وأما المصلحة ومصلحة السفة فليس لها الرضى به مطلقا ولا يلزمها ان رضاه ولو لما الردي بعد الرشيد كالحاكم قبله (قوله الا ان في تنزيهه على اللفظ صعوبة الخ) وجه ذلك ان قول المصنف ان لم تكن رضيت بشيء معلوم ظاهر ان لم تكن رضيت بشيء معلوم سماه لها مع ان الكلام في نكاح التفويض لاني نكاح التسمية فالمراد وان لم يكن

لها الصداق ايضا وهذا اذا فرض ٣٥ عد في لما في حال الصحة اما اذا فرض لها في المرض وكانت مسئلة حرة فلا شيء لها ثم صرح بمفهوم قوله لم يبين بها فقال (ولو دخل بها) أي التي مات عنها او لم يفرض لها (كان لها) مع الميراث (صداق المثل) لانه قد دفعت عليها ما اعطتها والسبعة الفاشة انما تجب فيها القيمة وهي من صداق المثل وانما يكون لها صداق المثل (ان لم تكن رضيت بشيء معلوم) ع اراد ان لم تكن رضيت بقل من صداق المثل فان عبد الوهاب الا ان في تنزيهه على اللفظ صعوبة ثم انتقل يتكلم على عيوب توجد في لمراء ثبت للزوج رد المرأة بها

ظاهر العبارة لها صدق المثل ان لم ترض بدونه حيث كانت رشيده على ما ينشأ
 (قوله وترد المرأة من الجنون مطبوعا لا) أي جنون سابق على العقد الان يلتزم بها
 بعد العلم بالجنون فيسقط خياره ولو منع الجهل بالخيار أو بان التلذذية طلع الخيار وغرم
 نصف الصداق ان فارق قبل الدخول وظاهر كلامهم ولو كان السالم مضمرا (قوله
 والجذام والبرص) أي الحققتين لأن شك فلافرقة (قوله بياض معروف) ظاهر
 عبارة انه لا رد بالبرص الاسود وليس كذلك اذا لفرق بين الابيض والاسود
 الاردى من الابيض لانه من مقدمات الجذام ويحجب عن الشرح بانه نص على
 المتوهم ولاخبار بالحق (قوله فلايجمر بفتح الباء وسكون الحاء وفتح الميم)
 أي لايجمر لكون الدم قد ذهب ولذا قال بهض واذا انخس البرص بارة خرج منه ماء
 ومن البق دم (قوله وعلامته ان يعصر) وعلاوة الاسود انة قليلس أي يشبه قشره
 لكونه مدقرا كالفلوس (قوله وهو كذلك على المشهور) حكى بعضهم أن
 البرص اذا كان في المرأة فهو اتفاق كان يسيرا وكثيرا فانظر قول الشارح على
 المشهور المفيد أنها ذات خلاف وهذا كما في جذام وبرص ومثلهما جنون المرأة
 قبل تمام العقد لا بعده وحاصل ما يتعلق بهذه المسئلة أن الجذام والبرص
 ومثلهما الجنون اذا كان الواحد منهما بالمرأة فلا ترد الا اذا كان سابقا على تمام
 العقد قبل العقد اوحينه قل اوكثر بشرط التحقق لا بعد العقد فلا رد واما
 اذا كان الواحد منهما بالرجل وسياق في كلام الشارح فيرد مطلقا قبل العقد
 او بعده ولو بعد الدخول في الجذام مطلقا وفي البرص قبل العقد لان حدث به بعد
 العقد يشترط كونه متفاحشا والفرق أن العمة بيد الرجل فهو قادر على الفراق
 دونها (قوله محجة تكون في الفرج) بفتح اللام القاءة من اللحم واما بالضم
 فالقراءة انظر القاموس أي محجة تشبه قرن الشاة فيسهل علاجها وهو اذا اعتبر
 الغالب ومن غير الغالب تكون عظما فيعسر علاجه (قوله وهو أن يكون
 مسلك البول الخ) وأولى اختلاط مسلك البول ومخرج الغائط الا انه لا يقال له
 افشاء (قوله والاستحاضة) هذا اخلاف المذهب والمذهب ان الاستحاضة
 ليست بعيب ولو اتى بدلها بالعقل لكان صوابا وهو لم يرد في فرج المرأة يشبه اذرة
 الرجل ولا نسلم غالبا من رشح وقيل رغو في الفرج تحدث عند الجماع فالتفت هذه
 الامور اتخاذه ذلك بالوطي وهو يدل على الرضى قلت الوطاء الدال على الرضى هو
 الحاصل بعد عظمه وجب الخيار لا الحاصل قبله (قوله والبرص وهو نقي الفرج)
 واما نقي القم فليس بعيب على المذهب بخلاف باب البيع فهو عيب ككان بالقم

فقال (وترد المرأة من
 الجنون والجذام والبرص)
 بالفتح بياض معروف
 وعلامته ان يعصر فلايجمر
 ظاهر كلامه ثبوت الرد بها
 ولو قل وهو كذلك على
 المشهور (و) نرد المرأة
 (بدا الفرج) وهو ما يمنع
 ارطأ أولادته وهو خمسة
 أشياء القرن بسكون الراء
 وفتح الحجة تكون في قم
 الفرج والرق بفتح الراء
 والتاء وهو النمام الفرج
 بحيث لا يمكن دخول الذكر
 والافشاء وهو أن يكون
 مسلك البول ومسلك الجماع
 واحدا والاستحاضة وهي
 كما تقدم جريان الدم في غير
 فرس الحيض وهي تقع من
 كمال الجماع والبصر وهو نقي
 الفرج واذا انكرت
 دعوى عيها فما كان ظاهرا
 كالجذام بوجهها وكفيها
 أثبت بالرجال وما كان
 بسائر جسدها غير الفرج
 ثبت بالنساء

وما كان بافرج فقال مالك وابن القاسم (٩٩) تصدق وعن مالك ينظرها النساء (١٠٠) فان دخل الزوج بالتي (١٠١)

شيء من العيوب المتقدمة
(و) الحال انه (لم يعلم) به
عند الدخول (ودى) أى
دفع (صدقه) ورجع به
معنى كلامه انه يلزمه ان
يدفع لها جميع المداق ثم
يرجع به (على أيها) ان
كان زوجها له ظاهره ولو
كان معسرا ولا يرجع الاب
على المرأة بشئ وهو كذلك
اذا كانت غائبة حين
التزوج أما اذا زوجها
بمضورها وكتما العيب
فليضرب الزوج في الرجوع
عليها وعليه فان رجع عليها
فلا رجوع لها على الولي
وان رجع على الولي رجع
الولي عليها (وكذلك) مثل
رجوع الزوج على الاب
في الحكم (ان) كان الذي
(زوجها) أخوها فانه يرجع
عليه وتنبه على الاب
والاخ ليس للاختصاص
بل مراده بذلك شكل ولي
قريب لا يخفى عليه عيب
المرأة وظاهر كلامه انه
يرجع عليه ولو كان غائبا
غيبه بعسدة بحيث يخفى
عليه خبرها وهو كذلك
عند انشوب وقال ابن

أبو الفرج ولا بد بحرق الفرج والسواد والكبر والصغر القادح والعنسي والثبوبة
ولو كان الزوج يفنها بذلك إلا أن يكون الزوج شرط السلامة من ذلك سواء عين
ما شرط السلامة منه أو قال من العيوب أو من كل عيب والقول قولها في عدم شرط
السلامة اذا ادعاه الزوج والعرف ليس كالشرط وذلك أن النكاح مبني على المكارة
واذا شرط الزوج السلامة من تلك العيوب التي لا ترد إلا بالشرط ولم يوجد ما شرطه
فان اطلع على ذلك قبل البناء بامان برضى وعليه جميع المداق أو يفارق ولا
شيء عليه وان كان بعد البناء ردت لمدق مثلها ما لم يكن صداق لها كثر من
المسمى فليس لها إلا المسمى فليس كالعيب الذي يثبت به الحبار فيهما من غير شرط
(قوله) فقال مالك وابن القاسم تصدق أى يمين ولها ان ترد اليمين على زوجها
ولا ينظر اليها النساء الا اذا أتى الزوج بأمر آتقن أو امرأة تشهد ان بخلاف ذلك
ورضيت فيعمل بذلك ولا تصدق حينئذ وظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلقها
على ما دعت ولا يكون تعدهم الظاهر جرحه وما تقرر من أنه لا يجوز النظر لفرج
المرأة ولو رضيت به ومحمول على ما اذا لم يكن ذلك لتنع شرعى فعلى هذا قول الشارح
وعن مالك تنظرها النساء أى جبراً ونسب هذا القول لسننونه والقول ضعيف
وسكت الشارح عن العيب يكون بالرجل كما يأتى للشارح والظاهر انه أراد بالنساء
الجنس فيصدق بالواحدة (قوله) فان دخل الزوج أى الزوج البالغ أى بزوجته
المطهرة (قوله) والحال أنه لم يعلم أى ولم يحصل منه بعد علمه ما يدل على الرضى وأما
اذا لم يدخل ورد ما فلا صداق اذا كان الرد بغير طلاق وأما به فعليه نصف المداق
(قوله) معنى كلامه (انما احتاج لئلا) لكونه وى فعلا ما ضايف معنى يؤى وليس
صريحاً في لزوم ماله المراد (قوله) ثم يرجع به على أيها) أى يرجع الزوج
بجميعه على أيها لانه هو الذي فخره وليس عليه ولا فرق بين كون النكاح صحيحاً
أو فاسداً (قوله) ظاهره ولو كان معسراً وهو كذلك بل ولومات ولم يخلف شيئاً
(قوله) وكتما العيب أى ولم يخبر به (قوله) وعليه أى أو عليه فان رجع
عليها فلا رجوع لها على الولي لكن اذا رجع عليها يرجع عليها بالجميع
الاربع دينار وان رجع على الولي رجع عليه بجميعه وقال بعضهم انه ينبغي أن يترك
لمن أخذ منه ربيع دينار سواء كان من أخذ منه الزوجة أو الولي لئلا يعرى البضع
عن صداق وكذا ذكره بعضهم في المسئلة المتقدمة أعنى ما اذا زوجها أمها مثلاً
ولم تكن حاضرة العقد (قوله) بل مراده بذلك كل ولي قريب أى كالجد اذا قال
في التعقير والا قرب أن الجد من قريب القرابة (قوله) وقال ابن حبيب هو العمد

حبيب بخلاف ما علم به وبسطة انهم عنه ويرجع على الزوجة ويترك لها ربيع دينار

وبدل على انه لم يرد بذكر
 الاب والاخ الاختصاص
 قوله وان زوجها ولي ايس
 بقرب القرابة) أي بعيد
 كائن الم ولم يعلم بالعيب
 ودخل بها الزوج فلا شيء
 عليه وان علم بالعيب وجع
 عليه كالقريب وحيث
 قلنا لارجوعه على البعيد
 فانه يرجع على المرأة
 بجميع الصداق (ولا يكون
 لها منه (الاربعة دينار)
 لئلا يمرى البضع عن بدل
 تقسيم وكذلك يثبت
 لارأة الرد اذا وجدت
 بالرجل الجنون والجذام
 والبرص واد الفرج وهو
 جيبه وخصاره وعنته
 واعتراضه فالحجب قطع
 الذكر والانثيين والخصاء
 قطع أحدهما والعنت فرط
 صغر الذكر والاعتراض
 عدم القدرة على الوطء
 له والى حكمه أشار بقوله
 (ويؤجل المعترض سنة)
 من يوم الحكم ظاهره
 كان أو بعدا وهو كذلك عند
 جمهور الفقهاء وحكاة عبد
 الوهاب عن مالك وعنه
 يؤجل البعد نصف سنة
 وعليه اقتصر صاحب المختصر

فيما ذكر تقييداً وهو ظاهر (قوله كائن الم) وأما الم فكالأخ (قوله وان علم بالعيب
 يعني أن الولي البعيد اذا علم بالعيب وكتمه عن الزوج حكمه حكم الولي القريب
 في الرجوع عليه فقط ان كانت غائبة وعليه وعليها ان زوجها بحضورها كاتمين
 ولج هنا ان ما كان من العيوب مما يعلم بالدخول كالعقل فان حكم الولي القريب
 فيه كالبعيد ونأمله فان تنازع الزوج مع الولي البعيد في العلم وعدمه فالقول للولي
 البعيد بيمينه انه لا يعلم بهيها فان حلف برى وان نكل غرم للزوج جميع الصداق
 بمجرد نكوله في دعوى الاتهام وبعد حلفه في دعوى التحقيق واذا برى الولي
 اما بيمينه ونكول الزوج في دعوى التحقيق فانه يضيع الصداق على الزوج على
 المتمد كما اذا لم يبرأ الولي وأبعد فلا رجوع عاها (قوله والخصاء قطع أحدهما)
 لكن اذا كان مقطوع الانثيين فائتم الذي كرفي شرط أن يكون لا معنى فان أمي ولأرد
 ولا ترد العقيم ورس الانثيين كقولهما وقطع الخشفة كقطع الذي كرمها برده أحد
 الزوجين الاخر العذبة بكسر العين لمهمة وسكون الذال المجبهة والباء الموحدة
 وهي الحدث عند الجماع بولا أو غا أو لا رد بالريح وفي البول في الفرج قولان وقضية
 كلام الخطاب ترجع أنه ليس بعيب ويثبت لكل منهما الخيار اذا كان البرص
 والجذام بكل منهما لانه يزيد بسبب الاجتماع والظاهر أن جنون كل كذلك بخلاف
 ما اذا كان بكل واحد العذبة فيما يفاخر كذا في بعض الشراح (قوله فرط) أي
 شدة صغر الذك كرتة ولا رد بجذام واحد من الأصول بخلاف البيع لان النكاح مبني
 على المكارمة واذا تنازعا في العلم قبل العقد وفي الرضى به فان من ادعى عليه العلم
 يحلف على نفي العلم فان ثبت الخيار وان نكل حلف الاخر وسقط الخيار وانظر
 لونسكلا (قوله ويؤجل المعترض سنة) أي اذا لم يسبق منه وطى ولها كان
 الاعتراض سبباً على العقد او متأخر عنه فان سبق منه وطى ولها تم اعتراض فذلك
 مصيبة تزات لها وكذا خصي أو جب أو كبر أدرة أو هرم حدث بعد الوطى حيث
 لم ينسب في ذلك والا فله الخيار وأما لو تزوجته فوجدته كسيرة الادرة فان منعت
 الوطى فلهما الخيار والا فلا ومن كونهما لا رد لها بالحدث من جب ونحوه بعد الوطى
 حيث لم تخشى على نفسه الزنا والا فلهما التطليق لان المرأة التطليق بالضرر والثابت
 ولو بقرائن الاحوال وقوله سنة أي سنة بعد النكاح من يوم الحكم فليؤجل
 وهو بالمرض ولا عبرة بالمرض الطاري بعد ضرب الاجل استغرق جميع السنة
 أو بعضها وهذا اذا تراهما للحاكم وأما اذا ايترا فعا وتراضيا على ذلك فن يوم
 التراضي كما قاله بهرام (قوله وعليه اقتصر صاحب المختصر) وهو المول عليه أي

يؤجل نصف سنة بعد العدة من يوم الحكم كان ذا شايعة أولا إلا أن العدة التي
 ذكرها التأجيل وهي إمرار الفصول الأربعة أذرعاً أثر الدواعي فصل دون فصل
 موجود في العبد (قوله إذا تقاروا على الوطء) أي وأما لو ادعى الوطء وأنكرته
 فإن كانت المدعى في الأجل أو بعد الأجل أنه وطئ في الأجل فالقول قوله به
 فإن نسكل حلفت وكان القول قوله. فإن لم تخلف بقية زوجة وأما لو ادعى الوطء
 بعد ما لم يصدق قطماً وللواز به كلام آخر لم يرضه بعض من شرح خليل (قوله
 بطاعة بأشأنه أعلم أن هذا الكلام لا يتبين إلا بمعرفة فقه المسئلة وحاصله أنه إذا لم يدع
 المدعى الوطء، بأن صدق على عدم الوطء، أو سكت أو ادعى أنه وطئ بعد العدة
 فإنه يؤثر بالطلاق إن اختارته الزوجة فإن طلق فراضع وله أن يوقع ما شاء وإن أبي
 فقولان مشهوران قولهما أن الحاكم يعلق عليه واحدة وإن زان لم يلزم الرائد وقيل
 بأمر الحاكم الزوجة بإيقاع الطلاق فتوقعه كان نقول طبعاً أو أماناً طلق. من ثم
 يحكم الحاكم بذلك وقاعدة حكم الحاكم مع كون الطلاق بأشأنه وقع قبل البناء
 ليرفع خلافه من لا يرى أمر القاضى لها بذلك إذا انتفى في ذلك هذا الظاهر لك
 عدم صحة تعليل الشارع لأن الطلاق بائن ولو وقع من الزوج كونه قبل البناء
 تنبيه كما يؤجل المعترض الحرسمة والعبد نصفها كذلك يؤجل الجنون والمجنون
 والبصر إن رجع برؤم سنة في الحر ونصفه في الرق والتأجيل إنما يكون في العدة
 من يوم احكم لا فرق فيما كان قبل العقد وما حدث بعده وتعتبر السنة قرية وسكت
 عن المنفعة وأظهرها في شروح خليل (قوله الذي فقد في بلاد الإسلام) وأما ما فقد
 أرض الشرك وشملها زوجة الأسير فانه ما يمتنع كماله لا انقضاء مدة لتعويض التعذر
 الكشف عن زوجيه ما إن دامت نفقته ما ولا فلهما النطق كما إذا خشي أن يمتنع
 نفسهما الزنا فإذا مضت مدة التعدي حكم بموت من ذكر وتعتد زوجته عدة وفاة
 ويقسم ماله على ورثته حينئذ لا على ورثته حين الفقد لم يثبت موته في زمن معين
 فالمعتبر يوم موته فان جاء به بد قسم تركته فان القسم لا يعضى وترجع له أمتعة
 وأما المفقود في معترك المسلمين الذي شهدت البيعة العامة له أنه حضر المعترك فتعتد
 زوجته ويقسم ماله بعد الفراغ من القتال والاستقصاء في الكشف عنه ولا يضرب
 له أجل فلو شهدت البيعة أنه خرج مع الجيش فقط فانه يكون كالمفقود في بلاد
 المسلمين وأما المفقود في قتال الواقع بين المسلمين والكفار فإن زوجته تعتد بعد
 مضي سنة كأنه بعد الفحص عن حاله ويورث ماله حينئذ وبقي من شك في حاله
 هل فقد في بلاد الإسلام أو الكفار قال عجي ينفى العمل بالأحوط فتعامل زوجته

(والأمر أي وإن لم يطق فيه
 فرق بينهما) إذا تقاروا
 على عدم الوطء في الأجل
 (إن شاءت) بطاعة بأشأنه
 لأن كل طلاق من القاضي
 ما بين الأطلاق الحرس
 بالنفقة والمولى (والفقود)
 الذي فقد في بلاد الإسلام
 ولم يعلمه موضع

معاملة زوج مفقود أرض الشرك (قوله في غير مجاعة ولا وباء) الوباء كل مرض عام وقال بعض هو مرض الكبر من الناس في جهة دون سائر الجهات إذا انقر ذلك فتقول مفقود في غير مجاعة أن من فقد في مجاعة أو وباء الذي منه الطاعون والسعال ونحوهما فإن زوجته تعتد به ذهاب ذلك وورث ماله حينئذ (قوله فأنه سترفع أمرها للحاكم) المراد بالحكم القاضي كان قاضي النخعة أو غيرها وأولى قاضي الجماعة والوالي وهو قاضي الشرطة أي السياسة ووال الماء أي الذي يأخذ الزكاة ويملك المياه لأنهم يخرجون عند اجتماع الناس على المياه والثلاث في مرتبة واحدة لكن القاضي أخصط فان لم تجد المرأة واحدا من ذكره ترفع أمرها لجماعة المسلمين والواحد منهم كافي هذا ما ذكره الشيخ سالم واعتمده والسامان مثل القاضي بل قدمه في التعيين في اللفظ عليه لأنه قال ترفع للسامان والقاضي الخ وقرره من الشيوخ أن الذي يجب المصير إليه أنه إذا كان القاضي موجودا فلا يجوز لها أن ترفع للوالي والوالي الماء وجماعة المسلمين فلم يوجد فها تخير في الرفع أما للوالي أو والى الماء لكن لو دفعت له مع وجود القاضي أجزأها جماعة المسلمين فلا يجوز الرفع لهم مع وجود واحد فان كان القاضي موجودا فلا يجوز وأما لو دفعت لجماعة المسلمين مع وجود والي والوالي الماء فيجوز وجود القاضي أو غيره من ذكره مع كونه يجوز أو يأخذ المال الكبر بمنزلة عدمه ترفع لجماعة المسلمين واعتمد على أنهم جميع البلاد ومعه هم وقيل يكفي أن قال الشيخ كبريم الدين ولا بد في جماعة المسلمين من المدلة (قوله ليكشف لها عن خبره) حاصله أنها ثبتت الزوجية وغيبة الزوج والبقاء في العصمة إلى الآن فإذا ثبت ذلك عنده كتب كتابا بامتهلا على اسمه ونسبه وصفته إلى حاكم البلد الذي يظن وجوده فيه فإن لم يظن وجوده في بلد معينه كتب إلى البلد الجامع وأجرة البعث عليها لأنها الطالبة كك ما صوبه ابن ناجي واختار شيخه الغبريني أنها من بيت المال واستظهر بعضهم الأول أن كان لها مال والثاني أن لم يكن لها مال فإذا عاد إليه الخبر بعد معرفة موضعه ضرب لها الأجل أربع أو ستان كما ذكره المصنف والشارح والراجع أن هذه المدة تعبد محل التأجيل المذكور مع دوام النفقة بأن يكون للمفقود مال تنفق منه ولو غير مدخول بها وغير داعية له قبل غيبته وما في النفقات من الدخول أو اشتراط الدعالة في الحاضرة فقط وأما إن لم يكن له مال طلق عليه بالأعسار من غير تأجيل لكن دعائبات ما تقدم وتزيدات العدم واستحقاقها للنفقة وتحلف مع البينة الشاهدة أنها لم تقبض منه نفقة هذه المدة

في غير مجاعة ولا وباء إذا كانت له زوجة فها ترفع أمرها إلى الحاكم ليكشف لها عن خبره فإن كان مرا (بضم الهمزة) (بضم الهمزة)

أي يجب مده أربع سنين) وأركان (١٠٣) عبد يضرب له أجل مدة سنتين ابتداء ضرب الأجل من يوم الرفع

عند ابن عبد الحكم
وهو موافق لقول الشيخ
(من يوم ترفع ذلك إلى
السلطان وينتهي الكشف
عنه) قلت وعبارة الشيخ
مشككة ولهذا أوفها بعضهم
بأن قوله من يوم ترفع ذلك على
قول ابن عبد الحكم وينتهي
الكشف على قول ابن القاسم
وتكون الواو بمعنى أو (ثم)
إذا انقضى الأجل ولم يأت ولم
يظهر له خبر (فتعذر)
زوجته (كعذت الميت)
وعليها الأعداد على المشهور
لأنها محكوم لها بوجوبها
ونفقتها في الأجل من ماله
وفي العدة من ماله لأن
المؤني عنها لا نفقة له (ثم)
بعد انقضاء العدة (تزوج
ان شاءت) ولا يحتاج إلى
إذن الحاكم وكذلك العدة
لأنه حصل بضرب
الأجل أولا ولما انتهى
الكلام على حكم زوجة
المفترق انتملكتكم على ماله
فقال (ولا يورث ماله حتى
يأتي عليه من الزمان مالا
يعيش إلى مثله) غالباً وهو
ثمانون سنة على ما اختاره
الشيخ والقاسمي وسبعون
سنة على ما اختاره عبد الوهاب

ولا أسقطها منه وبعد ذلك يمكنها الحاكم من تطبيق نفسها بأن توقعه ويحكم به
أو يوقعه الحاكم وكذلك لو كان له مال لا يكفي في الأجل فانها تطلق عليه قبل الأجل
بعد فراغ ماله (قوله مدة أربع) أي مدة أي أربع سنين فالإضافة لبيان وكذا
يقال في قوله مدة سنتين (قوله وهو موافق لقول الشارح) أي لصدر كلامه (قوله)
من يوم ترفع ذلك أي السلطان (أي أو القاضي أو غيره من قديم أو المراد به من له
سلطنة فلا حذف ويوافق ما تقدم (قوله قلت وعبارة الشيخ مشككة) وجهه أن
وذكره في التفتيق عن ابن عمر بقوله لأن انتهاء الكشف يتضمن الرفع والرفع
لا يتضمن الكشف اه حاشله أنه إذا كان الرفع لا يتضمن الكشف فيكون يوم الرفع
غير يوم الكشف فيلزم اتناهي (قوله ولهذا أوفها الخ) وبه ضمهم قال أن الواو في
وينتهي بمعنى مع أي فلا بد من حصول الأمرين والكشف عنه لا يستلزم الرفع
وعكسه فلماذا ذكرهما وحينئذ فلا غبار على عبارة المصنف (قوله على قول ابن
القاسم) هو راجع (قوله فتعذر زوجته كعذت الميت) أربعة أشهر وعشر للعدة
وشهران وخمس لبال مع أيامها إن كانت أمة وقوله كعدة الميت أي الحق موته
(قوله وعليها لأعداد) على المشهور ملخصه أن الرأج أنها تعتد كالوفاة بني بها
أولاً ابن عبد السلام ومن أهل المذهب من الزم فيها أقصى الأجلين ومنهم من أجرى
ذلك على لزوم الأعداد يرجع قوله على المشهور لقوله اعتدت كالوفاة وقوله وعليها
الأعداد أي اعتدت كالوفاة على المشهور وعليها الأعداد على المشهور (قوله)
ونفقتها في الأجل من ماله) فإن لم يكن له مال طلقت عليه كما تقدم (قوله وفي
العدة من ماله) ولو حاشاً فإذا دخلت في العدة وأرادت بعد الدخول أن تبقي
زوجته فليس لها بذلك فإن تبين تقدم موته ردت ما أنفقت بعد الوفاة فإن جاء المفقود
أو تبين أنه حي أرمات وهي في عذتها أو بعده أو قبل العقد أو بعد انعقد وقبل الدخول
أو بعد الدخول ولكن علم المتزوج بها بأن زوجها المفقود جاء أو لم يعلم لكن
كان عقده مجمعا على فساد فلا نفقوت عليه في هذه الصور بخلاف لو جاء أو تبين أنه
حي أو مات بعد تلذذ الثاني بها غير عالم في نكاح صحيح أو بقرت بالدخول فانها
نفقوت على المفقود (قوله تزوج ان شاءت الخ) فيه إشارة لما يقول أنها لا تزوج
هذا الأجل وإنما حكمها بحكم المال (قوله ولا يورث ماله) أي مال المفقود
في بلاد الإسلام لأن الكلام فيه وأم ولد المفقود كالأمة في الوقف إلى انقضاء مدة
التعبر حيث كان لسيدها مال تنفق منه ولا تجرعة أو تزوج بعد حيضة لها
عدها من سيدها فإن لم تحض فثلاثة أشهر (قوله وسبعون سنة على ما اختاره

عبد الوهاب الخ) قال الشيخ الميرى وأمله الراجح عند خليل وترك الشارح
 ثالثا وخمس وسبعون سنة على ما قضى به بن زرب وابن الهندي (قوله في سنة
 ووقت مغيبه) ظاهره أن الخلاف في كل منه مساو يحتمل أن تكون الواو بمعنى
 أو تكون مثلا في الأولي اختلاف في السن ووقت المغيب معلوم الثانية اختلفوا
 في وقت المغيب والسن معلوم ولا يخفى أنه لا يترب على الاختلاف في وقت المغيب
 مع العلم بالسن ثمرة فالداسب حذف قوله ووقت مغيبه بقيت الواو على حالها
 أو جاءت بمعنى أو (قوله حكم بالاقول الخ) فادألت بينة فقد درسناه كذا وقالت
 أخرى فقد درسناه كذا لا يزيد فاه يعمل بقول البيهقي الذي شهدته بالاقول
 لأنه أخوط قال فت تجاوز شهادتهم على التقدير فلا يشترط فيها التحقيق
 بل بحسب ما يغلب على الظن وهذا ليس شأن الشهادة بل شأنها التحقيق
 يمكن اعتقار للتعذر بأن يقولوا يغلب على ظننا أنه قد درسناه كذا إذا شهدت
 على التقدير وأراد الواو قسم ماله بعد فراغ لمدة فلا بد من حلقه على طبق
 شهادتهم على القطع حيث ظن به العلم أمالو شهدت بتاريخ الولادة فلا بد من (قوله
 بمعنى لا يجوز) أي يحرم وهذا إذا كانت معتدة من غير المطلق وأما أنه فانه لا يحرم
 حيث لم يكن بالثلاث وكذا يحرم مواعدة بالنكاح من الجانبين بأن يتوثق كل
 من صاحبه أن لا يأخذ غيره وكذا يحرم صريح الخطبة إلى وليها المحبر وواعده
 وهو السيد في أمته والاب في ابنته البكر وأما غيره فمكروه ولا يحرم كمواعدة
 من أحد الزوجين لصاحبه دون أن يعده الآخر وكذا يقال في استبارة من زمانه
 وأولى من غيره أو من غصب أو من نكاح أو شبهة أو تلك أو شبهة أي في تحريم
 الصريح بالخطبة له في زمن الاستبراء وفي تحريم المواعدة لها ولوليها بالنكاح
 ويغيب النكاح وقد مر تفصيله (قوله بمعنى ويباح) أي فهو ما استوى طرفاه
 كما مر به فت (قوله بالتعريض بالقول المعروف) ظاهره أن التعريض بالفعل
 كالأداء لا يجوز وفي المختصر جوازه وقال ابن ناجي الهدية في زماننا أقوى من
 المواعدة فاصواب حرمتها أن لم يكن جرى من لها قبل وأما اجراء النفقة عليها
 فلا يجوز قطعاً فان أنفق وأهدى ثم تزوجت غيره لم يرجع ما يهبه لها وهو له
 لو أهدى أو أنفق للخطوبة غير معتدة ثم تزوجت غيره لا للشرط وأعرف وكل
 ذلك قبل العقد فان أهدى أو أنفق بعد العقد ثم طلق قبل البناء فهل كذا وهو
 الغالب (قوله أي الحسن) لا يخفى أن هذا الحسن شرعي أي يكون
 القول المذكور ليس تعريضاً ومنه يشهد فيكون قوله المعروف وصفاً مؤكداً

وإذا اختلف الشهود
 في سنة ووقت مغيبه حكم
 بالأول احتياطاً ثم انتقل
 بحكم على مسألة كان
 الأنسب ذكرها عند
 النكاح (م على حكم الولي)
 في المدة وهي (ولا) فتطلب
 بمعنى لا يجوز أن تطلب
 (المرأة) المطلقة طلاقاً بائناً
 أو زانياً والتوفى عنها
 زوجها وهي (في عدتها)
 بصريح اللفظ (ولاباس)
 بمعنى وبصريح خطبة المعتدة
 بالتعريض بالقول المعروف
 أي الحسن

وهو ما يفهم به المقصود مثل اني فيك راغب لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وهذه الاباحة انما هي في حق من يميز بين (١٠٥) التعريض والتصریح وما غيره فلا يساح له ذلك ثم انتقل بتكلم

على مسئلة كان الانسب ذكرها عند قوله وليعدل بين نسائه وهي (ومن نكح) أي تزوج على امراته أو نسائه سواء كان كبيرا أو صغيرا (بكرًا) ماهرة كانت أو كبيرة حرة مسلمة أو أمة أو كآسية (فيساح له) وفي أكثر النسخ فلها بالتأنيث (ان يقيم عندها سبعة أيام) سبعة أيام متواليات (دون سائر نسائه) ثم بعد ذلك يسوي بينهما في القسم ابن الموارث فيسحب البسطة بالقديمة (وي) أمّا الحكم (في الثيب) اذا تزوجها على نسائه فلا يقيم عندها الا (ثلاثة أيام) متواليات ثم يسوي بينهما وظاهر النسخة الاولى ان الحق للزوج وهي رواية ابن القاسم وظاهر النسخة الثانية انه حق للزوجة وهي رواية أشهب وعلى الثانية لا يجوز له ترك المقام الا باذنها وعلى

موضوفه متعلق التعريض فيعلم انه ليس بقصر يحا (قوله به) أي سميته أو منعه أي بدون صراحة (قوله وهذه الاباحة) انما هي في حق من يميز كما هل العلم (قوله وما غيره فلا يساح له ذلك) أي كما اذا كانت المرأة تفهم منه التصریح بحسب زعمها وينتج من ذلك اقسام أربعة أحدها أن يكونا عالين بالفرق بين التصریح والتعريض فالجواز ثمانية اجاملين ثالثها هو جاهل رابعها عاكس فالمنع في الثلاث ومحل جواز التعريض بالقيد المذكور اذا كانت في عدة متوفى عنها أو مطلقة من غير مطلقا بائنا لا رجعا فيحرم التعريض اجماعا (قوله على امراته أو نسائه) أراد بالجمع ما فوق الواحد وأما التي تزوجها ابتداء فلا يلزمه الاقامة عندها ولا اليبات لأن يقصد اضارها فعليه ازالته باليبات عندها أو لمؤنسة أي الا ان يجري عرف بيانه عندها حال عرسها فيقضى عليه به كما ذكره بعض شراح العلامة خليل (قوله سبعة أيام) أي باليها فان قلت كان الواجب أن يأتي المصنف بالتألان المسدود مذكروا الجواب أن الوجوب في حالة ذكر المعدود وأما في حالة الحذف فيعوزتد كبيره وتأنيثه وانما ميزت اليك عن الثيب لما عندها من الوحشة بفراق أهلها والاقامة المذكورة لا تنافي الخروج لفضاء لمصلحة ومصلاته الجمعية وحضور الجماعة ولو تزوج امرأتين في ليلة فيبدا بأسابقة في الدعوة للدخول أو بالمقدار تساوت في الدعوة والأقرب (قوله على نسائه) أي جنس نسائه أو في العبارة حذف (قوله وظاهر الثانية أنه حق للزوجة) وهو المذهب فيقضى عليه به (قوله بين الاختيار) لا مفرم لمما بل كل محرم في الجمع كذلك (قوله في الوطء) أي أو غيره من أنواع الاستمتاع (قوله عن جمعها في الملك لغير الوطء) أي أو واحد للملك وأخرى للوطء (يبعا ناجزا) أي ولو دلس به على المشتري لا للمشتري التماسك وظاهره أن اختتامه بمجرد بيعها الناجز وهو كذلك لكن يقيد بأن لا يكون فيها مواضع ولا عهدة ثلاث وأما لو كان فيها واحد مما ذكر فلا تغل الا بغيره لان الضمان من البائع في ذلك ولأنه أن تقول احترز الشارح بناجر أضعاف عهدة الثلاث والمواضع كما فعل في التحقيق واحترز بهذه الثلاث

الاولى يكون الخيار له بين فعله ٢٧ عد في وتركه والاصل في التفصيل الذي ذكرناه ما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم للبكر سبع وللثيب ثلاث (ولا يجمع بين أختين في ملك اليمين في الوطء) كلامه محتمل للكرهية والانع وهو المذهب لعدم قوله تعالى وأن تجمعوا بين الأختين في النكاح وملك اليمين واحترز بقوله في الوطء من جمعها في الملك لغير الوطء واذا جمعها في الملك فله ان يطأ أيتها شاءوا الكف عن الأخرى مو كوالى أماته (فان شاء) أي اذا أراد (وطء الأخرى) فليحرم عليه (أي على نفسه) (فرج الاولى) التي وطئها اما (يبيع) بد الاستبراء يبعنا ناجر الم لا يمتصها منه واحترز بناجرا من بيع الخيار فان ذلك لا يحرم فرج الاولى حتى يخرج من أيام الخيارين لا يمتصها منه عن ما اذا باعها الم يمتصها منه

من السنة فانها كافية في تحريم المبيعة وحايته الاخرى (قوله ~~كولده~~
 الصغير وعبد) أنت خير بان الاعتصار لا يتقيد بالولد الصغير بل ومثله الكبير وان
 الاعتصار هو ارتجاع عطية دون عوض لا بطوع المعطى وهذا بيع لا عطية
 الا ان يقال اراد بالاعتصار مطلق الارتجاع من المالك بدون اختيار ولو بالعوض
 ولا يخفى أن هذا يخص الصغير بل والكبير السفيه لان وليه يتصرف له ويكون
 مفاده أنه اذا باعها لولده ~~سيرة~~ الرشيد كالبيع لاجنبي فيصل له وطىء
 كما ختمها (قوله أو كتابة الخ) ولو عجزت عن القبول فلا تعود الحرية (قوله أو موحل)
 يؤخذ منه أنه لا يجوز وطىء المعتقة لاجل و هو وكذلك (قوله كالمبة لغير الثواب)
 أى والصدقة وغير ذلك كما اذا أخذها زنا طويلا كاربعة سنين أو أسرت
 أو أقتلها فليس من عودها منه ولو رجعت لا تعود الحرية ولا تحل بعة فاسدة
 من بيع أو تزويج لم يفت بحواله السوق فاعلى في البيع أو دخول في التزويج أو
 اخدام سنة أو سنتين أو ثلاث أو أحرار أو طهار (قوله لمن لا يتصرها منه) وأما
 لو به المن يتصرها منه أى قادر على الرجوع فيها بغير شيء كما اذا وهبها لولده قبل
 حصول نفوت الاعتصار أو ما بشره من الموهوب كما اذا وهبهم المحجور من نيم أو ولده
 وأراد أخذها بعد حصول نفوت الاعتصار ولا فرق في المبة لمن يتصرها منه وبين
 أن تكون لثواب وقبضه أو لغير ثواب الآن نفوت عنده بغير نكاح لو طء الأب
 لها قبل بل بزيادة أو نقص فعل اختها للأواب وكان ذلك الموهوب له كبرار شدا
 وأما اذا تصدق بالموطوءة على من هو في حجره وهاذا خير المتصدق بكسر الدال فان
 ذلك يكون كافيا في حليته وطء كاختها لم تعلم تحرف لا قبل الاخت لا به ولو اعتقها
 أو وهبها قبل الحوزة ضي فعله (قوله حتى يعوض الخ) أى فلو انتفى التمتع
 والنفوت فلا يحل له وطء كاختها ولو قبضها الموهوب له ما لم يكن الثواب معيناً
 وحصل عقد المبة فيصل وطء كاختها ولو لم يقبض الموهوب له المبة لانها بيع
 حينئذ (قوله وكذلك اذا زوجها) من غيره أى عقد صحيح لا زما وان لم يدخل
 الزوج بها أو فاسداً مضى بمجرد الدخول أو غير لازم كنكاح عبد أو صبي بغير إذن
 ثم أحجزه أو كنكاح ذى عيب أو غرر ثم رضى الآخر فيصل بوطء ثان وفي الاول تردّد
 (قوله من البائعين) اذا المعتد ان وطء الصبي لا يحرم مطلقا سواء كان بملك
 أو نكاح كما صرح به بعض ويحل الخلاف في وطء الصبي اذا كان بقوى على الجماع
 أو بلغ أن يلدن الجوارى والافوطته كالعدم باتفاق وكذلك مقدماته فيما يظهر
 وهذا كما قررنا في الواطى هو اللامس وأما الموطوءة والمولوسة فظاهر كلامهم

كولده الصغير وعبد الآن
 نفوت عند المتصر منه
 فيصل له (أو) (بكتابة) لان
 الكتابة أحرزت نفسها
 ومنها (أو) (بعتق) فاجز
 أو وجعل (وشبهه بما تحرم
 به) كالمبة لغير الثواب لمن
 لا يتصرها منه اذا قبضها
 الموهوب وان كانت لثواب
 فلا تحل له حتى يعوض عليها
 أو نفوت عند الموهوب
 بالقيمة وكذلك اذا زوجها
 من غيره فيصل له اختها
 بنفس العقد (ومن وطىء)
 من البائعين

(أمة تلك) صحيح أو ناسد
 أو قبلها أو بانرها (لم تحل له
 أمها) قياسا على أم
 الزوجة (ولا تحل له
 ابنتها) قياسا على الزوجة
 (وتحرم على آبائه) قياسا على
 حليته الابن (و) تحرم على
 (أبنائه) قياسا على زوجة
 الاب تحريم المصاهرة
 يجري في الملك (كتحريم)
 المصاهرة في (النكاح)
 لعدم قوله تعالى حرمت
 عليكم أمهاتكم الآية
 والطلاق بيد العبد دون
 السيد لما رواه البيهقي من
 قوله عليه الصلاة والسلام
 إنما يملك الطلاق من أخذ
 بالساق كناية عن الزوج
 وهذا إذا تزوج باذن
 السيد أما إذا تزوج بغير
 اذنه فله فسخه كما تقدم
 (ولا طلاق لصبي) نظايره
 ولو كان مرادها لما رواه
 الترمذي من قوله عليه
 الصلاة والسلام رفع القلم
 عن ثلاث عن النائم حتى
 يستيقظ وعن الصبي حتى
 يبلغ وعن المجنون حتى
 يعقل

ولو كانت صغيرة جدا (قوله أو ناسدا) أي مختلفا في فساد أو ما المتفق على
 فساده أن درأ الحد كذا وان لم يدرك فلا وظاهره يشمل ما إذا كان الوطاء غير
 جائزا كما إذا كانت مجوسية وبه أفتى بعضهم وفي كلام المدونة ما يفيد (قوله
 أو قبلها أو بانرها) بلدة مع قصد وبدونه) ولخصه أنه أن قصد لذو ولو بقبله فم
 أو بلمس ونحوه بل ولو بنظر ووجه ما حرم ما ذكر وان انتفاء فلا وان قصد ما فقط
 أو وجد ما فقط فقولان في كل أقواهما في الثاني التحريم والاربعة في باطن
 الجسد وما عدا الوجه واليدين وأما ما فلا تحريم بالنظر مطلقا كباطن الجسد
 مع انتفاءهما واعلم أن التلذذ ولو بعد الموت ولو بالنظر لباطن الجسد يحرم وشبهة
 الملك كالمالك وأما الزنا فلا يحرم فتدبر (قوله وتحريم) أي تلك الموطوءة أي أو التلذذ
 بها (قوله على آبائه) أي أصوله وان لم يوافق له على آبائه أي فروعه وان
 سفلوا (قوله تحريم المصاهرة) أي الحاصل بالوطء أو التلذذ ولو قال تحريم
 مصاهرة الملك كتحريم مصاهرة النكاح كان أولى وقوله كتحريم المصاهرة
 بالنكاح أي في الجملة لأن تحريم بعض المصاهرة بالنكاح لا يتوقف على الوطاء (قوله
 بيد السيد أي المكاف الذي تزوج باذن السيد (قوله كناية عن الزوج) وجهه
 أن مدلول من أخذ بالساق ذات كلية تصدق على أفراد متعددة مستلزقة شرعا
 من حيث تحقة الفرد معين من تلك الأفراد وهو الزوج فقد أطلق اسم المزوج
 وأريد الألف (قوله أما إذا تزوج بغير اذنه فله فسخه وله الإماء) ولو كانت
 المصلحة في الإماء وإذا فسخ يكون بطلقة واحدة وهي بائنة لا كزولا الثانية
 إن أوقع اثنتين ولا فرق في العبد بين أن يكون قنأ أو أمانة ووارث السيد فهو
 ولو اختلف وادعاه في الرد الإماء فالقول لذى الفسخ (قوله ولا طلاق لصبي)
 حر أو عبد وإنما يصح طلاق المسلم المكاف ولو مسكر حراما بحيث صار لا يتميز عنده
 ولو ما كل حشيشة ولا يصح طلاق السكران بحلال ولا ككافرتيه حيث قلنا
 لا طلاق على الصبي وإنما يطلق عليه وليه لمصلحة وهذا بالنسبة لزوجته وأما
 إذا طلق الصبي أو البصير فزوجة غيره فتصح إجازة الزوج لأن المطلق حقيقة
 الزوج ولذلك تعد المصلحة من يوم إجازته لأن يوم الطلاق (قوله وظاهره
 ولو كان مرادها) أي وهو كذلك ولو قرب من البلوغ وظاهره أيضا ولو كان الطلاق
 معلوما وحب بعد البلوغ وهو كذلك (قوله رفع القلم الخ) التعبير بالرفع يؤذن بأن
 الذي لا يكتب المصية فلا ينال كتب الطاعة ووقوع الطلاق من معنى كتب
 المصية وقوله وعن المعتوف في التهذيب المعتوف المدهوش من غير مرس أو جنون

ثم انتقل يتكلم على مسئلتين
غيره اختلن تحت الترجمة
فقال (والمملكة) وهي التي
يقول لها زوجها من لا
ملكك أمرك أو طلاقك
يذلك أو أنت طالق ان
شئت (والخبرة) وهي التي
يخيرها في النفس مثل أن
يقول لها اختاري بيني
أراختاري نفسك أو في عدد
بعضه من اعداد الطلاق
مثل اختاري بيني أو اختاري
طلقة أو طلقين حكمها
أن (لما ان يقضي ما امتنا
في المجلس) فالمملكة تجيب
بصريح يفهم عنها مرادها منه
فيعمل عليه ثم لا يخرجها لما
من أمرين لأنها إما أن تطلق
واحدة أو زيادة عليها
ففي الواحدة لا منكر له
وفيما زاد عليها المناكرة
والى هذا أشار بقوله (وله)
أي زوج المملكة (ان
بناكر المملكة خاصة) دون
الخبرة كما سينص عليه (فيما
توق الواحدة) بشروط
خمس وهي أن ينكر حين
سماعه من غير سكون
ولا اغمال وان يقربه أراد
بملكه الطلاق

(قوله ثم انتقل الخ) أي فقد تبرع بهما وقيل لأجل هما داخلان في الصلابة
فلا تبرع (قوله من لا) الأولى تأخيره بعد الامثلة ليدخل أمرك بيدك أو طلق
نفسك أو وليك أمرك أو ملكك وضابط التملك جعل انشاءه بنفسها وكذا
لغيرها إجماع الثلاث يخص بما دونها بنية وليس له العزل (قوله والخبرة) ضابطه
جعل انشاء الطلاق ثلاثا حكما أو صاعليها حقها وكذا لغيرها (قوله مثل أن
يقول لها الخ) أي أو اختاري أمرك أو طلق نفسك ثلاثا أو اختاري نفسك
فقط أي بدون اختاري (قوله اختاري طلقة الخ) وليس لها أن تتعدى ذلك
(قوله ما دامني المجلس) أي وان تفرقا بعد ما كان القضاء في لاشي ولم وان
أراد قطع ذلك عنها حين ملكها لم ينفعه وحد ذلك إذا قدمه ما قد مر يرى الناس
أنها تختار في مثله ولم تقم فرارا وان ذهب عامة النهار وعلم أنها قد تركت ذلك ونجرا
إلى غيره فلا خيار لها وهذا في التغيير والتملك العاري عن التقييد بالزمان والمكان
وإذا قيد بزمان كغيرتك أم ملكك في هذا اليوم مثلا فهذا المكان أو المجلس
تعين ذلك لا يذهب ما لم يوقفها الحاكم (قوله فالمملكة الخ) وكذا الخبرة لخيرها
أو ملكها فقلت قول لا تحتمل نحو قلت أرى أو قلت نفسي أو ما ملكك في فاتها أو
بتفسير ذلك ويقبل منها ما أرادت بذلك فان قالت أردت به رد ما جعله لي وأبقى
على العصمة فان ذلك يقبل أو قالت أردت الطلاق فانه يقبل وان قالت أردت
البقاء على التزوي فان ذلك يقبل منها ولو لم تغد رحتي حانت الحيضة التي انقضت
بها العدة أو وضعت حملها فقلت أردت طلقة واحدة قبل منها بلايين ولا رجعة له
لتغريط الزوج بكونه لم يوافقها أو يستفسرها فقول الشارح تجيب بصريح أي
أو غيره مما ذكر مما يقبل تفسيره وأراد بالصريح ما يشمل الكناية الظاهرة
وأما الكناية الخفية كاستغنى الماء فسقط ما يدها ولو نوت بها الطلاق وقوله يفهم
عنها مرادها منه ما بطلاق كما نرنا كأن تقول أنا طالق منك أو طلقت أو رده
كأن تقول رددت ما ملككتي أولا أقبل منك أو يمكن من نفسها ولو من المقدمات
وهي طاعة عامة بالتملك ولو جهلت الحكم ولو لم يفعل فانه بطل ما يدها إلا ان
ملكته من نفسها غير عامة بما جعله لها فلا يبطل ولو وطئها بالفعل والقول قولها
في عدم العلم (قوله وله أن بناكر المملكة خاصة الخ) هذا إذا بقيت له طلقة
أو طلقان وأما إذا كانت آخر الثلاث فانه لا بناكرها (قوله أن ينكر حين
سماعه) فلم يادروا أن المناكرة ورأى الجهل في ذلك لم يعدد ويستقط حقه
ولا يعدد بالجهل (قوله وان يقربه أراد بملكه الطلاق) فلما لم أراد طلاقا فانه يقع

وان تكرر منا كرتة في عدده (١٠٩) وان يدعى انه نوى واحدة او اثنتين في حال تملكه وان يكون

الثلث ولا عبرة بقوله بعد ذلك أردت بما ملته لها طلبة واحدة وقيل انه يقبل منه ذلك لاحتمال سهو ثم تذكر أنه كان قد طلق واحدة (قوله وان تكون منا كرتة في عدده) أي لا في أمه ليستغنى عنه بالذي قبله (قوله وان يدعى أنه نوى الخ) فلو لم ينوها عنه بل بعده أو بنوشيا لم يلزم ما أوقعته وسكت عن شرطين أولهما أن يخاف أنه ما أراد الا طلبة واحدة وان لم يخاف وقع ما أوقعته ولا ترد عليها العبد وحمل بينه وقت المناكرة ان كان دخل بالمرأة كماله الآن بالرجعة وان لم يكن دخل بها فيه لم يخاف عنه مداراة تزويجها لا قبله اذ لم يملك لا تزويجا ثانيهما ان لا يكرر أمر فإيديها ما ان كرره بأن دل لها أمرك بيدك أمرك بيدك أمرك بيدك فلا منا كرتة فيه فإذا وقع ما رقت الآن بنوى التنا كيد باللفظ الثاني والثالث فان لم ينو التنا كيد بنوى التنا كيد أول بنوشيا فلا منا كرتة (قوله وان يكون تملكه طوعا) احتراز عما اذا شرط لها في عقد نكاحها فطلعت نفسها ثلاثا فانه لا منا كرتة له دخل بها لم يدخل وأما اذا ملكها فيه طائعا له التنا كرتة نص عليه خير واحد واذا لم يحصل شرط ولا تنصيص على طوع وقيل به بل ذلك على الطوع وقيل على الشرط كقوله في التقيق (قوله فان خيرت في العدد) كأن يقول لها اختاري واحدة أو اثنتين (قوله فليس لها ان تختار الخ) فان أوقعت أقل من العدد الذي سماه فانه لم يملك ما قصت به وتستمر على تخييرها (قوله كان ثلاثا) أي ثلاثا فضاو قوله ولا يقبل نعم ان فسرته أي اذا خيرها في النفس فقالت اخترت واحدة أو اثنتين فليس لها ذلك وبطل الخبير من أصله وقوله وليس لها في التخير أي بعد الدخول وانما قبله ذلك لان الزوج اذا فوض الطلاق لزوجته على سبيل التقيق قبل الدخول لم يأنفأ وقعت أكثر من طلبة فان له أن سنا كرها فيما زاد عليها بأن يقول ما أردت الا طلبة واحدة وانما حصل أن المملوكة بنا كرها مطلقا والخيرة قبل الدخول بالشرط المتقدمة فليست شروطا في منا كرتة المملوكة فقط بل في ما لها الخيرة قبل البناء فتمت ليس الزوج عزل المملوكة والخيرة بخلاف لو كان لها في طلاقها له عزل ما قبل أن تنافق نفسها الآن بتعلق لها بذلك حق فليس له عزل ما قبل أن يقول أن تزوجت عاتيك فقد جعلت أمرك بيدك تو كيدا فلا عزل له والفرق بين التوكيل وغيره ان لو كيل به لم يطهر بق النيابة عن الموكل بخلاف الخير والمالك فانما يقبل عن نفسه ولا بد من بلوغ الزوج في التخير والتكليف بخلاف الزوجة فالشرط تميزه وان لم تقع لوطه ر قوله وهما تنبيهات الخ) الاول في قوله لها ظاهره بالتنا كرتة أو خير بالغة اذا كانت

وهنا تنبيهات) مذكورة في الأصل

تعتل وأما الزوج فيشترط فيه البلوغ وسواء كانت حرة أو أمة والزواج كذلك الثاني
منه قوله مادام في المجلس هذا إذا لم يكن التملك المطلق ولو قال لها في التملك أنت
طالق إن شئت أو إذا شئت فذلك يبيدها ما لم توطأ النساء في التملك من أجله
كانت وكيل على الطلاق ثم حكى قولين في التخيير بالجواز والكرهية ثم قال
الرابع بحال من الزوج والمرأة في التخيير والتملك دون التوكيل حتى تحيب قاله
في المختصره ولا حسن من ذلك ما أفاده بعضهم من أن الخلاف الذي في التخيير جار
في التملك إذا قيد بالثلاث والألف ومباح والتوكيل مكره وإن قيد بالثلاث
ولا جواز والخلاف في التخيير جار في الزوجة مدخولاً بها أم لا

(باب الإيلاء)

(قوله وهو لغة اليمين) زاد في التحقيق وقيل مطلق الامتناع ثم استعمل فيما كان
الامتناع منه يمين (قوله بتصوره الوقاع) أي ولو لم يكره حرماً أو خرس
إذا فهم منه بإشارة ونحوها ككتابة واليمين بلسانه (قوله كترك الغسل) من
الجنابة هل الخلف المذكور كناية عن ترك الجماع فيعنت بالوطء واجله من يوم
اليمين أو على ظاهره ويكون مراده في الغسل لأنه لما استلزم شرعاً في الجماع
لزمه الإيلاء فيعنت بالغسل واجله من الرفع تأويلان وعمله ما لم ينو الخلف
شيأ بعينه والاعمال على ذلك وظاهره ولو كان فاستقامت ترك الصلاة اه أنظر شرح
المختصر (قوله من زوجته الكبيرة) المراد بها من تطلق الوطء (قوله فهو مول)
من يوم اليمين حاصله أن ابتداء الاجل الذي لها القيام بعد مضيه الذي هو أربعة
أشهر من يوم الخلف أن كانت يمينه صريحة في ترك الوطء ومن يوم الرفع والحكم
أن احتملت المدة الزيادة على المقرر وعدمها وأما الاجل المخوف على ترك الوطء
فيه فإنه من يوم الخلف وجملة فهو مول خبر كل الواقع به استدراكه بالقائه
في المبتدأ من العموم فهو شبهه بالشرط وقوله من يوم اليمين خبره بمبتدأه مذوف
أي والاجل محذور من يوم اليمين (قوله كقوله والله لا أطوك الخ) أي أو يقول
والله لا أطوك وأطلق أوحى أموت أو تموت لأن يمينه تناولت بقية عمره وأوعرها
وكانه قال والله لا أطوك وأطلق وفائدة كون الاجل في الصريح من اليمين أنها إذا
رفعت بعد مضى أربعة أشهر للحرا أو شهرين للعبد لا يسأنف الاجل وإن رفعت
قبل مضى ذلك حسب ما بقي من الاجل ثم طلق عليه أن لم يعد بالوطء على ما يأتي
أيضاً (قوله حتى يقدم زيد) المذهب أن الاجل في هذه الصورة من يوم اليمين
كالمصرية لأنه مقيد بما إذا علم تأخر قدمه عن مدة الإيلاء فان شئت

ثم انتقل بتكلم على الإيلاء
وهو لغة اليمين واصطلاحاً
أشار إليه بقوله (وكل
جانب) من المسلمين
المكلفين الإحرار يتصور
منه الوقاع (على ترك
الوطء) وإيلاء ومقامه كترك
الغسل من الجنابة من زوجته
الكبيرة سواء كانت مسلمة
حرة أو أمة أو كناية عن غير
مرضع فاصداً بذلك الضرر
(أكثر من أربعة أشهر فهو
مول من يوم اليمين أن كانت
يمينه صريحة في ترك الوطء
كقوله والله لا وطئتك
أكثر من أربعة أشهر
ونحوها ومن يوم الرفع
والحكم أن كانت يمينه
محتملة لأجل من الاجل
كقوله والله لا أطوك حتى
يقدم زيد

أو كانت على حث كقولهم لم أدخل دار زيد فانت لما في وظاهر قوله أكثر من أربعة أشهر أنه يكون مولياً ولو زاده عليها يوماً وهو كذلك وظاهره أيضاً أنه (١١١) إذا حلف على أربعة أشهر فدون لا يكون مولياً وهو كذلك

على المشهور وقدنا
كلامه بالمسلمين احترازاً من
الكافر إذا آلى في حال كفره
فانه لا يلزمه وإن أسلم الآن
برضا بحكمنا وبالمكفأ
احترازاً من المبي والمجنون
فانه لا يصح إيلاءهما وبالحر
احترازاً من العبد فان
إيلاءه يكون بالحلف على
ترك الوطء أكثر من شهرين
فقط على المشهور وبمن
يتصور منه أو قاع احترازاً
عمن لا يتصور منه ذلك
كالخصي والتجهيز فانه لا يصح
إيلاءه وبزوجته احترازاً
من أم الولد والأمة فانه إذا
حلف على ترك الوطء منها
لا يكون مولياً وبقولنا
الكبيرة احترازاً من الصغيرة
فانه لا يلزمه فيها الإيلاء
وبغير مريض احترازاً عما
إذا حلف أن لا يطأها حتى
تفطم ولدها مانه ليس بمول
لانه أراد إسلاح ولدها
ويقولنا قصد بذلك الضرر
احترازاً مما إذا لم يقصد
ضرراً مثل أن يكون مريضاً
فيعرف بنفسه فانه لا يلزمه

في تأخير قدومه ليكن مولياً وانظر إذا حلف لا يطأ إلى أن يقدم زيد وقد علم تأخر
قدومه عن أجل الإيلاء ثم قدم قبله فلا يسقط عنه الإيلاء فيما يظهر كذا كره بعض
شراح المختصر (قوله أو كانت على حث) أي واحتملت مدة بينه أقل وإن كان
خلاف عطفه بأو على ما قبله (قوله وهو كذلك على المشهور) وروى عنه
المالك أنه مول في الأربعة وهو مذهب أبي حنيفة (قوله إلا أن يرضى بحكمنا)
فمنظر هل بينه مريضة أولاً فيجوز على حكمه (قوله احترازاً عن المبي
والمجنون) بخلاف السفينة والسكران بحرام والآخرس ولا يجزى بالسنة (قوله
أكثر من شهرين فقط على المشهور وقيل كالحرقا وقصر المصنف على أجل الحر
اعتماداً على ما استبرأ من أن العبد على النصف من الحر في هذا كالحديد والطلاق
(قوله كالخصي والمجنون) أي والشيع والفاني والعين وشمل المحبوب ابتداء والذي
جب أثناء المدة والمراد بتصوره وقوعه أي من جانبه فيشمل ما إذا كانت الزوجة غير
مطهنة أو غير مدخول بها ولكن لا يضرب له أجل حتى تطهق ولومدخولها
وحتى يدعى لدخول كبيرة مطهنة وبعض مدة التجهيز فانه لا يخفى (قوله وبزوجته)
أي النجزة أو المعلقة كقوله في حق أجنبية أن تزوجت فلانة فإني والله لا أطؤها
مذته فيلزم وظاهره أنه بل في المدة أن الإيلاء غير المعلق يلزم في الأجنبية دون
الظهار ووفق الخمي بأن الأجنبية حال الظهار محرمة عليه قبل العقد فهي كظهور
أمة قبل نطقه فلم يزد نطقه شيئاً حيث لم يطلقه على تزوجها بخلاف الإيلاء فانه
حلف على ترك الفعل حتى وجدته كان حائثاً (قوله احترازاً من الصغيرة) فانه لا يلزم
فيها إيلاء) أي من الآن فلا يفي أنه يضرب الأجل حين تطبيق الوطء (قوله
لانه أراد إسلاح الولد) ومثله ما إذا لم يقصد شيئاً فان قصد الامتناع من الوطء
فول من البين سواء كانت مبيته كذا كره الشارح ومادامت ترضع أومدة
الرضاع أو الحولين أنظر شارح الزرقاني على خليل (قوله مثل أن يكون مريضاً
الح) فانه لا يلزمه الإيلاء أي إذا قيد بدة المرض وأمالو لم يقيد فيأزمه الإيلاء وهذا
كله إذا كان المرض لا يمنع الوطء فان منعه فلا إيلاء مطلقاً (قوله حتى يوقعه) أي
الآن يوقعه الخ وهو معطوف على قوله لا بعد الأجل بخذف العاطف أي لا يقع عليه
الطلاق إلا بمجموع الأمرين ولو قال ولا يقع عليه الطلاق إلا بعد أجل الإيلاء
وايقاف السلطان لسكان أو ضم وأخصر وبعرفني العبارة شيء لأن ظاهره أنه

إيلاء (ولا يقع عليه) أي على المولى (الطلاق) إلا بعد أجل الإيلاء وهو أربعة أشهر للحر لقوله تعالى للذين يؤثرون
من نسائهم تربص أربعة أشهر (وشهران للعبد) على المشهور وقيل إيلاءه كالحرقا واختاره الخمي حتى يوقعه
السلطان

بمجرد الإيقاف يقع الطلاق وليس كذلك (قوله هذا والمشهور) أي أن كونه
لا يقع عليه الطلاق بتمام الأجل من غير إيقاف هو المشهور وروى ما لم يسمع
المالك من أنه يقع عليه الطلاق بضي الأربعة الأشهر وإن لم يوف أي فيوقه
السلطان إمارة أو مطلق والحق لازمة المرة دون وإيمانية مطينة وكبيرة
ولو صغيرة وينتظر إفاقة الجعونة والمذمى عايمها وليس لوليمها كلام حال الجنون
والإغماء فيما يظهر وليس لها أن كانت أمة ولورضيت في لحقه في الولد حيث يرجى
منها لولدها أن لم يتمتع الوطء بعد لا كرامة أو عدة كمرضة أو شرعاً كحائض
ومحرمة والأفلام طالبة لها ولا لسيدها (قوله فان فاقوا) أي رجعوا إلى الوطء
بعد امتناعهم منه ابن العربي هذا يقتضي أنه قد تم ذنب وهو الاضرار بالمرأة
في المنع من الوطء (قوله في قبل النيب) فلورغمها في دبرها فلا يهل الأيلاء عنه
(قوله واقتضاض البكر) معطوف على قوله مغيب الحشفة أي فلا يكفي
تقديمه مع عدمه في كالتوراة والحشفة ويشترط في مغيب الحشفة الإباحة
لا في حيض ونحوه فلا يلزم من التحلل البين التحلل الأيلاء أي لا يلزم عدم المطالبة
بالقيمة وكذلك يشترط الانتشار كما ينبغي ذكره بعض شيوخ عجم والظاهر حينئذ
الاكتفاء ما تشاره ولوداخل الفرج وعدم الاكتفاء بتقديمه مع لف خرقه تمتع
الذلة أو كمالها كالغسل وقدر الحشفة كالحشفة ولا فرق بين كون الرجل في حالة
وطئه عاقل أو مجنون فيهل الأيلاء عنه بذلك لأنها لو طئه ما تنال في محنته فلم إلى
عاقل ثم جن وطلبت القيمة رفاء حال جنونه سقط مطالبتهما واليهن باقية عليه
فاذا صرع يستأنف له جل ووطء المكره لهو (قوله وإن لم يف) أي امتنع فقال
لا في عند طلب الزوجة أو السيد (قوله فان امتنع طلق عليه) أي طلق عليه
الحاكم أو صاحب البلد إن لم يكن به حاكم فله في الشامل قال بعضهم والظاهر أن
أقوال المتقدمين يريان أيضاً هنا فيقول هل يطلق الحاكم أو أمراه به ثم يحكم
وإن لم يتمتع وقال أنا في ولم يفعل فإن الحاكم يختبره المرة بعد المرة إلى ثلاث مرار
ويكون ذلك قرياً ببعضه من بعض فإن لم يفعل طلق عليه وطلاق المولى رجعي
وهو واحدة للمطلق السلطان ثلاثاً خطأ أو جهلاً سقط الزائد

(باب الظهار)

(قوله ومن تظاهروا من المسلمين) المسلم يشمل الزوج والسيد فلا يلزم الكافر تظاهراً
ولورفع أمره إلى خلاف الأيلاء فنتأخركم بينهم عند الرفع لأن الحق لها في الأيلاء
فرب تسقطه عند الترافع فيسقط الظهار حق لله فلا يسقط بدون كفارته بتبنيه

هذا والمشهور فان فاقوا أي
رجع سقط عنه حكم
الأيلاء لقوله تعالى فان فاقوا
فان الله عفو رحيم
القيمة مغيب الحشفة
في قبل النيب واقتضاض
البكر وإن لم يف أمره
السلطان بالطلاق فان
امتنع طلق عليه ثم انتقل
تسقط على الظهار فقال
(باب الظهار) (ومن
تظاهروا من المسلمين)

حكم الظهار والحرة لانه كبيرة (قوله المكافئين) شمل السكران) وتذكر كثير
 الوصف يقتضي أن الظهار لا يقع من المرأة واحترز به من غيره ولو مراعاة فانه
 لا يلزمه ظهار ولا بد من الطوع فلا يلزم ظهار المكره وشمل السفية ولوليه التكفير عنه
 بالعتق ان كان موسرا فان لم يعتق عنه لم يخاف به له أولا لانه لا يأمن من عودا لظهار
 أو لعلجة يراها لم يجزء الصوم والزوجة اطلاق من غير ضرب الاجل وان لم يكن له
 مال صام من غيره مع لوليه فان أي فهو ضار روفي صحة الظهار من عاجز عن الوطء
 قادر على قذفه كمن يورثه وخفي وشيخ فان وعدم محنته قولان والا قل أقوى
 (قوله من امرأته) ولو لها نساء أو نفسا أو محرمة مالم يقيد بحد الحيض أو النفاس
 أو الاحرام فلا يلزم الظهار ورجعيته والامه ولو مدبرة لانه يجعل له وطئها ولا يصح
 من المعتق بعضها ولا من المعتقة لاجل ولا من الامه المشتركة اذ لا يجعل
 له وطئهن وقوله تعالى ولذين يظهرون من نسائهم لا مفهوم لظهار يكون من
 الامة أيضا (قوله وهو ان يشبهها) الحاصل أنه ينقسم الى ثلاثة أقسام صريح
 وكناية ظاهرة وكناية خفية فالصريح ما فيه ظهري بده التعريم بنسب أو رضاع
 أو صهر أو ولان أو وطئ منه كونه في عدة أو بكونها ذابة فاذا قال لمن يجعل له
 وطئها أنت على كظهر الدابة كان مظاهرا كما قاله الدهيرى والظاهرة ما سقط فيه
 أحدا للفتن الظاهر أو بده التعريم نحو أنت على كيد أمي أو فرجهما أو كظهر
 أمي أو بني أو غلام أو فلان الاجنبي والخفية كاسقني فالصريح لا تصرف لغيره ولو
 أرادها فاذا قال لها أنت على كظهر أمي وأراد به الطلاق وجاءه مستفتيا فانه لا تصرف
 اليه ويلزمه الظهار وأما في القضاء فقبل يؤخذ بالطلاق لثبته ولا ينوي فيما دون
 الثلاث والظهار للفظه وقبل لا يؤخذ الا بالظهار فقط والكنية الظاهرة هي التي
 تنصرف للغير بغيره فاذا قال لها أنت كأمي ونوي به الطلاق لزمه في الفتية والقضاء
 ويلزمه الثلاث ولا ينوي المدخول بها وأما ذيرها فينوي والخفية هي التي
 لا تنصرف للظهار الابنية كاسقني اذا تقرر ذلك فنقول لهذا التعريف للكنية
 الصريحة الآن في عبارته قصورا فالمناسب له أن يقول وهو أن يشبهها كلها أو
 بعضها بظهر مؤبدة التعريم (قوله أو صهر منحصر في أربعة أمور أم الزوجة
 والربيعة اذا دخل بالام وزوجة الاب وزوجة الابن (قوله ولا يقبلها الخ) الحاصل
 أنه يحرم عليه قبل اكمال الكفارة الاستماع ولو عجز عن كل أنواع الكفارة
 وعلمه منه ووجب ان خافه ردها للمساكنة فيمنعه من وطئها ويؤديه ان أراد ذلك
 ويجوز كونه سامعا في بيت ان آمن ويلزمها خدمته قبل أن يكثر عنها بشرط

المكافئين حرا كان أو
 عبدا (من امرأته) أو أمته
 وهو ان يشبهها بمجرمة
 عليه تعريم مؤبد ان نسب
 أو رضاع أو صهر أو كونه
 على كظهر أمي (فلا يطلأها)
 ولا يقبلها ولا يلبسها ولا ينظر
 الى صدرها ولا الى شعرها

الاستقرار غير وجهها ورأسها وأطرافها الجوار نظره لهذه المذكورات بنيرة قصد هذه
 إذا تقرر ذلك فقول الشارح ولا إلى شعرها أي ولا كقيم أو يوضع ذلك قول الشامل
 وجاز كونه معها في بيت أن أمن عليها وله النظر لو جهها ورأسها وأطرافها بغير لذة
 لا لصدرها وفيها ولا لشعرها وقيل يجوزها قال الخرش في كبيره وفيهم منه أن
 النظر لا الصدر والشعر حرام مطلقاً وأما الوجه والرأس والأطراف فيجوز بغير لذة
 لأهلها اهـ وتجب المكفارة بالعود فلو كفر قبله لم يجز به وهذا الوجوب مادامت
 المرأة في العصمة فإن خلعهما أو ماتت عنده سقطت الكفارة ونقمت المكفارة
 على المظاهر بوطئه للمظاهر منها ولو كان فاسياً سواء بقيت في عصمته أو طلقها
 وسواء قامت بحقه في الوطئ أم لا لأنه حق لله واختلف في العود فقيل هو
 العزم على الوطئ وقيل هو العزم على الوطئ مع إرادة إمساك العصمة (قوله حتى
 يكفر) غاية الامتناع من الوطئ وكان حقه أن يذكر العود ثم يذكر الكفارة
 لأنه إذا كفر قبل العود فلا تجز به (قوله بعق رقبة) أي لاجنين فلا يجزى
 ولكن بعق بعد وضعه (قوله أما اشتراط الإيمان الخ) أي حقيقة وهو ظاهر
 أو حكماً كغير الكتابي وصغير الجوسى كبير الكتابي على أحد القولين والمراد
 بالصغير الصغير الذي لا يعقل دينه فقوله وعق الكافر أي الكتابي الكبير كالصغير
 الجوسى على القول الآخر (قوله كقطع اليد) أي أو الرجل أوهما أو الواحشي
 أو اليك أو الجنون وإن قل أو الهرم الشديد أو المرض الذي لا يرجى برؤه وكما لشرف
 وكذا أقطع أصبع وظاهر كلامهم سواء كان الأصبع خضراً أو غيره من يد أو رجل
 ولو زاندا حس وسأوى غيره في الاحساس والمراد بالقطع الذهاب ولو خنقة فاذا
 ذهب الاثنان فلا تظهر الأجزاء كافي الحطاب وكذا لا يجزى مقطوع أذن وأصم
 ومجذوم وأبرص وأفلج بالحاء مقطوع الشفتين بخلاف ذى المرض الخفيف وقول
 الشارح والعرج الخفيف أي وأما العرج الشديد فإنه يمنع الأجزاء (قوله وأما
 اشتراط عدم الشركة الخ) قال في الجواهر لو كانت الرقبة مشتركة بينه وبين
 غيره فاعتق جميعها عن ظاهره ففي الأجزاء قولان المشهور عدمه ولو اعتق البعض
 وأكمل عليه الباقي فالمعصوم أنه لا يجزى به ولو كان مالاً كالجميع فاعتق البعض
 لم يجز به (قوله وعدم شائبة الحرية) فلا يجزى مكاتب ومدبر ونحوهما من كل ما فيه
 شائبة حرية وقيل بالأجزاء بناء على قول من قال أن من اشتري المدبر أو المكاتب
 فأعتقه مضى العتق ولم ينعض البيع فان قلنا ينقضه فلا يجزى عتقه ما هنا (قوله
 وإن لا تكون مشتركة بشرط العتق) أي ولا بد أن تكون حقيقة المحصة لأن كانت غائبة

(حتى يكفر) بأحد أمور
 ثلاثة على الترتيب أولها
 (بعق رقبة مؤمنة مسلمة
 من العيوب ليس فيها
 شرك ولا مرف من حرية)
 أما اشتراط الإيمان فلا
 المقصود من العتق المربة
 وعق الكافر بنائها وأما
 اشتراط السلامة من
 العيوب فليس على إطلاقه
 بل إن امتنع من كمال الكسب
 كقطع اليد فإنه لا يجزى
 وإن لم يعمه كالعرج الخفيف
 والعود فإنه يجزى كما
 سيذكر عليه بعد وأما اشتراط
 عدم الشركة وعدم شائبة
 الحرية فهو المشهور ويستلزم
 فيها أيضاً أن تكون من
 يستقر ملكه عليها احترازاً
 ممن تعتق عليه وأن تكون
 خالية عن شوائب العوض
 فلا يصح أن يعتق عن
 ظاهره عبد على دينه يكون
 في ذمة العبد وإن لا تكون
 مشتركة بشرط العتق لأن
 هذا النمط ينقص من ثمنها
 فكانت كالمبة

(تبيه) لو كان معسرا وتدين واشترى رقبة وأعتقها أجزاء من فرضه التيمم فتركه واغسل (فان) عجز عن العلق
بأهل (بعد) رقبة ولا تمنها ولا قيمتها (١١٥) (صام شهرين متتابعين) بالاهل فان انكسر شهر صام أحدهما

بالهلال وعم المكره ثلاثين
وتجب نية الكفارة ونية
التابع لان الكفارة
والتابع واجبان لا بد لهما
من نية واذا انقطع التابع
استأنف لان الله تعالى
اشتراط التسابع بقوله
فصيام شهرين متتابعين
وما يقطع التابع يأتي
(فان لم يستطع) الصوم بأن
كان ضعيف البنية أو
متعطشا مثلا (أطعم
ستين مسكينا) أحرارا
مسكين (مدين) بمدة عليه
الصلاة والسلام (لكل
مسكين) من عيش أهل
البلد وما ذكره من عدد
المساكين لا خلاف
في وجوبه فلا يجزى ان
يعطى ثلاثين مسكينا
أربعة أمدا لكل
مسكين ولا ان يعطى مائة
وعشرين مسكينا مدا
لكل مسكين وما ذكره
انه يعلم كل مسكين مدين
رواية عن مالك والذي
في المسدونة وشهره ان
الحاجب انه يطعم كل
مسكين مدا بمدهشام

مقطوعة الخبر (قوله على دينار يكون في ذمة العبد) وأما عاقبته فيجزي لان له انتزاعه
(قوله فان عجز عن العلق) أي وقت أخرجه (قوله ولا تمنها) أراد دراهم أو دنانير
وقوله ولا قيمتها أي من دابة أو دار أو غير ذلك فان كان عده من رقبة فقط مجازا كروا
محتاجا له لاجل مرض أو نصب أو سجن لا فضل فيه فله بزمه العلق (قوله
وتجب نية التابع ونية الكفارة) أي ولو جحد كما يجب اذا سئل عن ذلك لاجاب
بذلك ويكفيه ان ينوي ذلك ولو في أول ليلة من الشهرين وان يسرى في اليوم الرابع منه
تأدى وجوبا وبمادونه بند له الرجوع للعلق ووجب الرجوع قبل تمام يوم أو
بعده وقبل دخوله في الثاني والا ندب لتمام الثالث فالصور ثلاث فلو أفسد صومه ولو
في آخر يوم ووجب الرجوع للعلق عند اليسار (قوله البنية بكسر الباء) أي هيئته
التي بني عليها أي ذاته وقوله أو مسسته طشا السبب والتاء لاتا كيد أي قوى العطش
بحيث يضربه الصوم (قوله من عيش أهل البلد كلهم أو حاجهم أعلم أن الذي يخرج من
الضام في الكفارات هو الذي يخرج في صدقة الفطر كالشعير والقمح والذلت
والزبيب والاقط والذرة والارز والدخن والتمر واعلم أيضا أنه يدفعه برأ ان اقتاتوه
وان اقتاتوا غيره فقد ربه شبه ابا نيقان اذا شبع الرجل من المدا لكائن من البركم
يشبعه من غير البرك والتمر والشعير قال كذا في خبره ابن عبد السلام ابن عرفة
المعتبر الشيع زاد على مدهشام أو نقص وقال الباقي الاطهر عندى مثل مكيلة
القمح كركاة الفطر فاذا أقيمت فيه هذه التسعة كاللحم والقطاني أجزاء الاخراج
منه قاله وت وظاهره أنه لا يرعى في المخرج من هذه أن يغلب اقتياته وكذا ظاهره
أنه اذا وجد شي من هذه التسعة وكان الاقتيات من غيرها أنه يخرج منه ولا يخرج
مما وجد منها وهو خلاف ما تقدم في ركاة الفطر في هذين الاثرين أشار له ع (قوله
والذي في المدونة) وهو الراجح (قوله بمدهشام) وهو ابن اسماعيل ابن الوليد بن
المغيرة كان عاملا على المدينة لعبد الملك بن مروان (قوله وهو مدون ثلاثان على
المشهور) وقيل مدهشام قد رمد من أمداه صلى الله عليه وسلم (قوله الا
اذا أذن له سيده فلو لم يأذن له سيده انتظر حيث عجز عن الصوم والاصام ولا سيده أن
يمنعه من الصوم اذا كان يضرم بخدمة سيده ان كان من عبيد الخدمة أو لو أخرجه
ان كان من عبيد الخراج فان جعل عليه كلامهما وحصل بالصوم ضرر في أحدهما
فله المنع وأما العلق فلا يجزى به ولو اذن (قوله تكرار الخ) واجب بعدم
التكرار لان ما ذكره هناك محتمل لا ابتداء الكفارة وانما هو ما ذكره هنا مخصص

وهو مدون ثلاثان على المشهور بمده صلى الله عليه وسلم (تبيه) قوله أطعم هذا في حق الحر وأما العبد فلا يكفر بالا طعام
الا ان أذن له سيده وقوله (ولا يطأها) يريد ولا يقبها ولا يباشرها (في ليل ولا نهار حتى تنجلي الكفارة) تكرار مع
قوله قبل فلا يطأها حتى يكفر

(فان فعل) المظاهر (ذلك)
 ارما نهى عنه بأن وطى
 المظاهر منها أو قبها أو
 باشرها قبل الشروع
 في الكفارة (فليقتب الى الله
 عز وجل) مما فعل وليس
 عليه كفارة أخرى (فان كان
 وطى أو استتاعه
 بغير الوطى بعد ان فعل
 بعض الكفارة باطعام
 أو صوم فليبتديها أى
 الكفارة وسكت عن العتق
 لانه لا يتبعض (ولا بأس
 بعتق الاعور في الظهار)
 كما قدمنا لان العين الواحدة
 تسد مسد العينين وكذلك
 لا بأس بعتق (ولد الزنا)
 والادق والسارق (ويجزي
 الصغير) أى عتقه في الظهار
 ولو كان في المهر لصدق
 اسم الرقية عليه (و) لكن
 عتق (من صلى وصام) أى
 عتقه ما (أحب البنا) أى
 الى المالكية لتسكنه من
 ما يشبه بخلاف الرضيع
 ونحوه فان ذلك متعذر فيه
 ثم اتفق يتكلم على اللعان
 وهو الابعاد فقال (واللعان)

لاحد الاحتمالين (قوله بأن وطى المظاهر منها) أى عدا لان الماسى لا يقتصر
 الى توبة قاله في التحقيق (قوله بعد ان فعل بعض الكفارة) ولو كان الباقي يسيرا
 كصوم يوم أو اطعام مسكين صدر منه ذلك غلطا أو نسيانا في ليل أو نهار أو ما وطى
 غير المظاهر منها فاجاز ليلا ولا يطل الصوم ولو عدا كما لا يطله نهارا مع النسيان
 (قوله تسد مسد العينين) أى في البصر والا اتساب والقوة على الحرف والصنائع
 قاله في التحقيق (قوله والا بقى) أى الذى لم ينقطع خبره عنك والا فلا يجزى
 ادلا يعلم حياته وعلى تقدير حياته لا يعلم سلامته فلو علم ولو بعد العتق انه كان وافته
 بصفة من يعتق عن ظهار أو جزء بخلاف الجنين فلا يجزى ولو علم أنها موضوعة بعد
 العتق بصفة من يجزى لانه حين العتق لا يسمى رقية ولم أر عتق حمل أمته عن ظهاره
 ظنا لعدم الوضع ثم تبين انها موضوعة قبل العتق لا ينبغي أن يجزى به ولم أر فيه نصا
 بهرام (قوله في المهر) المهر ما يهدى لصبي من مضمعه (قوله) ولكن عتق من
 صلى وصام (أى عقل أن من فعلهما يناب ومن تركهما يعمد) وان لم يبلغ سن
 من يؤمر بالصلاة (قوله بخلاف الرضيع ونحوه) أى وان أجزأ أن اعتقه كذلك
 فكبر خرس أو أصم أو مقعدا أو مطبقا فليس عليه بدله ثم لا يصح كفارة
 المظاهر معلقة من صوم شهر واطعام ثلاثين ومن أعنت صغيرا لا قدرة له على
 الكسب أو أعنت كبرا من الزمة الاتفاق عليهما حتى يبلغ الصغير القدرة على
 الكسب ويموت الكبير

(باب اللعان)

(قوله وهو الابعاد الخ) قال في المصباح لعنه لعنا من باب نفع طرده وأبعده الى أن
 قال ولا عنه ملاعنة ولعنا ناوتلا عنوا لعن كل واحد الآخر اه فقد علمت من
 كلام المصباح أن اللعان مصدر لا عن مصدر لعن وانه لغة ابعاد كل منهما
 الآخر لا مطلق الابعاد كما هو مفاد الشارح ثم بعد كنى هذا رأيت شارح
 الحديث قال اللعان مصدر لا عن سماعى اقباسى والقباس الملاعنة من الاعن
 وهو الطرد والابعاد فله الحمد وانما سمي باللعان دون الغضب تغليبا لما ذكر على
 المؤنث لان الزوج تسبب وقد عرفت معناه لغة وأما في الشرع فهو حلف الزوج
 على زنى زوجته أو نفي جملها اللازم له وحلفها على كذبها أن أو حب نسكولها
 حدها بحكم فاض خرج بقوله اللازم الحمل غير اللازم فانه لا لعان فيه كما إذا أتت به
 لاقل من ستة أشهر من يوم العقد وكذا اذا كان الزوج خصيا وخرج به وله وحلفها
 الخ ما اذا خلف ونسكت ولم يوجب النسكول حدها كما إذا غضبت فأنكر ولدها

ونبت الغصب فلا لعان عليها واللعان عليه وحده وخرج بقوله بحكم فامنع لعان
 الزوجة والزواج من غيركم فليس للعان (قوله رخصة واجبة لنفي الحمل)
 جائزة لرؤية الزمان واسترأوى قاله ابن عرفة (قوله عومر يرضع العين وقع الواو
 تصغير عامر بن الحارث بن زيد بن الجعد بن عجلان وقوله الجهلاقي يقع العين وسكون
 الجيم نسبة الى جده (قوله لا عازر وجنهم الخ) أي فقد رمى الأول زوجته بأنه
 رآها مع رجل والثاني قدف امرأته برجل (قوله على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) أي زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بين كل زوجين ولو نسد
 فكاحدهما بجمعهما على فساد دخل أولاد لو فاسقين لقول الموازية ومن تلحق ذات
 عرم أو أخته غير عالم وقد حلت وأنكر الولد فأنما يتبلا عنان لانه نكاح شبهة
 فان نكحت حدث وان نكل حدلة قدف ويلزم الولد وكذا يقع اللعان في شبهة النكاح
 لان وطئ شبهة بطئ النكاح من حيث الحقوق الولد وعدم الحد فقول
 المصنف الزوجين أي ولو حكما واحترضا بالزوجين من السيد مع أمته فانها منه
 لاحق به حيث اعترف بوطئها من غير دعوى استبرأ ولا يصح نفيه فلم يرد عرف
 بالوطئ أو استبرأها بحيضة وأنت بولده بذلك فله نفيه من غير عيب (قوله أن يكون
 مسلما) أي فلا يصح اللعان من كافرا لكافة نعم ان جاءوا اليها ورضوا بأحكامنا
 حكمنا بينهم بحكم الاسلام وأما لو كان كافرا وهي مسلمة كما اذا أسلمت تحتها أو غيرها
 أو تزوجها على القول بأنه غير زني فيتبلا عنان فان نكل هو حد وان حلف الايمان
 ونكحت فلا حد عليها لانها أيمان كافروهي فائمة مقام الشهادة ولا شهادة لكافر
 على مسلم (قوله يأتي منه الوطئ) هذا في نفي الحمل فلا لعان على المحبوب فيه بل
 يفتي بغير لعان نكح زوجة الصبي ومثل المحبوب ذاهب الاثني وان أنزل على الأصم
 وكذا قائم الذكر مقطوع البيضة اليسرى فينتفي بغير لعان وأما مقطوع الذكر
 قائم الاثني أو مقطوع اليمنى فيلا عن لوجوه اليسرى التي قطع اليمنى عند الأطباء
 وأما اليمنى فلنابت الشعر عندهم وأما في الرؤية والمنذف فيكون ولو من عيني
 أو فم أو خصى مطلقا أو محبوس (قوله أن تكون مائة كحلها هذا في اللعان
 لنفي الحمل وأما للرؤية والقذف فشرطه اطاعة الزوجة ولو كتابية وغير
 مدخول بها لكن البالغة تلاعن كالزوج والمطبعة انما يلاعن زوجها
 لا هي وغير المطبعة للعان على واحد منهم ما ولا حد على الزوج (قوله فلا يلاعن
 الصغيرة) أي لا يحصل منهما ما للعان فلا يأتي أنه يلاعن وحده اذا كانت تطبق
 الوطئ (قوله وتلاعن الكتابية الخ) أي بنتي الحمل أو الولد لا الرؤية فلا يلزم

أي مشروع رخصة والاصل
 فيه الكتاب والسنة
 والاجماع قال تعالى والذين
 يرمون أزواجهن الآية
 وفي الصحيح ان عور
 العجاني وملال ابن أمية
 لا عازر وجنهم ما على عهد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا خلاف
 بين الأئمة في ذلك وقوله
 (بين كل زوجين)
 ليس على عومه بل بشرط
 في الزوج أن يكون مسلما
 مكلفا يأتي منه الوطئ
 وبشرط في الزوجة ان
 تكون ممن يمكن حلها ولا
 يشترط فيها الاسلام
 والحرية فلا يلاعن
 الصغيرة اذا لو اقترت بالزنا
 لم يلزمها شيء وتلاعن
 الكتابية والامة والمجوسية
 يسلم زوجها ولا تسلم هي

بل يجوز لأن يرد بها السقاء الحمل فيلزم لعانه وقال ابن الموارز لمعان الحر الماسلم
مع زوجته الأمة أو الذميمة في نفى الولد لافي الرمي ولا في الرؤية لأن يرد نفى الحمل
في الرؤية الخ (قوله يدعي قبله الاستبراء) ولو بمحبة ومثل الاستبراء دعواه
عدم وطهاهه مدرضاها الحمل المقول الذي قبل هذا المبنى والمال أن بين الوضعين
ما يقطع ثنائي عن الأول وهو ستة أشهر فأكثر أو ما لو كان بينهما أقل من ستة أشهر
لكان الثاني من تمة الأول وهذا من المواضع التي استبراء الحرة فيها ليس كعذتها
والثانية الزنا والثالثة الزنا فان الاستبراء فيها حيضة واحدة وأشار بقوله يدعي
الاستبراء إلى أنه لا يجوز لا حد في حمل زوجته الا اذا اعتمد على أمر قوي فلا يجوز أن
يعتمد على عزله ولا على عدم مشابهة له ولا على سواد مع كونه أبيض ولا على كونه
كان يظاها بين فتدنها حيث كان ينزل ولا على وطى بغير انزال حيث وطى قبله
ولم يسل حتى وطئها لاحتمال بقاء المني في قصبة الذكر (قوله أو رؤية الزنا)
أي في دعواه رؤية الزنا المراد بها التيقن فلا يشترط الرؤية بأبصار ولو لم يصير
فلا عي بلاعن حتى في رؤية الزنا حيث تيقنه بحس أو بحس ولا يشترط
في ومغبه أن يقول كالشهود رأيت فرجه في فرجها كالمرود في المكحلة وقوله
كالمرود الخ ليس بالزام واذا لاعن لرؤية الزنا فانه يفتني بذلك اللعان ما ولدته
لسته أشهر فصاعدا من يوم الرؤية وفي حكم الستة ما نقص منها تكسرة أيام
أو أربعة وان أنت بولد غير سقط لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية فانه يلحق به
لان اللعان انما كان لرؤية الزنا ويشترط في دعوى رؤية الزنا أن يدعيها وهي
في العصمة أو في عذتها ولو لم يلاعن الابن العدة أو ما لو ادعى بعد العدة أنه رآها
ترني ولو في العدة لم يلاعن كذا ذكره عجم أي وانما يحسد أو ما اللعان لنفي الحمل
فلا يتقيد بكون المرأة في العصمة أو في العدة (قوله شرط آخر) وهو أن يقوم بفور
أي بأن باخر اليوم واليومين بلا عذوف التأخير والحق به الولد وبقيت زوجته
مسلمة أو كناية وحده للسلمة وليس من العذر تأخيرها لاحتمال كونه ويحافيه نفس
خلافا لابن القصار وكذا اوطى بمنع اللعان لنفي الحمل (قوله ويشترط في اللعان
الرؤية أن لا يظاها بدها) وأما التأخير فلا يمنع اللعان لرؤية الزنا ويشترط اللعان
لرؤية الزنا أن ترفعه للحاكم (قوله قلت الذي مشى عليه في المختصر) أي من
حيث أنه لم يقيد بغير الحامل (قوله واختلف في اللعان الخ) أي بأن قال لها ما زانية
أو أنت زنت ولم يقيد ذلك برؤية أو بنفي حمل فقال ابن القاسم بلاعن والأكثر
يحده قاله عجم ومراده القذف الذي لم يستند فيه لتيقن رؤية ولا يستند فيه لنفي

واللعان بين الزوجين يكون
(في نفى حمل يدعي قبله
الاستبراء أو) يدعي (رؤية
الزنا كالمرود) بكسر الميم
(في المكحلة) بضمها وضم
الحاء ويشترط في اللعان
بنفي الحمل بشرط آخر وهو
أن يقوم بفور وأما إذا رآه
وسكت ثم قام بعد ذلك فلا
لعان ويشترط في اللعان
بالرؤية أن لا يظاها بدها
(ع) قوله رؤية الزنا إلى
آخره بغير عذبات الحمل
واختلف إذا ادعى ذلك
في ذات الحمل (قلت) الذي
مشى عليه في المختصر لهاها
(واختلف في اللعان في
القذف) من غير دعوى
رؤية الوطء ولا نفي حمل على
قولين منه وبين

أحدهما أنه يلاعن والاخر يحد ولا يلاعن ويتعلق باللعان أربعة أحكام أحدها أن يلاعن باللعان (واذا افترا باللعان لم يحكم كما بالبدن) والثلاثة للمباينة (١١٩) سقوط الحد ونفي النسب وقطع النكاح وتقع الفرقة بينهما تمام

لعانها ولا يحتاج الى حكم حاكم وهي فسخ لا طلاق على المشهور وروضة للعان انه (سدا الزوج) وحويا وقيل استعجابا وبأداة الخلاق اذا بدت الزوجة هل هي تعينه للعان وهو قول أشهب وهو مذهب المدونة ولا تعينه وهو لابن القاسم وإذا استأد الزوج (فيلقن أربع شهادات بانه) فان كان اللعان لنفي حمل يقول أشهد بالله ما هذا الحمل مني أربع مرات فانه من المأزوق قصر عليه صاحب المختصر والذي في المدونة وهو المشهور يقول أشهد بالله لزنت وان كان للزوجة يقول أربع مرات أشهد بالله لرأيها تزني (ثم) بعد ان يلقن أربع شهادات بانه (يخمس باللعنة) فيقول عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين كذا في المختصر والذي في المدونة يقول ان

الحمل والولدان يقين ما ذكر لاعن فيه لانه يعتبر في اللعان التيقن ولو دبر الزوجة البصرية اه (قوله أحدها الخ) وهو تأييد التحريم (قوله سقوط الحد) أي عن الزوج في الزوجة الحرة المسلمة أي أو الابد في الزوجة الامة والذمية هذا بالغلبة للعان الزوج والمالعان المرأة فيترتب عليه سقوط الحد عنها ان كانت مسلمة ولو أمة وسقوط الابد ان كانت ذمية (قوله ونفي النسب) هذا مما يترتب على لعانه أي قطع نسبته من حمل ظاهر أو سيظهر وقوله وقطع النكاح هذا مما يترتب على لعانها والاول وهو تأييد الحرمة مما يترتب على لعانها والحاصل أن مرة اللعان في الحقيقة ستة أشياء فثلاثة ترتبة على لعان الزوج ولها رفع الحد أو الابد على ما قررنا تأييد الإيجاب الحد على المرأة المسلمة ولو أمة والابد على الذمية ان لم تلاعن ثالثها نفي نسبته وثلاثة ترتبة على لعان الزوجة ونفي الحد وفسخ نكاحها الا لازم وتأيد حرمتها وقوله وقطع النكاح هو الرابع وهو في المعنى يؤخذ من المصنف أيضا لقوله وإذا افترا باللعان أي بسببه (قوله وتقع الفرقة تمام لعانها) فالفرقة لا تحصل كالحرمة الا تمام لعان الزوجة وهو المشهور وقيل ان الفرقة تحصل بمجرد لعان الزوج (قوله والذي في المارقة) جعل الشيخ كلام المختصر أنسب من كلام المدونة لانه لا يلزم من الزنا كون الحمل من الزاني (قوله أشهد بالله لرأيها تزني) ولا يحتاج لزيادة الذي لا اله الا هو على أشهد بالله وان وجدت في الخلاف على الحقوق وقوله لرأيها الظاهر أن هذا في البصير وأما الاعمي فيقول تحفته أو عات وهكاه قاله الحرشي عن تقرير (قوله فيقول عليه لعنة الله الخ) ظاهره أنه لا يضمن لذلك شهد بالله وهو كذلك ومثله يقال في قوله ويخمس بالعضب فهو أحسن من كلام خليل فانه عجب (قوله وهو أولي) أي ليس بواجب قال في التحقيق إلا أن الاتيان بلفظ ان ليس بواجب لكنه الأولى أشهر (قوله أشهد بالله ما زنت) أي وان كان قال ما هذا الحمل مني فتقول أشهد بالله ان هذا الحمل منه فتنبيه على علم حكم ذكر أشهد وحكمه لوجوب في حق الناطق فلا يكون أحلف ولا أقسم كما يجب بلفظ الامن في خامسة الرجل والعضب في خامسة المرأة أي لان الرجل مبعد لاهله ولده فناسب ذلك لان الامن معناه البعد والمرأة مغضبة لعنة الله عليه وهو أولى للآية (ثم) اذا تم لعان الرجل (تلقن هي) أي المرأة أربعة أيضا بعبارة تحلف الزوج فاذا قال في نفي الحمل على ما في المدونة أشهد بالله لزنت فتدعي ذلك فتقول في الأربع مرات أشهد بالله ما زنت وإذا قال في الزوجة أشهد بالله لرأيها تزني فتدعي ذلك فتقول في لمرات الأربع ما رأيت أني (و) بعد الأربع (تخمس بالعضب) كما ذكره الله سبحانه وتعالى (تقول غضب الله عليه ان كان من الصادقين

لعنة الله عليه وهو أولى للآية (ثم) اذا تم لعان الرجل (تلقن هي) أي المرأة أربعة أيضا بعبارة تحلف الزوج فاذا قال في نفي الحمل على ما في المدونة أشهد بالله لزنت فتدعي ذلك فتقول في الأربع مرات أشهد بالله ما زنت وإذا قال في الزوجة أشهد بالله لرأيها تزني فتدعي ذلك فتقول في لمرات الأربع ما رأيت أني (و) بعد الأربع (تخمس بالعضب) كما ذكره الله سبحانه وتعالى (تقول غضب الله عليه ان كان من الصادقين

لزوجها ولا لها وارثها فاسمها ذلك فلما أبدل الرجل الأمان بالغضب والراء الغضب
باللعن لم يحز (قوله أقلمهم أربعة) أي لأن اللعان شعيرة من شعائر الإسلام وأقل
ما يظهر به تلك أشعة أربعة أربعة لا احتمال نكول أو إقرار لأن ذلك يثبت باثنين
وهؤلاء الأربعة من أشرف الناس لأنهم أراد لهم (قوله وأن يكون في أشرف
أمكنة البلد الخ) أي لأن ذلك مقطع للحق ولأن المقصود من الأمان التخوف والتغليظ
على الملاعن وللوضع حظ ولهذا كان لعان الذميمة في كنيسة اليهودية في بيعتها
فالمراد بالأشرف بالنظر للخالف ولا شك أن الكنيسة أشرف البلد بالنظر للخالف
وهي الذميمة أو يقال المراد بالأشرف حقيقة أو أدهاء والحاصل أن وقوعه بأشرف
أمكنة البلد واجب شرطا كما في الأموال فلا يقبل رضاها أو أحدهما بدونه وذكر
الحري عن تقرر أن كونه بأشرف البلد حق لله تعالى فلو امتنع من ذلك بعد نكول
وفي مكة عند الحجر الأسود في المدينة عند القبر وفي بيت المقدس عند الصخرة
(قوله وإذا كانت ذميمة) أي قصرانية فنلاعن في كنيسة أي واليهودية في بيعتها
والجوسية في بيت النار وإن كان لادين لهما مثل الوثنيين ففي مجلس حكمه قال
القرطبي وإذا فرغ المتلاعنان من تلاعتهما جعنا فخرقا وخرج كل واحد منهما من باب
المسجد الجامع غير الباب الذي يخرج منه صاحبه ولو خرجا من باب واحد لم يضر
لما هما ولا خلاف أنه لا يكون اللعان إلا في مسجد جامع تجمع فيه الجماعة بمحضر
السلطان أو من يقوم مقامه من الحكام اهـ (قوله ويستحب أن يكون بعد صلاة
العصر) اعلم أن كونه أثر صلاة مندوب ورأى ابن وهب وبعد العصر أحب إلى فكره
بعد العصر مستحب ثان خلافا لما يرويه ضيع الشارح قال المهلب وسبب كون
اليمين بعد العصر شهود ملائكة الليل والنهار ذلك الوقت قال في القمع وفيه نظر لأن
بعد صلاة الصبح مشاركة له في شهود الملائكة أي وارتفاع الأعمال الحسنة
يتعاقبون فيكم ملائكة الخ وذكر بعض في وجه التغليظ بعد العصر أنه وقت
يتوب فيه المقصر لسكوته آخر النهار ويشغل فيه الموفق بالذكر ونحوه فالعصية
فيه أقبح (قوله ونحو يفهما) أي يتدب تخويفهما أي ابتداء قبل الشروع
في اللعان بأن يقال لكل منهما تب إلى الله ويذكرهما أن عذاب الدنيا أهون من
عذاب الآخرة فإن أحدهما كاذب بلا شك (قوله خصوصا الخ) أي أخص الوعظ
عند الخامسة خصوصا أي ويتأكد عند الخامسة خصوصا أي بعد الرابعة وعند
التوجه للخامسة (قوله يقال لهما) الأولى أن يقول والقول لهما بأنهما الموجهة
أي يتدب القول لكل منهما بأن الخامسة هي الموجهة للعذاب أي محل نزوله

ويجب أن يكون الأمان
بمحضر جماعة من الناس
أقلمهم أربعة وأن يكون
وأشرف أماكن البلد وهو
المسجد إن كانت الزوجة
مسلمة وإن كانت ذميمة
فلاعن في كنيسة
ويستحب أن يكون بعد
صلاة العصر وتخويفهما
خصوصا عند الخامسة
يقال لهما هذه الخامسة
هي الموجهة للعذاب

(وان نكلت هي) أي
جنت المرأة عن الاعان
بعد اعلان الزوج (رجعت
ان كانت) بالغة (حرة
عصنة بوطء تقدم من هذا
الزوج) الملاعن (أو من
(زوج غيره) واحد ترز
بالبغلة من غيرها فانها
لا تحمد وبالحرمة من الامة
فانه اخذ خمسين جلدة من
غير رحم (والا) أي وان لم
يتقدم للملاعنة احصان
(حدث مائة جلدة وان
فكل الزوج) الملاعن
وكانت الزوجة مسلمة
بالغة حرة (جلد) لها (حدث
الغذف ثمانين جلدة
ولحق به الولد) لان نسبه
ثبت لا نفقه الا الاعان
ولا يخفى حكم القيد الذي
ذكرناه ثم انتقل بتكلم
على الخلع فقال (وللرأة)
أي باح لها اذا كانت بالغة
رشيدة غير مدانة

بمعنى ان الله تعالى يقتضى اختياره رتب العذاب عليهم او المراد بالذاب الرحيم
او الجلد على المرأة ان لم تخلف وعلى الرجل ان بدأت قبله على القول بعدم
اعادتهما (وقوله رجعت) أي ضربت بالجماعة الى أن تموت ما لم ترجع الى الخلف
فان لها ذلك كاتى وترعى نفسها بالزنا ثم ترجع عنه وله في النكاح بخلاف
الزوج انما نكل ثم اراد أن يرجع فلا يمكن من ذلك بل يحذف (قوله محصنة) تضمن
كونها حرة مسلمة بالغة عاقلة وطئت وطأ مباحا بنكاح وحيد يثبته قوله ان كانت
حرة وقوله بوطء يغدره قوله محصنة ويغدره تقدم أيضا فله عجم (قوله أو من
زوج غيره) أي في نكاح صحيح لازم وكان ذلك لوطء مباحا بتشريع من زوج مسلم
مكلف (قوله فانها لا تحمد) يعني ان كانت صغيرة مطقة للوطء فالزوج بلاعن
دونها وان نكل حد ولا اعان عليه الا انه لا وفرت بالزنا لم تحمد (قوله جلدت مائة جلدة)
حيث كانت حرة مسلمة مكلفة فان كانت أمة فصنف الحد وان كانت ذمية
يلزمها الادب لا ذمتها الزوجا ووردت لحاكم لمتها بعد تأديبه الاحتمال اسحقا انها
الحدية كقولها (قوله وكانت الزوجة بالغة الخ) أي وعفيته لان لم تكن
كذلك فلا حد وقوله مسلمة وإما الذمية فيلزمه الادب بنكوله وكذا الامة وأما
التقييد بالغة) فانها هو بالظن لا باليقين بقوله ولحق به الولد والافتقار تقدم أنها اذا
كانت فقط لوطء ونكل يحذف لها وهذا أحسن من قوله في العقيق وقيدنا
كلامه بكونها بالغين يحترق به علما اذا كانا غير بالغين أو كانت هي فقط غير
بالغة فانه لا حد عليه (قوله ثمانين جلدة حيث كن حراما كلفا وان كان مباحا
والزوجة بالغة فان رماها بالزنا فلا لعان ولا حد عليه وانما يؤذ بان ظهر بها
جل انتفى عنه بغير لعان وعابها الحد (قوله ولا يخفى بحكم القيد) أي ولا
يخفى مفهوم القيد التي ذكرناها التي هي مسلمة بالغة حرة وقد ذكرناه (قوله
وللرأة ولو في العدة قال مالك فمن طلق امرأة واحدة فاعتقه مالا في العدة على انه
لاربعة له عابا فيلزمه طلقه ثانية بائنة (قوله أي مباح أي خلع جائز مستوى
الطرفين (قوله اذا كانت بالغة رشيدة) أي وأما الركنان مغيرة أو سفينة
أو رقاقا لا يباح والظاهر الكراهة في المغيرة والحرمه فيما بعده وحرر أي ولا
يصح وجا عليه أن المرأة اذا كانت مغيرة أو سفينة مولى عابها أم لا ومن فيها بعض
رق اذا خالعت واحدة منهن زوجها على عوض دفعته اليه فان ذلك الموضع
لا يلزمها وقوع الطلاق بائنا وبرد العوض في الاحوال المذكورة ان كان قبضه
وسقط عن الزوجة ان لم يقبضه ولا تنفع الامة ان عتقت وهذا اذا كنت

(والخلع طلبة) بآئنة
 (لاربعة فيها الابن كاح
 جديد) بولي اوصداق
 وشاهدي عدل (برضاها)
 ان كانت غير مجبرة على
 النكاح اما المجبرة فانما يراعى
 رضى الولي (و) الامنة
 (المعققة) أى التى عقت
 وهى (تحت العبد) أى
 فى عصمته قننا كان أو فيه
 بقية رق بحال بينهما ويثبت
 (لها الخيار بين أن تقيم معه
 أو تفارقه) لما فى الموطأ قالت
 عائشة رضى الله عنها
 كان فى بريرة ثلاث سنين
 فكانت إحدى السنين
 الثلاث أنها أعتقت
 فخيرت فى زوجها وفى مسلم
 كان زوجها عبدا فخيرها
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فان اختارت نفسها
 فهو طلاق لا نسخ وهل
 بطلقة بآئنة أو بطقتين
 روايتان حكمهما فى المختصر
 من غير ترجيح وعلى الاقوى
 أكثر الروايات وعليها لو
 عتق زوجها وهى فى العدة
 لاربعة له عليها لان الطلقة
 بآئنة

ولا يشترط فى هذه البيضة السماع من الثقات وغيرهم بل لو دعت أنها سمعت
 عن لائق قبل شهادتهم كالخدم ونحوهم على شهادتها وإذا بالاولى لو أسندت
 للثقات فقط اذا كان ممن لهم به نوع ارتباط بحجة وحاصل ما هنا أن السماع هنا
 كالقطع ولا يحتاج الى عين مع شاهد وامرأتين ويحتاج اليها مع أحد ما فهمى هذا
 بخلاف السماع من غيرهما من أنه لا بد فى السماع من عين المدعى اذا انتشر فى ذلك
 هذا فقول الشارح لغير الناس أى الذى سمعت منه البيضة لانه نفس البيضة كما
 يتبادر من عبارة الشارح (قوله الابن كاح جديد) لا فرق بين أن يعقدها يافى الدقة
 أو بعد العدة (قوله أما المجبرة) أى كالسيد فى أمته والاميرة على ما تقدم (قوله
 والامنة المعققة) سبأ فى الشارح يقول أن يكون عتقها كاملا فى مرة أو مرات بأن
 أعتق السيد جميعها ان كانت كاملة الرق أو باقية ان كانت ببعضه أو عتقت بإداء
 كتابتها أو كانت مديرة أو أم ولد فعقت من ثلث السيد وأرأس ماله (قوله ويحال الخ)
 أى حتى تختار بغيرها كم وهى بالغة رشيدة أو سفينة وبادت لاختيار نفسها فان لم
 تبادر لاختيار نفسها أو كانت صغيرة فانما ينظر لها انما كم بالصلحة فاذا رأى المصلحة
 فى الطلاق فبأمره بالطلاق والافهـل يطلق أو يأمرها به ثم يحكم قولان وأمره به
 للصغيرة يمكن ان ميرت والأوقعه لها وانما كان لها الخيار لان العبد غير كف
 لما (قوله كان فى بريرة ثلاث سنين) قالت عائشة كان فى بريرة ثلاث سنين وفى
 رواية قالت كان فى بريرة ثلاث قضيات أراد أهلها أن يبيعوها ويشترطوا ولاها
 فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اشترىها وأعتقها فان الولاء لمن أعتق
 قالت وعتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترت نفسها قالت وكان
 الناس يتصدون عليها وتهدي لنا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال
 هو علم اصدقة وهراكم هدية فكاوه وفى رواية أهدى لها الحلم فدخل على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرية على النار فدعا باطعام أى بخبز وادم من ادم
 البيت فقال ألم أر بريرة على النار وفيها الحلم قالوا بلى يا رسول الله ذلك لحم تصدق به
 على بريرة فسكرهنا أن نؤمرك به فقال هو علم اصدقة وهومنها لنا هدية قال
 شراح الحديث فى قوله ثلاث سنين أى أحكمكم نص عليها الذى صلى الله عليه
 وسلم وبين أن ذلك عام للمسلمين الى يوم القيامة لاختصاصها وقد ثبت مما ذكرناه
 (قوله وهل بطلقة) أى وهل الفراق بطلقة أو الباء زائدة ولو قال وهل هو طلاق أو
 طلقتان لسكان أو ضح (قوله وعلى الاولى أكثر الروايات) وهى الراجعة وانما كانت
 بآئنة لانها لو كانت رجعية لما أفاد الخيار شيئا تنبيه ما قلناه من لزوم طلاقه بآئنة

أشوت الحيا لها شرط أن يكون عتقها كاملا لا تجزأ وأن تكون طاهرة وأن لا تمكته من نفسها طائفة بعد علمها
بالعتق واختار بقوله تحت العبد عماد اعتقت تحت الحر (١٢٤) فانه لا خيار له اعندنا وهذا في حنفية

لها الخيار (ومن اشترى
زوجته) كملها أو
بعضها (انفسخ نكاحه)
فان ملكها قبل الدخول
فلا صدق لها وان كان بعد
الدخول فهو كالملكو يطؤها
والملك قبل الاستبراء عند
ابن القاسم وقال أشهب
لم يبد من استبراءها ومثل
ما اذا اشترى ما اذا ملكها
بجهة أو صدقة أو ميراث أو
ملكته هي بشراء أو غيره
(وطلاق العبد) القن ومن
فيه شائبة رق سواء كانت
زوجته حرة أو أمة
(طقتان) فلو عتق ولم يوقع
طلاقا في حال رقه فالثلاث
ولو أوقع نصفه في حال الرق
فطقتان (وعدة الأمة)
القنة ومن فيها شائبة رق
سواء كان زوجها حرا أو
عبد (حيضتان) صوابه
طهران ليوافق ما تقدم
وما يأتي ان العدة بالطهر
لا بالحيض وانما كان كذلك
لان الطلاق معتبر بالرجال
دون النساء والعدة معتبة
بالنساء دون الرجال (وكفارة
العبد كالحرة) ظاهرا قسبه

لا فرق فيه بين أن تكون بنيتها أو أبهمتها بأن قالت اخترت نفسي (قوله ناجزا)
اختارا من العتقة لأجل والمدبرة والمكاتبة (قوله وأن تكون طاهرة)
فلو اختارت وهي حائض جبرت على الرجعة حتى تطهر ذكره في التحقيق (قوله)
وأن لا تمكته من نفسها طائفة) أي تمكته من الوطء أو من مقدماته ولو لم يفعل
ويدخل فيه ما اذا انلذذت بالزوج ولو جهلت التمسك به بأن قالت كنت أجهل
ان التمسك به يسقط خيارى ولا تغذرباطهل أما ان جهلت العتق ومكنت من نفسها
فان ذلك لا يسقط خيارها لعذرها وكذا يسقط خيارها بوطءها أسقطت خيارى
ويذهب أن يعاقب الزوج ان وطئها عاصيا بالعتق والحكم تنبيه اذا اختارت
فراقا قبل البناء فلاننى لها لان الفراق جاء من قبلها ولو اختارت المقام معه لم يسقط
لان مال من أموالها (قوله انفسخ نكاحه) أي تعارض الحقوق (قوله ويطأها)
بالمالك عبد ابن القاسم وهو الراجح بناء على أنها تصير بالمحل الذي استأهها به أم ولد
وأشهب لا يجعلها بهذا المحل أم ولد فيحتاج لاستبراء به بجهة المحل الذي تميز به أم ولد
والمحل الذي لا تميز به أم ولد وقد حكى القولان زروق على الارشاد (قوله أو ملكته)
لكن لا يملكها إلا بالمالك ولا بالملكاح (قوله وطلاق العبد طقتان الخ) وانما كان
طقتين لان الطلاق لا يتبع بعض (قوله طقتان) طاهره فالباقى طائفة تطلق وليس
كذلك اذ العبد اذا طلق واحدة ثم عتق فيبقى له طائفة واحدة لا طقتان تنبيه العبرة
بالولاية حين النفوذ لاحال التعلق ومن فروع ذلك لو قال العبد ولوذا شائبة ان
دخلت الدار فانت طالق طقتين ثم انه عتق ثم دخلت الدار فوقع عليه طقتان
ورق معه بواحدة (قوله صوابه طهران الخ) وأجيب بأن الحايضين لما كانتا تضمن
الطهرين عبر بذلك عنهما (قوله وانما كان كذلك) أي طلاق العبد طقتان
معلقا كانت الزوجة حرة أو أمة وعدة الأمة حيضتان معلقا كان الزوج حرا
أو عبدا (قوله ظاهرا قسبه الخ) الجواب أن مراد المصنف أن ما يكفر به العبد هو
كالخرفه أى فلا يتنصف لان كل ما يكفر به الحر يكفر به العبد (قوله لفظ)
معاني زائدة) ويجب أن لا يضاف للبيان وفرقوا بين الكفارة والحدود والطلاق
بأن الكفارة تعتبر فيها الفضيلة وتأكيد الحرمة كما اعتبر في الحدود والطلاق (قوله)
أى بخلاف الحدود) فيعتق الزنا والعنف والشرب نصف الحر (قوله وكل ما وصل)
ولو مع الشك (قوله الى جوف الرضيع) ظاهرا ان ما وصل لم يلقه ورتبه محرم وهو
كذلك وما وقع في كلام ابن بشير مما جالف ذلك لا يعول عليه فانه عجم (قوله من

الابن) انما يكفر به الحر يكفر به العبد وليس كذلك اذ العتق لا يكفر به ولو اذن له سيده كما قدمنا بخلاف (المابن)
معاني الحدود والطلاق) افتد معاني زائدة بخلاف الحدود والطلاق فانها تشطب عليه ثم انتقل به كلام على الرضا
المتبرج له فقال (ويكلم ما وصل ان جوف الرضيع

في الحولين من اللبن فانه يحرم وان مصه (وفي نسيئة ولومصة بالنصب خبر لكان المقدرة على النسيئة) **عنوان كان الراسل من اللبن مصة (١٢٥) (واحدة) عمل على قوله تعالى وأمهاتكم الاقارب**

أرضعتكم وأخواتكم من الرضاعة من غير تحديد ولا تفصيل والاصل فيما ذكر هذه الآية وقوله صلى الله عليه وسلم في الصبي يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والاجماع حكاة (ع) واستثنوا من عموم الحديث ستة مسائل تأتي في آخر الباب ويشترط في تحريم الرضاع شروط منها ما أشار إليه بقوله في المحوان احترازاً عما لو وصل الى جوفه بعد الحولين بكبير واليه أشار بقوله (ولا يحرم ما أرضع به الحولين الا ما قرب) منها ما لقوله عز وجل والوالدان برضعن أولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وجهه وفصله ثلاثون شهراً فآخر عن أقل مدة الحمل وكال مدة الرضاع ثم فسرها القرب بقوله (كالشهر ونحوه وقيل والشهرين) والاول رواية ابن عبد الحكم والثاني رواية ابن القاسم وهذا أحد المواضع الثلاثة التي ضعف فيها قول ابن القاسم

واللبن ولو خلط بغير غالب عليه فان غلب على اللبن حتى لم يبق له طعم كما صوره الناصر فلا يحرم بطل حصول الغذاء به أم لا فاذا خلط لبن امرأة بلبن أخرى صار لبناً لها منسواً أو غلب أحدهما الآخر وفروع اللبن كاللبن والسمن كهو كان لبن حية أو سبته وقوله تعالى أرضعتكم جرى على الغالب ولا بد من كون ذات اللبن آدمية لا هيمية كخنة فلما ارتفع صيدان على هيمية أو حية فلا يحرم أحدهما على الآخر لا فرق في المرأة بين أن تكون بكرًا أو ثيبًا فمغيرة أو كبيرة تلد أم لا ولا تحريم بالماء الأصفر أو الأحمر (قوله التقدر بالغ) هذا على نمطه أن أو لو كان الراسل أي على نسيئة أو (قوله مصة) أي ذامصة (قوله واحدة) تأكيد (قوله عمل على) أي فانه صادق ولو بمرة واحدة (قوله من غير تحديد) أي لا بعشر رضعات ولا بخمس رضعات وقوله ولا تفصيل بمعنى ما قبله (قوله فيما ذكر) أي في كونه من الرضاع يحرم بقطع النظر عن كونه كثيراً أو قليلاً (قوله يحرم من الرضاع) أي من أجل الرضاع ما يحرم من أجل النسب أي الذوات والاعيان التي حرها النسب وفي العبارة حذف مضاف أي مثل ما يحرم الخ (قوله حكاة) أي حكى الاجماع (قوله من عموم الحديث) أي من عموم ما الواقعة في الحديث (قوله ستة مسائل) الاولى أن يقول ست نسوة (قوله احترازاً عما لو وصل الخ) لا يخفى أن هذا ليس محترز في الحولين فقط بل محترز الحولين وما قرب منهما (قوله ما أرضع) أي اللبن الذي أرضع ولا يخفى أنه مفاد هذا وقوله بعدما أرضع الخ أن اللبن يقع مفعولاً لا يرضع يتعدى اليه بنفسه فيحذف فاعله ويقوم هذا المفعول مقامه ويتخالفه ما في الصباح حيث قال أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ وَلَدَهَا (قوله لقوله تعالى الخ) ليس فيه دلالة على المدعي (قوله عن أقل مدة الحمل) أي أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وكمال مدة الرضاع سنتان (قوله ونحوه الخ) المراد به ما كان أقل من النصف كما قاله الجزولي (قوله قبل والشهرين) أي بدل قوله ونحوه أي فتكون الزيادة ثلاثة أشهر وهو قول في المذهب ومذهب المدونة الزيادة شهران فقط الذي هو رواية ابن القاسم (قوله التي ضعف فيها قول ابن القاسم) أي مع أن كلامه فيها هو المتمد (قوله استغنى فيه) أي يستغنى بالطعام والشراب عن اللبن بحيث لا يفتيه اللبن لو عاد اليه عنهم ما هذا هو المراد لأنه اذا عاد اليه اللبن بإياه فانه لا يشترط أفاده عجم (قوله لا يحرم من الرضاعة) أي الرضاع (قوله الا ما قرب) الامعاء أي الارضاع فتق الامعاء باعتبار أثره وهو اللبن جمع مع كسب واعتاب

والآخران أحدهما قوله في التيم ٣٢ عد في وقد قيل تيم لكل صلاة والاخر قوله في الاقضية وقد قيل يقضى بذلك في الجراح (ولو فصل قبل الحولين فصلاً استغنى فيه عن اللبن بالطعام والشراب لم يحرم) الرضيع (بما أرضع به ذلك) لمافي الترمذي والنهائي أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يحرم من الرضاع الا ما تقى الامعاء كان قبل انقطاع

أى المضارين والفتق النقص أى زوال انطباقها وهو كناية عن تمكن اللبن
 منها بحيث يكون صلاح الولد به وقوله وكان قبل الطعام عطف لازم (قوله اللبن)
 أى اللبن (قوله فتقت أمعاود) أى بالطعام أى تمكن الطعام منها بحيث صار
 صلاحها به لا باللبن (قوله انما الرضاعة من الجماعة الخ) قال فى النهاية للجماعة
 مفعلة من الجوع يعنى ان الذى يحرم من الرضاعة انما هو الذى يرضع من جوعه
 وهو الطفل يعنى ان الذى يرضع على امرأة لا يحرم عليها ذلك الرضاع لانه
 لم يرضعها من الجوع (قوله ويحرم) أى الرضاع كفى التحقيق أى يحرم الرضاع
 المتبس بالوجور من التباس الشئ بآثره أو يحرم اللبن من التباس العلم بالخاص
 (قوله ما صلب فى وسط الغم) أى فهو نفس اللبن المصوب ويقيده المصباح وقوله
 وتحت اللسان فى هذا القيد نظر حكمه افاده وقت وغيره وأسقطه فى تحقيق المباني
 (قوله يقع السنين) أى فهو يقع السنين اسم لنفس اللبن وأما بضم السنين فهو مصدر
 كإفادته فى المصباح وفى البساطى ان كلاما من الوجور والسقوط اسم لنفس الوصول
 وظاهر تقريره أنه لا فرق بين أن يكون بالفعول وغيرها وظهور أن الرضاع وصول اللبن
 يحوف الرضيع على أى وجه لافهم الشفتين على محل خروج اللبن من ثدى لطلب
 خروجه تنبيه الحقنة اذ حصل لها غذاء بالفعل تحرم والافلا فلا عجب وأنظر اذا
 حصل من ثقبه تحت المعدة أو فورها واستظهر الشيخ فى شرحه التعريم واستظهر
 ان لبن الخنى المشكل يذمر الحرمة قياسا على من يتقن الطهارة ويشك
 فى الحدث ولا يتخفى أن مسألة الوجور تفهم من مسألة السقوط بالاولى (قوله ان
 السقوط يحرم الخ) أى ان الرضاع بالسقوط يحرم وأعلم ان قصر الخلاف على السقوط
 لانه الذى وقع فيه أشار له بهرام فقد قال أما الوجور فلا اشكال فى أنه كذلك ينشر
 الحرمة قليلا كان أو كثيرا وأما السقوط فذهب المدونة أنه يحرم ان وصل للجوف
 ولما لك فى كتاب ابن حبيب يحرم مطلقا (قوله وان لم يتحقق وصوله للجوف) أى
 بان شك فى وصوله للجوف أو يتقن أنه لم يصل للجوف بأن وصل للحلق ورد (قوله
 وقال ابن القاسم ان وصل للجوف) أى تحقيقا أو غلبة ظن وكذا شك احتياط وقول
 ابن القاسم هو المشهور (قوله ذكر الفعل) أى حيث قال أرضع ولم يقل أرضعت
 وقوله مراعاة لفظ أى لفظ من كقوله تعالى ومن يمتن فلوراعى الميعنى لقال ومن
 تقنت بانثاء (قوله فبنات تلك المرأة) ولومن زوج غير فعلها اليوم وكان الاولى
 للمنف أن يقول فأولاد بدل بنات ليشمل الذكور أيضا (قوله وبنات فعلها) أى
 اليوم الذى حصل الرضاع بلبسه ولومن غير تلك المرأة المرشعة ولا يعتبر فى لبن الفعل

ومن استغنى بالطعام عن
 اللبن فقد انتقت أمعاود
 وفى حديث آخر انما
 الرضاعة من الجماعة (ويحرم
 بالوجور يقع الواو وهو
 ما صلب فى وسط الغم تحت
 اللسان (والسقوط) يقع
 السنين وهو ما صلب فى المتمر
 ظاهر كلامه ان السقوط
 يحرم وان لم يتحقق وصوله
 الى الجوف وهو كذلك
 فى كتاب ابن حبيب عن
 مالك وقال ابن القاسم ان
 وصل الى الجوف حرم والافلا
 (ومن أرضع ميا) فذكر
 (ومراعاة للفظ كقوله
 تعالى ومن يمتن فليأكل
 فبنات تلك المرأة) المرشعة
 لا صبي وبنات فعلها ما تقدم
 أو آخر أخوة (قوله) أى لمن
 أرضعته

أن يكره من وطء حلال بل ولو من حرام لا يطق الرلد منه بصاحبه خلافا لظاهر
 المختصر واعلم أن الرضيع لا يكون أختا ولا دفتل المرضعة من غيرها إلا إذا كان
 قد وطء المرضعة أنزل قبل الاضاع حتى يصدق عليه أنه شرب من ذلك الفحل (قوله
 ولاخيه نكاح الخ) أي لأن الذي يدرولدا للرضعة خصوص الرضيع وفروعه كهو
 فحرم عليه الرضعة وأمه باتها وبناها وعماتها وأخواتها كما تحرم على فضوله ولا تحرم
 على أصوله ولا على أخوته ويستكر كل من رضع ولد صاحب اللبن لا نقطاعه ولو يمد
 ستمين (قوله لا من الرضاع) أي فليس المراد به ما كان من الرضاع أي فيكون أولى
 والافرض أنه لم يرضع تلك المرأة بنيه يثبت الرضاع برجلين عدلين فشاأم لا وكذا
 برجل وامرأة أو امرأتين ان فشا في هاتين قبل العقد كانتا أجنبيتين أو أمهاتهما أو هل
 قسستط العدالة مع الفسوا ولا تشترط الامع عدم افشور تردد لا بامرأة ولو فشا ولو
 عدلة (قوله وهي إحدى المسائل) أي ما ذكره من قوله وكذلك لاخيه نكاح أمه
 وحاصلها أنها أم أخيك أي أو أختك رضا وهي نسباً تحرم عليك لأنها أم أمك أو
 زوجة أبك (قوله ثانيها من أرضعت ولدك) ذكرنا كذا أو أمي وأم نسباً في أم
 بنتك وزوجة أبك وكلتاها حرام عليك وأما هذه وهي الأجنبية المرضعة ولدك
 لم تحرم عليك (قوله ثالثها جدة ولدك) فهي نسباً أم أمك أو أم زوجتك وكلتاها
 حرام عليك وهذه الصور ذاعنى ارضاع امرأة ولدك فلا تحرم عليك أمها وقوله
 ورابعها أخت ولدك فهي نسباً بنتك أو بنت زوجتك وكلتاها حرام عليك
 ولو أرضعت امرأة ولدك لم تحرم بنتها التي هي أخت ولدك من الرضاع وقوله
 وخامسها أم عمك وعمتك فهي نسباً أما جدة لك لا أبك أو حليلاً لجدة وكلتاها
 حرام عليك ولو أرضعت امرأة عمك أو عمتك لم تحرم عليك وقوله سادسها أم خالك
 وخالتك فهي نسباً أما جدة لك لا أمك أو زوجة جدك وكلتاها حرام عليك
 ولو أرضعت امرأة خالك أو خالتك لم تحرم لعقد ذلك منها

(باب في العدة والنفقة والاستبراء)

الاستبراء مدة دليل برأة الرحم لرفع عمة أو طلاق (قوله وهو جائز) أي راجح
 لأن فيه نصلاً واحداً أي فهو لفت وشهر مشوش بخلاف ألف والنشر المرتب ففيه
 فصلان (قوله فهي تربص) أي انتظرتم هذا شك كل مع ما سيأتي من أن
 العدة نفس الاقراء ونفس الأشهر لا التربص المذكور وقوله المرأة احتزبه عن
 امتناع الرجل من نكاح الخاءسة حتى طلق الرابعة طالقة رجعية أو من نكاح
 الأخت الأخرى عند طلاق الأخت مطلقاً طالقة رجعية لا يقال له عدة وإليه

ذهب بعضهم فقال انه ليس بعدة لالفة ولا شرع لانه لا يمكن من فكاح في موطن
 كثيرة كزمن الاحرام أو المرض ولا يقال فيه انه معتدو بعضهم جعله معتدا
 فيما ذكرنا من الصور من المتقدمين فعليه يكون التعريف غير جامع الآن يقال
 انه تعريف لاحد قسمي العدة (قوله زمانا) أي نهاية زمن معلوم وهذا ظاهر
 في العدة اذا كانت اشهر او اما اذا كانت اطهارا فلا يظهر الا ان يقال لما كانت
 متضمنة لزمنها فكأنه المنتظر (قوله قدوره الشرع) أي قدرها شرع (قوله علامة
 على براءة الرحم) فان قيل يخرج من الحدة عدة الصغيرة التي لا يوطأ منها من الوفاة
 لتيقن براءة زوجها وكذا من علم أن الزوج لم يدخل بها فالحجوب أن عدة الوفاة
 انما شرعت فيما علم أن الزوج لم يدخل بها احتياط البراءة الرحم لانه لو ظهر بها حمل
 وادعاء الزوج لحق به فالعدة واجبة لتيقن براءة الرحم وهذه العدة ظاهرة فمن يوطأ
 مثلها وليكن لما لم يمكن في قد رسن من يوطأ مثلها حديد رجوع اليه من
 الكتاب والسنة والاجماع حمل الباب على واحد فوجب العدة حتى على
 من كانت في المهمل حسبما للباب فعلم أن أصل وجوب العدة انما هو للدلالة على
 براءة الرحم ولا يضر عدم وجود العلة في بعض الصور فتأمل فانه الخطاب رحمه الله
 تعالى (قوله مع ضرب من التعبد) أي مع نوع من التعبد فيه أن المعتد في العدة اذا
 كانت اقراء ان الجميع للاستبراء لا الاول فقط والباقي تعبد كما هو القول الضعيف
 فائن التعبد ويمكن ان التعبد من حيث الاقتصار على هذا العدد المعين وكذا التعبد
 ظاهر في عدة الوفاة بالنظر لمخصوص العشرة الايام فقد ذكر وان العدة انما جعلت
 أربعة أشهر لان بها ينشرك الحمل ويزيد العشرة لانها قد تنقص الاشهر او تبطئ
 حركة الجنين اه وهذا ظاهر في الحرة التي عدها ما ذكر واما الامة فهو مشكل
 فيها لما سبق أن من عدها شهران وخمس ليال أو ثلاثة أشهر (قوله سميت) أي
 سميت العدة بمعنى التبرص على العدد من اشتغال الشئ على قيده (قوله وحكمها
 الوجوب) أي هذا الانتظار واجب على المرأة (قوله حتى يبلغ الكتاب أجله)
 فيه ان الدلالة انما هي من قوله ولا تعزو عاقدة النكاح اذ المعنى لا تعزو عاقدة
 النكاح بأن تعزو عاقله كما ذكره بعض حواشي التفسير حتى يبلغ التبرص المذكور
 غايته وقوله صلى الله عليه وسلم أمكني لا يخفى ان الدلالة انما هي من الامر لا من
 قوله حتى يبلغ الكتاب كتابه وقضية كلامه (قوله وانواعها ثلاثة) أي
 أنواع العدة لا يخفى ان انواع التبرص تربصات والاقراء والشهور والحمل ليست

زمانا معلوما قدوره الشرع
 علامة على براءة الرحم مع
 ضرب من التعبد سميت
 بذلك لاشتغالها على العدد
 وحكمها الوجوب لقوله
 تعالى حتى يبلغ الكتاب
 أجله وقوله صلى الله عليه
 وسلم لا تعزو أمكني
 في ذلك حتى يبلغ الكتاب
 أجله والاجماع على ذلك
 وانواعها ثلاثة

تربصات (قوله وحمل) أي ذن الحمل لأنه نفس الحمل ولا موضع الحمل بل الزمن الذي يتقضى بوضع الحمل فالخليل وعدة الحامل في طلاق أو وفاة موضع حملها قال بعض شراحه يعني أن الحامل تنقضي عدتها بوضع حملها كله (قوله وعدة الحرة) أي البالغ غير الحامل المطلقة بعد خلو زجرها البالغ غير المحبوس خلوة يمكن وطئها فيه اخلوة اعتد أو زيارة وإن تصادفا على نفي الوطئ في تلك الخلوة لحق الله فان لم يهلم دخول ولا خلوة أخذ كل واحد منهما بما اقراره فان أقرت المرأة بالدخول وجبت العدة عليها وإن أقره هو بالدخول لزمه تكميل الصدق والنفقة والكسوة وقيدنا الحرة بالبالغة لقوله ثلاثة زوجه وبغير الحامل لأن عدتها موضع حملها وبالزوجه البالغ لأن زوجة الصبي لا عدة عليه في العلق بخلاف الموت وبغير المحبوس لأن زوجته لا عدة عليها من طلاقه وأما الخصى القاسم المذكور المقطوع الاثنين فالمشهور أن وطئه يوجب العدة على زوجته إذا طلقها وإن كان محبوبا المذكور فأنه ان كان يولد له فله فعلها العدة ويلزمه الولد والا فلا أي يسأل أهل المعرفة عنه (قوله ثلاثة قروء) ولو كان يأتها في كل عشرين سنين مرة ولو في جميع على فسادهما درء الحد والافزاع وتكثرت فيه قدر عدتها وتقللت غير المطلق بأول الحيضة الثالثة ان طلقت في طهر والرابعة ان طلقت في حيض ويندب لها ان لا تتجمل بالعقد بمجرد رؤية الدم حتى يمضي يوم أو بعضه وقلنا سذب وإن كان قضية ما ذكر الوجوب لأن الأصل استمرار لدمه ولو مسخ الرجل لزم زوجته العدة عدة طلاق ان مسخ حيوانا وعدة وفاة ان مسخ جادا فلو مسخت هي وهي رابعة تزوج مكانه طلقا جادا أو حيوانا (قوله أو كتابية) أي من مسلم أو من كتابي وأراد مسلم أن يتزوج بها فتدبر (قوله لشمول عموم الآية) أي لشمول الآية الجميع من حيث عمومها (قوله بفتح القاف) وهو الانفصاح وهو الذي عليه جمهور الفقهاء (قوله عندنا) أي لا عند أي حنفية فهو المحترز فقط (قوله بين الدمين) الانسب بلفظ الاقراء الدم لان الذي بين الدم بين قرء واحد ولا بد من الاقراء ولو تأخر لضع أو استفاضه وبزيت والاكاف مرتابة (قوله ويوطأ مثلها) وأما من لا يوطأ مثلها فلا عدة عليها وحمل كونها تعتد بها لا شهر ما لم تر الحيض في آخرها والا انتقلت للاقراء (قوله كيف سبعين) أي من أوفت سبعين لامن دخلت في السنة التهمة السبعين كما أفاده عجم وحاصل ما في ذلك أن من بلغت سبعين عاما تعتد بالاشهر قطعا فإذا نزل دم عليها الا عبرة به ومن لم تبلغ سبعين دمه احيض قطعا ولا تسأل فيه النساء ومن بلغت سبعين ولم تبلغ سبعين ونزل عليها

اقراء وشهور وحمل أما الاقراء فهي المطلقة ذات الحيض حرة أو أمسة وإلى الاولى أشار بقوله (وعدة المرأة المطلقة) ذات الحيض (ثلاثة قروء) سواء كانت مسلمة أو كتابية لشمول عموم الآية الجميع ولا خلاف في ذلك ثم أشار إلى الثانية بقوله (والامة) أي وعدة الامة القز (ومن فيها بقية رق) كتابية والمسدرة ذات الحيض (قرآن) بفتح القاف وضما سواء (كان الزوج في جميعهن) أي جميع من ذكر وهي الحرة المسلمة والكتابية والامة ومن فيها بقية رق (حرا وعبدًا) لما تقدم من أن العدة معتبرة بالنساء والطلاق معتبر بالرجال (والاقراء) عندنا (هي الاطهار التي بين الدمين) وعند أي حنفية هي الحيض وأما المشهور فتعديها ستة أشار إلى اثنين منها بقوله (فان كانت) أي المطلقة (عمن لم تحض) لصغر يوطأ مثلها آمن حملها أم لا (أو) كانت

(من قد قسمت من الحيض) ٣٣ عدد في كمينت سبعين سنة (ف) عدتها (ثلاثة أشهر) اتفاقا (في آخره) المسلمة أو الكتابية

دم يسأل فيه النساء هل هو حيض أم لا (قوله وعلى المشهور في الامة الخ) انظر هذا
مع قول الفاعكساني ولا خلاف في الحرائر والامة عندنا كالحية واختلاف فيها
قول الشافعي فقال مرة كقولنا وقارة قال شهران وقارة قال شهر وانما اعتبرت
الثلاثة الاشهر لان الحمل لا يظهر في أقل منها (قوله المشهور) أي الثلاثة بالاهلة
جميع - لال أي لا بالعدد (قوله علمت على لاهلة) أي جنس الالهة المتعق
في شيبين أو أراد بالجميع ما فوق الواحد (قوله وكنت الذي طلقت فيه) ولو كان
المسكس منافسا (قوله ولا يحسب يوم الطلاق) أي ان طلقت بعد فجره أي
لا يعتبره من حيث العدد لان حيث حكمه لان حكمه معتبر فلا يخطب ولا يعقد
عليها (قوله وعدة الحرة) المستحاضة ومثل المستحاضة في ذلك من تأخير حيضها
لمرض ومنه الطرية وتأخيرها لا سبب فانها ما يتردى تسعة للاستبراء لزوال الرية
وتعقد بثلاثة وأما ان تأخر نزاع فانها تعقد بالاقران ان المراتبة بتأخير الحيض
لمرض أو لا سبب اذا حاضت في السنة تنتظر الحيضة الثانية أو تمام السنة من
يوم طهرت من الحيض التي آتاها والسنة المذكورة كالاولى منها تسعة استبرا
وثلاثة - عدة فان اتها الحيضة الثانية قبل مضي سنة من طهرها انتظرت
الحيضة الثالثة أو تمام سنة من يوم طهرها من الثانية واذا ميزت المستحاضة دم
الحيض قبل تمام سنة انتظرت الحيضة الثانية أو تمام سنة من يوم طهرت
من الاولى فان مضت سنة من يوم طهرت ولم تميز حلت وان ميزت انتظرت
الثالثة أو تمام سنة من يوم طهرها من الثانية هذا ما يفيد من أي الحسن
في الكبير انظر عجم (قوله تسعة اشهر الخ) وهل تعتبر التسعة من يوم
الطلاق ومن يوم ارتفعت حيضتها قولان أي نقول المصنف العدة سنة تسع
والشابة التي لم تنض في عمرها ثلاثة اشهر أو ما من حاضت في عمرها ثم انقطع فلا بد لها
من الاقراء أو تمام سنة أيضا (قوله وتميز الدم) يكون برائحته أي رائحة دم
الحيض الخ) لقول المدونة كان قله فزروق على الارشاد النساء يزعمن انهن
يعرفنه برائحته ولونه اه وقوله وكثرته أي دم الحيض كثير ودم الاستحاضة
قليل ذكره غير واحد (قوله بالنوع الثالث) أي وهو الحمل وقوله ومسئلة
معطوف على قوله النوع الثالث وتلك المسئلة هي المشار إليها بقوله ولما طلقت الخ
(قوله وعدة الحامل الخ) ولوتسببت في اخراجه ولان دما اجتمع (قوله في وفاة
على المشهور) انظر مع قول الفاعكساني ولا خلاف فيه بين الامة الاماروي
عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لا بد فيه من أقصى الاجلين من الحمل

(و) على المشهور (في الامة)
وتعتبر المشهور بالاهلة فاذا
طلقت في أثناء الشهر علمت
على الالهة في الشهر الثاني
والثالث وكنت التي طلقت
فيه في الشهر الرابع
ولا يحسب يوم الطلاق
والثالثة أشار إليها بقوله
(وعدة الحرة المستحاضة
أو الامة) المستحاضة
(في الطلاق سنة) تسعة
اشهر استبراء وثلاثة عدة
وظاهر كلامه سواء كانت
مبينة أو غير مبينة وهو كذلك
في الثانية اتفاقا وعلى قول
في الاولى والمشهور فيها
انها تعد بالاقراء الثلاثة
لا بالسنة وتبميز الدم يكون
برائحته ورائحته ولونه وكثرته
مفصل بين الثلاثة الباقية
بالنوع الثالث ومسئلة
تقال (وعدة الحامل
في وفاة) على المشهور (أو
الطلاق) اتفاقا

(وضع جهها) كاه اذا كان ثابت النسب (٤٣١) ولو لم يخطه سواء (كانت امة او حرة) مسلمين (أو) حرة

(كتابية) لقوله تعالى

وأولات الاحمال أجلهن

أن يضمن حملهن ورسده

الامة مخصوصة له جرم

قوله تعالى والذين يتوفون

منكم ويذرون أزواجا

يتربصن بأنفسهن أربعة

أشهر وعشرا وقييدنا

بكله لبيان انها لو وضعت

أحد التوهمين لم تحمل الا

بوضع الثاني وثبات

النسب احتراز من زوجه

الصبي والمقطوع الذكر فان

زوجته ما لا يخرج من العدة

بوضع الحمل لان الولد لا يلحق

بالزوج وتحدد ذلك لانه ولد

زنا وحكمه في العدة حكم

غير المدخول بها واليه

أشار بقوله (والمطاعة التي

لم يدخل بها) حرة كانت أو

أمة مسلمة أو كتابية صحيح

مكان الزوج أو مريضا

(لأعدة عليها) لقوله تعالى

يا أيها الذين آمنوا إذا طلقت

الأموات ثم طلقوهن من

قبل أن تمسوهن فإلحكم

عليهن من عدة تعتدوهن

ولامة مفهوم اصفى الايمان

منسب لاختلاف لانه مخرج

مخرج الغالب لان العدة

والاربعة أشهر (قوله وضع جهها كله) وظاهره ولو ابدأ حيث تحقق

أو غلب على الظن وجوده بطنها ولو ميتا وكذا لم يفتق وجوده عدمه وجميع وجهه

ابن العربي وعن ابن ناجي المشهور الاكتفاء ببعض اقصى الحمل في هذا الموضع وكذا

قال ابن سلون عن ابن دحون انه لا بد من وضعه كله ولو ماتت وقبضت العدة لانهما

للحمل وقد مات ووقع لبعضهم ان العدة تنقضي بمرته (قوله اذا كان ثابت النسب)

حقيقة أو حكميا بدخل ولد الملاءنة (قوله ولو لم يخطه) أي ولو وضعت عقب

الوفاء أو المطلق بالمطعة (قوله أحررة كتابية) أي والزواج مسلم احتراز من

الكافران زوجته تعتد من وفاته عدة الملاءنة ان دخل بها ومخضه أنه كالهكاح

المجمع على فساد فيه عدة الطلاق ان دخل والا فلا (قوله وهذه الامة مخصوصة)

قال البساطي فان قلت قوله تعالى وأولات الاحمال أعمن من المطلقة والمتوفى

عنها وقوله تعالى والذين يتوفون منكم لم يخ أعم من الحامل وغيره ما فم قضى على

هذه بطلان وبه كس قات وضع الحمل أدل على براءة الرحم من الزمان اه ويرد

على هذا الحمل المستند لشبهة فانه اذا حصل في اثناء الاشهر الاربع والعش لا تنقض

به عدة الوفاة وكذا ان كان ابن زنا الا ان يحمل على ما اذا كان الحمل مطلقا بالزوج

ولكن التعادل يقضى انه يجري في ذلك وفيما الحق بغيره ايضا (قوله لم يخط الا بوضع

الثاني) وكذا لو نزل بعض الواحد وبقي بعضه فلا تنقض عدتها واستظهر بعضهم أنه

لومات الحمل بعد خروج بعضه وبقي في بطنها نحو عضو منفصل كالقطوع الحمل وتأخر

ذلك أن عدتها تنقضي واستظهر انضواء العدة ولو بوضع حيوان بهيمي قال طهقت

أومات عنها بعد خروج بعضه حلت بخروج باقيه ولو قل لدلالته على براءة الرحم

فان شئت لم وقع الطلاق او الموت قبل خروج بقية أو بعده فاذا طهرت الاستئناف

للاحتياط وله رجعتها قبل خروج باقيه أو لا تحرك اذا ذكر بعضهم (قوله فان

زوجته ما الخ) أي لا من موت ولا من طلاق بل لا بد من ثلاثة اقرافي الطلاق

وتعد نفاسها حيضة أي ولو ماتت زمن الحمل وعليها في الوفاة اقصى الاجلين

وهو التأخر من الوضع أو تمام الاربعة الاشهر وعشر في الحرة أو الشهرين ونحو

لبال في الامة (قوله وحكمها في العدة) ظاهر قوله في العدة ان عليها العدة

وظاهر قوله واليه أشار بقوله ان لأعدة عليها فالصواب حذف هذا (قوله التي

لم يدخل بها) أي المطلق أو دخل ولكن لا يمكن وطئه لأعدة عليها الا أن تقر

الزوجه به أو يظهر بها حمل ولم ينفع فجب العدة وانما رجبت في الموت من غير اعتبار

بلوغ زوج والمطاعة زوجة لان فيها ضربان التعبد (قوله ولا مفهوم اصفى الايمان

انما شرعت في الطلاق لاختبار الرحم ثم أشار الى الرابعة من عدة الاشهر بقوله

هنا) أي في قوله المؤنسات والتقييد بالظرف للاحتراز عن صفة الايمان في باب الكفارة فانها معتبرة وقوله لان العدة الاولى أن يأتي بالواو فيقول ولان الخ كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله سواء كانت مستعاضة) أي وغير لما سياتي (قوله في الوفاة - حقيقة أو حكماً) كزوجة المفقود كانت في العهبة أو مطلقاً طلاقاً رجعية (قوله صغيرة أو كبيرة) ولو كانت الصغيرة غير مطيقة أو الكبيرة لا يولد لئلاها (قوله أو كتابية) أي حيث كان زوج الكتابية مسلماً دخل بها لم لا أراد مسلم اخذها لم لا وأما الذميمة تحت ذمى فان مات قبل الدخول لعدة عليها وان مات بعده وأراد مسلم أن يتزوجها أو تحاكموا ليأخذوا قبل للمسلم ثلاثه اقراءه (قوله ينكح صحيح) أي أو فاسد مختلف في فساده وأما المتفق على فساده فلا عدة عليها الا بدخول زوج بالغ وهي مطيقة فتعتد كالطالقة واعلم ان ظاهر المصنف ان المتوفى في عنها تحل بانقضائه الاربعة أشهر وعشره مطلقاً وليس كذلك وللخصه ان نيز المدخول بها أو مأمونة الحمل أمال صغيرها أو بأسها أو يكون الزوج لا يولد له أو لم تحض أصلاً تحل بالعدة المذكورة وكذا غيره مأمونة الحمل ولكن تتم المدة المذكورة قبل مجيء زمن حيضها وقال النساء لاربية بها أو لاتم ولكن أناها الحيض فيها أو تأخر لرضاع كمرض على قول ابن بشير وأما ان تأخر لغير علة أو استحضت ولم تغير أو قال النساء بها ربية كمرض على الراجح فلا بد من الحيضة أو تمام تسعة أشهر فان زالت الربية عند التسعة حلت ولا تنتظر اقصى أمد الحمل إلا أن تزول الربية قبل والاقصى قيل أربع وقيل خمس (قوله وفي الامة) أي على التفصيل السابق من صحة النكاح وفساده (قوله أي والعدة من الوفاة الخ) اشارة الى أن في العبارة حذف المتبداً لدلالة ما تقدم عليه (قوله شهران وخمس لبال مع أيامها) حيث كانت غير مدخول بها أو صغيرة أو راقصة أو ذات زوج محبوب أو صغيراً ورأت الحيض في داخلها أو لم يأتها أصلاً وأما اذا لم تحض فيما وعادتها الحيض بعدهما فتلاثة أشهر كتأخرها لرضاع أو مرض على ما ذكرنا فان تأخرت لشيء مما ذكرنا تسعة إلا أن تحيض قبلها وكذا ان أرتابت بحبس ثم مكثت تسعة ان لم تحض قبلها فان حاضت انما حلت فان لم تحض وتمت التسعة حلت ان زالت الربية فان بقيت انتظرت زوالها أو اقصى أمد الحمل فان مضى اقضاء حلت إلا أن يتحقق وجوده ببطنها (قوله ما لم ترتب ذات الحيض بتأخيرها عن وقته المعتاد) وقد ذكرنا في مسئلتنا الحرة والامة معنى تلك العبارة وهو انه اذا تأخر عن وقته المعتاد تنظر التسعة أو الحيضة وقد أفاده الشارح رحمه الله (قوله وذهاب الربية) أي الحاصلة بالتأخير

(عدة الحرة) غير الحامل سواء كانت مستعاضة أو غير مستعاضة (من الوفاة) أربعة أشهر وعشراً كانت (الزوجة) صغيرة أو كبيرة دخل بها (الزوج) أو لم يدخل مسلمة كانت أو كتابية (كان الزوج صغيراً أو كبيراً ينكح صحيح والخامسة اشارة اليها بقوله (وفي الامة) أي والعدة من الوفاة في حق الامة الاقن (ومن فيها بقية رق) دخل بها أو لم يدخل ولم تكن حاملاً (شهران وخمس ايسال) وقوله (ما لم ترتب الكبيرة ذات الحيض بتأخيرها عن وقته) تنفذ حتى تذهب الربية لا يبعد أن يكون قيداً في عدة الحرة والامة في الوفاة وذهاب الربية يكون بحضة أو بنوام تسعة أشهر ثم اشارة الى السادسة بقوله (و) أما الامة (التي) لا تحيض لصغر أو كبر وقد بناسها فلا تنكح في الوفاة الا بعد ثلاثة أشهر

ابن رشده - هذا خلاف
في التوجيه لا خلاف
في الفقه شهران وخمس
ليال لا صغيرة التي يؤمن
عليها الحمل وثلاثة أشهر لمن
يخاف عاينها الحمل قاله
(هـ) ثم انقل بتحكيم
على مسئلة مما تخرج بها
في الباب فقال (والإحداد)
وهو لغة الامتناع ونوعا
(أن لا تقرب المعتدة - من
الوفاة) على جهة الوجوب
(شيئا من الزينة) ظاهره
كبيرة كانت أو صغيرة حرة
أو أمة مسلمة أو كنانية
والزينة **هـ** ون بأشياء
أحدها ما أشار إليه بقوله
(بهيلى) بضم الحاء وكسر
اللام وتشديد الياء جمع
حلى بنوع الحياء وسكون
اللام كاسوار والخيل
ذهبا كان أو فضة وثانيها
ما أشار إليه بقوله (أو كحل)
ظاهره ولو كان لضرورة
وهو قول ابن عبد الحكم
والذي في الضرورة واقصر
عليه صاحب المختصر ولا
تكتفى الامتناع ضرورة فلا
بأس به وإن كان فيه طيب
ودين الله يسر وثالثها

لا بأس وقوله أو يتسام تسعة أشهر كما ذاق الشارح وأما له للصف زائد ابن
عمر عليه ماتمه القائدة فقال فان هفت التسعة - انت الآن تمس بطنها شيئا
فانها تبقى أقدم أم الحمل اه قال الحطاب والظاهر ان هذه طرأت لما رتبة البطن
في آخر التسعة وبعد كماله لان فرض المسئلة ان تأخر حيضها الاكبرية ولا اعتداه
وقول ابن عمر بنى أقدم أم الحمل الآن بقية وجوده أو يغلب على الظن وجوده
فلا تخرج من اعادة الارضه فأفاده بعض الشيوع (قوله وهو رواية أنسب) أى
كون الانكاح في الوفاة لا يكون الا بدلالة أشهر ورواية أنسب (قوله ابن رشد
الح) غرضه انه لا خلاف بين الشيعين وقوله هذا الخلاف في التوجيه ان توجهه فعل
الموجه وليس الاختلاف فيه فالاحسن ان لو قال وهذا اختلاف باعتبار عاينها
وتنوله شهران الح أى الذى هو قول ابن القمام (قوله يؤمن عاينها الح) أى بان غلب
على الظن انها لا تحتمل وقوله وثلاثة أشهر أى هو قول أنسب (قوله يخاف
عاينها الحمل) ولو **هـ** كما هذا ما ظهر من عجز وهذا الخلاف جار في اليسة أيضا
(قوله والاحداد الح) قال في التحقيق يظهر منه ان الالف واللام لهما وهو لم يتقدم
له ذكر فتناول احداد الله هو نوعا (قوله ان لا تقرب بالفتح والضم) وعرفه ابن
عروة بقوله ترك ما هو زينة ولو مع غيره فيدخل ترك الحائض فقط لم يثبت ذلك (قوله من
الوفاة) حقيقة أو حكما كالحى زوجة المغفور ويشمل من تعذبا لافراء تلك المنكوحة
فاسد اجمعا على نساده (قوله على جهة الوجوب) لكن ان كانت كبيرة فعاينها
وان كانت صغيرة فعلى وإيها (قوله ظاهره كبيرة) وكذا ان ارقابت فعاينها
الاحداد حتى تنقضي الرتبة وان بلغت الى خمس سنين (قوله أو صغيرة) ولو
في المهد (قوله أو كنانية) يتوفى عنها زوجها المسلم (قوله جمع حلى الح) ظاهره
أن المنهى عنه الجمع مع أن المفردة منى عنه أيضا أو أراد الجنس (قوله كالسوار
والخيل) أى وكنا سائر القرب (قوله ذهبا أو فضة) قضيت أنه لو كان نحاسا أو
حديدا لا يجب عاينها تركه وليس كذلك قال في الذخيرة حتى من الحديد وأولى
الجواهر والياقوت كإفض عليه الباسجى (قوله ولا تكتفى الامتناع ضرورة) فتسئل له
ليلا وتمسحه نهارا (قوله فلا بأس به) **هـ** كيد لما فهم من الاستثناء وأراد به
الاذن فلا تنافي وجوب ذلك اذا كانت ضرورة تنقضي ذلك ومفاد قوله ودين الله
يسر أن المراد بها مطلق الحاجة وقوله وان كان فيه طيب أى وقد دعت الضرورة
للطبيب كما أفاده شارح الموطأ (قوله بالنورة) بضم النون (قوله تسعة تنزىل شعر
عائنها) (قوله وتخرج الح) موافق لما قبله من حيث أن في كل إزالة ما يكبره بقاؤه

إزالة الشهوة عن نفسها وإليه ٣٤ هـ في إشارة قوله (أو غيره) فلا تدخل الحمام الا من ضرورة
ولا تقام - منه بالنورة ولا بأس الزينة دون ذلك وأما وقتها فظاهره وقتها

(وتجنبنا الصباغ كاه الا السوداء) فانه لباس الحزن الان يكون زينة قوم تعبدونه (و) كذلك تجنب الطيب كله مذكرة وهو ما ظهر لونه وخفيت رائحته كاورد وموئنة وهو ما خفي لونه وظهرت رائحته كالسك واما ما نعت من الزينة والطيب لانهما يدعوان الى التكاح ولا تختب (١٣٤) بحناه بالمديس الا لانها من الزينة

وفد تكون من الطيب في بعض البلاد (و) لا تقرب (دعنا مطيبا) وفي نسخة ولادهن مطيب (ولا تمتشط بما يختبر في رأسها) وهو ماله رائحة طيبة ثم صرح بما قلنا انه ظاهر كلامه زيادة ايضا فقال (وعلى الامه) الصغيرة والكبيرة (والحرة الصغيرة والكبيرة الاحداد) لما في أبي داود من قوله صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها زوجها الا تلبس المعصفر من الثياب ولا المسق ولا الحلى ولا تختب واختلاف في وجوب الاحداد على الكسائية على قولين مشهورهما وجوب الاحداد ثم صرح بفهم قوله من الوفاة زيادة ايضا فقال (وايس على المطلقة) طلاقا ثانيا أو رجعيا (احداد) لانه انما شرع في حق البت احتياطا

(قوله الصباغ) ظاهره جواز لبس الابيض ولو كان فيه زينة وهو ظاهر المدونة وقول ابن القاسم تت (قوله الا ان يكتون زينة قوم) أي أو تكون ناصعة البياض (قوله وكذا تختب الطيب فلا تشمه ولا تعمله ولا تعبر فيه وان لم يكن لها صنعة غيره اذا كانت تباشر مسه بنفسها فان كانت يباشر لها غيره بأمرها تكاد لم يمنع (قوله ما ظهر لونه) أي المقصود الاعظم منه ذلك وقوله وخفيت رائحته أي لم يكن مقصودا أعظم وقوله ما خفي لونه أي أن الغالب اخفاء لونه فلا ينافي أنه قد يظهره انسان وقوله وظهرت رائحته أي أن هذا هو المقصود الاعظم منه لالونه كالورد فانه يمنع رؤيته لونه (قوله قد تكون من الطيب) لعله لكونها ذات رائحة طيبة في بعض البلاد (قوله وفي نسخة ولادهن مطيب) من باب اضافة الموصوف للمصفة كصلاة الاولى تت (قوله بما يختبر في رأسها) يعني ما تشم رائحته والتحيز الطيب فانه ان العري (قوله المسق) بقية ديد الشين أي المصوغ بالمشق على وزن حمل وهو المعرفة فاده المصباح (قوله ولا الحلى في رواية محمد ولا تلبس حلياً وان كان حديداً (قوله ولا محامي) أي دافع وكذا يقال فيما بعد (قوله على العدة من المسلم في الوفاة) مفهوم المسلم أنه لو كان زوجها كافرا لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه ان أراد مسلم أن يترجها لا بد لها من ثلاثة اقراء ولو في الوفاة ان كانت من ذوات الاقراء وثلاثة أشهر ان كانت صغيرة أو كبيرة هذا اذا كان دخل بها وان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها (قوله في الوفاة والطلاق) ففي الوفاة أربعة أشهر وعشر ولو كانت صغيرة غير مطبقة) والزواج كذلك وفي الطلاق ثلاثة اقراء وأشهر (قوله وهي التي ولدت منه) غير مانع لصدقه بما ليس حرجها لانه من وطئ ما لكها فالاحسن أن يقول هي الحرجلها من وطئ ما لكها عليه جبراً (قوله حيضة) طاهره سواء كان استبراء ما قبل الوفاة أي والعنق أولا وهو كذلك وأما الامة التي ليست أم ولد فعدة تها من وفاة سيدها كذلك وأما من عتقه فان استبرأها قبله أو انقضت عدتها أو فوض ذلك فلا يجب عليها شيء والاوجب عليها حيضة

للا نسب لانه قد مات ولا محامي له عن نسبه فجعل الاحداد زاجرا واثما مقام المحامي عن الميت (قوله بخلاف المطلق الحي فانه هو المحامي عن نسبه والمختاط له) وتجب الحرة الكسائية على العدة من المسلم في الوفاة دخل بها أو لم يدخل (و) في (الطلاق) اذا دخل بها لم يَدْخُلْ بها اذا لم يدخل بها اذا لعدة على المطلقة قبل الدخول ثم انتقل منكم على الاستبراء المترجم له فقال (وعدة أم الولد من وفاة سيدها) وهي التي ولدت منه (حيضة) في كلامه أشكك من جهة انه أطلق على الحيضة عدة والعدة عند فاته ما هي الاقراء فقول انما أراد الاستبراء وانما أطلق عليها اسم العدة

لقوة الخلاف فيها والاستبراء شرعا (١٣٥) الكشف عن حال الرحم ليعلم هل هي برة من الحمل أو مشغولة

به مراعاة لحفظ الانساب وهو واجب كوجوب العدة في الزوجات لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام لا توطء حامل حتى تضع ولا غير ذلك حتى تحيض حيضة (وكذلك) عدة أم الولد حيضة (إذا اعتقتها) سيده هذا حكم استبراء أم الولدان كانت ممن تحيض (فأما ان) كانت قد قعدت عن الحيض) أي ينشأ منه لكبر سنها (ف) استبرأها (ثلاثة أشهر واستبراء الامه في انتقال الملك حيضة) واحدة مراعاة لحفظ الانساب سواء (انتقل الملك ببيع أو هبة أو بسخي أو غير ذلك) كالارث والصدقة وهو واجب كوجوب العدة في الزوجات بشروط أحدها أن لا يعلم براءة رجها بنفسه أو بأخبار امرأتين أو امرأة أي ساء على انه من باب الخبر لا الشهادة قوله ذهب ابن عمر فقال ان لم يعلم ذلك الامن قولها فلا يقبل قولها وذهب الاقهي الى انه يقبل قولها تنبيهه اذا غصب الامه شخص وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منه فانها اذا رجعت لسيدها فيجب عليه استبرأها كانت من على الرقيق أو وخشة ولا تصدق هي ولا هو اذا أنكر أو أنكرت الوطي، ومثل ذلك الساسي اذا غاب ويمكن ادخال ذلك في قول المصنف بأن مراد بقوله انتقال الملك انشاء أو تمام (قوله ان لم تكن تخرج خروجا) أي لا احتمال أن تكون قد حلت من زنا أو اغتصاب ولا يعترض على هذا ما منه التي عنده تدخل وتخرج في قضاء الحيض لان ذلك يشق في أمته ويزاد قيد على ما ذكره المصنف أي ولم يلج عليها سيدها أو الاوجب استبرأها للسوء الظن وكذا من اشترى

(قوله لقوة الخلاف الذي فيها) ظاهره لقوة الخلاف الذي في تلك الحيضة يعني أن بعضهم يطلق عليها عدة وليس كذلك بل المراد بقوة الخلاف الذي في أم الولد فقد قيل عليها أربعة أشهر وعشر وقيل ثلاث حيض والراجح ما ذكره المصنف (قوله والاستبراء شرعا) أي وأما لغة فهو الاستقصاء والبحث والكشف عن الامر الغامض (قوله ليعلم هل هي الح) أي ليعلم جواب هل هي برة وهذا باعتبار لا غلب فلا ترد الصغيرة التي لا يمكن جها تنبيهه ولو كانت متزوجة بالغير عند موت سيدها لم يجب عليها تلك الحيضة (قوله لا توطء الخ) قال ت وأصله سبأ أو مأس حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم لا توطء حامل حتى تضع ولا حامل حتى تحيض وأوطاس بفتح الهمزة وسكون الواو بعدها ط أو سين مهملتين بينهما ألف واد في دماره وازن وسكت صلى الله عليه وسلم عن ذوات الأشهر (قوله وكذا إذا اعتقتها الخ) حال حياته وأراد الغير ان يتزوج بها ولا مفهوم لام الولد بل كل أمة أعتقها سيدها لا تزوج الا بعد الاستبراء والحاصل أن الامه تأتف حيضة بعد موت سيدها ولو استبرأت أو انقضت عدتها لم ولد أو غيرها وأما لو أعتقت بعد الاستبراء وانقضت عدتها فتستأنف ان كانت أم ولدا لان كانت غيرها والفرق بين أم ولدا وغيرها شبه أم الولد بالحرة (قوله فأما ان كانت قد قعدت) أي أم الولد أعتقها أو مات عنها (قوله فاستبرأ وها ثلاثة أشهر) وأما الحامل فاستبرأ وها وضع جها كله (قوله واحدة) تأكيد (قوله مراعاة لحفظ الانساب) أي غالبا لسانيا أن الجارية التي يؤمن جها تستبرأ (قوله أو سبي) أي من أرض الحرب (قوله أحدها أن لا يعلم براءة رجها) أي فلا يعتمد على أخبارها أنها قد حانت بل لا بد في حال كونها في حوزته أن يعلم ذلك بنفسه أو بأخبار امرأتين أو امرأة أي ساء على انه من باب الخبر لا الشهادة قوله ذهب ابن عمر فقال ان لم يعلم ذلك الامن قولها فلا يقبل قولها وذهب الاقهي الى انه يقبل قولها تنبيهه اذا غصب الامه شخص وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منه فانها اذا رجعت لسيدها فيجب عليه استبرأها كانت من على الرقيق أو وخشة ولا تصدق هي ولا هو اذا أنكر أو أنكرت الوطي، ومثل ذلك الساسي اذا غاب ويمكن ادخال ذلك في قول المصنف بأن مراد بقوله انتقال الملك انشاء أو تمام (قوله ان لم تكن تخرج خروجا) أي لا احتمال أن تكون قد حلت من زنا أو اغتصاب ولا يعترض على هذا ما منه التي عنده تدخل وتخرج في قضاء الحيض لان ذلك يشق في أمته ويزاد قيد على ما ذكره المصنف أي ولم يلج عليها سيدها أو الاوجب استبرأها للسوء الظن وكذا من اشترى

انها (قد حانت عنده ثم انه اشتراها) الاحسن ان لو قال ثم ما صكه يشمل الشراء وغيره (فانه) لا استبرأ عليها ان لم تكن تخرج خروجا متباعدة

بمقتضى نصاب عليها فانها ان تكون من بوطه مثلها احترازاً عن لا يوطه مثلها واليه أشار بقوله (واستبراء الصغيرة) في البيع الا حسن ان لو قال في انتقال الملك لبشمل المدة والصدقة ونحوه ما ان كانت (بوطه) ظاهرة آمن حلالاً أم لا (ثلاثة أشهر) لان الحمل لا يقين في أقل من ذلك (١٣٦) فالتكليف ان لا تكون حلالاً قبل الملك

احترازاً من أن تكون حلالاً له قبل ذلك مثل أن يشتري زوجته فانه لاستبراء عليها (رابعها) أن تكون حلالاً بعد الملك احترازاً من أن تكون حراماً بعده مثل أن يشتري عنه فانه لاستبراء عليها (و) كذلك الأمة (اليائسة من الحيض) استبراءها في البيع ونحوه (ثلاثة أشهر) أما الأمة (التي لا توطه) لم ترسها كيف ست سنين (ف) انه (لا استبراء فيها ومن استاع أمة حامل من غيبه أو ما كنها بنسب البيع) كالبراء والمدة والصدقة (فلا يقربها) بوطه (ولا يتلذذ منها بشيء) من مدمات الوطه كاقبله (حتى تضع) الحمل كله سواء كان الحمل من زوج أو من زنا على المعروف من المذهب فاذا وضعت حل له منها ما عدى الوطى وأما الوطى فلا

أمة لمحركه لا تنقص غائب لا يمكنه لوصول اليها ولو انقص محبوب أو مبي أو امرأة أو عزم فلا يجوز له وطئها الا بعد استبراءها بحضه وفي غير ذلك مما هو مسطور (قوله بمقتضى نصاب) تفسير لقوله تبعاً أي أو أما إذا كان لموضع قريب بحيث لا يذاب عليها فلا استبراء عليها وقوله اليه أي الى كونه بوطاً مثلها (قوله الا حسن) فيه إشارة الى أنه أراد بالبيع الذمراء (قوله ظاهره آمن حملها أم لا) أي وهو كذلك (قوله لان الحمل لا يقين الخ) أي ويقين في ثلاثة وقضيته أنه يكتم في عدة الحرة بثلاثة أشهر فتدبر (قوله وإذا الأمة اليائسة) أي والتي تأخرت حضيها عن عادتها بالاسباب أو بسبب رضاع أو مرض أو استحيضت ولم تميز فانها تمكث ثلاثة أشهر من يوم انشراح بنظرها للنساء ولو واحدة فان لم ترتب حمل وان ارتأت بحس بطن فتمكث تسعة أشهر فان زالت الرخصة حلت والا تمكث أقصى أمد الحمل (قوله التي لا يوطأ مثلها) أي لا يمكن وطئها ولو وطئت بالفعل لسبب (قوله) بنت ست سنين زادت في التقية أو سبيع (قوله على المعروف من المذهب) وقال ابن حبيب لا يجوز من أسامل من زنا المسبية الا الوطى (قوله وأما الوطى) وكذا الاستماع بما بين السرة والركبة يتيه الزنى بها والمقتضية وهي حامل من زوجها أو سيدها فلا يجوز على زوجها ولا على سيدها الاستماع بها ولو وطئها تم بكره أو خلاف الأولى (قوله والسكنى لكل مطلقة) كان المسكن له أو قد كراه أم لا لانها محبوسة بسببه وكذا المحبوسة بزنا غير عالة وكفصه أو فسخ نكاحه الفاسدة قرابة أو رضاع أو صهر أو لعان ولو لم يطلع على الفساد ونحوه الا بعد موت من الحبس بسببه (قوله أو كناية) في العبرة حذف والتقدير كانت مسلمة أو كناية (قوله رجعا وبائناً) لكن بالنسبة للبائنين يستمر المسكن وكذا في الرجعي على التفصيل الآتي في المتوفى عنها لانها متوفى عنها بدليل انتقالها الى الرجعية لمدة الوفاة (قوله ولو خلعاً بالغ عليه) دفع لما يتوهم أن لا سكنى لها لما بذلته من المال (قوله احترازاً من لا يتأني الخ) أي كالمحبوب (قوله سواء كانت العدة) أي أن لو طابت منها (قوله احترازاً من لا يوطأ

يحل الا بعد خروجها من دم النفاس ثم انتقل تمكك على بقية ما تبرع به في الباب فقال (والسكنى) مثلها واجبة على الزوج اذا كان يتأني منه الوطى (لكل مطلقة مدخول بها) يوطى مثلها حرة كانت أو أمة مسلمة كانت أو كناية كان الطلاق واحدة أو أكثر رجعا أو بائناً ولو خلعاً وتقييداً الزوج بما اذا كان يتأني منه الوطه احترازاً ما اذا لم يتأني منه الوطى فانه لا سكنى لزوجته ولا عدة عليها سواء كانت العدة بالحض أو بالاشهر وعن بوطه مثلها احترازاً من لا يوطه مثلها فانه لا سكنى لها اذا عدة عليها في الطلاق

فيقيد، بالدخول بها احراز من غيرها (ولا نفقة) لمطقة (الا انى طلقت) ملاقا (دول النكاح) واحدة وثلاثين
(أو العمل) انى طلقت سواء (١٣٧) (كانت مطلقة) طاعة (احدة) أو اثنتين (أو ثلاثا) وتقيده وجوب

النفقة للأولى بما دون الثلاث
احترازا عما لو طلقت ثلاثا
فانه لا نفقة لها وقيدوه
أيضا بما اذا كان الطلاق
رجعيا احترزا من الخلع
واليه إشارة بقوله (ولا نفقة
للمختلعة لافي الحمل ولا نفقة
للاعتدة وان كانت حاملا)
أما الاولى فلقوله تعالى
وان كن أولات حمل
فنفقوا عليهن حتى يضعن
حاملهن وأما الثانية فلان
الطلاق بائن مؤبد التحريم
والحمل منه في عين أبيه
بالإيمان واقتضى كلامه
ان لها السكنى وهو المشهور
(و) كذلك (لأن نفقة
كسوة) لكل ممة مقدمة
وفاء (سواء كانت حاملا
أم لا صغيرة كانت أو كبيرة
دخل بها أو لم يدخل
مسلمة كانت أو كنيانية
لان نفقة الزوج صار المال
لأورثتها (لها) أي ولأهله
من الوفاة (السكنى) ان
كانت مدخولاها وكانت
(الدار لليت أو) كان الميت
(قد) كثرها ما (نفقة
كراهيا) وقيدنا بمدخولا

منها أي ولو وطئت بالقدم (قوله احترازا من غيرها) أي لانها عدة عليها وحديث
فحاصل المسنف أن المطلقة اذا كانت تعتد فلها السكنى (قوله ولا نفقة الا لاني الخ)
يريد به الطلاق الرجعي دون البائن لان الرجعية في حكم الزوجة وحيث
وجبت النفقة وجبت السكنى (قوله وللحامل الخ) ان كان يشترط في لزوم نفقة
الحامل كون الزوج حرا والزوجة حرة وان كانا رقيقين أو أحدهما فلا نفقة لها لانها
اذا كانا رقيقين النفقة على السيد لان الولد رقيق ولو كذا ان كان الزوج عبدا وهي حرة
لأن نفقة عليه لان المال للسيد وانما تكون نفقة ولده من بيت المال وكذا لو كانت
الزوجة أمة والزوج حرا لأن نفقة عليه لان المال للسيد فيجب عليه النفقة الا ان
يعمه فيلزم أمه ارضاعه ونفقة الا أن يعدم الاب أو يموت وعلى السيد لان من اعتق
غير اليس هناك من ينق عليه يلزم سيد نفقة حتى يعدر على الكسب (قوله
المختلعة لا مفهوم لها بل كل طلاقا بائنا لا نفقة لها ما لم تكن حاملا) (قوله
لا في الحمل) أي اللاحق به لان يكون خاله على اسقاطها فتسقط (قوله ولا نفقة
للاعتدة) كان العاين بنى الحمل أو برؤه الزنا غير ظاهرة فحمل لان الطلاق بائن
مؤبد التحريم والحمل منى عن أبيه فان استلحقه وجبت عليه وترجع عليه بالنفقة
قبل الاستلحاق ان كان مورثا في تلك المدة (قوله لان الطلاق بائن) أي بناء على أن
الفرقة فيه طلاق لا فسخ (قوله مؤبد التحريم) ذكره ليبار الواقع لان مجرى البينة
يسقط النفقة وقوله مؤبد بكسر ايماء وقوله والحمل منى عن أبيه أي فسكنه لا نفقة
لها من حيث البينة كذلك لا نفقة لمجملها لثبوت أبيه بالإيمان (قوله واقتضى
كلامه) أي من حيث اقتضاه على نفق النفقة (قوله والحمل منى عن أبيه)
اشعره انه اذا اعتد الرقبة الزنا وهي حامل فالها النفقة (قوله وهو المشهور)
وقال القاضي اسماعيل لا سكنى لها وهو اختيار ابن رشد لانقطاع الزوجية
واسبابها (قوله ولا كسوة) وترك ذلك لان كل ما لا نفقة لها فلا كسوة لها
لدخولها في مفهوم النفقة وجودا وعدما (قوله وكانت الدار لليت الخ) وهي
أحق من الورثة والغرماء (قوله الا أن يكون أسكنها قبل موته) أي لصد الدخول
بها وان غير لا يجامع مثلها وأما اذا أسكنها لم يفظها عن ما يكره فلها السكنى حيث
كانت مطبقة والافلا والمأصل أن المدخول بها لها السكنى بشرطه من غير قيد
وأما غيرهما فلا سكنى لها الا أن يكون أسكنها معه في حياته لصد الدخول مطلقا
أوليه فظها عما يكره حيث كانت مطبقة والافلا (قوله مما اذا أتمها) ولم ينفذ

ما احترز من غير اتمامها لا سكنى لها ٣٥ عد في ان يكون قد أسكنها قبل موته واحترز بقدر
كراهيا ما اذا كثرها ولم ينفذ كراهيا ما لا سكنى لها

كرأه فلا سكني لما سواه كان الصكر أو حبيبة أو مشاهرة على الراحه وقيل لها
السكني اذا كانت حبيبة وأما لو كانت مشاهرة فلا سكني لها وهذا حيث كانت
في العصمة أو معلقة طائفاً رجعيها وأما لو كانت معلقة طائفاً بانها السكني مطلقاً
وحبيبة أو مشاهرة فقد كراه أم لا (قوله ولا تخرج من بيتها) بل ولو قبلها منه قبل
الموت أو الطلاق وأتهم على النقل لوجب عليها الرجوع أو كانت بغيره قبل الموت
أو الطلاق وإن بشرط في اجارة رضاع أو خدمة وتفسخ الاجارة الآن برضى أهل
الطفل بارضاعها في محلها (قوله خروج نفقة) بضم النون الانتقال كافي القاموس
(قوله في تصرف حوائجها) الاضافة لادنى ملابس أي من خرجها لأجل تصرفها
في حوائجها قوله فانه جائز أي لكن في الاوقات المأمونة وذلك يختلف باختلاف
الزمان والمكان ففي الامصار وسط النهار وفي غيرها طرفي النهار فلو خرجت للانتقال
لغير ضرورة وجب على الامام أن يردها قهر اعليها ولو بالادب (قوله لا تخرج
ولو لحجة الاسلام) لو خرجت لها وبغها موت الزوج أو طلاقها رجعت ان كانت
قريبة على مسافة يومين أو ثلاثة أو أربعة وجدت نفقة ترجع مع حيث كانت
تدرك شيئاً من العدة بدرجوعها لم تحرم فان أحرمت فلا ترجع لان كانت قريبة
الوضع بحيث لا تدرك شيئاً ان رجعت وأما في حج التطوع أو غيره من القرب
كما تخرج لرباط أو زيارة صالح فترجع ولو وصلت بل ولو بعد اقامتها نصف سنة
وأما لو خرجت للانتقال فبغها الموت أو الطلاق في أثناء الطريق فلها الخيار
في الاعتداده أي محل شأت أقربهما أو بعدهما (قوله التي أنقضت مدة كراهها)
أي أو أنقضت العارية المحذورة بالشرط والعادة (قوله مثل أن يكون الخ) في العبادة
حذف والتقدير ولم يقبل من الكراه ما يشبهه كراه المثل أي بل طلب أر بد مثيل
أن تكون مكربة بأربعة رهي كراه المثل ويزيد زيادة درهمين فهذا لا يشبهه كراه
المثل وأما اذا أراد زيادة درهم واحد بحيث يكون خمسة فانه ساو لم تكن كراه
المثل الا انها تشبهه أجرة لمثل وقوله ويزيد درهمين أي فيكون الزائد ما كان قدر
المثل أن لو ضم ذلك الى الأصل وقوله فلوزاد درهمها كان مما يشبهه أي فيكون
ما حصل به التشبه ما كان قدر الجنس (قوله ظاهر هذا الخ) هذا كلام الانقضي
نسبه له في الحق (قوله انما يكون لما خرجها) ظاهر هذا سواء كانت تلك الزيادة
مساوية لأجرة المثل أو تشبهه أجرة لمثل أو لا تشبهه أجرة المثل هذا فيما اذا كانت
مكتراة بدون أجرة المثل وسواء كانت تلك الزيادة تشبهه أجرة المثل أو تزيد على
ما يشبهه أجرة المثل فيمألو كانت مكتراة بأجرة المثل أو كان المال كذلك فيما اذا كانت

(ولا تخرج) المعتدة (من
بيتها) خروج نفقة لغير
ضرورة سواء كانت معتدة
(في طلاق أو وفاة حتى تتم
العدة) وقيدنا بخروج
نفقة احترازاً من خروجها
في تصرف حوائجها فانه
جائز لكن لا يثبت الا في بيتها
وبغير ضرورة احترازاً عما اذا
كان ثم ضرورة كحضور
سقوط الدار أو للصوم فانه
يجوز لها ان تنقل وتظاهر
كلامه انها لا تخرج ولو لحجة
الاسلام وهو كذلك
وظاهره أيضاً سواء كانت
الدار ملكة أو لها أو لغيرها
(الان يخرجها رب الدار)
التي أنقضت مدة كراهها
(ولم يقبل من الكراه)
ما يشبهه كراه المثل مثل أن
تكون بأربعة ويزيد
درهمين فلوزاد درهمها كان
مما يشبهه ظاهر هذا ان رب
الدار هو الذي يطالب الزيادة
وليس كذلك بل انما يكون
له اخراجها اذا زاد غيره
في السكن وطا لها بتلك
الزيادة فأدت وأما اذا
رضيت بها فلا مقال لمعان
لم ترضيها (فلا تخرج و) اذا
خرجت فانها (تقيم بالموضع الذي تنقل اليه) ويصير لها بمنزله الذي خرجت منه فيلزمها فيه ما كان
يلزمها في الاوقات (حتى تنقضي العدة)

ثم انتقل يتكلم على رضاع المرأة (٢٣٩) ولدها فقال (والمرأة ترضع) أي يجب عليها أن ترضع (ولدها)

إذا كانت (في لعصمة) أي
عصمة أبيه أو كانت مطلقة
طلاقا رجعيما وهي في العدة
وليس لها أجر في نظير ذلك
لأن عرف المسلمين على تواتر
الاعصار في سائر الامصار
جار على أن الامهات
يرضعن أولادهن من غير
طلب أجر على ذلك ولا حد
لا قبله على الصحيح وأكثره
حولان نص القرآن (الا
أن يكون مثلهما لا ترضع)
لعلو قدرها فانه لا يلزمها
ارضاع ولدها الا أن لا يقبل
الصبي غيرها فانه يلزمها
ارضاعه كان الاب مليا
أو معدما أو يقبل غيرها الا
ان الاب فقير أو ميت والولد
فقير وأنت الفعل نظرا
للعنى (وللمطلقة) أي طلاقا بآثما
أو رجعيما وخرجت من العدة
(رضاع) بفتح الراء وكسرهما
(ولدها على أبيه) ولها أن
تأخذ أجر رضاعها إن
شاءت) وإن لم تشأ لم تأخذ
وهذا التعبير ثابت لها إذا
طلبت أجر المثل وقضى
لها فيئذ به إذا قال الزوج
عندي من يرضعه بلا شيء
أو بأقل من أجر المثل أما

مكثرة بما يشبهه أجر المثل وذلك لامكان أن تكون مكثرة بما يشبهه أجر المثل
ويزيد زيادة يكون السكر بما يشبهه أيضا أو يزيد والذي ينبغي أن يقال في الأول
من هذه الأقسام أنه يلزمها ذلك المزيد إذا كان يحصل منه كراء المثل أو ما يشبهه وأما
أن حصل به زيادة على ما ذكره فإن رضى منها بكراء المثل أو ما يشبهه لزمها وإن لم
يرض منها إلا بتلك الزيادة فإن رضى من غيرها لم يرض له إخراجها إلا أنه إخراجها أو يقال
في الثاني أنه إذا زاد ما يشبهه لزمها وإن زاد ما لا يشبهه ورضى منها بما يشبهه لزمها
وإن لم يرض فإن رضى فلا يخرج وإن لم ترض له إخراجها وكذلك يقال في القسم
الثالث ويمكن أن يقرر المصنف بما إذا كان زاد على ما يشبهه ويكون المأخوذ الآن يريد
إخراجها والحال أنه لم يقبل من السكر ما يشبهه ولم ترض بذلك الزائد أو ما لو قبل منها
ما يشبهه لزمها أو رضى بالزبد لم يجزله إخراجها (قوله والمرأة ترضع) أي يجب
عليها أن ترضع وإذا لم يكن لها لبن فأنها تستأجر وكذلك لو كان لها لبن يكفي الطفل
أو مرضت أو أنه قطع لبنها أو حدثت لانهما كان عليها الارضاع بحسب ما فيها خلفه
فإن لم يكن لها مال في تلك الحالة ففي مال الاب فإن لم يكن له مال فمن مال الابن هكذا
ظهر لي في تقريره هذا المثل (قوله أو كانت) مطلقة طلاقا رجعيما) سيأتي مفهومه (قوله
فانه يلزمها ارضاعه) أي ولها الأجر من مال الاب فإن لم يكن له مال فمن مال الابن
والأفلاشي ولها قول الشارح كان الاب مليا وحينئذ تأخذ الأجرة من مال الاب
وقوله أو معدما وحينئذ تأخذ من مال الابن فإن لم يكن له مال فلا شيء له (قوله
الا أن الاب فقير الخ) لا يخفى أن قوله أو ميت مطرف على محذوف تقديره فقير
أو ميت وقوله والولد فقير راجع للطرفين الخ وحينئذ فيلزمها أن ترضع والوا
استأجرت وقولنا الاب فقير أي ميت إذا لو كان غيبا حيا أو أرادت أن ترضع فلها
أخذ الأجرة منه ولو قال عندي من يرضعه مجانا وكذلك لو كان غيبا ميتا فقد قال
الزرقاني فإن مات مليا أخذت الأجرة من ماله لانه يقدم ماله على مال الصبي فإن
مات الاب معدما ولصبي مال فله اه (قوله وأنت الفعل الخ) أي حيث قال
لا ترضع بالناء كما هو رواية الفاكهاني ولو جعل على اللفظ لكأنك بالياء المشات
تحت (قوله وللمطلقة رضاع ولدها) أي بالأجرة وقوله على أبيه أي وترجع بها
على أبيه (قوله ولها أن تأخذ) ظاهره تقرير شارحنا أن هذه في المطلقة المذكورة
فلا بد من ضروري المذكور على قوله على أبيه ألا لكونه صريحا بالتغيير وحله
بعض الشراح على شريطة أنه لا يكون تكرارا فقال ولها أي التي لا يلزمها
الارضاع لعلو قدرها أن ترضع ولدها أو تأخذ أجر رضاعها من أبيه إن شاءت

ان طلبت أكثر منها فالحال الزوج بين أن يهطيه اذ لا يؤثر غيرهما

وأفهم كلامه ان الرضاع
 - قوله لا عليها وهو الصحيح
 لما رواه أبو داود من
 قوله صلى الله عليه وسلم
 لبراءة التي طلقها زوجها
 وأراد أن يأخذ ولدها منها
 أنت - قوله منه ما لم تنكح
 ثم انتقل يتكلم على آخر
 ما تدرجه في هذا الباب
 وهي الحضانة بفتح الحاء
 الموحدة وكسرهما مأخوذة
 من الحضان بكسر الحاء وهو
 المذهب كأنها تضمنه
 إلى جنبها وهي في الشرع
 الكفالة والتربية والقيام
 بجميع أمور المحضون
 ومصلحته وهي فرض كفاية
 لا يجزى أن يترك الطفل بتربية
 كفالة فإذا قام به قائم سقط
 عن الباقيين ولا يتعين إلا
 على الأب وعلى الأم في حولى
 رضاعه إن لم يكن له أب ولا
 مال له أو كان له مال ولكن
 لا يقبل غيرها والحضانة
 تكون في النساء وفي الرجال
 ولها شروط مشتركة
 ومختصة

ولو كانت في عصمة أبيه ولو قبل غير ما على المذهب وعلى جل هذا على
 ما في العصة اندفع تكرار هذه مع ما قبلها والخاسل أن اللائح التي لا يلزمها الارضاع
 من شريطة قدرا وباشن أن ترجع بأجرة المثل من مال الأب أو من مال الولدان لم يكن
 للأب مال (قوله أن الرضاع حق لها لا عليها) اعلم أنه اختلف في الرضاع هل
 هو حق للأب أو على الأم وهذا مكرر الفاعل كما في أن الصحيح أنه حق للأم واستدل
 بالحديث وبترتيب على أنه حق لها أخذ الأجرة وعلى أنه حق عليها أنه لا أجرة لها
 وقد علمت مما تقرروا الفقه أن لها الأجرة في مسائل ولا أجرة لها في آخرها إذا كان
 الحال كذلك فلا ينبغي أن يؤخذ الخلاف على إطلاقه بل يقال حق عليها في حال
 الزوجية أدامت تكن ذات قدر وحق عليها أن لا يقبل غيرها وحق عليها إذا عديم
 الأب (قوله بفتح الحاء وكسرهما) والاشهر الفقه ولذا قدمه (قوله مأخوذة
 الخ) لم يرد به الاشتقاق لأن الحضان بالكسر ليس مصدر (قوله وهو الجذب)
 بالجيم والذال المعجمة فيما وقعت عليه من النسخ والصواب الجنب ويوضح ذلك قول
 النجاشية الحضانة مصدر حصنت الصبي حضانة تحملت مؤتمنه وتربيته وعن ابن
 القطاع مؤنونة من الحضان بكسر الحاء وجهه احضان وهو الجنب كأنها تضمنه
 إلى جنبها وهو ما تمت الانط إلى الكسح وهو الخصر اه (قوله كأنها تضمنه إلى
 جنبها لا ينبغي أن الضم محققا فالتعيين كان غير مناسب إلا أن يقال لا يعبر به
 نظرا إلى العقل أو أنها لا تصحيق (قوله وهي في النسخ الكفالة الخ) لا ينبغي أن ما قاله
 صاحب التنبيه معنى لغوى للحضانة وإذا نظرت وجدت المعنى الشرعي عين المعنى
 اللغوي وتعبيره يؤذن بالمغايرة (قوله والتربية) معناه تفسير وكذا قوله والقيام
 بجميع أمور المحضون (قوله وهي فرض كفاية الخ) هذا الذي ذكره الشارح لابن رشد
 (قوله فإذا قام به) أي بالكفالة بمعنى القيام (قوله سقط عن الباقيين) كما هو
 شأن فرض الكفاية زاد غيره فان لم يقوموا به فهم عاصون لله ورسوله صلى الله
 عليه وسلم وبما يقولون على فعلهم اه (قوله الأعلى الأب) أي وحده كما مر
 به في التحقيق (قوله في حولى رضاعه) ظاهر في رجوعه للأم وسكت عنه في
 جانب الأب وظاهره لا فرق (قوله ولا مال له) يحتمل عوده على الأب ويحتمل
 عوده على الطفل هذا من جهة اللفظ ومقتضى ما بعده ترجيح الثاني فأداه بعض
 الاشياخ (قوله ولكن لا يقبل غيرها) أي وانفرض أنه لأب له والظاهر أنه
 حيث كان لا يقبل غيرها يتعين عليها ولو كان له أب قال عجب ثم انما ذكره ابن
 رشد من أن الحضانة تتعين على الأب وعلى الأم بشرطه لا يتأق على القول بأنها

حق للمعصون ولا على القول بأنها حق للمعاضن اذ على الاول يستوى الجميع في عدم
التعيين وعلى الثاني يستوى الجميع ايضا في الحكم قلت لعل الخلاف فيمن لم يتعين عليه
من الاب والام بشرطها ثم ان التفصيل المذكور في وجوب الحضانة على الام غير
التفصيل في وجوب الرضاع عليم اوهو يفيد اختلاف الرضاع والحضانة اها أقول
بعده ذلك هو مشكل مع قوله والحضانة تكون في النساء والرجال المبين لما سألني
من تقديم الام وتأخير الاب بعد وانها تستمر في حق الذكر لا بلوغ وفي حق الانثى
حتى يدخل بها الزوج الا أن يقال ان قوله ولا يتعين عائد عليها لا بالاعنى المتقدم
بل بمعنى الارضاع وقوله على الاب أي في صور الارضاع عليه وقوله اذ لم يكن له
اب أي أو كان له اب ومضى غير شريطة قد برحق التدبير (قوله فالمشترك العقل)
فالمجنون ولو غيره طبق لاحضانه له وكذا من به طيش (قوله ولا عاجز عطف تفسير)
والاولى أن يقول بدل هذا والكفاة تقع في القدرة على القيام بأمر المحضون فالزمن
والمسن والاعمي والآخرس والاصم لاحضانه لهم الا أن يكون عندهم من يحضن
(قوله وان يكون مكانه حرزا الخ) أي اما من ابتداء الحضانة في مطيقة أو
من اطاعتها بعد مدة فيشترط حرز مكانه بحيث لا يقبله ولا بد من الامن على
النفس والمال فلا يخشى سرقة ماله او مثل الانثى الذي اذا كان يخشى منه الفساد
(قوله وان يكون مأموفا في دينه) لان كان شريبا يذهب يشرب ويترك ابنته مثلا
يدخل عليم الرجال (قوله وان لا يكون به جذام ولا برص مضران) وأما الخفيف
فلا يمنع كما مرح به في شرح خليل وحاصل ذلك أن لا تقوم به العاهات المضره
التي يخشى حدوث مثلها بالاول ولو جريادام ساو حكة ففي عبارة الشارح تصور
والفرق ان الجرب يدعى والحكة لا تدعى ولو كان بالمحضون أيضا قد يحصل
بانضمامها زيادة في جذام المحضون مثلا (قوله وان يكون رشيدا) أي قام به نوع
من الرشود وهو أن يكون خافضا للمال وان كان غير بالغ لانه كالبالغ في أن له
الحضانة على الراجح لان الصغير قد يكون له حفظ ويكون من يحضنه بعض معه
المحضون الصغير ويشترط عدم التسوية فمن علم منه قلة الحسنان والشفقة أما لطبعه
أو لعداوته وبين أبوي المحضون قدم عليه غيره (قوله ولا يشترط الاسلام)
ولو انتقلت الحضانة من مسلمة إلى أجنبية تمتنع أن تقضى العقل بخلافه وأخبر (قوله)
من زوجة أو عربية) أي من زوجة مستوفة كالمروط الحاضن أرسيدة أو أمة خدمة
أو مستأجرة كذلك أو متبرعة (قوله ان تكون خالية من زوج أجنبي الخ) انما سقط
حقها حيث تزوجت لاشتغالها بالزوج عن الطفل ولهذا اشترط في السقوط الدخول

فما اشترطه في العقل وأما
لا يكون مضنا ولا عاجزا وأن
يكون منزله حرزا بالنسبة
الى الانثى وان يكون مأموفا
في دينه وأن لا يكون به
جذام ولا برص مضران
وأن يكون رشيدا ولا يشترط
الاسلام والفتنة بالذكر
ان يكون عنده من يحضن
الطفل من زوجة أو عربية
وأن يكون ماصبا لا غيره
الا الاخ لام والمختص
بالانثى ان تكون خالية من
زوج أجنبي من المحضون
وخل بها

اذا قبله لم يحصل اشتغال عن الولد فليس الدعوى للدخول كالدخول ومحل السقوط
 بالدخول والانتقال بان بعد ما لم يلم بالدخول وبالحكم ويسكت العام والاستمر
 حضانتها كالموكلان الزوج محرر المحضون ولو لم يكن له حضانة حكمه بالزواج
 بالحضانة غير الام او كان وليا للمحضون كابن عمه او كان لا يقبل غير الحضانة اولم
 يوجد من يرضعه عندهم تستحق الحضانة والاستمر الحضانة لذات الزوج وهذه
 الشروط معتبرة في الاستحقاق والمباشرة في انصف بضدها سقط حقه جهة الا
 القدرة فانها شرط في المباشرة بالحضانة المسن لو طلب أن يستغيب من يحضن
 لم يسقط حقه (قوله وان تكون ذات رحم محرمة عليه) فان لم تكن ذات رحم
 ولم تكن محرمة عليه كبنات الخالة وبنت العم لم يكن لها حق في الحضانة وكذا
 لو كانت محرمة عليه ولم تكن ذات رحم لم له بالحرمه عليه بالصهاره او الرضاع (قوله
 أو سفية) هذا مرور على طريقة ابن عرفة لانه ظاهر رواية المروية وغيره وقوله
 أولا وان يكون رشيد مرور على ما لابن عبد السلام من اشتراط الرشده وهو الذي
 ذهب اليه صاحب المختصر لانه قال ورشد وضعف اللقاني كلام المختصر واعند
 ما لابن عرفة (قوله مالم تسقطها) محل الاسقاط ماعدا الصورتين المتقدمتين وهما
 اذا مات أبوه ولا مال للولد ولا يقبل غيره واما اذا اسقطتها ثم طلبتها فلا
 ترجع اليها بعد ذلك على المشهور (قوله الذكر) أي الحق فالخفى المشكل تسير
 حضانتها مادام مشكلا والمدار على علامة البلوغ بغير الانبات فلا يعبر عنها
 بالبلوغ بالانبات للخلاف فيه (قوله والى نكاح الانثى الخ) ولا يكتفى بالدعوى
 للدخول بل لابد من الدخول وان صغيرين واستمرت نفقتها على أبيهما تنبيهه
 لو سقطت بالتزويج ثم ظهر ان النكاح فاسد ففسخ فتعود الحضانة (قوله فهل يعمل
 الخ) لا يعمل على المعتمد فليراجع ولو زمننا أو عاجزا عن الكسب أو مجنونا سقطت
 حضانة الام (قوله أو نكحت أجنبيا من غير من له الحضانة) أي احتراز اعمالها
 تزوجت بأحد من الأقارب من له الحضانة سواء كان محرما عليه كالعم والجد
 للأب أو غير محرر عليه كابن العم أو من لا حضانة له وهو محرم عليه كالخال والجد
 للام نقوله من غير من له بيان لقوله أجنبيا (قوله للجددة أم الام في كلامه قصور)
 والاولى أن يقول ثم الجددة من جهة الأم فيشمل جهة الذكور وجهة الاناث لكن
 جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور (قوله ان تنفرد بالطفل لا خصوصية لها
 بذلك) بل كل من استحق الحضانة يشترط فيه ان تنفرد بالسلطنة كمن عني عن التي
 سقطت حضانتها (قوله ثم التي للأب) أي فهي بعد التي للام وبع بعض شراح

المختصر

وان نكح من ذات رحم
 محرمة عليه فبنت الخالة
 ونحوها لأحضانها لها
 (والحضانة) حق (للأم)
 حرة كانت أو أممة مسلمة
 كانت أو كتابية رشيدة
 أو سفية (بعد الطلاق)
 وبعد الوفاة مالم تسقطها
 (الى احتلام الذكر) أي
 انزاله في الدوم لرؤية جماع
 أو غيره (و) الى (نكاح
 الانثى) بمعنى المدة عليها
 (ودخولها في) (ظاهر
 قوله الى نكاح الأم الذكر
 سواء كان زنا أم لا وقال
 فيما باقى ولا زمانة) ثم فهل
 يعمل هذا على ذلك أم لا
 (وذلك) أي الحضانة تنقل
 (بعد الأم ان ماتت
 أو نكحت) أجنبيا من غير
 من له الحضانة ودخل بها
 (للجددة أم الام) ثم جددة
 الأم وان بعدت قاله ابن
 رشيق ويشترط في استحقاقها
 الحضانة ان تنفرد بالطفل
 في مسكن غير مسكن الأم
 التي سقطت حضانتها (ثم)
 بعد جددة الأم وتنقل الحق
 (للخالة) أي حالة الطفل
 أخت أمه الشقيقة ثم التي
 للام ثم التي للأب

ثم من بعد الحالة ينقل الحق للحالة (١٤٣) خالة اطفال وهي أخت جدة الطفل لأمه ثم من بعدها الجدة

التي للاب أى أم الاب ثم
جدة الاب لآبيه (فان)
يكن من ذوى رحم
أحمد) ثم من ولاد
نذكر رحم الأم وهي
جدة الاب وجدة أب
الاب (ف) المستحق حينئذ
للعضانة (الاخوات)
فقدّم الشقيقة ثم التي
للأم ثم التي للاب وبلى
الاخوات (العمات) على
الترتيب المذكور (فان لم
يكنوا) صوابه يكن لان
ذلك راجع للاخوات
والعمات لكن ذكر
باعتبار الاشخاص بالتقدير
فان لم يكن أحد من ذكرنا
موجوداً أو كان الأنة
سقط لما ذ (فان) المستحق
للعضانة حينئذ (العصبة)
ظاهره ان الاب مؤخر عن
العمات والاخوات والذي
في المختصر ان الاب بلى
جدة الاب وبليته أخت
الطفل وبليته عمته على
الترتيب المتقدم وظاهره
أيضاً ان الاخ للام لاحضانه
له وكذلك الوصى والذي
في المختصر ان الوصى مقدم

المختصر ان لاحضانه للخالة أخت الأم من الاب (قوله وهي أخت جدة الطفل
لامه) فيه إشارة الى ان الخالة التي خانتها حاضنة ان تكون أخت الأم شقيقة
أولاد لا لاب لان خالتها الأجنبية من المحضون فلا تستحق عضانة (قوله ثم من بعدها
الخ) اسقط الشارح مرتبة قبل الجدة وهي عمه الأم وسكان الاولى ان يقول ثم
عمه الأم ثم من بعدها الجدة (قوله ثم جدة الاب لآبيه) الاولى ان يقول ثم الجدة
من جهة الاب فيشمل جهة الذكور وجهة الاناث لكن جهة الاناث مقدمة على
جهة الذكور فعلى هذا تقدم أم الأم على أم الجد خلافاً لما اظهره الشارح
مثل خالة الأم) أى التي هي أم الخالة لان المصنف لم يذكرها وانما ذكرها
(قوله وهي الجدة للاب) أى الجدة من جهة الاب وهي أم الاب المستحق للعضانة
الاب المناسب لما تقدم له ان يقول وجدة الاب (العمات) المراد عمته من قبل
الاخوات فيه نظير بل الاب مقدم على الاخوات (فان) بعد ذلك
آبيه سواء كانت العمه أخت الاب أو أخت أم الاب وبعد العمه تى من جهة الاب
الخالة من جهة الاب وهي بعد عمه وبسواء أخت أم الاب أو أخت أم آبيه
ثم بعد ذلك بنت الاخ شقيقاً أم اب أولاد ثم بنت الاخ شقيقة أولاد أولاد (قوله
لان ذلك راجع للاخوة والعمات) المناسب ان يقول راجع للعمات كما هو
ظاهر (قوله على الترتيب المتقدم) أى من كون الشقيقة مقدمة ثم التي للام
ثم التي للاب وقوله لاحضانه أى لانه من ذوى الارحام (قوله والذي في المختصر
ان الوصى مقدم على سائر العصبة) أى بعد بنت الاخ الوصى ذكرنا وانثى
ان كان المحضون ذكراً وانثى الوصى ذكراً والمحضون لا تطبق كطبيعة ان تزوج
الوصى بأمها أو جدها وتلد حتى صارت محرماً ولا فلا حضانه له على الرأى
ومثل الوصى وصى الوصى ومقدم القاضي (قوله وبليته الاخ الشقيق) ثم الذى
للأم ثم الذى للاب (قوله ثم آبيه) اسقط مرتبة وهو الجد فاجده متوسط بين الاخ
وابنه وهل المراد منه الجردنية أو وان علا حتم لان ابن رشد راجع لتحقيق المباني
(قوله ثم العم) أى عم المحضون وأما الجد من جهة الأم فانه لا يستحق الحضانه نص
عليه ابن رشد ثم بل مرتبة العم وابنه المولى الاعلى وهو المولى ثم عمته ثم المولى
الاسفل وبصورته انسان انتقل اليه حضانه وهو مولى اعلى فوجد قدم مات وله
عقيق فان الحضانه تنتقل للعقيق وانظر هل لعصبة الاسفل نسباً حضانه أم لا تنبيه
اذ حصل اتحاد كعقبن ومحمين مثلاً فيقدم من هو أقوى شفقة وخداً فاعلى
المحضون ويقدم الاسن على غيره فان تساوا فاعلى الظاهر القرعة فان كان في أحدهما
على سائر العصبة وبآيه الاخ ثم آبيه ثم العم ثم ابنه ويقدم الشقيق في الجميع ثم الذى للام ثم الذى للاب

قال في التوضيح ووجه تقديم بعض المحاضرين على بعض على (١٤٤) الترتيب المتقدم بقوة الشفقة في المقدم

ولهذا قال اللخني لو علم من قدمنا قلته الجنان والعطف تباها وقساوة في الطبع وأبيه وروبين أم الولد الحنان والعطف أخرناه من علم منه القساوة أولاً ذلك ولما انتهى الكلام على ما نبرع به شرع بتكلم على بقية ما ترجم له وهو النفقة فقال (ولا يلزم الرجل النفقة) من قوت وادام وكسوة ومسكن (الاعلى زوجته) بالعادة سواء كان حراً أو عبداً سواء (كانت غنية أو فقيرة) مسلمة كانت أو كذابية حرة أو أمة بشروط أربعة أن يكون الزوج بالغاً وأن تكون الزوجة مطيقة للوطى، ممكئة من الدخول بها وأن لا يكون أحدهما مشرفاً على الموت وقيدنا بالعادة احتراماً بما لو طلبت أمراً زائداً على عادة أمثالها أو طلب هو أنقص مما جرت به عادة أمثاله فلا يسمع منهما في ذلك وتطلق عليه بعد التلوم بالعجز عنها الآن تكون

مبينة وبالأخرى شفقة فالظاهر قد ديم ذى الشفقة تمة الذى يقبض نفقة المحضون المحاضنة راعى على الاب باجتهاد الحاكم بالجمعة أو الشهر لا اختلاف أحوال الناس بالسعة وعدمها وإذا ذهبت المحاضنة ضياعها فانه يضمنه الابنية على الضياغ من غير تقييد والسكنى تابعة للنفقة فأجرة هـل المحاضن على أبي المحضون ولا يلزم المحاضنة شيء ولا تستحق المحاضنة شيئاً لاجل حضانتها للنفقة ولا لاجرة حضانتها إلا أن تكون المحاضنة أم المحضون وهي فقيرة والمحضون موسر والاب يتحقق النفقة في ماله من حيث فقرها ولو لم يحضنه (قوله ولا يلزم الرجل الموسر على زوج) أي على أحد من الأحرار غير الأقارب لغير اضطرار أو التزام (قوله لا للدخول بها) أي لو طئته مع بلوغه وليس أحدهما مشرفاً (قوله أن يكون الزوج بالغاً) وأما الوطى فلا يجب مطلقاً لأنسان كانت بالغة رشيدة فقد مكنت من نفسها وإن كانت غير بالغة فقد سخطه عليه (قوله وأن تكون مطيقة) هذا شرط في التي قدسه للدخول وكذا قوله وأن لا يكون أحدهما مشرفاً (قوله تمكئة) أي فاذا اطافا لم تمكئة من الدخول بها فلا نفقة لها ولا بد من الدماء للدخول فإذا امتدعه فلا نفقة (قوله وقيدنا بالعادة الخ) الحاصل أن العبرة بوسعه وحالها ما ساواها حاله فإذا ازداد حالها اعتبار وسعه فقط فإن نقصت حاجتها عن حاله وعن وسعه اعتبر وسعه متوسطاً لحالها فقط إذا تقرر ذلك فقول الشارح على عادة أمثالها المراد به القدر الواجب لها وعادة أمثالها القدر الواجب عليه فيجب وعلى ذكر الأقسام الثلاثة وأعلم أن الرضعة تنزاد ما تقوى به الألبضة وقيل لا الأكل فلا يلزمه إلا ما نأكل كل الألقدر لها شيء وعلى مذهب من يراه يلزم المقدور ولا يلزم الحرير ولا ثياب المخرج وقد تقدم ذلك (قوله وتطلق بعد التلوم بالعجز عنها) أي عن النفقة من كامل القوت من فتح أو شعيراً أو دخن أو ذرة مادوم أو غير مادوم والكسوة ولو من غليظ الكتان فتى قدر عليها ولو بما ذكره فلا تطلق عليه وخالف المسئلة أن الزوج إذا عجز عن نفقة زوجته الحاضرة أو المستقبلة لمن يريد سفره دون الماضية وقد فقت أمرها إلى الحاكم وشككت ضرر ذلك وانبتت الزوجية ولو بالشهرة أركان طاريين في فصل بين كون الزوج ثابت العسر فيه أمره الحاكم بما يملكه للاق وان لم يكن ثابت العسر مع ادعاء العسر فيه أمره بالانفاق أو الطلاق فان طلق في الأولى أو اتفق أو طلق في الثانية فلا إشكال وان امتنع من ذلك طاق عليه بالتلوم في الثانية

تزوجته عامة بفقره وعجزه عن النفقة (و) لا يلزمه أيضاً النفقة على أحد من أقاربه إلا في صورتين وبعد

وبعد التلوم في الاولى باحتساب الحماكم وسواء كان الزوج يرتجى له أم لا ولا نفقة له
 زمن التلوم ولورضيت بالمقام بعد التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم ثانيا وإذا
 مرض أو سجن في أثناء مدة التلوم فإنه يزاد له بقدر ما يرتجى له بشئ، وهذا ان رجي
 برؤه من المرض وخلاصه من السجن عن قرب والاطاق عليه وله حصه انه بعد التلوم
 وعدم الوجدان يطلق عليه ويجرى فيه قولنا وهل يطلق الحماكم أو بأمرها به ولا
 فرق في الذي ثبتت عسره وتلوم له بين أن يكون حاضرا أو غائبا ومعنى ثبوت
 العسري الغائب عدم وجرد ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه والتلوم للغائب محله
 حيث لم تعلم غيبته أو كانت بعيدة كعشرة أيام وأما ان قريت كثلثة أيام فإنه يزاد
 اليه وجماعة المسلمين العدول يقومون مقام الحماكم في ذلك وفي كل أمر يتعسر
 الوصول الى الحماكم أو لا يكون غير عدل وأما من لم يثبت عسره وهو مقر بالملا وامتنع
 من الانفاق والطلاق فإنه يعجل عليه الطلاق على قول ويسجن حتى يتفق عليهما
 على آخر فان سجن ولم يفعل فإنه يعجل عليه الطلاق كأنه يعجل عليه بالتلوم ان لم
 يجب الحماكم بشئ، حين رغبته (قوله وعجزه) عطف لازم على ملزوم أي فلا
 يطلق عليه ولزومها المقام معه بالانفقة وهي محمولة على العلم ان مكان من السؤل
 لشهرة حاله وعلى عدمه ان كان فقيرا لا بد أن نعم اذا علمت انه من السؤل أو اشتهر
 بالبطاء ثم ترك السؤل أو ائتمنع الاعطاء فانها تطلق عليه واعلم انه اذا لم يجد الا
 ما يمسك الحياة فقط فهو كالمعجز لان قدر على قوته وجته التكامل من الخبز
 ما دوما أو غير ما دوما من قمع أو غيره فلا قيام له ولودون ما يكتسبه فقراء ذلك الموضع
 ولو سكنت ذات قدر وغنى أو قدر على ستر جميع بدنها ولو لم يخلط الكسبان
 أو الجلد ولو غنية فلا قيام لها والقادر بانتهكسب كالقادر بالمال ان تكسب
 ولا يجبر على التكسب تنبيه هذا الطلاق الصادر من الحماكم رجعي ولا يمكن من
 الرجعة الا اذا وجد في العدة يسارا يقوم بها بحيث يجد شئ يظن معه
 ادامة النفقة وأما لو تجدها نفقة فيما مضى فلها الطلب حيث تجدها زمت يسره
 ولا تطلق عليه بالعجز عنها (قوله على أبويه) أي النفقة على أبويه كان الشخص
 ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا لان النفقة من باب خطاب الوضع (قوله الفقيرين)
 أي العسري بن نفقتها وان كان له ما داروخادم لا فضل فيما وهذا اذا لم يكن الأبوان
 قادرين على الكسب وأما لو كانا قادرين على الكسب ولو بصناعة فيما عليهم ما معرة
 لا تصافهما بها قبل وجود الولد غالبا لا يجب على الولد ولو تزوجت الأم الفقيرة بغير
 لاتسقط نفقتها وكذا البنت ولو تزوجت بغير ولو قدر زوج لام أم البنت على

احداهما (على أبويه
 الفقيرين)

الحرين مسايين كانا أو كافرين اذا كان حرا واعترف بقهرهما (١٤٦) اما اذا انكر قهرهما فعلى الابوين

اثبات عدمهما ولا يحلفان مع ذلك لان تحليفهما عقوق (و) الأخرى (على صغار ولده الذين لا مال لهم) أما روم النفقة (على الاولاد الصغار) (الذكور) الاحرار ولو كانوا كفارا فاما مستمرة عليهم (حتى يحتلوا) الحال انه (لارامنة) أى لا أفة (٣٣) فتنهم من السكيب ظاهره ان الزمانة اذا طارت بسد الباع وموت صحيح لا أثر لها فلا تعود النفقة على الاب وهو كذلك على المشهور (و) أما لزومها (على الاناث) الاحرار فيسمى مستمرة عليهن (حتى ينحن ويدخلهن) أى طأهن (أو واهجن) أو يدعى الى ادخول وهو بالغ والزوجة من يوطء مثلها فاذا طلقها زوجها أو مات عنها لا تعود نفقتها على الاب ان كانت بالغة وتعود ان كانت غير بالغة (ولا نفقة) على الرجل (لمن سوى هؤلاء) المذكورين (من الاقارب) كالجد وأولاد الاولاد لان نفقة القرابة انما تجب استداء لا انتقال ونفقة الجد

بعض النفقة لزم الاب أو الولد كالمها (قوله الحرين) أى لان الرقية بين غنيان بسيدهما (قوله ما ثبت عدمهما) أى بشهادة عدلين (قوله اذا كان حرا) لان الرقيق لا يلزمه الاتفاق على أبويه لانه لا يلزمه نفقة نفسه (قوله ولا يحلفان مع ذلك) أى وان كان العسر لا يثبت الابعاد بين وبين ويجب على الولد ايضا ان يتفق على خادم أبويه وخادم زوجته أبيه المتأهلة لذلك وظاهره ولو تعدد الخادم وظاهره وان كانا غير محتاجين للخادم (قوله وعلى صغار ولده) أى مباشرة فلا يجب عليه أن يتفق على ولده (قوله الاحرار) ولو كانوا كفارا وأما الارقاء فنقتهم على سيدهم لا على آبائهم ولو احرارا ولا على الاب الرقيق نفقة ولده ولو حره نفقة ولده الحر على بيت المال حيث كان متخلعا على الحرية وان سكنت بالحق فنقتته على معتقه حتى يبلغ قادر على السكيب (قوله والحال انه لازمة بـ ٣٣) بفتح الراء أى مرصادا لما حقق أى انه يجب نفقة الولد الذكر الحر الذى لا مال له ولا منعة تقوم به على الاب الحر حتى يبلغ عاقل قادر على السكيب ويجوز ما يكتسب فيه أما لو سكنا له مال أو منعة لا معة عليه أو على أبيه أو عليهم فلا تجب النفقة على الاب وأما لو كان له مال ونزع قبل بلوغه لوجب على الاب بعد فواغ المال أو كان يهاه مرة على الاب أو الابن أو عليهم ما فكذلك أى تجب على الاب وكذلك كان له منعة كاسيدة أو دفع الاب مال الصغير قراضا وسائر المعامل ولم يجد مسلما فتعود على الاب ومن بلغ مجنوناً أو أوزمناً أو أعشى فتستمر نفقته على الاب ولو كان مجنونا حينما بعد حين فاذا بلغ قادر على البعض فيجب على الولد نفقتها (قوله وهو كذلك على المشهور) أى خلافا لعبد الملك (قوله أى يعاها الخ) ليس بشرط بل المراد بالدخول الخلوة وان لم يجهل وطئها حاصل ان نفقة الانثى تستمر على أبيها حتى يدخل بها زوجها البالغ الموسر أى يحتل بها ولو غير مطبقة أو يدعى للدخول أى بشرط الاطاقة (قوله وتعود) ان كانت غير بالغة ولو زال بكارتها تنبيه توزع نفقة الوالد على الاولاد على قدر يسارهم الغنى بحسب حاله والفقير بالنسبة لغيره بحسب حاله كان ذلك الغنى زعما أو اثنى واختلاف في حال الولد على الملاء أو العدم اذا طلبه الابوان وادعى العجز على قولين الا أن يكون له أخ ملى والأنتق على حمله على الملاء حتى يثبت العدم ونفقة الزوجة مقدمة على نفقة الابن ومن له أب وولد فقيران وقدر على نفقة أحدهما فاقبل بقامان وقيل يقدم الابن واقتصر بعضهم عليه فقال ونقدم نفقة الاولاد على نفقة الابوين عند العجز وقدم الام على الاب والصغير من الولد على الكبير والانتى على الذكر عند التصيق فلم

تساوى الولدان صغرا وكبرا وأتوثة قهاسا كذا ينبغي أى كتابة تع التخاصص في
 الزوجات عند الضيق ونفقة نفسه مقدمة حتى على نفقة الزوجة لسقوط الوجوب
 عنه لذاته والاتباع كالتدبير وجوب الاتفاق على الولدين ولا نفقة على الأب لولدها
 الصغير اليتم القدير خلافا لابن الميراث إلا أجره الرضاع لمن يلزمها ولا لباذلها (قوله
 التي لا تخدم نفسها الخ) ولو لم تنجب إلى أكثر من خادم يلزمه ذلك أى أو يكونه
 هوذا قدر تزرى خدمة زوجته به فانها أهل للاخداع بهذا المعنى ومثل الأهل ما إذا
 لم يكن وحدهم ما أهل إلا أن فى صدقها من خادم فانها إذا طلبت ذلك تجاب له
 سواء كان الخادم أنثى أو ذكر لا يقدر على الاستمتاع ولونه زعاف القدرة
 على الاخداع فى تعيين المقبول منهم ما قولنا ظاهر المصنف أنه يحمل على عدمه
 حتى يثبت خلافه وهو ظاهر المدونة (قوله لانها على ذلك دخلت) قضيتها أنها
 لو لم تدخل على ذلك بل طرأ عجزها فانها الكلام وليس كذلك اد المشهور أنها
 لاتفاق عليه بالعجز عنه (قوله ويكره عليها الخدمة) أى زوجة الفقير لو كانت
 أهلا للاخداع (قوله ويكره عليها الخدمة الباطنة) أم نفسها أو غيرها (قوله
 كالطبخ الخ) أى فى ذلك كله لا يضره (قوله كالطبخ وكما تنقأ الماء من الدار
 أو خارجها ولا تملك الخادم ذات لاهل للاخداع اذ المولى لا يملكها بصيغته أو يملك
 وان كان لا يعمل له وطنها لانها مخدمة بالفتح وإذا اشترط اخدم فى صاحب العقد
 لم يضر ان وجب بأن كانت أهلا أو كان أهله والافسخ قبل البناء وما بعده وان
 الشرط ولا يلزم المرأة نسج ولا غزل ولا خياطة ولا نظير ذلك نعم نفسها أو تكسب
 لانها من أنواع التكسب ولا يلزم به ولو كانت عادة نساء بلد ما (قوله أن تنفق على
 عبيده) ولو بشاىة حرة كدبر أو متعلق لاجل أو أم ولد ولو أشرف الرقيق على
 الموت والاتفاق بقدر الكفاية فلا يسرف ولا يفترو وينظر لوسعته رجال العبيد فليس
 الغيب كالوعد ولا يجب عليه نفقة رقيقه المخدم بل نفقته على مخدمه والمكاتب
 نفقته على نفسه والمشترك والمبعض بقدر المالك فإذا امتنع من الاتفاق على رقيقه
 أو عجز عنه يبيع ان وجد من يشتريه وكلاهما يباع والأخرج عن ملكه فام الولد
 لا يتباع فقيس تزوج وقيل تعلق واختير وأما المذبر أو المتعلق لاجل فيقال لهما
 اخدما بما يتفق عليهما ان كان لهما خدمة والاعتقال (قوله ويكفرهم ان ماتوا وكذا
 سائرهم) ان التمهيز لانهم لاحق لهم فى بيت المال وهذا اذا كان ميا ولو كان معدما
 فن بيت المال فلو مات السيد والبدد ولم يوجد الا كفنا واحدا كفر به العبد ويكفر
 السيد من بيت المال (قوله والاصل) أى فى وجوب النفقة على الزوجة والاصل

وان اتسع أى أيسر الزوج
 (فعلية) وجوبا اخدم
 زوجته) الشريفة التي
 لا تخدم نفسها الخدمة
 الباطنة أم بنفسه أو
 يستأجرها من يخدمها أو
 يشتري لها خادما ولا تطلق
 بالعجز عنه واحترز بان اتسع
 مما اذا كان معسرا فله
 لا يلزمه خدمتها لانها على
 ذلك دخلت وتكون عليها
 الخدمة الباطنة كالطبخ
 والعجن بخلاف الظاهرة
 كالطحن الا أن تنطوق أو
 تكون هناك عادة فتعمل
 عليها لان العادة كالشرط
 (وعليه) أى المسالك المفهوم
 من السياق وجوبا (ن
 يتفق على عبيده) فى حياتهم
 (ويكفرهم) اذا ماتوا
 والاصل فى وجوب النفقة

ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة ما ترك عن غنى واليد المله على خير من اليد السفلى وأبدى عن
تقول المرأة تقول إيمان تظعننى وإيمان تطلقنى ويقول العبد (١٤٨) أطمعنى واستعملنى وتقول الولد

أطمعنى الى من تدعى وما
ذكر من وجوب تكفين
العبد ونقض المدونة واتفق
عليه (واختلف في كفن
الزوجة) الحرة وقيل والامة
المدخول بها أو التي دعى الى
المدخول بها (فقال ابن
القاسم) وسعدون وشهر هو
(في مالها) ولا يلزم الزوج
غنية كانت أو فقيرة لان
التكفين من توابع النفقة
وهي انما كانت لمعنى وهو
الاستمتاع وقد ذهب بالموت
وإذا ذهب المتبوع ذهب
التابع (وقال مالك
في الواضحة) وعبد المالك
قيل هو ابن حبيب وقيل هو
ابن الساجشون (هو في مال
الزوج وان كانت غنية لان
علاقة الزوجية باقية
بدليل أنه يغسلها ويطلع
على عورتها وإوارثه قائمة
بينهما (وقال مالك
في المتيبة) وسعدون) أيضا
(ان كانت غنية) فهو
(في مالها وان كانت فقيرة
(فهو في مال الزوج)
وجهه يرجع لوجهين
وانما ترسكت عن كفن

الذاني والفرع القريب والرفيق (قوله ما في الصحيح) أى ما في الكتاب الصحيح
أى المستعمل على الاحاديث الصحيحة كالجواز وما في الحديث الصحيح أى جنس
الحديث الصحيح بملاحظة جملة أفرادها فيكون من طائفة الجزء في الكل (قوله ما ترك
عن غنى) أى بحيث لم يحجب المتصدق وقوله واليد العليا وهي المعطية وقوله السفلى
أى السائلة وقوله وأبدى عن أى بمن تحجب عليك نفقته وقوله أطمعنى بمرة قطع
(قوله تدعى) يفتح الدال وضم العين أى الى من تتكافى * تنبيه * قال الشيخ ويرخذ
من الحديث مسألة حسنة وهي أن من قال الامر فلانى وقف على عيالى أو هذه
الملوفة على العيال تدخل زوجته في العيال (قوله وقيل والامة) ضعيف والمعتمد
أنه على السيد (قوله فقال ابن القاسم الخ) وهو المشهور ورواها لم يكن لها مال فن
بيت المال فان لم يكن فملى المولى ما لزوج كرجل منهم (قوله هو في مالها)
وكذا سائر من التجهيز يتفرع على هذا القول أن الزوج لو كتمها فانه يرجع
في مالها الآن يكون متبرعا (قوله غنية كانت أو فقيرة) ولو كان غنيا (قوله هو
في مال الزوج) أى التكفين ومؤن التجهيز أى ان كان بحيث يلزمه النفقة لم يلزمه
وبسره (قوله وان كانت غنية) ولو كان الزوج فقيرا (قوله ان كانت مائة)
أى بحيث يوجد عندها ما تكفين به (قوله سعدون في السنين وجهان لفتح والضم
قال عجب الكسبي عن الفقهاء الفتح وأما في اللغة فالضم وهو لقب له واسمه عبد
السلام وقد تقدم (قوله هو في مالها) ظاهره ولو كان الزوج غنيا وقوله فهو
في مال الزوج ظاهره ولو كان الزوج فقيرا (قوله فان المذهب) فله مات أبوا
شخص أو أحدهما وولده ونفقة كل واحدة عليه ويجوز عن تكفين الجميع فيقدم
الولد ونفقة الاجراء على النفقة تقديم الام على الاب والابن على الذكرو والصغير
على الكبر اذا كان لا يقدر الا على تكفين أحد الابوين أو بعض الاولاد وهو
ظاهره والظاهر الافتراء عند تساوى الولدين ولم يوجد الاما يكفين أحدهما
لابينه وأما اذا كان لا يكفى إلا أحدهما بعينه فانه يقدم قال الشيخ ويظهر أن
المراعى كفى في السر الواجب والاقسم بينهم (قوله وجهه يرجع لوجهين) فيه
ان التعليل الأول لو علمنا به الغنية تجدد ما بقى في الفقيرة

* (باب البيوع وما شا كل البيوع) *

(قوله كالاجارة) لشبه ظاهره بجماع أن كلا عقد على شئ في مقابلة عوض الذات
في البيع والمنفعة في الاجارة وقوله والشركة الشبهة من حيث أن كلا من الشرى

الابوين والبنين فان المذهب انه تابع للنفقة عليهم كالرفيق * (باب في البيوع وما شا كل البيوع) * باع
أى شابهها كالاجارة والشركة

باع بعض ماله ببعض مال الآخر (قوله وجمع البيع باعتبار أنواعه) كبيع
 النقود وبيع الدين والعصم والقاسد وغير ذلك أشار له شارح الوطوئية. وقع
 باعتبار معناه الأعم إلى صرف والمراطلة وسلم وهبة ثواب ويتنوع باعتبار من آخرين
 من حيث ذاته ومن حيث حكمه فلا قول أربعة أقسام والثاني خمسة فلا قول بيع
 مساومة وبيع مزايده وما جازان اتفاقا وبيع مراعاة وهو جائز ولا حجب خلافه
 وبيع استئمان والاكثر على جوازه والثاني خمسة أقسام الإباحة وهي الأصل وقد
 يعرض له الوجوب كمن اضطر لشراط عام أو شراب والندب كمن أقسم على إنسان
 أن يبيع له سلعة لا ضرر و رق عليه في بيعه إلا أن إيراد القسم مندوب في مثل هذا
 والكراهة كبيع المرأة أو السبع لا يأخذ بالحد والتحريم كالببيع المنهي عنه
 (قوله فقل الملك بعوض الخ) هذا التعريف بالمعنى الأعم والمراد بالملك ملك الذات
 وقد عرفه ابن عرفة بالمعنى الأعم بقوله عقد معاوضة على غير منافع ولا منعة لذات
 فيخرج العقد على المنافع والسكاح ويدخل هبة الثواب والدرف والمراطلة والسلم
 ولذلك قال والغالب عرفا خص منه زيادة ذوات مكاييسه أحد عوضيه غير ذهب
 ولا فضة معين غير العين فيه فتخرج الأربعة المذكورة الداخلة في الأعم لأن الهبة
 للثواب لا مكاييسه فيها أي لا مغالبة والصرف والمراطلة والمبادلة العوضان فيها
 من العين والسلم المعين فيه العين وهو رأس المال وأما غير رأس المال وهو السلم
 فيه فانه في الذمة ومعنى كون رأس المال معينا أنه ليس في الذمة وتعبير ابن عرفة
 بالعين في رأس المال أعلي لأنه قد يكون رأس المال حيوانا أو عرضا (قوله بوجه
 جائز) قال بعض هذا مبني على أن القاسد لا يقال فيه بيع الأعلى جهة الجاز ولا
 يذهب أكثر الفقهاء أن البيع يطلق على القاسد أيضا وذكر بعض آخر في توجيهه
 ذلك أن الحقائق الشرعية لا ينبغي أن تصدق في تعريفها إلا ما هو الصحيح منها لأنه
 المقصود بالذات ومعرفته مستلزمة لمعرفة القاسد أو أكثر القاسد (قوله التميز)
 هو أنه إذا كان شئ من مقاصد العقد قلاء فهمه وأحسن الجواب عنه (قوله فلا
 ينقد بيع غيره المميز لابي أوجنون) أي أو غشاء منهم ما ومن أحدهما (قوله
 وفي بيع السكران تردد) أي طريقتان طريقة ابن رشد والباحي أن يبيعه وشراء
 لا ينقد أصلا أي لا يصح اتفاقا وطريقتان ابن شيمان أنه لا يصح على الشهم ورو هذا
 في السكران الذي ليس عنده تمييز أصلا وأما إذا كان عنده نوع من التمييز فلا
 خلاف في انعقاد بيعه وإنما اختلاف في لزومه والعهد عدم اللزوم وإنما لم يصح بيع
 السكران أولم يلزم كإقراره وسائر عوده بخلاف ما ياتيه وعقده وطلاقه سدا

وجمع البيع باعتبار أنواعه
 تقدير كلامه هذا باب بيان
 أنواع ما يجوز من البيع
 وما لا يجوز وحد البيع نقل
 الملاك بهوض بوجه جائز وله
 ثلاثة أركان أولها العاقلة
 وهو الباطع والتابع
 ويشترط فيه التمييز فلا
 ينقد بيع غير المميز لغير
 أوجنون وفي بيع السكران

مردود

للزديمة لانالوفتحنا هذا الباب مع شدة حرص الناس على أخذ ما بيده وكثرة وقوع
 البيع منه لادى الى أنه لا يبقى له شىء بخلاف طلاقه وقتله واتلافه وعتقه
 وما يتعلق به حق لغيره قبل زمة ذلك لانالوم نلزمه ذلك لتساكر الناس ليتنفوا أموال
 غيرهم ويستبيحوا دماءهم والمراد السكر الحرام والا كالمجنون (قوله والتكليف)
 أى الرشيد والطوع فلا يلزم بيع الصبي ولا السفينة ولا المكروه اكرها حراما
 وان لزم من جهة المشتري حيث كان رشيدا فن أجبر على البيع أو على شتيه وهو
 طلب مال ظلما فباع شيئا لو فاته فلا يلزمه واذا قعد في القسم الثاني على خلاص
 شتيه الذى باعه فاه يأخذه من هو بيده بلا غرم من ويرجع المشتري على الظالم
 أو وكيله هذا اذا علم أن الظالم أو وكيله قبضه من المظلوم أو من المشتري أو جهل
 هل دفع المشتري الثمن للظالم أو لو وكيله أو لم يلقه أو لم يدفعه المظلوم للظالم
 أو بقي عنده أو أصره في مصالحه أم لا وكذا ان علم بقاؤه عنده أى المظلوم وتلف
 بغير سببه فيما يظهر فان علم أنه صرف في مصلحته أو تلف أو أقبه عمدا الرجوع
 عليه به وسواء علم المشتري في ذلك كله بأن باعه مكروه أو لم يعلم هذا اذا كان شىء
 المكروه وهو الذى باعه قائما عند المشتري وأما ان فات بيده أى المشتري فيرد
 عليه قيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا ولو أجبر على البيع دون المال فيرد
 اليه بالثمن الا أن تقوم بينة بتلفه وهل يصدق ان ادعى التلف كالمودع أولا خلاف
 على حد سواء وأحرز زنا بالاكراه الحرام من الجبر الشرعى كجبر القاضى المديان
 على البيع لو فاء الغرماء أو المنفق للنفقة واخراج الحق فليس من ذلك بل هو جائز
 لازم جائز شراؤه لكل أحد الا أن يكون معسرا فيلجأ الى بيع ما يستر كالثياب
 فكألا كراه الظلم تنبيه لا فرق في بيع المظلوم متاعه بنفسه أو باعه قريبه
 أو غيره بآذنه أو بالو باع قريبه أو وزوجته مال أنفسهما يخلصه ولو من العذاب
 فليس يبيع مضبوط الا والدين اذا عذب ولدهما فباعا أو أحدهما شيئا من متاعهما
 فانه اكراه (قوله والاسلام وهو شرط في شراء المصحف الخ) أى فى الجواز ودوام
 الملك مع الصحة يعنى أنه يحرم على المالك أن يبيع للكافر مسلما صغيرا أو كبيرا
 أو مصحفا أو جزءه مع الصحة ولكن يجبر من غير فسخ على اخراج ما ذكره من ملكه
 اما يبيع أو يعق ناقرا أو بهيمة أو صدقة ويلزمه العتق لانه حكم بين مسلم ومسلم
 بخلاف ما اذا عتق الكافر عبده الكافر فانه لا يلزمه ذلك الا اذا بان عنه فيقضى
 عليه به ان رضى بحكمنا (قوله أن يكون طاهرا) أى طهارة أصلية لا كزبل وزيت
 نجس وأما ما كان طاهرا طهارة أصلية وعرض عليه نجاسة يكره ان التها فيجوز

والتكليف وهو شرط
 فى لزوم البيع دون الانعقاد
 والاسلام وهو شرط فى شراء
 المصحف والعبد المسلم الثانى
 المقود عليه من ثمن
 وبينه وشرطه أن يكون
 طاهرا

بيعه ليس يجب تبينه عند البيع كان الفسل ففسده أو - قصه أولا كان المشتري
يصل أم لا (قوله منتقاه ولو يسيرا كالتراب أو متقبا كالماء والصغار والمراد
الانتفاع الشرعي فيخرج آلات الله فلا يجوز بيعها كالأبواب محرم الاكل اذا
أشرف على الموت وأما مباح الاكل فيجوز بيعه ولو أشرف لا مكان زكاته وأما
لو لم يشرف فيجوز بيعه ولو حرم ما من أخذ في السياق فيجوز بيعه ولو ما كولا
(قوله مقدور على تسليمه) فلا يجوز بيعه ما لا يقدر على تسليمه كما بق فبيعه في إبقائه
فاسد وضمانه من يابعه ويفسخ وان قبض وكذلك الابل الممتهلة وكذا المغصوب اذا
بيع لغيره غاصبه هذا اذا كان الغاصب ممنعا من دفعه ولا تأخذه الاحكام مقرا
أو غير مقرا وكان غاصبه منكرا وتأخذه الاحكام وعليه يئنه بالغصب لانه شر ما فيه
خصوصة والشهو رمنه أموالا كان مقرا بالغصب مقدور عليه فاد جائز باتفاق
ويجوز بيعه لغاصبه بشرط أن يعلم أن الغاصب عزم على رده لربه (قوله معلوما
للتبايعين) أي والافسد البيع وجهل أحدهما كجهله ما هذا اذا كان البيع على
البت أو اذا كان على الخيار فيجوز ولو مع جهل المشتري والجهل ان تعاق بالجملة
والتفصيل أو التفصيل فقط أفسد العقد أمان جهلت جلته وعلم تفصيله فلا يضر
كبيع الصبر كل صاع بدرهم ويريد أخذ الجميع مثال الجملة والتفصيل واضح
ومثال التفصيل كعبدى رجلين يثن معلوم لكل واحد عبدا أو أحدهما لاحدهما
والآخر مشرك بينهما أو مشتركان بينهما على التفاوت كثلث من أحدهما
والثلثين من الآخر أو عكسه ويبيعانها صفقة واحدة بنكذ أو ثلاث فاسدة
وأما لو كان لاحدهما ثلث كل أو سدسه أو نصفه ولا آخر الباقي فلا جهل
يجوز لانه لا جهل في الثمن في هذه الصور فيجوز والمنع فيما تقدم مقيد بما إذا لم ينتف
الجهل فان انتفى جاز كما اذا سميا أي عينا لكل واحد قدر من الثمن الذي يقع الشراء به
قبل ذكر المشتري له أو بعد ذكره وقيل عقد البيع مثل أن يجعل لاحدهما
بعبينه ثلث ما يدفعه المشتري أو ما دفعه ولا آخر ثلثيه ومثل ذلك ما لو قوما لكل
واحد من العبدین على أن يقبض الثمن على حسب القيمتين أو تساويا (قوله غير
منهى عن اتخاذ قضيته أنه لو جاز اتخاذه يجوز بيعه فيقتضى أن كلب الصيد يجوز
بيعه وليس كذلك فالأولى أن يقول غير منهى عن بيعه وقوله غير محرم لاحد له
بعد ما تقدم (قوله الإيجاب والقبول) الإيجاب من البائع والقبول من المشتري
والإيجاب مصدر وأوجب أى أثبت ولما كان البائع هو المتمد في الأصل عدمه بنا
للبيع وان كان الاثبات انما يحصل من الجاسين ولا فرق في ذلك بين ما دل صريحا

منتقاه مقدور على تسليمه
معلوما للتبايعين غير منهى
عن اتخاذه غير محرم
الذات ما ينتقد به البيع
وهو الإيجاب والقبول وما
شاركهما في الدلالة على
الرضا كالمعاملات

كبت واشتريت أو التزاما كخديرات وعامتك هذا هو قوله كالمعاطات
دخل تحت الكافي إشارة من الجانبين أو من جانب وقول أو فعل من الآخر أو قول
من أحدهما أو فعل من الآخر أما المعاطاة فهي أن يعطيه الثمن فيعطيه الثمن
أو العكس من غير إيجاب من البائع ولا استيجاب من المشتري وهي فعل من الجانبين
رأيت له ما دخل تحت الكافي ظاهرة والمعاطات المحضة العارية عن قول من
الجانبين لا بد في لازم من قبض الثمن والتمن في أخذ ما علم ثمنه لا يلزم البيع لا بدفع
الثمن وكذا من دفع ثمن رغيف لشخص لا يلزم البيع حتى يقبض الرغيف وأما أصل
وجود العقد فلا يتوقف على قبض ما في أخذ ما لم ثمنه من ماله ولا يدفع له الثمن
ووجد بذلك أصل العقد لا لزومه وكذا بعد البيع بتقديم القبول من المشتري
بأن يقول بعتي على الإيجاب من البائع بأن يقول بعتك ولا يشترط كما قال في تحقيق
المباني فورية الإيجاب بل المختار جواز تأخير ما تأخر (قوله تبر كاقوله تعالى)
فيه إشارة إلى أنه قصد التلاوة وكان الأولى أن يقول أو قوله تعالى وأحل الله البيع
للتنصيص على التلاوة وللتعريض بكرايم الله وأن يكون ليلا لا مديلا لانه على
تقدير عدم قصد التلاوة يكون مديلا لأي دعوة مفقورة للدليل (قوله أحل الله
البيع) أفاد أن الأصل فيه الجواز وقد يعرض له الوجوب وغيره وقد تقدم ذلك
(قوله أيضا) أي كإحرامه الكتاب (قوله وانعقد الإجماع على تحريمه) أي
تحريم الربا بمعنى الزيادة وانظر هذا مع قوله في التحقيق اتفق المسلمون على تحريم
ربا النسبة والجهه ور على تحريم ربا الفضل (قوله فن استعمله الخ) في التفرع
شيء لأن كفره نفاها وإن كان كفره أنكره لم يمان الدين ضرورة فليس الإجماع على
التحريم بمجرد مقتضيا لا كفر (قوله بالاخلاق) أي بين الأئمة (قوله يستتاب) أي
ثلاثة أيام أي يجب على الإمام أو نائبه أن يستتبه ثلاثة أيام بلا جوع وبلا عطش
وبلا معاقبة وقوله والاقتل أي وإن لم يمت بغروب الشمس من اليوم الثالث
ولا يحسب اليوم الأول أن سبقه الفجر ولا تنفق الثلاثة ولا فرق بين الحر والعبد
ولذلك كروا لا شيء وطعم من ماله دون عياله (قوله الآن يعدر جهل) بأن جهل كونه
حرما كحديث عهد بالاسلام فظهر من ذلك أن الاستئنه امنقطع (قوله ومن باع
بيع ربا) أراد نوعا من أنواع الربا وهو بيع روى بأكثر من ماله من جنسه ولو حالا
لاجل قوله فان فات فليس له الرأس ماله لانه أراد به ربا الجاهلية الذي أشار له
المصنف فانه لا يأتي فيه قوله فان فات فليس له الرأس ماله كما هو ظاهر عند التأمل
في تنبيه فان قبض أكثر من رأس ماله رده لربه ان عرفه والا تصدق به وان

وافتح الباب تبر كاقوله
تعالى (وأحل الله البيع
وحرم الربا) والربا الزيادة
ومرته السنة أيضا وانعقد
الإجماع على تحريمه فن
استعمله كفر بالاخلاق
يستتاب فان تاب والاقتل
ومن باع بيع ربا غير مستحل
له فهو فاسق يؤذي خاصة
الآن يعدر جهل ورفض
فان فات فليس له الرأس ماله

اسلم كافر فهو له ان قبضه قبل اسلامه والا فلا يجل له اخذ ما زاد على رأس المال
 بل يسقط عن هو عليه (قوله لاههد) أى المهود خارجا عما لا ذكر اصريحا
 أركنا به على طريقة من المعاني أو المهود وذهنا على طريقة النحويين ونزل بعضهم
 المردية كل بيع التفاضل فيه حرام لان الربا في اللسان الزيادة فعلى هذا الاق
 واللام لتعريف الجنس كما ذكره في التحقيق (قوله وهى ما كان قبل الاسلام)
 أى الأزمنة التى كانت قبل الاسلام فأداه بعض المفسرين فقول المصنف ربا
 الجاهلية على حذف مضاف) أى ربا أهل الجاهلية نسبة الى الجهل بعمومه مركبا
 أو بسيطاً (قوله أمان يقضيه دينه) لا يخفى أن بتقدير دينه منه ولا يقضيه يعلم أن
 الضمير فى يقضيه لرب الدين يحتمل بقطع النظر عن كلامه أن يعود على الدين
 وضمير له يعود على رب الدين وضمير يربى على من عليه الدين وضمير يربى يعود على
 الدين وبعده هذا كله فتقول فى عبارة المصنف شئ لان قضاء دينه ليس من
 الربا فلا تناسب أن يقول وكان ربا الجاهلية فى الدين أنه اذا حل الأجل ولم يقضه
 دينه يزيد له فيه أى أن رباهم تلك الزيادة فى الحالة المذكورة وفى معنى
 ذلك فتصح ما فى الذمة فى مؤخر من غير جنس الدين وهل قوله فى الدين لبيان لواقع
 أو كونهات عاطون بقية أنواع الربا فىكون للاختراعها (قوله وأمان يزيد له فيه)
 أى يؤخره وسواء كانت الزيادة فى القدر أو المصفة وان وقع وأخر لم يستحق
 صاحب الدين الأرباس ماله وفى معنى الزيادة فى الحرمة أن يتفق معه قبل انقضاء
 الأجل على أن يؤخره أجزالا نائبا على أن يدفع له رهنا أو جملا لا يلزم عليه سلف
 جزؤه أو ما اذا أخذ الرهن أو التحيل عند الأجل على أن يؤخره بعد الأجل فذلك
 جائز لأنه كابتداء سلف على رهن أو حيل ومن ربا الجاهلية فتصح ما فى الذمة فى مؤخر
 مخالف لجنس ما فى الذمة وان ساوت قيمته حين التأخير بقدر الدين (قوله لانه
 على ثلاثة أنواع) كذا فى التحقيق ونت وأمله اصطلاح بعض تسمية الشيطان
 وظاهر ما وقت عليه من كتبى هذا من شراح خليل أنه نوعان فقط وانظره ر قوله
 ربا نساء الخ) فيه شئ يدل فيه ربا الفضل أيضا (قوله مزانية) مأخوذ من الزنى وهو
 الدفع (قوله وهو بيع معلوم) اعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع لعدم
 تناوله بيع أدب مسم به قطار من زينة فان ذلك لا يجوز للمزانية هو تقيبه يجوز
 أن كثر أحد هما فى غير ما يدخله ربا الفضل شمل ما يدخله ربا النساء وما لا يدخله
 ربا أصلا فيجوز بيع القاكهة بانها كاهة من جنسها اذا تبين الفضل لكن بشرط
 التقدير أو ما يدخله ربا الفضل فلا يجوز وعند اتحاد الجنس والافلاتر في الجواز

والالف واللام التى فى الربا
 لاهد وهو ربا الجاهلية ولهذا
 قال وكان ربا الجاهلية وهو
 ما كان قبل الاسلام
 (فى الدين أمان يقضيه)
 دينه (وأمان يربى) أى
 يزيد له فيه) ما ذكره أحد
 أنواع الربا لانه على ثلاثة
 أنواع ربا نساء وهو هذا
 مزانية وهو بيع معلوم
 عجول

(قوله من جنسه) احترز بذلك مما اذا اختلف الجنس ولو بناقل فانه يجوز ان يبيع
 اناه نحاس بنحاس كانه جزافين اركان الجزاف احدهما (قوله يبيع الفضة
 بالفضة) سواء كانا مسكوكين او مصوغين او مختلفين (قوله يدايد) أي دايد
 كائنه مع يد كناية عن كونهما مقبوضين وكلاهما أعني يدايد ومتفاضلا حال
 الآن الا قول حال منهما والثاني حال من الاحد المقدر والتقدير لا في حالة كونهما
 مقبوضين وماله كون احدهما اذا فضل على صاحبه فالفضة اعلم ليست على باعها
 ولا جل ذلك لم يقل متفاضلين (قوله الامثلة) أي الاحال كونهما امثليين أي
 متساويين أي مع الحلول والتفاضل بالمجلس (قوله ولا تشقوا) بضم القوية وضم
 الشين المجهمة وضم الفاء المشددة أي لا تشقوا والشق يكسر الشين الزيادة
 ويطلق على النقصان فهو من أسماء الاضداد قاله الخطاب (قوله الحديث) تمامه
 ولا يتبعوا منافعنا باجر أي لما في التأخير من بالنساء فحاصله أنه صلى الله عليه
 وسلم قد جمع في هذا الحديث بين ربالفضل وربالنساء أمار بالفضل فقوله صلى
 الله عليه وسلم مثله مثل ولا تشقوا بعضهم على بعض وأمار بالنسبة فقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يتبعوا منافعنا باجر (قوله منها الخ) أي ومنها المسافر يكون معه
 العين غير مسكوكة ولا تروج معه في المحل الذي سافر اليه فيجوز دفعها للسكك
 ليرفع له بدلها مسكوكة ويجوز له دفع أجرة السككة وان لم عليه الزيادة لان الأجرة
 زائدة وعلى كونها عرضا تعرض مع العين عينا وانما أجزيت للضرورة لعدم تمكن
 المسافر من السفر عند تأخير الضرر بها وغير ذلك من مسئلة اعطاء درهم وأخذ
 نصفه وبأخذ النصف الاخر طرما انظره في شارح خيل (قوله سدسها الخ)
 أي لانه الذي تسميه بالنفوس (قوله في كل درهم) الاولى في كل دينار وان
 كانت الدراهم كذلك الا أنه فرضه في الدنانير واعلم أن تلك المبادلة لا بد لها من شروط
 أن تقع بلفظ المبادلة وهو ما أشار اليه الشارح بقوله مبادلة أي بهذا اللفظ وان
 تكون مسكوكة لا مكسور وتبر ولا يشترط اتحاد السككة على الراجح وقد
 أشار الشارح لذلك بقوله مسكوكة وأن يكون التعامل به عددا لا وزنا واليه أشار
 بقوله عدد أو أن يكون دون سبعة واليه أشار بقوله أن يعطى ستة دنانير فلوزادت
 على الستة ولم فضل السبعة فيمتنع ولله در الشارح حيث قال ستة وأن يكون
 واحدا واحدا لا واحدا اثنين وأن يكون على وجه المعروف لا على وجه المباحة
 وهذه الشرط ولا تعتبر الا اذا كانت الدراهم من أحد الجانبين أو وزن فان كانت
 مثله في الوزن جازت المبادلة في التقليل والكثير ولا يشترط من الشروط

أو مجهول بمجهول من جنسه
 وربا فضل وهو ما أشار
 اليه بقوله (ومن الربا في غير
 النسبة) بالذو المسمى
 كحطئة (يبيع الفضة بالفضة
 يدايد متفاضلا وكذلك
 منه (الذهب) أي يبيع
 الذهب (بالذهب) يدايد
 متفاضلا والانس في منعه
 ما صرح من قوله صلى الله
 عليه وسلم لا يتبعوا الذهب
 بالذهب الامثلة ولا
 تشقوا بعضها على بعض ولا
 تبيعوا الورق بالورق الامثلة
 بمنزلة ولا تشقوا بعضها على
 بعض الحديث واستندوا من
 اعتبار المبادلة مسائل منها
 المبادلة وهي أن يعطى ستة
 دنانير أو أقل مسكوكة
 عددا بأوزان منها سدس
 سدس فأقل في كل درهم
 ثم صرح بمفهوم متفاضلا
 زيادة ايضا

قَالَ (ولا يجوز بيع فضة
بفضة ولا ذهب بذهب إلا مثلا
بمثل يدايد والفضة بالذهب
ربا إلا إذا يدايد والذهب
الكل على الرابى للنقد
انقلبت بكم على الربا
في الطعام وقسم ذلك ستة
أقسام أولاها (الطعام من
الحبوب) القمح والشعير
والسلت (و) من (القطينة)
بكسر القاف وقصها
القول والمحس والبسيلة
والخيلان والكرسنة (و)
من (شبهها) أى القطينة
بما يدايد من قوت) وهو
ما تقوم به البنية الادمية
كاللحم والسمن (وأدام)
وهو ما يتبع القوت من
مصلحاته كالخ والبصل
(لا يجوز) خبر عن قوله
والطعام أى الطعام كله
لا يجوز (الجنس) أى بيع
الجنس الواحد منه بجنسه
الامثلة بثل (يدايد) وقوله
(ولا يجوز فيه تأخير)
تأ كيد لقوله يدايد وتعتبر
المائة بالمكيال الشرعى ان
وجد والا فالعادي

قوله والفضة) قال الاصمعي سميت الفضة فضة لانه لا يمتزج
وتسمى الذهب ذهب لانه يذهب من يد صاحبه بالقرب اولانه يذهب عن
صاحبه الفقر والبوس قال في التحقيق وكان هذا أقرب والله أعلم أقول ولا يخفى
أن علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله الا يدايد) أى فيجوز لو اختلفا في العدد
ببيع العيين بالعيين على ثلاثة أقسام مراطلة ومبادلة ومصرف فالأطلة
بيع النقد بمثله وزنا والمبادلة بيع النقد بمثله عددا والصرف بيع الذهب بفضة
أو أحدهما بغيره وتجب المناجزة في الجميع وبفساد النقد في الجميع بعد ما هو
قريبا أو غلبه وأما المساواة فتجب في الراطلة وفي المبادلة على ما تقدم واختار في
علة الرابى النقد وقيل غلبة الثمنية وقيل مطلق الثمنية وعلى الأول يخرج الفلوس
الجمدة فلا يدخلها الرابى ويدخلها على الثاني وإنما كانت علة الرابى النقد وما ذكر
لأنه لم يمنع الرابى من أن يدايد ذلك إلى قاتلها فيمنع ربا الناس كما قاله القافى
وحمل قول مالك في الفلوس الكراهة للتوسط بين الدليلين كما قاله خليل في توضيحه
(قوله القمح والشعير والسلت) فيه قصور فالأحسن عبارة في التحقيق حيث قال
بعد قوله من الحبوب ذات السنابل وهى القمح والشعير والملت وذوات الأغلاف
وهى الفرة والدخن والارزاه ومفاده ان القطينة ليست من الحبوب ولا حبل
ذلك جعلها في التحقيق ذوات المزارع فالأقسام ثلاثة (قوله بكسر القاف) أى
أوضحها وسكون الطاء المهله وكسر الون والياء المشددة وحكى تخفيفها وتجميع
على قافى قوله والبسيلة هى المروفة عند أهل مصر بالبسيلة (قوله والكرسنة)
بكسر الكاف وتشديد النون قال ن قرينة من البسيلة وفى لونها حجرة اباجى
هى البسيلة وترك الشارح من القطاني ثلاثة الترس والويى والعدين فالقطاني
ثمانية بزيادة الكرسنة على انها قرينة من البسيلة وسمت القطينة قطينة لأنها
تقطن بالحل ولا تفسد بالتأخير (قوله ومن شبهها) أى القطينة جعل ما ذكر
مشبهها بالقطينة دون الحبوب مع انه يشبه كلامهما أى فى الاقتيات والادخال فى
الصفة أشار له (قوله وهو ما تقوم به الخ) تفسير للقوت المشبه بقوله كاللحم
والسمن من قيمة التعريف والافهوشامل للحب والقطاني وادخلت الكاف كما
أشار له فى التحقيق التمر والزبيب والزيت (قوله والمخ والبصل) لا يخفى أن جعلها
مصلحا يتأق كونه أداما (قوله وتعتبر المائة) أى من كيل أو وزن (قوله)
بالمكيال الشرعى ان وجد) أى واعتبرت المائة الشرعية فى الربوى بعبارة
الشرع فلا يخرج عنه خشية الوقوع فى الربا فلا يساع فتح مثلا بمثله وزنا ولا نقد

عنه كيلوا والمراد بالكيل والوزن الشرعيين ما وضعه المسلمان كذا ذكرنا
 فاعتبره السلطان من كـيل أو وزن على عليه كما أفاده في التحقيق فقصية
 ما ذكرنا ولو خالف وضع السلطان وضع من قبله كأن يكون وضع من قبله
 الكيل في القمع ووضع هو الوزن فيه فان لم يحفظ عن الشارع في شيء من
 الأشياء عساه من قبله المادة العامة كاللحم والخبز في كل بلد والخاصة كالارز
 المختلف المادة فيه باختلاف البلدان فلا يخرج في بلد عما اعتاده ولو اعتد
 بوجهين اعتبروا بهما ان تساويا والأما كثرهما فان لم يكن تاموز ونين ولا مكايين
 كالبيض فالتعري وان افتقروا مساواة بيضتين فان عسر الوزن فيما اعتبرت
 فيه المماثلة عن الشارع وزنا الكونه في سفر أو بادية جاز التعري ان لم يمتد تحريمه
 لكثرة جدوا الكيل والعدد فلا يضر ان أفيجوز الكيل بغير المهور كذا
 في شرح الخريشي (قوله وأخذ من قوله الخ) فيه بحث لم تقدم انه أشار به لنوع
 من الربوي فلا يكون إشارة له عامة في جميع أنواع الربوي لأن يقال ان العلة
 لما اتحدت في الواقع مع الأخذ بهذا الاعتبار (قوله ان علة الخ) أي علامة
 وليس المراد بها المؤثرة إذ المؤثر هو الله تعالى وحده على مذهب أهل السنة
 (قوله ربا الفضل) وأما حمة ربا النساء فهي مطلق الطمعية على وجه
 الغلبة لا التمدادى وأما حمة ربا المزابنة فهي المقررة في ظاهري وانظر
 ولاجل ذلك حرم ولو في غير المعلوم (قوله الاقنيات) معناه قيامية
 الادعية به ومعنى الادخار عدم ضاده بالأنخير الى الامر المستغنى منه عادة فلما ذكر
 لا على وجه العادة كالطبخ والتفاح في بعض الاقطار فلا يضر ذلك والادخار إنما
 بالشخص وهو اضع أو بالنوع كاللبن لانه وان لم يكن موجودا بشخصه الا انه
 موجود بالنوع فبقاء النوع منزلة الموجود فهو وان لم يدخر فهو موجود نوعا
 ويجب في كل يوم وفي العبارة حذف والتقدير والاقتيات والادخار والاصلاح
 في المصالح من قلته وعلل ونحو ذلك تنبيه انما كان الاقتيات والادخار حمة لحرمة الربا
 في الطعام فان الناس له حرص على طلب وفور الرجعية لشدة الحاجة اليه (قوله
 وهو المشهور) زاد في التحقيق وهو قول الاكثر والمول عليه ومقابلته أقوال
 الاقتيات والادخار وغلبة العيش والاقتيات ففعلوا الادخار لاكل غالبه فقط فالتين
 والزيت والبيض والجواهر ربوية (قوله ولا حلال الادخار على المشهور) ومقابلته
 ما حكاه التاملي انه سمع في بعض المجالس ان حدة ستة أشهر أو أكثر (قوله
 كان من جنسه) كقمح مثلا (قوله سواء كان مما يدخر) كالتقمع والشهيرة وقوله

وأخذ من قوله مما يدخر الى
 آخره ان علة ربا الفضل
 في الطعام الاقتيات والادخار
 وهو المشهور ولا حلال الادخار
 على المشهور وانما يرجع فيه
 الى العرف فانها أشار اليه
 بقوله ولا يجوز طعام بتمام
 أي بتمامه (الى اجل
 كان من جنسه أو من خلافه
 كان مما يدخر أو لا يدخر)

فإنه أشار إليه بقوله (ولابأس) يجوز بيع (الفواكه) (ر) بيع البقول (وما) لا يدخر متفاضلا وإن كان من جنس واحد لا يدع) أنظر (١٥٧) قوله وما لا يدخر هل هناك شيء زاد على هذين القسمين أم لا فيجوز

أن يكون قوله وما لا يدخر نفسا يراد به وهو ما لا يدخر وذ كرا احتمالا آخر ثم قال أما الفواكه التي لا تدخر أصلا كالنخاع والشمش يجوز فيها التفاضل اتفاقا وإن كانت تدخر: إذا في قطر ودون قطر كالكثير من يوز فيها التفاضل على المشهور وإن كانت تدخر غالبا كالجوز والوز فأشار إليه بقوله (ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد فيما يدخر من الفواكه اليابسة) ما قاله قول ضعيف في المذهب والمشهور جواز التفاضل فيها، ما حجة وهذا هو القسم الرابع وأما البقول إن كانت لا تدخر أصلا كالحس فيجوز للتفاضل فيها وإن كانت لا تدخر غالبا وتدخر نادرا في بعض البلاد كالقث والتخل فيجوز للتفاضل فيها على المشهور وإن كانت تدخر غالبا كالثوم والبصل امتنع التفاضل فيها وقوله (وسائر

أولا يدخر كالرمان والبصل له دخول ربا النساء في كل المطعومات فابعه أهل البوادي من شراء البصل ونحوه من على الباب ثم يدخلون ويأثرون بالطعام ليس بجائز ذكره الجوزي (قوله يجوز بيع) الأولى أن يقول أي يجوز لأن لا بأس بمعنى يجوز (قوله وذ كرا احتمالا آخر) وهو ويحتمل أن يريد به الغنم الذي لا يترب على قول بعدم جريان الربا فيه وكذلك التمر الذي لا يترب لأنه يختلف هل يجوز فيه التفاضل أم لا وهل يعتبر بأصله أو بحاله فمن اعتبره بأصله أجرى فيه الربا ومن اعتبره بحاله لم يجر فيه الربا اه وبعضهم قال يبيع الفواكه كالنوخ والشمش وقوله والبقول كالسواء عندنا من كل ما يخرج من أصله وقوله وما لا يدخر أي وكل ما لا يدخر من الخضروهي كل ما يجمع بقاء أصله كالخوخة والامرواض عليه (قوله على المشهور) ومقابلته المتع بناء على أن العلة الادخار فقط (قوله ضعيف في المذهب) مبنى على أن العلة الادخار فقط كما في بعض الشراح (قوله مثل العسل) المسئل المختلف الأصل اجناس لا اختلاف الأغراض في استعمالها وأما الخلول فكأنها صنف واحد بلان الغرض منها المحوصة كإمان الانسدة جنس واحد لان البقي منها الشرب والمراد بالنيذ ما بقي على حاله ولم يمتد إلى المحوصة كما في بهرام (قوله (الاماء وحده) اه لم ان الماء على قسمين أحدهما العذب وهو ما يمكن شربه ولو عند الضرورة كالقيسوف وهو جنس واحد وثانيها الاجاج وهو ما لا يشرب لمرارته كالبحر السالح وهو جنس آخر فيجوز بيع أحدهما الجنسيتين بالآخر ولو متفاضلا إلى أجل وأما بيع الماء من جنسه فإن كانا متساويين جاز ولو إلى أجل وأما عند اختلافهما بالقلية والكثرة فلا يجوز الا بداء ويمنع إلى أجل لان القليل إن كان هو المعجل ففيه سلف جرمعما وإن كان المعجل هو الكثير ففيه تهمة ضمان يجعل (قوله على المشهور فيهما) أي في المسئلتين مسألة التفاضل وبيع الطعام إلى أجل والخلاف في العذب كما أورد صريح بعضهم فالقابل في الأول جعله ربا بخبره من رواية ابن نافع منعه بيه بالطعام لاجل وهي ضعيفة وقد قب ذلك الفريجي بأن ربا النساء أعم من ربا الفضل فلا يلزم من وجوده وجود ربا الفضل (قوله حديث الخ) أي في صحيح مسلم عن عباد بن الصامت عنه عليه الصلاة والسلام المذهب بالمذهب

الادام والطعام) تكرار مع ما ذكره . ع عدد في في القسم الاول كرهه ليرتب عليه قوله (والشراب مثل العسل والتخل) أي يمتنع التفاضل فيه (الاماء وحده) فانه يجوز للتفاضل فيه وبيعه بالطعام إلى أجل على المشهور فيهما خامسها أشار إليه بقوله (وما اختلفت اجناس من ذلك) أي من الشراب (ومن سائر الحبوب والثمار) طعام فلا بأس بالتفاضل فيه (دايد) حديث فاذا اختلفت هذه الاجناس فيبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد

والنضة بالغضة والبر البر الشعير والشعير والتمر والتمر والمخ والمخ مثلما مثل سواء
بسواء بدأ بيد فاذا اختلفت هذه الاجناس فيبيعوا كيف شئتم اذا كان بدايه (قوله
الافى الخضر والغواكه) شمل كلامه ما يدخر منها وهو مخالف لقوله سابقا في
يدخر من الغواكه اليابسة لكن قدم الشارح ان المشهور جواز التفاضل فيها
وهذا ما يتو بد اعتراض الشارح عليه والفرق بين جواز ذلك في الخضر والغواكه
وبين منعه في الطعام ان الطعام فيه الاقيت والادخار بخلاف هذا فانه وان ادخر
بعضه لا يقيت غالباً (قوله وفي كلامه تكرار) علمه في التحيق بقوله لان
المستثنى منه علم حكمه من القسم الاول وحكم المستثنى علم من القسم الثالث غير
ان ذكره مع الغواكه الخضر وذكروها مع البقول هـ (قوله ضرب) أى
نوع (قوله كجنس واحد) أى لتقاربه ما في المنفعة وقوله فيما يحل أى من التناول
والتناحر وقوله ويحرم أى من عدم ذلك (قوله الكاف زائدة) جيب بأن معنى
قوله كجنس واحد) أى متعلق عليه واما اتحاد نسبة هذه الثلاثة فمخلاف
فلم يلزم اتحاد (قوله ودليل كل نقائه في الاصل) عبارة التعميق قال السيوري
وعبد الحميد انهما جنسان أى القمح والشعير وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ابن
عبد السلام وهو الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام التمر والتمر والخنطة بالخنطة
والشعير بالشعير والمخ مثلما يمثل بدأ بيد فن زاد أو استزاد فقد اربا وقال كوثه سكت
أهل المذهب عما في الموضع من أى وقاص في علف حماره فقال لعلامه
خذ من خنطة أهلك فابععهم شاعبراً ولا تأخذوا مثله وهذا دليل على ان الامر
كان فاشياً بانها جنس وتكلم مالك على عادة أهل الحجاز لان احكامهم عليهم
نزلت أولاً والناس تبع لهم فيها لئلا يلتفت الى عوائدهم وادبث ان القمح والشعير
صنف واحد فان السلت يلحق بهما بلا خلاف في المذهب اهـ كلام التعميق
والشيخ زروق بعد ان ذكر الخلاف في القمح والشعير قال وفي اجراء الخلاف في
السلت مثله انظر والاظهر عدمه (قوله ولا يجوز) المناسب للتفريع (قوله
بيع القمح بالذقيق متفاضلاً) أى وأما متماثلاً فيجوز وهل الجواز ان وزناً وهو محل
ابن القصار والجواز متعاقباً وزناً أو كميلاً وهو محل غيره (قوله وكذا لا يجوز
بيع الذقيق بالخبث) فيه نظار بل يجوز بيع الخبث بالذقيق لكن يترى ما في
الخبث من الذقيق وهذا اذا كانا من جنس واحد روى والافى يجوز من غير تحجر
(قوله والنبي) وكذا العنب كله جنس فيجوز في كل جنس مما ذكر التماثل
ويحرم فيه التفاضل (قوله أعلاه) أى جبهه (قوله وكذا التمر يابسه) لا يخفى

سادسها أشار اليه بقوله
(ولا يجوز التفاضل في الجنس
الواحد منه) أى من الطعام
(الافي الخضر والنواكه)
وفي كلامه تكرار مع
ما تقدم ولما ذكر ان الجنس
الواحد لا يجوز الامتازة
أراد أن يبين ما هو فقال
(والقمح والشعير والسلت)
وهو ضرب من الشعير ليس له
قشر كما أنه خنطة (كجنس
واحد فيما يحل منه ويحرم)
الكاف زائدة ما ذكره
في الاوّلين هو المذهب وقبل
هـ ما جاز ان وصححه ابن
عبد السلام ودليل كل
نقلناه في الاصل ابن بشير
اتفق المذهب على أن طحن
هذه الحبوب لا يخرجها
عن أصولها ولا يجوز بيع
القمح بالذقيق متفاضلاً
وكذلك لا يجوز بيع
الذقيق بالخبث لانه رطب
يباس من جنسه (والنبي
كله) أعلاه وردثه
أسوده وأجره صنف واحد
يجوز فيه التماثل ويحرم فيه
التفاضل (و) كذلك
(التمر) يابسه (كله)
على اختلاف أنواعه

ان التمر لا يكون الا باسائة فلا وجه لقوله يابس به بالضم وعبارة التحقيق اليابس
فهو وصف كائنه ويحتمل ان يوجب الاضافة للبيان وكلامه يقتضي ان التمر صنف
والرطب صنف وليس كذلك واعلم ان ثمر النخل اما بلج صغير او كبير او يسير او رطب
او قمر فلا تقسم خمسة لاسمته وكل واحد من الخمسة اما ان يساع بثلثه او بغيره
فهو خمس وعشرون صورة المكرر منها عشرة وراقي ذلك خمسة عشر وهو بيع
البلج الصغير بثلثه وبالاربع بعده وبيع البلج الكبير بثلثه وبالثلث بعده وبيع البسم
بثلثه وبالانثين بعده وبيع الرطب بثلثه ولبه ولبه وبيع التمر بالثمن والجنا من هذه
الصنوع وبيع كل بثلثه وبيع البلج الصغير بالاربع بعده والمراد بالبعير ما لم يبالغ حد
الرايح وأما ما يبالغ حد الرايح فهو روي بخلاف الذي لم يبالغ حد الرايح فليس
بطعام أصلا وأما الطاع والآخر يض فلا يتعاقبهما حكيم وحاصل المسئلة ان كل
شيء يدخله ربا الفصل يجوز بيعه بنوعه بشرط التماثل والتناجز الا الرطب
باليابس فلا يساع القمح اليابس بالبليلة ولا الغول اليابس بالحار ولا النبيذ بالتمر
أو الزبيب متمثلا وراوي ثقتان لا يختلف الخل فيجوز بيعه بما ولو لم يفاضل بعد
الخل عن التمر والزبيب وأما الخل والنبيذ فيجوز بيع أحدهما بالآخر مع التماثل
والتناجز ولعل وجهه لقرب الخل من النبيذ (قوله قديما وجديدا الخ) فيجوز
بيعه التماثل كما قال الشارح وقال ابن عبد الحكم لا يساع جديد بقديم لانه جاف
برطب من جنس واحد وهو ضعيف (قوله ولا يختلف قوله في المدونة انها متفائلخ)
رفقا بالفقراء وقوله في المدونة أي فلا ينافي ما قاله في الموازية انها اصناف ومعلوم
ان المدونة تقدم ما فيها على الموازية والحاصل على ما في كتابنا ان اصناف واحد
في البابين وقيل اصناف فيهما وقيل صنف واحد في الزكاة واصناف في البيوع
أي وهو المشهور والارز والدخن والذرة اجناس من غير نزاع في البيوع والزكاة
ومحل منع التفاضل في الجنس الواحد المقتات مقيما اذا لم ينتقل عن أصله والا
ما بشرط ان يكون بأمر قوي بحيث يبعد عن أصله وذلك كقلى القمح أو طبخه
أو جعله خبز أو لطحنه ولو سخن ولا يصلقه التمرس فانه يصير جنسا آخر بصلقه
وضعه في الماء حتى صار حلا أو اما ساق القمح أو الغول أو الحمص فانه لا ينتقل فلذا
لا يساع اليابس بالصلوق منها (قوله من الحبوب الخ) لف ونشر مرتب فقوله من
الحبوب ناظر لقوله ما اتحد وقوله والقطاني ناظر لقوله واختاف ولا يخفى انه قد ذكر
ما اتحد جنسه غيرهما من الزبيب والتمر (قوله من اجناس القوت) أي المقتات
وأراد الجنس القوي الشامل للتويع ولا يخفى ان ظاهره ان ما تقدم ليس من

قديم او جديدا (صنف واحد)
يجوز بيع بعضه ببعض
متماثلا ويجوز صنف صنف
كما في الصنوع من غيره عليه
الصلاة والسلام (والقطانية
المتقدم ذكرها اصناف في)
باب (البيوع) وهذا ليس
متفق عليه بل (اختلاف
فيها قول) الامام (مالك)
رحمه الله فرواية ابن القاسم
انها اصناف وراية ابن
وهب انها صنف (ولم يختلف
قوله في) المدونة (في) باب
(الزكاة انها صنف واحد)
ولما انتهى الكلام على
ما اتحد من الاجناس
واختلف من الحبوب
والقطاني اذ قد بين
ما اتحد من اجناس القوت

أجناس القوت وليس كذلك (قوله ولحوم ذوات الأربع) ولو اختلفت صفة طبعه ولا فرق بين كون الطبع بائزرا أم لا وما يقال من أن الطبع بالائزرا نازل فالمراد نازل له من اللحم الذي لا يطبخ ومراده ذوات الأربع أى المباحة وأما المباح مع المكروه مثل السبع والضبع والهر فلا يحرم التفاضل بينهما بل يكره فقط كما هو مفسد المدونة وأبقاها بعضهم على ذلك وبعضهم حل الكراهة على التحريم وفى المدونة ولا بأس بلحم الانعام بالخيل وسائر الدواب نقداً وهو جلاله لا يؤكل لحمها (قوله ولحوم الطير الخ) أى المباح وأما المباح مع المكروه مثل الطوطى فكرهه التفاضل فقط لان الطير عندنا كله مباح ماعدا الطوطى فى عجم والظاهر انه يحرى فى مكروه الاكل من الطير ما جرى فى مكروه الاكل من ذوات الأربع (قوله وان كان طير ماء) (منف واحد) (و) كذلك لحم دواب الماء كله منف واحد) وما قول من لحوم الجنس الواحد من شحم فهو كلهم (فلا يباع شحم بهيمة الانعام بلحمها الا مثلاً لا بمثل يدا بيد ولا شحم الحوت بالحيوت الا مثلاً بمثل يدا بيد) (والبيان ذلك الصنف) من الانعام وجبته وسمته منف (ظاهرة جواز بيع بعضه بغيره متماثلاً لان ذلك شأن الصنف الواحد (ك) ولم يحز ذلك مالاً ولا اعتداه فانظره فاه عندي من مشكلات الرسالة وقال (ق) قال الجزولى تقدير كلامه والبارز ذلك الصنف منف وجبته منف وسمته منف فهو لا الصنف الثلاثة

فقال (ولحوم ذوات الأربع من الانعام) (الابل والبقر والغنم والماعز (و) من الوحش كالفيل والبقرة الوحش كله) (صنف واحد) يجوز بيع بعضه ببعض متماثلاً ويجوز متفاضلاً وكذلك لحوم الطير كله انسيه ووحشيه وان كان طير ماء (منف واحد) (و) كذلك لحم دواب الماء كله منف واحد) وما قول من لحوم الجنس الواحد من شحم فهو كلهم (فلا يباع شحم بهيمة الانعام بلحمها الا مثلاً لا بمثل يدا بيد ولا شحم الحوت بالحيوت الا مثلاً بمثل يدا بيد) (والبيان ذلك الصنف) من الانعام وجبته وسمته منف (ظاهرة جواز بيع بعضه بغيره متماثلاً لان ذلك شأن الصنف الواحد (ك) ولم يحز ذلك مالاً ولا اعتداه فانظره فاه عندي من مشكلات الرسالة وقال (ق) قال الجزولى تقدير كلامه والبارز ذلك الصنف منف وجبته منف وسمته منف فهو لا الصنف الثلاثة

مع الجبن واعلم ان اللبن مع فربه سبعة حليب ويخضض ومضروب وجبن وزبد
وسمن واقطوا الصور الحاصلة من بيع الانواع بعضها أو غيرها بعد اسقاط المسكرين
ثمان وعشرون فيبيع كل واحد بنوعه متمائلا جازيدا ابيد فلهذا سبع ويجوز
بيع الحليب والزبد والسمن والجبن الواحد من الخيض والمضروب متمائلا وهذه ثمان
صور وكذا يبيع الخيض بالمضروب متمائلا فلهذا ستة عشر جازرة وبقي ثلاث مختلف
فيها وهي بيع الاقط بالخيض والمضروب وبيع الجبن بالاقط والباقي متنوعة وهي
بيع الحليب بالزبد والسمن والجبن والاقط وبيع الزبد بما بعده وبيع السمن بما بعده
قال في التحقيق والخيض والمضروب كلاهما لبن استخرج زبده بالخيض الذي يخضض
في القربة والمضروب هو الذي يعمل في آنية بصناعة حتى يخرج ما فيه من الزبد
اه وذكر ايضا في التحقيق عن الجزولي في تنعيم كلام الجزولي ان محل جواز بيع
الزبد بالزبد متمائلا ما لم يكن بعضه ايسس من الآخر لانه رطب بيباس وكذا
في الجبن والاقط اه بالمعنى وفي عجم انه يجوز الخيض والمضروب بالجبن ولو كان
الجبن منهما وليس هـ ذان يبيع الرطب باليباس لان التبيس ناقل وفي كلام غيره
وهو الظاهر ان محل الجواز اذا كان الجبن من حليب وأما لو كان من مخيض
أو مضروب فممتنع لانه رطب بيباس وقال عجم ان ظاهر كلامهم جواز بيع الجبن
بالجبن متمائلا وان كان أحدهما من الحليب والآخر من غيره وكذا في الاقط بالاقط
ولعل ذلك مراعاة لاتحاد منفعة الجبن المأخوذة من الحليب والمأخوذة من غيره
وكذا في اقط من حليب باقط من غيره ثم ان وجه القول بجواز بيع الخيض والمضروب
بالاقط ان تخفيف الاقط ناقل ووجه القول بالمنع انه من باب بيع الرطب باليباس
واسبب ظهور الخطاب لذلك وظاهر كلامهم منع الحليب بالجبن والاقط ولو كان من
مخيض أو مضروب ولعل وجهه انه لما كان الجبن من الحليب ومن غيره منع
واحد انزل الجبن من غيره منزلة الجبن منه وكذا يقال في الاقط وفي منع بيع الزبد
أو السمن بالجبن والاقط نظرا لتباعد منفعة الزبد والسمن من منفعة الجبن والاقط
اه وقوله ثم ان وجه التحريم ما في شرح عبد الباقي انه على القول بجواز بيع
الخيض أو المضروب بالاقط لا بد من التماثل وفيه أيضا شيء واعلم ان الصور
الجازرة لابد فيها من التماثل في بيع كل من الانواع السبعة بمثلها وكذا اذا بيع
الخيض أو المضروب بحليب فان بيعا بزبد أو سمن أو جبن أي من حليب لم تعتبر التماثلة
اه (قوله من اصول الربا) أي من انواع الربا نواعه بانضمام هذا الى الثلاثة
المقدمة أربعة ولعلها اصطلاح لبعضهم تبعه والإضافة لهم من خليل اشنان فقط ورا

نتمتع بين نوطان اصول
الحليب

فقال (وس ابتاع طعاما) ربويا كان أو غيره (فلا يجوز بيعه) (١٦٢) قبل أن يستوفيه (لماسع من غيره

عليه الصلاة والسلام من ذلك واحترز بالطعام من غيره فانه يجوز بيعه قبل قبضه والنهي عن بيعه قبل قبضه قيد بما (إذا كان شراؤه أي شراء المتساع ذلك الطعام) على وزن أو كيل (أو عدد) ثم صرح بمفهوم هذا القيد زيادة ايضاح فقال (بخلاف الجراف) مثلت الجليم وهو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد فان بيعه قبل قبضه حائز على المشهور (ك) لانه قدمه له بالعقد وقال (ق) النظر الى الجراف قبض على المشهور واذا حملنا النظر قبضناه و داخل تحت قوله قبل قبضه ولا فرق بين الجراف وغيره بانتهى (وكتنا كل طعام) ربويا كان أو غير ربوي (أو) كل (أدام) كالشحم و اللحم (أو) كل الانزاد (كالخ) أر كل (شراب) يجوز بيع شيء من ذلك قبل أن يستوفيه ولا يستثنى منه شيء (الا الماء رحده) لانه ليس بربوي وكرر الطعام لنفسه على قول ابن وهب لا يمنع

الفضل والثناء قدبر (قوله ومن ابتاع طعاما) أي طعام معاوضة وسواء كانت مالية كالتراء مثلا أو غير مالية كأخذ الرجل ما ماما من زوجته في مقابلة خلع أو افتنا أو تدريس أو قضاء أو أراض جنسية قال في التحقيق وسواء كانا مسليين أو أحدهما دليو كانا كافرين فلا أحب للمسلم أن يشتري منه قبل قبضه وكان القياس على خطاهم وهو المشهور والمدع وأما ما أخذ من الشون فيجوز بيعه قبل قبضه اذ أصله صدقة لغو الفقراء أي لم يكن في مقابلة شيء والتصدق عليه يجوز له بيعه قبل قبضه (قوله فلا يجوز بيعه الخ) قيل تم بدو قيل محال بأن غرض الشارع سهولة الوصول الى الطعام له وصل اليه القوي والضعيف ولو جار قبل قبضه لم بما أخنى بإمكان ثرائه من ماله كمو بيعه خفية فلم يتوصل اليه الفقير ولا جل نفع السكيات والجمال (قوله فان بيعه قبل قبضه جائز على المشهور) وعن مالك منعه قبل استيفائه (قوله لانه قدمه له بالعقد) أي وأما ما أخذ على الكيل أو بالوزن أو بالدفع على كلكه بالعقد والشارح لم يتم كلام القاهاني وتميمه بخلاف الجراف لانه قدمه له كلكه بالعقد فجاز له بيعه قبل قبضه لانه لو تلف قبل قبضه كان ضمانه من المشتري فساوى تعيل غيره بقوله لانه يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد (قوله النظر الى الجراف قبض على المشهور) وقابله بقول لا يكون النظر اليه قبضا والطعام لا يجوز بيعه قبل قبضه فالجراف لا يجوز بيعه قبل قبضه (قوله داخل تحت قوله قبضه) المناسب داخل تحت استيفائه لانه الذي عبر به المصنف وقوله فلا فرق بين الجراف وغيره أي في عدم الجواز قبل القبض في كل (قوله أدام) الادام ما يؤتد به إنما كان أو جامدا أو حيه آدم مثل كذب وكتب ويسكن لتخفيف فيما مل معاملة المفرد ويجمع على آدم مثل قتل وأفعال قاله في المصباح (قوله كالمخ) فيه شيء وهو أن المخ ليس من الانزاد الا انزاجه الأبايزروا حدها بزيكسر في الأصح ويفتح (قوله الا للماء رحده) لانه ليس بربوي الا في ليس بطعام بذليل جوازيه بالطعام الر أجل ولوماء فزعم وما قوله ابن شعبان من انه طعام فقول بأنه مثله في الشرف والاحترام وفي أنه يحصل به الغذاء كالمعام الحقبني (قوله وكرر الطعام الخ) جواب عما يقال لم كرر الطعام الا ان الانسب عدم الاتيان بأداة التشبيه المقضى لتشبيه الشيء بنفسه (قوله لينه) أي من حيث التمييز بأداة العموم والواضح أن يقول لارد على قول ابن وهب (قوله كالعسل بركب) أي مع غيره من العقاقير فيصير دواء ولذا قال ابن عربي في الأدوية الحسنى (قوله من الزراريع) صوابه من الزرايع لان الواحدة زريرة خفيفة الراوالتشديد من الحن العوام قاله أبو الحسن (قوله

بيعه قبل قبضه الا اذا كان ربويا (وما يكون من الادوية) كالعسل بركب (و) ما يكون (كالسلق) بين (الزراريع التي لا ينعى منها زيت)

كالساق) أى كزبدية الساق والساق بكسر الهمزة
 الفجلى الأبيض وجب البصل ويتوقف فى كون ذلك الزادع توكل أى شأنها
 الأكل الظاهر أنها إنما ترد لارزاحة فذهب وبقول المصنف التى لا يندبر من أريت
 أى شأنها إنما لا تقتصر احترازاً عن حب السمسم والقرام وجب الفجل الأحمر
 والزيتون فهذه لا يجوز بيعها قبل قبضها وكذا لم يطعم كدح وعل وتوم وتابل
 كفلفل وكزبرة وانيسون وشمار وكونين أبض وأسود (قوله لغير الأكل)
 كالكنتان أى ولا عبرة بما عتيداً كاه فى بعض البلدان (قوله فلا يدخل
 ذلك) أى وصف ذلك هذا التقدير باعتبار ما طوف عليه الذى هو قوله فيه يحرم
 من البيع باعتبار ما طوف فتدبر (قوله قبل أن يستوفى) أى يجوز أن اقترض
 طعاماً من شخص لم يشتره أو اشتراه وقبضه أن يبيعه قبل قبضه من مقرضه ولو
 اقترضه على السكيل وكما يجوز أن يقترض ببيع قبل قبضه يجوز له دفعه وفاعن قرض
 فى ذمته وقيد فابكون القرض من غير اشتراط قبضه احترازاً عن اشتراط طعاماً
 ولم يقبضه ثم اقترضه لغيره فإنه لا يجوز ذلك المقتضى ببيع قبل قبضه ويجزى هذا
 القيد فى الطعام المأخوذ به والمردوب (قوله من المقتضى متعاقباً بقوله ببيع وقوله
 بشرط النقد) أى ببيع المقتضى أو غيره على النقد أى الحلال وطاؤه الزادع بالمال
 وانظره وقيد بما يفيد عجز على خيل بما إذا كان باعه بغير طعام والأمنع
 لما قبله من بيع طعام بغير يديده وقيد أيضاً ببيع المقتضى على النقد أن
 يكون أجل القرض قد راجل المسلم أو أكثر لأن مخرج من البدع واليهام بالمال
 فكان المقتضى أسلم المقتضى (قوله من فض الدين) أى من ذمة المقتضى وقوله
 فى دين وهو الثمن وقوله من بيع الدين ودوم فى ذمة المقتضى (قوله فى الطعام
 السكيل) أى طعام المعاوضة أى وكذا الموزون والمعدود والجزأى آخرى فى الجواز
 وقوله قبل قبضه وأخرى بعده (قوله وأن يشرك غيره) هو بمعنى قول من قال
 حقيقة الشركة هنا جعل مشتركاً لغيره بائناً بما اشتراه لنفسه بما
 من ثمنه (قوله فى البض) المناسب فى الكل (قوله وهو أن يولى الم) فحققتما
 أن يجعل الطعام الذى اشتراه لغيره بائناً بثلثه وهو فى الطعام غير جاز فى قبل كيه
 رخصة فن اشترى حصة من الطعام على السكيل يجوز له أن يدفعه لغيره بثمنه وقوله
 وكذا لا بأس الم) انه اجازت ذلك المذكور فى طعام المعاوضة قبل قبضه
 لشمها بالقرض فى الممر وفى تنبيه شرط الجواز فى التولية والشركة أن يستوى
 عقداهما بينهما أحلاً وأجلاً وهما وجيلاً وفى رأس المال وأن يكون الثمن عيناً

وتوكل على المال كالساق
 والجوز وبابكون من
 الزادع التى يقتصر منها
 زيت لتغلى الأكل كالكنتان
 (فلا يدخل ذلك فيما) أى
 فى الذى يحرم من بيع
 الطعام قبل قبضه (أو) فيما
 يحرم من (التفاد) ل فى
 الجنس الواحد منه) يجوز
 ببيع قبل قبضه والتفاد
 فى الجنس الواحد منها (ولا
 بأس ببيع الطعام القرض
 قبل أن يستوفيه) يجوز
 للمقتضى أن يبيعه قبل أن
 يستوفيه من المقتضى
 وبشرط أن ينفق
 ولا يجوز لأجل أنه إذا أضع
 للمقتضى يكون من نفع
 الدين فى الدين وإن باعه من
 أجنبي يكون من بيع الدين
 بالدين (و) كذا (لا بأس
 بالشركة) فى الطعام
 الممكّن قبل قبضه
 وهو أن يشرك غيره فى
 البعض (و) كذا لا بأس
 (بالتولية) فيه وهو أن يولى
 ما اشتراه لآخر (و) كذا
 لا بأس (بالأقولة) فى الطعام
 الممكّن قبل قبضه

لا عرضا غير مثلي باتفاق ابن القاسم وأشهب لأن ذلك يؤيد قول أبي القاسم في القيمة فيكون من
بيع الطعام قبل قبضه وإن كان عرضا مثليا فكذا ذلك عند ابن القاسم لأشهب
ولعل كلام ابن القاسم أن المثلي قد تجب فيه القيمة وإن لا يشترط المشرط بالسكس
على المشرط بغيرها أن يقد عنه (قوله وهو أن يقبل الخ) لكن شرط ذلك أن تقع الأمانة
في الجميع وكون الطعام ببلد الأمانة وإن لم يجز وكونها بمنزلة الثمن الأول لا زيادة أو
نقص فيمنع في الجميع لأنها حينئذ يبيع مؤثفا لاجله وإذا كانت في مسلم وجب فيه
تعجيل رأس المال لئلا يؤدي إلى فسخ الدين في الدين ولا يشترط أن يكون الثمن عينيا
في الأمانة وأما لو وقعت الأمانة من البعض فلا يجوز إلا إذا كان رأس المال عرضا
يعرض بعينه مطلقا أو عينيا أو طعاما ما يقبض أو قبض ولا يغب عليه أو غاب غيبة
لم يمكن الانتفاع به فيها أو مالو غاب غيبة يمكنه الانتفاع به فيها لم تجز في البعض
والطعام وغيره في ذلك سواء ومنهم من المكيل قبل قبضه جواز الأمانة من الجميع
المشتري جزاء أو مكيلا بغير قبضه بالاولى (قوله أو بإجارة الخ) قدر الباء لكونه
ملاحظا لتمامه في قوله يبيع والتقدير يبيع والتقدير يبيع أو بإجارة أي يكون
مكتسبا يبيع الخ من التباس العام بالخامس ولا داعي لذلك لعمدة المعنى بجعل الإضافة
للبيان (قوله وعدمه) ظاهرا العبارة أنه مع عدم المدونة الهزمية مذكورة
وليس كذلك إذ مع عدم المدونة الهزمية مقفولة وهو أجر على وزن فلس قال
في المصباح ويستعمل الأجر بمعنى الإجارة وبمعنى الأجرة وجهه أجر ومثل فلس
وفلس اه (قوله أو بكراء) فيه ما تقدم وقوله أو غيره أي كسفية (قوله وهما
لفظان مترادفان أنت خبير بأن التعبير بواو ينافي ذلك فالناسب ما ذهب إليه
بعضهم من أنهما متباينان فالخطأ ما لم يتيقن وجوده كقوله يعني فرسك بما أخرج غدا
والفرس ما يتيقن وجوده وشك في تمامه كبيع الثمار قبل بدو صلاحها (قوله وقيل
ماترددين السلامة والعطب هذا لا يشمل الأجل لأنه ليس فيه تردد بين السلامة
والعطب ورفعه ابن عرفة بأنه غير جامع لخروج فاسد يبيع الجزافي وبيع
في يمة وعرف ابن عرفة الفرر بقوله ما شك في حصول أحد هوضيه أو المقصود
منه غالباً مثال الأول يبيع العبد الأبق والبعية السارده ومثال الثاني يبيع الحيوان
الذي في السياق فانه لا يجوز بيعه ولا شراؤه (قوله فلا يجوز) خبر كل الواقع مبتدأ
وقرنه بالفاء لما في كل من العموم فاكسب شهيا بالشرط (قوله مثاله الخ) ما ذكره
من الأمثلة هو في البيع ولا يخفى أن مثالي الثمن والمثمنون يأتيان على التعريف الثاني
الفرر ومثال الأجل يأتي عليه لأن قوله ما جهلت عينه معناه شيء جهلت عينه

وهو أن يقبل البائع
المشتري أو العكس ثم
انتقل بتكلم على البيوع
الفاسدة فقال (وكل عقد
يبيع) وهو ما كان له ليليك
الرفقة (أو بإجارة) بكسر
الهمزة مع الموحدة وهي
العقد على منافع الحيوان
العاقل (أو بكراء) بالمدح
العقد على منفعة ما لا يعقل
من حيوان أو غيره (بخطر
أو غرر) أي وسكان فيه
خطر أو غرر وهو ما لفظان
مترادفان بمعنى واحد وهو ما
جهلت عينه وقيل ما تردد
بين السلامة والعطب
(في غن أو مثمن أو أجل فلا
يجوز) مثاله في الثمن أن
يشترى منه سبعة بغيره
السارده ومثاله في المثمن
أن يشترى منه عبده الأبق
بعشرة دراهم ومثاله في
الأجل أن يشترى منه
سلعة إلى قدوم زيد ولا يدرى
متى يقدم

فيصدق بتقديمه بدلان قدم من حيث نفسه مجهول فالحق تحقيق المسامحة
ومثال الغرر في الاجارة في الثمن أن يستأجر على خياطة ثوب بعينه أتى ومثاله
في الثمن أن يستأجر لشيء بعينه دراهم مثلا ولا يسمى له فيما استأجره عليه ومثاله
فيها في الاجل كما تقدم في البيع ومثاله في السكر في الثمن أن يكترى دابة أو أرضا
بجنيه أو زعفران ومثاله في الثمن أن يكترى حانوتا ولا يسمى ما وضع في الحانوت
ولا ما يزرع في الأرض ولا عادة ومثاله في الاجل أن يكترى منه دارا أو أرضا إلى
أن يقدم غلامه أو زوجته (قوله ولا يجوز بيع الغرر) كيدها بغيره أو قوله
ولا يبيع شيء مجهول كيده ما في صندوقه أو ما في يده مما لا يعلم المشتري أو البائع
ولا يخفى أن قوله ولا يبيع شيء الخ من عطف الخاص على العام ارتكبه أيضا للبس في
تبيينه حكم ما فيه الغرر والبيع قبل القوت فان حصل القوت بتغير الذات
في البيع أو استوفيت المنافع في الاجارة والكره فالواجب في البيع غم قيمة السلعة
حيث اتفق على الفساد أو الثمن عند الاختلاف والواجب في المنافع أجرة أو كره
المثل إلا الغرر ليسير للعاجل بقصد فلا يضر كاساس الدار المبيعة وكالمجبة المخذوة
وأما السمك في الماء والطير في الهواء فمتنع إجماعا وقلنا لم يقصد احتراز عن يسير
يقصد كثيرا حيوان بشرط الحمل حيث كان حله يزيد في ثمنه فانه يفسخ (قوله لانه
بعض ما قبله) أي لان هذا في البيع فقط وما تقدم أعم (قوله كخط العسل بالماء
أو الماء بالماء) وكسقي الحيوان عند بيعه ليطهرانه يمين وكسقي ير الكتاب
ليعلم أنه مقابل ولا يخفى أن من أفراط الغش خط جدي بردي من جنسه فلام مفهوم
لقوله بغير جنسه (قوله وهي الخديعة بالكذب في الثمن) أي كان يقول له أنا
أخذتها بعشر بن دينار وأنا أنقص لك من ذلك أولا يقول أنا أنقص ما روجبه
كونها خديعة أيها أنها جيدة لكونها بين كثير (قوله أو مرقم عليها)
بالنصب عطف على قوله بالكذب على حد قوله تعالى أو يرسل رسولا عطف على
قوله وحيوا وانت خبير بأن هذا غش بخلاف الأول فهو كذب وحكمه ما يختلف
في المراجعة ففي الكذب عند قيام السلعة يلزم المشتري ان حط عنه الكذب
وربما يختلف الغش فلا يلزم المشتري وان حط عنه بائعه ما عساه به فالمشتري
في حالة الغش مع قيام السلعة خير بين أن يتسائل بجميع الثمن أو يرد هله ويرجع
بثمنه أو ما في حالة القوت ففي الغش أقل الثمن والقيمة يوم القبض وفي الكذب يجر
البائع بين أخذ الثمن الصحيح وربحه أو قيمته يوم القبض فلم يزد على الكذب
وربما فلا يزد عليه لانه قدر ضربه (قوله وهي أن يخدعه الخ) بتفسير الشارح

وقوله (ولا يجوز بيع الغرر)
ولا يبيع شيء مجهول ولا إلى
أجل مجهول) مكر رانه
بعض ما قبله ثم اتفق بكلام
على مسائل متنوعة
فقال (ولا يجوز في البيع
التدليس) وهو أن يعلم أنه
يسلفه عينا فيكتبه عن
المشتري (ولا يجوز الزعم
وهو أن يخط الشيء بغير
جنسه كخط العسل بالماء
(ولا يجوز الخلية) بكسر
الخاء المعجمة وتخفيف اللام
وهي الخديعة بالكذب
في الثمن أو يرقم عليها كقوله
مما اشتراها به ولا يصرح
بذلك (ولا يجوز الخديعة
وهو أن يخدعه بالخلاف
بجني يرقه

من استأجر رجلا ناكه فوجده أكلوا قاله الشيخ (قوله وكان يسير الانقص)
اعلم أن النقص إذا اشترى دارا ثم اطلع على عيب فلا يخلو ما أن يكون قليلا جدا
لا ينقص من الثمن كسقوط شرافة ونحوها أو قليلا لا جدا كصدع يسير بمصايط
لم يخف على الدار المستوطنة خيف على الجدار أو لا أو كثيرا كصدع حائط خفيف
على الدار المستوطنة منه فإن كان قليلا جدا فلا رده للمشتري ولا قيمة على البائع
وإن كان قليلا جدا وهو المتوسط فلا رده أيضا ^{لكن} للمشتري أن يرجع على
بائعه بارشه واختلاف في قدر القليل لا حد افرد بعضهم للعادة وهي الأمانة
أبو بكر بن عبد الرحمن ما دون الثالث والثالث كنه ما ^{رسى} من ذخيراته للمشتري أن يرد
ويرجع بثمنه أو بثلثه ^{رسى} له إذا قدر ذلك فيممل قول الشارح أو كان يسيرا
ينقص من الثمن يسيرا على المتوسط (قوله من الرباع) جمع وربع منزل القوم أفاده
الاصباح فعطف العقار عليه من عطف العام على الخاص لأنه عبارة عن الأرض
وما اتصل بها من بناء أو شجر (قوله وقيل له الخيار الخ) هو الراجح ومخلصه أن الرد
بالعيب ثابت في القليل كالسكنير إلا في الدور على ما تقدم (قوله ثم استثنى) أى
عمل ما تقدم أن لا يتغير عند المشتري وأما لو تغير عنده قبل اطلاعه على العيب
فتغير على أقسام متوسط ومخرج عن المقصود كهرم الدابة وقطع الشفة قطعا غير
معتادا وقيل جدا وأشار للمتوسط بـ قوله إلا أن يدخله (قوله أى ينقص من الثمن
كثيرا) برأيه به المتوسط كعجب الدابة أو عوى أو شلل أو تزويج الأمة وأما المخرج
عن المقصود ككسر الصفيروهرم الكبير واقتضاض البكر فله رده وموجب
للمشتري الرجوع بأرش القديم فيقوم سالما من كل عيب لانه اشتراه على أنه
سالم فإذا قيل قيمته عشرة يقال وما قيمته معيبا بالعيب القديم فإذا قيل ثمانية فإنه
يرجع بخمس الثمن في هذا المثال وأما إذا حدث عند المشتري عيب قليل جدا
كزمد وصداع وضعيف حصى ووطى وثيب فحكمه كالتوسط إذا قال البائع أقبله
من غير شئ وهذا لا تغلب من المتوسط في الرابعة وهذا ما لا يصح من المتوسط
مطلقا وإنما كان له الرد بالقديم ولو قل بخلاف الحادث لأن البائع قد توقع تدليس
بخلاف المشتري وهذا استقصان والقياس التسوية قاله في شراح الشامل (قوله
فله) أى للبائع أن يرجع حاصله أنه يقوم صحيحا بالقديم وبالحدث حيث
اختار الرد وجه تقويمه سليما ومعيبا بالعيب القديم ما أشار له ابن بروس بقوله
يقوم صحيحا ومعيبا بالقديم ليعلم النقص بينهما حتى تستطع نسبته من الثمن ويصير
ما عدا المسقط هو الأصل في الثمن أى بالنسبة للحادث فإذا كانت قيمته صحيحا ماية

احتراما إذا كان يسيرا
لا ينقص من الثمن شيئا فإنه
لا قيام له به أو كان يسيرا
ينقص من الثمن يسيرا فلا
خيار له أن يترك ذلك
في الرباع والعقار وله
الرجوع بقيمة العيب
خاصة واختلف في العيب

ف قيل لا خيار له ويرجع
بقيمته العيب خاصة
وقيل له الرجوع وبأخذ
ثمنه ثم استثنى من ثبوت
الخيار للبائع إذا وجد
بالمبيع عيبا في حبسه
أورده فقال (الآن يدخله)
أى المبيع (عنده أى المبيع
(عيب مقصد) أى منقص
من الثمن كثيرا (فله) أى
للبائع (أن يرجع) على
البائع (بقيمة العيب
القديم من الثمن) الذى
أخذه (أو يرد أى المبيع
(ويرد ما نقصه العيب
الحادث عنده ظاهر

ومعيبا بالقديم ثمانين فالنقص عشر ون فينقص عن الثمن خمس فماذا كان الثمن
خمسين ينقص خمسة وهو عشرة وإذا قومناه بالثنا بالعب الحادث والقديم بستين
فقد نقص من ثمنه بالعب القديم ربعه لانه نقص من قيمته بالعيبين عن قيمته بعيبه
القديم ربعه اه أي فيرد في الفرض المذكور عشرة التي هي ربع الاربعين
فان اختار التماسك قوم ثمين صحيحا وبالقديم فقط ليعلم النقص بينهم ما حتى يرجع
به أو يسقط بنسبته من الثمن وبصير الثمن ما عداه والمعتبر في التقويم يوم ضمان
المشتري وضمان المشتري يختلف بحسب كون المبيع صحيحا أو ماسدا ثم العجم
يختلف بحسب الاشياء المبيعة فتقدير يكون المبيع أمة مواضعة وغير ذلك وأجرة
المقوم على المتبايعين في باب الفساد والظاهر أن هنا كذلك كما استظهره بعضهم
(قوله ومذهب المدونة لا مقال للمشتري مطلقا) أي لا نقول أن له مقالا مطلقا
بل يفصل فان قال أنا أقبله بالعب الحادث فاما ان يرد ولا شيء عليه أو يتماسك
ولا شيء له وان لم يقل فهو كلام المصنف قرر على بعض شيوخنا رحمه الله ومذهب
المدونة هو الرجوع تنبيهه * كلام المصنف في العيب الذي ثبت أنه قديم واما
لو حصل التنازع في قدم العيب أو حدوثه أو تنازعا في وجود عيب مثله يخفى وعدم
وجوده فالحكم في الثاني قبول قول البائع بغير بين واما الاول فالقول للبائع الا
بشهادة عادة للمشتري ومعنى شهادة عادة أن نقول أهل المعرفة أنه حادث وكل من
قطعت له أهل المعرفة فالقول له ولا بين ومن رجعت له فالقول له بين وعند الاشكال
لقول للبائع بين (قوله أو ثبت عندكم) أي ثبت موجب الرد عندكم
وان لم يحكم بالرد وهذا ان كان البائع حاضرا أو مالوكا غائبا فلا ينتقل الي ضمانه
الا بالحكم عليه بالرد (قوله كالخدمة زاد في التحقيق والكراء وذ كرايضاعن
الفا كهاني أن المالك والسمن له وأما الصوف فما كان بين الرد والشراء فلم يشتري
وان كان الصوف تاما يوم الشراء ومثله ان فات ولا بد من لزوم البيع فلا غلظة
للمشتري من الفضولي مع علمه الا أن يميز المالك البيع فان الغلظة حينئذ تكون
للمشتري (قوله فله غلظة الخ) المراد غلظة لا يكون استيفاءا دالا على الرضاء
وهي ما نشاء عن غير تحريك كالبين ولو في غير زمن الخصام الا طول سكوتة بعد العلم
أو عن تحريك واستيفائها قبل الاطلاع على العيب كركوبه دابة واستقدام رقيق
أو بعده حيث كان استيفاءها غير منقص كسكنى الدار في زمن الخصام وما عدا
ذلك فالغلظة لمن غير غاية لدالته على الرضاء فلا فسح له بعد الاستيفاء كركوب
الدابة واستقدام الرقيق ولو في زمن الخصام وسكنى الدار بعد الاطلاع على

وان قال البائع أنا أقبله
بالعب الحادث وهو رواية
عن مالك وابن القاسم
ومذهب المدونة لا مقال
للمشتري مطلقا وإذا تلف
المبيع بعد أن اطلع المشتري
على عيبه وقبل أن يقبضه
البائع فهو في ضمان
البائع ان رضى بالقبض
وان لم يقبضه أو ثبت عند
حكم وان لم يحكم بالرد
(وان رد البائع عبدا)
كان أو غيره (و) سبب
(عيب و) الحال أنه قد
استغله (غلة غير متولدة
كالخدمة ولا يلزم شيء
لذلك

العيب في غير زمن الخصام (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام) فمن ابتاع غلاما
وأقام عنده مدة ثم أراد أن يرده وجابه إلى الرسول ليرده على صاحبه فقال صاحبه
يا رسول الله قد استغل غلامي فقال عليه الصلاة والسلام أخرجه باليمان بقوله
الخارج باليمان قل به منهم معنى ذلك أن المبيع إذا كان في ضمان المشتري فقلته له
ومعنى كونه مضى وما عليه أنه إذا تلف حكم بتملفه من ماله وهذا العبد كذلك
فوجب إدارته أن يكون الخارج له (قوله كل ولد سواء اشتراه أحماله أو ولدت عنده
ولاشئ عـ) على المشتري في الولادة إلا أن ينقصها ذلك فيرد ماله ما نقصها ابن يونس
إن كان في الولد ما يبرر النقص جبره أنه يفتنيه لهذه المسئلة نظرا ليرد المشتري
العلة الشفعة لا غلة لا شفع على من أخذ منه بالشفعة فيما استغله وانقلبس
والاستحقاق والفساد وزاد بعضهم من صار إليه ذلك من عنده هؤلاء الخمسة أما شراء
أو صدقة أو هبة أو ميراث لانه تنزل منزلة (قوله خيار النقيصة) عرفه ابن عرفة
بقوله لقب للمكين المتاع من رده مبيع على بائعه لنقصه عن حاله يبيع عليه ما غير قلة
كمية قبل ضمانه مبناعه فقوله لنقصه أخرجه ما إذا أقاله البائع من المبيع فأنه
رده على بائعه وقوله غير قلة كمية مفعلة لحالة أخرجه بصورة استحقاق الجبل من يد
المشتري وقوله قبل ضمانه متعلق بالنقص ومبتاعه فاعل بالصدور لم يقل قبل بيعه
لأنه دخل في ذلك العيب الذي يحدث في السلعة بعد البيع في مدة ضمان البائع
كالحدث في المبيع الغائب قبل قبضه وفي الأمة زمن مواضعها (قوله التروى) أي
في أخذ السلعة وردها (قوله بيع وقف) به أولا على امضاء يتوقع خرج البيع الملائم
ابتداء ولو لم يكن يؤول إلى خيار بعد الاطلاع على العيب فهذا الموقوف به أولا
ويسمى كما تقدم خيار النقيصة وهذا الخيار انما يكون بالشرط أو العادة لأنهما
عندنا كالنظر (قوله لقوله تعالى وأحل الله البيع الح) أي والبيع شامل لما إذا
كان على الخيار أو البت (قوله لا بالجاس) أي كما بقوله الشافعي قال عجم
إن اشتراط خيار المجلس في العقد فسدده قال الشيخ وفيه بحث مع قولهم بعمدة
البيع المدخول فيه على مشورة شخص قريب ولا يفسد العقد بمجرد جهل زمن
الخيار ثم قال والذي يظهر على عدم الفساد باشتراط الخيار لا أحدهما مادام في المجلس
لقصر زمن المجلس عرفا عن مدة المشورة (قوله إذا ضربا لأجلا) أي حقيقة أو
حكميا الأول ظاهر والثاني كما إذا كان لهم عرف شرعي في أجل الخيار وقد دخلوا
على الخيار ولم يصرحوا بالأجل إلا أنهم ما دخلان معنى عليه فيكون عدم الجواز إذا
لم يكن لهم عرف شرعي بهذا الاعتبار بأن لم يكن لهم عرف أصلا ولم يصرحوا بشئ أو

لقوله عليه الصلاة والسلام
الخارج باليمان فإذا فسخ
قالة حينئذ لا بائع كالعلة
المتولدة كالولد ولما فرغ
من الكلام على خيار
النقيصة انتقل بتكلم على
خيار التروى فقال (والبيع
على الخيار) من البائع
أو المتبايع أو من ما أو من
أجنبي وهو بيع وقف به
أولا على امضاء يتوقع (متر)
لقوله تعالى وأحل الله
البيع وحرم الربا وقوله
صلى الله عليه وسلم
المتبايعان بالخيار ما لم
يتفرقا رواه مالك في الموطأ
وهو محمول عنده على
التفرق بالقول لا بالمجلس
والملك في زمن الخيار
للبائع ويشترط في جواز
بيع الخيار شرط وهو
(إذا ضربا لأجلا) فإن
اشترط الخيار ولم يصرح بالأجل
فالبيع صحيح

عرف زائدة على الاجل الشرعي بكثير وقد دخلوا منه في عليه أو دخلوا قصر بمصاعلي
 مدة زائدة على الشرعي بكثير أو دخلوا على مدة مجهولة كالي قدومه زيد ولا يعلم
 لقدومه ١٠. فكان لهم عرف أم لا في هذين ولا شك في الفساد فيما عدا الأول لقول خليل
 ونفس المدة زائدة أو مجهولة وأما الأول وهو ما لم يكن لهم عرف بشيء ولم يصرحا بشيء
 في البيع صحيح وهو الذي يحمل عليه قوله فان اشترط الخيار ولم يضر بالذات أجلا وهو
 بمعنى قول غيره ولو وقع على الخيار ولم يذكرا مدة معلومة ولا مجهولة فصح وحمل على
 خياره من تلك السلعة فيكون من غير الجائز ما هو صحيح ومنها ما هو فاسد فقوله صح
 البيع أي وهو غير جائز إلا أنه يعارض ظاهر المدونة لأنها قالت ومن ابتاع شيئا بالخيار
 ولم يضر به أمد اجاز البيع وجعل لمن الامد ما ينبغي (قوله أجل الخيار في مثلها)
 سيأتي تفصيله في قول الشارح فالجواب في الثوب إلى آخر ما سيأتي في قول المصنف
 إلى ما تختبر فيه تلك الساعة هذا والذي يأتي تفصيله وكذا سيأتي تفصيل قوله أو إلى
 ما تكون فيه المشورة (قوله لأنها أجل والاخبار فرع) أنظر هذا مع أنه على
 المشورة ليس متفقا عليه لقوله وما ذكره من جواز البيع على المشورة هو المشهور
 أي وعن ابن القاسم منه كذهب أحد أي وأما الاختيار فهو متفق عليه خصوصا
 وقد ورد به الحديث النبائيان كل واحد منهما بالخيار على ما حجه ما يتفرقا إلا بيع
 الخيار إذا أن يريد بالامالة كثرة الوقوع والفرعية عدمها (قوله وفائدة ذلك) يحصل
 ما تنصع به المسئلة أنه إذا كان الخيار لاختيار الثمن أو القروي في امضاء العدة وعدمه
 فمحل السلعة عند البائع إذا تنازعوا في ثمن تكون عنده وان كان لاختيار كل
 السلعة أو عملها أو لثمنها فمحلها عند المشتري ويلزم البائع تسليمها للمشتري أن بين
 ذلك وقت العقدان وقع العدة مقدمان غير بيان وانفقا على الإطلاق لم يلزمه
 تسليمها وان لم يتفقا وأدعى كل قبض قصد صاحبه فصح البيع حتى يحصل الاتفاق
 على شيء (قوله لاختيارها) أي لأن البيع وقع لأجل الاختيار (قوله في قلة
 الثمن) يجوز أن تكون من جانب المشتري أو البائع أي فالبائع يقول أشاور
 أن كان الثمن كثيرا بعت وإن كان قليلا رددت والمشتري بعكسه وقوله وفي الاقدام
 على الشراء فاطر للمشتري وقوله أو على البيع فاطر للبائع (قوله فاختيار في الثوب الخ)
 ومثله بقية العروض ومنها الكتب والمثليات (قوله وشبه ذلك) قال العلامة خليل
 وكثلاثة في ثوب وفي شامخ الشيخ الحاق السفن بالثوب فيكون الخيار فيها ثلاثة
 أيام ونظر فيها بعضهم (قوله وفي الدابة تركب) اعلم أن الدابة إما أن تكون ليس
 شأنها أن تركب كالبقرة والغنم أو شأنها أن تركب ولم يشترط اختبارها بالركوب

ويضرب السلعة أجل الخيار
 في مثلها ويشترط في الاجل
 أن يكون (قريباً) ونهايته
 (إلى ما تختبر فيه تلك السلعة)
 المبيعة (أو) إلى (ما تكون
 فيه المشورة) بفتح الميم
 وسكون الشين وفتح الواو
 وبضم الشين واسكان الواو
 وكان ينبغي أن يقدم المشورة
 لأنها أصل والاختيار فرع
 وفائدة ذلك إذا اختلفا فقال
 المشتري اذفع إلى السلعة
 لاختيارها وقال البائع
 لا أرفعه لك وانما وقع البيع
 لأجل المشورة فالقول قول
 البائع لأنه ادعى الأصل
 والمشورة تكون في قلة الثمن
 أو كثرة وفي الاقدام على
 الشراء وعلى البيع
 والاختيار يكون في حال
 السلعة رهجة لف
 باختلاف السلعة فاختيار
 في الثوب اليوم واليومان
 وشبه ذلك وفي الدابة تركب
 اليوم واليومان

بل كان المقصود اختبار حالها بكثرة أكل وقتله فالخيار فيها ثلاثة أيام ونحوها وأما
 إن أراد اختبارها بركوبها في البلد فالخيار فيها يوم وشبهه لكن تركب على العادة
 وأما إن أراد اختبار ركبها خارج البلد فالخيار فيه ما يريد ونحوه فلو شرط اختبارها
 لركوب وغيره كعرفه أكلها فانه يكون له الخيار فيها ثلاثة أيام ونحوها
 إذا تقرر ذلك فقول المشرح وفي الدابة تركب اليوم واليومين والثلاثة غير
 طاهر لأن هذا انما هو في دابة ليس شأنها أن تركب إلى آخر ما قلنا (قوله
 والخمسة أيام والجمعة) بل والعشرة أيام واستخدمه بما يحصل به اختبار حاله فقط
 بشرط أن تكون الخدمة بسيرة لا تمن لها وإن يكون الرقيق من عبيد الخدمة فالكان
 ذا منعة لم يستعمل لمن أمكن معرفته بدينه وهو عند البائع والاستعانة وعليه
 أجرته ولا يجوز اشتراط شيء من كسبه أو تجره للمشتري والمشتري استخدام الاتي
 دون غيبة عليها بأن يجعل الامة تحت يد أمين وثبات وقت الخدمة وقوله وعمل
 عطف خاص على عام (قوله وفي الدار الشهر ونحوه) وهو ستة أيام أي لاختبار
 جسد رها وأسنانها ومرافقة ما كانت لها وحيراتها ومثل الدار الأرض وبقيّة أنواع
 العقار وهذا هو المعتبر وما بعده من كفاؤه حج (قوله وروى والشهران) - عليه
 ابن الحاجب خلافاً وابن يونس وابن رشد ففسر المذهب ولا يجوز للمشتري أن
 يسكنها إذا سكن كسراً بشرط أو غيره لاختبار حال المبيع أم لا وفيه سد البيع
 باشتراطه هذا إذا كان بلا أجر فإن كان به جاز وأما إذا كان يسيراً فإن لم يكن لاختبار
 حالها فيجوز فيه ما جرى في الكثير وإن كان لاختبار حالها فقبول بشرط وبدونه
 ولو بلا عوض ومدة الخيار في الفواكه والخضر قدر ما يشاء الناس بقدر الحاجة
 مما لا يقع فيه تغيير ولا فساد واستظهر أن يابسها أكلو ثلاثة أيام قال بعض وينبغي
 أن يكون مثل ركوب الدابة الحرث عليها والطين والحمل والدرس والسقي اهـ
 فيكون الخيار كيوم وقرر بعضهم أنه يدخل في الدابة الطير كالديك والواو والخيار
 فيها ثلاثة أيام وفي شارح الشمع ونحو الديك والطيور وبقيّة الحيوانات التي لا عمل
 لها مدة الخيار ما لا تغير فيه ثمة بقي ما إذا كان الخيار لالتروي في الثمن فلم يتكلم عليه
 المشرح لأنه انما ذكر المشورة واختبار حال المبيع والحكم فيه كما
 إذا كان الاختبار حال المبيع أي فيختلف باختلاف حال المبيع
 وقيل إن كان لالتروي في الثمن فثلاثة أيام مطلقاً (قوله أما إذا اشترط مشورة
 شخص بعيد عن موضعه) المراد بالبعد أن لا يعلم ما عده إلا بعد فراغ مدة الخيار
 وما الحق بها أي كالسنة أيام زيادة على الشهر بالنسبة للدار أيام ربعي لها أو

والثلاثة وفي الرقيق الخمسة
 أيام والجمعة لاختبار حاله
 وقوله وفي الدار الشهر ونحوه
 وروى والشهران وما ذكره
 من جواز البيع على المشورة
 أي مشورة شخص هو
 المشهور وإن كان يشترط
 حضوره أو قرب مقبليه أما
 إذا اشترط مشورة شخص
 بعيد عن موضعه

فان البيع بفسد كما فسدت
اذا كان أمدا الحية ارضا اذ اعلى
التعدي السابق أو مجهولا
لقوله الى قدوم زيد ولا أمده
عندهم ولا امانة (ولا يجوز
النقد في) بيع (الحيا ولا
في) البيع على عهدة
الثلاث وهي بيع الرقيق
على أن يكون الضمان على
البائع فيما يظهر فيه من
العيوب مدة ثلاثة أيام بعد
العقد واقتداؤه من أول
التهار من المستقبل (ولا)
يجوز أيضا النقد (في) بيع
الامة (المواضعة) وهي أن
توقف الجائزة المالية
أول التي أقر البائع بوطئها
على يد أمين رجل أو امرأة
حتى يتبين هل رجاها مشغول
أم لا ولا يجعل على يد أمين
لا أم له ولا يكره أن يجعل
على يد مائة للثمة على
الوطء ويمرر وكذلك
المائة وانما يمنع النقد
في هذه المسائل الثلاث اذا
كان (بشرط النقد) لانه تارة
يضمير بيعا وتارة سلفا فان
وقع فبيع البيع مفهومه انه
اذا وقع تغير بشرط جاز هو
كذلك لانه التهمة في ذلك

أحدهما ولم يتعدي البعد (قوله كما يفسد) اذا كان أمدا الحيا ردا اذ اعلى التعدي
السابق أي أن البيع يفسد اذا وقع على خيارا أكثر من خيار تلك السلعة
وما لحق به كغيره فبيعه ما يقطع الخيارا ما قول كرضيت أو فعل ككتابة البعد
أو تزويجه أو قصد تلذذ أو غير ذلك (قوله ولا امانة) أي ولا علامة ولا وعطف
مناير (قوله فيما يظهر فيه من العيوب الخ) لا مفهوم كما يوجب بل له أن يرده
على بائنه بكل ما حدث فيه عند المشتري في زمنها حتى الموت ما عدا ذهاب المال
فن اشترى عبدا واشترط ماله ثم ذهب في زمن المدة فلا يرده (قوله واقتداؤه)
الانصب واقتداها أي المدة أي أن وقع العقد بعد النحر فلا يحسب ذلك اليوم
كما مر حوايه (قوله أو التي الخ) أي الوحش التي أقر البائع بوطئها أو أمانة
الامة التي لا تنوضع وهي الوحش التي لم يقر البائع بوطئها فانها تستبرأ
بحيضة عند مشربها ولا يمنع اشتراط النقد لثمنها ولعل الفرق غلبة توقع حمل
من تنوضع وبذرة حمل غيرها (قوله حتى يتبين أن رجها الخ) بحيث يسهل أن كانت
من تحيض وبثلاثة أشهر ان كانت يائسة من الحيض لصغرها وكبر عمرها بوطئ
مثلا بكرة كانت أو نبيلا أممت الحمل أم لا وقول الشارح رجل أو امرأة أي رجل له
أهل أو امرأة ولكن يندب أن يكون على يد النساء ويكتفى بأمره على المعتمد وان
ظهر بها حمل زمن المواضعة كان عيبا في العدة بخير المشتري في ردها والتمسك بها
اذا سكن الحمل من غير السيد وأمانته فهي أم ولد يفتخ ببيعها (قوله ويكره أن
يجعل على يد المتاع) وكذلك البائع أي أن كان كل مأمونا أو الأجير (قوله اذا
كان بشرط النقد الخ) ظاهر كلام أهل المذهب ولو اسقطا بل ولو لم يحد ل نقد
بالفعل ولا يقال العلة انه تظهر مع النقد بالفعل لا ما تقول لما كان النقد بالفعل
يوجب الشرط غايبا قبل الحاصل منزلة الحاصل ومثل ذلك مسائل فسد منع
شرط النقد لا مع عدمه بيع الغائب وأرض لم يومن ربا وجعل واجار ويجوز زرع واجير
تأخر شهر أو بقي مسائل أربع يمنع النقد فيها ولو تطوعا أشارها الشيخ خليل بقوله
ومنع وان فلا شرط في مواضعة وغائب وكراه ضمن وسلم بخيار وقوله بخيار وراجع
للأربع مسائل وامتنع النقد ولو تطوعا غائبا لم عليه من دفع ما في الذمة في مؤخر
وقول خليل وكراه ضمن لا مفهوم بل للمضمون والمعين سواء تتيه موضوع المؤلف
أن المتبايعين دخلتا على شرط المواضعة وأما الوشرط لعدم المواضعة أو كان العرف
جاريا بعد ما اكتمت بياعات مصر فلا يضر اشتراط النقد ولكن لا يقران على ترك
المواضعة بل ينزع من يد المشتري ويخير ان على وضعها تحت يد أمين (قوله لانه تارة

يصير بها) أي لانه يصير ترددا بين السلفية والتمنية وقوله ابعده التهمة أي لا يتهان
 على الدخول على التردد اذا كان النقد مطلقا لحاصل أن الترددين السلفية
 والتمنية انما يضرا اذا كانا داخلين عليه باشرط الدقة تدبر (قوله والنفقة) مبتدأ
 والضممان محطف عليه وقوله على البائع خبر (قوله والكسوة) حله يؤذن
 بأن المصنف قاصر حيث لم ينص على الكسوة وليس كذلك لان من جملة النفقة
 الكسوة فتدبر (قوله على الاغاب عليه) أي الذي لا يمكن اخفاؤه كالحيوان ولو
 صغيرا ومثله العقار وقوله فضمناه من البائع أي اذا لم يظهر كذب المشتري ولا يمكن
 لا بد من حلفه ولو غير متهم وصفة يمينه ان كان متهما أن يقول لقد ضاعت في
 دعوى الضياع أو تلفت في دعوى التلف وما فرطت وغیر المتهم يكفي أن يقول
 ما فرطت (قوله فضمناه منه) أي من المشتري وبعبارة أخرى وأما بيع الخیار
 فان كان المبيع بيد البائع فضمناه منه كان مما يغاب عليه أم لا وسواء كان الخيار
 له أو للبائع أو لغيرهما وان كان قبضه المتنازع وهو لا يغاب عليه فان ظهر
 هلاكه من غير سببه فواضع وان خفي ولم يبق دليل على كذبه واذا حكي هلاكه من غير
 سببه استظهر عليه باليمين وان ظهر كذبه كدعواه موت دابة بضرر ولم يعلم بذلك
 الجائر لم يصدق ويضمن حينئذ وان كان مما يغاب عليه فضمناه منه الآن يقوم
 يمينه على هلاكه بغير سببه اه وهي آثم من عبارة شارحنا تنبيهه لو ادعى المتنازع
 أن المبيع هلك أيام الخيار وقال البائع بل بعد أيام الخيار فاقول قول البائع
 يمينه هذا اذا تصادقا على انقضاء أيام الخيار أو ما لو ادعى البائع انقضائها والمشتري
 البقاء فاقول للمشتري الذي أنكر التقضي (قوله وانما يتوابع) تقدم تفسير
 المواضعة بأنها عبارة عن ايقاف الجارية العلية أو التي أقر البائع بوطنها
 تحت يد أمين وقوله في الاغاب متعلق بالمقدار الذي أشار له الشارح بقوله
 التي تكون الختنية بدني من ذلك ذات زوج وذات حمل وهذه من وفاة أو
 من طلاق ومستبراة من غصب ومستبراة من زنا وكذا التي لا يوطأ مثلها انظر
 شرح خدائل (قوله احتياطا للفروج) الاولى أن يقول احتياطا للانساب (قوله
 وان كانت وخشا) الوو والجمال (قوله عليها) بفتح العين مع المد وضمها مع
 القصم (قوله ولم ياتها البائع) أي أو وطئ واستبرأ أو أم وطئ ولم يستبرأ
 فلا وحاصل هذه المسئلة انه متى قصد التبري امتنع أن وطئ ولم يستبرأ عليه
 أو وخشا ظاهرا أو خفية فان لم يوطأ أو استبرأ أجاز التبري في ظاهره عليه أو
 وخشا وفي خفيته في الوحش دون العلية وأما اذا قصد استزادة الثمن امتنع

(والنفقة) والكسوة (في ذلك) أي في بيع الخيار وعلى عهدة الثلاث وعلى المواضعة (والضمان على البائع) ما ذكره في النفقة في الثلاث لا كلام فيه وما ذكره في الضمان هو كذلك في العهدة والمواضعة وأما في الخيار فليس على اطلاقه بل فيه تفصيل ذكره في المختصر وهو ان كان المبيع مما لا يغاب عليه فضمناه من البائع وان كان المبيع مما يغاب عليه وقبضه المشتري فضمناه منه الآن تقوم يمينه على هلاكه فيما لم تقدم له ذكر المواضعة بين انهما لا تكون في كل الاماه بقوله (وانما يتوابع) وجوبا (لا استبراء) جاريتهان (الجارية التي) تكون (لا فراش في الاغلب) وان لم يعترف البائع بوطنها اذا الغالب فيمن هي كذا ان توطأ هنال الاغلب منزلة الحق احتياطا للفروج (أو) الجارية (التي أقر البائع بوطنها وان كانت وخشا) خشية أن تكون حلت فترد (ولا يخبر والبراءة

في ثمان صور عليه أو وخشاً ظاهرة الحمل أم لا وطئها وادعى استبراء أم لا فان لم يصرح
بما قصد حمل على الاستزادة في الوحش لانه يزيد في ثمنها وكذا الحكم في حيوان
غير آدمي لان النسل يقصد من البهيمة كثيراً وعلى الثبري في الرائحة لنقص ثمنها
بالوطئ غالباً (قوله على المشهور) متعلق بقوله فسحق ويلزم من الفسخ بطلان
الشرط والمقابل يقول بعدم الفسخ (قوله الا ان يكون الحمل حلاً ظاهراً) حمل حلاً
في المتي منصوب على انه خبر كان المحذوفة ويجوز ان يكون منصوباً على الاستثناء على
الاطلاق في الحمل وفي بعض النسخ الا الحمل بالمجرب يدل من الحمل المجرب ومن وهو لا ولي
في المستثنى بعد النفي أو شبهه (قوله اذ لم يكن من اسيد) أي ومحل جوار
الثبري من الحمل الظاهر مطلقاً والخفي في الوحش الا ان يكون الحمل من سبه اهل
اذا وطئها ولم يستبرأ بجوار الثبري من حملها (قوله اما ان كان بعد ستة أشهر الخ) فيه
نظر لان الحامل في السادس أو السابع يجوز سبه مطلقاً كانت بماهة قبل أم لا
والفصل أي بين التي تمت ستة أو لا انما هو اذا كانت هي المتولية للعقد أي بائنة
لامعة وقد اعلمنا فان قلت ما الفرق بين الظاهر والخفي في الرائحة حيث جاز الثبري
في الاول دون الثاني قلت هو الفرق في الخفي لان المشتري يجوز وجوده وعدمه
بخلاف الظاهر فانه يهتق وجوده فلا غرو فيه (قوله والبراءة في الرقيق) أي يملك
يشترط على مشترئه عدم رد عليه بعيب بظاهر كما باق أو سرقة قال ابن عمر يرد
في غير الحمل يدل عليه قوله قبل أو تجوز البراءة من الحمل الا جلاً ظاهراً فان تبرأ
وحمل عيب فيه فعلى السامع الميئس للبائع انه ما عمله وان شكل ردت اليه على
المبتاع ويحلف انه عمله وكتمه أو لا وقيل لا ترد عليه اهـ (قوله ظاهره ان خبر
الرقيق الخ) أي لان الرقيق يمكنه التحيل بكمه يوبه أو بعضه بخلاف غيره لا يتأني
منه تحيل فلا يجوز لبائع محو حمل الثبري من عيبه فشرط ابتزائه بالمطل والعقد
صح فتي ظهريه عيب وثبت قدمه عند البائع ولم يعلم به المبتاع عند العقد فثبت له
الخيار ولو تبرأ البائع منه (قوله وهو المشهور) وقيل تنيد في كل شيء ومن
عرض وعيره وهو لما لك في كتاب ابن حبيب (قوله مما لا يعلم به البائع الخ) يعلم
منه ان الرقيق مباح وأما عبد القرض فلا يجوز الثبري فيه لا أخذ ولا رد أما الاقرب
لادخوله على سلف جريته أو ما الثاني فلا دأته الى ثمة ضمان يجعل (قوله
يحمل في اليان) فإذا كان العيب ظاهراً كالعور والقطع فغيره لا يوجب
الاباق والبرقة وصفه وصفاً فانياً بعد بيان انه به بارية قول له باق في قوله وقد
ذلك بفعل له بان يقول ابق عندى مرتين أو ثلاثاً أو سرق عواراً الامر الفلاني لان

ويطلى بشرط على المشهور
(الا) ان يكون الحمل (حلاً
ظاهراً) فيجوز حينئذ اشتراط
البراءة من جاهها وقيدنا
بالعلم الاحتراز من الوحش
فانه يجوز اشتراط البراءة
من جاهها مطلقاً سواء كان
الحمل ظاهراً أم لا اذ لم يكن
من السيد وكان دون ستة
أشهر أما اذا كان بعد ستة
أشهر فهي مريضة لا يجوز بيعها
والفرق بين العلم أو غير ما
كثرة الفرق فيها وقلمه في
الوحش اذا علمية يحيط الحمل
من ثمنها كثيراً اذا ظهر بها
بخلاف الوحش (والبراءة في
الرقيق جائزة) ظاهره أن
غير الرقيق لا تجوز فيه البراءة
وهو المشهور والجواز مقيد
بشئين أحدهما أشار إليه
بقوله (مما لا يعلم البائع)
أما اذا علم أن به عيباً وتبرأ
منه فلا يفيد ويجب عليه
في البيان

بالمشتري بزيادة فريسة نحو الرقيق ولا يكتفى بالانحلال بأن يقول فيه جميع الماعز
 وإذا قال سارق فقتل به ذلك في البراءة من سائر السرقة دون المتفاحش وعلته
 الباطل والنقل بواقعة وقيل لا يستغنى مطلقا بل بض شراخ خليل والظاهر أنه
 يتفرق في السيرة والكثير لا هل المعرفة (قوله والاخذ كره في المخلص) أي ولم
 يذكره المصنف أي وإن كان صاحب المختص ذكره لا في أيضا (قوله أن تطول
 أقامته الخ) أي بحيث يغلب على الظن أنه لو كان به لظهر له لأن باعه بنور شرائه
 كما قال الشارح (قوله فانه لا ينتفع بذلك على المشهور) وقيل به لا ينتفع
 بذلك وهو له عند الملك (قوله ولا يفرق بين الإمو ولدها) يستغنى أغرية فان
 التفرقة بينهما وبين ولدها جائزة وكذا للمعاينة التفرقة ويكره لنا الاشتراك منه
 مفرقا بمير المشتري والبائع على الجمع في ملك مسلم غير هذا ولو كان المشتري ولا
 يفتح لانه إذا فتح رجوع إلى ملك المعاهد والكره محمول على التحريم عند أبي
 الحسن وانظر هل يجران على الجمع أيضا إذا حصلت التفرقة بفرض على أحد
 القولين أو يكتفى بجمعهما في حوزة اتفاقا أو أمال الذي فليس كذلك فيمتنع من التفرقة
 ويترك مبنى للمبسم فاعله ونائب الفاعل الطرف وقوله بين الام أي دنية فلا تحزم
 التفرقة بين الجدة وولد ولدها (قوله كعبة اشراق) أي وهب أحدهما للثواب
 أي أودع أحدهما جرة أو صداقا من كل عقد معاوضة ومثل ذلك القسمة فإن
 مات عن جارية وأولادها أصغار لا يجوز لورثته أن يأخذوا أحد الام والأخر الولد وأما
 غير ذلك كدفع أحدهما صدقة أو جرة لغير ثواب فلا يحرم واختلف فقيل يجران
 على جمعهما بعد في ملك وقيل يكتفى بجمعهما في حوزة ويجوز التفرقة بينهما
 في العتيق ويكتفى بجمعهما في حوزة اتفاقا (قوله سواء كانا مسلمان أو كافرين) وسواء
 كان ولدهما من زوجها أو من زنا ولو كان مجذونا وأمه كذلك إلا أن يخاف من
 أحدهما على الآخر والمسبية مع صغير تدعيه أنه ولدها فيقبل قولها حيث قامت
 قرينة على مدتها كما قال ابن عرفة وتثبت البنوة المانعة للتفرقة بالبيعة أو بإقرار
 مالكها أو بدعوى الام مع قرينة صدقة أو تصديق المسبية انما هو من جهة التفرقة
 فقط لا في غيرهما من أحكام البنوة فلا يحتج بها إذا كبر ولا تورث بينهما لكن هي
 قرينة اقترنت به وأما موافقتهما أن لم يكن لها وارث يجوز جميع المال (قوله
 والمشهور الحق للام) أي وهو الراجح وقوله فان رضى الخ وعلى أن الحق للولد
 فيمنع لورثته (قوله فان رضى بالتفرقة مع البيع) أي وجاز كما يقيد

والاخذ كره في المختص وهو
 أن تقول أقامته عنده
 احتراز عما إذا اشترى عبدا
 مثلا فباعه بقرب ما اشتراه
 ونحو البراءة فانه لا ينتفع
 بذلك على المشهور (ولا
 يفرق) بمعنى لا يجوز أن
 يفرق (بين الام) من
 النسب فقط (وبين ولدها
 في البيع) ونحو كعبة
 الثواب سواء كانا مسلمان
 أو كافرين أو أحدهما
 كان البائع والمشتري
 مسلمين أو كافرين
 أو أحدهما لعموم قوله
 صلى الله عليه وسلم من فرق
 بين والده وولداه فرق الله
 بينه وبين أحبته يوم القيامة
 رواه الترمذي وحسنه
 وظاهر كلامه أن التفرقة
 ممنوعة ولو رضى الام بذلك
 وهو كذلك في كتاب محمد
 عن مالك واختاره ابن
 يونس وهو مبنى على أن
 الحق للولد في الحضنة
 والمشهور أن الحق للام فان
 رضى بالتفرقة مع البيع
 وتقيدها بالام بالنسب
 احتراز من الام من الرضاع

فان التفرقة بينهما وبين الولد جائزة بغير احتراز من غيرهما كالأب فان التفرقة
 بينه وبين الولد جائزة

وظاهر كلامه جواز التفرة بين الحيوان (١٧٧) البهي وهو ظاهر المذهب وعلى ابن القاسم المنع وهو

ظاهر الحديث والمنع من
التفرقة مغيبة وهي
(- في شعر) يقع الياء
وسكون المثلثة وكسر
العين المحجمة بمعنى حتى
تسقط استثنائه (ك)
وفي ضبط غريب ابن
الحاجب شعر بضم الباء
وسكون التاء أي تسقط
استثنائه الرواضع أو يقع
الياء وتشديد التاء المشناة أو
المثلثة أي تثبت استثنائه
بعد سقوط الرواضع اه
فاذا انفردت التفرقة
حينئذ لاستثنائه عن أمه في
أكله وشربه ومنامه وقيامه
ثم انتقل يتكلم على حكم
البيع الفاسد وأوقعت
فقال (وكل بيع فاسد)
كالبيع وقت نداء الجمعة
(فضمائه من البائع) عيب
الوهاب لانه على ما يكره
لم ينتقل الى ملك المشتري
(فان قبضه) أي المبيع بيها
فاسدا (البائع فضمائه من
المبتاع) على المشهور وعيب
الوهاب لانه لم يقبضه على
جهة أمائه وانما قبضه
على جهة التملك (ك) فأت
جعله البيع الفاسد فاقدم

اللفظي (قوله وهو ظاهر المذهب) هو الراجح (قوله وعن ابن القاسم المنع)
أي الى أن يستغنى عن أمه بالرعي (قوله أي لم تثبت الخ) حاصله ان الايجاب
ثلاثة والاول منه ما ذكره الاخيرين وفي بعض الشراح جعلها بمعنى واحد ومنه
يقع أوله وتشديد ثانيه وهو بناء فورية أو بناء مائة ففروجة ويجوز ايضا أمه
وسكون ثانيه مع المثلثة فقط أي ثبت بدل روضه بعد سقوطها اه والخامس
ان هذا التفسير الثاني الذي ذكره الشارح هو الراجح وعلى هذا فلا يجوز
التفرقة الا بعد نبات ماسقط من الراضع ولا بد من أن يكون نباتها في زمن
معتاد فان ثبت في غير زمن اه اذ نباتها أي سقطت الرواضع قبل زمن سقوطها
عادة ونبت ما حينئذ فلا يجوز التفرقة قول الشارح فاذا انفردت معتادا وقوله
لا يستغنى الخ كذا في نسخة وفي الاخرى جازت التفرقة حيث استغنى عن أمه في
أكله الخ وهي قيد قيد اغير ما تقدم وهو ان مجرد نباتها غير كاف بل لابد من بلوغها
مبلغا يأكله تامل فالحديث وأفاذا انفردت سقطت روضه ونبت
كلها لا بعضها ولو المعظم ولو لم تكمل نباتها جازت التفرقة والمراد لا يقارن
المعتاد ويكتفى ببلوغه زمنه المعتاد وهو بعد السبع ولو لم يفرغ بالفعل الخ تنبيه
لوجبات التفرقة على الوجه الممنوع فيقعح الا ربيع ما هي في ملكه الا ان يضمن
زمن الحرمة بأن لم يطاع على ذلك - في جعله انذارا ماضيا ويطرب
بائع التفرقة ومبتاعها كآله مالك وظاهره ولو لم يعتاد او محل الضرب ان علما
حرمتهما والاعذار بالجهل (قوله وكل بيع فاسد) ان له قدوة أو غشوه
أو جهله أو غير ذلك بما يفسد به البيع من فساد - أو شرط أو وجود مانع
كالنساء والتفاضل في الربوات متعة أو غشوه أو فساد أو مختلفا في فساد أو فساد
كالبيع وقت نداء الجمعة الظاهر انه ما فسد له قدوة (قوله فان قبضه) أي المبيع
أي قبضه استمر بعدت البيع - تراعى اذا اشترى ساعة شراء فاسد فقد صحت
رقدها الى البائع على وجه الأمانة أو غيرها فها كانت فان ضمها من بائعها
لان هذا القبض بمنزلة المدم وقيد فليكونه بعد البت للاحتراز عن بيع الخيازان
ضمها من البائع ولو قبضه المشتري لان المبيع الضعيف اذا وقع على خيار الغشوه
نفعه من البائع تنبيه هذا الضمان ضمان أصالة لا ضمان رهان فلا يقتضي باعثة
البينة ولا فرق بين ما يطلب عليه وغيره وقوله أي المبيع المفهوم من السياق كما
في التحقيق أو المفهوم من بيع قولك قلت جعله أي عبد الوهاب (قوله اضطراب
في استعمال) أي فقهوله وانما قبضه على جهة التملك يقتضي انه انتقل الى المشتري

غير ناقل وفي هذا جعله ناقلا وهذا هو عد في اضطراب في التعليل فامل وظاهر كلام الشيخ انه
اذا ملكه البائع من قبضه ولم يقبضه لافه ان عليه وهو كذلك

بالعقد فينا في قوله ما بقالانه على ملكه لم ينتقل الى ملك المشتري ويمكن الجواب
 بأن قوله انما قبضه على جهة التملك أي بحسب زعمه أي فلما قبضه على جهة التملك
 بحسب زعمه وقصدى وأخذ منه وانما ينتقل له الملك بحسب نفس الامر (قوله
 وحيث قلنا يضمنه المشتري) أي يضمن المبيع فاسد انما يراه مما يحل تملكه
 اخترازا من نحو الميتة والزبل والكلب فلا ضمان على المشتري ولو قبضه وأدى ثمنه
 والمراد غير المأذون في اتخاذه تنبيه اذا ردت السلعة بسبب الفساد فيوز المشتري
 بقضاها وظاهر كلامهم ولو علم المشتري بالفساد وجوب لفسخه الا في مستثناة وهي
 ما اذا اشترى شيئا موقوفا شراء فاسدا مع علمه بأنه موقوف فيجب رده ما حيث كان على
 غير معين أو على معين غير رشيد وأما على معين رشيد وباعه ذلك المعين فإنه يوزر
 المشتري بالغلط ولو علم بأنه موقوف كما يفوز المشتري بالغلط لا يرجع على البائع
 وكافة الحيوان اذا كانت الغلة قد رالكفة أو أكثر أو ما لو زادت الكفة على الغلة
 أو كان لا غلة له فيرجع على البائع بالزائد في الاولى أو بكله في الثانية وقد يرجع
 بالنفقة مع كون الغلة له وذلك فيما اذا حدث في البيع فاسد امله من قائمة كسناه
 وصبح فيرجع بذلك مع كون الغلة له كسناه وليس به (قوله وانما يضمن يوم
 العقد ما يكون صحيحا) أي ما لم يكن فيه حق توفية ووقع بتأجيله ضمانه للمشتري
 بمجرد العقد وأما اذا كان فيه حق توفية بأن كان مما يكال أو يوزن أو يعد فلا ينتقل
 ضمانه الا قبضه وهو يكيل مما يكال أو يوزن أو يعد ما يوزن أو يعد وكذا في مسائل آخر
 فلتراجع في خليل (قوله بأن حال عليه الخ) الا أن هذا انما هو في المروض
 والحيوان دون العقار والمنزلى فان تغير السوق لا يغيرهما وظاهره ولو اختلفت
 الرغبة فيهما باختلاف الاسواق وسببه على ذلك الشارح (قوله) أو في نفسه
 أشار الى أن المراد بالبدن الذات فيصدق بالجماد لا خصوص الحيوان كما يتبادر من
 لفظ بدن (قوله بزيادة أو نقص) كان تنبيه الدابة بسمين أو هزال بخلاف سمين
 الامة وأما هزال الامة فبغيت (قوله فان كان موقوما) قدره لمقابلة قوله وان كان
 مثليا (قوله بالغة ما بلغت الخ) قال في المصباح وقولهم لزمه ذلك بالغ ما بالغ
 منصوب على الحال أي مترقبا الى أعلى نسائمه من قولهم بلغت المنزلة اذا وصلت
 له والظاهر انه من مجاز الاول والتقدير واصلته تلك القيمة الى قدره ويؤول الى اتصافه
 بأنهم لصلته فالعائد محذوف وقوله ولا يوم الحكم أي الحكم بالقيمة (قوله جاز بعد
 معرفة القيمة) هذا قول ابن الماوراء شهره ابن بدير ومقابله يصح وان لم تعلم القيمة
 لان الفرض هنا اسقاط التنازع وبعد ان علمت الشهادة عند كون المبيع

وحيث قلنا يضمنه المتاع
 فانه يكون (من يوم قبضه)
 لا من يوم عقده وانما يضمن
 يوم العقد ما يكون صحيحا
 (ف) ان فات المبيع بيعا فاسدا
 (ف) ان حال عليه (سوقه)
 أي تعبير بزيادة في الثمن
 أو نقص منه (أو تعبير
 في بدنه) أي في نفسه بزيادة
 أو نقص فان كان مقوما
 (فعلية قبضته) بالقيمة
 ما بلغت كانت أكثر من
 الثمن أو أقل أو مثله (يوم
 قبضه) لا يوم الفوات ولا يوم
 الحكم (ولا رده) أي
 لا يلزمه رد المقوم اذا كان
 موجودا جبرافان تراضيا
 على الرضا بغير معرفة
 القيمة لئلا يكون بيعا فاسدا
 بمن مجهول

جارية أن تكون غير مواضعة والافلاحيه وزلان القيمة ومن على المشتري أخذ البائع
 فيها جارية فيها مواضعة وهو فسخ الدين في الدين فائدة إذا وجب جرد القيمة فانه
 يقاصه به من الثمن واجرة المقوم على التبايعين جميعا (قوله ما يجوز أو يكال
 أو يعد) احتراز عن المثلي المشتري جزاء فانه يجوز ويقوم ويغرم قيمته ولا يرد
 مثله لانه أشبه المقوم في الفوات بمحو الالاسواق ما لم يقم مكيلته بعد فيجب رد مثله
 أشار له المحطاب (قوله فليرد مثله) فان قعد المثل في القيمة كتمرفات اياه وتعتبر
 يوم التصدد تنبيهه ما تقدم كله في المتفق على فساد ما أو ما المختلف في فساد ولو خارج
 المذهب فيمضي بالثمن (قوله فالمشهور انه غير مفيت فيه) ومقابلته ما لا شبه
 من أنه مفيت فيه ومما يفيت به أيضا طول زمان الحيوان واختلاف في مقدار الطول
 ففي كتاب التدليس من المدونة شهر وفي كتاب السلم منه ليس الشهران ولا
 الثلاثة بقوت الآن يعلم التغير قال المازري ليس بين الموضعين خلاف حقيقي وإنما
 هو اختلاف لفظي في شهادة أي شهادة وحضور أي ان مالكنا تكلم على حيوان
 بحسب ما عاينه فرة رأى أن بعض الحيوانات يغتبه الشهر له مرعه تغيره لصغر ونحوه
 ومرة رأى أن بعض الحيوانات لا يغتبه الثلاثة لعدم ذلك وكذا بقيه فقبل العروض
 كالحيوان والثياب والمثلي كفتح من موضع الى آخر اذا كان يكلفه من كراه
 أو خوف طريق أو مكس فيرد قيمة العرض ومثل المثلي في علمهما احتراز في كلفة
 من الحيوان الذي ينتقل بنفسه فان نقله لا يغتبه الا في خوف طريق والمراد شأبه
 المكلفه ولو نقله بعبد مثلا وكذا يغتبه وطل على المشتري للمبيع بكرة أو نبيار أو نسيعة
 أو وخش التعلق القلب بالامة الموطوءة وكذا يغتبه خروجه عن يد مبتاعه بهبة أو
 صدقة أو عتق أو بيع صحيح أو حبس وكذا رهنه وأجارته وتفصيل ذلك يعلم من
 شروح العلامة خايل (قوله والقيمة كالفرع) مفاده انه على تقدير فواته يرد
 قيمته وليس بلازم لانه يمكن أن يقال بفواته ويرد مثله حينئذ كما قيل في ذهاب
 ذاته من انه فوت ويرد مثله (قوله جرم منقعة) أهله ير المقتدر من بيان جر
 للمقرض أو لاجنبي من ناحيته فلا يقع جائز الا اذا تمحض النفع للمقرض
 (قوله مثل أن يكون الخ) أو يقرض مقصودا ليأخذ به في الموضع الذي
 على أكثر كسبه وكذلك من ذات يشق جعلها ليأخذ به في الموضع الذي
 يتوجه اليه وقصده اراحته من جهه الا أن يكون الحمل عليه كثرة الخوف
 في الطريق فلا منع وحكم القرض المنوع أنه يرد الا أن يفوت بما يفوت به البيع
 الفاسد فلا يرد. يلزم المقرض القيمة في المقوم والمثل في المثلي ويجوز اراض المجهول

(وان كان) مثلاً ما يجوز
 أو يكال) أو يعد (فليرد
 مثله ولا يغتبه الرابع حواله
 الاسواق) ما ذكره أن تدبر
 السوق مفيت هو المشهور
 في المقوم أو المثل فالمشهور
 أنه غير مفيت فيه كالعقار
 وقرن بين المثلي والمقوم بأن
 المثلي الاصل فيه القضاء
 بالمثل والقيمة كالفرع فلا
 يعدل اليها مع امكان الاصل
 وقرن بين العقار والمقوم بأن
 الغالب في شراء العقار أن
 يكون لقيمة فلا يطلب فيه
 كثره الثمن ولا قلته بخلاف
 غيره (ولا يجوز سلف بجر
 منقعة لثمنه عليه الصلاة
 والسلام عن ذلك مثل أن
 يكون عنده حنطة رديئة
 يسلفها لمن يأخذ منه عوضها
 جيدة

كلى مغرارة بمثلها مع عدم معرفة ما فيه أو جهل الاجل وبالايباع بكلفة الاضحية
 (قوله وصورة ذلك) هذا مثال لا اتهام على البيع والسلف والمذهب أنه لا يمنع
 ولا يمنع الا البيع والسلف اذا كان بالشرط لا به يحمل بالتجن والاخلال امامن حيث
 كثرت ان كان الشرط من المشتري أو فقصه ان كان من البائع وحمل القساء عند
 الشرط ما لم يسقطا والاصح ان كان الاقساط قبيل فوات السبعة لان كان بعد
 فواتها ويجب حيفئذ على المشتري الاكثر من الثمن والقيمة ان كان هو المسلف لانه
 لماسلف البائع أخذها بالقص وان كان البائع هو المسلف كان على المشتري
 الاقل الا ان يكون المشتري قد غاب على السلف بحيث انتفع به فانه يلزمه القيمة
 اثبت أو قلت وهذا في المقوم وأما المثل فلواجب مثله مطلقا (قوله لانهما بيع مع من
 البيوع) عبارة تفت أحسن ونصه وكذلك لا يجوز ما فان السلف من اجارة أو كراه
 بشرط السلف لانهما من ناحية البيع فلا يجتمعان مع التلطف كالبيع وانما قلنا
 أحسن لان الاجارة والتكراء ليسا من البيع بالمعنى الاعم ولا بالمعنى الاخص واعلم
 أنهم لا يخصوصية لهما بذلك بل السكاح والشركة والقراض والمساقاة اصراف
 لا يجوز بشرط السلف مع واحد منهما وله خصه أن كل عقد معاوضة يتمتع به مع
 السلف وأما اجتماع السلف مع الصدقة أو الهبة ان كان السلف من المتصدق
 أو الواهب فذلك جائز وان كان بالعكس فلا يجوز وكذا لا يجوز جمع البيع مع واحد
 مما ذكر في النظم وهو قوله

عقود منعناها مع البيع ستة * ويجمعها في اللفظ حص مشق

فجعل وصرف والمساقاة شركة * فكاح قراض منع هذا محقق

وكذا لا يجوز جمع واحد منهما مع الآخر (قوله والسلف جائز) ويملك المقرض الشيء
 المقرض بالقول ولا يلزم رده الا بعد انقضاء المدة المشترطة أو المدة اذا لم بشرط مدة
 ابن عرفة وان لم يكن أحدهما جرى على العارية المتنتفي فيها شرط الاجل والعادة
 وفيها خلاف فقل له رده ولو بالقرب وقيل يلزمه أن يبقى له القدر الذي يرى أنه
 أعاره مثله واختاره أبو الحسن وليس من العمل بالعادة إذ قد تزد عليه المادة
 بغرض وجودها له (قوله خشى توهم طرد ذلك) أي استمرارا لتبع في جميع
 الصور (قوله بمعنى القرض) يوم أن في السلف اجالا بين المراد منه بقوله بمعنى
 وهو كذلك لان السلف بطلاق ويراد به السلم (قوله على وجه التقوية للاضافة للبيان
 وعبر به إشارة إلى أنه لا يشترط فيه النية لان القرينة ما يتقرب بها بشرط معرفة
 المتقرب اليه وان لم يجتمع نية والطاعة امتثال الامر مع معرفة الأمر وان لم يعرف

(قوله) لا يجوز بيع
 والسلف (الاصح من قوله عليه
 الصلاة والسلام لا يحمل سلف
 وبيع وصورة ذلك أن يبيع
 سلفا بدينار من الى شهر
 ثم يشتري واحدة منه
 بدينار فقد اف كان البائع
 خرج من يده سبعة ودينار
 فقد اخذ منهم ما عدا الاجل
 دينارين أحدهم عوض
 عن السبعة وهو بيع
 والثاني عوض عن الدينار
 المتقود وهو سلف (وكذلك)
 لا يجوز (ما فان السلف من
 اجارة أو كراه) لانهما بيع
 من البيوع ولما تقدم له منع
 السلف في بعض الصور
 خشي توهم طرد ذلك بمعنى
 بقوله (والسلف) بمعنى
 القرض وهو دفع المال على
 وجه القرينة لله تعالى

ليتنفع به آخذه ثم رد له
 مثله أو عينه (جائز مندوب
 اليه (في كل شيء) من
 سائر الخدكات التي يجوز
 بيعها (الاف الجوارى) فانه
 لا يجوز لانه يؤدى الى اعادة
 الفروج الا ان يكون القرض
 لاراة ولذى محرم او كانت
 في سن من لا توطأ فانه يجوز
 على ما قيد به التخيى وغيره
 المدقوة ووقع في بعض النسخ
 عقب قوله (الاف الجوارى
 (وكذلك تراب الهضبة ك)
 اى لا يجوز قرضه وهو ساقط
 في روايتنا (ولا تجوز الوضعة
 من الدين على تعجيله) على
 المشهور وتسمى هذه المسئلة
 عند الفقهاء ضع وتعجل
 وصورته ان يكون لشخص
 على آخر دين اى أجل فيسقط
 بعضه ويأخذ بعضه مثل
 أن يكون له عليه مائة درهم
 الى شهر فية ولي له رب الدين
 يحل لى خسين وأما ضع
 عنك خسين وإنما اتسع
 هذا لان من يحل شيئاً قبل
 وجوبه عدم سلفا فكان
 الدافع أسلف رب الدين
 خسين ليأخذ من ذمته
 اذا حل الاجل مائة ففيه
 سلف بزيادة فان وقع ذلك
 في الاجل أخذ منه جميع ما كان له أولا وهى المائة

المأمور والعبادة امثال الامر مع معرفة الامر ومع النية وقوله الله متعلق بالقرية
 بمعنى التقرر وقوله ليتنفع به - له له وله دفع المال ويمكن أن يكون قوله الله تعالى لا
 بقوله دفع وقوله ليتنفع تعليل للعلل مع علمته (قوله ليتنفع) اى لتصدق ان يتنفع
 اتنفع بالفعل أم لا فانطبق على ما بعده وارا دتمربف القرض الجائز ثمرة فاذالك
 قيده بقوله على وجه القرية وقوله أو عينه فيجوز لقترض أن يرد مثل الذى اقترضه
 وله أن يرد عين الذى اقترضه وهذا ما لم يتغير بزيادة أو نقصان فان تغير بنقص
 فواضع عدم القضاء بقبوله ولو تغير بزيادة فاسد فظاهر وأوجب القضاء بقبوله
 (قوله اى مندوب) لما كان ظاهر المصنف أنه مباح وليس كذلك أجاب الشارح
 ما مراده بالجائز المأذون فيه شرعا فلا ينافى أنه مندوب فيه من اتصال النفع
 ثم ترض وتفرج كرتبه وقدي برض له مائة تضى وحوبه أو حرمة أو كراهته
 وتفسر ابا عنه (قوله التى يجوز بيعها الخ) فيه نظر الاولى أن يقول فى كل شيء
 يحل تملكه ولو لم يصح بيعه فبدخل جلد الميتة المدبوغ ولحم الاضحية وعلى الظرف
 المجهول (قوله الا فى الجوارى) فانه لا يجوز ورتد الا أن تغترب بغوت البيع الفاسد
 فالقيمة ولا ردة كاستيلادها ولا يفرم المشتري قيمة ولدها ولا تكون به أم وولد وكذا
 القيمة لازمة للقرض بغواتها بوطى وتحقيقا وظنا كغيبته عليه ولا يجوز التراضى
 على ردها الا فيما اذا فاقته بحواله سوق ونحوه فيجوز أن يتراضيا على ردها وليس
 فيه تميم للفاسد لان ذاتها عوض عما زعمه من القيمة ولا يحذر في ذلك (قوله
 لانه يؤدى الى اعادة الفروج) اى لان القرض يجوز له أن يرد نفس الذات
 المقرضة وربما يكون ردها بعد التلذذ (قوله أو كانت في سن من لا توطأ) قال
 فى التحقيق وهذا عندى فيه نظر لان القرض لا يجب أن يكون الى أمه معلوم فيجوز
 أن يطاول الامد وهى عنده فيطاولها ويردها بعينها اه (قوله على المشهور) ربحى
 التخيى عن ابن القاسم جوازه (قوله على آخر دين) عرضا أو عيناً أو ما ما
 ونسواء كان الدين من بيع أو قرض فان ضع وتعجل يدخلهما بخلاف حط الثمن
 عني وأزيدك فهو خاص بالبيع (قوله ففيه سلف بزيادة) ويدخله أيضا التفاضل
 بين الذهبين أو الفضتين ويدخله النساء فهى ثلاث علل ويدخل فى الطعام من قرض
 اذا كان مما لا يجوز التفاضل فيه العلل الثلاث وان كان مما يجوز فيه التفاضل دخله
 علتان من الثلاث يملك جرتقا والنساء وان كان الطعام من بيع دخله أربع
 علل الثلاثة السابقة والرابعة بيع الطعام قبل قبضه وان كان عرضا دخله سلف
 خربة فمة (قوله فان وقع ذلك رده اليه) وان لم يطاع عليه حتى انتفى الاجل وجب
 رده اليه ما أخذ منه فاذا حل

(و) كذلك (لا يجوز التأخير به) أي بالدين (على الزيادة) عاياه كما كانت الجمالية تفعل لأن فيه سلفا لزيادة وتسمى هذه المسئلة أخرى وأزيدك بفتح الهمزة على جواب الأمر مثل (١٨٢) أن يكون لأن على شخص خمسة دنانير

إلى أجل فلما حل الأجل قال من عليه الدين أخرى وأنا أعلم أنكم أعلم على (و) كذلك (لا) يجوز (تعميل) عرض على الزيادة فيه إذا كان من بيع (لا) أنه من باب حط الضمان وأزيدك مثاله أن يكون لك على رجل مائة ثوب موصوفة فيقول لك خذ ثيابك فتقول له أنت أتركها عندك لأحاجة لي بها الآن فيقول الذي هي عليه خذها وأزيدك عليها خمسة مثالا لأن تلك الخمسة في مقابلة اسقاط الضمان عنه وذلك لا يجوز لأنه من باب أن كل أموال الناس بالباطل (ولا بأس بتعميل ذلك) العرض بشرطين أحدهما إذا كان العرض (من قرض) والآخر (إذا كانت الزيادة في الصفة) مثل أن تكون الثياب دينية فيقول له أعطيك أجود منها أن تعجلتها وظاهر كلامه أنها إذا كانت الزيادة في الدين لا يجوز بل انتهى الكلام على تعميل الدين

وتأخيره زيادة وتعجيل العرض في البيع زيادة وتعجيله في القرض زيادة في الصفة انتقل بتسليم على الزيادة في القرض عند الأجل من غير تأخير فقال (ومن رد في القرض) بفتح الهمزة وكسرها (أ) كذا عدد في مجلس القضاء بالمد الزماني مجلس القضاء هو محل الأجل وقال غيره هو الوقت الذي يقضيه فيه سواء كان قبل الأجل أو بعده (فقد اختلف في) جواز (ذلك) بشروط ثلاثة على سبيل البديل أحدها (إذا لم يكن فيه شرط) مثل أن يقول لأسألك الأجل أن تزني على ما أسلفك (و) ثانيها (لا) يكون فيه (وأي) بفتح الواو وسكون الهمزة الوعدا لصريح

له يحصل خير بحيث يفهم منه الزيادة قوة إثارة خير واحد تنفد أنه محل وفاق فالتناسب
استقاط فوله الصريح (قوله ولا عادة) خاصة بالمستقرض بأن يزيد عند القضاء
أم لا تحقيق (قوله وأجازه أنهب) وجه الجواز فوله صلى الله عليه وسلم أحسن
الناس أحسنهم قضاء وخيركم أحسنكم قضاء (قوله أو أكثر الخ) قال الألفهسي
ظاهر كلام الشيخ أن أنهب يحيزه سواء كانت الزيادة يسيرة أو كثيرة لكن استأنب
عشرة دراهم مثلاً ففرضي أحد عشر أو خمسة عشر ابن القاسم يحرمه بهاء الله المراد
منه (قوله كراهة تحريم) أي بقرينة قوله ولا تحيزه وكلام ابن القاسم هو
المعتمد وقوله على المشهور الخ) قال ومقابلته الكراهة لاتيزه بفيده نت واعلم
أنه إذا كان العامل بالعدد فيوزن قراء ذلك العدد كان مثلاً وزنه أو أقل أو أكثر
ولا يجوز أن يقضيه أزيد في العدد كان مساوياً له في الوزن أو أقل أو أكثر وإن
قضاء أقل من العدد فإن سارى الأقل وزن جميع العدد أو نقص عنه جاز والأفلا
وإذا كان بالوزن فيوزن يقضيه ذلك الوزن زاد على العدد أو نقص أو ساوى
ولا يجوز لقضاء بأكثر مطلقاً ويجوز لقضاء بأقل حيث حل الأجل وإذا كان هما
فاختار عجم الغاء العدد وغيره الغاء لوزن (قوله أنه يجعله قبل أجله) مساوياً
لما في الذمة أو أهلى (قوله لزم القرض) أي وجب عليه لأن أجل دين العين من
حق من هو عليه في الزمان والمكان (قوله وأجبر المقرض الرجوع) خلافه لما لم يلزم
من الوجوب الجبر فاق به (قوله في بلد القرض) الرجوع - خلافه وإن الأجل
في العين من حق من هي عليه في البيع في القرض ولو في غير بلد لقرض وابتاع
(قوله إلا أن يخرج معه) أي يخرج الدين مع رب الدين أو يوكل وكيله يذهب
معه لبلد القرض وأنت خير بأية لادعي لذلك لأنه يكون حينئذ القضاء في بلد
القرض والحاصل أن أجل دين العين من حق من هو عليه في الزمان والمكان كان
من يبيع أو قرض ولا فرق في جبر صاحب العين على قبولها بين كون الدفع في بلد
القرض أو غيره لأنه لا كلفة في حل العين وينبغي أن يكون مثل العين غيرهما
يخف حله كالجواهر النفيسة في القرض وإن ألحقت بالعروض في غير هذا قال عجم
وينبغي أن يقبل لزم قبول دين العين وما ألحق بها في غير ما إذا القرض أن لا يكون
بين البلدين خوف والألم يلزمه وهو مخالف لما عند ابن بشير فإنه يقول إلا أن يتفق
بين الزمان أو المكانين خوف وهي من يبيع فلا يجبر من هي له على قبولها قبل
الزمان أو المكان المشترط فيها قبضها ولا ينظر لذلك في عين القرض وبقيد أيضاً لزوم
المقبول بأن يجعل جميعه أو بعضه مع عسر الباقي وهذا كله إذا كان سارياً أو أهلى

ونالها أن (لا) يكون فيه
(عادة) وهي معروفة
(فأجازه أنهب) ع ظاهره
فيما قل أو أكثر والنصوص
لاشبه فيما قل مثل زيادة
الدين في المائة والأردب
في المائة ويحتمل أن يكون
لاشبه قول عام في القليل
والكثير (وكرهه ابن
القاسم) كراهة تحريم على
المشهور وقوله (ولم يحزه)
فأكد ثم انتقل بشكك على
تعجيل الدين من غير زيادة
فقال (ومن عليه) دنانير
أو دراهم من يبيع مؤجل أو
من قرض مؤجل فله) أي
لمن عليه الدنانير والدراهم
أن يجعله) أي يجعل ما عليه
(قبل أجله) لأن الحق في
الأجل له فإذا أسقط حقه
لزم المقرض قبوله وأجبر على
ذلك إذا كان التعجيل
في بلد القرض أما إذا كان
في غيرها فلا إلا أن يخرج
معه أو يوكل وكيله

لان تعجيل الاقل حرام وتعجيل الاكثر عددا او وزنا فوق ربحان الميزان فيه سلف
 جرمنا وهو حرام في القرض بخلاف من البيع فانه يجوز قضاؤه باكثر اذا كان
 عيننا اذ اقرر ذلك مكان يبنى للمضف أن لو قال بدل قوله فله أن يعجله قبل أجله
 فيبيع على صاحبه ما قبله ما قبل أجلها لان الضمير راجع للدرهم والدنانير نه
 لا يلزم من جواز التعجيل لزوم القبول مع أنه المراد (قوله في العروض الخ)
 العروض الائمة التي لا يدخلها كبل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا قال
 به منهم في الصحاح العرض المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدرهم والدنانير
 فانما عين اه فلت والظاهر أنه أراد هذا بالعرض ما هذا الطعام بدليل التعق
 الان يعجل من عطف العام على الخاص ويحتاج لتكته وما عدا العقار والعين
 فتدبر (قوله لا من بيع الخ) فلا يلزم صاحب الدين والدرهم والطعام قبوله قبل
 الاجل لان الاجل في عرض البيع ومنه السلم من جهة ما إذا عجله من هو عليه
 لا يلزم صاحبه والحاصل أنه يلزم قبول دين القرض العين مطلقا أعني في بلد القرض
 أو غيرها وغير العين حيث كان الدفع في بلد القرض وأما في غيرها فلا يلزم قبول
 غير الدين كما لا يلزم قبول العين اذا كان بين البلدين خوف قال بعضهم والظاهر
 أن الدين اذا احتاجت الى كبير حل أنه لا يلزمه قبولها كغيرها (قوله الاحاثين)
 جمع احياض وهو جمع حين فظهر ان احاثين جمع الجمع وتعين مبني للفاصل
 والمراد أن ما ذكر من العروض والحيوان تنغير فيه الازمنة فقد ساوى في هذا
 الحين عشرة دراهم مثلا وفي حين آخر اكثر من عشرة (قوله تنبيه الخ)
 قد يقال لاحاجة لهذا القيد لان موضوع المسئلة فيما تعجل قبل الاجل والموت أو
 الفليس حل الاجل كما يأتي (قوله ذات الاشهار) كعنب وبلح وقوله أو حب
 كقمح وقول وعدم الجواز اهدم الانتفاع به شرعا في البيع (قوله جاء مفسرا
 في الحديث) والحديث ما رواه مسلم من حديث نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تتباع الثمرة حتى يبدو صلاحها وتذهب عنها الآفة قال يندو
 صلاحه حمرة وصفته اه بافضله (قوله بأن يجرأ م يضر) ويقوم مقام ذلك ظهور
 الخلاوة في البلع الخضاري وأما بدوه في نحو العنب والتين والشمس فظهور الخلاوة
 وفي الموز والتين والنعنع وفي ذي النون بافتتاحه كالوز والياسمين وفي البقول
 والافنت والجوز والفجل والبصل باطعامها واستقلال ورقها الى حاله يعرفونها
 تصلح للتعاقع وأما البطيخ المعروف بالعندلاوي والقارون فقبل بالاصفرار وقيل
 بالتمهي له وأما الاخضر فتلون لونه بالسواد في الحمرة وقصب السكر فظهور خلاوة

(وكذلك له) أي لمن عليه
 دين (أن يعجل العرض
 وأطعام من قرض لا من
 بيع) فليس له تعجيل ذلك
 ظاهره ولو قرب لاجل
 سما يوم واليومين وانما فرق
 بين البيع والقرض
 في العروض والطعام لان
 ذلك في المتالب ترصده
 الاسواق وتعين فيه
 الاحايين فله شترى غرض
 في تأخير ذلك الى وقته
 لينتفع بالربح فيه بخلاف
 القرض فانه لا يجوز له أن
 يقصد ما النفع بما أقرض
 تنبيه ظاهر قوله لا من بيع
 ولو في الموت والفلس وليس
 كذلك لقوله فيما يأتي ويجعل
 عبرت لاطلوب أو تقليده كل
 دين عليه (ولا يجوز بيع ثمر
 بمثله وميم مفتوحة ذات
 الاشهار ما دامت خضرا
 (أو به لم يدر صلاحه)
 بدو صلاح الثمر جاء مفسرا
 في الحديث بأن يجرأ أو يضر

وأما الجوز واللب وزباديه في اليبس وأما القرط والبرسيم فانه باع أن يبرح دون
فساد وأما الفقس والخيار ونحوهما فبانه فساد (قوله) وصلاحي الحب أن
يبس) فلو قد عليه فربما يفسخ إلا أن يوت بقبضه بعد جزم (قوله) فإن وقع البيع
على التبقية) وحيث نفع فضان الثمرة من البائع ما دامت في رؤس الشجر فإذا
جذها برطبار ذقيمتها وتوارد بينه أن كان غاوا لا رقت له أن علم والارذقيه منه
~~هكذا~~ قال الشيخ عبد الرحمن الأجهوري قال عجم وما ذكره في الرباب من رذ
قيمه ظاهرة ولو كان قائما أوقات وعلم وزنه والجاري على القواعد أن يقال
فيه ما قال في التمر إلا أن يكون في محل لا يوزن فيه رعيته أن كان غاوا لا رقت
له (قوله) أو نرياسمه الخ) بحيث لا يزيد على طور إلى طور آخر (قوله) أن يقع
به كالمصرم) فانه يقع بخلاف غير المنتفع به كالسكندر فانه غير منتفع به في
هذه الحالة وهذا الشرط ليس خاصا به ذبل كل بيع كذلك وانما ذكره مع هذا
لانه خرج عن الأصل في امور فاحتاج إلى شرط منها هذا فلهذا فاعلم لها (قوله) فإن
تدعو إلى ذلك حاجة) سواء كان الاحتياج لتبائنه أو أحدهما (قوله) وإن لا
يتما الخ) ليس المراد التما إلى هناك بل توافقا على ذلك وانما المراد توافقهم في
نفس الامر (قوله) أي انتم) الدال على أن الضمير عائدا على الثمرة خاصة دون الحب
(قوله) وإن نخلة) ويلحق بالثمر القاني وأفهم أن بدو ملاح ليج لا يفي في حل
بيع نحو العنب وهذا يختص بالقاني والتمر وأما بدو ملاح بعض الزرع فلا يكفي
في حل بيعه ببقية بل لا بد من يبس حب جميع الزرع والفرق بين التمر والقاني يكفي
بدو ملاح بعض الحبس والزرع لا يفي إلا بدو ملاح المدة ودعيه أن التمر إذا بدا
ملاح بعضه يتبعه الباقي سرهما ومثله نحو الشتاء بخلاف الزرع واشد حاجة
الناس لكل ثمار رطبة (قوله) إذا بدا ملاح بعضه) وأولى كله فإذا كان زرعها
وبدا ملاح كله فيجوز بيعه جزافا أن لم يستتر فإن استتر في اكمامه كجمع في منبلة
وبزره كان في جوزه لبيع بيعه جزافا لعدم الرؤية ونوع كيلا وما شرا ما ذكر
مع عشرة فيجوز جزافا ولو باقيا في شهره لم يقع ملاح إذا بدا ملاحه ولم يستتر بوقته فباله
ورق والا متع بيعه جزافا أيضا (قوله) نخلة واحدة) منسوب على التجربة أن كان
الضمرة وهو الظاهر لكثرة هذه فاعلم أنها بعد أن ولو ان شرطه يبرح ويوجد في بعض
الشمع زدها - أو يمكن توجهه على جعله فعلا بعل محمد وفي أي وإن بد نخلة أي
صلاحي نخلة ولا فهو من نخلة بل أو شجرة أو دالية في الكرم وذيتونة في الزيتون
(قوله) فإذا كانت باكررة) أي وهي أي تسبق بالزمن الطويل بحيث لا يفي حل

وبدو ملاح الحب أن يبس
وكلامه محمول على ما إذا
باعه بشرط التبقية أو وقع
البيع مالا من غير شرط
فان وقع البيع على التبقية
أو على الأصل ملاح قد يقع
أما إذا وقع بشرط الجذاذ
في الحال أو قرر بياضه فجاز
بشرط ثلاثة أن يقع به
وإن تدعو إلى ذلك حاجة
وإن لا يتما لأ - بل ذلك
الموضع أو لا يبرحهم على
ذلك (ويجوز بيعه) أي
التمر (إذا بدا) وإن كان
(ملاح بعضه) (نخلة)
البعض المزده (نخلة)
واحدة (من نخيل كثيرة)
ما لم تكن باكررة فإن كانت
باكررة لم يجز بيع الحائط
بطريقه ويجوز بيعه واحدا

منه انما في الكلام على مسائل
منوعة فقال (ولا يجوز بيع
ما في الانهار) جمع نهر يقع
الماء وسكونها (ولا) بيع
(ما في البرك) بكسر الباء
جمع بركة بكسر الباء ايضا
وهي الغدران المنورة
المقطعة (من الحيطان)
لما رواه احمد انه صلى الله
عليه وسلم نهى عن شراء
السمك في الماء أى للغرور والغرر
فيه من وجهين عدم التسليم
وكونه يقل ويكثر (و) كذا
(لا) يجوز (بيع الجنين في
بطن أمه) أدمية أو غيرها
لغير لانه لا يدري هل هو حي
أو ميت ناقص أو تام ذكر
أو أنثى فقله (ولا بيع ما في
بطون سائر الحيوان) أى
لا يجوز تكرار (و) كذا (لا)
يجوز (بيع نتاج) بكسر
النون (ما تنتج الناقة) بضم
التاء الاولى من الفعل وفتح
الثانية على ما لم يسم فاعله
لما صبح انه صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع جبل
الحلقة فسر ابن وهب بنتاج
ما تنتج الناقة ولا يخفى ما في
هذا من شدة الغرر لانه
جنين ما يلد جنين هذه
الناقة

معة تتابع الطيب (قوله بفتح الهاء وسكونها) لغتان مشهورتان وكذا كل
ما كان على ثلاثة أحرف عينه حرف حلق كشهر (قوله وهى الغدران) سميت
بذلك لانه يدرها أهلها بانقطاعها عند شدة حاجتهم لها كما ذكره ت (قوله
المحفورة) كذا انما وقفت عليه من النسخ ونسخة تفت والتحقق مما وقفت عليه
المحفورة بالصاد ولا يخفى ان المحفور ههنا وتكون البركة على كلامه نفيس الماء
الجميع في الموضع الذى انقطع عن السيل مثلا وفى القاموس سميت البركة
بذلك لانها الماء منها هو اسم للموضع على كلامه (قوله من الحيطان) قيد بعضهم
ذلك بما اذا لم يكن فى محل محصور كبركة صغيرة بحيث يتوصل الى مدركة ما فيها
ويقدر على تناوله والاجازة فيه لا يجوز على العبد لك الارض منع الاصطباذ
منها الا في صورة وهي أن يكون اصطباذ الغدير بصاحب الارض كان تكون
البركة في وسط زرع صاحب الارض (قوله أى للغرر) ولذلك كان مثل الطائر
فى الهواء والنحل خارجا عن الجميع لعدم القدرة على تسليمها وتسليمها وأما النحل
فى جمعه فيجوز بيعه ولو بدون جمعه ويدخل الجميع تبعاً كما انه لو عده على الجميع
وسكت عن النحل انه يدخل النحل ولا يدخل العسل فى الصورةين (قوله هل هو
حي الخ) لا يخفى انه قد يعلم كونه حيا فاعل الاول لم يعلم هل يخرج من بطن أمه حيا
أو ميتاً وقوله ناقص أو تام أى ناقص الخلقة أو تامها لا ناقص عن مدة الحمل أو تامها
لان هذا لم (قوله تكرار) أى ان كان الجنين عامداً وان كان خاصاً بجنين
الامة فلا تكرار (قوله ولا يباع نتاج الناقة) هذا أشد من الاول لانه
جنين الجنين (قوله على ما لم يسم فاعله) أى الذى هو معنى النقي للفاعل وهو من
الافعال التى لم تسمع الا مبتدئة للفعول مراد بها الفاعل فهو حى علينا تكبر (قوله
فسره ابن وهب) وفسره غيره بأنه بيع الحزور الى أن تنتج الناقة ثم تنتج الذى فى
بطنها فهو البيع الى ذلك الاجل أقول فعلى تفسير ابن وهب يكون جمل بفتح الحاء
والموحدة مصدر بمعنى اسم المفعول والحيلة اسم جمع حائل كظلم رطلة وقال
الاخفش هو جمع حائلة فصدوق المضاف جنين الجنين الواقع عليه البيع
ومصدوق المضاف اليه الجنين الذى فى البطن حين البيع مجازاً باعتبار الاول أو
يجعل اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والحيل مختص بالادميات ولا يقال فى غيرهن
من الحيوان الاجل كما فى الحديث (قوله لانه جنين ما تلده) أى ما يلد جنين
أى جنين الذى يلد جنين هذه الناقة وانظروا فان هذه العلة تقتضى ان المباع ابن
ابن ما فى بطنها فيضاف قوله نتاج ما تنتج الناقة فالذى على طبق ما تقدم أن يقول

لانه جدين الجنبين واذا امتنع بيع الجنبين فكيف يجنب الجنبين الا ان يقال الاضافة
 في قوله جدين مائدة للبيان وحاصله ان الجملة اسم لما في البطر وجعلها ما ولد ذلك الذي
 في البطن (قوله ولا يبيع ما في ظهور الابل) المراد القمح، مطلقا بذاته قول
 صاحب الفحل لصاحبه انما هو ابيه لك ما ينفعه من ماء فحلي هذا في بطن ناقث
 اوزناتي واذا وقع العقد على شيء من ذلك فانه يفسخ الا ان يفت القمح وود عليه بما
 يفتوت به البيع الفاسد (قوله ضربا بكسر الضاد) وهو الذي يزو كما يفيد
 المصباح فالدليل لا يطابق المدعي تأمل (قوله التزو) صدر (فتح التون على وزن قتل
 قال في المصباح نزي الفعل نزوا من باب قتل ونزوا ناوذب اه (قوله عبرات اوزمان
 جاز) أي مرة او مرتين او ثلاث مرات او يوم او يومين وعطف باؤلا فادة مدم الجمع
 بينهم ما كان الواضحة ان سمي يوما او شهرا لم يحرز ان يسمي نزوات فان حصل الحمل
 انفسخت الاجارة في الصورين وعليه بحسب ما انتفع (قوله كراهته) ظاهر
 بهرام أي مطلقا كان التزو مضبوطا بما ذكر اولا وظهر ان الكراهة للتنزيه ومفاد
 الحديث الحرمة وقوله بدلم يفسخ ولم يرد بما يقوى الكراهة وعطف لم يرد تفسير
 وقوله لانني عنه أي في مسلم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضرب
 النمل (قوله ولا يجوز بيع الا بق) أي فبيعه فاسد وممانه من بائنه وفسخ وان قبض
 واذا عرف انه عند رجل جازان بضاعته ومن غير من يوصف له اذا وصف للسيد
 حاله ان مضى زمن يمكن ان يتغير فيه وسكان المشتري لا يعلم صفته لان كان
 الامر بالقرب والمشتري يعلم صفته ولا حاجة الى الوصف وان لا يشترط نقد الثمن
 ويشترط في الذي عنده الا بق ان يكون غير الامام ونه من لم يمكن الوصول اليه
 قال عجم ويحرق مثله في البعير الشارد (قوله وبين له غاية اياقه) الغاية باعتبار
 الزمان كان يقول له غاية اياقه اربعة ايام مثلا باعتبار المكان كان يقول ان
 غاية اياقه الى اسكندرية مثلا (قوله تن بيع الكلاب) المنع تنفق عليه
 ان كان غير ما ذون في اتخاذها واذا وقع كان باطلا (قوله وهو راجي) يقع
 الموحدة وكسر المعجمة وشدة الغنية فعيل بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث
 ومهر البني ما تأخذ المرأة على فرجها وسمى مهر ايجاز الكونه على صورته
 وحلوان الكاهن بضم الحاء ما يأخذه على كونه قال الشيخ المناوي شبه بالشيء
 الحلوان حيث انه يأخذه بلامشقة والفرق بين الكاهن والعراق ان الكاهن انما
 يتعاطى الخبر عن الكواثر في مستقبل الزمان ويدعي معرفة الاسرار والعراق هو
 الذي يتعاطى معرفة الشيء المسروق ومكان الضال ونحوهما من الامور اه (قوله

(و) كذا (لا يجوز) بيع ما
 في ظهور الابل لما مع انه
 صلى الله عليه وسلم نهى عن
 بيع ضرب النمل (ج) ان كان
 التزو مضبوطا بعبارات اوزمان
 جاز وروى ابن حبيب كراهته
 لانني عنه وان اخذ الاجر
 فيه ليس من مكارم
 الاخلاق فان فعل لم يفسخ
 ولم يرد (و) كذا (لا يجوز
 بيع) (الابقي) في حال اياقه
 للفرق المهي عنه واما ان كان
 خافرا وبين له غاية اياقه جاز
 (و) كذا لا يجوز بيع (البعير
 الشارد) للفرق اعدم القدرة
 عليه (ونهي عن بيع
 الكلاب) اشار بذلك لما
 في مسلم انه صلى الله عليه
 وسلم نهى عن ثمن الكلب
 ومهر البني وحلوان
 الكاهن

واختلف في جواز بيع الخ) قل تولى له هو والمبيع وهناك قول من بالسكراهة
فإن وقع ونزل وعقد على السكاه فاعلمكم أنه يفسخ ببيعها إلا أن يطول وتبيل وإن طال
وقيل يمضي بمجرد العقد مراعاة لمن يقول بجوازها في المذهب وهو ابن حبيب وموحيه
ابن ناجي وهذا فيما يجوز اتخاذه من السكاه وأما ما لا يجوز اتخاذه، فهو ما فلا حاجة
أنه لا يجوز بيعه وهو أنه يبيع فسخ البيع (قوله فعليه قيمته على تقدير جوازيه
من غير تحديد) هذا على القول بتحريم البيع وأما على القول بإباحة البيع فأحرى
أن تكون فيه القيمة بالنظر ما بلغت كغير قيمة جلد ألية المدنوخ وأم الولد
ولحم أو جلد الأضحية بعد ذبحها لأنه لا منافاة بين حرمة المبيع والضمان (قوله لما
ثبت في الأحاديث الخ) لا يخفى أن الأمر يتخفى الطلب فلا يوافق قوله أولاً في جواز
الخ إلا أن يعمل على الأذن ولهذا ذكره من أنه يندب قتلها (قوله يبيع اللحم
بالحيوان) أي لأن المساواة بينهما ما غير معلومة وهو كمنعنى التفاضل وت وهو معنى
قوله لأنه يبيع معلوم بمجهول فالعلم اللحم والمجهول الحيوان (قوله وهو معنى
المزانية) من قوله نافذة زبون إذا منعت من حلالها ومنه الزبانية له ففهم الكفار
في كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن مراده وبهتقاده الغالب فإذا علم أن
أحدهما أكثر انتهى هذا التحقيق (قوله عند مالك) أي من حيث العموم ومقابلته
كإفسيده مرام تخصمه بالحيوان الذي لا يراد للذبح فاللهو واللعنة دألى المزانية
(قوله مخصوصة باللحم من نوعه) ولو كان الحيوان يراد لأقنية (قوله وإليه أشار
بقوله من جنسه) أراد به الجنس الأقوى الصادق بالنوع وبالصفة فلا ينافى
قوله مخصوص باللحم من نوعه (قوله فان طبخ جاز) ولو طبخ بغير انزال لكن شرط
جوازه التعجيل والاحرم إلا إذا كان ذلك الحيوان يراد لأقنية (قوله أما إذا كان إلى
أجل فلا يجوز) يقيد بما إذا كان ذلك الحيوان لا يراد لأقنية ولا يجوز بيعه بلحم
من غير جنسه لأجل كاهو نفسى إلا أن لشارح اختصر العبارة بتميم العلم أن
صور بيع اللحم بالحيوان وبيع الحيوان بغيره من خمس وخمسون من ضرب
خمس وهي لحم وحيوان يراد لأقنية وله منفعة كثيرة وما لا تطول حياته كطير
الماء والشارق والامنفعة فيه إلا اللحم تكفى المزاو قلت تخصي أضان في مثلها
المكر ومنها عشرة والباقى خمسة عشر المأثر منها اثنتان بيع اللحم بلحمه وبيع
حيوان يراد لأقنية بمثلها وصور بيع الحيوان بمثلها بشرط ومنه واحدة كما علمت
وتقتنع تسمية والحاصل أن اللحم باللحم من جنسه جائز عند المال والتأخر بغير
جنسه يكفى التناجز كما في بيع الحيوان التي لا يراد لأقنية بشيء من الأطعمة ولو

(واختلف في) جواز (بيع
الأذن في اتخاذه منها) أى من
السكاه للحراسة والمصيد
ومنعه على قولين مشهورين
(وأما من قتله) أى المأذون
في اتخاذه (فعليه قيمته)
وأما غير المأذون
في اتخاذه فلا قيمة فيه (ك)
لا خلاف أعلمه في جواز
قتل السكاه غير
المأذون في اتخاذه المأثت
في الأحاديث الصحيحة من
الأمر بقتلها (و) كذلك
(لا يجوز) (بيع) اللحم
بالحيوان) أنه عليه الصلاة
والسلام عن ذلك لأنه يبيع
معلوم بمجهول وهو معنى
المزانية والنهى المذكور
عند مالك مخصوص باللحم من
نوعه من الحيوان وإليه أشار
الشيخ بقوله (من جنسه)
مثل أن يبيع لحم بقر بغير
مثل لا وقيد في التخصر المنع
بما إذا يطبخ اللحم فان طبخ
جازو كما يجوز بيعه بغير
جنسه كبيع لحم الغنم
بالطير وقيد (ق) ذلك بأن
يكون نقداً أما أن كان إلى
أجل فلا يجوز

(و) كذا لا يجوز (بيعتان) وفي نسخة بيعتين وهي أو له بتقدير ولا يبيع بيعتين (في بيعه) لما صرح من تنبيه عليه الصلاة والسلام في ذلك (و) صوروا (ذلك) (١٨٩) بصورتين أحدهما ما لا يبيع سلعة واحدة بثمنين مختلفين واليها

أشار الشيخ بقوله أن يشتري سلعة أم بخصم قد اراد عشرة إلى أحصل قد ارادته ما حدى التميز ولو عكس لجاز أن كل عاقل لا يختار إلا الأقل في المقدار والأبعد في الأجل والأخرى أن يبيعه سلعتين مختلفتين بثمن واحد ككتاب وشاة بدينار عني المزمع فشرط المنع في الصورتين مما يكون البيع على المزمع للتبايعين أو أحدهما لا يقرر إذا بدرى البائع بما ماع ولا المشتري بما اشتري فان لم يكن على المزمع جاز (و) كذا (لا يجوز بيع الثمر) بثمنه فوقيه ومم ساكنة اسم اليابس (بالرطب) بضم الراء لا تفاضلا ولا تماثلا لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الثمر بالرطب فقال صلى الله عليه وسلم

لما شئت من غير جنسه أو ما يحبون بحيوان من جنسه فإن كانا لائقية يجوز ولو لأجل والأفصرم مثله ولو قد انقضى لأجله بقدر أحدهما المحل أو ما يحبون من غير جنسه فإن تراد لائقية فيجوز وقد لا إلى أجل أن كان الأول لا يراد لائقية والحيوان الذي لا يراد لائقية كالألبان من جنسه ولو تقدر أولا من غير جنسه لأجل لا يجوز دفعه كراه الأرض ولا قضاء عن دراهم كرويت الأرض بها (قوله بيعتان) أي جمع بيعتين وبيعه أي في عقد وتسمية ذلك العقد بيعتين بأختيار تعدد الثمن (قوله بتميز) أي فأراد المصنف بالبيعتين الثمنين من إطلاق اسم لكل على الجزء أي لأن الثمن من أركان البيع (قوله لم صرح من تنبيه) ففي الموصوف الترمذي وصححه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعه (قوله إحدى سلعتين مختلفتين) أي بغير الجودة والرداة فانه يمنع للجهل بالثمن في ضرورة الشارح الذي هو اقتصاد الثمن أو الثمن إذا اختلف (قوله إذا بدرى البائع) هذه اللمعة انما هي ظاهرة في الأولى (قوله فان لم تكن على المزمع جاز) أي بأن تكون على اختيار فيسأله عنه كيجوز عند اختلافها بالجودة والرداة لأن الغالب أن المشتري انما يدخل على الأجود وهذا حيث لم تكن السلعة المبيعة أحد طعامين ولا امتنع مطلقا بناء على أن من خبير بين شيئين يعد منتقلا (قوله قد يكون أكثر) هذا بعيد غاية البعد إذ الشأن أن يكون أقل إذا بيس (قوله ولا رطب يابس) فلا يباع القول المحار باليابس ولا القمح بالبالية لعدم تحقق المماثلة مع عدم انتقال أحدهما ولا يجوز بيع المدمس باليابس والقمح بالمريسة إذا تبدل انتقال المدمس والمطبوخ عن أصله كما يجوز البابس بالرطب من غير الجنس لأن المماثلة انما تعتبر في الجنس الواحد بشرط أن لا ينتقل أحد العوضين على الأصل (قوله ومنع عبد الملك) ومنشأ الخلاف هل يعتبر الحمل فيقوز المماثلة أو المال

أينقص الرطب إذا حلف فقالوا نعم قال ٤٨ عد في فلا إذا ملك فلا يباع إذا واهن أي حنيفة معناه فلا بأس إذا (و) كذا (لا يجوز) بيع الرطب بالغرب لا تفاضلا ولا تماثلا (لأن التماثل لا يتأق فيه لأن الرطب إذا بيس قد يكون أكثر من اليابس أو أقل منه أو مثله فهذا آخره والجهل بالتماثل كتحقق التفاضل والتفاضل فيه لا يجوز لأنه جنس واحد (و) كذا (لا يجوز) (رطب) بفتح الراء أي يبيعه (بابس من جنسه) لو اقصر على هذا ولم يذكر قوله (من سائر الثمار والقوا) (كه) لكان أولا يدخل فيه الحبوب وأحترز به عما لو يبيع رطب يابس من غير جنسه فانه جائز إذا تفاضل بين الجناس جائز والمنهم ورجوع بيع الرطب بالرطب والتمر بالتمر ولو كان جديرا بتقديم ومنع عبد الملك الجديد بالتقديم واستحسنه النجاشي (وهو) أي يبيع الرطب باليابس من جنسه (مما) أي من بعض الذي (نهى عنه من الرابضة) أي الذي هو الرابضة

اذ المزانية بيع معلوم مجهول أو مجهول مجهول من جنسه فان الرب مع الحزم واليا بس مجهول اذ لا يدري مقدار ما فيه من الرطب والمزانية عندنا لا تختص بالربوي وان وقعت مفسرة (١٩٠) في الحديث بالرئوي لانهم

عمومات دخل تحتها غير الربوي كالتبني عن الفرد (ولا يباع خراف) مثا الجليم (بمكبل من صنفه) ربويا مطلقا اعني سواء تبين اغضل أم لا كصبره فمع لا يعلم كياها بوسق أو وسقين منه للمزانية (و) كذا (لا) يباع خراف يجزأ من صنفه) كذلك كصبره فمع لا يعلم كياها بصبرة فمع لا يعلم كياها للمزانية أيضا واحترر بصنفه مما اذا اختلفا الجنس فانه يجوز بيع مجهول بمعلوم ومجهول بمجهول سواء تبين الفصل أول يتبين على أي حالة كانت الاحناس وقيدنا بالربوي الى آخره احتراراما اذا كان الطعام الواحد غير ربوي دل عليه الاسنة في قوله (الا أن يتبين الفصل بينهما أي بين الجزأ بال مكبل والجزأ بالجزأ فانه يجوز البيع (ان كان ما يجوز

فلا محال أن يتقص أحدهما أكثر من الآخر (قوله بيع معلوم) كببيع وسق تمر بفنخلة على رأسها ومثال بيع المجهول بالمجهول كببيع فنخلة لم يحدد فنخلة لم يحدد أيضا (قوله واليا بس مجهول) العبارة فيها قلب وعجالة التحقيق فاليا بس معلوم والرطب مجهول (قوله والمزانية لا تختص بالطعام الربوي) حاصله ان الجنس الواحد من الطعام غير الربوي والذي ليس بطعام أصلا كالخديد لا يجوز بيع مجهول منه بمعلوم ولا مجهول بمجهول الا اذا تبين الفضل وأما الطعام الربوي فلا يجوز ذلك مطلقا تبين الفضل أولا وأما اذا اختلف الجنس أجزأ مطلقا تبين الفضل أولا كانا ربويين أو أحدهما ولا طعامين أولا (قوله وان وقعت مفسرة في الحديث الخ) في الصحيح نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانية والمزانية بيع التمر بالرطب كذا وبيع الزبيب بالهنب كذا اهت (قوله كالتبني عن الفرد) أي ومن الفرد بيع معلوم بمجهول أو مجهول بمجهول من جنسه (قوله كذلك) أي ربوي مطلقا تبين الفضل أولا (قوله مما اذا اختلف الجنس) أي فانه يجوز بشرط المناجزة ومثل الجنين في الجوار الجنس الواحد اذا دخلته الصفة القوية فيجوز بيع المصنوع بمبره ما لم تدخله صفة أو تدخله صفة يسيرة كقطعة نحاس جعلت حنظلا وأبريقا فانه يجوز بيعها بما يدخله صفة قوية ولو جهل قدره (قوله على أي حالة كانت الاحناس) أي ربوية أم لا (قوله فانه يجوز البيع) ووجهه عدم المزانية (قوله ان كان ما يجوز التفاضل الخ) بان لا يكون مائة مثاقيدن ولا من أحد النقدين بل كان مما يدخله بالانداء فقط أولا يدخله ربا أصلا كالنحاس والحديد وهو مبرم ذلك الشرط انه لو كان محرم التفاضل في الجنس الواحد منه لم تجز وهو كذلك لان علة المزانية وان استغف خلفها علة الفضل تنبيه ليس هذا الفضل مكروا مع ما قبله لانه تكلم في الاول على الرطب باليا بس وهذا عام في الرطب واليا بس واليا بس باليا بس أو الرطب بالرطب وزاد هنا أيضا الجوار مع تبين الفضل بينهما ان كان ما يجوز التفاضل في الجنس الواحد منه (قوله وظاهر ما في السلم الثلاث) منها جواره وهو المعتمد (قوله ان يصفه غير البائع الخ) أي ان حصل نقد الثمن ولو تقوا عافية والا جاز ولو بصفة على الراجح (قوله ان لا يكون بعيدا) أي تحراسا ان

التفاضل في الجنس الواحد منه ولا يابس ببيع الشيء الغائب) عند مالك وجيع أمحاه بشرط من ستة أحدها ان يقع (على الصفة ج) طاهر كلامه أنه لو بيع دون صفة ولا تميز رتبة لا يجوز وان كان على خياره عند رتبته وهو المعروف وهو نص ما في كتاب الفرد من المدونة وظاهر ما في السلم الثلاث انها جواره وان ذكره ابن القصار والاهري وعبد الوهاب لجهل حين العقد اه ثانيها أن يصفه غير البائع لان البائع لا يوثق بوصفه اذ قد قصد الزيادة في الصفة لتنفق ساعته فانه ان يكون المشتري من يعرف ما وصف له رابعا ان لا يكون المبيع بعسدا احدا

خامسها ان لا يكون قريبا
 تمكن رؤيته بغير مشقة
 سادسها ان اشار اليه بقوله
 (ولا ينقد فيه بشرط) لانه
 يؤدى الى ان تكون تارة
 بيعا ان اخبر المشتري
 الامضاء وتارة سلفا ان اخبر
 الرذوفه فهم كلامه ان النقذ
 بغير شرط جائز وهو كذلك
 على المنه ورثم استثنى من
 منع اشتراط النقذ بغير شرط
 مستثنين فقال (الان يقرب
 مكانه) أى مكان المبيع
 الغائب سواء كان حيوانا
 أو عرضا أو عقارا كاليوم
 واليومين (أو يكون المبيع
 الغائب بعيدا بعدا غير
 متفاحش وهو) بما يؤمن
 تغيره (غالبا) (من دار وأرض
 أو شجر ويجوز النقذ فيه) أى
 فيما ذكر من الفرعين بشرط
 واحترار من يؤمن تغيرهما
 يسرع اليه التغير كالحیوان
 فنه لا يجوز اشتراط النقذ فيه
 مع البعد وقيد بالبعد بكونه
 غير متفاحش احتراز من
 المتفاحش كخراسان من
 افرقية فانه لا يجوز البيع
 أصلا (والهبة) وهي تعلق
 ضمان المبيع بالبايع بعد
 العقد بما يه فيه في مدة خاصة

من افرقية هذا اذا وقع البيع على البت وأما لو وقع على الخيار فيجوز لانه لا ينشر
 على المشتري (قوله خامسها ان لا يكون قريبا) من قال عجب ما محمله ان الراخ
 انه يجوز بيع الغائب على الصفة ولو كان في البلد حيث كان غائبا عن مجلس العقد
 وأما لو كان حاضرا عند العقار فلا يجوز بيعه على الصفة الا اذا كان في رؤيته
 عسرا أو فسادا كما قاله الخطاب (قوله لانه يؤدى الى) فيه نظر لان هذا العمل هو في الخيار
 فانه سبب ان لا يتم المتع مع الشرط لانه يجوز ان يسلم المبيع فيه يكون
 ذلك سواء ان لا يسلم فيكون سلفا (قوله مفهوم كلامه ان النقذ الخ) هذا حيث
 بيع على اللزوم وأما على الخيار فلا يجوز سوا بيع على الخيار المنسوب له وهو الذى
 عليه من رأيت من شرح خليل أو على خياره بالرؤية وأخذ بعض مشايخ العصر
 من العلم فانه عجب (قوله الا ان يقرب مكانه الخ) حاصله ان الغائب المبيع بالهبة
 على اللزوم يجوز النقذ فيه تطوقا مطا عقارا أو غيره قرب أو بعدا وأما بشرط فيجوز
 في العقار مطلقا قرب أو بعدا أى غير بعد جد ولا بد من ذكر أذرع الدار في وصفها
 دون وصف غيرها من الارض البيضاء وفي غيره ان قرب مكانه وهو يومان ذهابا او
 يمكن فيه حق توفية وبشرط ان لا يباع بوصف البائع وأما ما بيع بوصف
 له بائع فلا يجوز النقذ فيه ولو تطوعا وكذا ما بيع على الخيار فلا يجوز النقذ فيه
 ولو تطوعا (قوله فانه لا يجوز البيع أصلا) أى بيع البت وأما بيع الخيار فجايز
 وقوله أصلا وجدت الشروط أو لم توجد تنبيه لم يذكر ضمان الغائب وحاصله
 ان كان عقارا أو أدركته الصفة سالما لا يكون ضمانه من المشتري بمجرد العقد بيع
 بشرط النقذ اما لا قرب مكانه أو بعدا حيث بيع جزافا وأما ما بيع مزارعة فالضمان
 من البائع قال الشيخ في شرحه ولو وقفه في صحة بيعه جزافا مع غيبته الا ان يقال بناء
 على الاكتفاء بالوصف في بيع الجزاف وبالعقار ضمانه من البائع وكذا العقار
 اذا لم يتحقق سلامة العقد وهذا حيث لم يشترط خلافه والاعل بالشرط
 وتحصيل الغائب واحضاره على المشتري لا على البائع وشرطه اما على بائعه مع
 ضمانه منه يفسد بيعه وان كان ضمانه من مبتاعه فجايز وهو بيع واجارة
 (قوله وهي تعلق الخ) هذا مضاهي الاصطلاح كما افاده اللقاني وأما اللغوي فأشاره
 اللقاني بقوله العهد قلعة مأخوذة من العهد وهو الالتزام والالتزام اه ومعنى قوله
 الخ كون المبيع في ضمان البائع افاده اللقاني (قوله في مدة خاصة الخ) أى
 الموت ما عدا ذهاب المال فن اشترى عبدا واشترط ماله للعبد ثم ذهب في زمن
 الهبة فلا يرد به لانه لا ماله ولو تلف العبد في الهبة وبقي ماله انتقض بيعه

جائزة يقضى بها (في الزبيب)
 في سنة دور الحيوان لأن له
 رة على كتمان ما به من العيوب
 دور غيره لأنه قد يكتف عيبه
 كراهية في المشتري أو
 البائع بخلاف غيره ولا
 يقض بها إلا (ان اشترطت
 أو كانت جارية بالبدل) أو
 حمل السلطان الناس عليها
 فإن لم يكن شيء من ذلك فلا
 يقض بها وهي على قسمين
 صغرى في الزمان كبرى في
 الضمان وكبرى في الزمان
 صغرى في الضمان فالأولى
 (عهدة الثلاث) أي ثلاثة
 أيام باليتمها من استقبال
 أول النهار ذاك المشتري نهارا
 التي ذلك اليوم واستقبل
 ثلاثة أيام بلياليها هذا إذا
 كان البيع بنا ما إذا كان
 بخيار فمن يوم امضاء البيع
 فهذه (الضمان) فيها من
 البائع في كل شيء (لما رواه
 أبو داود من قوله صلى الله
 عليه وسلم عهدة الزريق
 ثلاثة أيام فان وجدته
 في ثلاث ليال رده بغير بينة
 وان وجدته بعد الثلاثة
 كلف البينة أنه اشتراه وبه
 هذا الله

وليس بشايعه حسن بده يمنه قال ابن خزيمة وظاهره ولو كان ماله حل الصدقة
 لأنه لم يكن لاشئ له منه كان غير منظور اليه وأما لو اشترط المشتري المال
 لنفسه فله رده بدهاب ماله (قوله بما شتر الخ) لا يخفى أن الجواز يرجع
 لاشتراطها أو حمل السلطان عليها أو اعتبارها عند جري العادة بأن يرد المشتري
 المبيع وبقوله البائع (قوله ويقضى بها) لما يلزم من الجواز القضاء أي به وهذا
 بحسب المعنى والمقابلة ولا يلزم رعايتهما يتعلق عند عدم القرينة عام أي ثابتة
 وهو محتمل لأن يكون من حيث الجواز أو من حيث القضاء وان لم تكن جائزة
 ابتداء (قوله ودون الحيوان) معلوم من قوله خاصة لأنه قد بدالايضاح (قوله
 من العيوب) ال للجنس (قوله كراهته في المشتري) أي فيه يبريد ضرره
 وقوله أو البائع ظاهر (قوله ان اشترطت) أي عند العقد ولم يحمل السلطان
 الناس عليها ولا يكفي قول المشتري اشتري على عهدة الاسلام أو على العهدة ذالم
 يجر بها عادة لأن المراد بما ذكرناه وضمان الدرك من الاستعانة وقوله أو كانت
 جارية حمل السلطان الناس عليها أم لا (قوله أو حمل السلطان الناس عليها) أي
 وأن لم يجر عادة بذلك وان صار عادة بعد ذلك لأن السلطان إذا حمل الناس عليها
 صارت بعد ذلك معتادة بتكررها (قوله أي ثلاثة أيام) فان قلت كان الواجب
 ثلاث ليال لأجل تعدد عدد وقت المعدود إذا حذف يجوز تعدد كبير العدد
 وثانيه حتى يكون المعدود مذكرا (قوله التي ذلك اليوم) أي فليكن اليوم المسبوق
 بالفجر (قوله أما إذا كان على الخياط) لا يخفى أنها تدخل في أيام المراضعة
 فالزمان بحسب ما إذا نقصت أيام العهدة قبل رؤية الدم انتظرته (قوله ثلاثة
 أيام) أي بلياليها (قوله فان وجدته في ثلاث ليال) لحل العدول عن قوله فيها
 الإشارة إلى ما ذكر من أن المراد ثلاثة أيام بلياليها فالمستفاد من مجموع ما ذكرناها
 ثلاثة أيام بلياليها ولما وجد أي حادث ولو موقفا أو غرقا أو حرقا أو سرقا ومن
 عال أو قتل نفسه (قوله كلف البينة) أي تشهدا ما يعتمد على رؤية أو أخبار
 عن رؤية أو عادة فاطعة أو لحادثة محدث زمنها (قوله أنه اشتراه) أي
 دخل في ما كلفه بعض المذنبه هذا الله لأن المعنى أنه يدعي أن هذا الله حدث
 في زمن الله هذه وبعد الشراء أو الحاصل أنه إذا وجدته بعد ثلاثة أيام ولا يدرى هل
 حدث فيه أربعه فانه يكون من المشتري إلا أن تطلع عادة وأرى في شهادة البينة
 عن رؤية أو أخبار عن رؤية أو نظره عادة بعد رؤيته زمنها فمن البائع دون عين
 المشتري في الأولى وبها في الثانية فان قطعت بآية بعد هاتين المشتري دون عين

وكذلك نفقته وكسوته عليه وغلته (و) الثانية (عهدة السنة) وهي جائزة مع دول به عند أهل المدينة يستقبل بها من أول (١٩٣) النهار بعد عهدة الثلاث والضمان فيها على البيع (م) ثلاثة

أشياء (الجنون) الذي يكون بمس جان لا ما يكون من ضربة ونحوها عند ابن القاسم خلافا لابن وهب (والجذام والبرص) وإنما اختصت هذه العهدة بهذه الأوصاف لأن أسبابها تتقدم ويظهر ما يظهر منها في فصل من فصول السنة دون فصل بحسب ما أجرى الله سبحانه وتعالى العادة فيه باختصاص تأخير ذلك السبب بذلك الفصل فانتظر بذلك الفصول الأربعة وهي السنة كلها حتى يأمن من هذه العيوب ومن التدليس (تنبيهات) الأول حكى ابن الحاجب في تدخل العهدين قولين مشهور هما عدم التدخل فعهدة السنة بعد الثلاث كما أشرفنا إليه في الزمر برلان تلف الميسع في الثلاث مع البائع وفي السنة من المشتري الثاني إذا وقع العقد على العهدة بشرط أو إعادة للمشتري اسقاطها

على البائع كان ظنت أو شكك مع عين البائع وكذا يقال في عهدة السنة وقوله وبه هذا الداء آخر الحديث (قوله وكسوته) أي ما يقه من الحر والبرد دخلا لمن قال هو ما يستر العورة فقط (قوله وغلته له) ومثل ذلك أذجنى انسان على المبيع زمن العهدة فان أُرْس الجناية للبائع ولو استثنى المشتري ماله وكذا ما وهب للعبد في أيامها الآن يكون المشتري استثنى مال الرقيق فان ما يوهب للعبد في أيامها يكون للمشتري (قوله جائزة) لأحاجة إليه بعد ما تقدم من قوله جائزة يقضى بها لأنه جار على العهدة مطلقا (قوله عند أهل المدينة) أي دليلا على العهدة المذكورة عمل أهل المدينة وكذا عهدة الثلاث أفاده التوضيح (قوله يستقبل) بل ويكسونه بعد المواضعة أيضا (قوله بمس جان) أي أودع (قوله) لا ما يكون بضربة) أي أو طرية أو خوف فانه لا يرتبه لا مكان زاله بمساحة دون الأولين كذا ذكرنا واما قرنا من أن الجنون بالطبع كالجنون بمس الجن ذكره الناصرو كلام الباجي في عهده كالجنون بطرية (قوله خلافا لابن وهب) أي فانه يراه موجبا للرد سواء كان بضربة أو غيرهما في نفسه يظهر كلامه أنه لو ذهب عقله في السنة بغير جنون لا ضمان عليه وهو كذلك عند ابن القاسم وقال ابن وهب من البائع (قوله والجذام والبرص) أي المحققين وفي مشكوكهما خلاف بشرط استمرار الحاصل من تلك الأدواء الى تمام السنة لأن حصل واحد منها داخل السنة و زال قبل انقضائها فلا رتبة الآن يقول أهل المعرفة بعوده ويسقط كل من العهدة بالتعق والتدبير والاستيلاد في نفسه واستثنى العلماء مسائل لا عهدة فيها منها المتعبد به والمخالع به وغير ذلك فلا عهدة فيها للمقتضى العادة وأما عند الشرط فيعمل بها كما قاله عجم (قوله الأدواء جمع داء) (قوله وذلك لسبب) أراد به الأمانة لا التأثير حقيقة لأن المؤثر هو الله وحده (قوله لأن تلف المبيع الخ) فلما اختلف الحكم اختلف الزمن (قوله بشرط أو إعادة الخ) وكذا إذا كانت بحمل السلطان ولا يقال ان السلطان إذا نهج منها يتبع ولا يخالف لانه يقول ليس في الاسقاط مخالفة له بل الاسقاط محقق له فتدبر (قوله فلو أسقط حقه) بأن قال ما حدث بعد فهو على ثم اطلع على عيب حدث في اليومين الذين لم يسقط فيها العهدة مثلا لأن العهدة إنما أسقطها في الثالث مثلا (قوله كما تقدم) أي

عن البائع لا في العهدة حق عهدة في مالي فله ترك القيام به فلو أسقطه بعد يوم أو يومين ثم اطلع على عيب قديم فله أن يمتنع من ذلك أو يرد ولا يكون باسقاطه تحققة في باقي المدة مسقط لما مضى منها (الثالث) يجوز التمتع في عهدة الثلاث بغير شرط ويمتنع بشرط كما تقدم

في قول المصنف ولا يجوز التقدي في الخيار ولا في عهدة الثلاث (قوله ويجوز في عهدة السنة) أي لأنها يسيرة الغالب السلامة منها فيها من وقوعه فتارة سلفا وتارة بيعا (قوله ويقال له السلف أيضا) ودل السلف بمعنى القرض يقال له سلم (قوله وهو نوع من البيوع) المناسب نوع من البيع أي بالمعنى الأعم من النوع يضاق بنفسه فأراد بقوله نوع بيع من البيوع (قوله لكنه الخ) لا وقع له في الاستدراك لأن الأمر مهم فيميز بقوله جعل لقب الخ بدون زيادة لكن (قوله جعل) أي لفظ السلم وقوله لقب أي اسما (قوله على مالم) أي على عقد (قوله فحققته تقديم الثمن) فيه مسامحة لأن تقديم الثمن ليس حقيقة لذلك البيع (قوله الكتاب) أي قد قال الله تعالى وأحل الله البيع وقوله والسنة) أي في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم اهـ وقوله واللاجع أي قد اجعت الأمة (قوله وجواز شرط الخ) لا يخفى أن ما ذكره من الشروط فيما ذكر لا يخص السلم المكون كل منهما مما يحل تملكه ولا يذ كر من شروط الشيء إلا ما كان مختصا به ويشترط في السلم أيضا أن يكون رأس مال السلم والمسلم فيه مما يجوز بينهما التأخير وهذا الشرط أخذ من قوله في أول الباب ولا يجوز شرطه بام بطعام إلى أجل الخ (قوله أن يكون معلوما) أي معلوم القدر والصفة كخمس دينار بمعدية وقوله ههنا أو لا بد أن يكون رأس مال السلم معينا كان يقول له اسلمك هذه فأنظر المعينة فلو قال له اسلمك خمسة دنانير بمعدية مثلا في أردب قمح تدفعه لي في الوقت الفلاني لا يصح أن يكون سلما هذا مدلول عبارته وفيه شيء إذا مثل ذلك السلم صحيح فالجواب أنه أراد بقوله معينا معلوما أي معلوم القدر والصفة فيكون تأكيده قوله معلوما تدبر (قوله مما يحل تملكه الخ) احتزبه عن النجاشي والخزرجي والموهبي (قوله معجلا) أي حقيقة أو حكما كخبره ثلاثة أيام (قوله مغاير السلم فيه) وأما لو كان مما لا يملك فهو في الحقيقة قرض ولو وقع بلائع البيع أو السلم فإن قصدت به نفعك أو نفعكما معامع وإن قصدت به نفع المقرض مع وسأ في نفسه له ولا يخفى أن المغايرة يمكن أن تعبر من جانب المسلم فيه بأن تقول من شروط المسلم فيه أن يكون مغاير المسلم وإن الشرط المذكور انما هو شرط في تسميته سلما في الجوار كما هو ظاهر (قوله تسعة) بتقديم التاء على السين وهي ظاهرة من كلامه (قوله أن يكون مؤجلا) احتز عن الحال فإنه لا يصح السلم الحال عندنا (قوله وإن يكون موجودا عند الاجل غالبا) فلم يكن موجودا المجاز السلم فيه فلا يسلم في فاكهة الشاة ليأخذها

(ويجوز في عهدة السنة) مطلقا لانها في عيوب يسيرة الغالب السلامة منها فيؤن من لوقوع في تارة بيعا وتارة سلفا كما تقدم ثم انتقل يتكلم على السلم فقال (ولا بأس بالسلم) ويتأهل له السلف أيضا واستعمل لا بأس ههنا يعني الجائز المستوى الطرفين وهو نوع من البيوع لكنه جعل لقبه على ما لم يتعجل فيه قبض الثمن فحققته تقديم الثمن وتأخير المنة ودل على جوازه الكتاب والسنة واللاجع وجواز شرطه في رأس المال وشروط في السلم فيه وشروط في أجله فأتى في رأس المال خمسة أن يكون معلوما ههنا مما يحل تملكه معجلا مغاير المسلم فيه والتي المسلم فيه تسعة وهو أن يكون مؤجلا وأن يكون موجودا عند الاجل غالبا

وأن يكون ما يقتل ويحل تملكه مضمونا في الذمة معلوم الجنس والقدر والصفة مما تحصره الصفة والتي في الاجل شيئا
أن يكون معلوما وأن يكون ما يتغير (١٩٥) في مثله الاسواق ولم يستوف الشيخ هذه الشروط كلها وإنما ذكر

بعضها غير مرتبة فإشاراتي
ثلاثة من شروط ما يسلم فيه
وهي أن يكون ما يقتل ويحل
تملكه مضمونا في الذمة
بقوله (في العروض والرقيق
والحيوان والعظام والادام
ق) حصر غالب ما يسلم فيه
ولم يذكر السلم في الذنابير
والدرهم ونص عبد الوهاب
في المدونة على جواز السلم
فيها لأن كل ما جاز أن يكون
في الذمة نمنا جاز أن يكون
مضمونا انتهى قلت أما العروض
فجمع عرض بالسكون
ماسوى الذنابير والدرهم
وأما الرقيق فعلم وأما
العظام فالمراد به عند أهل
الحجاز البر والادام ما يؤتى به
كل لحم وإشاراتي لثلاثة منها
وهي أن يكون معلوم الجنس
والقدر والصفة بقوله
(بصفة معلومة) لأن
الصفة عنده معرفة
الجنس والتقدير والصفة
وأشاراتي لشرط الثاني منها
والى الشرط الاول من
شرطي الاجل بقوله (وأجل
معلوم) أشارت إلى الاجل من
الحال فانه لا يصح السلم

في الصيف أو بالعكس كذا في التحقيق (قوله وأن يكون ما يقتل) أي فلا يجوز السلم
في الدور والارضين لأن خصوص المواضع فيها تصدرة لامة لان عين لم يكن سلمها
لأن السلم لا يكون الا في الذمة وان لم يعين كان سلمها في مجهول فانه صاحب
التكليف (قوله ويحل تملكه) فلا يجوز السلم في المحر والخنزير وبلوغ المنة وجميع
التجاسات (قوله مضمونا في الذمة) قال في الذخيرة - تراها من بيع لدين الذي
يتأخر قبضه فانه لا يجوز لانه يملك قبل قبضه فتدور بين السلفية والتمنية (قوله
معلوم الجنس) أي فان كان طعاما تعين الجنس اما قنعا أو شعيرا أو ذرة وان كان
فا كمة تعين اما زيبيا أو قنعا أو تينا قال في التحقيق وقوله والقدر أي ما جرت العادة
بتقديره من الوزن أو السكيل أو العدد أو الذرع أو غير ذلك من المقادير المعتادة
فيه قال في الذخيرة - تراها من الجراف لثمة عليه الصلاة والسلام عن بيع
المجهول فانه في التحقيق (قوله والصفة) أي فان كان طعاما ماد كراميه فيه وان
كان حيوانا ذكر النورع والاون والذكورة والانوثة (قوله بما تحصره الصفة)
احترام من تراب المعادن والمواعير والنبيلة المدلوعة بالدين أو الخلاء (قوله وأن
يكون ما يتغير فيه لاسواق) فانه نصف شهر (قوله أن يكون ما يقتل) لا يجزى
أنه سياتى بقول المرافع العروض ماسوى الذنابير والدرهم ولا يجزى حيث يشمله
للمعقور (قوله مضمونا في الذمة) لا يؤخذ - هذا الجواز أن يقال سلمك في هذا
انتهى آخذه - سلمك عند الاجل (قوله والحيوان) أي غير الناطق أو من
عطف العمام على الخناص (قوله ونص عبد الوهاب) هذا هو الراجح خلافا
لابن عرفة (قوله ماسوى الذنابير والدرهم) لا يجزى أنه على ذلك النفس بقر
حصر جميع ما يسلم فيه ولم يبق شيئا ويكون ذكر الرقيق وما به من عطف
الخصاص على العمام فاذا كان كذلك فيجوز أن يكون قصد ذلك الاعتراض
على الاضحية في قوله غالب أو المنف بان فيه تكرارا وعيما (قوله عند أهل
الحجاز) أي وأما في الدرف اعطاه اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب
أشارت في المباح (قوله وإشاراتي لثلاثة) بل أشارت إلى أربعة لأن قوله معلومة
يفيد أن الصفة تحصره وبعد كتي هذا وجدت نت فيه على أنه يؤخذ من قوله
بصفة معلومة أنه بما تحصره الصفة (قوله وأشار إلى الشرط الثاني منها) أي
من شروط السلم فيه والشرط الثاني منها قوله وأن يكون وجوده عند الاجل
غائبا ولا يجزى أنه لا أشارت لهذا (قوله على المعروف من المذهب) أقول وتقيده

الحال على المعروف من المذهب وبالمعلوم من المجهول فانه لا يصح معه السلم

ودليله ا قوله في الحديث الصحيح اسلفوا في كبل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وفي رواية من اسلم فليسلم في كبل معلوم الحديث وأشار الى أحد شرط رأس مال السلم قوله (ويجعل) (١٩٦) رأس المال) في جميعه لانه

من قبض البعض وأخر البعض
فسد لانه دين دين ونبيه
بقوله (أو يؤخره) أي رأس
مال السلم (الي يومين
أو ثلاثة) الى أنه لا يشترط
قبضه في المجلس بل اذا عقد
السلم على النقد أو أخر قبض
رأس مال السلم اليومين أو
الثلاثة جاز ولا يخرج ذلك
عن كونه معيلا وبالغ على
ذلك يقال (وان كان)
التأخير لم يرد بشرط
ظاهر كلامه أنه ان تأخر
أكثر من ثلاثة أيام لم يبر
بشرط أو يؤخره وهو كذلك
وأشار الى الشرط الثاني
من شرطى الاجل بقوله
(وإن السلم أحب الينا)
الظاهر أنه عني بالضمير
نفسه اختيارا لقول ابن
القاسم ان أقل مدة أجل
السلم أن يكون خمسة عشر
يوما لان الاسوق تغير
في مثل هذه المدة غالبا فلغظ

بالمعروف فيبدأ في المذهب قولنا يجوز السلم الحلال وهو كذلك اذ هو رتبة
حكما بابضهم ذكره عبد الوهاب (قوله فسد) أي لعقد في الجميع كما قاله ابن
القاسم (قوله لانه دين دين) أي ابتداء دين دين (قوله الى مثل الخ) مثل زائدة
(قوله أو ثلاثة) أي حيث حصل القبض قبل غروب شمس الثالث * تنبيه *
هذا كله حيث كان رأس المال عينا أو لو كان رأس المال حيوانا لمجاز تأخير ولو
لاحل المسلم فيه لكن بدون الشرط وأما منه فلا يجوز تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام
كالعيز وأما العرض والطعام فالراجح أنه يجوز التأخير فوق الثلاثة لايام حيث
كبل الطعام وأحضر العرض ويكره مع عدمه (قوله على النقد) أي الحنبل قوله
ولا يخرج ذلك عن كونه معيلا لا يخفى أن التعجيل الذي صرح به هو التعجيل
حقيقة وإن شئت أن التأخير ثلاثة يخرج عر ذلك لا يفتى أن يقول جاز لا الشرط
أحد الأمرين التعجيل أو التأخير ثلاثة (قوله وأجل السلم) أي وأقل أجل السلم
(قوله الظاهر أنه عني بالتأخير نفسه) أي وكأنه في أجل السلم خمسة عشر يوما
على ما يختاره فلا يحتاج الى جعل أحب للوجوب قاله عجي في حاشيته أي فقول
الشراح فلغظ أحب للوجوب لاجابة لها (قوله لار الاسوق تغير الخ) أي ولانه
يمكن لمسلم اليه فيه من قصص السلم فيه وأما كثر الاجل فنتفاء ما لا يجوز تأخير
عن المبيع اليه وهو ما لا يمتنع البائع اليه غالبا كان يبيع سلعة فويشترط عليه
المشتري أن لا يدفع اليه الثمن الا بعد مائة سنة أو سنتين ان كان ابن أربعين لانه غزوة
التأجيل بالموت (قوله وتكون مسافة ما بين ابداين) أي الذي هو يومان أو ثلاثة
يمكن لا يجوز ذلك الا بشرط أن يدخل على قبضه بمجرد الوصول الى البلد وان
يشترط في العقد الخروج فوراً ويخرج المسلم بالفعل وان يكون الفرق بين
البحر بغير ربح كالتحدرين فان انحرم شرط من هذه فلا يصح التأجيل بالابتداء
الشهر (قوله يومين أو ثلاثة) الا قول هو ما في كتاب محمد والثاني هو ما في المدونة
الاثالث كافي تن فأوليسبت للتأخير (قوله ليس بشرط) فيه نظر بل الراجح ما مضى

أحب للوجوب (ع) ومن ذهب مالك أن أجل السلم ما يتغير في مثله الاسواق غالباً من غير تحديد والقولان عليه
في المدونة فممن من جعله على الخلاف واختاره ابن عبد السلام وصوبه (ج)
وعلى الخلاف اذ كان قبض رأس مال السلم والمسلم فيه في بلد واحد اما اذا كان قبض كل واحد منهما في بلد فلا يشترط
الاجل المذكور والله اشارة بقوله (أو على أن يقبض) بالبناء لا للفعل أي المسلم فيه (بلد آخر) غير البلد الذي قبض فيه
رأس مال السلم وتكون مسافة ما بين ابداين أجل السلم لان الغالب في اختلاف المواضع اختلاف الاسعار (و) قوله
(وان كانت مسافته يومين أو ثلاثة) ليس بشرط وكذلك لو كان في يوم واحد (ذكر أن أقل أجل السلم خمسة عشر يوماً) أراد
أن يبين حكم ما ذاق على أقل من ذلك فقال (ومن أسلم في شيء ويجوز السلم فيه) (أو ثلاثة أيام) على أنه (يقبضه
بلد أو لم يبه

نقد الجاهل: يعني امضاه (غير واحد) (١٩٧) أي أكثر من واحد (من العلماء) منهم مالك (وكرهه) يعني

نسخه (آخرون) من العلماء

منهم ابن القاسم تنبيه (ك)

قوله يقبضه بصيغة المضارع

وهو روايتنا وفي بعض النسخ

قبضه بلفظ الماضي

ويختلف المعنى الاختلاف

الروايتين فعلى المضارع

يكون المعنى انما ما دخلا

على ذلك وعلى الماضي

يكون الامر بهما ولم يذكر

الشيخ اصل ما دخلا عليه ثم

أشار الى شرط من شروط

رأس مال السلم بقوله (ولا

يجوز ان يكون رأس المال)

أي مال السلم (من جنس

ما أسلم فيه) هذا اذا كان

المسلم فيه أزيد من رأس

مال السلم كقسطار حديد

في قطارين لانه سلفا جاز

نفعاً وكان اقتص كثوين

في ثوب من جنسهما لانه

ضمان يجعل أما اذا كان

رأس مال السلم مثل المسلم

فيه صفة وقدر فيجوز

كما ينص عليه وقوله (ولا

يسلم شيء في جنسه)

تكرار ذكره ليرتب عليه

قوله (أو فيما يقرب منه) أي

من جنس المسلم فيسه

في الخلقة والمنفعة كالجز

عليه المصنف وهو ان يكون على مسافة يومين أو أكثر (قوله فاجاز الخ) أي لعموم قوله
صلى الله عليه وسلم في الحديث الى أجل معلوم والذلة أيام أجل معلوم ولا تحديد
في الحديث بزيادة على ذلك ولا نقصان فإله في التحقيق (قوله يعني امضاه) ليس هذا
لكون القائل بذلك يقول بعدم الجواز الا انه اذا وقع غرضي بل يقول بالجواز
بل الباعث على ذلك أن المقابل يقول بالقسح فتكون السكراة على التحريم فيكون
من باب اطلاق اسم الا لازم على المزوم (قوله منهم ابن القاسم) هذا الاناس به
ما في الحقيقة من أن ابن القاسم يقول ان السكراة للتعزير تنبيه للقول بالقسح
هو الراجح فالراجح ما قدّمه من التعديد نصف الشهر ان كان يقبض في بلد العقد
أو ما قرب منها وان كان يقبض ببلد على مسافة يومين فأكثر فيكتفي بمسافة ما بين
البلدين تنبيه إذا سكت عن ذكر الاجل فسد السلم لأن يكون لقبض المسلم
فيه أجل معلوم بحسب العادة ومثل ذلك لو سكت عن بيان صفة المسلم فيه كما
بيده كلام البرزلي وكيجوز التأجيل بالزمان يجوز تغييره كالخصاد والدراس
ويتغير يقات معظم ما ذكر لكن بشرط أن يكون بين زمن العقد وما ذكر خمسة
عشر يوماً كما ذكر (قوله ودخلا على ذلك) أي دخلا على أن يقبض ببلد السلم (قوله
فيحوز) الحاصل أن دفع الشيء في أكثر منة أو جود كعكسه متمنع لو في غير
الطعامين والتعدين والعلة ما قدّمه وأما عند التساوي في القدر والصفة فيجوز
في غير الطعامين والتعدين وهو قرض ولو وقع على لفظ السلم فيشترط فيه شروط
القرض التي من جملتها تمحض النفع للقرض وأما في الطعام والتعدين فيتمنع اذا وقع
العقد بلفظ السلم أو البيع أو الاطلاق وأما ان وقع بلفظ القرض فيجوز حيث
تمحض النفع للقرض (قوله ولا يسلم شيء في جنسه) ظاهره أنه متمنع ولو حصل
الاختلاف بالمنفعة اختلافاً نوعياً أو الصفراً والكبر وليس كذلك بل محل المنع حيث
لم يحصل اختلاف والاجاز فيجوز سلم صغير من الحيوان في كبير وعكسه أو صغير
في كبير وعكسه ان لم يتوّد للربانة فان أدى الى ذلك بأن يطول الاجل المضروب الى
أن يصرفه الصغير كبيراً أو يلد فيه الكبير صغيراً منع لادائه في الاول الى ضمان
يجعل فسكاته قاله ضمن لي هذا الاجل كذا فان مات في ذمتك وان سلم عاد الى
وكانت منفعتك لك ضمانه وهو باطل وفي الثاني الى الجهالة كما أنه قال له خذ هذا
على صغير يخرج منه ولا يدري يخرج منه أو لا قد سدر الاختلاف في الجربا فإفراة
وهي سرعة المشي فيجوز سلم الحمار الغار في اثنين أو أكثر لا فإفراة فيها والبالغ
من جنس الشهير على مذهب المدونة وهو المشهور بخلاف ابن حبيب وفي الخيل

الاهلية في البهائم أو رقيق السكبان ٥٥ ٥٥ في رقيق التطن لان منافعهما متساوية وما ذكره

هو قول أشهب

بالسبق لا بالملحقة التي هي حسن السير الآن ينضم لها البرزنة بأن يصير جاني
 الأعضاء فيجوز سلم الملاج الغليظ جاني الأعضاء و متعذر وليس كذلك
 وفي الجمال بكثر الحمل وفي القرة قوة العمل وذكر النجى وينبغي التحويل على
 كلامه أن المقر الجواهر ليس بكثره إلا في الامصار كما يختلف به المعز والنسان
 ويصح بعضهم اختلاف الضان بكثره العوف وأما الرقيق فيختلف بلوغ الغاية
 في الغزل أو الطبخ أو الحساب أو الكتابة والطير بالعلم لمنفعة شرعية لا بالبيض
 والد كورة واد نونة أنظار مراح العلامة خليل (قوله فاجاز ذلك) ويجوز أيضا
 سلم غايظ ثياب الكنان في رقيق ثياب السكنان ويجوز سلم رقيق الغزل في غايظه
 وعكسه (قوله اقتصر الخ) قضية كلامه أن صاحب المختصر تكلم على حوار
 سلم البحر الأهلية في البغال وإن مذهب ابن القاسم حوار ذلك مع أن صاحب المختصر
 لم يتعرض لذلك على أنه قد علمت أن مذهب المدونة اتحاد البغال والحمير (قوله إلا
 أن يقرضه) أن قلت سلف الشيء في مثله صفة ومقدار اقترض وإن وقع لفظ البيع
 فلم عبر بقوله إلا أن يقرضه الخ ولم يقل أن يسلمه قلت يجعل ذلك على ما إذا كان المسلم
 والمسلم فيه من الطعام أو النقد فإنه لا يدفعه من التصريح بلفظ القرض ولو كان
 العام غير ربوي أه عجم (قوله قرض الخ) قال في المصباح القرض مائة عطية غيرك
 من المال لتقضاه والجمع قروض مثل فلس وفلس وهو اسم من أقرضته المال اقراضا
 فقوله شيئا بدل من قرض ونكتة البدل الإشارة إلى أن الفعل واقع على مفعوله مجردا
 عن وصفه لأن وصفه لا يحصل إلا به أي لأن وصف المال بكونه قرضا إنما هو بعد أن
 يقرض وقوله وفي نسخة بينا أي تعينا قدره آخر زعمنا إذا لم يكن كذلك فلا يجوز
 لوجود الشك في المثل وهو كتحقق اتفاضل هذا ما ظهر وحرره (قوله الكلى)
 مهموز مأخوذ من الكلاء بكسر الكاف وهو الحفظ لأن كل واحد من المتبايعين
 يكلاء صاحبه أي يحفظه لأجل ماله عنده وهذا انتهى عنه لأنه يؤدي إلى كثرة
 المنازعة والمشاورة أقول ولا يخفى أن هذا إنما هو ظاهر في ابتداء الدين بالدين (قوله
 النسبة بالنسبة) أي الدين بالدين وهو عند الفقهاء عبارة عن ثلاثة أشياء بيع
 الدين بالدين واستدأ الدين بالدين وفيه الخ الدين في الدين إذا كان كذلك فقضية
 استدلال الشارح أن قول المصنف ولا يجوز من دين شامل للثلاثة وأن حقيقة
 بيع الدين بالدين موجودة فيها كما هو ظاهر لمن تأمل ويكون بيع الدين بالدين له
 إطلاقان على ما دم الثلاثة ولي ما ينقص واحدة منها وهو ما أشار له ابن ناجي بقوله
 حقيقة بيع الخ ومثله زائدة ويكون أفراد المصنف فبيع الدين في الدين بالذكر

وأما ابن القاسم فجاز ذلك
 لأنهم استعان عنده وعليه
 اقتصر صاحب المختصر
 استثنى من منع سلم الشيء
 في جنسه فبطل (الآن
 يقرضه قرض وفي نسخة)
 شيئا (في مثله صفة
 ومقدارا) وهو قرض
 في مثله صفة ومقدار ما قيد
 بما إذا كان النفع للسلف
 أما إذا كان النفع للمسلم
 فلا يجوز (ولا يجوز من)
 أي يسميه (بدن) لما رواه
 الدارقطني والبيهقي أنه
 عليه الصلاة والسلام
 نهى عن بيع الكلى
 بالكلى قال أهل اللغة هو
 بالهمزة النسبة بالنسبة
 وقال (ج) حقيقة بيع
 الدين بالدين مثل أن تقدم
 عمارة للذمتين أو أحدهما
 على المعوضة كره له دين
 على رجل ولثالث دين على
 رجل رابع فباع كل واحد
 من صاحب الدين
 ما يملكه من الدين بالدين
 الذي للآخر وكذلك لو
 كان لرجل دين على رجل
 فباعه من ثالث دين

(وتأخير رأس المال) أي مال السلم (بشرط إلى محل السلم) أي إلى أجله (أو) إلى (ما بعده من العدة) أي عن عدة السلم بأكثر من ثلاثة أيام (١٩٩) (من ذلك) أي من الدين بالدين لأن فيه تعميكل من الدين

مفهومه لو كان التأخير
بشرط لجاز وفيه تفصيل
ذكرنا في الأصل (ولا يجوز
فسخ دين في دين وهو أن
يكون لشيء في ذمته
فتفسخه في شيء آخر
لا تعمله) مثل أن يكون
للك عليه عشرة دنانير إلى
سنة فتفسخها في عشرة
أثواب مثلاً فإن كان الفسخ
إلى الأجل نفسه أو دونه
فقولان الجواز وهو أظهر
في النظر والنوع وهو أشهر
ونفساء الخلاف هل التهي
عن فسخ الدين في الدين
معلل أو لا قل بالزيادة
أجاز إذا لزيادة في هذه
الصورة ومن رأى أنه غير
معلل فالماضع وان
كان الفسخ إلى أبعد
فلا يجوز انقضاء لوجود
الربا المنفق على تحريمه
وهو ربا الحاشلية أمان
يقضي وأمان ربي لأن
الزيادة في الأجل تقتضي

لأشدته نعم المقام أمران الأول أن الموجد في التحقيق وقت نهى عن الكال
بالكال مبدون لفظ بيع فالأولى لشارحناسقاطه الله في أنه يكون على ظاهر
تفسيره مجز في الحديث من أخلاق اسم الفاعل على المفعول أي المكمل بالكال
على طريق الاستعارة التصريحية (قوله وتأخير الخ) هذا من ابتداء الدين بالدين
(قوله أي أجله) تفسير محل المضاف للمسلم (قوله أي عن) إشارة إلى أن من بمعنى عن
(قوله أي من الدين بالدين) أي فالدين بالدين كلي وهذا من أفراد وقوله لأن فيه
تعمير الخ يعني أن هذه العدة لا تظهر في فسخ الدين في الدين وأمره بالدين
متقرر في بيع الدين بالدين أحد الانقسام قبل البيع فتأمل (قوله وفيه تفصيل
الخ) الحاصل أن رأس المال إذا كان حيوئاً عند عدم الشرط يجوز لوالى حلول
أجل السلم وأد عند الشرط ولا يجوز ويفسخ وأما النقد فلا يجوز ويفسخ ولو عند
عدمه وأما العرض والطعام فلا يجوز رأى عند الشرط ويفسد وعند عدمه وقيل
يكره مطلقاً وفيه بكره لم بكل الطعام ويضر العرض والأجاز (قوله في شيء آخر)
أي فيما عدا ما في ذمته ولو في عدده أو صفته كما لو كان الدين عيناً ففسخه في عرض أو
حيوان إلى أجل فإنه حرام ولو كانت قيمة العرض أقل من الدين أو كان دينه عرضاً
ففسخه في عين أو كان عيناً وفسخها في عين أجود وأولى أكثر (قوله وهو أشهر)
قال في الكبير وأسد بظاهرها الكتاب بقتيبه فسخ الدين في الدين أشد الثلاثة
في الحرمة ويليه بيع الدين بالدين وأخفها ابتداء الدين بالدين لأنه يجوز في رأس
المال التأخير ثلاثة أيام وكان فسخ الدين أشد حرمة منه من ربا الحاشلية والربا
محرم كتاباً وسنة واجماعاً وأما الإكران فغير مهم باليسنة (قوله يقتضي الزيادة
الخ) أي يقتضي أن يكون الثياب قيمتها أكثر من الدين (قوله ولا يجوز بيع
ماليس عندك) فإن وقع فسخ لأن الأصل فيما لا يجوز الفساد وترد السلعة إن كانت
قائمة (قوله فيكون مابق من كل أموال الناس بالباطل قد يقال هذا أجرته
فليس فيه ذلك فالأولى أن يقتصر على قوله لأنه غير لانه لا يدري هل يبيع له أم لا
(قوله أنه أراد السلم الحلال) فالبيع وقع على السلعة قبل أن يملكها بائعها ولذلك

الزيادة في مقدار الدين وقوله ولا يجوز بيع ما ليس عندك على أن يكون عليك حلالاً) يحتمل أن يكون معناه أن
السلع المعينة بمتبع بيعها قبل شرائها مثل أن يقول له اشترمني سلعة فلان لأنه غير لانه لا يدري هل يبيعها فلان أم لا
وهل يكون بمثل الثمن أو أقل فيكون مابق له من كل المال بالباطل أو يكون بأكثر من الثمن فيفسد الزائد ويحتمل
وهو الظاهر أنه أراد السلم الحلال وهو أن يبيع شيئاً في ذمته ليس عنده على أن يعرضه للسوق فيشتره ويدفعه لا يشتري
لأنه غير لانه أمان يجهه أولاً وإذا وجدته طامباً أكثر مما باعه فيؤدي من عنده ما يكمل به الثمن

منع وأما لو طلب شخص من آخر ساعة ليشتريها فلم يجبهه ما عنده فنقص عليها العلامة
 خايل بقوله جازاها لرب منه سلامة أن يشتريها من الغير ويبيعها بعد اشتريتها
 أصلها (قوله وذلك من السفه المنهي عنه) قد يقال أن هذا فعل مكارم اخلاق
 مع السلم إذ الشرايكبير والبيع بقليل لا يضره في السعة (قوله كالتصايب الخ) هو
 الجزا لانه يقطع الشاة عضو أو من قصب من باب ضرب إذا قطع الشاة عضوا
 عضوا أفاده في المصباح (قوله الدائم) أي كل منه العمل (قوله فيجوز أن
 يسلم اليه على الحلول) أي لكلمه أو بعبارة (قوله اه) أي كلام ابن ناجي قال
 عجب عقب كلام ابن ناجي هذا قلت هذا فيسأل أن الشراء من دائم العمل كالسلم
 في شروطه إلا في ضرب الاجل اه (قوله وفي التوضيح المشهور) وروى عن مالك
 المنع (قوله كل يوم بكذا) أي يتعاقده معه على أنه يأخذ كل يوم بعشرة
 دراهم خبزا مثلا ولا حدهم الفسخ في هذه وبقي صورة أخرى وهو أن يأخذ جلة منه
 يفرقها على أيام وليس لاحدهم الفسخ في هذه قال بعض شراح العلامة خايل
 ويحكمون ببيع بالتقيد لا سلبا فيجوز تأخير الثمن اه (قوله يشترط أن يكون
 موجودا عنده) أي تكون مادته التي يؤخذ منها موجودة عنده كالقمح والظاهر
 أن هذه الحاجة له لفرض المسئلة أنه دائم العمل وقوله وأن يشترع في الأخذ أي
 حقيقة أو حكما كعشرة أيام (قوله ولا يشترط ضرب الاجل) ليس المراد ضرب
 الاجل المعروف الذي هو خمسة عشر يوما المنافاة لقوله وأن يشترع في الأخذ (قوله
 بل يجوز أن يكون مؤجلا كغيره) أي بأن يقول آخذ منه سنة كل يوم بعشرة
 دراهم أو يأخذ منه جلة وبقية غيرها على مائة يوم مثلا (قوله ويجوز أن يكون حالا)
 أي بأن يتعاقده معه على ألف رغيف يأتي بها حالا قلت ويجوز أن يتعاقده معه على
 أن يأخذ كل يوم بعشرة دراهم خبزا فهذا مؤجل لأنه مجهول وقوله وسواء
 قدم النقد الخ لا يخفى أن هذا التقرير يقتضي أنه ليس سلبا أصلا بل هو مبادي
 له فيكون هذا مقتضى عبارة ابن ناجي التي قال فيها عجب قلت هذا فيفيد الخ ومقتضى
 كلام ابن ناجي بعيد لقول سالم بن عبد الله بن عمر كذا ابتاع اللحم من الجزاري أي
 بالمدينة المنورة بسعر معلوم كل يوم رطلين أو ثلاثة بشرط أن تدفع الثمن من المعطاء
 قال مالك لا أرى به بأسا إذا كان المعطاء معروفا أي وما مونا قال بعض الشراح
 ولا يضرب فيه أجل لأنه يبيع اه قلت فيحتمل أن يكون الصواب مقتضى عبارة
 التوضيح خلافا لما أفاده عبارة ابن ناجي فتأمل (قوله على مسائل يروع
 الاجال) أي على بعض مسائل أنواع المعروف يروع الاجال (قوله تسعة

وذلك من السفه المنهي
 عنه وأما أن يجبهه بأقل
 فيما كل ما فضل باطلا وهو
 لا يجوز تنبيهه قيد (ج)
 كلام الشيخ بقوله هذا ما لم
 يكن التصايب وجوده عند
 المسلم اليه فإن كان الغالب
 وجوده فيجوز أن يسلم اليه
 على الحلول إجماله مجرى
 القبض كالتحياز والتصايب
 الدائم العمل انتهى وفي
 التوضيح المشهور جواز
 الشراء من الصانع الدائم
 العمل كل يوم بكذا وعلى
 المنهول يشترط أن يكون
 موجودا عنده وأن يشترع
 في الأخذ ولا يشترط ضرب
 الاجل بل يجوز أن يكون
 مؤجلا كغيره ويجوز أن
 يكون حالا وسواء قدم النقد
 في ذلك أو أخره انتهى ثم
 انتقل في الكلام على مسائل
 يروع الاجال وهي اثني
 عشرة مسألة تسعة

جائزة وثلاثة ممنوعة كلها تؤخذ من كلاً من بعضهما بالنطوق وبعضها بالفهم ووقد أشار الى ستة منها ابتدأنا بالمطوق وأربعة بالفهم بقوله (واذا ثبت سلعة بشئ من أجل فلا تشتريه ما ياقل منه نقداً أو الى أجل دون الأجل الأول) مثال الأولى ان تباع ثوباً بعشرة دراهم الى شهر ثم تشتريه بخمسة نقداً أو مثال الثانية ان يبيعه سلعة بما ثم ثم يشتريها بخمسين الى خمسة عشر يوماً وها تان (٢٠١) اللتان بالنطوق وهما ممنوعتان لانه دخلهما الثلاثة على

سلف بزيادة لانه دفع قليلا
ليأخذ أكثر منه وتفاضل
بيني الذهبين أو الفضة
وتأخير بينهما ومفهوم قوله
بأنل انه لو اشتراها بأكثر
أو بالمثل نقدا أو لأجل
دون الأجل الا قبل جاز وهو
كذلك اذا تهمة في ذلك
وأشار الى ثلاثة واحدة
بأنه بطرق ممنوعة وثلاث
بأنه مفوم جائز بان يقوله (ولا
بأكثر) أي وكذا اذا تمت
ساعة بمن موجب فلا
تسريها بأكثر (منه الى
أبعد من أجله) مثل ان
يبيع رجلا سلعة بمائة الى
شهر ثم يشتريها منه بمائة
وخمسين الى شهرين لانه
يدخله أربع على الدين
فالدن والتفاضل مكن

جائزته) لانه أمان يشترى عين ماباعه نقدا أو بدون الأجل أو لأجل أو لأجل أولاد. بد
يجل الثمن الأول أو أقل أو أكثر ثلاث أو أربعة بائني هنر وضابط الجائز من
المتنع أن تقول متى اتفق الثمنان فالجواز ولا ينظر لاختلاف الأجل وكذا
إذا اتفق الأجلان فالجواز ولا ينظر إلى اختلاف الثمنين وإذا اختلف الأجلان
والثمنان فله ينظر إلى البعد السابقة باعطا من دفعت فإيه لا وعاد إليها كنه مير فالمنع
والأجل الجواز (قوله بن مؤجل) فلو لم يكن لأجل لم تذكر المدة من بيع الأجل
ومثل بيع نبيع وكيفك أو عبدك غير المأذون أو المأذون حيث كان يغير لا وقوله
فلا تشتري ما أتى هذه المبيعة أنت أو واحد من ذكر من المشتري الأول أي
أو من نزل منزله من ذكر أو ألو الشترى ماباعه لأجل لغير نفسه بأن اشتراه
لأنه الصغير لكره فقط ومثل شرايه لانه المحجور شرا غير من الأولياء في حجره
وأما شراء الأجنبي للبدن الأول أو شراء محجوره له ولا يجوز لأن كلا انما يشترى
بطريق الوسيلة فهو كشرائه البائع نفسه (قوله لانه سلف بزيادة) الأولى
الاقتصار على هذا في التعليل وذلك لأن التفاضل والتأخير موجود أن حتى في بعض
صور الجواز وكذا يقال فيما بعد (قوله فلا تنه في ذلك) أي بواحد من الذي
تقدم وهو سلف بزيادة وان وجد الدين بالدين والتأخير في الصورتين والتفاضل
في أحدهما وقوله الدين بالدين أي ابتداء الدين بالدين (قوله وتكون مقاصة)
انما جازت الأمور كلها عند اتفاق الأجل لوجود المقاصة ولو لم يشترطها ولذا
لو اشترط المقاصة فيما أصله ممنوع لجواز أن يضابط هذا الباب أن الجائز ابتداء
لا يمنع الشرط في المقاصة والمنوع ابتداء لانه يره جائز لا شرط المقاصة

الذهبيين أو الفضة والناخير ٥١ عدد في بينهم أو سلفا جرمفعة لأن المشتري دفع مائة يأخذها
وبد شهرين مائة وخمسين ومفهوم بأكثر لو اشترى ما بمثل الثمن أو بأقل جازا لأنه مائة ثم أشاد إلى بقية التسعة
النازبة وله (وأما) أي إذا بيعت ساعة بمن مؤجل فاشترى بها بمن مؤجل (أي الاجل نفسه فذلك) الشراء بأقل
أو بأكثر أو بالمثل المفهوم من الكلام (كله جائز) لأنه لا علة حينئذ تنقضي (وتكون مقامة) فإذا بيعت ساعة
بمائة إلى شهر ثم اشترى بها بمائة إلى الاجل فهذا في ذمته مائة وهذا كذلك فإذا حل الاجل يقطع هذه المائة
في المائة وإذا باعها بمائة إلى شهر ثم اشترى بها إلى الشهر بخمسين فإذا حل الاجل تقام أيضا لخمسين في مقابلة
خمسين ويزيد له خمسين وإذا باعها بمائة إلى شهر ثم اشترى بها بمائة وخمسين إلى ذلك الشهر فإذا حل الاجل تقام
فتمكون المائة في مقابلة المائة ويزيد له الآخر خمسين

ثم انتقل يتكلم على حكم بيع الجزاء وبين شروطه فقال (ولا (٢٠٣) بأس بشراء الجزاء) مثلث الجيم

وهو ما جهل قدره أو وزنه أو كيله أو عدده واستعمل لأبأس هذا بمعنى الجواز والاصل فيه قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وفي الصحيح كانت الصلاة وضوان الله عليهم أجدين يتباهون الثمار جزاء والجواز عشرة شروط أحدها أن يكون غير مسكوك وإليه إشارة قوله (فيما يوزن أو يكال) أو يعد (سوى الذنابير والذواهم ما كان مسكوكا) أي مادات مسكوكه فإنه يتنع شرائه وأجزاء لانه من بيع الخسائر والقمار ونظائره سواء كان التعامل بهما وزنا أو عددا وهو قول في المذهب والشهور التفصيل وهو أن كان التعامل بهما وزنا جاز وإن كان عددا امتنع وهو مفهوم كلامه - إنما إذا كانا غير مسكوكين جاز بهما أجزاء وقد صرح به بقوله وأما نقار بكسر النون بمعنى فج - رات (الذهب والفضة فذلك) أي شراء الجزاء فيها (جائز) إذا لم

تنبه لا يحرم شراء غيرها من غير نوعها كان باع له فرسا فاشترى رقيقا أو اشتريه بعد تنبيه كثير في الصور كلها جائز وأما لو اشترى مثلها من نوعها فإن كانت مثلية فمكانه اشترى غير ما باع في امتناع ثلاث صور هذا إن لم يغيب المشتري الأول عليه وأما بعد غيبته زيد صورتان وهما - تكون الشرائع الشافعي بأقل للأجل أو لانه - وإن كانت مقومة كما لو باعه فرسا واشترى منه أخرى فقبحوا الصور كلها - (قوله أو وزنه) الأولى إسقاط قوله أو يكون مع ما بعده تفسير القدره (قوله والاصل فيه قوله تعالى) أي لأن لفظ البيع عام (قوله كأنوا يتباهون الخ) أي يتعاطون بيع الثمار جزاء على رؤس الأشجار ويلحق بالثمار غيرها (قوله والجواز عشرة شروط) ويشترط أيضا كما قال الشيخ إبراهيم الأتاني أن يعادى كونه جزاء فلا يصح الجزاء المدخول عليه - مكان يقول للجزاء والعطارة من حل كوما مثلا وأنا اشتريه منك ومنه ما يقع عندنا من شراء أقول الحار والخنزير ذلك وأما لو وجد بحجرة فيعوز بشرطين أحدهما أن يراه المشتري قبل شرائه أن كان في طرفه بأن يفتح ورقة القفل الثاني أن لا يشترط زيادة والامتنع لانه يصير من المدخول عليه وانظره أن كان منقولا - سلم (قوله فيما يكال) كالخطة وقوله أو يوزن كالسل والسمن (قوله أو يعد) كالطبخ وغيره وأسقطه وزاده الشارح لأن الكلام في المشي والعدود - به بدليل ما يأتي في قوله ولا يجوز شراء الرقيق جزاء في كلامه الكفاء على حدس إيل تقيكم الحجر (قوله أي مادات الخ) ما مصدرية ظرفية أي مدة دوامها - مسكوكه والتأويل بالدوام لا حاجة له فلما قال مدة وجودها مسكوكه الكافي وكان نامة ومسكوكه حال وفيه إشارة إلى أن الأولى تأنيث الفعل ووجه ما ذكره المصنف اعتبار ما ذكر (قوله لانه من بيع الخسائر) قال في المصباح وخاطر نفسه فعل ما يكون الخوف فيه أغلب اه أي لانه من بيع الغرر فلا فاعله وقوله والقمار الخ أي المغالبة كما يفيد المصباح (قوله وإن كان عددا امتنع) وكذا لو كان عددا ووزنا والمصنف إنما أطلق أن كلا على أغلب من أن المسكوك إنما يتعامل به عددا (قوله بكسر النون جمع نقرة بالضم) القطعة المذابة من الذهب أو الفضة ونقرات جمع فجرة بمعنى قطعة (قوله أما إذا تعومل بها فلا يجوز) أي عددا وما يتعامل به بالوجهين كذلك أي يتنع كما ذكره شيخ في حاشيته وأما وزنا فقط فيجوز قال الشيخ والحاصل أن التبر والحلي لم يسكروا وكذا المسكوك المتعامل به وزنا فقط يجوز بيعه جزاء والقلمس الجديد كالتنقد فإن كان التعامل به ساعدا فقط أو عددا ووزنا امتنع بيعها أجزاء وإن تعومل به - ونها

تعمل به ما إذا تعومل به فلا يجوز بيعه أجزاء فإني الشروط أن لا تكون واحدة مقصودة فقط كالجوز وأما إذا تعومل به أفراده ولم يقل عنه

فقط يجوز لان التعامل به عداية صدا افراد بخلاف التعامل به وزنا فقط (قوله لا يجوز شراء الرقيق الخ) أى وكذا الحيوانات وغيرها من أنواع المقومات التى تختلف افرادها حالة كون شرائها جزافا لان اختلاف الافراد اختلافا قويا يؤدى الى المضاطرة والمقاسرة وهى حرام (قوله أى ولا يجوز شراء ما يمكن عده الخ) أى لسهولة العد حينئذ بخلاف المكيل والموزون فيجوز بهما جزافا ولو أمكن المكيل أو الوزن بلا مشقة لان شأن المكيل والوزن المشقة لتوقفهما على معيار شرعى أو معتاد (قوله كالخبتان) أى القلائل التى لا مشقة فى عدها (قوله وابعدها الخ) لا يخفى ان هذا الشرط لا يخص الجزاف (قوله خامسها أن لا يشتريه مع المكيل) أى مع اتحاد الجنس فى مقدار واحد أو اختلاف الجنس مع خروج كل عن أصله كمكيل أرض وجزاف حب بخلاف لو وقع شكل على الأصل كجزاف أرض مع مكيل حب فيجوز كيجوز شراء الجزافين والمكيين فى عقدة واحدة ولو لمع الخروج عن الأصل والأصل فى الجبوب المكيل والأرض الجزاف (قوله سادسها أن لا يكثر جدا) بحيث لا يمكن خزره أو الامتنع ببيع جزافا ولو معدودا (قوله سابعها أن يكون مربيا بالبحر) أى ولذا يجب أن يكون كل من البائع والمشتري بصيرا فلا يجوز بيع الاعشى جزافا ولا شراؤه لاشتراط رؤية العقود عليه وبكفى الرؤية ولو قبل العقد وبكفى رؤية بعضه المتصل بباقيه كاهلية يرى ظاهرها وانحرافها والحاصل الكبير وكرؤية بعض مقبب الأصل وهذا فى غير قلال الخلل التى يعلم ان فسادها لا يمكن بشرط كونها معلومة أو يعلم المشتري نقصها ولو باخبارا بالبائع وصفة ما فهم أو قال فى التحقيق بعد قوله أن يكون مربيا بالبحر فانما ثاب لا يجوز بيعه جزافا ولا يمكن خزره (قوله اعتماد الخرز فى ذلك) أى أو بركلا من هو كذلك ويجوز العقود عليه بالفعل (قوله أن يكونا جاهلين بمقداره) فلو علماه معا لجازا العقد لانه حينئذ ليس من بيع الجزاف وأما لو علمه أحدهما فلا يجوز بيعه جزافا وان أطم البائع العالم الجاهل قبل العقد فسد وان لم يعلمه لم يفسد نعم ثبت الخيار الجاهل كظهوره عيب فى السلامة دلست به البائع على المشتري (قوله عاشرها أن يكون فى أرض مستوية) أى لا مرتفعة ولا منخفضة فى ظن المتعاقدين حال العقد فان علم أحدهما عدم الاستواء حال العقد لم يجز لانه حينئذ يكثر فيه الغرر لعدم خزره وان كشف الغيب عن عدم الاستواء ثبت الخيار لمن عليه الضرر منه ما وقال البساطى استواء الأرض انما هو شرط فى الخرز لا فى البيع جزافا والجواب أن شرط الشرط شرط فنييه قال القناني هذا الشرط شرط فى الجواز فان

والله اشارة بقوله (ولا يجوز شراء الرقيق والحيات جزافا) وقيدنا بطريقه واحده احترازا لما اذا قصدت احاده وقل غنمه كالرمان والبيض فانه يجوز بيعهما جزافا قاله ان يكون كثيرا بحيث لا يعلم قدره احترازا من القليل الذى يعلم قدره والله اشارة بقوله (ولا) أى ولا يجوز شراء (ما يمكن عده) بلا مشقة جزافا كالحيتان وابعدها ان يكون معلوم الجنس كقمح أو شمر احترازا لما لو قال اشتري صبرة من طعام خامسها أن لا يشتريه مع مكيل سادسها أن لا يكثر جدا سابعها أن يكون مربيا بالبحر ثامنها أن يكون المتعاقدان اعتمادا انزو فى ذلك تاسعها أن يكونا جاهلين بمقداره عاشرها ان يكون فى أرض مستوية

انتفى لا يجوز البيع ويبر من عليه الضر ومنه ما لو أبا ما قبله من الشروط فهو في
الجواز والعنة (قوله أبرت كلها أو أكثرها) أما لو تبرأ أصلاً أو أبرمها دون النصف
فانه يكون للمشتري ولو أبر النصف لكان كحل على حكمه فالمر برب البائع إلا أن
يشترطه المشتري وغيره للمشتري واختلف في جواز اشتراط البائع لغير المؤ بر فصح
في الشامل الجواز بناء على انه مبقى قال القاضي وهو الصحيح وشهر بعضهم المنع
كنس استئنا الجنين بناء على انه مشتري وهو الراجح فان قلت ظاهراً الحديث انه
يكون قد أبرت كلها قلت أجاب البساطي بأنهم نزلوا إلا كتمنزة الشكل لانه يعطى
حكمه في كنه من الاحوال وأنت الضمير في أبرت لان الفعل اسم جمع يجوز
في الضمير العائد اليه التذكير أو التأنيث (قوله لبيته) أي لم يشترطه المشتري
(قوله إلا أن يشترطه) فهم من ذلك انهم لو تنازعوا في الاشتراط وعدهم لكان
القول للبائع لان الثمرة في الاصل حتى يثبت ان المشتري اشتراطه وظاهر عبارته
انه لا يجوز اشتراط البعض وهو كذلك لانه انما جاز بيعها قبل بدو صلاحها بطريق
التبعية لصلاحها واشتراط بعضها يقتضي قصد بيعها بالذات او عدم التبعية (قوله ومن
ابتاع عبد الخ) هذا من تمة الحديث رواه مسلم وأصحاب السنن وخروجه البخاري
مفرداً (قوله وكذلك غيرهما الخ) فالمر بركه أو وجهه للبائع إلا أن يشترطه
المشتري وغيره للمشتري (قوله ذى الثمار) الاولى ان يقول ذات الثمار بالتاء
(قوله بأن يجعل الخ) أي لا يسقط غمره ساقية المراد بالغ حد الأبار وان لم يؤثر بالفعل
كما قال الباقى وأما غير لغير كالحوخ والتبر فالتأثير فيه ان تبرأ لثمة نفسه عن
موضعها وتبر بغيره للباطر (قوله الزرع) المراد به غير ذى الثمر كالبرسيم
والقسط (قوله خروجه) من ابتاع أرضاً ذات زرع ظاهر الباطر يكون زرعه للبائع
الآن يشترطه المشتري ومن اشترى أرضاً مبدورة لم يبر زرعه فانها تناول
بذرها (قوله على المشهور الخ) وقيل ان أبار الزرع خروجه من بدو زرع وهو
خلاف المشهور (قوله ومن باع عبداً) أي جميعه احترازاً عن المشتري كالمعتق
فان مال المشتري يكون لمشتري به يقتضى العقد ولو كان المشتري أحد الشركاء لانه
لا يجوز لأحد من الشركاء انتزاعه إلا بموافقة شريكه وهذا مال يشترطه البائع والا
كان له وأما البعض فان ماله يبقى بيده لئلا كل منه في يوم نفسه ولا ينتزعه مشتر
ولا بائع اتحد أو تعدد أو أزمات وزنه المنسلط بالرق ولا مفهوم لقوله باع بل مثله
كل عقد معاوضة فاذا دفعه صدقاً أو أفضاه الزوجة فانه لا لزج في الاولى
وللزوجة في الثانية إلا بشرطه من ماله أو ماله يخرج من يد المالك بغير عوض فان

(ومن باع فخللاً قد أبرت)
كلها أو أكثرها وفيها لم
يبعه (فتمرها للبائع) أي
باق على ملكه لا يدخل
في العقد على الفحل (الآن
يشترطه البائع) لنفسه
فيدخل في العقد فيكون له
مفهوم كلامه ان الفحل
لو كانت غير مؤبرة كانت
الثمره للمشتري وهو كذلك
ولا يحتاج الى شرط والاصل
فيما ذكر قوله صلى الله عليه
وسلم من ابتاع فخللاً قد أبرت
فتمرها للبائع إلا أن
يشترطه البائع ومن ابتاع
عبداً وله مال فماله للبائع
الآن يشترطه البائع
(وذلك غيرهما) أي غير
الفحل (من) لاشجار ذى
(التمر) كالغلب والزيتون
فيه التفصيل المذكور
فسر التأبير بقوله (والأبار)
في الفحل (التذكير) بأن
يجعل على الثمرة وقيماً
يكون في فحل الفحل (وأبار
الزرع) على المشهور
(خروجه من الأرض ومن
ابتاع عبداً له مال

وصفته وباعه على عدده ووصفه لكان ذلك كافيا (قرله ما في العدل) أي الصفة
 لما في العدل المكتبة أو المكتبة لبيان ما في العدل ومقارعة الشارح أن المراد
 به عند أهل الفرس الصفة غير ما عليه أهل الاصطلاح والتبادر من كلام غيره
 أن ما عليه الاصطلاح هو معناها عند أهل الفرس فلتراجع والعدل بكسر العين
 وقرله بصفة معلومة حال من البرنامج والتقدير حاله كونه ملتصبا بصفة معلومة
 والتبادر من المصنف أنه أراد بالبرنامج المفتر لا الصفة كما قاله شارحنا (قوله بصفة
 معلومة) أي بيان عدة اشباب وأصنافها وزهرها ومنقبتها تنبيهه لوتنازع البائع
 والمشتري به بدفع البائع والقيمة عليه فادعي البائع أن الثياب التي في العدل
 موافقة لما في المفتر أو ضاع المفتر مثلا أو كان موجودا وادعي البائع أن ما في
 المشتري غير ما وجد في العدل فالقول للبائع بيمينه وصفته أن يخلف أن ما في العدل
 موافق لما في البرنامج ولو وجد المفتر ولم يدع ما ذكر لوجب الرجوع له (قوله وان
 وجد على غيرها الخ) وأما لو وجد واحد وخمسين وكان في البرنامج خمسين شاركه
 البائع بحزم من واحد وخمسين فان نقص العدد بناتقص مع الثمن جزء من خمسين
 فان كثرة النقص رد البيع (قوله ولا يجوز شراء ثوب الخ) أي بشرط البائع على
 المشتري أنه لا ينشره ولا يوصف وقت العقد ولا سبق له رؤية بل يبيعه على اللزوم
 بمجرد له ولو باعه على الخيار بالرؤية لجاز ولو لم يذ كر جنسه ولو نشر لجاز ولو على
 اللزوم (قوله والمشمور لا يجوز) إلا أن يكون في نشره فساد فتنق على الجواز (قوله
 ولا يتأمل) حال فان وقع على هذا الوجه على اللزوم كان باطلا ويجوز على خياره
 بالرؤية (قوله جرت مجرى النسي) أي أو على أمة قليلة يحدف نون الافعال الخمسة
 لجرد التخفيف (قوله والمبتاع هو الذي يتأمله وحده) واجب بأنه يطالب العلم من
 كل واحد من المعاقدين والبائع قد لا يلم حقيقة ما عنده (قوله قيل وهو مرادف
 الخ) وقيل أيضا ترادفين فعني الاول لا يتأمل لاصفة رقدته وفي الثاني لا يعرف
 ما فيه من العيوب قلت مقتضى المرافعة أنه لا يصح البيع لئلا ولو تأملناه وهو كذلك
 على ظاهر الاماات بناء على أن حقيقة المبيع لا تدرك إلا بالو في البرزلي إذا كان
 المعاقدين يمكن الوصول الى معرفة الموقوف عليه ظاهرا أو باطنا بالقرينة مثل التهار جائز
 قال حج وهذا الخلاف في شهادة (قوله والذي في المدونة هو الراجح) بل لو وقع
 البيع نهارا على البت مع عدم معرفة ما فيه كان باطلا (قوله عند ابن القاسم) وأما
 التمهيد ففصل بين ما يؤكل لحمه فيجوز شراؤه بالليل حيث كان المقصود لحمه لأنه يمكن
 اختباره بالليل لأن جسمه باليديين الفرض المقصود منه اذ به يعرف سمينه وذنبه

لما في العدل وهو في اصطلاح
 أهل زماننا الدقة (بصفة
 معلومة) فان وجدته على
 الصفة التي في البرنامج لزمه
 البيع ولا خيار له وان
 وجدته على غير ما هو
 بالخيار في لزوم البيع
 ونفيته (ولا يجوز شراء
 ثوب لا ينشر ولا يوصف)
 ظاهره أنه لو وصفه لجاز
 (ع) المشهور لا يجوز لانه
 لا مشقة في اخراجه (أو)
 أي وكذلك لا يجوز شراء ثوب
 (في أصل مظلم) وقوله
 (لا يتأمل) يحذف النون
 في أكثر النسخ على أن لا
 نافية جرت مجرى النسي
 فحزم وفي بعضها بانياتها
 وميمر النسي عائد على
 المتبايعين والمبتاع هو الذي
 يتأمله وحده قيل وهو
 مرادف لقوله (ولا يعرفان
 ما فيه) مفهوم كلامه لو كان
 في أصل مقمرا والذي
 في المدونة لا يجوز في ليل
 مطلقا مقمرا كان أو غير
 مقمرا (وذلك الدابة) ذوات
 الحوافر لا يجوز شراؤها
 (في ليل مظلم) وكذلك هيمة
 الانعام عند ابن القاسم

(ولا يسوم أحد على سوم أخيه) وهو (٢٠٧) الزيادة في الثمن لما سمع من قوله صلى الله عليه وسلم

لا يسوم الرجل على سوم أخيه المسلم قوله المسلم خرج بخروج الثالب فلا يجوز للمسلم أن يسوم على سوم الذمي (وذلك) النهي عن السوم على سوم أخيه محله (إذا رنا) بكسر الكاف وفقه ما قيل هو بمعنى (وقاربا) وهو أن يبيع البائع إلى المتاع وأنهى عن ذلك بمحول على التحريم فلا يجوز لأحد أن يزيد على المتاع حيثنذ (ج) واختلف في أن يفسخ أم لا وسمع سحنون ابن القاسم يؤدب فاعل ذلك ثم صرح بمفهوم الشرط فقال (لا في أول التساوم) قبل التراكن فإن سوم الرجل على سوم الآخر حيثنذ جائز لانه لو نهى عن ذلك لدخل الضرر على البائع في سلخته (والبيع) عندنا (ينقذ بالكلام) وبكل ما يدل على الرضى كالإشارة والمعاينة (وإن لم يفترق المتبايعان) على المشهور وقد تقدم في بيع الخيل أن التفرق في قوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان عليه وسلم

والأفلاحيوز شراؤها باليل والظاهر أن شراء الحوت ونحوه من العلير وكهية الأنعام التي يراد منها اللحم قال الشيخ ومنه ما فهم من كلام أهل المذهب في الثياب وما يرى أنه علم المقود عليه باطنا وظاهرا بحيث لا يتميز أدراكه للتماقيرين في انحرار عن أدراكه في الليل جازييه والأفلا (قوله ولا يسوم) فيه أن لانا هية وكان الواجب حذف الواو من سوم لالتقاء الساكنين وأوجب بأنه خبر لفظا انشاء معنى ولم يميز ذلك لانه يورث العداوة وتنبيهه فقال تتوال سوم في المباينة طلب كمية الثمن (قوله إذا ركن الخ) ابن العربي صوابه إذا ركن بغير ألف له ولعل وجهه أن الركون يكون من واحد فقط وهو المطلوب للطلب (قوله بكسر الكاف وفقهها) فهو من باب علم لم أوقل بقتل وزيد ثالث بالفتح فيها (قوله أن يبيع الخ) أي بحيث لم يبق بينهما إلا الإيجاب والقبول باللفظ (قوله فلا يجوز لأحد أن يزيد) أي ولا يجوز أن يعرض له ساعة أخرى برغبة فيها حتى يعرض عن الأول (قوله واختلف إذا وقع هل يفسخ أولا) ظاهره أن الخلاف المذكور جار على أن النهي للتحريم وليس كذلك وحاصل ملفه أن المسالك قولين في النهي هل هو على الكراهة أو على الحرمة والفسخ على الثاني لذى هو الحرمة دون الأول والاعتماد الحرمة قلت فقضيته أن يكون المنة بالفسخ وأنه يحرم على البائع البيع حيثنذ وقد تقدم في النكاح أنه إذا خطب على خطبة غديره بعد التراكن أنه يفسخ إن لم يدخل أي فالفسخ هنا يفت هذه القاعدة (قوله ابن القاسم يؤدب الخ) أطلقه ابن رشد وابن يونس وقال الباجي له يريد من يتكر ومنه ذلك بعد الزجر هذا كالمعنى في أن النهي محمول على التحريم (قوله لا في أول التساوم) صرح لمصنف بذلك وإن فهم من التقييد رداه على من كره لزيادة مطلقا إضافة الوقوع في النهي المذكور وإنما يجوز زال سوم على سوم الذي قبل التراكن إذا أراد التساوم أن يشتريها لأن قصد غرور أو غير فيهم (قوله جائز) له خلاف الأولى لما قرره أن يبيع المساواة أصل من المزايدة لانه يورث الضغائن (قوله الباهة) جمع بائع (قوله ينقذ) أي يلز لأن المراد توجد حقيقة بدليل قوله على المشهور فانه وذ على ابن حبيب الموافق للشافعي في أن البيع لا ينقذ أي لا يلزم الأبعد الافتراق من المجلس فقول الشارح كالأشارة والمعاينة أي من الجانبين لأن المعاينة من جانب واحد يوجد بها حقيقة البيع لا لزومه (قوله المتبايعان) محشيه متبايع باياد لا بالهمز (قوله محمول عند مالك الخ) قال ابن عمر الذي عندي أن مذهب الشافعي بالنسبة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث أرجح وأقل تكلفا للتأويل له (قوله وبدل بالاجابة) مأخوذة

بالحيارم لم يفرق محمول عند مالك على التفرق بما قالوه انتهى كلام الشيخ على البيوع ثم شرع بتكلم على ما شاكاها أو دأبها لأهمية

وهي بيع منافع معلومة بمعرض معلوم فقال (والاجارة بائنة) لقوله (٢٠٨) تعالى فان ارعفتكم فانوهن

اجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم في المصمين ثلاثة اما خصيمهم يوم القيامة رجل اضل في عهد اثم غدر ورجل باع جلافا كل ثمنه ورجل استأجر احيرا فاستوفى منه ولم يده اجرة ولما ار كان شروطا اما ارضكانها فثلاثة الاول المعاقدان وشروطهما التميز والتكليف شرط لزوم والاسلام شرط في المصنف والسلم كما في عاقدى البيع اشافي الاجرة وهي كلما يصح ان يكون ثمنها في البياعات صحيح ان يكون اجرة فلا بد ان تكون طاهرة منتقما ما مقدورا على تسليمها معلومة الثالث المنفعة وشروطها ان تكون مباحة اذ ترا من الغناء وآلات الطرب وان تكون داخل تحت التقويم فلا يجوز استيجار ما ليس توقد منها فاروان تكون غير متضمنة استيفاء عين قصد ان لا يصح استيجار الاشجار لاستيفاء ثمرها لان ذلك يرد الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وان تكون مقدورا على تسليمها فلا يجوز استيجار ارض الزراعة وماؤها غير وان تكون غير حرام

من الاجرة بمعنى الثواب يقال استأجر الرجل اذا استعمله فلا اجرة او بقبول قبية على عمله (قوله وهي بيع منافع معلومة) هذا الذي تعرف خیر مانع لثمنه وله الكراه وعرفها هي بقوله بيع منفعة عاقل بوض ثم اقول والاولى التعيين بمقدلان الاجارة ليست بيعا بالمعنى الا هم ولا بالمعنى الاخص (قوله معلومة) أي بالعادة أو بالشروط الى أجل معلوم بالعادة أو بالشروط (قوله رجل اعطى في بناء انا عاقل) ومضاه اعطى الامان باسنى أو يذكرى أو بما شرعته من ديني وذلك بان تقول للمستعير لك ذمة الله اوعده الله ثم يفسد بعد ذلك هكذا في شرح الترخيب والتعريب (قوله باع رجلا) في نسخة حرا ومضاه انه باع نفس الحر كانه عليه بعض شرائح الحديث وهذا حديث قدسي (قوله والتكليف شرط لزوم) المراد به الرشد والطوع ففقد الصبي را عبقدا على سلهما او على نفسه ما يهجم غير لازم فلولي ما نفسه وما مضاه وان لم يطلع على ذلك الابد الاستيفاء لزم المستأجر الا كثر من السمسى وأجرة المثل وكذا ان عقد السفينة أو المكره اكراه احراما يكون لولي السفينة والمكره بدول الا كراه الاجارة أو الفسخ الا ان يكون عقد السفينة على نفسه فلا كلام لولي له لانه لا يجرطه في نفسه الا ان يكون في اجارته نفسه محاباة قوله كما في عاقدى البيع (الح) مفاده ان الاسلام والمصنف شرطان في الجواز لا في الصحة (قوله كل ما يصح ان يكون ثمنها) أي في الجملة ولنا ذلك لئلا يستفيض بالطعام وما تشبهه الارض لصحة كونها مائتما وعدم صحة كونها اجرة لارض الزراعة (قوله الغناء لا يجرط) ان الغناء مكر ولذا انه والحرمه انما هي اراض وناظره عدم صحة الاجارة مطلقا والظاهر ان محل عدم الصحة اذا كانت محرمة (قوله وآلات الطرب) أي وصوت الات الطرب (قوله وان تكون داخل تحت التقويم) المراد بالداخل تحت التقويم قبولها اياه (قوله فلا يجوز استيجار نار) ولا التفاحة لشمها لان نارها ليس من الاستيفاء وانما هو من مرور الزمن (قوله وان تكون غير متضمنة) أي مشتملة (قوله فلا يصح استيجار الاشجار) وكذا الاستيجار الشاة لاخذ ثمنها اوصوفها ودمتها من ذلك مسئلة الارضاع ومسئلة من استأجر ارضها فهاهين أو بشرط في الترويض واحد يترأى ابن الطبايع بقوله تصدأ من اجارة الثياب ونحوها فان بعضها يذهب بالاستعمال لسكر بحكم التبع ولم يقصد من في الكلام بحث وذلك ان الحديث عنه بالمنفعة والضمير في فيه يكون عائدا الى الاجارة لا بالمنفعة (قوله وماؤها غير) أي بالمنفعة وهي الزراعة غير مقدور على تسليمها أي وندرا انكشافه أي ولم يقل له ان انكشفت ثمرها لواله استأجر مثله ارضك ان انكشفت فانه يجوز له ان يكون

بشرط

مقدورا على تسليمها فلا يجوز استيجار ارض الزراعة وماؤها غير وان تكون غير حرام

فلا يجوز استئجار ما ضمن لك نسي مسجد بنفسه أو أن تكون معلومة فلا بد من بيان جنس المنفعة لينفي القدر كما إذا
أكثرى دابة ليعمل عليها أوليائها (٣٠٩) - ألم يكن عرف كغير المسكوبة عندنا بمصرفاتها جارية في ركوبها

وما شراؤها فدلالة أنشأ
إلى اثنين منها بقوله (إذا ضربا
لما أجلا وسبها الثمن)
أما الأول فظاهر أنه لا بد
منه في كل اجارة وليس
كذلك فان من الاجارات
ما لا يحتاج إلى ضرب أجل
وهو ما تكون فائته الفراغ
منه كالخياطة والتبج ومنها
ما يحتاج إلى ضرب أجل
وهو ما لا غاية له الاضرب
الأجل مثل ان يؤجره
على رعاية غنم بأعيانها
وأما الثاني فظاهر كما قال
(ج) أنه إذا لم تقع تسمية
لم يجز وهو كذلك الا
أن يكون عرف لا يختلف
فيصور وسمع ابن القاسم
لأباس باستعمال الخياطة
للخاطة الذي لا يكاد يخالف
مستعمله دون تسمية أجزاها
فخرج أرضاه بنسيه يعطيه
قال ابن رشد لان الناس
استأجروه كما يعطى الحمام
والحمى والمنع منه خرج
في الدن وغلو فيه انتهى
الثالث أن يكون العمل
موصوفاً أو له عرف يدخل
عليه المتواجران (تتميم) قد
تكون له جارة مكروهة مثل

بشرية عديم التذوق حصل التقديرو تطارعا وجد المنع وأما إذا كانت
لا تتكشف أصلا فلا يجوز (قوله لك نسي مسجد بنفسه) أي فانه
وهي كنسها المسجد بنفسها حرام فان قلت هذا مكرر مع قوله أن تكون مباحة الخ
قلت لا تكرار لان الأول مراد منه أن تكون ذاتها مباحة فصوت الات الطرب حرام
لذاته بخلاف كنس الحائض المسجد فان حرمة اغماهر من أجل كونها حائضا
ولو اتنى الحوض لا تنف الحزمة نعم بقي اشكال في الضافة فان ذاته مكروهة
والحرمة انما تلحقه لعارض فتدبر في التوضيح وأما لو كانت الاجارة متعلقة بذاتها
فيصور (قوله جنس المنفعة) أي - نسي هو المنفعة (قوله كما إذا أكثرى دابة
ليعمل عليها) أي فلا بد من بيان الحمل ولأجل أن يعين المحمول وقوله وليس كرهاي
يقول له أكثرى مثل الدابة لا كرهاي (قوله المسكوبة) جمع مكاري بضم الميم
قيم ما (قوله ومنها ما يحتاج الخ) واختلف اذا جمع بين الزمن والعمل مكان
قال له خط هذا الثوب في هذا اليوم بدرهم قليل فسد اذا كان الزمن مسويا للعمل
وأول اذا كان العمل أكثر وأما اذا كان الزمن أوسع من العمل فهو جائز وقيل يمنع
مطلقا وعلى القول بافسادله اجرة مثله بالغة ما بلغت وأما على القول بالصحة فان
عمل في الزمن الذي غير له فله المسمى وان عمله في الزمان قال ما أجرته على عمله في الزمن الذي
عمل فيه فاذا قبل أربع حط عنه من المسمى خمسة لانه لم يرض بدفع الاجرة التي
سماها الا على العمل في الزمن الذي سماه (قوله بأعيانها) وكذا اذا لم تكن
معينة كخمسين نجة (قوله وسمع ابن القاسم) لا يجزى ان هذا ما أعطى حكم
العرف وادس من العرف كما هو ظاهر لم نأمل (قوله لا بد يخالف مستعمله) أي
فيما يعطيه من الاجرة ونميا به صدقه منه (قوله اذا فرغ) أي حيث كان اذا فرغ
الخياط فرض مسيلة اذ من غير (قوله كما يعطى الحمام) أي لان الناس
استأجروه على نسي معروف في الجملة كما قدر الذي يعطاه الحمام الذي يتألى الى الجملة
وقوله خرج أي سبق وقوله وغلو في زياده وهو طاف لازم على لزوم واعلم ان فظ
ابن رشد في البيان استأجروه وضوا عليه وهي ظاهرة (قوله قد تكون الاجارة
مكروهة) والاصل فيها الجواز (قوله لا أن يؤجر نفسه على الصلاة) أي أما ما
بأناس فكانت الصلاة فرضا أو فلا ابن القاسم وهو في المكثوبة عندى أشد
كرامة وان وقعت محض وحكم بها كالأجارة - لي المحج ويحضر الصلاة خلف من
ياخذ الأجرة من غير كراهة وهل كراهة اذا كانت الأجرة تؤخذ من المصلين

ان يؤجر نفسه عن الصلاة فحرمها

وأما إذا أخذت من بيت المال أو من وقف المسجد فلا كراهة بقوله ومحررها ما لم
 وأما إذا استأجره على ذات العمل لا ذوات الصيام من كل عبادة معينة فلا تجوز - قوله
 من فرض الكفاية كفصل البيت وحمل الجماعة وحفر القبور فإن الجارة على ذلك
 جائزة (قوله أو يؤجر نفسه له) أي الخ) حاصله أن حمل الكراهة إذا كان مستقداً بعمل
 الكافر وليس تحت يده ولا أكتره في فعل محرم ككونه مقارناً أو سائياً له فإن لم
 يستد به عمله فهو جائز كالصانع له في حانوته بأن يحيط له نوابوان كان تحت يده فهو
 محظور كالخدمة في بيته والارضاع له وبفسخه لأن نفوت فيضي وتكون له الإجارة
 وإن كان في فعل محرم كعمل الخمر ورجي الخنزير وإن فاته بالعمل مضى وبصدق
 بالكراهة لأن يعذر بحمل وقولنا حرم أي حرمة قوية فلا ينافي أن الذي قبله حرام
 بدليل الحكم بالفسخ (قوله يناله بذلك مثله) كأن يمشي وراءه مثلاً فهذا يفسخ
 متى أطلع عليه فلولي له لمع عليه الأبد الفوات فلا تصدق عليه بالعوض (قوله
 بمسافيه حرام الخ) الأولى أن يقول بما هو حرام كالسرقه (قوله الرجل) أي
 مثلاً (قوله لقوله تعالى ولن الخ) أو شرع من قبلنا شرع لنا لم يردنا - (قوله أي
 وإن جاء بالصواع) قال البيضاوي عند قوله تعالى جعل السقاية المشربة في رجل
 أخيه قيل ككأنتم مشربة جعلت صاعاً يكال بها وقيل كانت تسمى الدواب بها
 وكانت من فضة وقيل من ذهب (قوله في الرقبة بالفتح) قضية الرهط مع
 الجماعة الذين لدغ سيدهم أي رواها أبو سعيد الخدري فإنه قال انطلق نفر من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفرة - أفروها حتى نزلوا على حي من
 العرب فاستضافوهم فلبضيقوهم فلدغ سيدهم فلدغ الحى فسعوا له بكل شيء فلم
 ينفعه شيء فقال بعضهم لبعض لو اتين هؤلاء الرهط الذين نزلوا عندنا لعل أن يكون
 عند بعضهم شيء فأتوهم فقالوا لهم إن سيدهم فلدغ وقد سعيناه بكل شيء فلم ينفعه
 فهل عند أحد منكم شيء فقال بعضهم نعم والله أتى لارقي ولكن قد اشتقناكم
 فلم تضيفونا فإنا نأبرق حتى نتجه لوالى جعل لا فصاحوا هم على قطيع من الغنم
 فانطلق ينقل عليه ويقر المحدث أي الفاتحة وكانوا مشط من عقاب يمشي ومابه قوله
 أي جهل فأوفوهم جعلهم فقال بعضهم أقسموا فقال الذي رقى لا نفع لهما - حتى نأت
 النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الذي كان فنظروا بأمر فافقه وأعلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك وقال وما يدريك أنما سارقه ثم قال قد أهد بهم
 اقتسموا وأعرضوا إلى حكمهم فبهم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم واقطع
 من الغنم الفرقة وقوله لارقي من باب رقي (قوله على الجمل) أي على حواره

أو يؤجر نفسه له أي لا يناله
 من ذلك وقد تكررت حراما
 قوله أن يؤجر نفسه له أي
 يناله بذلك أو يؤجر نفسه
 له - وروى بالغصب ويخونه
 بمسافيه حرام ثم انتقل بكلام
 على الجمالة وهو أن يجلس على
 الرجل الرجل على عمل يعله
 له أن يعمل العمل كان له
 الجمل وإن لم يكمله لم يكن له
 شيء وذهب عليه عمله
 باطل لا وجه له الجواز لقوله
 قد سعى في الرقبة
 ومحدث البخاري في الرقبة
 بالفتح ابن عرفة
 وفي الاستدلال على الجمل

الجعل جواز الجعل الذي هو الجعل المذموم لعزيمها (قوله على ذلك) أي هل
 الجعل في الأخوة في العاقبة تقدم زعمها به وذهب إليه (قوله وما يدريك
 أنها رقية) أي قال عليه السلام إن في وقوله أنها أي الفاتحة ورقية بضم الراء
 واسكان القاف أي أي شيء أدراك أي اعلمك أنها رقية وعند الدارقطني وما علمك
 أنها رقية قال حق التي في روي (قوله ولا خلاف في جواز فيما قل واختلفوا
 أم لا) أي فقد دل على عدم الوهاب أنه يكون في القليل دون الكثير وانظر
 ما ضابط القليل من غيره (قوله الجملة) يقع الجليم وكسرهما وضماهما (قوله
 والجواز شرط) واعلم أن المصنف لم يذكر كونه وهي أربع العاقدان والعمل
 والوضو بشرط العاقد التاميل إجماع الإجارة صحة ولو ما بشرط الجعل بمعنى
 العوض أن يصح كونه اجرة ولا يشترط إيقاع العقدية من الجاهلين بل يستحق
 الجعل وإن لم يعمل معاقبة لأنه متى أحضر العبد الأبق من اتاد ذلك وجب الجعل
 وقع من ربه لا التزم أولا ولم يأت به من لا أدلة له بذلك فإنه له النفقة على الأبق
 من أكل وشرب وإيصال لا نفقته على نفسه فأنه على نفسه لا على رب الأبق
 (قوله على الجملة) معاذة أن الجعل ليس الإعبارة من العقد المعلوم والجعل
 يستعمل مراد منه العقد المذكور ويستعمل مراد منه الإجارة المراد الأول فذلك
 أتى بقوله بمعنى الجع وهو مسلم في الجعل أي من حيث أنه يستعمل مراد منه العقد
 ومراد منه الإجارة وغير مسلم في الجعل لأنه لا يطلق ويرادها إلا جرت دبر (قوله أو يأخذ
 ما لا يستحق) أن اقتضى العمل قبل تمام الأجل (قوله الآن يشترط مستثنى من
 قوله ولا يضرب في الجعل أجل) أي لا يضرب في الجعل أجل في حاله من المحالات
 إذ حالة الاشتراط أنه يترك العمل متى شاء واعلم أن الإجارة تلزم بالمقدور أما الجعل
 قبل الشروع لا يلزم واحد منهما أو ما بعد الشروع فيلزم الجعلا دون العاقل إذا
 تقرر ذلك فيرد على الشارح أنه يقال لم كان العقد جازعاً عند عدم الشرط
 واجب بأن الجعل له عند عدم الشرط دخل على التام وإن كان له الترتك فقرره
 قوي وأما عند اشتراط فقد دخل ابتداء على أنه مختير فقرره خفيف (قوله والجملة
 الجع) اعلم أن العمل المحاسل عليه بعضه يصح فيه الإجارة وذلك كان يتقدمه
 على بيع أو شراء نوب أو اقتضاء دين وكففر بترقي أرض موات لأنه أن عين الجع
 مذكور موصوف من الأذرع كان حارة وإن عاقده على إخراج الماء كان جعلاً وبعضه
 لا يصح فيه الإجارة كالمساقعة على إحضار عدد أو بيعير شارد ونحوهما من كل
 ما يجعل فيه العمل وبعضه لا يصح فيه الجمالة وتبين الإجارة كالمساقعة على عمل

نظراً وأما إقراره عليه
 الصلاة والسلام إياهم بذلك
 لا يصفقاهم إياها بالضيافة
 ج لا نظريه لأن قوله صلى
 الله عليه وسلم وما يدريك
 أنها رقية مع قوله عليه
 الصلاة والسلام إن أحق
 ما أخذتم عليه أجر كتاب
 الله يقتضى صرف ما أخذه
 الرقية للضيافة ولا خلاف
 في جوزه فيما قل واختلف
 فيه أكثر والمذهب الجواز
 والجواز شرط أحدها
 أشار إليه بقوله ولا يضرب
 في الجعل) بمعنى الجعالة
 (أجل) لأن ذلك مما يزيد
 في غرر الجعل أدق منه فحقى
 الأجل قبل تمام العمل
 فيذهب عنه باطلاً أو يأخذ
 ما لا يستحق الآن يشترط
 عليه أنه يترك متى شاء
 والجمالة تكون (في) أشياء

كبيرة

أرض جملتها الجاهل كحفر يثري أرضه تركه له يقول الشارح أو حفر يتعاقب في
أرض موات جاعل على انجراج ما بها (قوله كرد عبد القادر الخ) اعلم أن من شرط الجعل
أن يكون فيه ما يجبه لانه مكافه فان علم أحدهما مكافه فان ذلك لا يجوز فان علم الجاهل
قطر وجهل العادل فله الاكثر من الجعل واجرا مثل وان علم المجهول له فقط فلا
شيء له لان الايمان به صار واجبا عليه حيث علم مكافه وبه لا يعلم ومن ادعى عدم
العلم منه ما قاله قول قوله قال بعض الشراح للخليل وبني اذا علم ان له جعل منه نظرا
للسبق للجاعل بالبداهة فلتسبب متى علمه أو أحدهما مكافه ففسخ العقد وإذا
تم العمل فقد علمت حكمه (قوله ولا شيء له) فإذا تم العمل استحق الجعل المعنى
له وجعل مثله ان لم تكن تسمية حيث كانت عادته الا تيان بالابق ولو استحق الشيء
الجاهل عليه ولو قبل قبض به ولو كان الاستحقاق بحرية وكذا هو الحق السيد
بمشروع العامل في تحصيله بخلاف موته قبل قبض به له فلا يستحق ومثل الموت
هره أو أمره أو عصبه والفرق بين هذه المذكورات والاستحقاق ان الاستحقاق
يفاق كونه ناشئا عن هذا الجاعل تقيه قوله الا بما يستحق منه ما اذا استأجر
به على التمام أو جاعل عليه أو أنه بنفسه أو عبيده فالمراد الا أن يحصل الانتفاع
باله مل السابق فانه يكون الاول بنسبة عمل الثاني سواء عمل الثاني قدر عمل
الاول أو أقل أو أكثر مثل أن يجمل الاول خمسة على حل خبسة الى موضع كذا
معلم فبلغها نصف الطريق وتركها فبجمل الآخر عشرة دراهم على تبليغها
النصف الآخر فان الاول يأخذ عشرة لانه الذي سبب فعل الاول من اجارة الثاني
لان الثاني لما استأجر نصف الطريق بعشرة علم ان قيمة اجارته يوم استأجر عشرون
ولا يقال ان الاول قدرضى أن يجملها جميع الطريق خمسة لا ما تقول لما كان
عقد الجعالة فله من جانب المجهول له بعد العلم فلما تركه بعد ان حصل نصف
المسافة صار تركه له ابطالا لعدم أصله (قوله بهرام) بفتح الباء وكسر الهاء له
بضمهم (قوله مثال ذلك اذا طلب الخ) ظاهره جارة الشارح انه يستحق اجرة
وان لم يأت به ولا استأجر فاستأجر على أن يأتي به وليس كذلك فانه اذا لم يأت به
لا يستحق شيئا ولو تحقق انه لم يملك في الناحية الفلانية ثم اذا تعاقد مع الآخر
على أن يأتي به وينظر اليه في بقية النواحي والى يستحق به بجهل (قوله ان
لا عقد شرط) أي لا بشرط النقود ولو لم ينفذ بالفضل لما قدم (قوله واللاجير على
البيع) أي على السمية لا على البيع والالم يستحق اجرة فإلى بيعه ويدل عليه
بأنه من العا كافي فله عجم (قوله نسي من للتأدية فلا جرة) ويجعل أن

(كرد آبق أو بصير شارة
أو حفر بيرا وبيع ثوب
ونحوه) فانها اشار اليه
بقوله (ولا شيء له) أي
للمجهول له (الابتاء العمل)
مضمون في المختصر بهرام وله
فيما لا يحصل للجاعل فيه
نفع الا بتمام العمل والافتي
حصل له ذلك ولو لم يتم العمل
فيذبح ان يكون له قد اد
ما انتفع به انتهى مثال
ذلك اذا اطلب الابن
في ناحية ولم يجده بها فله
وقع النفع للجاعل بذلك
لانه تحقق انه لم يكن في تلك
الناحية ومفهوم كلام
الشيخ والمختصر انه اذا لم يتم
العمل لم لا شيء له وهو
كذلك قوله تعالى وان جاء
به جعل بعبر مفهومه انه اذا
لم يأت به لا شيء له ومن
الشروط أن لا يتقد بشرط
اذا قد لا يتم العمل فيكون
تارة جمل لا وقارة سلفا
ويجوز التقيد بغير شرط
اذا لم يحد بغيره (والاجير
على البيع) نسي معين

(اذا تم الاجل ولم يبيع وحصله جميع الاجروان باع في نصف الاجل فهدف الاجارة) لان الاجارة اذ انتهت
 عام كان كل جزء منها في مقابلة (٢١٣) جزء من المنافع مثله ان يستر على بيع فربما يدرهم على ان

يعرفه أربعة أيام فان باعه
 في اليوم الاخر كان له ربع
 درهم وسكن ذلك على
 التدرج الى ان يستكمل
 الدرهم بتسريعه الايام
 الاربعة وان لم يبيع بعد
 تسريعه الايام الاربعة
 غلبا أخذ الدرهم كله لان
 قبل قد تقدم انه لا يضرب
 في الجمل اجل وقاله
 بالذات اجل فهدف منقضة
 اجيب بأنه لا منقضة لان
 عاظمه اولاً في الجمل وما ظاه
 هناك الاجازة في لا تحذف
 الاضرب الاجل فيما
 لا تعزف فانه لا يضرب
 الاجل فانه (ع والكره)
 بل لا غير (ع) يستعمل
 للكره فيما لا يعقل والاجارة
 فيمن يعقل والكره هو
 جميع منافع معلومة ببعض
 العلم او ملك منافع معلومة
 ببعض مع لزم (كالباع
 في الجمل) بمعنى من الاجل
 المعلوم والاحرة المعلومه
 (و) فيما يحسب (بعضه من
 الجمل الاجل) في الجمل
 واعترض قوا كالباع الذي
 أجره بمسئله من اكثر
 فانه يبيعها على ان يقضها

في البيع (كالباع) في البيع للبلد شيء معين ويكون احتراره على الاستأجره على
 بيع سلمه غير معينة شهرًا مثلاً واحضله شيئاً لم يباعه قبل انقضاء اجل فليأتم
 على باع آخر يبيعه حتى ينقضي الشهر او يدع له جميع الاجل له استأجره على عمله
 شهرًا وقال في ثم ان تعين المبيع بشئ معينه بالخص كعقيل هذا الثوب لو هدف
 الثياب او بالعدد كبيع لثوبين او ثوباً وان لم يبعها بالخص والثاني مستفاد
 من قول الشارح مثاله الخ اه (قوله وجب له جميع الاجل) اي المسترط لو
 المعروف بحسب العادة لان المستأجره ليست في ما استأجره عليه وهو للندله على
 السلفه في ذلك المدة (قوله على ان يعرفه) يدل من قوله على بيع ثوبين
 اه استأجره على البيع ليس من حيث ذاته بل من حيث التعريف لاجل حصوله
 (قوله وهو لا يجوز الخ) هذا من جملة ما يقتضي فيه الاجارة من الجعل وهو ثلاثة
 الشان لا يستحق اجرة الا يتم العمل بخلافه الميعاد ما على الثالث عدم لزوم
 العقد بخلافه انت (قوله يبيع منافع الخ) لا يتحقق انه غير ملزم لشموله الاجارة
 هذا الذي بعده وقوله او ملك انت خبر بان الملك ثمة البيع لا يظهر ان يعرف
 الاول (قوله واعترض قوله كالباع الخ) بانه لا يقتضي بقوله لان في البيع
 لا يجوز فيه تأخير التعيين الى فوق ثلاثة ايام والخاص في السكره اخير الدية المعينة الى
 عشرة ايام او لسكران لم يقد له واعترض ايضا انه يجوز بيع الارض بطلع
 وبما تشبهه وان غير خشب ولا يجوز كراؤه هل يشي من ذلك سوى الخشب والحل
 والخشب والجلب ان وجود الشرط لا يلزم منه ثوب المحكم اذ قد يكون ملزم
 (قوله على ان يبيعها الى اجل الخ) اي يجوز ان يكرى ذاته المعينة على ان
 الكثرى لا يبيعها الا بعد شهر يستوفي منها معلومة وله اذ التقضى او الشرط العقد
 نقد الفعل لولا الامان فاعمل المنع للندوة وذه المنع من السلفية والتمنية لا يفيد
 فساد الا بالندف بالفعل لانهما قول شرط للتقدم على التقيد بشرط في فساد العقد
 ومعد فانه ولنا شهر الافادة فهو ازامه كالعشرة لا يام فقل هذا اذا كانت الدية
 حاضرة والاقبال يجوز التقيد فيها ومعد فانه لا يام فقل هذا اذا كانت الدية
 انقضى الخ) وذلك انه عبر في الدية بالاكثره فدل على ان الاكثره يبيع منفعة
 الموهوم الذي لا يعقل وقال بعده وكذا الاجير فعبر في الموهوم بالاسير فدل على ان
 الاجارة تتعلق بالفاعل فهي بيع منفعة جازان يعقل (قوله ومن اكثره دابة
 فيها) احترزه من ان تكون مضمومة فاذا وقع العقد في زمن ان الكراة فلا بد
 من تعجيل الكراة داخل الثلاثة ايام لا يشرع في اربعة واسمى وقع قبل الايام

الى اجل فان
 ويؤخذ الفرق بين الكراة والاجارة قوله (وم اكثره دابة)

فكل ما قيل في هذا الباب والحمد لله رب العالمين (قوله ثم يهاب بالاشارة) أي لا يهاب
 كونه خفية من الاشارة اليها مع حضورها فافهموه هي التي لم تكن بهذا المعنى
 بأن قال أكثرى منك دابة أو دابة لك أو كانت خفية ومشاهدة ولم يشر إليها فقال
 لقد ابتك الفلاسية السخاء أو السوء والحال أنه لا يعلم له سواها فلا تنسح
 الاجارة بوجوبها ويلزم المكري أن ياتي بالمكرو يد لها (قوله أو عصب أو استغقت)
 أي أو رده التعوق من الطريق أو الوادي أو وجد بها عصب مثل أن يكون هادبة
 منتسبة لا يتأق له الركوب فيها تحقيق (قوله انفسح الكراء الخ) ولكن يجوز
 له الرضى بالبدل ان لم يتقدأونه ودوا نطر كما إذا سكن في مفازة والافلا يجوز له
 الرضى بالبدل لانه يسع ما وجب له من الاجرة في منافع تأخره عنها وهذه العلة
 توجد عند الضرورة الا ان الضرورات تبع المعطورات (قوله بتمية أخرى الخ) قال
 في التحقيق وعليه بحسب ما سار من الطريق ويعرف ذلك بالقيمة وذلك بان تقوم
 المسافة كاهـ فيقال بكم تكري هذه المسافة فيقال عشرة دنانير ثم يقال
 ما بية هذا الذي سار منها فيقال خمسة دنانير فتدبها من العشرة فتجد هاهنا ما يرجع
 على المكري بنصف الكراء وكذا في ثبوتها وظاهر الا ان قول الشارع وله
 بحسب ما سار من الطريق بتمية أخرى الخ ينافيه فانه يقتضي الا هراض عن الكراء
 الاول وأساسا ولتفت الى قيمة أخرى وهو غير ظاهر وقوله لانه قد رخص الخ أي لان
 الكراء الاول قد يكون أرخص من القيمة وقد تكون أرز قد لذل لم يفت له
 فتدبر (قوله بموت الخ) أي أو يحصل له ما يمنع الاستيقاض منه في أثناء المدة (قوله
 بل وذاخر الخ) أي يجب على المتولى أمر التركة أن يستأجر منها من يتم العمل
 (قوله وكذا الدار تهدم) أي المعينة (قوله أو ما فيه مضرة كبرية) أي أو يحصل
 ما فيه مضرة كبرية أي غير المعطوف والمعطوف عليه كعطل أي بان صار يتابع
 المظرمها ولو كان المشهور انه في هذه غير بين يسع الكراء من نفسه ويدفع من
 الكراء بحسب ما سكن وبين أن يستأجر ساكن أو يدفع جيع الكراء ولا يرجع
 له قيمة العيب وبقي ما إذا نقص من قيمة الكراء ولا يضر بالسكن فلا يثبت به خيار
 للمكري ويلزمه السكنى ويحط عنه من الكراء بحسب النقص فالخامس أن
 الحاد في الدار على أربعة أقسام أربعة إما أن يشار إليه الشارع بقوله كل شيء فانه
 قيمة لم يعلم من كلامه حكم مالوه اب المكري من صاحب الدار أن يملكها له بعد
 حصول الهدم أو الحكم بعدم الجبر ولو كان الهدم يضرب المسكن وخبرته
 تنفي ذلك فإن أصلها المكري من بعده بغير إذن بها فيعمل على التبرع وله قيمة

مثل ان يقول له اكرو
 هذه الدابة بتمية بالاشارة
 اليها لا سائر عليها (الى
 بالذات) مثلا (فماقت)
 أو عصب أو استغقت
 (انفسح الكراء فيما بقي)
 وله بحسب ما سار من
 الطريق بقيمة أخرى ولا
 يلتفت الى الكراء الاول
 لانه قد رخص وقد قيل
 و من قوله (وكذا
 الاجبر) اجارة نائمة
 في عينه مدة معلومة على
 خدمة معينة أو رعاة غنم
 (يموت) في أثناء المدة
 حكمه حكم الدابة المعينة
 تنفسح الاجارة في باقي المدة
 وقيد بأبشاة في عينه
 احترازا مما لو كانت
 مضمونة في ذمته فلا تنفسح
 الاجارة بوجوبه بل ياجر على
 تمام المدة متى تركته
 (و) كذلك (الدار تهدم)
 كاه أو حطها أو ما فيه مضرة
 كبرية أو حرق أو استغقت
 (قوله علم مدة الكراء)

ظاهره سواء كانت المدة مشاهرة (٢١٥) أو مسانعة ثم انفسخ ويبطل بحساب ما سئل وقيد فابطلها

أو جعلها اجزا أو اجمالا أو اهدم
منها ما لا يضرب بالمسكetry
ولا ينقص مسك كرائها
كالشرافات فانه كالعدم
ولا قيام للمسكetry به (ولا
بأس بتعليم العلم القرآن على
الحدائق) بكسر الحاء المهملة
وفتح الدال المهملة وهو ان
يصدق العلم القرآن أى
يحفظه واستعمل لا بأس
فناسك المدونة للإباحة
والمنع انه يجوز زلع القرآن
ان يباع على تعليم الصبيان
حتى يتدقروا وهذا هو
المشهور لما صرح من قوله
صلى الله عليه وسلم ان
أحق ما أخذتم عليه أجر
كتاب الله تعالى وأجمع أهل
المدسة عليه فان قيل كره
مالا أخذ الاجرة على تعليم
للفقه فما الفرق قيل الفرق
ان القرآن حق لا يحال فبحاذا
أخذ الاجرة عليه بخلاف
مسائل الفقه فانها مملوكة
يجوز فيها الخلاف فكره
أخذ الاجرة عليها لذلك
وكذلك يذكره أخذ الاجرة
على تعليم النجوى والاصول
ونحوهما (و) كذا لا بأس
بشارطة أى بما علة

بناءه مشهورا أو بآراءه أخذ اقتضاه الا ان يكون المحل وقفاً لزم المسكetry الإصلاح
لحق الوقف وان أسقطها المسكetry من ماله كان له الرجوع بقيمة بناءه فانما ولزم
بأنه لا ينظر حيث أصل ما يحتاج للإصلاح لانه قام عنه بواجب وبغيره أخذ
التفقه من فائض الوقف والافق خلفه المستقبلة (قوله مشاهرة) أى لكل شهر
بكذا وقوله أو مسانعة أى كمثل سنة بكذا ومثل ذلك مبادمة كمثل يوم بكذا ومبادمة
ذلك ما كانت المدة فيه غير معينة والكراه فيه غير لازم الا قدر ما تدوم مقابل
ذلك الوجبة وهى ما كانت المدة فيه محدودة كسنة كذا والكراه فيها لازم وان لم
تقد وطاهر الشارح عدم انقضاء الكراه فيها وليس كذلك فلما قال وظاهره سواء
كان الكراه وجبة أو مشاهرة أو براد بالمشاهرة فما كانت المدة فيها غير محدودة ولزم
تكن بلا فظ شهر لكان أحسن (قوله فانها تنفسخ) أى فان المدة تنفسخ أى الكراه
فيها (قوله كالشرافات) أى اذا كانت الشرافات لا تنقص لان من الشرافات
ما ينقص هدمه فان اتفق على انشرافات التى لا تنقص شيئا من عنده فانه يكون
متطوعا بذلك ولا شيء له الا ان يأخذ النقض فله أخذه ان كان يتنفع به (قوله
تعليم العلم) أى القرآن بآخرة على الحدائق أى على الحفظ للقرآن أو شيء منه غيبا
أو فى المصحف (قوله) وفتح الدال المهملة المفهوم من كلامك ومن الصحاح
والقاموس انه بالمجبة وما قاله الشارح هناك بالمهملة تابع للشيخ زروق وهو غريب
قال الخطاب ولم أره لغيره وبعبارة الصحاح حذوق العلم القرآن والله جل يحذوقه
بحذوقا وحذفا وحذاقة وحذافا اذا هم فيه وحذوق بالكسر حذفا لثمة فيه اه (قوله
ان يصدق المعلم من باب ضرب) والمعلم يقع الام فاعل يصدق وقوله أى يحفظه أى
كل أو بعضا وكذا يجوز الاجارة على تعليم القرآن مشاهرة أى قراءة فى المصحف
من غير حفظ ولا يجوز الجمع بين المشاهرة والحدائق على المنهوى (قوله حتى
يصدقون) بيا وناهيما وقفت عليه من نسخ هذا الشارح والمناسب حتى يصدقون
بحدى التأمين باب ضرب (قوله وهذا هو المشهور) وقال ابن الحاجب لا يجوز على
التعليم الا مدة تعلم مشاهرة أو غيرها (قوله كتاب الله) أى تعليم كتاب الله
(قوله قبل الخ) وأيضا تعليم الفقه بآخرة ليس عليه العمل بخلاف القرآن وأيضا
أخذ الاجرة على تعليمه يؤتى الى تقليل طالبه (قوله على تعليم النجوى وما لا يدخل على
تعليم علم الفرائض) كالنساء فنهو جائز (قوله أى لمعالمه) صريح فى كونها
محالة فينبغى التمثيل فان المتعلمين من باب الاجارة لا الجعالة فمعهلها أحالة تسبح
وقوله حتى يبرأ أى علاج حتى يبرأ (قوله مثل ان يدأويه الخ) فان تمت المدة

(الطبيب على البر) حتى يبرأ وهى على أقسام ذكرناها فى الأصل منها ما هو متفق على جوازها مثل ان يؤجر على
ان يدأويه مدة معلومة بآخرة معلومة

ويرى أن لا يبرأ قبل الأجرة كلها وإن برى في نصف الأجل فله نصف الأجرة ولا يجوز
 بشرط المنفعة لاحتمال البرء أثناء المدة فيكون سلفاً (قوله ومنهما ما هو متعلق فيه)
 بالجلو له وحكم هذه كالأولى أن تمت المدة ويرى أن لا يبرأ منه الأجرة وإن
 برى في نصف الأجل فله نصف الأجرة قلت والظاهر من القولين الجواز إذا غاب
 ما فيه اجتماع بيع وهو ممن ادعاه وليارة وهو جائز ومن المختلف فيه ما إذا قل له
 أهات لك بكذا على علاج هذا المريض حتى يبرأ فان برى فكان له الأجل وإن لم يبرأ فلا
 شيء له والدوام من الطبيب فقبل يجوز وقيل لا لما فيه من الضرر وقيل مقتضى
 المناسبت حل المدة فيهما كما قبل بعض ونما كان المناسب لأن المجلد من قوله
 على البرء أنه لا يستحق شيئاً إلا بالبرء وهي ما إذا تخلف على البرء بأجرة معلومة فإذا
 برى المريض أخذها الطبيب والألم يأخذ شيئاً ولو ادعى من عند العليل في وجائز
 لأنه لا يجوز كونه من عند الطبيب على أنه ان يرى العليل يدفع الأجرة وعن الدواء
 وإن لم يبرأ يدفع قيمة الدواء ولم يبرأ لادائه إلى اجتماع جهل وسبع (قوله بموت
 المريض) أوردته لسفينة لوداية ولو كافى المراكب عز وسانق على المراكب
 في زمن غير معين وأما في زمن معين لم يلزم العكس وإن كان التأخير لمرض أو غيره فلا
 يلزم العكس ولا يكثر أن يكره في مثله (قوله ونذكرى للورثة) لئلا يجوز
 للورثة أن يحكروا فقامل (قوله بموت غم الرجاء) ليس بشرط وكذا إذا أخره
 على رعاية المقر أو الأهل أو الخليل أو البقال أو المحتار أو الأذى أو اللجاج أو غيرها
 الحكم كقَالَ (قوله وليأتى بمثلها الخ) فان لم يأت دفع جميع الأجر وقوله وعن
 ابن القاسم الخ لئلا يأتى بالخلف لا يلزمه دفع جميع الأجر وهذا الخلاف
 في المعينة والراجع كلام ابن القاسم لأن في كلام السارح شيء وهو أن قضيته
 أنه لا يشترط في جواز العقد عليه شرط الخلف وإن شرط الخلف فمما هو للزوم الخلف
 وليس كذلك بل لا يجوز العقد على رعاية الغنم المدينة لا إذا شرط الخلف ولا إذا كان
 تفيد القوة ومنه في المختصر الخ حاصل الشبهة أن لا يجوز العقد على رعاية غنم
 معينة إلا بشرط أن كل مامات مثلاً يخلفه ربه ولا يفسخ وكان له أجره مثله حيث
 أطلع بعد فراغ المدة وأما غير المدينة كان متاعاً مدعة على رعاية غنم من نعمة مثلاً
 فلا يشترط الخلف ويدفع ربهما جميع الكراء أو يأتى بالخلف وقوله بمثلها أي فلا
 يلزمه إذا أتى بغيره كان لئلا يبرأ في رعاية غنم المشتقة ولا يلزمه رعي الأولاد المعروف
 وحيث اتفق لم يبرأ بالأتان براء له ورعاها وحواليها إلا بهاتين رعيه بدون
 أنهما تاشتا راعاً لا م فلو لم يبرأ من أشعاها ولا بهذا كان رعيه في غنمها خزاناً له

والأجوبة من عند العليل
 ومنها ما هو متعلق فيه
 مثلاً أن يبرأ منه مدة معلومة
 ولا دويبة من عند الطبيب
 (ولا ينقض) يعني لا ينقض
 (الكراء بموت المراكب)
 أو السنان (لأن هذين
 المستلزمات باقية بترك
 للورثة من هو مثله أو موصيه
 (في) كذلك (لا) ينقض
 الكراء بموت غنم الرجاء
 وليأت بمثلها (حك) قال
 بعض أصحابنا طاهر الرسالة
 أنه يلزم بمثلها وإن لم يشترط
 خلفها وهو قول سحنون
 وعند ابن القاسم أنه لا يلزمه
 أن يأتى بمثلها حتى يشترط
 وهو نص له في المحلل
 والأجوبة من المدونة

(ومن ا كثرى كراء مضمونا) (٢١٧) مثل أن يقول لها كرتى دابة لاجل عايبها كذا الذى موضع كذا

(فانت الدابة فليأت بغيرها)
لان المنافع مستتقة فى الذمة
وليت متعلقة بهذه العين
وقوله (وان مات الراكب
لم ينسخ الكراء) مكرر
كراءه ليرتب عليه قوله
(وليكرى مكانه غيره) يعنى
ان من ا كثرى دابة وقد
كراءها ثم مات لم ينسخ
الكراء بل تنكرى ورثته
أر من يقوم مقامهم- الدابة
لمن هو مثله فى القدر والحال
ولا يكرونها لمن هو بادن
أعظم ممن مات عما ج وان
مات عنها رجل فلا يكرونها
الرجل لان الغالب ان
المرأة أقل على البهية لرخو
عضوها وذا الميت (ومن
ا كثرى ماعونا) كالغاس
(أو غيره) كالنوب والدابة
(ف) أنه لا ضمان عليه
فى هلاكه بيده وهو مصدق
فى تفعه على المشور لانه
مؤمن على ما سطره
(الآن يتبين كذبه) فلا
يصدق ويضمن مثل أن
يقول هلك أول الشهر
ثم ترى بعد ذلك عنده
ومفهوم بيده أنه لو أخرجه
عن يده فهالك فى بدل الغير
لضمن (والصناع) الذين نصبوا أنفسهم

عاه قدور على رعيه لانه ملك جميع منفعة و ليس للراعى أن يرمى معها غير ما لو قدر
فان فعل كان الاجر لرب القوم وكذا فى المعينة عند شرط أن لا يرمى معها غير ما لو
فله رعى الغير ولو بشرط ولا يجوز للراعى أن يأتى ببدله حيث كان عينه لا بشرط
أو عرف كغير المعين ولا ضمان ولو بشرط مات أو سرق أو التقصير وقبل قوله
يبين فيما اذا ذبح منها وأدى خوف موة وهذا فى راع كاف والأفلا ضمان عليه
(قوله كراء مضمونا) هو ما قبل المعين ولا بد من بيان الجنس والوع والذ كورة
والاثوة فى المضمونة- تى يصح (قوله وليس متعلقة بهذه العين) الا ان المنكرى
اذا اتى بدابة للمكرى ور كراءه لا يجرى على قبول غيره لانه يركوبه عليه المستحق
منفعة حتى لو فلس المنكرى بعد قبضها يكون للمكرى أحق بها الى تمام المدة لانه
صارت كالعين يركوبه عايبها (قوله كرره ليرتب) قال فى التحقيق ويجهل أنه انما
تكلم أولا على الدابة المعينة وهذه فى المضمونة (قوله وليكرى) صوابه ليكرى كما قاله
تت (قوله دابة) أى أو سفينة (قوله أو من يتوم مقامهم) وهو الحال كما عند
فقد هم (قوله لمن هو مثله) وأولى دربه (قوله والحال) عطف مرادى (قوله
هو بادن) أى عظيم البدن لكثرة لحمه ويترك فيه المذ كرو المؤث والجمع
بدن مثل راع وكعب وقوله أعظم بالرفع صفة بادن أو مال من ضميره- ترز عن
بادن مثله أو دربه فيجوز (قوله وان مات عنها رجل فلا يكرونها) الرجل
ولو كانت المرأة نحيقة جدا والرجل بادن جدا وانظره اعلم أنه لا يلزم تعيين الراكب
عند عقد الكراء بل يصح عقده على رجل آدمى ولم يلزمه الثقيل ولا المريض ولا معروف
بثمة قوم أو يعرف الدواب فاذا وقع العقد على رجل آدمى وافى له براءة لزمه حملها حيث
لم تنكس ثقبه وأما على رجل فلا يلزمه المرأة بخلاف المكس فقول الشارح
وان مات عنها رجل يحمل على ما اذا كان وقع عقد الكراء على رجل يثقبه فقال
تت وعلى المنكرى تسامى ما العادة تسليبه معها- امن اكاف وبردعة وحزام وسرج
فى الفرس وغير ذلك من المعتاد لان العرف كالشرط (قوله كالغاس) الماعون اسم
جامع لمنافع البيت كقدر وفارس وقصعة ومخل وقفة ونحوها (قوله فى ثلغه) أى
أى أو ضياعه لانه أمين (قوله على الشهر) وقيل لا يصدق وعلى تصديقه فهل
يبين أولا ويخالف الماتهم دون غيره وهو قول ابن القاسم أقوال تت وظاهر كلام
بعضهم ترجيحه واذا ادعى ضياعه قبل الانتفاع به يسقط عنه الاجرة قال ابن
القاسم لا يصدق والكراء لازم الا أن يبينه على ما ادعاه وهو الراجح وقال
ممنون يصدق ويصدق فى الضياع كالرذاة قبضه بغير يئنه (قوله أنه لو أخرجه

عن يده) أي بأن أكره المكترى لذيرة وأدعي تلفه فانه يضمنه أن أكره الغير أمين
بخلاف لو أكره لمن هرب منه في الأمانة فلا ضمان على واحد منهم ما وحا مل المسئلة
أن يضمن إذا أكرى لغير أمين أو لم هو أو نقل عنه أو أضره أو سار له أو التقل
أو دونه أو لم هو دونه في الأمانة وإذا أكرى لغير أمين فالباب الدابة أن يضمن المكترى
الثاني أيضا حيث لم يعلم وكان التلف بسببه عمدا أو خطأ على أحد قولين في المكترى
من الغاصب وكان غير عالم وكذا إن علم بالتعدي ولو كان التلف بسماوى فان لم يعلم
بالتعدي ولم يكن التلف من سببه فان علم بأنهم يد من أكره أبكره أنه يرجع
عليه أيضا في عدم المكترى الأول وأما ان اعتد أنها لمكة أو بعتة قد شافلا
رجوع عليه بحال وحكم الاقدام على الاكره لغير من غير أن ربه الجواز إذا كان
دارا المانع إذا كان ثوبا وخلاف في الدابة والمشهور الجواز فلا ضمان عليه (قوله
ذهبوا أنفسهم للصنعة) أي لأمانة للناس فلا ضمان على الصانع الخاص للجماعة
(قوله ضامنون لما غابوا عليه) أي من صنوعهم احتراز من غيره كضرف المصنوع
كقفة الطعن وجه السيف يدفع مع السيف ثم يدعي ضياع ما ذكر في ضمن القمح
والسيف دون القفة والخير وكان المصنوع يحتاج له ما وقرله لما غابوا عليه أي
وهو مما يغاب عليه ولا يمكن في الصنعة تغيره ولا فلاض ما إذا دفع شخص بعلامه
أن يعلم وقد نصب نفسه لذلك وغاب عليه وأدعي هروبه لم يكن عليه ضمان أو كان
فيها تغير يركتب لأثره ونقص الغصوم وقوم السيف ويحرق الخبز عند الفران
(قوله ولا أجر لهم) أي لأنهم يضمنون قيمته غير مصنوع يوم دفعه قال في الموازية
ليس لربه أن يقول أنا أدفع الأجرة وأخذ قيمته معه ولا قال ابن رشد إلا أن يقر الصانع
أنه تلف بعد العمل (قوله فكأن ذلك أجماعا) أي سكوتيا (قوله واجتروا على
أكلها) بمعنى ما قبله (قوله أبو المعالي) هو عبد الملك امام الحرمين والمعالي كما
في المصباح جمع معلاة بفتح الميم مكسب الثمر (قوله أنه يقتل ثلث العامة الخ)
أي من المسلمين ومجمله عندنا على أن الجميع مفسدون بارتكاب أمر لا يحل ولكن
لا يوجب القتل كالسرقة ونحوها من تخريب أما كن الناس ولا يصحل انزلهم
لا يحسبهم ولا يضربهم لا يقتل ثلثهم هذا محل الجواز قال بعض الشراح للعلامة خليل
ثم الظاهر أن الامام أو نائبه يخير في تعيين الثلث من جميع المفسدين مع نظره
بالعلة فيمن هو أشد فسادا من ذيرة ثم قال وانظر لو كان لا يحصل اصلاح المفسدين
لا يقتل أكثر من ثلث المفسدين والظاهر عدم ازالة كجابه صونا للاماء اه (قوله
خلاف لابن القاسم) كلام ابن القاسم هو المعتمد فانه يقول لا ضمان حينئذ ولا أجرة

للمنعة التي معاشهم منها
كالخياطير (ضامنون لما غابوا
عليه) أي ضامنون قيمته
يوم القبض ولا أجرة لهم عملوا
في بيوتهم أو حوزيتهم (عملوه
بأجر وبغير أجر) وبهذا
قضى الخلفاء لأربعة ولم
ينكر عليهم أحد فكان
ذلك أجماعا ولأن ذلك من
المصلحة العامة لأنهم لو لم
يضمنوا ويصدقوا فيما
يدعون من التلف لدارعوا
أخذ أموال الناس
واجتروا على أكلها ذكر
أبو المعالي أن مالكا كثيرا
ما يبني مذهبه على المصالح
وقد قال أنه يقتل ثلث العامة
لمصلحة صلاح الثلاثين
المازرى ومقاله أبو المعالي
عن مالك صحيح ونظاهر
كلام الشيخ أنهم ضامنون
ولو قامت يديته على هلاكه
وهو كذلك عند أشهب
خلاف لابن القاسم

وظاهر أنه انهم ضامنون ولو شرطوا عدم الضمان وهو كذلك عند ابن القاسم خلافا لاشبه وظاهر أن الماء بوا
عليه انهم لو شرطوا في بيت رب السلعة (٢١٩) أو كان رسما لانها لهم لا ضمان عليهم وهو كذلك (ولا ضمان على

صاحب الحمام ج) ظاهر

كلامه أنه لا يكرى لأحارس

التي باب وما قاله صحيح أن

يفرط ابن عبد السلام ولا

أعلم فيه غير ذلك وقرر (ع)

(ق) كلامه بكس هذا

ولفظ الأول صاحب الحمام

حارس التي ب سواء كان

بحرسم بأجرة أو بغير أجرة

وهذا إذا سرت أو فقت

بأمر من الله تعالى وأما إذا

قال جاء رجل يطلبها فظننت

أنه صاحبها وأعطيتها له فاه

يضمن وكذا إذا قال رأيت

من أخذها وظننت أنه

صاحبها فاه يضمن وقال ابن

المسيب يضمن صاحب

الحمام وهي قوله لما لك وبه

قال أبو حنيفة والمشهور

أنه لا يضمن انتهى (و) كذا

(لا ضمان على صاحب

السفينة) إذا غرقت من

مد أو علاج أو موج أو ريح

يريد لأجل من الطعام

والأدام فاه يضمن الآن

تقوم بينة على هلاكه من

غيره يضمنه أو يضمنه وبه

فلا ضمان (ولا كراهه) أي

صاحب السفينة (الاعلى

البلاغ) وهذا والمشهور

أيضا لأنه لا يشقها إلا بطلب المتاع لربه وهو متلف هاهنا (قوله ولو شرطوا عدم
الضمان) أي ويفسد العقد بالشرط المذكور أنه شرط منه فمقتضى العقد
الآن يسهل طهر (قوله وهو كذلك) عند ابن القاسم وهو لراجع (قوله ولو علموه في بيت
رب السلعة) أي ولو بنير حضرته والحاصل أن الضمان بشرط بالغيبه عليه وكونه
بما يوجب عليه وإن لا تقوم بينة على ما دعه وإن يذهب نفسه للصناعة العامة
وإن لا يكون في الصناعة تغير يروى بشرط وهو أن لا يكون الصانع أ- ضم لربه
مصنوعا على الحقيقة المطلوبة ويتكبر به اختيارا فيضيع ولا ضمان حيث كان
الاحضار به يدفع الأجرة لأنه صار كالوديعة بخلاف لو أ- ضم على غير الصفة أراد عام
لاخذ من غير احضار أو أبقاء عنده - تنقبض أجرته فيضمنه (قوله وقرر ابن عمر)
ما قرره ابن عمر وهو الموافق لما في المختصر والمدة في التحقيق (قوله سواء كان
بحرسم بأجرة أو بغير أجرة) أو كان رب الحمام وشمل حارس الحمام غيره من
حارس الكروم والدور وغيره لا يغفر في الحارات ولا سوق لا ضمان عليهم ولو
كتب بذلك حجة لأن ذلك من التزام ما لا يلزم وهو لا يلزم حيث لم يفرطوا ولا ضمانوا
كذا قال جدي عجي وأما عجي فكان يقرره نقله في شارح خليل من أن المصالح
العامة الآن تغيب انما (قوله فاه يضمن) وكذا لو رهن ثيابه على الأجرة وضاعت
فاه يضمن ضمن الرهان قال عجي وظاهر كلام ابن عمر أنه له الأجرة حتى في حالة
عدم الضمان اه وتليه فانظر ما الترق بين هذه وبين مسألة الضياع حيث
لم يضمنوا كما سبق تأمل ولعله لا تنفع المغتسل هم بالماء وما يورى العود إذا
الأجرة انما هي فيما يقابل ذلك لا في الحراسة بل ولو جعل له الأجرة على راسه اه
كذا قرره بعض الشيوخ بتمهيد من قيل يضمنه من ضامن أرحارس
أو مسه تيرا وسعي عليه سرقة إذا غرم قيمة ما ضمنه ثم وجد بعد ذلك فهو
له لا لصاحبه إلا أن يرجع عنده ووجه ذلك أنه إن لم يضمنه ملكه على تقدير وجوده
(قوله والمشهور أنه لا يضمن) أي وهو لا ي ذكره المذهب بقوله ولا ضمان (قوله على
صاحب السفينة المراد به ما يشمل الذوق الذي يخدم فيها) أي لا يضمن المار
ولا النفس إذا غرقت بفعل سائر والأضمن المال والمدة في ماله هذا حيث لم يصد
قتلهم ولا قتل بهم (قوله من مد) أي زيادة البحر (قوله لا يضمن الخ) هكذا
قال ابن عمر وابن ناجي لكن ظاهر المؤلف والمدة وقت المختصر أنه لا فرق بين الطعام
وغيره كما قال تن وهو المتمد (قوله فإذا لم يحصل اغترض) أي إذا غرقت
في أثناء الطريق وغرق جميع ما فيه من طعام وغيره فلا كراهه أو ما لو غرق

لأن الأجرة في السفر جارية بحرى الجمل فان لم يحصل الغرض المطلوب يستحق الأجرة

وقيل له من الاجرة بحساب ما سار واستفاهر لان رد المسكر الى الجارة أولى من رده الى الجمل لان الغاية معلومة
والاجرة معلومة فيكون له بحساب ما سار ثم انتقل بشكاه على (٢٣٠) اشركة ففان (ولاباس بالشركة

بالايدان) بعضهم لم يثبت فيها
الا كسر الشدين وسكون
الراء وخالف بعضهم وهي
اذن كل واحد من
الشريكين لصاحبه
في أن يتصرف مع نفسه
ولاباس هنا الاباحية
وليها ما في العج ان زهرة
ابن عبد كان يخرج به جده
فيشترى الطعام فيلقاه ابن
ع. رواه الزبير رضي الله
عنهم فيقولان له اشر كذا
فان النبي صلى الله عليه وسلم
قد دعاك بالبركة فيشركهما
فربما اصاب الراحلة كما هي
فبيعت بها الى المنزل واجمع
الناس على جوازها من
حيث الجملة والمشهور انها
عقد لازم بالعقد كسائر
العقود وقيل لا تلزم الا
بالخطة ونظاها - ركلام غير
واحد انه المشهور وجب
بعضهم ان من قال بالاول
اراد ليس لاحدهما الرجوع
بعد العقد ومن قال بالثاني
اراد ان الثمن لا يكون
منه ما حتى يفصل الخطة
واركانها ثلاثة الاول
العاقدان ويشترط في كل
منهما ان يكون ممن يبيع

البعض وسلم البعض الآخر واستأجر به عليه فان للقول كراما بقي الى محل الفرق
على حسب المسكر الاول بالنسبة الثاني وليس له كراما ذهب بالفرق والموالو
غرفت به ودوصلها الى المحل المخصوص فان كان بعد ما تم كرم الشيء من اخراج
ما فيها فانه يلزمه جميع المسكر الاول يلزمه شيء (قوله وقيل الخ) موضوع
القولين انها غرفت كلها كما يعلم من السبق والاول مذهب المدونة والثاني قول
ابن نافع (قوله اذن كل واحد من الشريكين) الاول الشخصين والاولم الدوران
شريكين مأخوذ من الشركة فقوله اذن كل واحد من الشخصين لصاحبه خرج
الوكالة والقراض وقوله مع نفسه خرج القراض من الجانبين كقول كل واحد
لصاحبه تصرف في هذا المال وحدك على ان الرجوع لك بشرط ان لا تصرف معه
ويقول له الا تصرف في هذا المال لي ولك والرجوع بيننا ولا تصرف معك فانه
يصدق عليه اذ كل واحد من الشخصين لصاحبه في أن يتصرف لكن ليس
مع نفسه فتدبر (قوله زهرة) قال في التقريب بضم (قوله ابن عبد) بفتح الميم
والوحدة بين ما بين ههنا صاحبة (قوله جده) هو عبد الله بن هشام وقوله
فيقولان له) أي لجده الذي هو عبد الله بن هشام وقوله اشركا بقطع المدة مفتوحة
وكسر الراء أي اجعلنا شريكين لك في الطعام الذي اشترته (قوله دعا لك) أي لان
امه زينب بنت جندب ذهبت به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
الله يا بعني أي ما قد عدي على الاسلام فقال عليه السلام هو صغير فمبعض رأسه ودعا له
بالبركة فقوله بالبركة أي في ماله واحدا لك واعمالك وقوله فيشركهما بفتح الميم
والراء وقوله اصاب أي من الرجوع وبما يستعمل انها للقليل ويحتمل انها لكثير
والثاني اشبه بالسباق والراحلة البير القوي المختار للركوب الذي كراوا لثني فها وها
للبائسة وقوله كما هي أي جاء بها ثم يمل المراد نفسه أو مجموعها وعلى كل هو شيء
كثير أو انه كان من جملة ما حصل له من البركة انه كان يحصل له أو كثيرا
ما يحصل له في الصفقة الواحدة ما يساري الشيء الكبري جدا وهو قيمة تلك الراحلة
أو مجموعها لابل أو هما معا بل هذا هو الاكثر تلك الدعوة الصادقة من ذلك الغنى
الواسع من شارح المشكاة لابن جرير تدنيه به هذا الحديث يدل على الشركة
المقابلة لا لافالة والتولية لا لشركة المبوب للمعرفة بما ذكره الشارح (قوله من
حيث الجملة) أي لانها قد يرضي لها الوجوب مثلا (قوله والمشهور الخ) هذا ظاهر
في شركة الاموال فقط (قوله حتى يحصل الخط الخ) هذا الجمع والمعذر (قوله
واركانها الخ) اراد بالركن ما يترقب عليه وجود الشيء ولا يخفى أن تلك الادركان

انما هي ظاهرة في شركة الاموال فتدبر (قولهم مع غيره) الاول ان يقول غيره
 (قوله فلا يجوز له مشاركة كالعبد) أي ولا يصح مشاركة عبد غير ما دون
 ولا مبي ولا نفسه لعدم جهة توكيله المحجور عليه كتركه على احدى طرفتي
 مرتبتي ويستثنى من المحجور الزوجة فلها ان تؤكل في لوازم عصمتها واورث شركة
 العدة لعدوه وشركة الذي لمسلم لعدة شركتهما على المتقدم عدم جهة توكيل العدة
 على عدوه والكافر على المسلم وان كانا من اهل التوكيل لكن جوازها في الاول
 بلا قيد وفي الثاني بقيد حضور المسلم لتصرف الكافر وأما عند غيبته عنه وقت
 البيع والشر فلا يجوز وتصح بعد الوقوع وبعد ذلك ان حصل للمسلم شرك في عمل
 الذي بالربا اشبه بالتصدق بالربح فقط لقوله تعالى فان تبتم فلکم رؤس أموالکم
 وان شئتم في عمل به في خريد به التصديق برحمة ورأس المال جميعا لوجوب ارافة
 المحر على المسلم ولو اشتراه بحال حلال وان تحقق عمله بالربا وجب التصديق بالربح
 فقط وان تحقق تجره بخبر وجب على المسلم التصديق برأس ماله والربح ما وقد علم
 بمحارم ابن من يصنع توكيله وتوكله محرم ما وخصوصا من وجه يجتمعان في حرام الخ
 عاقل رشيد غير عدو ولا كافر وينفرد التوكيل في عدو وكافر فانهم ما اهل دون
 التوكيل وينفرد التوكيل في محجور فاه من اهل التوكيل على احدى طرفتي دون
 التوكيل (قوله الله على الاذن في التصرف) الشركة هي الاذن في التصرف
 المتقدم والصيغة من ادائها المناسبة ان يقول الثاني الصيغة التي يحصل بها
 الاذن في التصرف الخ الذي هو معنى الشركة (قوله فيكني قولهم اشترى كذا)
 أي الذي هو الصيغة أي يقول كل واحد منهما اشترى كذا وهي جملة خبرية لفظا
 انشائية معنى والظاهر ان مثل ذلك ما اذا وقع اللفظ المذكور من أحدهما وبوافقه
 الاخر بمبادل على ذلك (قوله اذا كان يفهم منه المقصود) أي فهو الاذن
 في التصرف المذكور وقوله وكذا اخطأ المالين هذا هو القائم مقام الصيغة وقوله
 والعمل الظاهر حذفه وانه لا يشترط في ذلك ولا ينبغي ان ما ذكر ليس بظاهر في جميع
 الاقسام (قوله وهو المال والاعمال) أي ما يقع الاشتراك فيه وهذا كالذي قبله تنبيه
 نلزم بمجرد القول على ما تقدم فلما اراد أحدهما الفاعلة فلا يجاب الى ذلك ولو اراد
 ففرض المال بعد العمل فينظر الحاکم كالتراض (قوله وتنقسم على ثلاثة الخ)
 فيه ان انقضاء نوعها الى شركة ابدان ويقال لها شركة عمل وشركة مقايضة
 وشركة عذان وشركة جبر وشركة ذم ويقال لها شركة وجود ولا ينبغي ان
 التعريف المتقدم لا يشمل شركة الوجود حيث بذلك لان الباعث عليها الوجه

وان يكون كل منهما أمين
 يصح ان يكون وكبلا
 لانه منصرف مع غيره
 فكله من جازله ان يؤكل
 ويتوكل جازله ان يشارك
 ومن لا يجوز لمثل ذلك فلا
 يجوز له المشاركة كالعبد
 غير المأذون له وغيره من
 المحجور عليهم الثاني
 الصيغة الدالة على الاذن
 في التصرف أو ما يقوم
 مقامها في الدلالة على ذلك
 فيكني قولهم اشترى كذا اذا
 كان يفهم منه المقصود عرفا
 وكذا اخطأ المالين والعمل
 بهما الثالث المحل وهو المال
 والعمل وتنقسم على ثلاثة
 أقسام شركة وجود ولم
 يذكرها الشيخ وهي ان
 يبيع الوجه مال الخامل
 ببعض ربحه

وكذلك ألفه أدلة بين أحدهما أن فيه اجارة ودول والاخر ان فيه تدليس المان كغيره من الناس يرغب في الشراء من أملا السدوق طناهم ان الاملية انما يتجوز في جسد السلع (٣٢٢) وان الفقراء على العكس من ذلك

وشركة أموال تاتي وشركة
أبدان وهي جائزة بشرط
أحدهما ما أشار إليه بقوله
(إذا علم في وضع واحد)
اتخذت العينة أولا وهذا
مذهب المدونة وصريح (ع)
مشهوريته وأجاز في العتبية
تعدد المكان ان اتخذت
العينة وشهره صاحب
المختصر نانيا المتحداد العمل
أو تقاربه وأشار إليه بقوله
(علا واحدا) كذا طين (أو
متقاربا) بأن يتوقف عمل
أحدهما على عمل الآخر
كما إذا كان أحدهما يجهر
بالغزل للشمع والآخر يشبع
أما إذا اختلفت صنعتهم ما
ولم تتلازما تكميلا وحداد
لم تجز الشركة لا غير إذ قد
تتفق منه هذان وهذا
في أخذ من صاحبه مالا
يسهقه فأنهما ان يستويا
في العمل أو تقاربا احترازا
كما إذا كان عمل أحدهما
قد عمل الآخر مرتين فان
الشركة لا تجوز الا على قدر

والمراد به وجاهة البائع المذكور (قوله الخامل) هو المساقط الذي لا يساهة له
كذا قدموا واذا علم أن المراد به ما لا يرغب في الشراء منه لظن أن مناعه غير جيد
(قوله وحكمه الفساد) فان نزل ذلك فينبغي أن يكون لأوجه جعله ماله بالغا يبلغ
وأما من اشترى من الرجيه فينبغي أن الساهة ان كنت قائمة خيرة على مقتضى
الغش وان قامت فغيبها الأقل من الثمن والقيمة كما قاله الشيخ يوسف الزرقاني (قوله
واندخران فيه تدليس) فيه شيء لأن التدليس لا يقتضي لفساد (قوله طناهم)
ولا يظن لكونه مطلقا بواقع أم لا (قوله اتخذت العينة) هو في قوله عملا واحدا
وقوله أم لا) هو معنى قوله أو متقاربا (قوله ان تعدت الصناعة) وأظن المراد بها
تعدد تقاربا تسكور جائزة بالعريق الاولى ورقف الاشياخ بين السكتين محل
العتبية على ما إذا كان المسكان بسوق واحد أو اثنين فاقابهما واحد أو يتحول
أيديهما بالعمل في المسكان جميعا أو يجتمعان على أخذ الاعمال ثم يأخذ كل
واحد منهما مالا ثمة من العمل يذهب به مالا ثمة يعمل فيه الرفقة به لدمته أو قربه
من منزله أو يهوذ ذلك (قوله كما إذا كان ملح) أو كان أحدهما يجهر بالقبح والاخر
يعجن) أو يخبز (قوله أو تقاربا) أي عرفا كعمل أحدهما ما يخص أو يزيد
عن الثالث يسديرا والاخر الثاني كذلك فان احتاجا مع الصناعة لمال أخرج كل
بقدر عمله لأن يدحيث كان القصد الصناعة لا المال والا فلا غلله (قوله لم يجز لما
فيه من الغر والدين) حاصله أنه لا بد من حصول التعاون والالم يجز وعمل كل يختص
به دون رفيقه وقضية الشارح ان قصد التعاون يكفي وان لم يعمل تعاون بالفعل
وهو خلاف ما يفيد العتبية ففدس في العتبية عن صيادين معهم شبك فقال
بعضهم لبعض تعالوا نتعاون وما أصنافنا فنبينا فنصب أحدهم شبكة فاخذ صيدا أو
أن به على الآخرين فقال ذلك له وليس له ما شيء فبما أصاب لانها شركة لا تحمل
قال في البيان لان شركة العمل انما تكون فيما فيه تعاون (قوله أولا بد من
الاشتراك) أي لا تجوز ابتداء وتنعيم به الوقوع وكذا الخلاف جار فيما إذا أخرج
كل آلة وأجر كل منهم ما نصف آله الآخر جعل ابن عبد السلام قول
هو المشهور ويدخل في العمل الغالب والصيد وقراءة الاطفال اذا كان كل يحفظ

الثلاثة أو يكون بينهم على الثالث ولكل اثنين فلو كان على أن يأخذ كل واحد النصف لم يجز
وابه وان يكون القصد بالتعاون فلو كانت على أن يعمل كل واحد منهم مالا على حدة لم يجز لأنه من الغر والدين
خاصة هان تكون الآلة بينهم ما يشاء أو كراه على ظاهر المدونة واختلاف هل يجوز ان يستأجر أحدهما من الآخر
نصف الآلة وهو ظاهر الكسبي ولا يضمن الإغتراب المذكور وهو لا ينقسم

القرآن وإذا شك أن أحدهما يفسد الآخر فلا يفسد على فقبل لا يجوز
وقيل يجوز حيث وجد من يقر من الأعلى ومن يقر من الأسفل لمعول التعاون
(قوله مفوضة) فتم الواو وكسرهما) من تفاوض الرجلان في الحديث إذا اشترعا به
(قوله ولم يذكرا الشئ) فيه نهي، لأن قول المصنف وتجوز الشركة بأموال صادقة
بما يجنيه صدق بالعنان (قوله وهي أن يجعل الخ) أي ذوا أن يجعل لأن شركة
المفوضة مخفية على ذلك لأنها نفس ذلك ثم أنه لا بد فيها من كونه الربح والخسر
بقدراا لم يفتى دخلا على خلاف ذلك فسدت وأما أن دخلا على ذلك أو سكتا
فلا يفسد قاله مع وأخرج بقوله أن يجعل ما إذا اشترط كل على صاحبه المراجعة
فيقال للشركة عذمان بقي ما إذا قاله اشتراكا فتم من على ذلك بل يضمن أنه
من شركة المفوضة بدليل قول العلامة خليل وإن شرا مني الآلة فتمتدعتان
ولكن في ابن زنجي وابن عرفة أن في قول ~~كل~~ تدمر مقتضى من عليه قولين
في كونها مفوضة أم لا اه واستظهر مع الفساد فيما إذا اشترط على أحدهما
بقي الآلة فتمتد أو طاق لا آخر التدمر ولا يفسد شركة له أو شركة أفراد أحد
الشريكين كبر مال يعمل فيه بنفسه على حدة إذا استويا في عمل الشركة (قوله
والشركاء والأكثر اه) أي غير ذلك كان يولى غير مصلحة اشتراكها هو أو صاحبه بما
وقع به البيع بغير أن شركة ما لم يكن محاببات فتكون كالعرف لا يلزمه إلا ما جره
نفعا أو تبارا والأثرية قدرته منه، وأنه وأثره خوف عدم الغريم وهو من النظر
(قوله كسر العين على الآخر) أي على الوجه الأكثر أي من عنان الغرس
كان كل واحد منهما أخذ بثمان صاحبه أي بتمامه وبفقه أي الذي هو غير الآخر
من عن يمين إذا رضى قاله في التقي (قوله الدنانير والدراهم) من كلا
الجانب يجهل أن الواو، نى أو أى أن الدنانير من كل جانب فقط والدراهم من كل
جانب فقط وإن تذكر على - فمقتها نى ذهابا وورقا من جانب ومن الآخر كذلك
الكن يشترط في كل ما ذكر استواءه في القدر والمقدرة في شرطه مساواة ذهب
أحدهما بالذهب الآخر وناو ومرفوضة وضة أحدهما فضة الآخر كذلك فلا تجوز
عند الاختلاف فيما ذكر عملا على القيمة والهدف أولم يعمل عليهما بأن عملا على
الوزن أو الغيا ما ذكر وان اختلفا وزنا أو يبيع الذهب أو الفضة بالذهب أو الفضة
م تفاضلا وتعتبر المساواة وقت المعاقدة ولا يضر الاختلاف بعد ذلك وأعلم أن المراد
بإتفاق وزنها وقيمتها ومصرهما أن يكون ما أخرجه لحددهما متفقا فيما ذكر مع
ما أخرجه الآخر أو مع ما يقابله مما أخرجه الآخر لا الأول فقط لاقتضائه أنه إذا

وأما شركة الآو وال فعلى
ثلاثة أقسام الأول شركة
مفوضة ولم يذكرا الشئ
وحكمها الجواز اتفاقا وهي
أن يجعل كل واحد منهما
لصاحبه - أن تصرف
في الغيبة والخبر في البيع
والشراء والكراء ولا تراء
ولذلك سميت مفوضة
الثاني شركة عنان بكسر
العين على الأكثر واليهما
أشار بقوله (وتجوز الشركة
بالأهـ وال) الدنانير
والدراهم من كلا الجانبين
أجعا وألطعام المتفق صفة
ونوعا عند ابن القاسم

أخرج أحدهما متقالبين والاخر عشرة واخذ لكل قدر نصيبه فلا يصح وضع
 أنهما جائز ولا يصح الاختلاف في السيرة الذي لا يبال له ولا يقصد في الصرف أو القيمة
 لا الوزن سواء جعلاهما على وزن وأس المائتين وألفيا ما بينهما من الفضل أو علما على
 فضل ما بين السكتين ولتجني أنه لا يصح الاختلاف في السيرة فيه أيضا وإظهار المنع إذا
 اجتمع السيرة في هذه كلها فتنبيه هو قد ذكره ثم أنه إذا اختلف الصرف فتنسب وإذا
 وقعت قسمة وكل واحد رأس ماله بعينه في سكة والربح بقدر وزن رأس ماله
 لا على فضل السكة وكذا لا يجوز سيرة ومسكوك ولو ساءوا وزنا أكثر فضل السكة
 وإن ساءت سائر أحواله التبرع قولان وإذا لا يجوز بذهب من أحدهما ورق من الآخر
 كذلك ولو جعل كل ما أخرجه لاجتماع الشركة والصرف فإن عمله لكل رأس
 ماله ويقتسمان الربح لكل عشرة ذنان يرد دينار واحد لكل عشرة دراهم درهم وكذلك
 الوضعية قاله في المدونة وكلامها هذا حيث اتفق ما أخرجهما وكذلك اتفق إذا أخرج
 أحدهما عرضا والاخر ذهباً أو فضة أو أخرج كل عرضا اتفقا في أنس والقيمة أو
 اختلفا ويعتبر في الشركة بالعرض كان من جانب أو جانبين فقيمة يوم الاشتراك حيث
 كانت صحيحة وإن فسدت فرأس مال كل من الجانبين أو من أحدهما ما بيع به العرض
 إن عرف والا فقيمة يوم البيع وانظر إذا لم يعلم يوم البيع (قوله ومنعه مال) أي منع
 المتفق صفة ونوعا وقد راوولى عند الاختلاف (قوله لا يبيع الطعام قبل قبضه)
 أي لأن كل واحد باع نصف طعامه بنصف طعام صاحبه ولم يحصل قبض لبقاء بكل
 على ما باع فإذا باعاه لاجنبي يكون كل واحد باعاً للمعام قبل قبضه ولو حصل خلط
 الطعامين لانه يسهل طعام كل واحد في ضمان باعه حتى يقبضه مشتر به وقبضه
 وقبضه في وعاء المشتري أو يقوم مقامها وهو منتفها هنا (قوله فإذا أخرج أحدهما
 الخ) الأولى أن يقول فإذا دخلا على أن أحدهما باقى ربع المال ويعمل الربع
 وله ربع الربح والاخر عليه ثلاثة أرباع المال وثلاثة أرباع العمل وله ثلاثة أرباع
 الربح جازت الشركة ونقصه أنها نفس بشرط التفاوت في العمل كأنه يدر شرط
 التفاوت في الربح وإذا وقعت فاسدة بدخوله ما على التفاوت فلكل أجر عمله لا لآخر
 مثال ذلك لو أخرج أحدهما عشرة من هـ ولا والاخر عشرة وشرط التساوي
 في الربح والعمل ولم يطلع على ذلك حتى عملا فان الربح يقسم على قدر المائتين ويرجع
 صاحب العشرة بن على صاحب العشرة بفاضل الربح وهو السدس وينتزع منه
 إن كان قبضه ليكمل له الثلثان ويرجع صاحب العشرة بفاضل عمله وهو أجر سدس
 العمل ومفهوم الاشتراط أنه لو تبرع أحدهما لشرى بكذا نسي من العمل أو الربح

ومنعه مال وعابه اقتصر
 صاحب المختصر قيل لانه
 يبيع الطعام قبل قبضه إذا
 ناهه لاجنبي وحيث يكون الربح
 فانما هو (على أن يكون الربح
 بينهم ما يقدر ما أخرج كل
 واحد منهما) (و) على أن يكون
 (العمل عليهم ما قدر ما شرط
 من الربح لكل واحد)
 فإذا أخرج أحدهما مثلا
 مائة ولاخر مائتين فالربح
 والخسران بينهما أنسلافا
 وقوله ولا يجوز أن يختلف
 رأس المال ويسبغ قوله
 في الربح (تكرار مع قوله
 على أن يكون الربح بينهم ما
 إلى آخره)

(بالقائم والدرهم) ظاهره ولو كانا مفسوشين وهو كذلك وظاهره أيضا كان التعامل بهما بالعدد أو بالوزن (وقد أُرخص فيه) أي في القراض (بنقار) بكسر النون بمعنى فجيرات (الذهب والفضة ج) اختلف في القراض بالنقار على ثلاثة أقوال النع والكرهية والجواز وكل هذا إذا كان لا يتعامل بهما وأما إذا كان يتعامل بهما فلا خلاف في جواز ذلك (ولا يجوز) القراض (بالعروض) ولا بشيء من المكيلات والموزونات لأن القراض في الأصل مقرولانه اجارة بمجولة إذ التعامل لا يدري كم يربح في المال فيعلم مقلها بالجزء المشروط له وكذلك رب المال لا يدري هل يربح أم لا وهل يرجع إليه رأس ماله أم لا فكان ذلك غررا من هذه الوجوه الآن الشارع جوزه للضرورة إليه ولحاجة الناس إلى التعامل عليه فيجب أن يجوز منه مقدار ما يجوز الشارع وما عداه ممنوع بالاصل والفرق بين النقار والعروض ٥٧ عد في أن العروض لا يتعامل بأعيانها والنقار أعيان

به يتعام القرض لجواز قول المصنف أن يختلف الخ أي لا يجوز اشتراط متفاوت فان لم يشترط التفاوت بان دخله على اقتساوى أو سكتنا صحت كما ذكره بعض الشيوخ (قوله شركة مضاربة) هذه لغة أهل الرأق من الضرب في الأرض الذي هو السير أو أن كلا منهما يضرب في الربح بنصيب كما قال قت (قوله ويسمى قراضا) أو صابك نذر القاف مشتق من القرض وهو القطع صمى بذلك لأن المالك قطع له أمل قطعة من ماله تصرف فيها بقطعة من الربح هي لغة أهل الحجاز والقراض أو كأنه المصدقان ومما كالأوكيل والموكل والمال والصيغة والجزء العمول للعامل (قوله ولو كانا مفسوشين) أي حيث تعول به وإن لم ترج كالكاملة ولومع وجود انتقد الخالص وأما غير المتعامل به فكما العرض واستظهر بعض شراح العلامة خليل أن رأس المال الذي يعطى عند المقابلة مثله مفسوشا (قوله فجيرات الخ) ونظرا التبر (قوله على ثلاثة أقوال) المذهب المنع (قوله أما إذا صحت أن يتعامل بها فلا خلاف في جواز ذلك) أي والفرض أن لا مسكوك ولا منع على الجمع والمعاد فلا يجوز ابتداء وأما بعد الوقوع فإنه يعضى بالوقوع والفلس الجهد كالنقار أن انفردت بالتعامل جازحطها رأس مال قال قراض والا فلا (قوله ولا يجوز في العروض) أي اتفاقا (قوله ولا شيء من المكيلات) لا يخفى أن هذا يفيد أنه حال العروض على المقومات وحيث لا يفيد عليه أن الأولى له أن يزيد والمعدودات لأن المثنى ثلاثة أنواع ولو جعل العروض على ماعدا العين لشمثل المثل بأنواعه كما يفيد ذلك وكان في غنية عن هذه الزيادة ويدخل في العروض الفلوس الجهد حيث لم تفرد بالتعامل بها ويدخل الجهد والربح والوزن ولو انفردت بالتعامل (قوله إذا كان العامل لا يدري) الأولى حذف كان ويقول إذا العامل بل الأولى أن يقول إذا العامل لا يدري هل يربح أولى وعلى تقدير الربح كم مقداره والشارع حقيقة الله تعالى والمصطفى مجاز فيجوز أن يراد به كل منهما (قوله ولحاجة الناس عطف تفسير وقوله فيجب) أي يتعين (قوله قد مر ما جوزه الشارع) وهو أن لا يضر وب لا يقبل الشارع لم يجوز له بالتبر ولا بالجهد ولا بنقار الذهب والفضة فلما أُرخص فيها الجواب ما له الشارع أن النقار رأى ومما شبهه أعيان وأثمان وروس أموال والجهد وعند انفرد التعامل بها كذلك حتى قيل أنهم لمن النقود (قوله بالاصل) أي على الأصل وقوله أعيان أي يتعامل أعيانها بحيث تكون ثمة فإنه قد تفسر له وقوله وروس أموال لا يخفى أن مما صدف رأس المال الذي يدفع للعامل القراض يخرجه فيلزم عليه المصادرة ثم في المقام أشكك أن لا القرض أن النقار

لا يتعامل به إلا أن يقال إن المتي أنما قد يتعامل بها على فرض ضربها وهذا مأمور
 في العرض (قوله أجيرا في بيعها) أي العروض فيسقط أجره مثله في تولية بيعها حيث
 لم يطاع عليه إلا بعد بيعها فقولها أجيرا أي كاجير لا يمتنع (قوله ويكون على
 قراض مثله) أي إذا التجر بالثمن (قوله وفيه تفصيل) وهو ما نصه بر إذا كان رأس
 مال القراض الثمن الذي يبيع به العروض أما إذا كان رأس المال نفسه أو قيمته يوم
 انعقد أو يوم التفاسل فإنه يسكون أجيرا في بيعها ويرد إلى اجارة مثله في الثمن أي
 في العمل به إذ لم يعثر على ذلك حتى عمله وإن لم يعمل فإنه يسقط ويرد المال إلى ربه
 والفرق بين قرض لثمن وأجرة المثل أن قراض المثل في الربح فإن لم يحصل ربح
 لا شيء له وأجرة المثل في الذمة فيلزم رب المال ولولم يحصل ربح وأما إذا قال له خذ هذا
 الثوب اذهب به إلى فلان يبيعه فاذا باعه وقبض منه فخذ منه وعمل به قراضا باني
 وينتلك أي فيجعل رأس المال عن الثوب فهو جائز الخ (قوله والذي في المختصر الخ)
 لا يخفى أن عبارة تفيد أن الذي في المختصر تفصيل آخر مغاير لتفصيل ابن رشد مع
 أن كلام المختصر هو عين كلام المصنف فيجوز فيه تقييد ابن رشد ونص العلامة
 خليل كقولهم وعرض أن تولى ذلك تشبيها في المنع ثم قال فاجر مثله في التولية ثم
 قراض مثله في ربحه اه فقال بعض شراحه وكلام المؤلف فيما إذا جعل عن العرض
 المبيع به هو القراض وأما إذا جعل رأس المال نفس العرض أو قيمته الآن أو يوم
 المفاسلة فلا يجوز ولو تولى بيعه غيره اه وهذا الكلام لا ينافي تفصيل ابن رشد
 في تيممة كما اشترط أن يكون رأس المال نقده ضروبا أو ما ألحق به بشرط أن يكون
 مسلما وقت العقد من يده فلا يصح بدلين بأن يقول عمل بالدين الذي في ذمتك قراضا
 أي وكذا لا يصح برهن أو ودعة بأن يقول عمل على قراضا بالرهن الذي عنده أو الودعة
 التي عنده وكذا يشترط أيضا أن يكون الجزء مجهول الكمية معلوم النسبة كربيع
 الربيع وإن يكون من ربح المال لا غيره وأن يكون جميع العمل على العامل واستنبط
 بعضهم من كلام ابن عرفه عدم اشتراط لفظه الخاص بل رعا فهم منه صحتها بالمطابقة
 (قوله ذهابا وإيابا) أي كافتائه بالمال التي تجبرها المكن بشرط في هذه عدم البناء
 نزوجة فإن نهي بها أي أودعي للدخول به أفلس له الاتفاق منه وأما لو سافر للتجارة
 فمعه زوجته فإنه له الاتفاق على نفسه ذهابا وإيابا وفيه مدة الإقامة للتجارة لأن
 السفر للتجارة حيثئذ (قوله أحدهما السفر فليس له قبل السفر اتفاق) أي ما لم
 يشغله التزاد للسفر عن الوجود التي يفتات منها والأمله النفقة (قوله لزارة أهله
 الخ) أي فلا يفتق لاني ذهابه ولا في إياها إلا في السفر لبلد الزوجة فانما تنسقط نفقته

(و) إذا امتنع القراض بها
 فإن العامل (يكون أن نزل)
 أي وقع القراض بها (أجيرا
 في بيعها) ويكون (على
 قراض مثله في الثمن)
 ظاهره مطلقا وفيه تفصيل
 لابن رشد نقلناه في الأصل
 والذي في المختصر أنه أجرة
 مثله في بيع العروض وأما
 عمله في القراض بعد ذلك فإنه
 قراض مثله من الربح إن
 كان ثم ربح والأفلاشي أنه
 ثم بين أمور يستبد بها
 العامل دون رب المال بقوله
 (ولاعامل) أي وجوبا
 (مكسونه وطعامه)
 المراد به نفقته ذهابا وإيابا
 بشرطين أحدهما السفر
 ومن شروطه أن ينوي به
 تيممة المال أما إذا سافر
 لزارة أهله أو لرحل أو لغزو
 فلا نفقة له ولا آخر إن يكون
 الجاهل له بال

في مدة الذهاب والإقامة لا في مدة رجوعه لبلد ليس له بها أهل والفرق أن سفر الحج أو القرية الرجوع فيه لله تعالى كالذهاب فلا ينفق بخلاف رجوعه من بلد الزوجة فالمراد بأهل الزوجة المدخول به لا الأقارب ومثل الزوجة السرية ومثل سفر الحج والعز والسفر لساير القرب كصلة الرحم ولا فرق في سقوط هذه الأشياء الاتفاق بين أن يكون تابعة للمال أو متبوعة ويشتراط أن يكون الاتفاق بالمعروف وإن يكون في مال القراض فإن أنفق في سفره من مال نفسه وجع في مال لقراض فإن هلك أو زاد أنفاقه على مال القراض بطر وحدث فيه لم يلزم به قال بعضهم وينبغي إذا أنفق سرقا أن يكون له القدر المعنوي للحق بالاتفاق الجائز أجرة نحو حمام وصاحب حمام وجميع ما يحتاج له التاجر عرفا لا على وجه المداواة ويجوز له إكراه خادم في السفر من مال يملكه إن كان أهلا لأن يخدمه خادم والام يستقدم كفى حضر مطلقا لأن رضاه به يملكه نفسه في القراض يقتضى عدم استخدامه وإن تأهل فإن لم يحتمل المال لم يستقدم وأما عدم البناء بزوجة وكونه لغير حج وغزو وقرية فلا يعتبر في الاستقدام (قوله إذا سافر الخ) قال ابن ناجي ظاهر كلام الشيخ أنه إذا أقبر به في بلده أنه لا ينفق منه ولو كان ما ينفق منه يسيرا هو كذلك (قوله في المال الذي له مال) أي فلا نفقة في المال اليسير والكثرة كما في التصديق ما عرف قال ومثله قوله في المدونة عن مالك لأحد ما تجب فيه النفقة ووقع لمالك السبعون يسير وله أن ينفق في الخمسين وجع بينهما يحمل الأقل على السفر البعيد والثاني على القريب (قوله وحد القريب الخ) ظاهر عبارته أن المراد بعيد السفر بعد مسافته أي وأما لو قربت مسافته وطال ليس حكمه كذلك مع أن حكمه آنذاك فلو فسر البعد ما أطول فيه المدة أشملها أي بحيث يمتن ما عليه من الثياب (قوله أحد المال الكثير) أي في النفقة والكسوة خمسون ديناراً ما على أحد الأقوال المتقدمة أو يحمل على أنها من ماصدقات ما يؤدى إليه الاجتهاد في أي على قول مالك في المدونة وظاهر العبارة يخالفه والحاصل أنه يشترط في الكسوة شروط لا اتفاق كلها أو يزداد عليها البعد بمعنى طول الزمن بحيث يحتاج فيه للكسوة وإن لم يعد المالك الذي هو به (قوله حتى ينض) بكسر النون لأنه من نض ينض إذا صار ذهباً أو فضة قال عجم وكسر النون فهو مقتضى ما في لامية الأفعال والصحاح (قوله ويكون فيها رأس المال) فإن لم يكن رأس مال فهو أولى في المنع (قوله فيقول له أقسم هذا الذي نض) أي والصلح باقية على القراض قال في تحقيق المائى عقب قوله أنه قد هلك السلعة أو يقول سرقها فتنقض رأس المال منها ويجوز أن يأخذ

وأيه أشار بقوله (إذا سافر في المال الذي له مال) ظاهره كان السفر قريباً أو بعيداً بالنسبة للطعام (و) أما الكسوة (ف) إنما يسكنى في السفر البعيد (لا القريب إذا كان المال كثيراً لا قليلاً وحد القريب مثل مسيرة عشرة أيام وحد المال الكثير خمسون ديناراً ذهباً فأمر (ولا يقسمان الرميح حتى ينض رأس المال) ظاهره ولو رخص بذلك صورته أن يبيع بعض الساع ويبقى بعضها ويكون فيها رأس المال فيقول له أقسم هذا الذي نض فهذا لا يجوز لأنه قد هلك السلعة الباقية وهذا آخر الكلام على شركة الضاربة

السلع في رأس المال بقيمتها زاد هج ويجوز أيضا أن يقسمها السلع كلها بقيمتها اه
والحاصل أن مفاد الشارح أنه لو جعل رأس المال مانض إذا كان قد در رأس المال
وما بقي من السلع وبها أراد البقاء على القراض أو المفاضلة أو جعل مانض ربحا
وبأخذ رب المال بقية السلع في رأس ماله وبفصل أو بقتسما جميع السلع بأن
يأخذ رب المال حصة منها في رأس ماله ويجعل ما بقي منها ربحا بقتسمانه وبفصل
جاز في جميع هذه الصور ومثل صورة الشارح في المنع ما إذا حصل حصة منها في
مقابلة رأس المال وبقية السلع ربحا بقتسمانه مع البقاء على القراض * فقيه *
لوفض المال وتم عمل القراض فان كان يلد رب المال فليس له تحريكه إلا بإذن رب
المال وان كان في بلد آخر له تحريكه ولا يتوقف على إذن رب المال وقبل قول
العالم أي مع يمين وان لم يكن متما في تلفه المال وخسره وضايعة إلا أن يكذبه التبادر
وكذا يقبل قوله في رده لرب يمين وان لم يكن متما إلا أن يكون قبضه بينة مقبوضة
لالتوقف فلا يقبل قوله في رده إلا بينة تشهد على رده وإذا حصل في رأس المال خسر
وحصل فيه بعد ذلك ربح فانه يجب جبر خسر بالرجوع ولو شرط العامل على رب
المال خلاف ذلك مادام المال تحت يد العامل لأن قبضه ربه بعد الخسر فانه يصير
قراضا مؤتقفا

* (باب المساقاة) *

(قوله على المساقاة مشتقة) من السقي لأنه معظم عملها (قوله لتقاربهما) أي
من جهة أن في كل الإجارة يجزء بمجمله (قوله من المفاعلة) أي من صيغ المفاعلة
وقوله التي تكون من الواحد ظاهر الشارح أن هذا بحسب اصطلاح اللغة كما هو
بحسب اصطلاح الشرع وهو ظاهر الصراح (قوله وهو قليل) أو باعتبار العدة
فيكون من التعبير بالتعاقب بالفقر وهو المساقاة عن المتعلق بالكسور وهو العقد
ولا يكون إلا بين اثنين فتأمل في ذلك (قوله وعافاه الله) أي من المعاقاة وهي
من الله رده (قوله وعافاه اصطلاح الخ) مفاده أن كونها من صيغ المفاعلة
هو المعنى الأقوى وليس كذلك فقد في الصراح والمساقاة أن يعمل رجل رجلا
في نخيل أو كروم ليقوم بإصلاحها على أنه يكون له سهم معلوم مما يفعله (قوله
كرمه وزان فلس الغنم كما في المصباح وفي العبارة حذف مضاعف) أي حائط
كرمه لمناسبة المعطوف وان كان لا يحتاج إليه (قوله بما يحتاج إليه) أي بما
يحتاج الكرم أو الحائط (قوله والعمل) عطف عام على خاص ويكتفى ذكر
الخاص وان كان يمكن الاستغناء بالصام ما تقدم من أن معظم عملها السقي أي

ثم عقبها بالسلام على
المساقاة لتقاربها فقال
(والمساقاة) من المفاعلة
التي تكون من الواحد وهو
قابل نحو ساقا فرو عافاه الله
ومعناها اصطلاحا أن يدفع
الرجل كرمه أو حائط نخله
مستلزمين بكفائه التمام بما
يحتاج إليه من السقي وأهل
على أن ما أطعم إليه من ثمرها
بينهما نصفين

والبلبل وإن لم يمكن لا يسقى فيه إلا أن مافيه من المون يقوم مقام السقي (قوله نه من)
 خصه بالذكور أن أمكن دخوله في قوله أو على جزء الخ لانه الوارد في قصة خير (قوله
 أو على جزء معلوم من الثمرة) أي كثلث أو ربع وظاهر عبارته عدم شمول مساقاته
 على أن الثمرة كلها للعامل مع أنها مساقاة قال في المدونة لا بأس بالمساقاة على
 أن كل ثمرة للعامل اه (قوله وحكمها أنها جائزة) أي فالحكم برب الثمر الجواز
 ولو أبقى المصنف على ظاهره لكان المغاد أن حكمها الجواز المسأل واحد لأن الجواز
 إنما هو من حيث ثبوته (قوله أهل خير) مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع ونخل
 كثير على ثمانية برد من المدينة إلى جهة الشام على شطراى نصف (قوله منها) أي
 من أرضها أو أسطة بالنسبة لقوله من ثمر (قوله المخبرة) مأخوذ من خبر الأرض
 شققتم الأرض أفاضه المصباح (قوله وهي كرا الأرض بما يخرج منها) بحث
 فيه بأن الأرض غير مكررة في المساقاة إنما المكثرى العامل وأجيب بأن ذلك ينأى
 في بعض صورها كالبياض المشترط على العامل زرعه فان من شرطه كون البذر
 من عنده فيكون حينئذ من كرا الأرض بما يخرج منها (قوله ومن يبيع الثمرة)
 أي باعها بمنافع العامل (قوله والاجارة بها) أي أجر العامل نفسه بها قبل طيها
 بل قبل وجودها قبله (قوله وقبل وجودها) أي أو قبل وجودها (قوله
 منها العاقدان) فيه تسامح إذ ليس العاقدان من الشروط بل ركنا الآن
 برده ما يتوقف عليه وجود الشيء (قوله أهلية الاجارة) أي صحة ولزوما
 (قوله فلا تنعقد بعامل تلك) أي على طريقة ابن القاسم والأصحون يقول رانعقادها
 بعامل تلك قال جع من الشيوخ وهو المذهب والحاصل أنه يشترط عند ابن القاسم
 أن يأتي بلفظ السقي كقوله ساقيت أو أنا مساقيت وأعطي حائطي مساقاة
 والراجح كما قلنا قول سمنون أنه ينعقد بعامل تلك ويكفي في الجانب الآخر رضى
 أو قبلت أو نحو ذلك ولا ينفع بلفظ الاجارة لأنها مل مستقل كالاتعقد الاجارة
 بلفظ المساقاة ولا يلزم من كفاية المعاوضة فيها صحتها بلفظ المساقاة (قوله أن تكون
 في الأصول الخ) ظاهره عدم جوازها في غيرها وليس كذلك بل نص في الزرع
 كاقصب والبصل والمغاث بشرط أحدهما يجزى الزرع عن القيام به فأنها إن
 يخاف عليه المرب بترك السقي فأنها أن يبر زمن الأرض رابعها أن لا يبد
 صلاحه ووقع خلاف في نحو القطن والورد مما يجزى ثمرته ويبقى في الأرض أصله
 فيه ضمهم الحقة بالشجر وبضمهم بالزرع فيحوز مساقاتها بالشروط المطلوبة
 في الزرع (قوله وقبل جوار الخ) عطف نفسه يرد على ما قبله ومن الشروط أن تبلغ

أو على جزء معلوم من الثمرة
 وحكمها أنها (جائزة) لما
 في الصحيحين أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عامل
 أهل خير ع على شطر
 ما يخرج منها من ثمر وزرع
 وهي مستثناة من المخبرة
 وهي كراء الأرض بما يخرج
 منها ومن يبيع الثمرة ولا جارة
 بها قبل طيها وقبل وجودها
 ومن الاجارة بالمجهول ولها
 شروط منها العاقدان
 ويشترط فيهما أهلية
 الاجارة ومنها أن يكون بافظ
 ساقيت فلا تنعقد بعامل تلك
 ونحوه ومنها أن تكون
 (في الأصول) الثابتة التي
 تجزى ثمارها ويبقى أصلها
 كالنخل والعنب واليه أشار
 بقوله (في الأصل) ومنها
 أن تكون قبل طيب الثمرة
 وقبل جواربها لانه إذا جاز
 بيعها لا ضرورة حينئذ
 للمساقاة ومنها أن تكون إلى
 أجل معلوم وأنه إلى الجدة

حد الانتماء في عامه كان فيه حل بالفضل أم لا وان لا يختلف الاجل كالقبل والقبض
ولا ثمرة كالأوزي إلا أن يكون ما بدأ صلاحه أو ما لم يبلغ حد الثمار أو ما يختلف تبعاً
والاجاز والتنقية أن يكون التابع الثالث فاقول (قوله وان أطلق حل عليه) أي
على الجذاذ وإذا كان يتكرر في العام فبعض افتتاحها على الجذاذ لا أول ان تجزئ
البعوض ان لم يشترط نان وأما ما يعام بطونا ولا يتميز بعضها عن بعض فلا يجوز
مساواته الاتبع والحاصل أنه لا يشترط الترقيت لكن المراد أنها إذا اقت لا تقوت
الاجذاذ أي أو الشهور العجيبة لأن كل مرة تجذف وتها بالاشهور العربية لاها
تدور اذا انقرد ذلك قول المشرح ومنها أن تكون بقتضى أنه لا بد من التوقيت وأنه
اذا لم يوقت لا يصح مع أنه يصح ويجعل على الجذاذ وظهور من هذا التقرير ان يحترز
أقوله الشهور العجيبة والاولى حذف الى ويكون وأقوله أي الاجل المعلوم الجذاذ (قوله
على أصح) لا يخفى أن الأصح أو الأوسق شائعة فالاولى أن يقول احترز بذلك عما اذا
ساقاه على ربع من فحلات معينة (قوله على جزء مجبول) أي بان يقول
أعطيت جزء الآن تكون العادة جارية بشئ معلوم عند الناس وإذا كان اناط
مستلها على أمنا في أنواع الثمار فيشترط أن يكون في حيزها متفقاً ولا بد أن يكون
الجزء في ثمانية جميع الحائط احترز عما شاع في فحلة أو فحلات معينة ويشترط علم
الحائط اماناً لروية أو بالوصف فتدخل مسافات الحائط الغائبان وصف حيث
كان يصل اليه قبل كمال طيبه (قوله والعمل القيام) لا يخفى أن العمل نفس السقي
وما عطف عليه في العبارة تنبج (قوله بما تقتقر اليه الثمرة) أي هو ما بدأ تر
ولا يلزم تفصيل ذلك عند العقد وأما ان لم يكن عرف فلا بد من النص على ما يحتاج
اليه (قوله والتنقية) أي تنقية مناقع الشهور (قوله الادوات) جمع اداة أي الآلة
(قوله والاجراء والدواب) معطوفان على الدلاء والمساحي أي عليه الاجراء والدواب
ان لم يكونا في الحائط (قوله ونفقة تهم) أي تلزمه نفقة ما ذكر من الدواب والاجراء
الذي أمر بالاتيان بهم بل وكذلك يلزمه أن يتفق على ما كان في الحائط من دواب
وأجراء لرب الحائط ويلغز به هذه المسئلة فيقال رجل له رقيق ودواب ليس له فيهم
شركة ونفقة تهم وأسوتهم على أجنبي نعم لا يلزم العامل الأجرة بما استأجره هو
وأما ما كان في الحائط عند عقد المساقاة فاجرتة على ربه وكذلك يلزم له امل
أن يختلف مامات أو مرض من الرقيق والدواب التي في الحائط يوم عقد المساقاة وخلف
ذلك على رب الحائط (قوله لان العوض) أي عوض الثمرة التي يأخذها العامل (قوله
بعض لا يجوز له الخ) لا يخفى أنه على ذلك التقدير يكون له في ومن شروط المساقاة

وان أطلق حل عليه ومنها
ان يساقى على جزء شائع
معلوم سواء كان حكيماً
كالثنتين أو قليلاً كالربع
والله أشار بقوله (على
ما تراضيا عليه من الاجزاء)
واحترز بالشائع من المساقاة
على أصح أو أوسق معددة
وبالمعلوم من المساقاة على
جزء مجبول ولا بد ان يكون
نقلاً ونصفاً ونحوه (و) منها
ان يكون (العمل) كله
(على المساقاة) بفتح الفاف
وهو العمل والعمل القيام
بما تقتقر اليه الثمرة من السقي
والاداء والتنقية والجذاذ
واقامة الادوات من الدلاء
والمساحي والاجراء والدواب
ونفقة تهم لان العوض انما هو
العمل فيصعب ان يكون كله
على له امل (و) منها ان
رب الحائط (لا يشترط)
بعض لا يجوز له ان يشترط
(عليه) أي على المساقاة

(عملاً) آخر غير عمل المساقاة) مثل ان يسهل عليه ويشترط عليه ان يبيع له ثوباً أو يطحن له أرطاً أو نحو ذلك مما لا يتعلق بالثمرة لان المساقاة (٣٢١) مستثناة من اصول ممنوعة جوزت للضرورة فيقتصر فيها على عمل

أو رود (و) اذا رل يجوز له ان (يشترط) عليه (ع) شئ بنفسه (أي يحسنه) (في الخاطئ الاما) اي شيئاً (لا بال) (أي لا يحظر له) نقلته فانه يجوز له ان يشترط عليه (من شد الحظيرة) بالظاء المعجمة المشددة (و) من (اصلاح الحظيرة) بالضاد المعجمة غير المشددة اما الحظيرة فهي الحائط المحيطة بالبستان وشده بالمعجمة والمهملة ترميم بنائها والعيان التي تجعل بأعلاها من شرك وجريد يمنع التسلو عليها (و) أما الضفيرة (فهي مجمع الماء) ثم يفرغ كالصبرج رأما ساؤها من أصلها فلا يجوز ان يشترط ذلك على العامل واليه أشارة بقوله (من غير ان ينشئ بناها) لان ذلك مما بقي بعد الثمرة (والذكر) أي التلقيح (على العامل) ظاهره ان عليه شراء ما يلحق به وتعايه وهو كذلك في قول (وتنقيه) من اقع الشجر) جمع منقع

عندم عواذ اشتراط عمل آخر الخ و يصح ذلك والحاصل ان المناسب لمجعله من الشروط ان يحذف قوله لا يجوز فغير ر قوله عملاً آخر غير عمل المساقاة) أي مما كان خارجاً عن الحاقه كما يشي عليه السابق و الفرق في ذلك بين أن يكون له بال أم لا بقوله أن يبيع له ثوباً) أي يكون سهلاً في بيعه (قوله مستثناة من اصول ممنوعة) كل واحد يدل على المصع الاول الاجارة بالجهول الثاني آرا الارض بما يخرج منها الثالث بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها الرابع ان يورل ان العامل لا يدري أنسلم الثمرة أم لا وعلى تقديره لا يدري كيف يكون مقدارها (قوله أي يحسنه) أي يحسنه بغيره أو إنشاء غير من كل شئ له بال (قوله لا يحظر له) أي لا قدوله (قوله المشالة) أي المرتفعة ر قوله وسد الخ) ظاهره ان المني واحد علمها وفي كلام غيره أن المعنى يتخفف فانه في على السبيل المهملة سد الفرجة السكاسة في ذات الحظيرة وعلى السبيل المعجمة اصلاح الحظيرة بالاحبيل ونحوها مما يملك الحظيرة من الحظيرة وهو المصع (قوله ترميم بنائها) أي سد الخلل الذي في الحائط وأما اصل البناء فليس عليه (قوله والعيان) عطفت على ترميم أي وجعل العياد وقوله يمنع أي ما ذكر من الدوك والجسد وقوله التسلو رأى الاستعلاء عليها (قوله مجمع الماء) أي موضع اجتماع الماء (قوله ظاهره ان عليه الخ) ليس بظاهر لان المستنف انما تكلم على نفس الغل الذي هو التعليق (قوله وهو ذلك في قول وهو المذهب) وقيل على رب الحائط (قوله موضع يستنقع فيه الماء) الماء فاعل يستنقع أي موضع يجمع فيه الماء قال في المصباح ومنع الماء بالفتح شجعه والماء مستنقع فاعل (قوله بفتح القاف وكسرهما) فيه نظراً له خلافه في لامية ابن مالك والذي فيها الكسر فقط وهو ظاهر كلام فت فارقت اسم المسكان من الذي مضارعه بالضم أو بالفتح بفتح العين فلا يصح ما يفيد فت قلت ما ذكرته والقياس وهذا مما خرج من القياس صرح بذلك لامية لا فاعل قال شارحها وبما جاء بالكسر فقط شديد وذا اسم المسكان من نحن وسقط وترق له عج (قوله أي مثل الخذاذ) أي ورم نحو قفة وتهيشة قاة الماء (قوله موضع السقوط) أي قوله من الغرب متعلق به باعتبار تعميمه المصدر وفي الحقيقة التماق بالمصدر (قوله الجرين) هو الموضع الذي يجفف فيه الثمار وجبه جرن كبير وبرد أفاده المصباح

بفتح القاف موضع يستنقع فيه الماء (واصلاح مسقط الماء) بفتح القاف وكسرهما موضع التقط (من الغرب) وهو الملو الكبير (وتنقيه العين) وهو أنفها مما يقع فيها من تراب أو ورق (وشبه ذلك) من عمل المساقاة مثل الخذاذ والجربن (ق) قوله جائز

خبره مبتدأ محذوف تقديره هذا وشبهه جائز بعد (ان يترط في الحال) وفي كلامه مشاحة وهي ان ظاهر قوله
أولا والعمل كله على المساقاة الشامل للتدكير وما بعده انه يجب على (٢٣٢) العامل بمجرد العقد ولو لم يشترط

عليه وقوله وبمدان التدكير
وما بعده جائز اشتراطه عليه
يقضي ان هذه الاربعة
لا تجب عليه الا بالشرط فتأمل
ومنها ما اشار اليه بقوله (ولا
تجوز المساقاة على اخراج
ما في الحائط من الدواب)
ولفظ المدونة ولا يفي لرب
الحائط ان يساقه على ان
يترع شيئا ما في الحائط
من الرقيق والدواب بهرام
قوله لا يفي على التفرع
لا على السكرامة (ومما يات
منها) أي الدواب التي
في الحائط (فعلى ربه خلفه)
وان لم يشترط العامل ذلك
عليه لان النسبة كان على
عمل في خدمة صاحب
الحائط ولو شرط خلفه على
العامل لم يميز (و) أي (نفقة
الدواب) أي علفه —
(و) نفقة (الاجراء) جمع
أجير أي اطعمهم وكسوتهم
ق (على العامل) ع على
المشهور لان عليه العمل
جميع المون المتعلقة به التي
تقطع بانقطاعها الثمرة
في العوض على ذلك يقع

فيحذف في العبارة حذف والتقدير والوضع في الجرحين (قوله تقديره هذا) أي
ما قبل قوله وشبه ذلك قلت لا داعي الى ذلك اذ لو جعله خبرا عن الاول وحذف اخبار
ما بعده دلالاته عليه أو بالعكس اسكان أوضح والخبر عن الجميع باعتبار تأويله
بالمذكور (قوله ان يشترط على العامل) في تأويل مصدرنا على جائز (قوله
وفي كلامه مشاحة) اجيب بانه انما نص على الجواز مع الاشتراط وان كان ذلك
على العامل اصلا لان بعض المسائل تفسد بالشرط شيء منها فقص على ذلك مع
الشرط له مع ما ذكرتم ان مذهب المدونة ان نفقة العين على رب الحائط لا على
العامل (قوله وقوله ان التدكير لا يخفى انه يقتضي ان قوله ساقا على العامل) ليس
من المصنف وقوله وطهره فمما تقدره يقتضي انه من المصنف والحاصل ان مقتضى
ما تقدم ان يكون قوله والتدكير مبتدأ أو قوله على العامل خبر وقوله ونفقة مبتدأ
وقوله جائز الخ خبر وقضية كلامه هنا ان يكون قوله والتدكير مبتدأ وما بعده
معطوف عليه والخبر قوله جائز على ما تقدم (قوله من الرقيق الخ) فان وقع
اشتراط ذلك في صلب عقد ما فسدت فان عمل وجب له مساقاة مثله وأما
التبرع بتلك المذكورات فلا بأس به (قوله ومما يات) أي أو مرض أو رقيق (قوله أي
الدواب التي في الحائط) أي وقع العقد وهي في الحائط (قوله لان العقد كان على عمل
الخ) أي من حيث تلك الدواب التي وقع عقد المساقاة وهي في الحائط (قوله فعلى
العامل) انظر اذا كانت اجارة الاجراء الذي في الحائط قبل بالنفقة هل تكون على
رب الحائط أو على العامل لانها نفقة اه (قوله على المشهور) وقيل ان نفقة الرقيق
على رب الحائط وأما اجرة من كان في الحائط فعلى ربه كان السكر او حبيبة أو مشاهرة
ولا يلزم العامل الاجرة ما استأجره هو (قوله المتعلقة به) أي بالعامل هذا ظاهره
والاولى حذف ذلك لان ما ذكر من النفقة إنما علم تعلقها به من الاخبار بقوله لان
عليه (قوله التي تنقطع) انقطاعها الثمرة أي ان تلاك الاشياء اذا انقطعت انقطعت
الثمرة أي لم يتم قد يقال هذا هو حود في الاجراء التي في الحائط فبطلان الثمرة تنقطع
أي تنعدم بانه دام الاجراء المذكورين مع انها على رب الحائط (قوله حتى تلاك
أعيانها) أي فهو داخل على أنه يحتاج لاحل ونحوها فانه يكون عليه (قوله
بخلاف العبد والداية) أي فذرة حياته مما يحجبها وله تولم يتلقى عملها بما يذمة رب الحائط
لفسدت المساقاة (قوله وكسر الراية) أي الخفقة والتدكير يد من الحن العموم حامله

ذلك عليه خلف ما رث من الدلاء والاحمال ونحوهما لانه انما دخل على ان ينقطع ما حتى تلاك
أه انها وما دانتها ما لم يخلف له به والعبد واليه أشار بقوله (عليه) أيضا (زربعة) فتح الراية وكسر الراية

أنه يجوز إدخال البياض في عقد المساقاة - وإن كان منفردا على حدة وكان في أثناء
 النخل بشرط ثلاثة أن يكون الجزء المحصول له كامل فيه موافقا لجزء الحائط والثاني
 أن يكون البذر على العامل وأن يكون كرا البياض منقرا ثلاث قيمة الثمرة فأقل فإن
 فقد شرط فسد عقد المساقاة ويرد العامل إلى مساقاة مثله في الحائط وإلى أجره مثله
 في البياض والمصنف ذكر الشرطين الأخيرين كون البذر على العامل وكون
 البياض يسيرا أي قدرا الخ كما إذا كان البياض يساوي مائة وقيمة الثمرة على المعتاد
 منه سبعة دنانير فماتت على يساوي مائتين (قوله البياض الخ) سمي البياض
 بياضا لاشراق أرضه بضوء الشمس ثم ساروا ونورا لكونها أكبا لا وسمي ما استمر
 بالزروع والنخل سوادا لجهالة عن الاشراق (قوله له) من كلام السارح إشارة
 إلى أن الضمير في أمه مجرور بلام مقذرة أي أصل له أي أصل لب الحائط أو العامل
 من اشتراط ادخاله في المساقات (قوله بمائة وخمسة) أي فهو مستحب (قوله بل فيه
 تفصيل) عبارة التحقيق بتنبية ظاهر كلام الشيخ أن البياض اليسير يترك للعامل
 مطلقا وليس كذلك لأنه إما أن يشترطه رب الحائط أو العامل أوهما معا أو يدع
 عنه أما أن يشترطه رب الحائط لنفسه فلا يجوز على المشهور وأما أن يشترطه العامل
 لنفسه فجاز لاختلاف وأما أن يشترطه فيعوز بشرط الأول أن يكون العمل على
 العامل نص عليه وفق والثاني أن يكون بذرا البياض على العامل فإن لم يكن البذر
 من عنده فسد العمل لأنه عليه الصلاة والسلام لم يرد عنه أنه دفع شيئا لأهل خيبر
 والثالث أن يكون الجزء المشترط فيه موافقا لجزء المساقاة وأما إذا استكراهه فقال
 مالك في الموازية باقي للعامل اه المراد منه وتأمله بتنبية هذا الالغاء للعامل
 بشرط بالسكون أو اشتراط العامل عند عقد المساقاة (قوله وإن كان البياض
 كثيرا) بحث يكون كراؤه منفردا فرق ذلك قيمة الثمرة (قوله لم يجوز أن يدخل
 في مساقاة النخل) أي ولا يجوز أن يبنى للعامل بل يبقى لربه ولا يجوز أن يشترطه
 العامل أيضا (قوله الآن يكون) أي البياض لا بقيده السابق (قوله كيف
 بين) أي لم يبين أي أنظر جواب هذا السؤال وهو أنه لم يبين أن اليسير يدخل
 في مساقاة النخل ولا كثيرا لا يدخل وسكت عن جواب السؤال المتعلق بالالغاء
 وهو هل يجوز الخ فقوله هل يجوز بدل اشتماله من الالغاء وأنت خبير بأن قول
 المصنف ولا بأس أن يبنى ذلك الخ مفيد لهذا الجواب وهو أن جواز الالغاء
 إذا كان يسيرا يفهم منه أنه إذا كان كثيرا لا يجوز وهذا يكفي في البيان فتدبر
 (قوله ولا يجوز إلا إذا كان قدر الثلث الخ) وهو كذلك ولهذا المستلزم أن البياض

وهو بذر (البياض اليسير)
 أي الأرض الخالية من
 الشجر واليسير الثلث فما
 دونه (ولا بأس أن يبنى) أي
 يترك ذلك (البياض اليسير
 للعامل وهو) أي الالغاء
 (أجله) وكلامه يدل على
 أن لا بأس هنا لما هو خير
 من غيره وهو كذلك يعلم
 من كلام السارح بجزء
 ما يخرج منها رطاه كلامه
 أن البياض اليسير يترك
 للعامل مطلقا وليس
 كذلك بل فيه تفصيل
 ذكرناه في الأصل (وإن
 كان البياض كثيرا لم يجوز
 أن يدخل في مساقاة النخل
 إلا أن يكون قدر الثلث من
 الجميع فأقل) أنظر كيف
 بين أن اليسير يدخل
 في مساقاة النخل وإن
 الكثير لا يدخل وسكت
 عن الالغاء هل يجوز وأن
 كان أكثر من الثلث
 أو لا يجوز إلا إذا كان قدر
 الثلث فأقل ويعرف اليسير
 من الكثير بأن يقوم كراء
 الأرض على أفراد ويقوم
 الثمر على أفراد

ويندب كراؤه من قيمة الثمرة بعد ما رج قيمة المزرعة والعمل مثال (٢٣٤) ذلك بأن يقال كم قيمة ثمرة هـ هذا

الفضل على ما عتيد بها
فيقال ثلاثون دينارا فيقال
بأن يجر عايم آمن يعمل فيها
الى الجذاذ فيقال بعثرة
دنانير فيقدها من الثلاثين
تبقى عشر ونتم يقال أيضا
بكم يرى هذا البياض
لمن يعمل به فيقال بعشرة
دنانير فتضيقها الى العشرين
فكون ثلاثين تنسبها
منها فقهدها ثلثا فتعلم
ان البياض يروان كانت
قيمة البياض عشرين فلا
يجوز ان يدخل في مساقاة
الفضل لان قيمته اكثر من
الثالث ولما كانت المغارسة
مقيسة على المساقاة عقمها
هنا فقال (والشركة
في الزرع جائزة) ومنهم
من يعبر عنها بالمزارعة
ولجوازها شرط أحدهما
المتعاقدان وبشرط فيهما
أهلية الشركة والاجارة
فانها السلامة من كراه
الارض بما يتمتع كراؤه به
كالطعام فانها ان يقع العقد
بينهما بلفظ الشركة رابعها
ان يتساويا العاقدان
في الربح على نسبة ما يلزمها
خامسها اخلط البذران كان

الميسر يجوز ادخاله في المساقاة بشرط المتقدمه ويختص به العامل ان سكتا عنه
أو اشترطه ويفسد عقد المساقاة باشتراط ربه لان كان ثالثه سقي العامل كما يفسد
عقد المساقاة باده خالي السكنى أو اشتراطه للعامل أو الفاتحة له بل بقي لربه والمعتبر
بشارته واكثره بالنسبة لجميع الثمرة لا بالنسبة لحصة العامل فقط (قوله وينسب
كراؤه من قيمة الثمرة) الصميرى كراؤه للارض بمعنى البياض وقوله من قيمة بمعنى اى
أى الى قيمة الثمرة والمطابق لما له أن يقول من يعرف البياض من الكثير بان يقوم لثمر
على انفراد ثم يسقط منها ما للعامل ثم يقال كم يكرى هذا البياض لمن يعمل به ثم
يضيفه الى ما بقي من قيمة الثمرة بعد ما اسقط ما للعامل ثم ينسب قيمة البياض الى قيمة
الثمرة وما ضيف اليه فتدبر (قوله فيقال بعشرة مخ) وهى قيمة المونة والعمل (قوله
ولما كانت المغارسة المخ) اعلم ان جماعة من أئمة الفقه والى المزارعة والمزارعة
فجعلوا المغارسة على حدة والمزارعة على حدة ومقاد حجج اعتمادهم وفيها رسالة
مستقلة لبعض علماء المغرب ونظامها حجج وشرحها قال ان المغارسة جائزة على
المزارعة اتى في خليل وان لم يتكلم على المغارسة فراجعهم (قوله والشركة جائزة
في الزرع) وعقد هالاي لم الاباليدرو ظاهر كلام بعضهم ولو في بعض الارض ولو لم
ينضم البذر حرث وأما الحرث بدون بذر فلكل من اراد التمتع له ذلك ومن لم يعمل
يرجع به على صاحبه أو يقتسمان الارض ان كان العمل لهما والارض لهما وانما
لم يلزم بالعقد كشركة الاموال لانه قد قيل بالمنع بينهما مطلقا فضعف الارفهم
فلا بد في لزومها من امر قوي وهو البذر (قوله أهلية الشركة والاجارة) أى
لانها مركبة منهما كما افاده في التحقيق فاهلية الشركة بان يكونا من أهل التوكيل
والتوكل فلا تصح بين مبيين ولا سفهين ولا بين سبي ورشيده الا أن قوله والاجارة
لعل الاولى اسقاطه فان اشتراط شروط الاجارة يقتضى صحة ما ذكره فتدبر (قوله
كالطعام) ولولم تنبهه كالعسل أو بما تنبته ولولم يكن طعاما كقطن أو سكتان
لا الخشب ونحوه (قوله ان يقع العقد بينهما بلفظ الشركة) نظاره تعين هذا اللفظ
وهو ما يفيد كلامه في التحقيق معللا ذلك بقوله لانها رخصة لا تشد فيهما عن
مهما قال فلعقد بلفظ الاجارة تم العقد على المشهور وكذلك ان وقع العقد مطلقا غير
مقيد بلفظ شركة أو اجارة اه (قوله اخلط البذران كان) ولو كان اخلط حكمهما بان
يجزى كل واحد البذر من عنده ولم يخطأه حتى وصل الى القدان وبذر كل واحد
بذره بحيث لا يتميز عن بذر صاحبه فان تميز بان بذر كل فى ناحية فلا يصح ولكل
ما نبت حصة هذا أحد قولى سخنون وقوله الاخر وافق لقول مالك وابن القاسم

سادسها ان يكون مقابل الارض (٢٣٥) من بقروعل مساويا لاجرة الارض مثل ان يكون كراء الارض

مائة والعمل يساوي خمسين
والبقرة كذلك لان سنة
الشركة التساوي وقد ذكر
الشيخ رحمه الله في هذا الفصل
ثمانية مسائل أربعة جائزة
منها ثلاثة متوالية والرابعة
متاخرة وأربعة ممنوعة
واحدة بالمفهوم وثلاثة
بالمطوق أما الثلاثة الجائزة
فأشار إلى أولها بقوله (إذا
كانت الزريعة منهما جميعا
والريج بينهما كانت الارض
لاحدهما والعمل على
الآخر) قالوا يريد بقوله
والزريعة منهما إذا تساوى
في الزريعة وأما إذا تفاضلا
فيهما مثل أن يخرج أحدهما
ثلثي الزريعة والآخر
الثلث ففيه تفصيل ذكرناه
في الاصل وثانيها أشار إليها
بقوله (أو العمل بينهما
وأكثرها الارض يريد والمسألة
بهما الزريعة منهما جميعا
والريج بينهما والثالث أشار
إليه بقوله (أو كانت) أي
الارض بينهما) والمسألة
بها وأما الثلاثة المنوعة
فأشار إليها بالمنطوق فأشار

بقوله (أو العمل بينهما) أي لو كان بذر كل واحد
في ناحية بحيث صار مقيما (قوله سادسها الخ) هذا طاهر إذا دخل على المناصفة
وأما لو كان أجر البقرة والعمل خمسين مثلاً وأجر الارض مائة والبذر على حسب كل
والريج بينهما كذلك ولما منع من ذلك أيضاً إذا تقرر ذلك في معنى عنه بالرباع
وتدبره (قوله والعمل على الآخر) أي بشرط مساواته لأجر الارض في القيمة أو مقارنة
كان تكون قيمة الارض تسعة عشر وقيمة العمل عشر من أو عكسه وأما لو تعدت
فلا يجوز إلا أن يأخذ كل واحد من الزرع قدر ما أخرج والمراد بالعمل الحرث
لا الحصاد والدرا من لاه مجهول (قوله إذا كانت الزريعة الخ) يصور بمائة قدم
له وهو أن يكون أجر الارض مائة وأجر البقرة والعمل كذلك والبذر بينهما مائة صفة
والريج على ذلك فقول السراح إذا تساوى في الزريعة أي بدليل قول المصنف
والريج بينهما المقضى مساوياً في الريج (قوله وفيه تفصيل الخ) قال فيه
عقب قوله والآخر ثالث في نظر فان كان صاحب الارض هو الذي أخرج ثلثي
الزريعة فذلك جائز لان الثلث الذي أخرجه صاحب العمل يقابل الثلث مما
أخرجه صاحب الارض والعمل مقابل الارض وثلث الثاني وان كان صاحب
العمل هو الذي أخرج ثلثي الزريعة ينظر ان كان الريج بينهما ثلاثاً على قدر
ما أخرج كل واحد من الزريعة فيكون ثلاثاً متساوياً في الزريعة والعمل مقابل
الارض وان كان الزرع بينهما نصفاً لم يجز لان الثلث مقابل الثلث والثلث الآخر
والعمل مقابل الارض ففيه كراء الارض بمائة وذلك ممنوع وقول التحقيق
والعمل مقابل الارض والثالث الباقي يحمل على ما إذا سويت قيمة العمل قيمة الارض
مع الثلث الباقي واللام يجوز قوله لانهما تساوى في الزريعة المراد أخذ كل قدر
ما أخرج من الزريعة وقوله والعمل مقابل الارض بمعنى أن العامل مقابل الارض
مقابلته بحسب ما لكل واحد منهما لان قيمة العمل مثلاً عشر وون وقيمة الارض عشرة
ولرب العمل الثلثان (قوله أو العمل بينهما) أكثر يا الارض لا يخفى أن هذا الثاني
يصدق بالمناصفة والثالث والتدبر بقوله والريج بينهما أي بحسب ما لكل ليس
المراد التساوي (قوله أو كانت الارض بينهما) أي ملكا لذات أو منفعة وقوله
والمسألة بحالهما من كون العمل بينهما والزريعة منهما جميعا والريج بينهما قلت
وتصدق هذه بالمناصفة والثالث والثلاثين (قوله وأما الثلاثة المنوعة) أي لمساويها

إليها بقوله (أما ان كان البذر من عند أحدهما ومن عند الآخر الارض والعمل عليه أو عاينها) معاً (والريج بينهما
لم يميز) بيان أخذها منه هو ان الضمير في عليه

من كرا الأرض بما يخرج منها (قوله يحمل عوده على صاحب الأرض) وهو
 الأقرب (قوله اذا قربت قيمة ذلك البذر) كالمو كذت قيمة أحدهما شرة والأخر
 أحدهما مثلا وأخر في الجواز تساويهما قاله ق و هذا أحسن من قول خليل
 وقابلها مساو وتساو أو الظاهر أنه يقاس على هذا في ما يزيد فيه أحدهما على
 الآخر يجوز من أحد عشر كما اذا كانت قيمة أحدهما مائة وقيمة الآخر مائة وعشرة
 وهكذا مع (قوله سواء كان الربح بينهما انفسين أولا) أقول انه يتبين أن يحمل
 على ما اذا كان بينهما نصفين وذلك أنه اذا فرض مقايضة البذر للعمل أو القرب
 لزم أن الأرض ينقسم على النصفين فيلزم أن يكون الربح بينهما مائة فدية فتنبه
 يجوز أن يتبع أحدهما صاحبه بهذا العقد لالزم بشي من العمل أو غيره ولو وقعت
 فاسدة فتفت قبل انقوات باله ل وأما بهد الفوات به فان تكافيا عملا أي وقع من
 كل منهما وان لم يتساوا في قدره فبينهما وتراو ذير العمل كالمو كانت الأرض من
 أحدهما أو البذر من الآخر فيرجع صاحب البذر على صاحب الأرض على نصف
 بذره ويرجع صاحب الأرض على صاحب البذر بأجرة نصف أرضه وهذه
 فاسدة لمقابلة الأرض البذر لو كان العمل أحدهما أو كان له مع عمله ما أرض والبذر
 من الآخر أو بذرو الأرض من الآخر فالزراع يكون كله له عمل وعليه أجرة الأرض
 أصاحبها ومكيلة البذر لصاحبه وعليه أيضا أجرة البذر لصاحبه ان كان البقر من
 هذه وكذا اذا كان كل من الأرض والبذر لكل من اشريكيين والعمل من أحدهما
 فالزراع صاحب العمل أما اذا لم ينضم إلى عمله شيء من أرض أو بذر أو بقر في
 الخماس فليس له الأجرة له حيث وقعت فاسدة وحاصلها أن يخرج أحدهما
 البذر والأرض والبقر إلى الآخر على يده فقط وله من الزرع جزء كربع أو غيره
 من الأجزاء وتكون حصة من وقعت بلفظ الشرية لا بلفظ الإجارة أو الإطلاق
 فتكون اجارة فاسدة ولمراد بالعمل الأرض لا الحصاد والدراس لانه مجهول متى شرط
 عليه أن يزد من الأرض فسدت وأعرف كالشرط وأما لو تطوع باز يدين الحرت بعد
 العقد كاللفظ والسقي والتنقية والاصاد ونحوها فذلك جائز وله حصة من التبن
 لانه شريك (قوله غير مأثورة الري) أي كالأرض وأرض العين القابلة للماء
 (قوله لانه يكون مأثورة الري) أي لانها باسددان تروى فيكون ما قبضه البائع
 ثنوا بهددان لا تروى فيكون ما قبضه سلفا (قوله وهو كذلك) فان قلت ان التردد
 بين الساقية والتمنية موجود في حالة التردد من شرط قلت نعم الا أنه لا يضرا اذا
 كان مع الشرط لانه يثبت يكون مدخولا عليه (قوله انما لو كانت مأثورة الري)

يحمل عوده على صاحب
 الأرض فيكون أحدهما
 أخرج البذر والأخر
 الأرض وأهل وهذه مسألة
 ويحمل عوده على من خرج
 البذر فيكون أحدهما أخرج
 البذر والعمل والأخر
 الأرض وهذه مسألة وقوله
 أو دليلها أي العمل عليهما
 والمصلحة لهما أخرج أحدهما
 الأرض والأخر البذر وهذه
 مسألة ثم أشار إلى الرابعة
 المتكاملة للمسائل الجائزة
 بقوله (ولو كانا أكثر من
 الأرض) يريد أن كانت بينهما
 أو كانت لأحدهما أو به طيه
 الآخر كراه نصفه (والبذر
 من عند واحد وعلى
 الآخر العمل جائز) ذلك
 (اذا تقاربت قيمة ذلك
 البذر والعمل فهو مائة
 يتقاربا لا يجوز هذه هي
 المتكاملة للأربعة المنوعة
 وظاهر ما ذكره من الجواز
 مطلقا سواء كان الربح بينهما
 نصفين أم لا (ولا يتقدم
 بشرط في كراه أرض
 مأثورة الري قبل
 ان تروى) لانه يكون قارة
 بهد قارة سلفا ومقتضى
 كلامه ان العدة عليها من
 ذيرة أو بقة من غير شرط جائز وهو كذلك وهو مذهبنا قوله خير أو أنه لو كانت مأثورة الري

أي فارض النيل القريبة من البحر الشديدة الانخفاض وكأرض المطرف بلاد الشرق
فيكون زرع نقد الكرافيم على النقد ولوقع الشرط كما يجوز قد كراهها ولوطات
المدة كالثلاثين سنة وأما التي ربيت لغعل أو تحقق ربحا وتكسبت من
زرعها فيجب نقد الكرافيم بحيث لم يشترط تأجيل الكرا أو العمل بالشرط والمعمورة
بالماء ونذر انكشافها يجوز ذكرها على تقدير فكشافها ولا كراه يجوز لنقد
فيها ولو توطع وأما ما لا يمكن فكشافه عادة فلا يجوز عقد كراهها حتى تنكشف
بالفعل (قوله لجواز النقد) أي شرط النقد (قوله عند ابن القاسم) وعند عبد الملك
أن أرض المطر لا يجوز ذكرها إلا معام واحد قرب أبنائها ولا يجوز لنقد فيها حتى
تروى ولا حاجة إلى جلب تمام كلامه (قوله جمع جائحة) بناء بعد الألف
ثم حاء مهسلة تحقيق وعرفها ابن عرفة بقوله ما ألتف من مجهوز عن دفعه عادة قدرا
من ثمر أو نبات بمديعه قوله من مجهوز من إيمان الخنفس وقوله قدرا مفعول وأطلق
في القدر حتى يتم الثمار وغيرها إلا أن الثمار فيها شرط اثنت وأطلق في الثمر ظاهره
أي ثمر كان وكذلك النبات كالبقول وما أشبهها وهو كذلك إلا أنه لا تحديد
في قدرها (قوله ما لا يستطاع دفعه) أي أن لو علم به (قوله كالبذر يفتح الراء
وسكونها) أي وكالحرق وقوله والجيش أي الكثير (قوله وشهره صاحب المختصر)
فيه أن صاحب المختصر حكى الخلاف فقال وهل هي ما لا يستطاع دفعه كما يرى
وجيش أو سارق خلاف (قوله والسارق) محله ما لم يعلم السارق والأفلا يتبعه
المشتري ولو معدما وقال ابن عرفة والأظهر في عدمه غير مرجوح بصره عن قرب
أنه جائحة وهو ظاهر المدونة (قوله ولها شروط الخ) قال في التحقيق ولها شروط
أربعة أن تكون من بيع وأن تكون الثمرة قد بقيت على رؤس الشجر وأن تكون
بيعت مفردة وأن تكون مما أجمع النبط وقد أشار إلى الثلاثة الأولى بقوله ومن
ابتاع ثمرة أه المراد منه فقوله ههنا ما أشار الخ وهي الثلاثة الأولى أما الأولى
فظاهر وكذا الثالث بقوله في التحقيق وأما الشرط الثالث وهو كون الثمرة بيعت
مفردة عن أصلها فآخذ من كلامه بالإرادة وهو صادق بصورة من أحدهما أن تباع
الثمرة مفردة عن أصلها والآخرى أن تشتري الثمرة مفردة ثم يشتري الأصل أه المراد
منه وأما الثاني فلم يظهر لي أخذ من المصنف قد نذر (قوله دون أصلها) الصواب أربع
ما إذا اشترى الثمرة أو لا دون أصلها أو اشتراها أو لا ثم اشترى الأصل فإنها ثمان
فيها ما للجائحة وأما لو اشتراها مع الأصل أو لا ثم اشترى الثمار فيها ثمان لا للجائحة
فيها ما يقول السارح دون أصلها أي وقع النقد عليه أو لا دون أصلها فيصدق بما إذا

لجاء النقد فيها وهو كذلك
عند ابن القاسم ولما نهى
الكلام على المزاينة
عقبها بالجوانح جمع جائحة
وهي ما لا يستطاع دفعه
كالبرد والريح والجيش
وعلى هذا لا يكون السارق
جائحة لأنه يستطاع دفعه
لو علم به ونقل الشيخ عن ابن
القاسم أن السارق جائحة
وشهره صاحب المختصر
أضاف عليه أن تكون الجائحة
الآفات السماوية والجيش
والسارق ونحو ذلك ولها
شروط منها ما أشار إليه
بقوله (ومن ابتاع) أي
اشترى (ثمرة) من أي الثمار
دون أصلها

بعد الزهوق كالطبيخ (في رؤس) الشجر (فأجبع بهد) بفتح الراء وهو الجرد الذي مع الطرزة ككر الامل
باعتبار المعنى أى الشئ المشتري (أو) أجبع (بجراد أو بجريد) وهو (٢٣٨) الماء الجاد في زمان لا يرد له

اشترى الاصل بمد دلان أولا (قوله بمد الزهر) أى بعد بدو الصلاح أو بعد وقت قبل
بدو الصلاح على شرط الجذ أى وحصلت الجائحة في المدة التي يجذفها على ما جرت به
العادة أو حصلت بمد ما لم يتممكنه من جذها فباع على عادتها (قوله بفتح الباء)
أى والراء (قوله وهو الجسر) أى شئ يشبه الجسر لانه جسر (قوله أو أجبع
بجراد) جمع جرادة تقع على الذكرو لانتى كالقبرة سمى جراد لانه يجرد الارض
بأكل ما عليها (قوله وهو الماء الجامد) أى يجمد به نزوله (قوله وقال به كثير
من الصحابة) المتبادر منه أن الضمير يعود على وضع الجائحة بقية هذه الال الثالث
فقد بابه ما لا شافى من وضعها مطلقا وما لا شافى من عدم وضعها مطلقا في فهم
منه أن مقابل الكثيرين الغريقين طائفة أن وقوله وعليه الجهل أى على أهل المدينة
كما يستفاد من الموطأ ويحتمل أن الضمير طائفة على وضع الجائحة بدون قيده فيكون
مقابل الكثيرين فرقة واحدة تقول بمدم الوضع طلاقا ورعا في فهم من الموطأ وحرر
(قوله فان أجبع قدر الثالث) ولو كان الثالث لبقا من صيغتي ويرى (قوله أن يكون
من بيع) ولون عربته وصورتها أعزى شخصان من حائله فتمتخلات معينة فانه
يجوز له ولين قام مقامه أن يشتريها منه فإذا اشتراها منه بغيره فاجبت فانه
يجب وضع الجائحة عنه من الحرص (قوله اخترازا من أن تكون الثمرة مهورا)
أى ولا من هبة أو صدقة (قوله لا قيام لها بذلك على المشهور) هذا خلاف ما مشهوره
ابن رشد ورحمته ابن بونس وابن عبد السلام من أن الثمرة المدفوعة مهورا فيها الجائحة
وهو المذهب الأقل لا يشرح أن يمشى عليه (قوله كما قيده فانه) يفيد أنه لا يستفاد
من المذهب أى مريحا وان فهم بالأرادة فلا شافى ما نفيهم (قوله اخترازا من
أن تكون مشتراة مع أصلها) أى أو اشترى الاصل ثم اشترى الثمرة فلا جائحة
(قوله فانه لا جائحة فيها على المشهور) وقيل بغيره أن عظم خطرها فانه أصبغ
والله هو من الجواهر أن هذه الصورة لا خلاف في سقوط الجائحة فيها وانما الخلاف
فيما إذا اشترى الاصل ثم الثمرة بعد بدو صلاحها فقبل بوضع الجائحة وقيل بعدمه
وهو الأرجح (قوله أن تكون الثمرة مبقاة على رؤس الشجر الخ) أى فإذا بيعت
على الجذ فلا جائحة فيها أحاصله أنه خلاف فرى سحنون عن ابن القاسم أن فيها
الجائحة وإن بيعت على الجذ وروى أصبغ عن ابن القاسم أنه لا يوضع إلا إذا بقيت
الثمار طيها ولعلول عليه رواية سحنون عن ابن القاسم أن سحنونا أنت من غيره
أن كان ينبغي لا يشرح أن يمشى عليه لأنها الجارية على مذهب الملة ولا ينبغي أن هذا

لمعان كالزجاج (أو) أجبع
(بغيره) أى غير ما ذكر كالثلج
والريح دخل في عبارته
الجيش والسارق (فان
أجبع قدر الثالث فأنكر وضع
عن المشتري قدر ذلك من
التمن) لما رواه ابن وهب
أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا باع المهر الثمرة
فأصابها عاهة قد ذهبت
بثلث الثمر فقد وجب على
صاحب المال الضمان وقال
به كثير من الصحابة
والتابعين وعليه العمل
(و) أما ما نفي عن الثالث
فن المبتاع) أخذ من كلامه
ثلاثة شروط لوضع الجائحة
أحدها أن يكون من بيع
وشروطه أن يكون محضا
اخترازا من أن تكون الثمرة
مهورا فانه إذا اجبت لا قيام
لها بذلك على المشهور لأن
التكاح مبني على المكارمة
ويشترط في البيع أيضا أن
تكون الثمرة مشتراة
منفردة عن أصلها كما قيدها
به كلامه اخترازا من أن
تكون مشتراة مع أصلها فانه
لا جائحة فيها على المشهور

الشرط

فانه ان تكون الثمرة مبقاة على رؤس الشجر انتهى طيها فانه ان يباع ما أجبع الثالث لا أقل
لأنه لا يحرر إذا لم يرد بضر الثمرة وبأكل الطير منها وغير ذلك

فقد دخل المتاع على اصابة اليسير واليسير الحق ما دون الثلث ومراؤه بالثلث ثلث المكيلة لاثلاث القيمة لان الجائحة
في الثمرة انما هي نقصانها وفسادها (٢٣٩) لا رخصها الا ترى ان الثمرة لو لم تصبها آفة سوى رخصها فانه

لا قيام للمشتري بذلك فلا
ينظر الى ثلث القيمة وما ذكره
من التعديل في وضع الجائحة
بالثلث محله اذا كان سبب
الجائحة غير العطش اما اذا
كان سبب العطش فلا تحديد
بل يوضع قليلها وكثيرها
كانت تشرب من العيون
او من السماء وظاهر كلامه
نبوت الجائحة فيما ذكره
اشتراط اسقامها وهو كذلك
لانه اسقاط حق قبل وجوده
تبيين الاقل لو اجمع الثلث
فأكثر لا خيار للبائع بأن
يقول خذ ثلثك ورد الى ثمرى
وكذا لا خيار للمشتري اذا
اجمع الثلث فأكثر بأن
يقول له خذ ثلثك وأردد
على ثمرى وانما يرجع بقدر
ما فسد او كان الثلث فأكثر
الثاني لو كان في الجائحة
صنفان مثلا كبر في رصعاني
وأصيب أحدهما اعتسب
الثلث من الجميع لامن
الماء فقط ثم شرع يبين
ما لا جائحة فيه فقال (ولا
جائحة في الزرع) لانه

الشرط لا يفهم من الصنف (قوله ثلث المكيلة) أى فاكثر ولم يشرى المكيلة
بالباقي وان قل بخلاف الاستحقاق والفرق أن الجوائح لتكرر ما بعد المشتري
كالمخل على ذلك ولندور الاستحقاق لم يدخل عليه ومثل ذهاب ثلث المكيلة ذهاب
ثلث القيمة فيما اذا بقيت العين قائمة فاذا أذهب التعيب ثلث القيمة وضع عن
المشتري ثلث الثمن (قوله لاثلاث القيمة) فاذا كان المالح أقل من ثلث المكيلة فلا
جائحة ولو ساوت قيمة ذلك الأقل نصف الثمن أو أكثر (قوله وفسادها) أى تغييرها
وتعيبها وان لم تفسد لكن في ذهاب العين ينظر الى ثلث المكيلة وفي التعيب ينظر
الى ثلث القيمة (قوله أما اذا كان سبب العطش الخ) وهل يفتى في وضع جائحة
العطش أن تكون الثمرة بقيت لثمن طيبها وان تكون اشد تريت مفردة أم لا ويجرى
هذا في البقول أيضا لكن فيما يتصور فيه الأفراد كورق التوت قاله هم (قوله بل
يوضع قليلها أو كثيرها) لأن الذي لنا كان على البائع أشبه ما فيه حق توفية
(قوله وأصيب أحدهما) أى وأجمع بعض من كل (قوله لانه لا يباع الا بعد يسه الخ)
فتأخير بعضه يفرط من المشتري فلا يوضع عنه شيء من الثمن (قوله ولا جائحة فيما
اشترى بعد أن يبس من الثمار) قضيه أنه اذا اشترى قبل لبس فيه الجائحة
وفي ذلك تفصيل وحاصله أن ما اشترى قبل بدو الصلاح فيه الجائحة ويجوز فيه
شرط القطع وفيه الجائحة أيام جذاذه أو تأخر له ذولا لغيره وكذا ما كان بعد بدو
لصلاح فيه الجائحة ولتنتهي طيبه وجدة في أيامه لان تأخر هذا اذا اشترى على
الثبة وأما اذا اشترى بعد بدو الصلاح على القطع ففيه الجائحة أمام جذاذه
لان بقي حتى انتهت طيبة (قوله ولو قلت) الا أن يكون المالح شيئا قليلا جذاوا غا
وضعت وان قلت لم يعرف ثلثها لانها قطع شيئا فشيئا (قوله كالقبض والصلق)
الحاصل أن البقول عبارة عما لا تطول مدة في الأرض كالقبض والخس والبر
والصلق والكزبرة (قوله وقبل لا توضع الخ) من والحمد الا قول وهو أن توضع
مطلقا تنبيه فيه إشارة الى جواز بيع مغيب الأصل كالجزر والبصل وهل يكفي
رؤية طماهره لانه برؤية ورقه يستدل على ما في الأرض من كبر أو صغر على ما هو
معرفة لاهل الخبرة وهو ما علمه الناصر أولا بمن قلع شيء منه وبراء المشتري وهو
ظاهر ابن رشد وغيره (قوله بالعرايا) أى يبيع العرايا (قوله مما شا كل البيوع) قد
لا يباع الا بعد يسه (و) كذا (لا جائحة) فيما اشترى بعد ان يبس من الثمار وتوضع جائحة البقول كالقبض والصلق
(وان بقيت) على المشهور لان غالها من العطش (وقيل لا توضع الا) اذا كانت (أكثر من الثلث) ثم عقب الجوائح
بالعرايا وهي آخر ما ذكره مما شا كل البيوع وفي جمع عربية تشديد الياء

يقال ان بيعها يبيع حقيقة لا بما شاكل البيع غاية الامر انه مستثنى وان اراد ذات
العربية فقول هي عطية من العطايا (قوله من عربته) أى من مصدر عربته
أى عربوا اذ هو من باب قتل كفى المصباح (قوله أى عطية) تفسير لقوله عربية
بالا لزم لان المناسب لقوله اذا عطلت معروفه حيث يريد المعنى الحقيقي أن يقول أى
طليعة بمعنى مطلوبة وعربية أصلها عربية اجتمعت الواو والياء وسبقت احيداهما
بالمسكون فقلت الواو ياء وتدغم الياء فى الياء ومفاده أن معناها اللغوى مطلق عطية
والظاهر عطية مخصوصة فى المصباح العربية النحلة يعرف باسم صاحبها بغيره لئلا يكل
ثم نرى فيه عرفها أى بآتيها فعيلة بمعنى مفعولة ودخلت الماء عليها لانها ذهب بها
مذهب الاسماء مثل النطبعة والأكيلة فإذا جى بها مع النحلة حذف الماء وقيل
نحلة عرى كما يقال امرأة قتبيل (قوله أن يبيع الرجل الخ) مفاده أن العربية
اسم للاحنافس اعطاء الثمرة لانفس الثمرة وهو موافق لقول المازرى هى هبة الثمرة
وهو خلاف الصواب والصواب ما عرفها به ابن عرفة من أنها ما يبيع من فريسيس
لاطلاق روايات الحديث (بإضافة البيع لها فاده أى) (قوله الرجل) أى مثلاً وكذا
ما بعده (قوله ثم نحلة) أى من جنسه وأما الواو عرى رجلان فدخل آخر لك كانت عربية
باطلة لان تبرع الانسان بملك الله يرباطل وان أزال كان ابتداء عطية منه
بخلاف بيع ملك الله بغيره فإنه يبيع بآتيها لأنه فى مقابلة عوض (قوله ثم
بشترها) ظاهره دخول حقيقة الشراء فى حقيقة العربية وليس كذلك وقضيته أيضاً
أنه إذا أعرأ عامين مثلاً يسوغ له أن يشتريها منه إلا قبل وجودها مع أنه لا بد
أن يكون الشراء بعد الزم وكأى والى والجواب أنه أراد الشراء الشرعى ولا يكون إلا بعد
بدو الصلاح (قوله وحكمها الرخصة) أى من حيث يبيعها وقوله أصول أى قواعد
معلومة وجعل تلك الأشياء قواعد تسامح لان القاعدة انما هى الربا حرام
(قوله من ربا الفضل) ان أريد بالفاضل حقيقة فافى قوله الاتى وكان يجرها وان
أريد به على تقديرها فهو من المزابنة وقد ذكرها بعد إلا أن يقال المزابنة عبارة عن
المغالبية أى المنظورة للمغالبية بخلاف التفاضل وعبارة ت مستثناة من أصول
ممنوعة ربا الفضل لأنه يشتريها بنوعها كيلا من غير تحقق المضافة والشك فيها
كتحقق المفاضلة ومن رجوع الانسان فى عينه لكن المذهب أن الرجوع فى الهبة
مكروه (قوله والمزابنة) أى المغالبية أى فى الجملة فلا تنافى قوله وكان يجرها وقد
يقال أنه اذا جدها فوجدتها أكثر فانه يرد الزائد واجب بانها مزابنة ابتداء
وان طلبت المأثرة يرد الزائد بعد ذلك (قوله لا يبيع) أى يبيعها يبيع (قوله)

مستثناة من عربته
اذا طابت معروفة
فعية بمعنى مفعولة
عطية وهى فى الأصل
ان يبيع الرجل لا يبيع
نحلة أو نخلات العلم
والعامين بآكلها
ثم يشترها منه وحكمها
الرخصة مستثناة من أصول
ممنوعة من ربا الفضل وروا
النساء من رجوع الانسان
فى هبته ومن المزابنة
لا يبيع معلوم مجهول
من جنسه

أرخص) بهزة قبل الرأء الساكنة من الارض (قوله بخرصها) أي بكيلها
 (قوله سادون) أي فيما دون ود والذي في الموطأ وسلم والذي في البخاري رخص
 في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق (قوله وسيق جمع وسق)
 بفتح الواو على الأصح وهو ستون مساعا (قوله الشاة من شيخ مالم) هو داود بن
 الحصين هل قال شيخة أو بغيرها خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق وبسبب هذا
 الشك اختلف قول الإمام فقصر في المسمى والحقكم على خمسة أوسق فأقل اتباعا
 لما وجد عليه العمل وعنه أيضا قاصر الجواز على أربعة فأقل عملا بالحق لأن الخمسة
 شلت فيم بالعرايا رخصة أصلها المنع في صرايا وأزع على الحق بتبنيه صرح
 بعضهم بأن الرخصة متعلقة بالمعري بالكسر والمعري بالفتح (قوله عن بيع التمر
 بالثناء المثلثة والمراد الرطب وقوله بالثناء المثلثة فوق اليابس (قوله يا كاهها
 أهلها) أي المشترون الذين صاروا ملاكاً لثمره أي المعري وعياله وطبا بضم الرأء
 وقع الطاء وليس التقييد بالكل قيداً بل إيمان الواقع (قوله ولها شروط) أي
 لبيعها شروط (قوله أن تكون بلغة العربية) كاعترك وأنت معري لا بلفظ
 العظيمة أو الهبة أو الهبة (قوله أن تكون بمائتين) أي بالفعل إذا تركت لا بكتفي
 يمين نوعها وذلك كتمر نخل غير مصر لا تمر ما ذكر في أرض مصر ولا في موزة لا رمان
 ولا تفاح لأنها لا تيسر وقوله ويدخر المراد أن شأن اليابس أن يدخر وليس المراد
 أنها لا بد من الإذخار بالفعل (قوله أخذ هذا الخ) فيه نظار لأن تمر النخل قد لا ييسر
 كحل مصر (قوله من جنانه) قال ابن عمر انظر هذا هل هو شرط أم لاحق لو أعري
 له ثمر الجنان كاهل له أن يشتريه منه أم لا وهذا على اختلافهم في العلة هل هي
 الضرورة أو كفاية المؤنة وقال ق قوله من جنانه طباره ولو أعري له نخلات
 متفرقة من جنان غيره لم يجز شراؤها بخرصها وفيه خلاف اه (قوله نالكها أن يكون
 مشتريها معريها أو من ينزل منزلته) أي من وارثه وهو وبومشتر لا أصول
 مع التماز وللاصول فقط بل وإن قام مقامه باشتراء بقية الثمرة التي وقعت العربية في
 بعضها فقط دون أصلها فيشتري من المعري بالفتح ومن تنزل منزلته يبيع أو غيره
 لأن غاصها (قوله أن يكون المشتري جلتها إلا بهضمها) أعلم أن من شرطها
 أن يكون الشراء لا أحد أمرين على البديل عند مالم وابن القاسم لدفع الضرر
 بدخول المعري بالفتح وخروجه عليه وإطلاعه على ما لا يريد إطلاعه أو ليعرف
 بالرفق بالمعري بالفتح بكفايته وحراسته ومؤنته فيعينه فلا يجوز شراؤها لغيرهما
 كالتمر وبه صرح النجاشي إذا قرر ذلك في غير ما يشتري أن يشتري بعضها وإليه

والأصل ما في الصحيحين أنه
 صلى الله عليه وسلم أرخص
 في بيع العرايا بخرصها من
 التمر بمادون خمسة أوسق
 أو في خمسة أوسق الشاة
 من شيخ مالم وفي رواية لها
 أنه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع التمر بالتمر
 إلا أنه أرخص في العرايا أن
 تباع بخرصها ثمرها كلها
 أهلها رطباً ولها شروط
 أحدها أن تكون بلغة
 العربية وأخذ هذا من قوله
 (ومن أعري) فلما أعطاه
 بلغة الجدة ونحوه لم يجز
 فإنهم إن تكون مما ييسر
 ويدخر أخذ هذا من قوله
 (تمر نخلات) وقوله (لرجل
 من جنانه الرجل) ليس
 بشرط بل وكذلك المرأة
 والعبي والعبد مالم يشاء أن
 يكون مشتريها معريها أو
 من ينزل منزلته رابعها الخ
 يكون المشتري جلتها
 لا يعضها وأخذ هذا من
 قوله (فلا يأمس أن يشتريها)

ذهب خليل فقال يشترى بهضم ابتداء هل ملاحظة المعروف الذي هو أحد الطرفين
ثم اختلاف بين عبد الملك والخنزير فعمل عبد الملك بدفع الضرر ونقل الخنزير التعليل
بالعرف فذلك كلام الشارح أن على كلام عبد الملك ولو جاء على طريق مالك وإن
القيام لكان أحسن (قوله وبداء صلاحها) أي حين الشراء نص على هذا
وإن لم يكن خاصا بالعبودية لئلا يتوهم عدم اشتراطه لأجل الرخصة لاسيما وقد قال
البايع بعدم اشتراطه وفسر الزهوي بداء الصلاح وعمم إشارة إلى أن الثمرة غير مختصة
بالبيع المختص بالزهر والذي هو الأحمر والأصفر (قوله أي بدو صلاح ما فيه)
أي ما العربة فيه ظاهر أنه لو بدأ صلاح ما عدا ما من الثمر ولم بدو صلاحها أي
يصح بيعها وهو تابع لغير في ذلك والمفهوم من كلام ابن العربي وخليل وما وقت
عليه من شراحه أن المراد بداء صلاحها (قوله بكسر الخاء) وأما بقوله أنها
اسم للفضل (قوله أي بكيلها) أي بقدر كيلها أي لا بأقل ولا بأكثر حيث يصدق
جميعه شرط وليس البكيل شرط إلا أن جعله شرطاً يقتضي أنها لا تبايع بغير شرطها
وهو خلاف المذهب إذ يجوز شراؤها بالعين والعرض (قوله ويعطى المعري الخ)
المراد أن لا يدخل على شرط تعجيلها بل دخلا على التوفية عند الجذاز أو سكتها
فالمراد الدخول على شرط تعجيلها أو ما تعجيلها من غير شرط فلا يضر وهو لا يبر
الموجب على الأخذ أشار ابن يونس إلى أنه يخرج على قولين في أنها كالقرص
أو كالبيع اه فان وقع على شرط تعجيلها فمفعول هذا ما طبارقته من واحد والآخر
فقيمتها كأما هو ظاهر والجذازة بالجملة والمجبة موقوع غار النص وقوله ذلك أي مقابل
ذلك (قوله واليه أشار الخ) لا يخفى أن مفاد هذا أن الإشارة لعروة لا رادة وهو
يعيد (قوله أن صيغتي الخ) فلا يباع صيغتي يبري ولا يجرد يبري هذا مدلوله
وفيه أجمال بين ابن عمر المراد بقوله وإن اشتراها بتمامها هو أطيب من نوبتها مثل
أن يعطيه فيها أعلى ذلك النوع فإن كان ليكفيه مؤنتها فذلك جائز وإن كان انما
اشتراه ليبدف الضرر فلا يجوز فإن كان يعطيه الأدنى من ذلك النوع فلا يجوز
لأنه كانه أسلف رداليا أخذ طيبا اه (قوله فأنها أن يكون العوض الخ) مستفنى
عنه بقوله يعطى الخ (قوله أنه أن يكون الثمن في ذمة المعري) أي لا في حائط مع
اتباع الرخصة فإن وقع ذلك فبيع فاسد وقول الشارح واليهما أشار الخ فيه
فطران الاعطاء عند الجذاز انفع ولو لا الاعطاء من اشتراك معينة (قوله)
أن تكون الثمرة المشتراة خمسة أوسق) أي وإن كانت العربة أكثر وهذا
في العربة الواحدة وأما لو أعراها عرايا في حوائط في عقود متعددة في أربعة ألف

خمسها إن بدو صلاحها
واليه أشار قوله (إذا
أزنت) أي بداء صلاح
ما فيه من ثمر أو غيره
سادسها أن لا يشترطها إلا
(بخرصها) بكسر الخاء كما
تقدم في الحديث أي بكيلها
وصورة ذلك أن يقال كم
في هذه النخلة من وسق
فيقال كذا وكذا وهلم
إلى خمسة أوسق أو غير ذلك
ثم يقال كم يتقصد ذلك إذا
جف فيقال وسق واحد
أو أكثر فإن كان الباقي بعد
ذلك خمسة أوسق فأقول
جاز كما ينص عليه ويعطى
المعري بالسكسر وهو واجب
الثمره ذلك عند جذاز الثمرة
وإن كان أكثر من ذلك لم
يجز سابعها أن يكون المشتري
به من نوع العربة واليه
أشار بقوله (تمرا) يريد من
نوعه أن سيبا نيا فضيافي
وإن برنبا فبر في مسأوله
في الجود والرواة فأنها إن
يكون العوض مؤنرا إلى
الجذاز ناسعا أن يكون
الثن في ذمة المعري واليهما
أشار بقوله (يعطيه ذلك
هذا الجذاز) عاشرها

لأنه في الثمرة المشتراة خمسة أوسق فأقول

ما زان يشتري من كل حائط خمسة أوسق لا ان كنت بعقد واحد أو عقد في زمن واحد فكم مرة واحدة لا يشتري منها الا خمسة أوسق ولا فرق في هذا كله بين عمدة المعري بالغف وانصاده على ظاهر كلام خليل (قوله الا بالعين) أي يشتريها كلها بالعين أو العرض وأما لو أراد أن يشتري من الاكثر خمسة أوسق بخرمها والزائد بعين أو عرض فانه لا يجوز

(باب في الوصايا)

هو قول الثالث كافي التحقيق أي باب في أحكام الوصايا وأحكام المبر من حيث تدبيره وكذا يقال في كل مما بعده ما يناسبه (قوله ولكل منها حقيقة وحكم) لا يخفى أن الأول وهو الوصايا فتكلم الشارح على الحقيقة وبين مراد المصنف من حيث الحكم وقد كرر المصنف حقيقة التدبير والشارح على حكمه وتكلم الشارح على حقيقة الكتابة والمصنف على حكمها وذكر الشارح حقيقة أم الولد أي تعريضها وتكلم المصنف على حكمها وهو اباحة الاستمتاع بها وتكلم الشارح على حقيقة وحكم العتق وأما الأخير الذي هو الولاء فبين المصنف حكمه بقوله الولاء لمن أعتق ونقل حقيقة من الرسول وهو أن الولاء لجهة الشئ وبما تقرر يعلم ما في كلام الشارح من التسامح من غير وجه وقوله وغير ذلك أي من المسائل المتعلقة بكل (قوله وهي في عرف الفقهاء الخ) أي لا الغراض أي وأما الوصية عند الغراض فهي عقد يوجب حقا في ثلث ما قد فاقده فقط فوصية عند الفقهاء أعم من الوصية عند الغراض لأن الوصية عند الغراض فاصرة على الإيضاء بما فيه حق وأما عند الفقهاء فتشترط إلى وصية نيابة عن الموصي كالإيضاء على الأطفال وعلى قبض الدين وتفرقة التركة والنوع الثاني أن يوصي بشئ ماله للفقراء أو يعتق عبده أو قضاء دينه والمصنف والشارح لم يتكلموا على النيابة ونحن نوضحها فنقول هي ما أوجب نيابة عن الموصي بعلمه منه كإيضائه على أولاده أو أنصرت العبيدة عت وإن طالت خست فلا قول كاشهد وأعلى أن زيد أوصى ولم يزد على ذلك فانه يمكن وصيا عاماني جميع الأشياء في وجع مغاربهه المعلمة والبنات إذا بلغن وأذن بالقول الآن يأمره الوصي بالإجبار أو بعين له الزوج على ما تقدم والثاني كما إذا قال وصي على الشيء الغلاني فاتها تقتض بذلك الذي سماه والذي يوصي على المحجر رعليه الأب الرشيد أو وصيه أو وصي الوصي أو الحاكم وكذا الأم لها الإيضاء على الصغير بشرط قلة المال وعدم ولي الصغير وإن يكون المال موروثا من الأم ويستلزم في الوصي له الاسلام والتكليف والعدل والقصد

والله إشار بقوله (ان كان فيها خمسة أوسق فأقل ولا يجوز للمعري ولا غيره) شراء أكثر من خمسة أوسق تقدرا الا بالعين والعرض) (باب أو إلى أحد - ل) (باب في الوصايا بالدر والمكاتب والمعتق وأم الولد والولاء) ذكر في هذه الترجمة ستة إغنياء لكل منها حقيقة وحكم وغير ذلك يأتي في محله أما الوصايا فجمع وصية وهي في عرف الفقهاء عقد

عن القيام بما يتعلق بالمحجور عليه ولو كان الوصى أعمى أو امرأة أو عبداً أو يتصرف
 بأذن سيده وليس للوصى عزل نفسه بعد التولية وموت الوصى وانما يعزله الفسق
 لعجزه عن الوصى النظر وأما لو أوصى على عتق عبد أو تفرقة ثلث فلا يشترط فيه
 العبد التامة (قوله يوجب حقاً في ثلث الخ) أخرج به ما يوجب حقاً في رأس
 ماله بما عتقه على نفسه في صحته فإن قلت قولهم يجب إذا كان على الوصى دين
 يعارض هذا إذا لم يوجب العقد حقاً في ثلث عاقده بل في جميع ماله قلت أحيب
 بأن الدين إن لم يعلم إلا بإقراره فهو وصيه تخرج من الثلث وإن كان ثابتاً بالبيينة
 فالوصية لم توجه عليه وانما أوجه عليه البيينة (قوله يلزم بموته) صفة لعقد أخرج به
 المرأة إذا وبت أو التزمت ثلث ماله ولها زوج أو من التزم ثلث ماله لشخص
 فإنه يلزم من غير موت (قوله أو نيابة عنه) أعلم أنه إذا أريد بالنيابة فعل الوصى
 ما استنبه الأب فيه من التصرف على أولاده والنظر في أمرهم كانت غير عقد وان
 أريد بها استنباه الأب الوصى في التصرف المذكور كانت عقداً فقوله أو نيابة
 عنه منصوب على الأول إذ المعنى عقد يوجب حقاً الخ يوجب نيابة عنه الخ وأما
 على الثاني فهو مرفوع بالعطف على قوله عقد والاول أظهر لأن كون النيابة
 معها له بعد الخاص خلاف ما يقبده قولهم في الوكالة صحت الوكالة في قابل
 النيابة ونحو ذلك ولهذا ذهب ابن مرزوق إلى نصب نيابة فله عجم (قوله واليه
 ذهب أهل العلم) أي ذهب إلى الوجوب الأقل وهم أهل الظاهر أفاده
 في التحقيق (قوله وعليه حمل بعضهم) أي وبعضهم حملاه على الوجوب أي
 ويحمل على الوصية الواجبة كأفاده أبو محمد صالح كان يكون عليه حق ويخشى أن
 لم يوص ضياعه (قوله وفتح الياء راجع لكسر الحاء) أي ثبت فهو من باب
 ضرب ويصح أن يكون من باب قتل أفاد ذلك المصباح بقوله حق الشيء من باب
 ضرب وقتل إذا وجب رثت أه أي فالفعل لازم أسند لفاعله وهو أن يعد وقوله
 وضما راجع لفتح الحاء أي بني الفعل ونائب الفاعل هو قوله أن يعد أي ثبت
 أعداد الوصية أي أن الشارح أثبت أعداد الوصية على من له مال كما أفاده المصباح
 بقوله وحقت الأما حقة إذا جعلته ثابتاً لازماً في لغة بني تميم أحقته بالأنف
 وحقته بالثقل مبالغة أه وحاصل المراد من ذلك أنه يندب أن له مال أن يوصى
 إذا كان بقرينة غير واجبة وقد يجب إذا كان يخشى بعدمها ضياع الحق على أربابه
 وتحرم بحكم كالتياحة ونحوها كالأبصاء بالملالة والصوم وتكرهه بمكرهه أو في مال
 فقير وتباح إذا كانت بمباح من بيع أو شراء وانفاذها ينقسم إلى ثلث الأقسام

يوجب حقاً في ثلث عاقده
 يلزم بموت أو نيابة عنه بعده
 واختلاف حمل هي واجبة
 أو مندوبة واليه ذهب
 أهل العلم وعليه حمل
 بعضهم قول الشيخ (ويحق)
 يفتح الياء وضما وكسر الحاء

الى من الموصى نفسه وامامتولى أمر التركة بعد موت الموصى فيجب عليه تنقيذه
 حتى المباحة والمكروهة كالايصاء بالقراءة على قبره (قوله يوصى فيه) أى تجوز
 الوصية فيه والظاهر أنه احتراز عن ما لا تجوز الوصية فيه كان يكون عليه ديون فانه
 لا تجوز له الوصية بمافيها قرب حيثما اذ قضاؤها واجب لاحتمار زه ما كان قبله لا بما
 يأتي بيانه عن على وغيره فلا ينافى قوله الا في وظاهر كلامه الخ فتدبره (قوله بضم
 الياء) قال في التحقيق بعد ذلك ما فيه أحد من الاستعداد أى يستعد الخ ما ذكره
 هنا أى هيئاموصيته وقوله ويجزها الخ فتدبره أى يستعد ولا يخفى أن المدار
 على الاشهاد وان لم يجزها اذا كانت معروفة ولا يخفى أيضا أن مفاد المصنف بجل
 الشارح المذكور أن الطلب ليس متعلقا باصل الوصية وانما هو متعلق بتبنيها
 وليس كذلك بل المراد أن اللدب متعلق باصل الوصية كما أفاده منادقا (قوله
 الا ان يقول الخ) حاصله أنها تصح في صورتين اذا أشهد او قال ما وجدتم بخطي
 فانفذوه حيث ثبت أنه خطه وقال بلفظه ما وجدتم بخطي ولو كتب ذلك بدون لفظ
 فلا يعمل به هذا كله عند ثبوت أنه خطه وشك ذلك ما اذا قرأها عليهم فان أشهد
 او قال أفنذوها صححت والا فلا وما فيه أفنذروا بغيره وقال نفذوه من نفذ مشددا (قوله
 وظاهر كلامه صححت الخ) انما صححت وصيتهما لان الحجر عليهم ما لحق أنفسهم ما فخر
 عليهم في الوصية لكان الحجر لحق الغير (قوله البذر وصف كاشف) أى فالسفيه
 هو من يصرف ماله في الشهوات والذات ولو لمباحة (قوله اذا عقل القربة) أى
 عقل أن فعلمها بشاب والظاهر أن ال في القربة لا هو أى القربة المعهودة التي هي
 الوصية وظاهره أنه شرط لا بد منه (قوله وفسر النجى الخ) أى وفسره غيره
 بان لا يعرف ما استدأبه (قوله بمافيها قربته لله تعالى) أى غير صلته رحم (قوله
 وظاهر كلامه الخ) وقوله ما روى عن على رضي الله عنه اذا كان المال سبعة مائة
 درهم لا وصية فيه واذا كان ألفا فيه الوصية وعن عائشة رضي الله عنها لا وصية
 في ثلاثة آلاف درهم وعن ابن عباس رضي الله عنه لا وصية في ثمان مائة درهم
 (قوله حرا) أى فالعبد ولو بشابسة لا تصح وصيته (قوله عميرا) أى فغير المميز
 لا تصح وصيته فلزاد على وارث الصبي أنه كان غير مميز حين الوصية ومالهم الموصى
 له فالقول قول الورثة ذكره الخريشي عن تقرير (قوله مالكا) خرج غير مالكا
 فلا تصح وصية الوكيل في مال غيره وشبهه (قوله واحترز بهذا الاخير) وهو قوله
 ملكا تاما وقصديته أن مستغرق الذمة مالكا الا أن ملكه غير تام ولا يظهر لانه ليس
 مالكا أصلا الا ان يريد مالكا بحسب الظاهر وخرج ايضا بتيد التمام المرتد (قوله

(على من له) أى مال (يوصى
 فيه انه بعد) بضم الياء أى
 يستعد (وصيته) ويجزها
 ويشهد عليها فان لم يشهد
 عليها فهي باطلة ولو وجدت
 بخطه الآن يقول ما وجدتم
 بخطي فافنذوه فانه نفذ
 وظاهر كلامه صحة وصية
 السفيه والصبي وقيل بان
 الحاحب صحته من الصبي
 بالتميز فقال وتصح من
 السفيه المميز والصبي المميز
 اذا عقل القربة ولم يجزها
 واحترز بالمميز من غيره فان
 وصيته لا تصح اتفاقا وفسر
 النجى عدم الاختلاط بأن
 يوصى بمافيها قربته لله تعالى
 أو صلته رحم وظاهر كلامه
 انه لا يحد يد للمال الموصى
 فيه وهو كذلك ولما أوردته
 أركان الاول الموصى
 ويشترط فيه ان يكون حرا
 مميزا مالكا مالا تاما
 واحترز بهذا الاخير

من مستغرق الذمة (أي فوميته غير محبة وإذا بطلت فلا يرجع إليه ميراثا بل
يكون في التي الامانة كسبه بحال حلال فتصح وتبين ان الاول ما قررناه
كلامه من عدم صحة وصية العبد وغير المالك ومستغرق الذمة ليس متقاهيه
فقد ذكر بعض ما يفيد صحتها من العبد وغير المالك الا انهم متوقفة على اجارة المالك
الثاني لم يتكلم الشارح على اشتراط الاسلام اشارة الى ان الكافر تصح وصيته
حيث كان حرا ميراثا مالا كانا ما الان اوصى بشيء لمسلم لا يملكه المسلم
تكمرو ونحوه واما اذا اوصى بذلك لكافر فان وصيته تصح لان الكافر يملك ذلك
وانظر هل ثمة صحتها بذلك له المحكم به وبانفاذ هاتان تراهما الينا ولا يجوز الحكم
بذلك واما ما المراد بقباطة وان تقدمت حال اسلامه كما في فت (قوله من
يتصور) مبني لا فاعل وقوله ان يملك فاعل به أي ما يمكن فيه الملك او مبني للفعول
واراد به التصديق أي يصدق بملكه (قوله فتصح للحمل للقاتل الخ) ويستحق
الوصية ان استعمل صار خا والابطال وغلة الموصى به قبل وجود الموصى له لا ورثة اذ
الولد لا يملك الا بعد ورضاه وتحقق الحياة فيه فان لم يستعمل صار خا لا يستحق الوصية
وترد واذا وضعت أكثر من واحد فان الوصية توزع على عدد الوضع المذكور كالاثني
ومذا عند الاطلاق الا ان ينص على التفضيل فيرجع اليه ثم حيث تعلقت الوصية
بمن يولد له مستقبلا فينظر حال الامس من ولادته فتزجج بعده للموصى أو واريه
ويدخل في الموصى له الذي فالوصية تصح له وان لم تظهر قرينة لا حربي (قوله الوصية
للمسجد الخ) حاصلة ان الوصية للمسجد وما ذكره تصح ويصرف ذلك الشيء
الموصى به في مصالح تلك الاشياء من مرتمه وحصره ورضته تكديته من مؤذن واما
ونحوهما فيم اذ اهل ذلك أو فيقال يحتاج لما را احتاجوا أم لا هذا اذا اقتضى العرف
ذلك فاذا اقتضى أن القصد سجور ووه كالجماع الا زهر صرف لهم للمرتمه وحصره
ونحوهما (قوله على المذهب) أي خلافا لما يقول ايسر بصحة (قوله بشرط
ان يعلم الموصى بموته) فان لم يعلم بموته فانها لا تصح اذ الميت لا يصح تملكه (قوله
والا فمكون لورثته فان لم يكن له وارث خاص بل بيت المال بطلت كما اذا لم يعلم
بموته قاله هج وقال الشيخ سالم ان بيت المال من الوارث (قوله وهو كل الخ)
ليس هذا امر بفاعلية ترش باحتوائه على لفظة كل بل ضابط (قوله فلا تصح ضم
الخ) أي من مسلم ومسلم واما من كافر الكافر فتصح وكذلك انطل الوصية بشيء
ان يصلى أو يصوم عنه وترجع ميراثا بخلاف الابعاء بالمكروه كالابعاء بصحة
فلا تطل ويجب تنفيذها (قوله والثمة التي لم يبدى ملاحها) أي لا يلازم

من مستغرق الذمة الثاني
الموصى له وبشرط فيه ان
يكون ممن يتصور منه ان
يملك فتصح للحمل للقاتل
ويحل سيكون واستغنوا
من قولهم يتصور منه ان يملك
الوصية للعبد والقطرة
ونحوهما فانها وصية لمن
لا يملك وهي صحيحة على
المذهب وكذلك الوصية
لبيت فتصح بشرط ان يعلم
الموصى بموته فان كان عليه
دين صرفت فيه والا فتكون
لورثته الثالث الموصى به
وهو كل ما يصح ان يملكه
الموصى له فلا تصح بخمر
ونحوه ولا يشترط ان يكون
مملوكا بل تصح الوصية
بالجهول كالحمل والثمة التي
لم يبدى ملاحها

الرابع ما به تكون الوصية
وهو الايجاب ولا يتعين له لفظ
مخصوص بل كل لفظ فهم
منه قصد الوصية مثل
أوصيت أو أعطيت أو
جعلته له وإذا كانت الوصية
لمين فلا بد من قبوله لها بعد
الموت وإن كانت لغرمين
كالفقراء فلا يشترط القبول
وعلم الوصي به بالموت
اتفاقا فإن قبل عقب الموت
وعلى الأصح إن تأخر القبول
ومقباه لا يملكه إلا حين
القبول وفائدة الخلاف فيما
حدث بعد الموت وقبل
القبول من غلظة ونحوها فعلى
الأول يكون للوصي له وعلى
الثاني لورثة الوصي وانظر
هل أراد بقوله (ولا وصية
لوارث) نفي العهدة أو النهي
والراجع الأول قاله (د)
قلت المذهب أنها صحيحة
متوقفة على إجازة لورثة
فإن لم يجزوها فالوصي به
ميراث (ع) وإنظر هل أراد
بقوله (ولو ما) حاجة من
الثالث أي أن مصرفها إنما
هو من الثلث أو أنما أراد
لا يجوز للوصي التبرع
إلا بالثالث فأقل (ويزيد

ما تؤول إليه) قوله وهو الايجاب قال في الجواهر وتكون بالإيجاب ولا يتعين له لفظ
مخصوص بل كل لفظ فهم منه قصد الوصية بالوضع أو القرينة حصل الاكتفاء
به الخ ما ذكره هنا أقول ولو بلغ الوقت كما إذا قال هو وقف بعد موتي كما يفيد
المبارة فالمحصل أنه أراد بالإيجاب الصيغة المذكورة على قصد الوصية فإذا كان المراد
ما ذكره فالمراد لا يتعين له لفظ مخصوص يتفق فيه الأمر الكلي بل الإشارة كافية
ولو من قادر على التكلام (قوله مثل أوصيت) أي أوصيت له (قوله فلا بد من
قبوله لها بعد الموت) وأما الوقف في حياة الوصي فإن ذلك لا يفيد شيئا إذ للموصي
أن يرجع في وصيته ما دام حيا لأن عقد الوصية غير لازم حتى لو رد الوصي له قبل
موت الوصي فله أن يرجع ويقبل بعده هذا إذا كان المين بالفارسيه أو لا
فوليه قبل له فلورثاته المين قبل القبول فلورثته القبول مات قبل العلم أو بعده أو هم
الآن يراد الوصي الوصي له بعينه فليس لورثته القبول ولا يحتاج العبد في قبول
الوصية له إلى إذن السيد (قوله في العهدة أو النهي) نفي العهدة يستلزم النهي والنهي
لا يستلزم في العهدة (قوله قلت المذهب الخ) المذهب أنها ليست بصحبة ولو
بأقل من الثلث وإن أجازها الوارث كانت ابتداء عطية منه فالحق ما لم يشيخ
ذروق (قوله أو أنما أراد الخ) قال في تحقيق المباني واقتصر الأقهسي على
هذا الأخير فإن وقع وأوصى بالصحة قلنا ولعل وجه الانقضاء أن هذا
الاحتمال الثاني فيه فائدة النهي عن ذلك وأما الأول فلا يفيد ذلك وقوله وترد أي
تبطل لكن الوصية لا تكون إلا في ثلث ماله المعلوم له قبل موته ولو بعد الوصية
كانت الوصية في العهدة أو المرض بخلاف التدبير إذ كان في المرض فكأن الوصية
وإذا ففي ثلث المال المعلوم والمجهول والفرق بين تدبير العهدة والوصية أن عقد
التدبير لازم بخلاف الوصية عقدها من قبل له الرجوع ولو شرط عدمه (قوله ولو
كانت الزمادة الخ) بالغ على ذلك وقد المائل عن ما قلنا فحين أوصى بعقبة جارية
فزادت قيمتها على الثلث زيادة يسيرة مثل الدنار ونحوه أنها لا تحريم المتفق بذلك
(قوله إلا أن يميز الخ) راجع لقوله ولا وصية لوارث أيضا ثم إن الوارث إذا أجاز
الوصية فلا بد من عليه ثم استدان الوارث أو مات فإن حاز الوصي له الوصية فلا حق
لغرمائه ولا لورثته فيها وإن لم يميزها فهم أحق فالدار على الحوزة عدمه لا على
القبول وعدمه قاله عجم (قوله إذا كانوا بالغين) أي فتكون الإجازة ابتداء عطية منهم
لأن الحق أن قل لهم وإن أجازوا له من دون البعض مضت حصة العيز ورت حصة
المتنع (قوله غير مولى عليهم) أعني عنه قوله ورثدا وكذا قوله عقلا (قوله وفهم من

ما زاد عليه) أي على الثالث ولو كانت الزيادة قسرية (الأن يميزه الورثة) إذا كانوا بالغين ورثدا غيره ولي هاهم عقلا
لأدين عليهم

وكلامه من كلامه ان الثالث لا يرد وهو كذلك وظاهر كلامه انه لا يرد ولو قصه الضم وذلك وهو كذلك في أحد القواين ويعتبر بث من الميت يوم موته لا يوم الوصية على ما في ابن الحاجب وعلقه ابن عبد السلام بأنه خلاف المذهب فان المعتبر على المذهب في الوصية ان يخرج من الثالث يوم تنفيذ الوصية لا يوم الموت حتى لو كانت الوصية يسعها الثالث يوم الموت فطراً على المال خائفة أذهبت بعضه فصار لا يسعها ذلك ما بقي كان حكمها يوم القسمة حكم من أوصى بأكثر من الثالث ولا أعلم في ذلك خلافاً في المذهب انتهى ثم انتقل يتكلم على ما بسده بأخراجه من الثالث فقال (والعق بيمينه) سواء كان في ملكه أو ملك غيره مثل أن يقول اشتري عبد فلان واعتقه (مبدعاً لها) أي على الوصايا بالمال وإنما قيدنا بهذا لأن الزكاة والكفارات إذا أوصى بها الميت مبدأة على العتق

وكلامه ان الثالث لا يرد) بخلاف الزوجية تبرعاً بأكثر من الثالث فهو رد الجميع والفرق أن الزوجية يمكن التبرع بعد بخلاف الميراث قد يدركه الموت سرعاً بعد الوصية فلا يمكنه الايصاء بعد رد الجميع (قوله في أحد القواين) أي على أحد القواين وهو الراجح ومقابلته ظاهر (قوله على ما في ابن الحاجب الخ) أي يعتبر يوم الموت على ما في ابن الحاجب كما هو مصرح به فيه وقوله لا يوم الوصية فقد قال ابن عبد السلام ولا يعتبر ثلث المال يوم الوصية سواء كانت الوصية عند المرض المخوف ويوم الحجر أو كانت في الصحة وفي الحال التي لو ذهب فيها جميع المال لزمه لأن هذه عطية بعد الموت يجوز الرجوع عنها في الحيات ولا يصح الاتفاقات فيها إلى يوم الوصية (قوله وعلقه ابن عبد السلام) فان قلت حيث ذهب المال بالخائفة فيذهب على الورثة وعلى الموصى له فلا يظهر له اعتبار كونه يوم التنفيذ لأنه لا يورث أمين في ذلك المال قلت لعل ابن عبد السلام يرى أن المال كله دخل ذمة الوارث بالموت وصار ما يخص الموصى له كالدين عليه بحيث أن ما ذهب بالخائفة يكون عليه وحده ان لو قلنا العبرة بيوم الموت (قوله يوم تنفيذ الوصية الخ) وان كان الملك يكون للموصى له بمجرد الموت (قوله كان حكمها يوم القسمة) لا فرق في ذلك بين وصية المرض والصحة وقوله سواء كان في ملكه (كأعتقوا عبدى مباركت) (قوله مثل الخ) تمثيل لقوله أو ملك غيره ولا فرق في هاتين الصورتين أعني ملكه أو ملك غيره ما نرى قولنا جازى عقب موتى وكأشهر وكدذا إذا أوصى بعتقه على مال فجعله أو بكتابة فجعلها فهذه الصور كلها في مرتبة واحدة لا تقدم لاحدها على صاحبه ويتصاوصون وقول المصنف بعينه أي المعتق الرقيق بعينه احترازاً عما إذا قال اعتقوا عبد أفان لا يقدم على الوصايا بالمال بل هو في مرتبتها فيتصاوصون عند الضيق (قوله على الوصايا بالمال) أي بأخراج المال الذي لم توجه إليه طلب ولا يخفى أن هذا تفسير مراد وكذا مقدمة على ما إذا أوصى بعتقه على مال أو بكتابه ولما جعل كل منهما المال قبل موت الموصى (قوله إذا أوصى بها الميت) أي ولم يعترف بمحلها وصية أي مفهومه (قوله مبدأة على العتق) أي على الوصية بالعتق أي لأن الكلام ليس في تعيين العتق إنما هو في الوصية به فالزكاة والكفارة مبدأة أما على الوصية بالعتق بصوره المذكورة بقي أنه أحمل في قوله الزكاة وفي قوله الكفارة نظائره الاطلاق وهو كذلك فلا فرق في الكفارة بين أن تكون كفارة ظهارة أو قتل أو عيب أو غرض أو نقر بيط انقضائه فان قلت من المتقدم الزكاة أو الكفارة قلنا المقدم الزكاة أي أن زكاة العين الموصى بها وقد فرط فيها حتى

حتى مات وكذا زكاة الفطر الماضية الموصى بها كل من مائة مائة على الكفارة باقسامها
 ثم زكاة لعين مقدمة على زكاة الفطر المذكورة وقولنا الماضية احترازاً عما اذا
 مات في زمنه كإيلة الفطر أو يومه قال أوصى أو أنه في صحته أنها في ذمته فن
 رأس المال والأموال الورثة باخراجها من غير جبر وقولنا الماضية الموصى بها فان لم
 يوص بها امر ورثته باخراجها من غير جبر وليست الكفارات كلها في مرتبة
 واحدة بل كفارة الظهار وقتل الخطاء مقدمة على كفارة اليمين وفطر رمضان
 والتفريط وكفارة الظهار وقتل الخطاء في مرتبة واحدة فيقرع بينهما عند الضيق
 وكفارة اليمين مقدمة على فطر رمضان وكفارة فطر رمضان مقدمة على التفريط
 وأما كفارة العمد اذا وصى باخراجها فهي في مرتبة الوصايا بالمال وقول الشارح
 أوصى بها أو ما اذا مات ولم يوصى بها فانها لا تخرج ويجهل على أنه كان اخرجها
 وسيأتي لذلك مزيد ايضاح (قوله والمدر في حال العمة ومثله ما دبر في مرضه مع
 بعده والاسير الموصى به كونه مقدم عليه لا فرق في الاسيرين كونه مسلماً أو ذمياً
 على ظاهر المدونة) وابن عرفة فاذا دبر اثنين في صحته أو مرضه في كلمة تمسها
 والاقدم السابق (قوله في حال المرض من عتق أو غيره) أي أعتق عبداً في المرض أو
 دبر عبداً فيه وكلاهما في مرتبة واحدة حيث كان في قول واحد والابدأ بالاول وكذا
 ما قبله في المرض من صدقة وعطية فديراً العمة مقدم عليهم ما واما ما مع العتق في
 المرض والمدر فيه به فدية مان عايم إلى يقدم ما قبل في المرض من صدقة وعطية على
 ما قبل في المرض من عتق وتدبر عند مالك وأكثر أصحابه وعند ابن القاسم بالعكس
 (قوله فأوصى به فان ذلك) أي ما فرط فيه من الزكاة وأوصى به في ثلثه والمناسب أن
 يسوقه على وجه آخر كان يقول وما أوصى به مما فرط فيه من الزكاة في نفسه
 مبدأ على الوصايا وأما ان لم يوص فلا يخرج من الثلث كما قاله الشارح لانه يحصل
 على أنه أخرجها ولا فرق في ذلك بين العين والحرف والماشية وهذا حيث لم يشهد
 في صحته بان ما فرط فيه في ذمته فان أشهد بذلك فخرج من رأس المال عينا أو غيرها
 وأما ان أشهد في مرضه فهو بمنزلة ما اذا أوصى بها هذا كله في غير عام الموت وأما عام
 الموت فان اعترف بجهلها أو وصى في صحته أو مرضه فن رأس المال فان فقد أو لثاني
 لم يخرج من ثلث ولا من رأس مال إلا ان تعلم الورثة عدم الاخراج فن رأس المال وان
 فقد الاقل فن الثلث ويؤثر الورثة باخراجها أو قولنا لم يخرج أي لم يجب اخراجها فلا
 يشافي ما قاله الشيخ عند الرجن من المدونة من أنه اذا لم يوص أمر بذلك الورثة ولا

(والمدبر في حال العمة)
 مبدأ على ما يصدر منه
 (في حال المرض من عتق
 وغيره) المدر في العمة
 مبدأ أيضا (على ما فرط فيه
 من الزكاة أو وصى به فان
 ذلك في ثلثه مبدأ على
 الوصايا) فان لم يوص به
 فلا يخرج من الثلث

مسألة الزكاة أي وكالديون التي لا تشاهد عليها وإنما علمت باعتزافه وإيصاله
 ما خرجها فلا يجوز له الرجوع فيها لاعتزافه بوجوبها عليه (قوله لأن ما وجب)
 أي وأوصى به لا رجوع فيه أي على ما تقدم من التفصيل (قوله ثم عقب الوصية
 بالتدبير) حكم التدبير الاستعجاب والتدبير عدي بوجوبه حتى يملك من ذات مال مكة
 بعد موته بعد لازم فقوله بعد موته يخرج به الملتزم المتق في المرض المبطل فيه فانه
 لازمه إذا لم يمت وقوله بعد لازم متعلق بوجوب أخرج به الوصية (قوله تقرب
 حقيقة) أي من حيث أن كلامها عديته متعلق بتنفيذ قربة بعد الموت (قوله
 أو أنت حر عن دبري) قال في التفسيرات مأخوذ من أدبار الحيات ودبر كل شيء
 طهور أو يسكون الباء وضمها والجارحة بالضم لا غير وأذكر بعضهم الضم في غيرها
 وقال ك قال أهل اللغة التدبير عتق العبد عن دبر ما حبه اه فقوله أنت حر عن دبر
 مني معناه أنت حر عن أدبار كائن مني أي بعد أدبار كائن مني أي أو دبرك أو أنت
 عتق عن دبر مني من كل ما يفهم منه تعليق المتق على موته لا على وجه الوصية بل
 على وجه النعم والازم بخلاف تقيده بوجه مخصوص أقوله ان مت من مرفي
 هذا أو سغرى هذا فانت تدبر فهو وصية لا تدبير ويخلاف ما إذا قال بعد الصيغة
 الصريحة مالم أغبر ذلك أو أرجع فانه يترك وصية (قوله أنت حر بعد موتي)
 أي أو أنت حر يوم أموت (قوله وشروطه التكليف والرشد) فيخرج بالتكليف المجنون
 والصبي ولو يميز فلا يلزم ويصح من المميز كوصيته فان قيل فائدة الصحة التوقف على
 رضى الوصى ورد مع أنه هنا ليس له الامضاء لان فيه اتلافاً لماله فافائدة صحته
 فالجواب أن فائدته في أنه إذا بلغ بكون له رده وادخل في قوله فكليف
 السكران ولو طاف بما يحرام لا يخلل فلا يلزم الطاف وخروج بالرشد والعبد لانه
 محجور عايه بالأصالة وكذا السفه المولى عليه ولو اتسع ماله فلا يلزم وكذا الممهل
 عند ابن القاسم وما عند مالك فيلزم لان تصرفه قبل الحجر محمول على الإجارة عنده
 والمرأة غير ذات الزوج كالرجل وأما ذات الزوج إذا دبرت فيم إذا دبرت فيم إذا دبرت فيم
 كذلك يعضى وان كان محجوراً أياها فيم إذا دبرت فيم إذا دبرت فيم إذا دبرت فيم
 على الزوج في ذلك لان الله تدق الرق الى الموت ولا يشترط في استدبير الاسلام لانه
 يصح تدبير الكافر لأمده المسلم ويؤجر له لو يكون ولا يؤده لاسلم لان يكون للكافر
 قريب مسلم فيكون الولاء له الا أن يسلم السيد فيرجع له الولاء وأما تدبير الكافر
 عنده الكافر فلا يلزم له الرجوع عنه فاذا دبر أحد الشر يكتن تقاوياد فان
 صار للدبر صار كما مدبر أو أمار كانه رقيقاً (قوله وهو من فيه شائبة رقيق) أي

وظاهره أيضاً انه ان يرجع
 في الواجب كالزكاة وليس
 كذلك لان ما وجب
 لا يرجع فيه ثم عقب
 الوصية بالتدبير لقرب حقيقة
 منها فقال (والتدبير ان يقول
 الرجل لبعده أنت مدبر
 أو أنت حر عن دبري)
 وانه قد الاجماع على انه
 قربة وأركانه ثلاثة الاول
 الصيغة وهي اما صريح
 كقوله أنت مدبر أو أنت
 ان أراد به التدبير وان لم يرد
 فهو وصية الثاني المدبر
 بكسر الموحدة وشروطه
 التكليف والرشد الثالث
 المدبر فقها هو من فيه
 شائبة رقيق من عبد أو أمة
 صغراً كان أو كبيراً

ثم اذا دبر المالك الكاف الرشيد
عبد (لا يجوز له) بعد ذلك
(بيعه) فان بيعه فسخ بيعه
وصار مدبراً على ما سكاها
عليه هذا اذا لم يتصل به عتق
فان اعتقه المشتري مضي
وكان لاؤه (ج) قوله ثم الخ
يريد الا في دين سابق ولا
خصوصية للبيوع بل وكذلك
هيبته والصدق (وله) أي
لأرجل الذي دبر عبده
(خدمته) بمعنى استخدامه
لانه سيده الى ان يموت
فيعتق (وله) ايضاً
(انتزاع ماله مالم يمرض)
السيد مرضاً مخوفاً لقوة الرق
فيه اما ان كان مخوفاً فليس
له ذلك لانه فسخ لغيره
(وله) ايضاً (وطؤها ان
كانت أمة) لانها على اصل
الاباحة فان جلت كانت
أم وله عتق بموته من رأس
ماله (ولا يطل) الاممة
(المتعة الى اجل) مثل ان
يقول لها خديتي سنة واثنت
عشرة لا يفيى الاجل قبل
موتها فخرج حرة فاذا وطئها
قد عمل فلا يخرج حرة الا
بموتها وايضاً فان سكاها
في هذه الحالة يشبهه من كاح

خالطة رق بمعنى مختلطة أي حالة مختلطة بحرية وذلك الخالطة هي الرقية أو بما لا يخلطها
بحرية وهي الرقية فظهر ان الاضافة لبيان وان فاعلم ان ما باقية على أصله هو معنى
مفعولة فام الولد والمعتق لاجل يجوز تدبيرهما وغرته ظاهرة في المعتق لاجل على
تقدير الموت قبل حلول الاجل ولا يغفر له فترة في أم الولد فان قلت لا يشمل كلامه
القر قلت هو مفهوم بطريق الادلى (قوله لا يجوز له بيعه) لا يقال يشك على
حرمة البيع جواز المقابلة اذا دبر أحد الشريكين حصته وفيها بيع المدبر لان جواز
المقابلة مستثنى من حرمة بيع المدبر مع احتمال صيرورته مدبراً لجميع (قوله فان
اعتقه المشتري مضي) أي اذا انجز عتقه في حياة سيده فان البيع يكون ماضياً مع
المعتق وكان الولاء لعتقه أما لو اعتقه بعد موت مدبره فلا يضي لان الولاء لعتقه
مدبره اما بحمل الثلث لجميعه فيعتق كله أو بعضها فيعتق بعضها (قوله الا في دين
سابق) أي على التدبير وليس عنده ما يجعله في الدين أي فانه يجوز بيعه
ولو في حياة السيد وأما الدين المتأخر عن التدبير فلا يباع فيه المدبر في حياة السيد
ويباع فيه بعد موته قال عجم

ويبطل التدبير في دين سابقاً أن سيد حياً ولا مطلقاً

وانما يبطل التدبير بالدين المتأخر بعد موت السيد لما تقدم من أن المدبر لا يعتق
الا من الذل (قوله بمعنى استخدامه) الاولى ببقية العبارة على ظاهرها فان له أن
يؤجره لانه على ملكه الى ان يموت (قوله اما اذا كان مخوفاً الخ) هذا فيما استفادته
من هبة أو صدقة أو وصية أو صداق ان كان المدبر أئبياً وأما ما استفادته المدبر من
عمل يده وخراجه أو أرض جنابة عليه فانه يجوز لسيده انتزاعه ولو مرض لانه من
أمواله ومثله ما استفادته من مخوفة اذا شرط انتزاع ماله في المرض فانه يعمل به تنبيهه
مثل المدبر في عدم جواز انتزاع ماله أم الولد فلا يجوز لسيدها اذا مرض انتزاع ماله
والمعتق لاجل وقد قرب الاجل والمساكين مع المقار والمعتق بعضها والمأذون له
في التجارة اذا صار مدبراً اذا كرمه تبت وبعضه باللفظ (قوله وطئها) أي
النسبة (قوله لانها على اصل الاباحة) أو على اصل الاباحة (قوله فان
جاءت) أي واذا لم تقبل فتمتق من الثلث وكاله انتزاع ماله له كتابته ورضه على
أن يباع للفرما في حيات السيد في الدين السابق على التدبير لا المتأخر فلا واما على
أن يباع بعد موت السيد فيعبر بمطلقاً (قوله فاذا وطئها قد عمل الخ) عليه نظير
لمجواز ان يقال يخرج حرة بالانوى وهو مضي الاجل (قوله تشبيهه فكأنه المتعة)
أي لاجل تقبل انقضاء الاجل قبل موته فخرج حرة (قوله في ذل الخ) واذ انقضاء

انه زوجه او ذل مال يجوز ويؤدب على هذا ولا يحدو بلحق الولد به

بالادب فهل يعدر بالجهل كما سيص عليه في وطيء المسكنات أم لا قال بعض
 الاشياخ (قوله فيجهل عتقاها) انظر هذا مع قوله فاذا واثمها فندخلها فلا تخرج حرة
 الا بعد موتها فان بينهما ما تنافي وقديس قال انه اشارة الى قواير في المسئلة اقول
 بالتمجيد وهو ما هنا والقول بعدمه وهو ما اشار له ولا يثبت بقوله وقيل لا يعجل
 لبعاء أرض الجنابة علم الله ان جرحه وقيمتها ان قتلت ولا يجوز له وطئها سواء عجل
 عتقها وبقيت الى اجلها قاله (قوله انه لذلك اعتقها) لظاهر ان اللام في قوله
 لذلك لام العاقبة وعبارة بعض ائمتنا على ملكه حتى ينقضى الاجل (قوله
 الذي افادته بهية مثلا) وما ما كان من خراجها وكذا ما وارض جنابة علم سافه
 انتزاعه وان قرب الاجل (قوله ولا حد في القرب الخ) هذا احد قولين ذكرهما
 تحت والقول الثاني ان القرب كما شهر وطئها من بعض الشراخ ترجحه وأدخلت
 الكف اقل من شهر على قول وشهر على آخر واقعهم الكلام على أحكام المعتقة
 لاجل في خلال احكام المديبر لما بينهما من المناسبة في بعض الاحكام (قوله يخرج
 من ثلثه بان كان مال السيد كثيرا ولا دين يستغرق قيمته والارجع رقيقا ولو كان
 الدين متأخرا عن التدبير وشتم طعن المدبر ان لا يقتل سيده ومعه اعدوا فان
 قتله عمد اعدوا وانما في باغية فان تدبيره يطل ان استحياء الورثة أما لو قتل سيده
 خطأ فان تدبيره لا يطل ويعتق في مال السيد الذي تركه ولو يعق في الدية وهي دين
 عليه ليس على العاقلة منها شيء لانه انما صنع ذلك وهو مملوك وصفة خروجه من
 الثالث انه يقوم مع ماله لانه صفة من صفاته كعالم والعبرة بيوم النظر لا يوم موت
 السيد فقولكم يساوي على ان له من المال كذا اقتار يحمله لثالث فيعتق كله
 كما اذا كان ماله مائة وقيمتها مائة وترك السيد اربع مائة ويقر ماله بيده وتارة يحمل
 الثالث بعضها فان ذلك البعض يبرح او يرق باقية ويترك ماله بيده ما كاله ليس
 لورثته منه شيء لانه مال مريض والبعض لا يترفع ماله مثاله لو كانت قيمته مائة
 وماله مائة وترك سيده مائة فانه يعتق نصفه لان قيمته بماله ما تير وثالث السيد مائة
 وهي نصف المائتين المائتين هما قيمته بدله وانما قدنا بيوم النظر احتراز عما هو هناك
 بعض ماله بعد الموت وقبل التنفيذ فغنا نظرنا بما في منه (قوله من رأس المال)
 فليس كالمديبر والفرق أن المديبر جاز تجرى الوصية فلا تخرج الا من الثالث وأما
 المعتق الى اجل فهو لازم فلذا يخرج من رأس المال (قوله ثم شرع بتكلم على
 الكتابة) عرفها ابن عرفة بقوله يعتق على مال مؤجل من البدن ووقوف على ادائه
 فيخرج المعتق على مال معجل يدفعه العبد لسيد وليعتقه صريحا يقال له قطاعة

وتسقط خذ منها بدين
 فيجمل عتقاها حينئذ
 (و) كانه لا يطل الامنة
 المعتقة الى اجل (لا يبيعها)
 ولا يهبها ولا يتصدق بها
 لان فيها عتدا من عقود
 الحرية (وله) أيضا (ان
 يستقدمها) في بيته لانه
 لذلك اعتقها (و) له أيضا ان
 ينزع مالها الذي افادته
 بهية مثلا وهذا مقيد بما
 اذا (ليقرب الاجل)
 ولا حد في القرب الا ما يقال
 قريب (واذا مات) الرجل
 المديبر له بد (المديبر)
 في الصحة يخرج (من ثلثه)
 أي من ثلث مال السيد
 مطلقا أعني من مال علم به
 وماله علم به والمديبر في المرض
 يخرج من ثلثه من مال علم به
 فقط (و) أما (المعتق الى
 اجل) فانه يخالف المديبر
 فيخرج (من رأس ماله) ثم
 شرع بتكلم على الكتابة
 فقال

ويخرج العتق على مال من رجل من أحببي ويخرج الفوق على غير مال وهو العتق
 المبطل والعتق إلى أجل (قوله والمكاتب عبد تشبيهه ببيع لاه وإن أحرز نفسه وماله
 بحيث لا يجبر عليه في التصرفات المقتضية لتبعية المالك الأله ممنوع من التصرف
 كالمدة بمائة مبيع المال (قوله للمصالح) فالصنف ذكر الحديث بعناء
 (قوله وكان حقه الخ) أحجب بانه كالدليل على ما بعده لانه إشارة إلى قوله صلى الله
 عليه وسلم المكاتب عبد الخ (قوله لم يخالف أحد في جوازها الخ) لا يخفى أن مفاد
 هذا أنه أراد ما جواز الأذن العاصد في الوجوب والندب (قوله وهي اعتاق العبد
 الخ) بما قد علم أن هذا التعريف غير مانع (قوله وهي اعتاق الخ) من إضافة
 المصدر للمفعول (قوله وهو مذهب المدونة ومحل الندب حيث كان العبد له قدرة
 على الكسب) وأما مكتبة الصغير ومن لا مال له فمأثرة من غير ندب بناء على خبر
 الرقيق على الكتابة فإن قيل قوله له إلى فكاتبهم يقتضى وجوبها فالجواب أنه
 صرف الأمر عن الوجوب إلى الندب الرفق بالسادة لانه لو جعل على الوجوب
 لتساطعت العبيد على السادات فيضربهم ذلك (قوله وهو الذي أراد) أي لم يرد
 بالحواشي سواء الطرفين بل المراد به الأذن المتحقق في الندب أو الندب من أول
 الأمر على طريق القصور (قوله على ما رضىه العبد والسيد) إشارة إلى أن العبد لا يجبر
 على الكتابة وهو المشهور وقيل بالجبر وسبب الخلاف كون الكتابة من باب
 البيع فلا يجبر أو من باب العتق فيجبر (قوله أن علمهم فيهم خيرا) قال ث
 اختلاف هل المراد بالخير المال أو الكسب والأمانة اه (قوله في غير ما حديث الخ)
 ما زائدة أي في غير حديث أي في أكثر من حديث ومن جملة ما قد علم من قوله
 المكاتب الخ (قوله وشرطه التكليف وأهلية التصرف ولا يشترط الإسلام على
 الرجح لان مذهب المدونة صحة كتابة أسكافر لعبد المسلم وتباع غايه من مسلم
 ككتابة من أسلم بعد كتابته (قوله فخرج بالتكليف الصبي والمجنون) فلا
 تصح من صبي بناء على أنها متق ولان مجنون وقوله بأهلية التصرف المحجور عليه
 فلا تصح منه كذا في شرح الشيخ وفي بعض شروح خليل تحتها من السفه المحجور
 عليه والزوجة والمريض في رأيد الفات الأهماء وقفة وليست بأطلة كفاي العتق
 قلت يعمل ما في شرح الشيخ على أن الكتابة عتق وما في بعض شروح خليل على
 أنها بيع وتصح من السكران بناء على أنها عتق لتشوق الشارع للحرية وتبطل
 على أنها بيع (قوله فهم منها ذلك المعنى) وهو اعتاق العبد على مال (قوله نحو
 كاتبتك) أي أوأنت مكاتب أوأنت معتق على كذا أو بعثك نفسك بكذا

(والمكاتب عبد سابق عليه شيء من كتابته) ولو قل للمصاحف من قوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد سابق عليه في كتابته دوهم وكان حقه أن يؤخر هذه المسألة عن قوله (والكتابة) وهي اعتاق العبد على مال منهم (جائزة) لم يخالف أحد في جوازها وإنما اختلف هل هي واجبة أو مباحة أو مستحبة وهو مذهب المدونة قالوا وهو الذي أراد الشيخ بقوله جائزة (على ما رضىه العبد وسيد من المال) دل على مشروعية الكتابة قال تعالى فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا والسنة في غير ما حديث والإجماع عليه ولما أركان أربعة الأول السيد وشرطه التكليف وأهلية التصرف فخرج بالتكليف الصبي والمجنون وبأهلية التصرف المحجور عليه الثاني الصيغة وهي كل لفظ مهم لذلك المعنى نحو كاتبتك الثالث العوض

وشرطه ان يكون منجما واليه أشار بقوله (٢٥٥) (نجد ك) عن المدونة ولا تكون حالة والكتابة عند

الناس منجمة فان وقعت
منجمة نجت على العبد
والنجم التقدير وهو ان
يقول له تعطيني في كل شهر
أوفي كل سنة كذا على
ما تراضيا عليه (قلت
النجوم أو كثر) وفي
الجواهر عن الاستاذ أبي
بكراته قال وعلمنا ان النظار
يقولون ان الكتابة الحالة
جائزة وهو القياس وصرح
(ع) بمشهوره الرابع
العبد وله شرط ان الأول
ان يكون قويا على الاداء
وان يكتبه كله فلو كاتب
نصفه لم يصح واذا لو كاتب
أحد الشريكين وان أذن
شريكه ولو كاتبه على مال
واحد جاز وانقسمت على
قدر مالهما (فان عجز
المكاتب عن الدوام
رجع) الى ما كان عليه
قبل عقد الكتابة (وقيقا)
ولا يفتق منه شيء (ك)
واختلف هل من شرطها
أي الكتابة ان يقول له اذا
عجزت رجعت وقيقا أو
هو زوان لم يشترط ذلك
لأن الحكم يرجع وهو
المشهور (ومر له) أي السيد

ونظروا لترك قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على أنها بيع أو تصح ويكون له
كتابة المثل وشارحا سكت عنه فظاهره الفحة ويرجع للكتابة المثل (قوله
وشرطه ان يكون منجما) أي يلزم النجم لان المذهب أنها اذا وقعت بغير نجم كانت
صحبة ونجم (قوله والكتابة عند الناس منجمة المراد بهم العصابة والتابعون
كما افاده قف فاذا اشترط التعجيل فيكون قطاعة لا كتابة وهي جائزة (قوله
قلت النجوم أو كثر ظاهرا تعبير المصنف بالنجوم اشترط تعددها وليس كذلك بل
المعتمد صحة جعلها بنجما واحدا (قوله وعلمنا ان النظار) أي الحفاظ قال في المصباح
والناظر الحفاظ اه ويحتمل أن المراد بهم هاهنا أهل البعث والرق على الاخصام (قوله
الى أن الصكتابة) الحالة جائزة قائل ذلك يقول انها كالبيع تقبل الحلول
وان تأجيل غير أن الغالب عليها عند أهل المذهب التأجيل لكن قضيته أنها اذا
وقعت حالة عند غير هذا القابل لا تكون جائزة وقد تقدم أنها تكون قطاعة ولذلك
قال ابن ناجي تالا عن بعض شيوخه ان قول الشيخ أبي محمد وغيره لا يدل على منعها
حالة بل على عدم صدق الكتابة عليها (قوله وصرح ابن عمر الخ) من (قوله
أن يكون قويا على الاداء) وأما الصغير الذي لا مال له ولا قدرة له على الاداء فليس
القاسم لأبأس بكتابة ابنه وهو المعتمد ولا شبه ينفع ويفسخ الآن تقويت بالاداء
فكلام المشرح أت على كلام أشهب (قوله وان يكتبه كله) أي ومعنى البعض
يجوز كتابة بعضه (قوله بمال واحد) المراد به مقدمه عقد واحد على مال واحد
أي مقدرا وصفة واجلا ونجوما واقضاء والا منعه فان شرط كل واحد أن
يقضى دون صاحبه فسد الشرط وكان ما اخذ بينه وبين شريكه مع رقبة العبد
سواء قبض الكتابة كلها أو بعضها ولكن الممتنع في اتحاد الاقتضاء شرط خلافة
ومع ذلك يلغى كما علم وفي الخبر شي فإن اختلف القدر أو واحد مما بعده امتنع
وظاهره ولو اختلف نصيبها كالثالث وثلاثين واخذ كل واحد بقدره وهو ظاهر كلامهم
اه معناه أن كل واحد جعل له اقتضاء يخصه على قدر نصيبه وأما لو اتفاد الاقتضاء
واقدماء على حسب المال فلا بأس (قوله رقيقا) أي ان كان قبل عقد
الكتابة رقيقا وان كان مبدرا يرجع مبدرا وان كان الاحسن أن يقول رجع
لما كان عليه قبل الكتابة (قوله فانه يرجع بذلك على السيد) أي اذ لم يصد
الصدقة فان قصد فكذلك الرقبة أولا قصد له وكذا يرجع على العبد بالفضل ان خرج
حرا فمما اذا لم يقصد الصدقة فان قصد بماد دفع الصدقة فلا يرجع بالفضل عليه ان
عققت ولا يبا قبضه السيد ان عجز (قوله ولا يعجزه الا السلطان الخ) أي بعد حلول

المكاتب اذا عجز (ما اخذ منه) لانه عبده وهو لما اذ لم يعنه أحد على كتابته امان اعانه أحد ثم عجز فانه يرجع
بذلك على السيد (ولا يعجزه الا السلطان)

الكتابة كلها (قوله بعد التلويح) أي إن يرجى تيسيره قال آت والمشهد ورأه
 لا يتلوم لمن لا يرجى له مال والتلويح التبرص ويختلف في قلة وأكثره بقدر ما يرجى
 له أنه (قوله إذا امتنع من التعيين) أي مع سيده (قوله والمشهد ورأه) إذا كان
 له مال ظاهر لا بد من تعيين السلطان) أي وأما إن لم يكن له مال ظاهر فإن اتفقا على
 التعيين أو طلبه العبد وحده فلا يحتاج للحاكم وإن طلبه السيد وحده
 فلا بد من السلطان فالصور أربع صورتان لا يتوقف فيهما التعيين على رفع
 السلطان وهو رنان يتوقف فيهما العجز عليه ولاقتان ما إذا اتفقا على التعيين
 أو طلبه العبد ولم يظهر مال والاخيرتان بما اتفقا على التعيين وظهور العبد مال أو
 طالب السيد التعيين وأبى العبد هذا وما ذكره الشارح من المشهد وقول
 سمعون والمذهب أنه إذا كان له مال ظاهر فلا يعجزه والسلطان لو اتفق مع سيده
 على التعيين ورضى الحاكم وهذا كله إذا لم يكن معه في الكتابة غيره كوله
 والأفلاحيو زله تعجز بنفسه ويجبر على السعي ما غرا به تنبيهه إذا عجز نفسه
 بصير رقيقا كما كان عليه أولا ولو ظهر له مال بعد ذلك أخفاه عن السيد وأولاه
 به وظاهره ولو ثبت بينه بعد ذلك أنه كان أخفاه لا يملك يظهر لاحد حين اتفقا
 (قوله وكل الخ) أي يكون الولد بمنزلة أمه إذا وقع عقد الكتابة وماعها على الأم
 وهو في طهرها وأولى الحادث بعد العقد وأما المفضل عن أمه قبل عقد كتابتها
 أو قبل تدبيرها أو قبل غنقها فلا يكون بمنزلة أمه (قوله) أي صاحبة وله أي فاطمى
 المصنف الرحم على الولد من باب إطلاق اسم المحل على الحال إشارة إلى أن ذلك الولد
 المحكوم عليه بأن حكمه حكم أمه حال في الرحم (قوله من الأدميات) أي وأما
 ذات الرحم غير الأدمية فتارة يكون بمنزلة أمه كمنزلة أمه في صورة هيمية
 الأنعام فلا يؤكل وتارة لا يكون بمنزلة أمه كمنزلة أمه في صورة هيمية
 فلا زكاة فيه ولا يعزى ضحية (قوله من الغنق) أي يجري عليه الغنق والخدمة
 والبيع وفيه بذلك مما يجري عليها وشلق بها لانه رقيق هذا حاصله وقضيه أنه
 إذا أخذ من أمه حاملا أن يكون له ماخذ ما مثله وليس كذلك ومثل ولد الخدمة
 في كونه لا يدخل في الخدمة ولدا المؤجرة لا يدخل في الإجارة بقي الموصى بذاتها
 لشخص وفي حامل ومثله المؤدومة والمتصدق بها فإنه يدخل معها إلا أن يستثنيه
 سيدها فلا يدخل معها الحصة استثنائه في هذه المذ كورات بخلاف لو أعقها
 أو باعها وهي حامل فدخل معها ولا يصح استثناءه (قوله كالمعتق بعضها الذي
 ذكره الحطاب في حاشيته فيد أنه بمنزلة أمه عيم (قوله وقال أبو محمد صالح) أن
 أن تقول أن مراد المصنف بقوله ككل أدميات رجم الخ أي في المتفق وشايقته ومقابل

بعد التلويح إذا امتنع من التعيين (ظاهر كلامه أنهما إذا اتفقا على التعيين لا يفتقر إلى السلطان وإن كان له مال ظاهر والمشهور أنه إن كان له مال ظاهر لا بد من تعيين السلطان (وككل ذات رحم) أي صاحبة ولده من الأدميات (قوله ما بمنزلة أمه) إذا كان من زوج أو زنا أمه كان من السيد فهو حر بلا خلاف إذا كان السيد حرا وإن كان عبدا فهو عبد بمنزلة أمه في جميع أحكامها من العتق والخدمة والبيع وغير ذلك (من مكاتبة أو مدبرة أو معتقة إلى أجل أو هينة) وانظر هل يقتصر على هذه الأربعة بهذا الحكم أو يعمد إلى غير ما ذكر كالمعتق وبعضها والموصى بعتقها وقال أبو محمد صالح لا يدخل في كلامه الموصى بعتقه إذا كل ما قلده في حياة السيد لا يدخل معها ولا يدخل معها إلا ما قلده بعد موت السيد يعتق معها

ولدام الولد بن خير السيد) بعد ميروريتها أم ولد فهو (بنزلة) بلا خلاف في المذهب أم ولد لها من غير السبقة قبل ميروريتها. ولد رقيق (ومل (٢٥٧) العبد له لا يرثه السيد) ظاهر كلامه أنه يملكه - حقيقة

فيقوم من كلامه فـرعان أحدهما أن يجوز له أن يباع حارته إذا ~~أفكها~~ وهو كذلك الثاني أنه يجب على العبد أن يركي المال الذي بيده والمشهور لا يركي (فإن أعقته أو كاتبه ولم يستغنى ماله) فليس له أن يترعه اتفاقا إنا اكتسبه بعده فقد اكتسبه قبل عقد الكتابة (وليس له) أي لا يجب - وإن لم يبيعه (وطه مكانته) لأنها أحرزت نفسها وماله فإن وطى لأحد عليهما على المشهور ويعاقب الآن يعذر بجهل قال في الجواهر فإن جات خبر في التعجيز فتكون أم ولد أو البقاء على كتابتها فإن اختارت التعجيز كانت أم ولد وإن اختارت البقاء ~~كلفت~~ مستولدة ومكتوبة ثم إن أدت النصوص بخلاف ذلك عتقت والا عتقت بموت السيد (وما حدث للمالك والمكتوبة من ولد) بعد عقد الكتابة (دخل معها في الكتابة وعق بقتلها) قوله حدث

ذلك فلا يرثه لخدمته والموجرة والموصى بعقدها وأيضا بما يفتق كونها موصى بعقدها بموت الموصى ولا يدخل في ذلك ولد الدابة المارة ونحوها أفاده عجم (قوله من غير السيد) أي الحرمان كان من زوج أو ذنا أو سيد رقيق (قوله فهو بنزلة) الخ) أي في العتق من رأس المال وفي عدم جواز بيعه لافي الخدمة فإن له فيه كثير الخدمة بخلاف أمه فإن له فيه فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم الفتنة (قوله ظاهر كلامه أنه يملكه - حقيقة) لصواب أنه يملك لكن ملكا غير تام ويترتب على الأول أعني كونه يملك جواز وطءه بحارته وعلى الثاني وهو كون الملك غير تام عدم وجوب تركيته لمبايسته وقيل لا يملك ويترتب عليه إذا اشترى من يعتق على سيده فإنه يعتق على سيده (قوله إذا مملكتها) أي دام ملكه ولم يترعها السيد أو أن المراد اشتراها بما لا يملك يترعها السيد (قوله والمشهور لا يركي) أي فيشكل الأمر بالصواب المتقدم لا يشكل (قوله فليس له أن يترعه) لأن مال العبد يتبعه في العتق وإن كثر دون البيع فإنه لا يتبعه إلا بالشرط وكذا لا يباع إذا بيعه ولو رضى وإذا وقع فسخ الآن بعقده - بشرطه ففي نقض العتق خلاف (قوله وليس له وطى مكانته) قلنا إن الكتابة يبيع أو عتق لانه أحرزت نفسها وظاهر المصنف ولو كانت مدة الكتابة تزيد على أمد الحمل المعتاد أحرزه فإنه بعض الشراح فإن وطى لأحد عليهما أي الشبهة (قوله إلا أن يذبحه) أي أو غلط ولا مهر عليه وإذا كانت بكر أو أكرهها فعليه نكحها والا فلا (قوله خبر في التعجيز اللفظي فاعلمها) أو أقوي بالمرضاة طردها إن اختارت الأمومة (قوله وإن اختارت البقاء الخ) أي ونفقة حملها على سيدها كالميتة (قوله وما حدث الخ) قل نت أمامه - مسألة المكتوبة فكروا فمعه قوله وكل ذات رحم فولدها بمنزلة ما يحتمل قول المؤلف للمكتوبة ولم يكتب أي إذا كوتها معا وحيد فلا تكرار وبرشعه التنفية وهي قوله دخل معها وعق بعقدها قال عجم المراد بما يحدث للمالك والمكتوبة من ولد بعد عقد الكتابة فأتى ويشير الشارح إلى هذا (قوله دخل الخ) أي من غير توقف على شرط قوله وعق معطوف على دخل (قوله واحد ترثه قوله حدث الخ) أو فإنه بعيد أنه لم يفصل عن ظاهر الأب إلا بعد عقد الكتابة وكذا في جانب المكتوبة أفاد أنه لم يخرج من بطن الأم بعد عقد كتابتها (قوله فإنه لا يدخل في المهر) (قوله لا يركي) وكذا ولد المكتوبة الذي خرج من بطنها قبل عقد الكتابة فلا يدخل إلا بالشرط ولا يتعارض

للمكتوبة يعني من أمته - ثم إذا عد في عما حدث له من حرفة فإنه يتبع أمه في حرثها أو من أمه الضحية فإنه لا سيد أو من أمه التي يرثه لمبايسته أو ولد - ترثه قوله حدث عما إذا كاتبه وأمه حامل منه فإنه لا يدخل معه حملها

السيد مع المكاتب فقال السيد انفصل الوعد عن ظهر ك قبل عقد الكتابة فهو رقيق وقال المكاتب انما انفصل مني بعد عقد ما فان وضعته أمه لا قل من ستة أشهر من يوم عقد الكتابة أو أشكل الأمر فالقول للسيد لا يعلم بأنه انفصل قبل الكتابة في الأولى وأما في الثانية فلان الأصل الرقية حتى يتحقق خلافها وأما إذا وضعته لستة فانه قاله قول المكاتب (قوله ويجوز كتابة الجماعة) أي من الأرفاء وقوله في عقده واحدة أي بمال واحد (قوله ويوزع على قدر قوتهم) فلا يوزع على حسب الرؤس ولا على حسب قيم العبيد (قوله لانه قد يجهن) أفاد هذا أن محل عدم الجواز إذا تشرطوا جملة بعضهم عن بعض وهو كذلك وأما إذا وقع العقد على أن لا جملة فهي جائزة ويجعل على كل عبد ما يهوى به من جملة الكتابة قال هج وان وقع على جملة بعضهم عن بعض فانه لا يجوز اشتداه وهل يضي ان رقت مطلقا أي ونقض الكتابة عليهم وتسقط جملة أحدهم عن غيره أو أن أدى نجم فيها خلاف وانظر لو وقعت على غير نص على الجملة ولا على عدمها (قوله ولا يعتقون) لانهم حلالا في القدر الذي جعل عليهم ولومن غير شرط بخلاف جملة الذين تتوقف على الشرط والفرق تشقوى الشارع للحرية وحيث كانوا جلا لا يؤخذ من الملى الجميع ويرجع على من دفعه عنه ان لم يكن زوجا له ولم يكن من يتفق عليه فان كان زوجا لم يرجع عليه وظاهره ولو أمره بالرفع عنه كقال بعض الشراح لخليل ولا يسقط عنهم شيء بموت واحد أو حدوث زمانته أو فقده أو أسره بخلاف استحقاقه برب أو حرية فيسقط نصيبه لتبني بطلان كتابته والمال الذي انتقل عليهم بسبب موته مثلا على السواء لا على قدر قوتهم وانما الذي على قدر قوتهم انما هو الأصل (قوله فلا يعتقون الا بجمعة) فلا يعتق واحد منهم الا بجمعة هذا اذا كان أحدهم طبا وأما ما كانوا كلهم أمليا فلم يكن للسيد أخذ أحدهم بجمعة على جملتهم (قوله اذا كان في بقائه مكاتباهم معونة) أي بان كان قادر على الكسب والمال وكان ضعيفا فيعوزهم قوة الباقي ولو لم يرضوا وكلام المشارح مقيد بان لا يرضى الباقيون والا فيعوزهم حيث كان لهم قوة على الأداء والا فلا وحيث جازعتهم من له قوة فانه يسقط عنهم حصته وحيث رذوا فليس لهم فيه الرذثم عجزوا مع عتقه واذا كان أدى شيئا من نجوم الكتابة قبل عتقه هل يرجع به على سيده وهو الصواب ولا فيه خلاف وأما اذا لم يكن قويا وأعتقه فلا يحط عنهم شيء من حصته (قوله وليس للمكاتب عتق) أي لرقية لا دانه الى عجزه الا باذن سيده فيه مع والولاء للمكاتب وحاصل الفقه أن الرقيق اذا أعتق رقية باذن سيده أو بغيره يراذنه وأجازه بعد الوقوع فان

(ويجوز كتابة الجماعة) في عقد واحد اذا كانوا مالا كل واحد وتوزع على قدر قوتهم على الأداء يوم عقد الكتابة رقية ما باذنه الى آخره لتعزز عما اذا كان شخصان مثلا لكل واحد عبدا فأراد اجمعهم ما في الكتابة فلا يبيح وزلانه قد يعجز أحدهم ما أو يموت فيأخذ سيده مال صاحبه باطلا (فلا يعتقون الا بجمعة) فعتق كل واحد منهم موقوف على عتق الباقيين فلا يعتقون الا بجمعة يعني وليس للسيد ان يعتق بعضهم اذا كانا في بقائه مكاتباهم معونة لهم (وليس) أي لا يجوز (للمكاتب عتق ولا اتلاف ماله)

بغير عوض فيما بال كلمة والصدقة (حتى يتق) لان ذلك اغترار سيدة وورعاً أدى ذلك الى عجزه وظاهر كلامه
المنع من ذلك وان اذن له السيد وهو قول (٢٥٩) في المدونة فغير ابن القاسم وقال ابن القاسم فيها لا يجوز

الاباذن السيد (ج)

والاقرب انهما يرجعان الى

قول واحد فيحمل قول الغير

على اتلاف المال الكثير

وقول ابن القاسم على اليسير

وتقيدنا بما له بال احترازاً

عن الشيء الخفيف ما حرت

المادة باعطائه ككسوة

فانه جائز كما يجوز للقارض

والزوجة والشريك ونحوهم

(و) كذلك (لا يتزوج) أى

لا يجوز له ذلك لثلاثي عشرين

عجزاً (ابن سائر) أى ولا يجوز

له ان يسافر (السفر البعيد)

الذى تحمل فيه بحره قبل

قدومه (بغير اذن سيدة)

الضمير في قوله بغير اذن

سيدة يعود على التزويج

والسفر خاصة وظاهر كلامه

أنه لو اذن له السيد جاز وهو

كذلك ان لم يكن معه أحد

في الكتابة أو كان وأذن له

ان كان من يصنع اذنه (واذا

مات) المكتاب (وله ولد)

دخل معه في الكتابة أو

حدث بعدها (قام) ولده

(مقامه) في اداء الكتابة الا انه لا يؤدي ذلك مع ما بال حالاً واليه أشار بقوله (وودى من ماله) أى من مال الميت

(ما بقى) عليه (حالا) اذا ترك قدوماً عليه فأكثر لانه بموته حملت بحره بموته بالمرت كسائر الذين الموجهة

تعمل بموت من هي عليه (وورث من معه من ولده ما بقى ع) ظاهر هذا انه لا يرث ما بقى الامن كان معه في كتابته من

ولده أو حدث له بعد الكتابة وهذا قول والذى في المدونة يرثه كل من يعتق عليه من معه في الكتابة وثم ان كان

من أقاربه خارجاً عن الكتابة فلا يرثه سواء كانوا أحراراً أو عبيداً وانما قيدنا باذا ترك الى آخره لقوله (فان لا يمكن

الولاء للعتق ان حكان السيد لا يتزوج ماله والا فالولاء للسيد وان اعتق بغير اذنه
ولم يعلم بعقده حتى عتق أو علم وسكت فان الولاء للعتق لا للسيد سواء كان للسيد
انتزاع ماله أم لا (قوله بغير عوض) أى وأما بغير عوض فله من غير اذن السيد كالبيع
والشراء والمشاركة والمقارضة والكتابة واستخلاف عاقدة لأمته وإسلامها
أو فداؤها ان جئت بالنظر اقرار في ذمته وأما الاقرار في رقبته فغيره منه فيه رقبته
كلمة والصدقة) أى وكالات اقرار بحناية خطأ (قوله المنع من ذلك) أى من
العتق والاتلاف (قوله وهو قول في المدونة لغير ابن القاسم) أى وهو ربيعة (قوله
ولا يتزوج) أى بغير اذن سيدة كان نظراً أو غير نظراً لان ذلك يعينه وسيدة رده
وفسحه ولا شيء من زوجته حيث لم يدخل بها فان رده سيدة وقد دخل بها فانه
يفسخ ويترك لها ربع دينار ولا يتبع بما بقى بعد ذلك اذا عتق وان كان دفع لها
أزيد يرجع عليها فان أجاز سيدة جازاً لم يكن معه أحد في الكتابة فان كان
معه غيره لم يجز الا برضاها وان كانوا سافراً فسخ تزويجه على كل حال (قوله)
أى لا يجوز له ان يسافر السفر البعيد أى اذا لم يكن معه وفاءه والا فلا يتبع لدخوله
على ذلك (قوله الذى يحمل فيه بحره المراد انه يحمل فيه بحره قبل قدومه) والحاصل
أن المراد باليه حمل فيه بحره وأما الذى يحمل فيه بحره فيجوز أن يسافر بغير اذن
سيدة وليس لسيدة منعه منه بغيره ما هو مضطرب لول نجم كونه بالفعل
كما يفيد كلام الشيخ داود عليه السلام الطنجي على خليل فانه عجز (قوله الضمير الخ)
فيه نظراً لضمير في سيدة انما يعود على العبد المكتوب ولعل العمارة وقوله بغير اذن
سيدة يعود على التزويج قد برأى وأما في العتق وتلاف المال فانه لا يعتبر اذنه
في ذلك لكن في العتق واضع وفي اتلاف المال على ما تقدم لابن ناجي كفى كلام
عجز التزويج بان كلام ابن القاسم وغيره والتزويج بينهما بما تقدم جار في العتق
(قوله ان كان ممن يصنع اذنه وأما لو كان ضميراً لنفسه ولا يعتبر رضاه كما تقدم (قوله)
دخل معه في الكتابة) أى بشرط وقوله أو حدث بعدها ولا يحتاج لشرط (قوله)
وودى من ماله) أى وجوباً (قوله لانه بموته حملت فالحال عند وجود ما به الوفاء
(قوله والذى في المدونة) أى وهو الراجح يرثه كل من يعتق عليه دخل بشرط

(مقامه) في اداء الكتابة الا انه لا يؤدي ذلك مع ما بال حالاً واليه أشار بقوله (وودى من ماله) أى من مال الميت

(ما بقى) عليه (حالا) اذا ترك قدوماً عليه فأكثر لانه بموته حملت بحره بموته بالمرت كسائر الذين الموجهة

تعمل بموت من هي عليه (وورث من معه من ولده ما بقى ع) ظاهر هذا انه لا يرث ما بقى الامن كان معه في كتابته من

ولده أو حدث له بعد الكتابة وهذا قول والذى في المدونة يرثه كل من يعتق عليه من معه في الكتابة وثم ان كان

من أقاربه خارجاً عن الكتابة فلا يرثه سواء كانوا أحراراً أو عبيداً وانما قيدنا باذا ترك الى آخره لقوله (فان لا يمكن

في المال وفاء) أى بالكتابة

أو غيره أما الأول فواضح وأما الثاني فبان يشتري المالك من يعتق عليه زمر
 كتابته في المدونة ولا ينبغي للمالك أن يشتري أباه أو ولده إلا بادن سيده فإن
 ابتاعه بادن سيده في يعتق على الحر المالك دخل معه في الكتابة وصار كمن عقدت
 الكتابة عليه والحاصل أنه لا يرثه إلا بشرطين أن يكون معه وأن يكون عمره يعتق
 عليه فلا يرثه من ليس معه ولو بمن يعتق عليه ولا من معه بمن لا يعتق عليه فأخوه
 الذي معه يرثه دون ولده الذي ليس معه وإن كان في كتابة أخرى فإن كان معه
 في كتابة واحدة فالأثر معه على فرائض الله تعالى فيقدم الابن على الأخ وبنات
 في الثلثين والباقي لعمه إذا لم يكن معه في كتابة واحدة فإن لم يكن معه في كتابة
 واحدة كان الثلث للسيد وأغنا لم يرثه من في كتابة أخرى لأن شأن الموارثين
 التساوي حال الموت وهذا غير محقق لاحتمال أداء أصحاب أهل الكتابين دون
 الأخرى قوله فإن لم يكن في المال وفاء) سألته تصدق بنى الموضوع فتصدق بعدم المال
 أصلاً أي فالشرط قدرتهم على السعي وإن لم يكن أبوه ترك شيئاً (قوله فإن ولده
 يسعون فإن أدوا محققاً والأزفوا ولا مفهوم للولد) أي من معه في الكتابة
 كذا ولداً أو غيره وأغنا يرثه في إعطاء ما تركه مالا يفي فلا يعطى لأجنبي وأغنا
 يعطى لولده إن كان وحيداً أو أمه إن كانت معه أمه (قوله أي يعملون في المال)
 أي أولاده يعملون أي ورثته لأخيه ومصر الولد وقوله والأغنا يعطى المال لأمين بان
 لم يكن أمانة أي ولم قوة على السعي أي فيحصلون بسعيهم ولو بأجرة لأنهم ما فيه
 وفاء النجوم وأما إذا لم تكن قوة على السعي كانت أمانة وأولادها (قوله وليس
 في المال قدر مخ) قد تقدم أن الكتابة تحمل عليه بموته إذا ترك وفاء وهذا لم يترك
 وفاء فإذا ترك وفاء حلت بموته صفاراً كانوا أو كباراً وأما إذا لم يترك وفاء فالنفصيل
 كما قال المصنف أي وعجل للمال للسيد إذا لافائدة في الانتظار حينئذ وكلام المصنف
 حيث لم يكن معهم أم ولد فإن كان معهم أم ولد ولها قوة وأمانة دفع اليها المال إن رجي
 لها قوة على السعي في بقية الكتابة فإلهت واعتبار الأمانة إنما هو في دفع المال
 لها وأما إذا كان لها قوة على السعي في بقية الكتابة وهي غير مأمونة فإن ولده
 لا يرثون أي بل ولو لم يترك شيئاً فأنها سعي إن قويت وإن لم يكن لها قوة وكان
 في غنم سامع ما تركه الميت أو في غنم واحد حيث لم يترك مالا ما يملكهم على السعي
 فأنها تتابع ودفعت غنمها في النجوم وانظر إذا قويت على السعي وأثبت هل تغير عليه
 أو تتابع حيث كان في غنم ما يملكهم على السعي فإله عجب نفسه إذا لم يكن للولد قوة
 وأمانة فانه يعطى لام الولد عند قوتها وأمانتها وإن لم تكن داخلية في عقد الكتابة

(فإن ولده يسعون) أي
 يعملون فيه (ويؤدون نجوماً)
 على تعجيل الميت (أن كانوا
 كباراً) لهم قدرة على السعي
 وأمانة على المال والأعمال
 المال لا من يؤدى عنهم
 (وإن كانوا) أي أولاد
 المالك (صفاراً وليس
 في المال قدر النجوم إلى
 بل عنهم السعي رفاق)
 مفهومه أنه لو كان فيه
 ما يملكهم السعي لم يرقوا
 ويوضع ذلك على يداً أمين
 ويعطى للسيد على
 قدر النجوم

(وان) مات المكاتب
 ولم يكن له ولد معه
 في كتابته) وليس في ماله
 وفاء (ورثة سيده) يعني
 بالرق لا بالولاء لكونه
 مات رقيقا ثم انتقل بتكلم
 على أم الولد وهي في العرف
 الامة التي ولدت من سيدها
 فقال (ومن أولدامة) يباح
 له ان يستمتع منها في حياته
 بلوطي ودواعيه لقوله تعالى
 أو ماله كنت أيمانهم فاتهم
 غيره لم يمين وتسرى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بحرية القبطية (وتعني من
 رأس ماله بعد ماته) من غير
 حكمها كم ولا يرقها دين
 كان قبل حملها أو بعده
 سواء مات حنف أنفه أو
 قتله بعد أو خطأ ولم يراعوا
 هناك الاستعجال كما قالوا
 في المدير يرجع رقية
 والفرق بين ما نبوت الحرية
 أم الولد قبل القتل بخلاف
 المدير فانه يباع في الدين اذا
 استغرقه بحملها أم الولد
 فانه الاتباع بهال في الدين
 الا في مواضع

(قوله ولم يكن له ولد) أي ولا غيره ممن يعتق خاله (قوله وليس في المال وفاء
 فيه نظر) بل ولو كان في المال وفاء الا أن يقال المهروم فيه تفصيل وهو انه اذا كان
 في المال وفاء وحكم على السيدة بضمها أو أشهد عليه بآتيانه بها ولم يقبلها فانه
 لا يرثه والا ورثه وقوله ورثه فيه تجوز لان رق (قوله أم الولد) الام في اللغة اصل
 الشيء وتجميع على أمات وأصل أم أمة ولذلك تجمع على أمات وقيل الأمات للنعم
 والامهات للناس (قوله وهي في العرف) أي عرف الفقهاء لا يعني ان هذا
 التعريف يصدق بما اذا كان السيد رقيقا لا يعرف غير مانع وأما أم الولد
 في اللغة فهي كل من لها ولد قال ابن عرفة في تعريف أم الولد هي الحرة جملها من
 وطى ماله عليها جبراً فنخرج الامة التي اعتق سيدها جملها من غير والامة
 المنوعة لا يزوجها فان حملها النجاسات حرثته من عتقه على جذه وهاتان
 الصورتان خرجتا بقوله من وطى ماله (قوله ومن أولدامة) أي من الاحرار
 (قوله بلوطي ودواعيه) أي مقدماته أي بسائر انواع الاستمتاع التي تجوز
 في الزوجه وانما جاز له ذلك لبقاء الملك عليه اوله اخذ قيمتها من قتلها (قوله لقوله
 تعالى) أي في موم لا يبدل على جواز وطى أم الولد وقوله وتسرى) أي وأولدها
 ابراهيم واستمر على وطئها بعد ايلادها وهذا هو محل الدليل من تسريه بها لا مطلق
 التسرى كما هو ظاهر عبارته وكان ترك ذلك لظهوره اهداها له صلى الله عليه
 وسلم الخوقس وكانت بيضاء جميلة والقبطية نسبة للقبط وهم أهل مصر
 كما في المصحح (قوله وتعتق من رأس المال) وتعتق على الدين والكف فانه عج
 وحمل عتقها حيث كان السيد حراً وغير مجبور عاينه لا غرماء حين الوطى الذي
 منه الولادة فان وطى المفسد أمته الموقوفة للبيع فجات من ذلك الوطى لم ينسح
 بيعها بخلاف من استمدها قبل التقليل (قوله مات حنف أنفه) أي مات
 موتاً علم من أنفه وذلك أن هذا الكلام يقال في شأن حيوان مات بدون سبب
 من ضرب وغيره وشأنه ان يأخذ في التنفس حتى ينقطع فلذا خص بالانف وحله
 فعل وهو حنف قول حنيفة الله يحققة حنفاً من باب ضرب اذا أمانه وما قلناه من
 التفسيره وتفسير بالاذم أو لئلا يفتقر قولنا والاول أصح (قوله نبوت الحرية
 لام الولد) الاولى أن يقول لقرنها من الحرث في منع اجارتها وبيعها في دين أو غيره
 ورثتها وبها وغير ذلك دون المدير لان عتقها لا يرده الدين ولو سابقا (قوله لا
 في مسائل) أي سنة تباع فيها أم الولد الاولى الامة المهرومة بطلها الراهن بغير
 اذن المهرتم والحال أنه معترفان اتباع بعد الوضع والولد حراً يباع الثانية الامة

الجانية يطأها سبعة دها بعد رطله بجنابتها والحال أنه عديم فانها تسلم للجنى عليه
 ولدها حر الثالثة أمة اتركة يطأها أحد الورثة وعلى الميت دين يستغرق
 التركة والواطى ولها عديم وعالم بالدين فانها تباع دون ولدها الرابعة أمة
 المفلس يطأها بعد دوقه للبيع وتحمل فانها تباع بعد الوضع دون ولدها الخامسة
 الامة المشتركة يطأها أحد الشركاء مع غيره وتحمل فانها تباع بعد وضعها دون
 ولدها السادسة أمة القراض يطأها العامل مع غيره وزاد بعضهم أمة المكاتب
 ونظمها بعضهم فقال

تباع أم الولد * في ستة فاحتمد
 أحبلها راغتها * أو الشريك فاعد
 أم مفلس وإن جنت * نسلم له فسدد
 أو أحد الوارث أو * مقارضا فيعتدى

وزادت سابعة فقال

وأمة سيدها * مكاتب فاعتمد

(قوله ولا يجوز بيعها) أي ولو كان على السيد دين استدانه قبل استيلائها
 (قوله فان وقع فسخ) أي ولو أعتقها المشتري اعتقد أنها قن أو علم أنها أم ولد
 وترجع لسيدها (قوله فيرجع المشتري على البائع) أي في كل الصور بالثمن
 وعلى رد عتق المشتري لها لا يمكن المشتري اشتراها على أنها حرة بمجرد الشراء
 أو على شرط العتق وأعتقها فان اشتراها على أنها حرة بالشراء فانها تكون
 حرة بالشراء ولا يرد عتقها سواء علم حين الشراء أنها أم ولد أو لا واستحق بايعها
 في الوجهين ثمنها ويكون الولاء له وإن اشتراها بشرط العتق وأعتقها
 لم يرد عتقها لمكان أن علم حين الشراء أنها أم ولد استحق سيدها ثمنها أيضا لأن
 المشتري حينئذ كان يظن أنها أم ولد لسيدها الأول فان اعتقد أنها قن فالثمن له
 لا للبائع والولاء للبائع فإذا لم يعتقها في هذه الصورة لفسخ البيع وردت وقوله
 أو اتخذها أم ولد فترد لأولي ثم إن علم المشتري بأنها أم ولد غرم قيمة ولده للبائع
 وإن لم يعلمه وكنهه البائع وغيره فهل يغرم قيمته أيضا وهو قول ابن الماجشون وألا
 لأنه أباحه إياها وهو طرف النجس وهو أحسن خلاف ولو تزوجها المشتري من
 عبده ردت مع ولدها ولا يكون له حكم أم الولد * فتنبيه * وإذا فسخ البيع فيما يقضى
 فيه فظاهر المذهب أنه لا شيء على البائع مما أفقعه المشتري ولله شيء من قيمة
 خدمتها (قوله قال بعضهم يريد بعد المعينات) أي يريد بقوله وبدء الكفن بعد

استئذانها الأصحاب تغانها
 في الكبير (ولا يجوز بيعها)
 فان وقع فسخ وان أعتقها
 المشتري أو اتخذها أم ولد
 أو ماتت فيرجع المشتري
 على البائع بالثمن وصيبتها
 من البائع ومثل البيع
 المصة والرمح ونحوهما
 تنبيهان الأول قوله فتنق
 من رأس مالها بدارضه قوله
 وبدء الكفن لكن قال
 بعضهم يريد بعد المعينات
 الثاني قوله بعد مماثلة هذا
 إذ أولدت في حياته

أما الزمان وتركها ماضيا

فقال ابن القاسم قد تنق
اذ ذكروا قال ابن الماجشون
وهنون لا تنق حتى تنق
وعلى هذا القول لا تنق
من تركته (ولله عليها
خدمة) كذبة وأما البسيرة
فله ان يستخدمها فيها
كالتقى والطعن (ولا غلظة)
فلا يؤجرها من غيره (وله
ذلك) أي ما ذكره من الغلظة
والخدمة (في ولدها) من
غيره (فيؤجره) من غيره
(وهو) أي ولد أم الولد
من غيره (عنزلة أمه)
في العتق يمتق بنتهما
هذا اذا مات السيد وهي
حية فان ماتت قبله فلا يمتق
أولاده حتى يموت السيد
(وكلمة أسد طه مائة لم انه
ولد فهي به أم ولد) مضافة
أو عاقبة وكذلك الدم
المنعقد — على المشهور
(ولا منعقه) أي السيد
(الفرز) وهو الأنزل خارج
الفرج أي لا منعقه ادعاء
الفرز عن الأمه (إذا أنكر
ولدها) ان يكون منه
(و) الحال انه قهر بالولوى
لان الميراث قد قبله ولو البسيرة
منه

المعنيات من أم الولد وغيرها (قوله فقال ابن القاسم الخ) أي والغرض انه أربوبها
احترازا مما لم يقر بوطئها أو ظهور حملها بعد موته فلا تنق به بخلاف ظهوره قبله
وتفادير غرة الخلاف أيضا لو مات لها مورث بعد موت سيدها وقبل وضعها فقبل
الأول ترثه لأمه على الثاني (قوله خدمة) أي لا يجوز له ان يجعل عليها خدمة كثيرة
بغير رضاها (قوله وأما البسيرة) هو ما تنقص عن ما يلزم الأمة وفوق ما يلزم المرأة
(قوله كالطعن الخ) الاحسن في ذلك الرجوع للعرف (قوله ولا غلظة ظاهرة)
ولو غلظة والفرق بين الخدمة والغلظة ان الخدمة يستعملها بنفسه من الطعن وغيره
والغلظة ان يذاجرها من غيره كأفاده الشارح فان أجزها بغير رضاها فصحت ولها
أجرة مثلها على من استعملها وله أجزاؤها على النكاح على قول وأرش الجذابة عليها
ولا تقبل شهادة تواردها نصف حد الحر ولا ترث ولا يقسم لها في الميراث (قوله
أي ما ذكر) أي فافرد باعتبار المذكور وقوله من الخدمة أي الكثيرة (قوله
في ولدها من غيره) أي الولد الحاصل لها بعد حملها من سيدها أو أم الولد الحاصل قبل
الاستيلاد فهو ورق وفي نت التصريح بان تزويج أم ولد لا يكره (قوله
فيؤجره) تفريع على ما تقدم وحينئذ فالمناسب ان يقول فيستخدمه أو يؤجره من
غيره (قوله وهو بمنزلة أمه في العتق يعتق بعقها) قال نت ولو قتلت سيدها عتقت
وكذا يعتق ولدها وتقتل ان تمتد اه قال حج وأما خطأ فلا شيء عليها واخر
به ان يقال قتل في عمدة القصاص ولا شيء في خطائه اه (قوله مما يعلم انه ولد) أي
بشهادة النساء العارفات (قوله فهي أم ولد) أي بشر ما بين احدهما اقرار السيد
بوطئها مع الأنزال ولو كان الاقرار في المرض فلم أنكر الوطئ ولم تشهد عليه ببنية
بالاقرار بوطئها وانت بولد قتل يلحق به ولا يلزم بين لانه لم يمتا كما اذا مات من غير
اعتراق بالوطئ ووجدت أمته حيا فلا تنق لاحتمال كونه من ربي وكذا
لا يلزمه الولد اذا قال كنت أمه من غير أنزال والثاني ان ثبت ولادتها أو سقطها
ولو بشهادة امرأتين حيث كان الولد حيا وما واما لو انت به وقالت هذا الولد منك
مع اقراره بوطئها وأنزله فثبت كون به أم ولد ولو لم يحصل شهادة على الولادة (قوله
وكذا الدم المنعقد على المشهور) وهو الذي اذا صب عليه الماء الحار لا يذوب
ومقابلها لا يصب لا تكون أم ولد بالدم المجمع الذي اذا ألقى عليه الماء الحار لم يذوب
اه (قوله ولا منعقه البزل) وكذا لا ينعه الوطئ بدبرها أو بين فخذيها ان أنزل
كافي خليل وكذا اذا لم ينزل في وطئها ايها وقد أنزل قبله في غير وطئها ولم يسل
كاذ كره ايضا في الامان قاله عجم وعزله عن أمته جائز اذا لاحق له في الوطئ وأما

أمة غيره فلا يجوز له الا باذن سيدها لان له حق في ولدها ولا يجوز ذهاب في الحرية
 الا باذنها (قوله فأكثر) لا حاجة له (قوله ما جاء من ولد) أي حيث أنت به
 لستة أشهر من الاستبراء أو ما في حكمها كستة الاخسة أيام وأما أن أنت به
 لا قل من ذلك فان كان في طور لا يكون عليه الامن جات به قبل الاستبراء فانه يلحق به
 وان كان في طور يكون عليه من جات به بعد الاستبراء فانه لا يلحق به كما يفيد
 كلام القراني اه المراد من عجم وقوله على المشهور ومقابلته للغيرة لا يصدق
 في دعواه الاستبراء ويلحق به الولد (قوله ولا يلزم في ذلك بين) أي في ادعائه
 الاستبراء (قوله وهو شرها الخ) واقباله فهو الخلو من الكرم والخلوص الرقية من الرق
 ولذا سمي الديت بالعقيق لخلوصه من أيدي الجبابرة ومن العرفان (قوله لما صبح الخ)
 أي ولان الله سبحانه وتعالى جعله كفارة لاقتل وصلة الرحم أفضل منه لما في مسلم
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة أعتقت رقبة لو كنت أخذت منها ألف دينار
 لكان أعظم لاجرك وهل ذلك شامل لأرقاب الواجبة حرر (قوله أعتق الله الخ)
 ظاهر الحديث يقتضي أنه اذا أعتق ناقص عضو لا يجيب النار من العضو الذي
 يقابله منه وهو ممكن لان الالم يخلقه الله تعالى في أي عضو كما جاء في الصحيح ان الله
 تعالى حرم النار أن تأكل موضع السجود فانه في التعقيق (قوله بكل أرب الخ) أي
 عضو كافي القاموس (قوله حتى فرجه الخ) غيا بالفرج لقطاء الشهوة به
 فيتموه عدم دخوله (قوله وعنى الذكرا أفضل) ثم أعلى الرقاب وأنفسها عنده
 أهلها وان كان الاعلى ثمنا كافر افضله مالان وخالفه أصبح ونسب للجمه وورفال
 في التوضيح قيل وهو الاقرب وان الذي يظهر أن السيد لا يعتق من النار لا يعتق
 عبيد بن نصرانين فانه لما كانت قيمته امثل دية الحر المسلم كان كالمرأة اما اذا تساوى
 فالسليم أفضل بلا خلاف قال في الذخيرة واداكناه - بين فالدين أفضل وان كان
 أهلها متساوي في المقدمات انما يكون الاعلى ثمنا أفضل عند استوائهما في الكفر
 والاسلام (قوله وهو البالغ العاقل الخ) صادق بالكافر اذ يصح عتقه لعبد
 الكافر ويلزم ان أسلم العبد أو كان مسلما أو بان عن سيده ولم يسلم وأما ولم يسلم
 العبد ولا بان عن سيده فان أسلم سيده فيصير كذا في الاقليات لم يلزم بل له الرجوع فيه
 لان عتقه فيه صحيح غير لازم وكذا يدل فيه السكران بحرام فإزمه عتقه كطلاقه
 (قوله فلا يجوز عتق المبي الخ) أعلم ان السبي والمجنون والمبي اعتاقهم باطل
 والمريض والزوجة في زائد الثلث والمدين بوقوف اعتاقهم على الاجازة حتى يرد
 وقول الشارح ر المجهور عليه بفصل فيه (قوله ولا من أحاط الدين بماله) فان

(فان ادعا) السيد (استبراء)
 بمحضه فأكثر (لم يطأه دها)
 لم يطق به ما جاء من ولد
 هلى المشهور ولا يلزمه
 في ذلك بين ثم انتقل بتكلم
 على العتق وهو شرعا خلوص
 الرقية من الرق وحكمه
 التدبر وهو من أعظم
 القربات لما صبح أنه صلى الله
 عليه وسلم قال من أعتق
 رقبة مؤمنة أعتق الله
 عز وجل بكل أرب منها
 أربا منه من النار وفي لفظ
 أعتق الله بكل عضو منها
 عضوا منه من النار حتى
 فرجه بفرجه وعتق الذكرا
 أفضل وله ثلاثة أركان أو لها
 المعتق بكسر التاء وهو البالغ
 العاقل الذي لا جبر عليه
 ولا يحيط الدين بماله ولا يجوز
 عتق) المبي ولا المجنون
 ولا المجهور عليه ولا (من
 أحاط الدين بماله) كان الدين
 ما لا أو مؤجلا لانه حينئذ
 يصرف في ماله العتق

اعتق فان عتقه لا ينفذ ولغيره ان يردم كله ان استغرق الدين جميع ماله أو يرد
بعضه ان استغرق بعض ماله فاذا كان عليه عشرة درهم مثلاً وعنده عبدي يساوي
عشرين درهماً مثلاً فاعتقه فلهما صاحب الدين ان يرد به ماله وهو ما قبل الدين وسباع
من الرقيق بقدر العشرة وان جدهم يشتري ذلك ولا يبيع جديده ومحل رد التفرير
لعتق من أحاط الدين بماله لم يعلم رب الدين بالعتق ويرضى به ولم يرد أو يطول
زمن العتق وان لم يعلم فيصح العتق والطول بان يشتهر بالحرية ويثبت له أحكامها
بالموارة وقبول الشهادة وماله بهذا المدين ما لا قدر الدين الذي عليه فان عتقه بمعنى
ولا يرد ولو كان إعادة المال قبل نفوذ البيع كما اذا كان البيع على الخيار بان رد
السلطان عتق المديان وباعه عليه وقد علمت أن يرد به على الخيار ثلاثة أيام فقبل
مضى ثلاثة أيام الخيار فأد السبيد مالا فان عتقه بمعنى ولا يرد لان رد الحما كم رد
يقاف كرد الغرماء وأما بعد نفوذ البيع فلا يرد هذا اذا كان البائع السلطان
كما صورنا أي أو المفلس أو القرماء بان السلطان أمناه أو هم بغير اذنه فبذل البيع
بعد نفوذه أيضاً حيث أفاد مالا واستشكل قولنا أو يرد به ماله مع فرض أحاطة
الدين بماله والجواب أن يفرض ذلك في الصورة المتقدمة وهي ما اذا كان عنده
عبد يساوي عشرين عليه عشرة وعتقه كله ولم يرد به جدهم يشتري بعضه أي
بقدر الدين فانه يساع كله فهو أحاطة بهذا الاعتبار (قوله فانها المعتقد) شرطه
أن لا يتعلق به حق لازم كالمرهوب والمستأجر والعبد الجاني فان عتقه هم موقوف
على أجازة رب الحق وانظر تفصيل ذلك (قوله بدون احتمال) أي حال كون
ذلك غير مصاحب لاحتمال ولا قرينة وعطف القرينة تفسير (قوله كقوله
اعبده متعجباً من الخ) أي فلم يرد بذلك العتق وانما أودأت في ذلك كالحراً وهل
شأنه لم يعجب سبيده فقال له أنت حر وأما أنت الأحرار جوا بالخالفته ولم يرد بذلك الحرية
وانما أودأت في مخالفتك مثل الحرية هذه الصورة قد دخلت تحت قول الشارح
مثلاً قال في الدوقية ومن أعجب من عمل عبده أو خالقه عنده أمره بشيء فقال ما أنت
الأحرار لا شيء عليه في القنوى ولا في القضاء ولو قامت عليه بنية بذلك (قوله
وكقوله لمشار الخ) ولا بد من ثبوت الكراهة على المكس حتى ذكر حريتها
لان القرينة بساط والبساط لابد من ثبوت (قوله وأما كناية الخ) خاصه أن
الصفة أما صريحة أو كناية والكناية إما ظاهرة أو خفية فالصريحة هي التي
لا تصرف عن العتق والكناية الظاهرة هي التي لا تصرف عنه إلا بنية كونه
كأن نفسك وانطبعة هي التي لا تصرف اليه إلا بنية كاذب (قوله أو اعتقتك)

العبودية في حق المالك وهو
مستأجر أو كونه في
شأنه من حوائج الحرية
كلاهما من المصلحة
التي هي في حق المالك
على وجه المالك وهو احتمال
ولا قرينة تصرفه عن ارادة
العتق كقوله فكذلك
من الرق أو حرزها أو أنت
حرما ان كان ثم قرينة
تصرف القضاة عن ارادة
العتق فلا يلزمه عتق كقوله
اعبده متعجباً من الخ
ما أنت الأحرار مراده أنت
حر القضاة وكقوله لمشار
هو حر وقصد بذلك رفع
الظلم عنه دون الحرية
وأما كناية كونه لك
نفسك أو اعتقتك
أو تصدقت عليك بعتقك
ولا يحتاج إلى نية في هذه
الالفاظ ونحوها وأما
أسقني أو اذهب فانه
لا يكون بمجرد وجوب
لذلك الرقبة من عليه
حتى تعبه النية

فيه نظير من الصريح فالصريح كل ما فيه لفظ العتق أو التحرير أو ابطال
وقوله أو تصدقت عليك بعتق الظاهر أن هذه من الصريح نظر لقوله بعتق
فعل الشارح نظر إلى لفظ تصدقت فجهله من السكينة (قوله بعض عبده) كان
قفا أو مدبرا أو ممتقا أو حرا أو أم ولد أو مكاتب لانه عبد ما بقي عليه درهم (قوله
كل ربع الخ) أي أن يقول ربك حر (قوله كيد) أي من كل أمر متصل
بالعبد واختلف إذا عتق نحو الشعر والكلام والريق على أحد قولين مبنيين على
طلاق الزوجة بذلك وعنده (قوله استتم) سواء كان مؤسرا أو مسرا (قوله
إذا كان المعتق مسلما) وأما إذا كان كافرا أو عتق بعض عبده الكافر فإنه لا يكمل
عليه وأما الوعتق بعض عبده مسلما أو أسلم العبد أو أسلم هو فهل كذلك أو يعتق
عليه الباقي بالحكم وهو الظاهر وحرر وقوله بالغا أي وأما الصبي فعتقه من
أصله باطل وكذلك قال فيما بعده تأمل (قوله قوم عليه الخ) اعلم أن تقوم حصته
الشريك بشروط ستة أن يدفع القيمة بالفعل لشريكه يوم الحكم العتق وأن
يكون المعتق مسلما أو العبد فلو كان العبد والشريك كان كفرة أو المعتق ذميا والعبد
كذلك فلا تقوم يوم وان يكون العتق باختياره لأن ورث جزأ من أبيه مثلا فإنه
لا يقوم عليه جزء الشريك ولو لم يله فلا تقوم عليه حصته شريكه وان يكون المعتق هو
الذي ابتدأ العتق لانه أفسد الرقبة وأما لو كان العبد من البعض قبل العتق فلا تقوم
عليه حصته شريكه كمالو كان العبد مشتركا بين ثلاثة أملاء أو عتق أحدهم نصيبه
ابتداء وتبعه الثاني باعتاق حصته وأبى الثالث من العتق فإن حصته تقوم على
الأول إلا أن يرضى الثاني بتقوية ما عليه فلم كان المبتدئ للمعتق مفسرا لم تقوم حصته
الثالث على الثاني إلا برضاه وأما الوعتق معا أو مرتبا وجهل الأول قامت حصته
الثالث عليهما أن يسرا أو الأفعلى اليسر منهما الشرط الخامس أن يكون المعتق
مؤثرا بقيمة الشريك واليه أشار الشارح بقوله وما ذكره هذه الخ السادس
أن تكون تلك القيمة التي اشترط يسرها أو بيعها زائدة على ما ترك لنفسه (قوله
بقيمة يوم يقام عليه) اعلم أن القيمة معتبرة يوم الحكم فقول المصنف يوم يقام عليه
أي أن وقع الحكم فيه (قوله وعنتق عليه بالحكم) أي بالسرابة (قوله قولان
مشهوران) الراجح منهما أنه يقوم جميعه بماله على أنه رقيق لا عتق فيه لأن
في تقويم البعض ضررا على الشريك ويعتبر ماله يوم يقام عليه في المحل الذي وقع
فيه العتق وهذا إذا عتق بغير إذن شريكه ولم يلزم له التقص المباحل بالتقويم
لخصته مفردة ولا تقوم حصته الشريك فقط على أن البعض حر وكذلك يقوم بولده

ولا عتق خواص منها ما أشار
اليه بقوله (ومن أعتق
بعض عبده) كالربع
أو الثلث أو النصف أو عتق
عضوا من أعضائه كيد
(استتم) أي أعتق (عليه)
جميعه بالحكم لا يعتق
البعض إذا كان المعتق مسلما
بالعاقلا رشيدا حرا
لأدين عليه هذا كله
إذا كان العبد لمالك واحد
لقوله (وان كان لغيره معه
فيه فمركة قوم عليه) أي
على من أعتق البعض
نصيب شريكه بقيمة يوم
يقام عليه وعنتق) عليه
بالحكم على المشهور
واختلف هل يقوم عليه
نصيب الشريك فقط
أو جميع العبد قولان
مشهوران وما ذكره معه
إذا كان مسرا بما يحمل
نصيب شريكه يوم الحكم

(فان) كان غيره مؤسراً يوم الحكم (٢٦٧) بأن (لم يوجد له مال) البتة (بقي سهم الشريك رقيقاً)

الذي حدث له بعد العتق (قوله بأن لم يوجد له مال) أي زيادة على ما يترك
للفاس (قوله يقوم عليه بقدر ما يوجد معه) والمعبر لا يقوم عليه ولو رضى
شريكه بالتباع ذمته (قوله ومثل عمداً) ويدل على قصد التمثيل القران (قوله
بعبد القن أربعة بعد عبده فالمراد رقيقه أو رقيق رقيقه الذي يتزعم ماله فان مثل
برقيق من لم يتزعم ماله كعبد مكاتبه لم يعتق عليه ولزمه أرض جنايته إلا أن يكون
مثله فسد فيضمن قيمته ويعتق عليه (قوله أو بعد ولده الصغير) أو الصغير
المجور عليه ويعظم قيمته لمجوره وإنما إذا مثل برقيق ولده الصغير الرشيد فانه
لا يعتق عليه ويفر له أرض الجناية إلا أن تبطل منافعه فانه يعتق على الأب
ويفرم قيمته (قوله مثله بضم الميم) ويقال يقع الميم بضم المثلة وبالضم فيها
(قوله كاليد) أي أوائله وتكسأه بعد أوجهه ولو قصد استزادة الثمن لتعذيبه بذلك
وسياق أن الرجوع القول بأنه لا بد من الحكم فاذا لم يحكم بعقوبة كما عسر فلا يعتق
ويصح بيعه (قوله كقضاء العين) أي أو رسم وجهه أو غيره بالنار أو قلع ظفره
أو قطع بعض أذن (قوله عتق عليه) وهل يتبعه ماله اقتصر إلا فقهسي على أنه
ينبغي لما تقر بأن مال العبد يتبعه في العتق (قوله وقيل لا يعاقب الخ) كلام تم
يفيد أن هذا هو المذهب والمذهب أن من مثل بزوجه لا تطلق عليه بخلاف بيعها
وتزويجها قاله عجم (قوله وقال ابن القاسم الخ) هذا هو المذهب (قوله احترازاً
من الذي) أي إذا مثل بعبد الذي وقوله عند ابن القاسم أي خلافاً لأشبه نحل
الخلاص بينهما كما في تفت فيما إذا مثل للذي بعبد الذي والحاصل أنه يعتبر في المثل
كونه مكافئاً رشيداً حراً أو معتبراً بسلامة أو أسلام العبد فلا يعتق على ذي مثل بعبد
الذي وقوله الذي احترازاً عن المعاهد فان مثله بعبد المسلم لا توجب عتقه (قوله
فانه لا يعتق عليه) على ما رجع إليه ابن القاسم وهو المذهب وكذا زوجة ومريض
زائد على الثلث أي إذا مثلت زوجة ومريض زائد على الثلث عتق على
المريض محل الثلث لا زيدا إلا أن أجازة الورثة وكذا عتق على لزوجة محل الثلث
فقط لا زيدا ليرضى الزوج فان لم يرض فله رد الجميع وقيل ليس له تسلط له إلا
على رد ما زاد على الثلث انتزاعاً من الشارح العربية وليس كاستدعاء عتقها لرد الجميع
والراجع الأول (قوله وبعد الخ) اعلم أن السيد حيث تم دفعه شيء منه
فانه يعتق عليه كما ذكره المصنف وإن لم يقصد المثلة كما هو ظاهر المدونة فانه تفت
فقول خليل وبالحكم جميعه أن عدل الشين إلا ما هو فيه وأى عدل ما فيه شين
أولنا أو جب الشين سواء قصد الشين أم لا فأد بعرض الشيوخ رحمه الله (قوله

من السفيه إذا مثل بعبد فانه لا يعتق عليه على ما رجع إليه ابن القاسم وعنه يعتق وجهه ابن عبد السلام وبغير
مدان احترازاً من المديان إذا مثل بعبد فانه لا يعتق عليه وبعد احترازاً عما إذا وقع ذلته منه خطأ فانه لا يعتق عليه

ومثل الخطأ ما إذا ضربته تاديباً أو كواه تاديباً أو كواه تاديباً وذلك إلى التمثيل به لم يعتق عليه لعدم القصد إلى ذلك فلو اختلف قول السيد والعبد فقال السيد خطأ وقال العبد محمداً فقال قول (٢٦٨) قول السيد مع يمينه وأقاربت الإضافة

ما إذا ضربته تاديباً أو كواه تاديباً وكذا لو ضرب رأسه فقتل للماء في عينيه فلا يعتق لاحتمال أن يقصد ضرب رأسه لا ما حدث (قوله فانه قول السيد يمينه) وكذلك الزوج إذا مثل بزوجه وجسه واختلافان القول قول الزوج يجامع الأذن في العبد إلا أن يكون الزوج أو السيد معمر وفاً بالجماعة والأذى فلا يقبل قوله ما وه زوج الزوج ويعتق العبد ولو اتفقا على العمد واختلاف في قصد الشين فالقول للسيد أيضاً (قوله ولا يكون مثله مطلقاً) وهو المقتد (قوله ومن ملك) أي بالبيع الصحيح أو الفاسد حيث فات لان لم يفت أو كان على خيار ولم ينقص أيام الخيار فلا يعتق ومثل الملك بالبيع الملك بالهبة أو الصدقة أن علم المولى بالكسب بأنه يعتق على المولى بالفتح أو قبل المولى بالفتح والولاء للمولى بالفتح والحاصل أنه أن عتق لعلم المولى بالكسب فلا يباع في دين ولا غيره وإن عتق لقبول له الموهوب له فإن كان عليه دين فانه يباع فيه وحيث لا يقبل ولا يباع ولو كان عليه دين وأما ما ملكه بالارث أو الشراء فتحل عتقه حيث لا دين ولا يبيع فيه تنبيهه محل العتق حيث كان المالك والمملوك مسلمين وهكذا لو كان أحدهما مسلماً وأما لو كانا كافرين فلا تضرر له ما قال بعض الشراح وينبغي الآن بترافعه إلينا وبشترط أيضاً أن يكون المالك رشيداً (قوله أبويه) أي نسباً احترازاً عن من ملك أبوي الرضاع أو أولاد الرضاع فلا عتق (قوله ذكرنا) كان أو أنثى) تعميم في ولد ولده وقوله قبله لا ذكر تخصص وتقييد له ولده وخصه بالذكور لا بالبنات كمر مع قوله أو ولد بناته (قوله كل من ذكر) أي فالأفراد باعتبار أن الفاعل كل فرد بما ذكر والظاهر أنه لا حاجة للملاحظة الكلية لأن العطف بما قد ذكر (قوله ولا يحتاج لحكم على المشهور) ومقابل له أن ذلك يتوقف على حكم كذا قبل بهرام (قوله كان جنينها حرامهما) ولا يصح استثناءه لأنه لا يستثنى في بيع ولا عتق ولا رهن كما هو ظاهر إطلاقهم في الرهن وأما في الهبة والصدقة والوصية فيصح الاستثناء في ذلك عجم وهذا ما مر عند اتحاد المالك وأما لو اختلف بان وهب الأم لشخص واستثنى الوهاب ولدها الذي في بطنها وأعتقها الموهب له فعيل يدخل جنينها في العتق ويصير جراً بمجرد عتقها وتبيل أنما يخرج حراً بعد الوضع وعلى معنى الأم قيمة في الصورة والقيمة يوم العتق وهو أتمامه - هذا الوضع وأما يوم حصل العتق وقيل لا يعتق بعتقها وبعد انفصاله بأخذ مالها وهي عدم عتقها أصلاً أو بعد وضعه فبصرفه عاملة بعد وأما هكس المصنف وهو عتق الجنين فقط فإن أمه لا تتبعه وانفرد كون الولد كجزء من أمه فإن عتق الكل تبعه جزؤه وانما يصح عتق الولد

في قوله عتق من مثل عتق غيره لا يعتق عليه وانما يلزمه ارض الجنابة وتأكده المنة بقوله بنيت يقتضى أن خلق الله لا يكون مثله مطلقاً وقال عبد الملك إلا أن يكون العبد تاجراً وجيماً فيكون مثله (م) منها (من ملك أبويه) نسباً معاً وأحدهما (أو) ملك (أحدهما من ولده) لصلبه الذكراً أو الأنثى (أو) ملك أحدهما من (ولد ولده) الذي ذكر ذكرنا كان أو أنثى وإن سفل (أو) ملك أحدهما (من ولد بناته) ذكرنا كان أو أنثى وإن سفل (أو) ملك (جده أو جدته) من أي جهة كانا (أو) ملك (أخلام أو لأب أو لأم) جميعاً (عتق عليه) كل من ذكر بنفس الملك ولا يحتاج إلى حكم على المشهور بشرط أن لا يكون عليه دين يستغرق قيمته احترازاً عما إذا اشتراه أو ورثه وعليه دين يستغرق قيمته فإنه لا يعتق عليه بذلك ولا يرد البيع ولا يستغفر ملكه عليه بل يباع عليه

للدين (ومن عتق) أمة (حاملًا) من تزويج أو زنا (كان جنينها حرامهما) لأن كل ولد حدث في بطن من غير ملأ يمين من تزويج أو زنا فإنه تابع لأمه في الحرية والعبودية

وهذه المسألة كره رتبة قوله وكل ذات رحم قوله ما ينزلها (ولا يعتق في الرقاب الواجبة) ككفارة القتل (من فيه
عق من عتق تديبر أو كتابة أو (٢٦٩) غيرهما) لانهما الرقبة بما ثبت به من عقد الحرية (و) كذلك

(لا) يعتق في الرقاب الواجبة (أعمى ولا أقطع) اليد وشبهه أي شبه الأقطع لانهما الرقبة بالعبث (و) كذلك (لا) يعتق في الرقاب الواجبة (من هو ع. إلى غير دين (الاسلام) لقوله تعالى عتق رقبة مؤمنة فقيدها بالآيمان وهذه الآية قيدة للآية الأخرى المقتضية (ولا يجوز عتق الصبي) لانه ليس من أهل التكليف (ولا) يعتق (المولى عليه) وهو المسمى الذي يضع المال في غير مواضعه (ج) اختلف اذا عتق أم ولد ولشهور انه يعضى (و) من خواص العتق (الولاء) يقع الولاء محدود (لمن أعتق) فسيببه زوال الملك بالمرية ابن شاس فن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولاه سواء تزاد عاق أو دبر أو استولده أو كاتب أو عتق العبد بعض أو بأكمله من نفسه أو عتق عليه إلا أن يكون السيد كافر والعبد مسلما أو يكون السيد عبدا أعتق باذن سيده

في بطن أمه دونها حيث لا دين على سيد أمه يستغرق قيمتها والارق حيث قامت الغرماء قبل وضعه مطلقا ولو بعد وضعه حيث كان الدين سادة على عتقه والامضى عتقه وتباع أمه دونه بعد وضعها (قوله ولا يعتق في الرقاب الواجبة) أي وأما غير الواجبة فيعزى ذلك (قوله ككفارة القتل) دخل تحت المكاف ككفارة الظهار وكفارة نظره ضمان (قوله من فيه الخ) من نائب فاعل يعتق وقوله من عتق بيان لمعنى وقوله تديبر الباء سببية أي عتق حاصل بسبب تديبر أو كتابة فان قلت ان العتق لم يكن حاصلًا بالفعل قلت وان لم يكن حاصلًا بالفعل فهو في حكم الحاصل بالفعل فقد بر ذلك (قوله أرغبرها) كأم ولد أو معتق لاجل أو مريض كان عند مالك كافر أو اشتراه كذلك (قوله وشبهه) كالاشل وكل عيب غير خفيف وأما ذات العيب الخفيف فيعزى عتقها كالأور ووذى مرض خفيف أو هرج خفيف أو ذهاب بعض أذن أو نقر لاجمع كل وإذا أعتق غير المجزى فعتقه لازم ولا يرجع رقيقا (قوله ولا يجوز عتق الصبي) أي ولا يصح به ذلك الوقوع كالمجنون (قوله ولا عتق الولي عليه) أي لانهما الرشد وأما إذا لم يكن مولى عليه فيصح عتقه لان تصرفه محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم وعليه ما العكس في تصرفه إذا رده (قوله وهو السفه الذي يضع المال الخ) ولو في فهو مال ولذا تباح (قوله والمشهور أنه يعضى) لانه لم يبق له فيها إلا الاستمتاع وقيل لا تملكه كخبر زوميته ويلزمه ماله (قوله يقع الواو محدود من الولاية) يقع الواو وعرفه بعضهم بقوله مفعلة حكيمه توجب لموصوفه أحكام المصوبة عند عتقها (قوله لمن أعتق) ذكرنا أو أثنى حقيقة أو حكما فيشمل من أعتق عنه غيره بغير إذنه ولولاء بالباشرة ولولاء بالجر وعتق الغير يشمل الناجز ولاجل والتدبير والكتابة كان يقول أنت حر أو عتق لاجل أو مديبر أو مكاتب عن فلان إلا أن يكون المعتق عنه ميتا فلولاء لو رتبته ذن العتق قطوعا وأوجبا كعتقه في كفارة وجبت عليه أو مذكور أو بسبب حلف أو كتابة أو قاطعه فادى وخرج حرا أو أعتق عليه بقرابة أو ماله مثلا ويستعفى من قوله المولى لمعتق مستغرق للذمة بالتبعات فان ولأمن أعتقه لمجاعة المسلمين حيث ماتت وجهلت أرباب اتبعات فان كان حيا وكان غرماؤه معينين حجر عليه فان أجاز غرماؤه عتقه جاز وكان الرلاء لهم والاردون سيم ماله بينهم (قوله فالسيد الكافر لا ولأله) حاصل الفقه في هذه المسئلة أن الكافر إذا أعتق عبده المسلم وسواء اشتراه مسلما فاعتقه أو أسلم عنده ثم أعتقه فان الولاية فيه للمسلم لا للمعتق الكافر ولو أسلم بعد ذلك كان فالسيد الكافر لا ولأله على عتقه

المعتق ناجراً أو غيره أو أعتق عنه وأما لو أعتق للمكافر عبده الكافر ثم أسلم لعبد
 فان ولأه ينتقل للمسلمين من عصبته السيد النصراني فان أسلم سيده الذي أعتقه
 بعد ذلك فان الولاء يعود اليه والمرد يعود الولاء هنا غلما هو الميراث فقط ولا فالولاء
 ثابت لا ينتقل لان الولاء كالنسب فكذلك لا تزول عنه الابوة ان أسلم ولده فكذلك
 الولاء ونذا ان أسلم معاً أو أسلم السيد قبل اسلام العبد فيرثه أيضاً بالاولى وأما اذا
 أعتق مسلم كافراً فيكون الميراث لبيت المال الا ان يكون للمسلم أغارب كفارية يكون
 لولأه لهم وينبغي ما لم يسلم العبد فيعود الولاء للسيد (قوله والعبد اذا أعتق الخ)
 حاصله من المذهب ان الرقيق القن أو من فيه شايبة حرة اذا أعتق عبده فانه
 لا ولأه له عليه وإنما الولاء سيده ان كان المعتق بالكره يجوز لسيده ان يتزاع ماله وهو
 الذي يحمل كلام الشارح عليه كالمدر والمعتق لاجل اذ لم يقرب الاجل ولم يرض
 السيد وهذا اذا أعتق باذن سيده أو بغير اذنه وأجاز وأما اذا أعتق بغير اذنه ولم يعلم
 سيده بمذمة حتى أعتقه أو علم وسكت فان الولاء في العبد الاسفل يكون للعبد الذي
 أعتقه لا للسيد الاعلى وهذا اذا لم يستثنى ماله أو ماله واستثنى السيد ماله كان الولاء
 للسيد ان رضى بعتق عبده فان رده بطل العتق ويكون العبد الاسفل رفا له من
 جهة مال السيد الاعلى وقولنا ان كان المعتق بالكره يجوز للسيد أى الذى حملنا
 عليه كلام الشارح الخ احترازاً عما اذا كان لا يتزاع ماله كمدبر وأم ولدنا امراض
 السيد مرضاً مخوفاً وكعتق لاجل قرب وكما كتب لم يرد السيد ومعتق بعضه
 فالولاء للعبد مطلقاً عالم السيد الاعلى بمذمة أم لا أطاره أم لا لا يتوقف على اجازته
 وان صح السيد من مرضه في المدر وأم الولد لانه يوم أعتق لم يكن للسيد نزاع ماله
 وإنما ينظر الى ساعده وقوع العتق بخلاف المكاتب اذا عجز بعد عتقه فالولاء
 للسيد (قوله ان يكون المعتق ملكاً للمعتق) وأما اذا لم يكن ملكاً بل كان ملكاً
 لغيره فلا يكون الولاء له وتأملاً فانه لا يجوز عتقه حتى يترتب عليه كون الولاء له
 أولاً الا ان يفرض فيما اذا وكم بان يعتق فلو كمل معتق ظاهراً (قوله وان يعتقه
 عن نفسه وأما ان أعتقه عن غيره فالولاء لذلك الغير وقوله وان يكون المعتق حراً الخ)
 تقدم تفصيله (قوله الولاء لجهة الخ) قال الابي هذا منه عليه الصلاة والسلام
 تعريف حقيقة الولاء في الشرع ولا يحد بتعريف أتم منه والجهة قال ابن الاثير
 بالضم وقيل بالفتح وقال في الصحاح لجهة الثوب تضم وتفتح وجهة البارز وهو ما يطعم
 مما يصيده تضم وتفتح والجهة بمعنى القرابة تضم فانه بعض الشيوخ ومعنى الحديث
 ان بين المعتق والمعتق نسبة تشبه النسب ووجه الشبه ان العبد لما كان عليه

والعبد اذا أعتق لا يرجع
 اليه الولاء ابد وان عتق
 واذا أعتق بغير اذن سيده
 ثم لم يعلم به السيد حتى عتق
 العبد المعتق فالولاء له
 السيد انتهى والاصل فيما
 ذكر الشيخ ما في الصحيحين
 من قوله صلى الله عليه وسلم
 انما الولاء لمن أعتق (ع)
 وإنما يكون له الولاء بأربعة
 شروط أن يكون المعتق
 مملوكاً للمعتق وان يعتقه
 عن نفسه وان يكون المعتق
 حراً وان يكونا مسلمين
 في الدين (ولا يجوز بيعه)
 أى الولاء (ولا هبته) لما
 رواه ابن حبان في صحيحه
 وغيره من قوله عليه الصلاة
 والسلام الولاء لجهة

كلمة النسب لا يباع ولا يوبى (ومن أعقق) (٢٧١) عبيدا عن رجل) مثلاً (فولاء الرجل) المعتق عنه.

إذا كان حراً أما إذا كان
رقياً قالوا لا يسيده وظاهر
كلامه سواء كان المعتق
عنه حاضراً أو غائباً معتقاً
عنه بأذنه أو بغير إرادته
وهو كذلك على المشهور
(و) إذا أسلم كافر على يد
مسلم فإنه (لا يكون الولاء)
عليه (لأن أسلم على يديه
(و) إنما (هو جماعة المسلمين)
لما في التعيين من حديث
بريرة إنما الولاء لمن أعتق
وقيل ولأهله لما روى أنه صلى
الله عليه وسلم قال من أسلم
على يد رجل فله ولأهله
ابن عبيد السلام فإن صح
هذا الحديث وجب العمل
عليه لأنه خاص وحديث
بريرة عام وقال ابن رشد
هذا الحديث عندنا محمول
على أنه أحق به في نصرته
ولقيام بأمره وتولي نفسه
إذا مات (وولاء ما اعتقته
المرأة لها) وكذلك لها
(ولا من يبيع) ولأهله
(من ولد أو عبد اعتقه مع)
هذه المسئلة من مشكلات
الرمال القضاة وعلى أماننا
فإنه أوقع ما على من يعقل
وأدخل ناء التأنيث على

رق فهو كالعدم في نفسه والمعتق ميره موجودا كأن لوله كان معدوماً والاب
تسبب في وجوده (قوله لا يباع ولا يوبى) أي لا يوزر إليه ولا يهتبه (قوله
إذا كان حراً) أي مستأفلاً كان كذا يركون ولا الذي أعتق مسلماناً للمسلمين لأن
الكافر لا يولد على الإسلام وقوله وهو بذلك على المشهور وقابله ما لا شغب
من أن الولاء يعتق وقفاً ثابتاً والأوزاعي وسواء في قولهم أمره بذلك أو لم يأمره
فقال ابن عبد البر (قوله إنما الولاء لمن أعتق) أي وهذا لم يعتقه إنما أسلم على
يده فقط أتى في الحديث وإنما ومن لرد قول الذين ياعوا بريرة لعائشة جعل لي لما
أتولاه (قوله وقيل ولاؤه) أي أن الولاء لمن أسلم على يديه حيث لم يكن له وارث
خاص (قوله وحديث بريرة عام) أي من حيث المفهوم فيخص بمنطوق ذلك
الحديث وذلك أن قوله إنما الولاء لمن أعتق مفهومة أنه إذا لم يعتق لا ولأهله مطلقاً
أسلم على يديه أو لا يخصص بذلك الحديث (قوله ولا من يجر ولاؤه لها) بالبناء
للفعل وقوله ولاؤه نائباً عن يجر وقوله من ولد أو عبد يدينان فإنها أعتقت
ذكرهما الولاء على أولاده ذكرهما وأما نساء بنيهم (قوله وأدخل ناء
التأنيث على أعتقت الثاني) أو فادخل الناء على أعتقت انتهى في تخشى أنها
ما شرت عتق ذلك الولد أو العبد مع أنها ما شرت الاعتق والده أو منته (قوله
أقامة السبب) بكسر الباء مقام المباشرة (قوله وفيه تفصيل ذكرناه في الأصل)
أراد بالأصل شرحه الكبير ولا يعرف وجوده في بلدنا حتى نذكر التفصيل الذي
ذكره فيمنه الآن ثم ذكره فقال ما نصه وفيه تفصيل أن أعتقت أمة وكانت
حاملًا طاهرة الحمل فولاء الأمة ولأهل الجنب لها وما حملت به بعد العتق لا يجزئها أن
يكون من حر أو عبد أو من زنا أو من كافراً ومنهياً إلا عن فيه نوبه فإن كان من عبد
أو كافراً ومن زنا أو من إيمان فولأه لها ما لم يسلم الكافر أو يعتق العبد أو يستحق
الملاعن ولده فإن ولأه يرجع لأبيه إن كان حياً أو المولايه بعده فإن انقرض
مولايه فقبل يرجع الولاء إلى الأم وقيل لبيت المال وأما إن كان الأب حراً فولاء
الولد للأب أو لمولى الأب فإن تنازع مولى الأب مع مولى الأم فقال الواجب به بعد
العتق وقالت المعتقة حملت به قبل العتق نظر فإن ثبت به لستة أشهر فما كثر فهو
لمولى الأب وإن كانوا أقل من ذلك فهو لولاء الأمة وإن أشكل الأمر فهو لمولى
الأب هذا فيما شرت الولادة من ذكر أو أنثى وأما ولد ولدها فولاء له والذكر
للمعتقة سواء كانوا ذكراً أو أنثى وأما ولد الأنثى على التفصيل الأول إن كانوا من حر
فلو إلى الأب وإن كانوا من كافراً أو عبداً أو زناً أو لعان فولأه لها ما لم يسلم الكافر

أعتقته الثاني فالجواب عن الأول أن ما منع على من يعقل بقله وعن الثاني أن المرأة كانت هي المعتقة أو لاضاف
لهذا ذلك أقامة للنسب مقام المباشرة وأما المعنى فظاهر أن كما يابن من أعتقته فرائدها وفيه تفصيل أنه رده في الأصل

(ولا تراث) المرأة من الولاء
 (ما اعتق غيرها من أب
 أو ابن أو زوج أو غيره)
 نحو قول في القسرا نض
 لا تراث النساء من الولاء
 الآمن اعتق أو جره من
 اعتق لان الولاء انما يورث
 بالتعصيب والنساء لا حظ
 لهن فيه (وميراث السائبة
 نجاسة المسلمين) على
 المشهور المراد بها هنا
 أن يقول لعبد أنت حر
 مسيب أو أنت سائبة ويريد
 بذلك العتق ولم يتعرض
 لحكمه ابتداء وفيه خلاف
 مشهور الكراهة
 لاستعمال الجاهلية هذا
 اللفظ في النعتام (والولاء
 لا لاعتد) أي الأقرب
 (من عصبة الميت الأول ع)
 كان حقه ان يقول من عصبة
 المعتق وتفسير هذه المسئلة
 قوله (فان مات المعتق وترك
 ابنين فورا ولاء مولا لا ييهما
 ثم مات أحدهما وترك ابنين
 وجع الولاء الى أخيه دون
 ابنيه) هذا ما لم يكن
 قلعة يتق عصبة فانهم أحق
 من المولى بالاختلاف
 أعلمه (وان مات واحد)

أو يعتق السيد أو سلق الملاءن ولده فیر جمع ولاؤه أو إلى الأب أو كلام
 تف وتأمه تأملا جيدا (قوله ما اعتق غيرها) أي فاذا اعتق الأب رقبة
 وخلف ابن أو بنتا فولاء تلك الرقبة للأب دون البنت لانها لم تبشر عتقها
 لاحقة ولا حكما (قوله نحوه) قوله في القسرا نض لا تراث النساء من الولاء الآمن
 اعتقت أو جره من اعتق) أي بولادة أو اعتق كما سنذكره وقوله بالتعصيب أي
 بسببه أي بسبب كون الوارث من عصبة المورث (قوله على المشهور) ومقوله
 ما رواه ابن نافع عن مالك أنه لمعتقه وقوله المراد بها هنا احترازه عن ما كان
 يفعله أهل الجاهلية من تسيب بيمين الانعام (قوله ويراد بذلك العتق) راجع
 للآخر وأما أنت حر مسيب وان لم ينو العتق (قوله وفيه خلاف) مشهورة الكراهة
 وقيل بالنسب وقيل بالجواز فهي ثلاثة وكذلك يكون الميراث للمسلمين اذا قال له أنت حر
 عن المسلمين ونظائر المصنف ان الولاء للمسلمين ولو كان السيد مسلما وسيد كافر
 وهو كذلك ولا يرجع ولا لمن سببه ان أسلم والظاهر كما قال الشيخ أن المعتق
 لا يدخل في الصور التي يكون الولاء عنهم للمسلمين كما لو افمن وقف على بنى أبيه
 (قوله لاستعمال الجاهلية الخ) لا يخفى أن هذا التعليل ينتج الحرمة لا الكراهة
 لان هذا الاستعمال حرام فسمعا (قوله من عصبة الميت الأولى المباشرة للمعتق وقوله
 كان حقه الخ) قل بعضهم يردون هذه المسئلة بفسرها بقوله فان ترك أي فانه
 يفيد أن المراد بالميت الأول المعتق أي والميت الثاني ابنه ويحاج بان مراده بقوله
 كان حقه أي أن الاوضع ذلك وان كان بعيدا وعبارة التحقيق الاحسن لو قال من
 عصبة المعتق (قوله فورا ولاء الخ) أطلق الأثر على الولاء وهو ولا يورث لانه
 سببه والا فالولاء لا يورث وانما يورث به قاله عبد الوهاب (قوله لك هذا
 ما لم يكن الخ) لاحاجة لذلك لانه أحاط على العلم به (قوله فان مات الخ) الحاصل
 أن أولى الناس بميراث الولاء عند عدم القرابة المعتق ثم أولاده الذكور ثم بنوهم
 وان نزلوا والاعلى بحسب الاسفل فان عدم بنو المعتق فابوه فان عدم أبوه فاختوه
 الأشقاء ثم الذين للأب ثم بنو الأشقاء ثم بنو الأخوة للأب ثم بنوهم وان نزلوا فان
 عدمت الأخوة وبنوهم فمعد المعتق فان لم يكن جده فالاعمام وهم الأخوة أي ان بعد
 الجد العم وابنه ثم بعدهم بنو الجد وهكذا ثم بعد انقراض أقارب المعتق معتق المعتق
 فان لم يوجد معتقه انتقل الحكم لعصبته وهكذا وانما عصبية عصبية المعتق
 بكسر التاء فانه لاحق لهم في الولاء كما اذا اعتقت امرأة عبد الوهاب ابن من زوج
 لا يقرب لها فاذا ماتت المرأة فان الولاء ينتقل لولدها فاذا مات هذا الولد فان أباه لا يورث

(و) الحال انه (ترك ولد من فالولدين الثلاثة اثلاثا) لتساويهم في الخرب من ايات المعتقد والله أعلم (باب في بيان الشفعة والمبة والصدقة والحبس (٢٧٣) والرهن والعارية والوديعة والاقطاع والغصب) فهذه تسعة اشياء

ذكرها في الباب كما ذكره في الترجمة وزاد فيه قول ومن استملك عرضا فعليه قيمته وضبط هذه الالفاظ وبیان معانيها منذ كوكل في محله ان شاء الله تعالى اما الشفعة فبضم الشين المججمة وسكون الفاء مأخوذة من الشفع ضد الوت لان الشفع يضم الحصة التي يأخذها الى حصته فتصير حصته حصتين وعرفه ابن الحاجب رحمه الله بأنهم أخذ الشريك حصته ثم ترك جبر لشراء فأخذ جبره وخرج إضافته الى الشريك الجار فانه لاشفعة له عند وبضم ما يأخذ منه كاملا مما لا شركة بينه وبينه فيها وبالجمبع ما يأخذ به بالشرا الاختيارى وبالجمبع ما يأخذ بالشفقة وهي رخصة ولا يصل ل أن لا تجوز لاء فيه ابيع الرجل ملكه بغير رضا الا ان القمصر أرخص فيها دفعا للضرر والشريك قال جابر قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفقة في كل ما ينقص فأذا وقعت الحدود وصرف

العتيق بالولاء عند الاثمة الاربعة والميراث بالسلم (قوله فالولاء بدير الثلاثة اثلاثا لاستيوائهم في التعدد ولو كان معهم اثاث من جانب أو جانبين لم يكن لمن شيء من الولاء ولو مات أحدهما عن اثنين والاخر عن ثلاثة كان الولاء بينهم انحاسا وقس على ذلك خاتمة الولاء كالنسب لا يثبت الابشاهدين وشهدان ولو على السماع الفاشي من الاقارب وغيرهم وشهادة واحد ولو على البت لا يثبت بـ الولاء ولم يوجب الحلف على صحة ما نتم به ويستحق المال لانه لم يبق بـ موت العتيق الا المال وهو ثبت بالشاهد واثنين فكيف لا يدفع له المال لانه لا يستيناء لاحتمال دهرى يخص آخر قيم شاهدين

(باب الشفعة)

(قوله ذكرها في الباب) أو مرتبة كما ذكرها في ترجمة مرتبة (قوله وزاد فيه) أى في الباب قبل باب الغصب للأناسبة والزادة الى المترجم له محمولة لوقوعها في وماتك بينك يا موسى وفي السنة في قوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن ماء البصرة والماء هو ماء الحلال ميتته (قوله وضبط هذه الالفاظ) أى يحتاج لضبط (قوله بضم الشين وسكان الفاء) وبكى ضمها وفتح العين (قوله فتصير حصته) أى الملوكة وتسميته حصته للشراكة (قوله أخذ الشريك الخ) عرفها ابن عرفة بقوله استحقاق شريك أخذ ببيع شريكه بثمنه أى طلب الشريك أخذ ببيع شريكه بثمنه الذى باع به سواء أخذ أو لم يأخذ فالشفقة مع رخصة لا أخذ وعدمه وتعرف ابن الحاجب معترض حيث عبر بالأخذ وأوجب بانه من اطلاق اسم المسبب وهو الأخذ على سميته وهو الاستحقاق والقرينة على هذا استعمال الفقهاء ثم يطلقونها على استحقاق الأخذ كقوله لم أستطع فلان شفقة او لاشفعة له ويأتى ايضا بانه غير مانع لاقتضائه ثبوته فى العروض وهو لاشفعة فيه بـ بقوله حصته أى حسب المال والا ففى الآخرة شريكه (قوله ما يأخذ منه) أى من شريكه (قوله ما يأخذ به شفقة أى من شريكه (قوله ابيع الرجل الخ) عرفها بـ الذى هو الماشترى من شريكه (قوله فأذا وقعت الخ) عرفها بـ كلام جابر قال لان القول كلام تام والثانى كلام مستعمل ولو كان الثانى مرفوعا يقال اذا وقعت الخ والحق أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لان الاصل ان كلما ذكر في الحديث فهو منه حتى ثبت الادراج بدليل فأما القسطا في (قوله لانه بعد القسمة جار) أو وعقلنا يؤخذ به أن الجار لاشفعة له لانه حكم في الحديث بانه لاشفعة له بعد القسمة

الطارق فلا شفقة ورواه البخارى ٦٩ عد في وغيره وأخذ من هذا الحديث حكما من وجوب الشفعة لانه لا من الجار لان هذا القسمة جار ورواه في الرابع دون العروض

والى هذا اشار الشيخ بقوله (وانما الشفعة في المشاع) يعنى الارض وما اتصل بها من البناء والنجر وما يبنى به من نحو حيوان الحائط (ك) قال العلماء المحكمة في ثبوت الشفعة (٢٧٤) ازالة الضرر عن الشريك رغبت

وهو بدد القسمة حارفا لمار لا شفعة له (قوله يعنى الارض وما اتصل بها من البناء والنجر) الظاهر ان تفسير المشاع بالارض وما اتصل بها اصطلاح والا فالمشاع هو الجزء الغير المعين في صدق بجزء في ثوب مثلا (قوله على انه لا شفعة في الحيوان) أى الاتبع كما كان يكون في حائط (قوله وسائر المنقولات) أى كالجوب (قوله واشترط فيما فيه - الشفعة على المشهور) وقابله ان الشفعة ثابتة في العقار وما اتصل به قبل القسمة أولا (قوله احتراما لما لا يقبل الخ) أى لا يقبلها الاصل لا لفساد ولا بصلاح وانظر أى شىء لا يقبل القسمة من أنواع العقار لا بصلاح ولا بفساد بان قلت براديه النجاسة مثلا قلت هى دخلت فيه لا يقبل القسمة بفساد فندبر (قوله يعرف الطريق التشديد) أى ثبت مصارفها بان عين الكل مقسم معرفة - قاله الشيخ خضر الشافعى (قوله اما الضرر القسمة أو لضرر الشراكة) أى اختلفت العلماء في سبب الشفعة هل هو ضرر الشراكة أو ضرر القسمة اذ اظهر البعض وأبى غيره من قال بالاول قبل اثباتها بما يقبل القسمة وغيره كالحجاء ومن قال بالثاني منعها فيما لا يقسم (قوله وعن أى خيفة) أى في سكة غير نافذة (قوله وما استدلل به وجوابه الخ) من جهة ما احتج به أبو حنيفة على اثبات الشفعة للجار قوله عليه الصلاة والسلام الجار أحق بمقبة وقوله عليه الصلاة والسلام جار الدار أحق بدار جاره والجواب أما الاول فهو أن المراد أحق بمعرفة والعرض عليه قبل البيع لان المقرب القريب وأما الثاني فيجوز على العرض عليه (قوله لا شفعة في طريق خاص) سواء باع حصته في الطريق وحدها أو مع ما نابه في الدار ولو أمكن قسم الطريق (قوله هذا اذا كان الاصل مقسوما الخ) اولى أن يقول لان قوله قد قسمت بيوتهم المذوق من الاول لدلالة الثاني عليه (قوله وأما اذا كان الاصل غير مرقب الخ) من جهة حل قول المصنف ولا في طريق (قوله الى أن قال) أى الاقنيسى (قوله) هذا اذا باع من كلام ق (قوله اذا باع الخ) أى أرباع نصيبه من العرصة وحدها ولو كان يمكن قسمه لانها تابعة لما لا شفعة فيه أى لانها تابعة لدار التي انقسمت (قوله لان الصبيان يتعرضون فيها) أى يلعبون ويمرحون فيها وتجمع العرصة على عرصات (قوله اذ قسمت) الظاهر أن في كلام المصنف لها فائدة راسخا بقوله

بالمعار لان كثر الانواع ضررا وانفكا راعى الى انه لا شفعة في الجوار والنياب والامتنعة وسائر المعقولات ويشترط فيما فيه الشفعة على المشهور ان يكون قابلا للقسمة احترازا لما لا يقبلها أو يقبلها بفساد وضرر كالحمام (ولا شفعة فيما قد قسم ع) لقوله في الحديث اذ وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وقال لان الشفعة شرعت اما للضرر القسمة أو لضرر الشراكة وكذلك غير موجب في المقسوم فلذلك لم تجب فيه شفعة (و) كذا (لا) شفعة (لجار) هذا مذهب الأئمة الثلاثة للحديث المتقدم وعن أبى حنيفة انه لا شفعة لكن الشريك مقدم على الجار وما استدلل به وجوابه مذكور في الاصل (و) كذا (لا) شفعة (في طريق) خاص بين الشراكة الى الدار أو الى الجنان وأما طريق العام فلا يجوز بيعه (ق) هذا

اذا كان الاصل مقسوما دل على ذلك قوله (ولا) في عرصة دار قد قسمت بيوتها أما ان كان الاصل غير مقسوم باع أحد الشريكين حصته من الاصل والطريق فاشريكة الشفعة في الاصل والطريق باتفاق الى أن قال وفي عرصة دار الى آخره اذا باع نصيبه من العرصة ونصيبه من البيوت فلا شفعة في العرصة وحدها لانها تابعة للاصل لا شفعة فيه وسيت العرض عرصة لان الصبيان يتعرضون فيها انتهى (ع) والعرصة بحدادة كذا (لا) شفعة (في فعل) أى ذكر (لن) أو في بيان قدمت الخ أو الارض (ت)

النخل راجع لقوله فعل وقوله الارض راجع لقوله بشر، بقي ما اذا كانت البئر النخل
 ذكره بعض الفضلاء (قوله اذا باعه) الضمير فيه راجع للفعل والبشر وقوله مع
 أصله أي الارض واثبات النخل فالجاء لانه ان اثبات النخل أصل الفعل والارض أصل
 البئر هذا معنى كلامه (قوله فيما اشترى بغير فعل) فيما اذا قسم النخل الاثبات
 وبقي الفعل وباع حصته التي خصته من اثار النخل ونصيبه من الفعل فالجواب
 الشفعة في ذلك انصار مع الشريك الفعل كله وبقي المشتري من غير فعل لان
 الشفعة انما هي في الذي فيه الشركة الذي هو الفعل فقط وقوله ولا يبرئ إذا
 قسمت الارض وبقيت البئر بلا شفعة (قوله اذا باع نصيبه من الارض والنخل خاصة)
 أي اذا باع نصيبه من متعلق الارض والنخل خاصة ومتعلق ارض البئر ومتعلق
 النخل الفعل وقوله فلا شفعة فيه أي في متعلق ما ذكر وما ذكر المصنف من عدم
 الشفعة في البئر اذا قسمت الارض ظاهر ما تحدث البئر وتعدت وهو ما في المدونة
 لان القسم يمنع الشفعة وقال في العتبية الشفعة ثابتة واختلف هل ما في الكتابين
 خلاف وعليه الباعين ونهم من قال بالوافق فعمل ما في المدونة من عدم الشفعة على
 البئر المدونة وما في العتبية على الابار المدونة أو تحمل المدونة على بئر لئلا يملكها
 والعتبية على بئر لمساواة (قوله ولا شفعة الا في الارض الخ) مراده ولا شفعة
 بغير التسمية فلا يراد انهما يكتفون في الحيوان فيكتسبان لهما فيه انما يكتفون
 تبعاً وقوله وما يتصل بها الخ يصدق بما اذا كانا بارض مبيعة أو عارية وهو كذلك
 (قوله من البناء والشجر) أي ونحوهما من الثمار والمساكن والقطر ولما لم يجر
 والقوع وكل ما يبنى ثمرته مع بقاء أصله ففيه الشفعة الا ان تبس الثمرة فلا شفعة
 فيها وبها المشتري ولا فرق فيما ذكرنا بين ان تباع مع أصلها أو منفردة عنه
 ولا شفعة في البقول والزرع فاذا باع أحد الشركاء في الزرع حصته منه بعد يسه
 فلا شفعة لشريكه سواء باعها منفردة أو مع الارض ولا تكون الشفعة في الارض دون
 ما فيها من الزرع بما ينوبها من الثمن (قوله وأما قبله فكما العدم) وله الاخذ بالشفعة
 اذا رقع البيع بعد ذلك ولو على وجه التليق الصريح كان اشترى أنت قد
 أسقطت أنا شفعتي وهذا بخلاف من قال لعبدان ملكتك فانت حر او ان تزوجت
 فانت طالق فيلزم مع أنه قبل الوجوب والفرق أن في هذين الحق لله بخلاف
 الشفعة وأيضا الشارع متشوق للحرية والاحتياط في النكاح لا يزوج (قوله
 كرويته للمشتري يهدم أو يبنى الخ) الواو بمعنى أو أي يهدم أو يبنى وهذا الواو في
 قوله ويغرس أي يهدم ما لا يهدم أو يبنى ما لا يبنى وأما لو يهدم ما لا يهدم أو يبنى ما لا يبنى

يريد اذا باعه مع أصله
 لا يهدم والذي يلحق المشتري
 فيما اشترى بغير فعل ولا يهدم
 ويحتل اذا باع نصيبه
 من الارض والنخل خاصة
 فلا شفعة فيه لانه مما
 لا ينقسم وقوله (ولا شفعة
 الا في الارض وما يتصل بها
 من البناء والشجر) تكرار
 مع قوله وانما الشفعة
 في المساق وتسقط الشفعة
 بأحد مورثي الشفعة أحدهما
 الترتيب بصرح اللفظ كقوله
 أسقطت شفعتي والمقتصر
 في اسقاط الشفعة مع ان
 يكون بعد اشراء أما قبله
 فكما العدم على المخصوص لانه
 اسقط الشيء قبل وجوبه
 فانهم ما يبدل على الترتيب
 كرويته للمشتري يهدم ويبنى
 ويغرس وهو ساكت
 قالها ترك القيام بشفعته
 من غير عذر بعد علمه بالعقد
 وحضوره بالبلد

فلا تسقط شفعة فقهه قاله بعض وقال آخر وطاهره ولو كان المذموم والبناء للاصلاح
وطاهره أيضا ولو كان بسيما (قوله بعد السبه ولو غروب الشمس من آخرها
قوله أشهب (قوله أما إذا حضر له عقد وسكت) أي وتب خطه في الوثيقة أي
وثيقة الشراء فدها حل بذلك القيد فإذا حضر ولم يكتب شهادته فحكمه حكم من
لم يحضر فلا يسقط الادب مضي سنة بعد العقد ولو ادعى الجهل بالحكم بان قال
أنا جهلت وحوب الشفعة على هذا مذهب ابن رشد وهو خلاف مذهب
المذنب فقلت وإذا علم بالاشتراء فلم يطلب شفعة سنة فلا يقطع ذلك شفعة وإن
كان قد كتب شهادته في الاشتراء فلم يجعل لكتب الشهادة في عقد الشراء تأثيرا
ومذهب المدونة هو المعتمد وحينئذ في غاب السنة عما زاد عليها حكمها على
مذهب المدونة قال ابن المندى وغيره من أرباب الوثائق وذلك الشهر والشهران
وحكي في الطراز ثلاثة أشهر وقال ابن سهل أربعة أشهر وكلام ابن المندى
هو الراجح (قوله وأما الغائب غيبة بعيدة) أحترق من القرية التي لا كلفة
عليه فيها فكالحاضر هكذا قال أشهب وهو الموافق لقول خليل آخر
القضاء والقريب كالحاضر ولما كتبه الشيخ عبد الرحمن الأجهوري بطرطهرام
وأما ابن القاسم فظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن تكون الغيبة قريبة أو بعيدة فيما
ذكر وغيبة الشخص المشتري كغيبة الشفيع وغيبتهما من محل الشقص غيبة
بيدة وهما يمكن كحضورهما ولا تغار غيبة الشقص في هذه (قوله علم بالبيع)
أي في حال غيبته أو لم يعلم وبطل ذلك لو لم يعلم ببيع حصه ثم يركه حتى غاب فإنه يستمر
على شفعة ولو طالت شفعة فأذا رجع بعد غيبته كان حكمه حكم الحاضر المالم
بالبيع فتسقط شفعة بعد سنة وما قاربه من يوم قدمه فإذا تنازع الشفيع
مع المذنب عند الغيبة الطويلة فقال المشتري له أنت علمت بالبيع وعبت غيبة
بعيدة فلا شفعة لك وقال الشفيع ما علمت بالبيع فاقول قوله مع يمينه وبأخذ
شفعة وله سنة من يوم العلم ولم يعلم بالبيع وأدعى جهل الأخذ بشفعة فلا
يعذر ولو كان امرأة لأن الناس لا يجهلون أمر الشفعة كالمثقة تحت العبد قاله
أبو الحسن بن تميم ~~هـ~~ أنا يكون مضي المدة المذكورة مسقطا للشفعة من حضر
العقد إذا كان الشفيع عاقلا بالغار شبيها عالما بالبيع ولا عذر له ولا استمر على
شفعة حتى يحضر له العلم أو يزول العذر فيزل منزله من ~~هـ~~ حاضرا العقد
فتسقط شفعة بعد السنة وما قاربه (قوله وليس للقرير حذ على الحجج)
مقابلها ما لابن رشد من أن تسعة أيام ~~هـ~~ كثير بعيد اتفاقا ولأنه فادونهم قريب

والله يشهد قول الشيخ (ولا شفعة
للحاضر) يعني في البلد دون
العقد (بعد السنة) أما إذا
حضر العقد وسكت
عن طلب الشفعة شهرين
فان ذلك يسقط شفعة
(و) أما (الغائب) غيبة
بعيدة فانه (ع) على شفعة
وان طالت غيبته (ا) إذا
كانت غيبته قبل وجوب
الشفعة علم بالبيع أول
يعلم وليس للبعث وقرب
حذ على الحجج لان احوال
الناس تختلف فاذ ليس
الرجل كالمراة وليس
الضعيف كالقوى ولا
الطريق المأمونة كالخوفه
وقيدنا بما اذا كانت الخ
لانه اذا سافر بعد وجوب
الشفعة فيه تفصيل

اختلفوا واختلفوا في أربعة أيام الى ثمانية هل هو من -يزا بعيد أو القريب
 (قوله اما ان يعلم انه لا يؤوب) أي لا يرجع (قوله واما ان يعلم انه يرجع)
 أي يظن قال العلامة خليل الآن يظن الاوبة قبلها فبق و يلف أنه لم يغب
 الالف منه الرجوع قبل انقضاء السنة فله يستمر على شفيعته ومحل حلقه على. قاله
 العلامة خليل ان بعد الزمان في غيبته واما ان جاء بعده في المدة المسقطه زمن
 قريب لم يلف والقرب والبعد بالعرق كماء واظهار كذا في بعض شراحه
 ولا يقبل قوله في العابق بمجرد بل بالينة أو الترسنة (قوله وعهدة الشفيع
 على المشتري) أي على المشتري المأخوذة منه بالشفعة فيدخل فيه ما اذا تعذر
 المشتري وأخذ بشراء واحد معين فله عجب فاذا تكرر في الشفيع البيع فان
 الشفيع يأخذ بأي بيع شاء وعهدة وهي ضمان الشفيع من العيب والاستفقة
 على من أخذ ببيعته ويدفع الثمن لمن يبيده الشفيع فان اتفق الثمن فلا اشكال وان
 اختلفا فان كان الاول أكثر كانا إذا كان عشر بن مثالا والاخير عشرة فان أخذ
 بالاول دفع للاخير عشرة ويدفع المشتري الاخرى للاول وان كان الثاني أكثر
 وقد أخذ بالاول دفع للاخير عشرة ويرجع على بائنه فقول الشارح ان استفقة
 أي استفقة البعثة المبيعة أحد أي اظهر بها عيب يوجب الرد ومحل كونه يأخذ
 بأي بيع شاء اذ لم يعلم تعدده أو علم في غيبته واما لو كان حاضرا لم يتعدده
 فانما له الأخذ بالاخير لان سمكته مع علمه دليل على أنه رضى بشركة غيره
 الاخير واستثنى من المصنف مسيلتان المهدة على البائع احدهما ان يشتري
 عامل القراض بمال القراض شفعة وشفيعه وثانيهما ان يشتري بمال القراض
 شفعة وارث المال وشفيعه فان عهدة الشفيع في هاتين على البائع لانهما لو كانت
 على المشتري فيهما المصاع الثمن على دافعه (قوله ويوقف الشفيع) أي
 بعد الشراء لزومه لانه لا يطالب قبل البيع ولا بعده وقبل لزومه وطاهر
 تقرير الشارح أنه يوقفه أولا بنفسه ولذي رأيت في كلام غيره أن المشتري
 يطالب عند الحاكيم وطاهر ابتداء وفي كلامهم ما يؤيده وانما كان له المطالبة
 لما يلحقه من لزمه بعد معرفته في امصة التي اشتراها وان كان لا يجب عليه التزم
 ليعلم الشفيع وانما يندب فقط (قوله فاما أخذ وترك) فان اختار الشفيع
 الأخذ بالشفعة وجد المشتري وهب الشفيع أو حبسه فان له نقض ما ذكره
 الحبيب ولو كان مسجدا وانما هل يفعل بالنقض كيف شاء حيث علم أن له شفيعا
 أو لا ومن المبة ويكون الثمن الذي وقع به البيع للوهوب له حيث علم المشتري أن له

وهو واما ان يعلم انه لا يرجع
 من سفره الا بعد مضي الحد
 الموت في الشفعة فانه
 لا شفعة له واما ان يعلم
 انه يرجع قبل مضي السنة
 فانه على شفيعه وان عانه
 عائق وطا الشفيع فانه
 (وعهدة الشفيع) ان استفقة
 المشتري (ك) ان استفقة
 احده من يد الشفيع فانه
 يأخذ ما من غير ان يدفع
 فيها شيئا ويرجع الشفيع
 على المشتري بمال اعطاه
 ويرجع المشتري على البائع
 بالثمن (ويوقف الشفيع
 فاما أخذ وترك) يعني
 ان المشتري ان يقوم على
 الشفيع

ويلزمه بالترك والاختلاف الثمن الذي اشترى به ان كان له مثل أو قيمته ان كان من ذوات القيم الى ان يشترى بشئ من الحيوان والعروض فان امثل أحد الأمرين فلا كلام (٣٧٨) والارفعه للعالمكم على المشهور واذا

طالب التأخير ليخاروا
ليأتي بالثمن آخر ثلاثة أيام
(ولا توب الشفعة
ولا تباع) يعني لا يجوز
للمشفع ان يهب ما وجب له
من الشفعة فغير المتباع
ولا يبيع منه شيئاً مثل ان
يقول له وهبتك شفعتي التي
وجبت لي عند فلان
أو اشتريها مني بكذا لان
الشفعة اتفاقيات للشريك
لاجل ازالة الضرر عنه بان
يدخل عليه من لا يعرف
شركته ولا ماله وفي جواز
بيع الشفعة وهبتها
للمبتاع قولان واذا وجبت
الشفعة لشركاء في دار
مثلاً واختلفت انصباؤهم
فهي فانها (تقسم بين الشركاء
بقدر الانصاف) مثال ذلك
ان تكون دارين ثلاثة لثلاثة
أشخاص لاحدهم النصف
والآخر الثلث والآخر
السدس فباع صاحب
النصف نصيبه فان صاحب
الثلث يأخذ ثلثي الشقص

شغية الان المشتري للشقص لما علم ان له شفعاً أو وهبه لا ينفذ فكأنه دخل على هبة
الثلث (قوله بالثمن الخ) أي ولو كان الثمن ديناً أو بأخذ به هبه وضامته وأجرة
دلال وعقد شراء وفي المكس تردّد (قوله وأقيمته ان كان من ذوات القيم)
وبأخذها أيضاً بقيمة الشقص في كل حال وصريح عند (قوله على المشهور) راجع لاصل
المسئلة) أي يوقف للاخذ والترك بلا مبالاة ومقابل قول ابن عبد الحكم يهل
ثمنه أيام قياساً على المرتد أي وما تقدم من التفصيل بين السنة والشهرين فهو عند
عدم قيام المشتري بقول الشارع واذا طالب التأخير ليخار الخ مروى عن قول ابن
عبد الحكم الذي قد علمت أنه خلاف المشهور فاذا في العبارة شئ (قوله
ولا يبيع منه) أي له (قوله وفي جوازيه مع الشفعة وهبتها للمبتاع قولان) القول
بأنه أوفيه شئ لان المقصد من الشفعة الاخذ وعدمه لان الشرع انما جعل له
ذلك لدفع الضرر واذا بيعت كان من أكل الاموال بالباطل والمراد بالهبة
في كلامه هبة الثواب حتى يظهر التعايل كذا قرر بعض الاشياخ (قوله مثال
ذلك) هذا اذا اختلفت الانصباؤهم لا حتى وأما لو لم تختلف الانصباؤ فانها تقسم
على الروس كما لو كان المشترك معاً لا يقبل القسمة كطاحون ومصرة على القول
بالشفعة فانها تقسم على الروس اتفاقاً وقولنا الغير الشركاء لا يلو كان المشتري
بعض الشركاء لترك له حصته التي كان يأخذها لو كان المشتري أجنبياً فاذا
كانت دارين أربعة لاحدهم الربع ولا لآخرين ولا لآخر الثمن أيضاً ولا لآخر
النصف فباعه لصاحب الربع فان لصاحبي الثلثين أن يأخذها بالشفعة نصف
المبيع وباقيها لمشتريه لأنه كان يأخذها لو كان المشتري أجنبياً (قوله ولا تتم هبة)
افهم أن هذه المذكورات تقع وتلزم بمجرد القول أو الفعل الدال عليها وبقي على
الفعل بدفعها على المذهب وليس له رجوع فيها وحيارها كالرهن في معاشة
البينة على القبض ولا يكفي الاشهاد (قوله الهبة تقتصر الخ) أي أن الواو اذا
وجب لانبه هبة جازله أن يعتصرها وأما اذا تصدق عليه بشئ فلا يجوز له أن
يعتصره (قوله أن الهبة ينع الرجوع الخ) يعني أن عود الهبة الى ملك واهبها
يبيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك جائز وما عرد الصدقة الى الله من يتصدق بها

ويأخذ صاحب السدس ما بقي وهو ثلث الخمسة فيصير لصاحب الثلث ثلث الدار ولصاحب السدس
الثلث من جميع الدار وهذا المشهور وما به يقول يقسم النصف المتباع بين المشفعين واستظهر لا الشفعة ماله
بالضرر ويستوى في ذلك الشركاء وان اختلفت انصباؤهم ثم اتفق على الهبة والصدقة والحبس فقال
(ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالخيارة) الحبس باقي الكلام عليه وأما الهبة والصدقة فلا يفتقران الا
في شيئين أحدهما ان الهبة تقتصر والصدقة لا تقتصر والآخر ان الهبة ينع الرجوع فيها بالبيع والصدقة لا يجوز
ذلك فيها ولو لم يكن ابنه كما سينص عليه بعد

ببيع أو نحوه مما ذكره هذا إذا كان العود بغير ميراث وأما إذا عادت ميراث
 فانه لا كراهة فيه كما لا كراهة في شراء العربية وإن عرى وكذا من سبل ما على
 مسجد فيجوز أن يشرب منه وسياق (قوله ولوداد عطى تفسير) هو بمعنى
 قول ابن عرفة الهبة لا ثواب تملك ذي منفعة لوجه المعطى بغير عوض والصدقة
 كذلك لوجه الله بدل لوجه المعطى فأخرج بقوله ذي منفعة العبارة ونحوها
 وقوله لوجه المعطى أخرج به الصدقة فانه لوجه الله فقط أو لإرادة الثواب مع
 وجه المعطى على قول الأكثر وأخرج بقوله بغير عوض هبة الثواب (قوله ان الله
 يأمر الخ) بالعدل أى بالتسوية في المحقوق وترك الظلم وقوله ولا حسان أى إلى
 من أساء اليكم أو الفرض والندب وقوله وإيتاء ذى القربى أى وإعطاء ذى القرابة
 وهو صلة الرحم وقوله وأتى المال على وجه أى حب الله أو حب المال أو حب الإيتاء
 بأن يعطيه وهو مطيب النفس باعطائه (قوله فنعماهى) أى فنعم شيئاً بدأوها (قوله
 إلى غير ما آية) ما زائدة أى إلى غير آية أى أكثر من آية (قوله بعدل ثمرة بمثناة
 فوقية وسكون الميم والعدل عند الجمهور ورفق العين المثل وبالكسر المثل بكسر الحاء
 أى بقيمة ثمرة وقوله طيب أى حللاً وقوله ولا يقبل الله الطيب جملة مترسمة بين
 الشرط والجزاء تأييد التقرير بالمطوب في النفقة وقوله يمينه قال الخطابي ذكر
 اليمين لأنها في العرف لما عز والآخرى لما دأب ابن الأمازيغ نسبة الأيدي إليه
 تعالى استعارة لمخافتى أنوار علمية يظهر عنها قصره وبطلان بدو إعادة وتلك
 الأنوار متفاوتة في روح القرب وعلى حسب تفاوتهم أوسع دوائرهم تكون رتبة
 التخصيص لما ظهر عنها فنور الفضل باليمين ونور العدل باليد الأخرى والله سبحانه
 وتعالى يتعالى عن الجارية وقوله ثم يربها بضم الياء وقع الرأ بمضاعفة الأجر
 (قوله فله وقع الغناء وضم اللام وقع الواو المشددة) المهرجين يعظم وهو حينئذ
 يحتاج إلى تربية غير اللام وجمه أفلاكه وأهداه وفي رواية فله وقع الغناء
 وسكون اللام وقع الواو والثنى فله بالماء وقوله حتى تكون بالثناء القوية أى
 حتى تكون الثمرة وقوله مثل الجبل أى تشغل في ميزانه أو المراد الثواب الجزيل
 (قوله في أركان الهبة وهي الخ) حيث قال فلا يكن الكلام عليهم واحداً فكيف
 يقول الهبة فقط هنا وفيما بعدها حيث قال الوجه الثالث في شرطها أن قرى
 ما بآتي بالأفراد وأن قرى بالثنية مع ذلك فيه وهو الأتم لقول المصنف بالحياة
 فانه جعلها شرطاً فيهما وفي الخمس الآن يجب عما هنا بيان كلامه في الهبة وتكون
 الصدقة مثلاً لقوله فلا يكن الكلام عليهم واحداً واحداً ثم فإليه جعل الهبة أصلاً

الفـ رفق بين حقيقتكما
 ان الهبة للواصله والوداد
 والصدقة لا ابتغاء الثواب
 عند الله تعالى وإذا تقرر
 اشتراكهما فيما عدى
 الحكمين المذكورين
 فلا يكن الكلام عليهما واحداً
 وذلك من وجوه أحدهما
 في حكمهما ما هو والندب دل
 عليه الكتاب قال تعالى ان
 الله يأمر بالعدل والإحسان
 وإيتاء ذى القربى وأتى المال
 على حبه ان تبدوا الصدقات
 فنعماهى إلى غير ما آية
 والسنة في الصحيحين
 أنه صلى الله عليه وسلم قال
 من صدق بعدل ثمرة
 من كسب طيب ولا يقبل
 الله الا الطيب فان الله
 يتقبلها بيمينه ثم يربها
 لصاحبها كما يربى أحدكم
 فله حتى تكون مثل الجبل
 والإجماع على ذلك حكاه
 ابن رشد وغيره الثماني
 في أركان الهبة وهي أربعة
 أولها الواجب

وهو من له التبرع وهو غير المحجور عليه فمحجور عليه لا تدفع منه المبة ثانياً الوهوب له وهو من يصفق تلك المبة
ولولم يدم فانها الموهوب وهو كل مالك يقبل النقل كالشوب (٣٨٠) والاراما لا يقبل النقل كالاستماع

في الكلام ويجعل الصدقة منها (قوله وهو من له التبرع) أي من له التبرع
بما يريد أن يهبه (قوله والمحجور عليه) أما مبة الصغير والسفيه والمرئذف اطله
وأما مبة المريض والزوجة باز بدمن الثلث فصحة موقوفه على اجازة الزوج
والورثة وأما كهبه من احاط الدين بماله فصحة موقوفه على اجازة الغريم (قوله
من يصع تمككه) المبة ولولم يدم احتراز عن حار وجمل وقوله ولولم يدم دخل
عطية الرقيق لمن يعتق عليه فانه يعتق بمجرد الملك حيث علم المملوك بالسكسر او قبل
المعطي بالفتح (قوله يقبل النقل) أي في الجملة فيشمل كلب الصيد وجلد الاضحية
والاشياء الجوهرة وأشار الشارح بتكرار المثال الى ان المراد بالنقل نقل الملك لا نقل
الذات فقط (قوله كالاستماع بالزوجة) أي والشفعة ورقبة المكاتب
والحبس فلا تصح هبة شي منهن ولا حسن أن يقول كالزوجة وأم الولد وذلك
لان الاستماع بهما شي يترتب على المصيبة المحاصلة هبة ماذ كره تدبر (قوله
الصيغة كوهبتك الخ) ظاهر عبارته أن الصيغة لا تكون في اللفظ وليس كذلك بل
نقول كل ما دل على تلك الرقبة للمعطي له ولو عملاً كدفع دينار لفرقة يرو كتهلية
والدلوله (قوله وهو شرط في التمام والاستقرار) عطف الاستقرار على نفسه واعلم
أن حقيقةه في عطية غير الابن رفع تصرف المعطي في العطية بصرف التمكن منه
للمعطي له أو نائبه وقتلنا في عطية غير الابن احتراز عن عطية الاب لانه الصغير
أو السفيه ومثل الاب الوصي على يتيم وقد تم القاضي فتصح العطية لهؤلاء ولو
استمرت تحت يد المعطي الى موته أو نكاحه حيث أشهد على المبة ولولو بصرف الغلة
له ولا عاينوا المجازة ولا أحضرها لم حيث لم تكن دار سكنه وكان يعرف بينه
وسبباً في محترزه (قوله فان مات الواهب) المناسب ترجيع الضمير الى اياهم من
المقام وهو المتبرع بواحد مما ذكر من المبة والصدقة والحبس لخصوص الواهب
ويقدم ذلك ما سنذكر من أن قول المصنف إلا أن يكون راجعاً لثلاثة فتدبر ومثل
الموت احاطة الديون بماله أو جنونه أو مرضه المتصل بموته (قوله ومذهب ابن
انقاسم) هو المعتقد (قوله حتى مات الواهب) أي أو نكاح أو مرض (قوله في
المرض) أي المتصل بموته وأما لوصع منه فان جميع ما صدر منه ولو باكثر من الثلث
أو سكات لو ارث صحيح لازم يجب عليه تنفيذه حيث كان لا يجوز عليه بصفة
ولادين (قوله بذلك) أي التبرع الواقع بلفظ المبة أو الصدقة أو الحبس
في المرض (قوله نافذ من الثلث) لانه خرج مخرج الوصية (قوله راجع لثلاثة)

بالزوجة وأم الولد رابعها
الصيغة كوهبتك وأعطيتك
الوجه الثالث في شرطها وهو
أخو زوجها وهو شرط في التمام
والاستقرار لا في الصحة
والإزدم واليه أشار الشيخ
بقوله ولا تتم الخ ولولم يدم
ولا تصح ولا يشترط في الخو
أذن الواهب بل لو وجدها
سابقة فأخذها منه فهو حوز
وفائدة تمامها بالخو زانه اذا
مات قبل حيازتها بطلت
واليه أشار بقوله (فان مات)
الواهب (قبل ان تمسكه)
فهو ميراث برته الورثة
وتبطل لمن جعل له ظاهر
كلامه وان كان الموهوب له
جاءا في الطلب وهو كذلك
هنا ابن الماجنون
ومذهب ابن القاسم
أن الموهوب له اذا طلب المبة
من الواهب فامتنع
من دفعها له فجد في تحصيل
القبض فلم يتمكن منه
حتى مات الواهب فان المبة
لا تبطل وكذلك اذا جدد
الواهب المبة وأقام الموهوب
له بينة وسعى في تزكية شهود
لهية فمات الواهب قبل

اتزكية والاستثناء في قوله (الأن يكون ذلك في المرض) فذلك جائز نافذ من الثلث راجع لثلاثة أي
(ع) معناه اذا رهب شيئاً أو صدق به أو حبسه في مرضه فامتنع بخرج من ثلثه بعد موته (ان كان لغير وارث)

لان الوصية للوارث غير جائزة لان يميز ذلك الورثة الوجه الرابع في تقسيمها وهى ثلاثة أحدها ما يقيد بنسب الشراة
وهو ضربان أحدهما ما يراد به (٢٨١) وجهه الله تعالى واليه أشار بقوله (والهبة للهبة للرحم) وهو من لا يجوز

نكاحه ان لو كان امرأة
أولتيم (أو لفقير) حكمها
(كالصدقة لارجوع) له
(فيها) أمامه الرجوع
في الصدقة والهبة للفقير
فانها خرجت عن ملكه
على طريق الثواب واستقاء
وجهه الله تعالى والهبة للرحم
جارية بمجرى الصدقة وقوله
(ومن تصدق على ولده الصغير
فلا رجوع له) مستغنى عنه
بما قبله ومع ذلك فيه نظر
لان المسألة فيها ثلاثة أقوال
وكلامه بحسب الظاهر
لا يوافق لأحد منها أحدا
يرجع فيها مطلقا ثانيا
ترجع اليه بالشراء دون
الصدقة ثالثا لا ترجع
اليه الا من ضرورة مثل
أن تصدق على ابنه بجارية
فتتبعها نفسه فانه يرجع
فيها بالضرورة وبطيه فيمتها
ويمكن رجوعه الى هذا
بأن يقال يرد الا من ضرورة
والضرب الثاني وهو
ما يراده المودة والمحبة
واليه أشار بقوله (وله ان
يعتق ما وهب لولده
الصغير أو الكبير) (لاصله
رحم ولا لفقير ابن عرفة

أى فقهوا ذلك راجع لما ذكر من الثلاثة (قوله غير جائزة) أى غير نافذة أى
فهى باطلة وان أجاز الوارث كان ابتداء عطية منه (قوله ما يقيد بنسب الشراة)
أراد به الثواب الدينوى وهو عوضها المعلوم (قوله والهبة للهبة الخ) أى الهبة
للرحم لاجل ملته (قوله وهو كل من لا يجوز الخ) ولوغنا (قوله أولتيم) أى
من حيث بتم وقوله لفقير أى من حيث فقره ثم يحمل وهو الظاهر أن مراده أن هبة
الولد لولده لاجل صلة الرحم أو لاجل فقره أو لاجل بتم كما اذا كانت من الام
كالصدقة لا يجوز زلة الاعتصار ويحمل أن المراد أن عود الهبة لما ذكر ببيع
أو غيره مكرره كالصدقة فلا يقصر الرحم والفقير واليتيم على خصوص الولد بل
ولا يقصر المحكم على خصوص الرحم بالمعنى المذكور بل مطلق قريب لانها
في الحقيقة صدقة ولو صرح فيها بلفظ الهبة لقوله رحمه الله أحدهما ما يراد به وجه
الله (قوله أمامه الخ) مراد بالمنع الحرمة على الاحتمال الاول والكرهية على الثانى
(قوله فانها) الاولى فانها أى الصدقة أى التى هى المشبهة والهبة التى هى المشبهة
وقوله واستقاء وجهه الله أى فالمراد بالثواب الثواب الاخرى وأراد بقوله ابتغى
وجهه الله عدم طلبه الثواب الدينوى وهو طلبه الثواب الاخرى حقيقة أو حكما
الاول ظاهر والثانى وهو مرتبة التكامل الذين لا يقصدون بما لهم الا الله فهم وان لم
يقصدوا الثواب الاخرى حقيقة الا أنهم يطالبونه حكما من حيث أن الله وعده
وقوله والهبة للرحم جارية بمجرى الصدقة هذا لا يتم مع تصديره بقوله أحدهما ما يراد
به وجهه الله الآن براد بقوله ما يراد به وجهه الله أى ولو حكما وقوله هنا على طريق
الثواب أى على طريق هى الثواب حقيقة وسكت عن اليتيم فتقول أن الهبة له من
حيث بتم جارية بمجرى الصدقة (قوله ثالثا) هذا هو الرابع (قوله بحسب
الظاهر) أى وأما بحسب التأويل فيوافق كأشار له بقوله يرد الا من ضرورة
(قوله وبطيه قيمتها) ويستغنى في تلك القيمة للولد ويشهد بذلك أى بأنه انما
أخذها بالثمن لا بالاعتصار (قوله والمحبة) عطف تفسير (قوله وله) أى للاب
دنية لاخراج الحد فلا يحمل له أن يتصرف ما وهبه لولد لولده (قوله ما وهبه لولده) أى
لاصله الرحم ولا لفقير ولا لصدقة لآخره بل وهبه لوجهه والحسب كالصدقة
لارجوع فيه الا بشرط الرجوع فيعمل به في الصدقة والحسب ولا فرق بين أن
يكون الولد ذكرا أو أنثى غنيا أو فقيرا حيزت الهبة أولا (قوله وقد اعتصار الاب
من الكبير الخ) لا مفهوم له بل لا فرق بين أن يكون الولد كبيرا أو صغيرا (قوله ما لم
يتك أو يدين الخ) بالبناء للمجهول ليعيد أن العبرة بقصد التكم أو بدين الدين الذم

الاعتصار راجع المعطى عطيته ٧١ عدد في دون عوض لا بطوع العطا واكثر بالهبة من
الصدقة فانها كما قد مالا تعصير وقد اعتصار الاب من الكبير بقوله (ما لم يتك) (لذلك) أى للهبة أو يدين لها

دائه وأما قصده فلا يعتبر ذلك ولكن ذكر المواقف ما يفيد أن المعتد خلاف ذلك
 وأنه يكتفي بقصد الابن فلو قصد ذاته بالانكاح أو كانت قليلة لا ينلح ولا بد أن
 الشخص لا جها فلا يفوت أن لا اعتصار به تنبيه المراد بالانكاح العقد دخل أولا
 بقي فكاحه أو زال بطلاق أو موت (قوله أو يحدث في الهبة حدثا) أي حادث ينقصها
 في ذاتها أو يزيد ما فانهما فوت عليه ولا يحمل له اعتصارها الآن بزول النقص
 أو يرجع الزايد فانه يعود الاعتصار ولا فرق في النقص بين الحسي كنهزال الحيوان
 الذي كان مبيها والمعنوي كدسيان العبد صنعتة وكذا نفوت الهبة المثلية بخلطها
 بثلها ولا عبرة بجماله الاسواق (قوله وأما الام) أي دنية (قوله فانه لا تقتصر)
 أي ما وهبه لولدها سواء كان صغيرا أو كبيرا (قوله مادام الأب حيا) أي ولو بمجنونا
 زمن الهبة جنونا مطلقا الآن تكون قصدت بهتها صله رحم أو نواب أخرة أو فقره
 فلا تقتصر وأما أن كان حين الهبة لأب له فليس لها أن يعتصرها لانه يقيم وبعد
 ذلك كالمدة ولو بلغ وأما لو وهبت لكبير أي بالغ فلها الاعتصار سواء كان له أب
 أم لا وأما لو وهبت الصغير ذا لأب ثم مات أبوه صغيرا فقيه قولان أحدهما ليس لها
 الاعتصار وهو ظاهر المصنف والمدونة وقال به ابن الموارز ومقابله للفقهي لأنها
 لم تكن بمعنى الصدقة حيث كان له أب حين الهبة ومضى عليه العلامة خليل ورجع
 الأول (قوله تنكرار) أي مع قوله فادامات لم يعتصر وقد يقال لا تنكرار بان يكون
 الأول حدثت الهبة في حياة الأب ثم تم وأما هذه فالمهبة في حالة اليتيم بالفعل وادعى
 ابن عمر أنه لا تنكرار لانه كالمدة لما قبله كأنه قال اذ لا يمتصر من يتيم (قوله وأما
 في غيرهم) أطلق في العبارة والاحسن عبارة نت وفصه بعد قول المصنف
 واليتيم من قبل الأب في الأدعي وأما في الحيوان فن قبل الام ومن الطير من قبلها
 معا (قوله وما وهبه لانه الصغير) عبر في المختصر بمجوره وهي أولى من عبارة
 المصنف من وجوه لشموله للسفيه وغير الولد وعدم شموله لولد الرقيق اذ هو محجور
 السيد لا يهجو الأب ثم أنه لا بد من الاشارة إلى الاشارة بانصوبه ولا يتوقف الامر
 على الاشارة بالحياة ولا يعتبر صرف غلبة الشيء الموهوب لمن وهبه له كما انفي به
 العبرني والرصاص وابن عرفة ووقع لابن رشد نحوه وجرى به العمل وإن الحياة
 هنا تقع ولو صرف الولي الغلة في مصالح نفسه بخلاف الوقف وهنا شيء آخر وهو أن
 ما أخذ الولي من الغلة وصرفه في مصالح نفسه هل يرجع به عليه المحجور مطلقا
 أو يقال ان أخذه على وجه الاعتصار وكان أصله مما يمتصر لم يرجع عليه به
 والارجع عليه به وقد ذكر شارح الحدود في ما اذا باع الشيء الموهوب هل يكون

أو يحدث في الهبة حدثا
 مثل أن يهبه حديدا فيضعه
 انية (و) أما (الام) فانهما
 لا (تقتصر) الا (مادام الأب
 حيا فان مات لم تقتصر)
 فقوله (ولا تقتصر من يتيم)
 فيكرار ويسمى يتيما
 ما لم يبلغ فاذا بلغ لم يسمى
 يتيما ثم بين الجهة التي يكون
 الولد بها يتيما فقال (واليتيم)
 في العقلاء (من قبل الأب
 وأما في غيرهم فن قبل الام
 ثم انتقل يتكلم على حياة
 الأب للأب الذي (وهبه)
 أي الشيء الذي (وهبه)
 الإ (لانه الصغير)

فحيازته له جائزة) بشرطين أحدهما أن يشار إليه بقوله (أذا لم يسكن) الاب (ذلك) الشيء الموهوب إذا سكن دارا (أو يلبسه أن كان ثوبا) فإن فعل شيئا (٢٨٣) من ذلك بطلت الهبة لانه رجوع والاستحسان إليه بقوله

(وأنما يجوز له ما به يعرف بعينه) مثل أن يقول له وهبتك الدار التي صفتها كذا وكذا وأما ما لا يعرف بعينه فلا مثل أن يقول له وهبتك دارا من دورى (ع) ظاهر كلامه أنه لا يجوز للصغير إلا والده وهو المشهور وكذلك الأم يجوز إذا كانت وصية ثم صرح بفهم الصغير فزيادة في الإيضاح فقال (وأما الابن الكبير فلا يجوز حيازته) أى حيازته الاب (له) هذا إذا كان رشيدا فان حاز له لم تصح حيازته له وأما السفه فمجرد حيازته له وقوله (ولا يرجع الرجل) يريد أو غيره (فى صدقته) مفهوم مما تقدم وكلامه محتمل للكرهية والتعريم والمشهور أن النهى عن ذلك للكرهية (ولا ترجع) الصدقة (إليه) أى إلى المتصدق بعد انحور مطلقا أعنى كانت بشراء أو غيره ولا يستثنى من ذلك شيء (إلا) إذا كانت (بالميراث) فإنه يجوز له تملكها به فلا يسب منه

اعتصارا أم لا فقول الشرح بشرطين أو بواحد أو بغيره وهما: ١- البينة على الهبة ولو لم تشهد بالحيازته وقوله الذى وهبه الاب أى الرشيد (قوله فحيازته له جائزة) أى معمول بها ولو استمرت عند الاب إلى أن فليس أو مات (قوله إذا لم يسكن الخ) وأما إذا كان الموهوب دار سكناء واستمر ساكنا بجميعها أو أجزائها واستمر لا بالماو به حتى حصل المانع بعلت الهبة وأما أن يسكن الأقل أو كثر فلا بطلان وإن سكن النصف بطل فقط وأما لو وهب دار سكناء لكبار ولده فلا يطل منها إلا ما سكنه فقط ويصع ما حازه الولد يستأجر أو كثيرا والوقف مثل الهبة (قوله مثل وهبتك دارا من دورى) إنما قال مثل ليدخل فى ذلك ما وهب له دراهم أو دنانير وحازها حتى حصل له مانع من موت أو جنون أو فليس بطلت الهبة ولو طبع عليها بمخزنة تشبهها بخلاف لو طبع عليها ووضعها عند غيره إلى موته أو فليس فلا بطلان. واء كان المحجور صغيرا أو سفيا كان الولد أب أو وصيا أو مقدما من قبل القاصى (قوله ظاهر كلامه أنه لا يجوز للصغير إلا والده) وهو المشهور ومقابلته يجوز له الأخ الكبير إذا وهبه شيئا (قوله وكذا الأم أن كنت وصية) أى للاب أو وصية وصى وأما إذا كان وصية فلا تصح حيازته لها وهبته لولدها الصغير ولو أنشئت على ذلك وهذا كله فى الولد الذكر وأما ما وهبه لولده الرقيق فيجوز له سيده ولو كان كبيرا وما وهبه لابنته البكر فيجوز له ما لو باغت حتى يدخل بها زوجها ولو تبين منها الرشد (قوله وأما الكبير) أفهم كلامه أنه لو وهب لابنته فى حال صغره شيئا واستمر حاز له حتى بلغ رشيدا ولم يجز له قبل موت أبيه أنها تبطل وأما لو باغ سفيا فإنه يستمر حاز له واختلف لو باغ الصبي وجهل حاله بعد بلوغه واستمر أبوه حاز حتى مات فهل يحمل على السفه فلا تبطل أو على الرشد فتبطل قولان (قوله ولا يرجع الرجل) قال قت وطائفة عدم الرجوع ولولده أو لولته الأملاك فى التوضيح ظاهر المذهب فى الصدقة أنه لا يشترى بها من حصلت له من المتصدق عليه (قوله أن النهى فى ذلك لاندب) أى لاجده ولو قال للكرهية لكان حسنا (قوله فى صدقته) وأما الهبة لوجه المعطى له يجوز تملكها بغير الميراث (قوله وكذلك الصدقة) على الابن ومثل ذلك من عرثه خاصة فمجرد حيازته شراؤها ومن سبل ما على غيره فيجوز له الشرب منه (قوله أنه لا يجوز له أكلها) قال فى التحقيق

فى رجوعها ولا تامة فيه وظاهر كلامه أنه لا يجوز رجوعها إلا فى هذه المسألة وليس كذلك وقد تقدم أن العربية رخص فى شرائها للضرورة وكذلك الصدقة على الابن يجوز الرجوع فيها للضرورة كما تقدم تنبيهه (ق) أخذ من كلامه أن من أخرج لسائل صدقة فوجده قد ذهب أنه لا يجوز له أكلها وقال ابن رشد إن كان السائل غير معتنى لا يجوز له أكلها ويصدق بها على غيره وإن كان مدينا جاز له أكلها

بعده هذا وقد اختلف في ذلك فقال مالك تصدق بها على غيره ولا أرى ذلك وجوبا عليه وقد قيل يجوز له أكلها (قوله ولا بأس هنا الخ) أي فالشرب امامكروه أو خلاف الأولى (قوله وظاهر المدونة المنع) أي فهي معارضة للمصنف وقد يقال لا معارضة كما أفاده عجم بان يقال كلام المنالف في لبن لا ثمن له وكلامها في لبن له ثمن ووقف بتوقيف آخر وهو أن كلام المصنف محمول على ما إذا رضى المصدق عليه بذلك وكان ممن يعتبر رضاه (قوله وكذا لا يشتري الخ) محض تكرار مع قوله ولا يرجع الخ (قوله مراعاة للخلاف) أي مراعاة للقول بالكرهية الذي هو المعتمد (قوله ما قيد بثواب) أي حقيقة أو حكما الأول ظاهر كما إذا قال أعطيتك هذا لتبني عليه والثاني هو ما أشار إليه بقوله فيما سبقتني يعرف ذلك بقرائن الاحوال (قوله أي عاوض) أي دفع القيمة عوضا أي فالموهوب له خير ولا يلزمه دفع القيمة كما أن لا الواهب الرجوع في مبهمة حيث لم تفت المبهمة ولم يدفع له الموهوب له القيمة وإذا أتى بالقيمة فيلزم الواهب أخذها راجعا ما في ذلك أن هبة الثواب إذا لم يقبضها الموهوب له فإن لا الواهب الرجوع فيها ولو دفع له الموهوب مما يعرض عنها قيمتها أو أصغر أو أكبر وأنه إذا قبض الموهوب له فإنه يلزم الواهب قبول ما فيه وفأبم ولا يلزم الموهوب له قيمتها بقبضها وإنما يلزم بغوثها عنده زيادة أو نقص وهذا صادق بما إذا لم يذكر شرط الثواب وإنما أراد أنه إذا كرهه ولم يعينه وأما أن ذكره وعينه ورضى الآخر فانه يلزم بذلك من غير نزاع وسواء قبضها الموهوب له أم لا ولو الواهب الثواب طلب الثواب ولو جعله لا يلزمه الصبر إلى أن يتجدد له عرس الالعادة والموهوب له أن يحاسب الواهب بما كل هو ومن معه عند احضار الهبة ولا يلزم الموهوب له دفع أكثر من القيمة ولو جرت بذلك عادة كما لا يلزم الواهب قبول أقل من القيمة وهل يجبر الواهب على أخذ الزائد على قيمة هبته حتى لو حلف كل بالطلاق على نقيض ما أراد صاحبه لقضى بغيث الواهب لأن هبة الناس على ذلك أولا يجبر على أخذ الزائد قولان والأول مقيد بما إذا لم يدخله ربا الفضل والامتنع (قوله وهي أن يعطى الخ) ظاهرا لا كفاها بالمعاطاة وقوله وهي عقد هذا تعريف آخر فالمناسب أن يأتي به في سلك يوزن بأنه تعريف آخر كان يقول أو هي الخ (قوله بعوض مجهول الخ) هذا التعريف غير جامع لما إذا وقع عقد الهبة على ثواب معين (قوله وحكمها الظواهر) أي المستوى العرفين قال الباجي هبة الثواب ليست على وجه القرية وإنما هي على وجه المعاوضة أي الجواز من كل أحد ما عدا سيدنا محمد فإنه خص بان لا يهب للثواب ويجوز له أن يهب له ليشيب قاله ت (قوله فان

ولا بأس أن يشرب) المصدق (من لبن ما) أي الشيء الذي (تصدق به) كالبقرة والشاة ولا بأس هنا لما فيه خير منه وظاهر المدونة المبع (و) كذا (لا يشتري) المصدق (ما) أي الشيء الذي (تصدق به) لا من المصدق عليه ولا من غيره وكلامه محتمل للنجس ولكراهية وهو المذهب فان وقع مضى وعلى الأول قيل يفسخ وقيل يعضى مراعاة للخلاف ثم انتقل الى بيان القسم الثاني من أقسام الهبة وهو ما قيد بثواب فقال (والموهوب) أي الشيء الذي وهب له لأجل أخذ (العوض) منه (أما إناب) أي عاوض (القيمة) أورد الهبة (ق) تعرض هنا الهبة الثواب وهو أن يعطى الرجل شيئا من ماله لا خريشيه عليه وهي عقد معاوضة بعوض مجهول وحكمها الجواز وأثبت فعل والقيمة مفعول والفاعل مضمرة يعود على الموهوب له والمعنى أما عاوض القيمة عن عين الهبة أوردتها إذا كانت الهبة قائمة لم تفت بدل عليه قوله (فان فانت

فانت) أى لا يجوز له سرق بل يزايد أو تهنس (قوله فعلية فيمتها) أى يوم القبض
 (قوله أى الاتابة) فالتدكير باعتبار المذكر أى المذكر معنى على حد ادعوا
 هو أقرب للتقوى (قوله يظن) أى يظن الناس (قوله يعرف ذلك) أى يظن ذلك
 بقرائن الاحوال كالفقير يدفع شيئاً لثوبى بخلاف هبة الغنى لفقير أو عالم أو صالح
 فلا يصدق في قصده لثوبى في واحد منهم لأن الناس لا يظنون في ذلك قصد الثواب
 (قوله وهو ما لم يقيد بثواب ولا عدمه) فيه أن القسم الذى ذكره المصنف لم يقيد
 بثواب ولا عدمه لقول المصنف اذا كان يرى ولقول الشارح ويعرف ذلك
 بقرائن الاحوال (قوله مطلقاً) مفعول مطلق صفة المصدر محذوف تقديره وهو مطلقاً
 أى لم يقيد بثواب ولا عدمه وقوله وحمل على العرف تفسير لقوله نظري ذلك (قوله
 فان كان مثله يطلب الثواب) أى كهبة فقير لغنى وهذا من أن ادق رتبة الحال
 (قوله وان كن مثله الخ) لا يمتنع في أن الواهب قد يكون مثله يطلب الثواب من سائر
 من يهب له وقد يكون مثله لا يطلب ثواباً أصلاً وهذا أن القسمان هما من كلام
 الشارح قطعاً وقد يكون مثله يطلب الثواب من أشخاص دون آخرين كما إذا وهب
 كبير لمن هو أكبر منه مالاً وجاء هبة ذات انتقام في ذلك لانه أراد وعي حال الواهب
 بقطع النظر عن الموهوب له لم يكن له شيء لانه غنى وان وعي حال الموهوب له مع حاله
 كان مثله يطلب الثواب - ثم ندو له يقول الشارح الاعلى حال الواهب فقط ويمكن
 دخوله ثالث تحت قوله وان أشكل ذلك تأمل قرره بعض الشيوخ (قوله فالزمه اليمين)
 وقيل اليمين عند اشكال الامر وذلك اذا لم يشهد العرف له ولا عليه بناء على أن العرف
 بمنزلة شاهد فقط أو بمنزلة شاهدين تذييلان الاول اذا اختلف الواهب مع الموهوب
 له فقال الواهب انما وهبت لثوبى وقال الموهوب له بغير ثواب فالقول قول الواهب
 ان شهد له العرف أو لم يشهد له ولا عليه اما ان شهد للموهوب له ولو حكما لقرينة
 فالقول قول الموهوب له انظرتم في شروح خليل الثاني يتأب عن الشيء بما قضى
 عنه يبيع وان معيباً حيث كان فيه وفاء بالقيمة يتأب عن العرض طعام أو درهم
 أو عرض ونياب عن الذهب أو الفضة عرض أو طعام أو درهم ولا يجوز أن يتأب
 عن الذهب فضة ولا عكسه لما يلزم من الصرف المؤجل ولا عن العين من صفتها
 لما يلزم من البدل المؤخر ولا عن الحيوان من لحم جنسه ولا عكسه وينب عن الطعام
 عرض أو دابة لاير لاطعام ولومن غير نوعه لما يدخره من رب النساء الا أن يقع قضاء الطعام
 عن الطعام نأخر فيجوز شرط المساواة عند اتحاد الجنس أو مع الزيادة عند اختلافه
 (قوله بكره له) أى قلتهخص أى سواء كان أباً أو ابناً ولا فرق في الوثنية بأن يكون ذكراً

فعلية - قيمته أو ذلك) أى
 الاتابة بالقيمة أو رد الهبة
 (اذا كان يرى) بالبناء
 للفعول أى يظن (انه) أى
 الواهب (أراد) جهته
 (الثواب من الموهوب) له
 يعرف ذلك بقرائن الاحوال
 والقسم الثالث من أقسام
 الهبة لم يذكره الشيخ وهو
 من لم يقيد بثواب ولا عدمه
 ونص عليه في الجلاب بقوله
 ومن وهب هبة مطلقاً ودعى
 انه وهب للاثواب نظري ذلك
 وحمل على العرف فان كان
 مثله يطلب الثواب على
 الهبة صدق مع عينه وان كان
 مثله لا يطلب الثواب على
 هبته فالقول قول الموهوب له
 مع عينه وان أشكل ذلك
 واحتمل الوجهين فالقول
 قول الواهب مع عينه
 قال في التوضيح فالزمه اليمين
 سواء شهد العرف بطلب
 الثواب أم لا (و) من كان له
 ولدان فأكثر ومعه مال
 (بكره) له

أو أتى صغيرا أو كبيرا فأما لا (قوله كراهة تنزيه) أى فى حال صحته وأما فى حال
مرضه المخوف المصل بموته فهى باطلة لأنها وصية لواثر وشمل ذلك لو وقعت
فى حال صحته وتأخر حوزها حتى مرض مرض الموت وإنما كره ما ذكرناه يؤدى
الى حقوق الباقيين وحرمانهم ويؤدى الى تباعضهم والمطلوب الحرص على المواصلة
(قوله على المشهور) ومقابله قولان الحرمة والاباحة (قوله ولده) مفرد مضاف
يتم فكأنه قال بعض أولاده ولو مريضا (قوله ما لم يرقم عليه) فى العبارة حذف
والتمديد ويضى ما لم يرقم عليه ولده الآخرون فلهم رذة هذا عناء وقد نسب
فى التحقيق هذا للحمى وقصة عجم اعتمادوا نظره (قوله ما فى حديث الصبيحين
صحيح البخارى وصحيح مسلم فقيه عن النعمان ابن بشير قال تصدق على أبى ببعض ماله
فقلت أى عمة ذى راحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فانطلق أبى الى النسي صلى الله عليه وسلم يشهده على صدقتى فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم أفعلت هذا بورك كلهم قال لا قال انقوا الله واعبدوا
فى أولادكم فرجع أبى فردد تلك الصدقة له وباب الهبة والصدقة واحد فلا يرد
أن الحديث فى الصدقة وكلام المصنف فى الهبة ولا يتم الاستدلال الا اذا كان
الموهوب الجلب والافاء حديث مطلق ولا يخفى أن الحديث طاهر فى القول بالحرمة
ويمكن التجزأب عن هذا بانه ورد فى رواية أخرى ما يدل على عدم الحرمة (قوله
الديسري) أى ما عدا الجلب يصدق بالنصف (قوله أى جائز) ولا يتم الا بالخيارة
قبل حصول المانع لابل كسائر العطايا سوى هبة الثواب (قوله لقوله فى ابلاب)
هذا الاستدلال لا يوافق تقييده لان كلام الجلباب فيما اذا كان ماله يسيرا ووجهه
فلا كراهة وتقييده بانه ووجهه اليسير من ماله لان ماله يسيرا ووجهه وقرق بينهما
كما قال عجم والحاصل أن كلام الجلباب فيما اذا كان ماله يسيرا ولذلك قال بعض
الاشياخ وقضية أن يصدق قول المصنف أولا ويكره بما اذا لم يكن يسيرا ثم قال وحرر
(قوله وقد فعله الصديق) أى لبقته هائشة الا انهم اتهم لانه وهبها بعض الثمار
وتأخرت عن حوزها حتى مرض أبوها مرض الموت فبطلت الهبة لهما (قوله وبه
قال عمر وعثمان) وسكت عن على وقد يقال أنه فهو لم يلقب (قوله بين أولاده
الذكور) وأما اذا كانوا كلهم ذكورا أو أونا فاسوى بينهم فلا كراهة (قوله وهذا
أيضا) مقيد بما مناه أنه ما مضى ما لم يمنعه فانه يرد ومقاد عجم اعتمادا وقيد أيضا
بان لا يجعل ذلك فى بين ولا نذر وأما اذا كان فى بين أو نذر من غير عرق فانه يجوز
من ذلك الثلث (قوله بما لم يرض) وأما اذا كان مريضا فيخرج من ثلثه (قوله والمشهور

كراهة تنزيه على المشهور
(ان يجب له ماله
كله) وأوجه ما لم يرقم عليه
أولاده الآخر من فيه مونه
من ذلك مخافة ان تعود
نفقته عليه وهو الاصل
فيما ذكر ما فى حديث
الصبيحين انقوا الله واعبدوا
فى أولادكم (و) أما اذا
وهب له (الشيء) اليسير
(منه) أى من ماله
(فذلك سائغ) أى جائز غير
مكروه وقيدنا باليسير لقوله
فى الجلباب ويكره له
ان يجب ماله كله الا أن
يكون يسيرا قلت قال
فى النوادر وقد فعله الصديق
رضى الله عنه وقال به عمر
وعثمان رضى الله عنهما
وكذا يكره له ان يقسم ماله
بين أولاده المذكور والاناث
بالسوية أما اذا قسمه بينهم
على قدر مواريتهم فذلك
جائز (ولابأس أن تصدق
على الفقراء بماله كله هبه)
عز وجل وهذا ايضا مقيد
بما اذا لم يمنعه ولده من ذلك
مخافة ان تعود عليه النفقة
ومقيد أيضا بما اذا لم يمرض
والمشهور وما ذكر

أذا تصدق بجميع المال
جائز بشرطه لكن الأفضل
أن تصدق بما أفاد على
عن مؤنثه (ومن وهب
هبة) غير الثواب (فليجزها
الموهوب) له (حتى مرض
الواهب) مرضاً مخزاً (وفا
(أو) فلس فليس له) أى
للموهوب له (حينئذ) أى
حين مرض الواهب أو فلسه
(قبضها) أى الهبة ومثلها
الصدقة والحبس وقيدنا
الهبة بغير انشواب لقول
الجلاب ومن وهب هبة
لثواب فات قبل دفع الهبة
فهى صحيحة جائزة لازمة
وليت تحتاج هبة
الثواب الى حيازة (ولو مات
الموهوب له) أى الذى وهب
له وكان حراً قبل قبض الهبة
(كان لورثته اقيام فيها)
أى الهبة (على الواهب
الحج) غير الفليس قبل
موتهم قبل موته أو لم يقبل
وقيدنا بالحرازة من اقامة
فان اقيام في ذلك لسيد
بوقيد الواهب بالصحيح
احترافاً من المريض ثم انتقل
يتكلم على الحبس بضم
الحاء وسكون الموحدة

ما ذكر الخ) وقال التادلى يريد مع كراهة ادلا قائل بحرازه ونهاه واعل
الشارح رده بقوله والمشهور بالخ وحرر (قوله جائز بشرطه) من رده مضاف فيم فلا
يخالف ما تقدم من أنها بشرطان ثم نقول أراد بالجواز خلاف الاولى أى ما لم تكن
نفسه طيبة بذلك راضية لا تحتجب بفجر او اذنب وما لم يترتب على ذلك ضياع عياله
والا حرم كما اذا كان يخشى اكتساب مال حرام بتصدقه بكل ماله الحلال وأما اذا
كان يخشى اكتساب شبهة ففيه قولان بوجوب الامساك ونديه وينبغي أن تصد
بصدقه طالب علم ومنه طاعة العبادة وصدقه في الله تعالى وقد كانت عائشة تصد
بصدقتها أهل العلم وكذا ابن المبارك (قوله لغير ثواب) أى لغير ثواب الدنيا بل
الوجه المعطى (قوله فليجزها الموهوب له) أى ولم يجز في حوزها (قوله حتى مرض
الواهب) أى أوجن واتصل كل بموته وأما لو مرض الواهب قبل الحوز ثم مع صحة
بينة فانها تجاز وتم (قوله أو فلس) ولو باحاطة الدين من غير قيام الغرماء سبق
على الهبة وتأخر عنها (قوله فلس له) أى لبطلائها (قوله جائزة) أى ولم يعار
عليها ما يقتضى عدم جوازها وقوله لازمة أى اذا وقعت هبة الثواب في مقابلة شئ
معين حاضر أو غائب وحصل الرضى (قوله ولو مات الموهوب) أى الذى لم يقصد عينه
احترافاً لما لقال هذه هبة لفلان بعينه فانها تبطل بموت الموهوب له فان حصل تنازع
في قصد عينه وعدم قصد هبها فان قربة لا حدها عمل عليها والا فانظر ايم ما قبل
والظاهر لى أن القول قول الواهب لان هذا أمر لا يعلم الا من قبله ومثل الموهوب له
المتصدق عليه (قوله غير الفليس) أى غير من أحاط الدين بماله وأما لو أحاط
الدين بماله قبل قبضها فليس لورثته الموهوب قيام وقوله احترافاً عن المريض أى
احترافاً عن لومرض أوجن قبل قبضها فليس لورثته الموهوب قيام أفاده في التحقيق
بتنبيه **✽** هذا في صدقة التطوع أو الهبة وأما ان تصدق عليه بالواجب قال ابن
عزفم أحد في ذلك جواباً له يقومون مقامه أم لا اه (قوله بضم الحاء وسكون
الموحدة) قال في المصباح وحسبته بمعنى وقته فهو حبس والجمع حبس منى يريد
وبرد واسكان الثانى التخييف لغة اه اذا تكرر ذلك تعلم أن الشارح اقتصر على
لغة التخييف وأنه أتى بالجمع لا بالقرع أنه في بيان المعنى المصدرى حيث قال وهو
بمعنى الوقف (قوله وهو بمعنى الوقف مصدر) وقف المجرد على اللغة الفصحى
والردية أو فوسمى بهذا الاسم لان العين موقوفة ومحبوسة (قوله اعطاء
المنافع) أى الجنس المتحققة في واحدة وهذا اذا لحظت الجمع باعتبار لذوات
الموقوفة والا فانت في غنية عن ذلك (قوله على سبيل التأييد) أى سبيل هو التأييد

وهو بمعنى الوقف وهو اعطاء منافع على سبيل التأييد

وحكمه الجواز عند الاثمة
 الاربعة على ما نقل (ك)
 ثم اختلفوا هل يلزم من غير
 أن يتصل به حكم ما حكم
 أو يخرج مخرج الوصايا
 فقد لا مالاً والشافعي
 وأحمد يصح بغيرهذين
 الوصفين ويلزم وقال أبو
 حنيفة لا يصح الا باحدهما
 انتهى ونقل بهرام عن أبي
 حنيفة وأصحابه منع الوقف
 وعن الجمهور الجواز قال
 وهو الصحيح والذي رأيناه
 في كتب الخنفية الجواز
 والاصل في جوازه أنه صلى
 الله عليه وسلم حبس وعمر
 ابن الخطاب وعثمان وعلي
 وطه والزبير رضي الله
 عنهم وغيرهم من الصحابة
 دوراً وحوائط وله أركان
 أربعة الواقف وماله يكون
 الوقف وليهم ما يشيرون
 الشيخ (ومن حبس) وشروط
 الاول أهلية التصرف
 في المال والثاني شيئاً
 الصيغة وهي وقف
 وتصدقت وحسبت وما يقوم
 مقام الصيغة عرفاً في الدلالة
 على لوقيته

وفيه نظر إذ التأييد ليس بشرط فيعوز أن يقدح في جرح ماله كما (قوله وحكمه
 الجواز) فيه نظر بل حكمه التدب لانه من أحسن ما يتقرب به الى الله وهو مما
 اخص به المسلمون لقول الشافعي رضي الله عنه لم تحبس الجاهلية فيما علمت (قوله
 لا يصح الا باحدهما) بين ذلك في التحقيق بقوله رذهب أبو حنيفة وأصحابه الى منه
 وأنه غير صحيح غير لازم في حال الحياة وهو ملاك يورث عنه الا أن يحكم ما حكم به حتمه
 أو يعلقه على موته مثل أن يقول ان مات فداري وقف على كذا أو بعد في كلام
 المشايخ نظر لان كلامه أولاً يفيد الاتفاق على الجواز وأن الخلاف انما هو
 في الزوم وقوله وقال أبو حنيفة الخ فيبعد أن الخلاف في الصحة لا في الزوم (قوله
 وقال بهرام) هذا مفساد قوله على ما نقل لك (قوله والذي رأيناه الخ) أي خلاف
 ما نقله بهرام عنهم (قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس) أي تسع
 حوائط (قوله وعمر لم يذكو أبابكر وفي نت التصريح بأنه حبس وعمر وما
 عطف عليه مبتدأ والخبر محذوف والتقدير حبسوا دوراً وحوائط وله المراد أن كل
 واحد حبس دوراً وحوائط أو أن المراد أن تحبسهم تتعلق بحبس هذين الأمرين
 (قوله وماله يكون الوقف) اعلم أن الذي يكون به الوقف الصيغة وقوله واليه ما يشيرون
 الخ الاشارة في قوله ومن حبس للصيغة من حيث أن التعيين فعل متجدد لا بد من
 حصول شيء يبدل عليه وليس الا للصيغة (قوله أهلية التصرف في المال) أي
 أن يكون من أهل النبرع فالذي قيل في المبة يقال هنا كان الباين واحداً بل سائر
 أنواع التبرعات كذلك قال الشيخ سالم السنهوري ووقف ملك الغيرة هبة وصدقته
 وعقبة ماله ولو أجاز له المال وقال بعضهم وأما لو وقع بمال الغير لا ينبغي أن يكون
 موقفاً كما يبيع اذ لا يظهر فرق كما ذكره الخريشي (قوله والثاني) أي ماله يكون
 الوقف شيئاً (قوله الصيغة) هي الاول من الشيئين وهي ما دل على إعطاء
 المنفعة وليمة من الزمان لانه لا يشترط فيه التأييد بل ولا التخصيص وقوله وهي وقت
 أي أن صيغة ثلاثة ألفاظ اما حبست ووقفت فطلقاً أو ما تصدقت فلا بد أن يقارنه
 قيد كان يقول لا يباع ولا يوهب سواء كانت الصدقة على معين كزبد أو على جهة
 لا تنقطع كالغنى أو ما لو قيد بغير ذلك كالسكنى أو الاستغلال ففيه تفصيل فعلى
 الجهة التي لا تنقطع كالتمسك بالبيع ولا يوهب كقوله دارى مثلاً صدقة على الفقراء
 مثلاً يستغنى عنها أو يسكنها أو يبيعها أو ما على المعين كقوله دارى صدقة على زيد
 يسكنها أو يستغلها ففيه نظر والظاهر أنه كالتمسك بالبيع ولا يوهب أيضاً بالمعنى
 من عجم (قوله أو ما يقوم مقام الصيغة) هو الشيء الثاني (قوله عرفاً) الاولى

تأخيه بعد قوله في الدلالة أي في الدلالة على الوقفية في العرف (قوله كالأذن
في الصلاة ومثل ذلك ما لو بنى مسجداً أو خلى بينه وبين الناس ولم يخص قومادون
قوم ولا فرضادون فقل (قوله والثالث الموقوف) وهو المقار شرطه أن يكون
مملوكاً للواقف ذاته أو منفعة ولا يتعلق به حق لغيره وإن لم يميز بينه كجلد الأضحية
وكتب الصيد ونحوه وقف الأبق صحیح ويصح وقف المشاع إن كان ما يقبل
القبض ويجوز الوقف عليه إن أراد الشريك واستشهد كل بان القسمة يبيع
ويبيع الوقف لا يجوز وأوجب بان لواقف لما علم أن شريكه البيع فكأنه
اشتراطه لنفسه وإن كان مما لا يقبل القسمة فهل يصح أم لا قولان مرجحان وعلى القول
بالجواز يجزى الوقف على البيع إن أراد الشريك ويجعل الثمن في مثله وهل يجزى أم لا
قولان مرجحان (قوله وقف الحيوان) أي ولو رقيقاً (قوله وفي وقف الطعام
الذي تطول أقامته) احتراز عن طعام لا تناول أقامته بان يفد بئاً أخيراً فلا يجوز
اتفاقاً أي وقف الطعام والنقد على من يستلهم أو يرث مثلهما والحاصل أن أحد
التردين بقول بالجواز لأنه تطول أقامته ونزل بدل ما انتفع به بمنزلة دوام العين
والثاني يقول به سد جواز ذلك لأن منفعة في استهلاكه والوقف إنما ينتفع به
مع بقاء عينه وعدم الجواز يحتمل المنع والكراهة هكذا تردد عجم والمذهب
جواز وقف ما ذكره من الطعام والدنانير والدراهم (قوله الموقوف عليه) وشرطه
أن يكون محتاجاً إلى منفعة الموقوف ولو لم يعرف في مصالحه أي وبشرط
في الموقوف عليه أن يكون أهلاً لتلك حكم كالمسجد أو حساً كالأدنى ولا فرق بين
المولود بالغل ومن سوله وتوقف الغلة إلى أن يوجد ما يأس منه فلا يوقف
ويرد الوقف والغلة لما لكها هذا كله مالم يحصل ما منع قبل الولادة وأما
إن حصل ما منع كموته في بطل كما قال عجم وكذا لا فرق بين المسلم والكافر فيصح
الوقف على الذي قرياً كان أو أجنبياً لأن الوقف عليه صدقة والصدقة عليه
أجر والمراد بالذي ما هذا الحربي فيدخل فيه من له كتاب أم لا (قوله على ما جعلها
عليه) يفهم منه أنه عين الجهة الموقوف عليها ما أو مال وقف داره ولا يعين الشيء
الموقوف عليه فإنه يصرف في غالبه مصرف تلك البائس فلم يكن لتلك البلد
غالب فإن غلقتها تصرف للفقراء أو غير ذلك من وجوه البر ويفهم منه وجوب اتباع
شرط الواقف وهو كذلك إن جاز أو كره كاشتراط وقفه على قراءة سبع جماعة أو على
ضحية في كل سنة عن الواقف بعده ووجه وجوب اتباعه عند الامكان والا
جازت مخالفته كاشتراط قراءة درس علم في محل حزب بحيث لا يمكن القراءة فيه

كالأذن في الصلاة في المكان
الذي بنى للصلاة والحالت
الموقوف وهو العقار والبيه
أشار بقوله (دار) وإذا
يجوز وقف الحب وإن
والعروض وفي وقف الطعام
الذي تطول أقامته كالقمح
وقف الدنانير والدراهم
تردد رابعها الموقوف عليها
ويؤخذ من قوله (فهى)
أي الدار على ما جعلها
عليه

أوبتم ذكر حضوره فلا يبرؤ منه في محل آخر وفعله في محل آخر وفعله في وجوب الاتباع
 كان يقرر ما لا يكره في مذهبهم يموت فلا يجوز للأطراف بعده أن مات المالكي أن
 يقرر غيره من حنفى أو شافعى (قوله كالقراءة) أى أركان على كسب جلدته غير
 القبول منه (قوله ويشترط) أى القبول (قوله وكان مع ذلك) أى مع كونه
 معينا وقوله أهلا للقبول والرد أى بان يكون رشيدا فان رد ما وقف عليه في حياة
 الواقف أو بعد موته فان الوقف يرجع حسب الفقراء والمساكين على ما قال الطيخفى
 واعتمد عجم أنه يحمل حسباً على غير ما جرت أحوالكم وهذا إذا جعله حسباً وسواء
 قبله من عس له أم لا وأما أن قصده بخصومه فانه إذا رعد ملكاً للمحبس ولو أخبر
 المعين الأهل بأنه وقف عليه كدامن قبل فلان وسكت قبل يدع السكوت منه
 قبول أم لا قاله الحرشي (قوله فهو كغير المعين) أى ولا يشترط في صحته القبول
 (قوله ابن عبد السلام) وفيه نظر قال عجم أن كلام المصنف هذا لا يفيد أن الموقوف
 أن المدين الغير الأهل لا يشترط قبوله أصلاً ولا إتمام من يقبل عنه وهو ظاهر كلام
 المختصر وأن كلام ابن عبد السلام بحث له وأنه لا بد من ذلك في المدة اهـ (قوله
 وينبغي أن يقام) أى فيقيم السلطان من يقبله هذا إذا لم يكن له ولي والأقوال به
 يقبل (قوله أحييت قبل موته) لو قال قبل موته لشميل ببقية الموانع من فلس
 أو جنون ولا بد من الأشهاد على الحوزة بكفى الشاهد واليمين في ذلك على المصنف وروى
 خلافاً لمن قال لا بد من شاهدين وصفة الشهادة أن يقول العدل ما يثبت تحت يد
 الموقوف عليه قبل حصول المانع للواقف ولا يكتفى في إقرار الواقف بالحوزة قبل
 حصول المانع (قوله هذا إذا كان الوقف على معين) كان أجنبياً أو ولداً كبيراً
 للواقف وحقيقة الخيار رفع يد الواقف عن الوقف وتعيين الموقوف عليه من
 التصرف في الذات الموقوفة أو التخليه بين الشيء والموقوف وبين الناس في نحو
 المسجد والطاحون (قوله فان لم يحز حتى مات الواقف الخ) المراد بالفلس هنا
 الحاطة الدين ومثل الموت والتفليس مرضه المنصّل بموته (قوله أما إذا كان الخ)
 قضيته أن كلام المصنف في الوقف على معين مع أن المصنف عام فالجواب المصنف
 عاماً وقال أن الحوزة في كل شيء بحسبه ففي الوقف على معين كذا وفي المسجد كذا
 إكنا أولى (قوله كالسجدة ومثله الوقف على الفقراء) فانه عجم (قوله بل إذا خلى الخ)
 بتشديد اللام أى ترك ما بين الناس والصلاة فيها (قوله على ولده الصغير) بل غير
 ولده ممن هو في حجره كذلك (قوله جازت خيارته له) حاصل فقه هذه المسئلة
 أنه إذا وقف على ولده الصغير أى أو السفينة فانه لا يشترط في حوزة الوقف الحوزة

ولا يشترط في صحة الموقوف
 عليه قبوله إذا كان غير
 معين كالفقراء ويشترط
 إذا كان معيناً وكان مع ذلك
 أهلاً للرد والقبول أما إذا لم
 يكن أهلاً لذلك كالصغير
 والسفينة فهو كغير المعين
 ابن عبد السلام وفيه نظر
 وينبغي أن يقام من يقبل له
 كما لو هب له أو وقف عليه
 وشروطه أى الوقف الحوزة
 وأليه أشاء أو بقوله
 (أن حيزت قبل موته) هذا
 إذا كان الوقف على معين
 فان لم تحز حتى مات الواقف
 أو فلس بطل الوقف إذا كان
 على غير محجوره أما إذا كان
 على غير معين كالسجدة
 فلا يحتاج إلى حيزة معين
 بل إذا خلى بين الناس
 وبين الصلاة فيها صح الوقف
 وقيدنا إذا كان على غير
 محجوره لقوله (ولو كانت)
 الدار (حسباً على ولده
 الصغير) الخ (جارت
 خيارته له أن يبلغ)

الحسنى بل يكفي فيه الحوز الحكمى أى من الاب ومثل الاب الوصى والمفاد من
 قبل انقضى فيصح الوقف ولو كان تحت يد الحائز الى ما ذبح من الموانع ينكسر
 ذلك بشروط ثلاثة اه قول أن يشهد الوقف على الحبس قبل حصول المانع أو
 يشهد على التحسيس لاعلى الاقرار بشرط الذنى أن يصرف الواقف الغلة فى مصارف
 المحجور عليه فلو اصر فها فى مصالح نفسه بطل الوقف أى ثبت أنه صرف الغلة
 أو اتمل صرفها أى كلها أو جملها قياسا على الهبة فى دار السكنى بشرط الثالث
 أن يذكر فيها ولا يسكنها والى ذلك أشار بقوله وليكرهها أو يسكنها (قوله اذا
 أنس منه الرشد) أى علم منه الرشد أى نفاة الحيازة بالبرغ بشرط أن يعلم منه
 الرشد هذا اذا كان الولد ذكرا وأما لو كان أنثى فأن الدخول بها بعد البلوغ
 ويؤنس منها الرشد كما قال ابن عزم وأما ما ذل به لم منه الرشد فيستمر الولي حائز له
 وبعد هذا كله فقضية عدم صحة الحوز من الفقه والصغير أرى والراجح أن حوز
 الصغير المميز وأولى السفه كفى مطلقا فيما وقفه عليه قال بعض الشراح
 وانظر اذا لم يكن ميميزا وحاز (قوله من غيره ومالوا كراه من نفسه فهو باطل
 كافي التحقيق فان عملها لم يكره ولا سكتها فى الصحة والبطلان قولان رجح ابن
 عمر الأول قائلا فلا كراه لبس بشرط وانما بشرط أن لا يسكنها (قوله فان لم يدع
 سكنها الخ) ظاهره أنها اذا كانت دار سكنها بطل الوقف مطلقا وليس
 كذلك بل يجرى على الهبة بين أن يسكن السكك أو الحمل الى غير ذلك كما تقدم (قوله
 أو مرض) أى مرض الموت وقوله يحتمل الأيالة الخ ويحتمل الدار أى تحميمها
 (قوله وقيدنا الصغير بها) فهم منه أنه لا يجوز ولولده الكبير الرشد وهو كذلك
 وفهم منه أن حيازة الام ما حبسته على ولدها غير معتبرة وهو كذلك الآن فيكون
 وصية (قوله فان انقرض من حبست عليه) أفهم أن الحبس عليه جهة معينة
 كزبدوزيته وأما نحو الفقراء فلا تنأى انقطاعهم (قوله رجعت حبسا)
 ويستوى فيه الذكرا والانثى ولو كان الواقف شرط فى أصل دفعة لاذ كرمثل حظ
 الاثني ولو لم يكن له يوم المرجع الا ابنة واحدة لم يكن لها حصة وان لم يوجد له
 قريب يوم المرجع فانه يصرف لفقراء ولا يدخل الحبس فى الوقف اذا كان حيا
 ولو صار فقيرا (قوله ذلك ان أعمرها الخ) أى بان قال أعمرت أولاده فقط وكذلك
 اذا أعمره وعقبه كما ينص عليه الشارح وقوله حقيقة العرى مأخوذة من العرى
 لوقوعه ظرها وقوله العرفية منسوبة للعرف أى عرف أهل الشرع وقضية أن
 لها معنى آخر أعزى وليس ذلك اذ مفاد المصباح أن معناها الشرعى هو المعنى

اذا أنس منه الرشد
 (وليكرهها) له من غيره
 (ولا تبسكنها فان لم يدع
 سكنها حتى مات) أو مرض
 أو فليس (بطلت) صوابه
 بطل أى الحبس وعلى اثبات
 التامية بمثل الحيازة وقيدنا
 الصغير بالحر اخترازا مما
 اذا كان عبدا فان سببه
 هو الذم يجب وزله (فان
 انقرض من حبست) الدار
 (عليه رجعت حبسا على
 أقرب الناس بالحبس)
 سواء كان الحبس حيا
 أو ميتا مثل أن يكون للحبس
 أخ شقيق وأخ لاب فيموت
 للشقيق ويبقى ترك ابنائه
 ينقرض من حبس عليه
 فانه يرجع للأخ للاب دون
 ابن الأخ الشقيق والأبنة
 فى رجوع الحبس على
 الأقرب إنما هو يوم
 المرجع لا يوم الحبس لانه
 قد يصير بعد يوم التحسيس
 قريبا يوم المرجع كالمثال
 المذكور (ومن أعمر رجلا)
 مثلا (حياته) أى حيازة
 الرجل (دارا رجعت به)
 موت الساكن) وهو
 الرجل (ما كالرهاب)

أولوارنه أى مات (وكذلك ان أعمرها عقبه) أى عقب الرجل (فانقرضوا)

فحقيقة العمري العرفية هبة
 منافع الملك مدة عمر الموهوب
 له أو مدة عمره وعمر عقبه
 لأهلية الرقبة ولا يتعدن
 التقيد بعمر الموهوب له بل لو
 قيد بعمر المبر كان عمرى
 أيضا ولا يقتصر على لفظ
 أعمرك بل لو قال وهت
 لك غلته لمدة عمرى كانت
 عمرى تنبيه حكم العمرى
 الجواز وكان اقياس
 أن لا يجوز لكن ورد بها
 النص فهي كالاستئانة
 واختلف هل هي عامة في كل
 شيء أو خاصة بما يطول
 كالذور والارضين (بحلاف
 الحبس) فانه لا يرجع بعد
 موت الحبس عليه ما كان
 لربه بل حبسا كما تقدم على
 أقرب الناس بالحبس
 لان الحبس تملك الرقاب
 والعمرى تملك المنافع (فان
 مات المبر) بكسر الميم (يؤخذ
 كان) ما عمره وهى الدار
 (لورثته يوم موته ملكا)
 يحتج بقوله يومئذ ان يعود
 على يوم التعمير ويكون على
 هذا انما ملكوا الرقاب
 دون المنافع ويحتمل ان يعود
 على موت المبر فعلى هذا

العمري فتدبر (قوله هبة منافع الخ) هذا التعريف نقله بهرام عن الباجي واقتصر
 ابن عرفة على الطرف الاول فقط فقد قال تملك منفعة حياة المولى (قوله هبة
 منافع) أى بدون عوض والا جازا فاسدة (قوله مدة عمر الموهوب له) أخرج
 الحبس والعبارة (قوله أو مدة عمره وعمر عقبه) ولا يخفى أن مفاده ان هذا
 معنى قول المصنف وكذلك ان أعمرها عقبه وليس كذلك بل مفاده أنه ما عمرها
 الا لعقب فقط وما هذه الصورة فلم يتكلم عليها المصنف كمن عرفه فتدبر (قوله
 كانت عمرى أيضا) الا أنهم اعمرى محاذ وعارية حقيقة وكلام الشارح يقتضى
 أنها عمرى حقيقة (قوله فلو قال الخ) أى أو سكتك فلذلك قال البساطى
 وأفاد أى صاحب المختصر بقوله كما عمرت لك أنه لا يقتصر على لفظ أعمرك بل لو قال
 وهت لك غلته لمدة عمرى كانت عمرى وكذلك ما أشبهه قال فان قلت ظاهر كلامهم
 أنه لا بد من التقيد بالعمر فهل ذلك مقصود أو اتفاق قلت هو مقصود وحق لو قال
 وهت لك منافع الدار ولم يقيد خرجت الى باب آخر (قوله حكم العمرى الجواز بل النذب
 كالصدقة والأهبة) روى في الاركان كلمة (قوله وكان القياس أن لا يجوز) روى
 للجهالة اذ لا يدري هل يعيش المبر بالفتح عاما أو عامين أو أكثر أو يوما أو يومين
 مثلا أو أمه (قوله فهي كالاستئانة) أى لم تكن مستئانة بالفعل أى ليس حوايقولهم
 هي مستئانة وقد علمت أن حكمها النذب وقد عرض كرامتها كما اذا عمره المان يخشى
 منه فعل معصية فيها وقد يعرض تخريبها كما اذا تحقق فعل المعصية فيها قال ابن
 عرفة ويعد عرض عرض وجوبها ويبحث فيه بانه يمكن قول شخص لملك دار
 ان لم تعمرها فلا تقتلك وفيه بحث لان المكره ليس بمكلف فلا يتصرف فعله بالوجوب
 (قوله واختلف هل هي عامة في كل شيء كلام بعضهم يقتضى أن هذا هو الراجح
 وكذلك لم يدان عرفة) ولا خليل (قوله يوم موته متعلق بقوله ورثته) أى ورثته
 يوم الموت لا يوم المرجع فاذا مات عن ابن رقيق أو كافرا أو أعم حرمه سلم ولما مات المبر
 بفتح الميم حتى عتق وأسلم الابن فانها تكون للابن لا لابن لانه لم يكن وارثا حين
 موته وقوله ما ملكا منصوب على الحال من الضمير المستتر العائد على الدار لقوله
 بالملوكة أو على المفعول المطلق على حذف مضاف أى رجعت رجوع ملك تامة
 حوزا للعمري كالخوز في الهبة من كل وجهه (قوله المعينين) حاصل ما يتعلق
 بالمقام أنه اذا قال مثلاً هذا وقف على أولاد فلان وأولاد أولاده ولم يرتب فانه
 ينقسم على الجميع عند وجودهم ولا ينقسم ولد الولد بوجود أصله لانه لم يرتب ولذا
 ينتقض القسم بحدوث ولد لا اولاد ولا يابى هم كناية عن موت واحد من

أقر يقين وهو ما أشار له المصنف والحاصل أن الفرع يدخل في الوقف مع وجود أصله ولو صنفه يرافى غير دو والسكنى وأما لو كان الموقوف بيوت سكنى فلا يستحق الذي كرمع إليه إلا أن تزوج وأما التي فلا تعطى لأنها في كفالة أبيها وأما إذا قال على أولاد فلان ثم على أولاد أولادهم ودهود كذا فإن من مات ينتقل نصيبه لولده ولا ينتقل لآخيه إلا إذا لم يكن له ولد ولا ولد لولد ولو قال العاقبة العليا تحجب السفلى لأن مراد الواقف بقوله ذلك أن كل أصل يحجب فرع نفسه لا فرع غيره وإذا قسم على الموقوف عليهم المذخير فيعطي للفقير كالغني والغني كالسكنى والآن في كذا كذا لا بشرط خلافه فيعمل بالشرط إلا في مرجع الاحتباس فلا يعمل بالشرط ويستوى فيه الذكور والآن ولا يزداد الفقير على الغني لأن الأبناء أئامه في الوقف على من لا يحاط بهم كالفقراء تنصيبه واحتراز الشارح بقوله المعينين عن غيرهم كبنى زهرة أو الفقراء فلا يستحق الأمن كان موجودا حين التقسيم لأن من مات أو غاب قبلها (قوله بقسم الخ) قدره للمبايعات الأولى للمصنف أن يقول فنصيبه لمن بقي (قوله مذكور في الأصل) لم يكن يندى الكبير وذكري في التحقيق عن ابن ناجي أنه إذا مات أحد من أهل الحبس فلا يخالون ثلاثة أوجه تارة يكون بعد الطيب فهذا يورثه اتفاقا وتارة يموت قبل الأب أو شيء ولوثته اتفاقا وتارة يكون بعد الأب أو قبل الطيب فيقول ابن ناجي مر أهل الحبس على ما رجح الله مالك أنظار تمام الأقوال في ابن ناجي وقوله فلا شيء لورثته اتفاقا أي ويكور لمن بقي من أهل الحبس (قوله ويؤثر أي يجب على متول الوقف على غيره) كما فقراء أن يؤثر في قسم الحبس أهل الحاجة والعمال على غيرهم بالسكنى والغلة باجتهاد لأن قصد الواقف الأرفاق فإن استؤوا فقرأ أو غنائه يؤثر الأقرب على غيره وأما لو كان الوقف على معينين فانه يستوى بين الجميع ولا يفضل فقير على غني ولا أنثى على ذكر ويعطى الحسام والغائب بخلاف على نحو الفقراء فلا عطى إلا الحاضر وقت التقسيم وهل معنى الإشارة التفضيل والزيادة على غيره أو معناه التقديم على غيره فسر بكل وجه حمل عجب الثاني أحسن وعليه كما ذكره بعض يعطى المحتاج ولو لم يفضل لغيره شيء (قوله وهو كذلك) أي لا بشرط كما يشير إلى ذلك بقوله إلا أن يكون الخ فحاصله أن من سكن بوصف الاحتياج ثم استغنى فلا يخرج لغيره ولو لم يحتاج إلا أن العبرة بالاحتياج في الابتداء لا في الدوام ولأنه لا يؤمن عودته فإن سبق غير الاحتياج وسكن أخرج فإن تساووا في الحاجة فمن سبق بالسكنى فهو أحق (قوله خروج انتطاع الخ) ومثل الانتطاع السفر البعيد وهو الذي يظن منه عدم الرجوع قوله ولا فلا أي بأن سافر

(فنييه) (باسم) (على)
 رئيس (من بقي) من أصحابه
 الذكور والآن فيه سواء
 والمستهة فيها تفصيل مذكور
 في الأصل (ويؤثر في الحبس
 أهل الحاجة بالسكنى
 والغلة) ما ذكره هو المشهور
 وعن ابن الماجشون
 لا يفضل ذو الحاجة على
 الغني في الحبس إلا بشرط
 من الحبس وفرق ابن نايع
 فسوى بين الغني والفقير
 في السكنى بخلاف الغلة
 (ومن سكن) من الحبس
 عليهم (فلا يخرج لغيره)
 زاد في المدونة ولو لم يجد
 مسكنا ولا كراء له وظاهر
 كلامه ولو استغنى بعد
 أن سكن لأجل فقره وهو
 كذلك ولو سكن ثم خرج
 فإن كان خروج انتطاع
 سقط حقه وكان من سكن
 أولى والأفلا

قوله الرجوع فانه يبقى على حقه الى أن يعود فانه ان بكرى مسكه الى أن يعود
ويجوز أن الحال يحمل على العود حتى يحصل الاياس من عوده وهذا كله في اوقاف
على قوم مخصوصين كقراءة المغاربة مثلاً لا وعلى ذرية قتلان الفقراء وإنما الوقف
على قوم موصوفين بوصف كالوقوف على الفقراء أو على طلبة العلم ثم سكن واحد
لوصفه وزال وصفه فانه يخرج لغيره ممن هو متصف بذلك (قوله وهو الظاهر)
أي لقربه وان كان الظاهر لامن ذلك الجهة رجوعه لهما معاً (قوله في أصل الحبس
الاضافة للبيان) (قوله وان خرب) بحيث صار لا يتنع به ولو لم يرج عوده وذلك
لا يجوز بيعه انتقاصه وهذا مقيد بما اذا لم يكن الواجب شرطاً للوقوف عليه
فيجوز بيعه لا بالشرط (قوله ظاهره الخ) وهو قول مالك ومقابلة ان كان
في بقائه ضرر ولا يرجع عود منفعته جاز انما هو وأما اذا لم يكن في بقائه ضرر ولا يرجع
عود منفعته لم يجز انتقاصه وان خرب ولم يرج عود منفعته منه مالك وأجاز ابن
القاسم (قوله الانتسعة المسجدة) أي مسجد الجمعة لا غيره فلا يباع لغيره من
المباعدة ومثل توسعة المسجد توسعة طريق المسلمين ومقرتهم لان تقع المسجد والمقبرة
والطريق أكثر من نفع الوقف فهو قرب لغرض اوقاف ويستبدل بالثلث
خلاله فان امتنع فلا ينعى عليه بذلك على المعتد (قوله بفتح الياء) مضارع كتاب
ببكر اللام والمصدر كتاباً بفتحها كافي التحقيق ومثل الكتاب الحرم والمرض
وكذا كل ما تعطى منفعته المقصودة منه كالكبير من الاناث الموقوفة لساكنها
أو لعلها (قوله فانه يتصدق بثمنه في الجهاد) أي في الجهة الموقوفة عليها فمن
الفرس يفرق على المجاهد من كمال الشارح وثمن الحيوان على من وقف عليه
وثمن الثوب الخلق على المرأة (قوله واختلف في المعاوضة الخ) جملة بمضم
على ظاهره بان يفاضل بالربح لخرب بربع غير خرب فيه دفعه بعينه
في الربع الصحيح وجملة آخر على أنه يباع الربع الخرب ويشترى بثمنه مثلاً صحيحاً
فيصير ما كان حبساً غير حبس وما ليس بحبس حبساً فالبيع يكون غير حبس
والشترى يكون حبساً فافلاها والبيان اهـ وت والربع بفتح الراء الدار بعينها حيث
كانت وجهه سابع وزرع وأرماع وأربع كذا في التنبيه كافي التحقيق
(قوله وخصص) وقابل المذهب الخ (قوله ويثرت تعطل) أي تراكمت لهلاك
أهلها (قوله ويعوض بربع نحوه) أي فيما اذا كان المباع ربعاً أي أو بئر
فما اذا كان المباع بئراً هذا هو الظاهر خاتمة الملك لا واقف ولو في المساجد وفائده
أن له ولو ان منع من يريد اصلاحه واذا اكرت بدون اجرة المثل يفسخ كراؤه لمن

بالعذر قوله (الا أن يكون)
في أصل الحبس شرط فيضى)
أي فينفذ هل يعود على قوله
ويؤثر في الحبس الخ أو يعود
على قوله ومن سكن الخ وهو
الظاهر والشرط أن يقول
من قدم فانه يخرج له أو يقول
انما يسكن الساكن شهراً
ويخرج فيضى كلما اشترط
في أصل الحبس (ولا يباع
الحبس وان خرب) ظاهرة
مدواه كان في بقائه ضرراً
أم لا واستثنى في المختصر
من ذلك ما احتج اليه
لتوسعة مسجد (ويباع
الفرس الحبس بكتاب)
بفتح الياء واللام والكتاب
شئ يثري الخيل كالجنون
(و) اذا بيع فانه (يجعل
ثمنه في) شراء فرس آخر
(مثله) اذا الحق ثمنه ذلك
(أو يباع بثمنه) بأن يجعل
ثمنه مع شئ آخر اذا لم يلحق
ثمنه ذلك فيشترى به فرس
اخر فان لم يوجد شئ
ولا الحق ثمنه الفرس فانه
يتصدق بثمنه في الجهاد
(واختلف في المعاوضة
بالربح) الحبس (والذهب
بربع غير خرب) والمذهب

عدم المعاوضة في ربح في ربح دائر ويثرت تعطل ويروض بربع ونحوه ويكون حبساً

يريد أن يأخذها كثر وأما إذا كرى باجرة المثل زمن العقد فلا يفسخ كراؤ لأجل
 زيادة علمها (قوله ثم انتقل يتكلم على الرهن) لما كان بين الرهن ولو وقف
 مناسبة من جهة توقف التمسك على الحياة ذكره عقبه (قوله وهو لغة الزوم
 والحبس) أي فهو في اللغة مصدره فسر بالزوم ومفسر بالحبس أي الأمان
 المصدر الأول بمعنى اسم الفاعل والثاني بمعنى اسم المفعول قال في التحقيق بعد قوله
 الزوم والحبس يقال هذا رهن لك أي محبوس دائم لك (قوله دخل وقوله من له
 البيع المكلف والصبي المميز) فيصح من المميز والسفيه والعبد ويتوقف على
 اجازة ولهم ثم إذا تلف ما رهنه قبل رضى ولو كل فيضمنه الرهن ضمان عدا حيث
 علم بعد لزوم رهن كل لا ضمان رهان ورهن السكران كبيعته ويلزم من
 مكلف رشيد كالبائع وقوله خرج المحنون الخ أي لا يصح من هذين (قوله الظاهر
 المنتفع به) دخل فيه المالك والرهن والدين وثيقة الدين لا يبيعو زبيعوا يبيع
 ما قيم من الدين ويدخل فيه رهن المصوب من غصبه فانه يبيع ويسقط عنه
 ضمان العدا إلى ضمان الرهان وكفى في الصدقة العزم على الرذ (قوله وغررا) مطوف
 على ما أي يحدف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي ذا غررا أي يجر زرهنه
 ولو شرط رهن الغرر في عقد الرهن لان للرهن أن يدفع ماله بغير وثيقة فجاء أخذه
 لمسايقه غرر لانه شيء في الجملة خبر من لاني ومثل الا بق البعير السارد أي خلفه
 غررهما بخلاف ما اشتد غرره كالجدين فلا يصح رهنه لقوة الغرر فيه ولكن لا بد
 أن يكون الا بق مقبوضا حال حصول المانع فان قبض قبل المانع ثم أتى وحصل
 المانع حال إبقائه كان مرتبته اسوة الغرماء (قوله لا تنوق) مفاده أن وثيقة مصدر
 أي ويكون ناصبه قوله بذل والباقي قوله بحق بمعنى في ويحتمل أن يكون حالا من قوله
 ما يباع غررا والانتقيد برحالة كون ما ذكره وثاقبه في حق في التحقيق واحترز
 بذلك عما بذل لا للتوقيل بل لتلك كالبائع والمجبة والصدقة والانتفاع والاهارة ونحوه
 ولا فرق في الحق بين أن يكون موجودا بالفعل أو سيوجد (قوله الا قول العاقد)
 أي الرهان والمرتهن وهو والتا بضر له وشرطهما التأمل في البيع صحته لزوما على
 ما تقدم (قوله أن يكون مما استوفى منه) أي إذا كان الرهن من جنس الدين كما
 وكان الرهن ذهباً والدين ذهباً مثلاً لأن الرهن من جنس الدين الذي من جملته الذهب
 وأغنية أن يبيع عليه طبعاً لا يقدر على فككه فالباحث لو أربل علم بزواله حماية
 للذرائع لاحتمال أن يكون قصد اقتضه على جهة السلف ومما رهننا واشترط
 السلف في المداينة ممنوع والتفوق به هبة مديان بخلاف غير المثلي ومن غير المثلي

ثم انتقل يتكلم على الرهن
 وهو لغة الزوم والحبس
 وأما طبعاً قال في المختصر
 بذل من له البيع ما يباع
 أو غررا ولو اشترط في العقد
 وثيقة بحق دخل في قوله
 من له البيع المكلف والصبي
 المميز وخرج المحنون والصغير
 الغير المميز ودخل في قوله
 ما يباع الظاهر المنتفع به
 المقدر على تسليمه المعلوم
 غير المنهي عنه وخرج
 الخمر والخنزير ونحوهما
 أو غررا مطوف على ما
 كالائق أي يجر زرهنه وقوله
 وثيقة فقول لأجله والمعنى
 أن الرهن إنما يعطى للتوقيل به
 على معنى أنه لو تجر الرهان
 ووفى الدين منه وأركله
 أو بعبارة الأول الساقط وهو
 من يبيع منه البيع الثاني
 المهرود وشرطه أن يكون
 مما يمكن أن يستوفى منه

أومن غنمه أو من غنم منافعه الدين الذي رهن به أو بعضه الثالث (٢٩٦) المرهون به وله شرطان أن يكون ديناً

الحلى وغنا يشترط الطبع حيث جعل يسهل المرتين أم لا جعل يسهل أم لا فيصح
ولو لم يطبع عليه وما قرأنا من أن المبيع شرط في صحة الرهن ظاهر خالٍ وليسكن
المعتد أنه شرط لجواز الرهن (قوله أو من غنمه كان يكون كتاباً) وقوله أو من
غنم منافعه كذا وقوله أو بعضه فيه إشارة إلى أنه لا يشترط أن يكون الرهن قدر
الدين بل يجوز أن كان أقل من الدين (قوله أن يكون ديناً في لزمه) أى
يمكن استيفاءه من الرهن فلا يصح الرهن في عين ولا في منفعة لاستحالة استيفاء
المعين أو منفعة من ذات الرهن مثال الأول أن يشتري دابة فيضاً المشتري أن
تسحق فيقول للبائع اعطني رهنها على تقدير إذا سقت الدابة منى أخذاً بينهما
من ذات الرهن ولا يخفى أن هذا لا يمكن فذلك لم يصح ومقال الثاني أن يكتري منه
دابة فيقول المكتري للمكترى أن أخاف أن تسحق من يدى اعطني رهنها على تقدير
استحقاقها أخذاً للمنافع بعينها من ذات الرهن (قوله أو رهن الرهن) كالجمل
بعد العمل لا ككتابته وجعل قبل العمل (قوله فلا يكون رهن به) أى لا يصح
رهن به فتدبر (قوله فيها ما) كذا فيم - ونفت عليه من نسخ هذا الشارح والمناسب
فيها بالافراد كما هو في التحقيق منسوبة إلى الجواهر أى لا يتعين اللفظ الدال على
الايجاب والقبول في الصيغة بل يقوم مقام اللفظ كل ما أشار به في الدلالة على
المفهوم منه فتدبر (قوله ما أشار) أى أموار الذى أشار الخ (قوله لقوله فعلى وان
كتم على سفر) أى مسافرين أو متوجهين أى ولم تجدوا كاتباً في المداينة فرهان
مقبوضة أى والذي يستوفى به رهن الخ أو بالسعود يجوز الرهن ولو مع وجود
المكاتب (قوله ورهن فيه درعه) أى بدأبى الشعم اليهودى وكانت تلك الأدرع
المرهونة تسمى بذات الفضول لال المشايخ في سيرته بالصاد المجبة سميت بذلك لظهورها
وكانت من حديد وروى عن عائشة رضى الله عنها قالت قبض رسول الله صلى
الله عليه وسلم وان درعه المرهونة في ثلاثين صاعاً وفى رواية ستين صاعاً ثم يراى رها
لعياله وكان له على الصلاة والسلام سبعة أدرع (قوله الألبخار الخ) أى
بضم الرهن للرهن (قوله ظاهره أنه يصح الخ) أى وهو كذلك (قوله ولو كان
مجهداً على الأشهر) ومقابلته أنه مع أنه لا تبطل (قوله والفرق بين الرهن الخ)
والصدقة كالمدة فتنبه لوانتفع لراهن من وضع الرهن تحت يد المرهن وطالب
وضعه عند أم من فالقول قوله كعكسه وإن اختلف في الإبن فينظر الحناكم (قوله
الامعانة البينة) أى لحوز المرتن له قبل حصول المانع للراهن وقيل لا بد من
شهادة البينة على التحويل وهو تسليم الراهن الرهن للمرتن وصير ورته في حوزة

في الذمة وأن يكون لازماً
أو صائراً إلى اللزوم كالجعل
بعد العمل أما ما كان في أصله
غير لازم ولا صائر للزوم
كبحوم الكتانة فلا رهن به
الرابع الصيغة ولا يتعين لفظ
الايجاب والقبول فيها بل
يقوم مقامه كلما شاركه
في الدلالة على المفهوم منه
وحكمه ما أشار إليه بقوله
(والرهن جائز) حضوره فرا
وقيل لا يجوز في الحضر لقوله
فعلى وان كتم على سفر
أجيب بأنه إنما خص السفر
لغلبة فقدان الكتاب الذى
هو البينة فيه - وأيضا
في الصحيحين أنه صلى الله
عليه وسلم اشترى طعاماً
بمن إلى أجل ورهن قيمه
درعه وهو بالمدينة (ولايتم
الرهن) (الألبخار) ظاهره
أنه يصح قبل القبض لكن
لا يتخص المرتن - من به
عن الغرماء الألباقض
ابن الحارث فان تراخى
إلى الغلس أو الموت بطل
اتفاقاً ولو كان مبدداً على
الأشهر والفرق بين الرهن
والهبة مع الجحد أن الرهن
لم يخرج عن ملك الراهن فلم

يكتف فيه بالحد في الطلب بخلاف الموهوب فانه يخرج عن ملكه وأجابه (ولا تنفع الشهادة في حيازته
الامعانة البينة ع)

وفي المدونة ما يدل لقولين فعلى هذا الوجه جددت سلمه المديان بيد صاحب الدين
بعدموت المديان أو فلسه وادعى أنها رهن عنده رعاها قبل حصول المانع من
غير إقامة بينة لم يصدق لأنه لم يثبت حوزة ولا تحوزة ولو شهد الامين الذي وضع
الرهن تحت يده بذلك لانه شاهد على فعل نفسه وهو الحوزة والبينة هنا ولو الواحد
مع اليمين لانها شهادة مال ولو شهد عدلان على الحوزة قبل المانع وعدلان على
عدم الحوزة فيقدم الشاهدان للحوزة لانها مقدمة وتلك نافية (قوله وينقل عطف
تفسير (قوله فان الشهادة تنفع فيه على اقرارها) أي بالحيزه كما هو سياق الكلام
وهو المناسب وان كان قوله وترتفع يد الرهن عنه أي يطلب أن ترتفع يد الرهن
عنه يقتضي أن المراد اقرارها بالرهنية وبعد فهذا الكلام ض والمعمد أنه لا بد
من معاينة البينة الحيازة قبل حصول المانع مطلقا أي سواء كان مبيانا وينقل
أم لا (قوله بعارية) أي مطلقا أي يقيه دها من لان ذلك يدل على أنه أسقط
حقه من الرهن فالملقة هي التي لم يشترط فيها الرذ في الاجل حقيقة أو حكما
ولم يكن العرف فيها ذلك فالشرط فيها الرذ حقيقة أو حكما بان تقيده بزمان أو عمل
ينقضي قبل الأداء أو كان العرف كذلك فهي المقيدة فلا يطل الرهن فله أخذه
من الرهن (قوله وأهبة) أي ذهب المرتهن الرهن للرهن أي وجب له منفعتهما
كان يكون المرتهن أكثرهما من الرهن ثم وجب له تلك المنفعة وقوله أو ينز ذلك
من الوجوه كما لو رذاه له على طريق الوديعة ولا يفي أن العلامة حليل قد قال
وعلى الرذ أو اختيارا له أخذه أي إذا أعاده على الرذ أو رجه للرهن باختيار
من المرتهن على طريق الوديعة أو أكره له فله أخذه فلا يطل إلا أن يجعل البطلان
في ذلك على ما إذا قام على الرهن الغرماء والرهن عنده (قوله فيما يغاب عليه)
أي فيما يمكن اخفاؤه كحلي أو ثياب أو سفينة في حال اجريها (قوله إلا أن تقوم بينة
على هلاكه) أي أوصيه أو غيره سببه وغير تقر به (قوله ولا يضمن ما لا يغاب
عليه) أي ما لا يمكن اخفاؤه أو ما لم يدع تلف دابة مثلا وله جيران لا يعلمون ذلك
ولا روافقه يضمن الرهن حينئذ لثبوت كذبه وكذلك إذا كان مع الرفقة في السفر
وادعى موت الدابة وكذبه العدول فانه يضمن ومثل تكذيب العدول سكوتهم وعدم
تصديقهم والمراد بالعدول لا شمارا ثم وانظر إذا كذبه عدل وامرأان (قوله
والحيوان ولو طيرا) وكان لزروع والثمار قبل الحصاد والقطع وسفينة في مرسة
(قوله على المشهور) ومقابلها ما خرجه بعضهم وهو ضمانه من رواية ضمان
الحبوسه لأنهم (قوله قال ابن القاسم الشرط باطل) هذا جواب لو وكلام ابن القاسم

هذا فيما بيان وينقل وأما إذا
رهنه مالا بيان ولا ينقل
فان الشهادة تنفع فيه على
اقراره وما وترفع يد الرهن
عنه فإذا رهنه مالا بيان به
وينقل وشهدت البينة على
حياته ثم رجع الى الرهن
بعارية أو أهبة أو بغير ذلك
من الوجوه فان الرهن يطل
قاله مالك اه (وضمان
الرهن) بمعنى اسم المفعول
(من المرتهن) بكسر الهماء
أخذ الرهن مالم يكن بيد أمين
فانه من الرهن وهو دافع
الرهن كما ينص عليه
وانما يلزم المرتهن الضمان
(فيما يغاب عليه) كما لحق
الأن تقوم بينة على هلاكه
فلا يضمن (ولا يضمن
ما لا يغاب عليه) كاللور
والحيوان على المشهور
ولو شرط المرتهن نفي الضمان
فيما يغاب عليه أو اشترط
الرهن الضمان على المرتهن
فيما لا يغاب عليه قال
ابن القاسم الشرط باطل
لانه شرط يناقض مقتضى
العقد وقال أشهب الشرط
لازم وصوبه الأخفى وهذا إذا
كان في أصل العقد وما بعد
العقد فالشرط لازم عند الجميع

هو المعتمد وظاهر عبارة الشارح أن الخلاف بين ابن القاسم وأشباه في الصورتين
 أي ضرورة ما يغاب عليه وضرورة ما لا يغاب عليه وليس كذلك بل الخلاف المذكور
 إنما هو في الأول أعني ما يغاب عليه إذا اشترط فيه عدم الضمان ولذلك عللوا الزوم
 بعد العقد عند الجميع بقولهم لأن تعلقه بالرهن معروف واسقاط الضمان معروف
 فإن فهو أحسان على أحسان فلا وجه لمعنه فتدبر (قوله وعلى الضمان) أي
 وعلى اعتبار الضمان يضمن قيمته يوم ضاع عند ابن القاسم ولم يذكر مقابله وذكر
 الشيخ أحمد أن زواني قولين آخرين في المسئلة أولهما أن المرتين يضمن القيمة يوم
 القبض مطلقا ورجح الثاني أنه يضمنها يوم القبض إلا أن يرى عنده بعد ذلك فيضمن
 قيمته يوم رثى وانظر إذا جهل يوم الضياع أو يوم القبض أو يوم الرؤية (قوله
 ويخلف المتهم الخ) هذا فيما لا يغاب عليه وقوله لم يضرع فبأنى به لاحتمال أنه
 لم يضرع وقوله ولا فرط الخ المراد من الالفاظ الثلاثة واحد فمكفي واحد منها يضمن
 فلا قول وإنما لم يلب منه الاثبات بواحد لاحتمال أن يكون مغرطا في نفس الأمر
 قبل زمة القيمة وقوله ولا أعرف موضعه يأتي به معصوما لا فظن المذكورين الأول
 وواحد من الثلاثة لاحتمال أن يكون عرف موضعه زاد الفاني ويريد ولا يظن
 موضعه لأنه لا يلزم من نفي المعرفة نفي الظن وهذا كما في دعوى الضياع وأما دعوى
 التلف فيخلف أنه قد تلف بالاداسة والدلسة المحيلة أي ما تحيات في اخفائه وأما ما
 يغاب عليه الذي يضمن فيه القيمة فيخلف متهمًا ما لا في دعوى التلف أنه تلف
 بالادلسة وفي دعوى الضياع أنه ضاع ولا يعلم موضعه ولا يظنه وإنما خلف فيه ما
 مع ضمانه القيمة أو المثل في المثل للاتهام على تعيينه واخفائه رغبة فيه ومقتضى
 هذا التعديل أنه لو شهد له بینه بتلفه ولم يشهد مع ذلك بتلفه بغير سببه أنه لا يخلف
 ولا يضمنه وهو كذلك كآتيانه ببعضه محرقا ولا يعلم احتراق محله فانه لا يخلف
 إذا لا يهتم على أنه غيبه كشهادته عليه بتلفه بسببه أو بجعله لا يضمنه ولا يخلف فلا
 يلزم من نفي الخلف نفي الضمان (قوله وغير المتهم) أي الذي هو فيما لا يغاب عليه الذي
 لا ضمان فيه وقوله الأعلى عدم التبريط أي لأنه إذا فرط فيما لا يغاب عليه فيضمن
 وقوله لأنه لا يهتم في اخفائه أي فيصدق في دعواه الضياع وأعلم أنه يستمر ضمان
 المرتين ولو قبض الدين أو وهب إلا أن محضه لربه بعد براهته ولم يقبضه حتى ضاع
 فضاياه من ربه سواء قال أتركه عندك أو لا أو دعاه لا أخذه فقال أتركه عندك فضاء
 لأنه صار في الحالتين كالوديعة (قوله وكذلك غلة الدور للراهن على المشهور)
 لا بمقابله مانعة عن مالك أنها تدخل في الرهن ومثل ذلك أجر العبد (قوله على

وعلى الضمان يضمن قيمته
 يوم ضاع عند ابن القاسم
 ويخلف المتهم لقد ضاع
 ولا فرط ولا ضيعت
 ولا تعديت ولا أعرف
 موضعه وغير المتهم لا يخلف
 الأعلى عدم التبريط خاصة
 لأنه لا يهتم في اخفائه
 (وغلة النخل الرهن للراهن)
 وهو دافع الرهن كانت
 الثمار موجودة أو معدومة
 حين الرهن مأبورة أو لا على
 المشهور إلا أن يشترط
 ذلك المرتين فانها تدخل
 على أي حال كانت (وكذلك
 غلة الدور) للراهن
 على المشهور

المشهور) راجع لقوله كانت الثمرة موجودة الخ ومقابل المشهور ما روى عن مالك أنها تدخل في الرهن أى مطلقا وموجودة يوم الرهن أم لا (قوله الآن يشترط الرهن ذلك) أى ادخاله في الرهن (قوله مع الامة الرهن) سواء كانت حاملها به أو جات به وهذا الرهن ومثل الامة سائر الحيوان المهرهون ومثل الولد في المدخول في الرهنية الصوف التام والفرق بين الصوف والثمره أن الصوف التام سلععة مستقلة فالسكوت عنه وقت الرهنية دليل على ادخاله في الرهنية (قوله تله بعد الرهن وأما ما انفصل قبل الرهنية فلا يدخل ولو شرط عدم دخول الولد في الرهن لم يجز أى ويكون الرهن باطلا فأخذه بعض الشيوخ (قوله لا يشترط) أى لا يشترط دخوله في الرهن ومثل مال العبد يبيض الطير لا يدخل في الرهن لا يشترط (قوله) بتشديد الياء على المشهور ومقابلها ما حكى من تخفيفها رهنى اسم مصدر والمصدر اعارة والمراد هنا الشيء المأخوذ من التعاود الذى هو التداول (قوله تملك منافع العين بغير عوض) تعقبه ابن عرفة بأنه غير جامع لانه لا يتناولها الا مصدر والعرف انما استعملها اسما واعترض بكونه أيضا غير مانع لدخول أشياء ولذلك عرفها ابن عرفة بأنها تملك منفعة موقفة لا بعوض فيخرج تملك الذوات وتملك الانتفاع لان انما رتبة فيها تملك المنفعة وهما أعم من الانتفاع وقوله موقفة حقيقة أو حكما لتدخل المعادة عند الاطلاق لاخراج الحبس فان الغالب فيه التأييد أولان الحبس فيه ملك الانتفاع لا المنفعة فأمل وقوله لا بعوض خرج به الاجارة وأما تعريضها بالمضى الاسمى وهو مراد المؤلف بقوله والعار به أى مال ذو منفعة موقفة ملكك بغير عوض (قوله مال كالمنفعة الخ) أى اعارة الفضولى ملك الغير باطله كهيته ووقته وسائر ما أخرجه على غير عوض لا على عوض كبيعته فتحجب بتوقف لزومه على رضاه ماله (قوله باجارة) الأولى أن يقول ولو باجارة وقوله أوعار به لان المستعير أن يعير لم يجز عليه المعير له ولو بلسان ال (قوله) ولا عبد الا باذن سيده أى ولو كان ذلك العبد مأذونا له في التجارة لانه انما اذن له في التصرف بالايعاض ولم يأذن له في العارية الا ما كان استيلا فالجارة وعارية الزوجة فيما زاد على الثلث صحيحة بخلاف المريض فباطلة ثم ان الذى نظرت لكونه قدرا للثلث فأكثريه المنفعة العارية لا قيمة ذى المنفعة (قوله فلا تصح اعارة المسلم) أى اعارة الغلام المسلم لخدمة الذمى ولا مرد أن هبة ذات المسلم لا كافر ممنوعة ابتداء وما نصبت بعد الوقوع لانه ما أجبر على اخراجه لم يستقر له عليه ملك بخلاف هبة منفعته أو عارته فيغلب فيه قصد الادلال وقيل بالهبة وتباع ذلك

الا ان يشترط المرهن ذلك فيكون له (والولد ومن مع الامة الرهن تله بعد الرهن) ولو اشترط عدم دخول الولد في الرهن لم يجز (ولا يكون مال العبد رهنا معه الا بشرط) كان ماله معلوما أو مجهولا لان رهن الغرور جائز (وما ملك سيد أمين) مما ينصب عليه (فهو من الراهن) دون الامين لانه لا ضمان على الامين ثم انتقل بتكلم على العارية بتشديد الياء على المشهور وعرفها ابن الحاجب بأنها تملك منافع العين بغير عوض وأركانها أربعة الا قول المعير بشرطه ان يكون ماله كالمنفعة باجارة أو عارية من غيره وأن لا يكون عليه حجر فلا تصح من جنون ولا سفاه ولا عبد الا باذن سيده الثاني المستعير وتوسطه ان يكون أهلا للتعويض عليه بالمستعاره الا تصح اعارة المسلم للذمى

الثالث المستعار وشروطه
 شيان أحدهما ان يكون
 عين المستعير منه المستعير
 المنفعة التي تبرع العير بها
 عليه فلا تضع اعارة الاطعمة
 وغديرها من المكيلات
 والمرزونات وانما تكون
 فـرضاً لانها لا تزاد
 الا لاسـتهلاك أعيانها
 والاخر ان تكون المنفعة
 مباحة فلا تعار الامة
 للاستتباع بها لمصلحة من
 اعارة الفروج الرابع ما به
 تكون الاعارة نحو اعارة
 وخذهـذا عارة أو عرفى
 فيقول نعم أو يوصى برأسه
 وحكمها الذنب وتساكد
 في القرابة والجيران والاصحاب
 والاصل فيها قوله تعالى
 وافعلوا الخير لعلكم تفلحون
 ولما صح من قوله صلى الله
 عليه وسلم العسرية مودة
 والمغنية مردودة والدين
 يقتضى والزعيم غارم المنفعة
 الشاة المستعارة ليتفع
 بلينها (ج) ومؤادة مضمونة
 اكجاء مفسراً في رواية أبى
 داود أنه صلى الله عليه وسلم
 استعار من صفوان درعه
 فقال أغضبها بحد فقال لا بل

المنفعة على المستعير (قوله فلا تضع اعارة الامة) فاذا أعاره أردباً من التبع بان قال
 له أعرنك هذا الأرب مثلاً فقلت اعارة باطلة فلا يلزم المير دفع ذلك الأرب للمستعير
 (قوله لا لئلا يرد الخ) لئلا لقوله فلا تضع عارة ولقوله وانما تكون فرضاً أى وحيث أنها
 لا تكون الا قرب فيضمنها الاخذ لها ولو قامت بينة على الملاك ولو وقعت بلفظ
 العارة وبمفاده هذا المحصر أنه لا يصح استعارة التربين الخوانيت (قوله فلا تعار
 الامة فلا تستباع) أى أو الزوجه لذلك وكذلك الامة والامة للخدمة بالغ غير محرم
 أولن تدقق عليه لان الخدمة فرع الملك وملكيها لا يستقران تدقق عليه وان أعيرت
 الامة أو العبدان يعتقان عليه لم تضع العارية وبما كان خدمتهما تلك المدة
 ولا يملكها السيد ولا المستعير وأما عارة المرأة لأمراً قبيلها أو لوصي أو لغيرها فانه
 جائز (قوله نحو أعرنك) أى وبقيـل الآخر وظاهره أنه لا بد من اللفظ وليس
 كذلك بل هى كما تكون بالقول تكون بالفعل الذى يهيم منه ثم ان قيدت بزمن
 فلا اشكال في لزومها له واللازم ما عاراه مثله (قوله وحكمها) أى الاصل
 الذنب وقد يعرض لها لو جوب كمن معه شئ مستغن عنه وطلعه من يخشى
 عليه الملاك بتركه ككسائه في زمن شدة برد والحرمة اذا كانت تعين على معصية
 والكراهة اذا كانت تعين على فعل مكروه والاباحة على ما اذا أعارها غنياً (قوله
 وتساكد في القرابة والجيران) أى وتساكد فيما قل أيضاً كالفاس والقدر والدلو
 فانه في التحقيق أى تساكدمن حيث يكمها وهوالذنب ولو قال وتساكد أى
 الذنب لكنا أوضح (قوله مضمونة) وقبل مناه مردودة فانه في التحقيق (قوله
 مردودة) أى يجب ردها لا رباها حتى تقضى مدة الاستعارة وقوله والدين
 يقضى أى يجب قصاؤه وقوله ولزيم أى السكيل أى الضامن غارم وقوله مضمونة
 أى يضمنها المستعير اذا ادعى تلفها مثلاً وكانت مما يغاب عليه ما لم تقم عليه بينة
 (قوله استعار من صفوان) أى يوم حدثن فانه في التحقيق (قوله درعه) قال
 الجوهري درع الحديد مؤنثة وحكى أبو عبيدة أن الدرع يذكرون ويؤنث
 (قوله بضمن ما يغاب عليه) لكن ان كانت العارية لا تنقص بالاستعمال القرب
 مذتهوا ونحو ذلك غرم قيمتها على ما كانت عليه وان كانت تنقص به بعد مذتها
 غرم قيمتها على قصها بالاستعمال ولو تلفت قبل الاستعمال فان كان التلف لها
 شخص فان الممارير جمع عليه قيمتها يوم التلف وله ما زاد على ما ترب من قيمتها
 ناقصة مما ذكره بعض أشايخ وقال بعض أشايخ لو اخذ المير القيمة
 من الاجنبى التلف لها مل للمستعير حق فيما زاده قيمتها يوم التلف عما تزيد قيمتها

عائيه مضمونة والى هذا أشار الشيخ بقوله (والعارية مؤداة) ثم فسرد ذلك بقرينة ما يغاب عليه) على

على مائة صها بالاستعمال أم لا وهو الظاهر لأن حقه انما هو في الذات وقد ذهب
 قاله عجم واذا ضمن القيمة يوم انقضاء أجل العارية على مائة قسم بالاستعمال المأذون
 فيه فانه يحلف أقدم ضاعت ضياعا لا يقدره على رد هالاته بينهم على اخفائها رغبة
 في أخذها بغيرها فاذا استعملها في غير المأذون فيه فتقسم به أكثر من قسماتها
 بالمأذون فيه فانه يغرر قيمتها مع مراعاة نقصها بالمأذون فيه (قوله على هلاكه)
 أي أو تلفه (قوله فانه لا يضمن على المشهور) ومقابلته بالاشتب من الضمان
 ولو قامت بينة على هلاكه أو مثل قيام البينة لو علم أن التلف بغير سببه سوس
 في ثوب أو قرض فذلك بغيره بغيره أنه ما فرط (قوله ولا يضمنان ما لا يغاب عليه)
 فيقبل قوله في التلف والضياع إلا أن يظهر كذبه كدعواه موت دابة يوم كذا ثم
 شهدت بينة أنه كان يستعملها بعد ذلك اليوم (قوله ولو شرط المستبر على المعبر
 عدم الضمان مما فيه الضمان) أي لأن الضمان عليه بطريق الإصالة (قوله ولما
 أيضا نفقه الخ) وعلى كل حال لا يفسد العقد وقبل يفسد ويكفر لا يفسد ما عاره
 والقولان على حد سواء (قوله لأن العارية باب معروف) أي واسقاط الضمان من
 المعروف (قوله منها الزيادة في تحمل) هذه عبارة مجملة وتفصيلها أنه إذا استعار دابة
 تحمل شيء ثم زاد عليه أنه زاد ما تعطب به وعطبت فان صاحبا بالخيار بين أخذ
 قيمتها يوم التعدي ولا شيء له من الكرا أو يأخذ كرا الزائد فقط وطريق معرفة ذلك
 أن يقال كم يساوي كراؤها فيما عير له فان قيل عشرة فيقال كم يساوي كراؤها
 في جميع ما حمل عليها من الزائد وغيره فان قيل خمسة عشر دفع للمعبر الخمسة المذكورة
 إلا أن يكون أكثر من قيمتها يوم التعدي فلازم القيمة كذا يظهر فلم يسلط في الغرض
 المذكور أو زاد ما لا تعطب بمثلها وسلمت أو عطبت فلا شيء للمعبر إلا كرا الزائد
 (قوله والزيادة في المسافة) لا فرق بين أن يكون مما تعطب به أولا حيث تلفت
 أي ومنها إذا حملها أثقل مما استعاره ولو أقل قدر انحلاف ما لو تلفت بفعل
 المأذون فيه ومثله فلا ضمان وجواز عمل المثل جائز ولو في المسافة على الراجح
 بخلاف الاجارة لا يجوز للمستأجر أن يعدل عن المسافة المأذون فيها وإن ساوت إلا
 بأذن المكري لمسا في العدول إلى غيرهما من بيع دين بدين وهو لا يجوز فتأمل (قوله
 منها أن يقول تلفت الخ) أي ومنها أن يقول ماتت بوضع كذا ولم يوحدها أثر بذلك
 الموضوع (قوله ثم اتفق بتسليم على الوديعة) من الودع وهو الترك قال تعالى
 ما ودعك ربك وما قلى أي ما ترك عادة حسنة في الوحي اليك وهي بالمعنى
 الاسمي لغة الامانة واصطلاحا مال وكل على حفظه وتعرف ابن المحاسب بالمعنى

الا إذا قامت بينة على
 هلاكه فانه لا يضمن
 على المشهور لأن الضمان
 للقيمة وهي تزول بالبيضة
 (ولا يضمن ما لا يغاب عليه
 من عبد أو دابة) وعليه
 البين متمما كان أو غيره
 ولو شرط المعبر الضمان
 على المستبر لا نفقه ذلك
 وكذلك لو شرط للمستبر
 على المعبر عدم الضمان بما
 فيه الضمان لا ينفقه وعليه
 الضمان على أحد قولي
 ابن القاسم وأذهب ولهما
 أيضا ينفقه ويعمل بالشرط
 لأن العارية باب معروف
 واسقاط الضمان من المعروف
 ثم استثنى مما لا ضمان فيه
 صورة فقال (الأن يتعدى)
 المستبر فيضمن وجوه
 التعدي كبير منها الزيادة
 في تحمل والزيادة في المسافة
 وكذلك يضمن في صورة أخرى
 وهي أن يبين كذبه ويكون
 بأشياء منها أن يقول تلفت
 في موضع كذا ولم يسمع أحد
 من الرضا بتلفها ثم اتفق
 بتسليم على الوديعة

المصدرى (قوله استنباط الخ) يدخل ايداع ذكر الحقوق ويخرج وضع الاب ولده
عند من يحفظه لان الحر لا يقال له مال ويخرج وضع الامة مدة المواضعة عند ائمة
لان وضعه اليه يمكن لحفظها وانما هو للاخبار بحفظها لظاهر امره يف كالمدة شهوة
لما لا يقبل النقل كالرباع ليحفظها المودع عن يتسودر عليها (قوله وحكمها الاباحة
الخ) لا يخفى أن سياق ما يأتي يؤذن بان الاباحة من حيث القبول أى فيباح للمودع
أن يقبل الوديعة وظاهره استواء العارفين والظاهر أنه مذوب لانه قضاء حاجة له
فم الاباحة ظاهرة فيه وقد يعرض لها الوجوب من جانبته قد تبر (قوله كالخوف
الخ) لو حوب متعلق بقبولها لا بفعالها الا أن يفرض في مال لوتركه يخشى ضياعه
أو ضياع عياله وقوله يحرم قبله يفيد ان الحرمة ليست متعلقة بنفس الايداع بل
بالقبول مع أنها متعلقة أيضا بنفس الايداع الا أن يقال حرمة الايداع لا تنوهم
ومحل كونه يحرم قبله اذا كان لا يتقدر على جردها ليردها الربا أو لغيره ان كان
المودع بالكسبر مستغرق الذمة لان عياضه اذا كان من قبل وديعة من مستغرق
الذمة ثم ردها اليه يضمنها لفقوا وقد يعرض لها الندب حيث يخشى ما يوجبها دون
تحقق وكرهاتهم حيث يخشى ما يجرمها دون تحقق (قوله ان الله يأمركم أن تؤدوا
الامانات الى أهلها) كان عثمان ابن طلحة سادن الكعبة وقد أخذ النبي عليه
الصلوة والسلام مقاديرها فلما نزلت أمر عليها أن يرده وقال لقد أنزل في شأنك قرآن
وقرأ على فأسلم فأخبره حميرل أنها في أم لاده أيداعا فان قلت اذا كانت واردة في شأن
ذلك فما وجه الاستدلال قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب واداء الامانة
من علامات الايمان ومن عمل المؤمنين وأما الخيانة فهي من علامات النفاق
وعمل الفساق (قوله ادا الامانة لمن ائتمنك ولا تخن من خائن) اعلم أن الراجح أن من
أودع عند شخص وديعة) أى أو باعه شيئا أو اشترى منه شيئا أو عامله في شيء
من الاشياء فخا به فيه أو في بعضه ثم ان هذا الخائن أودع وديعة عند صاحبه الاول
أو باع منه أو اشترى فانه يجوز له أن يأخذ من هذه الوديعة أو يعامله فيه نظير
ما ظلمه الاول فيه ولا يعارض ذلك الحديث لان معناه لا تأخذ أزيد من حقه فتكون
خائنا وأما من أخذ حقه فليس خائنا فان قلت ان الآية والحديث منطوقهما وجوب
رد الامانة والاستدلال على أصل الايداع فليس المطابقة بين الدليل والمدلول قلنا العمل
وجه الاستدلال اذ رد الامانة فرع الايداع ولم ينه النبي صلى الله عليه وسلم عن
الايداع فدل على جوازها وتأمل (قوله فمن صم منه الخ) الذي يصم منه أن يؤكل
العاقل البالغ الرشيد الا الصميرة في لو زم العصمة والذي يصم منه أن يتوكل هو المجنون

وعرفه ابن الحاجب بأنها
استنباط في حفظ المال
وحكمه الاباحة فيه - رض
لها الوجوب كالخوف
على المال عند ربه من ظالم
والقريم كالمال المغصوب
يحرم قبوله لان في امساكه
اعانة على عدم ربه ما لم يملكه
والاصل في مشروعيته
قوله تعالى ان الله يأمركم
أن تؤدوا الامانات
الى أهلها وقوله صلى الله
عليه وسلم أدا الامانة
لمن ائتمنك ولا تخن
من خائن رواء الترمذي
وركانه ثلاثة المودع بكسر
الدال والمودع بفتحها
والشيء المسودع بشرط
الاقرار كالموكل والوكيل
فمن صم منه أن يؤكل غيره
صم منه أن يودع غيره وكل
من صم منه أن يتوكل صم
منه أن يكون أميناً لغيره
في حفظ الوديعة وأما الثالث
فقال في الجواهر رد الوديعة
واجب مهما ظلم المالك
وانتفى العذوى أن قال قال
في النكتاب بصديق في رد
الوديعة والقراض اليك
الا أن يقبض ذلك سببه
فلا يبر الأمانة وهذا هو معنى قول الشيخ

على ما قال ابن رشد وحكي عليه الاتفاق وخلفه النجاشي وقال لا بد أن يكون بالغا
 رشيداً وواقفه القرافي وابن الحاجب وابن عبد السلام وذو كره خليل في توقيعه
 وقال ابن عرفة وعليه عمل بلدنا لكن يرد على ذلك العبد المأذون له في التجارة فانه
 يقبها ولا يتوكل والجواب أن معنى الكلام أن من فيه أهلية التوكيل والتوكل
 فيه أهلية الإيداع والقبول ولا يلزم العكس وأما الصبي والسفيه فلا يودعان
 ولا يستودعان لكن أن أودعك شيئاً وجب عليك بإرشيد حفظه وأما أن أودعت
 عندهما فألقاها وفرطاً لم يضمننا ون باذن أهلها ولا في ظهور قول الشارح على قول
 النجاشي لا على قول ابن رشد على ما قررنا من أن الصبي والسفيه لا يستودعان بقي
 الكلام على الصيغة فقييل شرط وقيل ركن وحى كل ما يفهم منه طلب الحفظ
 ولو بقرائن الأحوال ولا يتوقف على إيجاب وقبول باللفظ حتى لو وضع شخص متاعه
 عند جالس رشيد بصبر ساكت وذهب الواضع لما خسته فانه يجب على الموضوع
 عنده اتناع حفظه بحيث أن فرط في حفظه حتى ضاع ضمنه لأن سكوت رضى منه
 بالإيداع عنده وأما لا يحى فلا بد أن يضع يده عليها حتى يضمن (قوله حتى يقول
 أشهدوا) هذا بيان لعنى قوله بالتوثيق ووبعض القاريين أن المراد بقصد التوثيق أن
 يقصد بالاشهاد عليه عدم قبول دعواه الرذعجها قاله عجم وكذا في بعض شراح
 الملاية خليل وهو الظاهر قات وعليه فظاهر المصنف وغيره أنه يكفي في كونها
 مقصودة للتوثيق قصد المودع بالكسر ولا يتوقف على فهم المودع بالفتح أن المودع
 بالكسر أشهد تلك البينة بقصد التوثيق وأنه يصدق في قصده وفي الخطأ أنه
 يشترط في كونها بالتوثيق علم المودع بالفتح أن المودع بالكسر قصد بها التوثيق اه
 وكلام بعض يؤذن باعتماد حيث اقتصر عليه وأما البينة التي أشهد بها المودع على
 نفسه بذلك فكأنه دم ويقبل دعواه الرذع وأما أن كان الأشهاد خوف الموت
 ليأخذها من تركته أو يقول المودع أنا فيقول هي سلف فاشهد أنها ودعة
 وما أشبه ذلك مما يبعد لم أنه لم يقصد بها التوثيق فانه يصدق في دعواه الرذع ومفهوم
 قول المصنف ردوت الودعة إليك أنه لو قال ردوتها لولدك لا يصدق لأن دعوى الرذع
 لا يرد التي لم تدفع لا تنفع وضابط تلك المسئلة أن صاحب اليد الموقنة إذا كافت دعوى
 الدفع منه اليد التي استأمنته فانه يصدق سواء كانت دعوى الدفع منه أو من وادته
 على يد اليد التي أئتمنته أو وادته وفيما ساعد ذلك الضمان: (قوله كان متهماً أم لا)
 المتهم هو من يشار له بما ادعى عليه به من التساهل في الودعة (قوله وظاهر المختصر)
 فيه نظر أن لم يذكر حراف المتهم في هذا وإنما ذكره في دعوى التلف وحاصل المسئلة أنه

(والا - ودع) يقع الدال
 (ان قال ردوت الودعة
 إليك صدق الآن يكونه
 قبضها باشهاد) فلا يبرأ
 الا باشهاد - على ردّها
 لانه حين أشهد عليه لم
 يكف بأمانته ولا بد أن
 تكون البينة مقصودة
 للتوثيق وبذلك قيد غير
 واحد المدونة أما إذا دفعها
 بمحض شهود ولم يشهد
 عليها وليس بشهادة حتى
 يقول أشهدوا في استود
 عته لذا وكذا وظاهر قوله
 صدق انه لا يمين عليه وعزو
 للذوينة اليمين وعليه قرر
 (ك) فقال يريد ويجلف
 كان متهماً أم لا قاله عجم
 الحق وظاهر المختصر أن غير
 المتهم لا يجلف

أنه يحلف في دعوى الرد كان متهماً لا كان دعوى التحقيق أو اتهمه فان نكل
 المودع بالفتح حلف المودع بالسكسر مد دعوى التحقيق كان متهماً لا كان متهماً
 دعوى تحقيق غرم بمجرد نكله (قوله ذهبت بمعنى تلفت) أي أوضاعت بغير نصير
 متى وأما لو هلكت بقتله برفاهة ضمن لوجوب حفظها عليه بمجرد قوله ولو أذن له
 ربهما في اتلافها أو كان المودع بالكسر مديناً أو سفيهاً ونظير ذلك في الضمان مع الاذن
 من قال لاخر اقلني أو اقتل ولدي بخلاف ما إذا قال له احرق ثوبي أو قطع يدي فلا
 ضمان مع الاذن والفرق بين ما ذكر وبين الوديعة أن الوديعة التزم حفظها بمجرد قبولها
 فلا يمسقطه عنه الاذن (قوله قبضها بأشهاد أم لا) كانت ما يغاب عليها أولاً وكذا
 لو قال لا أدري متى تلفت أو قال ضاعت من سنين وكنت أرجو هار لو كان صاحبها
 حاضراً فلا ضمان في ذلك (قوله ويحلف المتهم) دون غيره وقبل يحلف المتهم وغيره
 ومصدره ابن عمر قاله تن وعلى المشهور فتنه قول محل كونه لا يحلف الا المتهم اذا
 لم تكن الدعوى دعوى تحقيق وأما دعوى التحقيق فلا فرق بين متهم وغيره وغرم
 بمجرد النكل في دعوى الاتهام القاصرة على المتهم وبه مدحلف المودع بالسكسر
 في دعوى التحقيق التي ليست قاصرة على المتهم (قوله لانه داخل في قوله) قد يقال
 هو عينه فتأمل (قوله منها الايداع عند الغير بغير عذر الخ) أي اذا أودعها عند
 غيره في حضر أو سفر من غير ضرورة فصاحت أو تلفت فانه يضمنها وان كان قد
 أخذها في سفر وان كان الغير أميناً لم يرض ربه الا بامانته وانما بالغنا على
 السفر لئلا يتهم انه لما قبلها في السفر كان هذا فطنة الاذن في الايداع وحمل الضمان
 على المودع اذا أودعها الغير زوجته وأمنه وأما اذا أودعها الزوجته أو أمته
 المتتادين فلا يدايع بان تطول اقامتها عنده ويشق بدفع المال اليها فصاحت فلا ضمان
 وان كانتا غير معتادين فلا يدايع بان أودعها عند زوجته بائناً تزويجها أو عند أمته
 بائناً شرعاً أو لم يشق بدفع المال لانه يضمن اذا تلفت أو ضاعت ومثله عبده وأجير
 الذي في عياله وبصدق في الدفع لمن ذكر وحلف ان أنكرت الزوجة الدفع ان
 اتهم وقيل مطلقاً فان نكل غرم الآن يكون معصراً للمودع بالسكسر تخليتها كانت
 موسرة أو معسرة وقوله لغير عذر وأما لو كان له ذر كان انهم بمنزله أو زاد على ما علم
 ربهما فلا ضمان عليه اذا تلفت أو ضاعت ومن العذر الحمار السريع ويجب عليه
 الأشهاد بالعذر بل يجب أن يشهدهم على عين العذر بل لو شهدوا على عين العذر
 بلا اشهاد لكفي وقول السارح ومنها أي ومنها أنه يضمنها اذا انسيها في موضع
 ايداعها وأولى في غيره فصاحت (قوله مربوطة أو محتومة) لا يشترط ذلك (قوله)

(وان قال) المودع بفتح الدال
 (ذهبت) بمعنى تلفت
 الوديعة (فهو مصدق بكل
 حال) قبضها بأشهاد أو بغير
 اشهاد ويحلف المتهم دون
 غيره على المشهور وقوله
 (والعارية لا يصدق
 في هـ لا كما فيما يغاب عليه)
 تذكر اذ لانه داخل في قوله
 والعارية مؤداة كره
 ليعرف بين العارية والوديعة
 (ومن تعدى على وديعة
 ضمنها) وأوجه التعدى
 أشياء كثيرة منها الايداع
 عند الغير لغير عذر في السفر
 والحضر والسفر بهما من غير
 عذر والاتفاق بهما فتلك
 واليه يشير قول الشيخ
 (وان كانت) الوديعة
 (دنانير) أو دراهم مربوطة
 أو محتومة فتسلفها أو بعضها

فردتها (هذا التقدير مستفاد من قول المصنف فردها) (قوله ثم هلك) أي
 كلها أو بعضها كما هو ظاهر كلامه وهو كذلك قاله أنت وقوله فردتها أي ادعى
 رد مثلها وأنت خير من كلام الشارح أن المصنف ردهم الضمان إلا أن عمله حيث
 كان تصرفه في الوديعة مكرها أخذ الوديعة ببينة من ردها أولا إن كان مليا حين
 تصرف فيها وكانت من المثليات والاحرم إلا إذا من ردها فحينئذ يثبت أن التصرف
 في الوديعة على ثلاثة أقسام جائز ومحرّم ومكره وإذا ادعى الرذلو أنه قد صدق
 في المكره ولا يصدق فيما عداه إلا بينة تشهد على ردها ليدل صاحبها ولا يكفي
 شهادتها على ردها لموضعها لأنها صارت كالسلف الحقيقي ويدخل في العدم من
 عنده مثل الوديعة أو ما يزيد عليها يسير وينبغي أن يكون من له سبب القضاء والظالم
 ومن ماله حرام والحامل أن محل كراهة المذلي وحرمة المقدم حيث جهل
 حال المودع بالكسر أو أمان أو أباح له ذلك أو كان المودع بالغ لم يعلم سماحته بذلك فهو
 جائز في الجميع وأما لو منع من ذلك أو كان المودع بالغ لم يعلم كراهته لذلك فهو
 ممنوع في الجميع (قوله وعليه فلا يصدق إلا بيمين) بأن يملأ أنه ردها ما تساقفه
 إلى محله فإن نكل لم تقبل دعواه لردّه بيمينه وليس العبرة بغيره أو المضمون هو
 المثل إذا كانت مقومة مثلية والقيمة إذا كانت مقومة والضمن الحر الرشيد وكذا
 العبد المأذون له في التجارة في ذمته من صدقة أو هبة أو من خراج وكسب وكذا غير
 المأذون وقبل الوديعة بغير أن السيد فتكون في ذمته إذا أعتق لافي رقبته إلا أن
 يسقط عنه سيده ضمانا بأن يقول أسقطتها عن عبدي فلا يتبع ولو أعتق فلا ضمان
 على صبي وسفيه ولو قبل بأذن وليها إلا أن يصونهما فليضمان الأقل من قيمتهما
 ومما صونا لا أن تلفت ماصونا واستفاد غيره (قوله قيد في قوله ذلك بمكرهه)
 الصواب أن التجارة بالوديعة مكرهة كانت ما يحرم تسلفها أو يكره والفرق بين
 السلف والتجران التسلف قصد تملكها وإن يصرها فيما يصر فيه ماله والتجران
 قصد تخريبها وقوله والربح له أي وناسرة عليه (قوله إذا لا يكون أسوا المح)
 قضية كلامه أن نكارة الغاصب بالوديعة إذا كانت عرضا مكرهه فإذا كان
 الغاصب يكره له ذلك فالولي المودع أي من حيث انتفاء الحرمة وأنت خير بانه إذا
 كان الوصي يجرم عليه التجرع مال الصبي لنفسه فالولي الغاصب بهذا التعايل لا يظهر
 إلا باعتبار أن الغاصب إذا تجرع بالذنا غير مثلا وتصل من مخرج فهو له فإذا كان
 الغاصب له الربح فالولي المودع قد يرد (قوله هذا إذا كانت المح) الحاصل أنه عند
 الفوات يجب له ألا أكثر من الثمن أو النقيصة وعند القيام أخذ الثمن أو رد البيع وكذا

(فرد) مثلها (في صرتها)
 ثم هلك فقد اختلف
 في تضمينه (فقبل عليه
 الضمان لأنه متعدي في حلها
 وقيل لا ضمان عليه وبه أخذ
 ابن القاسم وغيره وشهر قال
 في التوضيح وعليه فلا يصدق
 إلا بيمين (ومن العبرة بيمينه
 فذلك مكرهه والربح له)
 لأنه ضمان وقوله (إن كانت
 عينا) قيد في قوله فذلك
 مكرهه تقدير كلامه ومن
 العبرة بيمينه فذلك مكرهه
 إن كانت عينا قاله (ق)
 وقال أيضا قوله
 إن كانت عينا ليس بشرط
 وكذلك إن كانت عرضا
 إذا لا يكون أسوا من
 الغاصب وقوله والربح له
 مسألة ثانية (وإن باع)
 المودع (الوديعة وهي عرض
 فربما يخفى) (أخذ الثمن)
 الذي باعها به (أو في أخا
 القيمة يوم التعدي) هذا
 إذا كانت السامعة وأما
 إن كانت قائمة فانه يخير
 في أخذها أو الثمن الذي
 يثبت به

وكل متعة يد بالبيع على سلع غيره ولو غاصبا ومحل تخيير صاحب الوديعة في الإجازة
 الرد ما لم يضر عقد البيع أو يبلغه البيع ويسكت مدة بحيث يعد راضيا والا
 لزومه البيع وأخذ ما يبيع به قايلا أو كسيرا (قوله ثم انتقل يتكلم على اللفظة
 الالتقاط وحوادث الشيء من غير طلب وعرفه ابن عرفة بقوله مال وجد به حرز
 محترم ليس حيا وانما نطقا ولا تعاملا عينا أو عرضا أو رقيقا صغيرا وجدت في الجمارة
 أو الخراب أو ساحل البحر وعليها علامة الإسلام لا نحو عنبر فلو أجدته خرج بقوله
 مال المقيط وخرج بقوله محترم مال الحرابي فليس بالقطعة دليل إمامي أو غنيمية
 وخرج الآبق وهو الرقيق الكثير لا يقال لفظه كإخراج الأبل والبقر فانه يسمى
 ضالة فالمعروض لأصناف أربعة لفظه ولقيط وآبق وضالة فاللفظة تقدم حذوها وأما
 المقيط فهو مستبرأ حتى لم يعلم أبواه ولا رقه أمالو علم رقه فان كان مسيرافه ولقطه والافه
 آبق وجده رقيق كبير محترم وجده بغير حرز والضالة نعم محترم وجد بغير حرز (قوله
 ومن وجد) أي من المسكفين (قوله بضم اللام) وفيها ثلاث لغات آخر
 لقطه يستكون الفاق ولقاة بضم اللام ولقاطه بفتح اللام والفاق (قوله فليعرفها
 وجوبا) أي على الفور فلو تواني حتى ضاعت ثم عاينها ضمنها فإلتهت ولو أقبل
 من سنة (قوله لامره عليه الصلاة والسلام) أي في الموطأ أن رجلا جاء إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللفظة فقال أعرف عفاصم أو وكأثم
 ثم عرفها سنة الحج ما ذكر في الحديث (قوله بنفسه الحج) حاصله أنه ان كان مثله
 يعرف فاما ان يعرف أو يستأجر من عنده من يعرف وأما اذا كان مثله لا يعرف فانه
 يستأجر منها واذا دفعها لمن يثق به وضاعت لأخمان عليه فليست كالوديعة ضمنها
 بدفعها الصيرة لغير عذر لان اللفظة لها منه رهبا عليها بخلاف الوديعة (قوله
 لا لمنشد) أي من يريد تعريفها (قوله أوله القراني) سبب تنبيهه الشارع على
 خصوص لقطه مكة مع أن هذا الحكم عام حتى في غيرها أن لقطه مكة توجد كثيرا
 في الحرم عند اجتماع الناس من كل قطر والغالب أن الذي قطره بعيد لا يمكنه
 الرجوع مرة أخرى فعند ذلك يكثر أخذها بنية التملك فبها عليه الصلاة والسلام
 على أنه لا يجب أخذها بهذا القصد وان كان غيرها كذلك (قوله والتعريف
 يكون في كل يومين أو ثلاثة) هذا إذا تقدم الزمان والافتاء التعريف أمر الالتقاط في كل
 يوم (قوله وأما التافه الحج) أي الذي لا تلتفت إليه النفوس وهو ما دون الدرهم الشرعي
 كما قاله أبو الحسن شارح المدونة قاله عجم (قوله ودون السنة على آخر) وهو الراجح
 فالراجح أن ما فوق التافه ودون الكبير كالدلو والدرهم مات والدنانير يعرفها أيا ما

تم انتقل يتكلم على اللفظة
 فقال (ومن وجد لقطه)
 بضم اللام وفتح الفاق
 ما بالقط (فليعرفها) وجوبا
 لامره عليه الصلاة والسلام
 بذلك بنفسه الا أن يكون
 مفله لا يعرف فاستأجر منها
 (سنة) عقب الالتقاط
 ظاهره ولو كانت لقطه مكة
 وهو كذلك على المذهب
 للحرمت الواردة في اللفظة
 وقيل تعرف لقطتها أبدا
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تصل سافطتها الا لمنشد أوله
 القراني بأنها لا تصل لمن يريد
 أن يملكها دون تعريف
 بل لا تؤخذ الا لصاحبها
 أي لتعرف له والتعريف
 يكون كل يومين أو ثلاثة
 مرة والتعريف سنة مختص
 بالكثير وأما التافه كالعصا
 والسوط فلا يعرف وما فوق
 التافه ودون الكبير كالدلو
 يعرف سنة على قول
 ودون السنة على آخر

مفتنة طلبها ولا تعرف سنة وعليه الأكثر واستفادها خليل في توضيحه كما ذكره بعض
 شراحه (قوله فيأكله ولا يعرفه أملا ولا استيناء كما هو ظاهر كلام ابن عرفة وقال
 الزرقاني فيبغى الاستيناء بأكلمه يسير الاحتمال اتيان صاحبه ولا ضمان عليه أكله
 أو تصدقه كان في الحظر والسفر على التمسك وهذا لا يمكن له ثمن فاما كان له ثمن يبيع
 ولا يأكله ووقف ثمنه كافي عجم (قوله يرجو التعريف) أي ثمة التعريف وهو
 الموضع الذي التقطت فيه وتعرف بالبلد من ان وجدت بينهما (قوله وأبواب المساجد)
 لان التعريف لا يكون في نفس المسجد انتهى عن ذاتها واذا وجدت بقربة
 من قرى أهل الشرك فالأفضل له دفعها إلى أهل الذمة فان عرفها بنفسه لم يأثم
 (قوله ولا يذ كرجسها) وأولى النوع ولا ما يورث لمعرفتها بفتنه فتكلم المصنف
 على التعريف ولم يتكلم على الالتقاط وحاصله ان علم خيانة نفسه حرم عليه
 الالتقاط مطلقا وان شك فيها كره كذلك وان علم أمانة نفسه فيجب ان خاف ان يأن
 والا كره وفائدة الوجوب أنه لو تركها أو ردّها بدأخذها للحفاظ وضاعت فانه
 يضمنها وفائدة الحرمة أنه ان أخذها يضمن ان تلفت وأما في المكروه فلا يضمنها
 بتركها وانما يضمن اذا أخذها وهذا الموضع ما به مدة طويلة وضاعت
 ولو ضاعت عند الملتقط زمن تعريفها لا ضمان عليه الا اذا تعذر او رط في حفظها
 صا اذا أخذها ليلتمكها فان يخطأ بضمنها بمجرد وضع يده ليلتمكها
 باغصاب فلو نزع مع رجسها بدنياها أو تلفها بغير تقريط ودعي أنه أخذها
 ليعرفها أو ادعي رجسها أنه أخذها بقصد تمككها فالقول قول الملتقط لانه أمر لا علم
 الا به (قوله سنة) أي أو أيا ما فيساعرف أيا ما (قوله فان شاء حبسها) أي بعد
 تلك المدة محل التخدير المذكور اذا كان الملتقط غير الامم وأما لو كانت الالة طه بيده
 فلا يدر له الا بسماها أو يبيها أو حبسها في بيت المال لرجسها ولا يجوز له
 التصديق بها ولا تملكها والفرق بينه وبين غيره مشقة تخليص ما في ذمة الامام
 بخلاف غيره (قوله مرجوحية التملك) يحتمل الكراهة ويحتمل خلاف الاولى قال
 بعضهم والاول الذي هو الكراهة ظاهر المدققة وقوله وربما وقع المنع من ذلك أي
 ربما وقع في كلام أهل المذهب المنع من التملك وقوله والذي يقتضيه وهو الرجوع
 فظهر ان الاقوال ثلاثة الكراهة والمنع والاباحة الذي يقتضيه قول ابن القاسم
 في المدققة كما هو المتبادر من قوله ان له أن يستمتع ومن قوله في الحديث شأنك بها
 بعد السنة ولم يفرق بين غنى وقير (قوله واذا تعذر بها) أي عن نفسه أو عن

وان كان الملتقط مما يفسد
 بالتأخير كاللحم والغائكة
 فيأكله ولا يعرفه
 والتعريف يكون (بوضع
 يرجو التعريف بها)
 وهو الموضع الذي التقطت
 فيه وأبواب المساجد
 واذا عرفها لا يذ كرجسها
 بل يقول يا من ضاع شيء
 فان تمت سنة ولم يأت لها
 أخذ فان شاء حبسها
 وان شاء تصدق بها عن
 نفسه أو عن رجسها ظاهره
 التسوية بين حبسها
 وتصديق بها ولم يذ كر
 التملك لما قاله ابن عبيد
 الاسلام نصوص المذهب
 على مرجوحية التملك
 وربما وقع المنع من ذلك
 لان المراد من التملك
 أن تصرف فيه وفي التوضيح
 والذي يقتضيه قول ابن
 القاسم في المدققة أن له أن
 يستمتع بها غنيا كان أو فقيرا
 (و) اذا تصدق بها (ضمنها
 لرجسها ان جاء) وان وجدها
 فائمه أخذها

ر بها ضمنها الربها ان جاء أى وفات على ما تفصل فذوق حاصله أن رب المقتطعة
 لوجاه ووجدها بيد المسكين أو مبتاع منه فله أخذها وله تضمين الملتقط القيمة يوم
 التصديق بها هذا اذا تصدق بها عن نفسه دخلها بنفس أم لا وعن ربها ودخلها
 بنفس فله لأنه تصدقه بها عنها وأما عن ربها ولم يدخلها بنفس فمفسد قيمتين
 أخذها واذا أخذها من الملتقط بالقيمة فالملكتها لرجوع على المسكين بعين المقتطعة
 أو بما بقي منها إلا أن تصدق الملتقط بها عن نفسه فلا رجوع له على المسكين
 بشئ وأما لو وجدها فانت بيد المسكين لم يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قيمتها
 لربها فقول الشارح وإن وجدها فانت بيد المسكين أو بيد من اشتراها منه
 أخذها أى يتعين أخذها وله أخذها وله أحد قيمتها على التفصيل الذى قرأناه
 (قوله وهل وجدها فى يد الملتقط) قد علمت مما قسرنا أن الكلام مفروض
 فيما إذا خرجت عن يد الملتقط كما هو مفاد قوله وإذا تصدق أى خرجت من يده
 فتأمل تفهم وأما لو وجدها بيد الملتقط فتأرجح وجهان أحدهما وتارة يجدها فتغيرت
 بنفس وتارة يجدها فانت وحاصلها أنه إذا نوى تلكها بعد السنة ثم وجدها
 ناقصة بغير مما سوى أى باستعمال الملتقط فلربها أخذها أو قيمتها يوم نوى التملك والا
 فليس له إلا أخذها كما إذا كانت باقية بحالها فان نوى التملك قبل السنة فهو كالغائب
 يضمن السماوى وأما لو نقصت قبل نية التملك وقبل السنة أو بعد السنة وقبل نية
 التملك فليس له إلا أخذها فقط وظاهره ولو نقصت بسبب استعماله وهو كذلك
 على أحد قولين (قوله وإن اتفقت الملتقط بها) أى فى غير ركوبها الموضعه وتلفت وأما
 لو لم يحصل تلف فانتما يلزمه كراه المالكه أن كان مثله يكرى الدواب وقولنا أى
 فى غير ركوبها الموضعه وأما ركوبها من موضع الالتقاط إلى منزله فيجوز أن لم يتعذر
 أو يتعسر فودعها عليه فتأمل تدرك (قوله أى تعد) أى وأما لو تعدى فهو ما أشار إليه
 بقوله وإن اتفقت وفسر التعريف بالتعدى إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق تحريك أى قد
 يكون التعريف ما دون نية التعريف (قوله بل لو اقتصر على أحدهما جزأ) أى أنه إذا
 اقتصر على أحدهما فانتدفع له بعد الاستيلاء مدة باجتهاد الامام ولا تدفع له عاجلا
 فقول الشارح لأنه قد ينسى الأخرى وقد لا ينساها ويكتفى بذكر واحد فيعطى حكمه
 من كونها تدفع له بعد الاستيلاء فان أثبت غيره أكثر منه أخذها وأما إذا وصف
 اثنين فلا يستأنى بها وتدفع لها عاجلا وأما لو عرف الغاص وغلطى الوكا أو عكسه
 فانه لا يكتفى ولا تدفع له (قوله وظاهر كلامه أن الدنانير والدرهم لا تنسب لرب) أى
 أن من عرف الغاص والوكا وجهل عددها فلا يضر وتدفع له كفى شرح خليل

(ق) أجل المصنف فى هذه
 المسئلة لأنه لم يبين هل
 يتصدق بها عن نفسه
 أو عن صاحبها وهل وجدها
 قائمة أو فائتة وهل وجدها
 فى يد الملتقط أو المسكين
 إلى آخر ما ذكرنا نظر بقيقته
 فى الأصل (وإن اتفقت)
 الملتقط (بها) أى بالمقتطعة
 ضمنها وإن هلك قبل
 السنة أو بعد ما يغيب
 تحريك أى تعد (لربضمها)
 لأنها أمانة عنده مفهومه
 لو تعدى عليها لضمها
 (وإذا عرف طالبها) أى
 المقتطعة (الغاص) بكسر
 العين وبالغاء والصاد المهملة
 وهو لوجاه الذى يكون فيه
 النقص جلد كان أو غيره
 (و) عرف (الوكا) بالمد
 وهو الخطب الذى يشده
 الوعاء (أخذها) ظاهرا
 كلامه أنه لا يد من مجموع
 الأمرين وليس كذلك بل
 لو اقتصر على أحدهما جزأه
 لأنه قد ينسى الآخر وظاهر
 كلامه أيضا أن الدنانير
 والدرهم لا يشترط معرفة
 عددها

وهو كذلك عند أصبغ
 واعتبر ذلك ابن القاسم
 وأشهب وظاهره أيضاً أنه
 لا يقتضى إلى عين وهو المشهور
 وغلبة اللفظة في مـدة
 التعريف للفتة المساوي
 ان امرأة قالت لما شئت رضى
 الله عنى وحدث شاة
 فقالت لها عـرفى واعلى
 واحلى واشربى (ولا يأخذ
 الرجل ضالة الابل من
 الصحراء) هذا اذا كانت
 مأمونة من السباع
 والاصوص وغـير ذلك
 أما اذا كانت حيث لا يؤمن
 عليها فانها تؤخذ وقيل
 لا يأخذها، طلقا انتهى
 وقال (ج) ظاهر كلام
 المفسرين انه يلقطها
 اذا وجدها في غير الصحراء
 وهو واضح لان رجوعها
 في غير الصحراء أسهل
 فياقتطعها ليحفظها له حتى
 يجده عن قريب بخلاف
 ما اذا وجدها في الصحراء
 فلا يتأتى له معرفة ربه
 اذا قبلها الى العمار (وله)
 أى للرجل (أخذ الشاة
 وأكلها ان كانت بفساء)
 وفى الصحراء التى لا عمار

بل لو عرف أحدهما وجهه لعدفتا نه على ما تقدم وكذا اذا أخبر بالزيادة
 لا يضر وفى غلظه بالانقاص قولان وفى غلظه فى صفة الدناير لاشئ له بلا خلاف
 بان قال محمد بن قاذمى يزيدية (قوله وهو كذلك عند أصبغ) وهو المعتمد (قوله
 وظاهره أيضاً أنه لا يقتضى إلى عين وهو المشهور) أى ان من عرف العفاص والوكاء
 فقط فانه يأخذها بالعين ومن باب أولى اذا عرف العفاص والوكاء والعدد فانها
 تدفع له من غير عين وأولى اذا قامت بذلك بينة وقابل المشهور وقول أشهب لا بد
 من عين وسبب الخلاف هل العرف ينزل منزلة الشاهد من أو الشاهد الواحد فان
 قلنا كاشاهد من فلا يحتاج الى عين وان قلنا كاشاهد فيحتاج معه ليعين فانه
 فى الذخيرة ولو عرف انسان عفاصها ووكاءها وعرف الآخر عددها وزنها فانها
 تدفع الى من عرف العفاص والوكاء بعديه ويقضى ان عرف العفاص واحد على
 من عرف العفاص والوكاء بعينه فيما يظهر كما أن الظاهر أن من عرف أوصافا
 يقوى بها الظن على من عرف أوصافه يحصل بها ظن دونه بعينه وكذا يقتضى لمن
 عرف العفاص وحده بعينه على من عرف العدد والوزن ولو وصفها ثمانية من الاول
 فان كان الاول لم يفتصل بها احلقا وقسمت بينهما بخلاف ما لو انفصل بها انفصالا
 بينة بحيث يمكن وصول العلم لاشئ من الاول فانها تكون للاول (قوله وغلبة
 اللفظة ملح) أى من ابن وجبن وسمن وزيد وظاهر عبارته ولوزادات اغلبة على
 قدر قيامه وهو ظاهر العلامة خليل وهو الموافق لرواية ابن نافع وقيد ابن رشد
 المسئلة بان له قدر قيامه والزائد على ذلك لفظه بخلاف صرفها كان تاماً وأولاً ونسلاً
 وما زاد من كرائها على علمه فافهم ولربها فلهذا فق عليها ولا غلبة لها فان صاحبها اخبر
 فى أخذها ودفع نفقتها وله تسليمها للثقة فى ذلك ولو زادت على قيمتها لان ربه
 لا يلزمه الزائد على قيمتها ولو ظهر على صاحبها من تقدم المقتضى نفقته على ذى الدين
 كما رتبته (قوله هذا اذا كانت) محمل كلامه على ما فى الشارح أن المسئلة
 ذات قولين وكل منهما مطلق والراجح أنه لا يأخذها ولا راعى خوف هلاكها
 من جوع أو عطاش أو سباع وإنما اذا خاف الخائن فنه بلفظها وجوباً فانه لفظها
 فى حاله كونه لم يخف الخائن فانه يعرفها بـسمة ثم يتركها ليعملها (قوا وهو واضح)
 بخلاف ما قال التقييد بالصبراء بالنظر للعاقب ولا يلحق بضالة الابل الخيل والحمير بل
 هى داخله فى المقصة (قوله فلا يتأتى الخ) تعليل أى انه لا يتأتى له (قوله وكان
 يمسرحها) ليس بشرط بل لو يمسرحها العماران على المعتمد ولا ضمان عليه أكلها
 فى الصحراء والعمران لكن ان جعلها مذكاة أو طاماً أو وجده بفساء الى العماران
 فيها) وكان يمسرحها الى العمارا ظاهر ٧٨ عدد فى كلامه ولا ضمان عليه ان جاء صاحبها وهو كذلك فانه مالاً

ووجدته به فهو احق به ويدفع له اجرة حمله فان أتى بها حية الى العمران فعليه
تعرضها لانها صارت كاللقطة كما اذا وجدها بقرب العمارة أو اختلطت بقمحه
في المرحى وسكت عن البقر وحكمه اذا كانت رفيقا وخاف عليها السباع أو الجورع
أو الدهش أو الناس فله أكلها عند تعسير حملها أو ما لو تسرقها لعمارة فليس له
أكلها فان كانت بحمل آمن في الفية فترك بها فان أخذها وجب تعريضها أو ما
الابل والبقر والشاة الموجودة في العمران يجب ان تقاطعها عند خوف الخائن كالخيل
ونحوها (قوله عرضا) المراد به شيئا غير المثلث (قوله فعليه قيمته على المشهور)
ومقابلته ما حكى البايع عن مالك من أن له قولاً بان جميع المتعلقات مثلية كقول
أبي حنيفة والشافعي (قوله طائعا كان أو مكرها) لان النعمان من باب خطاب
الوضع (قوله الان ما استهلكه الحر) أي الرشيد (قوله والعبد يضمن ما اتى
عليه) أي البائع أو وكذا المأذون ومحملة أن العبد المأذون له في التجارة والمؤمن
فانما يضمنه له في ذمته ما يتبعان ان عتقا (قوله وما لم يؤتمن عليه) أو وهو غير
مأذون (قوله وسواء كان) تعميم كالذي بعده في أصل المسئلة إلا أن غير البالغ ومثله
البالغ السفيع محل ضمانه ما اذا لم يؤتمن على ما تلفوا الا فلا ضمان عليهما إلا أن يوصوا
به ماله فيضمنان في المصون فقط وينبغي أن يضمن الأقل منه وبما صون به ماله
ولا فرق في الصبي بين أن يكون مميذا أم لا إلا أن ابن شهر فلا ضمان عليه لانه كالجماع
في فعله وهذا كله حيث كان له مال والا فلا يتبع الثمن في ذمته أي فاذا أفاد مالا
لم يضمن فيه بعد وأما المجنون فلا يتصور تأمينه والمتقول فيما يتلفه ثلاثة أقوال
أحدها أنه المال في ماله والدية على عاقلته والاني أنهم ما هدر والثالث المال هدر
والدية على عاقلته (قوله أو تسبب) كما اذا ضرب دابة فأتفت شيئا بسببه
(قوله مما لا تختلف احاده) أي وأما ما اختلفت احاده كالعبد والسياب بغيره القيمة
(قوله فعليه مثله) هذا ان وجد له مثل أما ان لم يوجد له مثل وعرف له مثل فقال ابن
القاسم يصر الى أو انه وبأخذ مثله قاله ابن عمر (قوله فعليه مثله في الموضع الذي
استهلكه فيه) أي فاذا اتلف له مثله اثم وجد به بغيره فليس له أن يطلب منه
مثل مثله في ذلك الحل بل يصر الى بلد التلف فيؤديه المثل فيها بل لو غصب منه مثليا
ثم وجدته به بهينه في بلدة أخرى فله يصر الى أن يؤديه مثله في بلد الغصب (قوله
اذا عرفت كميته) أي أو عدده اذا عرفت (قوله أما اذا استهلك خرافا) وهو
ما حول كيله أو وزنه أو عدده (قوله فانه يدرم له قيمة الصبرة) أي لعدم معرفة
مثله لان الجوزاني كالقوم الواجب على متلفه قيمته بعد تقديره حيث كان متلفا

ثم انتقل بشككم على ما تبرع به
في الباب فقال (ومـن
استهلك عرضا فعليه قيمته)
على المشهور في الموضع الذي
استهلكه فيه سواء كان
عبدًا أو خطأ أو العمد والخطأ
في أموال الناس سواء
وظاهره طائعا كان
أو مكرها عبدا كان أو حرا
وهو ذلك لأن ما استهلكه
الحر يكون في ذمته سواء
أؤتمن عليه أم لا والعبد
يضمن ما أؤتمن عليه
في ذمته كالحر وما لم يؤتمن
عليه في رقبته وسواء كان
بالغا أو غير بالغ وسواء باشر
الاستهلاك أو تسبب على
المشهور قاله (قوله وكما يوزن
أو يكيل) أو بعدد ما
لا تختلف احاده كالبعض
(قوله مثله) في الموضع
الذي استهلكه فيه هذا اذا
عرفت كميته أو وزنه أما اذا
استهلك خرافا فانه يدرم له
قيمة الصبرة بعد وصفها يوم
استهلكها وهذا تنبيهات
حسنة مذورة في الاصل

منها ما يؤخذ من قوله فعليه مثله ان من (٣١١) استعمل لرجل طعما في زمن الشدة وطالبه به في زمن الرخاء

انه لا يضمن الامتلاء دون قيمته وهو المشهور ومنها ما يؤخذ من قول تعدي ان من اذن له في فعل شيء وافسده فلا ضمان عليه كالبيطار في حال علاجه والطبيب في حال طبعه والمؤدب اذا ضرب ضربا يجوز له ونشأ منه فساد لشيء عليه وكذلك القاضي اذا حدد او شتر منه فساد لشيء عليه ثم انتقل يتكلم على ما ختم به الترجمة وهو الغصب وهو في الامتلاء أخذ المال قهرا قعدا بلا حراة وحكمه الحرمة لقوله تعالى ولانأكلوا أموالكم بينكم والباطل وغير ذلك من الآيات وقوله صلى الله عليه وسلم في الصبيح من أخذ شبرا من ارض ظلمانه يطرقة يوم القيامة من سبع أرضين والاجماع على ذلك ومن احكامه الضمان واليه أشار بقوله (والغاصب ضامن) القرافي وهو أي الغاصب كل آدمي تناوله عقد الامتلاء أو الزمة له

غير ما لكه وأما المسالك فيبيع صبرة على السكيل ثم يتلفها قبل كسبها فالواجب عليه مثله اليه وفيه المشتري (قوله ان من اذن له في شيء وافسده) حيث كان المالك ممن يتبرأ به بان كان رشيدا أو اذ ضمن (قوله كالبيطار) أي فلا ضمان على واحد من هؤلاء حيث فعل كل المطلوب مع ظن السلامة (قوله في حال علاجه) احترازا عما اذا كان في غير حال علاجه (قوله وهو محض تمذقنا مل) (قوله وهو في الاصطلاح) وأما في اللغة فهو أخذ الشيء ظلما (قوله أخذ مال) مخرج لأخذ الحر وهو من اضافة المصدر لفعوله والفاعل محذوف أي أخذ آدمي مالا ليس بشرط في الادعي أن يتناوله عقد الاسلام أو الزمة وقوله قهر حال مقارنه مخرج للخيابة والاختلاس أيضا لان القهر فيه ما لا يجبر به بعد لحال الاخذ والخاش هو الذي يأتي جهرة وبذهب جهرة والخمس هو الذي يأتي خفية وبذهب جهرة وقوله قعدا مخرج به ما اذا أخذ ماله من المحارب ونحوه فان كان قهرا لكنه ليس تعديا ولما كانت هذه القية وتشمل الحراة وتنطبق عليها أخرجه لانها أخذ المال على وجه يتعدى زمة القوت فافتقر فالجأ أقول ولا يخفى أن هذا الشريف يصدق على أخذ المنفعة على الوجه المذكور نيكرون غير مانع لان أخذها يقال له تعديا غاصبا (قوله الى غير ذلك من الآيات) أي كقوله تعالى ان الله لا يحب المعتدين (قوله يطوقه) أي بأن تمتد عنقه حتى يسلك فيها وقوله من سبع لان غصب شبر من الارض العليا غصب لما اذا حاصرت (قوله أرضين) بفتح الراء وقد سكن أي يوم القيامة فتعمل الارض في عنقه كالمطوق فانه المناوى شارح الجامع (قوله والغاصب ضامن الخ) أي آيل للضمان لأنه ضامن بالفعل بدليل قوله فان رد (قوله كل آدمي يتناوله عقد الاسلام) أو الزمة مخرج لأخذ الحر في مال المسلم قهرا فلا يقال له غصب ثم عا وقوله لقوله دليل لقول المصنف والغاصب ضامن لما غصب وقوله على اليد ما أخذت أي أخذته خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أي لزمة بدفعه ان كان باقيا أو قيمته أو مثله ان فات والمراد في اليد (قوله وهو عام فيما ذكرناه) أي من كل آدمي تناوله الخ (قوله والمنه وران الضمان يعبر حالة الغصب) لم يقابلها بالاشبه وان وهب وعبد المالك يضم بالاكتم من يوم الغصب الى يوم الناف لان في كل زمن غاصب (قوله فان لم يفت رد الخ) فقد رده لم يفت يقتضي أن الشرط محذوف وان قوله رده والحواب وحينئذ بخلافه فلا شيء عليه من أن يكون جوابا فاعل الشارح لاحظ عاطفا محذوفا أي فان لم يفت ورد الخ (قوله ولم تحمل أسواقه) المعتمد أن حوالة لاسواق لا تعبر في كعدم فلا يأخذ بسلعة الاسلامه فقط كما في التحقيق (قوله ويلزمه الادب)

عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى ترد وهو عام فيما ذكرناه والمشهور ان الضمان يعتبر حالة الغصب (ان فات الغصب (فان) لم يفت (ود) الغاصب (فلك) الغصب (بها) ان لم يتغير في بدنه ولم تحمل أسواقه (فلا شيء) أي لا قيمة (عليه) وانما يلزمه الادب والتوبة

بمعنى أن الغاصب يجب على الحاكم تأديبه ولو كان صبيها يسجن لحق الله باجتماع
الحاكم وأدب الصبي لاجل الفساد وتلا لاجل التعريم كما يؤذي على الزنا
والمرقة تهذيب الاخلاق ويؤذي الغاصب ولو عفا عنه المصوب منه لانه حق الله
دفع الفساد (قوله والاستغفار) عطف مرادف اذا الفقهاء اذا اطلقوا الاستغفار
مرادهم التوبة (قوله وان تغير المصوب) أى تعيب وقوله المصوب أى
المقوم فانه عجز أى ارتعيب المصوب عند الغاصب بأمر سمي كثير أو يسيرا كما
اذا غصب أمه ثمة المذنبين فانه كسر اعنده فانه يغير كما قال الشارح وقول
عج أى المقوم احتراز من المثلى فانه اذا عيبه ومثله اذا نفعه فانه يضمن مثله
ولو كان المثلى وقت الغصب غالبا ووقت القضاء به رخصا وما اذا كان المثلى
المعصوب موجودا أو أراد به أخذه أو أراد الغاصب أعطاه مثله فله به أخذه (قوله
أو تضمينه) أى بمعنى الاولان خير من الامور انفسية التي لا تكون الا بين
اثنين (قوله ظاهره وان تغير) أى ظاهر المصنف أن التغيير موجب لذلك التغيير
ولو كان تغير سوق الخ قد سبق أن الراجح ان تغير السوق لغو (قوله ولو كان
القص في المعصوب بتعديده) يسيرا وكثيرا كان قطع يده وقوله بتعديده أى الغاصب
أى بفعله ولو خلا لانه كالمعدى فى أموال الناس احتراز من تعدى الاجنبى فان رب
الشيء ويخير بين أن يضمن الغاصب القيمة ويتبع الغاصب الجاني بأرض الجناية
أو يأخذ شيئا منه ويتبع الجاني بأرض الجناية وليس له أخذ شيئا ويتبع الغاصب
بأرض الجناية (قوله يوم التعدى) أراد به الغصب لان كلامنا فى الغصب
لا فى التعدى (قوله وقال ج هذه الخ) قال قت وهو بعيد لان الضمير فى تعديده
للاغاصب كما قررنا وعلى ما ذكر يعود على غير مذكوره (قوله أن من خرق ثوبا مثلا)
ومن ذلك اذا قطع ذنب دابة شخص ذى هيئة ومروقة كقاض وأمسيرا وقطع أذنها
أو قطع طيلسانه فيخير ربه فى جميع ذلك كما قال بين أن يأخذ قيمته يوم التعدى
أو يأخذ مائة وما نقص (قوله افساد كثير الخ) هو ما أفات المصمود منه
(قوله فى أخذه واحدا الخ) أى فاذا قبل قيمته عشرة يقال ما قيمته ميسرا أحدته
التعدى فيقال ثمانية يأخذ من التعدى درهم أو يأخذ قيمته ويركبه للتعدى
(قوله بخلاف اليسير) أى فان اليسير فى باب التعدى لا يوجب تحمييرا انما لربه
أخذ بذأرض النقص الحاصل وأما اليسير فى باب الغصب فانه يوجب لربه أخذ القيمة
ان شاء واليسير هو الذى لم يفت المصمود منه كما اذا تعدى على بقرة شخص ففعل بها
فعلا ذهب به لئلا لان البقرة تراد لغير الاثنين (قوله وعن أنسب الخ) ضعيف

والاستغفار من اثم
الاغتصاب (وان تغير)
المصوب به نص فى ذاته بأمر
مماوى حلقه كونه (فى يده)
أى يد الغاصب (فخره بخير
بين أخذه بنفسه) من غير
أرض العيب (أو تضمينه)
أى الغاصب (القيمة)
يوم الغصب ظاهره وان تغير
سوقه وهو المشهور ولو كان
القص فى المصوب
(بتعديده) أى الغاصب
(خير) المصوب منه (أيضا)
فى أخذه وأخذ أى مع أخذ
(مانقصة) أو تضمينه
القيمة يوم التعدى وقال (ج)
هذه المسئلة من باب التعدى
لان باب الغصب ويعنى
ان من خرق ثوبا مثلا
فانقصه افسادا كثيرا ان
ربه بخير فى أخذه وأخذ
مانقصة أو أخذ القيمة
بخلاف اليسير فانه مالك
فى المدونة وعن أنسب
وان القاسم فى أحد قوليه
انما له أخذ القيمة أو أخذه
ناقصا ولا شىء له معه

والى هذا الخلاف أشار بقوله (وقد اختلف في ذلك ك) في بعض النسخ (أيضا) وهو وهم لأنه لم يحك الخلاف في المسألة الأولى وهناتم الكلام (٣١٣) على حكم ما إذا حصل في المصوب نقص وأما إذا حصل فيه زيادة

فلينذكر مثاله أن يغصب ثوبا فيصبغه فربه بالخيار بين أخذ قيمته يوم الغصب وبين أخذ الذوب ثم إذا أخذه دفع لأغاصب قيمة الصبغ قاله في المجموع ثم شرع بين غلة المصوب لمن هي فقال (ولا غلة لأغاصب ويرد ما كل من غلته أو اتفع) ظاهره وجوب رد الغلة مطلقا سواء كان المصوب ربعا أو حيوانا أو رقيقا أو غنما وذلك في رواية أشهب وابن زياد عن مالك (ك) وظاهر الكتاب اختصاص الضمان بغلة الرباع دون الرقيق والحيوان وهو قول ابن القاسم في المدونة وقال (ق) فإن في الكتاب يرد الغاصب ما حدث عنده من ثمرة أو نسل حيوان أو صوف أو لبن فإن أكله فغله أو قيمته في غير المثل (وعليه) أي الغاصب (المحدثان) ثبت بينة أو بأقواله (وطي) الأمانة لانه زار لاشبهة له البنية

الراجع الأول (قوله وهو وهم) أي لفظ أيضا وهم بفتح الهماء أي غلط (قوله إذا حصل فيه زيادة) ولم يحصل لازيادة قولنا نقص وأما لو نقصه الصبغ فانه ينزل منزلة العيب السماوي فيخير به بين أخذه من غير دفع شيء وبين أخذه قيمته سالما من هذا النقص (قوله ويرد الخ) أي برد قيمة أو مدل ما كل وقوله أو اتفع أي قيمة ما انتفع أي قيمة المنفعة التي انتفع بها واعلم أن ظاهر المصنف أنه استعمل الذات المصوبة وهو كذا وأما لو غل فلا يرد للمصوب شيئا كالدارية له أو الدابة يحبسها والأرض بيورها والعبد لا يستقدمه هذا في غصب الذات وأما لو غصب المنفعة ويقال لها التعدي فانه يضمن قيمة المنفعة ولو لم يستعمل ذات المنفعة بل عطله (قوله وظاهر الكتاب الخ) اعلم أن الخلاف بين القولين فيما إذا انتفع بنفسه أو كرى فحاصل الرواية الأولى أنه إذا استعمل ما غصبه من ربة عبد أو دابة أو أرض أو دار أو غنم يرد ذلك أو كرى راد فانه يضمن ذلك للمالك ومحصل الثانية أنه يضمن في الدور والأرضين إذا سكن أو استغل أو زرع أو فلا ولا يضمن في الدواب والعييد ما نشأ عن تحريك حيث استعمل أو كرى وأما ما نشأ عن غير تحريك كسمن ولبن وصوف فانه يكون للمصوب منه ولا يكون مما صدقات الغلة فلهذه أن الخلاف فيما نشأ عن تحريكه قلت وتقول لا تفهسي فيما لم يكن نشأ عن تحريك فلا تنافي بين كلام الأفهسي وانفا كهافي رضى قيمة كلام بعضهم اعتماد كلام الغا كهافي قلت ويبقى الكلام في غلة ماعون ونحوه فهل يعطى حكم الحيوان أو الرباع وانظرا أنه يعطى حكم الرباع وحرر (قوله في الكتاب) ليس هذا المقول هو ما أضيف إليه ظاهر فيما تقدم وأما ما يتعلق بالنفقة فالذي اعتمدته ابن عرفة أنه ليس لأغاصب الرجوع بشيء مما أنفق له على رب المصوب ولا في غلته التي تكون للمصوب منه وهي الغلة التي لا تكون ناشئة عن تحريك كالسمن واللبن والحب والتمر والحبوف وكذا الرباع والدقار وأما الغلة التي تكون لأغاصب وهي ما نشأ عن تحريك الحيوان في الاستخدام مثلا فلا يتبعه الرجوع لأنها على كل حال فصار محصل المسئلة أنه إذا لم يكن لها الاغلة لم تنشأ عن تحريك كاللبن والسمن فقد ضاعت عليه النفقة وأما إذا كان لها غلة تنشأ عن تحريك فهي لها انفق أول منفق كان كانت تأكل تلك الدابة من كلاً مثلاً (قوله فان أكله فغله) أي ان كانت مثلية وعلمت والافالقيمة (قوله انظر هذه الاضائة) أي في قوله ولده

(ورولده رقيق لرب الامنة) ٧٩ عدد في لان كل ولد عن زنا أو عقد كاح تابع لاه في الملك (ع) انظر هذه الاضافة وصوابه لو قال ولد هارقيق اذا توارث بينهما (ولا يعطى لأغاصب المال ربحه حتى يرد رأس المال له) يعني اذا غصب مالاً فبيعه فيه ونفى في يديه وتعلق بدمته كان الربح له كما كان الضمان عليه

(قوله ولا يكتنه مكرهه) أي تساول ذلك الرمح مكرهه (قوله لا يكونه نشأ الخ)
 هذا لا يفتيحه الكراهة بل يفتيحه المحرمية وهو الذي استظهره ابن عمر وغيره فيكون
 الراجع وقوله من ربه أي استقل الرمح من ربه لا يفتيحه أن هذا لا يفتيحه معاد المصنف
 لأن معاد المصنف أنه متى رد رأس المال طاب له الرمح أحله أم لا وهو ما يفيد
 التامد في معاد هذا الكلام أنه لا يطيب له الرمح إلا إذا أحله وبعكس الجواب بأن
 الإحلال زيادة تأكيد في طيب الرمح فلا يكون مخالفا لمعاد المصنف فتدبر (قوله
 على وجهه) أي صفته (قوله ولو تصدق بالرمح) أي به در رأس المال
 (قوله كان أحب) أي من أكله (قوله لا يكون كفارة) لما ورد في الحديث من قوله
 صلى الله عليه وسلم الصدقة تطفيء النار كما يطفيء الماء النار فإن قيل نذب
 الصدقة مطلوب من كل أحد لانها خير فلا فهو لم يرمح والجواب أن المراد بتأكيد
 الذنب في حق هذا دون غيره مما لم يغضب عليه قال ابن ناجي دل كلام الشيخ
 على قواين أحدهما أنه إذا رد رأس المال فإنه يطيب له الرمح ولا يستحب له الصدقة به
 واليه أشار بقوله ولا يطيب الخ والثاني أنه يستحب له الصدقة به واليه أشار بقوله
 ولو تصدق الخ قال وعرضت هذا على شيخنا أبي مهادي فاستحسنه اه قلت وجعل
 نت المشهور الأول وهو أنه إذا رد رأس المال له طاب له الرمح ولا يستحب له
 الصدقة به وهو المشهور اه (قوله ونأمله) التأمّل قبل التأليف فالماسب تقديم قوله
 ونأمله على قوله ألغه إلا أن الواو لا تقتضي ترتيبا

* (باب في أحكام الدماء) *

(قوله من قود) أي ومن نبوت قود وهو بيان لأحكام الدماء (قوله وقصاص
 أراد به القصاص في الأطراف وأراد بالقود القصاص في النفس والأولى أن يلصقه)
 بالقود ويذكر الدية بعدهما (قوله ونحو ذلك) كإفراة (قوله وفي بيان أسباب
 الحدود) كالزنا والقذف والشرب والسرقه والحدود جمع حد وهو لغة المنع وشرعا
 ما وضع لمنع الجاني من عود مثل فعله وزجر غيره (قوله ولوازمها) أراد به ثوابها
 أي من التعزيب مثلا وقوله وتقاد برها أي مقدارها وقوله وما ثبت به ذلك كله
 أي ما ثبت به أسباب الحدود وأحكام الدماء أي موجب أحكام الدماء (قوله
 وما يرجع اليهما) أي إلى أحكام الدماء والحدود والرجوع معناه المشابهة أي
 في الزجر (قوله وتعزير) هو اسم لنوع من العذاب موكول قدره لاجتهاد الإمام
 بخلاف الحدود فإن تعدادها محدود من الشارع وعطف التعزير على الأدب من
 عطف العام على الخاص كما سيأتي أن من وطئ البهيمة يعزروا والحدود زواجر

ولا يكتنه مكرهه لا يكونه نشأ
 عن مال لم يطاب قلب صاحبه
 سقاب به فيه فإذا رد رأس
 المال على وجهه واستقل
 من ربه جازله وطاب بطيب
 نفس رب المال (ولو تصدق)
 الغاصب (بالرمح كان أحب
 إلى بعض أصحاب مالك)
 وهو أشبه بعمل التصديق به
 يكون كفارة لما اقتضاه
 من اتم الغصب ويؤخذ
 من قوله (وفي باب الاتضية
 شيء من هذا المعنى) أي من
 مسائل الغصب أنه ألف
 المكتتاب في ذهنه ونأمله
 ثم وصفه وهاتم الكلام
 على ثلاثة أرباع الرسالة
 ثم شرع يتكلم على الرابع
 الرابع فقال * (باب في)
 بيان (أحكام الدماء)
 من قود ودية وقصاص ونحو
 ذلك (و) في بيان أسباب
 (الحدود) ولوازمها
 وتقاد برها وما ثبت به
 ذلك كله وما يرجع اليها
 من أدب وتعزير

عن اتلاف المقول والنفوس والاديان والاعراض والاموال والانساب في
 القصاص حفظ النفوس وفي القطع لسرقة حفظ الاموال وفي الحد للزنا حفظ
 الانساب وفي الحد لشرب حفظ العقول وفي الحد لقتل حفظ الاعراض
 وفي القتل للمردة حفظ الدين وقيل ان الحد رد جواب راي افارات وهو المصحح قال
 عجم وأما التعازير فلم يذكر رايهم هذا الخلاف ولعله يتفق على كونها زواجر
 (قوله وكفارة واجبة) أي في الخطأ ومنه دوية في النجس وقد يقال هلا جعلت
 الكفارة من أحكام الدماء كالدية بدل ليل عطفها عليها في الآية وقوله وغير ذلك
 كالحكمة وما سيأتي من قوله ومن ترك الحج فالتعذيب فيه هذه مما تبرع به
 (قوله مكافئة لما في الحرية) فلا يقتل حر بعد وقوله والاسلام فلا يقتل مسلم بكافر
 لان الاعلى لا يقتل بالادنى بخلاف العكس وقوله والعصمة فلا قصاص على حر حر
 لانه ان لم يلم قتل وان لم يقتل أحد الأتقنه ليس للقصاص وانما هو لعدم عصمته
 وان اسلم عصم دمه وقوله ما لم يكن قتله غيلة أي فيقتل الاعلى بالادنى ولا بد أيضا
 من كون الجاني مكافأ وقصده الضرب وعصمة المجني عليه اما بالايمان أو بالامان أو
 بحط الجزية فلا قصاص على صبي ولا على مجنون ولا على مخطف ولا على قاتل من لم
 يكن معصوما (قوله الا بسنة عادلة) اقلها اربع لان فلا يثبت القتل الموجب للقصاص
 برجل وامرأته ويثبت بذلك موجب الدية كما قاله في الجواهر وشرط صحة
 الشهادة الاتفاق على صفة القتل فلما خلا عنها بان قال أحدهما ذبحه والاخر حرقه
 أو جرحه بغير ذبح والمذبح عليه منكر لقوله ما فان قام الاول لاء به ما بطل الدم
 وان قاموا باحد هما اقصاه ودمه واقصا وسقطت شهادة الآخر لاجتماع القتال
 والاولياء على تكذيبها (قوله أي اقرار من الجاني) المكاب على نفسه في حال اختياره
 لان اكره على الاقرار فلا يلزمه شيء كقرار الصبي والمجنون تنبيهه قال عجم
 البينة تجري في الحر والعبد بلا قيد ولا اعتراف من البالغ الحر وكذا العبدان لم
 يتهم (قوله الايمان الخ) أي أن المراد بها هنا الايمان والافهسي في الاصل مصدر
 أقسم معناه حلف حلفا (قوله منها ما أشار الخ) تغييره عن بقيدان بقية الشروط
 لم تؤخذ من المصنف مع أن المصنف أشار لكل الشروط وهي ما افادها الشارح
 بقوله بان يكون الخ فالاولى للشارح أن يسهط منها ويقول بدل قولنا وهي الخ
 وقوله واتفاق الاولياء المناسب لما قبله وما بعده أن يقول وان تنعني لاء على
 القتل ويكون معطوفا على قوله يكون الخ (قوله بان يكون القتال الخ) احترزوا
 عن المجنون والصبي فلا يقتص منهما لان عدما وخطأهما سواء فلا اختصاص بالقصاص

وكفارة وغير ذلك وبالأدب
 المثبت للقصاص في النفس
 قتال (ولا تقتل نفس)
 مكافئة (بنفس) مكافئة
 له في الحرية والامانة
 والعصمة ما لم يكن قتله غيلة
 (الا) اذا ثبت القتل بأحد
 أمور ثلاثة اما (بينة عادلة
 أو باعتراف) أي اقرار
 (أو بالقسامة) أي الايمان
 ويشترط في القتل به شروط
 منها ما أشار اليه بقوله (اذا
 وجبت) أي القسامة بأن
 يكون القتال عاقلا بالغا
 مكافئا للقتول في الدين
 والحرية غير أب وانفاق
 الاولياء على القتل

بذلك إذا شرط القصاص طائفا العقل والبلوغ ولا ينبغي أن يعد من شروط الشيء
 إلا ما كان مختصا به فمذمة من جنى عليه على ما قلتموها كواحد منها وكذا قوله
 مكافئا إذ لو لم يكن مكافئا لكان قتل مسلم ذميا فلا يقتل به وكذا وقتل حر عبدا
 وكذا قوله غريب شرط في مطلق القصاص أي إذا قصد الإلحاق ضرب ولده فإت فلا
 يقتل به وأما إذا قصد إزهاق روحه فيقتل به وكذا قوله ولتفاق الأولياء على القتل
 ليس مختصا بالقصاص لأن المستحقين للدم إذا كانوا رجالا في درجة واحدة كاعمام
 أو أخوة مثلا ففي أحدهم فإن القصاص يستحق به فمذمة من جنى عليه لا ينزل منزلة الجميع
 وأحرى لو كان أعملى منه في الدرجة كالأولياء مع وجود المولى لأن عقاب المولى مع
 وجود الآخر (قوله وإن يكون ولادة الدم في العمد الخ) أي فلا يقتل فيه أقل من اثنين
 (قوله فصاعدا) فلا أحد لا أكثر والخاص أن لا يلحدود وأما لا أكثر فلا
 وكان الأولى بالشرح أن يقول وإن يكون الحالف اثنين فصاعدا لأنه لا يشترط
 تعدد المولى وإن الذي يشترط هو تعدد الحالف لأنه إذا لم يكن للمقتول إلا عاصب
 واحد فإنه يستعين بهما في الحلف معه ويستحق الدم كما إذا قتل أمه فاستعان
 به (قوله وأن تكون الأولياء رجالا) وأما النساء فلا يحلفن في العمد لعدم شهادتهن
 فيه وإن انفردن صار المقتول بمثابة من لا ولي له فترد الأيمان على المدعى عليه فإن
 حلف برىء والاحبس وقولنا في العمد احتراز من الخطأ فيصطلف من يرث ولو واحد
 أو امرأة يستحق نصيبه من الدية فإن لم يوجد في الخطأ المرأة واحدة فإنها تختلف
 الأيمان كلها وتأخذ حظها من الدية على ماسياتي وقوله غفلا بالغيب ثم حكى عجم على
 محترز بالغيب فقال وأما الصبي فيقتل بالبلوغ وهل يطالب من العاقلة حينئذ الحلف
 لاحتمال نكولها فتقرم أولا وجهه للاقول هو المستفاد من كلام ذكره عند
 قول خليل فيحلف الكبير حصته والغير معه وسكت عن محترز غفلا الظاهر
 أنه ينظر إفاقته إن كانت ترجى ويجرى فيه ما جرى في الصبي وأما إذا لم ترج
 فيجرب فيه ما جرى في النساء (قوله لو الخ) الموث بفتح اللام واسكان الواو
 وبناء مثلثة قرينة تقوى جانب المدعى ويغلب على الظن صدقه مأخوذ
 من الموث وهو القوة قاله في التنبيه فقول السارح وهو الشاهد أي وهو رؤية
 الشاهد وقوله على رؤية متعلق بالشاهد والأولى حذف رؤية (قوله يتخذ
 في ذمه) أي يضطر بفي ذمه وقوله بعذابه أي مقابله هذا مدلوله والظاهر أنه
 أراد به بلصقه بقرينة قوله وقربه فتدبر (قوله وعليه أثر القتل) أي كتلخيه
 بذمه والمديونية كما أفاده تن (قوله على خلاف في ذلك) أي الأخير أي الذي هو

وإن تكون ولادة الدم في العمد
 اثنين فصاعدا وإن تكون
 الأولياء رجالا غفلا بالغيب
 وإن يكون مع الأولياء لوث
 يقوى دعواه وهو الشاهد
 العمد على رؤية القتل
 أو العمد يرى المقتول يتعبط
 أو العمد يرى المقتول يتعبط
 في ذمه والتميم بمحذاته
 أو قومه وعليه أثر القتل
 على خلاف في ذلك أو يقول
 المقتول في العمد دمي
 هذا نزلان

قوله أو العادل يرى المقتول أي والمشهور ما ذكره من أنه لو ثبت وقوله أو بقول
 المقتول في العمد لا مفهوم له بل وكذلك في الخطأ والاولى أن يقول كالمشهد أي
 لان عبارته توهم اختصاص الاوث بمآذ كره وليس كذلك (قوله الولاة) جمع ولي
 (قوله ويشترط فيهم أن يكونوا عصبية) أي من النسب فان لم يكن له عصبية من
 جهة النسب فان مواليه الذين اعتقوا ويسمونه ويسفحون القود في العمد والدية
 في الخطأ وإذا لم يوجد له عصبية لامن النسب ولامن الموالى بل ورثه فساء فقد ذكرنا
 حكمه وكذلك لو كان له عاصب واحد ولم يجد من يستعين به أو جده أو كل المعين
 ولم يجد غيره ترد على الجاني (قوله ورثوا أولا) بان كان من يحجبهم فاذا ترك أخوين
 أو عيين مثلا أو أراد الاخوان أن يستعينوا لمعين فلهما ذلك (قوله فان كانوا خمسة
 الخ) فان قص عدد الاولياء بان كانوا اثنين مثلا أو طماع اثنين من الخمسين فانما
 يحلفون بها متوالية في العمد بان يحلف هذا عينا وهذا عينا حتى يتم الايمان وفي الخطأ
 يحلف كل واحد حصته ودمد فراغه يحلف الاخر حصته والفرق أنه في العمد يبطل
 الدم بسكول واحد فسدت بخلاف الخطأ لا يبطل حق الخالف بسكول الثاني (قوله
 متوالية) الاولى أن يأتي بصحبة قوله عينا (قوله بالذي لا اله الا هو ذلك في المدونة)
 ولا يزيد الرحمن الرحيم قول في شرح الجلال وان قال والله فقط لا يقبل حتى يقول
 الذي لا اله الا هو وفي شرح خليل اليعين في كل حق بالذي لا اله الا هو الا في موضعين
 الاعان والقسامة فانه يقول في الاعان أشهد بالله لا يشهدني أو ما هذا الجمل مني
 وفي القسامة أقسم بالله لمن ضربه مات فقط قال الشيخ والظاهر تقديم ما في المدونة
 (قوله ان فلانا قتله) هذا فيما إذا شهد شاهد على القتل (قوله أو مات من ضربه)
 فيما إذا شهد اثنان على الضرب أو على الاقرار بالضرب الا ان الاولى أن يقدم
 الجمار والمجور أو يأتي بصيغة الحصر إذا لا بد منه كان يقول لمن ضربه مات أو انما مات
 من ضربه (قوله أن خلفون خمسين الخ) أي لخبر الموطأ ومسلم والترمذي والنسائي
 وأبي داود عن سهل بن أبي خزيمة أن قمران قومه انطلقوا الى خيبر فماتوا
 فوجدوا أحدهم قتيلا الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم لحويصه ومحبصه
 وعبد الرحمن بن سهل أن خلفون وتسحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فقلت لكم اليهود
 قالوا ليسوا بمسلمين فوادة صلى الله عليه وسلم من عنده أم أي من أبه (قوله أقل
 من رجلين عصبية) لان ايمان الاولياء اقيمت مع الاوث مقام البيعة وكالم يكتف
 في البيعة بشهادة واحد فكذلك هنا لا يكفي في الايمان واحد (قوله وإذا كان
 المدعى عليهم جماعة الخ) اعلم انه إذا جاءت جماعة لانسان فقتلوه بمجموعة من عدا

وكيفية القسامة انه
 (يقسم) أي يحلف (الولاة
 ويشترط فيهم أن يكونوا
 عصبية للمقتول ورثوه أولا
 فان كانوا خمسة
 (خمسة بن عينا) كل واحد
 يحلف عينا واحدة متوالية
 بتأب الله الذي لا اله الا هو
 ان فلانا قتله أو مات
 من ضربه (و) بعد حلفهم
 (يسحقون الدم) ثانيا الموطأ
 من قوله صلى الله عليه وسلم
 أن خلفون خمسة بن عينا
 وتسحقون دم صاحبكم
 (ولا يحلف في العمد أقل
 من رجلين) عصبية فهم منه
 أنه لا يحلف في العمد
 الا الذكور (و) اذا كان
 المدعى عليهم جماعة

عليهم قعاب فقول الشارح ويحلف المتهم معهم قرينة الفعل على أنه أراد
 بالمدعي عليهم ما يشتمل عصبه المدعي عليه وقوله غير المدعي عليه الخ حال من قوله
 ويحلف وقوله والمدعي عليه اطهار في محل الاضمار وقوله وحده حال من المدعي
 عليه وهي موكدة ويجوز أن يكون حالاً من فاعل حلف بعده وهذا مبني على
 أن المدعي عليه يستعين بما عليه وهو يخالف لما عليه العلامة خليل في مختصره
 وذكر ابن مرزوق ما يفيد حذف كلام العلامة خليل واعتماد ما ذهب اليه المصنف
 لأنه مذهب ابن القاسم فلما أراد السكك من المدعي أن يرجع إلى الحلف فإنه
 لا يجاب إلى ذلك (قوله فان نكل حبس حتى يحلف أبداً) هذا أحد قولين
 واقتصر بعض شراح العلامة خليل على قوله ومن نكل من المدعي عليهم القتل
 حبس حتى يحلف فان طال أزيد من سنة ضرب مائة وأطلق (قوله قيل تبطل
 القسامة) ضعيف (قوله فيحلفون كلهم) فيحلف كل واحد بمئة واحدة
 ولو كانوا عشرة آلاف رجل وقاتل كواحد منهم (قوله ومن نكل لزمه ما يجب
 عليه) ويكون أن نكل من أولياء الدم أو حلف بعض الأيمان لأنه بمنزلة الناكل
 وأما إذا حلف بعض الأولياء مع الأيمان وأخذ نصيبه فإنه لا يدخل في شيء
 مما رد نكل العاقلة هذا إذا كانت عاقلة فان لم تكن عاقلة حلف الجاني خمسين مئناً
 وبميراثان نكل غريم الديه كله لأنه إذا لم تكن عاقلة ولا بيت مال أو كان ولا
 يمكن الوصول إليه فإنه يغرم جميع الديه وأما إذا كان بيت مال فإنه يغرم حصته
 التي تخصه ان لو كانت عاقلة (قوله هذا إذا ادعى رجل على واحد) الأولى أن
 يقول هذا إذا ادعى على واحد كان المدعي رجلاً أو أكثر بدليل قول المصنف وإذا
 نكل مدعو الدم فإنه يفرضه في الجماعة وذلك ما إذا كان ولي الدم واحداً ولو لم يجد من
 يعينه أو نكل المعين فإنها ترد على المدعي عليهم (قوله يريد قد نكل مدعو الدم)
 أي كلهم أو بعضهم وهو مشارك لغير الناكل في الدرجة وقال عج ظاهره يشمل
 ما إذا كان هناك لو نكل مدعو الدم أو بعضهم وشمل ما إذا لم يكن إلا مجرد
 دعوى من الولي اهـ (قوله حلف كل واحد من المدعي عليهم خمسين مئناً الخ) ومن
 نكل حبس حتى يحلف فان طال أزيد من سنة ضرب مائة وأطلق كما تقدم قال
 في الجلاب إذا نكل المدعون للدم عن القسامة وردت الأيمان على المدعي عليهم
 فبكل واحد حبسوا حتى يحلفوا فان طال حبسهم تركوا وعلى كل واحد منهم جلد
 مائة رحس سنة اهـ أي فالطول هو حبس السنة وهذا في القسامة وأما ما لا
 قسامة فيه كالهديد على شخص أنه قتله فان المدعي عليه يحلف مئناً واحدة

فان نكل حبس حتى يحلف
 أبداً له إذا سجن بسبب أمر
 فلا يخرج من السجن إلا بعد
 حصول ذلك المطالب
 وقيدنا كلامه بالعدلانهم
 إذا نكلوا في الخطأ قيل
 تبطل القسامة وقيل ترد
 الأيمان على العاقلة فيحلفون
 كلهم والقاتل كرجل
 منهم فن حلف لم يلزمه شيء
 ومن نكل لزمه ما يجب
 عليه (ع) قوله حلف الخ هذا
 إذا ادعى رجل على واحد
 بدليل قوله (ولو ادعى القتل
 على جماعة ق) يريد وقد
 نكل مدعو الدم (حلف
 كل واحد) من المدعي عليهم
 (خمسين مئناً) لأن كل
 واحد من الجماعة مدعى عليه
 فلا يبرأ إلا بخمسين مئناً

وإذا كان المدعى عليهم أكثر من خمسين رجلا حلف منهم خمسون على الصحيح (ويحلف من الولاية في طلب الدم خمسون رجلا وخمسين يمينا) ق هذا قول عبد الملك (٣٢١) أهلا يجوز أن يحلف اثنان مع وجود أكثر وقال ابن الهيثم

يجوز أن يحلف اثنان خمسين يمينا وتسعة عشر على الباقين (ج) وإن كانوا أكثر من خمسين فانه يجتزئ منهم بخمسين (وإن كانوا أقل من خمسين رجلا اثنين فصاعدا) قسمت عليهم الايمان) فالانسان يحلف لكل واحد منهما خمسة وعشرين يمينا (ولا تحلف امرأة في العهد) كان معها ذكرا أم لا لأن استحقاق الدم في القسامة شرطه المذكورة (وتحلف لورثة في الخطأ بقدر ما برئوا من الدية من رجل أو امرأة) فالانسان يحلف لكل واحد منهما خمسة وعشرين يمينا والثلاثة الواجب على كل واحد ستة عشر يمينا وثلاثين ويجبر كل واحد منهم الكسر الذي صار إلى حصته فيحلف كل واحد سبعة عشر يمينا (وإن انفكسرت بين عامم حلفها أكثرهم نصيبا منها) أي من اليمين

ولا ضرب ولا سجن على المعتد فان نكل ضرب وسجن وغرم القيمة بعد عيني السيد وينبغي أن يكون قبل ذلك ما إذا دعي الولي القتل ولم يثبت لوث كما ذكره بعض الشراح للعلامة خليل (قوله وإذا كان المدعى عليهم أكثر من خمسين الخ) أشار بهذا الخلاف العلامة إلى أنه لا يخلف إذا كان المدعى عليهم أكثر من خمسين هل يحلفون كلهم أو انما يحلف منهم خمسون رجلا وهو الصحيح اهـ لكن المشهور خلاف ما قاله وهو أنهم يحلفون ولو كانوا أكثر من خمسين (قوله يجوز أن يحلف اثنان) أي حيث طاعا بخمسين يمينا ولم يكن من الباقي امتناع وهو المتمد (قوله وإن كانوا أكثر) أي بهذا كانه مفهوم قول المصنف خمسون رجلا وفيه شبه لأنه يفهم من كلام المصنف أن قوله من الولاية يقتضي أنهم أكثر من خمسين وهذا على تسليم أن المصنف لا على قول ابن القاسم الذي ذكره الشارح والظاهر أن ظاهر المصنف أنه إذا بلغ عدد الأولياء عددا يمان القسامة أو كانوا أكثر لابد من حلف خمسين منهم ولا يكفي حلف أقل من خمسين رجلا وليس كذلك بل المعتد أنه يكفي حلف اثنين طاعا أو أكثر لأنه يقال قوله ويحلف أي يجوز أن لا يحلف (قوله كان معهما ذكرا أم لا) فإن انفردت النسوة يصير المقتول بمنزلة من لا وارث له فيترد الايمان على المدعى عليه فإن لم يوجد للمقتول الاطاع فيلزمه الاستعانة بعاميه الاجنبي من المقتول كما إذا قتلت امه فإن له الاستعانة بعمه فإن لم يستغن أو لم يجد من يستعين به فإن الايمان ترد على الجاني فإن حلف برى وان نكل حبس ولا يطلق ولو طاع حبسه (قوله في الخطأ) أي في أثبات القتل الخطأ (قوله من رجل أو امرأة) بل وإن انفرد الرجل أو المرأة فلا بد من حلفها كلها ولا تأخذ المرأة الا فرضها ومثلها الا للام ويسقط ما على الجاني مما زاد على نصيب الخالف ثم نذر الحلف من بيت المال ولكن ترد الايمان على الله اقله بمنزلة تمول أولياء للمقتول فإن نكلت غرمت بيت المال (قوله حلفها) أي المنكسرة أكثرهم نصيبا منها (قوله وتفرع على توزيع مصب التفرع قوله ثم يحلف من يأتي (قوله وغاب البعض) أي وكان مغفرا أو مجنونا (قوله بد) بضم الموحدة وشدة الموحدة (قوله حتم لازم) في نقد برهذام قول المصنف لم يكن شيء والمتعين قول نت أي مهرب وأما الأول فيوقفهم أن تقديره لم يكن

المنكسرة الجزرك اسأوتنا فالسلفين ٨١ هـ في ثلاثة لذكرك ثلاثة وثلاثون وثلاث وستة عشر وثلاث لأن حصتها من اليمين المنكسرة اثنان أكثر من الابن فتحلف البنت سبعة عشر يمينا وتفرع على توزيع الايمان في الخطأ ستة وهي (إذا حضره ضر وثمة دية الخطأ) وغاب البعض (لم يكن له) أي لمن حضره أي حتم لازم (أن يحلف جميع - الايمان) الخمسين عند ما كان بعده عن داره بل إنه إذا لاخذ له

(لا عفوية) لا يقتول ولا أولياءه ولا سلطان ظاهر كالأمة ولو كان المقتول كافرا أو هو كذلك في الدونة وانما يجوز
 العفو فيها لأنها حق لله تعالى وعلى هذا فهو مقتول حد الاقودا (٣٢٤) (والرجل) ولو سقيها (الع) عن دمه

أى عن دم نفسه (المجد) اذا
 عفي بعده وجب له الدم مثل
 أن عفوه بعد انفاذ مقتله
 ولا كلام الأولياء ولا لاهل
 الدين اذا سكن مدينا
 وقيد نابادا الخ احترازهما
 اذا عفا قبل وجوبه مثل
 أن يقول اقتلني ودمي هدر
 فان القاتل يقتل لان المقتول
 عفا عن شئ لم يجب له
 وانما يجب لا وليائه وقوله
 (ان لم يكن قتل غيلة) تكرار
 (وعفوه) أى الرجل المقتول
 (عن) دم نفسه (الخطأ)
 كائن (في ثلثه) لان الدية مال
 من امواله فالورثة أن ينعوه
 ممن الزائد على الثلث لانه
 في هذه الحالة مجبور عليه
 والمستحقون للدم امان
 يكونوا كلامه ذكرنا وأنا
 أو ذكرنا وأنا وأشار
 الى الاول بقوله (وان عفا
 أحد البنين) بعد ثبوت الدم
 وكان بالغاً (فلاقتل)
 لان الدم لم يمس ببعض كان
 سقوط دمه بوجوب سقوط
 جميعه واذا ثبت سقوط
 القتل بعفو بعض البنين
 سقط نصيبه وحده
 (و) يثبت (لمن بقى) من
 البنين (نصيبهم من الدية) لان الحق المشترك بين جماعة لا

قصد في الغالب خلع الامام (قوله لا عفوية الخ) أى لا يجوز ما عفي فيه أو عفوية
 ناهية (قوله لا للمقتول) ولو بعد انفاذ مقتله وقوله ولو كان المقتول كافرا أو القاتل حرا
 مسلما لان قتله على هذا الوجه في معنى المحاربة والمحارب بالقتل يجب قتله ولو بعد
 أو كافرا (قوله وهو كذلك في المدونة) أى نص عليه في المدونة كما أفصح به
 في العقبي (قوله لانه حق الله) أى لان عدم العفو حق لله ثم ان القاتل كاهن
 بحث في ذات التعليل بقوله قلت لا يختص حق الله بقتل الغيلة حتى يصلح عمله لما ذكر
 اذا من حق من الحقوق للعبد الا والله فيه حق وهو ايساله ذلك الحق الى مسقطه
 ونظر الله في ذلك اه (قوله وهو مقتول حد) لانه لا يعتبر لمساكفة وأما القود فيعتبر
 فيه المساكفة (قوله وللرجل العفو) مفهوم الرجل مفهوم وناقصة اذا لا تبنى
 والمغير كذلك قاله عجم (قوله اذا عفي بعد ما وجب) نظير ذات من قاله لا خرا قطع
 يدى أو احرق ثوبى فيه مل فلا شئ وعلى القاتل (قوله تكرار) أى مع قوله وقتل
 الغيلة وقال قت ليس فيه تكرار لان معنى اول أنه يخدعه فيذهب به الى موضع
 يقتله فيه غدرا وبأخذ ماله ومعنى ما هنا من نفي الغيلة أى بان يقتله بعد اذ
 أو حسده اه بالمعنى ولا يخفى ما فيه اذ معنى التكرار أنه بحسب مفهومه أى أن
 مفهوم قوله هنا أن لم يكن قتل غيلة مكر مع قوله قبل وقتل الغيلة لا عفوية فدعوى
 التكرار بغير تقييده بالهجوم فغار ودعوى عدم التكرار ما لم يلقا نظر فالشيخ الآن
 يقول مر حبه دفع المساقدينهم من أن المراد لا عفوية لغیر المقتول (قوله وعفوه
 في ثلثه) سواء أنفذت مقادله أم لا وما زاد على الثالث فهو باطل وان أعجزه الورثة
 فابتداء عطية فالة عجم فاذا كان عنده ألفان من الدنانير وبنته ألف فان الدية تسقط
 عن عاقبة القاتل وان لم يكن عنده مال سقط عن القاتل مع عاقبة ثلث دية الآن
 تحيز الورثة (قوله وان عفى أحد البنين) أى أو ما في حكمهم من كل نصفين
 أو ثلاثة مشتركين في الاستحقاق لتساويهم كأحد عيين أو أخوين أو معتقين
 فاذا لم يحصل مساواة فمعو البعيد لغو والقريب معتبر بالاولى (قوله وكان بالغاً)
 أى وعاقلا (قوله ويثبت لمن بقى) وامتنعوا من العفو ولا شئ لعملى الآن
 يكون قد عفا عنها صريحا أو يظهر منه ارادتها بخلاف ما سبق على حقه ونصيبهم
 بالجمع مراد قلنى من (قوله نصيبهم من الدية) أى دية عمده ومحل استحقاق
 الباقي نصيبه من الدية اذا كان له التكامل في العفو وعفوه أو مع له التكامل مثال
 الاول عفواً أحد البنين المذكور ومثال الثاني لو عفى أحد البنين ومعه ابنت
 ولو عفت البنت مجازا ومعهما اخت فلا شئ مما لاخت لان البنت أولى من الاخت

البنين (نصيبهم من الدية) لان الحق المشترك بين جماعة لا يقطعهما باسقاط بعض الشركاء في عفو

في عفو وضد حيث كان ثابتا بغيره أو بدينه وأما لو احتاج لقسمه فلا تقسم
النساء وإنما يقسم العصبه فان أرادت العفو فلا بد من اجتماع المفرقين أو بعض من
كل (قوله والثاني (ليذكره الشيخ) حاصله أن الوقي لمن مدخل في الدم البنات دون
بناتهن وبنات الابناء الذكور دون سفن دون بناتهن والاخوة الاشقاء أولاد
أولادهم فان سكن بنات وعفا بعضهن وطلب بعضهن القتل نظر في ذاك السلطان
بالاحتماد اذا كان عدلا فان رأى العفو أو القتل امضا فان لم يكن امام عادل فلا سييل
الى القتل الا أن يكون في البلد جماعة عدول يحتمون وينظرون فان أرادوا القتل
قتلوا وينوبون من اب السلطان (قوله ولا عفو للبنات) أي والالاخوات مع الاخوة
وأما العفو والاستيغاء العام دون من معه من الاناث المتساويات (قوله فلا كلام
للبنات) هذه فهو من الطريق الاولي والمراد من النساء البنات الميتة بدليل قوله
الذكر أقرب (قوله وان كان البنات أقرب) هذا فيما اذا لم يحزن الميراث
مطلنا أو خزر الميراث وثبت القتل بقسمه فان ثبت دية أو اعتراف فالكلام
لنساء فقط (قوله فلا عفو للاجتماعهما) أي اجتماع القسمين وهما الذكور
والاناث كالبنات مع الاخوة والاعمام (قوله في العمد) أي العمدان وقوله
أو تذر منه أي أم وورث دم نفسه ولو قسطا منه مثل أن يقتل أحدا بين أبيه
عمه انتم مات الابن الاخر فان القاتل قتل ورث جميع دم نفسه ومثال ارث القسط
أن يقتل أحد الاولاد بآب أو بعمه وبثبت القصاص عليه لجميع اخوته ثم يوت أحدهم
فان القصاص يستقط عن القاتل لانه ورث بعض دم نفسه وبقية اخوته حفظهم
من دية عمد (قوله ضرب مائة) أي مائة سوط ومائة بالنصب نيابة عن المفعول
المعق ويسنعه من خليل أن الضرب مقدم على الحبس ولا فرق بين ~~سكون~~ كون
القاتل ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا ونما يشترط في تأديبه تكليفه ~~بقتله~~ بقتله
قوله وبس عامما أي في غير بلده فيضرب (قوله ثم بين الخ) أشار به الى أن الجناية
اثنتان دية وقصاص وأما على الكلام على القصاص والان يتكلم على الثاني وقوله
الدية (قوله والدية واحدة الديات) مأخوذة من الودي وهو الهلاك يقال أودى
فلان اذا ملك فلما كانت تلزم من الهلاك سميت بذلك (قوله بتخفيف التسمية) راجع
للفرد والجمع (قوله وهي اصطلاحا) أي وأما لغة فهي في الأصل مصدر ودى القاتل
القتيل بدمه دية اذا أعلى له المال الذي هو بدل النفس وفاؤها بمعد ذوفة والماء
عوض والأصل ودى مثل وعدو سمي بذلك المسال دية أي في اللغة والاصطلاح تسمية
بالمصدر (قوله يقتل آدمي) فواجب في قطع يده مثلا لا يقال فيه دية أي حقيقة هذا

والاني لم يذكر رد الشيخ
وبينه في الامل والثالث
لا يخلو اما ان يكون في درجة
واحدة أو ان كانوا
في درجة واحدة أشار اليها
بقوله (ولا عفو للبنات مع
البنين) وان لم يكرنوا في درجة
واحدة وكان الذكور أقرب
فلا كلام للبنات وان كان
البنات أقرب — وب فلا عفو
الاجتماعا عليها أو اجتماع
بعض من كل الصنفين
أو اجتماع أحد الصنفين
وبعض الصنف الآخر
وان لم يكن كذلك بأن عفا
أحد الصنفين وأراد الصنف
الآخر اقتل فالقول قول
من أراد القتل (ومن عفا
عنه في العمد) أو تذر منه
القصاص لعدم التكافي
كما سئل يقتل الكافر (ضرب
مائة) ردعا (وحبس عاما)
على ذلك مضى عمل العصابة
رضوان الله عليهم أم حبس
نم شرع به بين اثرا آخر من
افار الجناية بقوله (والدية)
واحدة الديات بتخفيف
التسمية وهي اصطلاحا مال
يجب بقتل آدمي حر عرضا
من دمه لقوله تعالى فتعبر

ظاهراً والظاهر أنه يقال دية لها حقيقة اذ قد وقع التعبير به في كلامهم والاصل
الحقيقة وحرر وقوله آدمي خرج غير فـ واجب في قتله يقال فيه قيمة وقوله حر
خرج الرق فـ واجب في قتله يقال فيه قيمة أيضاً وقوله عروضا عن دمه أي ذاته (قوله
وقوله) معطوف على مدخول اللام في قوله لقوله الخ (قوله في الموطأ) اعلم أن الشارح
لم يذكر حديث الموطأ بتمامه وحذف الحرف المؤكد وهو ان بكسر الميمزة وتشديد
التون ولغفلها ان في النفس مائة من الابل وفي الانف اذا أوى جدها مائة من
الابل وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة مثلاً وفي العين خمسون وفي اليد
خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل أصبع مائة من الابل وفي السن
خمس وفي الموضحة خمس (قوله والاجماع معطوف على مدخول اللام) في قوله
اقوله (قوله لان الاصل في الخطأ الدية لا يعتزل به بخلاف قوله وفي العمد اقصا
فقد شتر ذكركه بقوله وقد تقرض فيه الدية وسية في بيانه (قوله نعلي أهل الابل)
أي ولو كان المقنول من أصحاب الذهب أو الورق (قوله البادية خلاف الحاضرة)
وقوله العمد معطوف على البادية قال في المصباح ويقال لأصحاب الاغنية أهل
عمود أي أي تكون انبعاية ساء على العمود وحامه أهل البادية هم أهل العمود
واعلم أن أهل البادية في كل اقليم من أهل الابل فان لم يوجد عندهم الاخييل
أو البقر مثلاً فلا نص واستظهر أنهم يكافون ما يجب على حاضرهم من ذهب أو فضة
(قوله من الابل) المحل للضمير فالانساب منها (قوله خمسة سياتي بيانه (قوله كاهل
مصر والشام) دخل تحت الكفاف أهل المغرب ومن لحق بهم (قوله ألف دينار)
وزن الدينار اثنتان وسبعون شعيرة متوسطة (قوله كاهل العراق) دخل تحت
الكاف فارس وخراسان (قوله اثنا عشر ألف درهم) وزن الدرهم خمسون
وخمساحبة من متوسطات الشعير وصرف دينار الدية اثنا عشر درهماً كدينار
المصرية والنسكاح بخلاف دينار النخلة والزكاة فمرفقة عشرة دراهم وأما دينار
الصريف فلا يضبط (قوله ان الدية لا تكون الخ) أي لا يجزئ على غيرها أما
لو تراعى على شيء من العروض أو غيرها الاجزاء (قوله وهو كذلك على المشهور
الخ) يؤذن بان المسئلة ذات خلاف في المذهب وبجدة تت ظاهراً أنه وفاق لانه
قال ولا يؤخذ فيه ما عرض ولا يقر ولا غنم وهو كذلك وفي الخلاف على أهل البقر
مائتان منها وعلى أهل الغنم ألف شاة وعلى أهل الحلال مائة حلة اهـ تنبيهه فقال
مالك في الموطأ الامر بالجمع عليه عندنا أنه لا يقبل من أهل القرى في الدية ابل
ولا من أهل العمود ذهب ولا ورق ولا من أهل الذهب ورق ولا ابل أي فدفعها

وقوله عليه الصلوة
والسلام في الموطأ ان
في النفس مائة من الابل
والاجماع على ذلك وبدأ
بيان دية الله كالحرم الماسم
في الخطأ لان الاصل
في الخطأ الدية وفي العمد
القصاص وقد تعرض فيه
الدية وهي مختلفة الجنس
بحسب الجاني (فعلى أهل
الابل) وهم أهل البادية
والعمود (مائة من الابل)
خمسة كاسينص عليه
(وعلى أهل الذهب)
كاهل مصر والشام (ألف
دينار وعلى أهل الورق)
كاهل العراق (اثنا عشر
ألف درهم) وأخذ من
كلامه ان الدية لا تكون
الامن عند الاجناس
الثلاثة وهو كذلك على
المشهور فلا تكون من البقر
ولا من الغنم ولا من العروض

ثم نفي بديهة العمدة فقال (ودية لعمدة اقبال) ~~تكون~~ مربعة من كل سن من الافان (خمس) وفي رواية خمسة
وعشرون حققة) وهي بنت اربع (٣٣٧) سنين (خمس وعشرون جذعة) وهي بنت خمس سنين

(خمس وعشرون بنت

ايون) وهي بنت ثلاث سنين

(خمس وعشرون بنت

مخاض) وهي بنت ستين

تدبيره ظاهر قوله اذا قيلت

ان اولياء المتقول لهم الخيار

في القصاص والدية وهو قول

أشهب ورواية وقال ابن

القاسم ورواية تبين القود

ليس الا وفائدة الخلاف

اذا قال الاولياء نأخذ الدية

وامتنع القاتل ومكس نفسه

من القصاص فعلى قول

ابن القاسم لا يجبر على الدية

وعلى قول أشهب يجبر عليها

وايضاً نوعاً مما لا ولاء

وسكنوا ولم يذكروا شيئاً

حينئذ العفو ثم طلبوا الدية

فعلى قول ابن القاسم لا شيء

لهم وعلى قول أشهب لهم

الدية (ودية الخطأ خمسة

عشرون ومن كل ما ذكرنا)

من تلك الانواع واجب (قوله ودية العمدة) أي ودية الحر المسلم المذكور وقوله اذا
قبلت بان حصل عفو عايم او تعذر القصاص لعقد المأثمة (قوله مربعة) أي تؤخذ
من أربعة أنواع تغليظاً على القاتل وظاهر المصنف أن دية العمدة لا تغليظاً ليربيع
الاعلى أهل الابل وهو كذلك (قوله وفي رواية خمسة وعشرون) بالثناء والانسب
رواية حذف لثاء (قوله وقال ابن القاسم ورواه) أي قال به ورواه عن
مالك وكذا يقال فيما بعده وهو الراسخ (قوله تبين القود ليس الا) أي لا العفو
بالدية وأما العفو بحسبنا فهم (قوله ودية الخطأ) أي ودية الذكّر الحر المسلم
الخطأ على القاتل البادي بخمسة رفساً بالثؤذي لها (قوله ذكر كور) تأكيد لأن ابن
الديلمق الاعلى الذي ~~مذكور~~ (قوله على الانواع اربعة) أي في الانواع الاربعة
(قوله بمجددة ونحوها) أي كالحجر والحشبة أو القائه من الحائط مثلاً (قوله لانه
لم يقصد قتله) قضيته أن موجب قتل الجاني قصد القتل وليس كذلك بل هي قصد
الضرب وان لم يقصد القتل فلا يؤتى أن يقول لحرمة الابن (قوله أما اذا كان ثم
قربة الخ) أي أو اعتراف بانه قصد قتله أو فعل به شيئاً شأبه القتل بان ذبحه أو شق
جوفه ففي هذا كله يقتل به وأما ان قتله خطأ فتكون دية بمجسه بغيره من الاجانب
(قوله على المشهور) أي خلافاً لأشهب ويقول أشهب قال ابو حنيفة والشافعي
لما روى لا يقتل والد الولد لانه كان السبب في إيجاده فلا يكون التوسيع في اهذامه
(قوله فان الام الخ) يمكن أن يقال أراد بالاب الاصل فيشمل الاجداد والحفلات
ولا يختص ما ذكره بالعم بل لو قتله المأثرة بانه وترافعوا اليها غلظت على الاب
الدية ولو كان مجوسياً تنبيهه * انما غلظت على الاب بالتقليد ولم يقتل بفرعه
لانها حاملة متوسطة بين العمدة والخطأ فية بمد الرمي بناسبه التغليظ وما عده من
الحنان والشفقة يناسب اسقاط القتل كالحطأ (قوله أو غيره) أي غير الاب من

من الحققة والجذعة وبنت اللبون وبنت المخاض (و) يزداد على ذلك (عشرون بنوليد كورا) خدية العمدة ناقصة
عن دية الخطأ بالنسبة الى الانواع وان كانت في العدد واحدة لاسقاط ابن اللبون وزيادة عشرين على الانواع الاربعة
فهي مغلظة ودية الخطأ مخففة لان فيها الذكّر والذكور اخف من الافان ولما فرغ من بيان الدية المربعة والخمسة
انتمل بين الدية الثلثة فقال (وانما تغلظ الدية في الاب برمي ابنه بمجددة) ونحوها غير فاسد بذلك قتله (فيقتله
فلا يقتل به) لانه لم يقصد قتله أما اذا كان ثم قربة تدل على انه أراد قتله حقيقة فانه يقتل به وعلى المشهور ورواه
بأنه الحصر فان الام وان هلت والجرد وان علا كالاب في ذلك (و) اختلفا فيمن تكون عليه الدية هل أقوال أحدهما
وهو المشهور أم لا (تكون عليه) أي على القاتل أباً أو غيره

فدونه فان كان له مال الآن اخذ منه والا انتظر يدره وهو (ثلاثون ذنة وثلاثون حقة وأربعون خلفه) بكثرة
 اللام الخفيفة وهي الحوامل فقرة (في بطنها ولادها) تكرار (٣٢٨) زيادة في البيان (وقيل ذلك) أي

الام والجذمن تغاظ عليه الدية (قوله في ذنته) أي حالته غير مزحلة كما ذكره
 في التحقيق (قوله وهي الحوامل) أو الاربعون (قوله زيادة في البيان) أي فاراد
 بالتكرار وأنه يمكن الاستغناء عنه فلا ينافي أنه زيادة في البيان تنبيه به قال في الجلاب
 غير محدودة اسنانها اه (قوله في - ق الاب) أي أو غيره ممن تغاظ عليه الدية
 (قوله يعني قبيلته) - يأتي بيانها أو وهو أو واحد منهم (قوله اتى تعقل عنه) أي
 غرم ما لزومه من الدية أو لار لدية تلزمه بتمها من حيث كونه حائيا السكن جاء
 الشرع بكونها تؤذي عنه رهو أو واحد منهم وحامل الاقوال فلا قول المشهور وانها
 في مال الاب مطلقا حاله والدة في أنها على العاقلة حاله لثلاث أو ثلاث ان كان غنيا
 ففي ماله والأفعلى عاقلة حاله كما ذكره عجب تنبيه به نسكام المصنف على تغاظها
 بالتغليب على الاصل اذا كان من أهل الاصل ولم يتكلم على ما اذا كان الاب من أهل
 الذوق في تغاظها خلاف والراجع أنها تغاظ عليه أي أضافت قوم المائنة حاله والخمسة
 على تأجيلها وبأخذ ما زادته المائنة على الخمسة ونسب الى الخمسة فبلغ بالنسبة
 يزداد على الدية بثلث النسبة فإذا قيل الخمسة على اجمال تساوى مائة والمثلثة على
 حلوله تساوى مائة وعشر من فانه يزداد على الدية الخمسة مثل خمسين فتكون من
 الذهب الفا ومائتين ومن الورق أربعة عشر ألف درهم وأربع مائة درهم وأما المربعة
 ولا تغاظ الا من الاصل وأما اذا كانت دية العمدة من الفين فلا تغاظ على المعنود وإنما دفع
 الجاني الالف دينار وأوالا في عشر ألف درهم قوله فإذا كانت مغاظة (وقيل فيما اذا
 كان القتول بنتا وعليه يقول المصنف برمي ابيه عليه بقتله رهو ظاهر بما هنا وكانه
 سكت عنه فيهما امراته كالا على قوله هيا دية المرأة (قوله تكون مائة ستة عشر
 خلاف الصواب) الصواب عبارة التحقيق وفي المغاظة خمسة عشر من كل صنف
 وعشرون خلفه اه وكذا في عبارة الشارح (قوله عقل) أي دية (قوله
 والجوسى) ومثله المرتد قال الشيخ خليل والجوسى والمرتد ثلث خمس دية الحر
 المسلم (قوله أي دية جراح نساء الجوسى على النصف من دية رجالهم) أي من دية
 جراح رجالهم وهـ ذى يقتضى عدم مساواة لاشئ لذكركمهم فيما دون الثالث وهو
 مخالف لقوله فيما يأتي وقاقل المرأة الرجل الى ثلث دية الرجل فاذا بلغت ما رجعت
 الى عقلها فان طاهره أن كل امرأة تساوى الرجل من أهل ديتها في دية الجراح

الدية المغاظة في حق الاب
 (على عاقته) ابن العرفي
 يعني قبيلته التي تعقل عنه
 والعقل الدية (وقيل ذلك
 في ماله) ان كان له مال
 والأفعلى عاقلة وهما انتهى
 الكلام على دية الحر المسلم
 (و) أما (دية المرأة) الحرة
 المسلمة (فعلى النصف من دية
 الرجل) الحر المسلم فديتها
 خمسون من الاصل بخمسة
 أو مربعة على حسب القتل
 في الخطأ والعمد فان كانت
 مغاظة تكون مائة ستة
 عشر وثلاثين من كل جنس
 ومن الذهب خمسمائة دينار
 ومن الورق ستة آلاف درهم
 (وكذلك دية السكتايين)
 وهم اليهود والنصارى نصف
 دية رجال المسلمين بلما
 في النساء أي أنه صلى الله
 عليه وسلم قال عقل أهل
 الذمة نصف عقل المسلمين
 (ونسأوهـ م) أي نساء
 السكتايين (على النصف
 من ذلك) أي نصف دية
 رجالهم (والجوسى)

وهو ما ليس بمكة تاني (دية ثمان مائة درهم) ان كان من أهل الورق فعلى هذه النسبة تكون دية من الى
 الذهب والابل ثلث خمس وكذلك المرتد فيكون على أهل الذهب ستة وستون دينار أو ثلثا دينار وعلى أهل
 الاصل ستة أبعرة وثلاثا مائة (ونسأوهـ م) أي نساء الجوسى (على النصف من ذلك) أي على النصف من دية رجالهم
 فعلى أهل الورق أربعة مائة درهم وعلى أهل الذهب ثلاثة وثلاثون دينار وثلث دينار وعلى أهل الاصل ثلاثة أبعرة
 وثلث بعير (ودية جراحهم كذلك) أي دية جراح الجوسى على النصف من دية رجالهم

الى بلوغ الثالث فاذا بلغت ثلث دية الرجل ترجع لدية ما أخذته فمما أخذته
الرجل من غير استئذان مجوسية ولا كتابية ولعل مراد المصنف بقوله ودية جراحهم
كذلك أى في الجملة فلا ينافي أنها تساويه فيما دون الثلث ويكون قوله كذلك أى
أى على النصف محمول على ما إذا بلغ الواجب ثلث دية الرجل وحيث بذل وجهه
بقصر كلامه على نساء المجوس بل يكون كلامه عاماً في جراح نساء كل فريق من
المسلمين وغيرهم واخراج نساء المجوس من عموم تعاقل المرأة المحيحتاج الى نقل صريح
قال الشيخ خايل وسأوت المرأة الرجل بثلاث دية فترجع لدية ما قال شرارحه
أى ان المرأة تساوى الرجل من أهل دينها الى ثلث دية فترجع حينئذ الى ديتها
فإذا جنى على كتابي موضحة فقيم نصف عشر دية وذلك خمسة وعشرون ديناراً
ومن الورق ثلثة مائة درهم وكذلك موضحة المرأة الكتابية فإن جنى عليها ثلثة
رجعت الى عاقبتها وهولت ديتها وذلك ثمانون ديناراً وثلاثة دنانير وثلث دينار
وفي موضحة المجوسى نصف عشر دية وذلك أربعون درهماً وموضحة نساءهم
كذلك وفي جائعته ثلث دية وذلك ثماناً درهم وستة وستون درهماً وثلثاً
درهم وفي جائعة المرأة منهم نصف ذلك مائة درهم وثلاثة وثلاثون درهماً وثلث درهم
(قوله باعتبار الانخفاض) أى باعتبار كونهم أشخاصاً (قوله الدية كاملة)
قطعهما خطأ أو عمداً وسطاً القصاص بما يسقطه (قوله ظاهره كان القطع المح)
هذا الظاهر مسلم كجزمه عج في حاشيته فقال أى سواء قطعاً من الأصابع
أو من الكوعين أو من المرفقين أو من المنكبين (قوله هذا إذا كان في كفه
أصابع) وهكذا في التقوى أى اذا عمل وجوب الدية كاملة إذا كان في كفه
أصابع وقوله فإن قطع بعض أصابعه أى سابقاً وجاء شخص آخر قطع بعضها
أى مع الكف فخصه أنه قطع اليد ولم تكن كاملة إلا ما قطع فعلى الثاني بمحاسبته وهو
محمول على ما إذا كانت ناقصة أكثر من أصبع بأن كانت ناقصة أصبعين أو أكثر
أى فلا صاحب دية ما فيها من باقي الأصابع ولا شئ في الكف حيث كان فيه أكثر
من أصبع وإن كان فيه واحدة فديتها وحكمة في الكف فاد لم يكن لما لا كف فليس
للجنى عليه إلا الحكوة وأما لو كانت ناقصة أصبعاً واحدة أو واحداً وبعض آخر
ولو لم ينفى كاليه الكاملة فمضى ذلك في الرجل (قوله) ورجل الأعرج كرجل
الصحيح إذا كان العرج خفيفاً أى كرجل الصحيح في الدية كان هذا العرج
الخفيف خلقة أو حصل من أمر سماوى أو من جناية عليه بحيث قد أخذ العقل
فقوله ولم يكن عن جناية أخذ أرشها صدق بصدورين أن لا يكون عن جناية أو عن

وجمع النساء بالمسلم باعتباره
الانخفاض ولما فرغ من بيان
دية النفس شرع به في دية
الأعضاء والجراح فقال
(وفي البدن) أى قطع
مجموعهما (الدية) كاملة
ظاهرة مكان القطع من
الكوع أو من المرفق
أو المنكب (ق) هذا إذا كان
في كفه أصابع فإن قطع
بعض أصابعه وقطع آخر
بعضها فعلى الثاني بمحاسبته
(وكذلك) في مجموع قطع
(الرجلين) من الكعنين
أو من الركبتين أو من
الفخذين الدية كاملة ورجل
الأعرج كرجل الصحيح
ان كان العرج خفيفاً
ولم يكن عن جناية أخذ
أرشها ويجب في شلها
ما يجب في قطعها

(و) كذا في مجموع قلع (العينين) الدية كاملة (وفي كل واحدة (٣٣٠) منها) أي ما ذكر من اليدين

ولرجلين (العينين) نصفها
أي نصف الدية (ع) هذا
في الخطأ وأما في العمد فانه
يقص من الجاني (وفي الانف
يقطع مازنه) وهو ما لا من
الانف (الدية) كاملة مائة
فاقة على المشهور وهو هذا
إذا ذهب كله وإذا قطع بعض
المارن كان فيه بحسابه
ويقاس من المارن لا من
أصل الانف وإذا ذهب الشم
مع قطع الانف فدية واحدة
وإذا ذهب الشم أو لا ثم قطعه
بعد ذلك فديتان (وفي)
أبطال (السمع) من الأذنين
(الدية) وفي لبطله من
أحدهما نصف الدية ولولم
يمكن سماع الإصا في العقل
إذا أزاله بالضرب (الدية)
وإذا أزاله بقطع يديه ديتان
دية لودية له ما ولو قطع يديه
ورجله فزال عقله فثلاث
ديات إذا وقعت الجراحة
دون النفس (وفي الصاب
ينكسر الدية وفي قطع
(الانثيين) دون الذكر
(الدية) وفي قطعهما مع الذكر
ديتان وفي طلع أحدهما
نصف الدية (وفي) قطع
(الحشفة) وهي رأس الذكر

جناية لم يأخذ لها أرشاً لتعذر الأخذ وأما لو أخذ لها أرشاً وعنى عنه فله من الجناية
الثانية بحسب ما بقي وكذا يقال في غير الرجل وأما إذا كان العرج ذيباً فله بحسب
ما بقي وهذا كله في الخطأ أنظر شرح خليل (قوله وكذا في مجموع قلع العينين) أي
أزال نورها والاولى أن يقول وكذا في قلع مجموع العينين (قوله وأما في العمد فانه
يقص من الجاني الخ) لكأن تقول بالتعميم ولذلك قال بعض سائعه من قطع يدا
أورجله لا تسقط القصاص فله نصف الدية في ماله أو على عاقبته في الخطأ وكذا
كل من زوجين إلا في عين الأعور فان فيها الدية (قوله وهو ما لا من منه) ويسمى
بالأرنبة وبعبارة بعضهم وهو ما لا من منه دون العقل (قوله على المشهور) مقابله
ما رواه ابن نافع من أنه لادية في الانف حتى يستأصله من أصله وقوله
ويقاس من المارن أي من أصل المارن (قوله ولولم يمكن) يسمع
الاصا لان الاذن الواحدة في السمع ليست غير الأعور (قوله ان أزاله بالضرب)
كانت الجناية عمداً أو خطأ فلو فعل به فداً صار يجن في الشهر يوماً مع إلة فانه
يجب له من الدية جزء من ثلاثين جزاً وان كان يجن الشهر فقط أو الليل فقط مرة
في شهر فانه يكون له جزاً من ستين جزاً وعلى العقل القلب على المشهور لا الرأس فإذا
أرضعه فذهب عقله فليزمه دية كاملة لا العقل ونصف عشر الدية وهو دية الموضوعة على
المشهور وعلى الاستحلال يزره لادية العقل (قوله ان وقعت الجراحة دون النفس)
أي بأن لم يمت من ذلك الفعل وأما لو مات من ذلك الفعل فانه يزره دية واحدة
(قوله وفي الباب ينكسر الخ) أي الظاهر أي حيث يمنعه القيام والجلوس أو القيام
وحده وأما جلوسه فقط فحكمه ولو أذهب به ض جلوسه وقيامه فالظاهر ان عليه
حكمومة (قوله وفي قطع الانثيين) أي خطأ أي أو برضه ما ملقا (قوله وفي)
قطع احدهما نصف الدية) أي أو رضها ولو قطع الانثيين عمداً الوجوب القصاص
(قوله وإذا قطع بعضها الخ) ظاهره لزوم الدية في قطع الحشفة وحدها أي أو مع
الذكر ولو ذكر نيز لم يقر أو اعراض ولو أشيع فان وهو كذلك على الراجح وذكر
الخشي المشكل فيه نصف دية ونصف حكمومة وفي قطع العسيب حكمومة كقطع
كحف مجرد عن الإصابع قال بعضهم وانظر من خلق له ثلاثة أيد أو رجل
أو ذكر أو في كل قوة الأصل ثم قطع الثلاثة أو الذكر وفي كسر ريشه
لو كان له ذكر ان لكان في كل واحدة كاملة (قوله وفي قطع اللسان الدية)
يعلم ان لا يزره دية الذوق وهو كذا في بخلاف ما أذهب منه الذوق مع بقاءه
أو ذهب موته فانه يزره دية ذلك الذاب ولو قطع اللسان فذهب ذوقه وموته

وحدها (الدية كاملة) وإذا قطع بعضها فبحسبه فيقاس من الحشفة لا من أصل الذكر (وفي) قطع
(اللسان) (الدية) كاملة

(وفيما منع منه) أي من
 اللسان (الكلام الدية) فإن لم
 يمع منه الكلام ففي القدر
 المقطوع منه الاحتساب
 (وفي لسان الآخر حكومة)
 قاله مالك ومعنى الحكومة
 أن يقوم الخفي عليه عبدا
 سالما بعشرة مثلاً ثم يقوم
 بالجنابة تسعة فالتفاوت
 عشر فيعيب عشر الدية (وفي)
 قطع (نذري المرأة) الكبيرة
 من أصلها أو حلتها
 (الدية) وأما الصغيرة فإن
 كانت ترجى أعادتهما إلى
 هيتما استوفى بها فإن لم
 ترجع أعادتهما أخذت الدية
 (وفي عين الأور الدية)
 في الخطأ وسبأى إذا كان
 عبداً (وفي الموضحة) وسبأى
 تفسيرها (خمس من الأبل
 وفي) قطع (السن) مؤنثة
 (خمس من الأبل وفي) قطع
 (كل أصبع) مؤنثة
 من أصابع اليدين
 أو الرجلين في الخطأ (عشر)
 وأما في الهدف فيه القصاص
 أو الدية (وفي) قطع (الأنثى)
 بفتح الميم على الأصح واحدة
 الأنامل وهي القدم من
 أصابع اليدين والرجلين

فدية واحدة لأن محل الذم بالجنابة إنما تجب دية لادية مافية (قوله وفيما منع
 منه أي من اللسان الدية الخ) يعني أن من قطع من شخص بعض لسانه الناطق
 ومنع ذلك فطعمه ففيه الدية كاملة لأنها لا تنطق باللسان (قوله وفي لسان
 الآخر حكومة) أي يقطع كله فيه حكومة أن لم يمنع الصوت والافالدية (قوله
 أو من حلتها الخ) عبارة مجعلة الصواب التفصيل وهو أن تقول تجب الدية على
 من قطع الشدين وظاهره وإن كانت المرأة يجوز أن ذلك جال لصددها ورعا
 منها ابن وأما إذا قطع رؤسهما وهو المراد بالحيين فإنه لا يلزمه دية كاملة لا بشرط
 أن يبطل اللبن منهما ماله يمكن يجوز أو لا تحكومة ومثل إبطال اللبن إفساده
 فلا ضرب بها في موضع فبطل لبنها وجبت الدية فلو فسد موضع اللبن ثم عادت
 (قوله وأما الصغيرة) أي المقطوعة نذراً أو حكمة يوضع المقام عبارة المدونة ونصها
 وإن قطع نذراً الصغيرة فإن استوفى أنه أبطلها فلا يعود أن أبدافيهما الدية وإن
 شك في ذلك وضعت الدية واستوفى بها فإن نذراً لا عقل لها وإن لم يثبت أو شرطنا
 فيمستأ ومات قبل أن يذبح لا ففيها الدية تطبق كلام المدونة على ما قاله لشارح
 بأن تقول فإن كانت ترجى أي فبدلت وقوله فإن لم ترج أي استوفى عدم الإعادة
 ولو قطع حلتى صغيرة يستأنى بها إلى زمن الأباس فإن أتى زمن الأباس قبل تمام
 سنة من يوم الجنابة فإنه يجب انتظار تمام السنة وفي نذري الرجل حكومة (قوله وفي
 عين الأور الدية) طمسها وأذهب نورها وافرقت القاسم بين عين الأور
 وبين نحو الية أو الرجل بالسنة تمت لو دفعت الدية في نحو العقل أو السمع أو البصر
 أو غيرها من المنافع ثم رجع المعنى الذي كان قد ذهب فإن الدية ترد (قوله
 وفي الموضحة) أي الخطأ أخمس من الأبل وعدها فيه القصاص (قوله وفي قلع السن
 الخ) ومثل القلع تصيرها مضطربة جداً وتسويدها وتجهيرها أو تصغيرها
 حيث كان تصغيرها يذهب جمالها كالسواد كانت من مقدم لعم أو مؤخره
 (قوله وفي كل أصبع عشر من الأبل) وكذا ما في الأصبع الزائدة عبداً أو خطأ
 حيث كانت مساوية في القوة قطعها وحدها أو مع غيرها بخلاف الصغيرة ففيها
 حكومة أن قطعها وحدها أو ألو قطع مع الكف فلا شيء فيها والظاهر أن
 اليد الزائدة فيها هذا التفصيل ولا فرق في ذلك بين أصابع اليدين أو الرجلين ولا
 بين ذكر وأنثى وهذا في أصابع المسلم وأما غيره ففي كل أصبع عشر دية (قوله
 ففيه القصاص) أن كان له مماثل أو الدية أن لم يكن له مماثل (قوله غير الإبهام
 حال من الأنثى) أي حال كون تلك الأنثى غير أنثى الإبهام (قوله بفتح الميم الخ)

غير الإبهام (ثلاث وثلاث) لا في كل أصبع ثلاثة أنامل

(وفي قطع) كل أنملة من الإبهامين خمس من الأبل (سواء كانت من إبهام الرجل أو اليد ولما فرغ من الكلام على دية أعضائه شرع يتكلم على الجراحات فقال (وفي المنقلة) (٣٣٢) بكسر القاف المشددة وحكى فتحها

على أهل الأبل (عشر ونصف عشر) وذلك خمسة عشر من الأبل وعلى أهل الذهب مائة وخمسون ديناراً وعلى أهل الورق ألف وثمان مائة درهم والعبد والخطأ فيها سواء إذا قصاص فيها لأنها من المتألف (والموضوعة) بكسر الضاد المعجمة (ما وضع) أى أبطله (العظام) وأذل المسائر الذى يحجب به وهو الجلد وما تحته من اللحم وهو لا يكون إلا فى الرأس والجهة والتخدين ليس الأول يستترط فى كونهما موضوعة أن توضع ماله قدر وبال بدل لو أوضعت منه عقدة أربعة كفى فى تسميتها موضوعة (والمنقلة ما طار فمراشها) يفتح القاع وكسرها (من العظم ولم يصل إلى الدماغ) من يمانية وقال القرافى المنقلة هى التى ينقل عنها الطبيب العظام الصغار لتقليم الجراح فذلك العظام

أى والعامة رزمة قبل الاصع ضم الميم هذا كله فى حال الخطأ أو ما فى حالة العمد لواجب القصاص (قوله وفى قطع أنملة الخ) أى لأنه ليس فيه الاغتلان (قوله وفى المنقلة) وهى المشامة بسواء ولا فرق بين أن يكون برت على شين أولاً (قوله عشر ونصفه) أى أن كانت بالرأس أو بالجمجمة الأعلى الثابت عليه الاسنان العليا وهو كرسى الحدوان لم تكن فى الرأس ولا فى الجمجمة الأعلى فغيرها حكومة (قوله وذلك خمسة عشر من الأبل) الأولى أن يقول الشارح وفى المنقلة عشر ونصف عشر من الأبل خمسة عشر ومن الذهب مائة وخمسون وهكذا أو ما عباره تنوهم أنه ليست من النقد من عشر ونصف عشر (قوله ما وضع) أى جراحة أوضعت والدية مجاز والمنقلة الجاني (قوله وهى لا تكون إلا فى الرأس الخ) أى وأما لو كانت فى غير ما ذكر كان كانت فى الظاهر فغيرها الحكومة أنه لا يقال لها موضوعة اصطلاحاً بل لغة والحاصل أن الموضوعة لما أوضعت العظم مطلقاً أو ما فى الاصطلاح فهى ما أوضعت عظم الرأس والجهة والتخدين وأعلم أن هذا كله فى الموضوعة الخطأ أو ما عدها فغيره القصاص وأما الجائفة والامة والمنقلة فعمدها وخاضها وسواء قوله ما طار أى جراحة (قوله من يمانية) أى الفراش الذى هو العظم والتقدير والمنقلة جراحة طار عظمه ونسبة العظم لسان حيث أنه يديره ساقته بر (قوله ولم يصل) فاعله ضمير يعود على ما أى ولم فصل تلك الجراحة إلى الدماغ وقوله وهى التى الخ أى هى الجراحة التى تنزل الخ فحينئذ طائلة فى الجراح القائمة بالجنى عليه التى هى أثر فعل الجاني لا أنها فعل الجاني لأنه قائم به (قوله ينقل منها الطبيب العظام الصغار الخ) أى شأنه ذلك لأن النقل كما يكون من الطبيب يكون من الضربة نفسها قوله ويبقى على الدماغ جلد رقيقة متى انكشفت الخ) اعلم أن الدماغ فيها أيضاً ثلث دية الجمجمة عليه وهى التى خرفت خريطة الدماغ ولا تنافى كلام الشرح لا مكان الخرق مع الالتسام فالموت انما ينشأ عن الكشف لا عن مجرد الخرق كما قرره بعض الاشياخ (قوله فى المأمومة) أى والجراحة التى وصلت إلى الدماغ فهى المأمومة (قوله وهى ما مضى للجوف) أى ولو درابرة فان نفذت الجائفة للجاناب الآخر تعددت وكذلك يتعددت الواجب إذا ضربته فى جنبه فتنفذت إلى جنب الآخر

هى التى يقال لها الفراش (وما وصل إليه) أى إلى الدماغ ولو بقدرابرة ويبقى على الدماغ جلد رقيقة متى (قوله) انكشفت عنه مات (فهى المأمومة) ولا تكون إلا فى الرأس والجهة تم بين حكمها بقوله فغيرها ثلث الدية) فعلى أهل الأبل ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاثون ديناراً وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاثون ديناراً وعلى أهل الورق أربعة آلاف درهم (وكذلك الجائفة) وهى ما أنضت إلى الجوف ولا تكون إلا فى الظاهر أو البطن الحكم فيها ثلث الدية

(قوله وليس فيما دون الموضوعة الخ) أي من الجراحات الست الأولى الدامية وهي التي تصف الجلد فيشرع منه الدم من غير شق جلد الفانية الخارصة وهي التي تشق الجلد الثالثة الصماق وهي التي تكتشط الجلد الرابعة الباصرة وهي التي تشق اللحم الخامسة التلاحة وهي التي تعوص فيه بتعدد السادسة الماطاة التي قربت للعظام فاللثة الأولى تنطق بالجلد والثالثة التي بعدها اللحم وقوله إلا الاجتهاد وكيفية الاجتهاد أنه يقوم عبد الله المأمون ذلك الجرح على صفته التي هي علم يوم الجنابة من حسن أو فحش بعشرة ثم يقوم فإيا معيبا بدمعة فالتفاوت بين القيمتين بالعثرة فيجب على المجاني تلك النسبة من الدية وهو شر الدية في هذا المثل (قوله وفي العمد) التقصص وكذلك في منقولة الجسد التقصص وكذلك بقية جراح الجسد ما لم يعظم الخطر كعظام الصدر والعنق والصاب والعضد وشبه ذلك فإنه لا قصاص فيه (قوله لأنه لا يعلم هل الواجب الدية كاملة أولا) أي وهل يبرء على شين أولا ولا فرق بين أن يكون الواجب مقدرا من الشارع كالبقرة وثمة ولامة والموضوعة أولا ولا فرق بين أن يكون خطا رهونا ظاهرا أو عدا لاقصاص فيه كالجماعة والآمة وكسر عظام الصدر والعنق (قوله ولا يقتص منه إلا بعد البرء) أي لاحتمال أن يقع في الدنس فتستحق تلك النفس بسلامة وكذلك يذبح لاجل زوال حره فطر أو برء فطر خوف الملائكة على الجاني فيزدى إلى أخذ نفس فيما دون أو لم إذا جنى جنابة على نفس فلا يؤخر لما ذكرنا لم يكن محاربا واختبره طعمه من خلاف فلا يؤخر لحرره ولا بعد لانه وإن مات وأخذ حذوده (قوله ظاهر الرسالة الخ) وهو الراجح (قوله وكذلك ما دون الخ) فيه إشارة إلى أن التقدير يرى من دوى الموضوعة وغيره مما يليق بقدرة الشرع شيئا فيه خل فيه سابق الموضوعة من الجراحات الست لأن الشارع لم يجعل لها شيئا مع لولوا وأما ما قدر الشارع فيه شيئا فالواجب لمقرب برئ على شين أم لا إلا الموضوعة فانها إذا برئت على شين يجب دفعه دية وحكومة (قوله من عقل وأدب واجرة طبيب) أراد باجرة الطبيب ما يشمل ثمن لدواء كما يفيد التحقيق (قوله فيه شيء) وهو كذلك ظاهر العبارة أي من عقل وأدب واجرة طبيب مع أنه لا أدب في الخطأ ولولوى على شين وكذلك يقال في الاجرة فالظاهر والله أعلم أنه لا اجرة لطا برئ على شين أولا في الشدين الحكومة فقط ولذلك اقتصر العلامة خليل على الساكورة فقلو في الجراح حكومة إلى آخر كلامه (قوله فمخرج الخ) أي فقول ان قوله وليس فيما دون الموضوعة إلا الاجتهاد إذا برئت على شين (قوله وفي الجراح) أي ان كانت في الرأس

(وليس فيما دون) أي أدل
من (الموضوعة) من الجراح
البرئ على شين
(الاجتهاد أي الحكومة
لأنه لم يرد في ذلك نص من
الشارع) هذا في الخطأ
وأما في العمد ففيه المقصص
(وكذلك) ليس فيما دون
الجنابة (في) الحمأ من
(جراح الجسد) إلا الاجتهاد
وفي العمد التقصص (ولا يقتل
جرح) أي لا تؤخذ دية
(الابعدة تبين البرء) لأنه
لا يعلم هل الواجب الدية
كاملة أم لا ولا يقتص منه
الابعد البرء قاله (ق) وقال
عياض ظاهر والمرسلة
إذا حصل البرء قبل السنة
عقل الجرح وقال ابن شامس
السنة شرط فلا يقتل قبلها
ولولوى (وإبرئ) منها (عن
غير شين) أي عيب (مما
دون الموضوعة) وكذلك ما دون
الجنابة مما لا يقتل فيه فعمى
(ق) أنه (لا شيء فيه) على
المجاني من عقل وأدب واجرة
طبيب ومفهومه لا لامة
ان يبرئ على شين فيه
شيء وهو كذلك فلهذا المفهوم
منه قوله بما تقدم وليس

فيما دون الموضوعة إلا الاجتهاد كما
في قوله ٨٤ في قوله لا
في جراح العمد فقال (وفي الجراح

القصاص في العمد الا في المتألف) اني يؤدى القصاص فيها التي ذهاب النفس (مطل المأمومة والجائفة والمتلفة
والفخدة والاثني عشر والصلب ونحوه) كعظام الصدر (ففي كل ذلك الدية) (٣٣٤) معناه في كل واحدة عظمة

أوفي غيره من باقي الجسد (قوله القصاص في العمد بالمساحة) ان العمد اهل فيقاس
الجرح طولاً وعرضاً وعمقاً فقد تكون الجراحة نصف عضو الجنى عليه وفي جل
عضو الجاني أو كله ولذلك لو عظم عضو الجنى عليه بحيث يزيد على عضو الجاني
فانه لا يكمل من غيره بل يسقط ومفهوم الجراح ان العلامة والضربة باله لا تجرح
ولم ينشأ عن جرح لا قصاص فيها وانما فيها التأديب بما يراه الامام ومثل ذلك تنف
الليعة أو السارب أو الحجاب فان عمده وخطاها سواء في عدم القصاص وانما
فيها الحسنة كومة اذ لم تعد لميتها والافلاشي عنهما سوى الادب في العمد (قوله
الا المتألف) أى الجراحات المتألف أى التي يغلب فيها الموت سريعاً (قوله الفخذ)
أى وكسر الفخذ (قوله الاثني عشر) أى رضى الاثني عشر بخلاف قطعهما في عمنه
القصاص (قوله الصلب) أى الظهر وقوله كعظم الصدر أى والعنق (قوله في كل
ذلك الدية) أى في عمن ذلك الدية (قوله أما الدية كاملة) أى في الصلب أى اذا
تعمل عن القيام والجوارح أو القيام فقط وقوله أو ثلثها أى كالمأمومة وقوله
أو عشرها أى احتمل الا في الحكومة وكذا قوله ونصف العشر أو ان أو بعنى الواو يكون
ناظر المتعطل (قوله اقتص منه) أى في غيره هذه المسائل وقوله أو لم يقتص أى
كهذه المسائل (قوله في الجائفة الخ) لا مفهوم للجائفة والمأمومة وقوله فتأمل
أى فتأمل كلام القائل كها في مع كلام ابن عبد السلام فتقدمه مخالفاً لان ابن
عبد السلام حكم بالتأديب مطلقاً ومفاد المدونة ان التأديب انما هو عمن عدم
القصاص وأما عند القصاص فلا تأديب وهو الظاهر (قوله ولا تحمل العاقلة قتل
عمن) سقط فيه القصاص بعنوا وغيره من المسقطات وانما تكون حالة في مال
الجاني (قوله ولا اعتراف الخ) ظاهره ولو كان الاعتراف من عدل فانه لا يتم
في اغناء ردة المتقول وهو المتمدن وغيرهما الجاني من ماله (قوله بغير تنوين) أى
مع فتح فاعتراف وقوله والصواب تنوينه أى لانه لا موجب لعدم التنوين (قوله
وحد العاقلة) حاصل فقه المسئلة على الاجمال ان العاقلة عذرة امور اهل الديوان ولومن

المقدور فيه أما الدية كاملة
أو ثلثها أو عشرها ونصف
العشر ولا يعنى الدية كاملة
في الجميع ابن عبد السلام
ولا يذ في جراح العمد من
تأديب القاضى للجراح
اقتص منه أو لم يقتص وقال
(ك) لا قصاص عمنه
في الجائفة والمأمومة وإذا قلنا
بعدد القصاص فلا بد من
وجيع الادب كما قاله
في المدونة انتهى فتأمل
ولما فرغ من بيان دية النفس
واجزائها شرع بين مضمي
عليه بشروط خمسة فقال
(ولا تحمل العاقلة قتل عمن
ولا اعتراف به) ك
بكذا وروى بغير
تنوين والصواب تنوينه
وهو كذلك في بعض النسخ
والعنى ان العاقلة لا تحمل
دية عمنه خطأ انتبت
باعتتراف الجاني وتكون
الدية في ماله وحده وانما لم

قبائل

تحميها لا احتمال التواخي على ان الدية في العاقلة بين القبائل وولى المتقول

(وتحمل من جراح) ويروى من جروح (الخطأ ما كان قدر الفات فأكسروا ما كان دية الخلف في
مال الجاني) والمشهد وان المراد ذات دية الجنى عليه أو الجاني وعلى مقابلة المراد ذات دية الجنى عليه لا الجاني
وقطع ثمة الخلاف فيها ان كان الجاني امرأة فثبت على رجل فقطعت له أصبعين فقتلها عتروا بغيرها وهو محتمل
أكثر من ثلث دية المرأة وأقل من ذات دية الرجل فعلى الاول فحملة العاقلة وعلى الثاني لا تحمله العاقلة وحد العاقلة
الذين يحملون الدية سبع مائة رجل يتسبون الى أب واحد وسيت بذلك لانهم يفتنون أى يفتنون عمنه

ويشترط فيها الحرية
والذكورية والبلوغ والعقل
واليسار ويؤخذ من الفسخ
بقدره ومن دونه بقدره ثم شرع
ببين ان العمد الذي لا قصاص
فيه هل تحمل العقالة الدية
فيه أم لا فقال (وأما المأموقة
والجائفة عمد افعال) اما هنا
(مالك) رحمه الله (فذلك على
العاقلة وقال أيضا ان ذلك
في ماله الآن يكون عديما
فتمله العاقلة لانها لا يقدار
من عمدهما) والاول هو
الشهور (وكذا ما بالغ
ثبت الدية بما لا يقاس به)
ففيه الخلاف المذكور
لانه مقتضى (أى بما لا يقاد منه
لخوف تلف النفس تنبيهه
في كلامه فظهر لانه ليس له
في الجراح ما يكون عقلة
مقدرا بالثلث الا لما ومرة
والجائفة قاله (ع) فعلى هذا
يكوفى في كلامه تكرار
(ولا تعقل العاقلة من قتل
نفسه عمدا أو خطأ) وهو مدر
لأنه في نفسه لقوله تعالى
ومن قتل مؤمنا خطأ الآية
فأوجب الدية على من قتل
غيره فدل على انه لا يجب
بقول الانسان نفسه

قبائل حتى والعصبة والموالى وببيت المال فأهل الديوان مقدمون على العصبة ان
كانت لهم جوامع تصرف لهم واستمر ذلك فان لم يكن عطا فعصبة الاقرب فالأقرب
على ترتيب الذكاح فان لم تكن عصبة فالموالى الاعلون وهم المعتقون فان لم يكونوا
فالموالى الاسفلون فان لم يكن بواقبيت المال وهل على الجاني شئ من الدية حيث
عقل عنه بيت المال أو لا فعلى الأقل بمسكون عليه بقدر ما ينوبه ان لو كانت على
العاقلة فان لم يكن بيت مال أو كان ولا يمكن الوصول اليه فانها تكون في مال الجاني
قال الشيخ ويظهر لى انها تنسقط عليه لانها الحق بالرفق من العاقلة فقول الشارح
وحده العاقلة الخ أى على قول وقيل حدها الرائد على ألف أى زيادة لمسا بال
كالعشرين نفوق أى وقدراتها على القولين فهما قولان ذكرهما فى المختصر بغير
ترجيح وهما السحنون فقضيته انه ما متساويان فعلى الاول لو وجد أقل من سبعمائة
ولو كان فيهم كفاية كل من غيرهم وعلى الثانى لو وجد أقل من الزائد على
ألف كل حتى يبلغ ذلك فيجملون على ما ناهى بقدر كونهم العدد المعتبر والجاني
كواحد منهم وجعل بيت المال مثلاما بقى ان وجد دورا فعلى الجاني كما اذا لم يوجد
بيت مال ولا عاقلة ولا يلزم من وجد من العاقلة دون العدد المعتبر حمل جميع الدية
ولو قدر واحد لها وهذا أحد لأعاقلة مطلقا إلا ان قوله ينسبون الى أب واحد ظاهر
فى العاقلة الذين هم العصبة فقط فاذا كمل العدد المذكور من اخوة الجاني فليكن
الاب المنسوب له أب الجاني واذا كمل من الاخوة والاعمام فليكن الاب المنسوبون
له جد الجاني وهكذا (قوله الحربى) فالعبد لا يعقل ولا يعقل عنه لان جنابته
فى رقبته وقوله والذكورية لا حاجة لذلك لخروجها من قولنا وهى العصبة ويجب
بأن ذكرها بالنسبة للموالى اذ هى شاملة للأنثى والمراد بالمرأة ولو احتمالا
كأنه شئ المشكل (قوله والبلوغ) فالصبي لا يعقل عن غيره ويعقل عن نفسه
لانه مباشر للاتلاف وقوله والعقل فالجنون لا يعقل عن غيره ويعقل عن نفسه وقوله
واليسار فالعقير لا يعقل عن غيره ويعقل عن نفسه فيتبع اذا كان معدما واصل
المسئلة ان الصبي والجنون والمرأة والفقير والعارم يعقل عنهم ولا يعقلون عن غيرهم
ويعقلون عن أنفسهم لانهم مباشرون للاتلاف والمعتبر فى الملاء والعسر والبلوغ
وغير ذلك وقت ضرب الدية على العاقلة وكذا يعتبر الحضور لان بلغ صبي أو استغنى
فقيرا وتحرر عبدا وعقل مجنون أو بدمر كذا اذا قدم غائب غيبة انقطاع عند وقت
ضربه فلا تضرب عليه أو طالت غيبته عندهم فصار كما هل أقليم آخر اذ لا يفهم
أهل أقليم لاهل أقليم آخر أو ما غائب الخ أو الغزو فتضرب عليه وهذا بالنسبة لغير

(ويعاقل) أي تساوى (المرأة الرجل) من أدل دينها (إلى ثلث دية الرجل) من أهل دينها يريد ولا تستكمل الثلاث أقوله (فلا بلغت) صوابه بلغت لاف الفتحة مذكرة لثمة أنت باعتبار (٣٣٦) اكتساب النأث من المعاف

اليه (رجعت) أي ردت (إلى عقلها) أي إلى قياس ديتها مثال ذلك أن يقطع راء المسئلة ثلاثة أصابع ففيها ثلاثون بعير المساوتها للرجل فيما يقصر عن ثلث دية و إذا قطع لها أربعة أصابع ففيها عثرون بعيرا لأنها لو ساوتها فيم الأرم أن يجب لها أربعون وذلك أن ثمن ثلث دية فذلك رجعت إلى نصف الواجب للرجل وهو عشرون وعلى هذا إجماع أهل المدينة والفقهاء السبعة (والنفر) عند أهل اللغة من ثلثة إلى عشرة وعند الفقهاء الجماعة قولوا أكثر وأقل يقولون رجلا فانهم يقتلون به جميعا سواء بشر أو قتيل كاهم أو بعضهم وأبناؤهم حاضرون بشر وطأن ثبت قتلهم بيعة أو اقترار وأن يكون القتل عمدا أو يكرهون جميعين على قتله وإن تنكأ الله ماء وإن يكرهوا عمر يقتل منهم (والسكران) بمجرم عالميا بحرمته فاصداشربه (إن قتل

الجماني وأما الجماني نفسه فتضرب عليه حصته ولو كان غائبا وقت الضرب غيبة بعيدة فاذا ضربت عليه بقدر مال كل واحد ثم أعسر أحدهم أو مات فلا يسقط عنه شيء وتحمل بالموت والفلس (قوله قاله ابن عمر) وأجاب بعض بأن هذا ليس بمكرر مع ما قبله لشمول هذا مثل الفخذ وعظام الصدر بما يباع بالحيكة ثلث الدية فأكثر (قوله أو تساوى) فتأخذ في أطرافها مثل ما يأخذ الرجل وتستمر مساوية لي أن يبلغ ثلث دية الرجل والغاية خارجة كما فاده الشارع (قوله أي إلى قياس الخ) فيه إشارة إلى أن المراد بالعقل الدية وإن في الكلام حذف مضاف وأراد بالقياس الاعتبار (قوله وإذا قطع لها أربعة أصابع الخ) أي بل قطع لها بعد اثلاث ثلثة نير جمع إلى عقلها وكذلك إذا قطع لها ثلاث وأثمة فانها تأخذها ف ما يأخذ الرجل فلها في الثملة وفيما نقص من الأصابع عن الثلاث وأثمة كالرجل وأما في قطع ثلاث وأثمة أو الجمائنة أو الداء ثمة أو الالة نصف مال الرجل والفقهاء السبعة جمعهم بعضهم في بيت فقال

فخذهم عبيد الله عروة فاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجة ولا يخفى أن مفاد الشارع أن المعاقلة ليست مجعاعا عليهم وهو كذلك فقد قال أبو حنيفة والشافعي لا معاقلة في شيء (قوله عند أدل الالة من ثلاثة إلى عشرة) يخاف ما عذره بد الحاق فقال عند أدل الالة من ثلاثة إلى تسعة وما فوق التسعة إلى العشرة وما فوق العشرة إلى الأربعين وما فوق الأربعين إلى المائة أمة ذكره ت (قوله يقتلون رجلا) أي أو امرأه فرض الشارع الكلام في التام على دليل قول الشارع سواء باشر أو القتل كاهم أو بعضهم (قوله وإن يكونوا مجتمعين على قتله) أي متساين على قتله (قوله وإن تنكأ الله ماء) وأدنى من المقتول إلا أن كانوا على منه بحرية أو اسلام (قوله وإن يكونوا من يقتل منهم) لا صبيانا ونحوهم (قوله بحرم) أي بحرم شربه يحرم ولبن حامض شأنه الاسكارا حترزه عن ما إذا قدر أنه سكر بغير محرم كان سكر بدواء أو لبن ليس شأنه الاسكارا فكالمجنون الدية على عاقلة واحترزه دله عالميا بحرمته عن حديث عهد بالاسلام أو لا ساعة عفة وقوله فاصداشربه احترزه إذا كان عالميا بحرمته أي يعلم أن شرب الخمر حرام إلا أنه لم يقصد شربه ليكون بفعله لبنا (قوله إن قتل) أي أن قتل معه وما مكافأله أو اعلى منه وكان بالغيا (قوله أو نشوانا) على زينة ككران (قوله

قتل) ظاهره طائفا كان أو نشوانا أنه أدخل السكر على نفسه فلا

فلا بد من طاعة نشوانا أو طاعة قولا (ق) وقولا (ع) يريد النشوان الذي هو شيء من عقله وأما الطاعة الذي لا يميز
فجبايته على العاقلة - كى بمضموم (٣٧٣) الإجماع على هذا وحكى الخلاف فى النشوان انتهى (وان قتل

فلا يذره طلقا) وهو الرجوع وكلام ابن عمر ضعيف (قوله انتظر حتى يفتي)
فاذا أبس من افاقته فالدية في ماله فان أفاق بعد ذلك أقص منه الا ان يكون حاكم
حاكم يرى السقوط واداشله - لقتل حال الحيون أو حال الافاقه فجزم بعض
القرويز بسقوط القصاص وأمالية ولازمة قيل لعاقبته وقيل له ولا سيميل
لاسقاطها (قوله وعمد الصبي) المراد كل من لم يبلغ ولو أنى (قوله عينا كان
أو غيره) وحكى ابن الحاجب في ثاني خلافا في باب القتل فراجعه (قوله
ثالث الدية) أى دية المجنى عليه أو الجاني (قوله فدية ما جاهد في ماله) أى على
الحلول (قوله وتقتل المرأة بالرجل) والرجل مهاجرت كما حرز أبو رقيقين
أركان القتال ريقا والمعتول حرا (قوله عند الجمهور) أى ومناهل لا يقتل
الرجل بالمرأة (قوله أى ابض جنس من ذكر) أى من الرجال والنساء فيقتص
للرأتين الرجل وعكسه (قوله ولا يقتل حرمة - لم يعبد الخ) احترز عن الحر
غير المسلم فإنه يقتل بالعهد المسلم الواجب على الحر قيمته وفي جرجه ما نقص قيمته
ويجب قيمته على أهله ولو لم يعصوا وأم ولد كان القتل خطأ أو عمدا (قوله أو بعضه)
أى وهو المبعوض (قوله ويقتل الخ) ولم لو وقعت من رفيق على رفيق فان كانت
عمدا فلا قصاص ولو كن المقنول قناحضا والقاتل فيه شايبة حرية وفى الخطأ
جنائيه فى رقبته فيخبر سيده بين فدايه واسلامه (قوله فاعبدني جنى) أى
فى جنائيه (قوله ففيه هقل ذلك الخ) فى موضع نصف عشر قيمته وفى جائفته
وأتمه ثالث قيمته وفى منقلته عشر قيمته ونصف عشرها وما عدتلك الجرعات
من يدوعين ورجل فليس فيه الامانة قصته قيمته سبعا فصارة الشارح لا تؤخذ
على إطلاقها تنبيه لو كان القاتل مكافيا للمقتول حين القتل ثم زالت المساواة قبل
انقصاص فلا يسقط القتل فاذا قتل كافر كافرا ثم أسلم القاتل أو قتل عبدا ثم

الجمهور لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ٨٥ عدد في ان النفس بالنفس وهي ناسخة لقوله تعالى الحرب بالحر
الآية (ويقتض لبعضهم) أي لبعض جنس ماذكر (من بعض في الجراح) لقوله تعالى والجروح قصاص (ولا يقتل)
مسلم (حر بعبد) مطلقاً أعني سواء كان كاه قنأ أو بعضه أو كان فيه عقد من عقود الحرب كالملك أو سواها كان عبده
أو عبده غيره لا جاع العصابة على ذلك إلا أن يقتله قتل غيلة فيقتل به (ويقتل به) أي بالحر المسلم (العبد) يريد إذا شاء
الاولياء لانهم بالخيار بين أن يقتلوه أو يستحيوه فان استحيوه كان السيد بالخيار بين اسلام العبد أو يعطى دية المقتول
(ولا يقتل مسلم) حر أو عبد (ب) يقتل (كافر) ويقتل به (أي يقتل المسلم الحر أو العبد) الكافر ولا قصاص بين حر وعبد
في جرح) لانهما يجب بوجوه الكافي في الدماء فان جرح العبد الحر بالعبد فيمحق وان جنى الحر على العبد وكانت
الجنان في عقه فبفيه عقل مسمى بفيه عقل ذلك فمذوب من القيمة واركانت فيما ليس فيه عقل مسمى

قية كانت أمة كان من زوج حر أو وقيق أو زنا مداني غير الامة من سيد لها الحر
 المسلم وأما هي فكجنين الحرية المسلمة ففيه شريعتها كأن التصرية مثلا تجعل
 من الزوج العبد المسلم كالحرة المسلمة وأما لو كان سيد الامة رقيقا ففيه عشر قيمة
 أمة ومثل الامة من سيدها الحر ما إذا كان وله حرا كالتجارة للحر وكما في الجذ
 ومثل السيد الحر المسلم السيد الحر الكافر فله طهره أن تقول والامة من سيدها الحر
 كالحرة من أهل دين سيدها مسلما أو كافرا (قوله أو دم من عقد) وهو الذي إذا
 صلب عليه الماء الحار لا يذوب ولا يخفى أنه لو اكتفى بقوله أو دم من عقد عما قبله
 لكن في لغة من بالاولى ولا يخفى أن المصنعة بما صدقات في فوق (قوله إذا ألتته
 ميتا) وأما لو نزل بمستل كان الواجب فيه الفدية كاملة في من ط القسامة
 ولو مات عاجلا لا سوا خرج منها في حال حياتها أو بعد موتها فلو امتنعوا من
 القسامة وأرادوا أن يأخذوا الفدية فأنهم لا يجاوزون ذلك على المعتد وهذا في الخطأ
 وأما لو تم د ضرب ظهرها أو ظهرها فأنزل حيا ت م مات اقتصر منه بقسامة بخلاف
 تعدد الجنبين بضرب كراسها ففيه الدية بقسامة (قوله وفي حية) وأما لو انفصل
 عنها غير مستهل بعد موتها أو بعضها في حياتها أو بعضه بعد موتها فانه يندرج فيها
 (قوله من ضرب ونحوه) أي أو تخويف أو شتم شيء بشرط أن تذهب اليد عنها
 من التخويف أو الشتم لزم الفرائض إلى أن أسقطت وتشهد اليد على السقط
 أيضا ما يجب على البيران أن يدفعها لمن ذى الراتحة أن يملك منهم أو علموا أنها
 حامل وأن عدم أكلها أو شتمها من ذى الراتحة الذي يضربها فان لم يدفعها لها
 في هاتين الضرورتين فأنهم يضمنون وكذلك راتحة السراب لكن الضمان على
 السراياتية كخافي كبير الحرشى (قوله أو من ضربها نفسها) أي فيلزمها الفدية
 (قوله بالنزوين الخ) قال قت والرواية الصحيحة التي عاينها الجمهور تنوين غرة
 دون إضافة وعبد بدل منه (قوله وعنده) أي والإضافة للبيان (قوله
 أو ولادة) معطوف على عبد وقوله ولادة أي أنتى وغير عنها بالولادة لمصرها وقال
 الشيخ زروق الولادة الامة الصغيرة فلو لم يسا والعشر لاثنين يؤخذ ذلك فالمراد
 بالعبد وبالولادة الجنس (قوله على المشهور) أي أنها على الجاني على القول
 المشهور ومقابله ما روى أبو زيد أن العاقلة تحمّلها (قوله في وسط السودان الخ)
 كذا في المجموعة أي التوسط بين الجيد والردى أو الخباز وهو الاظهر (قوله والمشمور
 أنه لا يعطى في الغرة الا الذهب) أي أو الفضة والحاصل أنه لا يؤخذ الا ذهبا أو فضة
 ولا يؤخذ فيها ابل ولا بقر ولا غنم ولو كانوا من أهل ذلك لم يحرموا به ومقابل

قاقوق أو دم من عقد إذا ألتته
 ميتا وهي حية من ضرب
 ونحوه من أخفى أو غيره
 أو من ضربها نفسها (غرة
 عبد) بالنزوين وعنده
 (أو ولادة) على الجاني على
 المشهور وروى يستحب فيها
 أن تكون من البيض الآن
 يقلل من وسط السودان
 (تقوم فخم بين دينار
 أو ستائة درهم) وذلك
 فصف عشر دية أبيه أو عشر
 دية أمه والمشمور أنه
 لا يعطى في الغرة الا الذهب
 دون ابل قاله (ق) وقال
 (ع) يختلف إذا أتى بالولادة
 أو بالعبد

هل لابد من القيمة واختاف اذا اتى بخمسين ديناراً أو ستمائة درهم هل يجبر أخذها على أخذها أم لا انتهى قلت
الذي مشى عليه ابن الحاجب وجوب (٣٤١) القبول (وتورث) الغرة (على) حكم (الفرائض) المذكورة

(في كتاب الله تعالى)
في ميراث الميت (ولا يورث)
قاتل العمد من مال ولاديه)
ولا يجبر أحدًا إذا كل من
لا يرث بمال لا يجبر وارثاً
(وقاتل الخطأ يرث من المال
دون الهبة) وحيث يرث
يجب وحيث لا يرث
لا يجبر وصورة إذا كانوا
ثلاثة أخوة وأم وقل أحدهم
الأسخرفان الأم ترث من
الدية الثلث لأن ما هنالك
الأنحاض واحد مع القتاتل
فالقاتل لا يرث من الدية وترث
من المال السدس لأن القاتل
يرث من المال فيجبها
الأخوات عن الثلث إلى
السدس (وفي جنين الأمة
من سيدها) الحر إذا ألقته
ميتاً (مثل ما في حنبلين
الحرّة) من زوجها الحر غرة
عبد أو أمة وإطلاقه على أم
الولادة خلاف الإجماع
فإن الأمة لا تطلق إلا على
التي للخدمة (وإن كان)
الجنين (من غيره) أي غير
السيد سواء كان من زوج

المشهور يؤخذ خمس فرائض أي بنت محض وبنت لبون وابن لبون فظهر أنه إنما
خص الأبل بالذكر وإن كان غيرهما مثلهما الرقة على المقابل (قوله هل لابد من
القيمة) أي بحيث تقوم بخمسين ديناراً قلت هو ظاهر المصنف وهو المعتمد وعليه
مشى العلامة خليل حيث قال وفي الجنين وإن عاقه عذراً له ولو أمة فقد أوجرة
عبد أو ولادة تساويه والمراد بالنقد العين الحالية (قوله هل يجبر على أخذها أم لا)
لا يخفى أن ظاهر المصنف أنه لا يجبر على أخذها (قوله قلت الذي مشى عليه ابن
الحاجب وجوب القبول) بل هو الذي ذهب إليه العلامة خليل فلذلك قال بعض
نراه بهي أن الجناني بالخيار إن شاء دفع مثل عتق الأم من الدين حالاً وإن شاء دفع
الغرة وهذا في جنين الحرّة وأما جنين الأمة فيتعين النكاح وتكون في مال المباشي
حيث كانت الجنانية عداً أو خلاً ولم يباغ الغرة ذاتاً ولا نهى على العاقلة ويتصور
ذلك في تعدد الجنين فإن الجنين إذا تعدد تبعه الذم الواجب وهو الغرة أن نزل ميتاً ولديه
مع القسامة أن نزل مستهلاً ويتصور أيضاً في مجوسى ضرب بطن حرة مسلمة قالت
جنينها غير مستهل لأن الغرة أكثر من دية المجوسى (قوله ويورث) ويتفرع على
كونها أرثاً أنه لو كان الضارب أياً لزمه الغرة ولا يرث كان شربت الأم لاسقاطها
ما في بطنها فيجب عليها الغرة ولا ترث منها (قوله ولا يرث قاتل العمد) أي العمدون
احترافاً عن العمد غير العمدون فلا يمنع الميراث قال العلامة خليل في الباغية وكره
لأرجل قتل أبيه وورثه (قوله دون الدية أي لأنها من سببه) (قوله وصورة الخ)
فرض الشاوح في الخطأ ويقاس عليها العمد (قوله وجنين الأمة من سيدها الحر)
لا فهو له بل المدار أن يكون الجنين مخلوقاً على الحرية فيشمل ولد الأمة الفارة وأمة
كالجذ فان في جنين من ذكره في جنين الحرّة أو من أهل دين سيدها مسلماً أو ذمياً
(قوله غرة عبد أو أمة) أي أو عتق دية الحرّة المسلمة وسكت المصنف عن جنين
الهيمة إذا تسبب إنسان في قتله والحكم فيه أن تقوم أمه حالاً به وعلى حالها بعد
إفهامه وبغرامة مائة فتمت به بدنه وله عن قيمتها ما لا بد منه فاقصر بغيره الجناني
هذا ما يتفق بالإجماع وأما الولد فان نزل ميتاً لا شيء فيه وإن نزل حياً حياة مستقرة
فعليه قيمته مع غرم نقص الأم لأن فهو البقرة يتصرفه بدنه فقد ولده عن قيمته مع
حياته (قوله من المسلمين الأحرار) إذ لو قتله رقيقاً فالقصاص (قوله فعليه قيمته)

حراً وعتقه أو من زنا (ففيه عشر قيمته) ٨٦ عد في أي قيمة أمه إذا ألقته ميتاً ذكرًا كان أو أنثى
ظاهر كلامه زاد على الغرة أو نقر أو ما أن القته حياته مات بعد ذلك فلا خلاف أن فيه قيمته بالغة ما بلغت (ومن
قتل) من المسلمين (عبدًا) فثأره أو بعضه من عبيد المسلمين أو أهل الذمة أو من فيه بقية رق كالمكاتب (فعليه
فيته) في ماله إلا أن يكون قتل غيلة أو حربة فابقتل لحق الله تعالى

(وتقتل الجماعة بالواحد) مسلم حراً أو عبداً أو ذمياً (في الحرابة) (٣٤٣) والغيلة) الغيلة تقدم فغيرها

بأنها قتل انسان لاخذ
ماله والحرابة كل قتل
يقتضيه أخذ المال على
وجهه تنذر الاستغاثة
معه عادة من رجل أو امرأة
فاله ابن الحاجب وقال (ق)
كل من قطع الطريق وأخاف
السبيل فهو محارب ويشترط
فيه كما سيأتي أن يكون
بالغا حقه لا وقوله (وأنولى
القتل بعضهم) تأكيد
(وكفارة القتل في الخطأ
واجبة) وجوب الفداء
على الحر المسلم إذا قتل حراً
مؤمناً معصوماً واحترزاً خطأ
من العمد فإن الكفارة لا تجب
فيه لقوله تعالى ومن قتل
مؤمناً خطأ فضرر رتبة
هو رتبة الآفة فدل على
أن العمد بخلافه وقوله (عتق
رقبة) خبر مبتدأ محذوف
والجملة تفسير للكفارة أى
هى تحرير رقبة (مزمنة)
سليمة من العيوب ليس فيها
شرك ولا عقدم حرية ولا
مشترأة بشرط العتق (فالم
يجيد) عدينى لم يستطع
عتق رقبة (ة) انه يجب
عليه (صيام شهرين
متتابعين) وفهم من كلامه

ولو زادت على دية الحر على أنه قتل ولو لم يولد أو مبعوضاً يغرمها القاتل حالة في ماله
قتله خطأ أو عدواً (قوله الجماعة) أى المكفون (قوله في الحرابة) أى بسبب
قتله في حال الحرابة (قوله والحرابة كل الخ) هذا يشمل قطع الطريق لنزع السلوك
أو أخذ المال المعصوم من يده ما حبسه والقتل خفية الذى هو الغيلة فقول المصنف
والغيلة وهى القتل لاخذ المال من عطف الخاص على العام قوله من رجل أو امرأة
أى صدر الفعل من رجل أو امرأة ولا فرق بين كونه حراً أو عبداً مسلماً أو ذمياً
أو مستأمن في مصر أو قرية (قوله وأخاف السبيل الخ) عطف تفسيرى أخاف
الناس في الطريق أو يجازع على أى من حيث أن الأخاف تحته ما أن توقع على المار
في الطريق فارقعه أهلى نفس الطريق على طريق التجو ولا يخفى أن هذا لا يشمل
قتل الغيلة فمدبر (قوله وإنولى القتل بعضهم) أى هذا إذا وليه كلهم بل
وإن وليه بعضهم ولو لم يكن منهم تعالى قبل ذلك بخلاف غير الحرابة فإنه لا يقتل الجميع
بواحد إلا إذا اتوا على قتله ابتداءً وبأثر جميعهم القتل والفرق أن الحرابة
أشد بدل فيمسا بالنصرانى أو العبد ولا يجوز زالع وفهم ما عن القاتل فقوله الشارح
تأكيد لا يظهر بل هو مباينة (قوله وكفارة القتل في الخطأ) قال قت ولا يشترط
كون القاتل مكلفاً لذاته أو ذمياً من مال الصبي والمجنون لأنهما من خطاب الوضع
ولو شربكاً ولو تعدد ذنوبه والقتول واجب على كل واحد من القاتلين كفارة
في كل واحد من القتولين (قوله على السر) أى فلا تجب على العبد وقوله المسلم أى فلا
تجب على كافر لأنه أقرب منه وهو ليس من أهل القرب (قوله إذا قتل حراً) أى
فلا تجب في قتل عبده وقوله مؤمناً أى تجب في قتل كافر وقوله معصوماً أى لا تجب في قتل
حر في ذكره هذا كله تن (قوله مؤمنة) علم أن جميع ما يشترط في رقبة الظاهر
والفهم يطلب هنا (قوله ليس فيه مباشر الخ) أى بأن تكون كاملة الرق
بلكفر (قوله ولا عقد حرية) أى ولا ربط حرية ولا مرتبطة برق هو حرية
فلا ضمانة للبيان (قوله لم يجد الخ) أى أن لو أحسر الصبي والمجنون فالظاهر أنه
ينظر لبلوغ الصبي ولا فاقة الجنون لأجل أن يصومه إذا كره الحرشى في كبره (قوله
متتابعين) فإن لم يتابع الصوم فإن أطرد عد ابتداء ونسياناً أو لحين أول مرض فلا
يبدئه ويجب عليه أن يصل صومه بعد زوال العذر ولو أعسر كل من الصبي
والمجنون فاستظهر بعضهم انتظار البلوغ والإفاقة حتى يصوموا وجبت
المكفارة في قتل الخطأ مع عدم اتمام القتال لظهور الدماء (قوله وبؤر القاتل
الخ) أى فهى كاليمين الغموس الذى لا يكفره إلا النار أو فوالبارى (قوله إن

ان هذه الكفارة واجبة على الترتيب فان لم يستطع عتقاً ولا صوماً تارة أحدهما ولا يعزبه الاطعام
(ووفور) القاتل على جهة الاستغباب (بذلك) أى بالنككير (ان عفى عنه) الولي

(في الجحيم فهو خير له) اعظم ما ارتكبه من الاثم (وكذلك) فتشبه الكفرة ايضا للحجر المسلم اذا قتل عبدا أولاهن ضرب امرأة عبدا أو خطأ (فألت جنينا ويقتل وجوبا (الزندق) حدا لا كفرا ولا تقبل توبته) ان يظهر عليه وتقبل ان جاء ثابته قبل ان يظهر عليه وهو الذي يسر الكفر ويظهر اليمان وهذا هو المساق في زمن النبوة وانما لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم الاثني عشر خشيعة ان يقال محمد يقتل أصحابه فينفد الناس عنه من الاسلام (وكذلك) يقتل (الساحر) الذي يباشر السحر بنفسه ولا تقبل توبته بعد ان تظهر عليه أما ان جاء ثابته قبل ان يظهر عليه فتقبل توبته وقيدنا كلامه بيباشر السحر عن من دنع مالا لم يعمل له السحر فانه لا يقتل لانه ليس بساحر هذا كله في حق المسلم وأما الذي ان عثر عليه قتل ان لم يسلم فان أسلم لم يقتل وفسر بعضهم السحر بأنه كل ما يغير الاجسام ويخرجها عن موضعا (وبقيل من ارتد)

اعفاه عن الولي) أراد دم التكافي (قوله فهو خير له) أي فاذا كفر قاتل العمد فهو خير له من اترك كذا قتل أقول وهو تصريح بماء لم التزاما (قوله اذا قتل عبدا) أي سواء كان عبده أو عبدا غيره وكذلك اذا قتل ذميا وسواء وقع القتل خطأ أو عمدا (قوله أو خطأ فالتعدي) ظاهره ولو وجبت فيه الدية (قوله حد لا كفرا) أي ان تاب حين اطلنا عليه وفائدة قتله حدا ان ماله لو ارثه من قبله بعد الاطلاع عليه انكاره لما شهدت به اليقينة عليه من الزندقه وأما الواعى ترف بها ولم يتب فلا يورث ويكون ماله لبيت المال كمال المرتد ولا يكون قتله حدا (قوله الذي يباشر) تفسيره الساحر لا الاحتراز عن ساحر ليس كذلك (قوله ولا تقبل توبته بعد ان يظهر عليه) فيقتل حدا كالزندق حيث كان يخفي ذلك وتاب حين اطلنا عليه وأما لو كان متجاهرا به لقتل قتل المرتد بعد استتابته فلا (قوله فانه لا يقتل) لانه ليس بساحر ولا كمن يؤذ كمن يستأجر رجلا على قتل آخر فالذي يقتل هو القاتل وأما الذي يدخل السكاكين في جوفه فان كان سحر فانه يقتل به والا عوقب بغير القتل (قوله قتل ان لم يسلم الخ) هكذا قال مصنفون وقال مالك لا يقتل الا ان يدخل بسحره ضررا على المسلمين فيكون ناقضا له هذه ولا تقبل منه توبة غير الاسلام وهو المشهور ولذلك قال قت ويؤذ الساحر الذي الا أن يدخل ضررا على مسلم بسحره فيقتل له قصه بذلك ولا يقبل منه توبة غير الاسلام ويؤذ ان سحر أهل ملته الا أن يقتل منهم أحدا فيقتل به اه (قوله بانه كل ما يغير الاجسام) الظاهر ان المعنى كل ما يغير صفة الاجسام ويخرجها عن حالها ولو الصفات المعنوية فيدخل في ذلك ربط الروح عن زوجته واذاب عقل غيره والتفريق بين الزوجين وأولى لو غير صفة الجسم كتحغيره من سريرة الانسانية الى صورة الجمادية وظاهره كان سبب التغير كلاما ككفر في ذاته أولى وقد أطلق مالك في التكفير به وهو في غاية الشك كقوله ان قرأ في نعم ان فسر بانه كلام يعظم به غيره ونسب اليه المقادير ولا كائنات ظهر قول مالك ويمكن تفسير السارح ليه أي بان يقال انه كل ما يغير رأى مما عظم به غير الله ولذلك قال بعض الشيوخ لا يقتل الساحر الا اذا ثبت أن ما فعله من السحر الذي أعلم الله بانه كفر ويتوصل الى معرفة ذلك باخبار من يعلم حقيقة وثبت ذلك بالاخبار عنه والامام حكاية كلامه اصبح واستصوبه بعض المتأخرين فعلى هذا الفرق بين الزوجين فهو آية وألقينا بينهم العداوة والبغضاء لا يكون هذا من السحر الكفر (قوله ويقتل من ارتد) قال ابن عرفة هي

ويخرجها عن موضعا (وبقيل من ارتد)

ككفر بعد اسلام نقرر وتقرر به بالنطق بالشهادتين مع التزام احكامهما (قوله أي
 رجع عن الاسلام) أي بصرح لفظه كقوله العزيز برأين الله أو البعيد كقوله الله
 أو أشرك به أو ألقى بلفظه تنصى الكفر كقوله الصلوات الخمس غير مبروضة أو ألقى
 بفعل يستلزم الكفر كقوله قرآن في قدر واختيارا (قوله إذا كان بالغاً وأما الصبي
 إذا ارتد فيه دولا يقتل الا إذا بلغ واستمر على ردة هذا إذا كان مميزاً وقال
 في التحقيق وإن كان غير مميز فلا يحكم بانه مرتد الا إذا بلغ وأعرب عن نفسه بالكفر
 (قوله فلا يسادر بقتله وإن كان عرضاً عليه) أي وإذا قامت بان من ارتد يقتل
 عند عدم التوبة فلا يسادر به وظاهر العبارة مشكل (قوله على ظاهر المذهب) أي
 أن ظاهر المذهب أنها ثلاثة أيام لا ثلاث مرات كما هو أحد قولي ابن القاسم (قوله
 يعرض عليه الاسلام في كل يوم) فان تاب فلا اشكال واد يقتل بغروب شمس
 الثالث وتحسب الثلاثة لا أيام من ثبوت الكفر لا من يوم الزحف مع تأخر الثبوت ولا
 بحسب اليوم الذي وقع فيه الثبوت وإنما كان يؤخر ثلاثة أيام لان الله أخرج قوم صالح ذلك
 القدر فلوحكم الامام بقتله داخل الثلاثة أيام حتى لا يذهب عنهم عتقهم فيه والذي
 يستنبه الامام أدانته (قوله ومن غير تحريف بالقتل) فلا يقال له ان لم تسلم تقتل
 وكذا لا يتوقف بغيره فيما يظهر وهل ذلك حرام علينا أو مكروه ولعله مكروه وانظره
 (قوله تكرار الخ) وأجيب بانه انما نص على المرأة القردة على من يقول به دم قتل
 النساء لهن به عليه الصلاة والسلام عن قتلهن لان محله عند ما لان على نساء أهل
 الحرب لا على المرتد (قوله وتؤخر لحامل حتى تضع) أي وتجد من يرضع وان كانت
 ترضع فتؤخر حتى تجد من يرضع ويقبل الولد وكذا تؤخر حتى ليست بحامل حيث
 كانت متزوجة أو طاهرة طلاقاً خارجياً أو كانت سريّة حتى تستبريء بحضرة
 واحدة اذا كانت تحيض ولو في كل خمس سنين فأكثر وأما اذا كانت لا تحيض
 لضعف أو ما يشكوك فيه فلا تستبريء الا اذا كانت من تحمل أو ممن يتوقع حملها
 وحينئذ فانما تستبريء بثلاثة أشهر الا ان تحيض في أثناءها وكل هذا فمن لها
 زوج أو سيدهم رسل عليها والا فلا استبراء الا ان تدعي حملاً وأخالف أهل المعرفة
 في ذلك أو شذبهوا به يعام المرتد من ماله زمن ردة وأما ولده وعياله
 فلا ينفقون منه لانه صار بسبب الردة بمنزلة من لا مال عنده (قوله وأصل بعد) أي
 بعد خروج الوقت الضرري فهو في المعنى عين قوله أو قال لأصل حتى يخرج
 الوقت (قوله آخر حتى يعرض) مفاد الشارح ابقاء العبارة على ظاهرها وإن التأخير
 مطلوب فيكون ما يشاء على ضيق ونحن نقرر على وجهه بكون جاري على المعتد

أي رجع عن الاسلام
 اذا كان بالغاً مكرراً
 أو بعد ذكره كان أو أنشئ
 (الا أن يتوب) فلا يسادر
 بقتله (و) لكن تعرض التوبة
 عليه فان أبى فانه (يؤخر
 للتوبة ثلاثاً) أي ثلاثة أيام
 وجوبا على ظاهر المذهب
 يعرض عليه الاسلام في كل
 يوم من غير عقوبة بضرب
 أو تحويج أو تعذيب
 ومن غير تحويج بالقتل
 وقوله (وكذلك المرأة) تكرار
 لان من تم الذكروا لا أنشئ
 وتؤخر الحامل حتى تضع
 (ومن لم يرتد) عن دين
 الاسلام (وأقر به) وجوب
 (الصلاة وقال لأصل) أي
 الا وأصل بعد هذا أو قال
 لأصل مكلفاً أو قال
 لأصل حتى يخرج الوقت
 (آخر حتى يعرض) أي
 يخرج (وقت صلاة واحدة)

فتمول قوله يعصى مضاه أي بكاد يعصى أي بحيث يبقى من الوقت الضروري ما يسع
 ركعة بسجدة تليها ولا بد من غيرها طمأنينة ولا اعتدال ولا قراءة فاتحة ولا تهايرة فيما
 يظهر من الدماء فان قام بالفعل لم يقتل ولا قتل بالسيوف في الحال هذا اذا كانت
 حاضرة واحدة فان كان عليه حاضران اخر لبقاء خمس ركعات في الظهر من حضر
 ولثلاث فيهما مائة أو اربع في اللياليين حضرا أو سفرا ولا يعتبر أيضا طمأنينة
 ولا اعتدال مطبقا ولا فاتحة سوى الركعة الاولى من الصلاة الاولى فقط بناء
 على وجوبها في ركعة وهذا لا ينافي أنه لا بد في الصلاة من طمأنينة وغيرها قال
 بعض الشراح وبقرتنا حتى يكاد يعصى الخ علم أن الامام أو نائبه اطعم عليه قبل
 خروج الوقت وطاب منه الفعل وامتنع وذل على ذلك قول المصنف اخر فعلى
 هذا التقرير لم يكن المصنف أتيا على القول الضعيف من أن الغاية يقتل بها خلافا
 لما قاله الشارح آخر العبارة كأنه بناء عليه (قوله في المكان المهود) أي المهود
 لا فامة الحدود الشرعية فيه (قوله ولا يقتل ابتداء) بل يهدد ويضرب وهل ذلك
 بعد خروج الوقت بناء على تقرير الشارح من أن المصنف ذهب الى القول
 بالقتل بالغاية أو قبله وأما على الراجح فنقول اذا اطعم عليه مع سعة الوقت فيجب
 على الامام تهديده ولو بالضرب ثم يضربه وانما هو أنه يهدد بالقتل بعد الضرب
 وان لم يطاع عليه حتى مناق بحيث لم يبق منه الا مقدار ركعة مع الظاهرة فتردد عجم
 في قتله واستظهر عدم قتله واستظهر الشيوخ قتله لانه عند ضيق الوقت لا سبيل
 الى جواز التأخير في الشرع مع القدرة قلت وهو الظاهر لي ومن طلبت منه
 بسعة وقتها واخر لبقاء ركعة وحصل ثواب حتى خرج الوقت فيقتل بها لاجل الطلب
 على المشهور وكما قاله الزرقاني في شرح الزرية قلت فعليه لا يقال ان المصنف
 ذهب الى القتل بالغاية لان اختلف المهود فيها انما هو في غاية لم يطلب بها
 في الوقت **تمت** حكم من قال لا تؤمن أو لا اعتقل من جنابة أو لا استتر عورتى
 في الصلاة أو لا أركع لها أو لا أسجد كسلاحكم ناركها كسلاء وانظر هل يقدر
 بالنسبة لا وضوء والغسل قدر ما يسعها مع ركعة وحيدة يقتل أو يراعى قدر ركعة
 مع بدلها وهو التيمم والظاهر الثاني محرمة الدماء (قوله والمذهب خلافه) أي أنه
 لا يقتل بالغاية أي التي لم تطالب منه أصلا أو طلبت بضيق وقتها على ما تقدم
 (قوله ومن امتنع من الزكاة) أي عناد أو تأويل (قوله أخذت منه كرها) بفتح
 الكاف أي قهر أو اماكرا بمعنى التعب والمشقة فبالفهم والفتح (قوله وان أدى
 ذلك الى قتله مبالغة) في قوله أخذت منه والحاصل أنه يقاقل عليهم ما ودايت فيكون

(فان) خرج الوقت
 بها أي تلك الصلاة
 الواحدة (قتل) بالسيف
 في المكان المهود ولا
 يعاقب بغيره ولا به في غير
 موضع القتل ولا يقتل ابتداء
 بل يهدد أولا ويضرب فان لم
 يفعل قتل حسدا لا كفرا
 وظاهر كسلاءه القتل
 بالغتنة والمذهب خلافه
 (ومن امتنع أن يؤدى
 الزكاة أخذت منه كرها)
 ونجس فيه وان أدى ذلك
 الى قتله

دمه هدر بخلاف دم الفقير فيقتل به وإن لم يظهر للنتع مال وهو معروف بالملء الإمام
 سبحانه حتى يظهر ماله لأنه من حق الفقراء والإمام ناظر فيه فإن ظهر له بعض المال
 وأنتهم باخفاءه يبره فظاهر المذهب لا يختلف (قوله لأنه من البغاة) هم الذين خرجوا
 على الإمام فعلى هذا يكون الكلام مغر وضائف ما إذا كان الطالب كرامة الإمام
 (قوله وأخذ من كلامه) قد يقال إن نية الإمام نابعة عن نيته تنبيه من يجد وجوب
 الزكاة فإنه يستتاب ثلاثة أيام فإن لم يتب قتل (قوله فلا تعرض له) الأولى
 أن يقول أى لا تعرض له تفسير للرد بقوله فإنه حسيبه (قوله اذله لم تتوفر)
 أى في نفس الامر ولو توفرت في الظاهر (قوله ويظهر أن هذا الخ) قضية
 اتعليل المذكور ولو بني بناء على القول بوجوبه على الفور (قوله أو استعمل الخ)
 أى أن تكرار مجتماعه بالضرورة هذا هو محل الكفر (قوله كارتد) أى
 القائل بأن العالم قديم (قوله يستتاب) يجب على الإمام أو نائبه أن
 يطلب منه التوبة وقوله ثلاثاً أى ثلاثة أيام (قوله فإن لم يتب الخ) وأما لو تاب
 برجوعه للإسلام فإنه يستأط عنه اسم الارتداد كما سقط عنه ما كان عليه من صلاة
 أو صوم أو زكاة أو نذر أو عتق بخلاف الخ فيجب عليه فله ولو كان قد فعله قبل
 الردة لأن ظرفه الضرر (قوله ومن سب) أى شتم (قوله من المسلمين سباً) أى عثره
 وقوله البالغين وأما الهبي فيقتل بلوغه (قوله والعياذ بالله) أى والحال أن
 الحصن بالله (قوله أو عابه) أى نسبته لعيب وهو خلاف المستحسن عقلاً أو
 شرعاً أو عرفاً في خلق أو دين (قوله أو ألحق به نقصاً) أى بان ما ذكر ما يدل على
 نقصه كان فالأسود أو قصير وإذا تأملت تجد يستغنى عن قوله أو ألحق به نقصاً
 بقوله أوعابه لأنه إذا نسبته لعيب فقد ألحق به نقصاً (قوله قتل حداً) ان تاب الخ
 أى أو أنكر ما شتم به عابه البينة ويستعجل بقتله وإن ظهر أنه لم يرد من النبي
 صلى الله عليه وسلم لم الجهل أو سكر أو لاجل تهور في الكلام ولا يقبل منه دعوى
 سبق اللسان ولا دعوى سهو أو نسيان (قوله على المشهور) متعلق بقوله قتل
 ومقابل المشهور وما قاله ابن كنانة من أنه يخير الإمام في قتل الساب المسلم أو
 ضربه حياً (قوله ولهذا) أى ولا يكونه يقتل حداً لا تقبل توبته أقول لا يخفى أن
 المراد من عدم قبول توبته قتله ولا بد فيكون فيه تعليل انتهى بنفسه فلا حسن أن
 يجهله لنا كيد القول قتل حداً (قوله لأنه) وجب فلا تسقطه التوبة أى
 كالزاني والشارب والقاتل والسارق سوى المحارب فإن حد الحاربة يستقطع عنه
 بآتيه للإمام طائفاً أو ترك ما هو عليه أما إن لم يتب فان قتله كفر له أن يظهر

سواء كانت توبته قبل القدرة عليه أو جاء نائباً من قبل نفسه لأنه حد وجب فلا تسقطه التوبة كلامه

أما الذي نسب من قتله كفرهم كذا (ص ٣٤٧) حكم من سب أحد من الأنبياء أو من الملائكة والبريات لله

وسلامه عليهم أجمعين
أوجد كتابا من كتب الله
المنزلة ومن سب من اختاف
في نبوته كالحضر وقمان
نكل ~~نكل~~ إلا شديدا
ولا يقتل (ومن سبه) صلى
الله عليه وسلم (من أهل
الذمة بغير ما به كفر أو سب
الله عز وجل بغير ما به كفر
قتل إلا أن يسلم) ما ذكره
في سب النبي صلى الله عليه
وسلم هو المشهور على
ما صرح به (ج) وروى عليه
صاحب الخبر وقال (ع)
ما قال أبو محمد غير المشهور
مثال سبه بغير ما به كفر
أن يقول قولاً تبجيلاً أو يقول
ليس بنبي وما به كفر
أن يقول ساحر أو يقول
اليهودي ليس برسول النبي
وأنما رسولنا موسى ويقول
النصراني أنما رسولنا عيسى
ومثال سب الله عز وجل
بغير ما به كفر أن يقول غير
كريم أو يقول غير حليم
مثال سبه بما كفر به أن يقول
هو ثالث ثلاثة أو له صاحبة
أولاه (وميراث المرتد) إذا
مات على ارتداده وكان حراً
(لجدة المسلمين ع) وانظر

كلامهم أنه يستعمل بقتل السب ومنه الزنديق ولو كان قتلها كفر إلا أن لا يجر
ثلاثاً فاسقاً في المرتد غيرهما (قوله وكذلك من سب أحداً من الأنبياء) أي جماعاً
على نبوته أو ملكيته (قوله أوجد كتاباً من كتب الله المنزلة) المراد بما علم على
الاسلام به ضرورة (قوله نكل نكل لا شديداً) أي عوقب عقاباً شديداً (قوله ومن
سب من اختلف في نبوته) أي واختلف في ملكيته كهاروت وماروت في تنبيه
سكت المصنف ولشارح عن سب الله تعالى والمحكم فيه أنه يقتل إذا لم يتب
والأفراج قبل ما قيل لا والفرق بين سب الله ولبي أن الذي صلى الله عليه
وسلم بشر والبشر من حيث كونه بشراً قبل العيب والحقه المعرفة بالأوصاف القبيحة
والباطية سبحانه وتعالى منزوع عن سائر العيوب فلا يلحقه عيب ولا مرة تشدد عليه
ليلا يبقى إلى فهم السامع حقيقة الكلام (قوله بغير ما به كفر) المراد بما به كفر
ما أقريناهم عليه وبغير ما به كفر ما لم نقرهم عليه وقوله لأن يسلم الخ أي فيكون
اسلامه توبة لأن الاسلام يجب ما قبله والفرق بين توبة الكافر أنها تقبل وتوبة
المسلم لا تقبل أن قتل المسلم حذوه وزنديق لا تعرف توبته والكافر كان على كفره
فيعتبر اسلامه (قوله ما ذكره من سب الخ) أي من أنه يقتل إلا أن يسلم هو
المشهور وهو ما نقل عليه وكلام ابن عمر ضعيف (قوله وقال ع الخ) أي
فالمشهور عند ابن عمر أنه يقتل مطلقاً كيف ما وقع منه السب لا بما كفر به
ولا بغيره وهل بعد الاستتابة أرقبها أقولان والذي قال أبو محمد بعد الاستتابة
(قوله أن يقول قولاً قبيحاً) لا يعني أن يماصده فأتى ما كفر به فلا تناسب
التمثيل بقوله أن يقول ساحر الخ (قوله غير كريم) فيه نظر لأنهم كفروا بقوله لم يزل
الله منزهة أي بخير (قوله ومثال سبه بما به كفر) أي فلا يقتلون به حتى ينزل عيسى
عليه السلام فينقض أمد أخذ الجزية وبعد ذلك لا بد من الاسلام أو القتل لأن
حل أخذها من بنيان نزول عيسى عليه السلام (قوله إذا مات على ارتداده) بأن قتل
على ردة أو مات خنثاً (قوله وكن حراً) وأما مال العبد فهو وليده (قوله
لجاعة المسلمين) في موضع في بيتهم وظاهره ولو كانت ورثته كفاراً وظاهره أيضاً
ولو ارتد في مرضه وأما لو تاب برجوعه الاسلام فإن له ترجع له ولو كان عبداً
(قوله من ذكره وأشياء) الأقوال والثاني الزنديق وساحر اللذان تابا بعد
الاطلاع عليهما ما بدليل قول شارح يقتل الزنديق حذو أهل الدار من أفراد
الزنديق على تقريره الذي قرره ولا يعني أن هذين معاً لهم لورثتهم وظاهر
عبارة أنه من محل الخلاف الثالث من أقر برجوب الصلاة وامتنع منها

ما سكت عن ميراثه من ذكر أنه يقتل (ع) يحتمل سكوته عن ذلك أنه مذهبه فيهم لورثتهم وفيه خلاف

وحكى (ج) ان ميراث الزنديق لورثته عند ان الفاسم والمجاعة المسلمين عند اشبه بان الفاسم (والمحارب) الذى قد قدم نفسه (لا يفوفيه اذا طفر به) اى اخذ قبل توبته لانه حق لله تعالى (٣٤٨) فان قتل احدا ولو عبدا

أو كافرا (فلا بد من قتله) وجوبا اذا كان مكلفا ولو عفا عنه أولياء المقتول لانه حق لله تعالى (وان لم يقتل) احدا (فبسع) اى يذل (الامام فيه اجتهاده) استجبنا (بقدر جرمه) اى اكتسب سببا للمعاصى والطغيان (وكثرة مقامه) فى فساده (فيه فعل ما به راه كائما فى رده) فان كان ذا قوة فعل به أشد العقوبات الآتية وهو القطع من خلاف وان لم يكن كذلك فعل به أيسر العقوبات وهو النفي ثم بين ما به يذل الامام فيه اجتهاده فقال (فاما قتله أو صلبه) ثم قتله أو بقطعه من خلاف أو ببقية الى بلد يسجن بها حتى يتوب والاصل فى هذا قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية (ع) ظاهر قوله فاما قتله أو صلبه ثم قتله اما ان يقتله من غير صلب أو بصلبه ثم بقتله وظاهر القرآن ان الصليب حديد قائم بنفسه والمذهب المشهور

كسلا ولا يخفى أن هذا مسلم فترثه ورثته وظاهر عبارته أن ذلك من محل الخلاف وأما التارك لها جده اذ كان مرتد بلارب الرابع السال رسول الله صلى الله عليه وسلم وثاب تقبل توبته وترثه ورثته وظاهر عبارته أيضا أن ذلك من محل الخلاف وأما الذى لم يقب فهو من أفراد المرتد (قوله ان ميراث الزنديق) اى الذى تاب بعد الاطلاع عليه على ظاهر عبارته المتقدمة قلت وكذا الذى مات قبل الاطلاع عليه يكون ماله لورثته وأما الذى مات بعد الاطلاع عليه كافر انصار كالمرتد فيكون ماله لبيت المال ولا يخفى أن الزنديق مما صدقات غير الذى أشار له بقوله عن ميراث غيره (قوله لا عفو فيه) جائز (قوله فلا بد من قتله) بل ولو شارك فى القتل باعانة لضرب أو ماسك بل ولو لم ياله ولا بد من قتله لأن يكون يترب على قتله مفسدة أشد كالموت كان يقع على عرب افرقية من أنه اذا قتل واحدا منهم شخص او قتلوه به يخربون البلاد ويقتلون به خلائق كثيرة (قوله اذا كان مكلفا) اى بالغ العاقل أو ما اذا كان المحارب صيدا فانه لا يقتل بل يعاقب حارب بالسيف أو العصا تحقيق (قوله والطغيان) عطف تفسير (قوله فعل به أشد) اى ندب اى واذا كان ذات يد يندب قتله ونجته أمران قتل فقط أو صلب ثم قتل والحاصل أن أوفى الآية للتخفيف فلا يجب على الامام فعل واحد بعينه حيث لم يقتل احدا بل يندب له النظر (قوله وان لم يكن كذلك) اى بان لم يكن ذا قوة أى ولا تدبير وسكت الشارح عن حال من كثر مقامه فى الفساد وحكمه أنه اذا لم يكن ذا قوة ولا بطش ولا تدبير النفي والغرب كمن وقعت منه فلتة مخالفة لظاهر حاله نادما على ذلك (قوله وهو النفي) اى والضرب اذا تقرر ذلك تعلم ما فى عبارة الشارح من القصور وعدم التعيين لكلامه مع قوله المصنف فاما قتله (قوله أو بصلبه ثم بقتله فيصليه حيا) على خشية تير بطايعه بها لان أعلاه فقط كالبطية ووجهه أو ظهره لها غير منكوس فالصلب من صفات القتل فلم يجتمع عليه عقوبتان قال محمد ولو حبسه الامام ليقته لقات فى الحبس لم يصلبه لانه لم يفعل معه من الحدود شيئا ولو قتله انسان فى الحبس لصلبه بعد ذلك لانه بقية حذو (قوله وظاهر القرآن) فان قات ما جواب المشهور عن ظاهر القرآن قات جوابه الاخذ من السنة (قوله والمذهب المشهور الخ) ومقابله قولان أحدهما ما وقع فى رواية عن مالك مما يفيد أن الصلب وحده يكفي كما أن القتل وحده يكفي الثانى أنه يجتمع بينهما ويؤثر الصلب وهو

أو الرمح ولا يقتل على صفة يذب بها ولا بالحجارة والصلب الربط على الجذوع ويكون قائما لا منكسرا وهو ناسن
بالرجل دون المرأة المحاربة لان في ذلك (٣٤٩) كشف العورة منها ومعنى القطع من خلاف ان تقطع يده اليمنى

ورجله اليسرى فافحارب
بعد ذلك قطعت يده اليسرى
ورجله اليمنى فان حارب بعد
ذلك قتل فان كانت يده اليمنى
مقطوعة أو شلاء قطعت
يده اليسرى ورجله اليمنى
واختلف في حد القطع من
اليدين فقول من الكوع
وقيل تقطع على حد
الاصابع ومن الرجل وقيل
تقطع من نصف القدم
ويترك له مؤخر القدم وقيل
تقطع من الكعب والقي
الاخراج من بلد الى بلد آخر
والبلد الذي اليه ما قصر
فيه — الصلاة والحلبس
حتى تقام مرتبته وانما
خاص بالذكور والحرر أما المرأة
والعبد فلا ينفقان ولورضى
سيد العبد بغيره فلائله
وكذلك المرأة اذا رضيت به
ووجدت رفقة ما مونة ثم
صرح به فهو قوله لا تطربه

مذهب اشهب (قوله والرمح) أى يوضعه في إبطه (قوله ويصكون فانما الخ)
وينبغي أن يعلق يده لان له في ذلك بعض الراحة الى أن يموت فان لم تعلق فلا بأس
قوله في التحقيق منقول (قوله لان في ذلك كشف العورة) لعل المراد مظنة كشف
العورة (قوله ان تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى) قال تفتتة قطع يده اليمنى فرجله
اليسرى في فور واحد وليس له طريق التطلع في وقتين اهـ (قوله فان كانت يده
اليمنى مقطوعة الخ) والظاهر أن مثله ما اذا كانت ناقصة ككسر الاصابع (قوله
فقبل من الكوع) وهو الراجع (قوله على حد الاصابع) أى قطعاً أو شيئا على مسمى
الاصابع (قوله وقيل تقطع من الكعب) وهو الراجع (قوله والحلبس حتى تظهر
توبته) أى أو يموت لانه يحل سبيله بعد سخته ويكون الذي هذا الضرب باحتماد
الامام (قوله وأما المرأة والعبد) حاصله أنه لو كان المحارب عبداً فغيره به الامام
بين ثلاثة أشياء القطع من خلاف أو القتل الجرد أو الصلب ثم القتل ولا ينفى الارضى
السيد وأما المرأة فيزنيها بين القتل الجرد أو القطع من خلاف ولا تصلب ولا تنفى
الأأن رضى بالنفي الى بلد على مسافة قصر ووجدت رفقة ما مونة (قوله حتى
جاء الى الامام تأييداً) أى أو ترك ما كان عليه من الحرابة بان ألقى السلاح أى فعد هذا
يسقط باحدهذين الامر من لا يسقط حداهما من الامام اذ لا يجوز له تأمينة وان
جازه تأمير الكافر (قوله واخذ بحق الناس) اعلم أنه اذا كان المحارب مؤمرا
من حين أخذ المال الى حين إقامة الحد بان يؤخذ بالمال وان أعسر فيه ما بين ذلك لم
يؤخذ منه المال وان لم يقم عليه الحد بان جاء تأمينا أخذ منه المال اذ وجد وتابع به
ان أعدم وهو المراد بالحد القتل أو القطع أو النفي أو الاولا فقط دون النفي فهو
بغيره العدم والاول مرضى أى الحسن الصغير هو الراجع والمضى ذكره
المنجى أنظر عجم (قوله وكل واحد من المومنين) أى المحاربين فليس المراد به
هنا السارق بل المحارب (قوله وأخذه غيره) كأن ما أخذه أصحابه ما قايلا ولا تأمينا

فقال (فان لم يقدر) أى لم يقدر عليه حتى ٨٨ عد في جاء الى الامام تأمينا وضع نفسه كل حق هو
الله تعالى (من ذلك) أى من عقوبة الحرابة وهو القتل الى آخر ما تقدم قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا
عليهم فاستثناهم الله تعالى من الذين يحاربون وخرج بقوله كل حق هو الله من ذلك حقوق لادمين وحق الله
في غير الحرابة كحد الزنا وشرب الخمر فانه يؤخذ به وصرح بالشق الاول فقال (واخذ بحق الناس) التى جنتها
في حال حربته (من مال أو دم) لان التوبة لا تأخير لها في حقوق الأدميين (وكل واحد من المومنين) جمع لمن
(ضامن لجميع ما ساء به من لا ووال) سواء أخذ في حال صلصه أو جاء تأمينا سواء أخذ المال أو واخذه في دهره
حاضر لان المعير شريك والمومنين بعضهم لبعض كما ككل من أخذ منهم غرم الجميع ويرجع على أصحابه ع
وأما المجتمعون على السرقة ككل محتاط بما أخذ خاصة على ظاهركلام بعض الشيوخ

شيء مما نهى به أولا وإنما يغرم عن عباده حيث لازم من عباده الغرم لانه يغرم
 بطريق الضمان (قوله وقال ابن رشد الخ) هو الراجع ومثل ذلك الدفاعة والغصاب
 فان وجد ربيد غاصب بعض مال وقد رعا به بعض المغصوب منهم استبدد بقدر
 ما غصب منه ورد ما ضل ان فضل منه لغيره وليسوا كأرباب الديون يتهاصون
 (قوله وقال ق الخ) كلام ق ضعيف ولراجع كلام ابن عمر وهو انه اذا جاء اثبا
 قبل القدرة عليه فلا يقتل حينئذ الا قصاصا فان كان المقتول غير مكافئ له فائبا
 يغرم القيمة للعبد أو الدية في الهدي وان كان مكافئ له فالقوة (قوله
 ولفظه مقصور الخ) والنسبة الى المقصور زنوى والى المودى زنى واعلم ان
 من قصره جعله اسم الشيء نفسه ومن مذهبه ذهب الى انه من فعل اثنين كالقائمة
 قاله في التحقيق (قوله وطىء مكاف) أى تعقيب حشفة أو قدرها ولو بغير
 انتشار أو مع ان خرقه خفيفة لا تمنع لذلة كحشفة أو فى هوى الفرج ولما كان
 الزنا لا يمكن صدوره الا من اثنين فذكر أحدهما مستلزما لذكر الآخر واختير
 ذكر الفاعل لانه يجرى مجرى العلة والاستغناء بها عن الماعول أولى من
 العكس قاله بهرام أو يقال اضافة الوطىء للمكاف فمما به أى تعليق الوطىء
 بمكاف والمراد بانما فعل من يميل الى ذلك الفعل والمرأة تميل الى ذلك فيشمل الوطىء
 والمواوؤ وتخرج بالمكاف غيره كالصبي والمجنون فان ذلك لا يسمى زنا شرعا وان
 كان زنا لغة وقال فى التحقيق واستقر بالمكاف عن الصبي ولو مراعاة لكن
 المراهق يوقد على المذهب ويخرج من لاط بنفسه لانه أى بالفاعل نكروه وكذا
 بالمفعول وحكمه أنه يعزى للاحذ عليه وقوله مسلم أى حراوة فخرج به وطىء
 الكافر الكافرة أو المسلمة فانه لا يسمى زنا شرعا اذا لاحذ عليه فى صورتين
 وقال فى التحقيق وبالمسلم عن الكافر اذا زنا بمسلمة طائفة فانه لا يحد على المشهور
 لكن يعاقب العقوبة الشديدة وتحد المسألة لانه يحد على ما لا يحد به وقوله
 فرج آدمى احتز زنا الفرج عن الوطىء بين الفخذين ويحوى وبالآدمى من وطىء البهيمة
 فانه لا يحد ويعزى ويخرج من الآدمى المنتهى المشكل فلا حد على من زناه
 فى فرجه عند الاكثر وإنما ان زناه به بغير فعل الزنى الحد وان زناه بكره فلا حد
 عليه وكذا بغيره عند الاكثر ولو ادخل امرأة فزنا ثم فى فرجه فانه لا يحد
 ولا حد على من وطىء بجنبة (قوله لا مال له فيه) المراد بالمال التسلط الشرعى
 فالملك الذى كرا لتسلط له عليه شرعا من جهة الوطىء ويخرج به من وطىءها له حلال
 من زوجة أو أمة ولكن امتنع وطىءا عليه لعارض من حبس ويحوى فان ذلك لا يسمى

وقال ابن رشد اذا نكحوا
 فهو مكاف للمرابين وقوله
 (وقتل الجماعة بالواحد
 فى الحرب) والغيلة (وأنه
 ولى القتل واحد منهم) تكرار
 مع ما تقدم (ويقتل المسلم
 بقتل الذمى) والعبد اذا قتله
 (قتل غيلة أو حربة) قبل
 أن يتوب أو ما ان تاب بعد
 ما قتل فعليه دية الذمى
 وفيه العبد ولا يقتل به ما
 قاله (ع) وقال (ق) مقتضى
 قوله فان قتل أحد فلا بد
 من قتله انه يقتل ولو جاء اثبا
 ثم شرع بتكليم على الزنا
 ولفظه مقصور عند أهل
 الجاهلية ودفعه أهل نجد
 ومروءة بأنه وطىء مسلم
 مكاف فرج آدمى لا مال له
 فيه بانفاق متعبدا

وزنا شرعا وخرج به قوله باتفاق النكاح مختلف فيه والنكاح بلاولى فان الوطء فيه
 لا يسمى زنا شرعا ولا حد فيه ولما راد بالاتفاق اتفاق العلماء المذهبي وقوله تعديدا
 اخرج به الناسي والغاط واذ الجاهل بالحكم اذا كان يظن منه ذلك كالايجمي اذا
 زنا بقرب اسلامه وأدعى أنه لم يعلم بالتصريم وهذا التصريف شامل للواط لان الفرج
 شامل للذبر فيسمى زنا شرعا لكن الواط انما هو الوطى في ذبر الذكر وأما الوطى
 في ذبر الخشي المشكك فهو من الزنا كذبر الانثى الاجنبية (قوله دل عليه) أى على
 الحكم الذى هو الحرمة (قوله الكتاب) قال تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان
 فاحشة الى غير ما آت وقوله والسنة في الصحين أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال أن من أعظم الذنوب أن يقبل الله نداه وخلق ثم أن تقل ولدك خشية
 أن يطعم منك ثم أن تزنى بمحيلة جارك وقوله والاجماع قال القاصح في لاختلاف
 بين الامة أن الزنا محرم ومن أكر التكبار (قوله ومن زنى أى غيب حسنة
 فى اجنبية مطيعة) ولوميتة (قوله روياء بكسر الصاد والصواب الغنى قال
 المجدولى وأعلم أن اسم الفاعل من أحسن اذا تزوج محسن بفتح الصاد على غير
 قياس وفيه الكسر على القياس أيضا اه فقول القاصح وانى والصواب انفتح
 أى من حيث السماع (قوله بجحارة معتدلة) أى لا بجحارة عقيمة خشية التشويه
 ولا بجحارة مغيرة خشية التعذيب ولا بمغيرة حذرة على المذهب ومقابلة بمغيرة صفة
 وينقى فرجه ووجهه ويضرب على ظهره أو بطنه ويجرد أعلى الرجل من كل شيء
 ولا تجرد المرأة الا ما يتبقى الضرب وينظر بها وضع جامها وتجرد من يرضع ولدها
 بخلاف الجلد فانما أتو خفيه حتى ينقضى فقامها لانها امرية (قوله والاخصان
 لغة العفة) وشرعا أن يتزوج (قوله البالغ) أى الحر (قوله كاحا صحيحا)
 أى ولا زما (قوله رما صحيحا) أى ما جامع انتشار والحاصل أن شروط الاخصان
 عشرة البروغ والعقل والحرية والاسلام والاصابة في عقد نكاح لازم وان تكون
 الاصابة صحيحة بانتشار ولا مناصرة وعلم من اشترط حرية الزوج واسلامه
 والاطلاق في المرأة قد يقصن أحد الزوجين دون صاحبه فالزوجة الامة
 والحرمة المطيعة قصن زوجها الحر البالغ ولا يحصنها كإنا المكتاتية قصن
 زوجها المسلم ولا يحصنها والمجنونة قصن العاقل ولا يحصنها وتقصن المرأة دون
 الرجل كما اذا تزوجت الباتعة الحرة بعبد بالغ أو مجنون بالغ (قوله فان لم يحصن)
 أى بان لم يتزوج أصلا أو تزوج تزويجا فاسدا أو غير لازم أو ووطى في زمن حرمة
 أو من غير انتشار أو غير ذلك (قوله غربة الامام) أى وجوبا ان كان ذكرا

وحكمه الحرمة دل عليه
 الكتاب والسنة والاجماع
 وعقوبات الزانى ثلاثة وجم
 فقط جلد مع تعذيب جلد
 فقط أولها أشار إليه بقوله
 (ومن زنا — من حر) مسلم
 مكاف ذكر أو أنثى (محسن
 ك) روياء بكسر الصاد
 والصواب لفتح (رحم حتى
 يموت) بجحارة معتدلة
 واحد تزنا بالحر من الرقيق
 وسينص على حكمه
 (والاخصان أن يتزوج)
 الرجل العاقل البالغ
 (امراة) مسلمة كانت
 أو كتابية حرة أو أمة بالغة
 أو غير بالغة ممن يوطأ لها
 (فكاحا صحيحا) احترازا
 من النكاح الفاسد فانه
 لا يحصن اتفاقا أو تزني بقوله
 (وطأه وطأ صحيحا) من
 الوطى الغير المباح كوطى
 الخائن فانه لا يحصن وإنها
 أشار إليه بقوله (فان لم
 يحصن) الحر المسلم المكف
 (جلد مائة جلدة) بعد ان
 يجلد غربه بالامام (الى بلد
 آخر) كقوله وخير من
 المدة المشرفة

وبينهما يومان وقيل ثلاثة مراحل ويكون جملة في ما له ان كان له مال ولا في بيت المال وكذا نفقته (وحبس فيه عام) ويكون من حين سجن ونائها أشار إليه بقوله (وعلى العبد) القرن (٣٥٣) كله أو بعضه أو من فيه شائبة من

شوائب الحرية كالسكائب
(في الزنا خمسون جلدة)
وفي بعض النسخ خمسين
وهي على تقديره ضاف أي
حد خمسين (وذلك الأمة)
عليها في الزنا خمسون جلدة
وكان الأولى ان يقدم الأمة
على العبد لانها التي ورد فيها
النص قال الله تعالى فان اتين
بفاحشة فعليه من نصف
ما على المحضات من العذاب
والعبد قيس عليها ثم بالغ
على وجوب الحد عليها
فقال (وان كانا متزوجين)
لان من شرط الاحصان
كما تقدم الحرية فغارقا المار
في ذلك (و) في أنه لا تعريب
عليهما لان فيه فتررا
على السيد (و) كذلك
(لا تعريب على امرأة)
حر لانها محتاجة الى الحفظ
والصيانة في تنفريها
تعريض لها كلها وموافقة
مثل الذي عرفت من أجله
ثم شرع بين الطريق
يثبت بها الزنا وحصرها
في ثلاثة فقال (ولا يحد
الزاني الا باعتراف) على

فلو غرب نفسه فانه لا يحد في ذلك (قوله وقيل ثلاثة مراحل) أي ثلاثة أيام على
ما يفيد بعضهم وفي الصباح المرحلة المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم والجمع
مراحل (قوله وان في بيت المال) فان لم يكن بيت مال أولي يمكن الوصول
اليه فعلى المسلمين (قوله وبس فيه عام) فان رجع قبل تمام العام أخرج
اليه أولى محل آخر مثله في البعديت فيه حتى تتم السنة ولو زنا في المكان الذي
نفي اليه أوزنا لغريب بغير بلد فالظاهر أنه اذا نفي في السجن مع المسجونين
بحيث لم يتوشش فيه عربية الى موضع آخر يسهر فيه سنة يبتدئ بها من يوم
الخروج الثاني ولا يبقى على ما مضى ولا في سجنه الا قول والغريب ان كان
بغير منزله قبيل أن يفسد في البلد التي زنا بها فانه يسهر فيها سنة والا أخرج
الى غيرها (قوله حد خمسين) الاضافة لليان فتدبر (قوله والعبد قيس
عليها) أي من باب لا فارق (قوله وفي أنه لا تعريب عليها) أي ولو رضی
السيد بخلاف الرقيق المحارب والمرأة المحاربة اذا رضی السيد ورضيت المرأة
بأن في فلها ذلك حيث وجدت المرأة ذميمة أو مودة حرر الفرق لكن قول الشارح
لان فيه فتررا على السيد فيد أنه اذا رضی بالغريب أنه يغرب وقد علمت خلافه
(قوله لا تعريب على امرأة) وانما عليها الجدا فقط ولو رضيت بالغريب
أو رضی زوجها (قوله والصيانة) عطف تقدير وقوله لم تنكها أي الذي
هو من الصيانة أفاده في التحقيق (قوله وموافقة) معطوف على قوله مثله أي وقوع
فالفاعلة ليست على بابها (قوله الا باعتراف منه على نفسه بالزنا) حيث أقر
طائفا واستمر على اقراره ولو مرة ولا بد أن يكون ممن يعصم اعترافه بان يكون
بالغا عاقل غير مكروه (قوله اذا لم يكن له زوج مثلاً) أي ولا سيد مقربوطها وقد
بحث في كلام الشارح بان لفظة ثلاث دل على أن المراد هذا أو هذا مع أن المراد في
الزوج والسيد ومثل الخالية منهم ما ذات السيد أو الزوج لذى لا يولد له فزوجة الصبي
والجوب يلزمهما المحدة وتزوجت من يولده لكن ولدته لا يلحق الولد فيها
بزوجها كما لو وضعت حملها كاملاً لخمس أشهر أو أقل من يوم الدخول فانها تحذف
(قوله يرونه) أي ذكر الزاني في فرجها (قوله بكسر الهم) أي وقع الواو
(قوله يشهدون في وقت واحد) أي الذي هو وقت لاداء ولا بد من تصاد الروايات
أي أن الاربعة يجمعون في التفار لذلك في الفرع فلو اجتمعوا وطر واحد بعد

ففسه بالزنا ولو مرة (أو) بمحمل (بظفر) اذا لم يكن له زوج مثلاً (أو بشهادة أربعة رجال احرار واحد
بالعين عدول يرونه كالمراء) بكسر الهم (في المكحلة) بضم الهم واخاء (ويشهدون في وقت واحد وان لم يتم ادهم
الصفة) بان يقول رأيته بين فخذهم ولا أدري ما وراء ذلك (حد الثلاثة الذين أتوا) حد احدى

واحد فلا يكتفى بذلك لاحتمال تعدد الولى والافعال لا يضم بعضها الى بعض
والحاصل أنه لا بد من اتحاد وقت الاداء واتحاد وقت الرضا وبذلك والاتحاد وقت
الرضا بالاعتراض فان اختلفوا في شئ من ذلك بطلت شهادتهم ~~وكذا~~ اختلفوا
في أمكن الرضا أوفى الطوع أو الإكراه أوفى الزنا والشبهة وكذا الإبدان
يقولون لاعتراضه أنه أدخل فرجه في فرجها كالمروء في المكحلة ويجب
تفريقه عنهم عند الاداء بعد اتیانهم جميعا ويجوز لكل واحد من شهود الزنا أن ينظر
لعمرة قصد العلم كيف تؤد الشهاده (قوله ولا حذر على الرابع) بل يعاقب
باجتهاد الامام ولو زاد على الحد وانما اشترط ما ذكرته ليلطاح حتى لا يكاد
يثبت الزنا على أحد قصد الاسترواق والشارح لانه قصد الشهاده فيه أمران الاول
أن الأخيرين قد قصدوا أيضا الشهاده الثاني أن قصد الشهاده يكون بالشهاده
بالفعل الموجب للحد وكونه بين الفخذين لا يوجب الحد (قوله ولا حذر على
من لم يحتمل) أى لم يبالغ فعلا أو مفعولا ذكرنا أو أنشئ وقوله ويؤدب أى يعجب على
الولى تأديبه اما لاحالاله واما لو كان أحدهما باغادون غيره فان كان البالغ الفاعل
حده بشرط اطاعة المفعول وعكسه بان بلغ المفعول دون الفاعل فلا حذر منهم
يعزى المفعول (قوله أمة ولده) أى أو ولدته واذا ولدت كان الولد رقيقا لا يعتق
على سببه الام وقوله على المذهب ومقابل لا يجد لانه شبهة في مال الاب متى
احتاج أنفق عليه (قوله أمة ولده) المراد أمة فرعه وان سفل (قوله لانه شبهة
في ماله) نظير أنت ومالك لا يملك (قوله ولا يكتفى) تقوم عليه (أى على الاصل
وان كان مدمارا لو جد الاب أو أم ويجب على الاب بعد غرم قيمتها أن يستبرأ
ان أراد الاستمرار على وطئها ليعرف بين ماء الشبهة والمالك وانما يباح له وطئها بعد
الاستبراء اذا لم يتقدم لابن وطئ والاحرمت عليه ما لو لم يكن يعرف قيمته الولد ولو لم
يحمل لانه أنفاه عاياه (قوله لان الاب الح) تعادل لقوله تقوم عليه وان لم تحمل
وأنت خبير بان عدم جواز الولى لا ينتج التقويم فتدبر (قوله ويؤدب الشريك)
أى من غير نفسه بدو ظاهر المصنف لزوم الادب حيث كان غير جاهل ولو
أذن له شريكه في وطئها لان فرجها لا يباح بمجرد اذنه شريكه مع بقائه
على النكحة (قوله قيمتها) أى نصف قيمتها مثلا (قوله ان كان له مال)
اذا مات وان لم يكن له مال فيغير بين بقاء الشريك وبين أن يتركه بما وجب له
من القيمة فيبيع ذمته أو يبيع حصته شريكه منه لكن بعد وضعها لان
ولدها منه لا يباح بحال فان لم يرف عن النصف أنبع بالباقي كما يتبعه بقيمة حصته

ولا حذر على الرابع لانه قصد
الشهادة ولم يقصد القذف
(ولا حذر على من لم يحتمل)
لانه غير مكلف ويؤدب
كما يؤدب في المكتتب (ويجد
والى أمة ولده) على
المذهب لعدم الشبهة
في مال أبيه ولا تقوم عليه
ولا تحرم على الاب
ويستبرأ ان أراد وطئها
(ولا يجد والى أمة ولده)
لانه الشبهة في ماله
(ولا يكتفى) تقوم عليه
يوم وطئ وان كان مدمرا
لانه قوتها (وان لم تحمل)
لان الاب لا يجوز له أن يطأها
(ه) يؤدب الشريك في الأمة
يطأها ان لم يعد ويجوز له
سواء كانت الشريكة
متفقة الانصاء أو مختلفة
لا قدمه على ولى
لا يجوز له القدوم عليه
ولا يلزم الحد لاقوله
عليه الصلاة والسلام
أدروا الحدود بالشبهات
(ولا يكتفى) يضمن قيمتها
(ان كان له مال) اذا مات
وليس لشريكه التماس
بنصيبه

لشرف حرمة الاستدلالها وتكون له أم ولد (٢٥٤) ولا قيمة بآيه في الوطى، لانه كالأولى، للملكه واختلاف

من الولد في قسمي العسر لا في قسمي اليسر فلا شيء له من قيمة الولد (قوله لما) منه لم يق
يثبت (قوله وقبل يوم لوطي) اقتصر عليه عجم أقول ولا يخفى أن يوم لم يق قد
يتأخر عن يوم الوطى، بأن يتعدد الوطى، ولا يحصل حمل إلا من الوطى المتأخر فحينئذ
أراد بيوم الوطى، اليوم الأول من أيام الوطى، إذا تعدد في أيام وقضية اقتصر عجم
على يوم الوطى، أنه المعتمد الآن قضيته أنه لا شيء، وللشريك الثاني من قيمة الولد
(قوله بين أن يتماثل نصيبه) ويبقى على الشريك (قوله أو بقوم عليه) أي الواطي،
مؤسرا أو معسرا (قوله من نصيبه) أي قيمته، وتعتبر القيمة يوم الوطى (قوله
وان كان معسرا أتبعه بالقيمة) أي أوجبه على بيعها ولو كاهلانا لم يحمل
والحاصل أن الولد لاحق بآيه في كل الصور وهو حر لا يباع بحال وان بيعت أمه
ولوناخرت يوم الأمة عن الوطى، حتى ماتت لم يسقط عنه قيمته لان القيمة ترتبت
من حين الوطى، فأن نصيبه هو ما ذكرنا من الوطى، بغض أن شريكه، وأما إذا اذن لشريكه
في الوطى، ووطى، فأن نصيبه هو ما ذكرنا من الوطى، لا وتعتبر القيمة يوم
الوطى، غير أنه ان كان مؤسرا فلا يس له شريكه سوى قيمة حصته ولا قيمة للولد وتكون
به أم ولد وأما ان كان معسرا فلا يتبع ان حملت ويتبع قيمة حصته شريكه منها
وان لم تحمل فتباع له لاجل القيمة (قوله استكرهت الخ) السين والناء للأن كيد
(قوله لم تصدق) لان الأصل الطوع حتى يثبت الاكراه ولان تصديقها ذريعة
الى كثرة الزنا لاسيما مع قلة من النساء ويظهر للوطى، وسواء كانت ممن يلق
بها ذلك أي الاكراه أم لا (قوله الآن يعرف بينة عادلة) قيل اثنان وقيل
يكفي الواحد لانه خبر وخبره يورث الشهادة المسقطه للحمد من باب أولى من اسقاطها
باساتعاتها (قوله مستغنية) أي منتظمة (قوله أي عقب) تفسير لعند
والوطى، تفسير لانه لانه لان يحبسها صالحة قرية غصها (قوله تدعى) يقع الميم وكسرهما
من باب رضى يرضى أو عصى يعصى (قوله اذا كانت بكر) قال سيدي زوق ليس
خاصا بالبكر بل وكذا الذيب اذا شبت ونحوه من كسر يدها (قوله طاهره
وان لم تستغث الخ) ظاهر المصنف أن مجيها بتلك الحالة مسقط لحدها وليس
كذلك فالصواب أنه لا يكفي في سقوط حدها مجرد مجيها بتدعى بل لا يسقط حدها
بعد تحقق الفعل بها لا بقرينة تدل على صدقها كمجيشها صالحة أو متعلقة بمن
أدعت عليه لان ادعت على شخص أنه زنا به لم يتعلق به فلا يلزم حدها راجع
هذه المسئلة أنها اما ان تدعى على صالح أو فاسق أو مجبور أو لالحال وفي كل اما
أن تتعلق أو لا فان كان صالحا فان لم تلمق به حدث للزنا ولا ولد حدث له لا تعدف

من يكون الضمان على ثلاثة
أقوال لما كان فقيل يوم الحمل
وقيل يوم الوطى، وقيل يوم
الحكم (فان لم تحمل
فالشر يك الذي لم يظن بالخيار
بين أن يتماثل نصيبه
منها ولا شيء له على الواطي،
لا صدق ولا مناقضتها
(أو تقوم عليه) أي على
الواطى، فان كان مؤسرا
أخذ منه شريكه من نصيبه
منها وان كان معسرا أتبعه
بالقيمة على ما تقدمت عليه
من حلول وتاجيل (وان
قالت امرأة) حرة غير طارئة
لم يعلم لها زوج أو أمة ليس
لها زوج وسيد لها، فمكر
للوطى، والحال انه ظهر
(بها حمل استكرهت) عليه
(لم تصدق) في دعواها
الاكراه سواء كانت ممن
يليق بها ذلك أم لا (وحدث
الا) أن تظهر لها أمانة تدل
على صدقها وهي أحد أمور
ثلاثة أما ان تشهد بينة
عادلة (أنها احتملت حتى
غاب عليها) المكره
وخلالها (أوجبت مستغنية
عند النازلة) أي عقب الوطى
(أوجبت تدعى) اذا كانت

(والنصراني) أو اليهودي (ان غضب المسلمة في الزنا قتل) اذا ثبت الغضب بأربعة شهداء لانه ناقض لهم بذلك اذا لم يعاينهم على ذلك وظاهر كلامه سواء كانت (٣٥٥) المسلمة حرة أو ممتصة وفي الحرمة متفق عليه وفي الأمة

خلاف مشهور ولا يقتل ولا يحد ولكن عليه العقوبة الشديدة ومفهوم كلامه انها لو طأعت لا يقتل وهو كذلك وعليه العقوبة الشديدة وأما ما في فقه حد الزنا (وان رجع المقر بالزنا أقيل وترك) ولا يعرض له ظاهره سواء رجع الى شبهة مثله أن يقول وطئت في نكاح فاسد وطئت زنا أو لا مثل أن يكذب نفسه من غير أن يدينه عذرا وهو كذلك في الأول اتفاقا وعلى المشهور في الثاني بحد ماعز رضي الله عنه (و) قوله (ترك) تنكر لانه بمعنى أقيل (ويقيم الرجل على عيبه وأمتيه حد الزنا) وحد القذف وحد الشرب ولا يقيم عليهما حد السرقة والدراسة كالرجل وبشترط في إقامتهما الحد المذكور أحدهما أمور ثلاثة وهي (اذا طأ رجل) بالامة (أو أظمت بينة) عليها أو على العبد بالزنا (غيره) أي غير

معلقا وان كان فاسقا فلا حد لانه لم يثبت له الزنا بشرطين أن تحمل ولم تنفذ به وان كان مجبوراً المال فحد الزنا ان لم يتعلق والاسقاط وأما القذف فان كانت تخصي القضية سقط ان تعلقت والافعية خلاف وان لم تخص الزمة ان لم يتعلق وان تعلقت ففعية خلاف وانظر اذا شئ من من يخشى القضية أم لا ولا صدق لها على كل حال سواء كانت دعواها على صالح أو غيره (قوله والنصراني ان غضب الخ) لا خصوصية لما ذكر بل المصالح كذلك بمن نزل بامان للعارضة مثلاً كذلك (قوله ان غضب المسلمة) وأما لغضب الحر قاله كتيابة وفي زوجة المسلم في قتله حرمة المسلم وعقوبته قولان ومفهوم غضب أنه لو تزوج حرمة مسلمة فان لم تعلم بكونه ذمياً فلا حد عليها واختلف في قتله واستنظر قتله لانه يقتل بالطلع على عورات المسلمين وأما لو علمت بانه ذمي فان كانت تجهيل تخريم نكاحهم فلا حد عليها والافقولا ولا يقتل هو وانما يعاقب بقوبة شديدة (قوله بأربعة شهداء) روى كالمروفي المسكحة والبلد المنكح من وطئه على دين أمه ولا يلحق بآبيه ولو أسلم ويجب عليه صدق من ماله (قوله ولكن عليه العقوبة الشديدة) وما نقص من ثمنه والفرق بينهما وبين الحرمة أن الاماعمال ولاقتل بالجناية على المال (قوله سواء رجع لشبهة أولا) رجع في الحمد أو قبله وأما المهر وبان كان في أثناء الحمد فكالرجوع وأما قبل فالحذف لأنهم وفرق بان المهر وبان أثناء الحد يدل على الرجوع لاداقته العذاب بخلافه قبله ومثل رجوعه ما اذا شهدت عليه بينة باقراره بالزنا وهو متكرر لذلك وهذا هو الراجح وان سقط الحد عنه لاسقاط غيره صدق المرفي بها حيث كانت مكرهة (قوله وهو كذلك في الأول اتفاقا) وعلى المشهور في الثاني وهو قول ابن القاسم وابن وهب وقال أشهب لا يعذر بتكذيب نفسه بل بأمره بغيره (قوله لحديث ماعز) قال في التحقيق ووجه ما في حديث ماعز لما اذنته بحجارة فهارم فاتبه وقد قال لهم ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه فقال صلى الله عليه وسلم هل اتركونه له يتوب فيتوب الله عليه لان ذلك مروى عن أبي بكر وعمر وابن مسعود اه قلت وكلام ماعز كما ترى في المهر وبان كلام الشارح في الرجوع فهو من باب قياس الاولوية (قوله وهو بأربعة شهداء) على الصيغة المشترطة التي مر ذكرها (قوله أو كان أقراراً) أي

السيد (وهو بأربعة شهداء أو كان أقراراً منهما) على أنفسهما بذلك وأما كان حكم الأمة المتروجة بغير عبد السيد يخالف حكم غيرها خشى أن يتوهم دخولها فيما تقدم استدرك ذلك فذكر ما يتوهم فقال (ولكن اذا كان للأمة زوج حر أو عبد فغيره) أي غير السيد (فلا يقيم الحد عليها الا السلطان) واحتمل بقوله لغيره مما اذا كان الزوج عبد السيد فانه يقيم الحد عليها

ومثل الامة المتروكة بالحرق ومبدل العبد المتزوج بالحره أو بأمة غير السيدني أنه لا يقيم عليهما الحد الا لاسلطان
 ثم شرع يتكلم على الواط فعال (ومن عمل عمل قوم لوط بذكر بالغ أطاعه) (٣٠٦) وجاء احصاءا ولربحصنا

لقظ من عام يشمل الحـ
 والعبد والكافر وعمل قوم لوط
 اتيان الذكور في اديارهم
 وسواء كان الذكور مملوكه
 أو لواحد ترزبه عن اتيان
 الاثني في دبرها فانه لا يرجم
 بذلك لكن ان كانت ممن
 يجعل له وطئه اعاقب عقوبة
 شديدة وان كانت ممن
 لا يجعل له وطئه احدها حد الزنا
 وقوله بالغ صفة للذكر
 المفعول به بمعنى انه يشترط
 في رجس المفعول به الفعل
 المذكور ان يكون بالغاً
 وهو شرط ايضا في رجس
 الفاعل فلو كان صبيا لا يرجم
 ولكن يؤذّب وقوله أطاعه
 شرط ايضا في رجس المفعول به
 احترازاً عما لو كرهه فانه
 لا شيء عليه وأما الفاعل
 فان كان بالغاً فانه يرجم مطلقاً
 سواء كان المفعول به بالغاً
 أو غير بالغ طائفاً أو مكرهاً
 وشرط الحد في الواط كالزنا
 من مغيب حشفة وثبوت
 بيينة أو اعتراف ثم شرع
 يتكلم على النكاح بالذال
 المعجمة وهو في الاصطلاح

ولم يرجعها (قوله الا لاسلطان) أي لحق الاسترخ من الزوجين ان كان حراً ولحق
 سيده ان كان رقاً والمآصل أن السيد أن يقيم على مملوكه حد الزنا بشرطين أحدهما
 ان لا يتزوج به مرة ثانية بان لم يتزوج أصلاً أو تزوج بذلك السيد الثاني أن لا يكون
 أحد الشهود (قوله اتيان الذكور في اديارهم) بأن أدخل الحشفة أو قدرها
 من مقطوعها في دبره (قوله عاقب معاقبة شديدة) كما تؤذّب المرأة في مساحتها
 لأخرى (قوله أو غير بالغ) أي وكان موطئاً أو مبلوغ المفعول به دون الفاعل
 فلا يرجم ويؤذّب المغير ويصير بالغ التعزير الذي لا يصرح به عن مائة وأما
 لو كانا غير مكملين فالأدب فقط (قوله أطاعه) شرط أيضاً في رجس المفعول به
 وأما المسكره على الفعل بغيره ففي حذو خلاف والمذهب الحد (قوله كالزنا) أي
 كالنكاح في الزنا وهو خبر قوله وشرط الذي هو المبتدأ وقوله من مغيب الحشفة بيان
 لشرط ولا يخفى انه لا ينبغي عدم الغيب ثم ما لا نه حقيقة الزنا (قوله وثبوت بيينة)
 أي أربع عدول وقوله أو اعتراف أي الاعتراف المستمر وانقله بسقط أحد
 بالرجوع (قوله وهو في الاصطلاح) وأما لغة فهو الرمي بالجحارة ثم استعمل مجازاً
 في الرمي بالكبار والقذف من الكبار (قوله ما يدل) أي شيء يدل أي بالتصريح
 أو بما يقوم مقامه كالاشارة في حق الأخرس وعطف الواط على الزنا من عطف
 الخاص على العام لانه نوع منه وأولاً لتبويب أي في المواضع الثلاثة الآن فيه
 عطف الخاص على العام بأولها على أن الزنا أعم من الواط الآن يقال أو بمعنى الواط
 خاصة ان يكون من عطف الخاص على العام لغير فائدة في بعض النسخ من
 التعزير بالواو وغير صحيح لا لتشكيك لأن الحد لا يقبل الشك ومراعاة بالحد الجدل للاب
 ولن علامه قوله اغير المجهول بالجملة بزبدك من المجهول كما المنبؤ فانه لا حد على
 من قذفه بنفي نسب عن أب معين لكن يؤذّب وفي بعض النسخ المجهول بالحاء والميم
 احترازاً عن المسيء فانه لا حد على من نقاه عن أبيه أو قال له يا ولد زنا لأن المجهولين
 لا تثبت انسابهم ولا شوارثون (قوله قال تعالى والذين يرمون المحصنات) المراد
 بالاحصان ههنا العفة (قوله خاصوا في الأفك) الأفك هو أشد ما يكون من
 الكذب ويراده أن النبي صلى الله عليه وسلم لم حد الذين يرمون السيدة عائشة بالزنا
 المذكور في الآية (قوله العقل والبلوغ) فالصبي والمجنون لا حد عليهم اذا قذفوا
 غيرهما (قوله وستة في المقدرف الخ) لكن ان كان بنفي نفسه اشترط فيه الحرية

ما يدل على الزنا والواط أو النفي عن الأب والحد لغير المجهول وهو محرم بالكتاب قال الله تعالى والاسلام
 والذين يرمون المحصنات الآية والستة فان النبي صلى الله عليه وسلم جاز الذين خاضوا في الأفك الحد والاجام على
 ذلك وله شروط شدة اثنتان في القاذف (العقل والبلوغ) وستة في المتذوف

(العقل والبرغ والاسلام)
والحرية والنفقة) - عارم به
وأن يكون معه آفة الوطى
فلا يحدف - صدق الجرب
ونحوه وإثنان في المقدوف
أن يكون القذف بوطى
يلزم به الحد وهو الزنا
والأوطأ وأنى نسب
المقدوف عن أبيه فقط وبدأ
بما يوجب القذف فقال
(وعلى القذف الحر) البالغ
المال مسلم كان أو كافرا
ولو سكرانا أو أبا (الحد
ثمانين) جلدة (وعلى العبد)
يع - في جنسه الصادق
بالحد والاثني مسلم كان
أو كافرا (أربعين) جلدة
(في القذف وخمسين) جلدة
(في الزنا) - مائة ثمانون
وأربعون وخمسون ووجه
الرواية بالنصب على التمييز
وما ذكره في الحر مجمع عليه
وما ذكره في العبد هو
مذهب الجمهور وقيل هو
كالحر لعموم قوله تعالى والذين
يرمون المحصنات الآية
(والكافر) - (الحد)
(في القذف ثمانين) جلدة
لعموم الآية وقيدنا بالحر
احتراما للعبد فان عليه

والاسلام فقط فالكافر والعبد المسلم لاحد على قاذفه ما ينفي النسب ما لم يكن
بالرقيق حرين مسلمين والاحد لما وكذا ان كان أبوه حرا مسلما واه كافرا أو أمة
عند ابن القاسم انظر تمامه في شرح خايل وأما الزنا فيزاد على هذين الأدلة
الباقية البرغ والعقل والنفقة والآلة (قوله والبرغ) يريد اذا كان غافلا وأما
ان كان مغفلا فانه لا يشترط بلوغه بل اذا قذف الوطى فقط ذكرنا أو اثني (قوله
والنفقة عارم به) أي ان يكون غفيا عن وطى ويوجب الحد وهو الزنى والأوطأ
فن قذف رجلا بالزنا ثم ثبت عليه ذلك فانه لاحد عليه وكذلك ان ثبت عليه
انه كان حد فيه أي وان تاب وكذا ان زنا بعد ان قذف وقبل اقامة الحد لم يحد
قاذفه فعوانه - وعف عن وطى يوجب الحد يصدق بصورة ان يكون ذلكا لوطى
راسا وان يكون مرتكب لوطى لا يوجب الحد كوطى الهيمية اذ هو فيه ما عفيف
عما يوجب الحد وعلى المقدوف ان يثبت العفاف (قوله فلا يحد فاذن مجرب ونحوه)
أي كمن طوع الذكر ان قيد ذلك بما بعد الزنا الا لانه فان تيد زناه ما قبل قطعهما
حد على ما يظهر واستغفاره اذ اذ قذف حتى شكلا بالزنا بفرجه الذكر اذ في فرجه
الذي للنساء فلا حد فيه لانه اذا زناه ما فلا حد فيه وان رماه بأنه اذ في دبره
حد رمايه لانه اذا زناه حد حد الزنا والأوطأ (قوله عن أبيه فقط) أي أو عن
حد كقوله لست ابنه فيجد ولو قال أودت است ابنه من الصلب لان ينكح وبنه
أبا فلا يصدق قاله في المدونة أي لان امه فانه لاحد فيه لان الامومة محقة وإنما
عليه الادب فقط وأما الابوة فتثبتة بالظن فلا يعلم كذب في نفيه فله عليه بذلك
معرة تنبيه يلزمه الحد في نسب الحر المسلم عن أبيه ولو كان الاب ككافرا أو عبدا
(قوله مسلما كان أو كافرا) ولو حر يبطلد الاسلام احترازا من الحر في اذ قذف
مسلم بحد الحرب ثم أسلم أو امر أو دخل بأما فانه لاحد عليه (قوله أو أبا) المعتمد
ان الاب لاحد عليه لو عرح بالقذف (قوله وخمسين في الزنا) هذا علم مما سبق
وأما أعاده ليجعه مع نظره في التشطير (قوله بالنصب على التمييز) هذا الظاهر
في ثمانين فانه تميز عن الحد لما بينهم من الذوات وأما في أربعين وخمسين فلا الا
أن يكون لاحظ أن التقدير هو في العبد أربعين وقوله الرواية فيه إشارة الى أن
هناك رواية أخرى بالزنا في الكل وهو كذلك (قوله والكافر يحد في القذف
ثمانين) ولو حريا في بلاد الاسلام ويسكن ذكران عرفه عن المدونة وابن مرقوق
انه لاحد على الحر (قوله ولا حد على قاذف عبد) أي زنا كفى النسب الا انه
يكون أبوا حرين مسلمين (قوله لانه لا حرمة لبرئهما) أي العبد والكافر زاد

نصف ما على الحر (ولا حد على قاذف عبد) ٩٠ عدد في أي جنسه الصادق بل ذكر والاثني (أو)
قاذف (كافر) حرا عبدا لانه لا حرمة لبرئهما

(ويجوز قاذف الصبية بالزنا ان كان مثله ايوطا ولا يجوز قاذف الصبي) بذلك والفرق بينهما ان المعرة تلحق الصبية بخلاف الصبي الا ان يكون قذفه بانه فعل به لانه يلحقه العار في هذا (ولا حد على (٣٥٨) من لم يبلغ في قذف ولا في (وطء))

في التعقيب الا انه يؤذّب وفي الخرشى عن تقرير ولا حد على قاذف الكافر او العبد ولو كان القاذف مثلهما ولو تزناها الينا (قوله ان كان مثلهما ايوطا) للمعرة المعرة لها بخلاف غير المطيقة (قوله الا ان يكون قذفه بانه فعل به) اي ان كان مطيقا (قوله في قذف) اي غيره زنا او نفي نسب (قوله ولا في وطء) اي حصل من الهوى في رمية او بالغ ولا في الصبية من الصبي او بالغت (قوله ومن نفي) اي من كل بالغ هافل وان كاذ كافر او ورقا (قوله رجلا حرا مسلما) اي او امرأة ذلك ولو صغيرين او مجنونين (قوله نسبه من ابيه) اي لا من عمه (قوله فماليه الحد) اذا كان نسبه معلوما او مالو كان غير معروف النسب كالمذنب وذريته بنفي النسب عن اب معين فانه لا حد عليه واما قوله لا يابن الزنا او يابن الزانية او يابن مني مما يقتضي نفي نسبه عن مطلق اب فانه يحد لانه لا يلزم من نبذه كونه ولد زنا (قوله وفي التعريض الحد) ان ا هم لرمي بالزنا او نفي النسب عن ابيه او جده كما اذا نسب لعمه (قوله نحو ما انا زنا) اي ما لقائ غرضه انت زنا عبر عنه بلفظ موضوع لضده اي لمافي وهو ان انا زنا فليس المراد الضد اصطلاحا ثم ان تفسير التعريض بهذا قصور فالمناسب ان يقول واتعريض خلاف التصريح (قوله قيل يغلب المخ) لعل محل القولين ما لم يظهر ارادة احد جماعته والاعمال على ذلك ومن ظهر ارادة الثاني لمحق الله اي قوله يا جاره فان الظاهر انه يغلب جانب القذف فيجوز لمجرمان عرف عوام من يستمال هذا في المعول به (قوله ومن قال لرجل يا لوطي) اي وكان المقول له فمما كنه تقدم ومن اخطأ القذف بالحق او بانحرف وضبط هذا الباب الاشتمات العرفية والقرائن الحالية فتي قد اختلف انه لم يرد القذف ولا يحد متى وجد احد جماعته وان قل العرف وبطل بطل المحدثه ثبت القذف بشهادة عدلين على القذف او الاقرار به واختلاف في ثبوت بهادة النساء والشاهد واليمين اقول والظاهر من القولين عدم ثبوته بما ذكر (قوله بكلمة واحدة) وسواء تعدد نوع ما قذف به او تعدد وسواه كان ذلك في مجلس او مجلس فله حج (قوله او كل واحد واحد انفراد) بمجلس او مجلس واما لو قال احدكم زنا فلا حده عليه (قوله ومن كر شراب الخمر) اي قبل حذوه وكذا يقال فيما بعده (قوله فحد واحد) ثم نون الخمر وربعون الرقيق (قوله في ذات كاه) اي فيما تكر من افراد الشرع او من افراد الزنا (قوله اذا كانت جنسا واحدا) اي جنسها واحد

لا ارتفاع القلم عنه (ومن نفي رجلا) مثالا (من نسبه) من ابيه وان علاه عمل ان يقول له است بابين فلان (فعليه الحد) لان المعرة التي تدخل على الانسان في كونه ولد زنا اعظم من فعله الزنا لان معرة الزنا تزول بالنوبة ومعرة كونه ولد زنا لا تزول ابدا (وفي التعريض) وهو التعريض عن الفرض باللفظ الموضوع لضده نحو ما انا زنا (الحد) ولو ذكر لفظا يحتمل النسب والقذف مثل ان يقول له يا جاريه ل يغلب جانب النسب ويؤذّب وهو المذهب وقيل يغلب جانب القذف فيجوز لانه كانه قال له يا مكروب كالمكراب والمركوب هو المالك له (و) كذا (من) قال لرجل يا لوطي حد لانه نسبه الى فاحشة يلزم فاعاها الحد (ع) هذا اقا كان المقذوف العاقل قال له يا فاعل وان قال له يا مفعول فانه يحد سواء كان بالغ او غير بالغ (ومن قذف

جماعة) بكلمة واحدة او كل واحد واحد تعابه (حد واحد يلزمه من قام به منهم ثم) بعد ذلك (لا شيء) اي لا حد عليه لمن قام بمنهم لان الحد في القذف انما هو لاجل دفع المعرة عن المقذوف وتكذيب القاذف فاذا حد فقد اقرت المعرة ولا يحتاج الى تكرار الحد عليه واما الاثم فعليه (ومن كر شراب الخمر او) كره (زنا) فيلزمه (حد واحد في ذلك كاه) لان الحد رد اذا كانت جنسا واحدا تدخلت

كالاحداث اذا تكررت فان الواجب في جميعها طهر واحد وكذا من شرب الخمر وقذف لا يستعددا الحمد على المنصوص
فالاتحاد بخلاف من قذف وزنا فانه يستعد (٣٥٩) الحمد على المشهور وقوله (وكذلك من قذف جماعة) تكرار

وقيل ليس بتكرار لان ما تقدم اذا قذفهم مرة واحدة وهذا اذا كرر قذفهم (ومن لزمه حدود وقنل) مقل ان يزني ويشرب الخمر ويسرق ويقتل مسلما فالقتل يجرى عن ذلك كله ولا يجزئ (الاف) اجتماع (القذف) مع القتل (فليحد) لا قذف (قبل ان يقتل) لئلا يجرى مرة ظاهرة انه يحد ولو كان القذف هو المقتول ثم انتقل بين حد شرب المسكر فقال (ومن شرب) من المسلمين المكلفين الاحرار مختارا من غير ضرورة ولوجه لا للحد او الحرمة (خ) روا وهو ما عصره من العنب ليل (او) شرب (نييذا) وهو ما يبيع في الماء من التمر او الزبيب (ع) قوله (مسكرا) صفة لبيذ الخمر لان الاجماع على ان شارب الخمر يحد سكر او لم يسكر (ح) ثمانين حلة بعد صحوه باجماع الصحابة ان ثبت ذلك عليه اما اقرار او بشهادة شاهدين على الاستعمال او الشتم من

كما هو ظاهر وقوله وقد اختلف ائمتنا في احدى (قوله كالاحداث الخ) لا يتم التخيير الا لو قال سكا الطاهر فيكون كل منهما وجبا بالفتح او يقول اولان اسباب الحد الخ فيكون كل منهما موجبا بالكسر (قوله على المنصوص) مقابله ما اجراه الفخ من الخلاف في ذلك من الخلاف الكائن في قذف الجماعة هل يوجب قعدا الحمد لكل واحد منهم ام لا (قوله بخلاف من قذف وزنا) وخاصة ان الحدود المقدرة بقدرتي فيها واحد واحد والاختلاف لا يوجب اقامتها ويبدأ بأشدها عند عدم الحرف منه (قوله فانه يستعد الحمد على المشهور) ومقابله ما لعبد الملك ان القذف والشرب يدخلان في حد الزنا فيصدا ان اذا شرب وزنا او قذف وزنا (قوله وهذا اذا كرر قذفهم) اي قذف كل واحد بافراده (قوله ومن لزمه) من شرطية او موصولة وشروطها او صلتهما لزمته حدود ولا فرق بين تقدم سبهما على القتل او تأخره (قوله ومن شرب) المراد بالشرب وصوله للحلق من فم وان رد قبل الوصول لجوفه لا من أنف واذا زرعين وحقة ولوا الى الجوف ولو حصل الاسكار فيه بالفعل وان حرم ودخل في الشرب وضع ابرة غسها في خمر على لسانه واتلج ريقه وقوله من المسلمين احتراس فيهم فلاحده عليهم ذميين او حريين وقوله المكلفين احتراس فيهم فلاحده على واحد منهم كالا حد على الغالط (قوله مختارا) اي لا مكره وقوله من غير ضرورة اخرج به صاحب الفصة اذ لم يحدما (قوله ولو حلا للحد او الحرمة) اي قريب عهد بالاسلام فلا حد ولا حد في سقوط الحد فان قيل لم يحد زرعنا وهذا في الزنا حيث كان منه يسهل واجيب بان مفاصد الشرب لما كانت أشد من فساد الزنا اكثر تهالكا بهما زنا وسرق وقتل كان أشد من الزنا ولان الشرب أكثر وقوعا من غيره (قوله وهو ما عصر من ماء العنب) ليعمل لفضة ليل لاسن في التحق فالتناسب اسقاطها والاحسن ان يقول وهو ما دخلته المذبة المطرية من ماء العنب الذي لم تمسه النار بحيث صار شأنه الاسكار اسكر بالفعل ام لا (قوله التمر والزبيب) اي مثلا ليدخل العسل وغيره اي ويستمر حتى يجلو ويصل الى حد الاسكار وينبذ بمعنى مشبوز والعبارة على حذف اي ما مشبوز لان المشروب الماء المذبذ فيه نحو التمر لانفس المذبذ (قوله لان الاجماع على ان الخ) فيه نظران قول المصنف مسكرا مناه شأنه الاسكار اسكر بالفعل ام لا (قوله اما باقرار) اي ثبت عليه باقراره به وهو (قوله والشتم من يعرفها) وكذا لو شهد واحد على الشرب والاخر على الزنا وكذا لو شهد هذان بان شربا وشربا ولا نة غسل مثلا او شهدا على ان راحته في خمر واخر

يعرفها قاله (ع) ايضا وقوله (مسكرا ولم يسكر) اشارة الى الخالف القائل بأنه لا يحد في التبيذ اذا اسكر (ولاسيما عليه) اي على من شرب الخمر او التبيذ المسكر طاهر وان اكثر ذلك منه وهو وكذلك لا يحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين

(فرع) في اكل المشيشة ثلاثة أقوال في الأدب والادان (٣٦٠) حمت والادب ان لم يحمه موكذنا

أن راجحة نومه ثلاثا لأن المنيث يقدم على الثاني (قوله والادب) أي لا تأخذ حدة
كافي في أي وهو الراجح (قوله وكذلك الثلاثة) الاحسن أن يقول وكذلك
ثلاثة أي ثلاثة أقوال في بطلان أي فن يقول بالحذبة قول بالبطلان مطلقا ومن
يقول بالادب يقول بعده مطلقا وهو الراجح ومن يفصل في الحدة يفصل
في البطلان (قوله ويجرد) ظاهره الوجوب (قوله ويجرد المرأة الاما يقبها)
ويجرب أن يجعل في ذقة ويجعل تحتها شيء من تراب ويسل بالمال لاجل الستر (قوله
فاعدان) ظاهره الوجوب (قوله غير مربوطين) أي ومن غير شديدا لأن
يكون الضرب لا يقع موقعا فيجوز شدة ويكون المتولى للضرب شخصا متوسطا
لا في غاية القوة ولا في غاية الضعف (قوله الظاهر هو خلاف البطن) قاله في المصباح
وقوله والكتفان والظاهر وما بينهما من الكتف (قوله وينظر للحد) الاولى الجلد
(قوله والضرب يكون بسوط) ولا يجزى تضيق وشراك ولا ديرة وكانت ديرة
حمر للأدب (قوله من جلد) زاد بعضهم فقال بن - الواحد (قوله ليس له
رأسان) أي لا يكون له من الجهة التي يضرب بها رأسان بل رأس واحد (قوله
ويعد عليه بالخنصر والبصر) أي ويعد عليه عقد التسعين وسبعة عقد التسعين
أن يعضف السبابة حتى تلقى الكف ويضم الإبهام اليها (قوله ويقدم الخ) هذا
موجب لقوة الضرب عكس الذي قبله (قوله ولا يفرق على الأيام) قضية أن من
أفراد الموالاة ما إذا فعل بعضه في أول النهار وبعضه الآخر في وسطه أو آخره
وظاهر أنه ليس كذلك فالظاهر أن مراده ولا يفرق على الأيام أي مثلا فيكون
من أفراد التفرقة ما إذا فعل بعضه في وقت والبعض الآخر في وقت لظن السلامة
في ذلك دون فعل الجميع في وقت واحد فتدبر (قوله ولا تتخذ حامل حتى تضع)
ليلا يرمى إلى ما في بطنها وظهره ولو كان من زنا ولا يقبل دعواها الحمل بل ينفقها
النساء فان شككن في جملها أخرت أتمام ثلاثة أشهر من يوم رطها وهذا إذا مضى
لزمانها نحو الأربعين والأجاز أقامة الحدة ليهما لانهاء حرمة الحمل حينئذ وهذا
في غير فوات الزوج السيد المسترسل على وطئها والآخر لحضة (قوله وتتخذ
الخ) أي يقيم عليها الحدة عقب الوضع ان وجدت من يقوم بالطفل هذا اذا كان
حدها الرجم وأما لو كان حدة الجلد أخرت حتى تتم نفاسها وتجد من يرضع ولدها
(قوله لحديث العامة الخ) أي حيث جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهي حامل فقالت له طهر في فقال لها ذهبي حتى تضعي فلما وضعت أتت اليه فقال لها
اذهي حتى تقطعيه أو حتى ترضعيه فلما أرضعته أتت اليه فقال لها اذهبي حتى

الثلاثة في بطلان مسلاة
من صلى بها ثم شرع يبين
كيفية الحد فقال (ويجرد
المحدود) الله كرم من كل
شيء الا ما يستر عورته (ولا
تجبر المرأة الاما يقبها)
من (الضرب) كالفرع ولتتألم
بالضرب وتجزع من مثل
ما ركبته (ويجلدان
فاعدان) صوابه فاعدين
بالضرب على الحال ووجه
الرفع بأنه خبر مضمر أي هما
فاعدان غير مربوطين ومحل
الضرب الظاهر والكتفان
دون غيرهما ويتوسط
في الضرب في الحدود كلها
وينتظر للحد اعتدال الهواء
والضرب يكون بسوط - من
جلد ليس له رأسان ويكون
رأسه اثنان أو يقبض عليه
بالخنصر والبصر والوسطى
ولا يعض عليه بالسبابة
والإبهام ويقدم رجله اليمنى
ويؤخر اليسرى ويوالي بين
الضرب ولا يفرق على الأيام
الا أن يحنث من توليه
هلاك الحدود هذا في غير
الرجم وأما ان كان حدة
الرجم رجم سواء كان
محبا أمهرا أيضا لان القتل
هو المقصود بالرجم (ولا تتخذ حامل حتى تضع)

هو المقصود بالرجم (ولا تتخذ حامل حتى تضع) ويتجدد من يقوم بحال الطفل لفظا له لحديث العامة قد تودعيه

(و) كذلك لا يحدمريض
منقل) حتى يبرأ لحوق
التلف اذا جلد (ولا يقتل
والطىء البهيمة ج) لولا
قوله (وليغالب) لا يحتمل
أن يفهم منه انه يحدمرحمه
البكر فكأنه قال ولا يحدم
والطىء البهيمة وليغالب
لا ارتكابه أمرهم قال قوله
عليه الصلاة والسلام
من أتى بهيمة فلا حدم عليه
رواه الترمذى والعمل عليه
عند أهل العلم بما روى
من أنى بهيمة فاختاره
واقبلوه ما معه فغير ثابت
ثم انقلبت حكمكم على آخر
ما ذكره في الحدود فقال
(ومن سرق) يقع الرأه من
الكافين المذكور والأناث
الأحرار والأرقاء مسلمين
وغيرهم (ربيع دينار ذهباً)
ولالتفات الى قيمته (أو)
مربع ما قيمته يوم السرقة)
لا يوم الحكم على المذهب
سواء ارتفع السر يوم الحكم
أو انخفض (ثلاثة دراهم
من العسروس أو) سرق
(وزن ثلاثة دراهم فضة)
خاصة ولا التفات الى كونها
تساوى ربع دينار (قطع)

تستودع عليه فلما استودعته أنت فرجها انتمى واسمها اسمية أو أمية بنت فرج
(قوله مثقل بفتح القاف المشددة) أى اشتد مرضه حتى يبرأ لئلا يؤذى الى تلف
نفسه ولذلك يجب أن ينتظر بالجلد اعتدال الهواء وأمالو كان حذو القتل ولو بالرحم
فلا ينتظر (قوله وليغالب الخ) أى باجتهاد الامام والبهيمة كغيرها فى المستقبل
ذبحوا أو كلاً (قوله فكأنه قال الخ) أى ان قول المصنف وليغالب قرينة دالة
على أن المواد بقوله ولا يقتل ولا حدم وقوله لا ارتكابه تعليل لقوله وليغالب وقوله
لقوله دليل لقوله ولا يحدم والطحىء فان قلت اذا كان المراد لا حدم على والطحىء البهيمة
فلم عدل عن صريح اللفظ قلت اشارة الى أن ما ورد فى ذلك من القتل غير صواب
(قوله فغير ثابت) زاد فى التحقيق فقال وانكره مالك (قوله ومن سرق بفتح
الراء) أى فى الماضى ومكسورها فى المضارع وت وعرف ابن عرفة السرقة
بقوله أخذ بكاف حراً لا يقتل اصفه أو مالا محترماً غيره نصاباً أخرجه من حرره
بقصد واحد خفية لا شبهة له فيه فلا قطع على صبي ولا محزون ولا على من لم يصدأخذ
النصاب دفعة واحدة وأخرج النصاب على مرات ولا على أب أخذ من مال ابنه
قد رنصاب واحترز بقوله خفية عمالو خرج جهاراً فهو نصاب يسمى محتلاً أو الحاصل
أن السارق من يدخل خفية ويخرج كذلك والمحتمل من يدخل خفية ويخرج
جهرة والخائن من يدخل ويخرج جهرة ومعه اذن (قوله ولا التفات الى قيمته)
أى ولا يلتفت الى حكمه يساوى ثلاثة دراهم (قوله أو سرق ما قيمته) قضيته أنه
لا تقويم الا بالدراهم سواء ساوت الثلاثة دراهم الربع دينار أو نقصت وهو
كذلك ولذا لو سرق قيمة السرور ربع دينار ولم تساو الثلاثة دراهم لم يقطع
وهذا حيث وجدت الدراهم فى بلد السرقة وان لم يتعامل بها أو أمان لم تكن
بلد السرقة الا الذهب فالتقويم بالذهب وقوله يوم السرقة أى ما يساوى الثلاثة
دراهم وقت الاخراج من الحرز لاقبله أربعه فان نقصت وقتته كذبح شاة بجزر
أو خرق ثوب بجزر فتنقص عند الاخراج لم يقطع كان لم يساوها الا بعد الاخراج كطرو
غلر (قوله على المذهب) راجع لقوله يوم السرقة ومقابلته بغيرها يوم الحكم
وانما كان المذهب ما قال لانه وقت تعلقها بالذمة (قوله وزن ثلاثة دراهم
فى التحقيق) تقدم فى الزكاة أن دينار السرقة والنسكاح والدية اثنا عشر درهماً ودينار
الجزية والركعة عشرة دراهم (قوله خالصة) احترازاً من الغشوش بالخاص فانه
لا يقطع فى ثلاثة دراهم من ذلك ابن رشد الا أن يكون نفاهاً أو ائتماراً لا يقدر له تحقيق
والاصل أن الاعتبار بالخوص من الغش ولو كانت رديئة المعدن كما قاله الأتقانى وانما

والاصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ٩١ عد فى الصحيحين لا يقطع يد السارق الا فى ربع
دينار فصاعداً

ترك المؤلف قيد الخلو في الربع دينار نظر الغالب إذا الغالب خلوصه من الغش ولا بد من الخلو فيه أيضا (قوله في جبن) الجبن هو الترس لأنه يوارى حامداً أي يستتره والميم زائدة وتجميع على جبان وإنما كانت زائدة لأنه من الجنة والستر ذكروه في النهاية (قوله أن يكون عاقلاً بالغاً) فلا قطع على غير بالغ ولا على مجنون مطبق وكذلك أن كان يفتيق أحياناً وسرق في حال جنونه ولا ترتب عليه القطع إذا أفاق كما أن السكران بحرام يقطع بعد صحوه سرق حال سكره أو قبله فإن قطع قبل صحوه اتفق به وكذلك المجنون وإن كان بغير حرام فكالمجنون الذي سرق حال جنونه واستظهر جملة على أنه محرام حيث شئت لأنه الأغلب الآن تكون حالته ظاهرة في خلاف ذلك وانظر إذا شئت في سرقة المجنون الذي يفتيق أحياناً هل هي في حال جنونه أو أفاقته والظاهر جملة على الأقل حديث أدروا الحدود بالشبهات ولا بد أن يزد مختاراً للفرج المذكور ويكون الاكراه بخوف القتل واستظهر أن مال الذي كمال المسلم في ذلك وأما الأكره على الإقرار بالسرقة فيكون بالقتل وبغيره (قوله غير ملك للمسروق منه) أي لا يكون السارق عبداً للمسروق منه وأما لو كان عبداً فلا يقطع ذلك العبد (قوله ليس عليه ولادة) احتراز من الأب والام إذا سرق أي من مال ولده فإنه لا قطع عليهم ما ورثه من أبيه ولو كان فرعه عبداً فإنه يملك ما بيده حتى ينزعه السيد لقول النبي صلى الله عليه وسلم أنت وما لك لا يملك أما الابن إذا سرق من مال أبيه أو جده فإنه يقطع لضعف الشبهة (قوله غير مضطر للسرقة) احتراز عن سرق لجوع أصابه (قوله أن يكون ممياً ينفع به) احتراز عما إذا سرق جارا مثلاً أشرف على الموت فإنه لا ينفع به أي انتفاعا شرعياً فلا قطع على من سرق طيراً يساوي ثلاثة دراهم لأجل اجابته مثل الدلائل والعصافير لأنها منفعة غير شرعية نعم إن كان لحمه يساوي بعد ذبحه نصاباً فإنه يقطع لذلك وأما الحمام فمصدلياً أي بالأخبار لا اللعب فهي منفعة شرعية فيقوم على ما علم منه من الموضع الذي يملكه وتبلغ المسكينة إليه (قوله نصاباً) أي بشرط أن يقصد أخذ جميع النصاب ولو على مرات فن قصد استئداء أن يخرج النصاب في ليلة واحدة فأخرجه على مرات فيقطع فلا يخرج نصاباً على مرات في ليلة أو ليلتين أو بعد ابتداء برقته كله فإنه لا قطع عليه ويعلم قصده كله بأقراره أو بقرينة كإخراجه دون نصاب مما وجدته مجتمعة في محل واحد من قبح أو متاع ثم يرجع مرة أو أكثر فيخرج تمام النصاب فيعمل ذلك على أنه قصد إخراجه ما أخرج في مرتين أو أكثر قصداً واحداً أو سواء كان حين أخرجه

وفي الموطأ أنه عليه الصلاة والسلام قطع سارقاً في جبن قيمته ثلاثة دراهم ولا قطع شروط في السارق والمسروق فهم بعضها مما تقدم فأنى في السارق أن يكون عاقلاً بالغاً غير مالك للمسروق منه ليس له عليه ولادة غير مضطر إلى السرقة والتي في المسروق أن يكون ممياً ينفع به نصاباً

ما أخرجه أولا لا يقدر إلا على إخراج ما أخرجه فقط أو يقدر على إخراج نصاب
 كامل (قوله ما لم يفرغ) أي أو ما لو سرق ملكه المردون أو لم يستأجر
 فلا قطع وإن تعلّق به حق الغير والفرض أن ماله بينة بالهينة والاستيفار والاقطع
 كما أنه لا قطع على السارق إذا مال الشئ وأسرّ وقبيل خروجه من الحرز
 بأن ورثه مثلا لأن ملكه بعد خروجه من الحرز يقطع ويشمل قوله يملوكا
 لغيره السارق من سارق فية قطعا من وكذا لو سرقه ثالث وهكذا ويشمل السرقة
 من المسجد أو باب بهاء على أن المال لا واقف (قوله ما كانا مال) وأما لو كان يملوكا
 لغيره ملكا أخيرا تام كالشريك إذا سرق من مال الشركة فلا قطع على ما انفصله
 راجع المسئلة أن من سرق من مال شركة يدينه وبين آخر يقطع بوجود شرطين
 الأول أن يحجب السارق عن مال الشركة أي ليس له فيه تصرف الثاني
 أن يسرق فوق حقه نصيبا من جميع مال الشركة ما سرق وما لم يسرق أن كان
 مثليا كما إذا كان جنة المال اثني عشر درهما وسرق منه تسعة دراهم وأما أن كان مقوما
 كشركة في عروض مختلفة القيمة ككتب مختلفة جلتها أو شيء فليسرى
 كتابا بعينها أو شيء فية قطع لأن حقه فيه نصيبه فقط قد سرق فوق حقه منه نصيبا
 فإن سرق دون ذلك لم يقطع وفرق بين المقوم والمثل أن المقوم لما كان ليس له أخذ حظه
 منه لا يرضى صاحبه لاختلاف الأغراض في المقوم كان ما سرقه منه حفظه وبعبارة
 حفظ صاحبه وما نفي كذلك وأما المثل فلما كان له أخذ حظه منه وإن أتى صاحبه
 فقدّم اختلاف الأغراض فيه فأبطلت تعيين أن يكون ما أخذ منه ما هو قدر حظه
 أو أكثر بدون نصاب مشترك بينهم وما نفي كذلك (قوله ثم ما لم يفرغ) أي بأن يجوز
 بيعه لأن سرق خمر أو طيبورا وما أشبه ذلك فإنه لا يقطع ولو لذي سرقة مسلم
 أو ذمي إلا أنه الخمر يقضى عليها بقيمتها إن كانت لذي لمسلم حيث أنفها السارق
 والاردت بيعه من ماله لأن كانت لمسلم لو جوب اراقتها إلا أن يساوي غشيب
 الطيبور بعد كسره بالفعل فلا يدر قيمته بتقدير كسره ثلاثه دراهم فإنه يقطع
 ثم إن رعاة الخمر إذا كانت تساوي نصيبا بعد دفعه هل يقطع قلت هو الظاهر
 وكذا لا قطع على من سرق كلبا أذن في اقتاده أم لا معلما لا ولو تساوي لتعليمه نصيبا
 لأنه لا يباع (قوله إذا سرق من حرز) أي بأن أخرج من الحرز وإن لم يخرج هو
 وسواقي النصاب خارج الحرز أو تلف بسبب من الأسباب (قوله وهو ما لا يرد
 الواضع فيه مضيقا) أي أنه ليس له ضابط شرعي وحرز كل شيء بمجسه فالحرف
 يختلف باختلاف الأشخاص والأموال فرب مكان يكون حرزا بالنسبة إلى شخص

ملوكا لغيره ملكا تاما مختبرا
 أخرجه من حرزه وإلى هذا
 أشار بقوله (إذا سرق من
 حرز) وهو ما لا يرد الواضع
 فيه مضيقا عرفا اخترازا من
 السرقة من غير الحرز أو
 في الحرز وقوله من مكان إلى
 مكان استسرازا اخترازا من
 أخذ حظه لاسا

أو مكابرة فلا يقطع في هذه المراتك كما هو قد أشار إلى هذا الشرط الأخير منه بقوله (ولا يقطع في الخامسة) يصح
الثناء وهي أخذ المال ظاهراً غفلة وقوله (ويقطع في ذلك) (٣٦٤) أي (في السرقة) أي سرقة ما ذكر

(يد الرجل والمرأة والعبد)
تكرار مع قوله ومن سرق
فان من عام والقطع المذكور
يكون أولاً في هذه الميخ (ثم
ان سرق) فانية بعد ان قطعت
يده الميخ (قطعت رجلاه
من خلاف) وذلك بأنه
تكون اليسرى (ثم ان سرق)
ثالثاً (فقطعت يده)
اليسرى (ثم ان سرق) رابعاً
(فقطعت رجلاه) الميخ
وهذا الترتيب اذا كانت
اليمنى موجودة سليمة ولم يكن
أسيراً فان كان أسيراً قطع
الشمال دون اليمنى وإلا لم
يكن له يمينى أو كانت شلاً
أو ناقصة أو كثر الاصابع
فانه ينقل الى قطع الرجل
اليسرى وموضع القطع
في اليسرى من الكوع
وفي الرجلين من مفصل
الكعبين (ثم ان سرق)
في الخامسة (جلدوهن)
ثم شرع يتكلم على شيء
بما ثبت به القطع فقال
(ومن أسرق سرقة قطع)
ما لم يكن مكرهاً ويصحب

وغيره من زوايا النسبة لآخره ويكون حرز النسبة لتساع ولا يكون حرزاً بالنسبة
الى تساع آخر (قوله أو مكابرة) المكابرة والذي يأخذ المال من يده صاحبه
على وجه التهمين غير محاربة وهو الناصب وليس المراد انه كابر بعد ثبوت أخذ
ملك الغير لان هذا يلزمه القطع ولا عبرة بمكابرته (قوله ظاهراً) أي أخذ ظاهراً
لا خفية (قوله الرجل والعبد) أي المكافون وبه قطع الحر والعبد والعاهل
وان لمنهم (قوله ولم يكن أسيراً) تبع القمى وظاهر خليل والجلاب وابن
الحاجب والارشاد وغيرهم ولو أسيراً أو أماً لا يقطع فيه طبعاً اتفاقاً (قوله
أو كانت شلاً) أو فاسدة وقوله أو نقص أصابع ثلاثة ليمنى قبل
الحكم بقطعه الا اصبعين أو ثنتين (قوله فانية ينقل لقطع الرجل اليسرى) فان
سرق مرة فانية قطعت يده اليسرى ثم رجلاه اليمنى (قوله وموضع القطع في اليدين
من الكوع) واذ اقطع فانه يحسم بالنار أى يكوى موضع القطع لينقطع جريان
الدم بحرق أفواه العروق لان دوام جريه يؤدى الى موت المقلوع فيغلى الزيت
على النار ثم جعل اليد فيه والحسم من حق المقطوع لان تمام الحد واسـتـظـهـر
المطاب ان حكم الحسم الوجوب على كل من الحاكم والمقطوعة بيده (قوله
ثم ان سرق في الخامسة) أى ساقم الاعضاء والمباقي اليمنى مرة رابعة (قوله جلد
وهن) ولعل الجبس لظهور ريقته أو موته ونفثته واجرة حبسه من ماله فان لم يوجد
له مال فن يدي المال والاعض على المسلمين (قوله ما لم يكن مكرهاً) أى والا فلا
ولوعين السرقة أو أخرج القاتل انظره مراح خليل (قوله لشبهة أو غيرها) مثال
الشبهة ان يقول أخذت مالى المودع وظننت ذلك سرقة ومثال غير الشبهة
ان يقول مثلاً انا كذبت في اقرارى (قوله أقبل) أى ترك (قوله أى قيمتها الخ)
قال في التعقيب وانما قدرنا القيمة لان الغرم لا يكون الا في الغائب وأما اذا كانت
فائمة فانه تأخذ منه وانما يلزمه الغرم دون القطع لان القطع حق لله تعالى والغرم
حق الادنى فلا يسقط بالرجوع كالأقردين لرجل ثم يرجع الى شبهة فلا يلزم
الغرم انتهى والحاصل ان السرقة اذا كانت باقية فانه تأخذ وليس للسارق
ان يتمسك به فها على وجه يدفع له القيمة ولا فرق في ذلك الحالة بين أن يكون قد
قطع أو لم يقطع (قوله حتى تخرج السرقة) وان لم يخرج هو أو ابتاعه درا (قوله فنى

في الاقرار مرة واحدة (وان رجع) عن اقراره بالسرقة لشبهة أو غيرها (أقبل) من القطع (وغرم السرقة) كل
أى قيمتها (ان كانت) القيمة (معها والا) أهمه وان لم تكن معه القيمة (انبعجها) ولما قيد القطع بالسرقة من الحرز به
على ان ذلك ليس على الطلاقه فقال (ومن أخذ في الحرز لم يقطع حتى يخرج السرقة) التي باءت نساباً (من الحرز)
م سواء كان الاخراج بنفسه أو بما مال الى خارج أو أخرجه على ظهر دابة أو كانوا جماعة فيرفعه على رأس أحدهم

كل ذلك القطع) أي يقطعون جميعه ما اذا كان لا يقدر على رفعه الا برفعهم
واذا كان يقدر عليه وحده فلا يقطع الا هو وحده واما اذا اشتركا في حمل نصاب
فانخرجهما فانه لا يقطع على واحد منهما ولكن بشرطين الاول ان يكون كل واحد منهما
يستقل باخرجه من الحرز دون صاحبه الثاني ان لا ينوب كل واحد منهما لنصاب
فاذا لم يستقل أحدهما باخرجه من الحرز فليعلمه القطع ولو لم ينوب كل واحد نصاب
أو نأب كل واحد نصاب ولو استقل باخرجه من الحرز والحاصل انه ان نأب كلا
فأب فالقطع على شكل واحد والا فان استقل كل باخرجه من الحرز فلا يقطع
والا فالقطع عليهما ولو خرج كل واحد منهما حاملا لشيء دون الآخر ولم يشركا فيها
أخرجوه لم يقطع مع منهم الا من أخرج ما فيه ثلاثة دراهم (قوله حتى يخرجها) فان
أخرجها قطع لانه حرزها هو فيه وسواء كان القبر قربا من الحرز أم لا وانما يقطع
لان النباش سارق وكل سارق تقطع يده وكذا يقطع يده من سرق كفن الميت
المري في البحر لان البحر حينئذ هو حرز له وسواء رمى بالبحر مثقالا أم لا ولا يقطع على
من سرق ما على الفريق من الحوائج ونحو ذلك كفن ان يكون معتادا ولو مندوبا وما
زاد على ذلك لا يقطع ومثل سرقة الكفن سرقة نفس المحدث لا ما كان على ظهره
من رخام ونحوه (قوله من بيت) لاختصاصه بغيره بيت فلما أذن تأخر ان يدخل
حائوته يقطع به شيئا يشترط فيه ما خلت من شيء فلا يقطع (قوله وانما هو خائن)
حاصلا انه لا يقطع على من سرق من موضع مأذونه في دخوله كالشخص يضيف
الضيف فيدخله داره أو يبيع الشخص ان داره لياتيه من بعض بيوتها بشيء
ونحو ذلك فيسرق من موضع مغلق قد جرع عليه فيه وان خرج من جميع الدار لانه
خائن لا سارق وقرينه وبين مسيلة الشر كما ان الداخل في الدار ليس بأذن المسروق
منه بل المال من الشركة بخلاف الضيف (قوله ليس على منتهب) قال الشافعي
في النهي بالمنتهب من أخذ المال عيانا متعمدا قوّة وغلبة والمختلس من يخطف
المال من غير غلبة ويتعمد الحرب مع معاتة المالك والسارق هنا يأخذ خفية
والخائن من يخون في ودية ونحوها يأخذ بعضها والجاحد من ينكرها (قوله
لو سرق أحد الزوجين) من موضع جرع عليه ان يدخله أو يفتقه ولا يعتبر النحر
بالكلام بل لابد من الغلق والفرق بينه وبين الضيف ان أحد الزوجين قصد
النحر عنه بالخصوص وما قصد بالخصوص أشد ما قصد بالعموم بخلاف الضيف
فانه لم يقصد النحر عنه بخصوصه وحكمه أمة الزوجة حكمها في السرقة من مال
الزوج وحكم عبد الزوج حكمه اذا سرق من مال الزوجة (قوله من حد أو قطع) أي

(و) ما اقراوه فيم كان في رقبته (أي فيم يوجب أخذه فيه) (١٦، ٣) (فلا قرأته) لأنه لا يتم مع أنه قاله

أوقتل أى كافراره بشرب أو قذف أو قطع أو زنا أى من كل أمر يوجب العقوبة عليه
في جسده وإن أنكر ذلك سيده كفى نت وإذا أقر العبد بسرقة مال في يده أو أنكر
ذلك سيده فعليه القطع والمال السيد دون المقر له كذا في نت (قوله وأما التمراره)
فبما كان في رقبته كما إذا أقر بقطعه يد أو الكا تب أو الم ولد والم دب كالقن (قوله
في غر معلق على رؤس الشجر) أى من أصل خلقته هذا في المعلق في البستان وأما
ما كان من النمر في الدور أو البيوت فإن سارقه يقطع لانه من حرز رقلنا من أصل
خلقته احترازاً عما لوقطع وعلق على الشجر فهذا الا قطع بسرته ولو بعتاق ولو قطع
ورضع في الحبل العناد بوضعه فيه قبل الجرين قيل بعدم القامع مطلقاً وقيل به مطلقاً
وقيل إن كدس يقطع شبهه بما في الجرين والافلا شبهه بما على رؤس الشجر
وسرقة بعد وضعه في الجرين يقطع من غير خلاف (قوله والقولان حكاهما
في المختصر) من غير ترجيح الآن القول بعدم القطع منصوص بالقطع مخرج (قوله
لا قطع في الحمار) كأنه كالتمر المعلق على رؤس الشجر (قوله سواء كان معها
واع أم لا) فهى كالمستثناة من قولهم إن كونا شئى بحضرة ساحبه يعد حراً
في قطع سارقه ولو كان صاحبه جالساً به في البحر أو لعل وجه الاستثنا أنها في حال
رعيا تكون مفرقة غير متصلة برهها (قوله ووضع مقيلها) أى عقب الرواح من الرعى
وقبل الذهاب للرعى فيقطع السارق لها منه سواء كان معها راع أم لا ومثل السرقة
من المراح السرقة منها حال سيرها للرعى على العمد دلانها تكون مجتمعة ولذلك
يقطع السارق من الأبل المجتمعة أو البقر والجوامس في حال سيرها للرعى بمجرد
إباته عن إقامها ولو لم تكن بينة (قوله وهما رين) المعروف عند العامة بالجرن
سواء كان قريباً من البلد أو بعيداً عنها قال ابن القاسم وإذا جمع الحب أو التمر
في الجرين وغاب به عنه وليس عليه باب ولا حائط فإنه يقطع السارق منه ولو كان
في الصحراء ومن غير حارس (قوله لمن بلغ الامام) ظاهره جواز الشفاعة فيما
ذكر قبل على الامام ولو كان المشغوع له معروفاً بالفساد وهو كذلك أى في غير
حد السرقة وأسأه ولا تجوز الشفاعة فيه له ولو قبل بلغ الامام (قوله يدل عليه
حديث ما عرو الغامدية أى) يدل على أنه يحذر ولو تاب انظره فإنه لا يدل على أنه تاب
الآن يقال طلبها للظهاره منه صلى الله عليه وسلم يدل على أنها تاب وكذا ما عر
(قوله أى في الشفاعة بعد بلوغ الامام) وأما قبل فيعوز على المعتدون كأن ظاهر
المصنف أنه محل وفاق (قوله مرة قال لا يجوز) وهو المعتقد (قوله الآن يريد
المقدوف النستر) ويعرف ذلك بسؤال الامام خفية عن حال المقدوف فإذا بلغه

لم يقر له (ولا قطع في ثمر)
 بمنزلة عاق على رأس الشجر
 ظاهره ولو كان عليه غلق
 وقيل عليه القطع والقولان
 حكاهما في المختصر من غير
 ترجيح (و) كذلك (لا) قطع
 (في التجرار) وهو قلب النخل
 حال كونه (في النخل)
 (و) كذلك (لا) قطع
 (في الغنم الرليعية) في حال
 رعيها سواء كان معها راع
 أم لا (حتى تسرق من
 مراحيها) بضم الميم وفتحها
 موضع مقليلها التي تساق
 إليه وكذلك الثمر المقطوع
 لا قطع فيه حتى يسرق (من
 الأندر) وهو الجرين سواء
 كان قريبا أو بعيدا (ولا
 يشفع لمن بلغ الإمام
 في السرقة والزنا) والتجر لانه
 إذا بلغ الإمام تعلق به حتى
 الله فلا يجوز للإمام العفو
 عنه ولا طلبه منه ظاهر
 كلامه وإن تاب السارق
 والزاني وهو كذلك يدل عليه
 حديث ما هز والقامدية
 (واختلف في ذلك) أي
 في الشفاعة بعد بلوغ الإمام
 (في التقذف) فقال ثالث مرة
 يجوز عفو بناء على

۱۰۰

ان القذف حق للمذوف وسرة قال لا يجوز زنا على احد حتى لله تعالى الا ان يريد المذوف الاسترخاء

نفسه فیروزانہ فا

(ومن سرق من الحكم) ونحوه (قطع) لان الانسان حرز لما عليه (ومن سرق من الحرز) بتشديد الياء قال (ص) وقال ابن العربي هر بضم الهاء وسكون الراء وهو بيت يجعله (٣٦٧) السلطان لامتاع والطعام (و) من

(بيت المال) وهو بيت يجعله السلطان العيين الذهب والغنصه (و) من (الغنم فيه سبع) في ذات كله (وقيل اسرق فوق حقته من الغنم بثلاثة دراهم قطع) وهو قول عبد الملك والاقول قول ابن القاسم ومحل الخلاف اذا كان من الغنم (ويشبع السارق اذا قطع بقيمة ما فات من السرقة) أي يؤخذ منه قيمتها (في حال ملائه) واحدة تر بافات عما اذا كان المسروق باقيا فان صاحبه يأخذه بعد القطع لان القطع ليس عوضا عنه وانما هو لانتهاك حرمة الحرز والمسروق باق على ملك صاحبه (ولا يشبع السارق بمافات (في حال عدمه) لان ازالة المال لا يجب فيه عقوبتان القطع والاتباع مع العدم (ويشبع السارق في عدمه بما) أي بالشئ الذي لا يقطع فيه من السرقة) بأن كان دون النصاب لان القطع لا يلزمه فلم يبق ما يمنع من اتباعه.

عنه انه من يتشكى على نفسه ظهورا الامر جاز عقوه والظاهر الجوار اذا اراد به عقوه دفع ضرر يتوقع حصوله من القاذف به مدحه وهذا اذا لم يكن القاذف أنا أو اما والاجاز العقو وان لم يرد ستر وهذا الخلاف أيضا في القائم لنفسه وأما القائم لغيره كالابن يقوم بحق أبيه أو امه وقدمات المقدوف فانه لا يجوز العقو عنه لان صاحب الحق قد مات فانه في التحقيق ويجوز العقو عن الذي وجب تعزيره والشفاعة فيه ولو بعد بلوغ الامام فانه الخطاب قال بعض عقبه وظاهره ولو كان التعزير لمحض حق الله (قوله ونحوه) كالجيب والعمامة والحزام (قوله لان الانسان حرز لما عليه) لان كل شئ بمحضرة صاحبه يقطع سارقه والمراد بصاحبه الحافظ له مال السكا أو غيره كبيرا أو صغيرا يتأق منه المحفظ ولو ناعا له شعور ولو سرق الشئ وصاحبه لا يقطع كما لو سرق الذاتية مع راكبتها (قوله بتشديد الياء) أي مع كسر الراء وهو المعروف بالشون (قوله والطعام) عطف تفسير على المتاع (قوله من المقيم) أي بعد حوزة وقطع بذلك اضعف الشبهة فيه كان الامام منتظما أم لا (قوله وقيل ان سرق) ضعيف والراجع الاول وهو انه يقطع سواء سرق من الغنم مما يخصه أو قدره على الراجع (قوله في حال ملائه) أي المستمر من يوم السرقة الى يوم القطع (قوله لمافات في حال عده) المراد انه لو أعسر جزاءه من الزمن الذي بين سرقة وقطعه لسقط عنه اسلا يجتمع عليه عقوبتان (قوله بأن كان دون النصاب) أي أورد جوعه عن اقراره

(باب في الاقضية والشهادات)

(قوله وذكر في الباب الخ) أي وهو غير معيب بل حسن (قوله أما الاقضية) بفتح الهمزة فجمع قضاء بالمسك كقباع وأقبية وأصل قضا قضى لانه من قضيت والهمزة تبدل من الياء والواو الواقعين بعد الالف كماء وبناء وجمع على اقضية ومثل قضا اقضية الا أنها تجمع على قضا كما هدية وهذا يا ومعنى القضا والقضية في اللغة احكم على ما تبين (قوله وهولعة المحكم) جملة معرفة الطرفين فتعبد الحصر أي حصر المعنى القوي على الحكم وليس كذلك بل هذه السبعة التي اشار اليها معان لغوية لا اصطلاحية بل أنها هاهنا بعض الى ثمانية فقال وحاصله أنه يستعمل لغة معنى الحكم والفراغ والهلاك والاداء والانهاء والمضي والصنع والتقدير انتهى بل مضاه اصطلاحا قال ابن رشد القضاء الاخبار عن حكم شرعي على سبيل الالتزام (قوله ترجع) من رجوع الشئ الى مفره ولو بطريق اللزوم وقوله تمامه عطف

(باب في الاقضية والشهادات) وذكر في الباب ايشاء لم ترجم لها كالحكم والغلس والقضية ونحو ذلك في محله ان شاء الله تعالى أما الاقضية فجمع قضاء بالمسك وهولعة المحكم واصطلاحا له سبع معان ترجع الى انقضاء الشئ وتماه

تفسير (قوله ومنه) ظاهره أن الضمير عائذ على الرجوع إليه الذي هو التمام (قوله فصل الحكومة) هكذا فيما يبدى من نسخ هذا المزارح والصاب الخصومة كما هو الموجود في كلام غيره (قوله والقضاء) أي الحكم بالعدل فالأحسن أن يقول وهو من أفضل أعمال البر (قوله من فروض الكفاية) أي عند تعدد من يقوم به وقوله لما فيه من مصالح أي المصالح التي لا بد منها وقد يعرض له الوجوب العيني كما إذا انفرد انسان بشروطه أو خاف فتنة على نفسه أو ماله أو ولده أو الناس أن لم يتول أو خاف ضياع الحق على أربابه أو على نفسه بسبب تولية غيره ولو أزيد فقهائهم القبول والطلب للقضاء وإذا امتنع من وجب عليه من القبول أجبر وأن يضرب أو سجن وأن لم يتبع عليه فإنه لا يلزمه القبول ولا الطلب ولو عينه الإمام القضاء فيجوز له أن يهرب وأن كان مرض كفاية لأن القضاء مخالف لاسانئير وفروض الكفاية وقد تعرض له الحرمة ككونه جاهلاً أو فاسداً به تحصيلاً الديان من الأخصام أو جأراً والاستعباد كدولته لا شهرارعه والابادة كقتل الأتراك من بيت المال لفقره وكثرة عياله والسكرانة كتوليته لقتلهم ليل الجاه وقصيره عظيم في أعين الناس (قوله ليس خطره) أي الحكم من حيث هو لا يتبدد وقوله وأكره مطوف على قوله أعظم نفسه سيرة فعالماتهم من أن المراد الذنوب المتعاطاة رأياً برادياً أعظم الذنوب الكبائر (قوله وأما القاسطون) أي الجائرون أي وأما القاسط فعناء العادل أن الله يحب المقسطين وفي خبر أن المقسطين على منابر من نور يوم القيامة فالقاسط ضد المقسط ولا يخفى أن جعل القاسطين حطب جهنم يؤذن بأنه من أكبر الكبائر ظاهراً (قوله أن أعنا الخ) قال في النهاية العتو الخبر والتكبر وقد عني يعتو عتوا فهو عات (قوله على الله) أي عند الله أو على عباده الله أو أن المتعبر عليهم كالتعبر على الله وقوله وأبغض لازم لما قبله وكذا ما بعده وقوله من أمة مجرود كذا من غيرهم وخصهم بالذكر لأنهم الذين يصدد الأمر والنهي وقوله محنة ابتلاء واختبار وقوله به عظيم أي بابتلاء عظيم أي باختبار عظيم (قوله فقد دمج) بالبناء لأنه قول قال الخطابي معنى الكلام التحذير من طلب القضاء والحرص عليه فكانه يقول من تصدى للقضاء فقد تعرض للذبح فليحذر ولا يبقه وقوله بغير سكنين يحتمل وجهين أحدهما أن الذبح إنما يكون في غالب العادة بالسكنين بعدل به صلى الله عليه وسلم عن سنن العادة إلى غير العلم أن الذي أراد هذا القول إنما هو ما يخاف عليه من هلاك نفسه دون هلاك بدنه الوجه الآخر أن الذبح الذي يتم به ازهاق الروح إنما يكون بالله كين فان ذبح بغير سكنين كان ذبحه

ومنه قوله تعالى ولولا أجل مسمى لقضى بينهم أي لفصل ومنه قضى القاضي فصل الحكومة والقضاء من فروض الكفاية لما فيه من مصالح العباد ابن شماس والحكم بالعدل من أفضل أعمال البر لا تكن خطره عظيم لأن الجور في الأحكام من أعظم الذنوب وأكبر الكبائر قال الله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وقال صلى الله عليه وسلم إن أغنى الناس على الله وأبغض الناس إلى الله وأعد الله للناس من الله رجل ولله من أمة مجرود شيئاً فلم يعدل فيهم فالقضاء محنة من دخل فيه ابتلى بعظيم ولذا قال صلى الله عليه وسلم من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكنين وفي رواية فقد ذبح بسكنين انتهى

وله شرطا محمدا لا يمتد لاسمائه وفي الاسلام والاهل والخبر والذكورية والبلوغ والاله الفطنة والاجتهاد
تصح ولاية مقدم وجود (٣٦٩) مجتهد وبدل حديث صحيح فقال (والبينة على المدعي واليه على

حتموا تعديا فضرر المال بذلك ليكون المبلغ في الحذر من الوقوع فيه والله أعلم
انتهى (قوله والعدالة) اعلم ان هذه الشهادة تستلزم ما ذكره قبل اذ هي
وصف مركب من خمسة اوصاف الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعدم الفسق
(قوله والفطنة) أي فلا يصح تولية المغل الذي ليس عنده فطن لمحتاج الخصوم
وخدمهم والفطنة جوفه المذهب بان يكون عنده ما يرد به الصحيح فاسدا وبالعكس
(قوله فلا تصح ولاية مقدم وجود مجتهد) أي وأما مع فقدته فيجوز ويجب عليه
العمل المشهور ومذهب امامه واعلم انه اراد بالمجتهد المطلق وأما غير المطلق فهو
داخل في المقلد وهو قسمان مجتهد مذهب وهو الذي يدر على اقامة الادلة ومجتهد
الفتوى هو الذي يدر على الترجيع وما ذكره من أن تولية المقلد مع وجود المجتهد
باطله قول والقول الاخر اسما صحيحا وعليه طائفة أيضا كالمازري وغيره وعليه
العمل في زمن مالک وغيره ممن قبله ومن بعده من المجتهدين فكان ينبغي الاقتصار
عليه (قوله واليمين على من أنكر) قيد بالدعوى التي تثبت بالشاهد واليمين
لا فيما لا يثبت الا بعد دليل كالطلاق والعتق والتكاح فلا يمين بمجرد دعوى
الزوجة والمبدول الزوج (قوله بوجهين) يراد عليهما مسألة الخيانة فان البينة
تسمع من المدعي ولا تروجه اليمين على من أنكر عجم (قوله فانه لا يفتقر لراة
بينة) بل يكفي القول الا أن في عبارته شيئا لانها تنوهم أن نفس التهمة أي قوله
دعي عند فلان لا يحتاج لبينة مع انه لا بد من بينة تشهد على قوله دعي عند فلان
(قوله والمشهور راجح) مقابله قوله ابن نافع انه يخلف مطلقا وثبوت الخلطة بين المدعي
والمدعى عليه تكون بدلين ولو مرة واحدة من سلف أو غيره أو تكرر ربيع بالقدم
(قوله اذا كانت الدعوى في الشيء المدين) الصواب أن يقول الا اذا كانت
الدعوى في الشيء المدين أي فلا يفتقر الخلطة زاد خايل اشياء اخر منها الصانع
والمتمم والضيف والمسافر على رفقة ولا يمكن الذي صار عليه العمل قوله ابن نافع
انه لا تشتط مطلقا فانهم يوجهون اليمين على المنكر عند عدم بينة المدعي ولا
يسئلونه عن خلطة ولا تهمة (قوله حتى تثبت الخلطة أو الظنة) أي الا في مسائل
قد ذكرنا بعضها منها وهي الصانع والضيف ونحو ذلك وقد علمت أن العمل على
خلاف هذا وانها تتوجه مطلقا (قوله ويخلف المدعي معه) أي على اثبات
الخلطة (قوله والظنة انما تكون في السارق والغاصب) يدعي عليه بسرقة
أو غصب (قوله لاهل العصبوبات) أي وما في معناهم من السارق (قوله وفي

من أنكر عجم) هذا مخصوص
عندنا بوجهين أحدهما
التدنية فانه لا يفتقر فيها
الى بينة والثاني المنصوبة
تعمل بينة وتدعي الوطء لها
الصداق كما سلب بعض
الشيخ المدعي هو الذي
يقول كان والمدعي عليه
هو الذي يقول لم يكن
وجعلت البينة على المدعي
لان جانبها أضعف من أجل
انه يريد أن يثبت وجهات
اليمين على من أنكر لانه
أقوى جانبها من أجل انه
يدعي الاصل اذا لاصل براءة
الذمة وظاهر وقوله واليمين
على من أنكر سواه كاذب
بينهما خلطة في أم لا والمشهور
انما ذلك بعد ثبوت الخلطة
اذا كانت الدعوى في
الشيء المدين ولما ذنبه عليه
بقوله ولا يمين أي ولا يقضي
بينهم حتى تثبت الخلطة
أو الظنة) بكسر المعجمة
المشكلة اتمه - (ع)
وثبت الخلطة باقرار المدعي
عليه أو بشهادة عدلين
أو عدل واحد ويخلف
المدعي معه والظنة

انما تكون في حق السارق ٣٦٩ عد في والغاصب فالخلطة في المعاملات والظنة لاهل العصبوبات
انتهى وفي الختم صرنا الخلطة تثبت بامارة ثم استدلل على ما قاله بقوله

(كذلك قضى حكام أهل المدينة) وإجماع أهل المدينة رضى (٣٧٠) الله عنهم همه فيضصل به الحديث

المختصر الخططة ثبت بامارة) هو الراجح ولا يمين معها) قوله كذلك قضاء حكام أهل المدينة) أى حكمه على وعمران العزير وقوله وإجماع به يدأز قوله قضاء حكام الخ لا مفعولهم لم أر أن الأولى أن يقول المصنف هذا ما أجمع عليه أهل المدينة وذلك لأنه لا يلزم من كون حكمها يقضون بذلك أن يجمع أهلها على ذلك (قوله فيخص به الحديث) أى قوله صلى الله عليه وسلم المدينة على المدعى واليمين على من أنكر رأى فان ظاهر الحديث أن اليمين متوجهة مطلقا فيخصص بان يكون بينم ما خاطة وحكام المدينة قضاو بذلك وان ذلك من الاقضية المحمدية بقدر ما أحدث الناس من العجور فظهر قول الشارح وأكذ الخ (قوله وقد قال عمر) هو من الائمة المتقدمين قولاه ونهلا (قوله أقضية) جمع قضاء (قوله بقدر ما أحدثوا الخ) يعنى أن المتجهت يحوز له أن يجد أحكاما لم تكن معهودة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقدور ما يحدثه الناس من الامور الخارجة عن الشرع ولو كان لوقعت في زمن من الازمنة لحكموا فيها بذلك فهو الخلاف على المصنف أو مقامه على أو الخلف بالطلاق فين لم يشق على اليمين بالله (قوله فيما لم يستند) أى وأما ما استند لواحد من كرفلا يترك وأراد بالاستناد القياس مثلا النبي صلى الله عليه وسلم انما أمر بالخلف بالله لا يكون الخلف ينزجر عن الخلف به كاذبة فاذا فقد ذلك فيه ووجد في غيره من ولى أو غيره فيعطى حكمه لوجود العلم المذكورة (قوله أى علما) أو بان يقول التحقق أنلى عندك دينا را أو ثوبا مصغه كذا وهى دعوى التحقيق الآن ظاهر الشارح أن العلم تطبق بشأن المدعى فنه نقط مع أن مقابله بين التهمة يقضى أن متعلق العلم تعلق الحق بالمدعى عليه كان يقول مثل ما قررناه فتبينه يحلف على ما يعرفه قطعا ان كان من فعل نفسه أو على علماء ان كان من فعل غيره لانه لا يصل فيه الى القطع والبت أفاده في التحقيق وقوله على المشهور مقابله أنما تزد (قوله أن يمين التهمة لا تنقلب) كان يتم شخصا بسيرة ما فانه لا يحلف الطالب بل يغرم المدعى عليه بمجرد نكرو له لانه على المدعى الا فى دعوى التحقيق (قوله في الحقوق كلها) أى التى تطالب في الحقوق احتراز عن اليمين التى تنكفر فانها عام اذا تحصل بمجرد كراهته أو صفة من صفاته الذاتية زاد شراح خليل التى لا يوجهها الا حاكم أو محكم والا فلا يمين على المطالب أى ليس لخصمه أن يحلفه (قوله والله الخ) انما عبر الشارح عبارة المصنف بالواو لشهرتها عند العوام وحينئذ فالياء فى كلام المصنف متعلق بالخبر المحذوف أى كائنه بالله فلا يدل كلام المصنف على انها للفصم (قوله ولا يزيد الخ) ولذا قال فى التحقيق وظاهر كلام الشيخ انه

وأكد ذلك بقوله وقال عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه تحدث أى قطعه — ر (لناس أقضية) أى أحكام من منبطة بحسب الاجتهاد مما ليس فيه نص (بقدر ما أحدثوا من العجور) أى الكذب ولا يعارض هذا بقوله وترك كلاما أحدثه المحدثون لان ذلك فيما لم يستند له كتاب ولا سنة ولا إجماع ثم استشهد رسؤال على قوله واليمين على من أنكر كان فائلا قاله فاذا أى أن يحلف هل يغرم أم لا فأجاب بقوله (واذا نكل المدعى عليه) بأن قال لأحلف مثلا (لم يقض) أى لم يحكم (لطالب) وهو المدعى بمجرد نكرو ل المدعى عليه (حتى يحلف) الطالب (فيما يدعى فيه معرفة) أى علما بصفة الشيء المدعى فيه وقدره (ع) ظاهر قوله معرفة ان يمين التهمة — لا تنقلب اذا ادعى على سارق وأبى من اليمين بنكرو له عن اليمين يغرم على المشهور ثم بين صفة اليمين التى لا يجزىء غ — يرها بقوله (واليمين

فى الحق وق كلها بالله) أى يقول والله (الذى لا اله الا هو) ولا يزيد على ذلك ولا ينقص عنه

وهذا عام في جميع الناس المسلم والكفاري وقبل لا يزاد على الكتابي الذي لا اله الا هو بل يشول والله فقط وهو ظاهر
المدونة وظاهر كلام الشيخ لا في (ص ١٧١ م) وقد تقدم في الاغزاة انه قول اشهد بالله فله لا يزيد لا فانه منع انه يمين

او منع انه مثبت بحسب
ثم يبرع بين ان اليمين تغاظ
بالجمعة والمكان اما الجمعة
فان اشار اليها بقوله (ويحلف
عنه) فظاهر انه ان القيام
شرطا وهو ظاهر ورواية ابن
القاسم في الحلف جالسا
لم يجزه على المشهور (و) اما
المكان فان كان بالمدينة
الشريفة يحلف (عند منبر
الرسول صلى الله عليه وسلم
في ربيع ديناراً) نعم لان
ذلك ارفع للحالف وأرجح
ان يرجع للحق (و) ان
كان (في غير المدينة)
المشرفة (يحلف في ذلك)
أي في ربيع ديناراً كثر
(في الجماعة) الذي تصلي
فيه الجمعة (و) يكون ذلك
(بموضع يعظم منه) يكسر
اظهار المعجزة المشاهدة وهو
الحرب (ق) فان أي أنه
يحلف هناك عدد ذكره لانه
وغيره وظاهر كلامه أنه

لوقال بالله فقط او قال والذي لا اله الا هو لا يجوز به وهو كذلك واستدل عليه
فراجع (قوله وهذا عام الخ) أي المشهور ان الكتابي يهودياً أو نصرانياً يقول
في يمينه هذا اللفظ أي يحلف في كل حق بالله الذي لا اله الا هو فقط وأما المجوسي
فانه يحلف في كل حق بالله فقط (قوله وقيل لا يزاد على الكتابي) أي يهودياً
أو نصرانياً وهذا قول ثالث أن اليهودي ~~المسلم~~ والنصراني يقول بالله فقط
وانما كان هذا القولان ضعيفين لان المعجم أنه لم يقل بتعدد الاله الا التثوية
لا الوثنية فقد قال في المقاصد اجمع ارباب النقول على وحدة الصانع الا التثوية
لا الوثنية فليس من ان لا يقول بالوحدانية الا التثوية فقط واليهود والنصارى
جميعاً ولو بالتوحيد غاية الامر ان توحيدهم يتولد منه الكفر لان اليهود ذلولوا
عزير ابن الله والنصارى قالت المسيح ابن الله (قوله ومات قدم) مبتدأ خبره
لا يرد (قوله لا تمنع نه بين) أي وكلامه في اليمين (قوله فله) لف جالسا
لم يجزه حاصل ما في المقام أنه اختلف هل التعليل واجب وهو اعمد أو أولى وتظهر
قاعدة الاختلاف فيما لو حلف على عدم التعليل هل يحث أولاً واذا حلف من غير تعليل
هل يفادام لا واذا امتنع منه هل يهدأ كالأول أو لا فعله في الوجوه يحث وتهدأ
ويهدأ كما لا وعده لا ودره ضيف (قوله ثم شرع يبرأ الخ) اعلم انه اليمين
توجه في كل مال ولو قال لا أو ما تعاقبها أي تشديدها فانما يكون في ربيع دينار
فاكثر أي أول ثلاثة دراهم أو عرض تقوم بثلاثة دراهم (قوله عند منبره) أي
أو على منبره وافهم أنه لا تعاقب بغير منبره صلى الله عليه وسلم والفرق خبر من
حلف على منبره هذا يميناً آتمة فليقبضه قعده من النار وربما فهم الحديث أنه
لو تبرأ منبره لم يكن الحلف عند المجدد وهل يكون بموضع الاصل أو كيف الحال
(قوله ردعا) أي يكون ردعا (قوله في الجماعة) ولا يقوم مقامه مسجد ولو مسجد
جماعة (قوله ويحلف الكافر الخ) حاصله أنه اختلف فقيل الكافر
مطلقاً يحلف كالمسلم وقيل يقتصر على اسم الله فقط وان كان الراجح أن الكتابي

ليس عليه أن يستقبل القبلة وهو كذلك عند ابن القاسم وشي عليه صاحب المختصر (ويحلف الكافر) كتابياً
أو محوسباً (بالله) ظاهره أنه لا يزيد عليه وصرح بعض ورثته والذي في المختصر ما ذكرناه هو ان اليمين في كل حق بالله
الذي لا اله الا هو عام في المسلم والكتابي وظاهر قول مالك ان المجوسي يحلف كما يحلف المسلم ولا يزاد على اليهودي
الحق أنزل التوراة على موسى ولا على النصراني الذي أنزل الانجيل على عيسى

واذا حلف الكافر حلف حيث (يعلم) من المعجزة المتعاقبة في كنيسته وانصراني في بيعته
والجورسي في بيت النار (واذ وجد الطالب) وهو المدعي (بيته) (١٧٤) بعد عين المطالب) وهو المدعي

عليه والحال ان المدعي
(لم يكن علم) بها أي بالبيعة
(قوله لها) سواء كانت
حاضرة أو غائبة غيبة قريبة
كالجمعة لان اليمين لا تنز
كل الذمة وانما شرعت
لقطع الخصومة ابن
الماسحون وانما يقضى له
بعد ان يحلف بالله ما علم
بها (و) أما (ان كان علم بها)
أي بالبيعة وهي حاضرة
(فلان قبل منه) على
المشهور وقد قيل قبل
منه) وصححه ابن القصار
وغیره لقول عمر رضي الله
عنه البيعة العادلة خير
من اليمين الفاجرة وشرط
في القول الاول ان يكون
قارن بالبيعة بالتصريح
أو بان عراس عنها ثم انقل
شكك على الشهادات
وهي مصدر شهدي بمعنى أخبر
ومع فرض كفاية في موضع
قوم يصلحون لها وان لم يكن
الا واحد فهي فرض عين
فان امتنع فهو عاص ويجب
بالضرب والسجن وهي على
مراتب الاولى بينة الزنا
والخراط وقد تقدم الكلام
عليها الشافية أشعاره

بقوله (مريض بشاهدين في الاموال) وما ادى الى الاموال مثل ان يدعي أحد هسان البيعة وقع البت
على الخياط والاخر على البت

والثالثة أشار اليه بقوله (ولا يضي بذلك) أي بالشاهد واليمين (في نكاح أو طلاق أو حد) وإنما ضي فيها بعداين ماذكره في النكاح نص عايشه في المدونة (٧٣) قال فيها ومن ادعى نكاح امرأة فانكرت

فلا يمين له عليها وان أقام شاهدا ولا يثبت نكاح الا بشاهدين وما ذكره في الطلاق هو كذلك مثل أن تدعي المرأة أن زوجها طلقها وأقامت شاهدا واحدا لا تحلف به ولا يلزمه الطلاق وان لم تحلف فلها رد اليمين على الزوج فان حلف برىء وان فكل طلق عليه وما ذكره في الحد مثل أن تدعي رجلا على آخر أنه قذفه وأقام شاهدا واحدا لا يحلف معه ولا يحد الا ذاف واذا لم يحلف رد اليمين على المدعي عليه فان حلف برىء وان نكل سجن حتى يحلف (و) كذلك (لا) يقضى بشاهد ويمين (في دم عد) أي جراح عد (أو) قتل (نفس) واحد ثم رد بالعد من الخطأ فانه يقضى فيه بالشاهد واليمين لأنه يؤول الى المال ثم استثنى من عدم قبول الشاهد واليمين في دم العدو والقتل فقال (الامع

البث الآن يأتي مدعي الخيار بشاهد ويمين وهو يعمل لي يدخل في ذلك الاجارة وجراحات الخطأ واداء الكتابة (قوله في نكاح) أي ادعى نكاحها في حال حياتها احترازا عن الدعوى عليها بعد موتها فانه يقضى بالشاهد واليمين (قوله ولا يثبت نكاح) الواو للتعليل (قوله واذا لم يحلف) في بعض النسخ باذا وفي بعضها بأن (قوله فلها رد اليمين) مقادها انها مطالبة باليمين الا انها اذا لم تحلف لها رد اليمين وليس كذلك لانها ليست مطالبة باليمين فانما سبب ان يقول وحيث لم تطالب بالحلف فيحلف الزوج فان حلف برىء وان نكل فانه يحبس فان طال حبسه سنة دين أي يحل يدينه وبين زوجته (قوله وان لم يحلف رد الخ) المناسب ان يقول وحيث لم يطالب بالحلف فيحلف المدعي عليه فان طال حبسه سنة دين وكذلك العبد اذا أقام شاهدا على سيده انه أعنته فان السيد يلزمه يمين لردائه هادة فان نكل حبس وان طال حبسه سنة دين والفرق بين النكاح وغيره ان النكاح لا يكاد يخفى فقيام شاهد واحد يدل على الكذب (قوله في دم عد) كان يدعي شخص على آخر أنه جرحه عدا وأقام شاهدا واحدا فانه لا يحلف معه وإنما يرد اليمين على الجاني فان حلف برىء وان نكل قيل يقتص منه بالشاهد والنكول وقيل يسجن فان طال سجنه دين وأخرج (قوله فانه يقضى فيه بالشاهد) ومثله بطرح الذي لا قصاص فيه كالجائفة والامة (قوله ثم استثنى الخ) الاولى أن يقول ثم استثنى من عدم قبول الشاهد واليمين في قتل النفس اذا دخل لقوله في دم عد في الاستثناء (قوله مراده انه يقضى بالقسماء) أي فانه يقضى بالشاهد مع أيمان القسماء من غير عزم زائد على أيمان القسماء وذلك في بعض أمثلة الاوث كالعدل فقط في معانة القتل العمدو الخطأ بخلاف شهادة العدل على الجرح لا بد أن يحلف الولي لقد جرحه ولو جرحه مات فيز يدلق جرحه مع كل يمين ليسكمل النصاب وتلك الصفة اجتمع فيها اليمين المكملة للصاب وأيمان القسماء (قوله من الولادة) ظاهره وان لم يحضر شخص الجسمه وهو كذلك عند ابن القاسم خلافا لسهنون (قوله وشهادة امرأتين) أي لا يميزى أقل ولا رجال وايس المراد الا زيد من امرأتين من النساء (قوله فيما لا يطلع) أي فيما لا يجوز اوبسدر

القسماء في النفس) مراده انه يقضى ٩٤ عد في القسماء مع الشاهد الواحد من غير يمين وان كان ظاهرا لفظ لا يعطيه فان ظاهره انه لا يقضى بالشاهد واليمين في دم عد أو قتل نفس عد الامع القسماء في النفس في يقضى بالشاهد واليمين مع القسماء وهذا لم يقل به أحد وما قدمه من انه لا يقضى بالشاهد واليمين في الجراح العمد خلاف المشهور والمشهور قوله (وقد قيل به ضي بذلك) أي بالشاهد واليمين (في الجراح) يعني مطلقا سواء كان عد أو خطأ وقد اعترض عليه في عمر يض المشهور بدينه غير ذلك كره له به بعة التمريض (ولا تجوز شهادة النساء) فيما هو من شأن الرجال (الا في الاموال) وما يتعلق بها كالاجارة ومائة امرأة كمرأتين وذلك رجل واحد يقضى

(قوله جائز من غير يمين) ولا يكفي الواحدة مع اليمين والشهادة هي الولادة
وهي الاستهلال أي على أنه ينزل مستهلا في الحرث والامام وانما عمل بشهادتهن
فيه لنسب واطلاع الرجال على ذلك فلا ينافي فيه يمكن رؤية الرجال لذلك وفائدة
ثبوت الاستهلال وعدمه يظهر في الارث له أو منه وأما عيب الفرج والحليض فهو
في الامام دون الحرث لان الحرث تصدق في ذني داء فرجها وفي حليضها وافرقت بعضهم
بقوله ولعل الفرق شرف الحرث على الامة فاذا تنازع بأشياء مع مشترطها
في عيب بفرجها فظهر النساء وأما ما كان بغير الفرج فان كان في الوجه أو اليدين
فينظره الرجال وأما لو كان داخل الثياب ونارج الفرج فلا يثبت الابوة في النساء
العدلات ولو في الحرث قال ثقت وهل يجوز شهادتهن في كونه ذكر أو أنثى وهو قول
ابن القاسم لكن مع يمين القائم بشهادتهن اهـ وعليه فهذه مرتبة تزداد على
مراتب الشهادة قاله عجم (قوله بدنيوى) أي خصمه بسبب أمر دينوى غير
خفيف وقوله وطالت أي أو طالت فحاصله ان عدم الجواز في صورتين أو لا يجازيان
تكونان المصومة بسبب دينوى غير خفيف الثانية بسبب أمر دينوى خفيف
الا انه طالت المصومة بينهما بحيث استحكمت وأما بدني كشهادة المسلم على
الكافر أو دينوى خفيف ولم تعمل المصومة فتجوز قال ابن كثرانه تقبل شهادة
أحدهما على الآخر إذا كانت المحرم في أمر خفيف ولا تقبل في المهاجرة الطويلة
والعداوة البينة انتهى إذا الظاهر ان لو اوعى به أو تنبيهه يستمر المنع حتى
يقاب على الظن زوال العداوة وكلا تقبل شهادة العدو على عدوه كذلك لا تقبل
شهادته على أبيه وأمه وابنه وكذلك ابن العدو ولا يشهد على عدو أصله ولو مات لان
العداوة تورث (قوله وهو المتهم في دينه) أي بارتكاب أمر لا يجوز شرعاً وفسره
ابن عمر أي المتهم في دينه بأنه المغموس في اخلاقه يرى مع أهل الخير ويرى مع أهل
الشر (قوله وقيل المتهم في شهادته) أي بالميل لمن يشهد له أي كشهادة الاب
لأنه البار على العاق أو لا صغير على الكبير أو لا سفيف على الرشيد لا تهام الاب
على إبقاء المال تحت يده (قوله لا العدل) جمع عدل وهو الحر المسلم العاقل
البالغ السالم من فسق وهرسغة وبدعة وان مع تأويل فالسفيه المحجور وعليه
ليس بعدل وكذلك البدعي كالمعتزلى والخارجى ليس بعدل ولا بلغت الى تأويل
أحد قال القرافى في العدالة عندنا حق لله على الحاكم فلا يجوز له ان يحكم بغير
العدل وأن لا يشترط الحكم بالعدالة فيه قال الشافعى وعلى أنها حق لله ولو رضى
الخصمان بشهادة كافرا ومسخوط لا يجوز للحاكم المحكم بذلك قاله ابن القاسم

بذلك مع رجل أو مع اليمين
فيما يجوز فيه شاهد يمين
والرابعة أشار اليها بقوله
(وشهادة امرأتين فقط فيما
لا يطلع عليه الرجال من
الولادة والاستهلال) وهو
النطق (وشبهه) مثل
عيوب الفرج أو البدن
(جائز) ولا يضر هذا
الامر في قوله ولا تجوز
شهادة النساء الا في الاموال
لان ذلك مخصوص بما قد نابه
كلامه من قولنا فيما هو
من هان الرجال ثم انتقل
منسكاً على من تقبل
شهادته ومن لا تقبل شهادته
فقال (ولا تجوز شهادة
خصم على خصمه) بدنيوى له
بالوطالت المصومة
بينهما (ولا) شهادة (لخني)
بالظن المعجمة المسألة وهو
المتهم في دينه وقيل المتهم
في شهادته ولو اقتصر على
قوله (ولا يقبل) يعنى
في الشهادة (الا العدل)

لا غناؤه عما قبله وما بعده بعضهم ليست له الدالة أن يتم بحسب الرجل للطاعة حتى لا يشوبها مصيبة وذلك متعذر لا يقدر عليه الا اولياءه والصديقون (٣٧٥) ولكن من كانت الطاعة أصحراً حواله وأغلامه عليه

وهو محتجب بالكبر أو محفاظ على ترك الصغر أو يرفه والعدل وانما يعتبر به إذا حال الاداء لا حال التعمد (و) كذا (لا) تجوز (شهادة المحدث) في الزنا مثلاً لم يقبل أمان قاب فسيد نص عليه (و) كذا (لا) تجوز (شهادة عبيد) في حال رقه لان الشهادة مرتبة عظيمة ليس العبد أهلاً لها ومثله الامة ومن فيها شائبة من شوائب العتق (و) كذا (لا) تقبل شهادة (مسي) في حال صفوه لانه غير مكلف ان يتحلفا في الصباء وضبطها وأداها بعد بلوغه فانها تقبل منه ما لم ترد في حال صباه وسينص على قبول شهادة الصبيان بعضهم على بعض فها هنا خصص به (و) كذا (لا) تجوز شهادة (كافر) فيما شهد به في حال كفره لا على مسلم ولا على زفير وأما متحمله حال كفره وشهده حال اسلامه فمقبول ما لم ترد في حال كفره (وإذا) قاب المحدث في الزنا قبلت شهادته الا في الزنا فانها لا تقبل (و) كذا غير الزاني

(قوله لا غناؤه عما قبله) الغناء انما يظهر على تفسير الظنين بانهم في دينه (قوله وأعلم اهليه) بمعنى ما قبله (قوله وهو محتجب بالكبر) محفاظ على ترك الصغر أو قول التعبير في جانب الكبر أو محتجب وفي جانب الصغر بمحفاظ على ترك التافهين وبعده هذا فتقول ان من كان بهذه المثابة لم تشب طاعته المعاصي فيكون غير مانفاه (قوله وانما يعتبر به إذا حال الاداء) لانه يصح التجمل من كل مميز ولو عبيد أو ميبين أو كافراً الا في مسئلتين وهما الشهادة على عند السكاح والمشهود على خطه فلا بد من شروط الاداء عند كتابة خطه (قوله المحدث في الزنا مثلاً) اشارة الى أن المحدث في عظام في القذف والزنا وشرب الخمر وليس رقة زاد في التحقير ومثل الحدود المقتص منه في الجراحات هي حد بال فعل واولى ان لم يبدأ فلا تجوز شهادته لافيا حذفيه ولا في غيره لان الغرض انه لم يتب كما قاله الشارح (قوله مرتبة عظيمة فهي من النماء الشرعية التي هي سبب في الزام الغير بما يحكم به عليه والنفس تأنف ان يقع ذلك من ناقص وأما ما تجله في حال الرق واداء به العتق فانه يقبل (قوله ما لم ترد في حال صباه) أي لانه يتهم على ازالة النقص الذي ردت شهادته لاجله لما قبل عليه من الطبايع البشرية في دفع العرة وكذا يقال في قوله ما لم ترد في حال كفره (قوله خصوص به) أي دخله الخصوص بسببه أي فيقصير على ما عده (قوله ما لم ترد في حال كفره) أي لما تقدم (قوله وإذا تاب قبلت الخ) ليس المراد بالتوبة مجرد حصولها بل لابد من قرائن تدل على صلاح حال المحدث ولا يتعبد ذلك بمدة بخلافه من حده سنة أو ستة أشهر قاله ابن عمر (قوله الا فيما حذفيه) أي بالفعل ولو صار بعد توبته أحسن الناس لانه يتهم على انما يثبت مشارك له في صفته وتوبته بانما فعل احتراز عما اذا عفي عنه فشهد في مثله فمقبول واشتراط الحد بال فعل في غير القتل وأما في قتل غيره عند اوعى عنه فلا تقبل شهادته في القتل ولو حسنت حاله بعد توبته وتجوز شهادته في غيره ومثل الحدود التعازير فلا تقبل شهادة من عزز فيما عزز فيه الا أن يكون وقع ذلك منه فلتة وهذا بخلاف القاضى فله ان يحكم ولو فيما حذفيه بالفعل والفرقان القاضى يستند في حكمه لاخبار غيره بخلاف الشاهد تنبيه مائة ومن انه لا تقبل شهادة فيما حذفيه والحال انه مسلم بخلاف الكافر اذا حذم أسلم فتقبل شهادته في كل شيء (قوله وكذا غير الزنا الخ) اشارة الى أن المصنف ليس قصده خصوص المحدث في الزنا وقوله على المشهور وهو قول سمنون فانه يقول الحدود مطلقات زنا أو غيره اذا تاب قبلت شهادته في كل شيء الا فيما حذفيه ومقابله ما لا ين

اذا تاب فان شهادته تقبل (أي حذفيه) عني المحدث وهو المحال وإذا تاب المحدث وقبلت شهادته في كل شيء الا فيما حذفيه لكان أولى

(و) كذا (لا يجوز شهادة الابن الابوين) ظاهره ولو لاحد من الاعتراف قولهم ونال من نافع ذلك بما اثر
 لم يكن تهمة كموالات الاب لابن بالصلة وهو الذي مشى (٣٧٦) عليه صاحب المختصر (و) كذا

القاسم انه اذا تاب قبل في كل شيء ولو قوما حديق (قوله لابوين وان عدليا) وجامعه
 انه لا يجوز شهادة الفرع لاصله فلا حاجة لقول الشارح وفي حكمهما الاجداد
 والمجدات والحاصل ان شهادة الفرع لا يشهد لاصله ولا الاصل لفرعه واما
 شهادة الفرع للفرع على اصله أو عكسه فيجوز ويجوز شهادة أحد الابوين لأحد
 أولاده على ولده الاخر ان لم يظهر ميل للشهود له والامتنع كالمشهود له
 للصغير على الكبير والابن على الفاسق وأما لو شهد لابنه على جده أو لابنه
 على ابن ابنته لا ينبغي ان لا يجوز قول واحد (قوله بالصلة) أي العلية (قوله
 وهو الذي مشى عليه صاحب المختصر الخ) وهو الراجح (قوله وكذلك
 لا يجوز الخ) وكما لا يشهد للزوجة لا يشهد لغيرها ولا لغيرها كالانتماء للزوجة
 لزوجها لا يشهد لابنته ولا لأمه (قوله في حال العصمة) أي حقيقة أو حكميا
 فتدخل المطلق طلاقا رجوعيا وقوله بعد ان طلقها طلاقا بانسائها في المطلق
 رجوعيا اذا خرجت من العدة (قوله مقبولة) أي وان كان له منها ولد قاله
 سحنون (قوله ظاهره كان ميرزا أم لا) ضعيف والمعمد باشرط التبرؤ المبرز هو
 من فاق اقاربه في العدة (قوله وتبيننا بالاموال) ومثل المال الجراح التي
 فيها المال (قوله فيما تدرك فيه الحمية) أي العصبية أي كان شهيدا بأن فلانا
 جرح أخاه أو قذفه لانه تدركه الحمية ويصدق على ذلك انه دفع معرة ظاهر
 الاستغناء عنه وقال مثلا اشارة الى انه لا يشهد له أيضا فاما اذا كان يتكسب لآخيه
 شرفا أو جاحا كشهادته له بأنه تزوج من يحصل له سكاحه اشرف أو جاحا لكونها من
 ذوى القدر (قوله فالكذبة الواحدة) أي في السنة لا أثر لها ما لم ترتب على
 ذلك مفسدة وكان الأولى للشارح أن يقول أما الأول فهو ما زاد على المرة
 في السنة والكذبة الواحدة صغيرة ما لم يرتب عليها عظيم مفسدة فكبيرة ولذلك
 قدحت (قوله كالكذب الجائر) أراد به المأذون فيه فلا ينافي بينهما حيث
 كان وسيلة للاصلاح (قوله فالمراد به فاعلمها) أي تكرر ذلك منه أولا
 أي تلبس به بالتبصلا لا تعرف له بعده توبة (قوله وليس كذلك) بل مظهر الصغيرة
 كظاهر الكبيرة في عدم القبول هذا معنى كلامه وفيه نظر بل الشرط ان لا يباشر
 صغيرة الخسة كسرقة ائمة والتطيف بحجة وأما صغائر غير الخسة كسرقة
 لاجنية فلا يقدح الا بشرط الادمان عليها فباقي في بعض الشرائع من انه انظر
 صغيرة خسة لا يعول عليه (قوله لا مفهوم له) قد يقال قد أجاب عن الاشكال بقوله

(لا يجوز شهادة تهما) أي
 الابوين (له) أي الابن وفي
 حكمهما الاجداد والجذات
 من قبل الاباء والامهات
 (و) كذلك (لا) يجوز (شهادة
 الزوج للزوجة ولا)
 شهادتهما (هي) في حال
 العصمة لوجود ائمة وقيدنا
 بحال العصمة لان شهادتهما
 بعد ان طلقها طلاقا بانسائها
 مقبولة (وتجوز شهادة الاخ
 العدل لآخيه) في الاموال
 ظاهره سواء كان ميرزا أم لا
 ما لم يكن في نفقه أو يتكرر
 عليه معروفه وتقييدنا
 بالاموال احتراز من شهادته
 فيما تدرك فيه الحمية أو دفع
 معرة مثلا فلا يجوز (ولا)
 يجوز (شهادة مجرب
 في كذب) حرام (أو مظهر
 كبيرة) أما الأول فهو
 المكرر له المرة بعد المرة
 فالكذبة الواحدة لا أثر لها
 وقد نأى الحرام احتراز من
 الكذب الجائر كالكذب
 لأصحاب بين المتباشرين فانه
 لا يقدح وأما الثاني فالمراد به
 ان مظهر الصغيرة لا يقدح

في شهادته وليس كذلك وعطفه الكبار على الكذب وان كان منها لكونه أهم ما يطلب والمراد
 في الشهادة واشترطه في الكبيرة الاظهار لا مفهوم له بل اذا شهد عليه انه فعل كبيرة مترا فانه يقدح كالموظف
 المدونة

(و) كذا (لا) تجوز شهادته (إما بنفسه) هل أن يشهد لشريكه في شيء من مال الشراكة وأما شهادته له في غير مال الشراكة فجائز بشرط التبرير (٣٧٧) (و) كذا (لا) تجوز شهادته (دافع عنها) أي عن نفسه (ضررا)

مثل أن يكون لرجل على آخر دين فادعى عليه رجل آخر بدين فشهد له هذا الله قضاء دينه فهذا يتم أن يكون دفع عن نفسه الخاصة (و) كذا (لا) تجوز شهادة رضى لتيمة هذا دا - ل في قوله ولا جار لنفسه لانه يجز بشهادته لنفسه فلا يتصرف فيه وإنما كرره ليرتب عليه قوله (وتجوز شهادته عليه) على المشهور وهو مذهب المدونة وإظهارها وكل من لا تجوز شهادته له فشهادته عليه جائزة ولا يجوز تعديل النساء ولا تجزيه - ن) لا لرجال ولا للنساء لقصوين عن رتبة الرجال ثم بين ما تكون به التزكية بقوله (ولا يقبل في التزكية الا من يقول عدل رضى) ظاهره انه لا يحتاج أن يقول اشهد وأيس كذلك وظاهره أيضا انه لو اقترع على أحد الفظير لا يجزى وهو كذلك في المختصر مع قيود ذكرناها في الأصل واختاف هل الاقنان بمعنى واحد أم لا فقبل العدالة في الفعل والرضى

والمراد الخ (قوله مثل أن يشهد لشريكه) صورته ادعى أحد الشريكين على الآخر والحال أن ذات المال المدعى به من جهة مال الشراكة فلا يجوز للزنا أن يشهد لشريكه لانه يجز عن نفسه وكذا إذا شهد على مورثه المحض بالزنا أو بقتل العمد والحال انه غنى لانه يتم على قتله لئلا أخذ ماله ولذا لو كان في الجازات اشهادا عليه (قوله مثل أن يكون لرجل على آخر دين الخ) أي وكشهادة بعض العاقلة بغسق شهود التل حيث لم يكن الشاهد فقيرا (قوله الخاصة) أي بينه وبين المدعى الأخرى بحيث يخصني وبه ادعى فيقول في أقسامك في مال المدين أو أنا أسبق له وأنا ليس لك دين (قوله ويجوز عليه شهادته على المشهور) وقابله لا يجوز لانه يتم بأن يريد تعال ماله ليس يرجع من ذلك وعلى المشهور هذه تسمية بعيدة (قوله ولا يجوز تعديل النساء الخ) أي فيه لا تجوز شهادته - ن فيه ولا في غيره (قوله وليس كذلك) بل لا بد من لفظ أشهد على المشهور فله الطعن من الأساطي واعتماد بن مرزوق عدم اشتراطه (قوله مع قيود ذكرناها في الأصل) حاصله انه يشترط في المزكي كونه مبرزا في العدالة معروفة القاضى بالعدالة الآن يكون الشاهد غريبا فلا يشترط في مزكيه كونه معروفا للقاضى بل يكفي أن يزكي مزكيه معروف عند القاضى بالعدالة وكون المزكي فظا عارفا بصناعات الشهود وان يكون معتمدا في شهادته على التزكية على طول عشرة المراكز بالفتح في الخبر والسفر ويرجع في طولها لا عرف لا على مجرد سماع الا أن يكون السماع فاشيا من الثقات وغيرهم وان يكون المزكي من أهل سوق المزكي بالفتح ومحلته الآن يتعذر ذلك لعدم وجود من فيه تلك الاوصاف وقال في التحقيق فلا تجوز من غير عائنة ولا عائنة قصيرة الى أن هل بشرط التزكية مع ما تقدم أن يكون من أهل محلته وسوقه لانهم أقرب الى تحقيق معرفته من غيرهم فان لم يكن فيهم عدول قبل غيرهم وكذا ان كان غيرهم أشد بروزا منهم انتهى المراد منه (قوله العدالة في الفعل) أي العدالة تكون في الفعل أي بأن يؤدى القرائن كالصلاة ونحوها تارة كالزنا ونحوه وقوله والرضى في التجل أي الرضى يكون في التجل وقوله ان يكون أي بأن يكون تفسير الرضى في التجل أي لان هذه الاشياء لما كانت تؤدى قبول التجل والرضى به فسرت به (قوله غير مفعل) تفسير لقوله فظنا أي لا يخفى عليه تصنعات الشهود قال البساطي التغفل عدم استحضار القوة المنبهة مع وجودها فالبايد لا تؤله البتة والمفعل له قوة لكنه لم يستعملها (قوله العدالة) أي التي قلنا انها في القول وتوله هيئة الخ أقول لا يخفى

في التجل بالشهادة ان يكون فظنا غير هـ عـ د في مفعل والعدالة فيما بينه وبين الله تعالى ملازمة التزوى وقيل الرضى فيما بينه وبين الناس والعدالة فيما بينه وبين الله تعالى

ان العدالة على هذا وصف وجودي ويكون تعقها بالاعل باهتبار متعلقه الذي
 أشارة له ولتتمه على ملازمة التقوى والشهادة بها باعتبار ما دل عليه من
 متعلقها وقوله تحمل أى تكون سببا عاديا للملازمة التقوى ولا مانع من أن نقول المراد
 تستلزم عدلا ملازمة التقوى استلزام الجوهر للعرض والمعاملة ليست على بابها
 أو بابها بالملازمة والتقوى امتثال الاوامر واجتناب النواهي وقوله فيما بينه الخ
 مصدوق ما في هذا وما بعده المعاملة أى المعاملة التى بينه وبين الناس والمعاملة التى
 بينه وبين ربه أما الثانية فكالمصلااة والصوم أى بأن يأبى عما ذكر على
 الوجه الذى أمر الله به وأما الاول فكالببيعات وغيرها مما هو كثير
 أى تقع منه على الوجه الشرعى (قوله أى التزكية) أى والتشذيب
 باعتبار المذكور (قوله وأما فى السر فيجوز فيه واحد على المشهور) وبما به
 لا بد من استبعاد فى السريضا أيضا أظاه فى التحقيق ويجوز للرجل أن يعدل آخر وان لم
 يعرف اسمه ولا كنيته المشهور بها ولا انقب وان لم يذ كر سبب عدالة لان
 أسباب العدالة كثيرة بخلاف من يجرح شاهد فى شهادة فانه لا بد أن يعين
 سبب الجرح لاختلاف العلماء فيه وربما عذر فيه على ما لا يقتضيه كما وقع
 لبعضهم أنه جرح شاهد فى شهادة ففسل عن سببه فقال رأيت به يبيع ولا يرجع
 الميزان فلو شهد اثنان بتجريح شخص وشهد اثنان بتعديله فان شاهد الجرح مقدم
 على شاهد التعديل لان المعدل يحكى عن ظاهر الامر والجرح عن الباطن (قوله
 فى الجراح) متعلق بتقديره الذى قد رد الجحى الى أن فى معنى من أو على بابها ويكون
 من ظرفية العام فى الخاص (قوله على المشهور فيه وفى الخ) هذا يفيد وقوع
 خلاف فى الجراح أيضا وهو كذلك (قوله قبل أن ينفروا) فان تفرقوا لم نسمع
 شهادتهم إلا أن شهد العدول قبل تفرقهم (قوله وبقيّة الشرط مذكورة)
 الثالث أن يكونوا أحرارا الرابع أن يكونوا محكمين وبما أسلمهم الخامس أن يشهد
 منهم اثنان فصاعدا السادس أن يكونوا متقين فى الشهادة السابع أن يكونوا
 ذكورا الثامن أن لا يكون الشاهد رقيقا المشهور له ولا عدا للمشهود عليه التاسع
 أن يكونوا عاقلين بالغ فعل العاقلين أن تكون الشهادة بينهم فلا تجوز شهادتهم
 لصغير على كبير ولا العكس الحادى عشر أن تكون الشهود والمشهود عليهم
 فى جماعة واحدة المازرى المعروف من المذهب أنه لا يقبل شهادة صغار لم تكن
 الشهود فى جماعتهم كذا فى التحقيق وحاصل الفقه أنه يشترط فى الصبي المشاهد
 شروط أن يشهد فى قتل أو جرح لافى مال وان يكون حرا مسلما ميّزا وأن يبلغ عشر

(ولا يقبل فى ذلك) أى فى
 التزكية (ولا فى التجريح
 واحد) اذ أركاه فى العدالة
 وأما فى السر فيجوز فيه
 واحد على المشهور (وتقبل
 شهادة الصبيان) فيما يقع
 بينهم (فى الجراح) وكذا
 تقبل شهادتهم فى القتل
 على المشهور فيجوز فى الجراح
 بأحد عشر شرطاً ذكر الشيخ
 منها اثنين أحدهما ما أشار
 إليه بقوله (قبل أن ينفروا)
 لأن تقدير قتلهم مظنة تعلمهم
 ولا أنشر أشار إليه بقوله
 (أو يدخل بينهم) كسبب لانه
 (أو يدخل بينهم) أيضا ظاهره
 مظنة تعلمهم أرضا ظاهره
 كالمتخصص سواء كان الكسبي
 ذكرا أو أنى حرا كان أو عبدا
 مسلما كان أو كافرا وبقيّة
 الشروط مذكورة فى الاصل

سنتين أو ما قرب منها وأما يكون ذكرا فلا تجوز شهادته إلا أناث من اله بيان وأن
 كثرت ولو كان معهن ذكرا وأن يكون متبذرا وأن لا يكون عا والمشهد عليه
 سواء كانت العداوة بين الصبيان أنفسهم أو بين آبائهم واسـ تظهر وأن معلق
 العداوة مضرة دينية أو دنيوية وأن لا يكون الشاهد قريبا للمشهد وله رطا هـ
 أن مطلق القرية يشمل العم والحال ولا يشترط أن تكون أـ يـ
 كافي البالغين وأن لا يكون بين الشهود خلاف بل يكونوا متعقبين على قول واحد
 كشهادة واحد أو فرنا قته والاخر شهده وأما لو مال آخران غيره قتل فلا تقبل
 وأن لا يحصل بينهم فرقة لأن التفريق بينهم مغايرة تعليمهم ما لم تنبذ العدو عليهم
 بمشهد وبه قبل تفرقهم والا فلا يضرا فترافهم في ذلك ولا يجزئهم بالغ وقت
 الجرح أو القتل فإن حضر وقته أو بعده وأمكنه تعليمهم ذكرا كان أو أنثى عدة
 أو غير ذلك لو عبدا أو كافرا سقط لا يمكن تعليمهم هذا بحسب ظاهر كلام خليل
 وأمكنه غير مسلم بالنسبة إلى مور فانهما تسمع وهي ما إذا اتحد الكبير وكان
 مقبول الشهادة وكانت الشهادة في قتل لا في جرح وأن لا يشهد على صغير
 ولا الكبير وأن لا يكون الشاهد منهم معروفا بالكذب وإذا شهدوا وهم مسـ وتفون
 للشهادة ثم رجعوا عن تلك الشهادة في حال معرفتهم فانه لا يعتبر رجوعهم والعبرة
 بما شهدوا به أولا رجعوا قبل الحكم أو بعده ولا يعتبر تجريح غيرهم لهم ولا تجريح
 بعضهم بعضا لعدم التكليف وأما لو تأخر الحكم إلى رجوعهم وعدلوا القتل رجوعهم
 وفازت شهادة الصبيان الحديثة ولو ثبت القتل عمدا لانه لا يتقص الامن مكلف (قوله
 في المأثم) أي شهادة النساء بعضهن لبعض على بعضهن في الجراح والقتل عند
 اجتماعهن في مأثم أو عرس أو حمام أو غير ذلك والمأثم عيم وهرة وناء مشاة من فوق
 على وزن مفعول بفتح الميم والعين وهو في الاصل اسم مكان من أثم بالـ مكان يأثم
 أو ما أقام ثم تجوز فيه من النساء يجتمعن في خير أو شر من تسمية الحال باسم المحل
 قال ابن قتيبة والعامة مختصة بالصبيبة فتقول كذا في مأثم فلان والاحود في مناحته
 أفاده المصباح (قوله مندربون) أي مطلوبون إلى الاجتماع وقوله بخلاف النساء
 أي فلسن مندوبات إلى الاجتماع بل الأولى عدم اجتماعهن ما لم يؤد إلى محرم
 والاوجب عدم الاجتماع (قوله فلا يصح القياس عليه) الأولى عاها (قوله
 وان اختلف المتبايعان فقيمة متبايع بالياء من غير هـ لأن فعله تبايع والمراد
 المتعاقدان حتى يشمل المتكاريبين (قوله في قدر الثمن) فيه قصور راد عبارة المصنف
 تشمل اذ هو حذف متعلق اختلف فشمل الاختلاف في جنس المعود عليه

ج يقوم من كلام الشيخ
 ان شهادة النساء في أثم
 والاعـ واسـ مقبولة
 وهو أحد قول ابن الخلاب
 قلت شهر في المختصر مقبولة
 انما لا غير مقبولة والفرق
 ان لصبيان منه ويون إلى
 الاجتماع بخلاف النساء
 ولان شهادة الصبيان على
 خلاف القياس فلا يصح
 القياس عليه والله أعلم
 وإذا اختلف (المتبايعان)
 أي البائع والمشتري في قدر
 الثمن (بأن يقول البائع بعتا
 بدينار ويقول المشتري
 بل بنصف دينار

أونوعه أو وصفته أو قدر الثمن أو المثلن أو في قدر الرهن أو الأجل والحاصل
 أن المتبايعين بالنقد أو بالنسيئة إذا اختلفا في جنس الثمن أو المثلن كبت بدنانير
 و يقول الآخر بعاهام أو أسلمت في حنطة وقال الآخر في حديد أو اختلفا في نوع
 الثمن أو المثلن ككبت بذهب وقال الآخر بفضة أو قال أسلمتافي قصح وقال الآخر
 في شعير فان المتبايعين يتحالفان في يحلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع
 تحقيق دعواه ويتفاسخان ان حكم به فلا يقع فسخ بمجرد التحالف بل لا بد من حكم به
 مادام التنازع موجودا فلا ينفى في أنه يفسخ بتراضيهما على الفسخ وفائدة تكون
 الفسخ متوقفا على حكم أنه اذا رضى أحدهما قبل الحكم بامضاء العقدين قال الآخر
 فله ذلك ولا فرق في ذلك بين كون المبيع قائما أو فائتا وجذبه منهما أو من أحدهما
 أولا لكن برد المشتري الساعه مع القيام ورد القيمة مع الفوات ولو كان الفوات
 بحواله سوق ولا فرق بين أن يكون المبيع مقوما أم مثليا وقيل في المثلي يلزم مثله
 وتبر القيمة يزم البيع وان اختلفا في الصفة فالقول للبائع بيمينه ان اتقده وان لم
 يتقده فله ما يتنازع بيمينه ابن ناجي المشهور وان اختلفا في قدر الثمن بان قال البائع
 مثلا ثمانية والمشتري بأربعة أو المثلن بان قال البائع بعثك هذا الثوب بشرة
 ويقول المشتري بل هذا الثوب وهذا الفرس بعثته أو في الأجل بان قال البائع
 بعثك لشهر والمشتري لشهرين أو في أصل الرهن أو التحميل أو قدر الرهن أو التحميل
 بان قال البائع بعثك برهن أو يحميل ويقول المشتري بل بالرهن ولا يحميل فانهما
 يتحالفان ويتفاسخان والفسخ بالحكم أيضا لا بمجرد التحالف ومحل الفسخ
 ما لم تغت الساعه والا فيصدق المشتري بيمينه حيث أشبه أشبه البائع أم لا فان افرد
 البائع بالشبه فالقول قوله بيمين وان لم يشبه حلفا وفسخ وردت قيمة السلعة يوم يبيعها
 ولا يراعى شبهه مع قيام المبيع وأما اذا اختلفا في جنس الرهن أو التحميل فكالحكم
 في الاختلاف في جنس الثمن أونوعه كما ينبغي تنبيهه حكم تناكها حكم حلفهما
 ويقضى للحالف على التناكل واذا اختلفا في أصل العقد فالقول لمنكره اجماعا بيمينه
 (قوله استخلف البائع أولا استجابا) المذهب وجوب تسمية البائع (قوله
 فيقول) هذا في مثاله الذي فرضه وهو اختلافهما في قدر الثمن (قوله فيقول
 الخ) لانه لا يلزم من عدم بيعه ان نصف دينار أن يكون باعها بدينار (قوله
 والله لم اشترها بدينار الخ) لانه لا يلزم من نفي الشراء بدينار أن يكون اشترها
 بنصف دينار (قوله بايديهما) فيه قصور أي أولا لا بد لواحد منهما عليه أو كان
 بيد ثالث لم يدعه لنفسه ولم يقربه لواحد منهما وما يخرج عنهما فافا أقرب لواحد

(استخلف البائع) (أولا)
 استجابا فيحلف على نفي
 دعوى صاحبه وإثبات
 دعواه في يمين واحدة
 فيقول والله ما بعثتها بنصف
 دينار ولقد بعثتها بدينار
 (ثم) بعد حلفه (بأخذ
 المبتاع) (الساعه) يحلف
 عليه البائع (أو يحلف) هو
 عاجلا أي المبتاع على نفي
 دعوى صاحبه وإثبات دعواه
 فيقول في مثال المذكور
 والله لم اشترها بدينار
 ولقد اشتريتها بنصف دينار
 ويبرأ من لزوم البيع فهو
 خير بين أن يأخذ السلعة
 بمقال البائع ويحلف ويبرأ
 (واذا اختلف التداعيان
 في شيء بايديهما)

فانه يكون لاقر له بلايين واذا ادعاه لنفسه فانه يحلف ويأخذه واذا اقام كل بينة
وهو يبيد ذلك الثالث ولم يدعه فانه يكون ان يقر اخا نزل منه ما يمينه لانه يقرها فلا
يقبل وأما ان تعبردت دعوى كل من البينة فانه يحلف باقراره ولو لم يقره أو أوالو ادعاه
الحا نزل نفسه وأقام كل منهما بينة فانه يبقى بيده ملكا من غير حلف لسقوط
بينتهما وهو يدعي الملكية ~~كذا~~ اذا كره بعض الشيوخ (قوله ولم يقر لواحد منهما
دليل على صدقه) أى وأما لو قام لواحد منهما دليل على صدقه كان يكون مما يشبه
أن يكتسبه دون صاحبه فان القول قوله هذا ظاهر قلت والظاهر بين وقوله
ولا بينة وأما لو قام لاحدهما بينة امكن القول قوله (قوله ولم يقره ما فيه أحد)
وأما لو نازعهما ثالث فان كان الثالث مشاركا لهما في كونه بيده كتابيه دعيما
فانه كهما في قسم بين الثلاثة بعد حلفهم وان لم يكن مثلهما في الحوز ولم يقر بينة
فانه يقر دمان عليه فيقسم بينهما فقط ولا دخل له وقوله وهو مما يشبه الخ هذا يستغنى
عنه بقوله ولم يقر لواحد منهما دليل على صدقه هذا ما ظهر لي في تقريرهما (قوله
حلفا وقسم بينهما) ونكولهما كحلفهما (قوله وقسم بينهما) يشعر بشتمه نصفين
وهو واضح حيث كان كل يدعي جميعه لنفسه وأما لو ادعى شخص جميعه والاخر
بعضه فانه يقسم كالقول فاذا ادعى أحدهما الكل والاخر النصف فانه يقسم على
الثلث والثلثين وكيفية العمل أن يزداد على الكل قدر الكسر الذي يدعيه الاخر
فيزداد على الكل النصف في هذه الصورة وينسب ذلك لمجموع الكل والكسر
ويترك النسبة يأخذ كل واحد فيأخذ مدعى النصف الثالث ومدعى الكل الثلثين
(قوله وان أقالما بينتين) أى أقام كل بينة تشهد له أن ما يدينهما أي أولاد
واحد عليه أو يبدان أن يدعه لنفسه ولم يشهد به لواحد منهما ولم يفرجه عنهما
وأما لو أقام كل بينة وتساوا وهى بيدهما أحدهما فان ذلك يرجع بينته ويبقى
الشيء المتنازع فيه بيد أحدهما ويحلف هذا اذا لم ترجع بينة لمقابل اليد فان رجعت
بأى مرجح فانه يقضى بمقابل اليد ويحلف ويسقط اعتبار اليد (قوله قضى
بأحدهما) وكما قضى بأحدهما يقضى بالورثة على غيرهما وبالسابقة تأريخا
والناقلة على المستحقة كان تشهد بينة أن هذه الدار أنشأها أولادهم فخرجوا
عن ملكهم الى الألف وتشهد أخرى أن زيد اشتراها منه بعد ذلك فتقدم الناقلة
لأنها علمت ما لم تعلمه الأخرى وتقدم المثبتة على النافية والداخلية على الخارجة
والمراد بالداخلية بينة واضع اليد والخارجية بينة غيره كإقرارنا ومن المرجح تعيين
سبب الملك بان قالت أحدهما تشهد أنه ملكهم من أبيه أو اشتراه من زيد وأطلقت

كل منهما يدعيه لنفسه
ولم يقر لواحد منهما دليل
على صدقه ولا بينة
ولم يقره ما فيه أحد
وهو مما يشبه أن يكتسبه
كل واحد منهما (حلفا وقسم
بينهما) لأنهما اتساويا
في الدعوى ولم يرجح أحدهما
على الآخر ومن ذلك
عن البين سقط حقه للذي
حلف وان أقالما بينتين
وكانت أحدهما راجحة على
الأخرى بالأعدلية (قضى
بأحدهما)

بعد أن يخلص من أفاعلهما
أنه ما باع ذلك الشيء ولا
وهبه ولا خرج عن ملكه
بوجه من الوجوه (فإن لم
تخرج أحدى البيتين بما
ذكر بل (استويا) فيه
(حلفا وكان) للشيء المتنازع
فيه (بينهما) فصعين لأن
الحكم بأحدهما ليس بأولى
من الأخرى فهم من قوله
بأيدهما أنه لو كان بيد
أحدهما لا يكون الحكم
كذلك (ع) ولكن أقام بينة
وقال (ك) هو ليس بيده
مع يمينه وإن كان في يد
غيرهما وشهد لأحدهما به
كان القول قوله مع يمينه
أيضا (وإذا رجع الشاهد
بعد الحكم أغرم ما أنلف
بشهادته إن اعترف أنه شهد
بزور قاله أصحاب مالك ج)
ظاهر كلامه يقتضي أن
جميع أصحاب مالك فبرقوا
بين أن يعترف أنه شهد بزور
أم لا فإن شهد به غرم وإن
قال اشتبه على فإنه لا يغرم
وتبع في هذا النقل ابن
المواز وليس كذلك بل قال
مطرف وابن القاسم وأصبغ
في الواضحة أنه يغرم مطلقا

الأخرى فقالت نه هذا أنه ملكه فقط رجعت الأولى ويقدم الشاهدان على
شاهدوين وشاهد وامرأتين (قوله بعد أن يخلص) إنما لزمه اليمين لأن مزيد
العبد المميز للشاهد (قوله بل استويا) كان الواجب استويا أي البيتين
في العدة ولا ترجح بكثرة عده إلا أن يبلغ حد التواتر لافادة العلم (قوله
وقال ك الخ) ليس كلام القاضى مخالفا لكلام ابن عمر فإن كلام ابن عمر
في موضع ما إذا أقام أحدهما فقط بينة فيما يبدأ أحدهما فقط فهو وإن أقامها سواء
كان هو الحائز والأخر وكلام ك في موضع ما إذا لم يقيم واحد منهما بينة وهو يبدأ
أحدهما فقط فهو له بيمينه كما قال وظاهر قوله أنه ملك لأحوز وقوله وإن كان بيد
غيرهما مسألة أخرى ويخلص من ذلك أن مسألة المصنف منه وفاقه فهو ما توسع
سورلان المتنازع فيه إما يدايهما معا أو أحدهما أو غيرهما في كل أمان يقيم
كل بينة أو لا يقيمها واحد منهما أو يقيمها أحدهما دون الآخر فندبر (قوله بعد
الحكم) احتراماً عن الرجوع بعد أداء الشهادة وقبل الحكم فإنه لا يفرم شيئاً
لأنه لم يتف شيئاً وإن رجع أحدهما بعد الحكم غرم نصف الحق وإن رجع عن
نصفه غرم زبعه وهكذا (قوله أغرم أفهم أنه لا ينقض الحكم لاحتمال كذبه في
رجوعه وإنما أغرم لاعترافه بالجناية على المشهود عليه ويستحق الرجوع عن
شهادته العقوبة بما يراه الإمام ولا تقبل له شهادة بذلك ولو تاب وحسنت حالته
على أشهر القولين والحاصل أنهما إذا رجعا عن شهادتهما بعد الحكم والاستيفاء
فإن الحكم لا ينقض سواء كان الحكم بمال أو بنفس سواء تعدا الزور أم لا على المتمد
كما قال الشارح فقد قال ابن القاسم إذا رجعا في طلاق أو عتق أو دين أو قصاص
أو حدة أو غير ذلك فأنهما يضمنان قيمة المعتق وأما في الطلاق إن دخل بالزوجة
فلا شيء عليهما وإن لم يدخل ضمنا نصف الصداق ويضمنان الدين ويضمنان العقل في
القصاص في أموالهما وقال أشهب يقتص منهما في العمد واستقره خليل لأنهم قتلوا
نفساً بغير شبهة وإنما غرما للدية وإن تعدا على كلام ابن القاسم لأن الشهادة بالتعد
لا تستلزم القتل يجوز العفو ويجزأنا وصلها فالذي أوجب القتل أنما هو الحكم
والراجع كلامه وأما لو كان رجوعهما عن شهادة القتل وقالا غلطاً فالدية
على عاقلتها ثم تنبيه بهما فقرر إذا كان الرجوع بعد الحكم والاستيفاء
كما قلنا وأما لو كان الرجوع بعد الحكم وقبل الاستيفاء فنقول فإن كان الحكم
بمال مضى اتفاقاً وإن كان بقصاص أو حدة فنقال ابن القاسم يعضى كفى الحكم
بالمال وقال غير ابن القاسم لا يعضى ولا يستوفى الدم محرمة وتجب الدية ورجع

ثم انتقل يتكلم على مسائل من مسائل الوكيلة وغيرها فقال (ومن قال) لو كله (وددت اليك ما وكلتني عليه أو على بيعه أو) قال له (دفعت اليك ثمنه أو) (٣٨٣) قال المودع لمن استودعه شيئا رددت عليك (وديعتك

(أو) قال العامل لمن دفع اليه مالا قبرا اضاف طلبه فيقول له دفعت اليك (قراضك فاقول قوله) أي قول كل واحد من الوكيل والمودع والمقارض (ك) يريد مع يمينه لان جميع ما ذكره مؤمنون فلذلك كان القول قولهم مع ايمانهم نعم لو قبض أحدهم شيئا يمينه لم يبرأ في رده الا بيمينه لان الدافع اليه محض استوثق منه بالاشهاد عليه لم يأت به بخلاف ما قبض على جهة الامانة (ج) والمراك باليمينه اذا كانت مقصودة لاتوثق وأما ان كانت اتفاقية فلا قاله غير واحد كعبد الحق والنفسي وابن يونس (ومن قال دفعت الي فلان كما أمرتني) مثل أن يرسله الى من كاذله عليه دين أو الى مسكين (فأنكر فلان) بأنه لم يرسل اليه ما أمره بدفعه اليه (فعلى الدافع اليمينه) انه دفعه اليه (والا) أي وان لم يمينه بذلك (ضمن) اذا أقره بالاشهاد أو كانت العادة الاشهاد أمالو كانت العادة

الى هذا ابن القاسم واستحسنه والقياس الا قول بقي شيء آخر وهو ما اذا رجعا بعد الحكم ولم يحصل اتلاف كالورب ما هن طلاق ودخول بها أو عن عتق أم ولد أو عفر عن قصاص فلا غرم اذ لم يفوت عليه في الاولين الا الاستمتاع وقد أنكرنا اليه (قوله على مسائل من الوكيلة الخ) هي نيابة ذي حق غير ذي امرأة ولا عبادة غيره فيه غير مشروطة بموته فيخرج نيابة امام الجماعة أو يرا أو ضيا وقوله ولا عبادة أخرجه ما اذا تاب غيره في الله لانه لا بد له وقوله غير مشروطة بموته خرجت الوصية وأركانها الوكيل والموكل والموكل فيه والصيغة وقد تقدم ما يتعلق بالوكيل والموكل وأما الموكل فيه فهو ما يقبل النيابة من عقد ونسخ وقبض حق وغير ذلك وأما الصيغة فهي كل ما دل عرفا على جعل التصرف لغيره مع قبول المفوض له قيل على الفور وقيل بمرح فيه للمادة (قوله رددت لك ما وكلتني الخ) مثاله أن يوكله على دفع دين لزيد لم يجده فرد له كله فإزاعه الموكل فيقبل قول الوكيل في رده لانه أمين وقوله أو على بيعه أي أو قال لمن وكله على بيع سلمة رددت اليك ما وكلتني على بيعه لانه أمين وقوله أو قال دفعت أي أو قال بعه ودفعت اليك ثمنه (قوله يريد مع يمينه) يحتمل أن المؤخر ماش على ما قال شيوخ المدونة أنه اذا قال فيما يقول قوله فلا بد من اليمين واذا قال صدق فغير يمين وحينئذ فلا اطلاق (قوله اذا كانت مقصودة لاتوثق) هي التي أضافها خفية دعوى الرذبان يشهدان انه اذا ادعى رذائين أو العادة مثله انه لا يصدق والحاصل أن الركيل في قوله رددت مقبضته من موكله من ثمن أو مئتمن فيصدق بيمينه اذ قبض ذلك بغير يمينه وأما بيمينه مع ودة فالتوثق فلا يبرأ الا بيمينه مثل الوديعة سواء (قوله قاله غير واحد كعبد الحق) وقيل لا يشترط فيها أن تكون مقصودة لاتوثق فله في التحقيق (قوله فأنكره فهو) لو اعترف بالدفع اليه ولكن ادعى أنه ضاع منه فانه لا ضمان على الوكيل وصية المال لمن هو له (قوله اذا أمره بالاشهاد الخ) كان الوكيل مقبضا اليه أم لا كانت العادة الاشهاد أم لا وعلى الضمان ما لم يكن الدفع بمحضرة الوكيل والا فلا ضمان لان التفريط في تلك الحالة انما هو من الموكل (قوله أمالو كانت العادة) ضعيف والمعتمد الضمان ولو جرى عرف بعدم الاشهاد فهي تستثنى من قاعدة العمل بالعرف الذي هو أصل من أصول المذهب (قوله وولى القاضي) أي ما قدمه القاضي (قوله اذ لم يكونوا في حضارته) كان كان ينطق مساناة أو شاهدة (قوله ونازعه في مقدار ما أنفق) أي أو أصل الاتفاق (قوله وأنه دفع اليهم

ترك الاشهاد فلا ضمان عليه) وكذلك على ولى الائتام وهو الوصي ووصيه وولى القامو (اليمينه الله انفق عليهم) اذ لم يكونوا في حضارته ونازعه في مقداره أنفق عليهم (أو) أنه (دفع اليهم) أمالهم بعد الخوفهم ورشدهم

وقد نأى بما إذا لم يكونوا
 في حضائه لقوله (وان
 كانوا في حضائه) ونازعه
 (صدق في النفقة فيما يشبهه)
 مع عينه لان المشقة تدركه
 في الشهادة ومفهوه أنه
 لو ادعى ما لا يشبهه لا يصدق
 وهو لذلك ثم انتقل بتكلم
 على الصلح فقال (والصلح)
 وهو قطع المنازعة (جائز
 اما جاز الى حرام) لما رواه
 أبو داود وترمذي وحسنه
 أنه صلى الله عليه
 وسلم قال الصلح جائز بين
 المسلمين الا صلحا أحل حراما
 أو حرم حلالا مثال الاول
 ان يصلح على دار ادها
 بخبر أو خنزير ومثال الثاني
 ان يصلح على ساعة يتوب
 بشرط أن لا يلبسها أخذها
 أو لا يلبسها (ويجوز) الصلح
 (على الاقرار) اتفاقا
 (و) على الانكار (على
 المشهور وصورته ان يدعى
 دارا مثلا فيكفر ثم يصلحه
 على أن يدفع له شيئا من ماله
 ولم يتعرض الشيخ للصلح
 على السكوت من غير
 انكار ولا اقرار (ك)
 هو لا اقرار على المشهور

أموالهم) بعد بلوغهم ورشد هم وأما لو ادعى أنه دفع اليهم أموالهم ممن لو هم
 في حضائه وقبل البلوغ والرشد لا يصدق ولو أقام بينة على الدفع حيث بلغوه به
 لا يجوز له أن يكسبهم من شيء قبل رشد هم سوى النفقة بالمعروف وأما بعد البلوغ
 والرشد فلا يقبل الا بالبينة ولو أقاموا بعد طول من رشد هم على ظاهر المذهب
 (قوله صدق في النفقة) أي في شأن النفقة ليسهل ما إذا نازعه في أصل الاتفاق
 أو في قدر المنفق ومثله كونهم في حضائه كونهم في حضائه أهم وهي فقيرة
 وظهور الأمر الاتفاق عليهم (قوله مع عينه) اختلف لو أراد أن يحسب أقل ما يمكن
 ويسقط الزائد ولا يخلف هل لذلك وهو قول أبي عمران وأبو دمن عينه اذ قد يمكن
 أقل ما حسب وهو قول عياض قلت وهو الظاهر فتدبر (قوله ثم انتقل بتكلم الخ)
 الصلح انتقال عن حق أو دعوى بعوض رفع نزاع أو تخوف وقوعه (قوله جائز)
 أي جواز ارجح الا أنه مندوب اليه وانما عبر بلفظ جائز لمهم الجواز المستوي
 العارفين لاجل الاستئناء بقوله اما جاز الى حرام (قوله أحل حراما) أي أدى
 الى ارتكاب محرم شرعا (قوله مثال الاول) أي وكالصلح عن الذهب المؤجل
 بالورق ولو على الحلول (قوله أن لا يلبسها آخذها الخ) المناسب أن لا يلبسها
 أي الثوب وترجيح الضمير للسلعة غير ظاهرها لانها صادقة بكونها مما لا يلبس
 والمرسل (قوله ويجوز الصلح على الاقرار) ويكون تارة يبيعها ان وقع على
 أخذ غير المقربة كان يكون له عرض أو حيوان ويصلح عنه بدراهم وتارة يكون
 اجارة وذلك كان يكون له عليه ذات معينة كثوب أو عقد فصالحه عن ذلك بمنافع
 درامدة من الزمان وتارة يكون هبة وذلك كما اذا كان له عليه مائة فصالحه
 عنها بخمسين وهذا في الحقيقة ابراء ويجوز عن الدين بما يساع به
 فان كان عرضا جاز الصلح عنه ولو بعين حاله وان كان عينها جاز الصلح عنه بعرض
 حال وعن الذهب بالورق وعكسه حيث حل أو عجل المصالح به (قوله وعلى الانكار
 على المشهور) خلافا لابن الجهم فانه يقول بعدم الجواز وعنه مذكورة في ابن ناجي
 (قوله ثم يصلحه) أي يجوز له ولو علم براءة نفسه على ظاهر المدونة وهو المعتمد
 والجواز انما هو بالنظر الى العقد وأما باعتبار الباطن بحيث يحمل تساؤل ما وقع به
 الصلح فان كان الصادق المنكرا فاما أخذ نفسه حراما والافتحلال (قوله ما ذكره)
 أي القسامة في وقوله من الخلاف أي المشار له بقوله على المشهور (قوله هو
 كالاقرار) أي الذي هو المشهور وكما قال الفاكهاني وأقول يبحث في ذلك بأنه
 لو جعل كالاقرار لما اشترط فيه شروط الانكار مع انه يشترط فيه شروط الانكار

(ج) ما ذكره من الخلاف لا أعرفه لكنه جار على قواعد المذهب في السكوت هل هو كالاقرار أم لا فتدبر

فتدبر (قوله نقلناها في الاصل) هي ما أفاده في التحقيق بقوله أي يجوز ذلك بشرط ثلاثة عند مالك أن يكون ذلك اجازة على دعوى المدعي وعلى انكار المنكر وعلى ظاهر الحكم وشرط ابن القاسم الشرطين الاخير فقط وأصبحنا شرطاً واحداً وهو أن لا يتفق دعواهما على فساد فلوا دعى على رجل دراهم وطعاماً من بيع فأعترف البايع بالطعام وأنكر الدراهم فصالحه على طعام لأجل أكثر من طعامه أو اعترف له بالدراهم وصالحه على دنانير مؤجلة أو دراهم أكثر من دراهمه فحكى ابن رشد لا اتفاق على فساد وفيه ما في ذلك من السلف بزيادة والصرف المؤخر ولو ادعى عليه عذرة دنانير فأنكره فأراد أن يصالحه عنها بدراهم إلى أجل فهذا ممنوع على دعوى المدعي إذا لم يحل له أن يأخذ في دنانيره دراهم إلى أجل وجاز على دعوى المدعي عليه إذا صالح على عيّن وجبت عليه فيمتنع عند مالك وابن القاسم لأن شروطه عندهما أن يجوز على دعواهما معا وهذا لا يجوز على دعوى المدعي وأجازه أصبغ إذا لم يتفق دعواهما على فساد وكذا لو ادعى عليه عشرة أراد من قرض فقال المدعي عليه بل لا عندى خمسة من سلم فأراد أن يصالحه على دراهم ونحوه دامجة فهو جائز على دعوى المدعي لأن طعام القرض يجوز به قبل قبضه ولا يجوز على دعوى المدعي عليه لأن طعام السلم لا يجوز به قبل قبضه فهذا أيضاً يجوز به أصبغ ويمنعه مالك وابن القاسم ولو ادعى عليه مائة دراهم فأنكر فصالحه على خمسين إلى أجل أو على تأخير جميعها فهذا جائز على دعوى كل منهما لأن المدعي يقول حططت وأخرت وأنا محسن والمدعي عليه يقول أفدت من عيّن وجبت على وظاهر الحكم أن فيه سلفاً جازاً منفعة فالسلف هو التأخير والمنفعة هي سقوط الدين المتبقية على المدعي بتقدير أن يكون المدعي عليه أو حافه فيسقط جميع المال فهو ذا منة وعنده مالك لا اشتراط الجواز في ظاهرها لكم واجازة ابن القاسم لأنه لا يعتبر هذا الشرط ولا اشكال في جوازه على قول أصبغ انتهى كلام التحقيق (قوله بالزوجة حال من التقرير) أي حال كون التقرير بمنزلة بالزوجة (قوله والامة القن) بل والكتابة والمدة وام الولد كذلك لكن ألقن والام بالكتابة تعتبر قيمة ولدها على أنه قن وقيمة ولد المدة وام الولد على الذر وأما القول فلا احتمال موته قبل السيد فيكون رقيقاً أو بعد موته له الثالث فحراً ويحمل به بعضه أو لا يحمل منه شيئاً فيرق مالاً يحميه له الثالث من بعضه أو كله وأما الثانية فلا احتمال أن يموت سيداً ماله قبله فيكون حراً واحتمال أن يموت قبل سيداً ماله فيكون رقيقاً ويعزم قيمة ولد المنة لأجل على الغرض لذلك الأجل أي على أنهم أحرار بعد الأجل

والصالح على الاثني عشر
والسكوت شروط نقلناها
في الاصل ثم انقل نسككم
على مسألة من مسائل
التفريق بالزوجة فقال
(والامة) القن

وولد المبعضة بمنزلة ممتنع بعضه في غير قيمة البعض الآخر (قوله الغارة) لا فهو يوم
 لقوله الغارة بالنسبة لقيمة الولد فانها لازمة للاب كان الغارة لامة أو اجنبيا
 أو السيد وانما يفترق الحال بالنسبة لغير ذلك فمفصله فمقتل فاذا كان الغارة اجنبيا
 تولى العقد فلا سيدها على الزوج جميع المسمى بقيمة الولد ثم يرجع لزوج على
 الاجنبى بالصدق لاقية الولد أى اذ لم يخبر به غيرولى خاص وانما تولى عقدة النكاح
 بولاية الاسلام العامة أو الوكالة أو الافلا رجوع ومثل الاخبار بأنه غيرولى علم
 الزوج بذلك وقواتا وتولى العقد احترامه عما اذا حصل منه اخبار فقط بالحرية فلا
 شىء عليه لانه غيرولى لم يصاحب عقدا وما اذا كان الغار السيد فعلمه ان عليه
 الاقل من المسمى وصدق المثل كغرورها (قوله فلا سيدها) أى ان
 أرد الزوج لان الحياو للغرو وله ابقاؤه وازوجه ان اذن لها فى النكاح وفى استقلال
 رجل يعقد عليها أو ملان لم يحصل اذن بالنكاح أو اذن لها ولم يأذن فى استقلال
 من يعقد نكاحا لها التحتم (قوله وأخذ قيمة الولد) أى من أبيه دون ماله لتخافه
 على الحرية (قوله اذ لم يكن ممن يعقد على السيد) أى فاذا كان يعقد على السيد
 فانه لا عرامة على الاب المغرور حينئذ قيمة ولده كملوغرت الوأمة أبيه أو أامة
 جده من أب أو أم أو أامة امه بالحرية فتر وجهها طاهر بتهوا ولدها ثم علم بعد
 ذلك برهها طار الوالدين على جده أو جدته ولا قيمة فيه (قوله غير عالم بانها
 أمة) هو مستفاد من قوله الغارة (قوله سواء اذن لها السيد فى النكاح الخ) بعيد
 ان الحكم المذموم رجاء فيما اذا كان النكاح صحيحا أو فاسدا أو أحدهما السيد
 قيمة الولد فى الصورتين كما قاله عجم (قوله وعلى الزوج الاقل) هذا اذا فارتها
 وأما ان أمسكها فعليه المسمى وانما له امساكها بشرط خوف العنت وعدم الطول
 وأذن السيد لها فى الاستقلال واذا اختار الامساك فليست به لان الماء السابق
 على الاجازة الولد فيه حر واستأخر عنها رقيق وأما ان اذن لها فى التزويج دون
 الاستقلال فان نكاحها يفسخ أبدا ويجب لها صدق المثل (قوله ومذهب المدونة
 انه رقيق للسيد) وهو المعتمد وعليه فبرجع الزوج عليها بالفضل على مبرمها
 كما نقله ابن يونس بتفسيره لو حصل الغرور من السيد وعن تولى العقد فظاهر
 انه كحكم غرور السيد (قوله على المشهور الخ) هذا اذا مات الولد بلا سبب وأما
 لو قتل الولد قبل الحكم على أبيه بتيممه فانه يلزم أباه الاقل من الدية أو اقيمة يوم
 القتل والدية تشمل الخطا وصلح العقد فلو اقتصر الاب أو هرب القاتل فانه لا يلزمه
 شىء لان ذلك قبل يوم الحكم بقيمة (قوله ثم انتقل يتكلم على الاستحقاق)

(الغارة) التى تدعو رجلا
 أن يتزوجها بغير عقالها
 أو شاهداً لها فانه حرة
 (فتتزوج على انها حرة)
 ثم يظهر خلافه (فلا سيدها)
 أخذها وأخذ قيمة الولد
 يوم يحكم بها (أى لم يكن
 ممن يعقد على السيد وكان
 الزوج حراً غير عالم بانها
 أمة سواء اذن لها السيد
 فى النكاح أم لا وعلى الزوج
 الاقل من المسمى وصدق
 المثل ظاهر كلامه ان الولد
 حر وإن كان الزوج عبداً
 ومذهب المدونة انه رقيق
 فلذلك قيدنا كلامه بقولنا
 وكان تزويجاً وما ذكره
 من أخذ القيمة يوم الحكم
 هو المشهور وروى عن يوم
 الولادة وقائدة الخلاف
 لو مات الولد قبل ذلك فعلى
 المشهور لا شىء عليه وعلى
 مقابله له قيمة ثم انتقل
 يتكلم على مسائل من
 الاستحقاق فقال (ومن
 استحق أمة)

من وجوه الملك من غاصب
لم يعلم بغصبه (فـ) أى
لمستحق الامنة (فيتمها
رقية الولد) أى أخذ قيمتها
تعتبر القيمة (يوم الحكم)
ويكون الولد حرانابت
القرب وإذا كان له مال
لا يومية (وقيل بأخذها)
أى الامنة (وقيمة الولد
وقيل له قيمتها) أى أخذ
قيمتها (فقط يوم وطئها
والاقوال الثلاثة لما لك
وبالاختـ يرأفتى مالك
لما استحققت أم ولده واقصر
صاحب المختصر على الاقول
وقوله (الآن يختار الثمن
فيأخذها من الغاصب الذى
باعه له) يدل على ان الام
في موفاه له لا لاختيار
واذا اختار الثمن كان كالمرد
لبيع الغاصب (و) أما
(الامنة) الامنة المستحقة
بعد الولادة (يبد لغاصب)
علم بنصه (فدايه) أى
الغاصب (السد) لانه زائد
(ولده رقيق) أى مع
الامنة (لربها) اذا كان غير
أب لوفال وولدها بالاضافة
الى ضمير الاشئى امكن
أحسن لانه لاحق بها لانه

الاستحقاق لانه ضافة الشئ الى يعلم به وله فيه حق واستحقاق هذا من الوقف
مثلا بوصف الفقر وضربا فقال ابن عرفة رفع الشئ بثبوت ملك قبله وأحرية
كذلك بغير عوض فرفع الملك الامنة واعتق ويرها لا ينسب استحقاقا لانه رفع
ملك لا بثبوت ملك قبله كإخراج الرفع بالموت وقوله وأحرية هطف على ملك لتدخل
صورة الاستحقاق بحرية (قوله قد ولدت) أنهم انما لم يولد له كان استحقاقها
أخذها على جميع الاقوال ولاشئ على مشتريها في وطئها ولو بكر أو انتزها
(قوله من حر غير غاصب) أى الذى سعى في يده رق قبل الاستحقاق أى لم يعلم
كوبه غاصبا أو مشتريا أو موهوبا أو انتزعا لشارح بقوله من حر إذا كان الاستحقاق
من يد رقيق فانه يقضى لسيده بأخذها مع ردها بالاختلاف كولو كان الولد
من ربا (قوله أو هبة أو ميراث) أنواع لذلك فلا وجه لالتيان بأمر وقوله من غاصب
تعارض فيه هبة وما بعدها الآن فيه قصورا لانه لا يشل ما ذا المشتري من مشتري
من غاصب مثلا وقوله لم يعلم يقص به أى لم يعلم ذات الذى في يده (قوله رقيقه
الولد) فلو مات الولد حثفت انفعه قبل الاستحقاق فلاشئ فيه وإنما لو قتل عمدا
فلاشئ فيه على الأب ان اقتص من فائه أو عني عنه يمكن للاستحقاق في الدفوع
الرجوع على القاتل بالاقول من قيمته أو ديتته فلو قتل خفا فانه منجبة وبأخذ
السيده منها فريقتة فان زادت قيمته على الدية فالأب يغرم للسيده الدية ولو
ماتت الأم قبل قيام المستحق فقال ابن المراز لا شئ على المشتري في قول ملك
الذى قال فيه بأخذ قيمتها فقط اذا وجدها حية انتهى (قوله وقت بر القيمة) أى
قيمة كل من الامنة والولد ولا تكون اجارية أم ولد من استحققت من يده ويرجع
من استحققت منه على بائعه بثمنه سواء ساء أو ما غرمه لمستحقها بقص وأما نوزاد
الثمن على النيمة لرجع المستحق منه على البائع بقدر ما أخذ المستحق ثم يرجع
المستحق به في الثمن على البائع (قوله لما استحققت أم ولد) أى محبة قيل
كان لما لك ابنان يحيى ومحمد وابنة اسمها فامة زوج ابن اخته وابن عمه اسمها عيل
ابن أبى اويس وقيل كان له أربعة بنين يحيى ومحمد وحسام والها (قوله واقصر
صاحب المختصر) على الاقول وهو الرجوع (قوله علم بغصبه) بالبناء للنعول
(قوله اذا كان غير أب) أى اذا كان الغاصب غير أب أى لربها (قوله وحكم
من اشتراها الخ) لانه هو له بل وكذا الموهوب له مثلا العالم كذلك (قوله
حكمكم الغاصب) أى في قطع نسب الولد وحده حيث شهدت بيته على
اقراره بعلمه قبل الطوى والنسب معه واما ان لم يكن الا مجرد اقراره به بعد وطئها
ويحكم من اشتراها من الغاصب عالمه بنصه حكم الغاصب ثم اتى بتكم على الارض المستفقة فقال

(ومستحق الأرض) أى ومضى

استحق أرضاً من يد مشتركو
غيره من ليس بناسب بعد
ان عرت بفتح الميم أى من
العمارة أى بعد ان تصرف
فيها بالبناء والقرى ونحوه
فان المستحق (يدفع) لين
أعمرها (قيمة العمارة قائماً)
وبأخذ أرضاً بها فيها
(وان أى) أن يدفع قيمة
ما أعمر فيها (دفع اليه
المشتري) أو من هو في منزله
(قيمة البقعة براهما) أى
لا شيء فيها (فان أى)
المشتري من ذلك وفي نسخة
أي باللفظ التنبيهية أى
المستحق والمشتري أى أى
كل واحد منهما من دفع
ماناسب اليه) كما يشريه
بقيمة مال لكل واحد منهما
فالمستحق بقيمة أرضه
والذي أعمر بقيمة عمارته
فاذا كانت قيمة البقعة
عشرة دنانير وقيمة العمارة
عشرين ديناراً فيكون بينهما
اقلاناً وتعتبر القيمة في ذلك
يوم الحكم على المشهور
لا يوم البناء وقدنا من ليس
بناسب لقوله (والغاصب)
يزيد ومن وصلت اليه
من الغاصب عالم بالنقص به

أه وطماها مع عاهه بنصفها فيجوز لافتراده على نفسه بالزناو يلحق به الولد لحق الله
وحق الولد في ذوت نسبه (قوله من يد مشترخ) أى كوارث وهو وهور ولو كان
ذلك المشتري اشتراها من الغاصب حيث لا علم عنده بالغصب (قوله بفتح الميم)
أى فالعمل مبني للفاعل مسند لتاء المخاطب مصدوقها المشتري أو غيره المتأثر له
بقوله من يد مشترخ (قوله نعم) أى على التاء بيد الغير المعيان كان الباني
مشتريها مثلاً وعلى التاء بيد الغير المجدان كان الباني مستأجراً أو مستعيراً للأرض
وحصل الاستعاق قبل انقضاء المدة قالت ولا يلحق الى ما أنفق كان البناء
قليلاً أو كثيراً (قوله فان أى المشتري) أى أو كان عديماً أو بدا
بصاحب الأرض بالخيار لانه أقوى سبباً إذا الأرض له وانتهى بالخيار للباني إذا الباني
المستحق لزول الضرر عنه ما كانا شريكين إذا أبيع بالان كل واحد منهما له حق
فاذا قال المالك ما عندي ما أعطيه الان وما يريد اخراجه ولكن يسكن وينتفع
حتى يرزقني الاله ما أودى منه لم يحز ذلك ولو رضى المستحق منه لانه سلف جرنعاً
وكذا لا يجوز التراضى على أن يستوفي ما وجب له من كراهة الشيء المستحق عبدان
القاسم * تنبيه * هذا اذا استحققت بملك وأما لو استحققت بحبس من يد صاحب
شبهة بعد بنائها أو غرسها فليس للباني أو فارس الانقضاء شهره إذا يجوز
له دفع قيمة الأرض لانه يؤدى الى بيع الوقف وليس لنا واحد من يطالبه الباني
بقيمة بنائه أو غرسه قائماً كان لحبس على معين أو غيره (قوله وفي نسخة
أي بالفتح) لا يخفى انه لا حاجة للتنبيه على إثباته المستحق لانها الموضوع (قوله فاذا
كانت الخ) ويقال مثلاً ذلك فيمن اشترى ثوباً بقرعة أو سفينة خربة وصلها
أو ثوباً بصغره (قوله يوم الحكم على المشهور) ومقابل يوم البناء ج وهو الأقرب
(قوله والغاصب) أى لعرضه وبينهما أو يغرسها (قوله يؤمر) أى يؤمر بالجهول
للعلم بفعل ذلك وهو المالك (قوله بفتح بنائه وشجره) أى إذا كان الزرع
قد بلغ حد الانتفاع به ولم يفت وقت الزرع المنصود من تلك الأرض وأما ان فات
وقت الزرع بالنسبة الى ما يزرع منها فليس لرب الأرض أن يأمره بقطع زرعها وانما
يجوز له كراهة تلك السنة وأما اذا لم ينتفع بالزرع أو بالشجر فان مالك الأرض
يأخذ من غير شيء والحاصل انها اذا زرع الأرض واستحقها صاحبها من يد
الغاصب فان لم ينتفع بالزرع أخذ ماله الأرض بلا شيء والا فله قلعها وله أخذ
بقيمتها ولا يجوز أن ينتفع على ابقائه في الأرض على أن يدفع له الكراهة لانه يؤدى الى
بيع الزرع قبل بدو صلاحه على التبعية لان المالك لما كان قادراً على أخذه

وعان شاء أعطاهم بها قيمة ذلك النقش) بضم النون وسكون القاف (وفيمة لشجرة لعلها) في مقول عافيه بر الشجر
طبا والبناء انه اطلال له لمن ياذن (٣٨٩) صاحبها اذا اعطاهم بها قيمة نقصة وشجرة يذ

(بعد قيمة أحر من بقاء ذلك)
صورته ان يكون قيمة ذلك
مقولة عشرة دراهم وقيمة
أحر من بقلعه أربعة دراهم
فانه به عليه ستة دراهم
ماد كره من إسقاط مبدار
القلع من القيمة مثله لابن
الموازين شعبان وقيد ابن
رشد بما اذا كان الغاصب
ممن لا يتولى ذلك بنفسه
ولا بعده (ولاشي عايشه)
أي على الغصب منه فغاصب
فيما لا قيمة له بعد انقلع
والهدم) كالحص والنقش
ثم انتقل بين غلة المغصوب
وعغير لمن هي فقال (ورب
الغاصب الغلة) سواء كان
المغصوب دارا أو شاة
أو غيرها لقوله عليه الصلاة
والسلام لا يجادل مال امرء
مسلم الا عن طيب نفس (ولا
يردها غير الغاصب) لقوله
عليه الصلاة والسلام
الخارج بالضممان ولما كان
الولد ليس بغلة خشى نزعهم
دخوله فيما تقدم نبه عليه
بقوله (والولد في الحيوان)
غير الآدمي (وفي الامسية
اذا كان الولد من غير السيد)

مجانا في القسم الأول أو قيمته معلومة في هذا القسم الثاني بعد ما نال هذا اذا لم يفت
وقت ما يراد له والافليس لرب الارض الا كراء السنة وأمه من استسهلها من ذى
الشبهة فليس له الا كراء السنة حيث كان الابان باقيا فلو فوات الابان فلا شيء لرب
الارض من كراء تلك السنة لان صاحب المشقة به وبقا الغلة فنتبيه به وبك
يؤمر بالقانع فيؤمر بتسوية الارض (قوله النقض) بضم النون وعبارة اخرى
بكسر النون كالزروع بمعنى المزروع (قوله قيمة بر الشجر حعبا) ولا فرق بين
كون الشجر ينبت بعد تله أم لا على المعتمد (قوله من يباع ذلك) أي أو يهدم
البناء (قوله مثله لابن الموازن) ومقابله انه لا يحيط عنه اجرة القلع ويؤول على
المدونة وهو ضعيف والمعتمد ما لابن الموازين شعبان وقوله وقيد ابن رشيد وهو
المعتمد (قوله كالحص والنقش) أي أو الزرع أو الشجر قبل بلوغه حد الانتفاع
أو البناء الكائن لطوب التي وسكت عن اجرة الارض قبل الظفر بالغاصب
ونقول اذا غصب الدار فسكنها ان يرجع عليه باجرة ذلك وأما اذا غصب الدار وأغلقها
أو الارض فبورها فلا اجرة عليه بخلاف المتعدي وهو الذي يريد اخذ المنفعة دون
تملك الذات فانه يضمن قيمة المنفعة ولو عطل (قوله ويرد الغاصب) ومثله لاص
والخائن والمختلس ونحوهم من كل ما لا شبهة له فيما اغتله وحاصل ذلك انه
يرد مثلها وان كانت مثلية وعلم السكم وان جهلت السكمية أو كانت مقومة
فترد قيمتها هذا فيما نشأ من غير تعديك كثمر الشجر وصوف الغنم ولبن البقر وأمانحو
العبد وسائر الدواب وغيره مما لا يتفزع به الاباء واستعماله قوي للغاصب
وقد تقدم ذلك وهذا ما لم تفت الذات المقصوبة ويلزم الغاصب قيمتها والا
فلا غلة لان القيمة تعتبر يوم الاستيلاء فقد كشف الغيب انه استغل
ها كره (قوله ولا يردها غير الغاصب) وهو صاحب المشقة ولو كان مشترا
من الغاصب حيث لا علم عنده ومثله وهو بغير العالم ويجوز له الحال أي
لم يعلم هل هو غاصب أو غير غاصب وهل واهبه غاصب فالغلة لهؤلاء الى يوم الحكم
بالشيء المستحقه (قوله من غير السيد الحر) أي غير المستحق منه الحر أي بأن
سكان من زوج أو زنا أو من المستحق منه الرقيق قوله يأخذ المستحق
لانه ليس بغلة (قوله مما لو كان من السيد) ظاهر ان السيد الحاضر له أي اذا كان
من السيد المقيد به كونه حرا فهو حرا باتفاق وليس له المستحق الا قيمته مع قيمة
امه والحاصل انه حيث قيد السيد بالحر فيكون من منطوق المذهب السيد العبد

الحر (بأخذه المستحق لانه مات من يد ٩٨ عدد في مباح أو غيره) كالمروء له والمنصدق عليه
لان حكم الولد حكم الام في كونه ملكا كان في له مالا واحترز بغير السيد مما لو كان من السيد ويؤيدنا السيد بالحر
احترزا لما لو كان السيد عدا ما كان سيدا لانه يأخذ

وقوله (ومن غم به أمة ثم وطنها فولد رقيق برعايه المجد) كذا (و) إذا كان لرجل بيت والآخر غرفة ايـ
وضعت السفلى رماى عليه المدم (الاصلاح السفلى على (٣٩٠) صاحب السفلى) ليتمكن صاحب الملو

من المذمة (و) كذلك
(الحشبة) عمل (السقف
عليه) أى على صاحب
الاسفل لان السقف مضاف
للبيت (و) كذلك (تعليق
الغرف) أى تدعيمها (عليه)
أى على صاحب الاسفل
(اذا وهى) أى منه سف
(السفل) والواو فى قوله
(وهدم) بمعنى أوى أو هدم
قبله منه فارباق يهدم
وقيل هو على باب وهو ظاهر
المدونة وقوله (حتى يصلح)
غاية للتعليق (الغرف) (ويجرب)
صاحب السفلى (على أن
يصلح اسفلها) أو يبيعه بمن
يصلحه) وقوله (ولا ضرر
ولا ضرر) هو لفظ حديث
صحيح أى به دليل على ما قبله
وعلى ما بعده وهو (ولا يضر
ما يضر بجاره) واللفظان
ترادفان بمعنى واحد على
جهة التأكيد كأنه يقول
لا تضر ولا تضر وقيل بمعنىين
فعنى لا تضر ولا تضر ممن لم
يضرك ومعنى لا تضر لا تضر
من أضرك ثم لا يضر
بالجوار ثلاثة أمثلة أحدها
قوله (من نفع ككوة) يقع
الكاف على المشهور وعند

(قوله ومن غصب أمة) أزا بالنصب المقرب على الوطنى ولو أمة صد تلك
فاتها (قوله وزع عليه المدم) ولا مضاف عليه وإنما يلزمه ارض نفسه
بوطئه (قوله وكذلك الحشبة تحمل السقف عليه) قضية كلامه ان
السقف ليس لازما للاسفل وليس كذلك إذ هو لازم له ولذلك لو تنازع صاحب
الاسفل مع صاحب الاعلى فى السقف فانه يضى به على صاحب الاسفل بخلاف
البلاط الكائن فوق السقف فلا يضى به على صاحب الاسفل ولا يضى
له به عند التنازع لكن لا يخفى ان السفلى شامل للسقف وما تحته فالواجب
لحملة هذا الموهوم الموافقة لعبارة المدونة حيث قالت وبارث من خشب العلو
الذى هو ارض الغرف والسطح فاصلاحه على رب الاسفل وله ملكه كملكه على
اصلاح ما وهى من جدران الاسفل (قوله قيل معناه قارب الخ) لا ينفى
ان هذا يناسب أن تكون الواو على حاله وان العطف للتفسير والذي يناسب
كون الواو مع أو كون هدم باقيا على أصله (قوله حتى يصلح الواو) أو بعيد المهدم
ولا فرق فى ذلك بين الملك والوقف لتنزل ناظر الوقف منزلة المالك فإذا كان الاعلى
مملوكا أو الاسفل موقوفا لزم الناظر اصلاح الاسفل لحفظ الاعلى (قوله ويجرب صاحب
السفل الخ) المراد بالسفل ما نزل عن غيره ليشمل الاوسط بالنسبة لما فوقه
(قوله أو يبيعه بمن يصلحه) فإذا باع له لشخص وامتنع أيضا فانه يقضى عليه
بالاصلاح أو البيع بمن يصلحه وهكذا (قوله ومعنى لا ضرر) لا تضر من أضرك أى
لا تفعل معه زيادة على ما فعل معك فتعذر ما رواه ما مثل قوله أو أنقص منه فجاء فقال
تعالى فاعتدوا عليه بمنزل ما اعتدى عليكم وأما الاكابر الكمل فيقابلون الاسية
بالمعروف (قوله فتح الخ) اذ فهم أن السكوة السابقة على بيت الجار لا يقضى بسدها
وإن كان يمنع من التطلع على الجار منها والمتنازع فى قدمه وحدونه يعمل على
الحدوث فيفضى بسده (قوله على المشهور وعند أهل اللغة الخ) ومقابلته الضم
وعادة المصاح تشعر بنسأويه ما بل قدم الضم فقال والسكوة تضم وتفتح اللقبة
فى الخائط (قوله قرينة) أى من منزله جاره (قوله بعد هدم عتبتها) التبة الدرجة
أى ان كان لها عتبة أى درجة برقى إليها لها بان كان فيها نوع بعد بحيث لا يحصل
النظر فيها الا بعد الرقى على تلك العتبة قال فى التحقيق ويؤمر بسدها بعد هدم
عتبتها لئلا يقدم الامر فى ظن الوارث أن له فيها استحقاقا (قوله فلو كانت بعيدة)
أى أو على غاية من الارتفاع بحيث لا يمكن الاطلاع منها أو قرينة ليكن جعلها لا
يمنع الكشف فلا يمنع من فتحها فى جميع ما ذكر واختلف إذا فزع كوة من حائطه

أهل اللغة وهو الطاقة روضها بقوله (قرينة) يكتمت جاره (تأ) بحيث يميزه الذكور من الاناث
وتسد بالبناء هدم عتبتها لئلا يكون بعيدا لا يؤصل الى الكشف بالانوار كان له دور بقله

ثانيه اقول (أو قع باب قبالة بابه) ظاهره = (٣٩١) كانت السكة نافذة أو غير نافذة وهو قول ههنا وظاهر

الكتاب أو نفعه خلافه

وثالثه اقول (أو حفره وان كان

بجواره في حفره وان كان

في ملكه ويقضى بالحائط

لن اليه) أي عنده (القط

والعقود) الجوهرى القط

بالكسر ما شذبه الاخصاص

ومنه معاقداً قط ولو لى ابن

العربي القط معاقداً

الحيطان واحد قط

والقط الشذ وقيل القط

والعقود لفظان مترادفان

معنى واحد وهو تاسع

الاجريه في بعض وظاهر

كلامه انه يقضى له بغير

بين وقال (ع) يريد الشيخ

بعد عينه وقيل بغير عين وهذا

على اختلافهم في أن العرف

هل يقوم مقام لشاهد واحد

فيجب معه اليقين أو مقام

شاهدين فلا يمين معه

(ولا يمنع فضل الماء ليمين به

الكلام) بالهجره مقصور

العشب رطباً أو يابساً أي

لا يمنع أحدكم فضل الماء

ليصله الكلام والاصل

في هذا ما مع من قوله صلى

الله عليه وسلم لا تمنعوا فضل

الماء أتمعوا فضل الكلام

وصوره ذلك ان يكون باذنه

الماء في منزله قوم يريدون ان يندفعه فيمنعهم أهل الماء من الشرب ليرتفعوا عن مرعاههم وذلك في الأرض الغير المملوكة

وله في الأرض الحرزة للمنع كمنع من عليه

بميت يكشف على مستعان جاره على قولين بخلاف الاطلاع على مزارع الجار فلا

نزاع في الجواز (قوله أو قع باب قبالة بابه) أي باب أو القاع فان فعل منع ذلك

لانه يلزم منه الاطلاع على عود تجاره ومفهوم قبالة باب انه لو نفعه لافى مقابلته جاره

فلا يمين (قوله وظاهر الكتاب أو نفعه) يجوز أن تكون أو لا تكون بمعنى أن الشارح

متردد في كون ذلك المعنى ظاهراً أو نفعاً ويجوز أن يكون أو لا يضرب وكأنه قال

بل نفعه والمعنى أن ظاهر الكتاب أو نفعه أن يسهل المنع إذا كانت السكة غير نافذة

وأما لو كانت نافذة فيمنع من أحداث الباب ولو لم يجرفه عن باب جاره والحاصل

أن أحداث الباب بالسكة النافذة جائز مطلقاً وكذا بغير النافذة حيث رضى من

علمه الضرر وهذا بخلاف أحداث الحائوت قبالة باب شخص فانه يمنع ولو كانت

السكة نافذة والفرق بينه وبين الباب شدة الضرر من الحائوت دون الباب بكثرة

الواقفين على الحائوت وظاهر الكتاب هو المعتمد (قوله وان كان الحفر في ملكه)

كحفر يتر متصفه بجداره أو حاصل لمراحضه (قوله ويقضى بالحائط الخ)

أو ولا يندفعه لحددهما والاولى شهدت أنه لو احدث منه ما عمل بشهادته ولو كان

القط والعقد جهة غيره (قوله القط بالكسر) أي بكسر القاف وسكون الميم هذا

معناه بحسب الاصل وليس مرادنا (قوله ما يشذبه) أي - بل يشذبه الاخصاص

كما يفيد القاء وس (قوله معاقداً) جمع معقد كجاس موضع عقده (قوله معاقداً

الحيطان) أي - تعتقده الحيطان أي ما تربط به الحيطان فهو بمعنى قول من يقول

ان المراد بالقط الخشب الذي يجعل في وسط الحائط ليحفظه من الكسر (قوله

وهو تاسع لا بحر) المراد بالتاسع تدخل بعض البناء في بعض وقيل القط

الخشب المتكسر والعقود تاسع الاحجار في بعضها (قوله وقال ع يريد الشيخ

بعد يمينه) أي وهو المعتمد وقول الشارح وقيل بغير يمين مرجه أن القول

القول أقوى ونحوه لعج وظاهر قوله وهذا على اختلافهم أنهم امتسوا بيان

بمنع من يملكه كان القط والعقود من جهتهما أو لم يكن في الحائط شئ منهما

كان الحائط مشتركاً بينهما (قوله ولا يمنع فضل الماء) أي الزائد على حاجته

فيه (قوله العشب بضم العين رطباً أو يابساً) أي الذي هو باح لجميع الناس

وكذا لا يجوز له بيعه ولا هبته ولا يورثه (قوله ليرتفعوا عن مرعاهم) أي

ولا يمكن رعي ذلك الكلام الا بالشر من ذلك الماء فيمنع صاحب الماء من ذلك

ويلزمه دل يقضى عليه بدفع ما نضل عن قدر حاجته ولا يجوز له امتساك ذلك الماء

بان أمسكه كان له يراى يسقى منه شاربوه أولاً إذا لحق في الكلام السكة الناس

الماء في منزله قوم يريدون ان يندفعه فيمنعهم أهل الماء من الشرب ليرتفعوا عن مرعاههم وذلك في الأرض الغير المملوكة

وله في الأرض الحرزة للمنع كمنع من عليه

(و) اذا حفر اهل المواشي
آبارا في ارض غير مملوكة
فقدّم عليهم مسم مسافرون
بدواهم فاهل آبار الماشية
أحق بها أي بالآبار (حتى
يسبقوا) ثم المسافرون
لسيقم ثم ماشية اهل الابد
ثم ماشية المسافرين (ثم
الناس) بعدهم (فيها) أي
في الآبار في فضل ماؤها
شركاء (سواء) وقيدنا بغير
مملوكة لقوله (ومن كان
في أرضه عين أو ثمر فله منعها
الا أن تهـدم بترجاره)
أو يغور ماؤها (و) الحال
أنه (له) أي للجار (زرع
يخاف عليه فلا يمنعه) أي
لا يجوز له أن يمنعه (فضله)
أي فضل الماء بل يلزمه
بذله ويقضى عليه بذلك
بشروط ثلاثة أن يكون
الجار زرع على أصل ماء
فانه حارث بثمره وأن يخاف
على زرعه التلف وأن يشرع
في اصلاح بئر ولا يؤثر
(و) اختلف اهل علمه أي
الجار (في ذلك) أي الفضل
(عن) لصاحب الماء

ولا يجوز له بيع ذلك الماء ولا هبته ولا يورثه ولا يهدى له بما إذا لم يكن المالك
وأما إذا بين أولان الماء ملكه رأسه وعلى ذلك فله المنع قاله في الايضاح (قوله)
(وإذا حفر الخ) هذا مغاير لما قبله وإن اشتركا في اخراج الماء بدون تبين الملكية
من حيث أنه نظر في الاول الى عدم منعه الماء عن بر يدري السكلاء بما شئته
بر يدرب الماء أن يمنعه من الماء لأجل أن يستقبل بالأكلاء ونظر في هذا الفرع
الى عدم المنع من وارده على الماء من مسافر أو حاضر بر يد الماء لنفسه وبماعه من
داية وما شئته بدون التغاير الى منع من أكلاء فندبر (قوله) فاهل آبار الماشية (حاصل
فقه المسئلة أنه يقدم رب الماء بشرب نفسه ثم المسافر ثم الحاضر كذلك ثم يتردد تقدم
الانفس تقدم الدواب يقدم دواب رب الماء ثم دواب المسافرين ثم دواب الحاضر
ثم ماشية رب الماء ثم ماشية المسافرين ثم ماشية الناس وكل من قدم فانه يقدم بجميع
الرى وقد تمت الدواب على الماشية لان الماشية اذا خيف عليها الموت تذكى
بجفاف الدواب واسـتظهر حجج أن ماشية المسافر وذابته في مرتبة واحدة وهذا
إذا كان في الماء كغاية للجميع وأما إذا لم يكن فيمنه فضل عن أربابه فان انفرد واحد
بالجهد بتقديم غيره عليه قدم ذو الجهد ولو غير مساو كان يحصل للجميع الجهد
بتقديم غيره عليه لكن يتفاوت قدم الاشد وان كان يحصل للجميع اسكن استوت
المشقة فهل يتواسر أو يقدم رب الماء قولان وأظهرهما الثاني ومن قلنا بترديه
فانه يقدم حتى يذهب عنه الجهد لا للجميع الرى وللشارع على صاحب الماء عارية
الالة كالجيل والدلو والحوض وما يحتاج اليه هذا كله حيث لم يكن المالك فان
بينهما حين الحضر فله حينئذ أن يمنع الناس عنها أي يقيم يدنه ثم أنه سألها لنفسه
إذا تقرر ذلك تعلم أن قول الشارح ليس فيه التمام لانه قال أولا فقدم عليه
مسافرون بدواهم بنيد بحسب ظاهره أنه ليس معهم الادواب ثم قال بعدهم ماشية
المسافرين بعده ماشية اهل الآبار فيفيد أن مع المسافرين مواشى لا دواب وبحصل
الشارح أن المراتب خمسة وقد عرفت أنها اتسع (قوله) ومن كان في أرضه أي
المملوكة له ذاتا أو منفعة (قوله) فله معها أي وبه الامن خيف عليه الملاك
أو المرض الشديد ولا تمنعه فانه يجب عليه أن يـمـكنه منه بما لا يتبعه بغيره
ولو كان مليا ببلده وأما لو كان معـا لـمـن لا حـد له (قوله) بترجاره الخ) قال الاتفهي
جاره ليس بشرط وكذلك من يمكنه أن يستقي بذلك البئر اذا توفرت الشروط المتقدمة
انتهى (قوله) بشرط ثلاثة) لكن يؤخذ من المصنف الشرطان الاول والثاني
انحصر بشرط من هذه الشروط فلا يجوز على دفع الفضل بان كان زرع الجار لاهل

أصل ماء لانه قد عرض زرعه لالهلاك أول يندم بشره أو يشرع في اصلاحها (قوله
 أم لا) وهو قول المدققة وهو المعتمد ولو مليا ووجه الأول أنه انتفع بماله غيره
 لحياءه مال نفسه ووجه القول الثاني أن دفع المفاض واجب عليه على طريق
 الاعتناء فلم يكن له أخذ العوض عنه والخلاف مقيد بفضل بشر الزرع للاحتراز عن
 فضل بشر الدار ونحوها فإن فيه الثمن قول واحد حيث كان موجودا مع المحتاج للماء
 لأن لم يوجد والحاصل أن فضل بشر الماشية التي لم يبرحها المالكية وفضل
 بشر الزرع بشر وطه بغير مال مسكه ما على دفعه ما من غير غيره ولو كان موجودا وأما
 فضل بشر غيره مما له منعه وذلك كماء بشر أو حمير في ملكه أو في مملوكة أشهد
 على قصد تملكها حين حفرها فانتفع فيه الثمن إن كان موجودا ومثل عن الماء ثمن
 الطعام واللباس والشراب المضطر وله الثمن إن وجد والاوجب دفعه بماله وكل من
 قلنا يجبر على دفع فضل الماء أو الطعام أو اللباس المضطر أن امتنع يجوز له مقاتلته ومن
 قتل من أهل الماء أو الطعام يكون دمه هدر أو من قتل من المضطرين فقيه القصاص
 فإذا لم يحصل مقاتلة وتركوهم حتى ماتوا عطشا أو جوعا فدياتهم على عواقل رب
 الماء أو الطعام وقيل يقتلون بهم وهذا على إختلافهم في الترك هل يمدفع أم لا
 كما ذكره في التحقيق وهذا كله حيث لم يقصد بمنع فضل الماء أو الطعام قتل المضطر
 والاتفاق على قتله (قوله لا يمنع الرجل جاره) التي للكرهية وسواء كان
 محل الجار ملكا أو موقوفا عليه وأما ناظر المسجد أو ثابته فاختلف هل يندب له
 إعادة الجار موضعا يفر زخشيته فيه أو يمنع على قولين الراجح منهما المنع (قوله
 وبضمهما) أي الخاء والشين كما صرح به في التحقيق (قوله وهذا انتهى عندنا
 الخ) فيه إشارة إلى عدم الاتفاق عليه وذلك لأن أحمد وغيره يقولون بأن النهي
 على الأرام وقال بما نقول الشافعي في الجديدي وبوخيفة (قوله تأكيدي) أي به
 دفع الماتيرهم من محل ينبغي على الوجوب وإشارة إلى قول ابن كنانة والشافعي
 أنه يقضى عليه وينبغي أن يحمل عدم القضاء ما لم يضر الجار إلى ذلك والاوجب
 عليه بالقضاء وإذا أغار جاره موضعا لفر زخشيته من جاره وأراد المنع فليس له
 الرجوع إلا به بالمدة المعتبرة أو المعتادة (قوله الماشية) أي الممكنة الحراسة
 وغير المبرورة بالعدا احتراز عن التي لا يمكن حراستها كالحمام والنحل فلا ضمان
 على أربابه فيما أتلفوه ولا ينعون من اقتضاه وعلى أرباب الزروع حفظه وعلى
 جوار اقتضاه ما ذكر إذا لم يلزم عليه أخذ ذلك القدير بأن يقتذر جوارحه بعيدا
 عن جميع أوبرج القدير بحيث لا يلزم عليه دخول ما في برج غيره وفيه فقد قال

وهو محكي عن مالك (أم لا)
 وهو قول المدققة وينبغي
 به في يستحب (أن لا يمنع
 الرجل جاره أن يفرز) أي
 يدخل (خشيته في جداره)
 فأصح من قوله عليه الصلاة
 والسلام لا يمنع الرجل جاره
 أن يفرز زخشيته في جداره
 روى زخشيته بالالف - واد
 وخشيته بالجمع يفتح الخاء
 والشين وضم الماء وبضمهما
 وهذا النهي عندنا لا يندب
 وله مذلة ينبغي فقوله (ولا
 يبغي عليه) تأكيدي
 (وما أفسدت الماشية
 من الزرع والحوادث بالليل)

في الدقنة ولا يصاد حجام الابرجة ومن صاد منه شيئاً رده ان عرف ربه والا أرسله
ولا يأكله واذا دخل حجام برج لرجل في برج آخر ردها الى ربه ان قدر والافلا
شيء عليه بخلاف ما يدخل في برجه المصنوع في الجبل أو يصيده منه فانه يجوز
واحترازاً عن المعروف بالعدد انصاحها بضمن جميع ما ألتفتة ليلاً أو نهاراً وقيد
ضمنان صاحبها بالانذار لانها صارت كالكلب العقور (قوله من الزروع والحوادث)
احتراز عما اذا وطئت شخصاً نائماً فقتلته ولا سائق لها ولا فائد ولا ركب حركها
فلا ضمنان (قوله فذلك) أي واجب ما ألتفتة من قيمة أو مثل على أرباب الماشية
وان زاد على قيمتها قيمته على الرجاء والخوف بان يقال ما قيمته الآن على جواز
شرائه على تقدير تمامه سالماً أو على تقدير جرائحته كلاً أو بعضاً فلو أخر الخكم
حتى عاد الزرع لهيئته سقطت قيمته وأيسر لرب الماشية أن يسلم الماشية في قيمة
ما أفسدته بخلاف العبد الجاني وقرق بان العبد مكلف فهو الجاني وهذا فيما ألتفتة
من الزرع قبل بدو الصلاح والافيض من قيمته على البت لا على الرجاء والخوف
(قوله وهذا التفصيل الخ) أي نقدر وى مالك في موطنه أن ناقة البراء بن عازب
دخلت حائطاً ففسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه أن على أهل الحائط
حفظها بالانذار وان ما أفسدت الماشية بالليل فهو ضمنان على أهلها تنبيه على محل
ضمنان ما ألتفتة ليلاً على ربه ما لم يكن معها راع في الليل والافاضان عليه مع
قدرته على دفعها (قوله لانهم فعلوا ما يجوز لهم) الاولى أن يقول لانهم فعلوا
ما طاب منهم (قوله اذا أطلقت دون راع) أي وسرحت بعد المزارع بحيث يغلب
على الظن أنها لا تقرب شيئاً من زروع الناس (قوله فهو كالتقاء) أي فيضمن
حيث سرحتها قريباً من المزارع أو بعيدة منها على ظاهر ابن ناجي وقال غيره حيث
سرحت بعد المزارع يكون ما ألتفتة هدرًا كان معها راع أم لا (قوله ومن وجد
سلعة الخ) اعلم أن التفليس أعم وأخص فالاعم قيام ذي دين على مدنيه ليس
له ما يفي به والاخص حكم الحاكم بخلاف ماله لغرمائه لعجزه عن قضاء ما لزمه فن
الاحكام الاعم أن لصاحب الدين أن يمنع من أخطا الدين بماله من تبرعائه ومن
سفره الذي يحمل فيه الدين ولا يمنعه من نحو البيع والشراء ونحوها مما فيه توبة
المال ومن أحكامه الاخص أنه يمنع من تصرفاته حتى المسالية (قوله في التفليس)
أي الاخص (قوله ان كانت تعرف بمبها) أي شهدت بينة أنها سلعته وأخذها
ولو تقدمت كوكا حيث شهدت البينة على عينه أو كان مطبوعاً عليها وموضوع
المسئلة أن التفليس طار على الشراء أو مالو كان سابقاً على الشراء فانه لا يكون أحق

فذلك على أرباب الماشية
ولا شيء عليهم في أفساد
النهار) وهذا التفصيل
في الموطأ وغيره عنه عليه
الصلاة والسلام ومحمد
اذا تركوها بغير ربط أما اذا
ربطوها وحفظوها فلا
ضمنان عليهم لانهم فعلوا
ما يجوز لهم قاله (ق) وقال
(ج) عن ابن عبد البر
انما سقط لضمنان نهاراً عن
أرباب الماشية اذا أطلقت
دون راع وأما ان كان معها
راع فلم يمنعها فهو كالتقاء
والراكب ومن وجد
سلعته التي باعها مثلاً من
رجل بعينها لم تقبض
منها حتى فلس مشترها
فالبائع حينئذ أي
(في التفليس) بالخياد (فأما
خاصص بها) أي دخل مع
الغرماء في جملة المال فيأخذ
تصلياً بنسبة ماله منه ثم ان
بقي له شيء اتبع ذمته
(والا) أي وان لم يخسر
الخاصص (أخذ ساعتها)
بالتن الذي باعها به (ان كانت
تعرف بعينها) وكانت من
ذوات التميم كالدواب
والريق

أما إذا كانت من ذوات الامثال كالتمتع فلا يسأل له الاصاصر لم تشهد مدينة بأنه طرح قمحه في هذه المأهورة وما ذكره من تخيير البائع بماله يدفع (٣٩٥) الغرماء له ممن ساعته أما إذا دفعه فلا مقال له ولما كان

الموت بخالف التعليل على المذهب قال (وهو) أي صاحب الدلعة إذا وجدها (في الموت) أي موت من ابتاع السلعة ولم يبق فيها (أسوة الغرماء) لما صغ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ذلك ثم أشار إلى مسألة من مسائل الضمان بقوله (والضامن غارم) لما صغ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال الزعيم غارم الزعيم الكفيل (د) ظاهر كلام الشيخ أنه يضمن مطلقاً أي سواء كان المدين حاضراً أو غائباً مليناً أو حديماً وهو قول مالك الأول ثم رجع فقال ليس له الأخذ من الضامن إلا عند تعذر الاستيفاء من الغريم ويجب حمل كلامه عليه لأنه سيقول بعد ولا يغرم الجميل إلا في عدم الغريم أو غيبته (وجميل الوجه) البالغ السافل الغير المولى عليه أن أتى بوجه من تحمل به عند الاجل يرى من الضمان (أن لم يأت به) عند الاجل بعده الخدم (غرم) المال الذي عليه (حتى) بمعنى إلا أن يضطر

يهيئل يخصص الغرماء وإذا وجد المشتري قد تصرف في بعضه فصاحب المتاع أحق بالباقي (قوله لم يشهد الخ) قضية عبارة أنه لا يدرى تعين قمحه وأنه إذا خلطه بقمع تعين المحاسة مع أنه إذا خلط بمنزله أن يأخذ مثل قمحه ولا يتعين عليه المحاسة نعم لو طخت الخنطة تعين المحاسة كالمخلوط بغير منزله أو من زبده أو فصل ثوبه أو ذبح كبشه أو تهرطبه (قوله أما إذا دفعه) أي ولو من ماله المخاص بهم فليس له أخذه عن شتيه حينئذ وكذا الوضوء له الثمن وهم نقاة أو يعطونه به جيلة ثقة وماله أيضاً إذا أكل من الرجوع فلا رجوع في العصمة والبضع والقصاص (قوله على المذهب) وقابله أن الموت كالفلس قوله قال ذلك في الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال أيما رجل باع متاعاً فالتس الذي ابتاعه منه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فزارح به وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع أسوة لغرماء (قوله والضمان الخ) الضمان ثلاثة أنواع ضمان مال وضمان طلب وضمان وجه ضمان المال التزام دين لا يسقطه من هو عليه وضمان الوجه عبارة عن احضار الغريم وقت الحاجة إليه وانما يبرأ منه الضامن بتسليمه المضمون وضمان الطلب عبارة عن التفتيش عن الغريم لدى عليه الذين ثم يخير صاحب الدين به ولا يلزمه احضاره ولا غرم عليه إلا أن قصر أو فرط وشرط الضامن أن يكون من أهل التبصر فتدخل الزوجة والمريض في الثالث هكذا في شرح الخرشى الكبير وفي فت أن ضمان الطلب يشارك ضمان الوجه في لزوم الاحضار ويختص الوجه بالغرم عند التعذر ولو لم يحصل تفريط ولا تهريب بخلاف الطلب لا يغرم إلا إذا حصل تفريط أو تهريب (قوله ولا يغرم الجميل) أي لا أن حضر موصراً إلا أن يكون ضمن في المحالات الست وهي الملاء والعدم والغبية والحضور والمائة والموت أو شرط عليه صاحب الدين الغرم ولو مع حضور الغريم مليناً (قوله وجميل الوجه) ومثله العين والأذن (قوله يرى من الضمان الخ) هذا إذا أتى به في مكان تأخذه فيه الأحكام وأمان أسلمه إليه في موضع لاسلطان فيه أو في حال فتنة أو غارة أو مكان يدر فيه الغريم على الامتناع لم يبرأ الجميل قاله في المدونة ولو سلمه في السفر يرى وكذا الوسلم هو نفسه له بإذن الضامن ولو اشترط عليه التسليم لم يجلس الحكم لم يبرأ إلا بتسليمه فيه (قوله أن لم يأت به) وأما لو أتى به فلا غرم ولو عديماً (قوله بعد الدوم) أي الخفيف إذا كان المدين حاضراً أو قربت غيبته كاليوم أي اليوم وشبهه لأن بعدت في غرم حلاً (قوله بمعنى إلا أن يشترط) أي حينئذ يكون ضمان طلب

أن لا يغرم) فلا يلزمه أن يقبض غرامة المال (ع) إلا أن أمكنه إلا أن يبه ففرط في غرم ثم انتقل يتكلم على الموالاة وهي تقول الدين من ذمة إلى ذمة تبرأه إلى

وان صرح فيه بالوجه (قوله على رجل مثلاً) أى أو امرأة (قوله وإن أفلس)
 أى أو محمد الدين الذى عليه بعد تمام الحوالة وسواء كان الفليس سارقاً على عقد
 الحوالة أو طارفاً عليه هاهنا ما يشترط المحال الرجوع على المحيل إذا أفلس المحال
 خطبه عليه شرطه قاله ابن المقاسم (قوله الآن بهزة) أى بعزل المحيل المحال وقوله
 منه أى فيه أى المدين أى الذى هو المحال عليه (قوله مثل أن يعلم أنه عديم) ويثبت
 علم المحيل بذلك أما بيته أو باقراره بذلك وعلم المحجود كعلم العدم والظن القوى
 كالعلم فيما يظهر كما به من الشراح وكذا جعله بده أو أنه سعى القضاء وإذا
 ادعى المحال على المحيل أنه يعلم عدم المحال عليه فانه يحلف أن ظن به العلم أى بان كان
 منه ليه يتهم به إذا كان حلف يرى عز لزمت الحوالة وان نكل حلف المحال ورجع
 بدنه على المحيل فان لم يقن به العلم فلا يمين عليه فلو علم المحال بعدم الغريم فالحوالة
 لازمة (قوله على أصل دين) أى أصل هودين فالإضافة للبيان (قوله فهو حالة)
 أى ضمان ولو وقعت بلفظ الحوالة وحديثه فلا يعلم المحال بذلك علم المحيل بعلمه حين
 الحوالة أولاً واشترط المحيل عليه البراءة من الدين مع الإبراء ولزم ولا رجوع له
 على المحيل ولا يشترط رضى المحال عليه لأنه أسقط دونه وأما إذا لم يشترط البراءة وهو
 الذى أشار إليه الشارح بقوله وفائدة ذلك أن للمحال أن يرجع الخ فلا بد من رضى
 المحال عليه لأنها حالة ولا يطالب بالانقضاء عدم الغريم أو غيبته وكان الأولى للشارح
 أن يشير إلى قلنا وأما ما قام فيه وهم أن الأصل فى الضمان الرجوع على الضامن مع
 أنه لا يطالب إلا بعدم عدم المضمون أو غيبته فحيثما يكون الأصل الرجوع على
 المضمون فقد برهنته به شرط الحوالة رضى المحيل والمحال فقط لا المحال عليه ما لم يكن
 بينه وبين المحال عليه عداوة دينية فإن الحوالة لا تصح حيثما وكذا من شرطها
 ثبوت دين المحيل فى ذمة المحال عليه والا كانت حالة وقد تقدم ذلك ولا بد أن يكون
 الدين لازماً فلا تصح الحوالة على دين صبي وسقيه مثلاً تداناً وصرفاً فيما لهما عنه
 غنى وكذا لا يشترط حلول المحال به وهو دين المحال الذى هو فى ذمة المحيل لا حلول
 الدين المحال عليه ويشترط تساوى الدينين قدر الوصفة فلا تجوز الحوالة بتار
 على نصف دينار والعكس ولا بد بتار محجوز على تريدى وبالعكس وكذا يشترط
 أن لا يكون الدينان طعامين من بيع ليل لا بد خله بيع الطعام قبل قبضه ولو كانا
 من قرض أو أحدهما من قرض والاخر من بيع بائناً بشرط حلول المحال به خاصة
 ولا يشترط لفظه الخاص على الراعي فيكفى خذقة لو أنا برى منه (قوله الا فى
 عدم الغريم) أى الا ان يشترط الطالب أن يأخذ بحقه من شاء من المحيل أو الغريم

تقال أو من أحيل) على
 دخل مثلاً (يدى نرضى)
 المحال بالحوالة عليه
 (ولا رجوع له) أى لا محال
 (على الأول) وهو المحيل
 (وإن أفلس) هذا المحال
 عليه (الآن بهزة منه) أى
 من المدين مثل أن يعلم أنه
 عديم وأحال عليه فانه لا يبرأ
 ويرجع عليه المحال بدنه
 (وانما الحوالة على أصل
 دين والا) أى وان لم تكن
 على أصل دين (فهو
 حالة) أى ضمان لأن الحوالة
 كما قدمنا مأخوذة من تحول
 الحق من ذمة ائى ذمة
 فان لم يكن هناك أصل دين
 لم تكن حوالة وفائدة ذلك
 ان للمحال أن يرجع على
 المحيل ولا تبرأ ذمته بذلك
 لأن الضمان لا يبرىء ذمة
 المضمون عنه وانما هو شغل
 ذمة أخرى فلو كانت
 حوالة لبرئت ذمته
 ولم يكن له الرجوع وقوله
 (ولا يبرأ المحيل الا فى عدم
 الغريم)

فإن له ذلك (قوله أو غيبته) مقيد بما إذا لم يكن الغريم مال حاضر يمكن الاستيفاء منه
 أما إذا كان الغريم مال حاضر يمكن الاستيفاء منه فلا يجمع التكفيل وأما لو كان
 في التسلط على المال والاخذ منه بهدله من الوصول إليه من ظالم أو عدم انصاف حاكم
 فلما طالب طالب الحمل (قوله ويحل الخ) بقيد من أحدهما أن لا يكون من عليه الدين
 قتله صاحب الدين واللام يحل ماعليه فأنهم ما أن لا يكون من عليه شرط عدم حلوله
 بموته أو فلسه والأعمل بالشرط (قوله أو تغيبه المراد به حكم الحاكم بخلع ماله
 لا مجرد قيام الغرماء فلا يحل به ما أجل أمامه لول الدين المؤجلة بالموت فلان الدين
 كان متعلقا بالذمة وبالموت قد خربت ولم يبق للغريم ما يتعلق به فوجب أن يحل
 ما كان مؤجلا وان ينتقل من الذمة الى التركة لانه لا يتعلق بفريقها فإذا ذهبت
 أحدهما فلم يبق غير الأخرى وأما حلها بالغلس فلان الغرماء لما دخلوا على ذمة
 عامرة بالغلس قد خربت فاشبه ذلك موته (قوله وأما لولته بالغلس الخ) فيه
 نظر بل يقيد بأن يكون الدين أكثر من ماله بل ظاهر العبارة يقيد أنه يغلس وإن كان
 دينه أقل من ماله وليس كذلك وحاصل مسئلة التقدير أنه لا يغلسه الحاكم
 إلا بشرط أربعة الأول أن يغلبه أرباب الدين كلهم أو بعضهم وبأي البض
 وإذا غلبت للبض فلا خرين محاصرة القسام لأن تغلبه لواحد تغلبت للجميع
 الشرط الثاني أن يكون الدين المطلوب تغلبه به قد حل أصلة أو لانتهاه أجله
 إذا عجز الدين مؤجل الشرط الثالث أن يكون الدين الحلال زائدا على مال
 الغلس إذا عجز بالدين المساوي أو بقي من ماله بعد وفاء الحلال ما لا يفي بالدين
 المؤجل مما عليه مائتان مائة حاله ومائة مؤجلة ومائة وخمسون فالباقي بعد
 وفاء المائة الحسالة لا يفي بالدين المؤجل فيغلس ولو أتى بحميل وأخرى لم يبق
 للمؤجل شيء الشرط الرابع أن يكون الغريم ملدا ولا فرق بين أن يكون حاضرا
 أو غائبا غيبة قريبة كالثلاثة الأيام فتحكمه فيها كالحاضر فيكتب اليه ويكشف
 عن حاله أو بعيدة أو متوسطة كن على عشرة أيام لكن يشترط في المتوسطة
 أن لا يعلم ملاؤه فان علم فلم يغلس وأما في البعيدة فيغلس وإن علم ملاؤه (قوله ولا يحل
 بموت المطلوب أو تغلبه الخ) فإن شرط من أنه لم يحل بموته على الدين فهل يحل
 بشرطه أولا والظاهر الأول حين كان الشرط غير واقع في صاب عبدة البيع فان
 وقع في صلبه عقد البيع فالظاهر فساد البيع لانه لا امر الى البيع باجل مجهول
 (قوله لأن محالها) أي وهي الذم وقوله لم تفت مراد في أقوله لم تبطل أي بل هي
 باقية (قوله ولا تباع رقبته) أي عنده تغلبه وانما يقضى بالدين بماله صلاطة

أو غيبته) راجع الى قوله
 والضامن غارم كقائه من
 ومراده بالغيبه الغيبة
 البعيدة التي تذكر كالمشقة
 في طلبه وأما القرينة فهي
 في حكم الحاضر (ويحل
 بموت المطلوب أو تغلبه
 كل دين عليه) أما لولته
 بالموت فهو على إطلاقه
 سواء كان الدين أكثر من
 ماله أو منه لولا وأقل وسواء
 كان الاجل قريبا أو بعيدا
 وأما حكم لولته بالغلس فهو
 مقيد بأن يكون الدين أكثر
 من ماله أو مثله (ولا يحل
 بموت المطلوب أو تغلبه
 ما كان له على غيره) من
 الدين لأنه محالها لم تبطل
 ولم تفت (ولا تباع رقبته)
 العبد (المادون) له في التجارة
 (فيما عليه) من الدين

عليه كان يبد، أو لا وان مستولده قبله في دينه أو ما استغفره منها أو ولد لها
 فهو لسيدها وسواء استولدها قبل لحوق الدين أو بعده ومثل أم ولده من يده
 من أقاربه ممن يعتق على الحر إذا قام الغرماء على المأذون وأمنته ظاهرة الحمل آخر
 بينها حتى تضع لأن ما في بطنها لسيده ولا يجوز فليس تنأوه (قوله وانما يتبع ذمته
 الخ) أي وليس لسيده اسقاطه عنه بخلاف غيره أن أخذ من أحد شيئا من غير
 إذن السيد وأطلع عليه قبل عتقه فله أن يسقط عنه ولا يتبع به إن عتق كالمأذون
 في غير المأذون فيه فللسيد اسقاطه وما لم يسقط السيد عمله اسقاطه يتبع به
 الرقيق بعد عتقه (قوله ويحبس المديان) أحاطت الديون بماله أم لا كان كرا
 أو أتى حرا أو عبد الله كرجس مع لذكور ولا تبي عند أمينة خالية أو ذات
 زوج أمين أفاده في التحقيق ونحو المشكل والشاب الذي ينشئ عليه يحبس
 منفردا ولا يجوز وضع حديد أو نحوه في عنقه إلا أن عرف بالعداوة وحل حبسه مالم
 يسأل الصبر والتأخير إلى اثبات عسره والأخر بمحتمل ولو بوجهه (قوله فإذا ثبت
 عسره) أي بشهادة عدلين يشهد أنهما لا يعرفان له مالا لا طاهرا ولا باطنا
 (قوله حتى يستغف) أي على البت وقوله وان وجد مالا أي ويزيد وان وجدت
 المال لا قضيه عاجلا وان كنت مسافرا رجعت الأوبة وبعد الخلاف يجب اطلاقه
 ونظاره فان لم يثبت عسره وطال حبسه أي بقدر الدين والشخص فانه يطلق لكن
 بعد حلفه انه لا مال عنده (قوله على عدم) أي ثابت عدم (قوله فانه يسجن
 ويضرب) أي فيسجن أولا فان أدى فالامر ظاهر ولا ضرب مرة بعد مرة أي مع
 السجن وكل ذلك باجتهاد الحاكم هذا ما ظهر لي في تقريره وأما طاهر الملاء فلا يسته
 التياب المجلبة فان تقالس فانه يحبس حتى يؤدي أو يثبت عسره وان وعد بالقضاء
 وسال تأخير خمسة أيام أو أقل فانه يجب إلى ذلك بشرط أن يعطى حيلة المال لانه
 لما وعد أظهرت قدرته على المال فان لم يعط حيلة المال فانه يسجن ويجعل الحال
 إذا وعد بالقضاء كطاهر الملاء وعنده (قوله ثم اتفقوا على التكلم على التسمية)
 القيمة تنقسم ثلاثة أقسام قرعة ومراضة وهماية تأما القرعة فهي فعل ما دبره
 حظ كل شريك مما بينهم ما يتبع عمله حين فعله والمرضاة هي أخذ كل واحد من
 الشريكين بعض ما بينهم بقرعة كما وأما الهاية فهي اختصاص كل شريك
 بمشترك فيه عن شريكه زمانا معينان فقد اوتعتد الاقول كان يكون بينهم
 عبد يخدم هذا شهر وهذا شهر أو النسي كذا كان بينهم ما عدا ذلك وكل واحد يأخذ
 عبدًا يخدمه أربعة أشهر لا يجوز في نفس منفعة لاني غلته فقوله الشارح وهي

وانما يتبع ذمته سواء بقي
 في ملك سيده أو عتقه
 (ولا يتبع به) أي بما على
 العبد (سيده) إلا إذا قال لهم
 عاملوه وما حالتموه به فذلك
 على فانه يتبع به (ويحبس
 المديان) المجهول الحال
 (ليستبرأ) أمره فان ثبت
 عدمه فلا يطلق حتى
 يستغف ماله مال ظاهر
 ولا باطن ولئن وجد مالا
 ليؤدى عنه (ولا حبس
 على معدم) لقوله تعالى
 وان كان ذو عسرة فنظرة
 إلى ميسرة واحترز بالمعدم
 عن المومراة الدفانه يسجن
 ويضرب بالسوط مرة بعد
 مرة حتى يؤدي ما عليه
 أو يموت ثم انتقل بتكلم
 على القسم وهي تميز حق
 لينتفع كل من الشركاء
 بما تميز له فقال (وما انقسم
 بالأضررقسم)

بعض في ان الشيء القابل
 لتقسمة مثل أن يكون (من
 ربع) وهو البناء (وعقار)
 وهو الارض وغيرها
 الحيوان والعروض
 والمكيل والموزون اذا كان
 بين شركاء وطاب أحدهم
 التسمية وأباه بعضهم أجبر
 المتمتع عليهم سواء كان الذي
 ادعاهما صاحب الاقل
 أو الاكثر (و) أما (ما) أى
 الشيء الذي (لم) ينقسم بغير
 ضرر (و) في فسخه ولم ينقسم
 الا بضرر ومعهما واحد
 بأن يكون في قسمته اتلاف
 عينه أو منفعته كالعبد
 الواحد والخفين فإنه لا يجوز
 قسمه لان القسمه كالتقدم
 انما هي افساد الخلق
 لا ينفع كل انسان بما تميز له
 فاذا كان القسم يفسد
 هذا المعنى لا يجوز ان تشاح
 الذمراء في شيء من ذلك
 ولم يترأوا على أن يتفعلوا به
 مشاءوا أو أرادوا بهم البيع
 وأباه بعضهم (ه) ان (من)
 دعى الى البيع أجبر عليه
 من أباه اذا ملكه
 في صفقة واحدة للقبضة
 لان في بيع أحدهم حصته
 باقرادها ضررا

تميز حق ظاهر في قسمة القرعة أى فليست يباعوا لذلك يرد فيها بالغبين ويجبر عليها
 من أباه بخلاف قسمة الرضاة فهي كالبيع فلا يرد فيها بالغبين حيث لم يدخل
 مقوما ومن صار له شيء ملك ذاته ولا يجبر عليه من أباه (قوله) حتى اذا نشئ
 (القائل الخ) أشار به الى ان قوله وما انقسم الخ مؤول بما قيل والائتمار عليه فحصل
 المحاصل وقوله مثل أن يكون أى مثل كون القائل من ربع ولا يخفى ما فيه لان
 تلك الكونية ليست نفس الشيء القابل للقسمة وظاهره ان مطلق الربع قابل
 لتقسيم وليس كذلك وحاصله ان الذي يجوز قسمه بالفعل هو ما تصف بدقتين ان
 يكون يقبل القسمة وان لا يكون فيها ضرر واعلم انه لما قال وهي تميز الحق وجبر المتمتع
 بعد اجبر المتمتع عليها لم انه في قسمة القرعة اذا ذكر من تميز الحق وجبر المتمتع
 خاص بها وجنثد فقوله والمكيل والموزون يأتي على طريقة ابن عرفة ان المكيل
 والموزون والمعدود كالمقوم تجوز قسمته بالقرعة خلافا لابن رشد في منعه القسمة
 بالقرعة فيما ذكر (قوله وهو البناء) نفسه لربع فأى بناء يقال له ربع
 وقوله وهو الارض الخ قصر العقار على الارض مع انه يشمل البناء فعدا التكرار
 من حيث البناء (قوله وما لم ينقسم بغير ضرر) بأن لا يقبل القسمة أو يقبلها بضرر (قوله)
 ومعناه ههنا واحد) يرد أن يقال ليس المعنى واحد لان منطوق الاقل صورتان
 وهذه واحدة (قوله كالعبد الواحد) تمثيل للذي في قسمته اتلاف عينه
 وقوله والخفين تمثيل للذي في قسمه اتلاف منفعته لكن العبد ومثله بالاقبضية لا
 يتسع قسمة قرعة وراضاة وأما الخلفان فينقسم قسمتهما قرعة لارضاة فان قلت
 الذي لا يقبل القسمة هو الجوهر المفرد لا غير فأى شيء يتعلق به اشترك من ربع
 وغيره يقبل القسمة فكيف يصح صدق المصنف بالذي لا يقبل القسمة أصلا
 قلت ليس مراده بالذي لا يقبل عدم القبول لأسباب المراد ما في قدمه عدم النفع
 أصلا كقيم العبد نصفين والمراد بما فيه ضرر ما فيه عدم كمال النفع كالخفين
 فتدبر (قوله في شيء من ذلك) أى من الذي لم ينقسم بغير ضرر (قوله فان من
 دعى الخ) خبر ما في قوله وما لم ينقسم وقربه بالغاء المعلى توهم أما أنظر الى ما في
 المتدبر من العزم نحو الذي يأتي في الاكرام وقوله الى البيع كان ادولى الى بيعه
 لان الحل للضمير وحمل ال عوضا عن الضمير يذهب كوفي والشارح رحمه الله قدر
 شرطاً وحمل قوله فان من دعى الخ جوابه وقد رما خبرا حيث قال فانه لا يجوز الخ
 والظاهر انه قصد حل المعنى (قوله أجبر عليه من أباه) لانه لا يجوز قسمه (قوله)
 اذا ملكه صفقة واحدة) للقسمه ههنا شرطان وثق شرط ثالث وهو ان لا يتيم

والآتي النقص للطالب البيع (قوله وقد نسي الشرع) أي الشارع منه بقوله
 لا خير ولا ضرر (قوله احتراز عما إذا شتره للتجارة) الأولى أن يزيد أو لا يهمل لأن
 يميز القية أمان التجارة والغلة وذلك لأنه يرغب في شراء الجزء أيضا فقول الشارع
 فإنه ينتظر الخ لا يظهر لأنه يقتضي أنه يجبر الشافي على البيع إذا ارتفع سوقها
 وليس كذلك بل لا يجبر ولو ارتفع السوق (قوله لا يكون إلا في صنف واحد) أي
 جنس واحد وذلك لأنها تكون فيما تامل أو تجانس كما يأتي (قوله أو غيره)
 كمرض مثلا (قوله ويقسم كل صنف منفردا) علم أن قسمة القرعة
 لا تكون إلا فيما تامل أو تجانس كما قررنا ولا بد فيها من تعديل وتقسيم ولا يجمع فيها
 بين حظان بخلاف المراضاة تكون فيما تامل أو يختلف جنسا ولا يحتاج لتعديل
 وتقسيم ويجمع فيها بين حظ اثنين أو أكثر إذا كان يقسم كل صنف منفردا فلا
 تجمع الدور مع الحواط ولا أنواع الثمار إلى بعضها بل كل نوع يقسم على حدته أن
 احتل القسم إلا في الثمار يضم ما لم يحتل إلى غيره وفي نحو العقار والحيوان يباع
 ويقسم منه ولا يضم إلى غيره والفرق أن العقار والحيوان تقصده ذات بخلاف الثمار
 (قوله أو نوعين متباعدين) كالتفاح فإنه يفرد عن الخوخ وعن الرمان وغيرهما
 مثلا وكالدور مع الأرض التي للزراعة فإن الدور تقسم على حدتها والأرض على
 حدتها بشرط التساوي فيه ورغبة والتقارب كالميل أي يكون الميلان والميل جامعا
 لا يمكنه جميع الدور مثلا فإن ذلك لا يجوز جمع الدور فيه في القسم وكذا
 أرض الزراعة واحتراز بالتباعدين عن المتقاربين كالقمح والشعير فإن ذلك جائز
 قسمه بالقرعة كالصوف مع الكتان أو القطن أو الحرير بخط أو غير خط ومخلصه
 أن النزاع الذي هو عبارة عن كل ما يلبس صوفا أو خرا أو كتانا أو قطننا أو حريرا بخطا
 أو غير خط يوزع في القسم وذلك لأن الغرض من البرقة في نظر الشارع وهو
 السستروا نقاء الحر والبرد فكانها صنف واحد (قوله ولا يؤدي) أحد الشر كائنا
 ما ريد بالتميز الزيادة وان كانت قليلة مطلقا عينيا وغير هاء على المعتمد (قوله
 الخ) أي ولأنه لا يدرى كل منهما هل يرجع أو يرجع عليه فعمل المقرر
 والأمر أن يستغنى بقوله وأن لا يؤدي أحد الشر كائنا عن قوله وأن كان في ذلك
 تراجع لأنه عينه الآن يقتل قصده المصنف تفسير الأول بالثاني لأن الثاني أظهر
 في بيان الحكم تنبيه لم يميز المصنف حقيقة فقيمة القرعة وهي أن
 يعدل المقسوم ويجزأ على حسب أدقهم نصيبا فإذا كان دارك ثلاثة لأقدم سديها
 وللآخر ثلثه أو الآخر نصفها فإنه يعمل ستة أجزاء يكتب اسم الذي كافي ثلاثة

وقد نسي الشارع عنه
 وقيدنا إذا الخ احتراز عما
 إذا ملك هذا نصيبه الآن
 والآخر بعده فإنه لا يجبره
 على البيع والقية احترازا
 مما إذا شتره للتجارة فإنه
 ينتظر سوق تلك السلعة
 فإن ارتفع سوقها يبعث
 والانتظار بها سوقها (وقسم
 القرعة لا يكون إلا في صنف
 واحد) إن المحاجب
 المقسوم هو المشترك عقارا
 أو غيره ويقسم كل صنف
 منفردا خيل به معنى أنه
 لا يجوز في قسم القرعة
 الجمع بين جنسين أو نوعين
 متباعدين لأن ذلك غير
 (ولا يؤدي أحد الشركاء
 تمنا) لأنه إذا أدى صار
 صنفين والقرعة لا تكون
 إلا في صنف واحد (وإن كان
 في ذلك تراجع لم تغير القسمة
 الا بترامك) مثاله أن يكون
 ثوبان عن أحدهما ديناران
 وعن الأخرى دينار فيقرع
 عليه ما فمن صار في سهمه
 الذي ثمنها ديناران رد على
 صاحبه خمسة دراهم
 ليتعاد لا فهذا لا يجوز إلا
 بقرض من غير قرعة

وذلك ان يقول أحدهما
 لا آخرات الخبار اما ان
 تحتار الذي عنه ديناران
 وتمطى خمسة دراهم أو
 تأخذ الذي عنه ديناراً تأخذ
 خمسة دراهم ثم انتقل
 يتكلم على الوصية فقال
 (وصي الوصي) وان بعد
 في التكاح وغيره (كالوصي)
 ان كان الاصل بوصية الاب
 لا بوصية القاضي اعلم ان
 الوصية على وجه بن مالية
 ونظرية وهي المراد هنا ولما
 أركان أربعة الاقول الوصي
 وشروطه الاسلام والتكليف
 والعدالة ابتداء ودوام
 وحسن التصرف لبن عرفة
 المراد بالعدالة هنا السر
 لا الصفة المشتركة
 في الشهادة لاثبات الوصي
 وهو من له ولاية على
 الاطفال شرعاً كالاب
 والوصي لك ولا يصح من
 الام على المشهور وقت والذي
 في المختصر يصح ايضاً لها
 بها بشروط وهي ان يكون
 المال قليلاً كسنتين ديناراً
 من ورثتها ولاولى
 له مجبور والله اعلم الثالث
 الوصي فيه وهو التصرف
 في المال بوفاء الموصي وتفرق الثلث

أوراق ويوضع في شمع أو طين ثم ترمى واحدة على سهم متطرف وتقع فاذا ظهرت
 لصاحب النصف أخذ ما وقعت عليه وما يابيه ثم ترمى اخرى وتقع فاذا ظهرت
 لصاحب السدس اقتصر عليه وهكذا ولما صفة اخرى ان يكتب اسمها الجاهات
 في أوراق بعدد الاجزاء ويعلل لصاحب السدس ورقة ونصف صاحب النصف ثلاثة
 ولصاحب الثلث اثنان وفي هذه قد تحصل التفرقة في نصيب صاحب النصف
 والثلث ويكتفي قاسم واحد الا ان كان أولى وبكون عدل لآخر ان نصبه قاض فان
 نصبه المشر كاه كفي ولا يعبد أو كافراً او القاسم هو الذي يقوم المقسوم ويعدله أي
 يعدل اجزاء المقسوم كذراع من الجانب الشرقي بذرايع من الغربي والاحتياج
 لما ذكرناه وفي قسمة القرعة لا المراعاة فلا تفرق الى قاسم ولا الى غيره (قوله
 وتعلل خمسة دراهم الخ) أي بناء على صرف الدينار عشرة دراهم (قوله ووصي
 الوصي كالوصي) فان لم يكن وصي ولا وصية فالحاكم قاسم مقتضى كلام
 المصنف ان الوصي أن يوصي وان لم يجعل له الوصي وهو قولنا قول أبي حنيفة
 (قوله وغيره) أي من التصرف فيما يتعلق بتربية الاولاد (قوله لا بوصية القاضي أي
 فاذا كان مقام من قبل القاضي فليس له الوصاية وهي تقدير اذا أوصى له فلا يكون
 ذلك الرجل كهو (قوله مالية) أي كالوصية لانه قراء بثلاث مالى (قوله والتكليف)
 فلا يصح أن يكون ميباً ومجنوناً (قوله والعدالة) المراد بها الامانة والرضى فيما
 يصير اليه ولو كان أعمى أو امرأة أو سواء كانت المرأة أجنبية أو زوجة للوصي
 أو مسنة تولد له أو مدبرته وكذا العبد يجوز ان يكون وصياً بشرط أن يوصي سيده
 وليس لاسيده رجوع بعد ذلك (قوله ابتداء ودوام) فطرو الفسق بمعنى عدم
 العدالة فيما اولى فيه يعزله أي يكون موجب العزلة فلا يعزل بمجرد حصوله فان تصرف
 به بطر منه وقبل عزله بالفعل مضى (قوله السر) أي ان يكون مستورا أي
 لا ظاهر الفسق الاولى ما قلناه من ان المراد بالعدالة ان يكون عدلاً في اولى فيه (قوله
 وهو من له ولاية) أي فيشترط فيه الحرية والتمييز والرشد لان الاب السفيف عليه
 يقوم مقامه (قوله والذي في المختصر) أي وهو الراجح (قوله بشروط) أي
 ثلاثة تطاهرة من كلامه (قوله الوصي فيه) أي الذي وقعت الوصية فيه (قوله
 لوفاء الدين وتفرق الثالث) اعلم ان شرط العدالة خاص بالوصي على مال يتيم
 أو على اقتضاء دين أو قضاء خيفة أن يهدى غير العدل الضياع وأن فيما يختص
 بالميت كالوصية بالثالث أو بالعقير فيعزله عن غير العدل قاله الامام خليل
 في توضيحه وذكر بعض شراحه انه وإن لم تشترط العدالة لا بد من الاسلام لقوله فيما

مروني ذمي من بيع أو شراء أو تقاض (قوله في المال بوفاء المخرج) لا يخفى أنه بصدده
 التكلم على القسم الثاني وهو النظرية وما ذكر من القسم الأول الذي هو المالينة
 فإذا في المصارفة (قوله وفي مفسر المخرج) معطوف على قوله في المال وقوله
 بالولاية أي التصرف في مفسر ولده بالولاية أي بأنار الولاية كماله وظاهر فقره
 أو أن كالح من أجله أنار الولاية فهو من عطف الخاص على العام والسكينة ظاهرة
 ومثال ذلك أن تقول فلان وصي فيم جميع الاشياء ومن ذلك أن يزوج مفسر بنيه
 ومن بلغ من كبار بناته باذنهن وذلك مصدوق من في قوله من يجوز أنسكاحه
 إلا أن يأمره الأب بالأجبار أو يعين له الزوج فيعبر وان خص شيء اختص به
 ولا يتعداه إلى غيره وقد تقدم ما يتعلق بذلك في النكاح (قوله ما يقوم مقام ذلك)
 أي من الإشارة مثلاً (قوله إليه) فيه التفات من الخطاب إلى النسيئة إذ جرى
 على السبيل يقال البنت (قوله ولادوصي في أموال النسيئة) أن يعطيه الممن
 يعمل فيه أقراضاً على أن يكون الرجح للأنسام (قوله يزوج أمهم) سواء تزوجهم
 من بعدهم أو غيرهم وكذلك أن يزوج العيب وحيث كان تزويج الجميع نظراً
 وظاهره ولو قبل البلوغ فيه ما (قوله لكن ليس له أن يتجرها بنفسه) قال به هم
 لا يجوز أن يعمل هو بنفسه في أموال النسيئة قراضاً لا احتياجاً إلى التقدم بنفسه
 بنفسه انتهى وظاهر هذه الحرمة ولكن صرح ابن رشد بأن النسيئة لا كراهة
 وظاهر خليل انتهى ولو أن هذه الوصي يجوز من الرجح شبهه قراض مثله لغيره وهو
 كذلك ولكن ان وقع بمعنى والوصي اقتضاء الدين من هو عليه وله تأخير على من
 هو عليه بالنظر في ذلك وعلى الوصي أن ينفق على الطفل أو السفيه بالمعروف بحسب
 المال وينفق عليه في ختنه وعمره بالمعروف ولا حرج على من دخل فأكمل وله
 أن يبيع عليه في عيده من أضيحة وغيره أو ما انفق على الأعمى لا يلزم التيمم (قوله
 فان تأخير أمضاء) أي بأن لا يخشى تأخيره وقوله أمضاء الظاهر أن المراد على جهة
 الأولوية ويحمل جازله أمضاءه وقوله والأبطاله أي بأن لم ير خبراً بأن خشي تلفه
 وقوله أبطاله أي وجوباً هذا ما ظهر قد بر (قوله ان الوصي مخير) أي مخير في كونه
 يتجر للنسيئة ولا يجبر وقوله بمن الأمن وأمان لم يكن أمن فلا يجوز أن يتجر بأموال
 النسيئة على أن الرجح لهم (قوله ومن أوصى إلى غيره أمان) أي أوطر عليه
 الفسق وكذا يبرل إذا أوصى لعاقر ومن ليس فيه كفاية أوطر عليه شيء من
 ذلك لأنها شروط مطلوبة ابتداءً ودواماً (قوله في دينه) أي بحيث يخشى
 منه اختلال حال النسيئة (قوله أو أمانته) لا يخفى أنها من جهة الدين فهو من

وفي مفسر الولد بالولاية عليهم
 وانسكاح من يجوز له
 انسكاحه من الأولاد الرابع
 الصيغة كما وصيت اليك
 وما يقوم مقام ذلك في الدلالة
 على نفوضه الأمر إليه
 بعده ومن هذا كله علم
 معنى قول الشيخ (والوصي
 أن يتجر بأموال النسيئة
 يزوج أمهم) لكن
 ليس له أن يتجرها بنفسه
 فانه فعل تعقبه الامام فانه
 وآخيه أمضاءه والأبطاله
 وظاهر كلامه ان الوصي
 يجبر فيما ذكر ولا يجبر وهو
 كذلك وظاهره يبر أو يبر
 وقيد غير واحد بزمن
 الأمن وأشار إلى أحد شروط
 الوصي وهي العبدالة بقوله
 (ومن أوصى إلى غيره
 ما آمن) في دينه أو أمانته
 (فانه يبرل) وان علم الموصي
 بنفسه (ع)

والهزل انما يكون بارفع الى
 الامام وهو الذي يعزله ويولي
 غيره وكذلك يعزل الاب
 القاضى عن متاع اولاده
 (ثم) أشار الى مسمحة كان
 الاسبذ كرها في الموارث
 وهي (وبدأ بالسكن) يريد
 وبأجرة انفصال والحمال
 والفجار والخنوط ونحو ذلك
 بالعرف (ثم بعد ذلك
 بالدين) العاقبة بينة أو
 اقرار في محنته أو مرضه لمن
 لا يتهم له (ثم) بعد الدين
 (بالوصية) ان كان أوصى
 (ثم) (الميراث) فان لم يترك
 الاقرب فنته وموارثه كان
 أحق به وقدم على الدين
 كما يترك للفلس ثياب جسده
 ونحو ما جنته ما لم تكن له ما
 تلك القيمة وان فضل بعد
 السكن شيء يعتز الدين
 سقطت الوصية والميراث
 وان فضل بعد الدين شيء
 فالوصية في ثلثه ثم انقل
 يتكلم على الحياة وهي
 وضع اليد والتصرف
 في الشيء المجوز كتصرف
 المالك في ملكه بالنساء
 والفرس والمدم وغيره من
 وجوه التصرف فقال (ومن
 حازرا) مثلاً أو عقاراً (على حاضر) رشيد أجنبي غير شرعاً (عشر سنين)

خطف الحياض على العام بأوقاف بمعنى الوارث وكشفته انه الفرد الا هم (قوله انما يكون
 بالرفع الى الامام) أى أو القاضى (قوله الاب القاضى) أى الذى يحشى منه
 ان يتلف متاع اولاده (قوله ويبدأ بالسكن) يريد بعد المعينات مثل ام الولد
 والمعتقة لاجل ونحو ذلك (قوله ثم بعد ذلك بالدين) أى دين غير المرتضى لما تقدم
 فالمرتضى أولى بالرهن من الكفن لان حقه قد سبق فمكان كالدن اذا قبض (قوله
 ان لا يتهم عليه) أى كزوجته اى علم بغضه لها فاذا اقر لها بدى في ذمته فانه
 يؤخذ باقراره وأما ان كان يتهم كما اذا كان يحبها ويحمل اليها فانه لا يقبل اقراره لانه
 يتهم في ذلك الا ان يميز الرثة فطرية منهم لها وكذا يصح اقراره بزوجته التى جهل
 حاله معها اذا ورثها ابن واحد كرمه يراو كبير منها ومن غيرها او بنون ذكورا
 واناثا لان تنفرد بالصغير واما اقرار الزوج الصحيح فبما تضمن غير تفصيل (قوله
 كما يترك للفلس ثياب جسده ونحو ما جنته الى آخره) مما قد وردت اوجبه وردا
 وقوله ما لم يكن لها تلك القيمة أى ما لم يكن لها قيمة كثيرة لكونه أبقى بأشارة
 البهيد التى قد تفيد التعظيم فيباعان ويشترى له دون محاولة والكثرة بالنسبة
 للفلس (قوله كتصرف المالك) قضية عبارته ان المدم والناس شرط كل حيازه
 وليس كذلك لم تعلمه (قوله ومن حازر الخ) أى ويدعى الملكية لها اذا دعوى
 الملكية شرط في الحيازة (قوله دار مثلاً) لا يخفى ان العقار أهم من الدار وان
 أبقى بقوله مثلاً لا يدخل رتبة انواع العقار فله أوقاف ارباب لما دخل بمثلاً ما دامه
 ما عدا الدار واحترز بذلك من الحيوانات والعروض فالحكم ليس كذلك فاذا ركب
 أجنبي دابة مائة سنة متين وهو يدعى الملكية وغيره حاضراً عالم ساكت بلا مانع
 لم تسمع دعواه ولا يثبت ويفوز بها المحارز ومثل الدابة المائة الخدمة ويزاد في العبد
 والعروض سنة فالمدة ثلاث سنين وأما في حق القريب فلا تنفرد الدار من غيرها
 (قوله على حاضر) أى مع حاضر أى مع موجود حاضر (قوله رشيد) وأما اذا كان
 سفيهاً فلا تعتبر الحيازة عليه كالعنبر والبكر الغير الممسة فلا بد من عشر سنين
 بعد زوال المنافع كانه لابد من استئصال عشر سنين بعد حضور الغائب (قوله
 أجنبي) أى لان كان قريباً نسبياً أى وقوله غير شرعاً وأما لو كان أجنبياً شرعياً
 فلا يفوز بالحازر لما حازره الا بشرطين أحدهما مضى المدة وثانيهما ان يكون التصرف
 بخصوص المدم والبنة غير الاصلاح (قوله عشر سنين) أى حازره عشر سنين ولابد
 من تصرفه ولو في بعض ما يورثه يهدم ومما كالا مسكان والإجارة الا ان المدم مقيد
 بما اذا كان لغرض ضرورة أى كثيراً ما اذا كان للاصلاح مطلقاً أو لغيره وكان
 حازراً (مثلاً أو عقاراً) (على حاضر) رشيد أجنبي غير شرعاً (عشر سنين)

على المشهور ولم يحدث
 فيه ابتداء ولا هدم ولا غرسا
 وهي (تسبب) أي تضاعف
 (اليه وصاحبها) المتنازع
 (حاضر عالم) بأنهما ملكه
 (لا يدعي شيئا) ولم يتعده
 مانع من المطالبة (فلا قيام
 له) واحدة ترزأ بالحقض من
 الغائب فانه لا يصار عليه
 كذا اطلق في المدونة
 وما ذكره من ان مدة الحوز
 عشر سنين هو قول جميع
 أصحاب المال وصرح (د)
 بشهرويته قال مالك
 في المدونة لاحد في ذلك
 والرجوع الى العرف فتييه
 (ع) هذه المسئلة مخالفة
 لقوله اقل الباب البينة على
 المدعي لان ظاهر هذا لو اقام
 المدعي البينة لا تقبل منه
 وقال (ف) هذه المسئلة
 مستندة بها ذكر اقول
 الباب ثم انقل به تكام على
 حيازة الاقارب ونحوهم
 فقال (ولا حيازة بين
 الاقارب والا صهارفي مثل
 هذه المدونة) أي مدة عشر
 سنين بقل (ك) ذكر (ج)
 بكم سنين نسخة

بسير افلاية بر والظاهر انه يرجع في الكثرة للعرف كما قاله بعض الشيوخ أي بأي
 نوع من انواع الاعراف غير البيع والمبة وهو ذلك فان هذه لا يحتاج معها الى
 طول الزمان اذا علم المذعي ذلك ولم ينكر تنبيه كلام المصنف مقيد بالان لا تشهد بينة
 للمذعي الا سكان الحائز او الامار او الارفاق او غير ذلك والا فانه لا يفوت على صاحبه
 وتسمع دعواه ويثبت بشرط ان لا يحصل بحضرة المذعي ما لا يحصل الامن المالك
 في ملكه ولم يزارعه في تلك المدة (قوله على المشهور) سيأتي مقابله (قوله ولم يحدث
 الاولي) ان يقول ولو لم يحدث الحق وقوله وهي تسبب اليه هذا قيد لا بد منه كما ذكره
 بعض (قوله عالم بانها ملكه) وأما اذا لم يعلم بان هذا الحقل الحار عنه ملكه بان
 قال لم اعلم انه ملكي في حال تصرف هذا الحائز وما وجدت الوثيقة الا عند فلان أو كان
 وارثا ودعي انه لا يعلم انه ملكه فانه يقبل قوله مع عينه ولو قال انما سكت بغيبة
 بينتي فلا تقبل منه ولو ادعي علم العلم بالحيازة لم يقبل منه لانه تصرف لا يكاد يخفى
 ولو ادعي عدم العلم بانه تصرف فاقول قوله وهذه الحيازة الذم على نقل الملك لا ناقلة له
 على الراجح (قوله ولم يتعده من المطالبة مانع) احتراز عما اذا كان ناشوكة فانه
 اقام ولو طول الزمان وتسمع دعواه (قوله فلا قيام له) أي بعد ذلك ولا تسمع بينته
 لان العرف يكذبه اذ لو كانت له ما سكت عن الدعوى براني هذه المدة هذا كله في غير
 حق الله وأما حق الله فلا يفوت بالحيازة ولو طال المدة كحيازة طريق المسلمين أو
 قطعة منها فلا تملكه ولو طول الزمان وتقبل الشهادة فيها بانها طريق ومثلها الوعا
 مسجد أو كلاما موقوفا على غيره فلا يملكه الحائز ولو طول الزمان لان الحيازة لا تنفع
 في الاوقاف كالابقع في وثائق الحقرق فليسحق ما فيه القيام به ولو طول الزمان
 (قوله كذا اطلق في المدونة) الاولي أن يزيد بعد قوله كذا اطلق فيقول ولا شك ان
 الغيبة على قسمين بعيدة والار فيه كما قال وقريبة كاربعة أيام فان ثبت بحج
 عن الاتيان بذاته أو بالنيابة عنه بالتوكيل فكلا قول والا فلا وحكمه حكم الحاضر
 وان أشكل أمره ففي سقوط حقه قولان لابن حبيب وابن القاسم فأداه في التحقيق
 قال بعضهم ثم انه يفهم من قوله وان أشكل أمره أنه لو تبين أنه كان لا عدوله أن
 يسقط حقه وظاهره أن غيبته اذا كانت أقل من ذلك فعلمه حكم الحاضر من غير
 تفصيل وقال ابن عامر ومثل الحاضر الغائب على يومين في حق الرجال دون النساء
 (قوله وقال مالك) ضيف (قوله ولا حيازة بين الاقارب والاحرار في مثل هذا الخ)
 ومثلهم الموالي اعلان أو أسفلون أي احرار وموالي لا قرابة بينهم (قوله لا يحكم بين
 سنة) ككل من قول مطرف وأشباه وابن وهب ضيف والعهد ان الحيازة بين
 الاقارب

فيه قال هـ — رف وقال
 أشهب وابن وهب الأقارب
 كثيرهم وهو ظاهر المدونة
 وظاهر كلامه ان الولد
 كثيرهم من الأقارب وهو
 كذلك وعن ابن القاسم
 ليس بين الولد وأبيه حيازة
 وان طالت وما ذكره من
 ان الصهر كالقريب نص
 عليه سحنون في المدونة
 انتهى ثم انتقل يتكلم
 على الاقرار فقال (ولا
 يجوز) بمعنى لا يصح (اقرار
 المريض) مرضاً حقه (لوارثه
 بدني) له في ذمته (أو بقبضه)
 أي بقبض دين كان له عليه
 صورة الاقرار وبالدين
 ان يقول لفلان على كذا
 وصورة الاقرار بقبضه
 ان يقول الدين الذي لي على
 فلان قبضته وهذا مقيد
 بأن تكون هناك تهمة
 مثل ان ترثه ابنته وان عمه
 فيقر لابنته بمال فلا يقبل
 منه لان العادة تقتضي
 التهمة في الدليل الى ابنته
 فان لم تكن هناك تهمة جاز
 مثل ان يقر في المثال المذكور
 لاس عمه بدني أو بقبضه
 (ومن أوصي بتجيع أنفذ) من

الأقارب — واء الشركاء وغيرهم لا تكون بالسكنى والازدواج وانما تكون بالبناء
 والمدم في الامد الطويل الزائد على أربعين سنة على الراجح وهذا في أقارب ليس
 بينهم تشاجر ولا انفكاك لاجانب (قوله الأقارب كغيرهم) أي فيكون العشر سنين أي
 مع التصرف بالهدم والبناء لكن هذا القيد مذكور في ذليل في الأقارب الشركاء
 (قوله وعن ابن القاسم الخ) وهو المعتمد (قوله وان طالت) الى الآن يطول
 لزمان بحيث تهلك فيه الدينيات ويقطع فيه العلم والخائزهم دم وبني لغیر الاصلاح
 والاخر ما ضربت طول المدة ولا مانع فلا قيام للمأخوذ به وذلك ولا تسمع له بينة
 وأما لو باع أحدهما شيئاً أو وهبه بمحضرة الاخر مع غير كلام مع التمكن منه
 فلا خلاف في عدم سماع دعواه مع حصول هذا الفعل (قوله وما ذكره) من
 أن الصهر هو قريب المرأة (قوله ثم انتقل يتكلم على الاقرار) وله أركان أربعة المقر
 والمقر له والمقر به والصيغة فشرط المقر كونه مكلفاً غير محجور عليه وشرط المقر له
 كونه أهلاً للملك المقر به ولو كما كمل أو مسجود وان لا يحصل منه تكذيب
 للمقران كان أهلاً للتكذيب وأن لا يتم المقر على الاقرار وشرط المقر به كونه حراً
 بحيث يلزم المقر وصيغته على أو في ذمته لفلان كذا أو قطعت كذا مما يوجب فعله
 حكما (قوله مرضاً بخوفاً) وأما لو لم يكن بخوفاً فحكمه كالصحيح (قوله
 لوارثه الاقرب) أو المساوي أما الاقرب فذكره الشارح والمساوي كما اذا أقر
 لاحد ولديه المتساويين في البر والعقوق بخلاف ما اذا أقر لاساق ففي صحته خلاف
 بالجواز لعدم التهمة وعدم الجواز نظر الصورة الولد ويجوز اقراره لصديقه الملاطف
 ان كان له ولد ذكر أو بنت ومثل ذلك ما اذا أقر لابي ترثه كماله أو أقر لعم لم يعلم
 هل هو قريب أو صديق ملاطف أو أجنبي وأما اذا أقر لبعده من الأقارب الذين
 قد دوروا فلا يشترط خصوص الولد بل الشرط فيه أن ترثه أقرب سواء كان
 يستغرق أو لا يستغرق بنيه يصح اقرار العبد في غير المال تجرح أو قتل أو نحوه
 مما فيه قصاص أو حد كسرقة نصاب وأما في انقال فانه غير صحيح في غير المأذون
 وأما المأذون له ولو حكماً كما كان فيصح اقراره بالمال ويكون فيما يبيده من مال
 التجارة (قوله ومن أوصي بحج) أعني أن كراه الحج أو بعة ضمان مفهوم بذهمة أو جبر
 وضمان معين بذاته وببلاغ وجهه وعلى كل حال فتارة يكون مضموناً في السنة
 وتارة معيناً والمصنف والشارح انما تكلموا على البلاغ وعلى الضمان المحتمل
 لان يكون معيناً بذاته أو بذهمة (قوله أنفذ) أي وجوباً وان كانت مكروهة
 لوجوب تنفيذ الوصية بالمكروه وعلى المشهور الخ ومقابل ما قال ابن كنانة (قوله

لا ينفذ) لأنه عمل بدني ويحل الانقضاء إذا كان الموصي في حال مرضه ضرورة أو غيره
أو في صحته وكان غير مبرور ولا كان ضرورة فلا تنفذ وصيته بالمعج (قوله أن من
لم يعج) أي في حياته كافي التحقيق (قوله يجب عليه) هل هو على ظاهره أو المراد يوصي
بالمعج ولعله الظاهر فتدبر (قوله أحب اليها) أفعول التفضيل ليس على بابها لما تقدم
من أنها مكروهة (قوله لا به لاختلاف فيها) أي في الوصية بالصدقة أي
في انقضاءها بخلاف الوصية بالمعج فقد علمت خلاف فيها وقوله وانها مندوبة أي
ولا خلاف في أنها مندوبة وأما الوصية بالمعج فقد علمت أنها مكروهة وقوله
ولا خلاف في انتفاع الميت بها أي لقوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن آدم
انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو ألقى أوها بالمعج فمختلف فيه بين أهل العلم هل
نوابه لميت أم لا ومذهب مالك أنه لا ينتفع به الميت ج وما هو متفق عليه أولى ويفهم
من ذلك أن الوصية بالتصدق بالمال أفضل من دفع المال لمن يقرأ عليه القرآن
لخلاف في حصول نوابه ومذهب ما نأه لا ينتفع به الميت عبدالحق ولذلك لا يقرأ
الفتحة في صلاة الجنازة كافي التحقيق (قوله وإذا مات) أي أو صدق أو خطأ
في العدد (قوله أو قبل أن يقضى أفعال المعج) أي أو بعد لوصول المكة وقبل
أن يقضى أفعال المعج (قوله فله بحسب ما سار) أي من حيث انصدوبة والسهولة
والخوف والامن لا بحسب المسافة فقد يكون ربه ما يساوي نصف الكراء
لصدورته وعكسه فيقال بكم يعج مثله في زمن الاجارة من موضع لاستبقار ان قيل
بمشقة قل وبكم يعج مثله من مكان الموت فان قيل بمناينة رد أربعة أخماس
الاجرة ان كان قبضها بقيت أو تلفت بسببه أو غيره وأخذ وارثه خمسها ان لم يكن
قبضها وهذا في أجرة الضمان اذا وقع على عيئه أو بذمته وأبى وارثه من الاتمام
وأما لو كانت على وجه الجعالة فلا يستحق شيئاً الموت أو صدقه قبل التمام وحقيقة أجرة
الضمان العقد على قدر معلوم على وجه الزموم ~~ببذمه~~ وحيث مات مثلاً فانه
يستأجر في اجارة الضمان التي نحن فيه وفي البلاغ الآتية من محل الانتهاء أي اقتها
الاول ولكن يبتدى المعج ولو لم يذكر بقي منه الا القليل أي يبتدى أفعال المعج لانه
يبتدى من أول المسافة بل يحرم من ميقات الميت ويفعل جميع المعج (قوله ضمانه)
اشارة الى أنه على حذف مضى (قوله فيه) لاجابة له فكان يقتصر على قوله
لان عليه معاوضته أي لانه يقرر عليه وتحتمل عليه عوضه وهو العمل فحينئذ
اذا ضاعت الدراهم تكون عليه (قوله الآن يأخذ المال على أن ينفق المعج)
شروع في البلاغ ومحصله أنه يعطيه ما يفتقه بدأ وعوداً بالعرف هذا معنى قوله

مراعاة لمن يقول ان من لم يعج
يجب عليه ان يخرج ما يعج به
عنه) والوصية بالصدقة
أحب اليها) أي الى المالكية
من الايصاء بالمعج لانه
لا خلاف فيها وانها مندوبة
ولا خلاف في انتفاع الميت
بها (وإذا مات أحبر الخ)
أي من استؤجر لانه يعج عن
أوصى يعج في أثناء الطريق
(قبل أن يصل) الى مكة
أو قبل أن يقضى أفعال
المعج (فله بحسب ما سار)
من الطريق (ويرد ما بقي)
لانه لم يستحقه كله الانتماء
العمل وأما ما ملك بيده
فهو أي ضمانه (منه) لان
عليه معاوضة فيه وهو
العمل الذي أخذ عليه
معرض (الأخذ بالمال
على أن ينفق على البلاغ

الاذية نأخذ المال فإذا رجع مرد ما فضل من النفقة ويرد الثياب أيضا التي
اشترها من الاجرة فلا يوسع كثير ولا يتردد بل بين ذلك قواما وقوله الآن يأخذ
معه ومعه لو دخل معه على أن يتق على نفسه كل النفقة أو بعضها من عنده ثم
يرجع بما أتفق أنه لا يكون بلا عا مزاوه وكذلك اذ فيه سلف واجارة فلا
تضع تلك الاجارة (قوله من الذي واجروه) أي لتغريطهم بعدم اجارة الضمان
التي هي أحوط سواء كن لبيت مال أم لا الآن يكون الميت هو الذي أوصى باجارة
البلاغ ففي بقية نشه ولو قسم (قوله صوابه أجروه) أي من جهة اللغة
كما صرح به ابن عمر وقوله كان له أي استحقه ولا يرجع عليه بشيء
(قوله وان احتاج الخ) هذا روح التعايل (قوله وان لم يكن له لم يستحق شيئا
ظاهرا) لو كان عدم التكميل لعذر من موت أو صد أو يس كذلك فيجمل عبارة
الشارح على ما اترك ذلك اختيارا واذا ضاع المال منه قبل الاحرام رجع ولا
شيء عليه في ذلك فان لم يرجع واستمر على العمل ولا تفاق من عنده فلا شيء له
لا في الذهاب ولا في الاياب لموضع الضياع بخلاف ما لو ضاع بعد الاحرام فانه يستمر
على عمل الحج ويكمل العمل وأما اذا فرغ المال فيستمر ولو قبل الاحرام (قوله
وأما ان وقعت الاجارة بعوض) أي عوض معين كثلانين وقوله فان عجز أي فان
عجز المال عن كفايته أي المستأجر وقوله اتمامه أي لزم المستأجر اتمام الحج

(باب في الفرائض)

اعلم أولا ان الارث له اركان وأسباب وشروط وموانع فأركانه ثلاثة وارث
ومورث وشيء موروث وأسبابه أربعة القرابة المحصورة والولاء وبيت المال
والنسكاح ولو فاسد بحيث كان محتافا فيه ولو لم يحصل دخول وشروطه ثلاثة تقدم
موت المورث واستقرار حياة الوارث بعده واهل بالجهة المقضية للارث (قوله
بمعنى التقدير) المناسب أن يقول به في القدر (قوله رغب النبي) أي حيث
عليه حناقوا أي أوجبه وجوبا كيد من حيث ذكر العلة أو الاقتصار عليه
مع ان العلة الموجودة في الحديث مفعلة في غيره من العلوم ويحتمل ان المعنى حيث
النبي صلى الله عليه وسلم على مداومة تعليمه وتعلمه وعلى هذا فليس قصده استدلال
بلى فرضيته وقوله في تعليمه الاولى تقدم التعلم كافي الحديث لانه المطابق للخارج
(قوله قال) جواب سؤال نشأ من قوله رغب الخ أو يباله (قوله تعلموا القرآن)
وجوبا بالنسبة للفاخرة وصنعة بالنسبة لما زاد عليهم اولوية ونديا بالنسبة لما زاد على
ذلك وقوله وتعلموا الفرائض أي وجوبا كغنايا وكذا تعلموا أو والندب عند تحقق

(فانه اذا هلك يكون
(الضمان من الذين واجروه)
صوابه أجروه بغير واو وانما
كان الضمان منهم لان اجارة
البلاغ هو ان يعطى ما لا يحج
به فان كمل العمل كان له
وان لم يكن له لم يستحق منه
شيئا وان احتاج الى زيادة
رجع بهاء على المستأجر
(ويرد ما فضل ان فضل
شيء) ولا يجوز له صرف
شيء منه في غير الحج وأما ان
وقعت الاجارة بعوض فان
المستأجر تلك ما استؤجر به
فارجع عن كفايته لزمه
اتمامه من مال نفسه وان
فضل منه شيء كان له
والله اعلم*(باب في)
(الفرائض) جمع فريضة
بمعنى التقدير وهو من فروض
الكمالات رغب النبي صلى
الله عليه وسلم في تعليمه
وتعلمه قال صلى الله عليه
وسلم تعلموا القرآن وعلموه
الناس

وعلو الغرائض وعلو هوائها فان العلم سيقرب من وتظهر الغنى (٤٠٨) حتى يختلف الانوار في القربى

فلا يجدان من يفصل بينهما
وراء البيهقي وغيره وابتداء
بتعداد من يرث فقال (ولا
يرث من الرجال الا عشرة
الابن وابن الابن وان سفل)
يقع القاء وضمها وهو احسن
(والاب والجد للاب وان
بعد) وفي نسخة وان علا
وانما قال في الابن وان سفل
لانه انفصل من غيره وفي
الاب وان علا لانه انفصل
منه غيره (والاخ) شقيقا
! ولاب اولام (وابن الاخ)
الشقيق اولاب (وان بعد
والعم) الشقيق اولاب (وابن
العم) الشقيق اولاب (وان
بعد والزوج ومولى النعمة)
وهو المعق وهذه الاضافة
محاربة لان المنعم حقيقة هو
الله تعالى (ولا يرث من
النساء غير سبع البنت وابنة
الابن والام والجدلة) لام
اولاب (والاخت) الشقيقة
اولاب اولام (والزوجة
ومولاة النعمة) ولما فرغ
من تعداد من يرث شرع
بين مقدار ما يرث كل واحد
منهم فقال (فيراث الزوج
من الزوجة ان لم تترك ولدا
ولا ولد ابن النصف فان

الواجب على الوجه الاول فيما تقدم (قوله فان العلم سيقبض) أفان العلم بها
سيقبض أو انها سيقبض ونكتة الاطهار في موضع الاضمار والاشارة الى انها
تسمى علماء على ان العلم اسم للقواعد والضوابط أو حذس العلم والتخصيص
بالذكر اى تخصيص علم الغرائض بالحث عليه لكونه ينسب الى يسرع اليه النسيان
لكثرة تشابهه أى سيذهب بموت أهله لانه ينزع كما هو ظاهر اللفظ فان قلت
في السر في التعبير به مع ان الظاهر منه غير مراد قلت الاشارة الى أنه كالسبيبه بالذي
ينزع من حيث انه لا يبقى له أثر في أقرب وقت أو سيقبض حامله وعبر بالسبيب المؤذنة
بالقرب مع قطاوول المدة اشارة الى أنه لما كان محقق الوقوع صار بمنزلة القريب
أو نظرا الى وروده على لسان أمته وقوله وتفاهر الغنى أى بين المسلمين في البلدان
الذى هو من علامات الساعة المؤذن بقرب التكبرى منها وهو علمه لحذف والتقدير
فان العلم سيذهب بموت أهله ولا يتخلعون لظهور الغنى المشغلة عن أخذه منهم والمراد
ستوجد وعبر عما ذكر اشارة الى تحقها وأنها بمنزلة الموجود المستتر ثم يظهر وقوله
حتى يختلف أى فيختلف فليست لانه ليل ولا يعنى الى ولا الأور اديه ما يشمل
الوقوف أو اكتفاه عنه وأثر التعبير بالاختلاف اشارة الى عظم الفجور بحيث
لا يقفون (قوله الاثنان) أقل ما يتحقق فيه الاختلاف أو انه لازم لكل عدد
زاد عليه وقوله من يفصل بينهما أى عارفا يفصل بينهما إذ وجود جاهل كثير (قوله
الا عشرة) أى على طريق الاختصاص لانهم بالبط عدتهم خمسة عشر لابن
وابنه وان نزل والاب والجد أبوه وان علا والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام
وابن الاخ الشقيق وابن الاخ الاب والعم الشقيق والعم الاب وابن العم الشقيق
وابن العم للاب والزوج وذو الولاء ومن عدا هؤلاء من الذكور فن ذوى الارحام
وجميعهم يرث بالتعصيب الا الزوج والاخ للام وجميعهم يرث بالنسب الا الزوج
ومولى النعمة (قوله والضم احسن) فيسه نظربل الاشهر الفتح كما هو مفاد غير
واحد (قوله ومولى النعمة وهو المعق) أى أو ما قام مقامه من ابن المعق أو
معق المعق مثلا (قوله ولا يرث من النساء) أى على طريق الاختصاص وأما
بالبط فعشرة البنت وبنت الابن والام والجدلة من قبلها والجدلة من قبل الاب
والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخ للام والزوجة والمعلقة وجميعهن
يرث بالنسب الا الزوجة والمعلقة وجميعهن يرث بالفرض الا مولاة النعمة (قوله
ومولاة النعمة) أى المدة أى أو من يقوم مقامها كابنها (قوله ولا ولد ابن)
يراد بالابن مباشرة أو بواسطة كابن الابن (قوله بنكاح أى ملتبسا بنكاح الخ)

للاسيية

تركت ولدا) ذكر اكان أو انثى (أو ولد ابن) كذلك سواء كان الولد (منه) أى من الزوج
(أو من غيره) بنكاح أو زنا أو إيعان من هذا أو عبد مسلم أو كافر

ويشترط في الولد أو ولده أن يكون حراً مسلماً غير قاتل (فإنه أي الزوج (الربيع) ودل المفسر بضربين قوله تعالى
 عليكم نصف ما ترك أزواجكم الآية (٤٠٩) (وترث هي) أي الزوجة وكذلك الزوجان أو الزجاء (منه)

أي من الزوج (الربيع أن لم
 يكن له ولد ولا ولد ابن) ذكرنا
 أو انتهى كان الولد منها أو من
 غيرها فزوجة كانت أو أم
 ولد (فإن كان له ولد أو ولد
 ابن فها النعم) ويشترط في
 ولد الزوج ما اشترط في ولد
 الزوجة بزيادة شرط وهو
 أن لا يكون من زنا ودليل
 المفسر بضربين قوله تعالى
 ولهن الربع الآية تنبيهه
 يشترط في توارث الزوجين
 أن يكونا مسلمين حريين غير
 قاتل أحدهما الآخر وأن
 يكون نكاحهما صحيحاً
 وما فرغ من بيان ما يرث
 بالسبب من الزوجين اتفق
 بين من يرث بالنسب وكان
 الأولي أن يقدمه لأنه أقوى
 وبدعي يرث الأم وبذلك
 ثلاث فرائض الثلث من
 رأس المال وثلاث مائة
 والسدس من رأس المال
 وأشار إلى الأول بقوله
 (وبه يرث الأم من ابنها
 الثلث) لو قال من ولدها
 لكان أحسن ليشمل الذكر
 والآنثى (أن لم يترك ولداً)

للاسببية لعدم ظهورها في الأخير ولا يخفى رجوعه لكل من الزوج وغيره وقوله
 من حر أي سواء كان من حره ومترقب بالاطراف الثلاثة وإن كان لا ثمرة له في لوسط
 وله ثمرة في الأخير من حيث أن لا يكدب نفسه فيلحق الولد به وقوله أو ولده
 الأولى أو ولده أي كالموظاهر (قوله أن يكون حراً مسلماً) أي لأن كان عبداً
 أو كافراً لا يرث من لا يرث لا يحجب وارثاً إلا ما يأتي استثناءؤه (قوله غير قاتل
 لا يخفى أن القاتل) أي القاتل لم يمت المتعلق به الإرث إذا كان متعمداً لا يرث من
 مال ولا دية وإذا كان مخفياً لا يرث من الدية ويرث من المال فيجب فيما يرث فيه
 ولا يحجب فيما لا يرث فيه (قوله وترث هي الخ) الحاصل أن الربع أو الثمن
 يشترك فيه النساء عند التعدد على السواء إلا في مسألة نادرة كمن له أربع زوجات
 طلق إحداهن طلاقاً بائناً ثم تزوج بأربع أموات وجهلت المطلقة وعلت المتزوجة
 وكل من الأربع بقول أنما زوجة ويفرض المال أربعة مستودعاً منها مثلاً
 ربعة ستة عشر للزوجات في عدم الولد الوارث فتعطي الجديدة أربعة والباقى بين
 الأربع مع أيما هن لكل واحدة ثلاثة لأن الجديدة تفتقر في إحصاء أربعة فلها أربعة
 وثلاثة أرباع الربع بين الأربع فإن جهلت الجديدة والمطلقة فالربيع بين الخمس
 على السواء مع أيما هن (قوله ولولا ولد ابن الخ) أراد الأب من جهة أو بواسطة
 (قوله ويشترط الخ) لأجابه لذلك لأنه يراد الولد الشرعي (قوله وأن يكون
 نكاحهما صحيحاً) أي أو فاسداً مختلفاً فيه (قوله بالسبب من الخ) وهو الزوجية
 (قوله وكان الأولى الخ) ويمكن أن يقال انعاقده لأنه أقوى من حيث أنه
 لا يسقط عند عدم المانع بحال بخلاف من يرث بالنسب فإنه قد يسقط عند وجود
 من هو أقرب منه (قوله ما كنوا) القصد للتعميم والجملة حال أي في حال كون
 الأخوة أي أخوة كانوا بين العموم بقوله ذكرنا فقط الخ أما الأول فظاهر وأما الأخير
 فكذلك باعتبار التغليب وأما الوسط فعلى طريق المجاز بدون تغليب وذلك لأنهم
 إذا كانوا كأهلهم أفاضوا بغيرهم أخوات لا أخوة (قوله وأشار لثانية) لا يخفى أن
 الثانية قد أفاضوا لأنها ثلاث سابق وقوله إلا في ضربين أي مسيتين فليس
 صدوق الفريرة بضعة هناك صدوق الفريرة بضعة في قوله ثلاث فرائض وقوله في زوجة
 وأبوين الخ يدل من قوله ثم يضرب بدل مفصل من مجمل أي بدل من مجموع الجوار
 والمجور ولا يخفى أن المسئلة زوجة وأبوين لا في زوجة وأبوين كما هو ظاهر العبارة

ذكرنا أو انتهى حراً مسلماً غير قاتل (فإنه أي الزوج (الربيع) ودل المفسر بضربين قوله تعالى
 عليكم نصف ما ترك أزواجكم الآية (٤٠٩) (وترث هي) أي الزوجة وكذلك الزوجان أو الزجاء (منه)
 أي من الزوج (الربيع أن لم
 يكن له ولد ولا ولد ابن) ذكرنا
 أو انتهى كان الولد منها أو من
 غيرها فزوجة كانت أو أم
 ولد (فإن كان له ولد أو ولد
 ابن فها النعم) ويشترط في
 ولد الزوج ما اشترط في ولد
 الزوجة بزيادة شرط وهو
 أن لا يكون من زنا ودليل
 المفسر بضربين قوله تعالى
 ولهن الربع الآية تنبيهه
 يشترط في توارث الزوجين
 أن يكونا مسلمين حريين غير
 قاتل أحدهما الآخر وأن
 يكون نكاحهما صحيحاً
 وما فرغ من بيان ما يرث
 بالسبب من الزوجين اتفق
 بين من يرث بالنسب وكان
 الأولي أن يقدمه لأنه أقوى
 وبدعي يرث الأم وبذلك
 ثلاث فرائض الثلث من
 رأس المال وثلاث مائة
 والسدس من رأس المال
 وأشار إلى الأول بقوله
 (وبه يرث الأم من ابنها
 الثلث) لو قال من ولدها
 لكان أحسن ليشمل الذكر
 والآنثى (أن لم يترك ولداً)
 ذكرنا أو انتهى حراً مسلماً غير قاتل (فإنه أي الزوج (الربيع) ودل المفسر بضربين قوله تعالى
 عليكم نصف ما ترك أزواجكم الآية (٤٠٩) (وترث هي) أي الزوجة وكذلك الزوجان أو الزجاء (منه)
 أي من الزوج (الربيع أن لم
 يكن له ولد ولا ولد ابن) ذكرنا
 أو انتهى كان الولد منها أو من
 غيرها فزوجة كانت أو أم
 ولد (فإن كان له ولد أو ولد
 ابن فها النعم) ويشترط في
 ولد الزوج ما اشترط في ولد
 الزوجة بزيادة شرط وهو
 أن لا يكون من زنا ودليل
 المفسر بضربين قوله تعالى
 ولهن الربع الآية تنبيهه
 يشترط في توارث الزوجين
 أن يكونا مسلمين حريين غير
 قاتل أحدهما الآخر وأن
 يكون نكاحهما صحيحاً
 وما فرغ من بيان ما يرث
 بالسبب من الزوجين اتفق
 بين من يرث بالنسب وكان
 الأولي أن يقدمه لأنه أقوى
 وبدعي يرث الأم وبذلك
 ثلاث فرائض الثلث من
 رأس المال وثلاث مائة
 والسدس من رأس المال
 وأشار إلى الأول بقوله
 (وبه يرث الأم من ابنها
 الثلث) لو قال من ولدها
 لكان أحسن ليشمل الذكر
 والآنثى (أن لم يترك ولداً)

فتقول بأن المعنى أولاهما مجرور في زوجة وأبوين أى المجرور في ذلك وهو زوجة
 وأبوين (قوله وما بقى وهو سهمان للاب) فلو كان موضع الاب جرد لكان لها الثلث
 حقيقة من رأس المال لأنها تارث معه بالفرض ومع الاب بالتعصيب (قوله تلقى
 في المعايه) عبارة عن القاء كلام أو عمل لا يتهدى لوجهه على الغير كما يفيد الاساس
 لقصد انظاره بجزءه وبيان فضله فحينئذ يكون المعنى تلقى حالة كون القاءها من
 أفراد المعايه ونص الاساس عايا صاحبه معاياه اذا تلقى عليه كلاما أو عملا لا يتهدى
 لوجهه (قوله ولا عود) أى ولا رد مثله عند القاء بل به هلك هالك عن بنت فقط
 فلها النصف فرضا والباقي ردا (قوله فهى من ستة) أى لا يهاجر النصف
 وثالث الباقي (قوله فانها تأخذ الثلث) أى التى فرضه الله لها وقوله لا معنى
 لأنها أخذت في الاولى الربع وفي الثانية السدس (قوله فجعل الاولى) فعلى
 هذا تأخذ ثلثها أو بعة والزوجة ربعها ثلاثة والخمسة الباقية للاب وقوله والثانية
 من ستة أى فبأخذ الزوج نصفها ثلاثة والام ثلثها اثنين والاب سدسها واحد قال
 تفرى الجهور ان أخذها الثلث فيهما أى في هاتين الميسلتين يؤدى مخالفة
 القواعد لأنها اذا أخذت في مسألة الزوج الثلث من رأس المال تكون قد أخذت
 مثلى الاب وليس له نظير في اجتماع ذكر وانى يدلان بجهة واحدة وتأخذ
 الاثنى مثليه وقوله ورأى الجهور رد لما بن عباس وقوله يؤدى مخالفة القواعد ظاهره
 فيما روى قوله لأنها اذا أخذت في مسألة الزوج نص في الثانية فقط فيعارض قوله
 قبل ان أخذها الثلث فيما يؤدى الخ وجوابه ان مخالفة القواعد اذا أبطلت مذهبه
 في الثانية بطل مذهب في الاولى أيضا لأنه يكفى في النقص صورة تأمل ليقال
 كيف تقدم القواعد على القرآن لانا نقول القواعد من القواطع بخلاف القرآن
 فانه وان كان لفظه قطعيا فلا لته ظنية (قوله ثم تأويل أخر الخ) أشاره في التحقيق
 بقوله واما رأى وان ما يأخذ الزوج أو الزوجة كمستحق على التركة وكان التركة
 ما بقى بعد نصيب الزوجين ابن عبد السلام وهذا الاخير أشبه بمبراهم (قوله
 الامانة قصها العول) أى الافريضة نقصها العول أى نقص فروضها العول وقوله
 وهو أى العول أى اصطلاحا وأما لغة فيقال لمعان منها الارتفاع يقال عال الميزان اذا
 ارتفع (قوله وهو الزيادة في الفروض) لا يخفى ان ظاهرها ان الميزان فيه أو عليه
 الفروض عند ابقائها على معناها أو جعلها بمعنى على ولا يصح نعم لو قال وهو الزيادة
 على الفريضة لصح كالمثال الآتى فان الفريضة أربعة وعشرون وقد زيد عليها
 ثلاثة (قوله وذلك) أى وبيان ذلك في الفريضة كالاربعة والعشرين وقوله

(وما بقى) وهو سهـمان
 (اللاب) وهذه المسئلة تلعب
 في المعايه فيه قال امرأة
 ورثت الربع بالفرض بغير
 عول ولا عود وليست
 بزوجة وثانيها (في زوج
 وأبوين) فهى من ستة
 (الزوج النصف) ثلثة
 (وللام ثلث ما بقى) سهـم
 (وما بقى) وهو سهـمان
 (اللاب) ويسمى هاتان
 الفريضتين بالفرضين لأن
 الام عرت بينهما فانها تأخذ
 الثلث لفظا لا معنى هذا
 مذهب الجهور وقال ابن
 عباس تأخذ الثلث من
 رأس المال فجعل الاولى
 من اثنى عشر والثانية من
 ستة ومنشأ الخلاف قوله
 تعالى وورثه ابواه فلا منه
 الثلث فان عباس رأى
 الآية منطقة عليهم
 والجهور جعلوا الآية على
 ما اذا كان جميع ما خلف
 الميت للابوين فقط وشم تأويل
 آخر مذكور في الاصل
 (ولها) أى للام (في غير ذلك)
 أى في غير الفريضتين
 الغراوين (الثلث كاملا
 الامانة قصها العول) وهو
 للزيادة في الفروض

وذلك ان يجمع في الفريضة فرض لا تفي بها جلة المال ولم يمكن اسقاط بعضها من غير حاجب ولا تخصيص بعض
 في الفروض بالتقصير فزيد (٤١١) في الفريضة سهام حتى يتوزع النقص على الجميع الجاهل بالانصاف

الفروض بأصحاب الديون
 فسمى ذلك عولا مثال ذلك
 المسئلة المنبرية فان أصلها
 من أربعة وعشرين وتعول
 بثمناها سبعة وعشرين
 وهي زوجة وأبوان وابنتان
 للبنتين الثلثان ولكل
 واحد من الابوين السدس
 والزوجة الثلث فأتحد
 مخرج فرض الابوين
 فأكفيهما بواحد وهو من
 ستة واندراج فيه فرض
 البنين واتفق فرض
 الزوجة مع مخرج السدس
 بالنصف فتضرب ثلاثة
 في ثمانية يحصل أربعة
 وعشرون للبنين ثلثاها
 ستة عشر وللأب سدسها
 أربعة والام كفلها أربعة
 صار ذلك أربعة وعشرين
 فاحتجنا الى فرض الزوجة
 فعلمنا بقدر ثلثها ثلاثة أسهم
 فعالت الى سبعة وعشرين
 وسميت هذه المسئلة منبرية
 لان عليا رضى الله عنه سئل
 عنها وهو على المنبر يخطب
 فقال على الارتجال صار ثني
 المرأة تسعا وأشار الى فريضة

فروض كالثلاثين والسدسين والثلثين بالنسبة المنبرية (قوله جلة المال) المناسب
 حذفها والمعنى حينئذ فروض لا تفي الفريضة بها أو كوننا نريد بجلة المال الفريضة
 ويكون انظارا في موضع الاضمار لا دعوى اليه خصوصاً وهو غير متبادر من
 اللفظ وقوله ولم يمكن المناسب ولا يمكن وقوله ولا تخصيص الخ أى لما يلزم عليه من
 الترجيح بل امرح وقوله فزيد في الفريضة أى على الفريضة (قوله فزيد) أى
 فزيدا فزيد وقوله سهام أى مثلاً أو الجنس لانه قد يكون المزدسهما واحدا وسهما
 كالتى تعول السبعة أو ثمانية وتكون هي من ستة (قوله الجاهل بالانصاف
 الفروض بأصحاب الديون) والحق العباس وواقفه الصحابة وذلك انه حين ماتت
 امرأة في خلافة عمر فمكت زوجها وختين وكانت أول فريضة عالت في الاسلام
 فجمع الصحابة فقال لهم فرض الله للزوج النصف وللختين الثلثين فان بدأت
 بالزوج لم يبق للختين حقه ما وبدأت بالختين لم يبق للزوج حقه فاشير وأعلى
 فاشار العباس ابن عبد المطلب بأعول وقال أرايت لو مات رجل وترك ستة
 دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولاخرا أربعة أليس يجعل المال بسبعة أجزاء فأخذت
 الصحابة بقوله (قوله سمي ذلك عولا) أى فلما كان الامر ما ذكر من الاجتماع
 والزيادة والزيادة ارتفاع والعول في الأتعة على ما تقدم الارتفاع سمي ذلك الارتفاع
 عولا (قوله ثمنها) أى بمثل ثمنها (قوله بواحد) أى بواحد من الفرضين أى
 بسدس من السدسين وقوله وهو من ستة أى والسدس وقوله واندراج فيه أى فيما
 ذكر من الستة مخرج فرض البنين وهو الثلاثة التي هي مخرج الثلثين اللذين هما
 فرض البنين (قوله واتفق فرض الزوجة) أى واتفق مخرج فرض الزوجة
 (قوله فتضرب ثلاثة في ثمانية) أى أو تضرب أربعة في ستة (قوله بقدر ثمنها)
 أى بقدر مخرج ثمنها (قوله سئل عنها) وهو على المنبر لا يخفى أن هذا الموضع
 ليس موضع سؤال فلعل ذلك لم يكن مستقبعا عندهم أو اتفق أو دعت الضرورة
 الى ذلك (قوله على الارتجال) هو الاتيان بالكلام من غير فكر ولا روية وعلى
 بمعنى مع أى قال ذلك في حال كونه كاشفاً عن الاتيان به من غير فكر ولا روية (قوله
 ما كانا) ولو اخوة لأم ولو معجبوين بالشخص كاب وأم واخوة فانهم يحجبونها من
 الثالث الى السدس احترازا من ان يحجب بالوصف كان يكونا رقيقين أو كافرين فلا
 يحجبان الام من الثلث (قوله الاثمة) أراد بهم المجتهدون من أمة النبي صلى الله

الام الثالثة بقوله (الأن يكون لليت ولد أو ولد ابن أو ابنتان من الاخوة ما كانا فلهما السدس ج) ما ذكره من
 يجب الام من الثالث الى السدس بالاثنتين من الاخوة هو ذهب الأئمة فاطمة الابن عباس رضى الله عنهما فانه
 لا يحجبها الابن ثلاثة من الاخوة فصاعدا مستدلا بقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس ومنشأ الخلاف
 في قول الجميع

فالذي قاله مالك في الموطأ أن السنة مضت على أن الأخوة اثنان فصاعداً ثم انتقل بتكلم على ميراث الأب وذ كرم ثلاث
فرائض أشار إلى الأولى بقرينة ولم ير ميراث الأب من ولده (الذي كرم والابن) (إذا انفرد وورث المال) كله بخلاف ولانانية
بقوله (ويفرض له مع) وجريد (الولد الذي كرم) مع (ولد الابن) (الذي كرم) (السدس) أولاً من أصل التركة لقوله تعالى
ولا يورث كل واحد منهما السدس مما تركا إن كان لهما ولد وللثالثة أشمل إلى أب قوله (فإن لم يكن له ولد) (ذ كرم) (ولا ولد ابن)
كذلك (فرض للأب السدس) (أولاً من أصل التركة) (وأعلى) (٤٨٣) بعد ذلك (من شركم من أهل

السهام) وهي البنت أو بنت
الابن أو الاثنين من ذلك
خصاً بعد (سهامهم) ثم كان له
ما بقي (أن فضل شيء يأخذه
بالتعصيب لمصاح من قوله
صلى الله عليه وسلم الحقوا
الفرائض بأهلها فما بقي
فلأولى رجل ذكر ثم انتقل
بتكلم على ميراث الابن
من أبويه وذ كرمه فريضة
أشار إلى أولاهما بقوله
(وميراث الولد الذي كرم جميع
المال إن كان وحده) ليس
معه ذرئهم أم إن كان معه أخ
له فأكثر فاتهم بزيون جميع
المال بتقسيمه بالسوية

والثانية أشار لها بقوله (أو يأخذ ما بقي بعد أخذ سهام من معه من زوجة وأبوين أو وحداً أو حدة) أن
وإنما بدأ أهل السهام لأنهم أصل بالنسبة للعصبة لأن لهم سهاماً معينة بالكتاب والسنة بخلاف العصبة فإذا كان
معه زوجة فقط فالمسألة من ثمانية ثلثها للباقى له وإن كان معه أبوان فقط فالمسألة من ستة للابن ثلثها وللأب
ما بقي وإن كان معه جد أو جدة فالمسألة أيضاً من ستة للجد أو الجدة السدس واحد والباقى له وإن كان معه زوجة
وأبوان فالمسألة من أربعة وعشرين للزوجة ثلثها وللأبوين الثلث ثمانية بينهما والباقى له ثم انتقل بين ميراث
ابن الابن فقال (وابن الابن بمنزلة الابن) غالباً (إن لم يكن) (للميت) (ابن) من صلبه وقد راعى أنه ليس كالابن
في جميع الوجوه لأن الابن لا يسقط أصلاً وإن الابن يسقط في نحو أبوين وابنتين وابن ابن وقد لا يجيب من جميعه
الابن كما سيأتي وأيضاً ليس هو مثله في التعصيب فإن ابن الصلب يعصب بنات الصلب ولا يعصب من ابن الابن ثم
انتقل بين ما يرثه الابن مع أخوته فقال (فإن كان ابن) (لصاحب) (و) (معه) (ابنة) كذلك (فلذلك كرم مثل حظ الانثيين)
سواء رزقا المال جميعه أو ما فضل منه بعد من شركهم من أهل السهام فإذا ترك ابناً وابنة فالمال بينهما اثلاً وأوان كان
معهما زوجة فالمسألة من ثمانية للزوجة واحد صحيح عليهما وسبعة على ثلاثة سكرية بخلافه فتضرب عدد ذلك كرم
عليهم وهو ثلاثة في أصل المسألة وهي ثمانية فتضع من أربعة ستة وعشرين للزوجة سهم في ثلاثة ثلاثة بقي واحد
وعشرون على ثلاثة لذلك كرر أربعة عشر وللاثنى سبعة وعتب ذلك ما يرث العدد من البنين والبنات

فقال (وكذلك في كثرة البنين والبنات وقتلهم) اذ لم يكن معهم صاحب فرض (يرزون كذلك جميع المال) فيقتسمونه
لذلك كرمثل حظ الاثنين مثل أن يترك خمس بنين وخمس بنات فانهم يقتسمون المال على خمسة هتسره - بالكل
ذكر سهمان ولكل أثنى سهم هذا (٤١٣) اذ لم يكن معهم صاحب فرض وأما ان كان معهم صاحب فرض

فأشار إليه بقوله (أو
ما فضل منه) أي من المال
بعد (من شركهم من أهل
السهم) معنى كلامه انه
اذا كان مع البنين والبنات
أهل سهم فانهم يأخذون
سهمهم - أولاً من جميع
المال ثم ما فضل بعد ذلك
يقتسمه البنون والبنات
أذلك لذكر مثل حظ
الاثنين (ع) قوله (وابن
الابن كالابن في عدمه فيما
يرث ويحجب) تكرر مع
قوله (وابن الابن بمنزلة الابن
وقال (ق) ماذا كره أنه مثله
في الحجب ليس كذلك لان
الابن يحجب بنت الابن ولا
يحجبها ابن الابن وقد قدمنا
انه يخافه في الميراث أيضاً

ان نقول يخرج الثمن من ثمانية والسدس من ستة وبينهما واقعة بالنصف
فتضرب نصف أحد حافى كامل الاخرى باربعة وعشرين (قوله هذا اذ لم يكن
معهم صاحب فرض) لاحاجة له بعد قوله فيما تقدم اذ لم يكن معهم صاحب فرض
(قوله معنى كلامه) أفاد بذلك أن ظاهر المصنف غير مراد وذلك لار ظاهره
أن البنين والبنات أصحاب سهام (قوله تكرر) وأعاد له نصف لاجل قوله
ويحجب والرد على من قال ان ابن الابن لا يحجب الزوج من النصف الى الربع
ولا الزوجة من الربع الى الثمن (قوله تمام الثلثين) فهم منه أن نصف البنت مع
سدس بنت الابن فرض واحد خلافاً من قال فرضان وفائدة الخلاف تظهر
في الشفعة اذا باعت احداهما حصتها لكون الاخرى أحق بحصة البائعة تختص
بها بناء على أنهم افرض واحد لا على أنهم افرضان (قوله لم يصح) أنه صلى الله عليه
وسلم (أصل ما) الصحيح أن أبا موسى سئل عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للبنت
النصف وللأخت النصف وأبنا بن مسعود فسما وافقى فسئل ابن مسعود وأخبر
بقول أبي موسى فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتمدين لا قضى فيها - قضى
النبي صلى الله عليه وسلم للإبنة النصف ولابنة الابن السدس تكلمة الثلثين
وما بقي للأخت قال فأتينا أبا موسى فاخبرناه بقول ابن مسعود فقال لا تسألوني
مادام هذا الخبر فيكم (قوله عند أهل السنة) وقيل ثابت بالكتاب لقوله تعالى
فان كن نساء فوق اثنتين فالحق بالبعض ان فوق زائدة لئلا كيد (قوله أو أسفل
منهن) فانه نظر لاقتضائه أن الاتزل من بنات الابن يعصمن وان كان لمن في الثلثين

في بعض الصور ثم انتقل بتسكلم ١٠٤ عد في على ميراث البنات وبدأ بميراث البنت الواحدة فقال
(وميراث لبنت الواحدة) التي للصلب (النصف) لقوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف (والاثنتين) من بنات
الصلب (الثلثان) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم ورثه ما ذلك (فان كثرن) على الاثنتين بأن كن ثلاثاً كثر (لم يرزرن
على الثلثين شيئاً وابنة الابن كالبنت) الواحدة للصلب (اذ لم يكن بنت) للصلب موجودة فانها ترث النصف بالاجماع
(وكذلك بناته) أي الابن (كالبنات) للصلب (في حال) عدم البنات (الصلب يرزرن الاثنتان منهن فصاعد الثلثين
بلا خلاف) فان كانت ابنة واحدة للصلب موجودة ومعها (ابنة ابن فلا ابنة) للصلب (النصف ولبنت الابن
السدس تمام الثلثين) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك (وان كثرن بنات الابن) مع بنت الصلب (لم يرزرن
على ذلك السدس شيئاً) عند أهل السنة (ان لم يكن معهن ذكر) في درجتهم أو أسفل منهن وسيصرح بحكم ما اذا
كان معهن ذكر (و) اذا أخذت بنت الصلب والنصف وبنت الابن أو بناته السدس (وما بقي بعد ذلك وهو الثلث
للعصبة)

غير عصبات بنات لابن كآب أو أخ أو أخت مع بنت أو بنت ابن ثم صرح عنهم قوله فان كانت ابنة فبقال (وان كانت البنات) الصاب (اثنتين) فصاعدا مع بنت ابن فأكثر لم يكن لبنات الابن شيء) في السدس لان الثلثين ثمكم لا دون بنات الابن ولا في غير السدس لانه لا مدخل لمن (٤١٤) في غير الالهة (لأن يكون معهم)

شيء وليس كذلك (قوله غير عصبات بنات الابن) فيه نظر فلا ولي حذفه لما تقدم أن ابن الابن لا ينزل لاي عصب من فوقه من بنات الابن اذا كان لمن في الثلثين شيء (قوله فان حكمه معهم) هذا السبب يفيد أن يكون قول المصنف يكون مابق جار ياعلى ابن العلم لاعلى الاخ فيخرج المصنف عن موضوعه فلا حسن أن يبقى المصنف على سياقه ثم يترض (قوله ولا يعصب من تحته) أى كالموكان هو ابن ومعه بنت ابن ابن فله يأخذ ما زاد على فرض البنات وحده ولا شيء لمن تحته من بنات ابن الابن والحاصل أن ابن الابن لا يراد على ابنة الابن اذا كانت فوقه الا اذا كانت بنات الصلب اثنتين فصاعدا أو اما اذا كانت واحدة فان البنت ترث النصف وترث ابنة الابن السدس تمام الثلثين وما بقى لابن الابن ولا يراد عليهم ما شينا لانها ترث في الثلثين مع البنت واما اذا كانت ابنة الابن في درجة ابن الابن فان البنت ترث النصف وما بقى بين ابنة الابن وابن الابن للذكر مثل حظ الانثيين قلوا أو أكثروا (قوله تعصيب ابن الابن) لا يخفى أنه بحسب اصطلاحهم أن يكون مصدوق الابن المضاف اليه من هذا التركيب ما كان منسوباً اليه بلا واسطة فالوجه حينئذ ما أن يلاحظ الواسطة في المضاف فيكون مصدوق مضاف اليه الابن لليت بلا واسطة أو يلاحظ الواسطة في المضاف اليه أى ان المضاف اليه ابن لليت بواسطة ومثل ذلك يقال فيما بقى للمصنف والشارح (قوله وعقد في العباد) أى من حيث ما ذكرنا ومن حيث ما يقع في الوهم ابتداء أن قوله وتحتن ذكر أنه معطوف على بنات ابن مع أنه معطوف على قوله معهم ذكر ومن حيث أنه يقع في الوهم أيضا أن قوله كان بينه وبين اخواته ومن فوقه طرفا واحدا مع أنهم ما طرفان مرتبطان بما قبلهما على سبيل اللف والنشر المرتب فقوله بينه مع قوله وبين اخواته ناظر لقوله ومعهم ذكر في

أى مع بنات الابن (أخ) لمن لو قال بدله ذكر كآب أو أخت أو أخت مع بنت ابن فأكثر لم يكن لبنات الابن شيء (قوله فان حكمه معهم) هذا السبب يفيد أن يكون قول المصنف يكون مابق جار ياعلى ابن العلم لاعلى الاخ فيخرج المصنف عن موضوعه فلا حسن أن يبقى المصنف على سياقه ثم يترض (قوله ولا يعصب من تحته) أى كالموكان هو ابن ومعه بنت ابن ابن فله يأخذ ما زاد على فرض البنات وحده ولا شيء لمن تحته من بنات ابن الابن والحاصل أن ابن الابن لا يراد على ابنة الابن اذا كانت فوقه الا اذا كانت بنات الصلب اثنتين فصاعدا أو اما اذا كانت واحدة فان البنت ترث النصف وترث ابنة الابن السدس تمام الثلثين وما بقى لابن الابن ولا يراد عليهم ما شينا لانها ترث في الثلثين مع البنت واما اذا كانت ابنة الابن في درجة ابن الابن فان البنت ترث النصف وما بقى بين ابنة الابن وابن الابن للذكر مثل حظ الانثيين قلوا أو أكثروا (قوله تعصيب ابن الابن) لا يخفى أنه بحسب اصطلاحهم أن يكون مصدوق الابن المضاف اليه من هذا التركيب ما كان منسوباً اليه بلا واسطة فالوجه حينئذ ما أن يلاحظ الواسطة في المضاف فيكون مصدوق مضاف اليه الابن لليت بلا واسطة أو يلاحظ الواسطة في المضاف اليه أى ان المضاف اليه ابن لليت بواسطة ومثل ذلك يقال فيما بقى للمصنف والشارح (قوله وعقد في العباد) أى من حيث ما ذكرنا ومن حيث ما يقع في الوهم ابتداء أن قوله وتحتن ذكر أنه معطوف على بنات ابن مع أنه معطوف على قوله معهم ذكر ومن حيث أنه يقع في الوهم أيضا أن قوله كان بينه وبين اخواته ومن فوقه طرفا واحدا مع أنهم ما طرفان مرتبطان بما قبلهما على سبيل اللف والنشر المرتب فقوله بينه مع قوله وبين اخواته ناظر لقوله ومعهم ذكر في مسائلين من مسائل تعصيب

ابن الابن لمن هو في درجته ومن هو فوقه واجاب عما يجواب وا عدو عقد في العباد وجه الله

تعالى فقال (وكذلك لو ورث بنات الابن مع الابنة) للصاب السدس وتحتن بنات ابن ابن معهم ذكر في درجته من هلك أو تحتن كان ذلك) الثلث الباقي (بينه وبين اخواته أو من فوقه من عمات) تقدير المسألة الاولى أرايت من هلك وترك بنتا للصاب وبنات ابن وتحتن بنات ابن ابن معهم ذكر وتقدير الثانية أرايت من هلك وترك بنتا للصاب وبنات ابن وتحتن بنات ابن ابن وتحتن بنات ابن ابن ابن ذكر مرة برجواب الاولى كان ذلك الباقي بينه وبين اخواته وتقدير رجواب الثانية كان ذلك الباقي بينه وبين من فوقه من عماته (ولا يدخل في ذلك) الثلث الباقي (من دخل في الثلثين من بنات الابن) من الطبقة الاولى وقد فهم هذا بما تقدم ثم عقب الكلام على البنات بالكلام على الاخوات لما بينهما من المشاركة في الحكم من حيث ان الواحدة ترث النصف اذا انفردت والانثيين فصاعدا الثلثين والاخ بعضهم فقال (وميراث الاخت الشقيقة النصف)

لقوله تعالى في آية الكلاله فلها نصف ما ترك وسمى الشقيق شقيقا لانه يشق الصاب والرحم مع أخيه (و) ميراث
 (الاثنين فصاعدا الاثنين) لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك (فان كانوا اخوة واخوات شقائق
 اولاد له لمال بينهم لاد كرمثل حظ (٤١٥) الاثنين فلو أو أكثروا) لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء

فلذا كرمثل حظ الاثنين
 (والاخوات) الشقائق
 والاخت الواحدة (مع
 البنات) أو البنت الواحدة
 أو مع بنت ابن أو بنت
 ابن (كالعصبة لمن يرث
 ما فضل عنهن ولا يرثي منهن)
 أي لا يفرض للاخوات
 (معهن) أي مع البنات بل
 يأخذن ما فضل بالنصيب
 وقيدنا بالشقائق لان اللواتي
 لآل لا شيء وليس الاعمد
 عدم الشقائق وانما مال
 كلعصبة ولم يقل عصبة
 لانهم انما يشبهن العصبة
 في وجه واحد لانهم لا يرثن
 الاماقي عن البنت ولا يشبهن
 العصبة في حيازة المال اذا
 انفردن ثم ذرع بحكم على
 من يجزئ الاخوة الاشقاء
 والاخوات الشقائق عن

در جهر و بينه مع قوله ومن فوقه ناظر لقوله أو تهن ذكر (قوة يشق الصلب)
 أي لفهر كآفاده في الصلج أي ظهور الالب وقوله الرحم أو رحم ام لانه يخرج
 من الصلب ويدخل في الرحم (قوله مع أخيه) متعلق بقوله يشق ليست المعية
 في الزمن والى لم يصدق الاعلى التوهم فقط بل المعنى أنهم اجتمعوا في شق الصلب أي
 تحقق الشق من كل منهما للصلب والرحم وان اختلف الزمن (قوله والاخوات
 الشقائق) أراد به ما فوق الواحد وقوله مع البنات الخ راجع للطرفين أعنى قوله
 الشقائق والاخت (قوله كالعصبة من) اللام بمعنى مع (قوله أي لا يفرض)
 تفسير مراد بالحقبة أي لا يزداد (قوله لانهم) اللام بمعنى من بيان الوجه
 الواحد وكونه قال لانهم انما يشبهن العصبة في أنهن لا يرثن الاماقي (قوله لانهم
 يدلو به) من أدلى فهو بضم الياء أي يعلون (قوله الذي) صفة للمضاف
 والفرض أن المضاف اليه ذكر (قوله فلانه أقوى تعصبا) أي لانه يدل بنفسه
 والاخذ يدل بغيره كما قالته (قوله وأما الثاني فلان البنوة تشبه الخ) فيه أن مطلق
 البنوة لم يتحقق فيها العلة الموجبة لتقديم الابن على الاخ التي هي قوله أقوى تعصبا
 وما = ان التعليل يتم الا لو جعلنا العلة في تقديم الابن على الاخ البنوة نعم لو قال
 وأما الثاني فلان ابن الابن بمنزلة الابن (قوله والاخوة لآل) آل البنات ملاحظة
 التغليب لقوله بعد في أن الواحدة الخ (قوله كالاخوة الشقائق) يستثنى منه
 المشتركة فانهم ليسوا بافانهم الشقائق وقوله ذكورهم وانما هم بدل من
 المشبه به الذي هو الاخوة الشقائق لقربه ويفهم منه التميم في جانب المشبه الذي
 هو الاخوة لآل (قوله من جنس قدره) ليدخل الواحدة من اخوات الالب
 (قوله وعن ابن مسعود الخ) ووافقه أبو انور واستدل أبو ثور بقوله عليه الصلاة

الميراث فقال (ولا ميراث للاخوة) الاشقاء (والاخوات) الشقائق مجتمعة أو مفرقة (مع الالب) بل يجزون به
 حبا سقاط لانهم يدلون به وكل من يدل بشخص لا يرث مع وجوده والاخوة لآل كما سألني (ولا ميراث لهم) أيضا
 (مع الولد الذكرو مع ولد الولد) الذكرا الذكرا فانه أقوى تعصبا منهم وأما الثاني فلان البنوة تشبه (والاخوة
 لآل في) حال (عدم) الاخوة (الشقائق كالاخوة الشقائق) ذكورهم وانما هم (قوله أو أكثر) في أن الواحدة
 اذا انفردت ترث النصف والاثنين فصاعدا الاثنين وانه اذا جمع ذكور واذت قسم المال بينهم لاد كرمثل حظ
 الاثنين الى آخر ما تقدم (واذا كانت) الوارثة أخت شقيقة ليس معها ذكر (و) انما هي (أخت) واحدة لآل
 (أو اخوات لآل فانصف) يعطى (للشقيقة) يعطى (ان في من) جنس (الاخوات لآل السدس) تسدس
 الثلثين كما كان لبنت الصاب والنصف لبنت الابن أو بنته السدس تسدس الثلثين هذا مذهب الجمهور وعن
 ابن مسعود لا حظ للاخت التي لآل في هذه الصورة

وقيد بالجس معها ذكر احترام من أن يكون معها ذكر فانه لاشيء للاب ثم صرح بمفهوم أخت فقال (ولو كانتا) أختين (شقيقتين) فأكثر (لم يكن للاخوات) اللواتي (للاب) معها (شيء) في السدس لان الشقيقتين استكملة الثلثين ولا في غير السدس (الان يكون معهن) أي اللواتي (٤١٦) للاب (ذكر) في درجتهم.

والسلام الحق والفرأض باهلها فإبقت السهام فلاولى رجل ذكر ومفاد هذا الاستدلال أن الباقي بعد الاخت للعاصب عنده ولعل الجمهور يقولون أن الاخت للاب من جهة الفرأض (قوله للاخوات اللواتي) أل للجنس (قوله سواء) حال من الاخت والاخر أى حالة كونهما مستويين لا يزيد لذكر على أنثى في الفريضة (قوله لذكر والاني) مبتدأ ومعطوف عليه وقوله سواء خبر وفيه متعلق بسواء فان قلت من أن يعلم استواء لذكر والاني حالة الاجتماع قلنا من الحكم الاشتراك لان الأصل فيه التساوى (قوله يورث كلاله) الكلاله الفريضة التي لا ولد فيها ولا والد قاله الأزهري وقوله في ذلك سواء المخ سواء خبر مقدم والذكر والاني مبتدأ مؤخر وقوله في ذلك متعلق بسواء (قوله وبنوه) أي بنو الولد لا بالعمى المتقدم ففيه استقدام وقوله وبنوه أى جنسهم وفيه تغليب لقوله وانا (قوله معهم) لاحاجة له ولمنى أؤذ كور وانا حالة كونهم أى الذكور والانا اخوة شقائق (قوله كاهم) تأكيد للوارث في قوله يشاركون (قوله أجمعين) تأكيد للضمير في

ولم يكن مع الشقيقتين ذكر (ف) انهم (بأخذون ما بقى) بعد أخذ الشقيقتين أو الشقائق الثلثين فيقسمونه (لذكر مثل حظ الانثيين) وقيدنا لذكر بكونه في درجتهم احتراماً مما إذا لم يكن كذلك كالأب الاخ فانه إذا لم يعصب أخته فن فوقه وهي عمته بطريق الأولى بخلاف ابن الابن فانه لما عصب أخته عصب من فوقه وبقولنا ولم يكن

المخ احتراماً مما لو كان معها ذكر فانه لاشيء للاخوات للاب (وميراث الاخت للام والاخ للام) قوله سواء السدس لكل واحد منهما إذا انفرد (و) أي ان كانوا (بأن زادوا على الواحد ذكر أو أنافق أو أنافق فقط أو ذكر أو أنانا) (فرضهم) الثلث (يقسم) بينهم الذكور والاني فيه سواء من غير تمييز للذكر على الانثى والأصل في هذا قوله تعالى وان كان رجل يورث كلاله لآلته أجمعوا على ان المراد بالاخ والاخت في هذه الآية من قبل الام خاصة وعلى ان الشركة بينهم في ذلك سواء الذكور والاني (ربحهم) أي الاخوة والاخت للام (عن الميراث) حجب استقاط (الولد) ذكر أو أنانا أو أنثى (وبنوه) وان سفلوا ذكر أو أنانا (والاب والجد للاب) احتراماً من الجد للام لا يوجب فالأب (والاخ يرث المال) كما تعصيباً (إذا انفرد كان شقيقاً أو لاب) عند عدم الشقيق وقيدنا به هذا لقوله (والشقيق) أي الاخ الشقيق (يحبب الاخ) الذي (للاب) لان كل من ساوى في درجة وزاد بزيادة أم فهو مقدم (وان كان) من يرث (أخ وأخت) فأكثر شقائق أولاب) عند عدم الشقائق (فالمال) الموروث يقسم بينهم كذا كرمثل حظ الانثيين) وهذه المسألة مكررة كررها ليرتب عليها قوله (وان كان مع الاخ ذو) أي صاحب (سهم) أي فرض (بأهل السهام وكان له) أي الاخ (ما بقى) وهذا لا يختص بالاخ بل كل عاصب كذلك لقوله عليه الصلاة والسلام فأبقت السهام فلاولى رجل ذكر (وكذلك يكون ما بقى) عن أهل السهام للاخوة والاخت (الاشقاء ان كانوا لا فلاخوة والاخت للاب يقسم ذلك الباقي ان كان بينهم) (لذكر مثل حظ الانثيين) فان لم يبق شيء فلاشيء لهم الآن يكون في أهل السهام اخوة لام) ذكر فقط أو أنانا فقط أو ذكر كور وانا (قد وروثوا الثلث) وورث بنية أهل السهام الثلثين كزوج وام وجد فقد استكملوا المال (و) الحال انه (قد بقى) بعد استغراق أهل السهام جميع المال (أخ شقيق) فقط زواخوة ذكر فقط (أو ذكر كور وانا) (معاً) شقائق معهم (فان الاخ الشقيق والاخوة الاشقاء) (يشاؤون) كاهم الاخوة للام في ثلثهم) لا شرا كهم في ولادة الام (فيكون بينهم أجمعين) (بالسواء) حظ لذكر كالانثى

(وهي الفريضة التي تسمى) عند الغرضيين (المشتركة) لاشتراك الاخوة في الثالث ك وتعرف أيضا بالمجارية وهي كل مسألة فيها زوج وأم أو جدة واثنان من ولد الام فصاعدا وعصبة من الاشقاء فكان زيد ابن ثابت ومن تابعه يقولان زوج النصف والام السدس (٤١٧) وتشارك الاخوة في الثالث الباقي فتصع من ثمانية عشر انتهى

وقال القرافي المسألة من ستة وتصع من اثني عشر للزوج النصف ثلاثة والام السدس واحد وللأختين للام الثلث وترجع الاخوة الاشقاء على الأختين للام فبشاركوها في الثلث حظ الأختي والذ كرسواء انتهى ثم بين انه اذا قد شئ من الورثة المذكورين في هذه المسألة لا تسمى مشتركة وبدأ بفقدان الاشقاء فقال (ولو كان من بقي اخوة لاب لم يشاركوا الاخوة للام) في ثلثهم لخروجهم من ولادة الام) وفي فقدان العصبة فقال (وان كان من بقي أختا أو اخوات لابوين أو لاب أعيل لمن) أي صارت من مسائل العول وبطل

قوله بينهم (قوله لاشتراك) هذا يؤذن بقراءة المشتركة بفتح الراء ويوجب قراءتها بالكسر ونسبة الاشتراك اليها مجازو لو كان في المشتركة جد لسقطت الاخوة للام ويلزم من ذلك سقوط الاشقاء لانهم انما يرثون فيها بولادة الام والحذف يسقط كل من يرث بها وتلقب هذه بالمسألة للجد الثالث الباقي بعد الزوج والام لسقوط الاخوة للام به (قوله وتعرف أيضا بالمجارية) ابن عبد السلام لانها رفعت الى عربن الخطاب رضى الله عنه فاراد أن يحكم فيها بما قال أبو حنيفة من أسقاط الاخوة الاشقاء فقال واحد منهم هب أن أبانا كان حمارا ليست الام لنا واحدة فتحكم بالثلث لجميعهم بالسواء الاشقاء والذى للام (قوله فتصع من ثمانية عشر) أي قد تصع من ثمانية عشر وتغرض فيما اذا كان هناك أخ شقيق وقوله وتصع من اثني عشر أي قد تصع من اثني عشر وتغرض فيما اذا كان اخوان شقيقان واخوان لام (قوله تكرر فيه نظر لان ما تقدم فيه أختان وهما واحدة) قوله لان ابن الاخ) أي الاخ من حيث هو لا ما تقتضاه السباق من أنه الشقيق والأخى للاب (قوله في خمسة مواضع الخ) الاول ابن الاخ لا يعصب أخيه والاخ يعصب الثاني أن الاخوة لا يحجبهم الجد ويحجب أباهم الثالث أن الاثنين من بني الاخوة لا يحجبون الام بخلاف أباهم الرابع أن ابن الاخ اذا كان مكان الاخ في المشتركة لم تكن مشتركة بل يسقط ابن الاخ الخامس ابن الاخ للام لا يرث والنصف ذكر وهذا الخامس (قوله وهو تكرر مع ما سياتي) لا يخفى أن ما سياتي هو التكرار لان هذا وقع في مركزه ومحجوب بان ما سياتي قد ذكر مع ذوى الارحام والموضع له ما سياتي فصا وهذا تكرر في هذا الاعتبار وأوجب بانه لما ذكر ابن الاخ الشقيق والذي

التشريك في حال الواحدة ١٠٥ عد في بالنصف ثلاثة فتبلغ تسعة ويغال للثنتين الثلثين أربعة قبلخ عشرة وان كانت شقيقة وأخت لاب أعيل للشقيقة بالنصف والتي للاب بالسدس وهو اللذان وثلاث بفقدان تعداد الاخوة للام فقال (وان كان من قبل الام أخ واحد وأخت لم تكن مشتركة وكان ما بقي) وهو السدس (للاخوة ان كانوا ذكورا فقط أو ذكورا واناثا) فالذ كور فقط يقتسمونه بالسوية والذ كور والاناث يقتسمونه لاذ كرمثل حظ الاثنين وقوله (وان كن أناثا) أي الاخوات (لابوين أو لاب أعيل لهم) صوابه لمن تكرر وكذلك قوله (والاخ للاب كالشقيق في) حال (عدم الشقيق) تكرر ذكره ليرتب عليه قوله (الا في المشتركة) وانما لم يكن مثله فيها لان المعنى الذي ثبت للشقيق فيها مقود في حق الاخ للاب وهو الاشتراك في ولادة الام (وان الاخ كالاخ في) حال (عدم الاخ كان شقيقا أو لاب) مراده انه ينزل منزله في التعصيب خاصة لاني كل الوجوه لان ابن الاخ يخالف الاخ في خمسة مواضع ذكرناها في الاصل منها ما أشار اليه بقوله (ولا يرث ابن الاخ للام) وهو تكرر مع ما يأتي وكذا قوله (والاخ لابوين يحجب الاخ للاب)

نكرار مع ما تقدم اردو لترتب عليه قوله (والاخ الاب أولى من ابن الاخ الشقيق) لعلوه عليه بدرجة (و) كذا
(ابن أخ شقيق أولى من ابن أخ لاب) في درجته لانه أقوى منه وقيدنا بكونه في درجته احقرا فاما اذا كان ابن الاخ
للأب اقرب بدرجة فانه أولى من الشقيق وسينص على ضابط لذلك (٤١٨) ومنه قوله (وابن أخ لاب

يحبب عم لابوين) لانه
يدلى بولادة الأب والم
يدلى بولادة الجدة (و) منه
(عم لابوين يحبب عم لاب)
لانه جامع رجاء وتعصيبا
والذى للأب ليس في جهته
الا التعصيب (و) منه (عم
لاب يحبب ابن عم لابوين)
لعلوه عليه بدرجة (و) منه
(ابن عم لابوين يحبب ابن
عم لاب) في درجته لانه
يدلى بشيئين والضابط هو
قوله (وهذا يكون الأقرب
أولى) مطلقا في الاخوة
وأبناءهم والاعمام وأبنائهم
ثم انتقل يتكلم على حكم
ذوى الارحام وهي على جهة
الاختصاص كل قريب ليس
بذى سهم ولا عصبة وعلى
جهة البسط ثلاثة عشر سنة
من الرجال وسبع من
النساء ذكر الشيخ منها
ثمانية والنطوق واثنين
بالمفهوم فقال (ولا يرث

للأب كان سائلا سألته عن ابن الاخ لادم فاجاب بانه لا يرث وعمل بان آباء من دوى
الفروض لا مدخل له في التعصيب فكان كابن البنت (قوله تكرار مع ما تقدم)
وهو قوله والشقيق يحبب الاخ للأب (قوله ومنه) أى من الضابط أى من أفراد
وقوله يكون الخ ترضيع لقوله وهكذا ولا يخفى أن المفاد بهذا ما لم يذكر مما يقاس على
ما ذكره وقد جعل هذا الضابط الشامل لما تقدم وما اعتبر ما ذكرنا لا يكون
ضابطا شاملا لما تقدم ويحبب بتقدير مضاف والتقدير هو الضابط هو مفاد قوله
وهكذا بجهة اللزوم وهو أن الأقرب من حيث هو أولى (قوله وهي على جهة الخ)
المناسب وهم (قوله شقائق أولاد) الأولى أن يزيد أولاد (قوله وبناهن
هذه بالمفهوم) وقوله وبناهن من باب أولى وهذه أيضا بالمفهوم ويحتمل دخول
الاناث في البنين في هذا وما قبله تعليلها (قوله وفي بعضها أيضا) من كلام ك
(قوله على موانع الميراث) وهي الكفر والرق وقيل العمود والشك واللعان
(قوله ومنه من فيه بقية رق) أى لان الرق من آثار الكفر اذ هو سببه (قوله
الامة تفرم) أى فيرثه اذ لا غرو بأى يأخذ المال الباقي بعد اداء النجوم لان الارث
لعة البنات لا الارث الشرعى لان المكاتب عبد ما بقى عليه درهم (قوله والمذهب)
عبارة عام وغيره تفيد ار المراد هذه بنات ومقابلها ما نقل عن بعض التابعين من أن
ميراثه لى أعتق بعضه (قوله عبد المجهور) منهم الامة الاربية ومقابلها ما قاله معاذ
ومعاوية رضى الله عنهم من أن المسلم يرث من الكافر ولو ساعدت ليس بالقوى
ودانل المجهور ما في النصحين والمفظة لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث
الكافر المسلم ولا المسلم الكافر واختلاف فيما عدا الاسلام من أنواع الكفر هل
يحكم لهم بانهم كالملة الواحدة أو ملل وأديان فالذى عليه ما لك ومن وافقه أن
النصرانية ملة واليهودية ملة وماعداهما من أنواع الكفر ملة واحدة فلا يرث
يهودى نصرانيا ولا عكسه وكذا المجوسى ويقع التوارث بين من عداهما من المجوس
وعباد الشمس والبحر وقال عجم أن كلام ابن مرفوق يفيد أن المعتد أن غير اليهودية

بنو والاخوات ما كن) شقائق أولاد وبناهن من باب أولى (ولا يرث بنو البنات) وبناهن
من باب أولى (ولا يرث بنات الاخ) ما كان شقيقا أولاد أولاد (ولا يرث بنات الم) ولا عم أخو أبى لانه
(ك) وفي بعض النسخ (ولا جد لادم) وفي بعضها أيضا (ولا ابن أخ لادم ولا أم أب الام) والثلاثة الباقية التهمة والخالة
والخال وهم داخلون في قوله بعد ولا يرث من ذوى الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى ثم انتقل يتكلم على
موانع الميراث فقال (ولا يرث عبد) فن (ولا يرث ومثله (من فيه بقية رق) كالمذبر وأم الولد الا ما تقدم من ثبوت
الموارثة بين المكاتب وبين من معه في الكتابة أو الذين حدثوا من أمته بعد دعاء الكتابة والى المذهب ان من بعضه
حرج مع ما له فيه رق (و) كذا لا يرث المسلم الكافر (عند المجهور) ولا الكافر المسلم (اجام

وقوله (ولا ابن أخ لام ولا جد لام) (٤١٩) ولا أم أب لام) تقدم وقوله (ولا ثرث أم أب الاب مع ودمعاب

الميت) فيه اشكال وهو ان قوله يدل على انها أم الجد وأخوه يدل على انها أم الاب وقوله (ولا يرث اخوة لام مع الجد الاب ولا مع الولد وولد الولد) تكرار لا يمكن فيه زيادة وهي قوله (ذكرنا كان) الولد (أو أختي) وكذا قوله (ولا ميراث للأخوة مع الاب ما كانوا) أشقاء أو لاب تكرار وقوله (ولا يرث مع مع الجد ولا ابن أخ مع الجد) داخل في الضابط المتقدم (و) كذا (لا يرث قاتل العمد) العمدوان (من مال ولادة) كذا لا يرث قاتل الناطم من الدية ويرث من المال) ويجب في موضع يرث ولا يجب في موضع لا يرث وقد تقدم في الدماء مثال ذلك ان يترك الميت أم وأخوين أحدهما قائلة فان الأم ترث من المال السدس وما بقي للأخوين معاً لان الأخوين يحجبانه من الثلث إلى السدس وترث من الدية الثلث لان القاتل لا يرث من الدية فلا يحجبها بوقوع من مواعير الميراث ثلاثة

والصبرانية ملل وموظا هرفض الالهات وأن خليل لا عمة على نعل ابن عبد السلام عن مالك وفيه مقال ولا يدخل في السكافر الرديق أو الساحر أو الشاب اذا قتل واحد منهم فسلمهم لوارثهم ان أنكرهم أو ما شهد به عليهم أو تابوا (قوله ولا ابن أخ لام الخ) قال في التحقيق ثم فصل بين المانع الثالث وما قبله بمسائل تسكررت في كلامه وما أدري ما ذكره في ذلك وهي قوله ولا ابن أخ لام ولا اب الخ (قوله فيه اشكال) قال التتائي وقد يقال لا اشكال لان الجد وان علای صلق عليه أب ثم بقي اشكال آخر وهو ان قضية عبارته أنه لو قتل ولدها أي الميت ترث وليس كذلك اذ هي لا ترث بحال فتدبر (قوله ذكرنا كان الولد) أي الولد النصف للولد وأما الولد المضاف اليه فلا بد أن يكون ذكره (ولا ابن الاخ مع الجد) لان رتبة الجد في رتبة الاخ والاخ يحجب ابنة فكذلك أمها وبنته (قوله العمدوان) احتز به عن العمد غير العمدوان قتل الامام العدل أحد من يرثه في حد وجب عليه باقرار أو بينة وكقتل شخص أباه مثلاً في باغية فانه يرثه من قتل شخصه ولا عتيق والقاتل وارث الشخص المذكور فانه يرث ماله من الولاة قتل عمداً أو خطأ وأما اذا قتل عتيقه فلا يرثه وقيل الصبي غير عمد أو نافي يجب عدم الارث من المقتول فقوله عمداً الصبي كالخطأ بالنسبة لعدم لصاحبه (قوله واستبهم الخ) السين والتاء زائدتان أي كنهم اذ مات قوم من الاقارب في سفر أو بحت هدم أو بفريق فاما يدرك كل واحد كونه لم يخلف صاحبه وانما خلف الاحياء والاصل أنه يدخل فيه صورتان ما اذا ماتا معاً أو مرتين وجهل السابق منهم ما اعترض في شرح الترتيب عد ذلك من الموانع بان عدم الارث منه لفقده النظم وهو تأخر حياة الوارث عن موت الموروث (قوله اما في الوجود الخ) هو المنقطع خبره فيعبر عنه بغيره فيعيش البهاغ البا قبل سبعون وقيل ثمانون وقيل تسعون وقيل مائة ودية قدر حينئذ مائة فله مات مورثه قدر حيا وميتا ووقف المشكوك فيه فان مضت مدة التعير ولم يتبين فكالموتى في العدم فان تركت زوجا وأما واختا وأباً فمقدودة على انه حي من سنة وعلى انه ميت من سنة وتعمل الى ثمانية فغضب الوفا في السكامل بأربعة وعشرين لزواج تسعة والام أربعة ويوفى أحد عشر فان ثبتت حياته أخذ الزوج ثلاثة والاب ثمانية وان تميز موته أو مضى التعير أخذت الاخت تسعة والام اثنين (قوله أولاد كورية) قال في التوضيح في ادخاله الاشكال في الذكورية هنا نظر لان مراده بذلك الخنثى المشكل وهو لا يمنع من الصرف عاجلاً بل يجب نقص الميراث الآن مراد أنه

أشياء انتفاء النسب باللعان واستبهم التقديم والتأخير في الموت والاشكال أم في الوجود أو في الذكورية

أوفيهما جميعا قال في الجواهر ثم بين ان بين الارث والمحجب، لازمة بقوله (وكل من لا يرث بحال فلا يحجب وارثا)
 الا في خمس مسائل ذكرناها في الاصل (والمطلقة ثلاثا في المرض) الخوف الذي أشرف فيه الزوج على المات (ترث
 زوجها ان مات من مرضه ذلك) الذي طلقها فيه لثمة عليه الصلاة (٤٣٠) والسلام عن اخراج وارثه

قضى عثمان رضي الله عنه
 وليعامل بنقيض قصده
 (ولا يرثها) هولائها أجنبية
 بينت وتهاوه هذه المسئلة
 تكرار ذكرناها في النكاح
 وكذلك مثل الطلاق
 الثلاث في المرض الطلاق
 فيه (ان كان الطلاق)
 طلبة (واحدة) بجمعية
 (و) الحال انه (قد مات من
 مرضه ذلك) الذي طلق فيه
 (بعد) انقضاء (العدة)
 في أنها ترث ليعامل بنقيض
 قصده ولم يرثها هولائها بات
 منه وقيدنا بجمعية
 احترارا عما لو اباها فان
 حكمها حكم الثلاث ترث
 مطلقا في العدة وخارجها
 ومفهوم مات الخ انه لو صح
 من ذلك المرض ثم مرض
 ومات بعد ما خرجت من
 العدة فانها لا ترثه ومفهوم
 بعد العدة لو مات فيها لكان
 الحكم خلاف ذلك وانه
 يرثها كما ترثه (وان طلق
 الصحيح) زوجها (طلقة
 واحدة) بجمعية (فانهم ما يرثون ما كانت) أي مدة دواها (في العدة) وكذا بقية أحكام
 الزوجية باقية ثابتة بينهم ان لزوم الطلاق والظهار والنفقة وغير ذلك (فان انقضت) العدة من الطلاق المذكور
 (فلا ميراث بينهم بعدها)

لا حاجة
 (فان انقضت) العدة من الطلاق المذكور
 (فلا ميراث بينهم بعدها)

وقوله (ومن تزوج امرأة في مرضه لم ترثه ولا يرثها) تكرار مع ذكره في السكاح ثم انتقل يتسكلم على ميراث الجد اجتماع وانفراد ارجحيا بعضه بعضا فقال (وترث الجدة التي للام السدس) فقط لما في الموطأ أنه صلى الله عليه وسلم أعطاهم السدس (وكذلك) الجدة التي للاب) ترث السدس قياسا على ابني للام (فان اجتماعا فالسدس بينهما نصفان) (الآن يكون التي للام أقرب (٤٣١) بدرجة فتكون أولى به) لقربها من (الأم التي) ورد (فيها) المزمع

وان كانت التي للام

أقرب - فالسدس بينهما

نصفين ولا يرث عند (أما

(مالم يرثه الله أكثر من

جدتين أم الأب وأم الأم

وأهلهما) بمن مقامه

عند عدمهما تتجيب القرابة

البعدي على حكم ما تقدم

(ويذكر) وفي رواية

ويحفظ (عن زيد ابن ثابت)

رضي الله عنه (انه ورت

ثلاث حداث واحدة من

قبل الأم) وهي أم أم الأم

(واثنتين من قبل الأب)

احدهما أم أم الأب

(والأخرى) أم أب الأب ولم

يحفظ عن خلفاء الأربعة

أبو بكر وعمر وعثمان وعلي

(رضي الله عنهم) أجمعين

(تورث أكثر من جدتين)

لا حاجة اليه لفهمه من قوله انقضت الا زيادة الايضاح (قوله لم ترثه ولا يرثها) لفساد ذلك السكاح ولو محتاجا اليه ولو أذن لوارث على المشهور ويستثنى من قوله ان السكاح الفاسد المختلف في فساد فيه الارث ووجه الاستثناء ان فيه ادخال وارث وقد هي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لقربها) الاولى حذفها لوجودها في التي للاب عند كونها أقرب (قوله وأمهاتها) ظاهر رجل الشارح انه مرفوع على الابتداء وليس يلزم الآن يقال انه محل معنى (قوله وفي رواية ويحفظ) وهي أقوى كما قال في التحقيق ولا يخفى ان ظاهر قوله في رواية قوة الاولى فلعل وجه كون تلك الرواية أقوى من حيث المعنى لان اتبعه بربا يحفظ يؤذن بتفريق ذلك عنه دون التعبير بالذكر (قوله انه ورت الخ) وروي بتورث أكثر من ثلاث (قوله بأن لم يكن معه أحد من الاخوة) الاولى أن يقول بأن لم يوجد معه ابن لليت ولا ابن اب ولا اخوة (قوله اذ لم يكن معه صاحب فرض الخ) لا حاجة لذلك (قوله فاما ان يشركه واحد من أهل السهام) أي كالبنت وبنت الابن أو ابنتان فأكثر كما أشار له الشارح بقوله كما تقدم في ميراث الأب اذ لا يفرض له السدس مع ذي الفرض الا مع المذكورات وحدهن وأما اذ كان معه ذو فرض من غيرهن كأحد الزوجين أو الأم أو الجدة لكان مابق له فقط تصيبا (قوله فليقض الخ) وهي أولى (قوله فان بقي الخ) أفادانه تارة لا يسبق له كما اذا ترك الميت جدا وبنتي ابن زوام (قوله وفي عبارته اشكال) وأجيب بأنه أراد فان شركه أحد من أهل السهام من غير مشاركة الاخوة والاخوات فيكون استثناء منقطعا (قوله على مذهبننا) ومقابلها ما نقل عن علي رضي الله عنه ان له الباقي

ثم انتقل يتسكلم على ميراث الجد ١٠٦ عد في فقال (وميراث الجد) للاب عند عدم الاب من ولد ابنه وان سفل ذكر اكر كان أو أنثى (اذا انفرد) بأن لم يكن معه أحد من الاخوة والاخوات الأشقاء أو للاب أو غيرهم من أهل السهام (فله المال) كله كالاب اجاء (وله) أي الجد للاب (مع الولد الذي كرمه مع ولد الولد الذي كرمه السدس) فقط اذ لم يكن معه صاحب فرض ولا أحد من الاخوة (فأما) ان شركه أحد من أهل السهام غير الاخوة والاخوات فليغرض) وفي نسخة فليرض (له بالسدس) من أصل المال كما تقدم في ميراث الاب مع البنت أو بنت الابن أو الابنتين من ذلك فصاعدا (فان بقي شيء من المال) بعد أخذ الجد السدس وأهل السهام سهامهم (كان له) أي الجد فو في هذه الحالة الورث بالفرض والتصيب وفي عبارته اشكال وهو ان ظاهر المستثنى من قوله غير الاخوة والاخوات انهم من أهل السهام وليس كذلك أما الاخوة فبإتفاق وأما الاخوات فعلى مذهبنا لانهن انما يرثن مع الجد بالتعصيب

الذ كور لانه اذ لم يكن في الاشتقاء ذ كور لم يكن الحكم كذلك دل على ذلك الاستثناء في قوله (الا ان يكون مع الجسد
أخت شقيقة ولها أخ لأب أو أخت لأب أو أخ وأخت لأب فتأخذ) الشقيقة (نصفها ما حصل) كما كانت تأخذه
لو انفردا لكن تقصيدا لأفرض فان الجدي يصيب الاخوات (و) بعد ان تأخذ نصفها (تسلم ما بقى) من المركة (اليهم)
أي الى من ذكر من جد وأخ لأب أو أخت لأب أو هما لأب ان بقي شيء (٤٣٤) وانما قيدنا بهذا لانه في بعضها

بان وفي بعضها لم يبق شيء
نظـ ذلك المثال مثال
الاولى جد وأخت شقيقة
وأخ لأب فهذه من خمسة
للجد اثنتان وللأخ كذلك
والأخت واحد ثم ترجع
الشقيقة على الأخ لأب
بكمال النصف والنخسة
لأن نصفها اقتضرب في مقام
النصف وهو اثنتان بعشرة
فتأخذ الشقيقة النصف
خمسة والاربعة وتأخذ
الأخ لأب السهم الباقى
ومثال الثانية جد وأخت
شقيقة وأخت لأب وهذه
من اربعة للجد اثنتان ولكل
أخت واحد ثم ترجع
الشقيقة على التي لأب
فتأخذ ما يبيدها فبكمال
نصفها فلم يبق للتي لأب
شيء ومثال الثالث جد

الذ كور الخ هذا يؤذن بأن الاستثناء منقطع ويجوز أن يكون متصلا ولا ينافى ذلك
لانه يمكن ان يكون لاحظ ذلك باعتبار كونه باقيا بعد الإخراج (قوله فان أجد يصيب
الاخوات) لا يمتنع ان أخذها النصف ليس من كونها عصبية بالجسد بل بالنظر
لصكونه فرضا مع الاخوة للأب (قوله أى الى من ذكر) هذا يفيد ان المصنف
أقر مع انه جمع وقوله من جد الخ الاولى حذف الجسد لان الجسد لاحظ أخذ
فصبه أولا (قوله ان بقي شيء) ظاهره انه واجع للأمارق الثلاثة وان الامثلة
الاثنية لها محمولة على البقاء وليس كذلك فقوله لانه في بعضها أى الثلاثة باقى
وهو الاول والاخير وقوله وفي بعضها لم يبق شيء وهو الوسطى لا يناسب
وضع القيد على ذلك السياق وحاصل المسئلة من أولها الى آخرها انه اذا كان
شقيق ذ كرافه يرجع بجميع ما أخذه ما كان من ناحية الأب من ذكر أو أنثى رأيا
اذا كان هناك شقيقة فانها تستكمل نصفها أو الثلثين ان تعددت وان بقي شيء
أخذه من وجد من ناحية الأب ذكر أو أنثى أو هما ولا فرق بين أن يكون معهم
ذو سهم أولا (قوله فتأخذ ما يبيد الأخ واحد الخ) لا يمتنع ان في هذا ترجيعا من غير
مرجح فالاولى ان يقول ثم تقول الشقيقة لا استعقاق لكما لا بعد أخذ نصفى فأخذ كما
كلا أخذوا كان ثلاثا سهم يقع فيها قسم فتأخذ منها اثنين ثم الغاضل يقسم على
اخوة الأب (قوله بالا كدريه) سميت بذلك لانها كدرت أصل فريد لانه لا يفرض
في باب الجد والاخوة الأخ ولا يعيل وقد يفرض واعال أولان عبد الملك سأل رجلا
يقال له أ كدرو قيل غير ذلك (قوله والجد) أى يفرض فيها للجد الاولى حذفه لان
المنظور له انما هو فرض الاخوات ولذلك قال المصنف ولا بدلى للاخوات مع الجد
(قوله وهو المعنى) فان عدم المعنى بكسر التاء وروث المعنى أولى عصبية المعنى

وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب وهذه من ستة للجد اثنتان وللأخ اثنا ولكل أخت واحد ثم ترجع
الشقيقة فيهما بنصيب النصف فتأخذ ما يبيد الأخ واحد وتأخذ من الأخت السهم الذى يبيدها ثم ترجع الأخت
لأب على أخها فتقسمه في الذى يبيده على المفاضلة فواحد على ثلاثة لا ينقسم فتضرب المسئلة في مقام الثلث
بثمانية عشر ومنها تصح (ولا يربى) أى لا يفرض (الاخوات مع الجد) شىء يسمى (الافى) المسئلة المعروفة عند
القرضيين بالا كدريه وبز الأراء وحدها) فانه يفرض فيها للاخوات والجد ولا يقدر انما يرجع فيها للمقاسمة
(وسند كرها جد) ان شاء الله تعالى آخر هذا الباب ثم انتقل بتسكاه على ما برزته مولى النعمة ومولات النعمة فقال
(ويرث المولى الأهل) وهو المعنى بكسر المثلثات (اذا انفرد) بأن لم يكن معه صاحب فرض ولا أحد من عصبية
العقيق (جميع المال) لانه يرث بالنصيب سواء (كان رجلا أو امرأة) واحتربنا بالا على من الأسفل فانه لا يرث

والاصل في ثبوت ارثه مارواه ابن حبان وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم **الولاء لمة** كلمة النسب (فان كان معه) أي الاعلى (أهل سهم) أي فرض (٤٢٥) ولم يكن معهم عصبه أخذ أهل السهم سهمهم و (كان) بعد ذلك

(للمولى) الاعلى (مات) (بعد) أخذ (أهل السهم سهمهم) لانه انما يرث بالتعصيب وهذا قضى عليه الصلاة والسلام مثال ذلك ان يترك بنتاً تأخذ النصف ويأخذ حواشيها وقيدنا بلم يكن معهم عصبه لقوله (ولا يرث المولى) الاعلى (مع العصبية) أي عصبه العتيق لانهم يرثون بالنسب وهو بالولاء (وهو) أي المولى الاعلى (أحق من ذوى الارحام) الذين لا سهم لهم (في كتاب الله عز وجل) كعدم التعصيب فيهم ولا فرض لهم فسطوا (ولا يرث) عندنا (من ذوى الارحام الا من له سهم في كتاب الله عز وجل) وهم الاخوة للام (ولا يرث النساء من الولاء شيئاً الا) في (ما اعتقن) أي بان من العتيق أو اعتق عنهن (أو جره من اعتقن اليه من بولادة أو عتيق)

بكسر التاء فان عدت ورثه معتق المعتق ان كان فان لم يكن فعصيته (قوله من الولاء) أي من أجل الولاء ومفعول يرث شيئاً المتقدم ان الولاء لمة كلمة النسب وأراد بالولاء أثره من المال (قوله وهم الاخوة للام) أي في أخذون فرضهم ويأخذ المولى الباقي الا أن يكون الاخ للام ابن عم والاخذ الباقي تعصياً (قوله الا فيما اعتقن) أي الا الولاء الكائن في الشخص الذي اعتقته فقوله المعتق أي عتيقه وقوله أو اعتق عنهن أي أعنته عنهن غيرهن باذنهن أو بغير اذنهن كما أفادته وقوله وأجره معطوف على اعتقن وحينئذ فيكون المجرور الشخص لا الولاء والتقدير بالولاء الثابت في الشخص الذي أعنته أو الشخص الذي جره الشخص الذي أعنته أي جره لاه وقوله اليه من متعلق بقوله وأجره مالم ين أي النساء ولو ابقى المصنف على ظاهره ولم يأت في الاستتمام والتقدير بولا يرث النساء من الولاء شيئاً الا ولما اعتقن ولما كان وقع عليه العتيق رقيقاً والرقيق ناقص كان بمنزلة المالا يعقل فمهرها (قوله أما العتيق فبين) أي بان تعتق المرأة عبداً وهو يعتق عبداً فيموت العبد المعتق بالكسر أولاً ثم يموت للمعتق بالفتح عن معتقة معتقه بالكسر فيموت (قوله فاذا اعتقت) أي المرأَةَ الامَة (قوله للمولى أبيه) أي للذين اعتقوا آباءه فلما انقرض موالى الاب لكان الحق لبيت المال وقوله لان يكون المولود من كافر أي من أب كافر ولو حذف من ماضيه ويكون اسم يكون عائداً على الاب وبه قول بعدد أورانيا (قوله فانه يلحق بابيه) أي بحيث يكون الولاء للمولى الاب (قوله هذا في ولد المعتقة) أي في ولد الحاربة المعتقة بالفتح (قوله ولد المعتق) أي للذكر المعتق بالفتح وقوله فولد الصلب أي ولد المعتق بالنسب أي كان الولد ذكراً أو أنثى ولو كان ذلك الولد حراً بطريق الاصالة كن أمه حرة وأبوه رقيق ثم عتيق الاب (قوله للذي أعنته) كذلك افيما رأيت أي للشخص الذي أعنته ومصدوقه في المقام المرأة وقوله ولد البنت أراد بنت المعتق بالفتح وقوله على التفصيل المتقدم في المعتقة بالفتح أي أن ولد بنت المعتق بالفتح ولاؤه للمولى أبيه الا أن يكون كافراً أو عبداً أو زانياً فلاؤه للمرأة المعتقة أي ولد الولد فلاؤه للمعتقة أي التي أعنته جسده (قوله الذي هو الزيادة في السهام) أراد بالسهم الفريضة

ع أما العتيق فبين وأما الولادة ففيها ١٠٧ ع في تفصيل فاذا اعتقت الامَة وهي حامل فولد الامَة والجنين للمرأة وما ولدت بعد العتيق فان ولاه لمولى أبيه الا أن يكون من كافراً أو من عبداً أو من زناً أو من لعان فان كان من هؤلاء فلاؤه لها الا أن يسلم المكافر أو يعتق العبد أو يكذب نفسه الملاعن فانه يلحق بابيه في ذلك وهذا في ولد المعتقة وأما ولد المعتق فولد الصاب ولاؤهم للذي أعنته وولد البنت على التفصيل المتقدم في المعتقة انتهى ثم انتقل يتكلم على العول الذي هو الزيادة في السهام

كالسنة وفي معنى على أي الزيادة عليها وقوله والنقص في المقادير بهذا ليس
 داخل في معنى العول بل من غمراه (قوله المقادير) جمع مقدر (قوله من له
 سهم) أفراد باعتبار ما من أي وإذا اجتمع أشخاص لهم سهم أي لهم هذا الجنس
 من حيث تحققه في أفراد وقوله معلوم ليس للاحتراز عن أشخاص اجتمع لهم
 أسهم غير معلومة بل إيمان الواقع وقوله في كتاب الله كان السهم في كتاب الله أي
 منصوب عليه في القرآن أو في السنة أو اجتمعت عليه الأمة أما ما ورد به الكتاب
 فظاهر كانه صنف الزوج وما ورد بالسنة فالسدس لبنت الابن إذا اجتمعت مع
 البنت والاخت وأما الاجماع فكما جرد (قوله أو بالاجماع) أي أو كان معلوما
 بالاجماع وغاير الاسلوب حيث لم يقل أو في الاجماع للإشارة إلى أن الاجماع ليس
 ظرفا لما ذكرنا من الأثر في الأعلى بل متعلق به بخلاف الكتاب والسنة فانهما طرفان
 لما ذكرنا من الأثر في الأعلى (قوله وكان ذلك) أي هذا الجنس من حيث تحققه
 في أفراد وخلاصته كانت أفراد هذا الجنس أكثر من المال أراد به الفريضة
 كالسنة وأربعة والعشرين أي كان تكون السهام نصفاً ونصفاً وسدساً
 والمستمدة من ستة (قوله وقسمت الفريضة) بيان لادخال الضرر وكأنه قال ادخل
 عليهم الضرر بأن تقسم الفريضة مراد بها المال (قوله على موضع بلوغ سهامهم)
 مصدوق الموضع المذكور سبعة وعشرون في الأربعة والعشرين التي تدول
 إلى ذات المقدار وتلاحظ السهام على إطلاقها وخالصة ذلك تجعل المسيلة سبعة
 وعشرين بعدد كانت أربعة وعشرين (قوله وتحقيق هذا) أي المقام أي
 ما يقال في هذا الموضع لخصوص مفاد المصنف (قوله أصل الفريضة) أي
 أصل هو الفريضة أي بأن تصحح المسيلة (قوله سهمهم) أي جنس سهمهم
 فيصدق بماله واحداً أو أكثر وأراد بسهمهم حصته (قوله فان اجتمع مثلها) كما
 إذا هلك هالك عن بنت واخت وقوله أو أقل كما إذا هلك هالك عن بنت وبنت ابن
 وعاصب فالمسيلة من ستة ونصف ثلاثاً وسدسها واحد فالجدة أربعة وهي أقل من
 الستة (قوله وإذا اجتمع أكثرها) من باب الحذف والايصال أي أكثر منها
 كالنيرة فان ثلثها وسدسها ونحوها يزاد على أربعة وعشرين (قوله وجعلت
 الفريضة) أي لا بقيد كونها الأربعة والعشرين وقوله من مبلغ من زائدة أي
 الموضع الذي بلغت سهامهم وهو السبعة والعشرون وأريدت بزيادة والمعنى
 وجعلت الفريضة من ذلك القليل الذي هو سبعة وعشرون وجعلها من ذلك يفيد
 أنها سبعة وعشرون والإشارة راجعة للسهم المنسوب لهم في قوله سهامهم وتلاحظ

والنقص في المقادير برفق
 وإذا اجتمع من سهم
 سهم معلوم في كتاب الله
 تعالى (أو في السنة) أو
 بالاجماع (وكان ذلك أكثر
 من المال أدخل عليهم كلهم
 الضرر وقسمت الفريضة
 على مبلغ سهامهم) وتنفيف
 هذا أن تقسم أهل الفريضة
 وتمطى لكل وارث من
 أهل الفريضة سهمه
 ثم تجمع ذلك فإذا اجتمع
 مثلها أو أقل علمت أنها غير
 فائقة وإذا اجتمع أكثر علمت
 أنها عائدة وجعلت الفريضة
 من مبلغ ذلك السهام

كيسة كما هو ظاهر لن تأمل (قوله ان مسائل الفرائض) في العسارة حذف
 والتقدير ان اصول مسائل الفرائض الخ فالزوج له نصف مسئلة البنث لها نصف
 مسئلة الاخت كذلك ولا يخفى انها مسائل منسوبة لعلم الفرائض ولا يخفى ان
 أصل المسئلة من ذلك اثنان (قوله الاثنان) الاثنان أصل لكل فريضة اشتملت
 على نصف ونصف كزوج واخت شقيقة أو لاب أو نصف ومباقي كزوج وأخ
 والثلاثة أصل لكل فريضة فيها ثلث وثلثان كاخوة لام وأخوات لاب أو ثلث
 ومباقي كام وأخ أو ثلثان ومباقي كبنتين وعم والأربعة أصل لكل فريضة اشتملت
 على ربع ومباقي كزوج وابن أو ربع ونصف ومباقي كزوج وبن وأخ أو ربع
 وثلث ومباقي كزوجة وأبو بن والستة أصل لكل فريضة فيها سدس ومباقي كجد
 وابن أو سدس وثلث ومباقي كجد وأخوين لام وأخ لاب أو سدس وثلثان ومباقي
 كام وابنين وأخ أو نصف وثلث ومباقي كاخت وام وابن أخ والثمانية أصل لكل
 فريضة فيها ثلثين ومباقي كزوجة وابن أو ثلث ونصف ومباقي كزوجة وبن وابن أخ
 والاثني عشر أصل لكل فريضة فيها ربع وسدس ومباقي كزوج وام وابن أو ربع
 وثلث ومباقي كزوجة وام وأخ أو ربع وثلثان ومباقي كزوج وبن وأخ والأربعة
 والعشرون أصل لكل فريضة فيها ثلثين وسدس ومباقي كزوجة وام وابن أو ثلثين
 وثلثان ومباقي كزوج وابنين وأخ (قوله فرض الابوين) أي الذي هو
 السدسان (قوله فاكتفينا بواحد) أي بواحد من الفرضين وهو من ستة وقوله
 والدرج فيه أي في الستة وقوله فرض البنين أي مخرج فرض البنين (قوله واتفق
 فرض الزوجة) أي مخرج فرض الزوجة ومخرج فرضها ثمانية أي ان الثمانية
 محل لخروج فرضها الذي هو الثلث لان الثمانية لها ثلث صحيح وقس عليه وقوله مع
 مخرج السدس أي الذي هو الستة (قوله فتضرب ثلاثة في ثمانية) أي أو ستة
 في أربعة (قوله فعولها بقدر ثمنها) يقال عولت عليه وبه اعتمد عليه أفاده
 المصباح إلا أنه ضمنه زدا فأكثره قال فزدا بقدر ثمنها وقوله ثلاثة أسهم بدل من
 قوله بقدر ثمنها وقوله فعالت أي فارتفعت (قوله وأمثلة الأقسام المتقدمة
 ذكرناها في الأصل) نذكرها هنا لتكون على بصيرة فتقول فالستة تعول الى
 سبعة بمثل سدسها كزوج واختين لغير الميراث للزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان
 أربعة فقد نقص لكل واحد سبع ما يسد هذه أول فريضة عالت في الاسلام
 وتعول الى ثمانية بمثل ثلثها كزوج وام واخت لاب أو لابوين للزوج النصف
 وللأم الثلث وللأخت النصف ومجموعها ثمانية وتعول الى تسعة بمثل نصفها كزوج

سنان ذلك ان مسائل
 الفرائض سبعة الاثنان
 والثلاثة والأربعة والستة
 والثمانية والاثنا عشر
 والأربعة والعشرون
 لا يعول منها الا ثلاثة وهي
 الستة والاثنا عشر والأربعة
 والعشرون فالستة تعول
 أربع عولات والاثنا عشر
 تعول ثلاث عولات والأربعة
 والعشرون تعول عولة
 واحدة الى سبعة وعشرين
 مثال ذلك في النيرة وقد
 تقدم مثالها بأنها زوجة
 وأبوان وابنان للبنات
 الثلثان ولكل واحد من
 الابوين السدس وللزوجة
 الثمن فاقترح مخرج فرض
 الابوين فاكتفينا بواحد
 وهو من ستة وأندرج فيه
 فرض البنين واتفق فرض
 الزوجة مع مخرج السدس
 بالنصف فتضرب ثلاثة
 في ثمانية يحصل أربعة
 وعشرون للبنين ثلثها
 ستة عشر وللأم سدسها
 أربعة وللأم كذلك أربعة
 صار ذلك أربعة وعشرين
 فاحتجنا الى فرض الزوجة
 فعلمنا بقدر ثمنها ثلاثة أسهم
 فعالت الى سبعة وعشرين وأمثلة الأقسام المتقدمة ذكرناها في الأصل

ثم انتقل يتكلم على المسئلة الفراء التي أوعد مجيئها فقال (٤٣٨) (ولا يعال للاخت مع الجد الا في) المسئلة

وام وثلاثة اخوات متفرعات للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل من الباقيين
 السدس وللأم السدس ومجموعها تسعة وتقول الى عشرة بمثل ثلثيها كزوج واخت
 لابوين واخت لاب وام وولديها للزوج النصف وللشقيقة النصف وللأخت للاب
 السدس وللأم السدس وولديها الثلث ومجموعها عشرة والاثني عشر تقول ثلاث
 عولات على توالي الافراد فتعول الى ثلاثة عشر بمثل نصف سدسها كزوج وام
 وابنتين فلزوج الربع وللأم السدس وللبنتين الثلثان ومجموعها من الاثني عشر
 ثلاث عشر وتقول الى خمسة عشر بمثل ربعها كزوج وابنتين للزوج
 الربع وللأبوين السدسان وللبنتين الثلثان ومجموعها خمسة عشر وتقول الى
 سبعة عشر بمثل ربعها وسدسها كزوجة وام وولديها واخت لابوين واخت لاب
 وقد بقي انسان مختلف فيهما وهما ثمانية عشر لكل مسئلة فيها سدس وثلاث مابقي
 ومابقي وستة وثلاثون من كل مسئلة فيها سدس وربع وثلاث مابقي ومابقي مثال
 الاول جد وجمدة واخوة فالمسئلة من ستة للجمدة واحد وللجد ثلث الباقي وهو خمسة
 ولثلاث لها صحيح فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر ومثال الثاني هؤلاء زيادة
 زوجة * فائدة * اذا أردت أن تعرف ما عالت به المسئلة فانسب اليها غير عولها
 وان أردت أن تعرف ما نقص لكل واحدة بسبب العول فانسب ما عالت به اليها
 مع عولها (قوله أوعد) المناسب وعد (قوله لانها الاشبيه لها الخ) أي من
 حيث الفرض للاخت مع الجد أي وشأن الذي لاشبيه له الاشتهار فلذا نزع
 وقال فهي كفرة الفرس في الاشتهار والمعنى لا يفرض لها الا في الاكدرية من
 حيث استغراق ارباب الفروض ولم يبق الا العول أو حرمانها وقيل سميت بذلك لان
 الجد غيرها بفرض الثلاثة لها ثم رجع وقاسمها (قوله واختها لابوين) احترز
 المصنف بقوله اخت مما لو كان مع الجد اخنان أو أكثر لغير ام فانه يأخذ السدس
 ولهما أولهن السدس وأما لو كان موضع الاخت أخ للاب أو شقيق ومعه اخوة
 لام انسان فصاعد الم يكن للاخ شيء لان الجد يقول له لو كنت دوني لم ترث شيئا
 لان الثلث الباقي تأخذه أولاد الام وأنا احب كل من يرث من جهة الام فيأخذ
 الجد حينئذ الثلث كاملا وتسمى المالكية في الاخ للاب وشبه المالكية
 في الاخ الشقيق (قوله وهو لا ينقص عنه) أي بالاجماع (قوله ثلاثة) مجرور
 بدل أو رفوع خبر مبتدأ محذوف أو منصوب مفعول لفعل محذوف (قوله لا ينبغي
 لأن) أي لا يجوز لك (قوله فيقسم) أي المجموع من الثلاثة والواحد (قوله
 وأربعة على ثلاثة الخ) يجوز ان يكون من كلام الجد فيأتي الالتفات في قوله بعد

التي سماها مالك (بالفراء
 وحدها) سميت بذلك لانها
 لاشبيه لها في مسائل الجد
 فهي كفرة الفرس (وهي)
 أي الفراء مثلهما (امرأة)
 تركت زوجها وأهله وأختها
 لابوين وأولاد وحدها
 لابيهما (ف) المسئلة من ستة
 للزوج النصف ثلاثة
 وللأم الثلث اثنان وللجد
 السدس واحد فلما فرغ
 المال أعيد لالاخت
 بالنصف ثلاثة لانه لم
 يفرض لها للزم أحد آخرين
 كل منهما لا يجوز لانها أمان
 تشارك الجد في السدس
 فيلزم نقصه عنه وهو
 لا ينقص عنه أولاد تشاركه
 فيلزم حرمانها مع عدم
 الحاجب فلذلك أعيد لها
 بالنصف ثلاثة فنصير
 المسئلة بعولها من تسعة ثم
 يقول الجد للاخت لا ينبغي
 لأن أن تردي على في الميراث
 لاني معك كالاخ فردي
 ما يسدك وهو ثلاثة الى
 ما يسدي وهو سهم ليقسم
 بيننا لك كرمثل حفظ
 الاثنتين وأربعة على ثلاثة
 لاتصح ولا توافق فتضرب
 ثلاثة عدد الرؤس المكسرة في الفريضة بعولها

وهي تسعة تكون سبعة وعشرين (٤٣٩) أزواج ثلاثة مضروبة في ثلاثة بتسعة وللأم اثنا مضروبة

في ثلاثة بسبعة وللأخت
والجد أربعة مضروبة
في ثلاثة بأخي عشر تأخذ
الأخت منها ثلثها وهو
أربعة وتأخذ الجد ثلثها
وهو ثمانية ومن هذا علم
معنى قول الشيخ (ثم يجمع
إليها سهم الجد فيقسم جميع
ذلك بينهم على الثلاث
لهما والثلثين له فتبلغ سبعة

وعشرين سهما) واليكن
هذا آخر الكلام على
ما ذكره الشيخ في الفرائض
ثم انتقل بتكلم على
ما اختص به مذهب الإمام
مالك رحمه الله تعالى لانه
لا يوجد في تصانيف غيره
من المذاهب فقال (باب
جل) * أي في بيان جل
(من الفرائض و) جل
(من السفن الواجبة و) جل
(من الرغائب) وهو من
حسان التآليف لانه يقع
فيه مسائل لابن سب ووضه
في ربيع من أرباع الفقه
فجعمها المالكية في أواخر
تصانيفها وسموها بالجامع
فان قيل قد ذكر في هذا
الباب كثيرا مما تقدم من
المسائل ليست من الجامع

والجد معطوف على الأخت ويجوز أن يكون من كلام الشارح لامن كلام
المؤيد بالقسمة التي أرادها الجد بقوله فيقسم بينهما (قوله تكون سبعة وعشرين)
تكون الفريضة أي تصير (قوله جميع ذلك) أي مجموع ذلك (قوله فتبلغ
سبع وعشرين) أي وإذا اريد القسم بتبلغ الفريضة سبعاً وعشرين (قوله وليكن
هذا الخ) المأمور ما ذكر من مسئلة الا كدرية والمأمورية كرهها آخر فيكون بما ذكرنا
عقلياً من اسناد الشيء الى غير من هولة قصده تحقيق اكمال الفرائض وهو
في الحقيقة نعمة من نعم الله يستحق بها الشكر فذلك أردف ذلك بقوله والله الحمد
(قوله على ما اختص به) البناء داخل على المقصور كما أشار له بقوله لا يوجد في
تصانيف غيره مصدوق ما هذا الباب والابواب الخمسة بعده كما أفاده في التحقيق

(باب جل)

(قوله جل جمع جله) فقوله مثلاً وغسل الميت سنة جله وذ (قوله والصلوات
الخمس فريضة ونس عليه (قوله الواجبة) أي الموكدة (قوله وهو من محاسن)
أي ما اختص به مذهب مالك وهو جمع حسن على غير قياس وهو ضد القبح أفاد ذلك
المختار وقال المصنف يجمع على غير قياس لان مفردة حسن لا يحسن الا تقدم را
انتهى (قوله في ربيع من أرباع الفقه) قال لقرافي هي العبادات والمعاملات
والا قضية والنايات انتهى وهو غير متعارف من منيع خليل (قوله فجعمها
المالكية) أي جمع تلك المسائل (قوله بالجامع) أي بالكتاب الجامع
كما يستفاد من عبارة بعض ولعل هذا باعتبار اصطلاح من يعبر بكتاب وأما
راعتبار من يعبر بباب فيقال بالباب الجامع أي للمسائل المشتقة التي لا تناسب
غيرها من الابواب المتقدمة (قوله وذ كرها) أي مع ان ذكرها منافق أي
فيعتز بوجهين من حيث انه ذكر شيئاً ليس من الجامع ومن حيث انه منافق
(قوله اشترطه) أي التزمه (قوله عن ذلك) ظاهره ان المسئول عند الامر
وجوابه بأنني على الامرين أما على الأول فظاهر وأما على الثاني فكأنه يقول وأنا
وان كنت التزمت الاختصاص ولكن عني ما أوجب الاعراض عنه حيث رأيت
الناس زهدوا الخ أو ان ذكره على هذا الوجه لانه في الاختصار (قوله زهدوا
في العلم تعلماً) بدليل العطف أو تعاملاً وتعلماً والعطف من عطف الخاص على
العام ليكون المصنف بصد التعليم والزهد في الشيء الرغبة عنه كما يفيد الأساس
(قوله وقد أمرنا بأمر إيجاب عينياً أو كفاً أي أو نذب بحسب الوقت (قوله بنشر)
النشر التفريق ويلزم منه الاظهار والاشهار قال في المصباح نشر الراعي غنمه

وذ كرها منافق لما اشترطه من الاختصار ١٠٨ عد في قبل انه سئل عن ذلك فأجاب بأن في الماريات
الناس قد زهدوا في العلم ورغبوا عن تعليمه وقد أمرنا بنشر العلم

شر من باب قتل فرقه بعد ان اولها فتجاوز الشارح باطلاق اسم المنزوم ووارادة
 اللزوم (قوله بحسب الامكان) أي باعتبار الامكان أي ملتبساً بغيره هو الامكان
 أي الطاقة (قوله قصدت الى تجديدي عيون) أي الى تجديده كرفس ما تقدم
 بذاته ولما كان ما تقدم متبعداً عن عيون دون عين أي وما تقدم من العلم الذي أمرنا
 به بشره (قوله أن يحفظ عين ما كلف به) أي وتجديده كذا ما تقدم به عين على
 ذلك ومعنى كلف به أي الزم به هذا في جانب الواجب وقول في جانب المندوب
 والسنة اذ المندوب والمستنون في حق كل مكلف ان يحفظ عين ما من منه أو يندب
 واحتجب له ذلك لانه ذكر في هذا الباب الاطراف الثلاثة (قوله ويعمل على الجزم)
 أي بالثواب التي وعده الله بها وقوله فيما خوطب به متعلق بقوله يعمل بقى ان ما
 خوطب به نفس العمل ويجاب بأنه أراد بالاول المعنى المصدري والثاني الحاصل
 بالمصدر على ما ذكرنا فان قلت حيث أجبنا بذلك هلا قال ويعمل على ما خوطب به
 بدون في كماله والظاهر قلت الاتيان في الاشارة الى أنه ينبغي ان يكون عمداً اطلاق
 محصوراً فيما خوطب به وأراد خوطب به ولونذ بان قلت ينسكده على ذلك قوله
 اذ الواجب الخ قلت لا اذ مضى الوجوب قوله على الجزم ولا شك انه من حيث
 ان المشارع وعبد الثواب وعده لا يتلف يجب الجزم به فتدبر (قوله وقد كان
 رسول الله) دليل بان أي ولانه قد كان رسول الله (قوله سبيلاً) أي
 طريقاً (قوله مللاً) أي سامة (قوله مساكاً آخر) لم يقل سبيلاً آخر نفقنا
 دفعا للثقل الذي يحصل من تكرار اللفظ (قوله تنشيطا لهم) أي لاجل جعلهم
 مسرعين لما طلب منهم وقوله واذا باللكسل عطف لازم واللكسل مصدر كسل
 من باب تعب يقال كفى المصباح كسل كسلاً فهو كسل من باب تعب وكسلان
 أيضاً وامرأة كسلة وكسلي انتهى المراد منه أي وما كان المصنف بصدد منه
 المعاملات والجنائيات والفرائض مسلماً غير متعلق بعبادات الرب وهذا الذي
 كرره مسلكاً آخر متعلق بعبادات الرب انتقل اليه لا ذهاب الكسل فتكراره
 غير مضر بل مفيد (قوله فقهية) نسبة للفقه من نسبة المتعلق بفتح اللام للتعليق
 بكسره ان اريد منه العلم بالاحكام أي النسب التامة ومن نسبة الجزم للكل ان
 اريد منه النسب التامة (قوله لاجل الصلاة) مفهوم لقب فلا ينافي ان الوضوء
 لمس المصنف والطواف فريضة أيضاً (قوله أو نفلاً) بمعنى انه يحرم الصلاة نفلاً
 بدون الوضوء فلا ينافي انه يجوز تركه اذ لم يرد صلاة نافلة (قوله فريضة) أي عبادة
 مفروضة (قوله والنظافة) عطف سبب على مسبب وقصديته ان يكون الحسن

بحسب الامكان قصدت
 الى تجديده عيون ما تقدم
 اذ الواجب على كل مكلف
 ان يحفظ عين ما كلف به
 ويعمل على الجزم فيما
 خوطب به وقد كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يسلك بالعبادة سبيلاً فاذا
 رأى منهم ملاً سلك بهم
 مسلكاً آخر تنشيطاً لهم
 واذا باللكسل وايقظ
 هذا الباب بمسائل فقهية
 فقال (الوضوء) لاجل
 (الصلاة) فرضاً كانت أو
 نفلاً (فريضة) تقدم دليله
 في الطهارة (وهو) أي
 الوضوء (مشتق من الوضوء)
 وهي الحسن والنظافة

ولما كان الوضوء مشتملا
على فرائض وغيرها خشي
أن يتوهم من قوله فريضة
فريضة جميع أجزائها
استثنى من ذلك فقال (الا
الضمضة والاستنشاق
ومسح الاذنين منه) أى من
الوضوء (فان ذلك سنة)
وليف يذكّر السنن
(والسواك) فى الوضوء
(ستحب) تقديم الكلام
على ذلك فى صفة الوضوء
وقوله (مرغب فيه) تأكيد
له اذ كل مستحب فى الشرع
مرغب فيه (والمسح على
الخفين رخصة) بضم الراء
وتنظيف الخفاء وهى لغة
التخفيف ونسرا اباحه
الشيء المنوع مع قيام
السبب المانع وهو رخصة
فى الحضر والسفر ورواه
شروط تقديم الكلام عليها
وقوله (وتخفيف) عطف
بيان أو تأكيد (والغسل
من الجنابة) وهى الانزال
ومغيب الحشفة (و) من دم
(الحيض) من دم (الناس)
فريضة وغسل الجمعة
(لاجل) (الصلاة سنة)
مؤكدات متصل بالرواج

من معنى الوضوء مع انه مترتب عليه قال ذورق وهذا فى الظاهر بازالة الاوساخ وفى
الباطن بتكفير الذنوب قالوا وذلك فى الصغائر وأما الكبائر فلا يكفرها الا
التوبة قال ابن العربي اجزاء فان تاب عند كل عضو مما يتعلق به الكبائر لم يبق له
ذنب كبير ولا صغير وبالله التوفيق (قوله خشي أن يتوهم) فيه ان الوضوء الذى
ليست اجزاؤه كلها فرائض ليس بفريضة بل سنة أو مندوب (قوله فان ذلك
سنة) أى كل واحد فاسم الإشارة يعود الى المذكور (قوله ولم يذكّر
السنن الخ) اجيب بأنه انما اقصى فى السنن على ذكر هذه الثلاثة لئلا يفتيه على
خلاف القائل بوجوب كل منها وان كان الاولى ان يزيد فيقول ولم يذكّر القضاة
(قوله والسواك بمعنى الاستباك) (قوله تأكيدي الخ) فيه نظرا لانه أراد به لرغب
فيه المؤكد فى طلبه فله نظرا قلنا لا يظهر قوله اذ كل مستحب الخ (قوله رخصة)
أى ذو رخصة لما يأتى ان الرخصة اباحه المنوع الخ والمراد ان المسح ما تخرجوا
مرجوحا (قوله التخفيف) أى لتسهيل كما يؤخذ من المصباح (قوله اباحه
الشيء) أى الاذن فيه ليشمل لواجب وغيره لان الرخصة تذكر واجبة كالمثل
الميت وغير ذلك (قوله المنوع) أى المنوع منه ففيه الحذف والايصال
أى الذى هو المسح وقوله مع قيام السبب المانع وهو مكان الغسل ويقابل
الرخصة العزيمة وهى الحكم الم شروع أولا (قوله عطف بيان) أى المقصود به
بيان المعطوف فقصد أنه عطف تفسير لقوله رخصة أى تفسير بحسب اللازم لانه
يلزم من اباحه المنوع التخفيف وقوله أو تأكيد أى أن القصد من العطف
تأكيد المعطوف عليه وتقويته فهو تأكيد لى أى باعتبار اللازم (قوله
وهى الانزال) أى مسبب الانزال لانها الحدث المترتب على جميع البدن
بحسب خروج المني مثلا (قوله ومن دم الحيض) الاضافة للبيان وقوله ومن
دم النعاس الاضافة حقيقة بناء على أن المراد بالنعاس تناسل الرحم والاولى
استقراط دم لانه يجب الغسل ولو خرج الولد جافا (قوله لاجل الصلاة) أى
الكائن لاجل الصلاة (قوله متصل بالرواج) من آثار كونه لاجل الصلاة
أى فاشترط الاتصال مبنى على أنه للصلاة وهو المشهور وأما على مقابله من أنه
لا يوم فيحوز فعمله فى كل أجزائه (قوله وهذا مفسر الخ) أى فقوله واجب معناه
سنة مؤكدة (قوله ولا يؤخره هذا) اذا كان يحصل فى مدة غسل الجمعة
جفاف آخره ضمن آخر غسله قاله عجم (قوله قبل غسل الجمعة) أى الكائن
قبل غسل الجمعة وأما فى غسل الجنابة ففيه خلاف (قوله وانما فى سنة) أى

على المشهور وهذا مفسر لقوله فى الجمعة والغسل له واجب ولا يؤخر غسل رجليه فى الوضوء قبل غسل الجمعة لان
فيه ترك الفور لان الوضوء واجب والاذن سنة

(وغسل العيدين مستحب) صرح (ع) بشهوريته وعليه مشى صاحب المختصر وقال ك المشهور أنه سنة (والغسل على من أسلم فريضة) على المشهور (لأنه جنب) في الغالب (٤٣٢) قال صبي لا يجب عليه الغسل وظاهر

قوله أسلم أنه لا يصح غسله
حتى ينطق بالشهادتين
ولمشهور أنه إذا اغتسل
قبل إسلامه جمعاً على
أنه إسلام صم غسله
ولا يصح قبل العزم اتفاقاً
(وغسل الميت) غير شهيد
المعركة ومن لم يستهل
(سنة) على ما شهده المغاربة
وفرض كفاية على ما اعتدته
المرافقون وافتوا به
(وأدوات الخمس فريضة)
على كل مسلم عاقل بالغ
عار عن الحيض والنفس
اجتماعاً من جحد وجوبها
استتباباً فان لم يتب قتل
كفر أو من أقر بوجوبها
وامتنع من فعلها أخر لقاء
ركعة بسعدتها من الضروري
فان لم يفعل قتل - دا
(وتكبيره الاحرام) وهي
الله أكبر (فريضة) على
من يحسنها من فذوامام
وأما من وأما الاجماع الذي
لا يحسنها فقبل بدخل
الصلاة بالنية وقيل بما
دخل به الاسلام (وباقى
التكبير سنة) ظاهر على
قول أشهب ان جميع

وأما لو كان الغسل واجباً فلا يلزم ترك الفور لان الوضوء قطعة منه (قوله وغسل
العيدين) أى كل واحد من الغسلين (قوله وقال ك الحج) ضعيف (قوله
على المشهور الحج) ومقابلته ما قاله القاضي اسماعيل من أنه يستحب الغسل وان كان
جنباً لقوله عليه الصلاة والسلام الاسلام يجب ما قبله (قوله لانه جنب في الغالب)
أى فواجب الغسل الالزامية فاذ تحقق أنه لم يجب فلا يجب وقيل أن الغسل عبادة
فلا يغسل وان لم تسبق منه جنباً فلا اقوال ثلاثة حكما علمت المشهور وما مشى
عليه الشارح (قوله حتى ينطق بالشهادتين) أى بناء على أن الشهادتين ركن
في الايمان أو شرط صحة والمجتهد أنه شرط كمال (قوله جمعاً على الاسلام) أى
أزاماً على الاسلام (قوله وغسل الميت) أى تغسيله (قوله غير شهيد المعركة
وأما غسل شهيد المعركة فهو حرام وقوله ومن لم يستهل والاوى أن يزيد ومن لم
يفقد جله وخلاصته أن غسل شهيد المعركة حرام وما عداها ما أخرج مكرره (قوله
على ما اعتدته) يتحمل من حيث أنه مشهور وأما راجح وقد اختلف في المشهور فقيل
م كثر قائله وقيل ما قوى دليله وقيل قول ابن القاسم في المدونة وأما الراجح
فهو ما قوى دليله فهو بين المشهور وعلى أنه هذه الاقوال (قوله وافتوا به من
أنار الاعتماد) لانه لا يجوز الفتوى ولا العمل بغير المعتبر (قوله فريضة) أى
كل واحدة فريضة أى مفروضة (قوله على كل مسلم) انما قيد بالمسلم لانه واجبا
والا لم يعتمد أنها واجبة حتى على الكافر لانهم يخاطبون بفروع الشريعة والقيود
بالمؤمنين في آية ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً لبيان في وجوبها على الكافر
(قوله اجماعاً) أى فريضة اجماعاً أى من جهة الاجماع أو فرضاً اجماعاً أى اجماعاً
أحوال ككون الفرض اجماعاً أو اذ اجماع أو بالغة (قوله استتباب) أى
ثلاثة أيام (قوله على من يحسنها) أى على من هو قادر عليها (قوله فقيل
يدخل بالنية) أى بالنية فقط فلا ينافى أن غيره من القادر يدخل بالنية أيضاً وهذا
هو المعتبر فان اتى بها بلغته لم تنطلي صلاته على ما تقدم (قوله أى الفريضة
دفع به ما يروى من أنه سئى كونها فرضاً بل المراد سئى الفريضة أى المفروضة
التي هي الصلاة المعينة أى وان لم يلا حظ فرضيتها (قوله فريضة) أى الدخول
فريضة أنت خير بان النية معدودة من فرائض الصلاة كتكبيره الاحرام وغيرها
وظاهر عبارة أن الدخول المذكور فرض آخر غير النية فيلزم كون الفرائض أريد
من العدد المعلوم فالظاهر جعل الباقي بنية للتصوير (قوله بين المهمة) أى لزوم

التكبير سنة واحدة وهو مخالف لقوله في جامع الصلاة ان كل تكبير سنة وهو قول ابن القاسم
(والدخول في الصلاة بنية الفرض) أى الفريضة (فريضة) وحمل النية بين المهمة في الله وبين الراى من أكبر فان
تأخرت عن هذا لا تجزى ما اتفاقاً وكذا ان تقدمت بكثير وان تقدمت بيسير ثم عزبت فتجزى على الاشهر

وان نوى عند الدخول ثم غربت (٤٣٣) في اثنا عشر والكمال ان تكون مستصعبة (ورفع اليدين)

فائتين حدوا الاذنين أو دون ذلك عند تكبيرة الاحرام فقط دون ما عداها من التكبيرات (سنة) على أحد أقوال ثلاثة مشهورها ان ذلك مستحب (والقراءة بأم القرآن في الصلاة) المفروضة في حق الامام والقضى كل ركعة أو في الجبل (قريضة) وأما المأموم فيعملها عنه الامام (وما زاد عليها) أي على الفاتحة في القرض (سنة) واجبة (أي مؤكدة) ظاهره ان مطابق الزيادة سنة وأما في النفل فمستحبة (والقيام) في الصلاة المفروضة للقادر عليه غير المسبوق لما يكون فيه من الاحرام وقراءة الفاتحة بمقدوم ما يكبر فيه للاحرام ويقرأ الفاتحة (والركوع والسجود) للقادر عليه (فريضة) بخلاف في ذلك كله فان ترك شيئا من ذلك مع القدرة عليه فصلاته باطل (والجلسة الاولى) فيما فيه تشهدان (سنة) (والجلسة الثانية) بما فيه تشهدان بمقدار ما وقع فيه

السكائم بين الممرة أي الزمن السكائم بين ما قبل الممرة وبين نهاية الرأى أي بحيث تكون النية وقعت في هذا الزمن بتمامه وظاهر أنه على طريق الكمال والافضل وقع النية متصلة بها تكبيرة الاحرام لكي (قوله في اثنا عشر) أي الصلاة (قوله والكمال) أي والافضل (قوله مستصعبة) اسم مفعول أي يستصعبها إلى آخر الصلاة واسم فاعل أي أن تكون مستصعبة له (قوله فائتين) لما كان الرفع يصدق بقيام اليدين وبامتدادهما من القبلة إلى الخلف والمراد الاول قال فائتين أقول ولا يأتي على طريقة المراهب والراغب على ما تقدم (قوله أو دون ذلك) أو لحكاية الخلاف والدون صادق بالنسبة للصبر والصبر وهما قولان في المذهب فظاهرهما أن الاقوال ثلاثة حكاهما صاحب الارشاد (قوله على أحد أقوال ثلاثة الخ) نذكرها لك ليتضح لك المقام فنقول قيل سنة وقيل فضيلة وهو المشهور وقيل لا يرفع أصلا حكاه ابن شعبان عن مالك (قوله المفروضة) الاولى حذف قوله المفروضة ليشمل النافلة (قوله أو في الجبل) أو لحكاية الخلاف (قوله ظاهره أن مطلق الزيادة سنة) عبارة قاصرة والاحسن قوله في التعليق وظاهر كلام الشيخ أن مطلق الزيادة على أم القرآن سنة لان جميع السورة سنة وهو كذلك ثم أقول وأقل هذا الزائد أي فلا يكفي بعضها ما يمكن له بال بعض آية الدين (قوله وأما في النفل) أي وأما الزيادة في النفل (قوله لما يكون فيه الخ) أي القيام أي وأما المسبوق ففي وجوبه لتكبير الاحرام في حقه وعدمه تأويلان وقد تقدم ما في ذلك إلا أن ظاهر الشارح أن الخلاف حتى في الفاتحة وليس كذلك وقوله من احرام أي وقراءة الفاتحة أي وركوع (قوله والركوع) معطوف على القيام وكذا الرفع منهما كذا سائر أفعالها مما علم فرضيته مما تقدم (قوله عليه) أي على ما ذكر من الركوع والسجود (قوله فريضة) خبر القيام وما عطف عليه أي كل واحد فريضة لكن الركوع والسجود فرضان حتى في النافلة (قوله والجلسة بفتح الجيم) لان المراد المرة (قوله فيما فيه تشهدان) أي أو ما فيه أكثر (قوله والزائد على ذلك سنة) أي والزيادة متقدمة والمراد ما كان ظرفا للسنه وأما ما كان ظرفا للندوب كالدعاء فذلك الظرف مندوب وبالجملة يعطى الظرف حكم المظروف (قوله والسلام من الصلاة) أي كل صلاة أي تسليمة التحليل من كل صلاة لها سلام فخرج سجدة التلاوة فلا يلزم لها سلام لا وجوب ولا ندبا (قوله على الموقوف) ومقابلها ما حكاه الباجي عن ابن القاسم من أن من أحدث في آخر صلاته أجراته صلاته (قوله والتيمان الخ) أي

السلام خاصة (فريضة) ١٠٩ عد في والزائد على ذلك سنة (والسلام من الصلاة فريضة ج) على المعروف (والتيامن به)

أي بالسلام (قديلاً) للإمام والغزو المأموم وهو أن يبدأ بقبالة وجهه ويستتمه على يمينه (سنة) وظاهر كلام غير واحد أنه فضيلة وهو الذي في المختصر (وترك الكلام في الصلاة) لغير (٤٣٤) أصلاً (فريضة) لقوله تعالى

وقوموا لله قانتين أي ساكنين فمن تكلم بعد الغير أصلاً صلاته أوجهلاً أو أكرهاً أو ما أوجب عليه من انقضاء غير يق مثلان من صلاته باطله وأما من تكلم لأصلاح صلاته فصلاته صحيحة وكذا الناسي ويصح إذا سهو بعد السلام (والشهادات) أي كل تشهد (سنة) عـ إلى الشهر (واقنوت في الصبح) فقط سراً (حسن) أي مستحب على المشهور وقوله (وليس بسنة) تأكيد ولا سجود على من نسبه فإن سجد أكثر مطلقاً صلاته كسائر الفضائل ولا يرفع يديه في القنوت ولا يكبره على المشهور (واستقبال القبلة فريضة) في كل صلات ذات ركوع وسجود وغيرها إلا في الفرض في شدة الخوف والافق حال المرض إن لم يجد

عند النطق بالكافي والميم وقوله قديلاً أي بحيث ترى صفحة وجهه وقوله لا تعد والامام الخ هذا خلاف المأتم والمأتم أن المأموم يتبدي السلام من جهة يمينه لاقبائه (قوله وهو الذي في المختصر أي وهو المأتم) (قوله وترك الكلام) أي وأذا ترك كل فعل كثير (قوله لغیر اصلاح صلاته مادق بالكلام لجوابه صلى الله عليه وسلم مع أنها صحيحة فليقتصر الكلام على ما عدا الجواب) (قوله مثلاً) أي أو حريق (قوله وأما من تكلم لأصلاح صلاته) أي يسيراً وأما المكتبر فيبطل وقوله وهذا الناسي أي اليسير وأما الكثير فيبطل (قوله سنة على المشهور) أي مؤكدة بسجد أكثره سهواً أو مقابل الشهر وما رواه أبو مصعب من وجوب الأخير (قوله أي مستحب على المشهور الخ) ومقابل ما رواه ابن زياد من أنه سنة (قوله تأكيد الخ) الأولى أن يقول أنا أتى به وداعى القائل بأنه سنة (قوله فإن سجد أكثره) أي متعمداً أو جاهلاً (قوله على المشهور الخ) ومقابل ما نص عليه الجلاب من أنه لا بأس برفع اليدين في دعاء القنوت وما رواه على من أن ما لكأ تبرله (قوله وغيرها) أصلاً الجنائز (قوله في شدة الخوف) أي في حالة القيام الحرب (قوله فهو مذهب جمهور العلماء) ومقابل ما ذكره النجاشي من أنها فرض كفاية وما رواه ابن وهب من أنها سنة (قوله أي صلاته) أي صلاة هي الوتر فلا إضافة للبيان ثم يزوجه أنه لأحاجة لتقد بر صلاة (قوله وكذلك صلاة العيدين) أي كل واحد من الصلاتين سنة مؤكدة في حق من تزمه الجمعة وإنما تقع سنة مع الجماعة وتندب لمن فاتته إلا أن يأتي الزوال فتفوت (قوله خسوف الشمس والقمر الخ) العمدان صلاة خسوف القمر مندوبة (قوله ثم العيدين) وهي في مرتبة واحدة (قوله الآية) الشاهد في قوله فلنقم طائفة منهم معك (قوله وقيل رخصة) لأن ما قبله لأن الرخصة قد تكون سنة قال بعضهم وربما شعر كلام ابن ناجي غير أن القائل برخصتها غير القائل بسنيتها (قوله وانظر قوله وهو فعل الخ) حاصله أن كلام المصنف

من يحوله إلى القبلة فإنه يصلي حيث يسير له والافق النقل في سفر القصر للركب فإنه يصلي حيث في حكم توجهت به دابته (ومسألة الجمعة والسعي إليها فريضة) أي فرض عين أما فريضة الصلاة فهو مذهب جمهور العلماء على كل حركه ركع بالغ مقيم ويخصها بالنية أن ينوي أنها جمعة وأما فريضة السعي فهو من باب ما لا يتم الواجب إلا به (والوتر) جنح الواد وكمرها أي صلاته (سنة واجبة) أي مؤكدة (وكذلك صلاة العيدين) (وصلاة الخسوف) أي خسوف الشمس والقمر (وصلاة الاستسقاء) سنة واجبة وأما هذه الجمعة صلاة الوتر ثم العيدين ثم الخسوف ثم الاستسقاء (وصلاة الخوف واجبة) وجوب السنن المؤكدة (أمر الله سبحانه وتعالى بها) بقوله وإذا كتفتمهم ذاقتم الصلوة الآية فالصلوة في نفسها فريضة وعلى الهيئة المذكورة في الآية وتقدم بيانها في باب صلاة الخوف سنة وقيل رخصة ومشي عليه صاحب المختصر (ع) وانظر قوله (وهو فعل يستدركون به فضاء الجماعة)

وصلاة الرجل في خاصة

نفسه في الجماعة فضيلة

واقامة الصلاة في الجماعة

سنة انتهى (والغسل

للدخول بمكة مستحب

والجمع بين المغرب والعشاء

(ليلة المطر) وفي الطين

والظلمة (تخفيف) أى

رخصة (و) انما كان رخصة

لانه قد نفع له الخفاء

(الراشدون) أبو بكر وعمر

وعثمان وعلى وقد فعلها

رسول الله صلى الله عليه

وسلم وانما استشهد بفعلهم

دون فعله عليه الصلاة

والسلام لان فعله صلى الله

عليه وسلم يطرّف اليه

الشيخ دون فاعلم (والجمع

بعرفة) بين الظاهر والعصر

(وبالمزلة) بين المغرب

والعشاء بعد غيب الشفق

وبعد حط الرجال (سنة

واجبة) أى مؤكدة والذي

في المختصر انه مستحب

(وجمع المسافرين) سفر

واجبا كاللحج الواجب أو

مندوبا كاللحج التطوع أو مباحا

كالتيار سواء كان سفرا

تقصيره الصلاة أم لا بين

الصلاة في آخر وقت الظاهر

في حكم الكيفية الذي هو السنة وقوله وهو فعل يستدر كون به الحيان لتلك
الكيفية الموصوفة بالسنة وقوله يستدر كون به فضل الجماعة وصف لمن علم
حصول سنة الجماعة من غيره في كل مسجد مع ان وصف ذلك المحصل النذب
فصار حاصل الكلام ان اقامة الجماعة في كل مسجد ولو من البعض سنة وفهاب
الشخص ليحصل الفضل معهم مندور وكلام المصنف في هذا الذي وصفه النذب
مع ان المصنف جعل وصفه السنة الا ان وقت حل المصنف بما يدفع الاشكال
فتعال في قول المصنف يستدر كون الخ مناه أى يحصلون به السنة (قوله وصلاة
الرجل في خاصة نفسه) أى الذي علم حصول السنة من غيره وهذه الجملة في موضع
نصب على الحال وهي العارضة بخلاف انى يسدها وقوله واقامة الصلاة
في الجماعة سنة أى في كل مسجد (قوله تخفيف) أى وهو مندوب فان قلت فعل
الصلاة في وقتها واجب فكيف يترك واجب لتحصيل مندوب واجب بأن فعل
الصلاة المتقدمة في وقتها العارضة لا غير واجب في تلك الحال والاشكال انما يرد
لو كان الوجوب باقيا (قوله والجمع بعرفة) جمع تقديم وقوله وبالمزلة
جمع تأخير (قوله بعد حط الرجال) لا يخفى ان المداور على غيب الشفق وكان
هذا باعتبار ما هو العادة (قوله سنة واجبة) حذفه من الاول دلالة للناسي
(قوله والذي في المختصر الخ) فيه نظرا باعتبار الاول الذي هو الجمع بعرفة بل المختصر
يغيد السنة وأما الناسي وهو الجمع بمزلة فهو مسلم ولكن اعترض عليه بأن
العمد انه سنة فتدبر (قوله وجمع للمسافر) أى في البر (قوله كاللحج الواجب)
أى كالسفر للحج الواجب وقوله كحج التطوع أى كالتطوع كحج التطوع واما حجة
لتطوع من اضافة المتعلق بكسر اللام للمتعاقب فتعاقبها لانك تقول فلان ذو تطوع بالحج
وقوله كالتجارة أى كالسفر للتجارة (قوله في آخر وقت الظاهر الخ) لا يخفى
أن الجمع على هذا الوجه صوري وقوله وكذا المغرب والعشاء أى بان يصلي المغرب
في آخر وقتها والعشاء في أول وقتها فاما مقتضى التشبيه ولا يخفى أن هذا انما يأتي
على أن وقتها سنة وقوله في حال جدد السير الاضافة للبيان أى في حال هو جدد السير
(قوله رخصة) لا يخفى أن الرخصة تكون وجوبا وبإدبا وباجابة وغير ذلك فاذا اقرر
ذلك فالجمع على هذا الوجه الذي سلكه جازم بمعنى خلاف الاولى للعامة
وغيره ولا يشترط فيه الجدة فلا وجه لذلك الخ لاذن فالمناسب أن يحمله على ما فيه
تقديم الصلاة على وقتها الاختيارى أو تأخيرها وحاصل ما ذكره في ذلك
القيام أنه برخص للمسافر اذا زالت عليه الشمس وهو نازل في المنهل ونوى النزول

وأول وقت العصر وكذلك المغرب والعشاء (في حال جدد السير رخصة) وظاهر اشتراط جدد السير وهو كذلك

في المونة

بعد الغروب أن الجمع بين الظهر من جيع تقديم أول وقت الأولى واذا نوى
 الزوال قبل الاصفر أو آخر الصفر وفي الاصفر رخص في تقديم العصر أو تأخيره واذا
 زالت عليه وهو سائرهما نوى الزوال في الاصفر أو قبله فان نوى الزوال
 بعد الغروب ففي وقتيهما هذه أحوال سنة وقد تقدم أنها تجري في العاشئين
 (قوله والذي في المختصر) أي من حيث اعتماد عدم اشتراط الجذب فلا ينافي أنه
 ذكر كلام المدققة بعد ذلك لأنه قال وخص جمع الظهرين ببرئهم قال بصد
 وفيها شرط الجذب قدر (قوله ولا رخص في السفر الحرام) لا يخفى أن ذلك إنما يناسب
 ما فيه تأخير الصلاة عن وقتها أو تقديمها كاتقدم (قوله) أي رخصة أي مندوب فان
 قلت حيث كان مراده بقوله تخفيف أي رخصة فلم عبر المصنف بقوله تخفيف بدل
 قوله رخصة قلت فتن في التعبير ثم أن بعض الشيوخ بحث فقال ليس هذا تخفيفا
 بل هو تنقيح لأنه قد يغلب عليه في وقتها فتسقط عنه ولهذا قال ابن نافع لا يجمع
 لأنه إذا أغنى عليه في وقتها سقطت عنه وإن كان في عقله صلاها في وقتها انتهى
 (قوله فانه يعيدها) أي نداءه بتبنيه يعلم يعلم من خاف الموت عند الثانية
 أو خافت الحيف قال بهرام لا يشرع له الجمع وذكر عجي فروقا فانظرها (قوله
 وسط وقت الظهر) أراد به آخر وقت الظهر بحيث يكون جمعه صوريا (قوله
 له لانه) أي غير ما سبق كتحصول مشقة تلحقه بإيقاع كل صلاة في وقتها ويطبق
 بالريض كل من تلحقه مشقة بالوضوء أو لقيام عند كل صلاة أو أصلاهما مفترقين
 ولا يشق عليه القيام إذا أصلاهما مجتمعتين فانه يجتمعهما صوريا بتبنيه
 كلام المصنف في البطون ونحوه من كحل من لا يضبط أسهال بطنه وأما لو كان
 يضبط وقت أسهال بطنه مثلا لوجب عليه أن يقدم الثانية عند الأولى أو يؤخر
 الأولى عند الثانية لعدته على الصلاة من غير حدث (قوله تخفيفا) أي رخصة
 فان قلت يجوز للصحيح ذلك قلت نعم الآن الصحيح قوته فضيلة أول الوقت بخلاف
 المريض فالرخصة من حيث أنه لا لقوته فضيلة أول الوقت ولا يخفى أن قوله تخفيف
 مفاد التشبيه وكأنه قال وجمعه كذلك أي تخفيف وقوله فيكون ذلك جواب شرط
 مقدر أي وإذا علم أنه الحکم ما ذكر من أنه تخفيف فيكون ما يصدر منه من الجمع
 الذي أذن له الشارع في فعله إذا رقبه فتأمل (قوله كان له قيامان) أي
 ووضوآن (قوله ويرخص فيه) الجمع فيه شيء لأن الجمع لا يتوقف على
 كون المسافة مسافة قصر وقد أحسن في التخفيف حيث حذفها (قوله والمشهور
 الخ) أي فيكون ظاهره ههنا من أنه مستوى الطرفين ضعيف وقد يقال أن الرخصة

والذي في المختصر عدم
 اشتراطه ولا رخص في السفر
 الحرام كالسفر لقطع
 الطارئ بوقول في السعي
 المكروه كالسفر لصيد
 الأهل (وجمع المريض الذي
 يخاف أن يغلب على عقله)
 عند الصلاة الثانية (تخفيف)
 أي رخصة فإذا جمع ولم
 يغلب على عقله في وقت
 الثانية فانه يعيدها وجامع
 في الظهرين يكون عند
 الزوال وفي العشاءين عند
 الغروب (وكذلك جمعه)
 أي المريض بين الصلاتين
 وسط وقت الظهر وعند
 غيبوبة الشفق (لا جمل
 له لانه) تخفيف فيكون
 ذلك ارفق به لأنه إذا جمع
 كان له قيام واحد ووضوء
 واحد قال يجمع كان له
 قيامان فيشقى عليه ذلك
 (والقطر في السفر) الذي
 تقصر فيه الصلاة ويرخص
 فيه الجمع (رخصة) أن شاء
 فعل وإن شاء ترك والمشهور
 أن الصوم أفضل كما قال
 في باب الصوم والصوم أحب
 البنا

(والاقصار) أي قصر الصلاة
 (فيه) أي في السفر بشرطه
 (واجب) وحسب السنن
 المؤكدة (وركعتا الفجر
 من الرغائب) لثمانية
 فحسبهما (وقيل) هما من
 السنن (والأول هو المشهور
 والثاني صححه ابن الحاجب
 تعالى ابن عبد البر (وصلاة
 الضحى) بالقصر (نافلة)
 والذي في المختصر أنها فضيلة
 ووفتها من حل الثالثة
 للبر والاقصاها ركعتان
 (وكذلك قيام شهر رمضان
 نافلة وفيه فضل كبير)
 روى بالموحدة والمثلية
 والاصل فيه ما صح من قوله
 صلى الله عليه وسلم من قام
 رمضان إيماناً واحتساباً
 غفر له ما تقدم من ذنبه
 وإلى هذا أشار بقوله (ومن
 قام إيماناً واحتساباً) أي
 احتساباً أجره على الله
 لا بقومه رياء ولا سمعة
 (غفر له ما تقدم من ذنبه)
 غير الكبار

تشمل خلاف الأولى (قوله أي قصر الخ) حاصله في المقام أن الأئمة القضاة
 قصرت الصلاة أربعين الصلاة قصر من باب قتل وهي الآية التي جاء بها القرآن قال
 تعالى فلا جناح عليكم أن تقصروا من الصلاة في لغة تنعدي بالضرورة والضعف
 فيقال أقصر بها وقصرتها فأدرك الصباح فأدركت ذلك فيكون المصنف ههنا
 بغير الفصحى ويكون قول الشارح أي قصر إشارة إلى أن المراد منهما واحد فتدبر
 (قوله بشرطه) إشارة في التحقيق بقوله وهو المسافة والراحة وغيرهما (قوله)
 واجبة فحسب السنن المؤكدة أي فلا يحرم الاحتياط وإنما كان القدر مكرهاً
 وإنه قصر سنة وكل من قصر رخصة لأن في القصر عملاً بالرخصة مع براءة الذمة بخلاف
 القدر سنة مثل معه الذمة (قوله وركعتا الفجر من الرغائب) وهو المعتد (قوله)
 بالقصر في كلام بعض الذرائع أما الضحى بالقصر اسم لا قول حل الثالثة وبعد ذلك
 لا روال فيها بالذوق قيل حل الثالثة مشهورة فعلى هذا فقره بالقصر بيان لا قول وقت
 الصلاة (قوله نافلة) أي متأكدة والله نافلة ما دون السنة والرغبة (قوله)
 والذي في المختصر) لا خلاف بين الرسالة والمختصر فانهما بمعنى واحد (قوله)
 وأقفاها ركعتان) وأوسطها ست وأكبرها ثمان عند أكثر أهل المذهب وقيل
 لا عند أكثرهم وقال عجم بكروه ما زاد على الثمانية بيده الضحى (قوله وكذلك
 قيام شهر رمضان) أي المعنى بالتراويع كما أضافه في التحقيق (قوله نافلة) أي
 متأكدة وتسمى بذلك لأنهم كانوا يلبسون الأقيام في نهالها ويجلس الإمام والمأموم بعد
 كل أربع ركعات الاستراحة والجماعة في صلاة سبقة وهي مستتناة من كراهة
 النقل جماعة كالدين والكسوف والاستسقاء (قوله روى بالموحدة)
 صادق بالكمية والنسبية وقوله وبالمثلية قاصر على الكمية (قوله والاصل
 فيه) أي فيما ذكر من كونه نافلة وفيه فضل كبير (قوله إيماناً) أي مصداقاً
 لما ورد عليه المولى جل جلاله من الأجر (قوله أي محتساباً) أي عاده
 أجره على الله لا على غيره (قوله لا بقومه رياء ولا سمعة) أي لا بقومه قيام رياء
 ولا إيمان سمعة ولا بقومه في حال كونه رياء ولا في حال كونه سمعاً وهذا تفسير
 المتقهاء الشامل للصوف من النار والطمع في الجنة وأما الصوفية فيفسرون
 الاحتساب بأن يعمل الأعمال بحسب الحق المعنوي لا خوف من فاره ولا طمع في جنة قال
 المتألفي الرياء للعمل لنفسه من غير أن يعمل لرب الناس والسمعة أن يعمل ليسمع
 الناس منه بذلك فيكون من باب احتساب ما ربح لا رياء ولا سمعة في فعلهم كل ذلك
 موجب لنفسه لا لغيره العمل انتهى (قوله غير الكبار) أي الذي هو

الصغار وأما الكبار فلا يكفرها إلا التوبة أو محض العفو وإن لم يكن للفاعل صفات
 فقيل يكفر به أجزاء من الكبائر وإن لم يكن كباثراً ولا صفات يرفع له به درجات
 ويقال فكذلك كل مكفر والاحسن ما أفاده من بعضهم بقوله الذنوب
 كالإعراض منها ما يكفر بالصلاة ومنها ما يذهب بالصوم ومنها ما يكفر بالوضوء ومنها
 ما يكفر بالسعي على الأولاد ومنها ما يكفر بالتوبة ومنها ما يكفر بقيام رمضان ومنها
 ما يكفر بقيام الليل ومنها ما يكفر بالجهاد ومنها ما يكفر بالحج وغير ذلك من الطاعات
 وهذه الأمور تكفر ما وجدت من الذنوب وإن لم تجد ما تكفر دفع له به درجات
 انتهى (قوله والقيام من الليل) بمعنى الصلاة في جزء (قوله من النوافل المرغب
 فيها) لأن قيام الليل من شأثير الصالحين والأفضل الثالث الأخير ويحصل الفضل
 بقدر حطب النافعة وحاصل ما في ذلك المقام أنه تسكلم أولاً على اقيام بمعنى التراجع
 وهنا على القيام بمعنى التمسك في الليل (قوله فريضة من قروض الحج) وقبل سنة
 كفاية وأما الموارد بالدفن ففرض باتفاق (قوله أي موتى المسلمين) لا مفهوم له
 بل يجب موارد الكافر ولو حياً إذا خيف عليه الضيعة بتكفينه في شيء ودفعه
 وقيل يترك الحربي (قوله وغسلهم سنة واجبة) أي هل أحد قولين والقول
 الثاني أنه واجب ولا يفتي بعدم الملازمة في كلامه فان من يقول بوجوب الغسل
 يقول بوجوب الصلاة ومن يقول بسنية الغسل يقول بسنية الصلاة والراجح
 القول بوجوب كل من الغسل والصلاة قال في التحقيق والعجب من الشيخ في تكرار
 حكم غسل الميت مع أنه سبق له ذكره في هذا الباب انتهى وحاصله أن مواردتهم
 بالكفن والدفن واجبة كفاية باتفاق وأما غسلهم والصلاة عليهم ففيها خلاف
 بالوجوب والسنة والراجح الوجوب في كل (قوله على جميع المسلمين) أي
 المكافين بل قد يقال ولا مفهوم للمسلمين لأن الكفار يخاطبون بفروع الشريعة
 (قوله عن الباقرين) متعلق بجهل (قوله إلا فيما يلزم) أي إلا اطلب في الذي يلزم
 (قوله في خاصة نفسه) أي في ذاته الخاصة أي التي هي شيء خاص وهو وصف
 مؤكداً للخاصة مقابل العامة (قوله كالنوحيد) أي كفائدة النوحيد بيان
 بعرفها بدليل ولو اجاباً لا بالدليل التفصيلي بأن يقرر الدليل ويجعل شبهه فهو
 فرض كفاية يقوم به الواحد في القطر الذي يشق الوصول منه إلى غيره وقوله
 والوضوء الخ أي مسائل الوضوء الخ (قوله والبيع والشراء) لما قدر أنه لا يجوز
 لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه به تنبيهه ويجب على المكاتب تحصيل
 هذه الأشياء قبل الاحتياج إليها وقال الشافعي لا يجب الاعتناء بالاحتياج إليها

(والقيام من الليل
 في رمضان وغيره من النوافل
 المرغب فيها والصلاة على
 موتى المسلمين) ما عدا شهيد
 المعركة (فريضة) من
 قروض الكفاية (بجهلها
 من قام بها) عن الباقرين
 وكذلك مواردهم بالدفن
 أي موتى المسلمين لا يستحق
 منهم أحد فرض كفاية
 (وعملهم سنة واجبة) أي
 مؤكدة (وكذلك انطاب العلم
 فريضة عامة) أي واجبة
 على جميع المسلمين (بجهلها
 من قام بها) واحد فأكثر
 عن الباقرين (الإ) في ما يلزم
 الرجل في خاصة نفسه
 كالنوحيد والوضوء والصلاة
 والصوم والحج والبيع
 والشراء

قوله وأمره (قوله فانه فرض عين)
بنسخ الشرح الذي بأيدينا
ولعلنا نسفة وقعت للحنى
رحمه الله اه مصصه

قوله فرض عين لا يجعله
أحد من أحد والرجل
في كلامه خرج مخرج
الغالب (وفريضة الجهاد
عامة) أى واجبة على جميع
المسلمين (يحملها من قام بها)
منهم فتسقط عن الباقيين
(الآن يغشى) أى يجمأ
بمعنى يغيب (العدو وحلة قوم
فيعب فرضنا عليهم) كلهم
(قتلهم إذا كانوا مثلي
عددهم) فإن كانوا أكثر
من مثلهم جاز لهم الفرار
(والرباط) وهو الإقامة
(في نفور) أى الفرج التى
تكون بين (المسلمين)
والكفار (وسدوها
وحياطينها) أى مغلها

(قوله وأمره) أى ومسائل هي دينه أى ما يتعبد به (قوله فانه فرض عين)
أى ما يلزم الرجل في خاصة نفسه فرض عين ظاهره أن الاستثناء متعلق بالطرفين
قوله عامة وقوله يحملها وان معنى عامة فرض كفاية فقول الشارح فرض عين
مقابل للأول وقوله لا يجعله مقابل للثاني مع أن عامة تعبد به صادقة بفرض العين
أيضا فالأولى اسقاطه ومعنى فرض عين أى يطلق عليه أنه فرض عين ولولم نقل ذلك
لما كان للاخبار به فائدة وقوله لا يجعله واحد غير ضرورى الذكر فالقصد منه مجرد
الايضاح لأنه ضرورة الرجل في خاصة نفسه فان قلت حيث كان الألفم للرجل
في خاصة نفسه ما ذكره فى البعد الاستثناء المحكوم عليه بكونه فرض كفاية
قلت بينه في التحقيق بقوله وهو علم القضاء مثل الشفعة والتعبير والعقود والكتابة
والتيير والديات انتهى وبعضهم شرح المصنف بما يفيد معرفة الباقي بوجه آخر فقال
وذلك طلب العلم المراد بالعلم الفقه وما يتوقف عليه من تفسير وحديث وأصول
وكلام ونحو لغة اقراءه أو تأليه أو غيرها بما يتوقف عليه الانتفاع (قوله والرجل) أى
أن الغالب لا يتعاقب بما ذكر الرجال باعتبار العادة وقوله خرج مخرج الغالب
أى ظهوره في الأمر الغالب أى كفايته أو في مكان الأمر الغالب والمراد غيره
وظهور الغالب أو ممكن ظهوره أنه لا مفهوم له (قوله وفريضة الجهاد) أى
وفريضة هي الجهاد أى على كل مكاف حرد كزاد (قوله على جميع المسلمين) فيه
ما تقدم (قوله بمعنى يغيب) لما كان في اللفظ خفا غير بيعى ومعنى يغيب يجمع (قوله بحلة
قوم) قال في المصباح والحلة بالفتح المكان ينزله القوم انتهى (قوله فرضنا مصدر
مؤكدهناه وجمعناه وكأناه قال فيجب وجوبا أو حال من الوجوب المفهوم من
يجب أى حال كون الوجوب فرضا على ما صطلح عليه من إطلاق الوجوب على
الطلب المتأكد والمراد وجوبه بعينها على الذكر والأنثى الحر والعبد (قوله فإذا
كانوا أكثر الخ) أى الآن يبلغ المسلمون اثني عشر ألفا فيحرم عليهم الفرار ولو كان
السكران عدد الرجال حيث اتفقت كلمة المسلمين (قوله جاز لهم الفرار) أى أذن
لهم في الفرار وهل يجب عليهم أقوله تعالى ولا تلحقوا باليدكم إلى التهلكة (قوله
في نفور) جميع نفر كفلس (قوله أى الفرج الخ) تقدم ما في ذلك في باب الجهاد
(قوله التى يكون بين المسلمين والكفار) أخرج المصنف عن ظاهره توضيحا وتنبها
لأنه يرى وفرض المسئلة أنه يتوقع فيها الخوف ولأنه يفسر نفور المسلمين كما فعل
نت بان يقول به قوله المسلمين وهي الفرج الكائنة بين المسلمين والكفار انتهى
لما كان أحسن (قوله وسدوها) أى منع العدو من التوصل لها فهو سد معنوى

(واجب) وجوب فرض
الكفاية (يحمل من قام به)
من بقية المسلمين (وصوم
شهر رمضان فريضة) على
المكلفين غير الحائضين
والنفسا تقدم دليله في الصيام
(والاعتكاف) وهو ملازمة
مكان مخصوص على عمل
مخصوص (نافلة) على
المشهورة تقدم الكلام عليه
في باب (والتنفل بالصوم)
في الأوقات التي لا تنهي
فيها (مرغب فيه) لقوله
تعالى إنما يوفى الصابرون
أجرهم بغير حساب قيل هم
الصائمون ولما رواه البيهقي
أن رجلا سأل سفيان بن
عيينة عن ما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم عن ربه
عز وجل كل عمل ابن آدم له
إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي
به فقال ابن عيينة هذا من
أجود الأحاديث وأحكمها
إذا كان يوم القيامة يحاسب
الله عز وجل عبده ويؤذي
ما عليه من المظالم من سائر
عمله حتى لا يبقى إلا الصوم
فيقبل الله ما بقي من المظالم
ويدخله بالصوم الجنة (وكذا
صوم يوم عاشوراء) نالدهو
العاشر من المحرم

وعطف الحياطة عليه عطف تفسير (قوله واجب الخ) خبر الزيات وما بعده
وأصله أفرد نظر السكون المراد من الثلاثة واحدا (قوله يحمل من قام به) أي
عبادة كرم الرباط والسد والحياطة (قوله شهر رمضان) من إضافة لسمي
للأسم أو أن الإضافة للبيان قال في التحقيق والشهر ما يؤخذ من أشهره ورمضان
من الرمز وهي الحجاز النخبة لأنه يجرى الذنوب (قوله وهو ملازمة الخ) هذا
بجانب الاصطلاح وأما باعتبار اللغة فهو مطلق التزم والاقامة (قوله مكان
مخصوص) هو المسجد المباح وقوله على عمل مخصوص الذي كونه تلاوة القرآن أي حالة
كون الملازمة مشتملة على عمل مخصوص أو مع عمل مخصوص زاد في التحقيق بعد
ما ذكره على شرائط أحكمها السنة (قوله على المشهور الخ) مقابلة له سنة
حكماء في التحقيق (قوله التي لا تنهي فيها) أي تنهي تحريم أو كراهة (قوله بغير
حساب) حال من الاجزى لا يمتد إلى حساب الحساب (قوله قيل هم الصائمون)
أي قال بعضهم هم الصائمون وقال آخر المراد بهم الصائمون على مفارقة أوطانهم
وغيرها (قوله أن رجلا) بدل من ما أو خبر مبتدأ محذوف فان مفتوحة على كل
حال ولم يبين ذلك الرجل (قوله عن ما روي عن ربه) ليس القصد كل ما روي
عن ربه ولا جنس ما روي عن ربه من حيث هو بل القصد الجنس في تحقيقه
في فرد المين بعده قوله كل عمل فهو بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وقس
على ذلك كل ما مثله فلا حاجة إلى الإعادة والظاهر أن السؤال من حيث معناه
فقط لا من حيث ذلك وجوده واحكامه وإن أجابه بقوله هذا أجود الأحاديث
وأحكمها والأحكام الخلو عن الاشتباه وعطف على ما قبله تفسير فالظاهر أنه توطئة
للجواب المقصود (قوله ابن آدم) والظاهر أن الجن كذلك (قوله فانه لي) قال
في التحقيق ومعنى قوله فانه لي أي لا يطلع عليه غيره وقبل تشبهه بوضعي انتهى
(قوله وأنا أجزي به) بفتح الهمزة والباء يني أي أقضي دونه بسببه (قوله وأحكمها
عطف نفسير) أي اقتضها أي التي معناه بين لا اشتباه فيه (قوله حتى لا يني
الخ) حاصلة أن ثوابه لا يؤخذ في المظالم بخلاف ثواب غيره واعتراض بوجهين الأول
أنه ورد في الحديث ما يدل على أن ثوابه كثر من غيره يؤخذ بالمظالم ذكره القرطبي
الثاني أن تصنيف الحسن غير الصوم لا يؤخذ في المظالم أيضا وقيل في معناه أنه لم
يعد به غيره بخلاف غيره من العبادات كالسجود فإنه عبده غيره (قوله عبده)
أي جنس عبده (قوله بالذ) حكى فيه القصص وهو اسم إسلامي لا يعرف في أبا عليه
كما أفاده في التحقيق (قوله وهو العاشر من المحرم) أي فلذلك سمي عاشوراء أفاده

مرغب فيه لما رواه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفه فقال يكفر السنة الماضية والقابلة وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال يكفر (٤٤١) السنة الماضية (و) كذلك صوم شهر (رجب) مرغب فيه لما

رواه مسلم أن سعيد ابن جبير سئل عن صيام رجب فقال أخبرني ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم حتى تقول لا يفطروا ويفطر حتى تقول لا يصوم (و) كذلك صوم شهر (شعبان) مرغب فيه لما في الصحيحين من قول عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان وفي رواية لها كان يصوم شعبان الا قليلاً (و) كذلك صوم (يوم عرفه) وهو التاسع من ذي الحجة مرغب فيه لحديث مسلم المتقدم (و) كذا صوم (يوم التروية) وهو الثامن من ذي الحجة مرغب فيه لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال ما من أيام العمل الصالح فيها أفضل منه في هذه العشرة الا من ذي الحجة (وصوم يوم عرفه لغیر الحاج أفضل) وفي نسخة أحسن (منه للحاج) لما تقدم في حديث مسلم وأما الحاج فالفطر له

نتبه ولم يسمي بذلك لانه عاشر المحرم (قوله بما رواه) أي بسبب (قوله فقال يكفر السنة الخ) هل صورة السؤال ما الذي يكفره صوم يوم عرفه أو شيء آخر انظره فحينئذ يكون يوم عرفه أفضل من يوم عاشوراء لان التكفير موقوف بالافضلية كما أفاده في التحقيق (قوله وسئل عن صوم يوم عاشوراء) هذا محل الشاهد (قوله رجب) سمى رجباً من الترجيب وهو التعظيم (قوله حتى تقول لا يفطر) أي بحيث يعتقد انه يصومه كما والشاهد في هذا الطرف دون الطرف الذي بعده تنبيه ظاهر كلامه ان ثواب صومه يفضل ثواب صوم غيره ولو لم يبق الحرم اذ لو لم يكن كذلك لم يكن لذكره دون باقيها وجه وليس كذلك كما اشار له الشيخ زروق بل ورد ان صوم المحرم أفضل من صوم رجب أو غيره من الحرم عجم (قوله شعبان) قال ابن العربي سمى شعبان لشعب القبائل فيه لما قتال (قوله منه) أي من النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في شعبان حال من الضمير في منه أي لم أر النبي صلى الله عليه وسلم في شهر أكثر من نفسه صياماً حالاً و نه كأنه في شعبان وهذه العبارة وان صدقت بمساواة شعبان لغيره وزيادته على غيره الا أنها وردت في زيادة شعبان على غيره كان يصوم شعبان الا قليلاً أي الا زماناً قليلاً منه أي من شعبان ولم يبين مقدار القلة (قوله يوم التروية) سمى بذلك لان قريشاً كانت تحمل الماء من مكة الى منى بحاج العرب يسقونهم وقيل لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام أصبح يتروى في أمر الوفاة الاذهرى (قوله مرغب فيه الخ) أي وهو يكفر سنة (قوله العمل) مبتدأ وقوله الصالح صفة وقوله أفضل خبره والحجة خبره وقوله منه أي من نفسه أي ليس أيام العمل الصالح فيها أفضل من نفسه في هذه وهي وان صدقت بالمساواة الا أنها تعورفت في ان المراد ان العمل الصالح فيها أفضل من نفسه اذا كان في غيرها (قوله العشرة الا من ذي الحجة) في البارة تغليب لظهور ان من جملة العشر يوم العيد وهو ليس يوم صيام أقول وقضية الاستدلال بذلك ان مقتضى المصنف على صوم يوم التروية (قوله وصوم يوم عرفه) لا يخفى انه لو قال أولاً وصوم يوم عرفه لغیر الحج لا غناء عن هذا (قوله فالعرفه أفضل) أي لا يقوى على الوقوف (قوله نهى عن صوم يوم عرفه بعرفة) أي نهى كراهة (قوله الذهب والفضة) وسمى بالذهب اشرفه ما مأخوذ من عين الجراحة أفاده في التحقيق واختر بالذهب والفضة عن الفلوس الجدد ولو تعول بها يدخل في الذهب والفضة عروض التجارة (قوله وغيرها) أفاده في التحقيق ان المراد بالغير القطاني والتمر والزبيب والزيتون (قوله واجبة) أي كل ذلك واجب

أفضل لما في أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفه بعرفة (وركاة العين) الذهب والفضة (و) زكاة (الحرث) المحبوب وغيرها (و) زكاة (الماشية) لابل والبقر والغنم (فريضة) تقدم دليله في باب

(وزكاة الفطر سنة) أى واجبة بالسنة وهو معنى قوله (فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقيل السنة على ظاهرها ومعنى فرضها قدرها (رجع البيت الحرام) الذى بيكثرة فريضة (في العمرة واحدة بشرط تقدمت في بابه والعمرة سنة واجبة) أى مؤكدة في العمر (٤٤٣) مرة واحدة وقد تقدم الكلام عليها في باب الحج

(قوله ومعنى فرضها قدرها) أى والتقدير يرتبط بالسنة (قوله أى مؤكدة) أى بشهره من أحوال خليل وجوب التلبية بوجوب الله على تركها وأول من لبى الملائكة كما أنهم قل من طاف بالبيت (قوله ونظائر كلامه في الحج أنها فرض) أى وهو قول ابن حبيب يجعلها شرطاً في صحة الأحرار (قوله والطواف الأفاضة) هو أفضل أركان الحج (قوله وكذلك الطواف الخ) تقدير كذا يجب التناهي وذلك لانه يجب أن يكون الطواف المذكور فرضاً في نافي قوله واجب (قوله أى بالنسبة) أى ذهب بعض إلى أن ضمير المتصل راجع للسعي وقوله عائد على الطواف وهو أحسن (قوله واجب وجوب السنن) الأولى أن يبقى المصنف على ظاهره اذ هو واجب فيه الدم تركه (قوله انظر الخ) فيه نظر بل طواف القدوم يترتب الاثم على تركه كالأفاضة لأن طواف الأفاضة لا يجبر بخلاف طواف القدوم (قوله الطواف للوداع سنة) أى خفيفة وهذا ضعیف والمعمد مافى المختصر (قوله وللبيت معنى ليلة عرفة الخ) راجع الذب وعلى كلا القولين لا دم في تركه وليلة عرفة هي ليلة التاسع (قوله قوله الخ) أى اذا علم انه قال حجماً تقدم والجمع بعرفة الخ تعلم ان قوله والجمع بعرفة واجب تكراراً وكذلك الجمع بين العاشئين بالزلفة سنة (قوله والوقوف بعرفة فريضة) أى لا يفتوت الحج بقواته وأما الوقوف به جراه من النهار واجب بغير بالدم وهو أعظم أركان الحج من جهة فوات الحج بقواته وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (قوله الذى في المختصر أنه مستحب) أى وهو المعمد والواجب انما هو النزول بقدر حط الرحال ويلزم الدم بتركه (قوله سنة واجبة) أى مؤكدة الراجع الوجوب يلزم الدم ولو بترك حصاة (قوله وكذلك الحلاق في حق الرجل سنة واجبة) أى مؤكدة الراجع الوجوب للحلق أو بدله من التقصير يلزم الدم لتركه أو أخره عن وقته وقوله دون المرأة أى وأما المرأة لواجب في حقها التقصير (قوله والغسل لأجل الحرام سنة) أى ولا دم في تركه (قوله للظافة) تعليل

(والتلبية) في الحج والعمرة (سنة واجبة) أى مؤكدة وظاهر كلامه في الحج أنها فرض وقد تقدم بيان حقيقة ثمانية (والنية بالحج فريضة) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات (والطواف للأفاضة) وهو لذي يفعل بعد الرجوع — من عرفة (فريضة) بلا خلاف (و) كذلك (السعي بين الصفا والمروة فريضة) وذلك الطواف المتصل به أى بالسعي وهو طواف القدوم واجب وجوب السنن والذى في المختصر أنه واجب (وطواف الأفاضة) أى كدمنه أى من طواف القدوم (ع) انظر كيف استعمل أفضل بين الفرض والسنة (وطواف الوداع سنة) والذى في المختصر مستحب (والبیت معنى ليلة

يوم عرفة سنة) لا دم على من تركه فقوله (والجمع بعرفة واجب) وجوب السنن مكرراً (والوقوف بعرفة فريضة) بلا خلاف (ومبيت المزدلفة سنة واجبة) أى مؤكدة ولذى في المختصر أنه مستحب (ووقوف المشعر الحرام مأثور) (استقرباً) (وربى الجماد مطلقاً) أى سواء كانت جرة العقبة أو غيرها (سنة واجبة) أى مؤكدة (وكذلك الحلاق في حق الرجل) دون المرأة (سنة واجبة وتقبيل الركن) يعنى الحجر الاسود في أو شوط (سنة واجبة) أى مؤكدة وفيما بعد الشوط الاقواء مستحب (والغسل للأحرار سنة) للرجل والمرأة ولو حائضاً أو نفساً يطلب فيه الاتصال بالأحرار لانه النظام

(والركوع عند الاحرام سنة وغسل عرفة) لاجل الوقوف بعرفة (سنة) وقوله (والغسل للمكة سنة) ب
تكرار (والصلاة في الجماعة) وهي اثنا عشر (أفضل من صلاة الفرد) بالذات المعجزة الواحد وحده سبع
وعشرين درجة (ك) لمصح أم صلى (٤٤٣) الله عليه وسلم قال فمن صلى وحده كانت له درجة واحدة

ومن صلى في جماعة كانت له
ثمانية وعشرون درجة
(والصلاة في المسجد الحرام
ومسجد الرسول عليه
الصلاة والسلام فذا أفضل
من الصلاة في سائر المساجد)
ويليه في الفضل مسجد
أيليا (ع) قوله (واختلاف
في مقدار التضعيف) أي
الزيادة (بذلك التفضيل
بين المسجد الحرام ومسجد
الرسول عليه الصلاة
والسلام) لم يرد به اتفاق
من الشيوخ ما هو ظاهره
من أنه اختلف بماذا يفضل
أحد المسجدين الآخر
وإنما أراد به بيان الخلاف
الواقع بين العلماء هل مكة
أفضل أو المدينة أفضل
ومشهور المذهب أن المدينة
أفضل واستثنوا من الخلاف
قبر نبينا صلى الله عليه وسلم
فإنه أفضل البقاع حتى على
الكعبة بأجماع ومعنى
التفضيل يبرز البادئ أن

قوله ولو حائضا نفسا (قوله والركوع عند الاحرام) أي صلاة ركعتين
واقترض مجز في تحصيل سنة الاحرام (قوله وغسل عرفة سنة) ضعيف الرابع
أنه مندوب والحاصل أن اغتسالات الحج ثلاثة غسل الاحرام هو السنة وما عداه
مندوب على أراجح (قوله اثنان) أي الامام والمأموم (قوله بسبعة وعشرين
وفي رواية خمس وعشرين جزأ) (قوله ومن صلى في جماعة الحج) أي لأن السبع
أو الخمس والشرين زيادة على الأصل ومعنى الجز والدرجة الصلاة ولا تنافي بين
العديد لجواز كون الجز أكبر من الدرجة والأفضل في النوافل الانفراد لا التراويح
(قوله مسجد أيليا) أي وهو بيت المقدس وبني تلك المساجد الثلاث مسجد قد
ولا تفاضل في الصلاة في غير هذه المساجد من حيث البقعة فالصلاة في نحو الأهر
كالصلاة في غيره وعبارته في التحقيق وغير هذه البقاع لا مزية لبعدها على
بعض (قوله بذلك) الباء بسبية (قوله التفضيل) لا يخفى أن التفضيل المتقدم
تفضيل المسجدين على غيرهما فيكون هو المشار له فيناي قوله بين المسجد
الحرام والحج وال جواب يمنع أن المشار له ما تقدم بل هو ما قرر في الأذهان من التفضيل
بين المسجد الحرام ومسجد الرسول (قوله بماذا) متعلق بي فضل وفي المسألة
حذف والتقدير من أنه اختلف في جواب بماذا يفضل الحج (قوله وإنما أراد به بيان
الخلاف) فان قلت قضية المتن أن يكون الخلاف بين المسجدين وهذا امر محتمل في أن
الخلاف بين البلد من قلت الخلاف الجاروي بين المسجدين هو الجاروي بين البلدين
قال في التحقيق والخلاف أيضا فيما بعد الكعبة فهي أفضل من بقية المدينة فأتفاق
(قوله قبر سيدنا) أي ما لا مقياسه الشريف لا كل القبر (قوله ولم يختلف
قوله الحج) مبتدأ وخبره قوله قيل معناه بسبب ما ذكره عليه عبارته في التحقيق
أي معنى آخره لا كله كما هو بين تدبراً قوله أي الصلاة في مسجد الرسول الحج) قال
القاضي عبد الوهاب أن الصلاة في كل من المساجد الثلاثة بألف فيما سواه
من غيرهما انتهى (قوله فيما سواه) لا يخفى أنه يدخل في السوي بيت
المقدس (قوله فأهل المدينة) بالبناء فيما وقف عليه من نسخ هذا الشارح ولا

ثواب العمل في أحدهما أكثر من ثواب العمل في الأخرى (ع) وقوله (ولم يختلف) الصلاة في مسجد الرسول عليه
الصلاة والسلام) أفضل من ألف صلاة فيما سواه وسوى المسجد الحرام من المساجد (اختلاف هل الصلاة فيه
أفضل أو الصلاة في المسجد الحرام) (أهل) أي علماء (المدينة) الشريفة (يقولون أن الصلاة فيه) أي في مسجد
الرسول عليه الصلاة والسلام) أفضل من الصلاة في المساجد الأخرى (والا)

قبل معناه بسبب مائة وعن الشافعي رضي الله عنه ان الصلاة (٤٤٤) في المسجد الحرام أفضل من الصلاة

في مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام ؛ ثمة صلاة لما رواه الترمذي وابن عبد البر وصححه انه عليه الصلاة والسلام قال وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى عمارة صلاة (وهذا) التفصيل الذي ذكرناهما (كاه) انما هو (في الفرائض وأما النوازل) (فعلها) (في البيوت أفضل) على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم لم يجعلوا صلاتكم في بيوتكم الا المكتوبة وفي المتن وغيره روى ابن القاسم عن مالك ان التنفل في البيوت أحب اليه من التنفل في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم الا انما يقرأ في تنفله في مسجده صلى الله عليه وسلم أحب اليه (والتنفل بالركوع لاهل مكة) أى سكانها فيدخل فيهم المجاورون (أحب النسا) أى الى المالكية (من الطواف) ليلالزاجوا الغريبا (والطواف للغربا) وهم أهل

معنى لتفريع هذا على ما قبله بالنظر لفظ المصنف فلذلك ترى الشارح ذكره في الحل ما يترتب ما ذكر عليه بقوله واختلاف هل الخ ونسبته وت التحقيق بالواو هي ظاهرة (قوله فيل معناه بسبب مائة) أى قال بعضهم معناه بسبب مائة والظاهر انه لم يقصد به التضعيف (قوله وابن عبد البر) لا يخفى انه من امتنا فهو قائل بقول الشافعي (قوله على الصحيح) ومقابله ما نقل عن مالك من ان صلاة النوافل في هذه المواضع افاضلة أفضل من صلاتها في البيوت (قوله من صلاتكم) أى شيأ من صلاتكم في بيوتكم الخ أو زائدة على مذهب من يجوزها في الاثنان (قوله الا المكتوبة) والحق بها الرعية والسنة كالوتر والكسوف والعيد من والاستسقاء في غير البيوت أفضل فتدب فعلها في المسجد (قوله وروى ابن القاسم الخ) مثله لابن غازی ومن هذا يستفاد ان فعل التراويح في المسجد النبوي أفضل للغربا ثم ان المراد بالغريب من لا يعرف والمجاور بها حكمه حكم أهلها حيث كان يعرف كفى عجم (قوله فيدخل فيهم المجاورون) أى الذين يقيمون بعد الموسم كما يفيد الشارح ويوافقه ما قال الشيخ أحمد زروق المراد بالمجاورين الذين طالت مدتهم بين أهل مكة (قوله لقلة وجود ذلك لهم) لان الطواف انما يكون حول البيت الحرام وأما الركوع فيتمسروا للخارج من مكة قال القسكاهاني في هذا التعليل نظرا لان التنفل بالصلاة أفضل من التنفل بالطواف في الاصل ولذلك كانت الصلاة لاهل مكة أفضل من الطواف واذا كان كذلك فينبغي أن لا يفرق بين الغربا وأهل مكة اذ المحافظة على الأفضل أولى من المحافظة على المفضول لاسيما على القول بمساواة النافلة للفريضة في الفضيلة (قوله وهذا آخر) أى قوله والطواف للغربا (قوله ماذا يجب) أى جواب ماذا يجب (قوله على الجوارح) أى الجوارح السبعة ويقال لها الكسوف والوجوب انما هو على الشخص فيما يتعلق بذلك الجوارح وهي السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والبعان والفرج على عدد أبواب جهنم (قوله ومن الفرائض) أى على كل مكلف لان الصبي لا يخاطب بالفرض وانما يستحب لوليه أن يجنبه مخالطة الملايحل لا مكلف مخالطة لثلاث طابع على ذلك فيكون ذريعة للفساد (قوله غرض البصر) قال ابن القطن والاجماع على ان العين لا يتعلق بها كسيرة ولا كسرها أعظم الجوارح افة على القلب وأسرع الامور في خراب الدين والدنيا انتهى (قوله

الموسم) أحب النسا من الركوع لقلة وجود ذلك لهم) وهذا آخر ما ذكر من المسائل الفقهية ثم شرع كسرى يسبب ماذا يجب على الجوارح وما يجرم فقال (ومن الفرائض) فرض بين (غرض البصر)

أى كسر العين) أى أن المراد بالبصر الجراحة المعلومه لا الإدراك (قوله أى المحرمات) أى يحرم استماعه (قوله على وجه التلذذ) راجع للأمر وداعلم أنه لا يختص وجوب غض البصر عن المحرمات بما ذكر بل يجب غضه عن النظر لغيره على وجه الاحتقار أو فى كتاب انسان لخبر من نظر فى كتاب غيره بنظره فكأنما نظرى فرج امه (قوله من أبصارهم الخ) اختلف فى من تقبل للتبعض قال ابن عطية وهو أظهر ما فيها والمراد بغض البصر عما يحرم والاقتصار على ما يحل وجوز أن تكون للعين ولا تبدأ العناية وجوز لا خفش كونه أذنه أو أياه سميويه بمعنى أنها انما تزداد عنده فى نفى وشبهه لتأ كيد العيون فالت و انظر كيف تجعل للتبعض وقد تقدم ان الغض اسم لكسر والبصر اسم للعين ولعل أراد التبعض باعتبار منظرها لا باعتبارها (قوله أى قصد) أى للنظر على طريقة المصنف (قوله لا أرب للرجال يفتحين) أى لا حاجة للرجال (قوله ولا يلتذ بالنظر اليها) أى وأما لو نظر اليها من يلتذ بها فتنزاع على النظر للشابة لان كل ساقطة لها لا قطة (قوله بعد من شهادة الخ) المذهب انه يجوز النظر للشابة أى لوجهها وكفيها الذير عذر بغير قصد التلذذ حيث لم يخش منها الفتنة وما ذكره الشيخ ليس هو المذهب قاله عجم (قوله أو يبيع) كانت بائعة أو مستترية وقوله أو نحوه أى كاجارة أى بأن لم تكن معروفة النسب (قوله ومثل الشاهد) الطبيب هنا شىء وهو ان لا تعرف للشاهد لا يشهد الا على عينها فاذا كان مع ذلك لا يخشى الاقتتان فالظاهر انه ان تعينت شهادته عليها أو ممكن معرفة عينها بوصفها له من يثق به فانه يكتفى بذلك ولا ينظر الى أخف الضررين من الاقتتان وضياغ المشهور به فیرتكب فانه تساو ما نظر ما الحكم عجم (قوله من شهادته) بيان للعذر (قوله وقيل يجوز) هذا هو المعتمد اذا كان الطبيب لا يتوصل الى معرفة ذلك الا برويته بنفسه وأما لو كان الطبيب يكتفى بروية النساء بوصفنه له فلا أطن ان أحدا يقول يجوز رؤية الرجل فرج المرأة وحرر المسيلة قاله الشيخ فى شرحه (قوله لكن يقرأ اثوب قبالة العلة وينظر اليها) أى لانه اذا لم يبق الثوب لم يأتعدى نظره الى غير موضع العلة (قوله للمخاطب لنفسه) أى اذا كان قصده مجرد علم صفتها فقط (قوله من غير استفعال) أى ويكره مع الاستفعال لان النظر الى مثلها على هذا الوجه مظنة قصد التلذذ وانما ندب النظر الى خصوص الوجه والكفين لانه يستدل بروية اوجه على الجمال وبرؤية الكعفين على خصب البدن وقال فى التحقيق وقوله من غير استفعال احترز من ان يستعملها فانه لا يجوز على المشهور وواجه ابن فقط

أى كسر العين) أى كسر العين (عن) النظر الى جميع (المحارم) أى المحرمات كالنظر للاجنبيّة والأمر على وجه التلذذ لقوله تعالى قبل لأمؤمنين يغضوا من أبصارهم وليس فى النظر — رة الاولى) أى المحارم (بغير تعمه) أى قصد (حرج) أى اثم (و) كذلك (لا) حرج (فى النظر الى المجالفة) التى لا أرب فيها للرجال ولا يلتذ بالنظر اليها (و) كذا (لا) حرج (فى النظر الى الشابة) وتأمل صفتها (العذر من شهادة عليها) فى نكاح أو بيع ونحوه ومثل الشاهد الطبيب والجرايحي واليه أشار بقوله (وشبهه) أى أى شبه العذر من شهادة فيجوز لهما النظر الى موضع العلة اذا كان فى الوجه والبدن وقيل يجوز ان كان فى العورة اسكن يقدّر الثوب قبالة العلة وينظر اليها (وقد أخص فى ذلك) أى فى النظر الى الشابة (للمخاطب) لنفسه من غير استفعال لا لوجهه والكفين فقط

وهب وغيره حديث ورد في ذلك ولم يصح عند مالك (قوله لما سمع من امره) أي لما رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني تزوجت امرأة من الانصار قال فانظر اليها الحديث أي أردت التزويج (قوله فانه لا يجوز النظر اتفاقا) ظاهره الحرمة والظاهر انه لا يأتي على المعتمد انه يجوز النظر لوجه المرأة الاجنبية بدون لذة وقصدها (قوله فرض) أعني فرض عين (قوله وهو الاخبار) أي على وجه العدول مع الشك في وقوعه قال عجم المختار عندهم ان كذب الخبر هو عدم مطابقتها للواقع طابق الاعتقاد ام لا وقيل هو عدم مطابقتها للاعتقاد وقيل هو عدم مطابقتها لواقع وقوعه والاعتقاد ويتجه على القول الاول ان من أخبر بما طابق اعتقاده وكان مخالفا للواقع ارتكب محرما وفيه نظر فان من حلف على ذلك لا كفارة عليه ويظهر انه لا يتم عليه قاله عجم ومصدق الشيء زيد مثلاً أي بان تقول زيداً ثم لم يكن قائماً فقد أخبرت عن زيد حالة كونه على غير الوجه الذي هو أي زيد عليه في الواقع أي لان الذي عليه في مثالي اعدم القيام وقت أخبرت بالقيام ويحتمل أن يريد بالشيء القيام مثلاً أي لانه يخبر عن القيام على الوجه الذي ليس هو عليه بأن تعتبر بدوته والذي هو عليه اتفاقاً وظاهره ان علي بمعنى الباء (قوله لا خير في الكذب الخ) في الحديث عن صفوان بن سليم ان رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أأ كذب على امرأتى يا رسول الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب فقال الرجل يا رسول الله أأعدها وأقول لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جناح عليك فان قلت لا يستفاد من الحديث تحريم الكذب لان نفي الخيرية بتمام المسامحة والمكروه ويمكن أن يقال ان نفي الخيرية على العموم يؤذن بالتحريم لان المسامحة لا تنصف بالخيرية بالنية فكان يقصد بالاكل التقوى على عبادة المولى والمكروه وان تحقق فيه النفي العام الا ان نفي الشيء هو وزن عرفاً بثبوت ضده الذي هو الشر (قوله والاجماع على تحريمه الخ) اتفاقاً في الجملة لانه يعتبره الاحكام الخمسة أحدها الوجوب وهو ما كان لا نقاد نفس معصومة أو مال معصوم من ظالم حتى لو حلف في تلك الحالة لا كفارة عليه عندت وعليه الكفارة عند الثامع وحرام وهو قسمان قسم يكفره التوبة كالآخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه لغير ضرورة الثاني أن يقتطع به حق امرىء مسلم فيجب منه التوبة وطلب من صاحب الحق المسامحة والبرء من حقه ومنسوب كآخبار الكفار بتوبة المسلمين بحيث يلقون على الكفار وبما ح كالكذب بين المسلمين

لما سمع من امره عليه الصلاة والسلام بذلك وقيدنا بنفسه احترازاً من الخاطب لغيره فانه لا يجوز له النظر لنفسه (ومن العرائض) فرض عين (عن الكذب) أي حمله (عن الكذب) وهو الاخبار عن الشيء على غير ما هو عليه لقوله تعالى لا تعنة الله على الكاذبين وقوله صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب والاجماع على تحريمه في الجملة

ترغب في الصلح، زوال العداوة بينهم وقيل مندوب وصدر به نيت ومكرهه كالكذب
 للزوجة وقال ابن رشد مباح تطيب خاطرها والاول أظهر قال يوسف بن عمر ومن
 الكذب ان يشي الانسان على آخر في كتاب وفي غيره مما ليس فيه ومنه ان يقول
 الرجل انزل عندنا ولم يعزم على ذلك بل عليه وانما قال ذلك حيا منه اذ لعله يتبع
 من ذلك ويسلم عرضه (قوله الزور) وهي ان يشهد بما لم يعلم وان وافق الواقع
 وذكره بعد الكذب من باب ذكر الخاص به بعد العام لان الزور يختص بالشهادة
 مأخوذة من زور الصدر وهو اعوجاجه لان تزوير الكلام الذي هو تحسينه
 (قوله انبيكم) بالتشديد وروى بالتخفيف أي أخبركم (قوله نانا) أي قال
 ذلك نانا كيد التنبيه السامع على احضار فهمه (قوله قالوبلى) أي أخبرنا
 (قوله الاشرار بالله وعقوق الوالدين) أي هي الاشرار الخ وهذا يدل على انقسام
 الكبار في عظمها الى كبير وأكبر ويؤخذ منه ثبوت انه فاسد لان الكبيرة
 بالنسبة اليها أكبر منها وقوله وعقوق الوالدين بان يفعل الولد ما يتأذى به نأذا
 ليس بالدين ولا يلزم كون هذه المذكورات أكبر الكبار استواءا وتفاوتا في نفسها
 كما اذا قلت زيد وعمر أفضل من بكر فانه لا يقتضى استواءا زيد وعمر في الفضيلة بل
 يحتمل ان يكونا متفاوتين فيهما اما الاشرار أكبر الذنوب المذكورة وقوله وكان متكبيا
 فجاس أي نأ كيدا للحرمة (قوله فسأل الاوقول الزور) وفصل بين المتعاطفين
 بحرف النية والاستفتاح تعظيما للشأن الزور لما يترتب عليه من المفساد وانما في
 الاول الى الزور من اضافة الموصوف الى الصفة وقوله وأنشهادة الزور قال ابن
 دقيق العيد يحتمل أن يكون من انفس بعد العام لكن ينبغي أن يجعل على التأكيد
 فانه لو حملنا القول على الاطلاق لزم أن يكون الكذبة الواحدة مطلقا كبيرة وإيس
 كذلك وراتب الكذب متفاوتة بحسب تفاوت مفسده (قوله فإزال يكرهه)
 قال أنس فإزال عليه السلام يكرهه (قوله حتى قلنا نية سكت) أي شفقة عليه
 وكرهية لما يترجمه (قوله وهي كل محرم) أي من قول أو فعل كما يفيد نية فاذا كان
 الامر به كما تعلم أنه نفسير للفا حشة من حيث هي لاختصاص التمسى عنه اذ هو فرد
 منها وهو القول بدليل قوله صون اللسان (قوله أن تقول في غيبته ما يكره) أي
 يقول في غيره في غيبته ما يكره أي من شأنه فخرج ما اذا كان الانسان يكره أن يذكر
 بطاعة لان هذا مدح والمدح ليس شأنه ذلك كما أفنى به شيئا وهو الموافق لما بحثه
 الهنبي في شرح المهاج وجرم به التوروى اذ كارهه عليه فاذا مدحه بما يكرهه
 وليس فيه فيجزم من جهة أنه كذب لامن جهة أنه غيبة قاله عجم ولا فرق بين

(و) من القرائض صون
 اللسان عن شهادة (الزور)
 لما صح أنه صلى الله عليه
 وسلم قال ألا أنبؤكم بأكبر
 الكبائر ثلاثا قلنا بلى
 يا رسول الله قل الاشراك
 ما لله وعقوق الولدين وكان
 منكبه فبأس قال الاوقول
 الزور والاشهادة الزور
 فإزال يكرهه حتى قلنا نية
 سكت (و) من القرائض
 صون اللسان عن (الفحشاء)
 أي الفاحشة وهي كل محرم
 (و) من القرائض صون
 اللسان عن (الريبة) وهي
 ان يقول الانسان للانسان
 في غيبته ما يكره ان يسمعه
 ولو كان - قال انه قد تعلى
 ولا يفتب بضمك به هنا

أن يكون ذلك في بدنه أو دسسه أو خلقه أو زواله أو ولده أو والده أو زوجه أو خادمه
أو حرقة أو لونه أو مملوكه أو غير ذلك مما يتعلق به ولا مفعول لم يقل الشارح أن
يقول إذا لفرق بين أن تصكون ذكرته بل غفلت أو كتابك أو اشترت إليه بيدك
أو وأسلت أو قلبك والمراد عقد القلب وحكمه على الغير بالسوء وأما الخطر القلبي
فمفعول عنه وهي من الكبار عندنا معلقة أخلاقا لا شافية القائلين بأن غيبة العالم
وحامل القرآن كبيرة وغيبة غيرهما صغيرة وقوله في غيبته وأما في حضوره فلا يقال
فيه غيبة ولا فرق في المحكم (قوله والاجماع على تحريمها) لم يذكر السنة وقد
ذكره في التحقيق بقوله وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم أن تدرون ما الغيبة قالوا
الله ورسوله أعلم قال ذكرك أخاك بما يكره (قوله والمستمع لها كقائلها) أي
فيجب على كل من سمعها ألا ينسبها لغيره فاعلم أن لا يخفى منه والأوجب عليه مفاصلة
مع الأذكار بقلبه فإذا كان يتمدح بما شأه أن يكره كسارق أو محارب فهو غير حرام
في حادثة الغيبة لما جهتان أحدهما من حيث الإقدام عليه والأخرى من حيث
أذية المقتاب فالأولى تنفع فيها التوبة بمجرد ما هو والثانية لا بد فيها مع التوبة من طلب
عفو المقتاب عن صاحبها ولو بالبراءة المجهول متعلقها عندنا (قوله وهي نقل
الكلام الخ) أي كان يقول فلان يقول فيك كذا قال الغزالي إنما يطلق
في الغالب على هذا وليست مخصوصة بذلك بل حذوها كشف ما يكره كشفه
سواء كرهه المنقول عنه أو المنقول إليه أو نالت وسواء كان الكشف بالقول
أو الكتابة أو الرمز أو الأيما أو نحوها وسواء كان المنقول من الأقوال أو الأعمال
وسواء كان عيبا أو غيره فحقيقة النية إفشاء السر وهتك الستر عما يكره كشفه
(قوله على وجه الفساد) الإضافة للبيان (قوله لما رواه أبو الشيخ الخ) هو
لقب للحافظ عبد الله بن محمد بن جعفر الأصماني (قوله الممازون) الله يرتعيب
الإنسان بحضوره والمترد عليه بغيره وقيل بعكسه (قوله والمشاؤون بالنيمة)
هذا محل الشاهد (قوله الباغون) أي الطالبون (قوله البرأ اجمع برى على
وزن فعلا قال الله تعالى أنارأ منكم الآية وقوله ألغنت هو البرأ مفعولان للباغين
أي الطالبون الغنت للبرأ الخ قال في النهاية ألغنت المشقة والفساد والهلاك والاسم
والغلط والخطأ كل ذلك قد جاء وأطلق ألغنت عليه والحديث يحتمل كلاهما
وفي بعض النسخ العيب بدل الغنت (قوله يحشرهم الله في وجوه الكلاب) أي
في صورة الكلاب قال بعض الأئمة وقد بحث عن فاعله فلم يوجد قط الأول ونا
تبيينه استدل بالحديث على تحريم النيمة وسكت عن السكت والاجماع

والاجماع على تحريمها
الأن في مسائل ثانی والمستمع
لها آقائلها (و) من الفرائض
صون اللسان عن (النهمة)
وهي نقل الكلام عن
المتكلم به إلى غيره على وجه
الافساد لما رواه أبو الشيخ
من قوله صلى الله عليه وسلم
الممازون والممازون
والمشاؤون بالنيمة الباغون
للبراء الغنت يحشرهم الله
في صورة الكلاب

فنقول قال في التحقيق أما الكتاب فقولته تعالى ما يلفظ من قول الأله به رقيب
عقيد وقال تعالى ويل لكل همزة ثم ذكر السنه ثم قال وأما الإجماع فقال الحفاظ
المندري أجمعت الامة على تحريم النيمية وانها من أعظم الذنوب عند الله عز وجل
انتهى تأمله (قوله عن الباطل كله) أي من الأقوال بدليل قوله صون
الاسان وجمع الباطل بواطل وبطل الشيء يبطل بطولا وبطلا وبطلانا
بضم أو ثاء أي فسد أو سقط حكمه (قوله وهو خلاف الحق) أي فطفه على
ما قبله من غطف العام على الخاص (قوله أكثر من أن يحصى الخ) ضمنه معنى
أبعد أي شديد البعد من الإحصاء أي الضبط كان من الأقوال كالسب والامتن
والهذف أو من الأفعال كالغصب والخيانة والسرقة والخديعة والغش والاهو
وتأخير العبادة عن وقتها اختيارا أو الإحلاق كالعجب والكبر والحقد والحسد
(قوله ومنه كثرة المزاج) أي ومن الباطل الذي صون اللسان عنه واجب
(قوله كثرة المزاج) علمه الأقفهسي بقوله لانه يؤدي الى رفع الهيبة والشر وقال
بعض الحكماء لا تمزج الشريف فيعترك ولا لدني فيعترى عليك إلى أن قال
ويستأن على ترك هذه الأشياء بالخلوة ومجانبة الناس انتهى بتبينه التاهيل
المدكور بفتح الوجوب المذهبي له وأما ذنوة المزاج ليست من الباطل ولذا وقعت
من النبي صلى الله عليه وسلم بتبينه المزاج بكسر الميم مصدر ما زحنته من باب فاعل
وبضم الميم اسم من مزح مزحان باب ففعر ومزاحة بالفتح (قوله استدلالا لما تقدم) أي
أي من قوله ومن الفرائض صون اللسان عن الكذب وأنت خير بانهما لا يتجان
خصوص المذمى وهو الفرضية (قوله من كان يؤمن بالله) أي الإيمان الكامل
(قوله قبل الخ) حاصل ما فيه أن ظاهرا الحديث أنه بخير بن قول الخير أو السكوت
عنه وهذا غير صحيح فلا يبقى على ظاهره لأن الكلام قد يكون واجبا كالامر
بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك من الواجبات فلذلك أقول واختلفوا
في تأويله بما أشار إليه المصنف (قوله قيل أو بمعنى الواو) أي فيكون مطروبا
بالامر بن فعل الخير أو السكوت عن الشر وقوله وقيل معناه ما صله أن التغيير بين فعل
الخير أو الصمت عن الشر لا الصمت عن فعل الخير كما هو معنى الاشكال (قوله من
حسن الخ) إنما قال من حسن لأن ترك ما لا يعني ليس هو الاسلام ولا جزء منه بل
هو صفة من صفاته لأن المعنى من أوصاف الاسلام الحسنة وأترد كرا الاسلام على
الإيمان لأن الاسلام عبارة عن الانفال الظاهرة وهي اختيارية بخلاف الباطنة
الراجعة للإيمان فهي اضطرارية مانعة لما يخلفه الله في انغوص والياء من لا يعنيه

(و) من الفرائض صون
الاسان (عن الباطل كله)
وهو خلاف الحق والباطل
أكثر من أن يحصى ومنه
كثرة المزاج ثم ذكر حديثين
يحيج استدلالا لما تقدم
أحدهما ما في الصحيحين
قال (قال الرسول عليه)
الصلاة والسلام من كان
يؤمن بالله واليوم الآخر
فليقل خيرا أو يصمت (قيل
أو فيه معنى الواو والمعنى
فليقل خيرا أو يصمت عن
الشر وقيل معناه فليقل
خيرا باتباعه أو بصمت
عن شر يعاقب عليه
(و) الآخر ما رواه مالك
واترمدى أنه عليه الصلاة
والسلام (قال من حسن
الاسلام المـ تركه
مالا يعنيه)

والذي لا يعينه كل ما لا تعود عليه فيه منفعة لذنبه ولا آخرته (٤٠٠) والذي يعينه ما يخاف فيه فوات الاجر

(وحرّم الله سبحانه وتعالى
دماء المسلمين) بقوله تعالى
ولا تقتلوا النفس التي حرم
الله الا بالحق (و) حرم الله
تعالى (أموالهم وأعراضهم)
بقوله تعالى ولا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل
وقوله صلى الله عليه وسلم
ان اربى الربا عند الله
استئصال عرض المسلم
والاستئناء في قوله (الا
تقها) راجع للامور
الثلاثة فتحق الاموال ما تقدم
من قوله ومن استهلك عرضا
فعلبه قيمته وحق الاعراض
ما يأتي من قوله ولا غيبة
في هذين في ذكر حالهما
وحق استباحة الدماء
ما اشار اليه بقوله (ولا يجل
دم امرء مسلم الا ان يكفر
بعد ايمانه) بعد الاستئناء
ثلاثة أيام (أو يزني بعد
احصائه أو يقتل نفسا بغير
نفس أو فسادا في الارض)
وهو الحاربة (أو يرق) أي
يخرج (من الدين) مروق
السهم بأن يعتقد اعتقاد
أهل الأهواء الذين قال فيهم
النبي صلى الله عليه وسلم
يمرقون من الدين كما يرق
السهم من الرمية (ولتكف يدك)

ومن يعينه مقتوحة (قوله كل ما لا تعود عليه) دخل فيه ما يفعل بغير التردد
فانه مما لا يعنى (قوله ولا آخرته) عطف تفسير زائد في التحقيق بعد قوله ولا آخرته
أو دنياه الموصلة لا آخرته فحاصله أن ما يعنى ما وصل لا آخرته أو دنياه الموصلة
لا آخرته ويمكن أن يقال أنه أراد بقوله ولا آخرته بحسب الانتهاء فيكون ما زاده
في التحقيق ولا يكون عطف تفسير (قوله ما يخاف فيه) أي في تركه فوات
الثواب أي ما يعتقد في تركه فوات الثواب (قوله دماء المسلمين) قال قت ومن
دمائهم جراحاتهم وكذا دماء أهل الذمة والمعاهد (قوله وأموالهم) وكذا أموال أهل
الذمة (وحقيقة المال كل ما يملك شرعا ولو قل (قوله وأعراضهم) جمع عرض بكسر
العين موضع المدح والذم من الانسان وعلم بما قررنا أن مفهوم المسلمين معطل
بالنسبة للمجناية على النفس وعلى المال بخلاف الاعراض أي فلاشيء في اعراض
الكفار كما قال ابن عمر عن ابن وهب لا يجل عرض الكافر قال وهو داخل في قوله
تعالى وقولوا للناس حسنا وهو من الناس انتهى والنفس أميل لقول ابن وهب
(قوله ان أربا الربا الخ) أي ان أشد الربا وأعظمه وأراد بالربا المربح والمجازاة (قوله
استئصال عرض المسلم) أي اعتقاد حليته هذا مدلوله لأنه ليس مجرد لان المراد
التكلم في عرضه لكن لما تكلم في عرضه كأنه مستقل له فإذا أطلق الاستئصال
عليه (قوله وحق الاعراض الخ) أي فلما تجاوز ذلك صار من حقه أن يتكلم
فيه والعرض قال ابن القاص كنهاني في شرح الاربعين عرض الرجل قيل نفسه
وقيل حسنه (قوله وحق استباحة الدماء) السنين والتناء ليست بالمطلب بل
زائدان لئلا يكيد (قوله أو فساد الخ) كذا الرواية بالجر والمعنى أو كان ذافساد
(قوله وهو الحاربة) تفسير لفساد وهي قطع الطريق لمنع السلوك كما هو معروف
(قوله أي يخرج) تفسير يـ مرق وعدل عن يخرج الواضع اقتدا بالحديث (قوله
بأن يعتقد اعتقاد أهل الأهواء) أي فالمراد هنا الخروج من اعتقاد أهل السنة
إلى اعتقاد أهل الأهواء أي أهل الميل المذموم ذم أقويا وهم معتقدون بالكفر
كاعتقاد أن الله جسم كالأجسام أو أنه لا يعلم الأشياء مفصلة أو لا يعلم الأعداد
وجودها أو ما المعتزلة فلا يكفرون بل يؤذون حال قت وهو راجع إلى التكفر
بعد الإيمان (قوله يمرقون) في المصباح مرق السهم من الرمية مروقاً من باب قعد
فقد من الجانب الآخر انتهى والرمية ما يرمى من الحيوان ذكرها كان أو أنثى
والجمع رميات ورمایا مثل عطية وعطيات وعطايا وأصلها فاعيله بمعنى مفعولة
كأن ذكر ذلك فيه أيضاً (قوله التي هي نعمة الخ) ذكر ذلك تأكيذا للكذب (قوله

لا يجل

السهم من الرمية (ولتكف يدك) التي هي نعمة من الله عليك

(عن مالا يجل لك) تناوله (من مال) (٤٥١) كالسرقة (أو مباشرة) (جسد) غير جسد الزوجة والامة

مما يجل له ذكره كان أو
 أنتى أو فرج بهيمة (أو)
 مباشرة (دم) قتلا أو جرحا
 أو كتابة مالا يجوز فعله أو
 النطق به (ولا تنع بقد ميك
 فيما لا يجل لك) المشى اليه
 كالزنا (ولا تبشر بفرجك
 أو بشي من جسدك مالا
 يجل لك) كالزنا (قال الله
 سبحانه وتعالى) (والذين هم
 لغفروهم حافظون الى قوله
 فأولئك هم العادون وحرّم
 الله سبحانه) (وتعالى
 (الفواحش ما ظهر منها)
 على الجوارح (ومابطن)
 في الضمائر بقوله تعالى قل انما
 حرم ربى الفواحش ما ظهر
 منها وما بطن والاثم قيل
 الاثم الخمر (و) حرم الله
 سبحانه وتعالى (ان يقرب
 النساء في دم حيضهن أو)
 في دم نفاسهن) بالجماع
 في الفرج لعله تعالى
 ولا تقربوهن حتى يطهرن
 وانعقد الاجماع على ذلك
 وأما الاستمتاع بما فوق الازار
 فجاءت اقاويله بما تحته في غير
 الفرج قولان مشهورهما
 المع (وحرّم) الله سبحانه
 وتعالى (من النساء ما تقدم
 ذكرنا) في باب الكاح وهو قول
 حرم الله سبحانه وتعالى من النساء ما يعا بالقرابة وسبعاء الرضاع والنصهر الخ
 لا يجل لك تناوله) اشارة الى ان الحل انما يتعلق بالفعل الذي هو تناول الشيء
 لانفس ذلك والاحسن أن يجعله مدخول من بان يقول من تناول مال لكونه قوله
 أو مباشرة جسد معطوف عليه التي هي فعل (قوله كالسرقة) تفسير لتناول المال
 أو للمال ان أريدها المسروق (قوله بما يجل له) أى من جسد ما يجل له كان
 الذي يجله ذكره أو أنتى (قوله أو فرج بهيمة معطوف على جسد تأمل (قوله
 قتلا أو جرحا) أى كانت مباشرة الدم قتلا الخ (قوله أو كتابة) معطوف على تناول
 مال والتقدير والتكف يدك عما لا يجل لك من تناول مال أو كتابة قد تبر (قوله لك
 المشى اليه) أى الذى هو السعي وعدل عنه دفعا للثقل الحاصل بتكرار عين اللفظ
 (قوله كالزنا) تفسير لمباشرة الفرج وأدخل تحت الكاف اللواط والاستمنا
 باليد (قوله فأولئك هم العادون) أى المتجاوزن الى مالا يجل لهم (قوله الفواحش)
 قال نت وهى كل مستحبة من قول أو فعل (قوله في الضمائر) أى القلوب جمع
 ضمير بمعنى القلب فيه دخل فيما بطن الغيبة بالقلب (قوله قيل الاثم الخمر) أى
 وقيل كل محرّم (قوله في دم حيضهن) أى زمن خروج وجه وكذا بعد انقطاعه
 وقبل الغسل وكذا يقال فيما بعد الاولى حذف الدم ويراد بالنفاس تنفس الرحم
 فيحرم جماع المرأة التى تلد الولد ما قبل الغسل (قوله بالجماع في الفرج) لا مفهوم له
 على الرجوع كما يؤوله اذ لا يجل التمتع بغير النظر بما بين السرة والركبة ولو بغير
 الوطى ولومن فوق حائل وأما المظهر فلا حرج (قوله حتى يطهرن) قال لمفسر
 فعل التشديد يغتسلن أصله يطهرن أدغمت التاء في الطاء وعلى التخفيف ينقطع
 دمهن انتهى أى ولا بد من الاغتسال ولذا قال نت والنع عند مالك حتى ينظرون
 بالماء لقوله تعالى فاذا تطهرن (قوله وانعقد الاجماع على ذلك) أى على
 منع قربان النساء في دم حيضهن أو نفاسهن واختلف في علة المنع فقيل تعبد وقيل
 خيفة أن يكون الولد من ذلك الوطى فيضاف عليه الجذام والبرص والقرع
 وقيل خيفة ما يصاب الوالى من الاذى ذكره في التحقيق (قوله وأما
 الاستمتاع بما فوق الازار الخ) يتبادر منه أى من قوله وبما تحته الخ انه أراد
 بما فوق الازار أى كان بين السرة والركبة وأراد بما تحته أى ما عدا الفرج مما
 بين السرة والركبة أى من حيث حكم كآبته الخلف المذكور مع أن ما بين السرة
 والركبة يحرم الاستمتاع به ولومن فوق حائل ولولا حكم كآبته الخلف قلته المراد
 بما فوق الازار ما فوق السرة والمراد بما تحته ما بين السرة والركبة وخلافه أن
 التمتع بما فوق السرة أو نزول عن الركبة أو بهيمة فلا حرج ولو بالوطى بغير حائل

(وأمر) الله سبحانه وتعالى المؤمنين (بأكل الطيب) بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم والامر للوجوب والمراد بالاكل هنا الانتفاع (وهو) أي الطيب (الحلال) والحلال ما لم يتعلق به حق لله تعالى ولا حق لغيره وهو ما جهل أصله فاذ اعلمت ان الله تعالى أمرنا بالاكل الطيب (ولا يحل) لك أن تأكل الاطيبا أي حلالا قال ابن عباس لا يقبل الله صلاة من في بطنه حرام وعنه أيضا من أكل لقمة حرام لم يقبل الله منه عمه أو دينه صبا (ولا) يحل لك (أن) تأكل الاطيبا أي حلالا (ولا) يحل لك (أن) تأكل شيئا من الدواب (الاطيبا) أي حلالا فركوب الدابة الفسوة والمشتقات بمال حرام حرام (ولا) يحل لك (أن) تسكن الاطيبا فلا يجوز سكني ما شترى بمال حرام ثم أشار إلى ضابط ذلك كماه بقوله (وتستعمل سائر ما تنفع به طيبا) أي حلالا (ومن وراء ذلك) أي الحلال

تنبه ما ذكره من الحرمة لا يخص المسلم بل الكافر كذلك فيجزم على زوجها الاستمتاع من قبل غسلها ويجزها عليه حتى يحل لها الاستمتاع بها فتلها المجزونة وان لم تنفع النية لان النية لا تجب الا في الغسل للصلاة لانه الذي يرفع الحدث وأما الذي يحل الوطى فلا (قوله المؤمنين) لا ينبغي أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة فالتخصيص بالمؤمنين لان شأنهم الامتنال (قوله والمراد بالاكل الانتفاع) أي لاحتقيقه أي لاجل ان يشمل ما فرعه عليه من قوله فلا يحل لك الخ واحترز بقوله هذا عن قوله فلا يحل لك أن تأكل الاطيبا فان المراد به حقيقة بقى شيء وهو ان الرزق ما انتفع به بالفعل كان حراما أو حلالا فثبت ذلك لا معنى لاضافة الطيبات للمأمور باصكلمها ما انتفع به بالفعل والجواب انه مراد بقوله ما رزقناكم أي ما كان يصدق ان يكون رزقا لكم لا انه رزق لكم بالفعل فتدبر (قوله ما لم يتعلق به حق لله الخ) أما الذي يتعلق به حق مخلوق فظاهر وأما الذي يتعلق بحق الخالق كشراب الخمر أو قمار الحلال بقوله ما لم يتعلق به حق الله تعالى (قوله ما جهل أصله) هذا هو الغمض وقيل ما علم أصله وقيل ما علم أصله قال الفاكهاني لا ينبغي اليوم لاحد أن يسئل عن أصل شيء فان الأصول قد فسدت واستفكمت فسادها بل يأخذ الشيء على ظاهره اشرع أولى له من ان يسئل عن شيء فيتعين له تحريمه ثم يحتاج اليه فيأخذه مع حله بجرمته أو شبهته والذي عذري في هذا الزمان أن من أخذ بقدر الضرورة لنفسه وعياله لم يكن حراما ولا شبهة انتهى (قوله لم يقبل) القبور أخص من الاجزاء فان القبور هو أن يكون العمل سببا للحصول الاخر والقرب من الله تعالى والاجزاء كونه سببا لسقوط التكليف عن الذمة فصلاة هذا من اجل سببها لا سببها في سقوط التكليف لا يمكن لاجل علمها (قوله أربعين صبا) وذلك لانه يبقى في عروقه وأعضائه أربعين يوما أمامه السيوطي في حاشية الترمذي (قوله مشتهات) أي بين الحلال والحرام وهي ما اختلف العلماء في حلالها وحرمها وقيل ما لم يرد فيها نص بتحريم ولا تحليل (قوله الحمى) الحل المحمي لغيره أي الذي يحرمه صاحب الشوكة ويمنع غيره من الرعي فيه والافسد من الحديث الدلالة على اجتناب التشابه والافتقار على استعمال محقق الحل (قوله من تركها سلم) أي تحققت سلامته أي وفاعل التشابه لم تتحقق سلامته لانه لما طرق لفعله من فعل الحلال المحض لا يامن من ان يتطرق لفعله الحرام المحض (قوله يوشك) أي يقرب قال في التحقيق أي يبرع أن يقع فيه فاذا وقع فيه فانه يخاف عليه من سطوة صاحب

الحج فشه أصل الشبهة لانه يسرع الى أخذ الحرام ومن ترك أخذها منه غلبة
 النوع في الحرام (قوله أى أخذ الحج) أى فليس المراد حقيقة الاكل بل الاخذ وانما
 عبر عن الاخذ بالاكل لان الغالب فيما يكتسب انما يراد بالاكل كما أفاده في التحقيق
 (قوله المال) أى المملوك لا غير اختيار احترام اعن نحو السمك ونحو الجبال وعن حال
 الضرورة لوجوب مواسات المضطر (قوله ومن وجوه الباطل) أى أنواع الباطل
 (قوله استيلاء عادية) أى قاصدة لك الذات على وجه يمكن معه الغوث فتخرج
 الخرابه فليست غصباً شرعاً واذ قصد أخذ المنفعة فقط فان قصد أخذ المنفعة فقط
 تعد لا غصب شرعاً (قوله ومنه التعدي الحج) أى ومن الباطل أى ومن وجوه
 (قوله التعدي في العارية) والكره كان يزيد على المسافة المسترطة فيهما أو يزيد
 في الحمل (قوله ومنه الخيانة) أى الباطل على ما تقدم وكذا يقال فيما يأتي
 (قوله ان يحون الرجل) أى مثلاً ذمته المرأة (قوله في أمانته) أى فيما اتهم عليه
 من نفس أو غيره فاقوله أو في نفسه أو بمعنى الواو من عطف الحاصل على العام
 (قوله أو في نفسه) أى كان يقتله أو بفعل فيه فاحشة (قوله أو في أهله) كان
 يزني فيه ولو كان الغير كافراً (قوله وهو الزيادة في الثمن) أى كان يبيعه ربوا
 بمثل متفاضل فهو زيادة في الثمن اذ يصح ان يجعل كل منهما ثمناً ومثماً وكان يكون
 عليه ديناران ثمن سلعة الى أجل فيأخره الى أجل آخر زيادة دينار مثلاً ولا يخفى
 ان في هذا تأخير للأجل أيضاً فلاولى الآية قول وهو كما تقدم أمراً بافضل أو نساء
 وحاصلها ان قوله الزيادة في الثمن أو الاجل أى على وجه غير سائغ (قوله أى
 الحرم) هذا تفسير لغوى فقد قال في المصباح السحت بضمين واسكان الثاني
 تخفيف كل مال حرام لا يحل كسبه ولا أكله انتهى ولا يخفى انه بهذا التفسير شامل
 للمعصوب وغيره واذ اتق ذلك فقوله ومنه السحت أى ومنه أخذ السحت لان
 الحديث في أوجه الباطل فنذكر (قوله قبل هو الرشوا) ليس قصده التضعيف أى
 وقيل هو الرشوا فيكون إشارة الى تفسير آخر أو ان المراد ليس المراد بالسحت
 كل مال حرام بل هو الرشوا الى آخر ما ذكر فلا يكون إشارة لتفسير آخر وقوله
 الرشوا كذا في ما وقت عليه من الفسخ بالالف والذي في غيره بالماء وكذا
 في المصباح بالماء (قوله وعن الجاه) هو ما يأخذه الرجل من غيره على وجه
 شفاعته سواء اشترطه الشافع على المشفع له أم لا وفي ذلك ما يأخذه كبير المسلمين
 على أن يخرجهم من موضع الخوف الى موضع الامن بخلاف ما ذكره السائر غيره
 ليدله على الطريق فان ذلك جائز من غير خلاف (قوله والسؤال للتكبير) أى

(وهرم الله سبحانه) وتعالي
 (أكل) أى أخذ المال
 بالباطل) وهو ما لا يباح
 شرعاً (ومن) وجوه الباطل
 الغصب) وهو استيلاء يد
 عادية على مال الغير (و) منه
 (التعدي) في العارية
 والكره (و) منه (الخيانة)
 وهو ان يحون الرجل غيره في
 في أمانته أو في نفسه أو في أهله
 أو في ماله (و) منه (الربا) وهو
 الزيادة في الثمن أو الاجل
 (و) منه (السحت) أى
 الحرام قيل هو الرشوة وهو
 ما يأخذه الشاهد على
 شهادته والقاضي على
 حكمه وعن الجاه والسؤال
 للتكبير ونحوه

(و) منه (القمار) وهو ما يأخذ به بعضهم من (٤٥٤) بعض على لعب الشطرنج ونحوه

وسأل من الناس لاجل تسكين بيماله للاحتياج ونحو ذلك أى كهر البغي وهو ما تأخذه المرأة على فرجها بمن بزني بها (قوله ومنه القمار الخ) قال في المصباح فامرته قارامن باب قائل وقمرته قرامن باب قتل غلبته انتهى أى اذا لعب الشطرنج ونحوه معاملة فقولوه وهو أى كالزبد والطاب ونحو ذلك فكل ذلك حرام واربون شئ (قوله الغرر الكثير) أى كشره الطير في الهواء والسمل في البحر وقوله لان البيعات لا تنفك عنه أى ان كل بيع لا يرد به من غرر يسير أى كما محبوب المبيعة فانها لا تخلوا من نحو طين ولا ينجى ان من جملة الغرر القفر وان كانت عبارة لا تشبه شرب الماء من السماء ودخول الحمام مثلاً (قوله وهو خلط الخ) ومن الفش تالطج الثوب بالنساء وسقى الحيوان بالماء عند ارادة بيعه بعد اطعامه شيئاً من الخ (قوله الخديعة بالكلام الخ) أى ليتوصل الى غرض دينوى كان يقول من يتعاطى البيع لرجل قدم عليه فها مبارك حصل انكم قصده التوصل الى ان يشتري منه (قوله أو بالفعل) أى مكان يأتي له بالماء كقول بأكله وقوله وفسرت بالخديعة أى فيكون من عطف المرادف * تنبيه * من استعمل شيئاً من أنواع الباطل كفران كانت المحرمه معلومه من الدين ضرورة ويجب التوبة ان كان غريمه مستعمل ويجب رده أو عوضه لربه أو وارثه حيث عرف والا تصدق به على الفقراء (قوله ما عدا مئة البحر) أى الذى لا يعيش الا في البحر فان ميتته تؤكل من غير خلاف (قوله أى أكله) لان الاحكام انما تتعلق بالافعال وضميره عائد على لحم الخنزير وقوله أو كل شئ * منه أى من الخنزير فقد قال الشيخ زروق هذا المفهوم له بل كل شئ من الخنزير حرام أكله اجماعاً أى خنزير البر لا البحر فانه يؤكل * تنبيه * اختلاف في تحريم هذه الثلاثة فقيل تعبد وقيل معقول المعنى فالميتة يخاف على أكلها الانها سم والدم لانه يسمى القلب ولحم الخنزير لانه يذهب الفيرة (قوله ورفعت عليه الخ) تفسير لا لاله الا الله (قوله معارضته) وجه المعارضة ان من جملة طعام أهل الكتاب ذبائحهم لقصد عيسى مـ لا أى فيكون مفيد الحل ما ذبح لغير الله (قوله بأن ما قال هنا محمول على ذبائح الجوس) أى فذبيحة الجوس لا تؤكل وان لم يهل عليه اراساً أى وان لم يذكر اسم شئ عليها مطلقاً وعلى هذا فيكون عطف قوله أحكل ما ذبح لغير الله به على ما قبله من عطف

(و) منه (الغرر) الكثير دون البسير لان البيعات لا تنفك عنه (و) منه (الفشى) بكسر الفين المعجمة وفشها وهو خلط الجنين بغير جنسه أو بجنسه الذى (و) منه (الخديعة) بالكلام أو بالفعل (و) منه (الخلافة) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام وفسرت الخديعة (وحرم الله سبحانه وتعالى) (أكل الميتة) ما عدى ميتة البحر (و) حرم الله سبحانه وتعالى (أكل (الدم) حرم (لحم الخنزير) أى أكله وكل شئ * منه (و) حرم (أكل (ما اهل لغير الله به) أى ما ذبح ورفعت عليه الاصوات بغير ذكر الله تعالى مثل ان يذكروا عليه اسم المسيح (و) حرم الله سبحانه وتعالى (أكل (ما ذبح لغير الله) (كالا صنام وفي كلامه هنا مع ما تقدم من قوله في انشاء ما ولا بأس بأكل طعام أهل الكتاب

ويبقى ما في الضحايا على اطلاقه (و) حرم الله سبحانه وتعالى كل (ماء) أي الذي (أعان على موته تردى) أي سقط
من علو إلى سفلى مثل أن يسقط (٤٥٥) (من جبل) ويذكر كي فلا يؤكل لانه لا يدري هل مات من الذكاة

أو من السقوط (أو) أي

وكذلك حرم ما أعان على

موته (وقد) أي روية

(بعض أو غيرها) كالخبر

(و) حرم الله سبحانه وتعالى

(المنفعة) أي أكلها وهو

ما تحب (بجبل أو غيره)

مثل أن تخفق بين عودين

والدليل الذي أشار إليه

في تحريم هذه الأشياء

قوله تعالى حرمت عليكم

الميتة الخ الآية وتحريم

هذه الأشياء في كل وقت

وحال (الآن يضطر إلى)

أكل (ذلك) فإنه لا يحرم

أكلها (كالمضطر لا كل

الميتة وذلك) أي تحريم

أكل الميتة وما ذكر

معه (إذا صارت بذلك)

الفعول الذي هو التردى

أو الوقذ والخفق (إلى حال

لأحياء بعده) عادة فإذا

وصلت إلى هذه الحالة

(فلا ذكاة) تؤثر (فيها)

ظاهره سواء أذنت مقابلتها

أم لا (ولابأس للمضطر)

الذي بلغ الجوع منه مبلغ يحتاج به على نفسه الملاك (أن يأكل الميتة) من ما كول اللحم في السفر والحضر لقوله

تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه والاجتماع على إباحته عند الضرورة والمشهور عدم جواز أكل ميتة

الآدمي وظاهر قوله ولا بأس أن ترك الأكل أفضل وليس كذلك بل هو واجب كما قال مالك لقوله تعالى ولا تأكلوا

أنفسكم (و) إذا أكل لا بأس أن (يشبع) منها على ما به الفتوى (ج) وعند مالك لا يأكل إلا ما يسد رمقه

الغابر (قوله ويبقى ما في الضحايا على اطلاقه) حاصله كما وظهر أن ذبائح أهل
الكتاب تؤكل مطلقاً أهل عليها غير الله أولاً وليس كذلك والحاصل أن ذبح
الكتاب لا يجوز إذا أهل به لغير الله ونج المحرم لا يجوز مطلقاً (قوله في تحريم هذه
الأشياء الخ) وسكت عن النطيحة وهي المنطوحة وأكيلة السبع وهي التي
يضر بها السبع وحكمها حكم المتردية كذا ذكر في التحقيق (قوله ظاهر الخ) أي
وهو خلاف المذهب أي والمذهب التفصيل فإن أذنت مقابلتها تحقيقاً أو شكاً
لم تعد الزكاة فيها وأما إذا تم تغذم مقابلتها لتحقيقاً فالزكاة مفيدة فيها وإن أس من
حياتها (قوله الذي يبلغ الخ) أي بحيث لو لم يأكل منه لحصل له الملاك وحاصله
أن الإنسان إذا خاف على نفسه الملاك بأن علم ذلك أو ظنه فإنه يسأل في هذه
الحالة الأصل من الميتة ولا يشترط أن يصل إلى حالة يشرف فيها على الموت لأن
الأكل حينئذ لا يفيد أي ويشرب من المياه الفعسة سوى ميتة الآدمي والجمادات لا
لا تقيد بل ربما زادت العطش إلا ساعة غصة عند عدم ما يسبقها غيره ويصدق
أنه فعل ذلك الغصة أن كان مأموماً لا قرينة فيجعل عليها (قوله من ما كول اللحم)
فيه نظر إذ لا فرق بين ما كول اللحم وغيره ما عدا ميتة الآدمي (قوله في السفر
والحضر) أي فيجوز للمضطر أكل الميتة ولو كان عاصياً بسفره بخلاف قصر الصلاة
والعطر في رمضان (قوله لقوله تعالى فمن اضطر) دليل على إباحة أكل الميتة
(قوله غير باغ) أي لذة والشهوة كافي بعض المفسرين وقوله ولا عاد أي ولا متعذراً
بأكلها بأن يجد غيرها أي فيكون قوله غير باغ الخ حالاً مؤكداً لاسيما أن له أن
يشبع ويتزود ولو كان عاصياً بسفره (قوله عدم جواز أكل ميتة الآدمي) ومقابلته
الجواز أي وقد صحح ولا فرق بين ميتة المسلم والكافر في الحرمة وهل هي تعبد
وهو المشهور أو لا لأنه لما قيل إذا ماتت صارت مما تقدم الميتة على صيد المحرم
والخنزير على المشهور (قوله بل هو واجب) وأجيب بأن لا بأس بمعنى الإذن أي
وإنما عبر بما ذكره تعالى لأنه لا يظهرها إلا بإباحة فتدبر (قوله على ما به الفتوى)
أي وهو قول الأكثر (قوله وعند مالك) مقابل لما به الفتوى وقول مالك هذا
ضعيف (قوله ويتزود) أي إلى محل يقطن فيه وجود ما يعني عنها من المباح ولو

الذي بلغ الجوع منه مبلغ يحتاج به على نفسه الملاك (أن يأكل الميتة) من ما كول اللحم في السفر والحضر لقوله
تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه والاجتماع على إباحته عند الضرورة والمشهور عدم جواز أكل ميتة
الآدمي وظاهر قوله ولا بأس أن ترك الأكل أفضل وليس كذلك بل هو واجب كما قال مالك لقوله تعالى ولا تأكلوا
أنفسكم (و) إذا أكل لا بأس أن (يشبع) منها على ما به الفتوى (ج) وعند مالك لا يأكل إلا ما يسد رمقه
خاصة وهو الذي نهي عليه صاحب المختار (و) أخذ هذا أيضاً دل على أن (يتزود) منها

فقال مالك له ذلك وقيل ليس له ذلك وإذا قلنا بالاول (فانه) (٤٥٦) (ان استغنى عنها طهرها ولا بأس

بالشراء في ذمته) (قوله فقال مالك له ذلك) وهو الرجح وإذا تزوج من خنزير لم يجده سواء ثم وجد ميتة تقدم عليه عند الاجتماع طهره وأخذ الميتة (قوله طهرها) أي وحدها (قوله ولا بأس بالانتفاع الخ) الامن خنزير لانه تده وأدى لشرفه قاله الخطاب (قوله اذا دبغ) أي بما أزال الريح والندسومة والرطوبة وحفظه من الاستعالة (قوله في اليابسات الخ) أي وأما في المايعات غير الماء فلا يجوز بخلاف الماء لان الماء له قوة الدفع عن نفسه (قوله على الشهور) راجع للصلاة والبيع كما يفيد ابن ناجي والمقابل في الطرف الثاني قولان قيل يجوز بيعه اذا دبغ وقيل يجوز مطلقا (قوله على جلود السباع الخ) هي كل ماله جراءة أي شدة على الافتراء والعدا (قوله اذا دبت) أي ولو بصد أخذ لحمها فقط (قوله وبيعها) وأولى غير البيع من أنواع الانتفاع ولو بوضع المايعة غير الماء فيه لطهارته بالزكاة (قوله بصوف الميتة وشعرها) أي ولو ميتة خنزير وبيع شعرها أيضا لطهارته بالزكاة لكن يجب البيان عند البيع (قوله ما ينزع منها في حال الحياة) أي ان جزاها والصغير في منها راجع للميتة لان من حيث كونها ميتة بالفعل أي ميتة بحسب الامكان (قوله واحب اليه أن يغسل) أي يندب أي في حالة الشك وأما اذا ظن عدم الطهارة فيجب (قوله بربشها) أي قصبة بربش الميتة لان الزغب كالشعر في طهارته بالجز (قوله ولا بقرنها) أي مطلقا طرفها وأصلها وهو كذا (قوله ولا أنيسها) قالت ولا خصوصية لئلا يبايل سائر أسنانها وكأنه خص الذاب لقوله وكره الخ قال في التحقيق وظاهر التقريم أي قوله ولا ينتفع بربشها الخ (قوله وكره الانتفاع بأنياب الفيل) أي غير المزكي (قوله حمله بعضهم على ظاهره من ان الكراهة تنزيهية) أي وعارض التقريم انه صار زينة بقرين به وأما اذا كان مركب فأمرو واضح (قوله وحمله بعضهم على التقريم) ورجع (قوله والانتفاع به) من عطف الماسم على الخاص (قوله ومن أكله معتقدا للتقريم) أي وكذا إذا شك في التقريم لانه صار معلوما من الدين ضرورة (قوله عوقب) أطلق القاب فيفقدانه يرجع فيه لاجتماع المحاكم (قوله وذهاب الغيرة) بفتح الغين أي بحيث لو وجد رجلا مع امرأته لا يغضب قال في المصباح غار الزوج على امرأته غضب من فعلها والمرأة على زوجها تغار من باب تب غير او غيرة بالفتح وغار التهي (قوله شعره) أي بعد جزه لطهارته (قوله على المشهور الخ) أي بناء على المشهور من طهارته حيا وأما على القول بنجاسة عينه فلا ينبغي ان يكون شعره طاهرا في الحياة ولا بعدا كما أفاده

بالانتفاع بجدها) أي الميتة (اذا دبغ) في اليابسات والماء وحده فقط أما اذا لم يدبغ فلا ينتفع به أصلا (ولا يصل عليه ولا يباع) على المشهور (ولا بأس بالصلاة على جلود السباع اذا دبت وبيعها) وينتفع بصوف الميتة وشعرها وما ينزع منها في حال الحياة وأحب اليها أن يغسل وقال ابن حبيب يجب غسله (ولا ينتفع بربشها ولا بقرنها وظانفها) أي أخفافها وأنيابها وكره الانتفاع بأنياب الفيل حمله بعضهم على ظاهره وحمله بعضهم على التقريم تنبيه قوله ولا بأس الى هنا تقدم في الضحايا وهو ساقط هنا في بعض الذبائح (وكل شيء من الخنزير لحمه وشعره وعظمه وحلده حرام) أكله والانتفاع به (ع) من أكل لحم الخنزير مستغلا له قتل بعد الاستئابة ومن أكله معتقدا للتقريم عوقب واختلف هل تحريره بعد أو مع بل بقساوة القلب وذهاب الغيرة قولان (وقد أرخص في الانتفاع بشعره) لانه ليس نجس على المشهور

نت (قوله شرب الخمر الخ) أي طوعا بلا عذر ووقع خلاف في التساوي بالخمر
 والمعتمد المحرمة قال في التحقيق بالإجماع على تحريم عصر العنب الذي لم يسمه النار
 قيل وهي مشقة من التخمير وهي الغطية لأنها تغطي العقل وهي نجسة العين ولا
 يجوز التساوي به أولا بالنجاسة مطلقا لظاهرها أولا بانهما على المعروف من المذهب
 (قوله أي النجاسة) أي لأن الخمر يمكن حراما قبل (قوله قلبها الخ) أي بذلك
 رد المن يقولون أنها تحرم كثير ما قال الفاكهاني في شرح عمدة الأحكام وسمعت
 بعض شيوخنا حتى لو أخذ منه برأس ابرة على لسانه لحد انتهى (قوله وغيرهم)
 أي من السكندر في الله المجتهد داعي من يقول انما الخمر من ماء العنب كما افاده
 نت (قوله وترى) أي بانهما المتناقم من فوق يهرس أي ان فضيخ التمر يهرس
 كذا قال ابن عمرو لا يهرس فعليه به يقر في المصنف مضاف إلى شراب فضيخ
 التمر أي شراب التمر فضيخ أي المفضوخ أي المهروس وقال الجوهري هو شراب
 يتخذ من البسر ومن غير أن يسمه التام في البخاري عن أنس قال حرمت علينا
 الخمر حين حرمت رم نجد خجورا عنب الا القليل وعامة خجورهم البسر والتمر
 وهناك روايات آخر فأنظرها فاذا علم ما ذكره فقول المصنف فضيخ التمر غير
 معتبر بالمعهوم (قوله ويرك حتى يتخمر) أي يصير خمر أسكرا (قوله ما أسكر
 كثيره) أي ما ستر العقل كثيره فعوله من انه شربة قيد احتربه عن الذي يستر
 العقل وليس من الاثر به فليس قليله بحرام وحينه فلا يوجد مسكرا أي غيب
 للعقل دون إحواس مع نشأة وفرح في غير الاشربة وعلى هذا الحديث ليست
 مسكرة وانما هي مفسدة وهو قول ابن الحارث خلاف لما في السائل بأنها
 مسكرة ويراد في المفسد المخدور في ثالث وهو المرقد وهي معروفة ويحتمل ان المراد
 كل ما أسكر كثيره أي ستر العقل مع نشأة وفرح كثيره ويكون قوله من جميع
 الاشربة بياناً للواقع لا به لا يوجد مسكرا بالمعنى المضطرب في غير الاشربة (قوله
 فقليله حرام) أي ولو لم يسكر روي أبو داود والترمذي وابن ماجه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ما أسكر كثيره فقليله حرام (قوله وكل ما خمر الخ) لما
 كان يتوهم قصر الخمر على ماء العنب قال وكل ما خمر الخ أي ستر العقل وقوله
 فأسكره أي فليس المراد كل سائر العقل بل أراد ستره بسبب عنه اسكار أي نشأة
 وفرح وقوله من شراب ليس للاحتراز بل بيان للواقع وقوله فهو خمر الخ هذا قول
 مالك ان كل ما أسكر ولو من قمح وشعير وعسل وغيره فهو خمر وقيل عصر العنب
 انظرت (قوله كل مسكر خمر) هذا محل الشاهد من الحديث نبيه قال ك

(وحرم الله سبحانه) وتعالى
 (شرب الخمر قلبها وكثيرها)
 بقوله تعالى انما الخمر الآية
 (وشراب العرب) وهم
 النجاسة وغيرهم (بومئذ)
 أي يوم تحريم الخمر (فضيخ
 التمر) بقائه وضاد وخاء
 معجمتين بينهما تحتمية
 ساكنة وهو تمر يهرس
 ويجعل في الاواني ويجعل
 عليه ماء ويترك حتى يتخمر
 ثم يشربوه (وبين الرسول
 عليه الصلاة والسلام)
 ان كلما أسكر كثيره من
 جميع الاشربة فقليله حرام
 وكما خمر (أي ستر
 العقل) فأسكره من كل
 شراب فهو خمر (لما في مسلم
 من قوله صلى الله عليه وسلم
 كل مسكر خمر وكل خمر حرام)

ان أراد أي المصنف أنه في باب التعريم والمكسك كالمزف ذلك صحيح لاجتماعهما
 في العلة وان أراد أنه يسمى خيرا في اللغة فهو معنى على القول بجملة القياس في اللغة
 انتهى والثاني ظاهر المصنف وعليه يأتي ما قرأناه سابقا (قوله حرم بيعها الخ)
 روى ما لك في الموطأ ان ابن عباس قال أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما علمت ان الله حرمها قال لا فساره
 انسان الى جنبه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شربها حرم بيعها
 ففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما (قوله ونهى عن الخيلطين) أي شرب الخيلطين
 لان النهي انما يتعلق بالافعال نهى كراهة ومحل ذلك حيث طال زمن الانتباه
 بحيث يحتمل أن يسهو أي لان قصر بحيث يقطع بعدم الاسكار والاحرام كما
 يجوز شرب كل من غير خلط ولان جزم بالاسكار والاحرام وهذا بخلاف خلط اللبن
 بالعسل أو غيره مما يقطع بعدم اسكاره (قوله من الاشربة) لا يخفى ان هذا
 ظاهر في الحالة الثانية وأما الاولى فليس الخيلطان اشربة كما هو ظاهر فالخاص
 ان يقال من الاشربة ما لا في الحالة الاولى وحالا في الحالة الثانية (قوله عند
 الانتباه) أي عند وضعهما في الاناء وقوله بأن يفضح أي يهرس والظاهر انه ليس
 بشرط (قوله أي يفضح هذا على حدة) أي يوضع كل منهما في اناء على حدة ويصب
 عليهما الماء ثم يخلطان عند الشرب (قوله ونهى عن الانتباه في الهاء الخ) أي
 نهى كراهة على الوجه الذي قدمناه والنهى في هاتين أعني الداء والمزفت ولو كان
 المنبذ شيئا واحدا (قوله أو ظروفي) عطف عام على خاص فالمراد ظروفي
 عير قلال (قوله لان السكر الخ) أي فعل نهى السكر كراهة حيث احتمل الاسكار
 لان قطع به أو بعده بأن قصر الزمن والاحرام في الاول وجاز في الثاني وبقي اثنان
 على المصنف وهما الانتباه في النقيير وهو حذع النخل ينقرو ويجعل ظرفا كلقصة
 والانتباه في الحنتم وهو ما طلى من الفخار الزجاج كالصحن الاخضر المعروفة
 عند ناولا حاصل ان النهي في الامور الاربعة المذكورة على الوجه الذي قلنا ولو كان
 المنبذ شيئا واحدا أو ما تيسر شيئين فنهى عنه على الوجه الذي قلنا ولو في نحو
 الصيني قدبر (قوله في الصحيح) أي في الحديث الصحيح أي من حديث أبي
 ذر عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل كل ذي ناب من السباع
 انتهى (قوله من السباع) جمع سبع كل ماله قوة على الاقتراض فخلاصة
 الحال كما أفاده المصباح ان السبع يطلق على ما هو معروف ويطلق على كل ماله
 ناب يهدو به ويفترس كالذئب والفهد والنمر وأما الثعلب فليس بسبع وان

(وقال الرسول عليه)
 الصلاة والسلام)
 في الموطأ (ان الذي حرم
 شربها) وهو الله (حرم بيعها
 ونهى عليه) الصلاة
 والسلام) في الموطأ
 عن الخيلطين من الاشربة
 وذلك) النهي المذكور له
 حالتان احدهما (ان يخطا
 عند الانتباه) بأن يفضح
 النمر والذئب مثلا ويخطا
 في اناء يصب عليهما الماء
 والثانية ان يفضح هذا على
 حدة وهذا على حدة ثم يخطا
 عند الشرب ونهى عليه)
 الصلاة والسلام) فيه
 أيضا (عن الانتباه في الداء)
 يضم الدال وتشديد الباء
 وبالد القرع (و) عن
 الانتباه في (المزفت)
 يسكون الراء ويروى
 بتشديد الفاء وفتح الزاي
 قلال أو ظروفي تزفت وانما
 نهى عن ذلك لان السكر
 يسرع اليهما (ونهى عليه)
 الصلاة والسلام)
 في الصحيح (عن) أكل
 كل ذي ناب من السباع)

فأمره كاره: ما عدو كالاسد

أو السكاب أولاً كالضب
عبد الوهاب — ذانسي
كرهه لا تنهى تحريم (ونى
عليه) الصلاة (والسلام)
في الصبحين نهى تحريم
(عن) أكل لحوم الجوارح
ودخل مدخلها (في منع
الكل) (لحوم الخيل والبغال
لـ) — ولله تبارك وتعالى
أتركها وفيه ولا ذكاة
أو لا تعمل (في شيء منها)
أي مما ذكر من ذى الناب وما
بعده (الافى الجوارح الوحشية)
مادامت متوحشة أما إذا
تأنست وصار يحمل عليها
فلا والاستثناء في كلامه
مقطع (ولابأس) بمعنى
الاباحة (بأكل سبع
الطير) كالابن يظهر قوله
(وكل ذى مخلب منها)
ان السباع غير ذى المخلب
وليس كذلك بل السباع
هم ذو المخلب وقد يؤول
كلامه بأن يقال قد يره
وهي كل ذى مخلب منها
والمخلب الظفر الذى يعقر به
(ومن الفرائض بر الولدين
وان كانا فاسقين) بالجوارح
أوبالاعتقاد (وان كانا

كان له ناب لانه لا يعدو به ولا يفرس انتهى المراد منه فاذا علمت ذلك تقول
الشارح ظاهره غير مسلم بل كلام المصنف قاصر على الذى يعدو ولا يشمل الضب
فالمعتمد بابحته (قوله كالاسد) أى وكالمرو والقيل والذئب والنمس والفهد
والنمر (قوله كالسكاب) أى السكاب الانسى أى فأكاه مكره خلافاً لما قال
بمهرته أو بابحته والقرد فيه قولان بالكرهية والمنع والغار يكره أكله ان أكل
النباحسة والافباح وبنت عرس يحرم أكلها حتى قيل انه يورث العشى (قوله
الاهلية) احتراز عن الوحشية وصنائى (قوله ودخل مدخلها) أى ودخل
دخولها في الحرمة أى ودخل دخول أكلها في الحرمة أكل لحوم أى شارك أكلها
في الحرمة أكل لحوم الخ (قوله لتركبوها) وذلك انه تعالى لما ذكر الانعام قال
لكنم فيها دى ومنافع ومنها ما تكون ولا ذكاة غير الركوب والزينة
فدل انه لا يجوز فيها الا ذلك مع فلا بل من الانعام يحمل عليها وتؤكل وتتركب
واليعقر يحمل عليها وتؤكل واخذ الف في ركوبها (قوله أى مما ذكر من ذى الناب
وما بعده الخ) فيه شىء لان الذكاة تعمل في السكر ومن حيث طهارته وكرهية
أكله لا تحريمه وظاهره انها لا تعمل فيه أصلاً فقد بر (قوله أما اذا تأنست الخ) فلو
توحش بعد التأنس أكل نظر الأصل (قوله والاستثناء في كلامه منقطع) أى لان
الجوارح الوحشية لم تدخل فيما تقدم (قوله كالبارى) أى والعقاب (قوله وظاهر الخ) أى
وضمير منها ليس راجعاً للسباع بل راجع للطير بناء على ما قال ابن التمارى أى من
ان الطير جماعة وتأنسها أكثر من الثدييات ولا يقال لواحده طير بل طائر انتهى
(قوله منها) أى الطير بناء على ما تقدم وترجع الضمير للسباع كما هو التبادر فاسد
فتدبره شبهة يستثنى من الطير الوطواط فيكره أكله ورجيعه نجس وبساح سائر
الحيوانات الوحشية التى لا تفرس كالارنب والقنفذ والضروب كالقنفذ
في المشوك الا أنه يقرب من الشاة في الحلقة وحية آمن سمها وسائر خناش الارض
(قوله بر الولدين الخ) قال في التحقيق والمشهور تساوياً في البرانتهى لكن
ذكر المحاسبى اجماع العلماء على تفضيل الام على الاب في البر (قوله بالجوارح)
أى بعمل الجوارح وقوله أوبالاعتقاد أى أو فاسقين بالاعتقاد والبناء لاسيما والمراد
عمل واعتقاد نهى عن كل منهما (قوله وان كانا فاسقين) أى فاسقود
الاعنى منهما للكنيسة ويحملهما لها ويعطيهما ما ينفعانه في أعيادها ولا يعطيهما
ما ينفعان في الكنيسة أو يدفعانه للقديس (قوله ليناً) أى لطيفاً لادعلى المحبة
(قوله بان لا يرفع صوته) الاولى تأخير قوله بان لا يرفع صوته فوق صوتهما وقوله

مشر كين) والبر يكون بالقول والى أشار بقوله (فليقل لما قولاً ابناً) بأن لا يرفع صوته فوق صوتهما

مصور للقول الذين هكذا بان يقول لهما ما سمعتهما في أمر دينهما ودينهما ما سمعتهما في أمر دينهما
وان شئت قلت أو صوته عن رفعه فوق قوله أو صوتهما (قوله في أمر دينهما) أي
أمره ودينهما أي بان يعلمهما ما يحتاجان اليه من الاعتقادات ومن الفرائض والسنن
وفضائل الاعمال ومن أنواع الملات ان احتاجوا اليها (قوله وبالجسد الخ)
أي فقوله ويعاشرهما بالمعروف والمعروف على قوله فليعلم لهما قولنا لينا (قوله
بالمعروف) أي بكل ما عرف من الشرع الاذن فيه وسيأتي بيانه (قوله
بما هو مباح) أي ما لم يكن في فعله ضرر فتنسقط ما عظم ما فيه وقوله أو واجب
مفهوم بطريق الاولى والقصدنا يد الوجوب ثم نقول مقاده أنه لا يطيعهما في فعل
المكروه ولا في فعل خلاف الاولى وليس كذلك بل يعطيهما في فعل المكروه
وخلاف الاولى فيطيعهما في ترك المسنونات والمنسوبات الا ان تكون السنة
رأية وبأمراته بتركها على الدوام كالغجر والوتر فلنحب طاعتها على ما قاله بعض
علمائنا وان كان ظاهر المصنف خلافه (قوله ما لم يكن واجبا) صادق بان يكون
مباحا أو مندوبا أو مستحبا وهو كذلك على ما تقدم ومن ذلك ما قال الامام لوصام
قطوعا وعزما عليه أن يفر شفقة عليه فليطعها ولا يطع غيرها بل ان حلف حنثه
فتأمل (قوله فلا يطعها فيه) أي بل تحرم طاعتها (قوله وكذا لا يطيعهما
في معصية وكذا لا يجب طاعتها فيها) كان في تركه ضرر مثل أن يأمره بترك
معيشة أو صناعة أو تنبيه من برها أنه لا يجازيها في المشي فضلا عن التقدم
عليهما بالضرورة نحو ظلام واذا دخل عليهم لا يجلس الا باذنها ولا يستقيم
منهما نحو البول عند كبيرهما قالت وهل الجذان كالابوين أولا قولان
انتهى وارضى بعضهم الثاني وانهم لا يبلغون مبلغ الاباء وهو الظاهر (قوله وان
جاهدك الخ) فيه اشارة الى أن قوله كما لله سبحانه وتعالى دليل للطرف
الاخير الذي هو قوله وكذا لا يطيعهما في معصية ثم أقول وفي الاستدلال بالآية
نظر لان الآية انما صرح بها في اطاعة في الكفر لا في المعصية التي الكلام فيها
التي هي ادنى من الكفر ثم يستدل بقوله عليه الصلاة والسلام لا طاعة لخلق
في معصية الخالق أخرجه أحمد وأما كم ويحتمل أن يكون قول المصنف كما قال الخ
عائدا على أصل المسئلة فيكون اشارة لقوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا
الخ (قوله ويجب على المؤمن الخ) الظاهر أن ذلك واجب في العمر مرة كما
في الاستغفار للسلف (قوله أي يطلب المغفرة) أي فالسين والتاء لطلب قال
الشيخ يوسف ابن عمر ظاهر بعد الموت وان كان يستغفر لهما في حياتهما وبعد

وان يقول لهما ما يدينهما
في أمر دينهما ودينهما
وبالجسد واليه اشارة بقوله
(ويعاشرهما) أي يصاحبهما
(بالمعروف) فليطعهما
في كل ما أمر به الله تعالى
مباح أو واجب وفي كل
ما أمره بتركه ما لم يكن واجبا
فلا يطعهما فيه (و) كذا
(لا يطعهما في معصية كما قال
الله سبحانه) وتعالى وان
جاهدك على أن تترك
ما ليس لك به علم ولا تطعهما
(و) يجب (على المؤمن أن
يستغفر) أي يطلب المغفرة
(لابويه المؤمنين)

مما تم ما وقد قال الله تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا انتهى (قوله)
 لقوله تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني (الح) أى أنعم عليهما وغفران الذنب من جملة النعم
 من جهة أنه يتضمن دخول الجنة (قوله ولا يستغفر لهما) أى يحرم عليه
 ذلك (قوله وفي استغفاره في حال الحياة قرلان) أما القول بعدم الاستغفار
 فوجهه ظاهر وأما القول بالاستغفار فيعمل باحتمال الاسلام **تمت** يستحب
 التصديق على الولدين وينفعان **هـ** ما ينتفعان بالدعاء ورجح أنه ينتفع
 بالقراءة وتمت على قبره أو في غيره فتصح الاجارة عليهم أو لم يوقد به بعض الخلاف
 بما إذا لم يعمل أول ذلك دعاء والاتقاع ان شاء الله بلا خلاف وذلك بان يقول
 اللهم أوصل ثواب ما قرأه الى فلان أو ما في معنى ذلك (قوله والاجتماع) لم يرد به
 الاجتماع بالابدان فقط بل المراد به الالفة أى اظهار المحبة لهم وعدم ما يوجب
 المسافة من حسد وغيره فالمراد بالاقتراق ضد ما ذكر (قوله فاذا صنع الكافر
 الحج) هذا مفهوم المؤمنين وأراد به الذمى (قوله فلا يجيبه) أى الكافر الذى
 ولا يصاحبه الا بقدر الحاجة وأما الحر فى يقصده بالسوء ويقاؤه على الايمان
 ورجح ابن عرفة قول ابن نافع فقال الأصوب أو الواجب عدم اجابته لان
 فى اجابته اعزاز له والمطلوب اذلاله انتهى وظاهره ولو كان الداعى له مسلما (قوله)
 وقال ابن القاسم يجيبه) يحتمل حوارا فيوافق ما ذكره بعض شراح خليل ويكون
 موافقا لما فى سماع أشبه لا بأس باجابة النصرانى فى ختان ابنه ابن رشد أى
 لا اثم عليه ولا حرج وذلك اذا كان له وجه من نحو جوار أو قرابة والاحسن أن لا
 يفعل لا سيما اذا كان من يقتدى به كاذرا بضمهم (قوله ويجيب على المؤمن
 النصيحة الحج) وهل ذلك مرض عبر طلبت منك أولا أو كفاية قولان الاول
 لاخرانى والثانى لابن العربي ورجح الاول ويكون ذلك برفق لانه أقرب لا قبول
 (قوله الدين النصيحة) أى معظم الدين النصيحة كما قال الحج عرفة كذا قال ت
 واذا حققت النظر تجد الدين محصول فيما ذكر فلا حاجة لتقدير المعظم فتدبر (قوله)
 قال الله الحج) النصيحة لله أن تصفه بما وصف به نفسه من سائر الصفات الواجبة له
 وتنزهه عن سائر ما لا يليق به (قوله والكتابة) أى بأن يتأوله بتأويل أهل
 السنة ويمثل أو أمره ويجتنب ما فيه ويتلوه حق تلاوته مع السكينة والوقار (قوله)
 ولرسوله) أى بأن يؤمن به وبجميع ما جاءه ويمثل أمره ونهيه ويمحي سنده
 يعلم الناس (قوله ولا يمة المسلمين الحج) بامثال أو أمرهم وقوانينهم الموافقة
 للأمر من الموازين والمساكيل وغير ذلك وان يبلغهم أمور العامة بما يراه عليهم

للقوله تعالى وقل رب ارحمهما
 الآية ولا يستغفر لهما
 اذا كانا كافرين بعد الموت
 اجبا عا وفي استغفاره لهما
 في حال الحياة قولان (و) يجب
 (عليه) أى على المؤمن
 (مولات المؤمنين) وهى
 الالفة والاجتماع التى هى
 حشد الاقتراق فاذا صنع
 الكافر ولية مثلا ودعى
 المسلم فلا يجيب عند ابن
 نافع لانه من المولات وقال
 ابن القاسم يجيبه (و) يجب
 على المؤمن (النصيحة لهم)
 أى للمؤمنين لم يصح من قوله
 صلى الله عليه وسلم الدين
 النصيحة فلنا لمن يارسول
 الله قال الله واجباته
 ولرسوله ولأئمة المسلمين
 وعامتهم

من الجور وذلك انما يجب على من فيه اهلية ذلك (قوله بأن يرشدهم) أي يرشد
 العامة أي ويعاملهم بالصدق فلا يفشهم ولا يكذب عليهم - والنصيحة لهم واجبة
 طلبوا ذلك أم لا بالقول الاين كما تقدم وينبأ من الشارح ان قوله بأن يرشدهم
 من الحديث وليس كذلك (قوله أي كماله) أي بذلك لانه لو جعل على أصل
 الايمان لاقتضى ان التارك لذلك بهكون كافرا وليس كذلك فان قلت اذا
 كان القصد السكالك فلم عبر بذلك دون أن يعبر بالموعوم قلت الحث على ذلك وانه اذا
 اتقى عنه كما أنه لم يكن مؤمنا (قوله حتى يجب الخ) ذكر المحبة مع الغية لانها
 الركن الاعظم ومستلزمة لبقية الاركان فلا مردان الايمان أي كماله اركان
 اخر فكيف يحصل بالمحبة المذكورة وحقيقة المحبة الميل الى ما يوافق المحب وأراد
 الاختيارى اذ الطبع يميل لاختياره (قوله لآخيه) احترامه عن الرسول صلى الله
 عليه وسلم فانه لا يكون مؤمنا حتى يكون أحب اليه من ماله وولده ونفسه أفادت
 أي ولم يحترمه عن الكافر فانه يجب للكافر الدخول في الاسلام وسائر الكمالات
 الدينية وأراد حتى يجب لآخيه أي من الخير أي يجب أن يكون مثله في أوصاف
 الخير لا ينقص عنه شيئا وهذا سهل على من وفقه الله ولا يتوقف على كونه يعتقد
 ان يكون غيره أحسن منه (قوله ظاهرا) أي من حيث ظهور انارها والافالحة
 أمر باطنى لا غير (قوله وباطنا) فلا يحجب عنه ولا يحسده ولا غير ذلك أي
 ويغض له ما يفيض لنفسه وانما يذكره مع كونه من كمال الايمان اكتفا
 بذكر ضده أو بناء على ان حب الشيء يستلزم بغض ضده (قوله ما يجب) أي
 مثل ما يجب لان العينية لا تصح (قوله في الصعيين) فيه اشارة الى أنه اعترض
 عليه في الايمان بصيغة روى لانها من صيغ التمرىض فالصواب أن يأتي بصيغة
 الجزم وهي قال لان الحديث في الصعيين (قوله وهي كل قرابة الخ) هذا ضابط
 لا تعريف لانه لا يصح در بلفظ كل (قوله قرابة) أي ذى قرابة (قوله بنسب
 الخ) البناء للتصوير واء لم يه قال يه ما نسب أي قرابة كما في المصباح أي
 فالواضع القرابة فلا يناسب من الشارح جعل النسب الخفى مصورا للواضع بل
 الاولى العكس وعبارة التحقيق أحسن حيث عبر بقوله ثبت بدل قوله بنسب
 فتدبر (قوله من جهة الابوة الخ) أي من جهة هي الابوة الخ مروى على القول المشهور
 ان الرحم كل قرابة وان بعدد وارثا أم لا يحرم نكاحه أولا كما قال الا فقهسى
 الانها ان كثرت فالأقرب ومقابلته من يحرم نكاحه والمواصلة مطلوبة مطلقا
 وصلرك أو قطعه فك فليس المواصلة من وصل وانما المواصلة من يصل من قطع

بأن يرشدهم الى مصالحهم
 من امر دينهم ودنياهم (ولا
 يبلغ أحد حقيقة الايمان)
 أي كماله (حتى يجب لآخيه
 المؤمن) ظاهرا وباطنا
 ما يجب لنفسه كذلك
 روى في الصحيحين (عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) يجب (عليه) أي
 المؤمن (أن يصل رحمه)
 وهو كل قرابة بنسب من
 جهة الابوة والامومة

والصلوة بالزيارة وبذل المال للمحتاج والقول الحسن والسؤال عن الحال وبالفتح عن
 ذلتهم والمعونة لهم أي فالصلوة مختلفة بحسب القرابة وأراد القراء بالمؤمنين لا
 الكافر من الأبر والديه والصلوة بالزيارة ما كانت تكون فيمن قرب محل رحمه والأفريارته
 بالكتب إليه أو إرسال رسول له وهذا كله إذا لم يكن رحمه يتعاطم عليه بحيث لا يجب
 أن يصله ويتضرر بحضوره (قوله دل على ذلك الكتاب) لقوله تعالى واتهوا الله
 الذي تسألون به والارحام (قوله والسنة) أي فقد قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ومن كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر فليصل رحمه ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت
 رواه الشيخان (قوله والاجماع) أي فاجمع الامة على أن صلة الرحم فرض عين
 من تركها فهو عاص (قوله ومن حق المؤمن) أي ومن الثابت وليس المراد
 الواجب لأن بعض الامور الآتية غير واجب كالسلام إذا لم يكن للخروج من
 المحجران (قوله أي يبدأه بالسلام) وإذا سلم عليه فلا يسلم عليه بظاهر اللفظ
 وفي قلبه غل أو حسد بل يكون الباطن موافقا للظاهر (قوله مخافة أن يضيع)
 مفاده ان العبادة فرض فاية وهو كذلك فهي من فروض الكفاية هند وجود
 الغير والاعتيت ويطالب بها ابتداء القريب فان لم يكن فصعبه فان لم يكن
 فأهل موضعه فان تركوا جميعا عصوا والمأثما ما رجل أو امرأة محرم وتكون في خلا
 الوقت الذي يشتغل فيه بعبادة أو تكون نحو زوجته عنده إذا كان مرتاحا معها وأقل
 مراتها بعد ثلاثة أيام لمن لم يشتد به المرض والافقة - يجب في كل وقت ويعد كل
 مريض ولو أرمس وصاحب خرس وصاحب دمل وما ورد في ذلك من الخبر ضعيف
 (قوله بشرط أن يدل) أي بشرط هو ان يقل عنه السؤال أي عن حاله فإذا ذكر
 السؤال فربما كره أو حرم وأراد بالشرط جنسه المتحقق في أفراد كثيرة لاضافته
 لمجوع ما بعده الذي هو شروط مئة - مئة أي اضافة البيان وعسارة التحقيق بشروط
 ان يقل الخ (قوله وان يظهر له الشفقة) وعندها أمابه دم ظهور شي أو ظهور
 ضدها فالاول خلاف الاولى فيما يظهر والثاني يحرم لما فيه من الاذية (قوله
 ويقل الجلوس عنده) أي الا أن يطالب منه ذلك فإذا كان الجلوس بدون
 طلب فأما كره أو حرم (قوله وان لا يقنطه) يقرأ بضم الياء وسكون الفاق
 وكسر النون من اقنطه ويقرأ بضم الياء وفتح القاف وتشديد النون من قنطه
 بتشديد النون أي لا يجبه له آيسا من الشفاء أفاده المصباح وإذا انطه فربما حرم
 (قوله وان يدعوه) وتركه خلاف الاولى فيما يظهر (قوله وان يضع يده)

دل على ذلك الكتاب
 والسنة والاجماع (وهي
 حق المؤمن على المؤمن
 ان يسلم عليه) أي يبدأه
 بالسلام (ان يقنطه) أي
 يخافه أن يضيع
 مرض (كمال أجر الزائر
 ويحصل ان يقل عنه السؤال
 بشرط ان يظهر له الشفقة ويقل
 الجلوس عنده وان لا يقنطه
 وان يدعوه وان يضع يده
 على يده أو يجبهه

الآن يكون بكره ذلك فان لم يضع فخلافاً الاولى فيما يظهر (قوله يعرف مابه) اى
 فيعظم رقة قلبه فيدعو له بقلب أو يبعثه على تحصيل دواء أو طبيب (قوله وان
 لا ينظر في عورة البيت) بأن لا ينظر مثلاً ما على الرف من الامتعة المرغوب فيها
 التى شأن الناس أخفاؤها خوفاً من حسد ونحوه ولعل ذلك ما لم يكن شأنهم حب
 اظهار ذلك ويزاد على ما ذكره الشيخ ان يجلس عنده مخشوع وان يبشره بالثوابات
 للمريض وسكت عن اداب المريض وقد ذكرها في التحقيق حيث قال والمريض أيضاً
 اداب يحوزها كمال اجر المريض منها لا يضيع ما عليه من طاعة الله وان يكثر
 الرجاء ولا يكثر التشكى الا لمن يرغب في صلاح دعائه ويقصد الدعاء بذلك ولا
 يقتض في مرضه وان لا يخرج في كلامه وان لا يتوكل على صاحب الدواء اذا
 داوى وقبل الدواء (قوله أى يقول له) كذا في التحقيق فحاصله ان التثنية
 بالمجبة والمهمله مدلولهما واحد وهو قوله له رحمك الله أى انتم عليكم بمجبة على
 سمى حسن على قراءة بالشين المهملة وأباعد عنك الشبهة بذكر الى الحالة
 الاولى على قراءة بالشين المجبة فالآل واحد وناسب الدعاء بذلك لان اعطس
 حين عطاسه بتغيير صورته كما هو مشاهد (قوله اذا عطس من بابي) ذهب
 ونصر ظاهره ايه يشتمه ولو تسبب في عطاسه كما قال عجم (قوله ولو لم يسمعه
 بحمد) اذ وضع ان يقول ولو لم يحمد كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله اذا سمعه بحمد) أى
 أو غلب على ظنه لسماعه تشبهت غيره وله جري خلاف في تنبيهه على الحمد اذا تركه
 ليشتمه ويظهر ان الصواب تنبيهه لانه ذرية الى فعل مطلوب مثل أب يقول له ماذا
 يقول من عطس (قوله والمذهب الخ) ضعيف بل المذهب انه واجب كفاية
 (قوله ان يشهد جنازته اذا مات) أى لاجل الصلاة عليه والدفن قال في التحقيق
 وقد تقدم ان ذلك فرض كفاية (قوله بان لا يقتابه) أفاد ان المراد بالسريغته
 وأراد بالعلانية حضوره (قوله ونحو ذلك) أى ولا تعدى على امامته ولا غيرها
 من حلال او حرمة (قوله بان لا يشتمه مثلاً) أى ولا يأخذ ماله علانية (قوله بهجر
 أخاه) أى بحيث لا يكلمه ولا يسلم عليه (قوله فوق ثلاث ليال) ظاهره ولو
 ملفقه (قوله بأيامها الخ) اشارة الى أنه مقصود النبي صلى الله عليه وسلم فهى
 زيادة لدية ثم اذ لوابقى على ظاهره لا تقتضى حرمة في اليوم الثالث اذا كان
 ابتداء الحجر من أول ليلة اليوم الاول وظهر من ذلك انه أراد بقوله بأيامها أى
 مجموع أيامها فتدبر (قوله لقوله عليه السلام الخ) زاد في رواية بليغة بيان
 فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام فمن زاد على التحديد المذكور

يعرف مابه وأن لا ينتظر
 في عورة البيت (و) من حقه
 مابه (أن يشتمه) بالشين
 المجبة والمهمله أى يقول له
 بركم الله (اذا عطس)
 ظاهره ايه يشتمه ولو لم يسمعه
 بحمد وسكت عن أى يقول
 له ذلك اذا سمعه بحمد
 والمذهب أن التثنية سنة
 كفاية (و) من حقه عليه
 (أن يشهد جنازته اذا مات
 و) ان يحفظه اذا غاب
 في السر بان لا يقتابه ونحو
 ذلك (و) يحفظه في العلانية
 بان لا يشتمه مثلاً (ولا يحوز
 ما لا يشتمه مثلاً) (ولا يحوز
 المؤمن ان) (بجر أخاه)
 المؤمن (فوق ثلاث ليال)
 بأيامها قوله عليه الصلاة
 والسلام لا يجزى لمسلم أن
 يهجر أخاه فوق ثلاث ليال

فهو جرحه في شهادته اذا كان المجران لغرض ديني وأما حق الله بأن كان
 لتبسمه بمصحة أو لا كحذر الزوج لزوجته عند ارتكابها ما لا ينبغي ومجر الولد
 لو ادمو لشيخ لتلميذه حتى يقطع المهرور عما لاجله المجر فهذا الحرج فيه ولو زاد على
 شهر (قوله ان هجران الثلاثة جائز) المراد بالجواز الاذن فلا ينافي كراهة ذلك
 كما صرح به النووي في بعض كتبه (قوله وهو كذلك) لانه لو حرم المجران
 مطلقا لكان في ذلك مشقة لان طبع الانسان قل ان ينفلك عن غضب (قوله
 والسلام يخرج من المجران) أي اذا كان لسبب كسب أو مال لو كان لغيره فلا يخرج
 من المجران الا بالموءلا كان عليه معه فانه في المقدمات انظر عجم (قوله ان نوى
 ذلك) فان لم ينو فلا يخرج وهو نفاق ويفهم ذلك انه لو سلم عليه به تقديده غير من
 هجره هجرانا ما يخرج من الاثم (قوله بمعنى يستحب الخ) لا يخرج في لفظ
 المصنف ولا ينبغي له ان يترك كلامه به بد السلام وقد قرر ان ينبغي بمعنى يستحب
 فيسكون معناه لا يستحب ترك الكلام وهذا صادق بجواز الترك وهو غير مراد
 بل المراد استعجاب هدم الترك أي استعجاب الكلام فلاجل ذلك حول الشارح
 العبارة بزيادة لا بعد ان وان معنى لا ينبغي يستحب فيكون معناه و اذا سلم فيستحب
 له عدم الترك أي فيستحب له الاسترسال على كلامه ولا ينبغي ما في هذا من
 التكلف فانه سبب أن يقول وقول المصنف ولا ينبغي له ان يترك وان صدق بجواز
 الترك لكنه غير مراد بل المراد استعجاب الكلام بحيث صار مدولا للفظ عرفا
 تنبيه * اذا ترك كلامه بعد السلام بزيادة على ثلاثة أيام بلياليها كان هجرانا
 فانه يحتاج الى الخروج من اثم (قوله اساءة الظن به) أي وجود الظن السي
 به وهو ظن انه باق على المجران (قوله الجائز) أي المأذون فيه فلا ينافي انه
 واجب (قوله البدعة) قال ك البدعة عبارة عما لا يعهد في الصدر الاول
 (قوله المحرم) إشارة الى أن البدعة تنقسم الى محرم وغيره وذلك لانها تنقسم
 الى أحكام الشريعة الخمسة واجبة كمدون أصول الدين وأصول الفقه كالعربية
 والافنية لانها متوقفة عليهم ما فهم الكتاب وضبط نطق المذكورات بحفظها
 وكذا بتأويلها ودوية كاحداث المدارس والربط ومحرمة كالاعمال والوضع
 المكوس ومكرهة كتطويل الثياب ومباحة كاتخاذ المناخل والتوسع في الماء كل
 والمشرى (قوله كالتقديرية) هم اثني عشر فرقة حمدية تنويه كيسانيه
 شيطانيه شريكية وهي رويديه ناكشية متبرية فاسطية نظاميه منزليه ما اتفق
 عليه القديرية كلهم فهو انهم يقولون يمكن أن يكون شيء عند الله تعالى نفرا

مفهومة ان هجران ثلاث
 ليال جائز وهو كذلك
 (والسلام يخرج من
 المجران) ان نوى به ذلك فان
 رد الاخرة فقد خرجا من
 المجران وان لم يرد فقد خرج
 المسلم فقط (و) اذا سلم
 (لا ينبغي) بمعنى لا يستحب
 (له ان يترك كلامه بعد
 السلام) لان في تركه
 به اساءة الظن به
 (والمجران الجائز) شيان
 الاول (مجران ذي) أي
 صاحب (البدعة) المحرمة
 كالتقديرية

وهو عند الخلق أيمان ولا يرون صلاة الجنازة فصرارهم يقولون الخبر والشعر من
 الانسان لا من الله تعالى ويظنون ان المعراج مكان في الرؤيا لا في الحقيقة
 ويقولون نحن لانعلم أؤمنون عند الله أم كافرون ونختلف في أشياء مبينة في عملها
 فلا حاجة الى جلبها وادخلت الكافي في قوله كالتقدير الفرق الرافضة وهم اثنا
 عشر فرقة وغلب بذلك من بقية الفرق الضالة (قوله وفي هجران ذي البدعة
 المكروهة) أي اباحة والمراد بها الاذن فيما يظهر لان الظاهر انها مندوبة على
 هذا الوجه لا واجب (قوله مثل تطويل الثياب) ادخل تحت مثل توسيعها
 والمبالغة في انماها ترتزبن الخيل والدواب في غير الجهاد (قوله عندي) متعلق
 بقوله انظر أي وفي اباحة هجران ذي البدعة وعدم الاباحة بمعنى الحرمة
 ترد عند عندي أي ولا اعرف الحال عند غيري واستظهر الشيخ في شرحه الشق
 الثاني وهو عدم الحل لان الهجران يحرم في الاصل ولا يرتكب المحرم لاجل مكروه
 انتهى وقد يقال الحرمة في الاصل انما هي في هجران غير المرتكب ما لا ينبغي
 (قوله بالكعبائر) أي بالجنس المتحقق في فرد أي كشر بخمر وسرقة مثلاً (قوله
 لا يقدر على عقوبته) أي اذا كان لا يتر كها بالالعقوبة (قوله ونحوه) أي
 أو نحوه كالحرد وبقيّة انواع التعزير في كل شيء يلق به قال الشيخ أحمد زروق
 والظاهر ان قدر على عقوبته بالوجه الشرعي من أدب ونحوه لم يمه وليس ذلك الا
 لمن بسط يده في الارض ويبلغ بالعقوبة الحد ويجاوز ان رأى أجاز على المشهور
 وقال أشهب وغيره لا يتجاوز عشرة أسواط الا في حد من حدود الله تعالى (قوله
 فله ان يداريه) أي فعليه ان يداريه وير بما وجبت قال عباس المداواة اطا
 المال ليسم الدين والدين والادانة أعطا الدين ليسم ماله ودمه وقال غيره المداواة
 هي ان يظهر خلاف ما يضر لا كقتاء الشر وحفظ الوقت والمداواة اظهار ذلك
 لطلب الحفظ والنصب من الدنيا فله عجب (قوله لا يقدر على موعظته) أي
 لشدة تجبره (قوله لكنه لا يقبلها) أي لعدم عقل ونحوه وأما وكان يتمكن من
 زجره عن مخالطة الكبار بعقوبته بيده ان كان حاكماً أو في ولايته أو برفعه للمعاصم
 أو بجرد وعظمه لوجب عليه زجره وادباده عن فعل الكبار ولا يجوز له تركه
 بجره (قوله في ذكر الخ) أي بسبب ذكر حاله بان يقول في المبتدع فلان
 اعتقاده اطل لمخالفته أهل السنة أو فلان معتزلي وفي حق المتجاهر فلان مصر
 على الكبار وظاهر عبارة المصنف والشارح وان لم يكن المبتدع متجاهراً وقال
 بعض ولكن لا تحمل غيبة هذا الا اذا كان المبتدع متجاهراً بسببته كما كان

لذي هجران ذي البدعة
 المكروهة مثل تطويل
 الثياب عندي نظرو الثاني
 أشار إليه بقوله (أو متجاهر)
 أي معلى (بالكعبائر)
 بنسبته إلى أحد هاتين
 (لا يصل إلى عقوبته) أي
 لا يقدر على عقوبته
 الشرعية من أدب ونحوه
 هذا اذا لم يخف منه أما اذا
 خاف منه اذا تعلق بمخالطته
 فله ان يداريه لا المداواة
 صدقة (أو) الآخر شيان
 على سبيل البدل لا به اباحة
 (لا يقدر على موعظته)
 أي لا يتمكن منها (أو) يقدر
 عليه لكنه (لا يقبلها) ولا
 غيبة في هذين (أي
 المبتدع والمتجاهر) في ذكر
 حاله

الفاسق متجاهر بكبائره فيجوز ذكر كل بما يتجاهره ويحرم ذكره بخبره من العيوب
 انتهى (قوله بالفاسق) الباء لاتصو برأى تصو برالحال وقوله بالاعتقاد أى
 بحال الاعتقاد يناسب المعطوف والباء للتعدية (قوله اذا سئل عن حاله ما) زاد
 في التحقيق أو قصد بذكر حاله المتخذ بالناس منهم مخافة أن يقع الناس
 فيه ما وظاهر كلام الأقفاني كظاهر المتن فجوز ان غيبة هذا بن عبد تجاها به
 سواسيل عنهم أم لا (قوله لاجل نكاح) أى بأن يقول شخص لا أخرا ريد
 أن تزوج بنت فلان ولا أعرف حاله فيجوز له ذكر حاله بقصد النصيحة لا لغير ذلك
 والجواز هنا مع الندب عند عدم السؤال على كلام القرطبي وكلام غيره كالقرافي
 يقتضى الوجوب مطلقا لان النصيحة واجبة حيث يست الحاجة اليها بأن كان
 المنصوح شرع في فعل تلك المصلحة ولا فرق بين أن يكون هناك من يعرف حاله
 أم لا على الصواب لكن شرط القرافي في الجواز أن يقتصر الشايع على ذكر الوصف
 المحل بتلك المصلحة فلا يتجاوز ما يرب آخر (قوله كالشركة) ادخل تحت المسكن
 مجاورته ومرافقته في سفر أو غيره (قوله في تخريج شاهد الحج) قال في التحقيق
 سواء طلب منه ذلك أم لا على ظاهر كلام عبد الوهاب وقيل اذا طاب منه انتهى
 أى تخبر به لردها بته بشرط أن يكون عندهما كم وعند توقع الحكم بشهادته ولو
 في المستقبل أما عند غيرهما كم فيحرم التبريح لعدم الحاجة (قوله أى نحو
 التبريح) المناسب أن يقول أى نحو والشاهد أى يريدون أن يقدموا للصلاة
 فساهم عنه فانه يجوز له أن يخبرهم بمحرمته بل يجب عليه ذلك وكذا يجوز له أن
 يذ كر جرحة الراوى مخافة أن يتقول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل (قوله
 ومن مكابم) أى محاسن الاخلاق (قوله أنه يقول الحج) أن ترك الانسان
 ما وجب له يقال له عافى وإن ذكر منه يقال له العفو (قوله عن ظلمك) أى
 تعدى عليك بشتم أو ضرب أو أخذ مال (قوله وتعدى الحج) أى حرمك شيئا من
 المال أو غيره غير ما وجب لك عليه وأما ما وجب لك عليه فهو قوله أن تعفو عن
 ظلمك أى تعطيه سواء طابه أو قيل ان يطلبه (قوله وتصل الحج) أى تصل مودة
 من قطعك بعضهم هذا أهم في الرحم وغيره من الاصحاب وقال بعضهم هو مقصور
 على كحل من بينك وبينه ورحم انتهى به تنبيه الحديث مريح كالمصنف
 في ندب تلك المذكورات وقد يعرض الوجوب لنصف كما اذا كان المظلوم يتوقع
 مفسدة من الظالم عند عدم العفو (قوله والكاطمين الغيظ) الغيظ هو تروث
 حرارة القلب من الغضب وكفاه ان يسلك على ما في نفسه منه بالصبر ولا يظهر له

بالفسق لا اعتقاد
 وبالإحسان فقه اذا سئل
 عن حاله ما (و) لا يجوز
 غيبة وما في غيره من
 الوجهين (الافياشاو
 فيه) أى الذى تشرع فيه
 المشاورة بل أن يسأل عنه
 (لاجل نكاح أو) لاجل
 (مخالطة) كالشركة
 (ونحوه) أى نحو ما ذكره بل
 أن يسأل عنه ليتعدى عليه
 هل هو أو لا — لذلك أم لا
 (و) أى (لا) غيبة (في) نحو
 شاهد ونحوه (أى نحو
 التبريح) كالامامة للصلاة
 (ومن مكابم الاخلاق ان
 تعفو عن من ظلمك وتعطى
 من حرمك وتصل من
 قطعك) لقوله تعالى
 والكاطمين الغيظ

أثر فقد روى أبو داود من كلام غيظا وهو قد روى على انفاذه ملائكة قلبه أمنا وإيمانا
 (قوله والعافين عن الناس) أي إذا جنى عليهم أحد لم يزاخده وهو روى بنادى
 مناد يوم اقامة أين الذين كانت أجورهم على الله فلا يقوم الا من عفا (قوله
 أمرين ربي الخ) أمرت بونا كده في حقه عليه الصلاة والسلام لا يخفى هذا ما ظهر
 (قوله وجهه ادا ب الخير) أي الظاهرة والباطنة أي خصال الخير وسميت بالاداب
 جمع ادب لان بها يحصل التأديب والمراد بازمتها جمع زمام الطريق الموصلة اليه
 وهو في الاصل ما يقاد به البعير أطلق هنا على الطريق الموصلة للخير على جهة المجاز
 لان كماله يقود الى ما ينتفع به وإذا تأملت ما ذكرته الازمة عن الاداب فيكون
 العطف مرادفا قال عجي ويظهر ان مراد المصنف ان اداب الخير كلها تجتمع
 فمن عمل بعضهم الاحاديث المذكورة ولكن عبارة لا تؤدي هذا المعنى الانبوع
 تكلف (قوله احاديث) جمع حديث وهو ما اضيف الى النبي قول او فعلا
 أو تقريرا أو وصفا وقوله مرفوعة أي الى النبي صلى الله عليه وسلم اختبرته
 عن الموقوفة على الصحابي أو التابعي والوصف كاشف على ما فسرنا به احاديث
 (قوله من كان يؤمن بالله الخ) أي ايمانا كاملا نفعيا من عذابه وقوله واليوم الآخر
 وهو من النسخة الثانية الى آخر ما يقع يوم القيامة وصف به لانه لا ليل بعده ولا يقال
 يوم الا ما يعقبه ليل أي بوجوده بما اشتمل عليه مما يجب الايمان به فليعمل ما يأتي
 فان الامر للوجوب جملا على حقيقته عند فقد الصارف واكتفى به ما عن الايمان
 بالرسول والكتب وغيرهما لان الايمان باليوم الآخر على ما هو عليه يستلزمه
 فان ايمان اليهودية ايمان بأن النار لا تمسهم الايام معدودة وأنه لا يدخل الجنة
 الا من كان هودا أو نوحا أو ابراهيم النصارى به فان الحشر ليس الاعلى
 الارواح ليس ايمانا به على ما هو عليه والايمان به كذلك يستلزم الايمان بنبوته
 محمود وهو يستلزم الايمان بجميع ما جاء به وفي ذكره تنبيه وارشاد لا يقاظ
 النفس وتترك الهمة للبادرة الى امتثال جواب الشرط وهو فلا يؤذى جاره بل يكرم
 جاره كجمله في رواية فليحسن الى جاره أي يكف الاذى وتحمل ما صدر منه والبشر
 في وجهه وغير ذلك والجماع من بينك وبينه اربعون دارا من كل جانب ثم الامر
 بالاكرام يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فقد يكون فرض ع- يز وقد
 يكون فرض غاية وقد يكون مندوبا (قوله واليوم الآخر) الايمان به تصديق
 ما فيه من الاحوال والاهوال وقوله فليكرم ضيفه الغنى والفقر بطلاقة الوحد
 والاتحاد فان لم يحصل الامتثال الا بالقيام به فانيه فلو اطعمه بعض

الآية وقوله عليه الصلاة
 والسلام أمرني ربي أن أعمل
 من قطة منى وأعطى من
 حرمي وأعفو عن من ظلمني
 (وجميع) أي جملة (أدب
 الخير وأزمته) تفريع (أي
 تفريع) عن أربعة احاديث
 مرفوعة أحدها (قول
 النبي عليه الصلاة
 والسلام) في الصحيحين
 (من كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر) فلا يؤذى جاره
 ومن كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر فليكرم ضيفه ومن
 كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر

كفايته وتركه جائعاً لم يكن له مكرماً لا تنفاه جزء الا كرام واذا انتفى جزءه انتفى كله
ومن اكرامه أن يضع له ما يغسل به عند دخول المنزل ومن اكرامه أن يركبه
إذا قلب الى منزله أن كان بعيداً ومن اكرامه أن يمس تحتها وفي كتاب التتبع
من الفرد درس عند أي الدرداء مرفوعاً إذا أكل أحدكم مع الضيف فليقلعه
بيده فإذا فعل ذلك كتب له به عمل سنة صيام نهارها وقيام ليلها والضيف من مال
الملك نازل بال (قوله فليقل خيراً الخ) اقتصر على هذا الطرف من الاطراف الثلاثة
لكونه اساس كل خير ونجاة من كل ضرر قال الشافعي لكن بعد أن يفكر فيما يريد
التكامل به فإذا ظهر له أنه خير لا يرتب عليه مفسدة ولا يجزئها التي به (قوله
أوليه صمت) يضم الميم وسميع فيه الكسر (قوله أو يسكت عن شرا الخ) الظاهر
أن يقول أو يسكت عن مالا خير فيه (قوله وهو مالا تعود عليه الخ) لا يخفى
أن مالا تعود الخ يصدق بالحرام ولو كبره ولكن التعبير بحسن يمنع من ذلك ويقصره
على غيره مالا منفعة فيه أي وإذا كان مالا ينفقه ما ذكر كان ما ينفقه ما تعود عليه
منفعة لذيئاً ولا آخرته أولاً لذيئاً الموصلة لآخرته وهذا أحسن قال ابن عمر قال عجب
ولعله أحترق بقوله أولاً لذيئاً الموصلة لآخرته عن دنيا تطفيه ونفسه أخرته انتهى
وبينه بقبح أوله من عناء الامراض فقلت عن أبيه به (قوله للرجل الذي اختصر الخ)
يحمل أنه اراد به أبا الدرداء وأحارثة بن قدامة أو عبد الله بن عمر وغيرهم والظاهر
كما قال الولي العراقي أن السائل متعدد (قوله اختصر الخ) قال قد يحمل أن يكون
الغالب على الرجل الغضب ومن ذلك اختصر هذا الكلام (قوله حين)
تسانع فيه قوله اختصر (قوله فردد) أي فرجع ترجيعاً مراً أي حيث يقول له
أوصني يعتد أن عدم الغضب ليس أمراً يعتد به ولم يبين عدد المرات إلا أن بعض
الشراح قال فأعاده المحدث قال له ثانياً وثالثاً لا تغضب وقوله فقتال لا تغضب
مفيد له أن عدم الغضب خصوصاً في ذلك الرجل أمر عظيم يعتد به لما يرتب على
الغضب من المفسدات الدنيوية والاخرية وعلى عدمه من المصالح والثمار الاخرية
مالا يحصى لأن الله تعالى خلق الغضب من النار ويجننه بطينة الانسان فهما نوزع
في غرض من اغراضه اشتعلت نار الغضب فيه وفارت فوراً تاغل منه دم القلب
ويتشر في العروق فيرتفع الى أعالي البدن ارتفاع الماء في القدر ثم ينصب في الوجه
والعينين حتى يحمر منه اذ البشرة لصفاءها من الزجاجة تحكي ما وراءها هذا
غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه فان كان ممن فوقه وأيس من الانتقام
منه انقبض الدم الى جوف القلب وكن فيه وصار خزاناً صفراً اللون أو من مساويه

(فأقبل خيراً أوليه صمت)
أي فأقبل خيراً بوجع عابه
أو يسكت عن شرا يعاقب
عليه (و) ثانياً (قوله عليه)
الصلاة (والسلام) في الموطأ
(من حسن اسلام المرأة تركه
مالا ينفقه) وهو مالا يعود
عليه منه منفعة دنيوية
ولا آخرية (و) ثالثاً (قوله
عليه) الصلاة (والسلام)
في البخاري (الرجل
الذي اختصر له في الوصية)
حين قال له أوصني قال
(لا تغضب) فردد مراراً

(قوله تنازع الخ) أي مع قوله
الوصية مراد به الايضاً اه
مصعبه

الذي يشك في القدرة عليه بتردد الدم وبين انقباض وانقبساط فيصير لون بين حمرة
وجرة (قوله موجبات) يقع الجيم على ما أفاده ابن جبان أي مسببات حيث قال
أراد لا تقول بعد الغضب شيئا منشأ عنه لأنه نهى عن شيء جعل عليه وبكسرهما
على ما للخطابي أي اجتناب أسباب الغضب ولا تعرض لما يجلبه لأن نفس الغضب
مطبوع في الإنسان لا يمكن إخراجها من جبلته قال الباسي انما نهى عن
الغضب في أردنيه ومما لأنه وأما فيما يتعلق بالقيام بالحق فقد يجب كالقيام
على أهل الباطل والافتكار عليهم بما يجب فزود بـ "تدرب" تغضبه صلى الله عليه وسلم
على الخطي كغضبه صلى الله عليه وسلم لما شكى إليه معاذ أنه يطول في الصلاة
(قوله من استغضب) أي طلب منه الغضب أي فعل معه ما يتسبب عنه الغضب
ولم يغضب فهو حار أي فهو كالحمار من حيث البهلافة وعدم الذكاء ولو كان
على أصل الفطرة الإنسانية لغضب وأفاد بهذا صحة ما قاله من أن الإنسان مجبول
على الغضب وما يرد من النهي فانما هو من وجهه فتدبر (قوله لمومن
استغضب) أي طلب منه الرضا بفعل ما يترتب الرضا عليه (قوله فهو وشيطان)
أي كالشيطان لأن الشيطان لا يذعن عند موجبات الخداع للأؤمة واستغفكم
عداوته للإنسان (قوله رهو في البخاري الخ) أي فاحدى الروايتين أما رواحة
بالعنى وأما لا صلى الله عليه وسلم تكلم بهما معا (قوله أي من الطاعات الخ) أي
بجسب ذاتها أو بجسب مشأه أنه قد يترتب عليها أي كرفع المراتب في الآخرة
(قوله رهو في لا زمن الخ) أي ومعنى المؤمن في المصنف المؤمن الكامل (قوله
فأصل الإيمان) أي فالإيمان الأصل له وله الإيمان التام (قوله يحصل وان الخ)
للبالغة لا للمحال وذلك لأنه متى وجد الإيمان التام أي الكامل وجد الإيمان
الأصل ولا يتعكس وقد تقدم بيان ذلك في العقيدة (قوله أن تعمد) قال قت
ومفهوم التعمد جواز غير التعمد كالنظرة الأولى (قوله كلام) أي يتأمله أي
بما شأنه أن يسمع والمراد سماع شيء منه فلا مردان الباطل يكون متعلق غيره
كالبصر (قوله كالغيبية) ادخل تحت الكافي الغيبة والقذف (قوله
أرفع لا كالات) أي كصوت الآت الملاهي أذا المسموع وهو صوتها لا هي وصوتها
فدل لها حقيقة وفعل للشخص من حيث أنه متسبب عن فعله وحيث عبر الشارح
بقوله أرفع لا أي ما أفاد أن التقدير كان الباطل لا بقيد كلمة قول الخ (قوله
الملاهي) أي الآت هي الملاهي كما يفيد قول القاموس لمي لموالب إلى أن قال
والملاهي آتة ممتعة هل يلزم سماع ذلك سدا ذنبه أو ما على أسباب عدم

فقال لا تغضب أي لا تعمل
موجبات الغضب وليس
معناه النهي عن الغضب
جمله لأن الإنسان مجبول
على الغضب قال الشافعي
رضي الله عنه من استغضب
ولم يغضب فهو حار ومن
استغضب ولم يرض فهو
شبه طائر (و) رابعها (قوله
عليه) الصلاة والسلام
المؤمن يجب لآخيه المؤمن
ما يجب لنفسه (وهو
في البخاري بلفظ لا يؤمن
أحدكم حتى يجب لآخيه
ما يجب لنفسه أي من
الطاعات والأشياء المباحات
ومعنى لا يؤمن الإيمان التام
والأفصل الإيمان يحصل
وان لم يكن بهذه الصفة (ولا
يجب لك) أي حال المكاف
(أن تعمد) سماع الباطل
كلامه قولاً كالغيبية أو فعله
كالات الملاهي

سماعه من حيث الجملة أولا يلزم هكذا في التحقيق وظاهر الاثر المنقول عن ابن
عمر الذي في التحقيق عدم تحريم سماعه كما أفاده قدبر (قوله أن يثبذ بسماع الخ)
أى ولو بالقرآن أى بقصد التلذذ (قوله لا يجمل لك) أى لا يجمل لك من تحتها أى
فيجوز التلذذ بكلام من تحمل من زوجة أو أمة ولو من نوع مما لا يصدر إلا ما ذكر
(قوله الذى فيه لين) أى الذى هو منشأ التلذذ (قوله وما فى معناها) أى من
الشابة التى ليس فى صوتها لين أى وأما إذا كان فى صوتها لين فلا يجوز السماع
لكونه يثبذون بها أفهم أن ما فى صوتها لين لا يجوز سماعه ولو فرض أنه لا يثبذ وظاهر
عبارة ابن عمر الجواز لأنه قال وأما سماع كلامها من غير تلذذ جائز انتهى أقول
وموالفاهروا لما اصل ان سماع المرأة الأمر من غير قصد تلذذ ولا وجوده لا منع فيه
بل يجوز سماع كلامها لا تفهسي بقصد عدم جواز سماع المرأة ولو من غير التلذذ (قوله
سماع شئ) أى صرت شئ (قوله كالعود) أى والعنبر (قوله لا اله الا الله
فى النكاح) أى المعروف بالغا رقانه يجوز له سماعه فى النكاح ولو لرجل
وظاهر كلام خليل موافق لما لا يلاقى التلذذ بين ولو كان فيه جلالى رصرا مبر كفى عج
(قوله بالمد) أى مع كسر النون وأما المد مع الفتح فمناه النفع وبالكسر والقصر
فهو بالسار مقابل القصر (قوله وهو مد ما به قصر) أى - وما شأنه ان يقصر أو ما
طلب ان يقصر وكذا يقال فيما بعد وظاهره ان الغناء ونقص مد الحرفى الموصوف
بما ذكر ولا يخفى ما فيه فالاحسن ما ذكره صاحب القاموس من انه الصوت الذى
يطرب به (قوله لتحسين الصوت) أى لزيادة التحسين أو غالبا لان التحسين
متوقف عليه لزوما فيما يظهر (قوله من كلام طيب) بيان لما أى من جزء
كلام طيب وهو الحرف المتعلق به القصر أو المد (قوله مفهوم المعنى) أى شأنه
ان يفهم فلواته أى بألفاظ غريبة احتوت على ما ذكر فلا يقال لها غناء وهذا
مقتضاها وقوله بحرك القلب كما أنه تفسير لقوله طيب ولو ذكره بلصقه لمكان أحسن
وأراد بالقلب النفس لا الشكل المنوبرى (قوله طلبا للامطراب) عمله
لتحسين والاضطراب مصدر اطرب أى اطرب السامع (قوله على المذهب ضعيف)
اذ المعتمد انه اذا كان بضربا لا يكره وأما بالة فيجزم ولو فى عرس خذلا فالعبارة
الشيخ عبد الساقى فانه لا يقول على ما فيها كما سمعناه من الاشياخ ورأينا من
القول ما يفيدوه وحاصل كلام الشارح ان الغناء حرام مطلقا بالة وغيره ما ظهر
ولو فى النكاح وكذا الآية المحرمة عن الغناء فحرم مطلقا فى النكاح وغيره
ولا يجوز الا لله وحده فى النكاح ولا يجوز فى غيره الا ان المعتمد انه اذا كان

(ولا) يجمل (أن) تلتذذ بسماع
صوت (كلامه) (مرأى) لا يثبذ
لك (وكذا) لا يجمل لك ان تلتذذ
بصوت الامرء الذى فيه لين
وانما قال تلتذذ ولم يقل ان
تسمع لان سماع كلام المخالفة
وما فى معناها جائز (ولا)
يجمل لك (سماع شئ) -
آلات الملاهى (كالعود الا
اله فى النكاح (و) كذا
لا يجمل لك سماع (الغناء)
بالدوهر مد ما يقصر وقصر
ما يجمل تحسين الصوت من
كلام طيب مفهوم المعنى
محرك القلب طلبا للامطراب
سواء كان بالة أو بغيرها
على المذهب

بغير آلة بكره وحمل الكراهة حيث لم يذ كر فيه ما يكره والاحرم وقد علمت ان
 الالة تحرم معالفا (قوله ولا سماعه) هذا يفهم من عدم حمل القراءة لانه يلزم من
 عدم حمل القراءة عدم حمل السماع (قوله باللعون) اعلم ان كلام اللعون
 والاحسان جمع لحن لا جمع لحنين خلاه للشيخ سالم وتبعه اللغاني وغيره (قوله
 أي الاصوات) ظاهره ان اللحن الذي هو مفرد كل من اللعون والاحسان اسم
 لمطلق الصوت فيكون قوله المرجعة وصفا مخصوصا وليس كذلك بل هو الصوت
 المطرب فيكون قوله المرجعة وصفا مؤكدا (قوله أي المطربة) من اطرب
 (قوله كترجيع الغناء) قال في التحقيق الترجيع التردد في الصوت واعادة
 حرف واحد تحتين للصوت وتتميم الغناء (قوله أي المشبه) تقدير لحاصل قوله
 المرجعة الخ (قوله بالاحسان) تقدم ان كلام الاحسان واللعون جمع لحن
 (قوله انظر هل هو على باب) أي كما هو المتبادر فيكون مخالفا للمصنف لان المصنف
 حكم بعدم الحل الذي هو المنع الذي هو الحرمة وقوله والمنع أي فيوافق
 المصنف وقوله وظاهر المختصر الاول أي لانه أتى به في ذلك المذكور وهات أي
 التنزيهية أقول ويمكن الموافقة ولو يحمل كلام المدونة على الكراهة أمّا يحمل
 لا يحمل في كلام المصنف على الكراهة وتحمل على ما ذ المخرج عن حد
 القراءة والاحرم أي ان حكم المدونة والمصنف بالكراهة محمول على ما ذ المخرج
 أو يحمل المصنف على الحرمة ويحمل على ما ذ المخرج من حد القراءة فحكم المدونة
 بالكراهة محمول على ما ذ المخرج عن حد القراءة كالمختصر وأما ذ المخرج عن حد
 القراءة فمفهوم ثم ما ذ كرم الكراهة على الوجه المذكور وهو المشهور من مذهب
 مالك وهو مذهب الجمهور وذهب الشاذلي الى الجواز واختاره ابن العربي بل قال
 انه سنة وان كثيرا من فقهاء الامصار استحسنه وسماعه يزيد غبطة بالقراءة
 واما ناوي كسب الغلوب خشية (قوله وعلى كل حال) أي حلت الكراهة
 على بابها أو أريد بها المنع (قوله فليحل) أي ندبا كيد انظر المجموع القيود
 المذكورة (قوله وينزه عطف تفسير (قوله ان يتلى) بدل من كتاب بدل
 اشتغال ولا يخفى ان هذا استثناء مفرغ وهو لا يكون الا في نفي وشبهه وهذا
 نفي في المعنى وانتقد ر فلا يتلى كتاب الله ملتبساً بما لهن الخالات الا أن يكون
 ملتبساً بسكنية (قوله أي يقرأ الخ) لما كانت التلاوة لاتأني الا في متعذر
 والقراءة لا تقتضيه لانك تقول قرأت اسمه ولا تقول تلوت اسمه اشارة الى أن المراد
 بالتلاوة القراءة فيكون مفيدا ان السكنية وما معها ينبغي أن تكون ولو بمجرد النطق

(و) كذلك (لا) يحل لك
 قراءة القرآن ولا سماعه
 (باللعون) أي الاصوات
 (المرجعة) أي المطربة
 (كترجيع الغناء) بالمداي
 المشبهة بالغناء والذي
 في المدونة ذكره مالك قراءة
 القرآن بالاحسان بعض
 الشيوخ انظر هل هو على
 بابها أو المراد به المنع فظاهر
 المختصر الاول (و) على كل
 حال (فليحل) أي يعظم وينزه
 (كتاب الله العزيز) أن يتلى
 أي يقرأ

بكلمة من كلمات الله بل ولو بمجرد النطق بحرف (قوله بسكينة) أى طمأنينة
 كذا في التحقيق وت وقوله أى تعظيم إذ انهم ما أيضا زاد في التحقيق وقيل هما
 متراد فان مع في الهدو والسكون انتهى فيغيثه على الخ لا قول متغيران وان
 الطمأنينة غير التعظيم فرجع الطمأنينة الى سكن الجوارح بحيث لا يعثب به
 ولا يغيرها ولا ينظر الى ما يلهي ومراجع التعظيم الى كونه اذا عرض له الرجوع
 عن القراءة حتى يتكامل خروجه واذا تاب يسكن عن القراءة حتى ينقضي
 التناوب ونحو ذلك (قوله وبما يقرب) قل في التحقيق عطف على قوله بسكينة
 ومافية واقعة على الحالة التي يغلب على ظنه ان الله يرضى بها بان يكون على
 طهارة مستقيل القبلة جالسا يتكلم المتعلم بين يدي استاذة أو قائما في الصلاة
 انتهى فأما إذا كان المراد بما يقرب بما يغلب على ظنه لاحقيقته (قوله ويقرب الخ)
 معطوف على يرضى أى يقرب ان الله يرضى به ويقرب منه أى يقرب المولى من
 القارى بسببه فن معنى الباء التي للسببية أو ان العابد محذوف فصر منه عائد على
 القارى أى بما يقرب ان الله يقرب من القارى به أى بسببه ويجوز ان يقرأ بتشديد
 الراء معطوف على يقرب والتقديرو بما يقرب الخ وبما يقرب منه أى يقرب من الله أى
 بوجه وحالة تقرب من الله ولا يخفى ان قوله ويقرب من عطف اللازم وان قوله وبما
 يقرب الخ من أفراد الوفا لمفسر بالتعظيم (قوله مع احضار الفهم) أى مع تحصيل
 ادراكه لذلك (قوله بما يتلوه الخ) رجع الضمير للكتاب من حيث التعبير
 عنه بما يتلى المأخوذ من التلاوة التي هي البديل لما علمت انه المقصود فكان الحديث
 جاريا عليه (قوله فاذا امر الخ) هذا من ثمرات قوله مع احضار الفهم لانه بيان
 لمعناه (قوله انه المنهى) أى لاغيره مبالغة أو انه من جملة المنهى وأراد بآية
 النهى ولو حكما في شمل القصص الواردة في شأن الامم الماضية فيلاحظ انه ما حكى
 الله عنهم مع انهم قدموا الانظر السكونا انتهى عن هذه الخصال التي أوجبت
 لهم الخزي في الدنيا والاخرة (قوله قال على الخ) أتى به دليلا لقوله مع احضار
 الفهم (قوله لافقه فيها) أى لا معرفة أحدكم شرعية فيها لانه عباد الجاهل
 فحينئذ المنفى أصل الخيران العباد التي بهذه المثابة باطلة أولا فهم فيها أى لا ادراك
 انه واقف بين يدي الله فيم اوجاه له لاخشوع فيها فالمنفى كمال الخيولان العباد
 التي بهذه المثابة صحيحة وانهم ترك الخشوع لانه واجب غير شرط في جزء من
 الصلاة فظهر ان المراد خصوص الصلاة على الوجه الثاني (قوله لا تدبر فيها) أى
 لا تأمل لها في فيها وأصل التدبير كما قال بعض النظر في أدبار الامور ثم استعمل

(الاب بسكينة ووفاء)
 تعظيم (وبما يقرب من الله
 يرضى به ويقرب منه) قرب
 قبول لا قرب مسافة (مع
 احضار الفهم لذلك) أى
 لما يتلوه فاذا امر بآية
 يتبين انه المنهى أو بآية أمر
 يتبين انه المأمور وهى على
 رضى الله عنه لاخير
 في عبادة لافقه فيها ولا تدبر

في كل تأمل والمنق كمال الخير (قوله فرض عين) * لمخص عبارته كما يفيد
التحقيق انه فرض عين في حق من بسطت يده في الارض وظاهره ولو تمذد ولا يظهر
بل اذا تمذد فهو فرض كفاية كغيره من بسطت يده هذا في الامر باليد أو اللسان
وأما القاب ففرض عين وله اذ لم يكن بالقاب شرطان في الجواز وشرط في الوجوب
فالذان للجواز ان يكون الامر والنهي عالمين بذلك مخافة ان يتعكس الامر في امر
بمنكر وينهى عن معروف وان لا يخف أن يؤدي الى تنكرا عظم كنهيه عن ذنبي
فيؤدي القتل وشرط الوجوب أن يعلم أو يغاب على ظنه الافادة والاستسقط الوجوب
وبقي الجواز أو التذنب (قوله الامر بالمعروف) قدمه لان الله قدمه وأيضاً أمر
ابليس بالسجود أو لا ينهي آدم بعده عن أكل الشجرة وأراد بالامر المعروف الخ
قولاً وفعلًا بمعنى التغيير فيه الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي واحتجنا لذلك
لقوله على كل من بسطت يده (قوله وهو ما أمر الله الخ) أي ولو لم يمشل بل نحو
القياس ثم لا يخفى شبهه للندوب وكذا تفسير المنكر بما فسره به يشمل المكروه
فيفيد ان الامر بالندوب والنهي عن المنكر من الفروض وليس كذلك على ما يظهر
فقد قال ابن بشير في كونه في المندوبات مندوباً أو واجباً قولان والذي يظهر
منهما أرجحية التذنب كندب النهي في المكروه (قوله ورسوله) الواو بمعنى أو ثم
تجعل مانعة خلو فتجوز الجمع (قوله والنهي عن المنكر الخ) وهل سمى بذلك
لانه محدث لم تعرفه الملائكة أولان القلوب تسكره قولان فت (قوله وهو ما نهى الخ)
فيه ما تقدم والمراد بالامر والنهي باليد بقرينة بقية الكلام (قوله بسطت) البناء
للفعل أي بسط الله يده وأراد باليسط لازمه وهو الاظهار بما جاز قوله أي حكمه
تفسير لقوله يده وأراد بالحكم تصرفه وتفسير اليد بالحكم من باب النورية وهي
الطلاق للفظ الذي له معنى قريب ومعنى يعيد ويراد بالعيد ولو مجازاً كما هنا وعلاقته
المخيلة لانها عمل التصرف (قوله الى ذلك) أي الامر والنهي قولاً وفعلًا (قوله
تكرار) لان من فصل يده لذلك هو عين من بسطت يده فيل ايس بتكرار
وان هذا شخص آخر وهو الاب على ابنائه والسيد على عبيده والزوج على زوجته
(قوله فان لم يكن الخ) قدر الشارح رحمه الله يكن دفعا لما يراد على المصنف من ان
ظاهرة وان لم يقدر من بسطت يده وهذا لا يصح وحاصله فان لم يكن من بسطت
يده (قوله على ذات التغيير يده) الذي هو المعنى المجازي للامر بالمعروف على ما قدمنا
والحاصل ان صفة أمر السلطان ونهيه أن يعرف المأمور والنهي بذلك فان امتثل
فلا مر ظاهر والا هدده بالضرب والاضرب بالفعل فان لم يمتثل أشهر له السلاح

(ومن القرائن) فرض عين
(الامر بالمعروف) وهو ما أمر
الله ورسوله به (والنهي
عن المنكر) وهو ما نهى
الله ورسوله عنه (على كل
من بسطت يده) أي حكمه
(في الارض) كالسلطان
ومن دفعه من الحكم وقوله
(وعلى كل من فصل يده الى
ذلك) تكرار (فان لم يكن
من (يهدد) على ذلك التغيير
بيده (فيلسانه فان لم يقدر)
بلسانه (فيلقمه)

ان وجب قلبه ولا يتقل عن مرتبة الاعتماد افادة ما قبلها وصوره تغيير القلب
اذ رأى منكرا يقول في نفسه لو كنت أقدر على تغييره لغيرته واذا رأى مفعلا مضاع
يقول في نفسه لو كنت أقدر على الامر به لمرت ويحب الفاعل للمعروف ويكره
الفاعل للمنكر بقلبه ويظهر ذلك بخواجه ان لم يخف على نفسه فالعج في كلام
نت والشاذ في ما يفيدانه اذا كان القلب يعبر فيه الكلام النفسي ولا تنكفي
النية كما يفيد قوله وصوره تغييره الخ **تنبيه** قيل الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر من جنس (قوله وفرض على كل) أي فرض عين (قوله
يعني جنس المؤمن) الساعبر بالتمية دفع المانع في الوهم من قصور كلام
المصنف عن ذكر من المؤمنين قد يشمل المزمعة (قوله المكلف) أي لان
الصبي لا يجب عليه شيء (قوله من البر) أي كائن ذلك القول أو العمل من البر
وأراد بالعمل على إخراج ما عند الإنسان وما عند القلب أما عمل الإنسان فهو القول
وأما عمل القلب فهو خفي لا يتأتى ان يعده رياء ولا سمعة من حيث ذاته (قوله مما
هو واجب أو مندوب بيانا للبر) أي البر شيء هو واجب أو مندوب
وحاصله ان البر هو الطاعة فكانت واجبة أو مندوبة (قوله وجه الله الكريم)
أي ذات الله انكر بم أي لا الساس الذين قصدهم بقوله غير وجه الله الكريم
فدخل في وجهه الله الكريم مرتبتان السكاملة بأن لا يقصد جنة ولا نار والواقعة
بالنسبة لما بأن يقصد دخول الجنة والبعد عن دخول النار (قوله لم يقبل) أي
لا ثواب له أي لما في هو القبول بمعنى الثواب أي والعبادة صحيحة يستعاطها
الطلب كأفاده عياض والاني على مسلم وقوله ولا قوله اشارة الى أن في العبادة
حذف ابدل عليه السياق (قوله يريد بعمله) أي مما كان قربة وقوله غير الله بأن
أراد الناس فلا يتأتى في غير القربة كالتميز باللباس (قوله الشرك الاصغر) هو
الرياء الخالص وهو باق القربة بتقص الناس فقط ورياء الشرك وهو العمل لوجه
الله والناس وهذا أخف من الأول ويقال لما الشرك الاصغر (قوله ان أخوف)
أي ان أخوف الاشياء التي أخافها عليكم أي أشد أخافة (قوله لغة الرجوع عن
أفعال الخ) فيه نظر لان هذا معناها الشرعي وأما معناها لغة فهو مطلق الرجوع
أفاده وت التحقيق وقوله أفعال مذمومة تنقسم الى ثلاثة أقسام كفر ومعية
وبدعة فبعد ذلك القول والتوبة على ثلاثة أقسام توبة من الكفر الى الإيمان وتوبة
من المعاصي الى الطاعة وتوبة من البدعة الى السنة ولا يخفى انها أقسام التوبة
الواجبة التي عرفها الشارح وذلك لان التوبة قد تكون مستغبة وهي الرجوع عن

وفرض على كل مؤمن
يعني جنس المؤمن
المكلف ذكر ما كان
أو أتى حر أو عبدا مريضا
أو مجنونا (ان يريد) أي
بقصد (بكل قول وعمل من
البر) مما هو واجب أو
مندوب (وجه الله الكريم
ومن أراد بذلك) القول أو
العمل (غير وجه الله)
الكريم (لم يقبل عمله) ولا
قوله (والرياء) وهو ان يريد
بعملة غير الله تعالى (الشرك
الاصغر) لما رواه أحمد من
قوله عليه الصلاة والسلام
ان أخوف ما أخاف عليكم
الشرك الاصغر لو ايا رسول
الله وما الشرك الاصغر قال
الرياء الحديث (والتوبة)
لغة الرجوع من أفعال
مذمومة شرعا

المكروهات والشبهات وهي توبة الزهاد وكذلك الرجوع من الغفلة الى البقعة
وهي توبة المحبين (قوله الى أفعال محمودة) لا يخفى انه اذا كان يزني مثلاً ثم انه
ترك الزنا عازماً على أن لا يفعلها نادماً على ما فعله فهذه توبة رجوع عن فعل مذموم
شرعاً الى فعل محمود شرعاً الذي هو العزم على أن لا يفعل والندم على ما فعل وقوله
أفعال أراد الجنس أو بالنظر لتعدد الافراد وظهر ان الرجوع اليه أفعال قلبية
لانه اللازم وأما الأفعال الجوارحية فليست بلازمة في كل توبة (قوله ظاهره
كبيراً كان أو صغيراً) هذا هو الظاهر وهو الموافق لما قاله شارح مناسك
خليل من ان المعروف وجوب التوبة من الصغار وصرح به القاضي عياض وغيره
وحكى القرافي الاجماع عليه وكلام ابن شماس ومن وافقه ضعيف وخلاصة الحال
ان الكبيرة لا تكفرها الا التوبة والنج على الخلاف والصغيرة تكفرها التوبة
وغيرها من الاعمال قاله عجمي لان الذنب ان كان معصية تجب التوبة منه
تفصيلاً وان كان مجهولاً تجب التوبة منه اجمالاً وتوبة الكافر اسلامه وهي
مقبولة قطعاً الا أن تطلع الشمس من مغربها أو يفر غرقتوبة المؤمن العاصي
مقبولة قطعاً وقيل ظناً وتقبل ولو بعد الغرقة ولو بعد طلوع الشمس من مغربها
بخلاف الكافر فيهما الا أنه يكون معذوراً بالصباح أو جنونه فيقبل منه اسلامه على
ما ارتضاه عجمي (قوله وهي الندم الخ) لا يخفى ان هذا الشرط الاول يتضمن
الشراطين الآخرين واذ انما ملئت تجددها أركانها لا تتحقق ماهيتها الا بها
فجعلها شرطاً مناسخاً لتقرر ان الشرط خارج عن الماهية (قوله والاقتلاع
عن الذنب) أي انه اذا كان متلبساً بالذنب يقطع عنه ويتركه حالاً وخلصته
ان هذا الشرط انما يكون في شخص تاب من شرب الخمر في حال تعاطيه شرب الخمر
بالفعل (قوله في الحال) أي في الزمان الحال (قوله لا تصح الا برفع
الاصرار) أي لما تقدم من ان من شروطه الاقتلاع عن الذنب في الحال والنية
ان لا يعود اليه من ارتكبتها على ما قررنا فلا يتحقق ماهيتها الا بما أي
وظاهر عبارة المصنف ان الماهية تتحقق بدونه ما وذلك لان التقدير والتوبة فريضة
في حال كونها خالية عن اصرار فيفقدان لها وجوداً ولو تحقق بدونه وليس كذلك
(قوله بضم الميم) وأما بفتح الميم فهو محل الإقامة وقوله واعتقاد الخ قال لا يحتمل
ان الواو على بابها انهما شيان ويحتمل انها بمعنى أو فيكون الاصرار حاصل مع كل واحد
منهما واجب عن قوله زائد بما حاصله ان القصد منها انها واجبة فوراً والمعنى ان
التوبة فريضة في حال كونها غير مجامعة لاصراراً تراو من توبة مجامعة لاصرار

الى افعال محمودة شرعاً
(فريضة من كل ذنب)
ظاهرة كبراً كان أو صغيراً
وهو خلاف ظاهر قوله صدر
الكتاب وغيره
باجتناب الكبائر ولها
شروط كمال تأتي وشروط
صحته وهي الندم على ما فات
والاقتلاع من الذنب في الحال
والنية أن لا يعود وقوله
(من غير اصرار) زائد
لان التسوية لا تصح الا برفع
الاصرار (والاصرار المقام)
بضم الميم بمعنى الإقامة (على
الذنب واعتقاد العود اليه)

أي من حيث نيتها التوبة بقصد حصولها في الغد باركانها الثلاثة مع الإقامة على
 الذنب قبل الغد فانه انما يصح اذا كانت واجبة على التراخي (قوله رد المظالم)
 الى أهلها بأن يدفعها اليهم ان كانت أموالا ولو أتى ذلك على جميع ما عنده أو بردها
 لو أرنه فان لم يجد ولا وجد وأرنه تصدق به على المظلوم وإذا كانت اعراضا كقذف
 أو غيبة استقل المقتدوف أو المعتاب ان وجدته فان وجدته مات فيكثر من الحسنات
 له على منها المظلوم ويستحب ان يكثر من قوله اللهم من له على حق فأغفر له ولو الله به
 ذكره في التحقيق (قوله أما الأولان) شروع في الاعتراض على المصنف بأنه
 يفيد ان هذه شروط العصة وليس كذلك بل ما شرط محبة الا الاخير هذا مراده
 (قوله واجبان في التوبة) أي واجبان في حال التوبة أي انه يجب عليه في حال
 التوبة ان يرد المظالم الخ (قوله وليس ابشره ابن في محتما) مسلم بالنسبة الا قول ولا
 يسلم بالنسبة لقوله واجتنب المحارم لما تقدم ان من شرطها الافلاع في الحال ويمكن
 الجواب بأن الشارح فهم ان المراد بالمحارم أي ما عدا المتوب عنه لان التوبة تقع
 ولومن بعض الذنوب ولكن لا داعي لذلك الموجب للاعتراض على المصنف (قوله
 ولا يستغفر) أي ندبا أي يطلب من مولاه أن يستغفر ما سلف منه والمطلوب من
 الاستغفار ما يهل عقد الامرار ويثبت معناه في الجنان بأن يوافق ما في قلبه لسانه
 لا مجرد التشديق باللسان فان ذلك يجوز للاستغفار ومغفرة لاحقة بالكبائر (قوله
 ويرجو رجسته) أي ندبا بان يطمع في حصولها مع أخذها في أسباب الحصول
 بالمواظبة على الاعمال الصالحة (قوله ويخاف عذابه) أي ويطلب منه ان
 يخاف لانه وان تاب توبة نصوحا بحسب المظاهر لا يقطع بالانتيان بها على الوجه
 المطلوب شرعا (قوله وينذ كرهته) أي وهي توفيقه للتوبة واقداره على الطاعة
 لان ذكر النعمة يكون سببا لترك المعصية أي وليتذكر انعامه عليه (قوله
 فضله عليه) أي احسانه عليه (قوله وترك ما يكره فعله) معطوف على قوله
 بالاعمال بفرائضه أي فالتسكير بمجموع الامرين وقوله ما يكره فعله أو قوله أي على
 جهة التصرير أو التزير في ذكره الفعل الصلوات في الاوقات المكروهة ومكروه
 القول كالتكلم بما لا يعنى والمحرم القول والفعل ظاهرا (قوله أما الاستغفار)
 أي أما كون الاستغفار بشرط كمال الخ أنت خير بأن غاية ما يفيد الحديث انه
 ليس بشرط صحة وأما كونه يطلب على جهة الكمال فلا يستغفار من الحديث نعم
 من المعلوم ان الاستغفار مطلوب بقلع النظر عن ذلك الحديث (قوله وأما الرجاء
 الخ) لا يخفى انه ليس على سنن ما قبله من الاستغفار فان الاستغفار ذكره من

وممن التوبة رد المظالم
 واجتناب المحارم والنسبة ان
 لا يعود) اما الأولان فواجبان
 في التوبة وليس بشرطين
 في صحتها وأما الثالث فأحد
 شروط العصة كما تقدم
 وشروط الكمال أشار إليها
 بقوله (ولا يستغفره ويرجو
 رجسته ويخاف عذابه وينذ كرهته
 نعمته له) أي عليه
 (ويشكر فضله عليه بالاعمال
 بفرائضه وترك ما يكره فعله
 أو قوله) أما الاستغفار لقوله
 عليه الصلاة والسلام من
 أصاب ذنبا فندم عليه فغفر له
 ذلك من قبل أن يستغفر
 الحلبي وهو الذي يدل على ان
 الاستغفار ليس من أركان
 التوبة على معنى انه يحتاج
 اليه مع الندم لتتم التوبة
 وأما الرجاء

حيث إقامة الدليل عليه وأما الرجاء فمن حيث مناه (قوله فهو الطمع في رحمة الله) لا يخفى أن الرجاء إذا كان هذا تعريفيه يكون في قوله ويرجو أرحمته تجريد (قوله في رحمة الله) أي في أنعام الله (قوله ولا يصح) أي هذا الطمع أي لا يحسن (قوله الامع حسن الطاعة) أي والطاعة الحسنة والوصف ككاشف أي وأما الطمع إذا كان مع غير طاعة فليس بحسن بل مذموم ولا يخفى أن مفاد العبارة أن الرجاء هو الطمع في رحمة الله مطلقا كان مع طاعة أم لا ولكن هذا الطمع أو الرجاء لا يحسن الامع الطاعة وليس كذلك بل الرجاء هو الطمع في رحمة الله بقيد أن يكون آخذا في الأسباب أي بقيد الطاعة قال ثن ولا يكون الرجاء الامع العمل والافهوتني (قوله وأما الخوف الخ) فيه ما تقدم من التجريد (قوله بسبب توقع مكروه) أي ومن أسد فأت ذلك المكروه عذاب الرب (قوله فهو التفرع الخ) فيه ما تقدم من التجريد (قوله حيث وفقه للتوبة) أي ليكون باعثا له على الشكر والواضع أن يقول التفكير في نعمته عليه وهي التوفيق للتوبة وذلك لأن طاهره أن نعمة غير التوفيق للتوبة أو هي من التوبة بناء على أن المراد بالنعمة الانعام أو المنعم به (قوله وأما الشكر) فيه ما تقدم (قوله بذكر احسانه) متعلق بالثناء أي الثناء بذكر احسانه والاولى حذف ذكر وتجهل الباء السببية بما يتعلق الشكر لا للتعدي حتى يكون فاعرا على الفعل المستغنى مع أن مورد الشكر المقوى عام في فعل اللسان وغيره والحاصل أن متعلق الشكر لا يغوى خاص وهو الانعام ومورده عام وأما الشكر اصطلاحا فهو معرف العبد الخ وقوله ويكون الخ راجعا للثناء أي أن الثناء في حال كونه بالقلب يسمى خضوعا كاعتقاده أنه كريم مثلا اعتقاد اجازة أو ارجاء ولو غير ثابت وفي حال كونه فاعما باللسان يقال له ثناء واعتراق وفي حال كونه فاعما بالجوارح طاعة ثم ان في عبارة تنافيها وذلك لأن أولها يقتضي أن الثناء لا يتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة اعتقادا وقولا باللسان أو فعلا بالجوارح وليس فاعرا على ذكر الانسان خلافا لمن قصده عليه وقوله بعدد باللسان ثناء يقتضي قصده على اللسان والاول هو التحقيق ومفاده ان ما كان بالقلب لا يسمى طاعة كمال ما قام بالجوارح لا يسمى خضوعا وما قام باللسان لا يسمى خضوعا ولا طاعة ولا مانع من تسمية ما بالقلب واللسان طاعة بل من أراد الطاعة قطعا وبست فاقدم الصالح اطلاق الخضوع على ما بالجوارح وعطف الاعتراف من عطف العام على الخاص وعطف الانقياد على ما قبله ففسر (قوله بما تيسر له) أي بشيء تيسر له كالفلا وقوله فعليه

فهو الطمع في رحمة الرب
عز وجل ولا يصح الامع
حسن الطاعة وأما الخوف
فهو تألم القلب بسبب توقع
المكروه في المستقبل وأما
التذكر فهو التذكر في رحمة
الله عليه حيث وفقه للتوبة
وأما الشكر فهو الثناء على
الحسن بذكر احسانه
ويكون بالقلب خضوعا
وباللسان ثناء واعتراق
وبالجوارح طاعة وانقيادا
(ويتقرب) التائب (اليه)
أي الى الله تعالى (بما تيسر له)
فعليه

وان قل (من نوافل الخير)
كالصلاة لما صم من قوله صلى
الله عليه وسلم عن الله
وما زال عبدى يتقرب الى
بالنوافل حتى أحبه الحديث
(وكما ضيع) الثائب (من
فرائضه) التي أوجبها عليه
كالصلاة عمدا أو سهوا
(فأيفعه الاثن) وجوبا
على الفور ما لم يشق عليه
فإن شق عليه — قضى
ما استطاع مع شغله وإن لم
يحصر ما عليه من الصلاة مثلا
تحرى واحتاط لدينه بلا
وسوسة (و) إذا فعل الثائب
ما ضيعه من الفرائض
فأمر غيب الى الله تعالى
في قلبه) منه ويخاف
(ويتوب اليه) بما صدر
منه (من تضيعه) للفرائض
(وليها) أى يتضرع (الى
الله) تعالى (فيما عسر عليه
من قيام نفسه) الى الطاعة
لأنه سبحانه وتعالى هو الميسر
والمسهل بيده الترفيق
والتسهيل وليكن من دعائه
اللهم ما كنا أنفسنا ولا
تسلطها علينا (و) يتضرع
اليه في (محاولة أمره) أى فيما
يشكل عليه في حاله مما لم

الإضافة فيه لا يبان أى فعل هو ما يعنى الحاصل بالمصدر لأنه هو الموجود المكلف
به وهو الموصوف بالتيسر والتقرب به فأذن لا يصح أن يجعل ما على الحاصل بالمصدر
والفعل المضاف لتيسر ما على المصدر لا يقتضيه أن المتقرب به أمر غير التيسر مع أن
المتقرب به هو نفس التيسر فتدبر (قوله من نوافل الخير) إضافة النوافل الى الخير
من إضافة الجزى الى كليه لأن الخير ينقسم الى نوافل وفرائض (قوله كالصلاة)
أدخل تحت الكاف الصيام والصدقة كما يفيد التحقيق (قوله عن الله) أى
فأقلع الله (قوله الحديث الخ) تمام الحديث فإن أحببته كنت سمعه الذى
يسمعه ويصره الذى يصره ويده التى يبطش بها ووجهه التى يشئ بها وإن سألنى
أعطيته وإن استعازنى لا أعينه (قوله وكما ضيع الثائب) أى قبل توبته
(قوله التى أوجبها) أى ضمير فرائضه فاعده على الثائب والإضافة لادنى ملازمة
فأضافته لمن أجل ~~كون~~ الله أوجبها عليه (قوله على الفور) مفهوماً من قوله
الآن أى فيفعله ولو فى أوقات النهى حيث تحقق تركها والآن فى أوقات النهى
(قوله مع شغله) أى فلا يوسع له فى التأخير إلا زمن اشتغاله فى نومه أو ضروره يانه
أو حضوره علم منع بين ويحرم عليه النوافل قبل قضاء الفرض سوى المؤكد كالوتر
والعيد والفجر (قوله مثلا) أدخل تحت مثلا الزكاة والصيام (قوله ويتوب
اليه الخ) أى لما صم وأعطيه من أن تأخير الفرائض عن أوقاتها من التكبائر
(قوله للفرائض) أى بالمصدر مضاف للفاعل ويحتمل إضافته للمفعول فإن قلت أن
هذا الإضافة له لأن الموضوع فى الثائب قلت يحمل أول الكلام على أنسان
ارتكب معاصى فتسبب عنها ترك الفرائض فتأخر من تلك المعاصى فنبه المصنف
أولاً على أن هذا الثائب من المعاصى المذكورة يفعل ما ضيع من الفرائض
ويتوب من ذلك التضضيع (قوله من قياد نفسه) المصدر مضاف للمفعول قال
فى الصباح قاده الرجل الفرس فوداه من باب قال وقاداد وقاداة انتهى أى كلما
يصعب عليه من كونه بقود نفسه للطاعة أى يميلها اليها فيلجأ الى الله سبحانه وتعالى
أن يذللها ويجعل الطاعة سهلة عليه فاشبه المصنف النفس من حيث الإابة
بفرس أوبة عن مقصود راكبها على طريق الاستعارة بالكناية (قوله والمسهل)
مرادى (قوله بيده التوفيق والتسهيل) كان الأولى أن يقول بيده التيسير
والتسهيل لما فتنه لئلا يبق له وكان نكتة العدول الاشارة الى أن التيسير هو
التوفيق وأما قوله والتسهيل فقد جاء على الأصل فلا يسأل عن نكته (قوله أى
فيما اشكل) حاصل القول فى معنى كلام المصنف أن المحاول مـ درحاو له أى

يظهر له رشده ولا غيبه لعل الله أن يظهر له ذلك حال كونه

رامه وطالبه الا انها هاء في اسم المفعول من اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير
 في أمره المحاول أي المطرب الوقوف على صفته هل هي الرشد والغي ويلزم من ذلك
 ان يكون مشكلا فيكون تفسير الشارح تفسير باللازم وفيه اشارة الى ما قلنا
 من انه من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله موقنا الخ) قال في التحقيق والتضريح
 من غير يقين كلاشيء (قوله والمسال الخ) لازم لما قبله وقوله لتوفيقه الخ
 اما ان يكون المصدر مضافا للفاعل والمفعول محذوف أو بالعكس (قوله وهو
 الاستقامة على الطاعة) أي ان اتوفيق والتسديد عبارة عن الاستقامة على
 الطاعة هذاه عنه وفيه شيء لان التوفيق والتسديد بوصف المولى عز وجل
 فكيف يفسر بوصف العبد الذي هو الاستقامة ويحتاج بتقدير مضاف أي سبب
 الاستقامة (قوله أي ما ذكر فيه) اشارة الى دفع ما يقال ان المشار اليه
 متعذر فكيف يشار له باشارة المفرد (قوله هو فيها) فيه اشارة الى ان العائد على
 ما ضمير فيه وما واقع على حالة مصدر الصلة محذوف الذي هو المبتدأ وهو غير جائز
 لان الظرف لما كان يستقل بالوصل لم يبق على ارادة المحذوف دليل (قوله ولا
 عنه الذنب) أي المتجدد لان الكلام في الثائب (قوله من ذلك) أي الابعاء
 واليقين وقوله لقوله على محذوف أي ولا عنه الذنب لانه قادر على التوبة منه
 فيتوب منه لقوله تعالى ان الله الخ (قوله يجب التوابين) صيغة المبالغة
 تقتضي محبة الرجاء العائد للتوبة (قوله لا يقط) قطف يقط من بابي ضرب
 وتعب فهو قانط قاله في المصباح والمراد بانقضاء استبعاد العفو عن الذنوب
 لاستعظامها لا انكار سعة رحمة الله لانه كفر (قوله على ما هو عليه) أي
 في حال كونه على ما هو عليه (قوله السوء) هو العصية (قوله لقوله تعالى
 الخ) لا يخفى ان الايمان من الكبائر الآية تقتضي انه كفر لا كبيرة فيجاب بأن
 المراد كفران النعمة والمراد بكفرانها ترك شكرها فلا يوجد شكر عايم الا بالقلب
 ولا باللسان اذ لو وجد بالقلب دون اللسان لم يظهر كون ترك الشكر بها كفر وروح
 الله رحمته (قوله أي التفكير الخ) أي النظر والحاصل ان الفكرة اسم للتفكير
 (قوله أي مخلوقاته) أي فليس المراد بالامر ضد النهي بل المراد به فعله أي مفعول
 لان التفكير اذا تفكروا نظر في مشروعات خالقه علم وجوب وجوده وكمال قدرته
 وحقيقته ربوبيته فيجد في عبادته وفيه اشارة الى أنه لا يتفكر في ذاته لعدم قدرة العبد
 على ادراكها ودخل في مخلوقاته نفس الشخص فيستدل بالنظر فيها على وجوب
 وجود صانعه (قوله هاذم الذات) بذال محجة قاطع وبالمهمة من هذم البناء

(موقنا) أي مصدقا انه
 المالك لاصلاح شأنه أي
 حاله (و) المالك لتوفيقه
 وتسديده هاء في واحد
 وهو الاستقامة على الطاعة
 (لا يفارق ذلك) أي ما ذكر
 من اللجوء واليقين (على
 ما فيه) أي على أي حاله هو
 فيها (مرحس) وهو الطاعة
 (أوفيق) وهو العصية ولا
 عنه الذنب من ذلك لقوله
 تعالى ان الله يجب التوابين
 والتواب هو الذي كما اذنب
 تاب (ولا يأسر) أي لا يقط
 العبد (من رحمة الله) تعالى
 على ما هو عليه من السوء
 لقوله تعالى انه لا يأس من
 روح الله الا القوم الكافرون
 (والفكرة) أي التفكير
 (في أمر الله تعالى) أي
 في مخلوقاته (مفتاح العبادة
 واستغن) على نفسه
 (بذكر الموت) لقوله صلى الله
 عليه وسلم أكثر واذا كره اذم
 الذات

لان الانسان اذا تفكر في الموت قصر أمه وكثر عمله وان غفل عنه كثر أمه وقل عمله (و) استغن عليها ايضا (بالفكره فيما بعده) أي بعد الموت لان الموت • (٤٨١) أشد مما قبله وما بعده أشد منه كخرقة القبر (و) استغن عليها

أيضا بالفكره (في نعمه ربك عليك) لانك اذا تفكرت في نعمه عليك استغيت ان تبارزه بالعاصي وهو نعم عليك (و) استغن عليها أيضا بالفكره (في أهالك) وأنت تمصيه (و) (في) أخذه غيرك (من) الامم الماضية (بذنبه) في الحال (و) استغن عليها أيضا بالفكره (في) ما تقدم من (سالف ذنبك) وخاف الأخذ به (و) استغن عليها بالتفكر في (عاقبة أرك) اذا تدبري بماذا ينجم الله لك (و) استغن عليها أيضا بالتفكر في (مبادره) أي مساعده (ماعسى أن يكون قد اقرب من أجلك) هل هو يوم أو أقل لان ذلك يسهل الطاعة ويقل الامل والحرص على الدنيا ولانه اذا تفكر في الموت أتاه وهو مستعد له ولا تأنه دفقة فيندم حيث لا ينفعه الندم بالطيب فالفطنة نافعه لأحول ولا قوة لئلا يأتى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والمراد الموت وهو هادم الذات اما لان ذكره يزهده في أهله وأولاده اذا حل ما بقي من لذائذ الدنيا شيئا ذكره السندي شارح الحديث (قوله أمه) يقال أمته أملا ترقبته كما في المصباح فالعني قصر ترقبه للامور الدنيوية (قوله وان غفل عنه) من باب قعد (قوله كخرقة القبر) أي ضمة القبر ولعل الظاهر انه أراد بها التي تختلف بها الاخلاص لا ضمة القبر التي هي كضمة الوالدة الشفوقة لولدها واودخل تحت التكاف في قوله كخرقة سؤال المسكين والخشوع والنشر والحساب والعقاب والنار فاده في التحقيق وفي كون كل مما ذكر أشد من الموت نظر قد بر (قوله ان تبارزه بالعاصي) أي تقابله بالعاصي (قوله في أهالك) أي تأخذي به كما تاركا عوبتك (قوله من الامم الماضية) مثل قوم نوح والحق قال أبو حازم اذا رأيت ربك يوالى عليك نعمة فاحذر له لا يدربا يكون لزبادة العقوبة (قوله اذا يدري) ولذلك قال بعض الموفية ينبغي لك يا بني ان لا تختر نفسك على أحد لانك لا تدري ما الخاتمة فيجمل ذلك على هضم النفس وترك العجب والكبر ومحببة الغير وعلى عدم العظمة على الاخوات (قوله من أجلك) بيان لما أي مساعده أجلك الذي عسى الاجل أي لعله ان يكون قد قرب فاقبل بمعنى فعل وقول الشارح هل هو يوم هل هو نهاية يوم يأتي أو نهاية أقل من يوم وهو يدل من مساعده بدل اشتغال أي تفكر هل هو الأجل نهاية يوم أو ثقل ولم يقل أكثر لان الكلام في معرض ما يقصر (قوله لان ذلك) أي التفكر في المبادره يسهل (قوله بغته) أي آتينا بغته

* (باب في الفطرة) *

(قوله أي اتصال) أي بعض الخصال التي يكمل بها المرء وهذه التفسير لابن عمر وفسرها الفاكهاني بالسنة (قوله المرء) بفتح الميم وضمة الفة وأراد به ما يشمل المرأة وان كان لغة فاعر على الرجل لان الانثى يقال لها امرأة بالتاء أي التي يحكم بكمال المرء بسببها لانه يكون على أفضل الصفات أي أفضل الميزات (قوله وفي بيان حكم الختان) أي والخفاض أو أراد به ما يشمل الامر من بطريق التغليب (قوله صرح بهذين) أي الختان وحلق الشعر وقيد بالحكم في هذين ولم يقيده به في الفطرة الشاملة لهذين لان المصنف لم يصرح بالحكم الا في هذين الا انك خبير بأن حلق غير العانة ليس من الفطرة وهو انما صرح بالحكم فيه لقوله ولا بأس بخلاف غيرها فهو مشكل بالنسبة للخلق فلاحسن أن يراد بالخلق حلق الشعر

* (باب في) بيان (الفطرة) ١٢١ عد في أي اتصال التي يكمل المرء بها حتى يكون على أفضل الصفات (و) في بيان حكم (الختان) (و) حكم (حلق الشعر) صرح بهذين

خير العانة ولا يحتاج للاعتذار عن كونه عطف خاص على عام لانه حينئذ من
عطف المغاير (قوله دلالة على تأكدهما) لا يخفى ان هـ ذاب على ان مراده
بحلق الشعر خصوص العانة لان خلق غيرهما انما هو باثر فلذلك احتاج للاعتذار
عن كونه من عطف الخاص على العام وقد عطف ما فيه من الحب من انه
لم يصرح بالحكم الا في غير العانة وأفادت تلك العلة ان الختان سنة مؤكدة وان
خلق العانة كذلك الا أنه فيما يأتي لم يصرح بالتاكيد لافي الختان فانظر وعمل
نت في الختان بالر دعلى قول المخالف بالوجوب (قوله من الالباس) الالباس
ما يلبس مريح به في المصباح فحينئذ في العبارة حذف والتقدير بما يجوز لبسه من
الالباس الخ (قوله وفي بيان ستر العورة) أى من حيث الامر به لقوله فيما
سيأتي ويؤمر بستر العورة (قوله أى مما ذكر) أى فافرد باعتبار المذ كوزنه وجواب
عما يقال ان المشار اليه متعدد (قوله في هذا الباب الخ) فيه اشارة الى أنه ليس
المراد بالاعتمال بذلك من حيث تقارب المعنى بل من حيث الذكر عقبه وان
الباء جمعهما (قوله وبدأ بما صدر به في الترجمة) لا يخفى ان مفاد الترجمة انه
ذكر الخصال تمامها وهذا يفيد خلافا في قدر في الترجمة مضاف كما بينا لياتهم الكلام
(قوله ومن الغفرة خمس) التعبير عن يفيد ان الخصال أكثر وهو كذلك فقد
جاء الفطرة عشرة خمس في الرأس وخمس في الجسد فالتى في الرأس المضمضة
والاستنشاق والسواك وقص الشارب ومسح الاذنين وقيل الخماس أعفاء
العية والخمس التى في الجسد تدف الجناحين وقص الاطراف وخلق العانة والختان
والاستنجا (قوله قص الشارب) هو سنة خفيفة فليس الامر في الحديث
للاوجوب (قوله فسر) أى فسر الشارب المطلوب قصه لا الشارب مطلقا
أقول ان كان مستند القول يعمى في الموطأ سمعت مالك يقول يؤخذ من الشارب
حتى يسد اطراف الشفة وهو الاطراف ولا يجزى فيمثل بنفسه زاد بعضهم في النقل
عن مالك ويؤخذ من جز شارب ويبالغ في عقوبته لان حلقة مثله وهو فعل النصارى
انتهى فلا دلالة فيه لما قاله لان قوله وهو الاطراف يحتمل رجوعه لطرف الشفة كما
يفيده الباجى فقد قال الاطراف ما حرم من طرف الشفة وهو جواب النعم (قوله وهو
الاطراف) أى والشارب بالمعنى المذكور الاطراف وزن كتاب (قوله الشعر) أى
الذات على الشفة وقوله المستد برصة لطرف الشعر الاستدراك بالشيء الاحاطة
به فالمعنى المحيط بالشفة هذا معناه بحسب الامل ولكن المراد هنا النازل على
طرف الشفة وهو ما أحرمها (قوله هـ اها السنة) أى ما تقدم من ان المراد

وان كان اذ اخبر في الفطرة
دلالة على تأكدهما (و) في
بيان يجوز من (الالباس)
ولا يجوز (و) في بيان
ستر العورة (و) في بيان
مما ذكر (مما ذكر
ما يصل بذلك) مما ذكر
مـ أمره أو نهي منه في هذا
الباب كما هو روال التاميل
وبدأ بما صدر به في الترجمة
فقال (ومن الفطرة خمس)
أوله (قص الشارب) قوله
صلى الله عليه وسلم قصوا
الشارب فسر (مالك)
عاقال الشيخ (وهو الاطراف)
بكسر الهمزة وفتحها (وهو)
أى الاطراف لطرف الشعر
المستد بر على الشفة (هذا
هو السنة في قصه

قص الطرף هو السنة (قوله لا فائوه) أى لا احفأوه والسنة في قصه هذا
 مدلوله فحاصلها ان الشهر يطلق على ما يشمل الاحفء وأخذ الطرף ولكن
 المظهر انما هو القص وخلافه ان الاطار والشارب يعنى أى طرف الشهر
 المستدير كما يفيد التحقيق أى أنه ليس متفقاً عليه ما ساقه دم ولقول به ان
 الشارب اسم لكل الشهر كما ذكره في التحقيق **تنبيه** أخذ مالاً بخبر
 قصو الشارب وأخذ أبو خيفة والشاذى في قولهما السنة جزء بحبر احفأوا
 الشوارب واعفوا الحى قال تتوهم جمع بهم بنين ظهير من لان ما قص من أعلاه
 ويخلق من طرفه وأقول من قص الشارب ابراهيم وهل السنة بالتان كذلك أى
 يقصهما أولاً بدليل أن عمر فناءهما ولم يقصهما أو فناءه ما كان وفى القص فوائده
 تسهيل الأكل والشرب وزيادة الفصاحة وزوال الادراك وتيسير المشقة (قوله
 أى استبصاله) أى زواله من أصله (قوله فانيما قص الاطفاار) هو سنة
 للرجال والنساء ما عدا المحرم واليث ذكره في التحقيق (قوله وينبغي الخ) أى
 ليس لقص ولا لغيره من أنواع الفارة حد الا بقدر ما يرى الا أنه ينبغي ان يكون من
 الجمعة الى مثلها كما يفيد التحقيق وظاهره كظاهره حيث قال وينبغي ان يكون
 من يوم الجمعة الى مثله خصوص يوم الجمعة قال ابن ناجي وما يعتد به اليوم عندنا
 من التخرج يوم الاربعاء لا يقول عليه ويكره قصها بالاسبوع وهو ما يروى الفجر
 ذكره في التحقيق (قوله ولا حذف في السداة الخ) أى ولا في غير سادى العسارة
 حذف أى لا حد من دوبر وتبع في ذلك المازرى فان المازرى أنكسر الى الغزالي
 قوله بدأ بسبابة النبي ثم فانيما ثم بدأ بحصر اليدى على صفة دائره فاذا انما ختم
 باسم النبي فان لا ان ما قاله الغزالي ليس من السنة (قوله أى الا بعاين) نفسه
 للجناحين وفي العبارة حذف مضاف أى تنف شعر الا بعاين ويندب غسل اليدين
 من ذلك والبدأ بالايمان (قوله غير بذلك) أى بالجناحين مراد الا بعاين (قوله
 على طريق الاستعارة) أى المصرفة أى لان الجناح انما هو لاطاروا والعلقة
 المشابهة (قوله ومن لم يقدر على التنف) فيه إشارة الى ندب التنف فغيره من
 الحلق والنور خلاف الاولى كما يفيد التحقيق (قوله فله حلقه بالحديد) أى
 فيؤخذ له في حلقه بالحديد أى لانه يكون خلاف الاولى فلانه في انه سنة بواحد
 منهم ما حصل ان السنة تحقق بواحد من الثلاثة الا أن الاولى في تقدم التنف عند
 الامكان فغيره عند خلاف الاولى وظاهره **تنبيه** استواء الحلق والنور وهو
 بضم النون وهو سنة (قوله حلق العانة) هى ما فوق العصب والفرج وما

(لا احفأوه والله أعلم) أى
 استبصاله (و) فانيما (قص
 الاطفاار) للرجال والنساء
 وينبغي ان يكون ذلك من
 الجمعة الى مثله ولا
 في البداية في قص
 (و) فانيما (تف الجناحين)
 أى الا بعاين غير بذلك على
 طريق الاستعارة وهو سنة
 للرجال والنساء ومن لم يقدر
 على التنف فله حلقه بالحديد
 وتنبؤ بالنور (و) ربهما
 (حلق العانة) سنة للرجال
 والنساء

بين الدبر والاثنتين (قوله ولا تنفها المرأة) أي ولا الرجل أي على سبيل الكراهة كما صرح بذلك بعض الشراح والعلماء بما انجبت التعريم فقد قال ابن العربي وأهل مصر يتفقون شعر العانة وهو من التخصيص ويرى الخلل ويؤذيه ويحطل كثير من منافعه (قوله لانه يستترخي الخلل) أي به (قوله ويجوز ان التها) أي العانة مطلقا للرجال والنساء بمعنى خلاف الأولى فالخلق أحسن في حق الرجل والمرأة والحاصل ان الأولى الخلق وبعده الأثر بالنورة والنصف يكره كما تقدم وانما قدم الخلق لانه أشد لأفراج ولا فزع به بالنورة يشبه الزعر الذي لم يثبت لها شعر وذلك عيب كذا قال ابن عمر ولان الخلق هو الغالب من فعله صلى الله عليه وسلم فقد تنور قليلا (قوله من شعر الجسد) كشعر اليد والرجلين ونحوهما حتى شعر حلقة الدبر (قوله طاهره مباح) الأولى أن يزيد وصرح به عبد الوهاب أي أن عبد الوهاب صرح بالاباحة وقيل سنة (قوله وهذا) أي ما ذكر من أنه مباح (قوله وأما النساء الخ) أي فيجب عليهن إبقاؤه في إبقائه جمال فحرم عليهن خلق شعرها (قوله) نبت لها الحية ويجب عليهن إبقاؤه في إبقائه جمال فحرم عليهن خلق شعرها (قوله) واحترز بالجسد عبارة تفيد ان الرأس ليس من الجسد مع أنها منه وهو تابع في ذلك لابن ناجي فالأحسن قوله والمراد بالجسد ما عدا الرأس (قوله لان حلقة ما بدعة) أي بدعة محرمة في اللحية في حق الرجل وأما المرأة فقد تقدم أنه يجب عليها خلق لحيتها وبدعة مكروهة في الرأس في حق الرجل أيضا لا المرأة فان حاق رأسها بدعة محرمة وما ذكره من الكراهة أحد قولين وحاصل ما يفيد النقل ان في خلق الرأس غير ضرورة شرعية قولين بالجواز والكراهة وكل منهما راجع وقال الزناقي المشهور كراهة الخلق لغير المتمتع والاباحة للتمتع وعمل ذلك كله حيث لم يبق له سوى نفسه والافيه كره أو يحرم وقال بعض ماء عناه ان عدم خلق الرأس اليوم من فعل من لا خلق له لانه قد صار إبقاء الشعر شعارا من يدعي الولاية فاباؤه أما حرام أو مكروه (قوله الختان للرجال) أراد بالرجال الذكور وكانوا بالعين أو غير العينين أناده في التحقيق إلا أن البالغ يؤمر بختن نفسه لحرمه نظره عورة الكبير وسنة الختان للضرورة فيخر له في تركه وكذا الختنين يؤمر بختن نفسه (قوله وهو زوال الغرلة) بضم الغين المجبة كافي الصباح وهي كافي التحقيق غشا الحشفة (قوله سيدب ختان الصبي) إذا أمر بالصلاة من سبع إلى عشرة ويكره أن يمتحن في السابع من ولادته لانه عادة اليهود ذكره في التحقيق وتأمل حاصل ما يفيد المقام (قوله زادي انهابا واجبة) أي مؤكدة أي فيزيادها

ولا تنفها المرأة لان ذلك
وضر بالزوج لانه يستترخي
الخلل بافراق من الأطباء
ويجوز ان التها بالنورة ولا
بأس بخلاف غيرها أي
العانة (من شعر الجسد)
طاهره انه مباح وهذا في حق
الرجال وأما النساء فخلق
ذلك من واجب لانه
في تركه من مثله واحد
بالجسد عن شعر الرأس
واللحية لان حلقة ما بدعة
(و) خامسة لها والختان
للرجال وهو زوال الغرلة
من الذكر (سنة) زاد
في الصبايا واجبة أي
مؤكدة صرح بحكمه دون
غيره ليغرق بينه وبين قوله

قوله الغرلة نسخ الشارح
الغرفة اه

روى ابن حبيب لا يجوز اامة تاركه اختيارا ولا شهادته واختلاف بين ولد
 محتوفا قيل يجوز به وقيل يجري الموصى عليه فان كان قيم امة قطع قطع قاله
 في التحقيق (قوله والحقاض الخ) لا يخفى انه سبب فيه المسترجع لا يطلع
 عليه غير القاعلة والمفعول لها ولذلك لا يمنع للحقاض طعام بخلاف ائتمان فيجوز
 ان يشهر ويدعى اليه الناس (قوله بمعنى يستحب) أى لاسنة كفى حق الرجل
 وفكته المدول عن ائتمكم المذكور الى الاقط المحتمل اتباع لفظ الحديث (قوله
 لامره) أى لقوله مستحب كما يدل عليه كلامه في التحقيق وقام الدليل على ان
 الامر بالاستحباب فتدبر (قوله تعنى) مبنى للمفعول وهو يسكون العين (قوله
 في الموطأ) أى في الموطأ عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر باحقاء
 الشوارب واعفاء اللحية والواجب اذا كان يحصل بالقص منه وللندب اذا لم يحصل
 به مثله ولم تزل كثر برأيا يظهر وهو من اقامة السبب مقام السبب لان حقيقة
 الاعفاء الترك وترك القص للحيمة يستلزم تكبيرها قاله ابن دقيق العيد (قوله رحمه
 الله) سياتى يقول في العجاية رضى الله عنهم وقد تعودت لفظة الرضى
 في استعمالها في الاكابر ومالك منهم فالمناسب رضى الله عنه وان كان كل من
 الرحمة ولرضاء بمعنى الانعام اوردته أما الرحمة فالامر فيها واضع وأما الرضى فلما
 ذكره الغنمى بمأذ كونه (قوله ولا بأس الخ) قال في التحقيق وأما قوله قال
 مالك الخ فالظاهر والله أعلم انما ذكره عقب الحديث كأنه تفسير له (قوله من
 طولها) وكذا سبب الاخذ من عوارضها كما قال ابن ناجي (قوله اذا طالت
 كثيرا) أى لان لم تطل أو طالت قليلا وفسر بعض الشراح الكثرة بأن خرجت
 عن المعتاد لغالب الناس أى فيندب له ان يقص الزائد لان بقاءه يقع به النظر فان
 قلت وما حكم القص عند عدم الطول أو الطول القليل قلت مخرج بعض الذم
 بأنه يجرم القص ان لم تكن طالت كالحلق والظاهر ان محل الحرمة كما أفندناك سابقا
 اذا كان يحصل بالقص مثله وهو ظاهر عند عدم الطول أو الطول القليل ونجاوز
 في القص وأما اذا طالت قليلا وكان القص لا يحصل به مثله فالظاهر انه خلاف
 الاولى وحرد (قوله والمعروف لاحد الاخذ منها) أى انها اذا طالت كثيرا
 وقتلنا لا بأس بالاخذ منها فاختلف على قولين المعروف منهما انه لاحد الاخذ أى
 فيقتصر على ما تحسن به الهيئة ومقابل المعروف ما قاله الباجي انه يقص ما زاد على
 القبضة ويدل لما روى ان ابن عمر وأبا هريرة كانا يأخذان من اللحية ما زاد على
 القبضة ألا انك خير بأن هذا المقابل لا يقضى بأن محل الخلاف اذا طالت كثيرا

(واذا فاض في انفساء) وهو
 قطع النقيء أو على مرج
 الا نتي كأنه يعرف له
 (مكره) يقع الميم وضمة الراء
 أى كرامة بمعنى مستحب
 لامره صلى الله عليه وسلم
 بذلك (وأمر) الذي صلى الله
 عليه وسلم في الموطأ ان
 تعنى (أى توفد) (للحية)
 وقوله (توفد ولا تقصص)
 تأكيده وقوله (قال مالك)
 رحمه الله (ولا بأس بالاخذ)
 بمعنى يستحب الاخذ من
 طولها اذا طالت كثيرا
 والمعروف لاحد الاخذ

كما هو مفاد شارح حاشية دبر (قوله الا انه لا يتركها) لا يخفى ان المراد بكثرة
الطول كثرية يكون بها تشويه وشبهة. فذلك المستثنى هو عين قول المصنف اذا
طالت كثيرا فلا معنى للافتيان به الا ان يكون قصده تفسير الطول الكثير (قوله نحو
الشهرة) أى جهة لشهرة أى في جهة الشهرة أى الاشهار ومن البين ان
المزرك في جهة الشهرة يلزم أن يشتهر بالمقصود ذلك اللازم وكأني بقول الا أنه
لا يتركها بحيث تشتهر (قوله وما قاله مالك النج) تقوية لقول مالك أو دليل له كما
قال في التحقيق (قوله أى أكثر من واحد) لا يخفى انه يصدق بانين والظاهر
انه أراد به جماعة كثيرة لا ما يشمل الاثنين فقط لان التقوية لا تكون الا بما وافقة
جماعة كثيرة ثم يحتمل ولو لم يكونوا هم الاكثر لكون القصد القوة في الجملة
ويحتمل وهم الاكثر لكون المراد بالقوة الكاملة والمقال يقول مالك انه لا يأخذ
منها شيئا ولو طالت بحيث صارت لحد الشهرة أى بكرة الاخذ جهة الا في حج أو عمرة
ونقل عن مالك أيضا ويمكن حمل المصنف عليه بحمل لا بأس لما غيره خيرا
منه (قوله من الصحابة والتابعين) قال في التحقيق أى أكثر من واحد من
الصحابة وأكثر من واحد من التابعين ولم يقل واتباع التابعين لان مالك حكمهم
ولما اخذوا عليه انما تكون بخالفه من قبله بحيث يكون نقصا لاجماعهم فتسدير
تمتة نقل عن مالك كراهة خلق ما تحت الحنك حتى قال انه من فعل
الجوس ونقل عن بعض ان حلقه من الزينة فتكون ازالته من الفطرة ويجمع بحمل
كلام الامام على من لم يلزم على بقاءه تغير الشخص ولا تشويه خلقته وكلام
غيره على ما يلزم على بقاءه واحد من الامر من واختار ابن عرفة جواز ازالة شعر الخد
ونذب قص شعر الاذنين لانتفخه لان بقاءه أمان من الجذام وانتفخه يورث الالكاح
ويحرم ازالة شعر العنقة كما يحرم ازالة شعر اللحية وازالة الشيب مكرهة كما يكره
تخفيف اللحية والشارب بالموسى تحسينا وترينا (قوله من الشقرة) أى وما
في معنى الشقرة الابيض من ذى الشقرة أو وما في معنى البياض المأخوذ من ابيض
من نفس الشقرة والشقرة من الالوان كما قال ابن فارس جسمية تصلو بياضا
في الانسان وجهرة صافية في الخيل انتهى (قوله من غير تحريم) لما كانت
الكراهة تطلق ويراد بها التزيه وهو قول مالك هنا وتطلق ويراد بها التحريم
دفعه هذا الثاني بقوله من غير تحريم ذكرته الا انك خبر بانها متى أطلقت
لا تنصرف الا للتزيه (قوله أمانى البيع فيحرم) أى لانه بذليس كما في التحقيق
أى كالمواضع عند اوسود لحية لا ونها الابيض وكذا امر يدنسكاح امرأة فيصبع

منها الا انه لا يتركها
الشهرة (و) ما قاله مالك
(قوله) قبله (غير واحد) أى
أكثر من واحد من الصحابة
والتابعين (و) رضى الله عنهم
أجمعين (و) كرهه صباغ
الشعر الابيض وما في غير
من الشقرة (بالسواد من غير
تحريم) فى غير البيع
والجهاد أمانى لبيع

شعر لحيته الأبيض والحاصل كما يفيد زروق عن بعضهم أنه إذا كان لا تغير
 حرم وإن كان للجهاد نذب وإن كان لتشاب كره وإن كان مطلقا لقولنا بالكره
 والجواز (قوله لا يهام العدو) أي لا يقع في وجهه أي ذنه أي بحيث يتقد
 أو يظن أن هذا الجهاد المقابل له شابا فليس المراد الطرف المرحوع (قوله
 فيؤجر عليه) أي فيكون مندوبا بالكره يوجر عليه ومقاده أنه إذا كان في الجهاد
 ولم يكن لا يهام العدو ولا يؤجر عليه أي ويكفر بكرهها والماقتضى التحريم والظاهر
 أن غير الجهاد من كل قتال جائز حكمه كذلك أو أراد بالجهاد ما يشبهه (قوله وأما
 صبغه بغير السواد) أي صبغ الشعر الأبيض بغير السواد لا يخفى أنه لما كان
 غير الوديع بق الحمرة والصفرة والخضرة وغير ذلك والجائز من ذلك انما هو
 ما كان بالحناء وبالكتم مما يصفر أو يحمر أو يغير لونه فلا بأس به الخ وهذا
 ما اقتضته عبارته وكلام زروق في شرح الارشاد بقضي بحصر الكراهة في السواد
 مع تفصيل يتعين حفظه ونصه وأما الخصاب فالتشبه بالخالين مستحب
 وللصافي مسكروه وللعادة مباح وللتغري في تكاح أو شراء أمة ونحوه ممنوع وانما
 يكره السواد لانه تشابب انتهى وانظرا أن مراده بالتشبه بالخالين الاقتداء
 بهم لا لايهام الناس أنه صالح والآخر ولذا نقل المعيار عن النووي مرتقبيا له
 ما يفيد أن تشبهه بغيره أو غيره أنما يكره إذا كان استعجالا لا شيخوخة
 لأجل الرياسة والتعظيم وأما لذلك بل لاظهار الضعف مثلا فلا كراهة والحاصل
 كما يفيد كلام زروق والتحقيق وغيره أن الكراهة قاصرة على السواد لا لغرض
 الجهاد فلا يكره لقوله فلا بأس به بالحناء فهو ما نأمل (قوله بالحناء) قالت
 وجوازها للرجال في شعر الرأس واللحية دون اليدين والرجلين فلا يجوز لافيه
 تشبهها بالنساء ويجوز ذلك للمرأة انتهى بل قال الخطاط يكره للمرأة ترك الحناء قال
 عجم وحده للسوار من انتهى (قوله بالمد) زاد في التحقيق ليس إلا انتهى
 وسميت بذلك لأنها حنت على آدم حين سقطت عنه ثياب الجنة ولم يجد ما يستتر
 به فكان كما أتى إلى شجرة نيسبتر بها هربت منه إلا الحناء والكتم انتهى (قوله
 ورق السلم) السلم شجرة الواحدة سلمة مثل قصب وقصبه قاله في المصباح (قوله
 وهو يصفر الشعر والحناء تحمره) انظر هل يعطى حكمها كل شيء يصفر أو يحمر
 وهو ما يفيد قول البيان اتفقوا على جواز تغيير الشيب بالصفرة والحناء والكتم الخ
 وذلك خصوصية لما هو ظاهر المصنف وحديث أبي داود أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال أسس ما يبره الشيب الحناء والكتم (قوله وهي أقرب) أقول

وأما في الجهاد لا يهام العدو
 الشباب فيؤجر عليه
 (و) أما صبغه بغير السواد
 فلا بأس به بالحناء بالمد
 (وبالكتم) يفض الكف
 والثناء ورق السلم وهو
 يصفر الشعر والحناء تحمره
 وكلامه محتمل لأندب
 والأباحت وهو أقرب

لم يفهم من كلامه انهما قولان مع انهما قولان حكمهما الفاكه اني تبعما
 اصحاب الجواهر وقوله وهي الاقرب تتبع فيه ابن ناجي وظاهر التعبير بالامامة
 استواء الطرفين وفي البيان ما يفيد ان المراد من الجواز بمعنى خلاف الاولى اقول
 ويشهد لما قول بالنسب ما في الموطأ من قوله عليه الصلاة والسلام ان اليهود
 والنصارى لا يصنعون فخا لقوم وما روى من ان الخلفاء كلهم صنفوا الاعلى وقيل
 حتى هلى لانه روى وحلية جراحة فهو مما يغير في قول ابن ناجي الاقرب بالامامة
 (قوله والفرق الخ) بين السواد وغيره عبارة في التعقيب وانما كره الصبغ بالسواد
 دون غيره لان فيه الخ فهذا يفيد صرا الكراهة في السواد دون ما عداه من الالوان
 ولو ان الخصرة وان كان يطلق على الخصرة سواد كما في قولهم سواد الدراق (قوله
 صرف لون) أي ذو صرف لون لان السواد ليس نفس صرف (قوله واجراءه) أي
 مثلا (قوله ويلبس باسوداده) الموهوم كونه شابا خلاصته ان كراهة تغييره
 الشعر انما كانت لاجل ايهام الشباب أي من رأي يقع في وجهه انه شاب فان قلت
 كما يقع في وجههم من رآه انه شاب كذلك يقع فيمن يغير بما يبيض انه شيخ فلم كره
 الاول دون الثاني بالقياس المتقدم قلت ترتب الضرر على ايهام الشبوبة بكونه
 بخلاف غيره ما (قوله أي ليلبس) فليس المراد باللباس ما يلبس كما ذكره
 المصباح بل المراد به المصنوع (قوله المذكور) مفهومه الجواهر الالوان وهو
 كذلك ولو فعل من ذهب أو فضة لا كسرير ولا يخفى ان هذا الظاهر ليس بمسلم
 بل الصغير لبسه للحرير والذهب مكروه فقط والكراهة متعلقة بوليده وأما لبسه
 الفضة فجائز (قوله كان لعذر أي كحكمة أو جهاد الخ) بالنسبة للحرير وهذا
 الظاهر هو المشهور (قوله وهو قول ابن الماجشون) ضعيف (قوله ان ذلك
 بمنزلة اللبس الخ) أي ولو فرش غيره عليه أي ولو تعالز وجهه أي فلا يجوز له
 الجلوس عليه تعالز وجهه خلافا لابن العربي في اجازته به ما لو كانت مصاحبة له
 في المجلس عليه وتجاوز الحياطة به واتخاذ رايه في الحرب وكذا يحرم ما يطن
 بحرير أو وحشي به مثل الصوف أو رقبه اذا كان الحرير فيه كثير لو يحرم السحاب
 حيث زاد على أربع أصابع وفي قدر عرض الأصبع أو الاربع قولان بالجواز
 والكراهة وأما تعليق الحرير وجعله ستارة من غير جلوس عليه فجائز (قوله
 والدياج) قال القسطلاني ما غلظ من ثياب الحرير وغطه على الحرير يلبسه
 النسي عنه لغيره لانه صار جنسا مستقلا بنفسه (قوله ونهى صلى الله عليه
 وسلم عن التتقم بالحديد) أي على جهة الكراهة كما هو المعتمد وان كان المتبادر

والفرق بين السواد وغيره
 ان لسواد صرف لون الى
 لون مع ذهاب الاول
 والتغير ونحوه تعبير
 لا يصح لبقاء صفته من
 الاول فلا يلبس الشيب
 على أحد باجراره ويلبس
 باسوداده (ونهى الرسول
 عليه) الصلاة والسلام
 في الصعيين نهي تحريم
 (الذكر عن لباس) أي لبس
 (الحرير) عن (تتقم بالذهب)
 ظاهر قوله المذكور كبيرا
 كان أو صغيرا وظاهره أيضا
 كان لعذر أو غيره ومفهوم
 قول لباس ان الجلوس عليه
 والاتكاء عليه جائز وهو
 قول ابن الماجشون والذي
 عليه المحذور ان ذلك بمنزلة
 اللبس لما في الصحيح انه
 عليه الصلاة والسلام نهي
 عن لبس الحرير والدياج
 وان يجلس عليه (ونهى
 عليه الصلاة والسلام) عن
 التتقم بالحديد

منه الحرمة وهو ضعيف (قوله في القبس) كتاب لابي بكر بن العربي شرح به
الموطأ يقال له كتاب القبس على موطأ الإمام مالك بن أنس والقبس بفتحين شملة
من نارية يسبها الشخص فكأنه سمي كتابه بذلك إشارة إلى شدة تعلق هذا
الشرح بهذا الكتاب وتكذبه منه كتمكين شملة النار من تعلق به وإلى كونه
صاروا إصابه كتاب تضع من يكون بسلام بشملة النار التي أتت عليه وأقرب ذلك
دليل القول المصنف ونهى الخ ولا يخفى أنه دليل ضمني لأنه لم يكن في الحديث
المذكور تصريح بالنهي ولم يأت بحديث مخرج في النهي لقوله في التحقيق ولم
أقف فيه على حديث مخرج في النهي معزواً إلى أحد من أئمة الحديث المعتمدين بتقرير
الحديث الصحيح أو الحسن غير ما ذكره القرافي الخ ما قال وقوله جاء رجل لم يعين
اسم ذلك الرجل (قوله يعني أصغر) تفسير باللازم وذلك لأن قوله شبه بفتحين
مضاه يشبه الذهب في لونه وهو نحاس أحمر يضاف إليه أشياء ويسبك معها يكسب
لون الذهب (قوله أني أجد منك ربح الأصنام) الأصنام جمع صنم قال ابن
فارس الصنم ما يتخذ من خشب أو نحاس أو فضة والجمع أصنام انتهى فكأنه
يقول له اسم منك ربح الصنم من حيث أن ذلك الخاتم من جنس ما قد يتخذ منه الصنم
فاجتنبه لأن التحلي به كالتحلي به بعباد الصنم (قوله حلية أهل النار) أي ما يتحلى
به أي يترين به أهل النار وهم الكفار فان سلاسلهم وأغلالهم في النار من الحديث
كذا ذكره السندي شارح الحديث أقول ولا مانع من كونهم يقتسمون بخواتم
من حديث تحقيرهم كما كان جعله زينة كذلك وهذا محل الشاهد من هذا الحديث
(قوله أطرح عنك جليلة أهل الجنة) أي فلا يتحلى بها إلا من كان من أهلها بأن
دخلها بالفعل وأنت لم تدخلها بالفعل وحاصله أنه اتها هو زينة لمن حل بها وقطع
العقبات وفاز بالدراجات وكان جزاءه عن اتباعه شرع سيد السادات إلى أن حل
به كائن النيات وأنت لم تكن إلا من أولئك ثم أقول ولا يخفى أن المعتمد أن
القتم بالحديد والنحاس مكروه وبالذهب حرام والحديث المذكور يلوح لذلك حيث
لم يأت بالامتناع التام للوجوب إلا في خاتم الذهب دون الأولين كما ترى فهذا هو
السرفياد كراهته المعتمد فتدبر (قوله خلاف ظاهر المدقنة) أي كون القتم
بالحديد منهى عنه خلاف ظاهر المدقنة أي أن ظاهر المدقنة الجواز لقوله في باب
الأحاديث لا تلبس حلياً ولا قرطاً ولا خاتم حديد مفهومه أنه لا يبرأ أحد من النساء
جائز وقوله يدل لظاهر ما أي لظاهر ما الذي هو الجواز والحاصل أن ظاهر
المصنف التحريم وإن كنا جازاً على الكراهة وظاهر المدقنة الجواز كل منهما

في القبس جاء رجل إلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعليه خاتم شبه يعني
من النحاس الأصفر فقال له
أنني أجد منك ربح الأصنام
وجاء إليه آخر وعليه خاتم
حديد فقال مالي أرى
عليك حلية أهل النار وجاء
إليه آخر وعليه خاتم ذهب
فقال له أطرح عنك حلية
أهل الجنة (ج) ما ذكره
المصنف من النهي عن
القتم بالحديد خلاف ظاهر
المدقنة

ضعيف والمعتمد الصكرامة ككرامة التغم بالخماس الامن به ضرر الصفره
 بالنسبة لخاتم الخيلس والامخوف الجن بالنسبة لخاتم الحديد فانه فافع فتدبر
 (قوله التمس ولو خاتما) أى التمس أيها الطالب للتزويج شيئا يجعله صدقا ولو كان
 الملمس خاتما من حديد فاسم كان محذوف كأنه قال التمس شيئا على كل حال وان
 قل وفيه افادة انه لا يقدن كاح الابصداق لانه أنقطع للتراع وانفع للمرأة فيجوز
 بأقل من قول اذا خاتم الحديد بنهاية في القلة وهو مذهب الشافعي وقول ابن وهب
 انه يجوز بالقليل والكثير ويستغبر بيع دينار والراجح من المذهب انه لا بد ان
 يكون ربع دينار او ما يساويه فان وقع بدونه أمر بالتكميل فان أباسغ قبل البناء
 وكان لها نصف المسمى وان دخل لزمه تكميله ولا يفسخ ووجه بعض أصحابنا
 المشهور بالقياس على السرقة بجماع استعمال المصنوع المحترم (قوله أجاب الجمهور
 القائلون بالنهي لا بأجواز (قوله المبالغة) أى المبالغة في التماس شيء
 للتزويج ولو فرض ان الملمس خاتم حديد مما شأه النهي عن لبسه أى فلم يرد افادة
 جواز لبسه بل انما أراد التاكيد في الالتماس وانه لا يقدن كاح الابصداق
 كما تقدم ولولزم عليه ارتكاب محذور واجب بجواب آخر حاصله انه لا يلزم من
 من جواز الالتماس والاتخاذ جواز اللبس فيجوز له ان أراد تحصيله لتتفع بغيره
 المرأة (قوله أما حلية الخاتم) فيه أربع لغات خاتم يقع التاء وكسرها وخاتام
 كساباط وخينام كيطار ووجه خواتيم (قوله فقال بعضهم) عبارة تؤذن بأن هذا
 المعنى ليس متفقا عليه اذ قد ذهب بعضهم الى ان الفص يكون في عود او جلد او غير
 ذلك مما يجوز ما عدا الحديد والنحاس والرصاص (قوله أراد به ان يكون الخاتم الخ)
 أى فتكون الاضافة في حليته لا لبيان أى لا بأس بالفضة في شيء يعلى به أى يتزين به
 الذى هو الخاتم ففى معنى البناء بمعنى من والتقدير ولا بأس بحلية وذلك الحلية
 هى الخاتم من الفضة أى ولا بأس بالخاتم من الفضة (قوله من فضة) أى فيجوز
 اتخاذ بل سذب بشرط قصد الاقتداء به عليه الصلاة والسلام فلا يجوز له لبسه بحجا
 وان يكون واحد الامتعة او لو كان وزن الجميع درهمين وان يكون ذلك لواحد
 درهمين فأقل لا يزيد (قوله اتخذ خاتما من ورق) أى فضة وكان نصه حبشيا أى
 صانعه حبشيا أو مصنوع كما يصنع الحبشة فلا ينافى ما فى رواية ان نصه منه وقيل
 غير ذلك (قوله فكان في يده) أى في خنصر يده اليمن أو اليسرى فهو من باب
 الطلاق السكك وارادة الجزم ثم كان في يده أى بكرأى في تصرفه بمقتضى الاحكام
 والرماتل وغير ذلك يقال هذا في يد فلان أى في تصرفه فلا يرد انه كان هند معقيب

وبدل لظاهر ما قوله عليه
 الصلاة والسلام التمس
 ولو خاتما من حديد أجاب
 الجمهور به ورواؤه أراد بذلك
 المبالغة (ولا بأس بالفضة
 في حلية الخاتم واليمين
 والمصنف) أما حلية الخاتم
 فقال بعضهم أراد به أن تكون
 في شيء جائز غير الحديد
 والنحاس والرصاص كالجلد
 وقال بعضهم أراد به أن يكون
 الخاتم كله من فضة لما
 في الصحيحين أنه اتخذ خاتما
 من ورق فكان في يده ثم
 كان في يده أى بكرأى بعده
 ثم كان في يده

جعلها أمينا عليه كما رواه أبو دلود وغيره وقبل قوله في يده أي في أمبعه وهو قضية
كلام النووي حيث قال في الحديث التبرك بآثاره الحدين وأبس ملاسهم وأيد
بقوله في رواية البخاري عن ابن عمر فبأس الخاتم بعد النبي أبي بكر وعمر وعثمان وجمع
بأنهم لبسوه أحيانا للتبرك وكان مقره عنده مية بونم لجره والترتيب بدون تراخ
فهو بمعنى القاء والقرينة ظاهرة وأخذ من قوله فكان في يده أي بناء على أن المراد
الحقيقة مع اتخاذ قطعة فضة ينقش عليها ليقيم بها الآن بعض الشافعية استظهر
الجواز فيه أن المصطفى لا يورث ولا لاخذ ورثته الخاتم ولذا أخذ أبو بكر الخاتم
والقدح والسلاح ونحوها من آثاره فجعل القدح عند أنس يخرج له لم يرد التبرك
وجعل الخاتم عنده مية بونم الحاجة التي اتخذها النبي إليها فقام موجوده عند خليفته
ذكره النووي (قوله - حتى وقع) أي سقط في السنة السابعة من خلافته
وحاصله أنه مكث الخاتم في يده ست سنين ثم جلس على بئر أريس في السنة
السابعة من خلافته فسقط منه أو من غلامه مية بونم والاولى ما في رواية البخاري
والثانية رواية الترمذي وبعض طرق مسلم ويحتمل كما قاله القسطلاني أنه لما طلبه
من مية بونم ليقيم به شيئا استمر في يده وهو مذكور في شيء عيب به ثم دفعه في حال
تذكره إلى مية بونم فاشتغل بأخذه فسقط فتسب سقوطه لكل منهما (قوله أريس)
كجليس بصرف وعذمه قريبة من مسجد قباء قال بعض بستان معروف بئر
أريس فيه بئر وقع فيها الخاتم في الكلام مضاف محذوف أي وقع في بئر بئر أريس
وقال السهمودي بئر أريس نسبة إلى رجل من اليهود اسمه أريس وهو الفلاح بلغة
أهل الشام اهـ وقد بالغ عثمان في التفتيش عليه ونزع البئر ثلاثة أيام وأخرج
جميع ما فيه فلم يجد إشارة إلى أن أمر الخلافة منوط بذلك الخاتم قال بعضهم
فكان في خاتم المصطفى من الأسرار كما كان في خاتم سليمان لأن سليمان لما فقد
خاتمه ذهب ملكه وعثمان لما فقد الخاتم انتفض عليه الأمر وكان مبدأ الفتنة التي
افضت إلى قتله واتصلت إلى آخر الزمان ويجوز تخفيف مرة البئر (قوله نقشه محمد
رسول الله) أي متعلق نقشه محمد أو نقش محمد رسول الله أو منقوشه محمد
رسول الله وكذا قلت ثلاثة أساطير محمد أساطير الأول ورسول أساطير الثاني والله
سطره الثالث وهذا يرد قول بعضهم أن كتابته كانت من أسفل إلى فوق - حتى ان
الجلالة في أعلا الأساطير الثلاثة ومحمد في أسفلها وكذا قال الاسودعي وابن رجب
(قوله أما تحلبه السيف بالفضة) وكذا يوزن تحلبه بالذهب سواء اتفادت الحليته به
كقبضته أو أضافت عنه كخذه وحمل الجواز في سيف الرجل وأما سيف المرأة

نعم كان في يده عثمان رضي
الله عنه - حتى وقع في بئر
أريس ونقشه محمد رسول
الله وأما تحلبه السيف
بالفضة

فيعزم تحليته ولو جاهدت ومفهوم السيف ان بقية الآت الحرب يحرم تحليتها لان
 المسيف أعظم الآت الحرب (قوله لان ذلك فيه ارباب للعدو) أى تخوف له
 أى فعل الجواز اذا امكن مجاهدته لا غير والا حرم (قوله تحلية المصنف بالفضة)
 والمصنف مثل الميم من اصحف بالضم أى جعلت فيه الصنف وكذا يجوز تحليته
 بالذهب بأن يجعل ذلك على الجلد من خارج فلا يكتب بذلك وكذا لا يجعل من ذلك
 الاعشار والارباب والاخماس فذلك مكروه كما ذكره بالجملة افاده بعض شروح
 المختصر (قوله من الغلية) المناسب اسقاط قوله الغلية أى فيقول ولا يجعل
 ذلك أى المذموم ومن الغضة لان المصنف قال ولا بأس بالفضة (قوله اقتصارا
 على ما ورد الشرع به) أى وبقي ما عداه على أصل المنع وبين ذلك ان حلية الخاتم
 والسيف والمصنف معفو عنهم فى الزكاة ولا يعنى عن هذه الاشياء (قوله ويتنتم
 النساء بالذهب) واولى بالفضة ولا مفهوم لقوله يتنتم بل يجوز لأرأه جميع اللبوسات
 من النقود ولو نملا وقبعا وما للحق بالباس كالأزرار وما غير اللبوس ككحلجة
 أو مروء أو كرسي فلا يجوز بها (قوله ونهى عن التتم بالحديد للنساء والرجال)
 ومثل الحديد النحاس والرصاص وأما الجلد والعقيق والقرند وروا الحشيش فجائز
 (قوله تكرر) أجيب عن ذلك بأن هذا فى خصوص النساء وما تقدم فى خصوص
 الرجال (قوله والاختيار) أى المختار عند مالك عبارة التحقيق أحسن ونصه
 والاختيار عند الجمهور ومنهم مالك (قوله فى التتم) أى فى الذى روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم فى الصحيح من لبس الخاتم فى اليمين واليسار أى لان النبي صلى الله عليه
 وسلم تنتم فى اليمين وفى اليسار (قوله التتم فى اليسار) أى على جهة الئدب والذى
 عليه العمل جعله فى الخنصر وكان مالك يلبسه فى يساره (قوله لان تناول الشيء) أى
 الصادق بالخاتم قال ابن عمر وهذا التعليل غير بين وانما هكذا جاء ان التتم
 فى اليسار قال فى القبس مع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تنتم فى يمينه وفى
 يساره واستقر الاكثر على انه كان يتنتم فى يساره فالتتم فى اليمين مكروه ويتنتم
 فى اليسار فى الخنصر ويجعل فسه مما يلى الكف لان بذلك اتت السنة عنه صلى الله
 عليه وسلم والافتداء به حسن فاذا أراد الاستبراء فخلعه كما يخلعه عند اعادة الخلاه
 انتهى ولان كونه فى اليسار أبعد عن العجائب (قوله اتخذنا تماثيل) وسبب اتخاذ
 صلى الله عليه وسلم الخاتم انه عليه الصلاة والسلام أراد أن يكتب الى الامام
 فقيل له انهم لا يقرؤن كتابا الا تحتها وما اتخذنا تماثيل واستمر على لبس الخاتم الى أن مات
 (قوله فجعلته فى يساره) أى فى خنصر يساره (قوله كانوا يتنتمون فى يسارهم) أى

فحكى بعضهم الاتفاق على
 جواز ذلك لان فيه اربابا
 للعدو وكذلك حكى الاتفاق
 على تحلية المصنف بالفضة
 تعظيما له (ولا يجعل ذلك)
 المذكور من الغلية بالفضة
 فى الجام ولا سرع ولا سكن
 ولا غير ذلك من الآت
 الحرب اقتصارا على ما ورد
 الشرع به وهو ما تقدم (وتنتم
 النساء) دون الرجال
 بالذهب وقوله (ويتهى
 عن التتم بالحديد) تكرر
 (والاختيار) عند مالك رحمه
 الله (عما) أى من الذى
 (روى) عن النبي صلى الله
 عليه وسلم (فى التتم التتم
 فى اليسار) لان تناول الشيء
 باليمين فهو يأخذه بيمينه
 ويجهله فى يساره) روى
 البيهقى أنه عليه الصلاة
 والسلام اتخذ خاتما من ورق
 فجعله فى يساره وكذلك أبو
 بكر وعمر وعثمان وعلى
 وحسين وحسن كانوا
 يتنتمون فى يسارهم

اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي صحيح مسلم قال الخ) أي أنس (قوله
 على أقوال) أي أربعة ذكرها الشارح ثلاثة وترك الرابع وهو الفرق بين الخبر
 فيكون تابعا للسلف وبين غيره من الثبوت المشوبة بالقطن والكتان فيمتنع لان
 الرخصة لا يقيس عليها وقد قرر شيخنا رحمه الله نحوه فائلا ان ما كان محتمة من حرير
 وسداة قطن أو كتان يحرم مع هذا ما لا يخفى في كبره (قوله مثلا) أي أو قطن
 أو كتان وما سداه من صوف مثلا ولحمته حرير كذلك ويبقى الطرفين احدهما
 فيه من الحرير وبعضه الآخر منه ومن غيره وهل يتفق على حرمة وهو الظاهر أولا
 ولا يخالف هذا قول بعضهم ان الحرير قد يكون أكثره حريرا ويحتمل على ما ذا كان
 احدهما من فيه حريرا وهو أكثره عجم (قوله واستظهر ابن رشد) الثاني
 وهو أظهر الأقوال وأولاها بالصواب فهو الرأى جمع (قوله في حلة) بضم الحاء
 وهي لا تكون الا ثوبين من جنس واحد قال المرفوعي وكانوا ياترون ببرد ويرتدون
 بانحروا يسميان حلة والجمع حلال مثل غرفة وغرف (قوله طارد) بضم العين
 وكسر الراء وال مهملة ابن حبيب التميمي وقد في بنى تميم وأسلم وحسن اسلامه
 وأصل القصة ان عمر رأى عطاردا يقيم حلة بالسوق وكان رجلا يغشى الملوك
 ويصيب منهم فقال يا رسول الله لو شترت هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة والوفد
 اذا قدموا عليك وفي رواية فلبستها لعيد الوعدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما يلبس هذه من لا خلاق أي لا حظ ولا نصيب له في الآخرة من الخير وهذا
 خرج على سبيل التغليظ والا فالؤمن العاصي لا بد من دخوله الجنة فله خلاق
 في الآخرة فكان عومه مخصوص بالرجال لقيام الأدلة على اباحة الحرير
 للنساء (قوله وكان يخاطها الحرير) فيه مخالفة لما عند بعضهم من انها كانت
 حريرا خالصا وليس فيه شاة حديثنا الذي يفعل فيما يجعل على رؤس النساء من حبرة
 الثوب يتصور في نحو الحائكة التي تفعل فيما يجعل على رؤس النساء من حبرة
 ونحوها كذا قال عجم (قوله اختلف فيه) بالجواز والكرهية موضع
 الخلاف ما اذا كان قدراً أصبع إلى أربع بدخول الغاية (قوله وهو ما كان أقل
 من أصبع الظاهر) انه يمتد الى المرحى بشد المتوسط أفاده عجم (قوله ظاهره
 باتفاق) وقيل بكرهه مطلقا وان كان يسيرا (قوله ولا يلبس النساء الخ) قال
 في التحقيق وظاهر كلام المصنف ان تحريم لبس ما يصف خاص بالنساء دون الرجال
 وهو كذلك صرح به في المقدمات وحكي في القيس ان لبس الرقيق من الثياب
 جائز للرجال بلا خلاف وبكره للنساء الامع الزوج انتهى (قوله على جهة المنع)

وفي صحيح مسلم قال كان خاتم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 في هذه وأشار الى خنصره
 من يده اليسرى (واختلف
 في لبس الخنزير) بخاء وزاي
 معجمتين وهو ما سداه حرير
 ولحمته صوف مثلا على
 أقوال أشار الى اثنين منها
 بقوله (أجيز وكره) صحيح
 في القيس الأزل واستظهر
 ابن رشد الثاني والثالث
 يحرم لبسه القسرافي وهو
 ظاهر مذهب مالك لقوله
 عليه الصلاة والسلام في حلة
 عطاردة وكان يخاطها الحرير
 انما يلبس هذه من لا خلاق له
 في الآخرة (وكذلك العلم
 في الثوب من الحرير)
 اختلف فيه بالجواز
 والكرهية (الا لخط
 الرقيق) وهو ما كان أقل
 من أصبع فانه جائز ظاهره
 باتفاق (ولا يلبس النساء)
 على جهة المنع

أحسن منه قوله في التحقيق وهو هذا انتهى للتصريح (قوله يصفهن) قال
 في التحقيق أي الذي يوصف فيه فاستناد الوصف لثياب استعارة أي الذي يظهر منه
 أعالي الجسد كالثديين والردي واذا التصق لم يظهر منه إلا اللحم وغاب عن
 العينين لوقته ثم قال وحكم ما يصف حكم ما يصف ق ومنه أي ومثل ما يصف
 الذوب الذي يشف لا يخرج منه أي أيضا وهو الذي إذا قوبل الجسد منه يتحقق النظر
 انتهى وقوله استعارة أي صانعة عقل وحاصل كلامه أنه أراد بالذي يصف ما يبدو منه
 العورة أي يظهر جرمها إذا كانت بارزة كالثديين وأما إذا لم تكن بارزة فلا يظهر جرمها
 ما لم يتصق فيظهر جرمها وأراد بالذي يشف ما يظهر منه المجموع ولو لم يبرز ولو لم
 يتصق فلم يرد بالذي يصف ما يجسد العورة فقط من كبر أو صغر كما هو متعارف فلا
 يخالف حينئذ ما في عجم ونفسه بعد يصفهن أي ما يظهر منه البشيرة لا ما يظهر
 منه جرم العورة ونحوها لأن هذا ما كروه أقول وجبت هلت ذلك فلا مفهوم لقول
 المصنف النساء أي يظهر حرمة لبس القميص للرجل الذي تبدو منه لون العورة
 منفردا عن غيره ويحمل قول القميص المتقدم على الذي لا يشف (قوله إذا خرجن
 الخ) ظرف لقوله ويلبس أي ولا يلبس إذا خرجن وهو ليس بشرط إذا المراد لا يلبس
 ما يظهر منه العورة بحضرة من لا يحل له النظر اليهن وقد تقدم أن هورة المرأة بالنظر
 للأجنبي ماعد الوجه والكفين (قوله مع أزواجهن) أي أومع ساداتهن (قوله
 ولا يجبر الخ) أي يجرم عليه (قوله بطرا) أي حال كونهن بطرا أي ذابطر
 أوجر بطرا أو حال كون الرجل ذابطر وقوله أي كبرنيه إشارة إلى أن بطرا يقع الطاء
 مصدر ويفيده قول الشارح أي كبروا ولم يثبت عنده أن الراوية كذلك والأفيعوز
 الكسر على الحال من الرجل وأصل البطر الطغيان عند النعمة ثم استعمل بمعنى
 الكبر فليس الكبر نفسا بل بحسب الأصل وقال الراغب أصل البطر دهش
 يعتري المرء عند هجوم النعمة عن القيام بحقوقها (قوله ولا توبه) من عطف العام على
 الخاص فقد فسره بعض شراح البخاري بقوله إذا زار أو ردا أرقص أو سرق أو سرق
 وغيرها مما يسمى توبا فان قلت إذا كان الأمر كما ذكرت فهو لا كتفي المصنف
 بذكر العام عن الخاص المتقدم قلت اتبعا للحدث فان الحديث ورد بكل منهما
 ولما كان أكثر الناس في العهد النبوي يلبسون الأزار والادوية تخص الأزار
 بالذكور ولم يكتب بالندراج في العام (قوله من الخيلاء) أي حال كونهن الجرب
 فاشأمن الخيلاء (قوله بضم الحاء وكسرها) قدم الضم لا كثرته كما يستفاد
 من بعض شراح الحديث (قوله بفتحني البطر والبطر والكبر) أي فقد تعفن

(من الرقيق ما) أي الذي
 يصفهن (من أزواجهن)
 من يزوجن أما إذا لبسته
 في يزوجن مع أزواجهن
 فغيره (ولا يجبر الرجل)
 فغيره (ولا يجبر الرجل)
 إذا زار بطرا (أي كبر)
 توبه من الخيلاء (بضم الحاء)
 وكسرها كسرها بمعنى البطر

المصنف في التعبير (قوله والرجل) لا مفهوم له ولذلك ورد في الحديث لا ينظر
 الله أي ينظر درجة إلى من جرثومه خبيلاء ثم أقول وعسارة المصنف تقتضي أنه يجوز
 للرجل أن يجرثومه أو أزاره إذا لم يقصد بذلك كبراً أو عجباً أو تنقيدهم جوارحه لمراقبة قصد
 السرقة يقتضي الحرمة في حق الرجل عند انتفاء القصد المذكور أقول ويمكن
 الجواب كما يفيد عجم بأن قوله بطر أي مظنة بطر وسبأني لذلك تمهيداً (قوله أما
 إذا لم يقصد الخ) أي بأن قصدت السرقة (قوله يجوز لها أن ترخي ذراعها) أي إذا احتيج له
 كما يفيد الحديث (قوله كما في الموطأ الخ) فيها ما لا يخفى عن أبي بكر بن نافع عن
 أبيه نافع مولى ابن عمر عن مغيرة بنت أبي عبيد أنها أخبرته عن أم سلمة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم أنها قالت حين ذكر الأزار للمرأة يا رسول الله قال ترخي شبرا
 قالت أم سلمة إذا انكشف عنها قال فذراعاً لا تزيد عليه انتهى وقوله للمرأة يا رسول
 الله أي كيف قال شارحه بعد قوله لا تزيد عليه مانعه أذيه يحصل أمن الاكتشاف
 وحاصله أن لها ما لا يستجاب وهو قد وشبر وماله جواز بقدر ذراع قال الحفاظ
 العراقي هل ابتدأ الذراع من الحد المنوع منه الرجال وهو ما أسفل من السكبين
 أو من الحد المستحب للرجال وهو نصف الساقين أو حصه من أول ما يمس الأرض
 والظاهر أن المراد الثالث بدليل رواية أبي داود وابن ماجه والنسائي واللفظ له عن
 أم سلمة قالت يا رسول الله كم تجزأ من ذراعها قال شبراً قالت إذا انكشف
 عنها قال فذراعاً لا تزيد عليه فظاهر أن لها أن تجزأ على الأرض منه ذراعاً أي لأن
 الجرح المصحب وانما يكون على الأرض والظاهر أن المراد بالذراع ذراع اليد وهو
 شبر أن لما في ابن ماجه عن ابن عمر قال رخص صلى الله عليه وسلم لامهات المؤمنين
 شبرا ثم استردته فزادهن شبرا فدل على أن الذراع المأذون شبراً انتهى أي لأن
 الروايات تفسر بعضها بهضاً وانما جاز لها ذلك لأن المرأة كلها عورة الأوجهها وكفيها
 انتهى لفظ شارح الموطأ وهذا كما حبت لا خف لها ولا حورب ولا فلا تزيد قاله
 عجم وقال الباجي هذا يدل على أنهن لم يكن يلبسن خفافاً ولا جوارب بل النعل أو
 يمشين حافيات قال ويقتصر على إرخاء الذيل على السرير (قوله فعل ذلك) أي
 الخبيلاء (قوله فليكن المذكور من الأزار) قال ابن عمر انظر كيف أتى بلام
 الأمر وذلك مباح ويحجب بأنه إنما أتى به لأنه ذكرها بعد أن طر ومناه الأباحة
 فكذا ذكره عجم ثم أقول ومقتضى التعليل الذي ذكره أنه مندوب لا مباح
 وسبأني جوابه أقول وظاهره أنه إذا نزل عن الكعبة بن فيه الطافاة والتقوى فلا
 يكون مكروهاً فضلاً عن كونه حراماً مع أنه ليس فيه تطليق فلا يكون فيه قسري

والرجل في كلامه لا مفهوم
 له فاعلم المرأة كذلك إذا
 قصدت الخبيلاء أما إذا لم
 تقصد فانه يجوز لها أن
 ترخي ذراعاً كما في الموطأ
 من قوله عجم الصلاة
 والسلام ذلك (و) إذا لم يجز
 للرجل فعل ذلك (فليكن)
 المذكور من الأزار

فهو مشكل ولذلك قال ابن عمر انظر كيف استعمل أفعل بين شيئين لم يشتركا
 في الوقت في المسئلةين لانه اذا جره فهو ضد التثاقف واذا جره أيضا فقد عصاه
 وأجيب بأن أفعل التفضيل ليس على بابه فتأمل والغاية خارجة عن برازدة المؤمن الى
 انصاف ساقه لاجناح عليه فيما بينه وبين الكعبين وما أسفل من ذلك
 ففي النار لا ينظر الله الى من يحرقه بطر انتهى وازرة بكسر الهمزة الحالفة وهشة
 الاتزار يعني الحسالة المرضية ثم ان الخطاب ذكر تفصيلا فقال ما قصه المسعوب
 في الشياح أن تكون الى نصف الساق وإلى طرف الأصابع في اليدين والمباح
 من نصف الساق للكعب والزائد على ذلك حرام في حق الرجل والمرأة بقصد
 التكبر ويجوز في حق المرأة لاجل السراية انتهى قال عجم قلت وفي الذخيرة ما يفيد
 ان الزيادة التي تخرج صاحبها عن الغيلاء والكبر حرام وطاهر ولو لم يقصد ذلك وهو
 خلاف ما يفيد كلام الخطاب والحاصل ان النصوص متعارضة فيما اذا نزل عن
 الكعبين بدون قصد التكبر ففاد الخطاب انه لا حرمه بل يكره كما صرح به عجم
 ومفاد الذخيرة الحرمه وقد ترجم لذلك البخاري والحديث المتقدم متعارض مع آخره
 والظاهر ان الذي يتعين المصير اليه الكراهة الشديدة وقوله في الحديث وما أسفل
 من ذلك ففي النار أي في قرب النار قد تبر (قوله فهو انظف) أي لعدم وصوله
 للارض (قوله واتق لربه) أي أبعد لمقتربه لانتفاء ما يوجب غضبه لقرب
 تلك الحسالة من التواضع (قوله لانه ينفي العجب والكبر) الفرق بينهما ان
 الاول ملاحظة الشخص لنفسه بعين السكينة مع نسيان نعمة الله وأما الثاني الذي
 هو التكبر فهو ذلك مع احتقار غيره كذا أفاده القرطبي فاذا التكبر اخص من
 العجب وهو الفرد الاشد حرمة (قوله عن اشتغال الصماء) حقيقة الصماء الاشتغال
 أي الالتفات بالشئ الواحد على أحد الشقين دون الآخر كمن يبيت يكون سائرا
 للعودة وحاصلها انه الاشتغال بالشئ الواحد الا أنه يرفعه من أحد جانبيه فوضعه
 على الجانب الآخر فصار خافضا فمر الآخر باليمر وتفسيرها باليمين وعبرة
 المصنف بحتملة الاحسن ان يفسرها هو اعم فقد قدرت في حديث أبي سعيد
 يحمل الرجل ثوبه على أحد جانبيه فيبدو أحد شقيه وفردا الاقويون بأن يلبس ثوبا
 يثقب فيه ولا يجعل ليد يخرجا فاذا أراد أن يخرج يديه بدت عورته فقد قال
 صاحب القاموس ان برد الكساء من جهة يمينه على يده اليسرى وطائفة الالبس
 ثم برده ثانية من خلفه على يده اليمنى وطائفة اليمين فيخطيها جميعا فاذا تقرب ذلك
 نقوله اشتغال الصماء الاضافة لبيان أي اشتغال هو الصماء وقوله ان تكون أي مصفة

والثوب (الى الكعبين) فهو
 انتظاف (لربه) وازاره
 (واتقاه لربه) لانه ينفي
 العجب والكبر (وينفي)
 العجب وينفي (عن اشتغال
 الصماء) بالذم (عن اشتغال
 الصماء) أي مصفة اشتغال

اشتغال السماء أى الصفة التى هى اشتغال السماء أى ذوالان تكون أى حقيقة ذات
 كون الخ وهذا تفسير للسماء المنهى عنها لا مطلقا (قوله أى أزار) لاختصاصية
 فالمراد مثلا وقوله برفع ذلك معطوف على تكون بحذف حرف العطف أى ذوان
 تكون وذو رفع من ذلك وقوله أى طرف المشار إليه لم يتقدم صريح بل معنى
 من حيث ان ذوان تكون معنى حقيقة ذات الخ وهى متضمنة لشيء يشتمل به ومن
 المعلوم أنه طرفا وبعضهم رجعه للمشتبه به الذى هو الثوب (قوله ويسدل) بضم
 الدال وكسرهما قاله فى التحقيق (قوله الجهة الأخرى) الجهات من الأمور
 الاعتبارية فالعبارة على حذف مضاف أى ويسدل ذات الجهات الأخرى وهى اليمين
 وذوها والطرف الآخر ولا يخفى ما فيها ذكره الشارح على الوجه المذكور من
 التكلف فالأولى أن يجعل وقوله وهى على غير ثوب أى ساتر لعورته جلة حالية وقوله
 يرفع خبر مبتدأ محذوف والتقدير ومنهى عن اشتغال السماء فى تلك الحالة والسماء
 رخص الطرف الخ أى ذو رفع أى الذى هو الاشتغال على الوجه المذكور (قوله
 إذا أراد الخ) يقتضى أنه لم يغطها ابتداء فتناقضا ويمكن الجواب كما أفاده بعض
 النسخ بأن السماء على كلامه هذا ينطى بده ابتداء ثم إذا بدأ له أمر برفع طرفها
 من ناحية شماله لا يمينه أى برفع شماله من تحت الأزار وقوله أولا برفع ذلك أى
 يريد أن يرفع من ناحية يساره إذا بدت له حاجة فلا ينشأ فى آخره أى فيكون ذاهبا
 فى تفسيرها إلى طريق أهل اللغة وحاصل المسئلة أن الحكم بالحرمة محمول على
 المصلى لأنه لا بد أن يرفع يده وأما خارج الصلاة فالكرهية لأن الرفع متوهم وهذا
 كله عند عدم الساتر كما علمت أفاده بعض شراح العلامة خليل وإنما كرهت مع
 الساتر على المعتمد لأنه بمنزلة من صلى على ثوب ليس على اكتافه منه شيء بناء
 على أن كشف البعض بمنزلة كشف الكل (قوله أى تحت ما يشتمل به) أى
 فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله أى أزار) مثلا يدخل هو السر والى بعضهم
 جعل القولين بالحرمة والكرهية والقول بالكرهية هو المعتمد (قوله أتباعا
 لظاهر الحديث) أى فى الموطأ والصحاحين من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبستين وعن بيعتين وعن الملامسة
 والمناسبة وعن أن يحتبى الرجل فى ثوب واحد ليس على فروجه منه شيء وعن أن
 يشتمل بالثوب الواحد على أحد شقيه وعلة أخرى زادها فى الصديق بقوله وللأزار
 يكون ذلك ذريعة للأهل الذى لا يعلم العلة فى ذلك فيفعله ولا أزار عليه إذا رأى

ان تكون (على غير ثوب)
 أى أزار (برفع ذلك) أى
 طرف ما يشتمل به (من جهة
 واحدة) وهى اليسرى
 (ويسدل) الجهة
 (الأخرى) وهى اليمين وإنما
 نهى عنها لأنه إذا أراد أن
 يرفع يده اليسرى فكشفت
 عورته وقوله (وذلك إذا لم
 يكن تحت اشتغال) أى
 تحت ما يشتمل به (ثوب)
 تكرار ذكره ليرتب عليه
 قوله (واختلف فيه) أى
 فى حكم الاشتغال المذكور
 (على ثوب) أى أزار على
 قولين لمالك بالنسبة
 لظاهر عموم الحديث والاباحة
 لانتفاء العلة المذكورة

العلم بفعله وعليه ازار (قوله وهي كشف العورة) أي اذا أراد أن يرفع (قوله
ويؤمر المكلف بستر العورة) قال عجم وهذا يقتضي أن غير المكلف لا يجب
عليه ستر انتهى وظاهره ولو مرافقا في كلام ابن العربي أنه يؤمر بستر العورة
وقال اللخمي أنه كسب يروى في كلام بعض ما يفيد أنه ليس المرأة فطر عورته فهل
هذا يفيد أنه يجب عليه الستر كالكبير أو المراد أنه يتأكد بستر العورة في حقها
ويكره للمرأة كراهة شديدة النظر لعورته وهو الظاهر فليحذر (قوله عن أعين
الناس) احتراز عن حالة الصلاة فإنه يجب سترها ولو بخفية قال الشيخ أحمد زريق
وهل الحيوان غير لما قل كالاربع في ذلك أو يكره أو يجوز لم أقف على شيء من ذلك
انتهى وفيه قصور قد قال ابن عرفة ما نصه سمع ابن القاسم حوازا للفصل في القضاء
ابن رشد لقصير وجوب ستر العورة على الأدمي (قوله وفي الخلوة استعجابا) أي
ولاحل ذلك غير المصنف بيؤمر الشامل للوجوب والاستعجاب (قوله على المشهور)
ومقابلته أنه فرض عين في الخلوة أيضا وفي نظر الإنسان لعورته من غير ضرورة
قولنا بالكرامة والتقريب وهو ضعيف ومن دوام على ذلك ابتلى بالزنا (قوله بكسر
الهمزة) هذا خلاف ما عليه إلا كثرة الذين عليه لا كثر ضم الهمزة واستصوب
الكسر كاذكره بعض الفضلاء (قوله لان المراد الهيئته) مثله لت أي لا
المرأة حتى يكون بالقبح فائدة قال ابن عبد البر ولا ينتصب الرجل عريا بالليل أو نهارا
فاذا اغتسل فلينضم ما استطاع فان الله أحق أن يستغنى منه قال في الكافي ولا
ينبغي أن يترك أحد لبس السراويل إلا من لا يقدّر عليها إلا أن يكون محرما فيكفيه
مئزر (قوله إلى انصاف ساقيه) ويباح أكثر من ذلك حتى ينتهي إلى
الكعبين (قوله أزره المؤمن) يعني الحالة المرضية من المؤمن المحسنة في نظر
التشريع (قوله انصاف) وجمع انصاف كراهة تنوين كقوله مثل رؤس
الكعبين وذلك علامة التواضع والافتداء بالمصطفى صلى الله عليه وسلم في
الترمذي عن سلمة كان عثمان ياتر إلى أنصاف ساقيه وقال كانت أزره صاحب
يعني النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لاجناح) أي لا حرج (قوله فيما بينه وبين
الكعبين) فيجوز أسبالة إلى الكعبين والاول مستحب فله حالتان (قوله وما
أسفل من ذلك) مأمور وبعبض صلة ممدح وفيه وهو كان وأسفل خبره فهو
منصوب ويجوز الرفع أي ما دأسفل ويجوز أن تكون مانكرة موصوفة بأسفل (قوله
من ذلك) أي الكعبين (قوله في النار) دخلت الفاء في الخبر لتضمن ما معنى
المشروط أي ما دون الكعبين من قدم صاحب الأزار المسبل فهو في النار قال

وهي كشف العورة (ويؤمر)
المكلف بستر العورة) من
أعين الناس وجوب الاجاء
وفي الخلوة استعجابا على
المشهور (وأزره) الرجل
(المؤمن) بكسر الهمزة على
ما اختاره الخطاطي لان المراد
الهيئة (إلى انصاف ساقيه)
ولفظ الموطأ من قوله عليه
الصلاة والسلام أزره المؤمن
إلى انصاف ساقيه لا جناح
عليه فيما بينه وبين الكعبين
وما أسفل من ذلك ففي النار

الخطابي يريد أن الموضوع الذي يناله الأزار من أسفل السكة - يعني في الشار فكنتي
بالثوب عن بدن لابس - ومعناه أن الذي دون السكعين من القدم يعدب في الشار
عقوبة له وحاصله أنه من باب تسمية الشيء باسم ما جاوره وفي بعض الروايات ما يفيد
جل اللفظ على ظاهره فيكون من وادي أنكم وما تعبدون من دون الله - حسب
جهنم أو يكون من الوعيد لما وقعت به المعصية إشارة إلى أن الذي يتعاطى المعصية
أحق بذلك (قوله لا ينظر الله) أي نظر رجة (قوله بطرا) بفتح الطاء مصدرا
وكسرها - حال من فاعل جر روايتان (قوله والفخذ) مؤنثة فيها أربع لغات
فتح الفاء وكسر الخاء وسكونها مع فتح الفاء وكسرها وكسرها (قوله عنده من
يستحي منه) أي فلا يجوز لصاحبه كشفه مع من ذكر ولا يجوز لمن ذكر نظره
وخلاصه أن الفخذ عورة مخفية يجوز كشفها مع الخواص ولا يجوز مع غيرهم أي
بكرهم مع غيرهم لأن كلاً من ابن رشد وما حب المدخل كره النظر إليه وخلاصه
أنه لما اتفق كونه كالعورة بنفسها خاف أمره فغاية ما يقال بكرهم مع غير الخاصة
والحرمة بعيدة قال بعض شراح المختصر والظاهر أن النظر لفخذ الأمة حرام بالاتزان
(قوله كشف فخذ مع أبي بكر الخ) في مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيته كاشفا فخذيه وساقيه فاستأذن
أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحالة ففخذت ثم استأذن عمر فأذن له وهو كذلك ففخذت
ثم استأذن عثمان فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوى ثيابه فدخل
وفخذت معه فلما خرج قالت عائشة دخل أبو بكر فلم يتأله ودخل عمر فلم يتأله أي لم
تهتم له بدخله أو تستتر فضديك ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك فقال
ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة والاستحياء منه مزية وهي لا تقتضي
الانضائية ومن ذلك فهم الجواب عما يقال قضية ذلك أن عثمان ليس من الخواص
ووجه ما قلنا من أن تسوية رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن لأجل كونه ليس من الخواص
بل جلاء منه لأن الملائكة كانت تستحي منه (قوله وانكشف فخذ حنين
أجرى فرسه) قديماً - هذا غلبة لاختيار حتى يدل على الجواز في الجملة الآن
يكون استمرار على ذلك ولم يقطعه حتى انكشف مع رؤية الغيرة لكن لا يوجبكم بذلك
الابدي لئلا يمتنع ما ذهب إليه العلامة خليل من أن عورة الرجل
ما بين السرة والركبة بالنسبة للزوجة والصلاة قطعاً به محرم كشف الفخذ ولو مع
الخاصة واختاره ابن القحطاني (قوله ولا يدخل الخ) أي لا يجوز للرجل أن
يدخل قال تدمر والتمس يشمل الوجوب أن لم يكن خالياً والاستحياء أن يكون

لا ينظر الله يوم القيامة إلى
من جازأه بطرا (والفخذ)
بالذال المعجمة وهو ما بين
الساق والورك (عورة)
عنده من يستحي منه (وليس
كالعورة نفسها) لأنه عايشة
الصلاة والسلام - كشف
فخذ مع أبي بكر وعمر
وانكشف فخذ أيضا حين
أجرى فرسه (ولا يدخل
الرجل)

خاليا انتهى أي عند عدم المزور (قوله الحمام) مشتق من الجميم وهو الماء الحار
 (قوله الأئتمر) أي لا بد أن يكون صغينة لا يظهر منه لون العورة كما قاله عجم
 وظاهره جواز دخوله بالمئزر ولو غير علة ولو مع وجود غيرة وهو جواز الدخول بالمئزر
 لا ينافي قول ابن القاسم ترك دخوله أحسن لاحتمال الانكشاف والمحاصل أن
 دخول الحمام إذا كان غاليا بما يجاوز باطن من غير كراهة وإن دخل مع من
 يستتر جاز تر كراهة أحسن أي فهو بخلاف الأولى حينئذ لا احتمال للانكشاف وأما مع
 من لا يستتر فلا يحل ولا يجوز لأن ستر العورة فرض والنظر إليها حرام ابن رشد من
 فعل ذلك كان حرجة فيه والنساء في ذلك بمنزلة الرجال (قوله بالمهرز تركه)
 والمهرز هو الأصل فلذلك قدمه (قوله ولا تدخله المرأة) أي بمنزلة رأي يكره كما قال
 ابن رشد لا مريضة أو فاسدة أي لا تدخلها الحيض أو جنابة كما قال عجم أي ما لم يحصل
 موجب لدخول الحمام فتسكون كالمريضة والنفساء والحاصل أنه انما اقتصر
 على ما ذكر لأن شأنهما الاحتياج لدخول الحمام (قوله وامنعهما النساء الخ)
 ظاهره الوجوب المقضي كون دخولهن حراما بمنزلة غيره إلا أن ابن رشد اختار
 الكراهة في حقهن دون التحريم إذا كان بمنزلة (قوله وهذا على جهة المنع) أي
 فحكم هذا التلاصق الحرمة في بابين البالغين أي يحرم التلاصق بغير مستور
 العورة أي ولو لم يكن قصد التذاذ وكرهه أن كان بغير العورة أو بالعورة مع حائل
 كنيف أي بغير قصد التذاذ فيهما أو الاحرم وأما تلاصق غير البالغين فان لم يبلغ
 العشر فلا حرج لأن طلب الولي بالتفرقة بين الأولاد في المضاجع بعد بلوغ العشر
 على العمدة وبعد بلوغها كره من غير حائل وأما تلاصق البالغ بغيره بغير حائل فحرام
 في حق البالغ ومكرره في حق غيره والكراهة متعلقة بوليها وأما بها في مكرره
 في حق البالغ إلا قصد لذة فحرام هذا حاصل كلام عجم قال الشيخ في شرحه
 وعندى وقفة في قوله يكره للولي تلاصق عورة الصبي ابن عمر فوق بعورة البالغ
 من غير حائل بل الذي ينبغي حرمة ذلك على الولي ويحرم هذا التفصيل في تلاصق
 المراتين وأما رجل وأنتي فلا شئ في حرمة تلاصقهما تحت الحاف ولو بغير عورة ولو
 من فوق حائل حيث كانا بالغين أو الرجل أو الأنتي مع مناهضة الذكرك لأن
 المناهضة ككبيرة هكذا يظهر انتهى (قوله لا ينظر الرجل الخ) خبره مقصوده
 نهى التحريم وعورة الرجل مع الرجل ما بين السرة والركبة وكذا عورة المرأة
 مع المرأة (قوله ولا يقضي الخ) من أفضى أي لا يصل إليه بأن يتصقن وأراد
 بالرجل والمرأة المذكور والانتى وبالنهى ما يشمل نهى التحريم والكراهة على التفصيل

الحمام) بالتشديد معروف
 وهو مذكر ويؤنث على
 ما حكاه صاحب المغرب
 عن العرب وقال (ك) وغيره
 هو مذكرة نافية (الأئتمر)
 بكسر الميم والمهزة وتركه
 ما يؤنثر به (ولا تدخله
 المرأة الا من علة) لما رواه
 أبو داود من قوله عليه
 الصلاة والسلام انها تستفتح
 عليكم أرض العجم ويستعدون
 قهايه وتبايع لها الجماعات
 فلا يدخلها الرجال الا بأذن
 وامنعهما النساء المريضة
 أو نفساء (ولا تلتصق
 رجلاان ولا امرأتان
 في لحاف) أو ثوب (واحد)
 غير مستورى العورة وهذا
 على جهة المنع سواء كانت
 بينهما قرابة أم لا لما رواه
 أبو داود من قوله عليه
 الصلاة والسلام لا ينظر
 الرجل الى عورة الرجل
 ولا تنظر المرأة الى عورة
 المرأة ولا يقضي الرجل الى
 الرجل في ثوب واحد
 ولا تقضي المرأة الى المرأة
 في ثوب واحد

المتقدم قريما قال ابن ناجي وظاهر الحديث جواز اضطرار الرابدين والمراتبين
في الكسب الواحد اذا كان وسط الكساح لا يندم ما رهل اذا كان أحدهما في ثوب
دون الآخر في التلاصق تقرر ان (قوله غير متجالة) أي ولا يمتشي من خروجهما
الفتنة أي من شابة وما في معناه ما لم ينقطع أرب الرجال منها أي وأما المتجالة وهي
التي لا أرب للرجال فيها فانها تخرج في كل وقت لحوائجها كما قال في التحقيق واصلدة
العيد والاستقاء وأما التي يمتشي الاقتبان بها العباية فانها لا تخرج أصلا كما ذكره
في التحقيق (قوله من شهود الخ) أي من حضورها موت أبيها أو أحدهما (قوله
ص لا الخ) أي والابن والزوج ويكره لها في حق غيره هم كأم وابن الأم وجعل
بعضهم الكف مدخلة لجميع الأقارب وبقيده اعتماد الأول من الشراح (قوله
أو نحو ذلك) عطف على قوله شهوده ودلالة على ما يباح لها الخروج
من أجله أي ومثل خروجها الشهود موت من ذكر خروجها التحريم مما يباح لها الخروج
لأجله لكن أنت خير بأنه يصدد إفادة ما يباح لها الخروج لأجله فلا معنى لقوله
مما يباح إلا بالنظر لنفس الأمر (قوله كتماز من ذكر وحضور عرسه) وادخلت
الكف حضوره واسمه وإعياده وزيارته وجائتها التي لا تجسد من يكتفي بها
وكذلك تخرج أصلا للفرض في المسجد ولا يقضي على زوجها بالخروج له - وأولو
شرط في صاب عقدها (قوله شروط) أرادهم ما يشمل شروط الكمال كما
نبين (قوله طر في النمار) ما بعد العجز وما بعد الظاهر وهذا من شروط الكمال
(قوله ما لم تضطر) زاد في التحقيق فقال ما لم تضطر للخروج في غيرها اضطرابا فادحا
فاذا اضطرت فلا يطلب منها الخروج في الطرفين أي على جهة الكمال (قوله
وان تلبس أدنى ثيابها) أي دنى ثيابها بدل عليه قول بعض وان تخرج في خشن
ثيابها أو ان قصده شرط الكمال وأما شرط الجواز فيتحقق بالذني (قوله وان
تمشي في حافتي الطريق) أي لا في وسطها وهذا شرط كمال (قوله وان لا يكون الخ)
هذا شرط الجواز ويزاد أن لا يكون بالطريق ما يمتشي مفسدة وان تخرج في غير
الافوات المقصودة بالخروج فيه أو يمكن دخوله بها قبله (قوله وان لا يظهر منها)
بأن لا يظهر منها شيء أصلا أو يظهر وجهها كفاها لما ينبت بذلك (قوله أو
لهو) معطوف على قوله نوح أي ولا تخرج امرأة أي ولا رجل (قوله أو عود) هو
الذي يجعله بين أصابعه ويحركه كد صوت عجيب (قوله من الملاهي) وهي كل
ما يشغل النفس عما يعينها ما تستلذه النفس من الغنا وشبهه من الاوتار والرياب
والطنبور (قوله الملاهي) ومفر كاشف (قوله للعرة الآنه) قال في التحقيق

(ولا تخرج امرأة) غير متجالة
(الامسترة فيما لا بد) أي
لا بد منها (لهامنه من شهود
موت أبيها أو ذي قرابتها)
كلاخ (أو نحو ذلك مما يباح
لها) الخروج لأجله كتماز
من ذكر وحضور عرسه
ولخروجها بشرط أن يكون
الخروج طر في النمار ما لم
تضطر للخروج في غيرها
وان تلبس أدنى ثيابها وان
تمشي في حافتي الطريق
وان لا يكون عليها ربح
الطيب وان لا يظهر من
ما يحرم على الرجل النظر
اليه (ولا تخرج المرأة
من ذلك) أي مما أجمع لها
الخروج اليه (ما فيه نوح)
أي صوت (ناتحة أو لمحو
من زمار أو عود وشبهه من
الملاهي الملاهي)
التي في جميع ما تقدم
الحرمة لا يجوز حضور شيء
منه ولا فعله (الالف)
بضم الدال وفصحها

في قوله ما فيه نوح نائحة مانعه فان كان على وجه المساعدة والرضى به فلا يهزم وزله
 حينئذ حضور موت أبيها وان كان على غير الوجه المذكور فلا ينتهي الحضور الى
 التعزيم (قوله يجوز في النكاح) بل يستغيب فيه الا ان يكون بصرا صريح يحرم
 على أحد قولين (قوله خاصة) أي فالمشهور عدم جواز ضربه في غير النكاح
 كالختان والولادة ومقابله جوارفه في كل فرح للمسلمين كقدوم غائب والاعیاد
 والختان وختم القرآن وهل المراد الجواز الذي لا أجر في فعله ولا في تركه أو الذي فعله
 أفضل من تركه أو الذي تركه أفضل من فعله أقوال فالت (قوله الا الذي هيته)
 ضعيف فانه عليه الصلاة والسلام حضر ضرب الدف فعضوره ضرب الدف يذن
 بجوارزه واذاجا الذي هيته السماع فظاهره جواز الضرب منه بمعنى لا يحرم عليه
 وان احتل أن يكون خلاف الأولى أو كبروها وخلاصته ان ما جاز فعله جاز سماعه
 وما حرم فعله حرم سماعه (قوله بفقهين) وأما بكسر الكاف وفتح الباء فهو
 المقابل للصغر وأما بفتح الكاف وضم الباء فهو اطم في السن (قوله بجاهد من
 ناحية واحدة الخ) مثله صاحب المصباح حيث قال والكبير بفقهين الطبل له
 وجه واحد وجهه كبر مثل جبل رجبيل وهو فارسي معرب انتهى الآية
 بخلاف ما رأيت في بعض شراح خليل من أن الغريال هو المدد ومن وجه واحد
 والكبر هو الطبل الكبير المدد والمجهد من وجهين وهو الاظهر (قوله ومنه غيره)
 كذا في التحقيق وثبت والذي في شرح المختصر القولين بالجمهور والكراهية ويمكن
 التوفيق بحمل يمنع على الكراهية وان كان غيره ما ذكر (قوله ولا يخلو رجل بامرأة)
 قال تالتهى للتعزيم ويستوجبان العقوبة ولو أديا الزوجية الا ان يشبهاها أو
 يكونا طاردين قال في التحقيق ولا يخلو رجل شاب وامرأة شابة ليست منه بغير ولا
 ملك لها عليه ثم قال واحترز بقوله رجل وامرأة من المراتين فان خلوتها بما جازت ومن
 الرجلين فان خلوتها بما جازت الا ان يكون فيها شاب فيمنع لان معها شابة انين ومع
 المرأة شيطان واحد وانما قيدنا بقوله رجل بقولنا شاب فان خلوة الشيخ الهرم بالمرأة
 شابة كانت او متحالة جائزة وقيدنا بقوله بالمرأة بقولنا شابة احتراز من خلوة الرجل ولو
 كان شابا بالمتحالة فانه اجازة وقولنا ليست منه بغير احتراز من ان تكون من ذوات
 محارمه بنسب أو صهر أو رضاع فانه جائز وقولنا لا ملك لها عليه احتراز من ان يكون
 عبدها فانه يجوز لامرأة أن يرى من سيده ما يراه في محرمها لقوله تعالى أروا ما ملكك
 أي ما من لك ان يكون له منظر فيكره ذلك أوجهها ولما لم يأت تراه كله اذا كان وغدا
 يؤمن منه التلاذ بجمل الغالب الذي لا يؤمن ذلك منه انتهى قال ابن ناجي قال

فانه يجوز (في النكاح) خاصة
 للرجال والنساء الا الذي هيته
 (وقد اختلف في الكبير)
 بفقهين وهو طبل صغير يجاله
 من ناحية واحدة فأجازه
 ابن اقسام ومنه غيره

شيخنا أبو هـ دى لافس في خلوة لرجل بمخاض زوجته والظاهر انه بحسب
 الانهض فاذ اوثق بنفسه جازد اذ حل ما قصده شاو حلالا ن كلامه بغير بهنه
 هـ ضالا تناز بدشبا تفتح به المقام فتقول يجوز لعبد المرأة التي ليس بشرك
 ومساكنها لو غدا لغيره او بقة اطرافها الذي ينظرها محرما او خلوة بها
 وينبغي تقييده بالمشهور ربة بالدين وأما عبد زوجها فيجوز ان كان خصيا وبيع منظر
 ثم نقول وبعض الشراح عجم فقال ولا يجوز لرجل لافرق بين المحر والعبد والشيخ
 والمساب وقوله شابة لا مفهوم له بل لافرق بين الشابة والمتجالة خصوصا عند
 تساويهما في السن لان الشيخ عيل الشيفة وهو أظهر (قوله فان الشيطان ثالثهما)
 ابن رشد معنى كونه ثالثهما انه تحذنه نفسه به او تقي شهوره وان كان مع غيره
 رقبه وخشى أن يباع عليه (قوله لا أرب) أي لا حاجة (قوله من شهادة عليا الخ)
 أي حيث كانت غير معروفة النسب للمشاهد بن ومحل الجواز رؤية الشاهد بن
 والطبيب والخاطب اذا لم يكن بخلوة بالمرأة واذا حرمت هذا وقد تقدم ضعف هذا
 وانه يجوز رؤية الوجه والكفين مطا قاحت أمنت الفتنة (قوله نهى النساء الخ)
 لا مفهوم لهنساء وانما خص النساء لانهن اللاتي يغلب منهن ذلك عند قصر وعدم
 شعورهن مثلا (قوله عن وصل الشعر) قال نت فهم من قوله وصل انم الوجه ملته على
 رأسها في لوفية ولم تقل جاز (قوله وعن الوشم) أي في الوجه او غيره وهو النقش
 بالابرة مثلا حتى يخرج الدم ويحشى المرح بالكميل أو الباب أو نحو ذلك مما هو
 أسود ليخضر المحل والنهي للعرصة في حق الرجل والمرأة والرجل أشد وهو بعبارة
 صريح به ابن رشد نعم قد ورد عن عائشة انه يجوز للمرأة أن تفرس به لزوجه ما رقد جاء ان
 ذلك كان في اسماء رضي الله عنها ولكن أن يقال لا معارضة لانه كان حمل النهي على
 من يحرم عليها الزينة كالعنترة كفي النامصة ولا يكلف صاحبه بازالته ولو وقع محرما
 ومحل حرمة ما لم يتعين طريقا لدواء ولا جاز (قوله لعن الله الواصلة) أي التي فصل
 الشعر بشعر آخر لغفها أو غيرها كان المومول شعرها أو شعر غيرها بل فل ما لا
 والمهرى والا استرون الوصل نوع بكل شئ شعره أو صوف أو خرق أو غيرها
 وقال الميث النهي مختص بالوصل بالشعر ولا بأس بوصفه بصوف أو خرق أو غيرها
 القاضي فأما البط والتحيط الحبر من الملوحة ونحوها ما لا يشبه الشعر فليس بمنهي
 عنه لانه ليس بوصل ولا هو في معنى قصود الوصل وانما هو لتجميل والتدبير انتهى
 أي التي يطلب أن يفعل بها اذ كان يفعل بها كذا ذكره القسطلاني (قوله والواشمة)
 أي التي تفرز الابرة في الجسد ثم يدبر عليه بكل أن يحفره وقوله والمستوشمة أي

(ولا يجوز لرجل بامرأة شابة)
 (ايست بدى محرم منه)
 انية عليه الصلاة والسلام
 عن ذلك فان الشيطان
 ثالثهما (ولا بأس أن يراها)
 يعني يجوز للرجل أن يرى
 ما ليست محرم منه (الرجل)
 عذر من شهادة عليها أوها
 (ونحو ذلك) كنهظر الطبيب
 (أو اذا خطبها) لنفسه هذا
 كله في غير المتجالة (وأما
 المتجالة) وهي التي لا أرب
 للرجال في الكبر سننها
 (فيباح له) أي لا اجنبي
 (أن يرى وجهها على كل
 حال) لعذر وغيره وما قاله
 ذكرار مع ما قدمه في الباب
 الذي قبله هذا (وينهى)
 يعني نهى (النساء) نهى
 تحريم (عن وصل الشعر
 وعن الوشم) لقوله عليه
 الصلاة والسلام لعن الله
 الواصلة والمستوشمة

التي قطاب فعله و يفعل بها (قوله والمنتهصات) بضم الميم وفتح الفوقية والنون
وتشديد الميم المكسورة وفتح الصاد وبعد الألف فوقية جمع منتهصة وهي التي تنشف
شعر الحاجب حتى يصير دقيقا حسنا وانتهى محمول على المرأة المنهية عن استعمال
ما هو زينة لها كما تنوفى عنها والمفعول وزوجها فلا ينافي ما ورد عن عائشة من جواز
إزالة الشعر من الحاجب والوجه وفي بعض الروايات والباءصة والمنتهصة فالنا مصة
هي التي تنشف الحاجب - حتى ترقه كذا قال أبو داود والمنتهصة هي المحمول لها ذلك
وما ذكرناه من تفسير الباءصة عن أبي داود وقد قال بعض شراح المصنف ويسرها
عياض ومن وافقه بأنها التي تنشف الشعر من الوجه والاول يقتضي جوارته
شرا وما عدا الحاجبين من الوجه وتفسير عياض يقتضي خلاف ذلك (قوله
والمنتهجات الخ) جمع متفجرة وهي التي تبرأ سناها ليقباعد بعضها عن بعض أو
يكون في أسنانها طول فتزيله بالمبرد تنبيهه التعبير في الآتين بالافراد والتمخيص
على الفاعل والمفعول لهما دون الآخرين حيث عبر بالجمع فيها القاصرين على الفاعلة
على ما فسرنا تبعا لشارحه فتنى إذا لفرق في الحكم هذا ما ظهر والله أعلم (قوله
للحسن) اللام للتعليل وتنازع فيه جميع ما تقدم والظاهر تعليقه بالآخرة قال
شارح الحديث مفهومه ان المفعول لطلب الحسن هو الحرام فلما احتج إليه بالعلاج
أو عيب في السن ونحوه فلا بأس انتهى (قوله المغيرات) بكسر التخمينة المشددة
والغين المحجمة صفة لازمة لمن فعل الأشياء المذكورة وهو كالتعليل لوجوب الاعن
المستدل به على الحرمة الا ان الشهاب القرافي قال لم أر ألقهاء الشافعية والمالكية
وغيرهم في تعليل هذا الحديث الا أنه قد ليس على الزوج لتكثير الصداق ويشكل ذلك
إذا كنوا غائمين به وبالوهم فله ليس فيه قد ليس وما في الحديث من تغيير خلق الله
لم أفهم معناه فان التغيير للبعال غير منكرفي الشرع كالختان وقص الصفرة والشعر وصبغ
الحناء وصبغ الشعر وغير ذلك (قوله بمعنى أراد الخ) أي لان المراد بعد الابس بالافعل
بفعل ذلك (قوله بدأيمينه) لان كل ما كان من باب التكريم كالابس ودخول
المسجد وتقليم الاظفار وقص الشارب وترجيل الشعر وتنشف الابط وحلق الرأس
وغير ذلك ينسب فيه التيامن وما كان بضمه كذلك فالتيامن مثل دخول الخلاء
والامتناء والامتناء وخلع السر اوبل وغير ذلك (قوله ولا بأس بالانتعال قائم)
أي كلبجوز السافلا بأس للجوار المستوى الطرفين كما أفاده الفاكهاني (قوله
لنبيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك) أو لما في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إذا انتعل أحدكم قم فليدأ يمينه وإذا خلع بدأ بشماله ولا يمش أحدكم

والمنتهصات والمنتهجات
للحسن المغيرات خاتى الله
(ومن ليس) بمعنى أراد
أن يابس (خفا أو زعلابدا
بيمينه) على جهة الاستصحاب
(وإذا) أراد (نزعها مابدا
بشماله) لأمرة عليه الصلاة
والسلام بذلك وهو محمول
على الندب (ولا بأس
بالانتعال قائم وبكروه)
كراهة تنزيه (المشي في نعل
واحد) لنبيه عليه الصلاة
والسلام عن ذلك

في نعل واحدة وليفعل جميعا أو ليحاهما جميعا فإذا انقطع قبال نعله اختلف المذهب في اباحة وقوفه في نعل حتى يصلح الاخرى فأجاز ابن القاسم ومنعه أصبغ الآن بطول ذلك ومنه ما على المشي حتى يصلح الاخرى في وقت الاصلاح ذكره في التحقيق هذا ما لم يكن أقطع الرجل والا فلا بأس بمشيه في نعل واحدة وذكره المشي في نعل واحدة فيما تقدم لأن الشيطان يمشي في نعل واحدة (قوله التماثيل) جمع تماثيل بكسر التاء ليس الاى كراهة تنزيه (قوله والأشجار الخ) فيه نظر إذا لا شجار ولو لم يخل جازية الآن يجب بأن قصده التمثيل للصورة من حيث هي (قوله وهو معلوم) من أنه الذي يطالع عليه (قوله وفي القباب) بكسر القاف وقوله جمع قبة بضم القاف (قوله على المودج) مركب النساء معروف عند العرب (قوله مثلا) أدخل تحتها السرير والخيمة وهذا كله إذا كان التمثال منقوشا في تلك المذكورات وأما لو كان صورة مستقلة لها ظل كصورة سبع فهو حرام إذا كانت كاملة صنعت من الذي تطول إقامته كحجر أم لا كعجين وأما الناقصة ففيها قولان بالسكر اهتد وخلاف الاولى * تنبيه * يستثنى من المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة لتعاب بها البنات الصغار فيعوز استصناعها وصناعتها وبيعها وشراؤها لأنهن اللذبة على حمل الاطفال وحرم الكبار (قوله لانه يمتن) من هذا التعليل يعلم أن ما تقدم من السكر اهتد في الاسرة اذ لم يكن بموضع يمتن (قوله أحسن) أى ففعله خلاف الاولى (قوله مراعاة لمن يقول بتعريمه) أى ولو في الثوب أى في تركه سلامة بالخروج من الخلاف والحاصل ان التمثال ان كان غير حيوان كالشعر جازون كان كحيوان فباله ظل وقيم فهو حرام باجتماع وكذا ان لم يرقم كالعجين خدافا لا يصغ وما لا ظل له ان كان غير ممتن فهو مكروه وان كان ممتنا فبخلاف الاولى وهذا كله في الصور الكاملة وأما ناقص عضوين الاعضاء الظاهرة فيباح النظر اليه والحاصل أن ما يحرم فعله يحرم النظر اليه وما يكره يكره وما يباح يباح (قوله وفي نسخة وغيره) بدل وتركه أى بعد قوله من ذلك ثم ان هذه النسخة تحتل وجهين الاول وغير الرقم أحسن من الرقم الثاني وغير الثوب المرقوم وهو بالارقم فيه أحسن مما فيه الرقم

* (باب في الطعام والشراب) *

(قوله أى الاكل والشرب) أى فأطلق المصنف الطعام على الاكل والشرب على الشرب من اطلاق اسم المتعلق بفتح اللام على المتعلق أقول ويجوز أن يقدر مضاف فيكون من مجاز الخذف أى آداب أكل الطعام وآداب شرب الشراب

(ونذكره التماثيل) أى عملها وهي الصور التي توضع على هيئة الحيوان أو الأشجار (في الاسرة) بكسر الهمزة جمع سرير وهو معلوم (و) في (القباب) جمع قبة وهو ما يجلس من الثياب على المودج مثلا (و) في (المجدران) بضم الجيم جمع جذر يقع الجيم ومكونه إلى الحائط (و) في (الخطام) بفتح التاء وكسرهما (وليس الرقم) أى التصوير (في الثوب من ذلك) أى من التماثيل المنكروهة لانه يمتن (وتركه) أى الرقم في الثوب وفي نسخة (وغيره أحسن) مراعاة لمن يقول بتعريمه * (باب في) بيان آداب (الطعام والشراب) أى الاكل والشرب والآداب المذكورة ثلاثة أشياء سوابق ومقارنة ولوأحق

على ان الشرب قد جاء مصدرا بمعنى الشرب والحاصل أن الشرب يأتي بمعنى المشروب
ويأتي بمعنى الشرب مصدرا يقال شرب شرابا بمعنى (قوله في الاول) وسنبيه
على الباقي من الاول في كلامه كما يأتي (قوله أيها المكاف) لا يفهم له (قوله)
وجوب السنن) أي سنة عين واذا نسج في أوله أي بها حبت ذكرها في قول بسم الله
في أوله وآخره فان الشيطان يتقاياما كما خارج الاناء (قوله جهرا) أي يندب
أن يأتي بها جهرا لينبه الغافل عنها ويتعلم الجاهل (قوله ولا تزيد الرجن الخ) علله
في التحقيق بقوله لان المضغ عذاب لا يجتمع مع الرحمة كالذبح لا يقال هذا الروح فيه
لقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده وظاهر كلام الفا في هنا ترجمته وتقدم
له في الذبايح ترجيح الزيادة فقد تناقض كلامه وظاهر عرج ترجيح كلامه هنا
(قوله واختار بعضهم) زيادة ذلك هذا البعض أبو مهدي شيخ ابن ناجي فقد اختار
أرجحية الزيادة بتبنيهم وورد في الحديث زيادة على التسمية وبارك لنا فيما رزقنا
وان ك ان لنا يزيد على ذلك ورواياته (قوله أي تأخذ الخ) أي فان الشيطان
يا كل بشماله ويشرب بشماله واختلف في أكله ف قيل حقيقة وقيل مجاز عن الشم
وفيه شيء مع قوله في الرواية انه يتقاياما كالم (قوله جهة الاستعجاب) الاضافة
لللسان وكذا يقال فيما يأتي (قوله سرا) أي يندب أن يكون سرا لا يحصل الحياء
والخجل لمن لم يشبع اذا سمع حمد غيره وذكر الا فقهسي ان من الاداب أن يعقبه
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال عرج وبهذا تبين لنا أن قولهم تذكره الصلاة
عند الاكل مرادهم به في أثناءه وابتدائه (قوله وحسن) خبر مقدم وقوله أن تلحق
مبتدأه وآخر أي المعلق أي فانه لا يدري (قوله وهي مفسرة للاولى) اليد كالتعلق
على السكت تطلق على الاصابع والمراد هنا ثلاث أصابع كما يأتي في الحديث
ذكره في التحقيق (قوله كان يأكل ثلاث أصابع) بينها هشام ابن عروة فقال
الابهام والتي تليها والوسطى ويلحق يده الوسطى ثم التي تليها ثم الابهام قال عياض
وهو من آداب الاكل وسننه والاكل بأكثر منها انما هو شره وسؤا دأب
الآن يضطر الى غير ذلك لخفة الطعام وعدم تفيغه بالثلاث فيدعه بالربعة لما روى
أنه صلى الله عليه وسلم كان يدعه بالربعة بل روى أنه كان يأكل بخمس وجمع
بينه وبين ما ذكر باختلاف الحال قال ابن عمر والمتبادر من قوله تلحق يدك أنه
يجوز له أن يأكل بجميع أصابعه وروافقه قول التلمساني وان كان خلاف المعروف
من أنه لا يس في صفة المعلق حسدا ابتداء ولانتهما كما قاله في يبدأ في لعلق أصابعه
من الخضر ثم الابهام ثم البنصر ثم السابعة ثم الوسطى (قوله قبل أن يمسها) أي

في الاول قوله — وله (واذا
أكلت أو شربت) أي اذا
أردتهما (فواجب عليهن)
أيها المكاف وجوب السنن
(ان تقول بسم الله) جهرا
ولا تزيد الرجن الرحيم
واختار بعضهم زيادة ذلك
ومن الثاني قوله (وتناول)
أي تأخذ مأثأكله أو
تشربه (يميلك) على جهة
الاستعجاب ومن الثالث
قوله (فاذا فرغت) من
الاكل أو الشرب (فلتقل)
على جهة الاستعجاب (الحمد
له) سرا وقد ورد كل هذا
عنه عليه الصلاة والسلام
ومنه أيضا قوله (وحسن)
أي مستعجب (ان تلحق
يدك) وفي رواية أصابعك
وهي مفسرة للاولى (قبل
مسها) لما في مسلم أنه صلى
الله عليه وسلم كان يأكل
ثلاث أصابع ويلحق يده
قبل أن يمسها

بمزيد أو غيره ثم بنفسها بعد ذلك أن كان في طعامه غمر فحوالبه والزيت واللحم
وخلاسته أن اللعق أو لائم المسخ ثم الغسل وهو ظاهر الحديث قال زروق وحكي
إلى بعض الأصحاب أن الزنا في ذكر أنه السنة (قوله ومن أدا بالاكل أن تجعل
الحج) ووجه ذلك أنه إذا أكثر من الطعام لم يبق موضع للنفس الأعلى وجهه بضربه
وكذلك إذا أكثر من شرب الماء أو أكثر من ماء لم يبق موضع للنفس الأعلى وجهه
بضربه ق وقالوا الشبع من الحلال يقبى القلب ويقل الحفظ ويفسد العقل
ويكسل الأعضاء عن العبادة ويكثر الشهوة ويقوى جنود الشيطان ويفسد
الجسم فبالاك باحرام وصفة توصله إلى التلث أن يعلم مقدار يشبعه فيقتصر على
ثلثه فإن كان يشبعه ثلاثة أقراص اقتصر على واحد ويعتبر ذلك بالقم فإذا كان
يشبعه ثلاثون اقتصر على عشرة قال ابن عمر وهذا في حق من لا يخدم ولا يدرس
في العلم وأما الخديم في طلب معاشه فيباح له الشبع وكذلك دارس العلم أى
الشبع على قدر ما يستقيم به حاله قاله الشيخ أحمد زروق الشبع إلى حد التهمة
وأفساد المعدة بأفساد الطعام حرام ومما دون ذلك ما يذهب إلى التلث يختلف فيه
بالكراهة والإباحة وعليهما اختلاف في الحشاش هل يقول عندها الحمد لله
أو استغفر الله ووجه بعضهم بينهما وهو أحسن فيحمد الله اعتباراً بالانجدة ويستغفر
الله لسؤاذه في أكله وما لا يحسن معه بقول ما لا يغفل بقواه هو المطلوب فان قلت
ما عين الحكم في التلث في حد ذاته قلت يستفاد من التعليل المتقدم الإباحة
فعدم الفطرة من حيث عدم الزيادة فالزيادة مكروهة ويستفاد من ق
أن في الشبع قولين بالإباحة والكراهة والتعليل المتقدم يقوى الثاني بل يفيد
قوة الكراهة عند الشبع والذي نحررنا أنه إذا كان يترقب عليه فعل العبادة
الواجبة فهو واجب وفعل العبادة المستحبة مستحب والذي يترتب عليه ترك
الواجب أو إخلال في البدن حرام والذي يترتب عليه ترك المستحب مكروه
هذان يترتب عليه شيء من ذلك مباح (قوله إذا أكلت مع غيرك) قال في التحقيق
شريكاً كان أو غيره انتهى لأنه إذا فعل ذلك نسب إلى الشرية ودناءة الأخلاق
ويعلم منه أنه لا يطالب بذلك عند الاكل وحده وإطلاق المشافعية فيذبذب
الاكل بمائلي الاكل وان كان وحده انتهى (قوله بمن ليس من أهلك ولا ينيلك
الحج) قال ق وأما مع أهله وبنيه فليأكل من حيث شاء إذا يلزمه أن يتأدب معهم
ويلزمهم أن يتأدبوا معه فان لم يفعلوا أمرهم بذلك انتهى وأراد بالاهل زوجته
ولا يخفى أن رقيقة وخدمه أولى بذلك (قوله طعاماً) أى واحداً كالزبد واللحم وأما

(ومن أدا بالاكل أن
تجعل بطنك ثلثاً للطعام
وثلثاً للشرب وثلثاً للنفس)
كذا صح عنه عليه الصلاة
والسلام (و) من أدا بال
الاكل (إذا أكلت
مع غيرك) بمن ليس من
أهلك ولا ينيلك طعاماً

إذا كان أصنافاً مختلفة كأنواع الفسكهة في طبق مما يختلف أغواض الا كان فيه أو كان الطعام مشتملاً على مرق وغيره فلا بأس أن يتناول من بين يدي غيره وقال في التفريق وقولنا طعاماً واحداً من التمر فإنه سينص على حكمه انتهى أي التمر وشبهه أي فيوزان يتناول من بين يدي غيره فظاهره ولو نوعاً واحداً وهو خلاف ما قاله الأقفهسي عند قول المصنف ولا بأس في التمر الخ إن ذلك في الاصناف أقول ويقوى ما قاله الأقفهسي ما رواه المترمذي إن عكر اشأ كل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نريد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عكر اش كل من موضع واحد فإنه طعام واحد ثم أتى بطبق فيه ألوان من الرطب فجعلت أكل من بين يدي ومات بدرسول الله صلى الله عليه وسلم في الطبق فقال عليه الصلاة والسلام يا عكر اش كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد (قوله أكلت مما يليك) أي قد اتفقوا له لا مره عليه الصلاة والسلام أي بقوله كل مما يليك أي أمر بذب كل ما مرج بذلك شارح الحديث وذلك لأن عمر بن أبي سلمة هو ابن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال أكلت يوماً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فعملت أكل من نواحي الصفحة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مما يليك قال شارحه الشافعي وقد نص أئمتنا على كراهة الأكل مما يلي غيره انتهى ومذهبنا لا يخافه (قوله أن لا يأخذ لقمة) أي يكره ذلك فأخذ اللقمة بعد فراغ الأخرى بالبلع مندوب (قوله لا لا تنسب إلى الشره) أي الحرص على الأكل وكل ولئلا تشرق فيحصل لك الخجل ويغفم منه أن هذا عند أكله مع غيره وينبغي الإطلاق ليلا يتعد عادة فتقبله مع غيره ومن الأداب أن يأكل كل ما كان من تصغير اللقمة والترسل في الأكل وإن خالف ذلك عادته وأن لا يفعل عند الأكل ما يستقذر من نحو البصاق أو رذ بعض اللقمة في الأثناء بعد وضعها في الفم وأنه بعد وضع اللقمة في الفم يلقى ما بقي في أنفاسه من الطعام كما يفعله بعض المغاربة فإن ذلك كله قبيح ومن آدابه الأكل من حكايات الصالحين مما يرجح الأكل ويقوى فهمته وينبغي عن سماحتك وأن لا تنظر إلى غيرك حال أكله وإن لا تقوم قبل قيامه والظاهر الأوجب يقتضي القيام يعرف عند وقوعه أو يكون الغير ممن لا يستحي من قيامك وأن لا تقل لمن يأكل معك في حال أكله كل فأنك تجعله بخلاف لو ترك الأكل فلا بأس بذلك قال ابن عمر يكره البين على الطعام وإنما جاء عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يقول كل كل كل ثلاثاً وقيل يجوز أن يخلف فإذا حلف فقل يبر بثلاث لقم وقيل يبر بثلاث إذا كان اثناً الأكل والأبأن كان

(أكلت مما يليك)
لا مره عليه الصلاة والسلام
مذاق (و) من آدابه أيضاً
أنك (لا تأخذ لقمة حتى
تفرغ الأخرى) بالبلع ثلاثاً
تنسب للشره

في ابتداءه فلا يبرم بال لا يبر الا بالشبع ويهلم بقراه (قوله ومن آداب الشرب) أن لا تنفس في الاناء عند شربك لئلا يهلم عليه الصلابة واللام أي غشي كراهية ظهير مسلم على ما قال أنت أنه صلى الله عليه وسلم لم يمشي أن ينفس في الاناء أي رأس مريد التنفس باباً للقدح عن فيه وقت نفسه واختلف في تعليل ذلك فقل بحاجته أن تبقى فضلة فيقدروا غيرك وقبل بحاجته الاذية لان ريق الانسان سم على غير صاحبه فان قلت قضية ذلك أن يكون النسي لتقريبه لا الكراهية قلت ذلك تعليل بالمظنة اذ لو تحقق ذلك لما شئت في ارامة فتدبر (قوله ولتين) بضم التاء وسم الباء أي ندبان شئت أي التنفس أثناء الشرب أي ان شئت التنفس أثناء الشرب فيندب أن تبين القدح ولا تنفس في الاناء فاخذ الجواز من قوله ان شئت أي بعد القدح عند اعادة التنفس حتى تنفس (قوله وقيل يكره لما في النساء أي الخ) لا ينبغي أن الاستدلال بهذا التاميم على عدم الفرق بين المكروه وخلف الاولى والافلايدل لكراهية واذ يقال في نظائره وقد ذكر عن مهنون موافقته فقد ذكر عنه أنه كان يقول بسم الله ثم يشرب ثم يبينه ويقول الحمد لله ثم يقول بسم الله ثم يشرب ثم يبينه ويقول الحمد لله ثم يقول بسم الله ثم يشرب ثم يقول الحمد لله (قوله فليتنفس) أي خارج الاناء ثلاث مرات قال المناوي واستحب بعضهم أن يكون النفس الاول في الشرب خفيفاً والثاني أطول والثالث الى ربه ولم أوفق له على أصل وقوله فانه أي التنفس ثلاثاً خارج الاناء وقوله أهناه وأمرأه لهزة فيهم ما فعل أي أقوى في عدم الثقل على المدة وأقوى في الانحدار عنها بطيب لذة ورفع فعناهما واحد فاذا علمت ذلك فابترأى من قراءته بالالف خطأ (قوله ولا تعب الماء عبا) قال في المصباح عب الرجل الماء عباً من باب قتل شربه من غير تنفس وعب الحمام شرب من غير مص كما تنسب الدواب واما باقي الطير فانه محسوسه جرة بعد جرة انتهى فاذا علمت ذلك فقول شارحنا وهو بلعه بصوت فخر بلعه من عب الحمام شرب من غير مص لامن باب عب الرجل الذي هو الاصل دل عليه لفظ الحديث كما سنين وان كان يجب أن يكون قوله وليصه مصاًناً كبده لعله من قوله ولا تعب الماء عباً ولو لم يل من الاول لزم أن يكون منافياً لقوله ان شئت فتدبر (قوله لا مره الخ) حاصله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالمص ونهى عن العب أي أمرت به ونهى كراهية فوقع منه لـ من الامرين وان كان أحدهما ينافي الآخر كما اقتضاه حل الشارح فقد دل صلى الله عليه عليه وسلم اذا شرب أحدكم فليص مصاً ولا يب عب فان التكبير من العب انتهى

(و) من آداب الشرب انك
لا تنفس في الاناء عند
شربك لئلا يهلم عليه الصلابة
والسلام عن ذلك ويؤخذ
من قوله (اليتين التذبح عن
فيلك ثم تآوده ان شئت)
تجوز الشرب من نفس
واحد وهو قول مالك
وقيل يكره ما في النساء أي من
قوله عليه الصلاة والسلام
اذا شرب أحدكم فليتنفس
ثلاث مرات فانه أهناه وأمرأه
(ولا تعب الماء عبا) وهو
بلعه بصوت كصوت
الهيمة ثم به عليه الصلاة
والسلام عن ذلك (وامنه)
يقع الميم مضارع مص
بالكسر (مصاً) وهو بلع
الماء برفق شيئاً بعد شيء
لامر عليه الصلاة والسلام
بذلك

والسكاد كقرباب وجع السكبد قال في التحقيق وإنما خشي عن الأدب لأن فيه
 اذابة للفساد ذلعه يشرب بعض العروق دون بعض أو يأخذ بعضها أكثر من حقها
 وبعضها أقل من حقها واذامه أخذ كل عرق حقه الا ترى ان المطر الرقيق المذمن
 انفع الارض من الوبال لانه اذا نزل بقوة ذهب على وجه الارض ولم يدخل فيها
 الا يسير **تنبيه** ومثل الماء اللين والعسل وغيرهما من كل مانع وهذا من
 الاداب المقارنة (قوله ومن اداب الاكل ايضا) أي المقارنة (قوله ان تلوك
 من لأك اللقمة من باب قال (قوله أي تصنع) من باب قتل ونفع كما في المصباح
 (قوله وتنعمة) بضم اللام وفتح النون وتشد البد العين المكسورة (قوله أي تباليغ
 في مضغه الخ) فيه اشارة الى أن مضغاً منصوب بنزع الخافض وأنه ضمن تنعيم
 تباليغ ويجوز أن يكون مصوباً على أنه مفعول مطلق أي تنعيمه تنعيم مضغ أي تنعيمها
 منسوباً للمضغ لانه ناشئ منه (قوله أبلغ) أي أعظم في اللذة أي في حال الابتلاع
 وقوله أسهل أي أشد سهولة أي بعد الابتلاع (قوله وفي ترك ذابة في بلعه) أي
 في ترك التنعيم اذابة في بابه ناطقاً للقول وقوله وتؤدي المعدة منه ناظر لانا في
 الا انك خير بان هذا بنا في قضية التفضيل في أبلغ وأسهل نعم لو قال لان ذلك فيه
 اللذة والسهولة على المعدة لوافق ولم يخالف فتدبر (قوله ومن الاداب) أي
 اللاحق (قوله بالمضغ والسواك) زاد في التحقيق بعد قوله والمضغ ونحوها
 فقضية أن الادب يحصل بواحدة منهما لكن أنت خير بان السواك يحتاج معه
 للمضغ واعلم أن الغسل مطلوب سواء أراد الصلاة أم لا لأنه يتأكد عند اعادة
 الصلاة فأفاده التحقيق (قوله لدفع ما يتقي الخ) هذا التعليل يقتضي ندب التنظيف
 ولو كان الطهارة لا دسم له وفي الصحاح أنه صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فمضمض
 فاه وقال ان فيه دماً يقتضي أن ما لا دسم فيه لا يندب تنظفه (قوله ومن الاداب)
 أي اللاحقة (قوله بفتح الخ) احتراز عن مضموم الغين ساكن الميم فهو الرجل
 الجاهل وعن مكسور الغين فهو الحقود وعن مفتوح الغين ساكن الميم فهو السترخو
 غمر الماء الارض غمر أسرها (قوله الودك الخ) قال في المصباح الودك بفتحين
 دسم اللحم والشحم وهو ما يتعاب من ذلك انتهى واذا علمت ذلك فاعطف اللين على
 ما قبله مغاير (قوله وأصابه شيء) أي خبل أو مس من الجن أو برص كما روي
 بكل وخير ما فسرته بالوارد وقال الطبري وغيره فأصابه اذا مس الهوام وذلك لان
 الهوام وذوات السموم بما تنفذ درائحتها الطعام فتؤذي به وهذا لا يناسب المروي
 (قوله واما ما لا دسم فيه) أي كالقدس والنذر فلا يندب له غسل يديه منه فقد

(و) من اداب الاكل أداما
 انك تلوك أي تصنع
 طاماً وتنعمة مضغاً
 أي تباليغ في مضغه أي دقه
 (قبل بلعه) لان ذلك أبلغ
 في اللذة وأسهل على المعدة
 وفي ترك ذلك اذابة في بلعه
 وتؤدي المعدة منه (و) من
 ادابك (تنظف فاك
 بعد الفراغ من طعامك)
 بالمضغ والسواك لدفع
 ما يتقي من تغيير طعم الفم
 (و) من الاداب انك (ان
 غسأت يدك) بعد المسح
 الواقع بعد اللعق (من الخمر)
 بفتح الغين المعجمة وفتح الميم
 الودك (و) من (اللين) بفتح
 الموحدة (محسن) أي
 مستحب لما رواه ابو داود
 أنه صلى الله عليه وسلم قال
 من بات وفي يده غمر لم يغسله
 وأصابه شيء فلا يلو من
 الانفسه واما ما لا دسم فيه
 فلا يغسل منه (و) منها انك
 (تخل) أي تزيل (ما تعلق
 باستانك) أي تدخل
 بينها (من الطعام)

كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا اكل ما لادسم فيه يجمع كفه بساطن قدمه
 (قوله لامره عليه الخ) لما خرج ابو نعيم مرفوعا نقوا افواهكم بالخل لال فانها
 بحال الملائكة وليس نبي اضر على الملائكة من بقايا الطعام بين الاسنان
 ولك ان تأكل ما يخرج من التخليل الا ان يتغير لانه يصير نجسا هكذا قيل وفيه نظر
 وقال صاحب المدخل نجاسة ما بين الاسنان ليست بمجرده بل بماء غلب على
 الظن من نجاسته لشيء من دم الانسان فيفهم منه ان المتغير لا يجوز باده وقد
 صرح به توفيق في التحقيق ايضا ويجوز التماسل بما يجوز به السواك ولا يكون
 بما لا يجوز به السواك (قوله ونهى الرسول عن الاكل الخ) فان الشيطان يأكل
 بشماله ويشرب بشماله ولا يخفى انه قال قبل هذا وتناول يمينك فاذا امره
 بالماولة باليمين فقد نهى عن الماولة بالشمال وانما زاد هنا نهى الرسول اى
 لا يفيد انه نهى كراهة لا خلاف الاولى (قوله في حق من له يمين) فان لم يكن له يمين
 فيشماله (قوله اذا شرب الخ) منه الطعام وكذلك الشهادة قال ابن عرويه يؤخذ
 من هذا اذا اذن من على اليمين ان يعطى لمن على يساره جاز لانه ترك حقه ويعطى
 الساقى بدلا فاضل ثم لمن على يمينه ثم باقى على آخرهم وان تساوا وفى الفضل بدأ
 بيمين من على يمين الساقى (قوله من على يمينك) ولكن كان مفضولا بل ولو كافرا
 فان كان من على يمينه صائما كان من على يمينه وهكذا وليس لمن على يمينه ان يؤثر
 غيره (قوله ائق) بضم أوله وهو فى دار أنس وقوله بلين أى حلب من شاة داجن
 وقوله شيب بكسر الهمزة أى خلط وقوله بما أى من البئر أى فى دار أنس وقوله وعن
 يمينه اعرابى لم يسم وزعم انه خالد بن الوليد خطا واضع كما ينوّه وقوله الايمن ضبط
 بالنصب على تقدير اعطى الايمن وبالرفع على تقدير الايمن أحق قاله السكرمانى
 وغيره ورجح الرفع لقوله فى بعض طرق الحديث الايمنون الايمنون قال أنس فهمى
 سنة أى تقديمة الايمن وان كان مفضولا وأما حديث أبى يعلى الموصلى باسناد
 صحيح عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سقى قال ابدؤا
 بالكبراء وقال بالا كابر فمحمول على ما اذا لم يكن على جهة يمينه أحد بل كانوا
 كلهم تلقاء وجهه وفيه ان خلط الايمن بالماء للشرب جائز بخلاف اليسع فغش
 وان المجلس عن اليمين واليسار سواء اذ لو كان الفضل لليمين لما أثر النبي صلى الله
 عليه وسلم الاعرابى على أبى بكر وقيل كان الاعرابى من كبراء قومه فلذا جلس
 على يمينه ويحتمل انه سبق أبابكر فقيهه ان من سبق الى مكان من محاسن العلم أولى
 به من غيره كما بنى ان كان وانه لا يقام أحد من محله لغيره وان أفضل منه هذا

لامره عليه الصلاة والسلام
 بذلك (وقضى الرسول
 عليه الصلاة والسلام)
 عن الاكل والشرب
 وهذا النهى
 كراهة فى حق من له
 يمين (و) من آداب الشرب
 اذا كنت بمحضرة جماعة
 انك (تناول) اذا شرب
 (من على يمينك) أولا ثم من
 على يسارك لما فى الموطأ انه
 صلى الله عليه وسلم أتى بلين
 قد شيب بماء وعن يمينه
 اعرابى وعن يساره الصديق
 فشرب ثم أعطى الاعرابى
 فضله وقال الايمن فالايمن

ما قاله شارح الموطأ أقول ولا يخفى أن التبادر أنه لم يكن على من النبي صلى الله عليه وسلم لم إلا الاعرابي فقله صلى الله عليه وسلم فلا يمن أي على تقدير تعدد من على اليمين (قوله ونهى عن النفع) أي نهى كراهة (قوله في الطعام والشراب) ق ظاهره سواء كان الطعام والشراب في الأواني أو في يده وقال الزناقي انما إذا كان في الأواني (قوله والكتاب) الظاهر أن المراد مطلق الكتاب فقها أو حديثاً أو كتاباً كتبه غيره (قوله روى حديث النبي الخ) أي به الشارح تبعاً لدفعه لا اعتراض ابن عمر حديث النبي عن النفع في الثلاثة انفرد به المؤلف ولم يوجد له غيره لكن الذي نقله القرافي وكذا عن البزاران النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النفع في الطعام والشراب وقد نقله السيوطي عن أحمد كاتله القرافي والفاكهاني فلا اعتراض بق (قوله لما يتقى من القدر) وهو ريقه أي وهو أهنة للطعام وعليه في كره النفع وإن كل وحده بارد أو حاراً سواء ما قل وما جل أو هو يؤدي غيره ليكون سماً وعليه فعمل النبي إذا كان معه غيره فها تولى نحتملها عبارته (قوله وفي الثالث) حرمة أي نحره وقيل خوف محوه أو خوف التناول به دم - حمل المقصود إذا كان مرسلاً لا غير وطاهر المصنف ولو قصد تحفيغه والمطلوب الترتيب بدل النفع فقد تب صلى الله عليه وسلم كتباً بين وترب أحدهما وترك الآخر فصل المقصود بالترتيب دون غيره (قوله عن الشراب في آنية الذهب) بل لكل وسائر الاستعمالات وربما أشرف من بيع الشراب يمنع الاقتناء لأنه ذريعة للشراب فيه واقتصر عليه صاحب المختصر وظاهر المدونة الجواز ويجوز الشراب في أواني النحاس والرصاص والحديد وفي الجواهر النفيسة كالإياقوت والجواهر قولان بالمسح والجواز من حضرته صعلقة ومعه آلة استسقام أحد النعمتين فإنه يتيم (قوله فأنها لم) أي للسكفار كما يدل عليه السياق وقوله في الدنيا أي يستعملونها مخالفة للسلمين وقوله ولكن أي معاشراً لمن تبستعهم في الآخرة مكافأة لهم على تركها في الدنيا ويمنعها أولئك جزاء لهم على معصيتهم باستعمالها كذا قرره الأسماعيلي وهل حرمة الذهب والفضة لغيرهما أو للسرف والخبلاء قولان وفهم من حرمة ما حرمة الاستيثار لفظهما وأخذ الأجرة على صيغتهما وعدم القرم على كسر ذلك كالات الملاحى ولا بأس بالشراب أي وكذا الأصل إلا أنه لا نزاع في جوازه قائماً (قوله وفعله) أي الشراب قائماً (قوله وعليه جماعة الفقهاء) أي جماعة الفقهاء والظاهر أنه أراد أن نهى لا كاهم وأراد لا يقيده المذهب (قوله لا حديث) فن ذلك ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

ومن الآداب ما أشار إليه بقوله (وبنهى) بمعنى نهى (عن النفع في الطعام والشراب والكتاب) د روى حديث النهى عن الثلاثة البزار وغيره وهو في الأولين لما يتقى من القدر وفي الثالث حرمة (و) كذلك نهى نهى تحريم (عن الشراب في آنية الذهب والفضة) بقوله صلى الله عليه وسلم في الصحابين لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولأننا كلوا في صحافها فأنها لم - في الدنيا ولكن في الآخرة والحق أهل المذهب بالاكل والشراب سائر الاستعمالات (ولا بأس بالشراب قائماً) لما مع أنه صلى الله عليه وسلم شرب من ماء زمزم قائماً وفي الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب قائماً وقاعد أوفعه وعرو عثمان وعلى وعليه جماعة الفقهاء وكرهه قوم لا حديث ووردت

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثرب من أحدكم قائما فنسي فيستقي (قوله فيها
 فظن) أي بحث أي لم تسلم صحتها ولا حسنها فقد قال عبد الحق في اسناده عمرو بن حمزة
 العمري وهو ضعيف وحمل به فهم النبي صلى الله عليه وسلم على حال المشي (قوله أو الثوم
 أو البصل) والحق بهما الفجل ومن بغمه بخر أو يجسده جرح منبت (قوله نيا)
 وأما من أكل الطبخ بالخل والحلل فلا ينزع من حضور المساجد وما للحق
 بها (قوله بتشديد الباء) وبكى تطرب تخفيفها (قوله يعني كل مسجد) أي قال
 للنفس من حيث وجوده في جميع أفراد فلا ينافي التعبير بكل التي هي صيغة
 الاستفراق وسواء كان مسجد خطية أم لا وكذا صلى عبد وجناز ونحوهما وأنها
 من المسجد وكذا حاق الذكروا له والولايم ونحوها كما أفاده بعض الشراح (قوله
 وظاهر كلامه) أي لقوله ولا ينبغي (قوله وهو كذلك في سماع ابن القاسم)
 أي من مالك وظاهر كلامه ارتضاؤه الآن غير واحد رجح الحرمة وحمل ابن عمر
 كلام المصنف عليه بتجوز أي وإن لم يكن فيه أحد لقوله عليه السلام إن الملائكة
 تأذى مما ياتذي منه بنوا آدم وإفهم كلام المصنف أنه يجوز له دخول السوق
 وقيل بالكراهة لأنه تنص مروة (قوله يكره أن يأكل متكيا) أي كراهة تنزيه
 وهي متى أطلقت إنما تنصرف للتنزيه (قوله لا أكل) أما خبره بدم الأكل على
 هذا الوجه أو المراد لا يجوز أن يأكل متكيا (قوله أن يميل على مرفقه الأيسر أي
 بأن ييسط الفخذ الأيسر ويركز فيه المرفق اليسرى ويعتد عليه أو الفخذ اليمنى قائمة
 وفي الاتساق قولان أخران أحدهما التربع وهو للخطابي ناتج ما أن يكون مستنداً من
 غير ميل لشق والاتساق بالأوجه الثلاث يحرم عليه صلى الله عليه وسلم لو كذا ينهي
 عن الجلوس على الركبتين كما برأسه على الطعام (قوله وجاء أنه عليه الخ) أي
 فلا فضل أن يفعل كفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل عن مالك أن جلوس النبي
 صلى الله عليه وسلم إنما كان كجلوس المستوفز وقال إنما أنا عبد آكل كما يأكل
 العبد وأجلس كما يجلس العبد وروى أنه أهدي له شاة فجثى على ركبيه بأكل
 فقيل له ما هذه الجاسة قال إن الله جعلني عبداً كريماً ولم يجعلني جباراً متعدياً فيجوز
 على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقع منه كل منهما ولم يجعلني جباراً متعدياً فيجوز
 أحسن الجاسات للاكل الاتساق على الركبتين ونصب الركبتين يعني الذي هو المستوفز
 ثم الجاثي على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب رجليه اليمنى والقدم على اليسرى
 ولا يخفى أنه ليس فيها ما ذكره الشارح ولصاحب المدخل والمجلس على الطعام
 على ثلاث هيأت الأولى أن يقيم رقبته اليمنى ويضع اليسرى من غير أن يجالس عليها

فيها نظراً ولا ينبغي لمن أكل
 الكراث) بتشديد الراء
 وتخفيفها (أو الثوم) بضم
 المثلثة ويقال بالغاء عوضاً
 عنها (أو البصل) بفتح الصاد
 (نياء) بكسر الدون والمد
 والهمزة وروى بتشديد
 الباء أي غير مطبوع (أن
 يدخل المسجد) الألف
 واللام فيه للجنس يعني كل
 مسجد وظاهر كلامه على
 ما قال ج أن دخوله مكروه
 لا يحرم وهو كذلك في سماع
 ابن القاسم (و) من الآداب
 أنه (يكره أن يأكل متكياً)
 لما في الصحيح أنه عليه
 الصلاة والسلام قال لا أكل
 متكياً وصفة الاتساق أن
 يميل على مرفقه الأيسر وجاء
 أنه عليه الصلاة والسلام
 كان يضع إحدى فخذييه على
 الأخرى

الشافية أن يقيمهم مع الثالثة أن يجلس كجلوسه للصلاة انتهى ولا يخفى أن
 ما ذكره الشارح هو الثالثة في كلامه والمخالفة بين كلام صاحب المدخل وقول
 شارح خليل في صفة واحدة كما هو بين فيحمل على أن كلا حفظ ما لم يحفظه إلا آخر
 (قوله كما يجلس للتشهد) لا يخفى أن هذه الهيئة ليست كجلوس في التشهد فانظر
 في ذلك (قوله اجلس كما يجلس العبد) أي لأن صفة العبد الرق الخضوع
 والانكسار لرؤيته أن السيادة لغيره لاله (قوله وأكل كآباً كل العبد) أي
 من الأكل بثلاث أصابع لأبأصبعين الذي هو كل المتكبرين في الأحياء إلا كل
 غلى أربعة أنحاء إلا كل بأصبع من الميت وبأصبعين من المتكبر وثلاث من السنة
 وبأربع وخمس من الشربة وروى عن أبي هريرة مرفوعاً إلا كل بأصبع أكل
 الشيطان وبأصبعين أكل الجبارة وبالثلاث أكل الأنبياء (قوله فإن البركة
 تنزل الخ) البركة الزيادة والنماء فاعلمت ذلك فنقول تلك البركة أجزأ من نوع
 الطعام تنزل من السماء لتكون محل نزول الرحات فتقوم بالاعلى كما هو ظاهر
 اللفظ أو تجوز باللفظ عن حصولها فيه والسرفيه الإشارة إلى تحقيق هذا الزائد
 وكأنه أمر متعين أو أن في معنى عن أي أن البركة تنزل عن أعلاها وتحتل في جوانبها
 فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بقصعة من ثريد فقال كلوا من جوانبها
 ولأنها كلوا من وسطها فإن البركة تنزل عن وسطها وتحتل في جوانبها وخلصته
 أن الإعلام دام باقياً تنزل البركة فإذا أزيل ذلك الإعلان قطع نزول البركة وهذا
 كما على أنه هناك شيء حسي يقوم بالاعلى وما قلنا من أنها أجزأ حسية هو الظاهر
 ولا مانع منه ويجوز أن يكون ذلك كناية عن سرعة إيجاب الشبع في الأكل مادام
 الاعلى باقياً فلا يحتاج إلا في شبعه إلى كثرة ما يدخله جوفه من الطعام (قوله
 فبان بهذا) أي بقوله في الحديث الثاني إذا أكل أحدكم طعاماً وذاك لأن
 الثريد فعيل بمعنى مفعول تردت الحزير تردان باب قتل عسارة عما بقيت من الخبز
 ثم يبل بالمرق وإن لم يكن لحم كما يفيد المصباح وشرح الشمايل بل حتى الرغيف
 كما قاله لا يبتدأ أكله من وسطه ويقسمه باليد أجزأ يجعل في كل جزء حاشية
 أن أمكنه ويكثر أجزأه أن كان أكله جماعة ولا يقسمه بالخبز لأنه من فعل الاعاجم
 والسنة في اللحم أن يؤكل بعد الطعام والسنة في أكله التمس وهو أفضل الإدام
 قال صلى الله عليه وسلم خير أدامكم اللحم وقال سيده أدام الدنيا والآخرة اللحم
 انتهى (قوله أي الأزواج) أي بأن يجمع بين الثمرتين في المرة الواحدة بل الأدب
 أكل كل ثمرة وحدها (قوله أن يقرن) من باب قتل ومن باب ضرب أي أن النبي

واحدى ساقه على الأخرى
 كما يجلس في التشهد وبأكل
 ويقول اجلس كما يجلس
 العبدوا كل كآباً كل العبد
 (و) من الأدب أنه (يكبره)
 كراهة تنزيه (الأكل من
 رأس الثريد) لما صح أنه
 عليه الصلاة والسلام أتى
 بقصعة من ثريد فقال كلوا
 من جوانبها ولأنها كل من
 وسطها فإن البركة تنزل
 على وسطها ولفظ أبي داود
 إذا أكل أحدكم طعاماً
 فلا يأكل من أعلى القصعة
 ولكن يأكل من أسفلها
 فإن البركة تنزل من أعلاها
 فبان بهذا أن تخصيص
 الشيخ الكراهة بالثريد
 لا مفهوم له (ونهى عن
 القرآن) أي الأزواج
 (في الثمر) أشار به إلى
 ما في الصحيحين أن ابن عمر
 رضى الله عنهما قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يقرن بين الثمرتين

حتى يستأذن أحكامه
وفي مسلم عن شعبة لا أرى
هذه الكلمة أى الاستئذان
الامن قول ابن عمر (وقيل
ان ذلك) النهى عن القرآن
في التمر انما هو (مع الاصحاب
الشركاء فيه) ع هذا تفسير
لعموم الاقوال على المشهور
وقال ق والنهى نـ
كرامة ان علانها بسوء الادب
وان علانها بالاستئذان وكان
القوم شركاء بشراء أو مطعين
كان النهى نـ نـ تحريم
وقوله في التمر يريدون ذلك
سائر الأطعمة والقواكه
(ولا بأس بذلك) أى بقرآن
التمر ونحوه اذا كئلته (مع
أهلك) لانه يجوز لك أن
تسبب بشيء دونهم (أو)
أكلته (مع قوم تكون أنت
أطعمهم) وهذا على التعليل
بالاستئذان وأما على التعليل
بسوء الادب فانها موجودة
هنا وهذا أيضا على القول
بأنه على ملك ربه أكلوه
وانما سلكوا منه ما كانوا
خاصة (ولا بأس في التمر
وشبهه) كل زبيب (أن
تقول) أى ترسل (بك
في الاناء) الذي يكون فيه

صلى الله عليه وسلم نهى الشخص عن أكل قرآن حتى يستأذن الخ قوله حتى يستأذن
أحكامه) أى بالنس مجواز أن يكون الاكل معه واحدا فقط والمراد حتى يستأذن
ويأذنوا أى أبدأ ذوو الابتداء (قوله لا أرى هذه الكلمة) أى لا استأذن لعل
البداء مثله على ذلك لكون غير ابن عمر من أحذمته هذا الحديث ليدكرها وأراد
بالكلمة المجعولة وقوله أى الاستئذان أى داله (قوله وقيل ان ذلك) ظاهر المصنف
ان هذا النهى عام على المشهور ومقابلته ما أشار اليه بقوله وقيل ان ذلك الخ
مع انه يلزم عليه أن يكون شهر غير القوي وضعف ما كان غاية في القوة فلاجل ذلك
احتاج الشارح الى ما ذكره ابن عمر من قوله هذا تقديره لعموم الاقوال بمعنى ان العموم
الاول لا يؤخذ على عموم بل يخص اذا كان مع الاصحاب الشركاء ولا يفي ان كونه
تفسيرا غير ظاهر من المصنف والحامل له على ارتكابه انما هو مجريان المصنف
على المشهور (قوله والنهى نـ نـ كراهة) أى انه اختاف هل النهى للادب
أو لئلا يأخذ كل واحد أكثر من حقه فعلى الاقوال النهى نـ نـ كراهة وعلى
الثاني للحرمة اذا علمت ذلك فقول الشارح وان علانها بالاستئذان فيه شيء
لان الاستئذان ان ليس هو العلة في النهى بل العلة في النهى ما قلنا (قوله وكان القوم)
أى الاية كاون (قوله بشراء) لا مفهوم للشراء بل مثله غيره وقوله أو مطعين بالبناء
للفعل معطوف على قوله بالشراء بل والتقدير وكون القوم شركاء أو بالشراء أى
بسبب الشراء أو بسبب كون الغير أطعمهم وهذا اذا استوفوا في الشركة وأمان
اختافت الانصاف يأخذ كل واحد قدر حصته ما لم يفهم من صاحب الزائد ارادة
المساواة والاعمال عليهم او قلنا أو بسبب البناء على ان الطعام المقدم للضيوف
يملكونه بمجرد التقديم أو بمجرد الدخول ومقابلته ما لا يملكونه الا بالاكل وعلى
كل الاقوال لا يجوز لواحد من الضيوف أن يعطى أحدا شيئا بغير إذن صاحبه بناء
على أنه لا يملكه الا بالاكل أو بغير إذن أصحابه بناء على ما يملكه بالدخول أو
التقديم (قوله وكذلك سائر الخ) أى فلا مفهوم للتمر لانه مفهوم لقب والمصنف
تابع الحديث والنهى صلى الله عليه وسلم خص التمر لانه غالب استعمالهم (قوله مع
أهلك) أى زوجتك وأولادك الا لا يملك نفقتهم لان العامة لك ولا يملك التأديب
معهم وان لمهم لك (قوله وهذا أيضا الخ) وأما على تملكهم بالتقديم أو بالدخول
فنهى عنه الا باذن منهم (قوله الذي يكون فيه الماء كؤل) أى يملك وبين غيرك
لتأكل منه ما الذي تريد قال تت لاختلف النوع الواحد بالانتهاء وغيره
والحق به الاطعمة المختلفة كعندس ولحم وأرز فتأكل ما تريد وكان الانسب

(لتأكل ما) أى الذي (تريد منه) المأكول بيننا وشمالا

وقد وردت السنة بذلك
 (وليس غسل اليد قبل)
 أكل الطعام من السنة)
 بل ما روي على المشهور ما لا
 وليس العمل على قوله عليه
 الصلاة والسلام الغسل
 قبل الطعام ينفي الفقر وبعده
 ينفي الهم (الآن يكون بها)
 أي اليد (أذى) أي نجس
 فيجب غسلها كراما
 للطعام وفي قوله (وليس غسل
 يده وفاه بعد الطعام من
 الغمر) تكرار بالنسبة لا يد
 مع قوله وإن غسأت يدك
 من الغمر الخ لأنه لا فرق بين
 قوله فحسب وقوله فليغسل
 فإن الأمر ما يحمل على جهة
 الاستحباب (وليضمض فاه
 من اللبن) عياض هو
 سنة فيقام له لاقه مستحب
 لغيره لما روي أنه عليه
 الصلاة والسلام شرب لبنا
 ثم دعي عياض فضمض فاه ثم
 قال إن له دسما (وكره غسل
 اليد بشيء من الطعام)
 كدقيق الخنطة (أو بشيء
 من دقيق القطاني)
 كراهة تنزيه وقيل كراهة
 تحريم (وكذلك) كره غسل
 اليد بين (بالخلة) وهي
 ما يتخاض من الغمر باله في قشور الخنطة

ذكر هذه المسئلة عقب قوله فيما سبق وإذا كانت مع غيرك أكلت مما يليك (قوله
 وقد وردت السنة بذلك) بيده في التقديق بقوله والاصل فيما ذكره إمامنا من
 أن عكرنا أشكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى آخر ما تقدم عنه (قوله
 قبل أكل الخ) إشارة إلى أن القبليّة ليست مضافة للطعام لوجود الطعام بل
 لا كاه (قوله بل مكره) أي إذا كانتا نظيفتين (قوله على المشهور) ورواه ابن
 عبد البر بالحديث المذكور وهو حديث سلمان رضي الله عنه وقال أنه صحيح (قوله
 وليس العمل) أي عمل أهل المدينة أي ومذهبه أنه يقدم على الحديث وإن كان
 صحيحا وذلك لأن علمهم على خلاف حديث المصطفى الصحيح لا يكون الموجب وذلك
 لتكون النبي صلى الله عليه وسلم فعل خلاف مقتضاه الدال على نفسه (قوله قبل
 الطعام) بفتح الطاء هولة كالمعلم اسم لكل ما يساغ وعرفا سم لكل ما يؤكل
 كالشراب اسم لكل ما يشرب وهذا هو المراد هنا وعندها لالحجاز الطعام البر
 خاصة وعنده الفقهاء هو ما قصد لا طعم اقتبانا أو نادما أو تفكها وأما ما قصد
 فسموه تارة طعاما نظرا إلى أنه يطعم أي يزك كل وتارة غير طعام نظرا للعرف فإله
 المناوئ وأراد بالنباية عند إرادته بحيث ينسب له عرفا (قوله وبعده) أي
 عقب فراغه من الأكل (قوله ينفي الهم) طرف من جنون يلم الإنسان من باب
 تعب (قوله أي نجس الخ) الأولى قد روي ما رواه فانه يطالب بغسله وحيوان كان
 نجسا وبذبا كان طاهرا وقد يجب إذا كان عدم الغسل يؤدي غيره كمن يتخط
 بيمنه وأراد الأكل به بارطبا أو يابساحارا أو باردا لا امتهان الطعام عند تناوله
 باليد القذرة والاستثناء متصل باعتبار أن الأمر بالغسل من السنة وإن كان في نفسه
 واجبا (قوله ويضمض فاه) طاهره مطلق اللبن وقال يوسف ابن عمر الخليل
 لأن له دسما ويقويه الحديث الآتي على الأثر (قوله عياض هو سنة للصلاة)
 ضعيف والمعتمد أنه مستحب مطلقا أراد الصلاة أولا لأنه بدأ كمد اليد لم يرد
 الصلاة (قوله دسما) الدسم الودك رقيقه نفسير الودك رقيقه لم يجعل هذا
 تكرار مع قوله وتنظف فاك بعد طعامك فإن الطعام يشمل اللبن وغيره وقد فسّر
 قنطرة فيमार بالمضمضة والسواك (قوله وكره غسل اليد الخ) غسل اليد
 بالطعام إن يجفف يده بالطعام أو يجعل الماء في الماء ويدلك يده بذلك (قوله أو
 بشيء من دقيق القطاني) من عطف الحياص على العمام لأنه منه وأفردها
 بالذكر لأن دقيقها لا يؤكل إلا في المسغبة فربما يتوهم خفتها (قوله وهي
 ما يتخاض) أي وأراد نخالة القمع لأن فيها شهابا من الطعام وقد تؤكل في سائر

المساعة وأما نخالة الشهير فلا كراهة في الغسل بها (قوله بالجواز) وهو مروى عن مالك فإنه قال في الجلوسان والوقوف وما أشبهه لا بأس أن يتوضأ به ويتنكح به في الحمام ويدليل أن الصحابة كثير ما كانوا يجلسون أبداً يمسحون من الطعام بأقدامهم التي هي محل الاقذار والافساح وقوله والكراهة أي لاهانة الطعام وقد تقدم أنها تنزيهية والمعتمد الكراهة وظاهر المصنف لا فرق بين زمن الرخاء وزمن الغلاء (قوله ولتجب) بضم التاء وكسر الجيم (قوله قيل وجوباً) وهو المعتمد (قوله إذا دعيت) يفهم منه أن وجوب الاجابة مشروط بالدعوة وبتعيين المدعو وهو كذلك وتعيينه يحصل بقول صاحب العرس تحضر عندنا وقت كذا أو بقوله لشخص أدعى فلاناً بعينه أو أرسل له ورقة فيها اسمه أو قال لشخص أدعى أهل المحل الفلاني وهم محصورون لأن قال أدعى من لقيت وحكم الولية النذب على الزوج على قدر حاله ولا يشترط فيها ذبح وذب كونها بعد البناء (قوله أي التنكاح) تفسير العرس قال الشيخ زرق وليمة العرس شرط فلا يتأكد الأمر في غيرها بل يكره اجابة وليمة غير العرس قال اللخمي كره مالك لأهل الفضل إتيان طعام غير العرس وأرى أن كان الداعي صديقه أو جاراً أو قريباً كان طعامه كالعرس ويبحث عنه بأنه يقتضي الوجوب والظاهر أنه غير مردود وإنما المراد نفي كراهة الحضور وهذا كله ما لم يترتب على عدم اجابة نحو القريب عداوة ومقاطعة والاوجبته وخالف لا يقال لغير العرس وليمة (قوله لمن في المحل) أي لقوله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى وليمة العرس فليأتمها والمتبادر من الأمر الوجوب وقد ورد من لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله (قوله أي ممنوع) تفسير لاهو المشهور لأنه تفسير لمشهور ويحتمل أن يفسر مشهور بظاهر بحيث يخاطبه المدعو وهو مما يحرم حضوره (قوله أي ممنوع) تفسير لأنكر البين لأنه تفسير للبين أو معناه ظاهر بحيث المحل ما تقدم (قوله وفرش الحرير) كان الخمر ليس يحصل مثل أومن غيرك بحضورك ومثل ذلك الانكسار على وسائده ولو وضع حائل عليه أو كان صورة محرمة وأما إذا لم يكن منكر بل كان لعب مباح من ضرب غر بالوغناء خفيف فلا بأس بالخلف لاجله ولو كان المدعو من ذوى الهيئات (قوله وأنت في الأكل بالخير) أي أن شئت أكنت وإن شئت لم تأكل نعم يندب الأكل وليس المرادياً كل اللقمة قدر الخيارة كما فهم ذلك بعض القاصرين به عليه بعض شراح المختصر (قوله فلا تأكل) أي يحرم الأكل (قوله وإن حلف بالاطلاق ويلزمه القضاء أن أظفر لانه من الممدح الحرام تنبيهه لا يجوز لأحد

(وقد اختلف في ذلك) أي في غسل اليد بجميع ما تقدم بالجواز والكراهة وهذا آخر الكلام على ما ترجم له ثم انتقل يتكلم على مسائل تبرع بها فقال (ولتجب) قيل وجوباً وتيسل استعجاباً (إذا دعيت إلى وليمة العرس) أي التنكاح لما في الموطأ من أمره عليه الصلاة والسلام بذلك وإنما يؤمر بها (إن لم يكن هناك لهو مشهور) أي ممنوع مثل آلات المطرب المنوعة (ولأنكر بين) أي ممنوع مثل اجتماع النساء والرجال وفرش الحرير (وإن حضرت وكنت غير صائم) (أنت في الأكل بالخير) وإذا كنت صائماً فلا تأكل وإن حلف بالطلاق

حضور وليمة الاباذن (قوله لكثرة زحام) وكذا يباح التظلف اذا حضر من يتأذى به المدعو وأخص الفاعل بها الاغنياء أو كان بحيث اذا جلس جماعة لا كل قف جماعة على رؤسهم ينظرون لهم أو كان الداب مغلوفا حيث لا يدخل الاباذن إلا أن يكون الغلق خلوف من طفلي أو كانت الولاية لكافر

(باب في السلام والاستئذان والتعاجي)

(قوله وصفته) الاولى أن يجعل افظ المصنف شاملا للحكم والصفة لأنه يجعل المصنف قاصرا على الحكم كاه ومقتضى اللفظ وكذا يقال فيما يأتي (قوله وصفته) أراد به الحقيقة (قوله وصفة التعاجي) الاولى وحكم التعاجي (قوله ويبان ذكر القرآن) لاحاجة لتقدير ذكر أي في بيان ما يتعلق بالقرآن من طلب أو ترك أو قدر (قوله وفي الدعاء) أي ما يتعلق به من كونه كذا وكذا وفي موضع كذا (قوله وذكر الله تعالى) أي وفي حكم ذكر الله تعالى (قوله وعكس في الباب) أي تقدم الذكور على القراءة والدعاء وقدم الدعاء على القراءة وهذا الصنع جائز جاء مثله في القرآن قال الله تعالى يوم تبيض وجوه الآية (قوله وجوب فروض الكفاية على المشهور) ومقابلته أنه فرض عين وعلى كل لا بد من اسماع المسلم عند الامكان وقدم حكم الرد وإن كان الانسب التصديق بحكم الابتداء لانه وسيلة اهتمام بشأن الواجب (قوله والابتداء به سنة كفاية على المشهور) ومقابلته فرض (قوله مرغّب فيها) اشار به الى أنه سنة مؤكدة فقد جاء ان من قال سلام عليكم كتب الله له عشر حسنات فاذا قال ورحمة الله كتب الله له عشرين حسنة واذا قال وبركاته كتب له ثلاثين حسنة وقيل انه لفظ مستغنى عنه اذ معلوم أن السنة مرغّب فيها (قوله لقوله تعالى الخ) دليل للاول الذي هو قوله ورد السلام واجب اعلم أن التهمة في ديننا بالسلام في الدارين وكانت العرب تقول حياك الله فأبدل به وقوله فحيوا بأحسن منها قولوا وعليكم السلام ورحمة الله اذا قال السلام عليكم واذا قال ورحمة الله قولوا وبركاته وقوله أو ردوها أجيبوها بمثلها كان يقول المتدنى السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيرد مثلها ولا يزيد شيئا (قوله وقوله تعالى) دليل لقوله سنة مرغّب فيها ولا يخفى أن الآية ليس فيها ما يفيد خصوص السنة فضلا عن الترغيب (قوله فسلموا على أنفسكم) فأبدوا بالسلام على أهلها الذين هم منكم ديناً وقرابة أو يونا فارغة فقولوا السلام عاينوا على عباد الله الصالحين ولا يخفى أنه قد حصل بهذا الاستدلال فقوله الآية لاحاجة له (قوله أو غيره) أي وانما اقتصر المصنف على الرجل لانه الغالب في التصرف (قوله بصيغة الجمع) فلو قال السلام عليكم لم يكن

(وقد أُرخص مالك) رحمة الله (في التذات) عن الاجابة لولية العرس (الكثرة زحام الناس فيها) لان في حضورها حيث ذم مشقة لاسيما على أهل الفضل والصالح (باب في) بيان حكم (السلام) وصفته (و) بيان حكم (الاستئذان) وصفته (و) صفة (التعاجي) (و) بيان (ذكر القراءة وفي الدعاء وذكرا لله سبحانه) وتمامي (والقول في السفر) أي ما يقول من أراد سفرا وعكس في الباب بعض ما ترجم له وبدأ بحكم رد السلام فقال (ورد السلام واجب) وجوب فروض الكفاية على المشهور (والابتداء به سنة) كفاية على المشهور (مرغّب فيها) لقوله تعالى واذا حيتهم بتيمة فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم الآية (والسلام) أي وصفة الآية — دعاء به (أن يقول الرجل) أو غيره (السلام عليكم) بصيغة الجمع

مسلماً (قوله واحد أو أكثر) ذكرنا كان أو أني (قوله لأن الواحد كالجماعة) أي
لأن المسلم عليه وإن كان واحداً لأنه كالجماعة من حيث وجود الحافظة معه
لا يخفى أن ظاهره أن الملائكة لم يكونوا مسلماً عليهم لافساد ولا تبعاً وأما المسلم عليه
ذلك الواحد والظاهر أن يقول لأن المسلم عليه في الحقيقة جباة لوجود الحافظة
(قوله وظاهر كلامه أنه لا بد) أي فلو قال سلام عليكم فلا يكتفي هذا ظاهره أي وهو
المعتمد فحينئذ فالحاصل أنه لا بد من تعريف سلام الاستدعاء والاتباع بجمع الجمع لأنه
الوارد في الحديث خلافاً لمن قال يكتفي أي يقول سلام عليكم (قوله وعليكم السلام)
مسحاً عن سلم عليه عند الامكان وتكتفي بالإشارة إلى الأهم ولا يرد عليه باللفظ
إلا أن كان يفهم منه كالأشارة (قوله ويقول الراد الخ) كلام المصنف هذا يفيد
أنه له وإن يقتصر في الرد على عليكم السلام ولو كان المسلم أني بأكثر من ذلك
لقوله السلام عليكم ورحمة الله أو مع زيادة وبركاته وهو ما يفيد التلقين حيث قال
أن زاد لفظ الرد على الاستدعاء أو نقص جاز ونحوه في المودعة (قوله بواو التشريك)
أي كأنه قال على السلام وعليكم فيصير الراد مسلماً عليه مرتين وظاهر عبارته
أنه لو أجابه بغير أو لا يكون مجيباً ولا يسقط الغرض عنه لأنه مخالف للسنة وبه قال
بعض الفقهاء والذي عند الأكثر أنه يسقط لكن الاتيان به لان الكلام معها
جلتان وقال الشيخ ويغزى أنه يكتفي أن يقول في الرد وعليك السلام بحذف الميم
لأنه يجوز في الصلاة وأما سلام عليك بتسكير السلام وحذف الميم عليكم وتقديم
لفظ السلام فلا يكتفي ولا يضر اللحن فيما يظهر (قوله والذي في الذخيرة) أني به
إشارة إلى أن المصنف مخالف (قوله كما قيل له) ظاهره تساويهما والاحسن
ما ذهب إليه ابن رشد فإنه قال الاختيار أن يقول المبتدئ السلام عليكم ويقول
الراد وعليكم السلام ويجوز الابتداء بلفظ الرد والابتداء ولا يجزى
السلام فقط بدو أو رد كالمصلاة لأنه عبادة تتبع كالمصلاة (قوله وأكثر
ما ينتهي السلام) أي في الاستدعاء والرد عند إرادة الزيادة أي وإن كان الذي
في الموطأ أنهما هو في الابتداء أي فقد روى مالك عن وهب بن كيسان عن محمد
ابن عمرو بن عطاء أنه قال كنت جالساً عند عبد الله بن عباس فدخل عليه رجل
من أهل اليمن فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد مع ذلك شيئاً أي
ولم يبينه قال ابن عباس وهو يومئذ قد ذهب بمصر من هذا الذي زاد على التحية
الشعرية قالوا هذا اليماني الذي يغشاك فعرفوا به فقال ابن عباس إن السلام
انتهى إلى البركة أي فلا تزد عليه شيئاً (قوله غلغل) أي زيادة في الدين

كان المسلم عليه واحداً
أو أكثر لأن الواحد
كالجماعة لوجود الحافظة
معه وظاهر كلامه أنه لا بد
من الالف واللام في السلام
(ويقول الراد وعليكم
السلام) بواو التشريك
وتقديم الجار والمجرور (أو
يقول سلام عليكم) بتقديم
السلام منكر بغير واو
وتأخير الجار والمجرور (كما
قيل له) في الجملة وأما قيدنا
بهذا لأن السلام في الاستدعاء
لا يكون إلا معروفاً كما قدمنا
والذي في الذخيرة ويقول
الراد وعليكم السلام أو
السلام عليكم كما قيل له
(وأكثر ما ينتهي السلام
إلى البركة) كذا في الموطأ
عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال فيه وعليه العمل
سلفاً وخلفاً لزيادة على ذلك
غلغل وبدعة فيكون
مكروهاً

وقوله وبدعة أى أمر محدث وهو لازم لما قبله وقوله فيكون كروها تقرير على قوله
 غلو وبدعة ولم يبين نهاية كلام الموطأ ثم أقول راجعت شرح الموطأ فلم أجده ذلك
 أى قوله وعليه العمل الخ فلعلمها رواية أخرى غير ما رأيت إلا أن فيه شيئا وذلك لأن
 الغلو والبدعة لا يفتحان خصوص الكراهة (قوله ولا تقتل على جهة الكراهة)
 التعبير بالكراهة يقتضى أنه يجزى في الرد وأما سلم الله عليك فيظهر من قول
 ذات أنه ممنوع عدم اجزائه أفاده الشيخ في شرحه (قوله وإذا سلم واحد)
 أى ولو كان ذلك الواحد ميا ويوجب رد سلامه كالكبير (قوله من الجماعة)
 وأما لو كان المسلم من غير الجماعة فلا يجزى (قوله اجزاء) يفيد أن الكمال أن يبدو
 كلهم لأن ذلك أبان في المودة والمحبة ولا سيما الجاهل بالسنة فإنه يجزى نفسه شيئا
 من كونه لم يسلم عليه من بقى وكذا يقال في الرد أفاده الشارح (قوله وكذلك
 ان رد واحد) قال عجم ويكفي رد الصبي عن جماعة بالغين توقف فيه الشيخ واستظهر
 عدم الاكتفاء برده عن البالغين وأن كان يجب رد سلامه على البالغ لأن الرد
 فرض على البالغين وغيره فرض على الصبي تنبيهه اختلاف هل يؤجر من لم يسلم
 من الجماعة ومن لم يرد فقل لا يؤجر لقوله تعالى وإن ليس للإنسان إلا ما سعى وقيل له
 قسط من الاجر دون أجر من ابتداء أورد (قوله ويسلم الراكب الخ) لانه لما قصد
 من السلام الأمان والشأن حصول خوف الماشى من الراكب طلب من الراكب
 السلام وكذا يسلم راكب الفرس على راكب البغل أو التمار وراكب البغل
 على راكب التمار وأما راكب الجمل والفرس فيظهر أن الذى يؤمر راكب الفرس
 لانه أقدر على البطش من راكب الجمل أنظر شرح الشيخ (قوله أى مستحبة على
 المشهور) ومقابله ما لمالك في رواية أشهب من كراهتها (قوله تصافحوا) مفاعلة من
 الصغى (قوله يذهب) بكسر الباء مجزوم في جواب الأمر حرك بالكسر لا لقاء
 الساكنين وبالرفع أى فيه يذهب (قوله القل) بكسر الغين المعجمة أى الحقد والضغامة
 (قوله تهادوا) يقع التهادى واسكان الواو وقوله تصافحوا بالحافظة تهادى كما أن كان
 بالتشديد فن المحبة وإن كان بالتمهيف فن المحاباة وذلك لأن الهدية خلق من
 أخلاق الإسلام دلت عليها الانبياء عليهم الصلاة والسلام وحث عليها خلفاؤهم
 الأولياء وتؤلف القلوب وتنقى سواد الصدور وورد قبول الهدية سنة لكن الأولى ترك
 ما فيه منة (قوله وتذهب الشصاء) بشعين معجمة مفتوحة وجاءه ملة ساكنة ونون
 والمد العداوة لأن الهدية جالبة للرضى والمودة فتذهب العداوة (قوله إلى الفراغ)
 ويكره اختطاف اليد بآثر التلاقي قبل فراغ السلام أو الكلام (قوله وفي شد

فاذا كان كذلك فليزك
 إذا سلم عليك انسان
 وانتهى في سلامه الى
 البركة (أن نقوله في ردك)
 عليه (وعليكم السلام
 ورحمة الله وبركاته ولا
 تقتل) على جهة الكراهة
 (في ردك) على من سلم عليك
 (سلام الله عليك) لأنه لم
 يرد به خبر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا عن السلف
 الصالح (وإذا سلم واحد من
 الجماعة) على واحدا كثر
 (أجزاء عنهم) أى عن
 الجماعة لأنه من سنن
 التكفاية (وكذلك ان رد
 واحد منهم) أى من الجماعة
 المسلم عليهم أجزاء عن
 جماعتهم لأن ذلك من فروض
 التكفاية (وليسلم الراكب
 على الماشى والماشى على
 الجالس) لانه عليه الصلاة
 والسلام بذلك (والمصافحة
 حسنة) أى مستحبة على
 المشهور لما في الموطأ من
 قوله عليه الصلاة والسلام
 تصافحوا يذهب القل عنكم
 وتهادوا تصافحوا وتذهب
 الشصاء وهى وضع احد
 المتلاقيين بطن كفه على بطن

كف الآخر إلى الفراغ من السلام أو الكلام وفي شد كل واحد منهما يده على يد الآخر ولان كل

كل واحد قولان) أي بالفعل لأنه أباغ في التودد والترك كما يفهمه (قوله ولا يقبل) أي على جهة الكراهة أي ما يأتي عن مالك من كراهة تقبيل اليد (قوله ولا يصانح الرجل المرأة) أي لا يجوز أن يصانح الرجل المرأة ولو كانت متجالة أي لأن المباح إنما هو رؤية وجهها وكفها (قوله ولا يسلم الكافر) أي لأن الشارع طلب هجرهما ومجانبةهما وفي المصافحة وصل منافاة وهو الطالب (قوله وهو من كبار أهل العلم) أراد بأهل العلم المجتهدين والفضل لغة الزيادة فإذا قيل فلان من أهل الفضل أي من أهل الزيادة أي من أهل الخصال الحميدة الزائدة على من عطف الناس فظهر أنه من إطلاق المصدر على اسم الفاعل على ما هو مقرر وأنه من عطف العام على الخاص (قوله بقول الغير) أي غير مالك (قوله ودليل القولين مذكور في الأصل) لا يخفى أن قوله وإنما ذكره مالك دليل لا كراهة وبسنة فاد من التحقيق أن دليل الجواز الذي أخذ به سفيان معانفته صلى الله عليه وسلم لجعفر حين قدم من أرض الحبشة ولا فرق بين جعفر وغيره ولا يقول كذا يقول مالك من أن النفوس تنفر ولا غيرة ذلك فلا حاجة لتلك الحالة الموهمة أن قوله لأنه لم يرد الخ ليس دليلًا لقول بالكراهة (قوله ولم يصحبها العمل) أي وعمل الصهب حجة تقدم على الحديث لا تقدم وهو معطوف على قوله لم يرد ولا يخفى أن محط العلة قوله ولم يصحبها وإنما قوله لأنه لم يرد الخ فلا يظهر كونه دليلًا بخصوصه فتدبر (قوله ولأن النفوس تنفر لتعليل نان معطوف على قوله لأنه لم يرد وأقول كيف يليق التعليل بهذا وقد فعلها أنشرف الخلد في قديمه بأن المعانعة من مثل الماطفي لا تنفر النفوس منها بل لو بذل جعفر في تحصيلها خزان من الأموال لكان المراج (قوله من فرط) أي شدة ألمها والشوق فالإضافة للبيان أي أو قدوم من غيبة فالمصر غير مراد (قوله أوسع الأهل) معطوف على قوله الأولواع أي أوسع الأهل عند قصد سفر أو قدوم منه وقضية عطفه يؤذن بعدم التقييد بقوله إلا أنه لا يصح عادة ثم نقول إن شدة ألم الشوق لا تكون عادة الأمع من بينك وبينه علقته من شدة قربا أو نحوها ودخل في ذات الأهل خلاف ما يقتضيه للعطف فح أما أن يخص الأهل بالزوجة وتجعل الأول في صراع على غيرها ما بينك وبينه علقته أو تجعل الأهل شاملًا للزوجة وقرب القرابة الذي شأنه أن يحصل شدة الشوق عند غيبته أو تجعله من عطف الخاص على العام ونكتة ظاهرة من شدة الاتصال الذي بين الرجل والزوجة ولا يخفى أن مفاد النقل عند كراهته مطلقًا ولو مع الأهل ونحوهم فإذا ن يكون قوله لأنها لا تكون أي عادة لأن المراد تعذر شرعًا المفيد

ولا يقبل كل واحد منهما
يد نفسه ولا بد صاحبه
بعد الفراغ ولا يصانح
الرجل المرأة ولو كانت
متجالة ولا يسلم الكافر
ولا المتدع (وكره) إمامنا
(مالك) رحمه الله تعالى
كراهة تزييه (المعاينة)
وهو أن يجعل الرجل عنقه
على عنق صاحبه (وأجازها)
سفيان (ابن عيينة) وهو
من كبار أهل العلم والفضل
جواب ابن الشيخ بقوله ابن
هيئته في هذه المسئلة دون
غيرها كان فيه إشارة إلى
قوله عنده كاتيان سخنون
بقول الغير في المدونة ودليل
القولين مذكور في الأصل
القرافي وإنما ذكره مالك
المعاينة لأنه لم يردع — ن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه فعلها إلا مع جعفر
رضي الله عنه ولم يصحبها
العمل من الصحابة بعده عليه
الصلاة والسلام ولأن
النفوس تنفر عنها لأنها
لا تكون الأولواع من فرط
ألم الشوق أوسع الأهل
والمصافحة فيها العمل انتهى

للتفرقة بين من يدين ويسته عطفة أو غيرهم (قوله فتأمل) أشار بالتأمل إلى ما في هذه المسئلة من التناقض والتخالف وما هو الأصح من الأمرين فإن قوله فإذا قدموا من سفر فيبدأ المعانقة قد صحها عمل من الصواب فيناقض ما تقدم من أن المعانقة لم يصح عمل فتدبر (قوله الغير) أي وأما يد النفس فالشأن أن النفس لا تلتفت له فلو اتفق أن النفس نظرت لذلك فالظاهر والكراهة أيضا (قوله عالما) دخل الولي في العالم (قوله وظاهر المذهب) أي نصوص أهل المذهب لأنه من فعل الأعاجم أي الداعي إلى الكبر (قوله ويدعو إلى الكبر) وإن كان المنظور فيه لا عموم الألف منظوره في التعليل الأول لأن فعل الأعاجم كونه مذموم وبذلك على ما قلنا قول عبد الوهاب لأن ذلك من ذى الجهم وأخلاقهم يستعملونه مع كبرائهم معروفة ذلك بينهم ولم ينقل عن أحد من السلف فوجب كراهته (قوله ورؤية النفس) يجوز أن يكون مضافا للمفعول أي ورؤية الشخص نفسه أمرا عظيما وإن يكون مضافا للفاعل أي ورؤية النفس أنها شيء عظيم (قوله اليد) يريد وكذا سائر الأعضاء قاله ج (قوله أي في التقييل) من الأحاديث التي منها أن وقد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم ابتدروا يديه ورجليه وهو صحيح ومنها تقييل سعد بن مالك يده صلى الله عليه وسلم يحمل الكراهة إذا كان المقبل مسلما وأما لو قبل يدك نصراني مثلا فلا (قوله دان كان الخ) قصده تقوية انكار مالك (قوله أن كان انكاره من جهة الرواية) أي من جهة كونه مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم فسلم لأنه أمام الحديث أقول كيف هذا مع ما تقدم من أنه حديث صحيح وقوله وإن كان من جهة الفقه أي من جهة الأحكام المستنبطة للمجتهد فإقاله ظاهر لأنه يدعو إلى الكبر ثم أقول هذا الترداد إنما يكون في موضع يقبله وقول المصنف ما روى فيه لا يقبله لأن هذا السادة إنما تكون في المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فتدبر (قوله وقال ابن بطال الخ) من أئمة المالكية وهو علي بن خلف بن بطال أبو الحسن البكري يعرف بابن الحمام أصلهم من قرطبة وأخرجتهم الفتنة إلى بلنسية كانوا من أهل العلم والمعرفة والفهم عني بالحديث العناية التامة وابن شرح البخاري توفي سنة أربع وأربعين واربعمائة (قوله الظلمة) جمع ظالم وأبارة جمع جبار كما يخبره الأحاسيس أي ومن في معناهم من الجهالة وهو من عطف الخاص على العام صبغة مبالغة أي كنه الجبار أي القهر (قوله ومن تربي بركته) عطف تفسيره قوله فإما أراد أنه مأذون فيه فلا ينافي نديه لما فيه من زيادة البر للوالد ووجه البركة من الصالح وقد قال سيدي زروق وعمل

وفي سنن البيهقي كان ابن سيرين يكره المصافحة قال غالب النخار قد ذكرت ذلك للشعبي فقال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا تلاقوا انصافا فإذا قدموا من سفر عانق بعضهم بعضا انتهى فتأمل (وكره مالك) رحمه الله (تقييل اليد) أي يد الغير ظاهرة سواء كان الغير عالما أو غيره ولو أباهو سيدا أو زوجا وهو ظاهر المذهب لأنه من فعل الأعاجم ويدعو إلى الكبر ورؤية النفس (وأنكر) مالك رحمه الله (ماروى فيه) أي في تقييل اليد (د) أن كان انكاره من جهة الرواية فهو حجة لأنه أمام الحديث وإن كان من جهة الفقه فلما تقدم وقال ابن بطال إنما يكره تقييل يد الظلمة والجبارة وأما يد الأب والرجل الصالح ومن تربي بركته فإما

(ولا يتسدى اليهود والنصارى) وسائر الكفار (بالسلام) على جهة الكراهة لما صرح من نهيهم عليه الصلاة والسلام عن ذلك (فن سلم على ذي) نسيانا أو ظنا أنه مسلم (فلا يستقبله) أي لا يطلب منه الأقالة بأن يقول له أنا سلمت عليك ظنا مني أنك مسلم ولو علمت أنك كافر ما سلمت عليك فرد على سلامي الذي سلمته عليك وقد كان ذلك في أول الإسلام ثم نسخ (وان سلم عليه) أي على المسلم (اليهودي أو النصراني طيقل) له في الرد عليه (عليك) بضم واو (ومن قال) في الرد عليه (عليك السلام بكسر السين وهي الجارة فقد قيل ذلك) القرافي ينبغي في الرد على أهل الذمة أن يقول بغير واو كافي الموطأ فان تحققت أنهم قالوا السلام عليك وهو الموت أو الإسلام بكسر السين وهي الجارة فان شئت قلت وعليك بالواو لانه يستجاب لنا فيه وسلم يستجاب لهم فينا واستدل على ذلك بحديث في مسلم

الناس على الجوار لمن يجوز التواضع منه ويطلب إبراره انتهى (قوله ولا يتقدموا اليهود والنصارى بالسلام) ومثلهم سائر أهل الأهواء (قوله وسائر الكفار) أي باقي الكفار (قوله لما صرح من نهيهم صلى الله عليه وسلم عن ذلك) أي لجبرائي حريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتقدموا النصراني واليهود بالسلام (قوله نسيانا) أي لانهى أوجاهة لالحكم (قوله فلا يستقبله) لم يتكلم على عين الحكم وانظروا أنه مكروه (قوله فرد على سلامي) أي ومن المعلوم أنه لا بد من أن يرد السلام بعد وقوعه فقوله ولا يستقبله أي لان الأقالة لا يمكن (قوله فليقل له في الرد عليه) أي ندبا لا وجوبا كما قاله القرطبي والتعبير بقوله فليقل يدل على أنه مطلوب كما افاده عجم (قوله عليك بغير واو) لما في مسلم ان اليهود اذا سلموا عليكم يقول أحدهم السلام عليكم فالناسب لذلك أن يقول في الرد عليك أو عليكم بغير واو وليكون دعاءه عليه لان المراد عليك أو عليكم السلام واللعنة والسلام الموت وأما لو تحقق المسلم ان الذي نطق بالسلام يفتح السبيل فالظاهر أنه يجب عليه الرد قاله عجم (قوله قد قيل ذلك) أي يجوز ذلك وفي المبارة حذف والتقدير ومن قال كذا فلا لوم عليه لانهم قد قالوا يجوز ذلك فليس قصده التضعيف (قوله ينبغي الخ) لا ينبغي أن هذا موافق لقول المصنف فليقل عليك بغير واو ولذا قال في بعد قول المصنف واذا سلم عليك اليهودي أو النصراني فليقل عليك ما نصه خبر الموطأ فقل عليك بغير واو (قوله فان تحققت الخ) حاصل هذا أنه عند تحقق قولهم السلام عليك بخير بين الاتيان بالواو وتركه وان لم يتحقق ينبغي الاتيان بالواو وهو وصادق بصورتين ولا ينبغي أن هذا مناف لقول المصنف وان سلم عليه الخ لان قضية المصنف أن المطلوب ترك الواو وتحقق قوله السلام أو لم يتحقق الآن يجاب بحمل كلام المصنف على ما ذهب إليه الاتيان بالسلام ويكون قوله هنا فان شئت بمعنى لا يجب ترك الواو فلا ينبغي ذنب الترك أي وأما عند الشك فالاول الاتيان بالواو والاول عند تحقق السلام يفتح السين (قوله لانه يستجاب) جواب عما يقال ان الواو للعطف على عليكم في كلامهم فيقتضى إثبات الدعاء على نفسه حتى يعبر العطف فيدخل معهم فيما دعوا به وهذا ظاهر كما تقرر ان قلنا انه مطلوب على كمالهم وأما ان قلنا انه مطلوب على محذوف فلا يتم لان الشخص يكون ح د ا ع ا على نفسه (قوله واستدل على ذلك بحديث مسلم) ففي مسلم ان اليهود دخلوا على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا السلام عليكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وعليكم فمالت عائشة رضي الله عنها السلام عليكم ولعنة الله وفضبه بالخوة القردة والخنازير فقال رسول

ثم قال وإن لم تتحقق ذلك
 قلت وعليك بالاولا نكاح
 قلت بغير الواو كان هو قد
 قال السلام عليك كتب
 نفيت السلام عن نفسك
 وردته عليه انتهى وهنا
 انتهى الكلام على ما ذكر
 من السلام (و) أما
 (الاستئذان) وهو طلب
 الاذن على أهل البيت
 في الدخول عليهم (واجب)
 وجوب الغير انض لقوله
 تعالى وإذا بلغ الاطفال منكم
 الحلم فليستأذنوا والاجماع
 على وجوبه فن تركه فهو
 عامر لله ورسوله فاذا كان
 كذلك (فلاندخل بيوتا)
 غير مسجد ونحوه مغلقة كان
 أو مفتوحة (فيه أحد حتى
 تستأذن ثلاثا) أي ثلاث
 مرات سواء كان ذلك الاحد
 محرما أو غيرهما لا يحل لك
 النظر الى عورته بخلاف
 الزوجة والامة وصفة
 الاستئذان أن تقول
 (أدخل ثلاث مرات ثم نسلم
 فان أذن لك) فادخل
 (والارجع) وقوله
 (وبرغب في عيادة المريض)
 تقدم في باب جمل

الله صلى الله عليه وسلم له اثنته عشر با علم وأياك واجهل فالت يا رسول الله
 أما سمعت ما قالوا فقال أما سمعت ما رددت عليكم فاستجب لنا فيهم ولم يستجب لهم
 فيما (قوله وإن لم يتحقق الخ) الحاصل أن جميع روايات الموطأ وغيره وأبو في البخاري
 عن النبي صلى الله عليه وسلم جاءت الاحاديث في مسلم بحذفها وانباتها وهو الاكثر وهي
 لا تعطف غيرا نأجبار فيهم ولا يجابون فيما كما قال صلى الله عليه وسلم قال القرطبي
 ورواية الحذف أحسن معنى والاثبات أضع وأظهر معنى في مسلم (قوله لقوله تعالى)
 والسنة في الصحيحين أن رجلا قال يا رسول الله استأذن علي أي قال نعم قال
 في معناه في البيت قال استأذنها قال في خادما قال استأذن عليهم التحب أن تراها
 عربانة (قوله فن تركه الخ) ومن جملة ما يكفر لانه ورد به القرآن العزيز (قوله)
 ونحوه) أي كالحمام والغنق وبيت العالم والقاضي والطبيب أي وأما المسجد
 والحمام ونحو ذلك من كل محل مطروق فلا يحتاج للإذن حيث أتى في وقت الدخول
 (قوله حتى يستأذن) أي الحر البالغ في كل وقت والعبيد والسادات والصبيان
 على الاباء وانما يستأذنون أي العبيد والصبيان في الاوقات الثلاث المذكورة
 في الآية من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة
 العشاء لان هذه الاوقات مظنة كشف العورة وما عداها لا يخرج في الدخول
 بلاذن (قوله ثلاثا الخ) فضيته أنه لا يزيد على الثلاث وهو كذلك الآن بطلب
 على طه عدم السماع ثم حيث غلب على ظنه السماع فان أذن له ولا انصرف
 ويقوم مقام الاستئذان ثم الباب ثلاثا كان الباب مفتوحا أو مغلقا وكذا
 التفتيح والاستئذان بنفسه سبحانه الله أولا لله الا الله بدعة مذمومة لما فيه
 من أساسة الادب مع الله في استئذنه مال اسمه في الاستئذان واذا استأذن فقبل له
 من هذا فليسم نفسه أو بما يعرف به ولا يقول أنا لان النبي صلى الله عليه وسلم كرها
 لمن أجابه بها حتى خرج وهو يقول أنا أنا (قوله بخلاف الزوجة والامة) أي
 اذا لم يكن مع الزوجة والامة من لا يحل النظر اليه والاوجب وظاهر عبارته
 لا يطلب وجوبا ولا نديا وليس بآديل المراد لا يطلب وجوبا ولا نديا في أنه يطلب
 نديا بالنبيه بالتفتيح ونحوه في حال دخوله وخروجه خوف اطلاعه على ما يكرهه
 كما كان يفعل السلف ويكفي في الاذن حيث يطلب وجوبا أو نديا أو نديا أو
 العبد حيث يوفق بأذنه لضرورة الناس (قوله ثم يسلم) هكذا اخنوخا بن رشيد
 البداء بالاستئذان وقال غيره يقول السلام عليكم ادخل ثلاث مرات فيقدم السلام
 واختلاف في الاعشى هل يخاطب به أم لا (قوله ويرغب في عيادة المريض)

وليس لذكروها مناسبة لا بما قبله (٥٢٥) ولا بما بعده (ولا بتناجي) أي بتسارر (اثنان دون واحد) في سفر

أو حضرة (وذلك جماعة)
ثلاثة فافرق (إذا بقوا
واحد منهم) لا يتناجون
دونه فهو له لوابقوا اثنين
مثلا جازع وهو المشهور
(وقد قيل لا ينبغي ذلك) أي
تناجي اثنين دون واحد
وجاءه دونه (الابانة) فإن
الحق له فإذا ارتطبه سقط
وهو المشهور (وذكر
الحجرة قد تقدم في باب قبل
هذا) وهو باب الجاهع ثم
شرع بتكلم على ما عكس
في الترجمة فقال (قال معاذ
ابن جبل) الجليل القدر
الذي قال في حقه أفضل
أطلق عليه الصلاة
والسلام أعلمكم بالحلال
والحرام معاذ بن جبل رضي
الله عنه (ما عد آدمي إلا
أعجبني لمن عذاب الله من
ذكر الله) يعني إذا أكثر ذلك
منه بعد أداء الفرائض
البدنية بحيث لا أن يريد
الذكر باللسان وإن يريد
الذكر بالقلب فإن أراد
الثاني فيحصل به الجمع بين
ما قاله (وما قاله عمر) ابن
الخطاب رضي الله عنه وهو
(أفعل ما ذكر الله باللسان

في الاستئذان كما من عادهم يضاهض في رجة الله فإذا جلس عنده استقر فيها
في وجاء أيضا من توصأنا حسن الوضوء ثم عادهم يضاهض الله من التارسية بخرifa
(قوله وليس لذكروها مناسبة) قال الشيخ في شرحه ولعل المصنف أعادها
في الاستئذان دفعها لما يتوهم من جواز الدخول على المريض من غير استئذان
لشد حاجته إلى من يعوده (قوله ولا يتناجي الخ) لما كان بين التناجي والدخول
من غير استئذان مناسبة وهي الاشتراك في النهي ذكر مسيلة التناجي عقب
مسيلة الاستئذان والتناجي هو التسارر بالكلام أيضا ذلك عن الغير كذا قال ابن
عمر والنهي نهى حرمة أن يخشى المتناهي أن يسمعه ما يظن أنه ما يتعدان
في غدره مكان في حضرة أو سفر ونهى كراهة أن أمتنا من ظنه ذلك كلان في حضر
أو سفر قاله في التحقيق وفي معنى التناجي التكلم بغير العربية مع من يعرف بغيره
من لا يعرف سوى العربية (قوله ثلاثة ففرق) بينهم منه أن الاثنين ليسا بجماعة
عنده مع أنه اجتماع عند مالك (قوله وهو المشهور) ومقابل ما قاله صاحب
القبس من أن تناجي الجماعة دون الجماعة إما كرهه أو حرام وقوله وقد قيل الخ أي
وقد قالوا (قوله مثلا) لا حاجة له وذلك أن ما زاد على اثنين أولوى وانظرة مثلا
انما يوثق بها في مقام برهانيتوهم منه الحصر وهذا لا يتوهم (قوله وهو المشهور)
أي فهو تقييد للنهي السابق ومقابل المشهور أنه لا يجوز أن أذن لهم (قوله الحجرة)
أي المجران وقوله قد تقدم أي فلا حاجة لأعادته وإن كان الاندب تأخيره لما بين
المجران والتناجي من المناسبة وهي المشاركة في النهي (قوله معاذ بن جبل)
عمره ثلاثون سنة وقيل ثمانية وعشرون سنة (قوله أعلمكم بالحلال والحرام) أعلم
أن هذا لا يقتضي تفضيله على الخلفاء الراشدين لأن أوائل كلت قيم الصفات
سكناها واعتدلت فلم يرجع بعضها على بعض وأما هذا فقد كانت فيه صفة العلم
بالحلال والحرام تميزه على من لم يكمل فيه ولو سلمنا زيادته في نفسه على أوائل سلم
يختص ذلك تفضيلا لأن المفضل قد تميز بزمية بل بزمالة التوحيد في الفاضل لأنه قد
خلف تلك المزايا مزايا أراحل منها وأعظم والمكثرة بثلثائة كل يوم (قوله معاذ بن
أن يريد الذكر باللسان) والذكر الكامل ما كان بالقلب واللسان أي أكثر
نوايا (قوله وهو) أي ما قاله عمر (قوله ذكر الله) أي ذكر ما بالقلب وقوله عند أمره أي
فيقف عند الحضور وإن رأى واجبا ذكر الله بقلبه ففعله وإن رأى محظورا ذكر الله
بقلبه فاجتنبه ومعنى ذكر الله أي ذكر نواياه وعقابه أو أنه لا حاجة لذلك لأنه ذات
منصفة بصفة الجلال والجمال ومن كان كذلك يسهل أمره ونهيه قال القاضي

ذكر الله عند أمره ونهيه (١٣٢) في قوله لا يذكر الله به وينهى عنه أي الله عنه

عياض ذكر الله ضربان ذكر القلب و ذكر اللسان و ذكر القلب نوعان أحدهما
وهو أرفع الآخر وأجلها العكر في عظمة الله وجلاله و جبروته وآياته في سمائه
وأرضه والثاني ذكره بالقلب عند الأمر والنهي فيه مثل ما أمر به و ينهى عما نهى
عنه ويقف عن ما أشكل عليه وأما ذكر اللسان مجرد فهو أضعف الآخر ولكن
فيه فضل عظيم كما جاءت به الأحاديث (قوله كلما أصبح) أي دخل في الصباح وكما
أمسى أي دخل في المساء وأصبح وأمسى هنا تامان وفي الاثنان بكلمة الإشارة
إلى المداومة على هذا الدعاء في الصباح والمساء (قوله بك) قدم الجار والمجرور
للاختصاص (قوله نصبح بضم التون فيهما) أي بك ندخل في الصباح وندخل في
المساء (قوله أي انتشار الناس من قبورهم) أي خروج الناس من قبورهم ولا يخفى
أن هذا ليس مناسبا للمعنى الغوى لأن المعنى الغوى كالغنى المشور كما يفيد المصباح أحياء
الموتى والمعنى ونشورهم اليك أي مشيهم إلى جزائك (قوله واليك المصير) أي واليك
الرجوع بالموت ولما كان الأيقاظ يشبه حالة حياة الموتى يوم القيامة وحالة نومهم
تشبه حالة موتهم فاسبب عندنا نذكر ما يشبهه ما لحمل على الزهد في هذه الدار
والرغبة في دار القرار وليس هنا استعارة والدعاء أو المذكر المطلوب عند الصباح
يدخل وقته بطالع النجرات لكن الأحسن فعله بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس
والمطلوب في المساء الأحسن فعله عند امفرار الشمس أو قربه يسيرا وبعدة إلى
النوم (قوله أصحاب السنن) أي الأربعة الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه
وقصد بذلك الرد على زروق حيث قال وهذا الحديث لم أقف على تخريجه إلا أنه في
هذه الرواية في حالة الصباح قدم الصباح على المساء وفي حالة المساء قدم المساء على
الصباح ووجه ظاهر وأما المخفض فقدم الصباح في الحالتين ولعل وجهه أن
ظهور أثر القدرة به أظهر (قوله من أعظم) أي أشرف (قوله حفظا ونصيحا) هما معنى
واحد وهو السعد قاله في التحقيق (قوله في كل خير) هو النفع الذي لا ضرر فيه
(قوله نفسه) أي نفسه وتخصره قال في التحقيق وإنما جانا القسم على الهيئة
والحضور لأن المقسوم في الأول لا يزدد ولا ينقص (قوله من نور) أي هدى وهو خلق
القدرة على الطاعة كذا فيه أيضا فاذا علمت ذلك فنقول قوله من نور على حذف
مضاف أي أن نور ذلك لأن خلق القدرة من صفات الأفعال فلا تتعلق به قسمة
إنما القسمة تتعلق بمعلقه ثم إن المناسب أن نفس القدرة بسلامة الأسباب
والآلات لا بالمرض المقارن بقوله تهدي به إذ لو أريد المرض المقارن ما مع وقوله
تهدي به أي توصل به إلى الخير وأراد به الطاعات لا بالمعنى المتقدم الشامل (قوله

ومن دعاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم كما أصبح
وأمسى اللهم) أي بالله
(بك) أي بقدرتك (نصبح
وب) بقدرتك (نمسي وبك
نمسي وبك نوت وقوله)
زيادة على ذلك أن كنت
(في الصباح واليك النشور)
أي انتشار الناس من
قبورهم يوم القيامة (و) أن
كنت (في المساء) قلت بطل
ما زدت (واليك المصير)
وهذا الحديث خرج أصحاب
السنن الأربع بلفظ كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا أصبح قال اللهم بك
أصبحنا وبك أمسينا وبك
نمسي وبك نوت واليك
النشور وإذا أمسى قال
اللهم بك أمسينا وبك
أصبحنا وبك نمسي وبك
نوت واليك المصير (وروي)
أنه يقول (مع ذلك) الدعاء
المتقدم في الصباح (اللهم
اجعلني من أعظم عبادك
هتدك حظا ونصيبا في كل
خير تقسمه في هذا اليوم
وفيما بعده من نور)

أى هدى (تهدى به أروحة) بمعنى (٥٣٧) نعمة (تنفرها) أى تظهرها (أورزق) حلال (تبدطه) أى

مكثره (أوضر تكشفه) أى
تزيله (أؤذنب) نهيت أفت
أورسوك عنه (تغفره)
أى تدره (أوشده) وهى
ما يصيب الانسان من
الكرب والاحزان والانكساد
وضيق العيش (تدفعها)
أى تزيلها (أوفتسه) وهى
كأما يشغل عن الله من أهل
ومال وولد (تصرفها أو
معافات) أى سلامات (تن)
أى تفضل (بها رجلك)
أى بارادتك (انك على كل
شئ قدير) تنبيهه
ظاهر قوله وروى أنه حديث
مرفوع وصريح به قوالذى
روى عنه من كلام ابن
عمر رضى الله عنه ما وقد يقال
هو ظاهر كلام الشيخ لتغيره
الاسلوب (ومن دعائه
عليه) الصلاة والسلام
عند (أرادة النوم) أنه كان
(يضع يده اليمنى تحت خد
اليمين) بعد أن يضعها جمع
على شقه اليمين (و) يده
(اليسرى) على فخذه اليسرى
ثم يقول سر وان جه — ر

بمعنى نعمة) أى منعم به لا بمعنى الانعام كجاء يصرف فى طاعة المولى ويصود ذلك من غير
الرزق الحلال وان كان منها العطفه عليه وقوله حلال انما قيده لانه لا يجوز أن يدعو
بالرزق الحرام كفى التحقيق وأخذ منه أن الغناء أفضل من الفقر كذا فى التحقيق
(قوله أوضر) هوكل ما يصيب الانسان من الامراض واعلم أن قوله أوضر الخ
معطوف على نور ولا يخفى أنها ليست من الخير الا من حيث زوالها أى فزوالها هو
انهاير وانما قال ذلك على جهة الشفقة لانه والافهم معصوم (قوله من الكرب)
هو أشق الامور على الانسان وقوله والاحزان جمع حزن غم لما مضى وقوله
والانكساد جمع فكده وهو تفسر الشئ على الانسان فضيق العيش من افراده
(قوله تصرفها) أى تصرف الاشتغال بها أى تزيله لانه يزيلها بحيث يموت ولده
ويذهب ماله (قوله أى بارادتك) قال فى التحقيق وفسرنا الرجاء بالارادة لانها
تطلق عليها كذا تطلق على النعمة والنجاة تطلق مرادهم الانعام والنعيم به والثانى
لا يصح وهو ظاهر وكذا الاول فليتأمل (قوله لتغير الاسلوب) أى الطريقة
لانه قال وروى (قوله عند ارادة النوم) قدرا لارادة لان اللفظ لا يصح ابقاؤه
على ظاهره (قوله أنه كان يضع) مسامحة وذلك ان ظاهر عبارته أنه من جملة الدعاء
(قوله بعد أن يضطجع على شقه اليمين) والسبب فى ذلك ان القلب فى الجهة اليسرى
فإذا نام على اليمين يكرن القلب معافا يستيقظ قريبا بخلاف النوم على اليسر فلا
يتعلق يستيقظ فيستفرق فى النوم (قوله فلا خرج) أى فلا حرمه واطاهر
أنه خلاف الاولى (قوله أى بقدرتك) فيه اشارة الى أن فى العبارة حذف
مضافين أى بصفة مدلول اسمك أى الاعظام أى الذى هو الله وان احتمل غيره أى
التي هى القدرة فالمراد صفة خاصة (قوله اللهم ان أمسكت الخ) ظاهره ان الروح
تخرج من البدن عند النوم وتعود عند الاستيقاظ كذا قال بعض وهذا ظاهر
فى أن الروح واحدة وهو مشكل لبقاء الجسد حيا فى حالة النوم ولو خرج لم يبق
الجسم حيا قال الشيخ ويمكن الجواب بأن الروح فى حالة النوم ليس حقيقا بل
المراد به زوال ادراكها مع بقاءها فى الجسد قلت ويمكن أن يقال بأن الخروج
فى حال النوم حقيقى الا أن هناك ارتباطا معنوى يقوم مقام وجود الروح فى الجسد
(قوله بما تحفظ به الصالحين) أى بتوفيق ودفع مكاره ونوبة (قوله اذ لا قدرة على

فلا خرج (اللهم باسمك) أى بك أى بقدرتك (وضعت جنبي وباسمك أرفعك اللهم ان أمسكت) أى قبضت (نفسى)
قبض رفاق (فاغفر لها) أى فاسترها (وان أرسابها) أى رددتها الى جسدها (فأحفظها بما تحفظ به الصالحين من
عبادك اللهم انى أسألك نفسى اليك) اذ لا قدرة على تدبيرها

ما يضرنى (وفوضت) أى
وكاب (أمرى اليك) تفعل بى
ما تريد (ووجهت وجهى
اليك رهبة) أى خوفا
(منك ورغبة اليك) أى
طمة عافى رحمتك (لا مهاب)
أى لا هرب (ولا مهاب) أى
مرجع (منك الا اليك
استغفرك) أى اطلب منك
مغفرتك وهى ستر الذنوب
(وأنتوب) أى ارجع اليك
من أفعال مذمومة الى
أفعال محمودة (أمنت) أى
صدقت (بكتابتك) أى
القرآن (الذى أنزلت) على
سيدنا محمد رسول الله صلى
الله عليه وسلم (و) أمنت
أى صدقت (برسولك)
والذى فى الصحيح ونبئت
(الذى أرسلته فانقرى
مقدمت) من الذنوب (وما
أخبرت) من التوبة (وما
أسررت) أى الذى علمته سرا
(وما أعلنت) سرا (أنت
على لاله) معبود (الأنث)
ما (رب عفى عذليك) أى
عفى عنه (يوم تبعث) أى
تفسر (عبادك ومعدوى)
فى المسكن الاربعة (عن
الذى صلى الله عليه وسلم
فى الدعاء عند الخروج من المنزل

تدبيرها) التدبير هو النظر فى عواقب الامور (قوله معنى) أى حالة تكون
الاستناد معنويا أو اسناد معنى ولا حاجة لذلك أن يجعل قوله وأسندت ظهرى كناية
عن شدّة التوجه اليه والاعتماد عليه (قوله وفوضت الخ) تذكر اياته إذا
أسلمها فوضها وإذا فوضها أسلمها والتكرار فى الدعاء مطلوب وكذلك قوله وجهت
وجهى اليك تذكر مع قوله وأسندت ظهرى اليك أى وجهت نفسى اليك الآن
قوله اذا قدر لى على تدبيرها مع قوله تفعل بى ما تريد ما يرجب تناقضا فى الدعاء
وذلك أنه التفت فى قوله انى أسلمت نفسى اليك الى كون المولى يفعل به ما به صلاحه
وانتفت فى هذا الى كون المولى يفعل به ما يريد وان لم يكن فيه صلاحه وخضع
الوجه لاه أشرف الجسد (قوله أى وكنت) بتخفيف الكاف المدحوة (قوله
رهبة) وهى بسم الفاعل أى رهابا وكذا قيل بعدد وفى حال كوفى ذاربه وذا
خوف يتعلق باله والى المقدمة وقدم الخوف على الرهبة للاشارة الى أن الاولى
تقديم الخوف فى الهمزة (قوله رفدك) أى عطائك (قوله لا مهاب) أى لا هرب
بالقصر من غيرهمز (قوله ولا مهاب) بالهمز (قوله أى لا مرجع منك) حاصله
المهرب والمرجع ككل منهما مصدر مسمى والتقدير لا هروب ولا رجوع منك
الا اليك والمراد واحد وهو انه لو هربنا منك ورجعنا من عندك بحيث ننظرنا الى غيرك
نرجع اليك لا لنسلم نجد منه اغانة (قوله وهى ستر الذنوب) تقدم ما فيه (قوله
وأنتوب) أى فى الحال (قوله الى أفعال محمودة) اما فعلا أو تروى كافا لا أول كمن
كان يترك الصلاة فتاب منه فانه قد رجع من فعل مذموم وهربا وترك الى فعل محمود
وهو فعل والثانى كمن وقع منه الزنا وتاب منه فقد رجع من فعل مذموم وهو الزنا
الى فعل محمود وهو الترتك وقيل غسان التلم الذى فى الصحيح أى صحيح مسلم قيل
وأجيب بانهم ورد أيضا لفظ ورسولك ولذلك قال النوروى يبنى الجمع بينهم بأبان يقول
وبذلك ورسولك احتياطا لان بعض الشيوخ منع الرواية بالمعنى فى الدعاء لان
الاذكار والادعية توفيقية (قوله من التوبة) وذلك لان تأخير التوبة بمعية
كبيرة وقد تقدم ما فى ذلك فى العقيدة فراجع (قوله جهرا) أى ما علمته جهرا
أحله على ما تقدم أى يطلع عليه الغير (قوله معبود) أى آخذه به اشارة الى أن
الهمعنا معبود أى يحق بكونه الاولى زيادته والخبر محذوف والتقدير
لا معبود أى موجود الا الله (قوله أى تشرب عبادك) أى تحبى عبادك (قوله عند
الخروج) أى فينبى لكل أحد أن يقول عند الخروج (قوله من المنزل) ليس بشرط
بل مثله ما اذا خرج من فندقه قال حج وانظر هل يدخل فيما أشبهه المعبود وظاهره
كان الخروج لسفرا أو غيره بل هو لسفرا أشد طلبا وناظر الحديث أنه يقول كما

اللاه انى اعود) اى اتحصن (بما ان ازل) اى انك من الحق (او ازل) اى يضاني غيرى عنه (او ازل) اى افرغ عن الحق (او ازل) اى يزيغنى غيرى عنه (او) (٥٢٩) اعظم او اعظم) اى سلتنى ان اعظم احدا او يظننى احدا (او اجهل او يجهل على) اى سلتنى ان

أسفه على أحد أو يسفه على أحد (وروى) عن النبي صلى الله عليه وسلم (في دبر) بضم الهمزة يعنى عقب (كل صلاة) مكتوبة (أن يسبح الله) تعالى (ثلاثا وثلاثين ويحمد الله ثلاثا وثلاثين ويكبر الله ثلاثا وثلاثين ويحمده المائة ثلاثا وثلاثين وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) كذا في رواية لمسلم بتقديم التكبير على التحميد ولم يذكر في التهايل يحيى ويميت وقد تقدم الكلام على هذا الذكر في باب صفة العمل في الصلاة فراجع (و) مما روى عنه عليه الصلاة والسلام في الذكر (عند) الخروج من (الخلاء) بالماء وهو الموضع المعد لقضاء الحاجة انك (تقول الحمد لله الذى رزقنى لذته) أى الطعام المفهوم من السياق عندأ كاه (وأخرج عنى مشقته) أى ما أتأذى به (وأبقى فى جسمى قوته) أى ما تنفع به (د) وهذا الحديث

خرج لونه تكره روجه لأن الاكثار من الدعاء مندوب فى كل وقت وفى أبى داود بسند صحيح من حديث أنس اذا خرج الرجل من بيته احتوشته الشياطين فاذا قال بسم الله نكثت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله قال الملك كفيت وهديت ووقيت فتفرق عنه الشياطين ويقولون ما تصنعون برجل كفى وهدى ووفى وفى رواية يقول ذلك ثلاثا ويندب أن يتصدق ولو بالقليل عند خروجه (قوله ان ازل) بفتح الهمزة أى انك عن الحق أى بقى لا طاف الاى به بده وقوله أو ازل بالبناء للمفعول وقوله أو ازل بفتح الهمزة وتزل بضمها قال عجم والزال ما يقع مرة واحدة والاضلال التهادى على ذلك وقيل الزال ما يقع فيه الانسان بالا قول والاضلال بالافعال (قوله وأظلم) بفتح الهمزة وقوله أو أظلم بضمها وقوله أو أجهل بفتح الهمزة وقوله أو يجهل بضم الياء (قوله اى سلتنى الحق) قضية هذا التفسير ان يكون الجمل أخص من الظلم وقيل الظلم وضع الشيء فى غير مكانه وعدا الجمل وضعه فى غير مكانه بغير علم (قوله وضم الهمزة) أى والياء (قوله مكتوبة) أى مقررة بتبنيه هذا من باب الذكر لان باب الدعاء الذى كلامه فيه فكان ينبغي تقديمه (قوله أن يسبح الله) فاذا حصل للانسان الثلث فى العدد فيحتاج ويركع وتكره الزيادة عند إتقائه عدد (قوله ويكبر الله الخ) وفى رواية ان التكبير أربع وثلاثون قال النووي وينبغي أن يحيط بثلاث وثلاثين تسبيحة ومنها تسبيحات وأربع وثلاثين تكبيرة فلان إبطال وله أن يجمع هذه الكلمات بألفى قول سبحان الله والمجد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين ذكره فى التحقيق (قوله ولم يذكر الخ) لم يقصد بذلك اعتراضا وكانه قال ولم يذكر ذلك لانه ليس فى الحديث وانما هو ثابت فى بعض نسخ المصنف فيما تقدم (قوله الخلاء) بالماء سمي بالخلاء لان الانسان يكون فيه خاليان الناس (قوله عندأ كاه) أى لذته عندأ كاه وقضيته أن لا يقول ذلك فى الاول وليس كذلك (قوله اى ما أتأذى به) وهو الغائط أى فعب عن الغائط والمشقة لانها تشاء عن بقائه ويصح أن تبقى العبارة على ظاهرها والمعنى أذهب عنى مشقة بقاءه (قوله اى ما تنفع به) لان العروق تنفذ من ذلك فتقوى اعضاؤه على الطاعة فظاهر ان فى إطلاق القوة على ما يجرى فى العروق مجازا من إطلاق المديب على السب (قوله أظنه فى المراسيل) المراسيل أبى داود أو هاتق مراسيل جمع مرسل وهو مرفوع التاجى واعتبر عجم قول ذروق فقال وانظر قول دأظنه فى المراسيل ونذكر ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم (قوله الاذى) وهو الفضلة وقوله من البلاء أى المرض الذى ينشأ بآثارها فى الجسم

أظنه فى المراسيل (ك) والذي فى الصحيحين ١٣٣ عه فى الحمد لله الذى أذهب عني الأذى رعا فاني ولم أولم يذكر الشيخ دعاء الدخول

وهو في الصحيحين كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاه (٥٣٠) قال اللهم اني أعوذ بك من الخبيث

(قوله اذا دخل الخلاه) أي اذا أراد أن يدخل الخلاه (قوله من الخبيث) الخبيث بضم الخاء والباء جمع خبيث والخبيثات جمع خبيثة استعاذه من ذكران الشياطين وأنهم كذا في التحقيق وفي تات الخبيث بضم الموحدة وسكونها (قوله ويستعوذ من كل شيء) يجمل عند الخلاه ويجمل في كل مكان (قوله ويجلس بمكان) من عطف الخاص على العام (قوله تقول أعوذ بكلمات الله) أي فلا ناكافي مسلم فانك ان قلت ذلك عند المساء وليل غثك وعرب أو غيرهم تضررك لم غثما كما قال صلى الله عليه وسلم وورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان فلهامسا فر عند نزوله لم يزل يحفظ طاحتي برئحتل من منزله ذلك ومعنى التامات البالغة الغاية في البلاغة والفصاحة لان كلام الله معجز البشر وقيل جميع ما أنزل على أنبيائه ومعنى التامات التي لا يترها نقص ولا باطل ولعل الظاهر في التعبير عن القرآن بالكلمات اشارة الى أن في كل كلمة سرا عظيما (قوله ومن التعوذ) أي صفته الواردة (قوله أي لا يبلغ من) وبعبارة أخرى لا يتعداهن والمعنى واحد (قوله بر) البر المحسن المطيع بفتح الباء والفاجر ضده فانه عجم أي ووقوع المكروه من البر يمكن (قوله لما تضمنته من المعاني الحسنة) أي لما استلزمته من معاني حسنة لانها معانيها المدولة لها من الاوهاب معناه كثير الهمية وهذا يتضمن معنى هو كثرة جد الخالامسدين وتعظيم العظمين (قوله أكثر من التسعة) قال القشيري رحمه الله ألف اسم ثلثمائة في التوراة وثلثمائة في الزبور وثلثمائة في الانجيل وتسعة وتسعون في القرآن وواحد في صحف ابراهيم فانه عجم (قوله الفاظ مترادفة) معناها الايجاد من العدم الى الوجود وادله ذكرها كلها لانيه على اتحاد معناها (قوله كالصواعق) جمع صاعقة وهي الرعد الذي معه نار فاذا علمت ذلك فقوله من السماء أي من جهة السماء ليسهل ما نزل من تحتها كما ذكرنا فدخلت الكافي ما في معناها من العذاب الذي ينزل على أهل الارض ليعذبهم (قوله في السماء) أراد بها حقيقة تنها (قوله وهو سبي الاعمال) أي السبي من الاعمال أي لان الاعمال مطلقا سبية أو حسنة يصرح بها الى المولى عز وجل وان كان السبب في نزول البلاء انما هو السبي فقد ورد مرفوعا ان الله تعالى يرفع اليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل ولا يعارض هذا ما ورد من أن الاعمال تعرض كل جمعة مرتين يوم الخميس والاثنين قال الولي العراقي لاحتمال عرض الاعمال عليه تعالى كل يوم ثم يعرض عليه كل اثنين وخميس ثم يعرض عليه أعمال السنة في شعبان فعرض عرضا بعد عرض ولا يكل عرض حكمة يستأنربها مع أنه لا تخفى عليه من أعمالهم

والخبيثات (وتستعوذ من كل شيء) متضافه من انفس وجن وحيوان وعند ماتهم — موضع أو يجلس بمكان أو تنسلم في — تقول أعوذ بكلمات الله التامات (أي القرآن) من شر ما خلق ومن التعوذ ان تقول أعوذ بوجه الله الكريم (أي ذاته الكريمة) وبكلماته (أي الله) التامات التي لا يجاوز من (أي لا يبلغ من) تحصى من (بر ولا فاجر) أي لا مكروه بر ولا مكروه فاجر (و) أعوذ (باسماء الله الحسنى) وصف بذلك لما تضمنته من المعاني الحسنة من تحميد وتشريف (كلها) تأكيد وأخذ من قوله (ما علمت منها او ما لم أعلم) ان أسماء الله تعالى أكثر من التسعة والتسعين وهو كذلك وقوله (من شر ما خلق وذراويا) الفاظ مترادفة (و) أعوذ بالله (من شر ما خلقه من السماء) كالعوصف فصيب أهل الارض (و) أعوذ بك (من شر ما يدرج فيها) أي يصعد في السماء بما هو سبب لنزول البلاء وهو سبي الاعمال

خافية (قوله وأعوذ بك من شر ما ذرأ في الأرض) كذا في ما رأيت من النسخ ونسخة
 التحقيق وأعوذ بالله الخ فلا التفات ويأتي على كلام شارحنا التفات حيث
 أتى بصيغة بدل كاف الخطاب حيث قال وأعوذ بك من شر ما ذرأ أن قراءته
 بالبناء للفاعل (قوله أي خلق في الأرض) أي خلق على وجهها وقوله ومن
 شر ما يخرج منها أي مما خلق في بطنها وقوله وأذبه عطف تفسير (قوله أي الفتن
 الواقعة الخ) أي فهو من إضافة المظروف إلى المجرى والابتلاء (قوله
 من طوارق الليل الخ) أي حوادثه التي تأتي ليلاً (قوله بطرق) بضم الراء (قوله
 الطارق) استثناء متصل وقوله الطارق ما يأتي بغتة أي ليلاً كذا يستفاد
 من شارح الموطأ وعبارة التحقيق تؤذن بالخلاف في المسئلة وترجع العموم أي
 إن الطارق ما يأتي بغتة مطلقاً وإذا علمت أن الطارق ما يأتي بغتة فيكون من عطف
 الخاص على العام ونسكتنه لكونه الفرد الاشتق ويمكن تخصيص المعطوف عليه
 بما أفاده من أن المراد بالفتنة هنا الميل عن الحق والاشتغال عن الله فيكون من
 عطف المغاير (قوله المراد به هنا) إنما عبر بالمراد لأنها في عرف الفقهاء ذوات الحوائر
 أفاده في التحقيق (قوله أي سيدي وخاتمي الخ) إشارة إلى قولين في معنى الرب
 وقيل معناه المصلح وقيل المعبود وقيل المالك (قوله وهو مقدم الرأس الخ) اعلم
 أن الناصية كما قال الأزهري عند العرب منبب الشعر في مقدم الرأس ويسمى الشعر
 النابت هناك ناصية باسم منبته (قوله وهذه استعارة) أي مجاز مرسل لاحقية
 الاستعارة وبيان كونه مجازاً مرسلان القهر والغلبة يلزمان الأخذ بالناصية
 ولم يجعل على حقيقته لاستعالتهم ويستفاد من بعض النقول أن القهر مرادف للغلبة
 (قوله معناه أن تصرفه) أي فالمراد بالامر التصرف واستعير الصراط للحالة أي أن
 تصرف ربي على وجه مستقيم أي ليس فيه نقص ولا قصور والعطف فيه من عطف
 اللازم أو المساوي والخطب سهل (قوله ولم بين الشيخ الخ) هل هذا أي الذي هو قوله
 ومن الله وذات يقول أعوذ بوجه الله الكريم (قوله وقد بينا في الأصل) ما قيل منه
 بينه في التحقيق بقوله تنبيه لم يذكر المؤلف هل هذا التعوذ حديث أولاً وقال ع
 أنه حديث علمه جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الأسراء فتبعه عفريت بشعلة
 من نار إلى آخره قلت ليس كله حديث العفريت بل حديثان أحدهما مرفوع والآخر
 موقوف أدخل بعضهما في بعض وزاد فيه بعض ألفاظ يعلم ذلك بسوق ما في الموطأ
 قال فيه عن يحيى بن سعيد أنه قال أسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفريته
 من الحن يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال له

(و) أعوذ بك (من شر
 ما ذرأ) أي خالق (في الأرض
 ومن شر ما يخرج منها) مما له
 شر وإذا به كذا الحياة
 والعقارب (ومن فتنة الليل
 والنهار) أي الواقعة فيهما
 (و) أعوذ بك (من طوارق
 الليل والنهار) الطارق
 بخبر بار حمان الطارق
 ما يأتي بغتة (ويقال
 في ذلك) أي التعوذ (أيضاً)
 (و) أعوذ بالله (من شر كل
 دابة) المراد بها كل
 ما اقصف بالديب وهو
 المشي (ان ربي) أي سيدي
 وخاتمي (أخذ ناصيتها)
 وهو مقدم الرأس وهذه
 استعارة بمعنى القهر والغلبة
 (ان ربي) أي أمره (على صراط
 مستقيم) معناه أن تصرفه
 لا نقص فيه ولا قصور ولم
 بين الشيخ هل هذا التعوذ
 حديث مرفوع أم لا وقد بينا
 في الأصل ما قيل فيه

(ويستحب لمن دخل منزله) مثلاً أن يقول ماشاء الله لا قوة الا بالله) بعد ما يسلم ان كان ثم أحد وان لم يكن أحد يقول السلام على ائمة وعلى عباد الله الصالحين من قال ذلك (٥٢٢) كان حراً من منزله قال الله تعالى ولولا

ان دخلت جنتك قلت ماشاء الله لا قوة الا بالله (ويكره) كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه (العمل في المساجد من خياطة ونحوها ولا يغسل يديه فيه) فان كانت فيها نجاسة حرم والاكره (و) كذا (لا يأكل فيه الا من غسل الشئ الخفيف مما لا يلوث كالسويق) بالسبين المهمة وهو القمع أو الشعير المقل إذا طحن (ونحوه) أي نحو السويق مما لا يلوث وما يلوث أو كان له دسم فيمنع (و) كذا (لا يقص فيه شارب ولا يقلم) فيه (أظفاره) لأنها أو سائح ثم بالغ على النبي عن ذلك فقال (وان قص أو قلم أخذه) أي ما قصه من شارب وما قلمه من أظفاره (في نوبه) ووقع في بعض النسخ (ولا يقتل فيه قلة ولا برغوثاً) صرح ابن الحاجب بكرهه ذلك ابن عبد السلام وهو ظاهر بالنسبة للبرغوث وأما القملة فينبغي ان يكون قتلها فيه أشد من البرغوث لأنها مما لم نفس سائله

جبريل أنسلا أعلمك كلمات تقولن اذا قلت من طقت شعلته وخلع فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل عليه السلام قل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها وشر ما ذرأ في الارض وشر ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الا طارفاً بطرق بخبر يارحم (قوله منزله مثلاً) أي أو طائفة أو بستانه (قوله ماشاء الله) أي ماشاءه يكون (قوله بعد ما يسلم) أي سنة (قوله وان لم يكن ثم أحد تقول) أي ندبا (قوله وعلى عباد الله الصالحين) هم المؤمنون انساؤنا وملكا (قوله جنتك) أي بستانك (قوله وقيل كراهة تنزيه) وهو المعتمد سواء كان باجرام لا واستحق كتب الوثيقة ان خبأ انتهى ويحمل الكراهة حيث لا يمنع مصلاب ولا يقدره وأما ما يقدره كحجامة أو فسادة أو اصلاح النعالات القديمة أو يضيّق على مصل فيعزم (قوله ونحوها) أي كالخاترة أي لقوله تعالى وأن المساجد لله الخ واطلاق هذه الاضافة يقتضي أن لا يعمل فيها الا ما كان له تعالى (قوله فان كان فيه ما نجاسة حرم) ومثل ذلك اذا كان بها ما يقدر ولو طاهر أو قوله والاكره أي ان كانتا طاهرتين أي ولم يكن بهما ما يقدر وفي الوضوء فيه قولان بالكراهة والجواز ورحابه كهو (قوله وكذا لا يأكل الخ) أي ويكره نحو القول بما يغسل ولا يقدره والاحرم وقوله ما لا يلوث أي ولا يغسل (قوله بالسبين المهمة) زاد في التحقيق وقيل بالصاد (قوله اذا طحن زاد في التحقيق) سواء كان ملتوناً بسبين أو غسل (قوله وأما ما يلوث) أي ولم يكن فيه دسم أي كالبطيخ (قوله أو كان له دسم) أي وشأنه ان يلوث (قوله ولا يقص الخ) أي يكره وكذا خلق الرأس فيه (قوله وان أخذ في نوبه) أي بحيث لا ينزل منه شئ على الارض لانه لا يأمن من سقوط شئ من ذلك بأرضه (قوله صرح ابن الحاجب بكرهه ذلك) وكراهة قتل القمل حيث لم يطرح قشره فيه والاحرم لان ميتته نجسة كما ان كراهة قتل البرغوث مع طرح قشره فيه حيث لا يقدره والاحرم وأما الطرح فيجوز طرح البرغوث وأما القملة فقليل بالحرمه وقيل بالكراهة واخذار عجم (قوله فينبغي) يحتمل أن المراد بنبغي المحرمه ويحتمل قوة الكراهة والظاهر الا قول (قوله مفهومه انه لا يرخص) أي يكره (قوله بات فيها للضرورة) لان الضرورات تتبع المظهورات فكيف المكروه هنا وسكت المصنف عن ذابة الغريب والحكم انهم لم يجز دمه الا ولو بأجرة وناف من المصوص عليها فيجوز أن يدخلها المسجد

بخلاف البرغوث (وأرخص في ميت الغريبه في مساجد البادية) للضرورة مفهومه انه لا يرخص كما كان ذلك في مساجد الحضرة لوجود الغنادق فيها ما ذاب — وما به الى امان لم يجز دمه على بات فيه للضرورة

(ولا ينبغي أن يقرأ في الحمام إلا بالآيات (ممه) اليسيرة ولا يكسر) لأنهم من البيوت المكروهة (وبقرأ

(الراكب والمضطجع) لأن القراءة ذكر وقد قال تعالى ولذكو والله قياما وعودا الآية (و) هذا يقرأ (الساكن) من قرية إلى قرية ويكره ذلك للأنبياء إلى السوق

والفرق أن المأثني للسوق في قراءته ضرب من الإهانة لا قرآن قراءته في الطرقات وليس كذلك المأثني من قرية إلى قرية لأن قراءته معينة على طريقه وبه من بها (وقد قيل أن ذلك) أي قراءة المأثني إلى السوق

(لأنه لم يوسع) أي جازز (و) قرأ القرآن في سبع) أي في سبع ليال (فذلك حسن) أي مستحب لأن ذلك كان عمل أكثر السلف (و) لكن (التفهم مع قلة

القراءة أفضل) من سرد حروفه عند أكثر العلماء لقوله تعالى أفلا يتدبرون القراءة التي اتفق بعضهم على بناء من القرويين غير ما روي أن من يقرأ القرآن يفهم له لأثواب له الجنة وأما ابن عبد البر فيص على ذلك وقال هو كمثل الحمار يحمل أسفارا وكنيت

كيجوز أن يتخذه ليل ليل فيه إذا كان يقرأ سبع ما أو سبع بقول نفسه (قوله) ولا ينبغي أن يقرأ في الحمام) أي يكره موضعه القذر (قوله) الآيات اليسيرة) أي لتوذ ونحوه كذا قيد زروق وذكر أن الزيادة مكروهة (قوله) الآيات جمع قلة فقوله اليسيرة تأكيد وقوله ولا يكسر (قوله) لأنهم من البيوت المكروهة) أي المبغوضة كما يفيد المصباح فأما قوله وأراد له لزومها من الاستغفار وكونه قال لأنهم من البيوت المستغفرة والباعث على ذلك أن الحمام ليس بمغوض بل محبوبا يوده للإنسان كل يوم فإذا ناله حذر ذلك في كل زوال الوسخ (قوله) من قرية إلى قرية) أي أو إلى حائطه (قوله) ويكره ذلك للمأثني للسوق) أي سرق المسافر كافي التحقيق عن ابن عمر لا يوق بالبدية فلا كراهة ولا كراهة أيضا لقلة التبرك كانت سرا أو جهر (قوله) بقراءة في الطرقات) أي التي شأنها كثرة الاقذار ولا وساخ فلا يرد أن في السفر المارة (قوله) ويكرهها) أي يكرهها من المؤذي الذي شأنه أن يكون في طريق المسافر (قوله) وقد قيل ضعف (قوله) أي سبع ليال) أراد بها ما يشمل الأيام لا خصوص الليل (قوله) لأن ذلك كان عمل أكثر السلف) أي وهو غاية ما انتهى إليه أمر النبي صلى الله عليه وسلم واختلفت طرقهم في تجربته وأحسنها في اليوم الأول ثلاث سور فيقف على سورة العقود وفي الثاني خمس سور فيقف على يونس وفي الثالث سبع سور فيقف على بني إسرائيل وفي الرابع تسع سور فيقف على الشعراء وفي الخامس إحدى عشر سورة فيقف على الصافات وفي السادس يقرأ ثلاث عشرة سورة فيقف على الحجرات وفي السابع يتم انتهى وانما قال أكثر لأن جماعة من السلف كانوا يصنعون كل يوم وذلك بحسب قوت حاله ثم أورد كراهة لم يكسح عن موسى صاحب الشيخ أي مدين أنه كان يمين اليوم والميلة أربعة وعشرين ألف ختمه (قوله) مع قلة القرآن) ولو زادت مدتها على سبع ليال كفيئت (قوله) من سرد حروفه) أي بلا تفهم وقوله عند أكثر العلماء وقابله فيما يظهر أن السرد أفضل من التفهم مع قلة القرآن (قوله) غير مارة) أي غير مرة أي أكثر من مرة فزائدة (قوله) وكنيت لا ارتضيه) أي فالعتمد حصول ثواب القراءة لأقاربه وإن لم يفهم المعنى لأنه المتعبد بتلاوته (قوله) يحمل أسفارا) أي كتب ولا ينتفع بها (قوله) يقرأ في أقل من ثلاث) وهذا مع معرفته صلى الله عليه وسلم معانيه وفهم ما فيه دون غيره ومع ذلك أنه لم يقرأ في أقل من ثلاث (قوله) لم يفهم من قرا) أي لم يفهم ما فيه أي لم يحيط بمعناه بنائه وروى أصحاب السنن أن في به كأنه إشارة والله أعلم أنه لم يطالع على ما ذكره

لا ارتضى منه هذه الفتوى ويحمل ١٣٤ عدد في ما روي عن ابن عبد البر أن مع أسفارا إشارة إلى أن المبالغة في فهم القرآن أحسن انتهى (و) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدعو (السلام) لم يقرأ القرآن في أقل من ثلاث (و) روى أصحاب السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يفهم من قرأ القرآن في أقل من ثلاث

وصحب للسافر أن يقول (ماروى في الحديث الصحيح) (عند كونه) (٥٣٤) أى عند وضع رحله في غرزه

المصنف في كتب الاحاديث (قوله للسافر) أى مرید السفر (قوله في الحديث الصحيح) أى في كتب الحديث المتروك صحتها (قوله غرزالركاب) الغرزالركاب من حلد تضع فيه الرجل كما قال صاحب القياموس وفسره شارح الموطأ بطلق الركاب وهو يقع الفين المجبة وسكون الراء ثم زاء منقوطة فاذا علمت ذلك فنقول لا حاجة لتلك الاضافة وان كانت صحيحة من حيث أنه من اضافة الجزى للكلى فالاولى أن يقول وضع رحله في الركاب سواء كان غرزا أم لا (قوله أى الحافظ في السفر الخ) أى يدفع المكروه عنه وتسهل أموره التى بها صلاح حاله (قوله بمعنى الرازق) الاحسن أن يقول كما فى ت أى الوكيل فى حفظهم بعد سفرى عنهم أى القائم بمورهم (قوله ان انقلب) لا يخفى أن الانقلاب بأتى مصدر اراسم كان وهو هنا مصدر كما يشير اليه هذا الحذف وقضية حله أنه من اضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها بواسطة وذلك أن الرجوع الذى هو معنى منقلب متعلق بالشئ الذى يقتضى الكتابة أى سوء الحال واذا تعلق بالشئ الذى يقتضى الكتابة فقد تعلق بالكتابة بهذا الاعتبار أى أعوذ بك من سوء حال منسوب للرجوع على الوجه المذكور وقدر بعضهم الكتابة بالحزن وهى ظاهرة (قوله من فوات مال) بيان لما (قوله من سوء المنظر) المنظر بفتح الظاء ما نظرت اليه فأعجبك أو أساك كما فى القياموس فهو من اضافة الصفة الى الموصوف أى المنظر السيئ أى المنظر الذى يسوءك أى يحزنك فاذا علمت ذلك فالعاقب أن يقول الشارح أى ما يسيئ اذا نظرت اليه فهو تفسير باللازم (قوله فى الادل) متعلق بالنظر أى السوء الكائن الخ بحيث يلحق الادل والمال أمور مشقة (قوله هذا حديث خرج) كذا فى ك ولم يبين وجه الله الالفاظ المختلفة ولا داعى لمجاهاها اذ المقصود يحصل بما ذكره المصنف والباعث له على هذا افادة أنه حديث صحيح لضعيف وانك اذا رأيت فى كتب الاحاديث ما يخالفه لا تعترضه لانه رجاء بالفاظ مختلفة (قوله بقول الركاب) أى وقول راكب السفينة بسم الله مجراها ومرساها ان ربي لغفور رحيم (قوله سفرنا هنا) أى ذل هذا بالنسبة لراكب الدابة وأما بالنسبة للماشى في قصد سبحانه الذى أقدرنا على هذا (قوله مقربين) تفسير لمطينين (قوله أى راجعون بالموت) وحكمة ذكر ذلك هنا ان الانسان بركوبه مظنة الموت بطرحها باه (قوله لان فى ذلك تقريراً) أى اذا كان يغلب على الفطن ذلك وقد تقدم توضيحه فى باب الصوم (قوله الكفار منهم) أى فهو من عطف الخاص على العام ونكتة ذلك ان الكفار السودان ليسوا مثل غيرهم من الكفار فى شدة الحمية

الركاب (بسم الله اللهم انت صاحب) أى الحافظ (فى السفر والخليفة فى الادل) أى الوكيل بمعنى الرازق لهم (اللهم انى أعوذ) أى لتخص (بك من وعناء) يسكون المهمة أى مشقة (السفر) أعوذ بك من (كسابة) بفتح الكاف والمعز والمد (المنقلب) بضم الميم وسكون النون وفتح اللام وبالموحدة أى أعوذ بك ان انقلب الى ما يقتضى كتابة أى سوء حال من فوات ما أريد أو وقوع ما أحتذر (و) أعوذ بك من (سوء المنظر) أى ما يسيئ النظر اليه (فى الادل والمال) ك هذا حديث خرج أهله الصحيح وجاء لفظه مختلفا (وبقول الركاب اذا استوى) أى احتقر (على) ظهر (الدابة) وكذا الماشى عند الشروع فى المشى (سبحان الذى مضى لنا هذا وما كنا له مقرنين) أى مطيعين قادرين (وانا الى ربنا لمقلبون) أى راجعون (ونكره) كراهة تحريم

(التجارة الى ارض العدو) لان فى ذلك تقرير الانسان بنفسه وماله واذلال الدين (و) كذا فى نكره (فربما التجارة الى بلاد السودان) كذا فى نكره (فربما التجارة الى بلاد السودان)

(وقال النبي عليه الصلاة والسلام) في الموطأ
 (السفر قطعة من العذاب)
 يمنع أحدكم نومه وطعامه
 وشرا به الحديث قالت
 عائشة رضي الله عنها لولا
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال السفر قطعة من العذاب
 لقلت العذاب قطعة من
 السفر (ولابني) بمعنى
 لا يحل (أن تسافر المرأة)
 الشابة (مع غير ذي محرم)
 منها سفر يوم وليلة
 فأكثر (والاصل في هذا
 ما في الصحيحين أنه صلى الله
 عليه وسلم قال لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله واليوم الآخر
 أن تسافر مسيرة يوم وليلة
 الا معها ذو محرم وفي رواية
 الامع ذو محرم ثم استثنى
 من ذلك مسألة فقال (الا
 في حج القرينة خاصة
 في قول مالك) فان لما أف
 تسافر مع غير ذي محرم
 لكن بشرط أن تكون
 (في رقة) بضم الراء
 وكسرها (مأمونة) من
 المسلمين فان لم تجد رقة
 مأمونة لا يجوز لها ذلك

فربما يوههم جواز السفر لهم فأفاد أنه لا فرق حيث غلب على الظن ارتكاب المحرم
 واستظهر الشيخ أحمد زروق أن المراد ببلاد السودان ولو المسلمين لما فيها من المخاضرة
 بالنفس والمال من أجل العطش والخوف ونحو ذلك (قوله السفر) يدخل فيه
 الركب والماشي (قوله قطعة من العذاب) جزء من العذاب وان كان المتبادر
 أنه جزء من العذاب أي الألم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشي
 من ترك المألوف كالحر والبرد والخوف وخشون العيش ولقراق الاحباب وفي
 تحقيقه واختلف في العذاب قليل عذاب الدنيا وقليل عذاب الدنيا والآخرة لان
 الدنيا بمنزلة الآخرة فكل سرور أو غير في الدنيا فهو في الجنة وكل هم وحر
 وعذاب انما هو من النار (قوله نومه الخ) ينصب الثلاثة بترفع الخافض أي من
 نومه أو على أنه مفعول ثان لينع لانه يطلب مفعول ثان كاعطى وفصله عما قبله
 استثناء كما يجواب لمن قال لم كان كذلك فقال يمنع وجه ذلك الاشتغال على المشقة
 وقد جاء التعليل في رواية سعيد المقبري ولفظه السفر قطعة من العذاب لان الرجل
 يشتغل فيه عن صلاته وصيامه والمراد من الكمال لا الاصل (قوله الحديث)
 تمامه فاذا قضى أحدكم نومه من وجهه فليعجل الى أهله انتهى ونهيه
 بفتح النون وسكون الهاء وضبط بكسر النون أي حاجته وقوله من وجهه أي من
 مقصده وقوله فليعجل بضم التحتية وكسر الجيم مشددة أي فليعجل الرجوع الى أهله
 * تنبيه * في هذا الحديث أنه ينبغي في السفر المسامحة في العجز والنسيان
 والخرج ونحوه لان من كان في العذاب كيف يطالب بهذه الامور انتهى (قوله)
 قالت عائشة الخ) لا ينبغي ان ما وقع من عائشة هذا مبالغة (قوله يؤمن بالله واليوم
 الآخر) يوم القيامة هذا الوصف ذكرنا كيد التعريم لانه تعريض بأنها اذا سافرت
 بلا محرم خالفت شرط الايمان بالله واليوم الآخر المقتضى الوقوف عند ما نهى عنه
 أو خرج بخروج الغالب وليقصد به اخراج الكافرة كتابية أو حربية كما قال به
 بعض العلماء تمسكاً بالمفهوم (قوله مسيرة) مصدر ميمي بمعنى السير كما يشتهر
 بمعنى العيش وليست التاء فيه لمرة (قوله محرم) بفتح الميم ينصب أو رضاء أو مهر
 الا أن مالكا كره تزيها سفرها مع ابن زوجها القصد الزمان وحدثة الحرمة ولان
 الداعي الى النفرة عن امرأة الاب ليس كالداعي الى النفرة عن سائر المحارم زاد
 في بعض الروايات أو زوج وفي معناه السبب لولم يرد ذكر الزوج لقيس على المحرم
 قياسا جليا (قوله ذي محرم) أي ذي حرام منها (قوله الا في حج القرينة)
 شمل التذوق والقضاء والحنث (قوله خاصة) سياق في انه لا مفهوم له (قوله لكن بشرط)

ثم بالغ على سفرها مع الرفقة المأمونة فقال (وان لم يكن معها ذو محرم فذلك لها) وقيدنا بالشابة احترازاً من المتجالة
فانه يجوز لها ذلك وظاهرة وله يوم وليلة ان أقل من ذلك (٥٣٦) جائز وليس كذلك لقوله قبل لا يخلو

رجل امرأة ليست منه بمحرم
واحترازاً بالفرصة من جهة
الخطوع وسائر الاسفار
وبما هو منه من غيرها وفي قوله
في قول مالك تبرأ منه وميل
الى قول من يقول لا يخرج الا
مع زوج أو محرم ويستثنى
من ذلك أيضاً ما لو أسلت
في دار الحرب فانه يجب
عليها الخروج الى دار
الاسلام ولو مع غيره ذي محرم
وكذا اذا أسرت وقد رت
على المهر وفي القر في وكذا
كل فرض يتوجه عليها
*(باب في) بيان حكم
(التعالي) وهو محاولة المريض
الدواء ودوائه وبيان ما يجوز
التعالي به وما لا يجوز (و) في
بيان (ذكر الرقي) أي
في حكم الرقي وبيان ما يرقى
به (و) في بيان حكم (الطيرة)
بكسر الطاء وفتح التثنية وهي
العمل على سماع ما يكره أو
رؤيته وفي بيان ما يتغير
منه (و) بيان ما يجعل تعلمه
من علم (النجوم) وفي بيان
حكم (النصاء) وبيان ما يجوز
أن يخصى وما يكره والنصاء

قبل يكتفى بنساء أو رجال وقيل لابد من المجموع والخشيش المشكل كالمرأة
(قوله فذلك لها) مرتبط بقوله الا في حج الفريضة فذلك لها (قوله احترازاً من
المتجالة) أي التي لا تشتهى تساؤري كل الاسفار ولا يجوز ولا محرم قال ابن
دقيق العيد وهو تخصيص لعموم بالنظر للمعنى وقال القرطبي فيه به دلان الخلو لها
حرام وما لا يطالع عليه من جسدها غلبا عورة فالظنة بوجوده فيها والعموم ما لم
لها فيه نهي أن لا يخرج منه وقال النووي المرأة فمئة الطمع فيها عورة فمئة الشهوة ولو
كبيرة وقدة لوالها لكل ساقطة لاقامة ويجمع في الاسفار من مائة الف الناس
وسعة عليهم من لا يرتفع عن الفاحشة بالجور وغيره الغلبة شهوة وقلة دينه ومروته
وحياؤه ونحو ذلك (قوله وظاهرة قوله الحج) الا أنك علمته انه تابع للصحيحين
فالا حسن أن يقال انه قد ورد في ذلك الامر روايات مختلفة وحلت على حسب
اختلاف الساندين واختلاف الخواطر وان ذلك معلق بأقل ما يقع عليه اسم
السفر فقد روى مسيرة يوم وروى ليلة وروى يومين وروى ثلاث ليال وروى فوق
ثلاث وروى يريد (قوله تبرأ منه) يجب بأنه قصرها على مالك ان كانوا منسوبة
لدا لا تبرى والراجح الجواز مع الرفقة المأمونة (قوله فانه يجب عليهم الخروج)
أي مع الرفقة المأمونة (قوله وكذا كل فرض) من ذلك الرجوع الى المنزل لاتمام العدة
اذا خرجت ضرورة فان وطلقها

(باب في التعالي)

(قوله الداء) مفعول محاولة وقوله بدوائه متعلق بمحاولة أي يحاول الداء بالدواء
أي بدواء ذلك الداء (قوله الرقي) جمع رقية (قوله الطيرة) مأخوذ من الطيران
لان الانسان ينطير بما يتشاءم به وأصله انهم كانوا في الجاهلية اذا خرج أحدهم
لحاجة فان رأى الطير طار عن يمينه هنيء واستمر وان طار عن يساره تشاءم به
ورجع وربما هي الطير الطير فبعضه دوا ذلك ويصنع معهم في الغالب التزيين
الشيطان لهم ذلك وبقيت بقايات كثير من المسلمين فنهى الشرع عن ذلك فقد ورد
مرفوعاً اذا نطيرتم فامضوا وعلى الله فتوكلا واسارح الموطأ (قوله النصاء) هو
بالذ كافي التعقيق (قوله ازالة المذا كيم) المذا كير جمع ذكر على غير قياس
وعلى القياس ذكره على وزن غنبيه (قوله أو ما في معناه) أي أرما في معنى
من ذكر من ازالة المذا كير أي كازالة الانثيين فقد قال في التنبيه خصيت الفحل

ولا بيان الحلال الذي يكون فيه
(و) في ذكر (الكلام)
أي في بيان ما يجوز أن يتخذ
منه أو لا يتخذ (و) في بيان
(الرق) والمالك) في من
الاديين إلا يسمى بذلك
عمر فغيره يدان غير ماصد به
في الترجمة قال ولا بأس
بالاسترقاء من العين وغيرها
كاللغة والوجع والخصين
سم جعله الله في عين العائن
إذا تعجب من شيء ونطق به
ولم يبارك فيما يجب منه
والاصل في هذا كقول تعالى
ونزل من السماء ما هو شفاء
ورحمة للذين آمنوا في الموطأ
أنه عليه الصلاة والسلام
أمر بالاسترقاء الباجي ولا
خلاف في جواز ذلك باسماء
الله تعالى وكتابه وقال مالك
لا بأس أن يعاق على الفداء
والمرضى الشيء من
القرآن آخر زعليه أديم
(و) كذا الأبا (بالتعود)
ق هو مستحب لقوله تعالى
فاستعذ بالله من الشيطان
الرجيم وقوله تعالى وفي
أعيذها بك وذريتها من
الشيطان الرجيم وفي مسلم
أنه صلى الله عليه وسلم كان

إذا سالت انثيه أو قطعتهما أو قطعت ذكره (قوله الذي يكون فيه) أي لوسم
(قوله كاللغة) بالدهال المهمة والغز المهمة لغ العرب والحية (قوله سم) أي
ذوسم (قوله جعله الله في عين العائن) أي جعل منه مع الهواء صيبه المنظور
في مرض أو يمرض وتغير ذلك الحاضر تضع يده في إنا العين فيعده ولو وضعها بعد
طهره لم يفسد والعج يتغير في عين الأرمه يد ويد يتشاءت شخص بحضرة آخر
في ثياب أشار لت وقال القسطلاني في شرح البصاري إذا نظر لمعان شيء
بأسفان مشوب بحمد يجهل فأنفوا وضربوا أذنه أجراما الله تعالى وهل ثم جواهر
خفية تفيض من عينيه متصلة إلى الميرون كما أبه الدم من نظر الأفعى أم لا هو أمر
محتمل لا يطع بأخباره ولا يتقيه قال ابن العزيم والمحق أن الله تعالى يخلق عند
نظر العائن إليه وعجابه إذا شاء ما شاء من ألم أو مأكلة وقد يصرفه قبل وقوعه
بالرقية (قوله ومنه قبه) بل ولولا ينفق فالأولى حديثه كقائه غيره (قوله)
ولم يبارك) أي ولم يبارك عند نظره لم يصبه شيء لقوله صلى الله عليه وسلم
لما من ملا بركت فواجب على كل من أعجبه شيء وعند رؤيته أن يبارك بالأم
من المحذور وذلك بأن يقول تبارك الله أحسن الخالقين اللهم بارك فيه كفي عجب
(قوله أمر بالاسترقاء) أي فقد روى مالك عن حميد بن قيس أنه دخل على رسول
الله صلى الله عليه وسلم بابني جعفر بن أبي طالب فقال لحامتهما ما لي أراهما ضار
عين فقالت حامتهما ما رسول الله أنه يسرع إليهما العين ولم يعني أن تسترق لهما
إلا أنما ندري ما يوافيك من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استرقوا بهما
فانه لوسم شيء القدر أسبغة الدين تنسى وقوله ضارعين بضارمة أي تحبلى
الجمع وقوله استرقوا بسكون الراء ومن القف من الرقة وهي العودة بضم العين
ما يرقى به من لداء لطاب الشفاء أي اطلبوا ما من يرقى ما فان قلت أمره
بالاسترقاء ينافي ما روي عنه صلى الله عليه وسلم يدخل الجنة من أتى سبعون ألفا
بغير حساب وهم الذين لا يرقون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون قلت أجيب بأن
الاسترقاء المستحسن ترك في حق من له قوة على الصبر على ضرر المرض والمطالوب
فعلم في حق الضعيف ولا يكون الاسترقاء منافيا للتوكل (قوله لقوله تعالى فاستعذ)
أي وقد قام الدليل على أن الأمر ليس بالوجوب (قوله الشيطان) من شطن إذا
بعد أو شاط إذا حترق (قوله الرجيم) أي المرجوم أي المطرود (قوله وفي)
أعيذها) أي مريم وقوله وذريتها أي أولادها أي ونزع من قبلنا شرع لنا ما لم
بردنا نزع (قوله إذا اشتكى) أي مرض (قوله بالهوذات) بكسر الواو الإخلاص

إذا اشتكى بقرأ على نفسه بالعوذات

والفلق والناس فأطلق على الاخلاص معودة تغليبا ولما اشبهت عليه من صفة
 المولى تبارك وتعالى وفي رواية ابن عبد البر عن عائشة كان إذا اشتكى قرا
 على نفسه بقل هو الله أحد والمعوذتين وكذا قال الحافظ للمعدة انه تغليب لالان
 أقول تجمع انسان أو باعتبار ان المراد الكلمات التي يتعوذ بها من السورتين (قوله
 وينفث) بكسر القاء وضمها بعد هاء مثله أي يخرج الريح من فيه في يده مع شيء
 من ريقه ويمسح جسده وقال الحافظ أي يتغل بل الريق أو مع ريق خفيف قال
 عياض وفائدة النفث التبرك بتلك الرطوبة أو الهوى الذي مسه الله ذكر كما تبرك
 بغسالة ما يكتب من الذكر وفيه تقاؤل بزوال الالم وانفعاله كافتصال ذلك
 النفث وخص المعوذات لما فيها من التعوذ من كل مكروه جملة ورفعية لا في
 الاخلاص كمال التوحيد في الاستعاذة من شر ما خلق ما يعم الاشباح والارواح
 قال ذلك كله شارح الحديث (قوله يمسح بها ما يبلغ من جسده) أي يمسح
 بها ما استطاع أن يصل اليه من جسده يبدأ بها على رأسه ووجهه وما أتبل من
 جسده يفعل ذلك ثلاث مرات كما في رواية فخلاصته انه يمسح بها ما أمكنه من
 جسده بما لم يكن مستورا باللباس هذا ما ظهر غير أني لم أجد في مسلم الا قوله كان إذا
 اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث ولم أجد فيه في يده إلى آخرها (قوله
 وكذا الأبنس بالتعاليج) أي يجوز التعاليج بل صرح باستجابته (قوله أي بمعالجة)
 ولا يعالج المريض الا العالم بالطب لئلا يضره أكثر ما يفعله فان كان عالما بالطب
 ومات العليل من علاجه فلا شيء عليه ذكره في التحقيق (قوله الحمية) هي
 خلوة المعدة من الاكل قال القرطبي فينبذ للانسان أن يقتصر في اليوم واليلة على
 أكلة واحدة وهذا هو الاقل وما جاوز ذلك اسراف ومداومة للشبع وذلك فعل
 المترفعين (قوله وكمرها) هذه اللغة حكها جماعة منهم الجوهري قال
 القاضي وهي شاذة قاله النووي (قوله وهو الحرق بالنار) اختلاف فيه على
 أقوال بالاباحة والاستنباط والسكرامة (قوله والحجامة حسنة) أي عند
 الحاجة اليها وقال ك قال الشيخ في الاستسقاء بالأبنس وفي الحجامة حسنة لان
 الاستسقاء مختلف فيه والحجامة متفق عليها فيما علمت (قوله بالقدرة) قد تقدم
 تفسير القضاء والقدرة بالخير عليه (قوله بل يتعمد ذلك فيهما) أي وما ورد
 من الاحاديث في التحذير من الحجامة فيهما فلم يصح عند مالك رضي الله عنه كما
 قال عجم ولكن قال دويقي الايام التي يذكر فيها شيء الا لقوة ايمان أو خوف من
 ضلال جاهل كما فعل مالك أي قد حدثني ان بعض العلماء احتجم في يوم الاربعاء

وينفث في يديه ويمسح
 بها ما يبلغ من جسده (و) كذا
 لأبنس (بالتعاليج) أي
 بمعالجة المريض الداء بالدواء
 لما في الصحيح أنه صلى الله
 عليه وسلم قال ان الله لم ينزل
 داء الا أنزل له شفاء وأفضل
 ما يعالج به الحمية ولو قصر
 على ذكر التعاليج لا غنى عن
 الثلاثة التي بعده (و) هي
 (شرب الدواء) الدواء بفتح
 الدال وكسر ماع المذ فيهما
 (والقصد) وهو قطع العرق
 لاستخراج الدم الذي يؤذي
 الجسد (والكي) وهو الحرق
 بالنار (والحجامة حسنة)
 أي مستحبة في كل أيام
 السنة ابن رشد ولصحة
 ايمان مالك بالقدرة كان
 لا يكره الحجامة ولا شيئا
 من الاشياء يوم السبت
 والاربعاء بل يعمد ذلك
 فيهما

(والكحل) بالانمدلية (لاجل) (التداوى) (٥٣٩) (الرجل) غير المحرم جائز مفهومه أنه لا يكتفى لغير ضرورة

وهو كذلك على أحد القولين
والآخر عن مالك حوازه
وعن الشافعي رضي الله عنه
هو سنة لما روى أنه صلى
الله عليه وسلم كان له مكحلة
يكتحل بها عند النوم فلا ناس
في كل عين ووجهه يقول
الأول بقوله (وهو من زينة
النساء) والتشبيه بهن حرام
كالعكس إجماعاً للضرورة
(ولا يتعالمج) أي لا يجوز
التعالمج (بالخمر) في بطون
الجسم وظاهره (ولا
بالنجاسة) غيره (ولا بما
فيه ميتة ولا بشيء محرم
الله سبحانه وتعالى) قال
تعالى ويجرم عليهم الخبائث
وقال حرمت عليكم الميتة
والدم وقال صلى الله عليه
وسلم يجعل الله شفاء أمتي
فيما حرم عليهم وعموم هذه
الظواهر يمنع استعمالها
في كل شيء إلا ما قام عليه
الدليل مثل أن يدفع بالخمر
غصة أو عطشاً على قول
وقوله (ولا بأس بالآكل) (أو
تكرار (والرقا) جمع رقية
تكون بشيئين أحدهما
كما تقدم (بكتاب الله تعالى)
أي القرآن العظميم وآخر
الرقية بالفاطحة وبالكشدة

فأصابه مرض فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في منامه فشكى إليه ما به فقال أما
سمعت من احتجم يوم السبت أو من احتجم يوم الأربعاء فأصابه مرض فلا يلوم إلا
نفسه قال نعم ولكن لم يصح قال أما بكفيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الغزالي فينبغي أن يعمل بمثل هذا ولا ينظر إلى الصحة إلا في باب الأحكام ونحوها
نعم وعند الضرورة لا توقف (قوله بالانمد) قال عجم وكلام المصنف في الكحل
الذي يقصد من الانمد وما يشبهه وأما غيره كالششم ونحوه فحائز ويدل على ما ذكرنا
قوله وهو من زينة النساء إذ الششم نحوه ليس من زينتهن (قوله جائز من له)
في ذنوبه نظراً له مطلوب كافي عجم وفيه إشارة إلى أن الكحل مبتدأ وقوله
جائز خبره (قوله والآخر الخ) قال تعالى وعليه فقيل لليماني أن لا يسرى واحد
وقيل ثلاث لكل منهما (قوله مكحلة الخ) بضم أوله ونالته وهي من النوادر
التي جاءت على الضم وقياسها الكحل مراد هي اسم آلة (قوله عند النوم) حكمة
ذلك أنه أتى في الدين وأمكن في السرمان إلى طبقاتها (قوله فلا ناس الخ) أي
ثلاثة متواليه في اليمين وثلاثة متواليه في اليسار وحكمة الثلاث توسطه بين
الاقبال والاكتدار (قوله ووجه القول الأول الخ) قلت كيف هذا مع فعل النبي صلى
الله عليه وسلم له (قوله والتشبيه بهن حرام) أي فيعزم ألا تكحل بالضرورة
(قوله ولا بالنجاسة) وأما التشبيه بهن أي وأنما يكف عنه هذا لأن ابن لبابة وابن
الحذافا لا يطهاره لأن تحريره له أنه غير خبثه وقال تعالى تبعدم النجاسة وظاهره
ذاتية أو عارضة وقال عجم وظاهره ولو طلا وهو واضح على أن التطميط بالنجاسة
حرام وأما على أنه مكروه فقد يقال بكراهة التداوى بالنجس ظاهراً وقديماً بحرمته
وان قيل بكراهة التطميط لأن فيه نوع مخالفة لقوله عليه السلام من تداوى
بنجس لشفاه الله تعالى انتهى ولا يخفى أنه شامل لما إذا كانت النجاسة التي
يتداوى بها وحدها أو صاحبة لغيرها (قوله ولا نجاسة) أي ولا بشيء فيه
جزء من الميتة ولا يخفى أن هذا داخل فيما قبله وعليه أن يكون نجاستها عرضية
فربما يتوهم جواز التداوى بما هي فيه (قوله ولا بشيء محرم الله سبحانه وتعالى)
هذا أعم مما قبله أي فيمكنه لا يجوز التداوى في الحكمة بلبس الحرير بخلاف بعض
(قوله الخبائث الخ) أي كالكلام ونحوه (قوله على قول) راجع لقوله أو
عطش لا النجاسة الآن هذا القول ضعيف إذ المنة لا يجوز أن يدفع بها العطش
(قوله وآخر الرقية بالفاطحة) أي لأن ما بعده داعاء أي فلا يرقى إلا بما يناسب
أن يرقى به فقوله بكتاب الله ليس المراد بكل جزء من أجزاءه بل بما يناسب ذلك

فخرج نحو آية الدين فليست أم (قوله العربي) أي لا العجبي وقوله المفهوم أي
معناه وهو وصف كاشف كما يفيد القسطلاني أي المفهوم معناه المحتوى على
ذكر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والصالحين من عباده (قوله كان يهوى)
بالذال المجبة أي يحسن بعض أهله قال في الفتح لم أقف على تعيينه وقوله يسمع بيده
اليمنى أي على موضع الوحي تفاؤلا بزال الوجع كما قاله الطبري (قوله أنت
الشافي) بإثبات الياء وقوله لا شفاء بالمدح في على الفتح حاصل لنا أول المرض
وقوله لا شفاؤك بدل من موضع لا شفاء وقال في المصباح الكلام في اعتراضه
كالكلام في قولنا لا اله الا الله (قوله ولا يرتقي) كذا فيما رتبته من نفع هذا
الشارح والمناسب ولا يرتقي لانه يقال رقيته أرقبته من باب رقي رقا عودته بالله
وقوله بالمهمات أي التي هي الاسماء المجبة والحاصل ان الرقية لا بد لها من شروط كما
أفاده القسطلاني أن تكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته وباللسان لعربي
أو بغيره معناه من غيره وان يعتقد ان الرقية غير مؤثرة بنفسه هابل بتقدير الله عز
وجل وروى ابن وهب عن مالك كراهة الرقية بالحديد والمخ وعقد الخيط والذي
يكذب خاتم سليمان وقال لا يمكن ذلك من أمر الناس القديم (قوله ما يدرك
لعلها كره) أي وأي شيء يعمل بما يترجاه من يقول لعلها كفرأي أنت لا تعلمه
وحيث ان ترجيا يترجى ذلك وأنت لا تعلمه فالأحوط الكف خوفا من الوقوع
في الكفر والأصل المنع حتى يأتي المبيح كما أفاده في التحقيق وقضية ذلك ان ما
جهل معناه لا تجوز الرقية به ولو جرب وصح وكان الامام ابن عرفة يقول ان تكرر
المنفعة به تجوز الرقية به ولا شك ان كل متحقق النفع به لا يكون كقرا من ذلك
ما يعمل لحل المربوط وتسكين عقل المصروع (قوله بالعادة) بذا لمعجة (قوله
وهي التمايم) في العبارة حذف أي مفرد التمايم أي الذي هو تيممة (قوله وفيها
القرآن) أي أو الكلام الطيب (قوله بعد جعلها فيا يكتها) أي يستمر حادلو
كان تنبرا كما أفاده (قوله وأشهر) يحتمل أن يكون عطف على معلول ويحتمل
أن تكون العلة شيئا آخر فليكرر (قوله ودوا الطاعون) وقيل كل ما يكثر منه الموت
كالسعال والربح لا خصوص الطاعون والطاعون بثرة من مادة مية رقوق تحصل
في بدن الانسان مع لطف وأسوداد حوله من ونزاجين يحدث منها ورم في الغالب
وفي وخفقان في القلب يحدث غالبا في المواضع الرخوة ككعب الابط (قوله والنهي
نهي كراهة) أي في الموضوعين على المذهب قال ك وانما نهى عن القدوم
مخافة أن يصيبه ما أصاب أهل الموضوع فيقول لولا قدومي ما أصابني ومن كان قويا

(و) الآخر (بالكلام
الطيب) وهو العربي المفهوم
روى الشيخان أنه صلى الله
عليه وسلم كان يهوى بعض
أهله يسمع بيده اليمنى ويقول
الله رب الناس اذهب
الباس أشف أنت الشافي
لا شفاء الا شفاؤك شفاء
لا يقادره سقما أي لا يترك
ولا يرتقي بالمهمات المسائل
مالك عن الاسماء المجبة
فقال ما يدرك لعلها كفر
(ولا بأس بالعادة) وهي
التمايم والبايم الحار ورتقي
(تعلق في العرق) وفيها
القدرة (وأن) وسوء في ذلك
المرض والصعب والجنب
والخائض والدماء والهايم
بعد جعلها فيا يكتها (واذا
وقع الوباه) بالمعنى مقصورا
وممدودا والقصر اقصع وأشهر
وهو الطاعون (بأرض) أي
في أرض (فلا يقدم عليه)
من هو خارج عن تلك الأرض
(ومن كان بها فلا يخرج)
منها (فرازمه) لم يصح أنه
عليه الصلاة والسلام نهى
عن ذلك والنهي نهى
كرهية وفهم منه انه يخرج
تفصيل

في دينه لا يخاف من ذلك فلا يكون له هذا ونحوه عن الخروج مخافة أن يتوالى
الناس على اغتراف ضيع من هذا المثلث المرضي أو لئلا ينفو قتلزل يقينه هذا
في أرض الوباء وأما في أرض الوخم فينبذ الخروج منه كما حزم به الجزولي خلافا
لك والوخم هو سبب المرض كالريح المتغيرا المقضى للرض وقوله وإذا وقع الوباء الخ
عام فمين كان من أهل تلك الأرض أو غير هلو تخلص من أهلها كان ليس من أهل
تلك الأرض ممنوع فله عجم (قوله ثم انتقل بكلم على العائفة) قد تقدم تفسيرها
وهو لا يناسب ما هو داخل عليه من الشؤم (قوله في بيان الشؤم) قال ابن
العربي هو وصول المكروه إلى الشخص بسبب يعمل اليه من ممكن أو محال طاعة
فيدخل فيه المرأة والفرس انتهى وفسره ابن العربي في غريب الرءى المالك كرو
(قوله ان كان له حكم ثابت) أي وجود ثابت في نفس الامر فأراد بالحكم المحكوم
به وقوله في ثلاثة أشياء الا انه لا وجود له في الثلاثة فلا وجود لها أصلا قال القرطبي
وجه تخصيص الثلاث بالذ كرمع جري هذا في كل متغير به ملازمها للانسان وانما
أكثر ما يتشاع به قال ومقتضى سياق هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن
منه قبال وجود الشؤم في الثلاث لما تكلم ثم علمه بعد ذلك فقال الشؤم في ثلاث
في الحديث الثاني أي وقد يكون في غيرها فالحصر فيها كما قال ابن العربي بالنسبة
للاادة لا بالنسبة للخلقة وقال غيره خصها بالذكر للآزمته انما أعلم النبي
صلى الله عليه وسلم بأن فيه الشؤم فقال الشؤم في ثلاث هكذا قال شراح الحديث
فاذا علمت ذلك فتدبر ان الشؤم المتعلق بالاروغ وغيرها على ما ذكره الشارع
أمر مقرر عادة قد عينا وحدها فلا بد من كون المصطفى صلى الله عليه وسلم يتقيه
ثم يعلم به فيقع الجزم منه فالأحسن ما فسر به غيره وحاصله ان الله تعالى قد جعل
بعض الدور رسيا في هلاك ساكنها عا ديا وكذا الفرس والمرأة فالمصطفى صلى الله
عليه وسلم كان أولا لم يعلم بهذا الربط العادي ففناه ثم أعلم به فأنبته أي فكان
صلى الله عليه وسلم يعتقد أولا ان ما حصل لصاحب الدار من هلاكه عند سكنها
أمر اتفاقي لالكون الدار سببا عا ديا (قوله (قوله شؤم المسكن) أي المكروه
منها وهكذا الكراهة اما شرعية أو عادية الشرعية ترك الغزو عليها والعادية
ظاهرة في الاثمة والفا هار أنه أراد بالغزو وعابها ما يشهد قتال الحار بيز والبغاة
أو ملحق به (قوله مرة) بضم الميم وشدة الراء حجابي غير مذوب وكذا حرب (قوله كذا
في الموطأ) ليس فيما رأيت من الموطأ حذيفة بل انما فيه امر وحرب لا حذيفة ونصها
مالك عن يحيى بن سعيد أن رسول صلى الله عليه وسلم قال لا تقهه تحلب من حجاب هذه

ثم انتقل يشككم على العائفة
فقال وقال الرسول عليه
السلام (السلام)
في الموطأ (في) شأن
(الشؤم) بضم المعجمة
ويكون الواو بلا همز وقد
تم مرزا كنه (ان كان) له
حكم ثابت (في) ثلاثة
أشياء (المسكن والمـرأة
والفرس) شؤم المسكن سوء
الجزم وشؤم المرأة قلة نسلها
وقيل ل سوء خلقها وشؤم
الفرس ترك الغزو وعليه
(وكان) النبي (عليه) الصلاة
و (السلام) لا يذكره سيء
الاسماء ككرة وحفظه وحرب
كذا في الموطأ (و) كان عليه
الصلاة والسلام (يجب
القال الحسن) ابن العربي
هكذا قال القائل بالهمز
والجمع فقول وفي الصحيح
قيل يا رسول الله وما القائل
قال الحكامة الصالحة يتبعها
لمحمد كم مثاله اذا خرج
لسفرا وعبادة مريض ولم
يقصد سماع القائل فسمع
يا غاثم أو ما سلم اما اذا قصد
سماع القائل ليعمل عليه فلا
يجوز

فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال الرجل مرة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم احلس ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم احلس ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال بهيش فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم احلب انتهى والقصة بكسر اللام وتفتح ناقة ذات لبن وليس هذا من باب الطيرة وإنما هو من باب طلب الغال الحسن وخلاصته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره سبي الأسماء ويجب حسن الأسماء كعبدة الله أو أجدأ أو محمد ونحو ذلك (قوله لانه من الأزام وهو أقداح يكون في أحدها فعل وفي الآخر لا تفعل والثالث لا شيء فيه فاذا خرج الذي فيه فعل مضى وإذا أخرج الذي فيه لا تفعل رجوع وان خرج الذي لا شيء فيه أعاد الاستقسام والقدر السهم وفي معنى هذا بما لا يجوز رفعه استخراج المال من المصنف فانه نوع من الاستقسام بالأزام ولانه قد يخرج له مالا يريد فيؤدى ذلك إلى التشاؤم بالقرآن تنبيه من أراد أمروا سمع ما يسوء لا يرجع عن أمره وليقل اللهم لا يأتني بالخير إلا أنت ولا يأتني بالشر إلا أنت فلا يضره شيء وفي رواية أخرى لا يأتني بخير إلا أنت ولا يرفع الشر إلا أنت (قوله والغسل للعين) أي وصفة الرقية بالعين إذا عرف العائن فلم يس المراد أن هناك غسلا معه هو إذا أراد أن يسنه بل أراد وصفة الرقية بالعين التي هي في الواقع غسل لا في الذهن (قوله أن يغسل العائن) أي وجوبه ويجبر عليه أن امتنع من ذلك على المشهور وأدخلى على المعين للملاك ولم يكن الخلاص الأب وقيل يؤمر ولا يجبر وهو ضعيف وقوله ويديه وفي رواية تبديل هذا وظاهر كفيه (قوله يعني ما يلي فرجه) أي من الأزار وقول وهذا من حسن العبارة أي من العبارة الحسنة أي حيث لم يعبر باللفظ الذي يستحي منه وهو الفرج وقوله واطيف الإشارة أي الإشارة اللطيفة أي فذلك اللفظ إشارة إلى أن المراد ما يلي الفرج ولا يخفى ما في لفافتها من حيث قرب فهم ذلك المعنى بلفظ قريب فصيح وهذا مما يتبدى وإن لم يدرك سر ذلك (قوله ما يلي الجسد) أي من المنزلة وهو كقوله عياض المرواد بدخلة الأزام إلى الجسد من المنزلة والجمهور أنه الطرف المتدلى الذي يلي عضوه الأيمن (قوله ومرقبه) ولا يغسل ما بين المرقبين والكفين ومن لا أزاره فليغسل موضع طرف الأزام من أسفله (قوله صوابه العائن) فيه نظر لأن الصب على المعان أي المصاب بالعين لا العائن وصفة صب القدح على المعان أن يصب عليه من فوقه ويقب القدح أي يورده

لانه من الأزام ثم بين صفة رقية العين بقوله (والغسل للعين أن يغسل العائن وجهه ويديه ومرقبه وركبتيه وأطراف رجله ودخل أزاره) ابن العربي يعني ما يلي فرجه وهذا من حسن العبارة والطف الإشارة وقوله أي نقبله عن مالك أن داخل الأزار ما يلي الجسد ويجمع ذلك (في قدح ثم يصب على المعين) ابن العربي صوابه على العائن (ولا ينظر في) لم (التعجب)

ع

وهل المنع يمنع تحريم أو منع كراهة (الاف في شيئين) (٥٤٣) فان الظاهر له ما استدل به في الشرع به

أحدهما (ما يستدل به على) معرفة تمت (القبلة) ثانيهما ما يستدل به على معرفة (أجزاء الليل) ماضى وما بقى وبقى قسم ثالث جائز ذكره عبد الوهاب وغيره وهو المظنر فيما يتدى به في السير لقوله تعالى وهو الذى جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وأما ما سوى ذلك مما يدعيه المجهمون من الاحكام وما يحدث في التائيرات في العالم فشيء لا يساوى اسماءه . يقول الشيخ (ويترك ما سوى ذلك) ليس على اطلاقه بل نقول يريد الامام بتدى به (ولا يتخذ كلها في الدور في) الضر ولا في دور البادية) على جهة المنع (الا) في ثلاث صور فانه يجوز اتخاذه فيها أن يتخذ (لاجل حراسة) (زرع) موجودا وسيجد (أو) لاجل حراسة (ماشية) وهي الثمن (بعضها) في الصحراء ثم يروح) أى يرجع به ين (بعضها) حيث ماتت ارضها اذ لا تقدر على الدفع عن نفسها وغير الغنم

ظهوره على الارض فقد قال عجم ثم يقوم الذى في يده القدح فيصبه على رأس المعين من وراءه على جميع جسده ثم يلقى القدح وراءه على ظهر الارض * تنبيه * من عرف أنه معين وأنه كل ما ينظر الى شيء يصيبه فانه يضمن كل ما أتلفه به بعد التقويم اما بالاشهاد عليه عند القاءه حتى ينف القاءه حتى ينفق ويغنى للامام أن يضمن من عرف بهذا الامر ويكوفه سبحانه في منزل نفسه وينفق عليه من مال نفسه ان كان له مال والافن بيت المال وكذا من عرف أنه يقتل بالحال (قوله) هل المنع يمنع تحريم) ترد منه الا أناس يميزون بين النسيئة فإذا يكون نسيئة كراهة وتارة يكون نسيئة تحريم (قوله الا في شيئين) كذا في التحقيق والحاصل أن ابن رشد جعل القسم الثالث مستقيا كالاقلين وجعله عبد الوهاب جائزا كما صرح به الشارح وبه ضمه جعل الظن في الشئ من الاقلير اما فرض عين أو فرض كفاية (قوله على معرفة تمت القبلة) أى معرفة طريق القبلة أى جهة بابان تستقبل بوجهك القطب ثم تجعله على يسارك لما استقبلت فهو ناحية القبلة (قوله ماضى وما بقى) وفائدته لوقت أذان الصبح والامساك في الصوم (قوله في ظلمات البر والبحر) أى ظلمات الليل لما أضافها اليه ما عدا بسطها لهما أو مشتبهات الطريق (قوله وأما ما سوى ذلك) المشار اليه ما تقدم من الاقسام الثلاثة فمحاصل ما تقدم أن النفاذ فيما الموصول الى معرفة القبلة أو أوقات الصلوات فرض عين أو كفاية وإلى جهة الميسر الى أمر يندب على ما تقدم أى وما سوى ذلك فما كان موجبا لثبوت ان الالهة أو حصول الكسوف فكروه ونزع عن ذلك لانه يوم العامة أنه يعلم علم الغيب ومعتقد تأثيرها يقتل من غير استجابة ان كان مسترسرا واقتل بعدها ومن اعتقد أن الله هو الفعال عندها ولا يتخلف فيثوب لانه فاسق مبتدع ومن جوز التخلف مع ذلك فهو موحد ناج اذا علمت ذلك فقوله نسيء لا يساوى صادق بالمكروه وغيره على ما بينا (قوله من الاحكام) الاحكام عندهم الاحوال الغيبية المستتقة من مقدمات معلومة هي الكواكب من جهة حركتها ومكانها وزمانها واذا علمت ذلك فغطف ما بعده عليه تفسير (قوله ويترك) تكرار مع قوله ولا ينظر في النجوم (قوله على جهة المنع) أى الكراهة الا أن يكون عقورا فيعزم (قوله فانه يجوز اتخاذه) أى يؤمن في اتخاذه لانه قد يكون واجبا قال زروق ان حكم الصيد ان كان لقوته وقوت عياله والتوسعة عليهم مندوب انتهى أقول هو ظاهر أن قوته وقوت عياله على الصيد (قوله لاجل حراسة زرع) ونحو الزرع سائر الثمار (قوله في الصحراء) بالدالية وهي غير ضرورية والجمع محمى

ان احتاج الى الكراهة فهو اذ اواحدة تز بقره في الصحراء لو كانت في الحور

فانه لا يجوز اتخاذه حينئذ أو (جل) بعد عاده (معه) أي قوته وقوت عماله أما إذا كان بمطاد (لا) أبشبه
بل لاهر ولا يجوز وطاهر كلامه أنه لا يجوز اتخاذه غير (٥٤٤) هذه الثلاثة وأجاز بعضهم اتخاذه

حراسة البيوت والامتناع
ويذكر ان المصنف وقع حائط
داره وكان يحاف على نفسه
من الشيعة فالتحق بكنة ذلك
فقبل له في ذلك فقال لو ادرك
مالك زمنك لا تخذ أسدا
ضاريا (ولا بأس بمصاة) بالمد
(الغيم) الضان والمز (لما
فيه من صلاح لحومها) ولا
مهموم انه لو اغنم ان المصاة
جائز في كل ما يورث كل شيء
من غير كراهة لاعلمة التي
ذكرها ونهى عن خصاء
الخليل (ن) يعني نهى النبي
صل الله عليه وسلم عن ذلك
قبل نهى تحريم وأما خصاء
الغزل والجرب فمأثور خصاء
الادمي فمحرّم اجماعا
(وذكره الوسم) بالسين
المهمة أن العلامة بالشارو
بالنظر في الوجه) لانه
أشرف الاعضاء أملاو كان
يصنع عنه أو غيره لحاز
(ولا بأس به) أي بالوسم
(في غير ذلك) أي غير الوجه
عبد الوهاب لما روي
أن النبي صل الله عليه وسلم
نهى عن الوسم في الوجه
وأرخس في السمسة
في الاذن (و يرقق الملوكة)

يقع الزاهوكسرها وصحروا ثم اختلف هل يقتيد الجواز من هذه المذكورات
ويطال انجراحه من حوزة بدلا لاستفداه اولاً بقتيد الجواز قولان (قوله فانه
لا يجوز اتخاذه) أى بكراهة الا أن يخاف عليها في الذور منه (قوله وأجاز بعضهم
اتخاذها) وهو ظاهر لا ينبغي التوقف فيه (قوله بل اللهو) أى اللعب (قوله
ولا يجوز) أى بكراهة وما اذا اصطاده للثغمة اول زيادة الاموال فانه يجوز من غير
كرامة (قوله وبذلك) تأييد لقول بالجواز (قوله من الشيعة) فرقة من الفرق
الخارجين عن أهل السنة والجماعة فان قلت ما يعتقدون قائل يعتقدون ويقولون
كل من كان لا يجب عليه أكثر من الصعبة رضى الله عنهم فهو كافر (قوله شاربا)
أى مجزئياً أى لهجرة (قوله ولا بأس بمصالح الخ) أى فهو جائز مستوى الطرفين
(قوله لما فيه من صلاح لحومها) لانه يطيبه ويطاهر المصنف كغيره بان الخصاء
يقطع الخصيتين أو سلهم مع بقاء الجلد (قوله فقيل نهى تحريم) أى النهى عن خصاء
الخنبل أى لان ذلك ينقص القوة ويذهب النسل منها مع ان المقصود منها الركوب
ومقابل قيل ما حكم صاحب الشافعي من الكراهة فقد قيل ويكره خصاء الخنبل
واقصره على الاول بقائه الراجح الآن بكل الفرسي فيكون خصاؤه (قوله
بالسين المهملة) وأما بالشين المعجمة فهو الاثر كأنما كان لوسم كان أو غيره فهو
أعم ولذلك روى المصنف بالوجهين بالسين المهملة والشين المعجمة وهى أصح
في الرواية والاولى أصح معنى كما في التحقيق (قوله ويكره الوسم في الوجه)
والكراهة على باهما كما قاله في التحقيق (قوله في الوجه) أى وجهه غير الأديمي
فقد أُنكر صلى الله عليه وسلم على من وسم جاراتي وجهه بالكحل (قوله أى غير
الوجه) أى كالجل والفرس والبقرة تسمى فى رقبتها أرجنها والغنم فى أذننها
لثلاث لم يغيرها ويعرفها مالكها باسم اسمها عليها وهذا كله فى الحيوان الميمى
وأما الأدمي فيكره الوسم فى وجهه وغيره كما قالت (قوله وأرخض فى السمية) أى
العلامة فى الأذن لان المسالك يحتاج لها للتمييز ولا يخفى أن قوله السمية يعبرى قراءة
المصنف بالسين المهملة كما اقتصر عليه الشارح (قوله فى آكله وشربه وحمله)
كذا فهم سارايت من نسخ هذا الشارح وحله بأنى الأحسن ما فى التحقيق وعلمه
بأنه لأن العلم أعم (قوله ولا يكلف من العمل ما لا يطيق) أى فلا يجوز لسهل أن
يكلف عبداً وأمه ما يشق عليهما ومالا تنجزه أبداً من خدمة بل هو مأثور
بان يخفف عنها بما لا يقدران عليه وذلك داب أهل الله بن والمرء وقد كان صلى الله
عليه وسلم يطعن مع الخادم كذا قال لك فاذا كلفه لو كرهه ما لا يطيق إلا بشقة

في أكله وشربه وحمله (ولا يكاتب من العمل ما لا يطيق)

أقال صلى الله عليه وسلم

في الموطأ للملك طعاه

وكسوته بالمعروف

ولا يكلف من العمل مالا

يعطى (باب في الرؤيا) *

أي في بيان كون ما يراه

الرجل الصالح في منامه

جزءاً من سنة وأربعين جزءاً

من النبوة وبيان ما يتفق

بالرؤية (و) (في التناوب)

أي بيان ما يقع من تناوب

(والعطاس) أي بيان

ما يقول من عطس ومن

سمعه (و) في بيان حكم

(الأمب بالندرد) وبيان

تفسيره (و) (الأمب بغيرها)

وهو الشطرنج وحكم

الجلوس إلى من يلعب بها

وحكم السلام عليه (و) في

بيان حكم (السبق بالخيل

والابل) (و) (السبق بالرمي)

بالسهام (و) بيان حكم

(غير ذلك) أي غير ما ذكر

كقتل القمل والضفادع

وبيان أفضل العلوم (قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم) في الصحيحين (الرؤيا

الحسنة من الرجل الصالح)

المراد به العمل للأوامر

المختب للنواهي (جزء من

سنة وأربعين جزءاً من النبوة)

فانه يمنع من ذلك (قوله بالمعروف) قال شارح الموطأ للملك الألباني طعاه
الملك وكسوته حق له على سيده فقدم الخبر لانه أهم اذ المقام بعد ذلك ما ذكر
وقوله بالمعروف أي بلا اسراف ولا تقصير على الاتق بمثاله ولذلك قال الساجي أي
ما يطبق بحاله أي الملك قال الحافظ مقتضاه الرد في ذلك الى العرف فن زاد عليه
كان متطوعاً فالواجب مطلق المواساة لا الواساة من كل جهة ومن أخذ بالأكمل
فعل الافضل من عدم استشاره على عياله وان جاز كذا قال شارحها وقوله
ولا يكلف من العمل الا ما يطبق أي الدوام عليه أي لا يكلف الاجتناس ما يقدر
عليه والسني بمعنى النهي وفيه الحث على الاحسان للمالك والرفق بهم
والحق بهم من في معناهم من أجبر ونحوه والمخافة على الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر

(باب في الرؤيا)

(قوله أي في بيان كون ما يراه الرجل الصالح) فيه نظر لان مقاده أن هذا المعنى
مذكور وأراد أن يبينه وليس كذلك (قوله الرؤيا بالقصر) اختلف فيها فقيل
خواطر واعتقادات وقيل هي رؤية القلب لان القلب له عينان يظهر بهما أو أدنان
يسمع بهما انتهى وقال الشيخ أحمد زروق الرؤيا مثال يلقبه الله تعالى لعبده في منامه
وبواسطة ملك أو غيره (قوله وفي التناوب) بمناتين من فوق أو بمناتين من مثله
وهو فترة تغترى الشخص فيفتح عنده ما فيه وهو بالدر وتناوب بالو أو على كما
أفاده في المصباح (قوله العطاس) مصدر عطس بفتح العين والطاء يعطس ويعطس
بضم الطاء وكسرهما إذا أثنى العطسة (قوله الحسنة) أي الصالحة أو البشارة
احتمالاً للباسي أي وأما غيرها فليس كذلك لان الحسنة من الله تعالى وغيرها
الحلم بفتح الحاء من تهويل الشيطان وتخليطه وأما الحلم بضم الحاء فهو بلوغ السن
هذا ما أفاده في التحقيق وشارح الموطأ قد ضبط قول النبي صلى الله عليه وسلم
والحلم من الشيطان بضم الحاء وسكون اللام وبضمها كافي النهاية (قوله من الرجل
الصالح) وكذا المرأة الصالحة والمراد غالب رؤيا الصالحين والافعال الصالح قد يرى
الاضغاث ويكنه نادر لانه يتمكن الشيطان منهم قال في التحقيق واحتراب الرجل
الصالح من غير موهبة وهم انه لا تذكر جزءاً من سنة وأربعين جزءاً من النبوة وإنما
تكون من سبعين أو أكثر منهم من قال لا تكون رؤيا الغاسي جزءاً من النبوة مطلقاً
وقيل الرجل الصالح المؤمن يدل عليه قوله فيما يأتي الروا الصالحة فلم يشترط
أن تكون من الرجل الصالح انتهى (قوله جزءاً من النبوة) أي جزءاً من أجزاء علم

انبؤة وهي وان أطلقت فانارها بادية وعلمها باق على ان جزء الشيء ليس هو ذلك
 شيء فلا يلزم من اثبات الجزء اثبات الكل (قوله معناه عند بعضهم) أى وعند
 بعض آخر اجزاء النبوة لا يعلم حقيقة الاملاك اولى وانما القدر الذى أراد صلى الله
 عليه وسلم بانه ان الرؤيا جزء من اجزاء النبوة في الجملة لان فيها اطلاع على الغيب
 من وجهها واما تفصيل النسبة فيخص بمعرفته درجة النبوة ومنهم من قال
 ان الرؤيا نوع من سنة وأربعين نوعا من نزول الوحي لانه كان باق على ضرب
 (قوله ونصف سنة) قال ابن بطال هذ بعيد من وجهين أحدهما أنه اختلاف في قدر
 المدة التي بعد البعثة والثاني أنه يبقى سبعين جزءا لا معنى له وقال الخطابي هذا
 وان كان وجهها يحتملها قسمة الحساب والحد فاولى ما يجب على فائده ان ثبت
 ما ادعاه جزءا ولم نسمع فيه أثرا ولا ذكر مدعيه فيه خبرا فانه قال على سبيل الظن
 والظن لا يغني من الحق شيئا وأدس كلما خفي علينا علمه بلزنا حجة كاعداد الركعات
 وأيام الصيام فاننا لا نصل من علمها الى أمر يوجب حصرها تحت أعدادها (قوله
 فليقتل) بضم الفاء وكسر هاء من باب قتل وضرب اختلاف في الثقل والنثقل وقيل
 معناهما واحد ولا يكونان الا بريق وقيل يشترط في الثقل وريق يسير ولا يكون
 في النثقل وقيل عكسه وهو غير مناسب هنا لان المطلوب طرد الشيطان واطهار
 احتقاره واستعداده فامعنى فليقتل طرد الشيطان الذى حضر الرؤيا المكروهة
 تخفيرا له واستعدادا لقوله عن يساره لانما جعل الاقدار وقيل ماوى الشياطين
 ولاتنافى (قوله ثلاثا) أى لثلاث كيد (قوله وفي رواية فليستعد الخ) ظاهره
 أن الحديث على هذه الرواية من رأى منكم ما يكره في منامه فاذا استيقظ
 فليستعد بالله من الشيطان الخ فعليه ليس في تلك الرواية ذكر الثقل وقد ذكر
 في شرح الموطأ روايات ثلاث وكذا في التحقيق وغيره ولم يذكر فيها تلك الرواية نعم
 الرواية الاخيرة فيها موافقة لتلك الرواية في بعض الالفاظ ونصها وفي رواية
 واذا رأى أحدكم الرؤيا يكرها فليصق عن يساره ثلاثا وليستعد بالله من الشيطان
 وليتحوّل من جنبه الذى كان عليه فلعن الشارح تصرف في تلك الرواية على هذا
 الوجه فوق الخلل (قوله وليتحوّل) حكمة التحول من الجانب الذى كان عليه
 التحوّل بأن الله يبدل المكروه بالحسن وينبغي له أن لا يعود لنا مع بعد استيقاظه
 لانه ان عاد يعود له الشيطان **تنبيه** الاحتياط لمن رأى ما يجب كتم ما رآه
 الا عن حبيب عالم بنأويل الرؤيا بخلاف من رأى المكروه فان المطلوب منه بعد
 قيام الصلاة والسكوت عن التحديث بما يراه كما في مسلم (قوله بالدوالهمز)

معناه عند بعضهم أنه عليه
 الصلاة والسلام أوحى اليه
 ثلاث وعشرون سنة عشرة
 بالمدينة وثلاث عشرة بكة
 وكان قبل ذلك ستة أشهر
 يرى في المنام ما يليق به الملك
 وذلك نصف سنة ونصف
 سنة من ثلاث وعشرين
 سنة جزء من ستة وأربعين
 جزءا من النبوة (و) قال صلى
 الله عليه وسلم (من رأى
 منكم ما يكره في منامه فاذا
 استيقظ فليصق عن يساره
 ثلاثا وليقل اللهم انى أعوذ
 بك من شر ما رأيت)
 في منامى (أن يضرب في ديني
 ودنياي) كذا صح عنه عليه
 الصلاة والسلام وفي رواية
 فليستعد بالله من الشيطان
 الرجيم ثلاثا وليتحوّل عن
 جنبه الذى كان عليه (وان
 تداوب) بالدوالهمز

ولاية سال ثواب بالواو وكذا في كلام الجوهرى (قوله اذا فتح فاه الخ) أى لرفع
 البخارات المحتفية في عضلات الفك وانما يكون ذلك من امتلاء المعدة ومن الشيطان
 (قوله أوظاهر اليسرى) ولا يضع باطن اليسرى لانها معدة لبشارة الاقدار
 على ان البدليست شرطا كما قال توبل المقصود سد القم لان الشيطان يدخل فيه
 (قوله نفت ثلانا) تقدم تعريف النفث (قوله ان كان في غير الصلاة) وأما ان كان
 في صلاة فيدشع في القراءة من غير نفث كما أنه لا ينفث في حال التثاؤب ولما كان
 من الشيطان لم يتناه بى (قوله ومن عطس) بفتحات في الماضى وفتح أوضم العين
 في المضارع (قوله فليقل الحمد لله استقبابا) أى مسمعا لمن يقرب منه كي يشتمه
 (قوله جد الله في نفسه) أى في قلبه وعن سحنون ولا في نفسه كذا ذكره القول
 في التحقيق أى لان ما هو فيه أهم بالاشتغال وهو الراجح فيما يظهر من بعض الشراح
 (قوله رب العالمين) أى مالك العالمين وقوله على كل حال أى في كل حال أو باعتبار
 ما من حاله الا وهنا كماله واشدهمنا وباعتبار ما يترتب من ثواب الآخرة في المصيبة
 وقوله جدا كثيرا معقول لفعل محذوف لا بالحمد المذكور كما قررنا ووجهه معلوم
 فليراجع (قوله شبرا) أى شيئا كثيرا باعتبار متعلقه من المجزوء وقوله طيبا
 أى من حيث خلوصه من شوائب الرياء والسمعة وقوله مباركا فيه أى من حيث
 عوده لصالح الحال أو بالثواب الاخرى على طريق التبرجى من هذا الباب الا كرم
 يشبهه في عبارته شىء وذلك أنه يفيد ان قائل تلك الزيادة واحد وليس كذلك
 لان زيادة رب العالمين لابن مسعود وزيادة على كل حال لابن عمر وجدا كثيرا طيبا
 مباركا فيه لغيرهما (قوله من سمعه بحمد الله) أى بخصوص لفظ الحمد لله ولم يكن
 في صلاة لان من في صلاة تبطل صلاته ان قال يرحم الله عبدا أو جهلا (قوله
 أسمع من سمعه) أى أسمع شخصا سمع ذلك الشخص العاطس بحمد الله فعلى
 كل حال العاطس هو الحامد الا ان الشمت نارة يسمع الحامد وتارة لا يسمعه
 بل يسمع شخصا شمت العاطس أى ومثل سماع العاطس سماع تشمت الناس له
 فقد قال مالك اذ لم يسمع حمد العاطس فلا يشتمه الا ان يرى تشمت الناس له
 ويشتمه وينبغي لمن كان قريبا من العاطس أن ينهه على الحمد ان تركه لا جل أن
 يشتمه ولا يشتمه لاجل قوله أشهد أن الله حق كما نقوله العوام (قوله ان كان مسلما)
 حلا أو امرأة محرما أو أجنبية متجالة أو غير هاهنا حيث لا تميل اليها النفوس وأما التي
 يخشى الاقتنان بها فلا يشتمها كما لا ترد سلاما واحدا ترزى بالمسلم من الكافر فانه يقول
 له هذا لك لا يرحم الله لانه لا يرحم الا المؤمن (قوله على ما صرح به ابن عمر) أى

اذا فتح فاه (فليضع يده)
 اليمنى ظاهرها أو باطنها
 (على فيه) أو ظاهر اليسرى
 استقبابا على فيه فاذا زال
 عنه التثاؤب نفت ثلانا
 ان كان في غير صلاة (ومن
 عطس) خارج الصلاة
 (فليقل الحمد لله) استقبابا
 وان كان في صلاة جد الله
 في نفسه ظاهره انه يقتصر
 على هذا وقيل يزيد رب
 العالمين على كل حال جدا
 كثيرا طيبا مباركا فيه
 (وعلى من سمعه) أو سمع
 من سمعه (يحمد الله أن
 يقول له يرحم الله) ان كان
 مسلما وجوبا على الكفاية
 على ما صرح بمشهوريته
 ونقل ج عن البيان ان
 الاشهر انه فرض عين

وهو الراجح (قوله ويبلغ بالتشبيث) عجيبة وهامة لغتنا معروفة ان قال تعالى معناه
 بالمعجزة اهد الله عنك الشبهة وجنبك ما يشمت به عليك وبالمهالة جعلك الله على
 سمت حسن قاله ابن عبد البر (قوله مضمونك بضاد معجمة) أى مذكوم والضناك
 بالضم الزكام يقال أضنك الله وأزكمه قاله ابن الأنير والقياس مضمونك ومزكم
 لكه جاء على ضنك وزكم وفيه تنبيه على الدعاء له بالعافية لان الزكاة علة وإشارة
 الى الخ على تدارك هذه العلة ولا يملأها في مقام أمرها وكلامه صلى الله عليه وسلم
 كانه حكمة وقال الشيخ أحمد زروق في تعليل القول فك انزكوم الاعتذار له بذلك
 أى عن عدم تشميته وقال عجم يسقط طلب تشييت العاطس بعد ثلاث ويقول له بعد
 ذلك تحفك الله انك لمضنوك ولا يسقط طاب الحمد عن العاطس ولو بعد ثلاث ثم ان
 محل هذا حديث تولى العاطس (قوله ويرد العاطس) أى ويندب أن يرد العاطس
 عليه (قوله بالكم) قيل البال المحال وقيل القلب (قوله والثاني أفضل) وقال ابن رشد
 يغفر الله لنا ولكم أولى اذ لا يخلو أحد عن واقعة الذنوب وصاحب الذنوب يحتاج
 للغفرة قال وان جمع بينهما فهو حسن الا أن الثاني اعترض بأن الدعاء بالهداية للسلام
 تحصيل المحاصل وهو محال ومنع بأنه ليس المراد الدعاء بالهداية للايمان المتلبس به
 بل معرفة تفاصيل اجزائه واعاقته على أعماله وكل مؤمن يحتاج لذلك في كل طرفة
 عين ومن ثم أمر الله تعالى أن يسأل الهداية في كل ركعة من الصلاة وهذا
 لانها (أى المغفرة) لا تكون الا عن ذنب والهداية لا تتوقف على الذنوب وفيه أن هذا
 ظاهر في حد ذاتهما وانما الكلام في الدعاء بالهداية تنبيهه انما كان المشتم يقول
 برحمتك الله بالافراد والعاطس يرد عليه يغفر الله لنا ولكم بالجمع لان الملازمة
 تشمت العاطس أيضا فلذلك طلب الجمع لانهم مع المشتم جمع قاله عجم (قوله
 ولا يجوز للعاب) أى يحرم (قوله بقمار ولا بغيره) أراد لا بعوض ولا بغيره (قوله
 من لعب بالنرد الخ) يقع النون وسكون الراء ودال مهملتين (قوله وقد عصى الله
 الخ) لانه يقع العداوة والبغضاء ويصدق ذكر الله وعن الصلاة في شغل القلب
 فيحرم العاب به باتفاق السلف بل حكى بعضهم عليه الاجماع ونوزع وقيل غير ذلك
 والنرد هو العاولة المعروفة في مصر قيل ان الاوائل لما نظروا في أمور الدنيا وجدوها
 على أسلوبيين أحدهما ما يجري بحكم الاتفاق فوضعوها للنرد لتشرع النفس به
 والثاني ما يجري بحكم السعي والتجسس فوضعوها للشطرنج لتسهر النفس بذلك
 وتمض الخواطر الى عمل مثله من المطالبات ويقال ان واضع النرد وضعه على رأى
 أصحاب الخبر وواضع الشطرنج وضعه على رأى القدرية (قوله من العاج) أى

ويدل له حديث البخارى
 حقا على كل من سمعه أن
 يقول له برحمتك الله ويبلغ
 في التشييت ثلاثا فان زاد
 العاطس على الثلاث قال له
 انك مضمونك ومفهوم كلامه
 انه اذ لم يحمد العاطس
 لا يشمت وهو كذلك (ويرد
 العاطس عليه) أى على من
 قال له برحمتك الله أن يقول له
 (يغفر الله لنا ولكم) (وبقول)
 له (يهدى لكم الله ويصلح
 بالكم) والثاني أنصل لان
 الهداية أفضل من المغفرة
 لانها لا تكون الا عن ذنب
 فله عبد الوهاب (ولا يجوز
 اللعب بالنرد) بقمار ولا غيره
 لما صرح أنه صلى الله عليه
 وسلم قال من لعب بالنرد
 فقد عصى الله ورسوله ع
 والنرد قطع تكون من العاج
 أو من البقس ملونة بلعب
 بها

ليس فيها كيدس وانما ترمي في حال (٥٤٩) لعم انتدبه العيب با- كيد في الوجة (و) كذا (لا) يجوز العيب

(بالشطرنج) يقع الشين
المعجزة ويقال بالاوله وهو
الحى من الزيد وانما (ولا
وباس) بمهني وبياح (ان
يسلم على من يدا بها) أى
بكل واحدة من الاعبين
في غير حال اللعب وأما حال
اللعب فلا يجوز لانهم

متلبسون بمهنية القرافي
قال على ابن أبى طالب رضى
الله عنه الزيد والشطرنج
من الميسر ابرز شدتى
لعب على القها وحرم اجماعا
لانه يسر الباجى مرة واحدة
على العما وفيه اترك الشهادة
وعلى غير ما لا تسقط
الشهادة عند ما لا الا اذا
أدمن والمدمن لا يضلحون
الايمان بالخانة اما على
وجه الزيد فليس يجب
له تركه ولا تسقط عدائته
وبئس ماصنع وكان ابن
عمر رضى الله عنهم ايكسرها
ويضرب اللاعب بها من
أهلها لان بقاها داع للعب
به اقال ابن وهب اذا وجد
الوصى في التركة شطرنجا
فلا يبيعها حتى يفتحها
فبيعهما خطبا ان آمن من
السلطان فان خاف فلا

الذى هو عظم القبل ومراة أى أوغ- برها (قوله ليس فيها كيدس) الكيدس القطنة
أى ليس فيها فطانة لانها تجرى على حكم الاتفاق (قوله وانما ترمي في حال لعبها)
أى بحيث اذا طهر شىء انما يكون بحكم القضاء والقدر لا بالا اختيار أى فريها
قبل اللعب يحصل فمكرة فم اعيت لا تجرى على حكم القضاء والقدر لئلا فاعل
وانما ترمي في حال اللعب أى بحيث لا تجرى الاعلى حكم الاتفاق (قوله تشبه
اللعب بالكعب) أى اللعب بحكم الضأن فهو لعبة معروفة عند المغاربة
تذهب فيها الاموال غير الزيد (قوله في الوجة) أى لان كلامها له اوجه تقع القطنة
عليها فاذا وقعت على هذا الوجه يكون كذا واذا وقعت على الوجه الآخر يكون
كذا- هذا ما اراد الله بفهمه وانظرو (قوله ألى من الزيد) أى لاحتياجه الى فكر
وة- دبر وحساب التنتقات قبل التقليل بخلاف الزيد لعب صاحبه ثم يحسبه
فلذا اقال وانما ترمي في حال اللعب أى بحيث لا تجرى الاعلى حكم الاتفاق (قوله
وأما في حال اللعب الخ) أى وكذا سائر المعامى لا يسلم على أهلها في حال مصانهم
(قوله لانه ميسر) أى كاليسر والميسر مثل مسجد قار العرب بالازلام يقال قارته
قار من باب قتل فمرة قرا من باب قتل غلبته بالعمار (قوله متى لعب) أى
الشطرنج (قوله على القمار) أى بأجر (قوله الا اذا أدمن) والادمان
أكثر من مرة في السنة (قوله والمدمن لا يخلو الخ) لتليل لقوله تسقط عند
الادمان أقول لا يبنى أن المعتد أنه حرام فادمانه يسقط الشهادة وان لم يلاحظ
ذلك (قوله أما على وجه الندة فيستحب تركه ولا تسقط عدائته وبئس ماصنع)
هى صيغة ذم وشأنه أن يكون في الحرام فلعلموا استعملوا في اليوم هذا والعهد انما يجب
تركه وانما حرام لا مكروه ظاهره اذا أدمن يكون الترك واجباً لان معه سقوط
الشهادة وهو مقتضى تعليلهم لسقوط الشهادة والعدالة بقوله لانه يؤذى الى القمار
والايمان الكاذبة ولا تستغال عن العبادة (قوله ان آمن من السلطان) أى
أما التكونه يرى جوازها أو انضر له فيها تنبيه- به وقع الخلاف في اللعب
بالطاب والمنقلة وذ كبره ارم في مخرج المختصر المحرومة في الطاب وجهه- لانه الزيد
وأما المنقلة فاستظهر بعض الكراهه فيها وكل هذا حيث لا فارق الا المحرومة فيها
من غير نزاع (قوله الجليس الى) أى عند قوله بما أى تلك المذ كورات من الملاهى
(قوله مخافة أن ينسب اليه-م) أى فقد تقرر انما يجب التكلم فيه والواجب
حفظ المرض (قوله وكذا يكره النظار) أى كراهة تحريم (قوله النظار اليه-م)
أفرد الضمير في باب وجهه في اليه المائد على من مراعاة لا غفها في الاول ولعلها

يفعل الا اذا نه اتهمى (وبكره) كراهة ١٣٨ عد ل تحريم (الجليس الى من يدا بها) مخافة أن ينسب
اليه (و) كذا يكره (النظار اليه-م) مخافة أن يشغل خاطره بذلك وأن يبدل اليه

(ولابأس) بمعنى الجواز (بالسبق) يسكون الموحدة المصدر ويفتحها اسم الخطر بعينه بالتحليل وبالابل والسهام
(بالرمي) يحمل وبغير جعل ولا يجوز السابق بغير هذه الثلاثة لا بغير جعل وشرط السابق أعلام الغاية وتبيين الموقف
الآن يسكون لاهل الم كان سنة في ذلك فيسغني بها عن ذلك (٥٥٠) ومعرفة اعيان التحليل ولا يشترط

في الثاني وان كان الاكثر مراعاة اللفظ (قوله اسم الخطر بعينه) أي اسم الشيء
المجهر بينهم او المجمع أخطار مثل سبب وأسباب (قوله بالتحليل والابل) أي بالتحليل
فيما بينهما ما وكذا الابل أي أوبين التحليل والابل (قوله بغير هذه الثلاثة) أي
كأخبر والطير السفن والرمي بالحجارة اذا وقعت لغرض صحيح (قوله وبشرط
صحة السبق) أي وبشرط أن يكون المجهر ما يصح بيعه (قوله وتبين الموقف)
أي المبدأ (قوله سنة) أي طريقة في ذلك أي في الموقف والمبدأ (قوله ولا يشترط
معرفة جريها) أي بل يشترط جهل كل سبق فرسه (قوله ولا من يركب عليها)
أي ولا يشترط معرفة الراكب من كونه جسيماً أو طليفاً (قوله ولا يحمل عليها
الاحتل) أي فيشترط البلوغ فهذه الشروط في المسابقة مع جعل وهي من العقود
اللزامة كالاجارة ويشترط في الرمي تعيين عدد الاصابة ونوعها من خرف أو غيره
بخلاف السهم فلا يشترط تعيينه ولا تعيين الور ولا موضع الاصابة (قوله جعلاً)
في موضع الحال من فاعل اخرج وجواب ان محدوق والتقدير جازعاً قد هما
ويمكن أن يكون قوله جعلاً شرطاً في الجواب أي جازعاً ليعقدان جعلاً بينهما محللاً لا
من حيث احتمال سبقه (قوله المسبب) بفتح الباء على المشهور (قوله وبعض
أصحاب ماث) منهم ابن الموار (قوله والمشهد هو الخ) أي فللأمام فيها قولان
والمشهد ومنهما المنع (قوله كان للذي يليه من السابقين) لعل المراد ان هذا
الجعل يكون لمن سبق غيره بعد ذلك معن والى ذلك المخرج في السابق وانظرا هانه
يجوز ان يكون لمن حضر (قوله ان مخرج السابق) بفتح الباء (قوله انظر بقية
كلامه) بقية كلامه ومثال ذلك أن يكون فرسان لا أكثر فيخرج أحدهما
سبقاً فاعلى القول الثاني الصحيح أي وان لم يكن مشهوراً به اذا شرط ان السابق
لمن سبق منه مخرجه أو غيره جازعاً على ما رواه ابن وهب عنه فهذا لا يكون طعماً لمن
حضر وانما يكون للسابق (قوله الحيات جمع حية) تقع على الذكر والانثى
وانما دخلتها الهاء لانها واحدة من جنس كبطلة علي انه سمع من العرب رأيت

معرفة جريها ولا من يركب
عليها ولا يحمل عليها الاحتل
ثم شرع يبين ان المسابقة
يجعل ثلاث صور فقال
(وان أخرجاً ثمانية لانيهما
محالاً) على أنه (ياخذ ذلك
الحمل ان سبق هو) أي
الحمل (وان سبق غيره) أي
غير الحمل من جاعل المجمع
(لم يكن عليه) أي المحلل
(شيء) وياخذ السابق
الجميع هذا قول ابن
المسيب وبعض أصحاب مالان
والمشهور على ماث في هذه
الصورة المتشع (وقال)
امامنا (مالان) رحمه الله
(انما يجوز) السابق الا ان
يخرج الرجل من التسابقين
(سبقاً) بفتح الباء أي جعلاً
على أن لا يرجع اليه فان
سبق غيره وهو لا يخرن
التسابقين الذي لم يخرج
جعلاً (أخذه) أي أخذ الغير
الجعل (وان سبق هو) أي

الرجل خارج الجعل (كان للذي يليه من السابقين) (ثم) (عبر جاعل السابق) بفتح الباء أي
الجعل (وأخر) هو من يسابقه فقط (ه) أنه (اذا سبق جاعل السابق) أي المسابقة لهذا انما
يتصور على قول المشهور ان مخرج السابق لا يجوز سبقه أبداً فهذا اذا سبق يسكون طعماً لمن حضر سواء شرط ذلك
أم لا انظر بقية كلامه في الاصل (وجاء) عن النبي صلى الله عليه وسلم (فيما ظهر من الحيات

بالمدينة) الشرفة (أن تؤذن) أى تعلم (فلانا) أى ثلاث أيام وجوبا (وان فعل ذلك) الاستئذان (في غيرها) أى غير المدينة المشرفة (فهو حسن) أى مضرب وصفة الاستئذان أن تقول ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر وأنت مسلم فلا تظهر لنا خلاف اليوم ولا تؤذنا فان ظهر لنا قتلتناك ومحل الاستئذان في غير ذى الطيفين والابر كجاء مصر حابه في الحديث وذو الطيفين ماعلى ظهره خمان أحدهما أخضر والاخر أزرق والابر القصر الذنب وقيل الأزرق (ولا تؤذن) الحيث (في الصحراء) ونحوها كالصرفات (وبقتل ما ظهر منها) بغير استئذان (وبكره قتل القمل والبراغيث) وغيرها كالبق والبعوض (بالنار) لانه من التعذيب ما لم يضطر لكثرتهم فيجوز لان في تتبعه باغتيال نار حرام ومشقة (ولابأس ان شاء الله بقتل النمل اذا أذت ولم يقدر على تركها) ج وائى

حيا على حية أى ذكر على أننى (قوله بالمدينة) أى بيوتها أو أوقعتها والدليل على طلب الاستئذان ما في الموطأ وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بالمدينة حيا فداً وسلموا فاذا رأيتم منها شيئا فادؤوه ثلاثة أيام فان بد لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان القرأى يحتمل ان معنى قوله فاقتلوه فانما هو شيطان لا تسلط عليكم بسبب قتله (قوله في غيرها) أى من العمران (قوله ان تقول الخ) وقيل تقول انشد كن بالعهد الذى أخذته سليمان أن لا تؤذينا وقيل غير ذلك (قوله ان كنت) أى أيها الشخص (قوله في غير ذى الخ) وأما ما لا يجوز استئذانها وبقتل من ذير استئذان ولو بالمدينة كذا قال عجم (قوله الصفتين) بقاء وفاء وباء وتاء الطاء مضبومة تشبه طغية ووجه استثناء هذين انهما يخططان بفتح الطاء الأبصار وبطرحان ما في بطون الآهات قال الابى اما لفرع أو لحاصية فهما وقد تكون الحاصية قول ابن شهاب نرى ذلك من سهمها والعطف يقتضى المفارقة بينهما وقال الأكرمانى لو اجمع بين الوصفين لابين الذاتين فمعنى اقتلوا الحية الجامعة بين الابنية وكونها ذات طغية بين ولا مشاة أو بضابين الامر بقتل ما أنصف باحدى الصفتين وبقتل ما أنصف بهما لان الصفتين قد يجتمعان فيها وقد يترقان (قوله ولا تؤذن الحيات في الصحراء) أى ونحوها كالأودية وكل موضع لا عمارة فيه أى لا وجوبا ولا ندبا اذا لاذن وجوبا وندبا انما هو في العمران (قوله وبقتل ما ظهر منها) يحتمل انه من تمام مسئلة حيات الصحراء ويحتمل انه فيما ظهر بعد الاستئذان (قوله ويكره قتل النملة) أى نقرها (قوله بالنار) أى لا بالشمس أو بالقصع والفرك (قوله لانه من التعذيب) لا يقال قضية ذلك حرمة حرقتها لا كراهته لانه لا قول الاصل فيها الايداء والحاصل ان قتل جميع الحشرات بالنار مكروه وبغيرها جائز وان لم يحصل منه أذية بالفعل (قوله والبعوض) عطف مرادف على البق (قوله بقتل النمل) ولو بالنار (قوله اذا أذت) ظاهره كانت الأذية في البدن أو المال في الجواهر ونحوه عن قتل القملة والنحلة والمدهد والصر والالمؤذى ما ذكر في صور قتله لاذته ولا بأس للجواز والمستوى والشرطان في الجواز المستوى الآن فيه تفصيل في المفهوم ففهوم الاول يحرم ومفهوم الثاني يكره وهو الذى أشار له بد بقره ولم يمتل الخ (قوله وأتى الشيخ بالمشية الخ) أو انما قال ان شاء الله مع الجواز ما ورد من النهى عن قتلها لما قيل انها تسبح الله وتقذسه (قوله أحب الينبا) أى كان ذلك من عدم القتل أحب الينبا من القتل أى انه لو قدر على تركها بان أمكنه التبعه وقد أذت بكره

الشيخ بالمشية كانه من عنده لم يقف فيه لما قال على نهى (ولو لم يمتل النمل كان أحب الينبا ان كان يمتل على تركها

قتلها ولو بالنار قال عج فأحب بعني مستحب وليس على بابها لاقتضائه القتل مع
انه مكروه وان لم تؤذ منع قتلها ولا يراعي هنا المقدرة على تركها ولا عدمها والحاصل
ان قتلها حال عدم الاذية لا يجوز ولو به بالنار وحال الاذية جائز جواز مستوى
الطرفين ان لم يقدر على تركها ولو بالنار وجواز امر حوا عند المقدرة على تركها مع
اذيتها وقتلها مكروه ولو بالنار لكن اختلف في ذلك النمل المنهي عن قتله فقيل
مطلق النمل وقيل الاجر العاويل الارجل لعدم اذيته بخلاف الصغير فثأبه
الاذية (قوله ويقتل الوزغ) بفتح الزاي الواحدة وزغة محركة الزاي أيضا وقد
يجوز على اوزاغ ولفظ المصنف لفظ الخبر ومعناه العايل (قوله من غير استئذان)
ولو لم يحصل منه اذية ولا كثرة لانه صلى الله عليه وسلم حث ورغب في قتل الوزغة
حيث قال من قتلها في المرة الاولى فله مائة حسنة ومن قتلها في المرة الثانية فله
سبعة وعشرون وقيل خمسون ومن قتلها في الثالثة فله خمس وعشرون وذلك لان
التأخير دليل التهاون وانما حض الشارع على قتلها لانها كانت يهودية مسخها
الله تعالى لكونها كانت تنفخ النار التي حرق بيت المقدس وقيل انها من ذوات
السموم حتى قيل انها اكثر سمما من الحية (قوله ويكره قتل الضفادع) محل الكراهة
ما لم يؤذ والاجاز قتلها حيث لم يقدر على تركها ولا نذب عدم قتلها (قوله نهى عن
قتلها) أي لما قيل انها اكثر الحيوانات تسبدا حتى قيل ان موتها جميعه ذكروا لانها
أطقات من نار ابراهيم نثيها وله أكها بالذكاة ان كانت بريئة (قوله ان الله
أذهب عنكم) أي معاشر المسلمين وهو خبر في معنى النهي (قوله مؤمن تقى) أي
لانكم ما بين مؤمن تقى أي ممثلا للمؤمنات محبت للنبيات فيكون مرتفعاً عند
الله بقواه وان لم يكن تسديدا وقوله أو فاجر أي كافر شقي بعدم قواه ولو كان نسيما
فالتفاضل بالاباء لا يكسب شيئا (قوله التكبر والتعبر) ظاهر العبارة ان التكبر والتعبر
أي الذي هو التكبر كما ذكره بعض المحققين معنى لكل من الاغنيين والعين والعين أي
وان كان بالعين مأخوذا من العبي بكسر العين وسكون الواحدة بعدها هجرته وهو
الحمل الثقيل ويستعار لما يكلف من الامور الشاقة العظام فله انعام ساقى في شرح
الشفاء والعين فهو مأخوذ من العبادة وهو التناهي في الجاهلته ووجه الاخذ ان
الكبر من حيث انه مكروه شرعا صار كآفة الحمل الثقيل ونشأ من الجهل فظهر
وجه الاخذ (قوله التكبر أراد به الاتصاف) أي الاتصاف بمخالف الجاهلية
ولو عبر به لكان أحسن وذلك لان التكبر اظهر اثاره ظمة على الغير ورؤية الغير انه
حده ير بالنسبة له ثم رأيت بعد ذلك قد عبر في التحقيق بالتلبس بدل التكبر فله الحمد

ويقتل الوزغ) حيث وجد
من غير استئذان لم يصح أنه
صلى الله عليه وسلم أمر بقتله
وبكره قتل الضفادع جمع
ضفدع بكسر الضاد المعجمة
وسكون الفاء وكسر الهمزة
لم يصح أنه صلى الله عليه وسلم
نهى عن قتلها (وقال النبي
عليه الصلاة والسلام)
فيما رواه أبو داود والترمذي
وحسنه (ان الله أذهب
عنكم غيبة الجاهلية
وفخرها بالآباء مؤمن تقى أو
فاجر شقى أفتمننوا آدم
وأدم من تراب) غيبة بالغين
المعجمة والمهملة مع الضم
والكسرة وتشديد الواو
المكسورة التكبر والتعبر
ومعنى الحديث النهي عن
التكبر

بخصال الجاهلية من الكبر ومحوه ومن الفخر بالآباء لانه اذا كان الامر واحداً في التراب الذي يوطأ بالقدم فيسبى
يتكبر ولا حجة للفرع بعضه (ب) على بعض الامم منه الله بالتقوى واصفاه بكرامة من عنده ثم أتى

بحديثنا كيداً للنهي عن
الفخر بالآباء فقال (وقال
النبي عليه السلام) (السلام
في رجل تعلم
انساب الناس) مثل أن
يقول فلان ابن فلان من
بنى فلان وبنوا فلان
يجمعون مع بنى فلان (علم
لا يتفهم) في الدنيا ولا
في الآخرة (وجه الله لا تضر)
لا يقال لمن جهله جاهل ولا
يأثم بتركه ثم شرع يسبى
ما ينتفع به من النسب وما لا
ينتفع به فقال (وقال جرير)
ابن الخطيب رضى الله عنه
(تعلموا وجوباً من انسابكم
ما تصلون به أرواحكم)
المرايد هنا كل من ينسب
وبينه قرابة لا من يحرم
فكبحه فقط (قال) امامنا
(مالك) رحمه الله (وأكره)
قبول كراهة تنزيه وقيل
كراهة تحريم (أن يرفع
في النسبة) فمبا (قيل
الاسلام من الآباء) مثل أن
يعاد جده المسلمين حتى
يتابع الكفار وقوله (والرؤيا

(قوله من الكبر) بيان لخصال الجاهلية (قوله ونحوه) كالعجب (قوله فكيف
يتكبر) أي ويفتخر (قوله بكرامة من عنده) أي الذي هو التقوى ونماهى
عن التفخر لما يؤدى اليه من ايقاع العداوة والبغضاء والافتقار والتخاذل (قوله
في رجل) أي في شأن رجل (قوله علم لا ينفع) أي في الدنيا ولا في الآخرة (لانه لا
ثواب فيه) (قوله وجه الله لا تضر) أي بحيث يلحقه الذم والاثم بهدم رفته بل
ترك الاشتغال به أولى لانه ما لا يبنى (قوله لا يقال الخ) أي بحيث يحصل له تعقيب
في ذلك (قوله له لما) أي لأن له الرجم واجبة فوسيلته كذلك قاله ج وقال
عج وانظر هل يتعلم من انسابه الى منتهى اجداده في الاسلام وهو انما ظاهر أو يتعبد
بثلاثة اجداد ونحوها انتهى (قوله وقيل كراهة تحريم) وهو الظاهر فلذلك عمل
قت بقوله لما فيه من اعزاز الشريك والافتقار بأهله وهو ممنوع لأن الفخر بالدين لا
بالكفر (قوله ان يرفع في النسبة الخ) هذا قيد بما إذا لم يكن له الاب واحد
في الاسلام فلا يتعلم من نسبه شيئاً والحاصل انه اذا وصل الى جد كثر أمسك ولولم
يكن له في الاسلام الاحد اولئك لولم يكن له الاب في الاسلام يتعلم منه شيئاً
* تنبيه * فضل العالم يفوق فضل الذئب فالعالم أفضل من الشريف كما ذكره
الحافظ أبو نعيم في رسالته (قوله في النسبة) أي الانتساب (قوله في) بمعنى
اللام (قوله من الآباء) بيان لما (قوله مثل أن يبعد) كذا في التدقيق التعبير
بمثل كما هنا وإذا كان الحال قوله حتى الخ ما يبعد ما داخل لانها بمعنى الى (قوله
الصالحه) أي الحسنة (قوله تكرار) أحيب بأنه كرهه إشارة للجمع بين
روايتين لانه هنا أسقط ذكر الرجل المعالج ذكره فيما سبق (قوله فليستغفر) أي
أرغبت أي يبرق من غير خوف (قوله ولا تقف) أي لا تتبع ما ليس لك به
علم (قوله وهو العالم) أي فلا يجوز له تبنيه بمجرد النظر في كتاب النفس يركب
يقع الآن فهو حرام لانها تختلف باختلاف الاشخاص والاحوال والازمان
وأوصاف الرايين ولذلك سألت رجل ابن سيرين بأنه رأى نسه أذنى في النوم فقال
له قم وقطع يدك وسأله آخر فقال له مثل هذا فقال له تعجب فوجد كل منهما
ما فسر له به فقبل له في ذلك فقال رأيت هذا اسمه حسنة والآخرة سميت به فبيحة
ولا تخرج الرؤية عن معناها ولو نسفت بغیره على الصحيح وقابلها انه يخرج على

الصالحه جزء من ستة وأربعين ١٣٩ عد في جزء من النبوة ومن رأى في منامه ما يكره
فليقبل عن يساره ثلاثاً وليتعوذ من شر ما رأى) تنكر ارفع ما تقدم أعاده ليرتب عليه قوله (ولا ينبغي) بمعنى ويحرم
(أن يفسر الرؤيا من لاعلم له بها) أي يعني الرأى وغيره لانه يكون كذا قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم
معه ومكلاً لانه اذا كان له علم بما يفسرها وهو العالم

ما عبرت عليه أولا فسرهما معناها أو بغيره (قوله بالكتاب) أي بدلوله وكذا
قوله والسنة (قوله وكلام العرب) أي بمعاني كلامهم وأشعارهم وما ظلمهم
(قوله وسكان له فضل الخ) لاحاجة له لأن بغيره الكتاب والسنة ثبت له
الفضل إلا أن يجمل وصلاح عطف تفسير (قوله وفراصة) ضبطها جمع بكسر
الفاء وضبطها بهاء مع حق العجم بفتح الفاء وفهرت بتفاسير فقيس سوا طبع أنوار
تلمع في القلب يدرك بها المعاني وقيل الاطلاع على ما في الضمائر وقيل لمن صائب
(قوله ولا بأس بانشاد الشعر) لا بأس هنا للإباحة فالتة أي ذكر الإنسان
شعره بغيره وأما انشاؤه فلم يتكلم عليه المصنف والظاهر جوازها فقد ذكر عن
الشافعي أنه قال

ولو لا الشعر بالعلماء يزدري * السكت اليوم أشد من أيد

وهذا يدل على جواز انشائه والله أعلم فالتة (قوله لحسان) هو ابن ثابت ابن
المنذر عمر عاش مائة وعشر بن سنة نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام
وكذا عاش أبوه وجده وجد أبيه (قوله أنشد) بفتح المهملة وكسر الشين قال في المصباح
أنشد الشعر نشادا (قوله ومعل الخ) أي من حيث أنه يمدح بالبلغ جواب والهامه
لأصاية الصواب وانطاقه بما هو البقي بالمقام (قوله روح القدس) بضم الدال
وسكونها جبريل سمي به لأنه يأتي للأنبياء بما فيه الحياة الأبدية والطهارة الكاملة
فهو كالبدن في الحياة القلب كإمان الروح مبتدأة لحياة الجسد وأضيف إلى القدس
لأنه محبوب على الطهارة وعن العيوب (قوله ونظمه) عطف مغاير لما تقدم أن أنشد
الشعر عبارة عن ذكر شعره الغير وقوله ونظمه أي أنشأ شعره من نفسه (قوله فهو
أحسن) أي من كثرة وأفعل التفضيل ليس على ما به لقوله ولا ينبغي أن يكثر منه
أي على جهة العكس وقوله ولا من الشغل به عين ما قبله (قوله لأن ذلك
بمالة) أي بطلاله ما كان أولى واشتغال بغير الأولى زاد في التحقيق بقوله بل
بالمكروه أي لغير سلامة طاعته من التجاوز لأن غالبه مشتمل على مبالغت
وهذا في غير الشواهد والأمثال لأجل التأليف والتدريس فإن العلماء انفعوا على
استحباب قلبه وكثيره وقد كانت عائشة رضي الله عنها أحفظ الناس للشواهد
والمثل (قوله وأوجب العلوم) أي الاشتغال بها كدوا ولا ينبغي أن هذه من حيث
الاشتغال وقوله وأفضلها أي من حيث الاشتغال ليناسب الطارقين الأول وهذا
الثاني الذي هو قوله وأقربها وهذه الأفضلية ترجع لكثرة الثواب (قوله أي التي
يتقرب بها) ظاهره أنه نفسه بغير لقوله أقرب وإن المفاعلة ليست على ما هنا في بيان

بالكتاب والسنة وكلام
العرب وكان له فضل وصلاح
وفراصة (ولا يعبرها) أي
الرؤية المعبر (على الخبر وهي
عنده على المكروه) وهذا
نهي تحريم لأن ذلك كذب
وغرر بالراي فينبغي أن
ظهر له خبر ذكره وإن ظهر له
مكروه يقول خيرا إن شاء
الله أو يصمت (ولا بأس
بانشاد الشعر) إذا لم يكن فيه
ذم أحد لقوله صلى الله عليه
وسلم لحسان رضى الله عنه
أنشده ومعل روح القدس
(وما خف من) أنشاد
(الشعر) ونظمه (فهو
أحسن ولا ينبغي أن يكثر
منه) أي من أنشاد الشعر
(و) لا (من الشغل به) لأن
ذلك بطلاله واشتغال بغير
الأولى ثم بين ما هو أولى
بالاشتغال به فقال (وأولى)
بمعنى وأوجب (العلوم
وأفضلها وأقربها) أي التي
يتقرب بها إلى الله تعالى

ما عدا ما ذكر لا يتقرب به مع أن مفاد ما قبله التقرب (قوله وهو علم العقائد)
تفسير لقوله علم دينه أي فأراد بالعلم المضائق فن التوحيد وأراد بالدين أحكام
خاصة وهي العقائد أي النسب المقتضية أي المتكلم عليها في هذا الفن (قوله
وعلم شرائعه) أراد بالعلم المضائق فن الفقه وأراد بالشرائع النسب السابعة
الجزئية لأن العلم والقواعد والضوابط الذرة والنسب الكلية على أحد المعاني
(قوله علم الحلال) أي العلم المنسوب للحلال والحرام أي من حيث أنه بين فيه
هذا حلال وهذا حرام أي مما يتعلق بالمعاملات أو هذا واجب وهذا مندوب وهكذا
مما يتعلق بالعبادات (قوله مما أمر الله به) راجع لقوله وهو علم شرائعه أي علم
شرائعه من الواجبات أي من مفيد وصف الواجبات والمندوبات الوجوب بوصف
وبوصف الندب والحاصل على ذلك أن الواجبات والمندوبات ليست نفس علم
الحلال والحرام وكذا يقال فيما بعد (قوله والمكروهات) أراد بها ما يشمل
خلاف الأولى وفي العبارة حذف أي والمباحات (قوله وحض عليه) أي
حضر عليه وقوله تكرر رأي مع قوله مما أمر الله به ومفاده أن قوله وحض عليه عين
قوله ودعى إليه فهم أراجيع الأمور (قوله وعلى لسان نبويه) أي وعلى لسان نبويه
أي من الأحكام المأخوذة من السنة (قوله أي في فهم) المناسب أن يقول والفقه
في ذلك أي في علم دين الله الخ لأن المتقدم علم بمعنى معلوم لا بمعنى الفهم وقوله وهو الخ
أي والحال أنه بمعنى قوله الخ (قوله والاهتمام) تفسير للشيء بمرادفه الأوضح
منه (قوله أي بحفظه) لا يخفى أن الرعاية المفسرة بالحفظ تجمع فهمه والعمل به
في الكلام اطناب (قوله معطوفان الخ) المعطوف الاقل هو مجموع قوله والفقه
والفهم والمعطوف الثاني هو مجموع قوله والتهم والعمل ولا يخفى ما في هذا من التسامح
لأن أوجب العلوم وفضلها وأقربها من جهة العلوم والمعطوف على العلم فيفيد أن الفهم
الاهتمام والعمل من جهة العلوم أي هي المعلومات أي القواعد والضوابط وليس
كذلك ولا يخفى أن المعطوف الاقل وبعض الثاني مما يتعلق بالطرفين أعني علم
الدين وعلم الشرائع وقوله والعمل متعلق بالطرف الثاني الذي هو علم الشرائع ولا يخفى
أيضا أن أفضلية هذين العلمين وأقربيتهما وأحببتهما انما هي من حيث فهمهما
وحفظهما والعمل بهما الذين من جلته تعليمهما فيكون قوله معطوفان من عطف التفسير
(قوله أفضل وأقرب) المناسب لما تقدم أن يقول أوجب وأفضل وأقرب وأنت خير
بأن المدهى أمور متعددة من جلته العمل فالتناسب أن يذكر ما يتعلق بجميع
المدعى من التعاليل لخصوص الطرف الأخير الذي هو العمل (قوله لأن ثمرة العلم)

علم دينه) وهو علم العقائد
(و) علم (شرائعه) وهو علم
الحلال والحرام (مما أمر)
الله (به) من الواجبات
والمندوبات (وهي عن)
مر المحرمات والمكروهات
وقوله (ودعى إليه وحض
عليه) تكرر في كتابه
وعلى لسان نبويه محمد صلى
الله عليه وسلم وقوله
(والفقه في ذلك) أي في فهم
دين الله وهو علم شرائعه وهو
بمعنى قوله (والفهم فيه)
وهو وقوله (والاهتمام)
الاهتمام (برعايته) أي
بحفظه (والعمل به)
معطوفان على قوله علم
دينه وانما كان العمل به
أفضل وأقرب إلى الله تعالى
لأن ثمره العلم بالعمل

العمل مفاد هذا التعليق ان المقاضلة بين العلم والعمل وليس كذلك لما علمت من ان
 المراد ان علم الدين وعلم الشرائع افضل من غيرهما من حيث الاشتغال ومن حيث
 العمل ثم ان قضية هذا التفضيل ان العلم بلا عمل فيه فضل وقرب الى الله تعالى وهو
 ظاهر من حيث اعتقاد حرمة الامروان كان مفعولا له (قوله أى الاشتغال به)
 أى بقرينة قوله افضل الاعمال وأراد به علم الدين وعلم الشرائع (قوله فضل العبادة
 الفقه) أى افضل العبادات أو ما يتبعه من صوم وصلاة وحج ونحو ذلك
 وقوله الفقه أى التفهم فى علم دينه وعلم شرائعه ثم بعد كسبي هذا رأيت المناورى ذكر
 عن الحكيم الترمذى ما نصه قال الحكيم الترمذى الفقه الفهم وانكشف
 الغطاء فاذا عبد الله بما أمر ونهى بعد ان فهمه انكشف له الغطاء عن تديره
 فيما أمر ونهى فى العبادة الخالصة المحضة وقوله وأفضل الدين الورع الخ أى وأفضل
 الدين الورع الذى هو كإقبال الخروج من كل شبهة ومحاسبة النفس مع كل طريقة
 والورع يكون فى خواطر القلب وسائر أعمال الجوارح وانما كان افضل لما فيه من
 اتقى عن الشبهات وتجنب المحملات وعبر فى الفقه بالعبادة لانه فعل من أفعال
 الجوارح الظاهرة كالعبادة وفى الورع بالدين لان مرجعه الى اليقين القلبي الذى به
 يدان الله سبحانه وتعالى (قوله قال مالك) لم يقل وقال مالك الخ معناه فاعلى قوله
 لما رواه الطبرانى تأديا مع النبى صلى الله عليه وسلم لانه لم يسم العطف ان كلامه ما دليل
 للدمى مع أن الدليل هو الاول (قوله فى الفقه) أراد به علم الفقه (قوله والمذاكرة)
 مفاعلة تقتضى متعددا أى تذكر الفقه من متعدد بيان لما هو الاولى لما فيه
 من نماء العلم وزيادته وشدة التوقف وهو يشمل افادته للتعليم ونفعه من
 المتسألين وانما قلنا بيان لما هو الاولى والاكمل والاقتضى كرا لانه فى نفسه
 افضل أيضا من الصلاة وأراد به صلاة النافلة وأراد بها ما عدا السنن المؤكدة
 والرواتب لما قاله من أن الاولى لطالب العلم فعل الرواب نواذا كانت المذاكرة
 افضل من صلاة النافلة فهى افضل من غيرها من بقية العبادات النافلة بالطريق
 الاولى وأراد به أيضا ما يشمل الآلة المتوقف هو علمه وروى عنه عليه الصلاة
 والسلام أنه قال ما جميع أفعال البر فى الجهاد الا كبصقة فى بحر وما جميع أفعال
 البر والجهاد فى طلب العلم الا كبصقة فى بحر وروى أيضا الباب يتلمه الرجل أحب
 الى من ألف ركعة تطوعا وأيضا قال عليه الصلاة والسلام اذا جاء الموت لطالب العلم
 وهو على هذه الحال فمات وهو شهيد (قوله قرب رضى ومحبة) هما بمعنى وهو
 أن المراد منهما إما ارادة الانعام أو الانعام فهما أمان صفات الذات وأمان صفات

ثم عقب افضل العلوم ببيان
 افضل الاعمال فقال
 (والعلم) أى الاشتغال به
 (افضل الاعمال لما رواه
 الطبرانى فى معاجمه الثلاثة
 ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال افضل العبادات
 الفقه وافضل الدين الورع
 وقال مالك رحمه الله تعالى
 المذاكرة فى الفقه افضل
 من الصلاة (وأقرب العلماء)
 قرب رضى ومحبة أى الله عز
 وجل

لا افعال وذلك أن حقيقة المحبة هي الميل كما قال بعضهم وهو مستحيل على المولى
عز وجل وأراد ميل لا يلزمه ما ذكر لا مطلق الميل الذي لا يترتب عليه ما ذكر فهو
كالعدم (قوله وأولاهم به) أي بمعوقته ونصيره (قوله أي خوفا) مفاده أن الخوف
والخشية مترادفان وقيل الخوف هرب القلب من حلول المكر وه عند استنساخه
والخشية أخص من الخوف فهي لأعلماء بالله تعالى فهو خوف مقرون بمعرفة أي
فخشية الله هي خوف عظماء به بأنه غير ظالم في فعله بخلاف مطلق الخوف
فانه يتحقق عند تهديد الظالم له قال صلى الله عليه وسلم لم أبق لأعداءكم بالله وأشدكم له
خشية قال العرفية اشكال لأن الخوف والخشية حالة تنشأ عن ملاحظة شدة
النقمة الممكن وقوعها وقد دلت القواطع على أنه صلى الله عليه وسلم غير معذب فكيف
يتصور منه الخوف قال والجواب أن الذهول جائز عليه فإذا دهل عن موجبات
نفي العقاب حدث له الخوف لكن يرد أن يقال اجتماع أكثرية الخوف وأكثرية
الرجاء غير ممكن لانه يلزم الأول من شدة التحرز لما لا يلزم الثاني والتنافي في اللوازم
يوجب التنافي في المازومات الآن يقال يعتبر الحصول في وقتين: في أنه إذا قام به
الخوف في وقت يشد تحزره بحيث يلجئه إلى ترك المباح فضلا عن المشتبه وإذا
قام به الرجاء في وقت آخر وتوقى لا تقوم به شدة التحرز فإنه يقدم على التشابه
الذي وقع فيه الخلاف على أحد الأقوال فيه مقلد لمن يقول بالجواز (قوله المقرب
الح) لأحاجة لقوله المقرب إذا العلم حقيقة ما أورث خشية وعملا قاله عجمي فلا
عن سبدي أحجبا (قوله وفائد اليها) عاف مرادف (قوله من سلك طريقا) أي
طريقا حسية أو معنوية ونكرهه ليتناول أنواع الطريق الموصلة إلى تحصيل
أنواع العلوم الدينية وقوله يلتبس حال أو صفة أي يطلب فاستعاره اللبس (قوله
فيه) أي في غايته أو بسببه وإرادة الحقيقة في غاية الندرة بعده (قوله علما)
نكرهه ليشمل كل علم وألته ومندرج فيه ما جل وقل وتقيده بقصد وجه الله
لأحاجة له لا مشراطه في كل عبادة لكن قد يعتذر لقائله هنا بأن تطرق الرياء
بالعلم أكثر فاحتج للتنبيه على الإخلاص وظاهر قوله يلتبس أنه لا يشترط في حصول
الجزاء الموعود به حصوله فيحصل إذا بذل المجهود بنية صادقة وإن لم يحصل شيئا نحو
بلادة (قوله) كذا فيما رأيت من نسخه ونسخ تحقيق الباقي وثبت وفي الجامع به
أي بسببه أي بسبب السالك الفهوم من سلك أو عائد على من والباء لا تعدية طريقا
في الآخرة أو في الدنيا بأن يوفق له العمل الصالح وذلك لأن العلم انما يحصل بتعب
ونصب وأفضل الأعمال آخرها فمن تحمل المشقة في طلبه سهل له مثل الجنة سيما

وأولاهم به أي أكثرهم له
خشية (أي خوفا) (و)
أكثرهم (فباعتداده رغبة)
أي رجاء (والعلم) المقرب
إلى الله تعالى (وليل إلى
الحديث وفائد اليها) قال
صلى الله عليه وسلم من
سلك طريقا يلتبس فيه علما
سهل الله له طريقا إلى
الجنة

ان حصل المطلوب قال ابن جماعة والظاهر ان المراد ان يجازيه يوم القيامة بان يسلك
 به طريقة الصواب فيه ولا هو الى ان يدخل الجنة سالما (قوله وان الملائكة
 يعمل ان المراد الكل ويعمل من في الارض منهم) قوله انضج اجنتها جمع جناح
 وهو لاطار عجلة الابل لانسان قال الزمخشري ومن الجواز خفض له جناحه (قوله
 لطالب العلم) الشرعي أى اولئك المنة وقوف عليها للعمل به وتعليمه مما لا يعلمه الا لوجه
 الله (قوله رضى بما يصنع) وفي رواية بما يطلب ووضع اجنتهم اعبارة عن حضورها
 مجاسه أو توقيره وتعليقه أو اعانته على بلوغ مقاصده أو قيامهم في كسبه أعدائه
 وكفايته شرهم أو عن تواضعها ودعائها أو وضع الاجتهاد لتكوينه وطولاله اذا مشى
 أو اطلالهم (قوله وان الله الم) هذا حديث آخر (قوله تستغفر له) أى طلب من الله
 غفران ذنبه ان كان له ذنب أو فدا ما عليه ان لم يكن له ذنب فأراد بهما يشمل الامرين
 من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله من في السموات) أى من الملائكة
 (قوله ومن في الارض) أى من الحيوانات بليل قوله حتى الخيتان بالرفع معطوف
 على من في الارض وبالغ على الخيتان لانها سالما كانت مستورة بالبحر على ظاهر
 الارض وبما يقع في الوهم انها خارجة عن يستغفر فأراد أنه حتى الخيتان وقوله
 في الماء مفعلة كاشفة وقضيه أن الجمادات ليست من جملة المستغفر ويستغفر
 من قوله من في الارض من كان من الانس أو الجن وكان كافرا أو لم يوفق للاستغفار
 (قوله وفضل العلم على العابد) أراد بالعالم من صرف زمانه للتعليم والافتاء والتصنيف
 ونحو ذلك وبإياه من انقطع للعبادة تاركا ذلك وان كان عالما ولا يرد أن العالم
 المفضل عار عن العمل والعابد عن العلم بل المراد ان علم ذلك غالب على عمله وعمل
 هذا غالب على علمه والمراد بالفضل كثرة ثواب ما يعطيه الله للعبد في الآخرة
 من درجات الجنة وانذار ماؤها كلها وشرها ونعيمها الجسماني أو ما يخرج من مقامات
 القرب ولذة النظر اليه وسماع كلامه ولذة المعارف الالهية المحاصلة عند كشف
 الغطاء قال ابن الملقن فيه ان نور العلم يزيد على نور العبادة كمثل القمر بالنسبة
 لساكن الكواكب (قوله وان العلماء) هذا حديث آخر أى علماء الشريعة (قوله الانبياء)
 بناء على ترادف الرسول والنبي أو اطلاقا فالعلم على الخاص أو ورثة هذا الجنس
 الخافا لم يكن وصولا بمن كان رسولا (قوله دينار اولادها) أى ولا غيرها وخصها
 بالذكر ليعوم نفعها أو شدة التعلق بأخبارها غالبا (قوله العلم) أى جنس العلم
 الشرعي الشامل لاصول الدين والفروع وهذا ظاهر في الاول وكذا في الثاني على
 ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ أى باعتبار ان ما جاء به نبينا وأخذناه

وان الملائكة انضج اجنتها
 لطالب العلم رضاء بما يصنع
 وان العالم ليس يستغفر له من
 في السموات ومن في الارض
 حتى الخيتان في الماء
 وفضل العالم على العابد
 كفضل القمر على سائر
 الكواكب وان العلماء
 ورثة الانبياء اذا الانبياء
 لم يورثوا دينارا ولا درهما
 وانما ورثوا العلم

ونأخذه أخذ بمحظ وأوردناه أبو داود (٥٥٥) والترمذي وابن حبان في صحيحه (واللجاء بفتح الاء) وأما

أي الاستناد والرجوع
(إلى كتاب الله عز وجل)
(أي القرآن) (و) (إلى سنة
نبيه) محمد صلى الله عليه
وسلم والمراد بها ما فعله
وأقواله وتقاريراته (و) (إلى
(اتباع سبيل) أي طريق
(المؤمنين) المراد بها
الاجماع) (و) (اتباع) (خير
القرون) وهم الصحابة رضي
الله عنهم (من خير أمة
أخرجت للناس) وقوله
(نجاة) (خير اللجاء) ثم بين
ثمرة الرجوع إلى هذه الثلاثة
بقوله (ففي المفرع) أي اللجاء
(إلى ذلك) أي الكتاب
والسنة والاجماع (العصمة)
أي الحفظ والامتناع وقوله
(وفي اتباع) سبيل (السلف
الصالح) المراد بهم هذا أهل
القرون الثلاثة الأولى من
العلماء العاملين ومن
اتصف بأوصافهم من
التأخرين (النجاة) أي
الخلاص تكرر ذكره ليرتب
عليه قوله (وهم القدوة)
مثلث القاف (في تأويل
ما تأولوه واستغنى
ما استنبطوه) التأويل
صرف اللفظ عن ظاهره

عنه قد جاوزه أو أن المراد علما كل أمة وورثة نبيها (قوله فنأخذه) أي تناوله (قوله
أخذ بمحظ وأوردناه) أي بنصيب تام والباء زائدة أي لانه أخذهم وورثه خواصه فهو
أعظم وروائه وفي التعبير بأخذناشوا إلى أنه لا بد من سعي في تحصيله وأنه لا ينال
هاده قدومه وإن الالتفات إلى حصوله وبدونه طمع مذموم (قوله والرجوع) عطف
تفسير (قوله المراد بها) أي وأما في غير ما هنا فيراد بها ما يشمل أوصافه (قوله
والمراد بها) أي بالطريق وقوله هنا في سبيل أن طريق المؤمنين قد يراد بها معنى غير
الاجماع كان يراد طريقهم من التقوى والعكف عن المحارم (قوله من خير أمة)
من بيانية أي الذين هم خير أمة أخرجت للناس أي أظهرت للناس (قوله نجاة)
أي خلاص من الهلاك وهذه في حق المجتهد الذي يعلم أحكامها وأما المقلد فيكتفيه
اتباع مذهب مقلده (قوله ثم بين ثمرة الرجوع إلخ) لا يخفى أن الثمرة الحقيقية هي
النجاة التي أخبر بها لأن المنى سبب نجاة فالناسب أنه يقول ثم بين علته كون هذه
الاشياء سبب النجاة بقوله وفي إلخ (قوله أي اللجاء) أي فأراد بالفرع الفرع
(قوله أي الكتاب والسنة والاجماع) أي ما ذكر من الكتاب إلخ الأولى أن يزيد
واتباع السلف إلخ (قوله والامتناع) أي من المعصية فهو عطف تفسير (قوله
المراد بهم هذا أهل القرون) أي لخصوص الصحابة كما تقدم إذا كان كذلك
فلا تكرار فلا يصح قوله تكرر (قوله من العلماء العاملين) لا مطلق الأهل لكن
هذا فبين عدا الأول وقوله من اتصف بأوصافهم معطوف على قوله أهل القرون
الثلاثة (قوله من المتأخرين) أي اتصف من المتأخرين بالعلم والعمل وجعله في التحقيق
تكرار بقية أن يراد بالسلف الصالح خصوص الصحاب وهو ظاهر ثم يحكي بعد ذلك
ما ذكره هنا عن كثره قال كثره وإنما كانوا قدوة فيما ذكرنا لأنهم جمعوا ثلاثة
أشياء العلم الكامل والورع الحاصل والنظر السديد وغلب عليهم الأصابة ولولا
هذه الشروط ما صحت الاقتداء بهم (قوله كرره ليرتب إلخ) على تسام التكرار بهذا
المعنى الذي ذكره هنا الشامل لأهل القرون الثلاثة وغيرهم يكون قول المصنف وهم
القدوة أي بالنسبة للمقلد فقط لأن المجتهد لا يقلد إلا الصحاب في ما ذكر من تأويل
ما تأولوه واستنبطوا ما استنبطوه وأما على قصر السلف الصالح على الصحاب فقط
كافي التحقيق وهو المعنى الذي يحصل به التكرار يكون قوله وهم القدوة إلخ بالنسبة
للمجتهد والمقلد وخلاصته أن الإمام ما كما يقول أن الصحابي فقط يقلد فيما
يستنبطه أو يتأوله وأما الإمام الشافعي فلا يقول بذلك (قوله مثلث القاف)
الآن الغنى في الرواية وهو اسم لمن يقتدى به أي المتبعون (قوله لا صلة إلخ)

قوله صلى الله عليه وسلم لا صلة إلخ والمراد بالمسجد الذي في المسجد والاستقراغ القياس قياس حد الحرج على القذف

فظاهره لا صلاة صحيحة وحاصله أن مدلول اللفظ الأصلي في الحقيقة من أصلها
ولا يصح قطعاً فليفت إلى القريب منه وهو نفي الصفة فيكون نفي الصفة بهذا
الاعتبار هو الظاهر فتقدره لا صلاة كاملة تأويل لانه عرف اللفظ عن ظاهره
(قوله في القروع) احترازاً من أصول الدين فلا يختلفون فيها جمع فرع وهو الحكم
الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي كاليه أو غير قلبي كالوضوء (قوله والحوادث) أي
وفي أحكام الحوادث أي التواريل فهو من عطف الخاص على العام (قوله جماعتهم)
إضافة جماعة للضمير البيان (قوله أي الصعابة) لانهم يجتهدون فإذا كان للجهل
قولان في المسئلة يجوز أن يعدم أن يحدث لنا ثالثاً فإذا اختلفت الصعابة في مسئلة
على قولين جاز لأحد الصعابة أن يحدث ثالثاً فإذا انقضى عصر الصعابة بحيث
لم يبق منهم فليس للتابعين أحداث ثالث وكذلك إذا اختلف التابعون جاز
للتابعين أحداث ثالث دون تابع التابعين وهكذا إلى الخرج عن اتباع المجتهدين
من خرق الإجماع * تنبيه * قد علمت أن السلف الصالح من الصعاب
دونهم بقدره المعاشي لا المجتهد انما هو على فرض معرفة مذاهم بشرطها والافتقار
مذاهم الآن منهذرة فالواجب الآن تقليد واحد من الثلاثة الأربعة فلا يجوز
الخروج عنهم (قوله ثم ختم كتابه بحمد أهل الجنة) أي وما لم يحمه من قوله قال
أبو محمد وأراد بحمد أهل الجنة أي في الجنة على طريق الاقتباس من القرآن العظيم
والاقتباس أن يضمن الكلام نظماً كان أو نثرأشياء من القرآن أو الحديث لا على
أنه منه أي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعني على وجه
لا يكون فيه إشعار بأنه منه كما يقال في إنشاء الكلام قال الله تعالى كذا أو قال
سبح الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فلا يكون اقتباساً ثم ان الاقتباس ضربان
أحدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقول الحريري في صوفي
فلم يكن الا كالمع البصر أو هو أقرب * حتى انشد فأعرب
وكقول الآخر

ان كنت أزمعت على هجرنا * من غير ما جرم فصب رجس

وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل

ثانيهما ما نقل عن معناه الأصلي كقول ابن الرومي

لان أخطأت في مدح بيتك ما أخطأت في منعي

لقد أنزات حاجاتي * بواد غير ذي ذرع

هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع لكن معناه

وإذا اختلفوا (قوله أي
المجتهدون في القروع
والحوادث) أي التواريل (لم
يخرج عن جماعتهم) أي
الصعابة لان اجماعهم حجة
يجب اتباعه وتحريم مخالفته
ثم ختم كتابه بحمد أهل
الجنة

في القرآن وادلاء فيه ولا نبات وقد تله ابن الرومي الى جناب لا خيرة ولا نفع
 وصحة ول الحمد لله فانه مناه الاصل الحمد لله الذي هذا انا ما هو وصية
 الى هذا الفوز العظيم وهو الايمان وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله له ومنه ههنا
 ما اشار له الشارح بقوله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي هدانا الله له (قوله
 والحمد لله الخ) معطوف على قوله الحمد لله الذي استأذ الانسان بنعمته امال الكون ما
 خبرتين لفظا ومعنى أو انصائتين في خبرتين لفظا وبين ما تغاير من حيث صلة
 الوصول مع وجود الجسام مع بين الصلتين من حيث ان مضمون كل منهما وصف
 محمود عليه فبين ما حيث التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال فلذلك أتى
 بالواو العاطفة ويحتمل ان تكون الاستئناف على قدر ان تكون احداها خبرية
 لفظا ومعنى والثانية انشائية معنى فيكون بينهما كمال الانقطاع الموجب لعدم
 المصنف ويحتمل المقام غير ذلك واستأذ كآبه بالحمد وختم به لان الله فعل ذلك
 لان الله استأذ خلقه بالحمد وختم به حيث قال الله الحمد لله الذي خلق السموات
 والارض وقال تعالى وقضى بينهم بالحق وقيل الحمد لله رب العالمين كذا قال ابن
 عباس وقيل فعل ذلك ناسيا بأحد كتب الله المنزلة وهو التوراة فانه ابتداء بأول
 الانعام وختم بالحمد لله الذي لم يتخذ ولدا وقيل غير ذلك ويؤخذ من كلامه
 ان الحمد المقيد افضل من المطلق وقيل المطلق افضل (قوله أي وقتنا) تقدير
 لمعدانا لا يخفى ان الهداية تارة تفسر بالدلالة فمعلقة وتارة بالدلالة الموصلة وتارة
 بخلق الامتداء فاذا علمت هذا فيجوز ان يراد بالدلالة هنا الدلالة الموصلة أي الحمد
 لله الذي دلنا على هذا التأليف دلالة وصلتنا له ويراد بها خلق الاهتداء الذي هو
 التوفيق يجعل الاهتداء القدرة على الطاعة لان التوفيق خلق القدرة على الطاعة
 على أحد الاقوال الانسان تركب التجربة يدعى تجرب يداء الكلمة عن بعض معناها
 أي حذفه فتدبر فيكون المعنى الحمد لله الذي خلق فينا قدرة على تأليف هذا
 أو يجعل الاهتداء الطاعة بناء على ان التوفيق خلق الطلعة الذي هو القول
 الراجح ويرتكب التجربة أيضا والمعنى والحمد لله الذي خلق هذا التأليف الذي
 هو طاعة أي خلقنا وكان عاقبة أمرنا هذا (قوله والاقدار عليه) فهو جعل
 المولى لنا قدرة عليه فاذن عطفه على تأليف ضرر لانه يصير التقدير بالذي وقضا
 لا اقدار عليه ولا محبة له فيجاب بتقديره مضاف أي وقتنا لسبب الاقدار على
 تأليف هذا الكتاب وهو تحصيل العلوم وقوله الكتابات اشارة الى ان المشار اليه
 الكتاب ثم ان جعل عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة

نقال (والحمد لله الذي هدانا)
 أي وقتنا (أي تأليف هذا)
 الكتاب والاقدار عليه

يكون في العبارة استعارة تصرّحية بأن تقول شبهت الالفاظ المعينة من حيث
 تعيينها وشدة تميزها بشئ محسوس بحاسة البصر كما هو التحقيق واستعمال اسم المشبه
 به للمشبه فان قلت تلك الالفاظ التي جعلها مشار اليها ذهنية أو خارجية قلت
 ذهنية لان الالفاظ اعراض تنقضي بمجرد النطق بها على ما ذكرنا (قوله وما
 كنا لنمضى) أى لتأليف هذا الكتاب لولا أن هدانا الله اليه فظهر أن مسأله كل
 منها محذوفة وجواب لولا محذوف دل عليه قوله وما كنا (قوله بما شرطه) أى
 حيث قاله فأجبت أى وعدي به وعبر عنه بالشرط إشارة الى قوة ذلك الوعد والتمنه
 أى بما التزمه على نفسه وهو أقرب الى ظاهر اللفظ (قوله في ديباجة كتابه) أى
 في أول كتابه مستعار أى منقول من ديباجة الوجه بمعنى وجنته وللإنسان
 ديباجتان (قوله أى بما شرطنا) إشارة الى أن على معنى البناء أو أنها باقية على
 أصلها مع تقديره مضاف أى على آخر ما شرطنا (قوله أن أتى به) أى قد وفينا بشئ
 شرطنا في أول كتابنا أن أتى به (قوله هذا) أى وهو الرسالة لا غير ما من كتبه
 كالوادد وغيره فان له كتباً كثيرة والكتاب هو المجتمع على احكام (قوله من
 المسائل) بيان لما والمسائل جمع مسئلة تطلق على النسبة الخبرية وعلى القضية
 وقد وضعنا ما يليق بذلك في غير هذا الموضع وكان الأول للشارح أن يؤخره بعد قوله
 بما يتفهم به ليكون بيانه لان قوله بما يتفهم به بيان لما أتى فيبقى البيان على ما هو
 عليه وبين ذلك المبين بأنه المسائل (قوله ان شاء الله) إشارة لقوله تعالى ولا تقولن
 لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله (قوله في تعليم) مصدره مضاف للمفعول
 وقوله ذلك مفعول لتعليمه أى يتفهم به اشخاص رغب في كون شيعتهم يعلمهم
 ذلك أى ما ذكر من المسائل وقوله من الصغار بيان لمن وأراد بالصغار من كان مبتدئاً
 في العلم ولو كبيراً في السن (قوله ومن احتاج اليه) عطوف على رغب أى لنحو
 مراجعة أو تعليم لا غير والتعبير بالرغبة في الصغار والاحتياج في الكبار ظاهر وأراد
 بالكبار جمع كبير من لم يكن مبتدئاً في العلم (قوله وفيه) الواو للتعليل أى تعليل لما
 ذكر من الانتفاع أى انما قلت يتفهم الخ لان فيه أوله والرغبة والاحتياج (قوله ما)
 أى شئ أو الذى (قوله أى يبلغ الجاهل) أى يوصله هذا نظر للتبدي وغيره من
 حيث ان المبتدئ جاهل أى خال عن العلم فيرغب في تعلمه وبجته الكبار اليها لم
 ذلك الجاهل (قوله من دينه) بيان لما يحتمل الدين على خصوص الذنب المعتقدة
 ليكون المعطوف مغايراً (قوله وهو) أى ما معتقد من دينه ما ذكر في العقيدة أى من
 الذنب المعتقدة من نظرية المدلول في الدال لان العقيدة اسم لاسباب الأول المتعلق

(وما كنا لنمضى لولا ان
 هدانا الله) ثم بين انه وفي
 شرطه في ديباجة كتابه
 فقال (قال أبو محمد عبد الله
 ابن أبي زيد) رحمه الله تعالى
 (وقد أتينا على ما) أى بما
 (شرطنا) في أول كتابنا (ان
 أتى به في كتابنا هذا) من
 المسائل (بما يتفهم به ان
 شاء الله من رغب في تعليم
 ذلك من الصغار ومن احتاج
 اليه من الكبار وفيه) أى
 كتابنا (ما يؤدى) أى يبلغ
 (الجاهل الى علم ما معتقده
 من دينه) وهو ما ذكره
 في العقيدة

بأصول الدين (قوله من قرائنه) أي المفروضات عليه (قوله وفيهم) عطف على
 يؤذي بضم الياء وكسر الهاء تنبيه به المحكوم عليه بكونه فيه المزدى لما ذكر
 عباراته التي هي جزء منه (قوله من أصول الفقه) أراد به قواعد الفقه الكلية
 وأراد بفروعه جزئياتها (قوله وفيه أيضا) لأحاجة لا يزال قول من السنن
 معطوف على قوله من أصول الفقه (قوله من السنن الخ) وهي معلومة (قوله
 والرياء الخ) أراد الجنس لأنه لم يكن إلا رغبة واحدة عندنا وهي الفجر أو أراد به
 ما رغب فيه الشارع وأكده ما عبر عنه بقوله مرغب فيه وإن كان مستعجابا (قوله
 والآداب جمع أدب) وهو ما يتعلق به الشخص من الخصال الحميدة مما يتعلق بالظاهر
 والباطن مما تقدم تفصيله وإيضاحه فإذا علمت ذلك يظهر لك أن في الآداب ما هو
 واجب وما هو سنة وما هو مستحب فعطفه على السنن والرياء إماما من عطف
 العام على الخاص أو من عطف المغاير بقصر السنن والرياء على ما عبر فيه بعنوان
 السنة والترغيب والآداب على خلاف ذلك مما يتعلق بالظاهر والآداب (قوله كما
 علمت ذلك كله) كما أنه عليه المحذوف والتقدير وما قلته لك صحيح لعلمك كل ذلك علما
 ناشئا عن الحاسة وقوله والله الخ لما كان اختواء الكتاب على هذه الأمور من نعم
 المولى الجملة مناسبة أن يحمد المولى عليها فقال والله الحمد بنية مديم الجور ولا فائدة
 المحصر (قوله عز) أي قوى بومضه بصفات التخلي والتخلي أي التخلي عن المالا يبق
 والتخلي بما يليق وقوله وجل أي عظم بما ذكره هو من عطف اللازم أي
 لأنه يلزم من قوته بما ذكره عظمه أو عز بومضه بصفات التخلي بالخاء وجل بوصفه
 بصفات التخلي بالخاء المهمة فيكون من باب تقديم التخلي على التخلي (قوله أن بقنا)
 المأمم مقام خضوع وذل فالمناسب يتعنى والجواب أن يقال أراد نفسه وغيرها مما
 اتصل به من أولاده وتلاميذه ونحو ذلك (قوله وإياك) أي يا مريد العلم ومعرفة ما يجب
 عليه ويحرم وما يطالب منه شرعا أو يا محرر السائل في تأليفه (قوله بحقه) أي
 بالحكم الواجب له فيما كلفنا الله به أي فيما أوجبه علينا من صلاة وصوم ونحوها
 بأن يزدى ذلك على الوجه الذي أوجبه الله بحيث لا تأتي به على وجه فيه ترك لذلك
 (قوله ولا حول) الواو لا تملأ لكانه قال وإنما وجهت سؤاله لأنه لا حول عن
 معصية الله ولا قوة على طاعته إلا به وقد تقدم معنى العلي العظيم والصلاة وغير ذلك
 وقوله نبهه أثره على رسوله مع أن الرسالة أشرف إشارة إلى كمال النبوة فيه وأنه
 وصف كامل بالنظر إليه بنوه بذكره ويرفع فأولى غيره من رسوله ولوعبر برسوله
 لم يستغدد (قوله وسلم) معطوف على صلى جملتان خبريتان لفظا انشأتان معنى

(ويعمل به من قرائنه)
 كالطهارة والصوم
 والمحج (وفيهم كثيرا من
 أصول الفقه وقنونه) أي
 فروعه (و) فيه أيضا (من
 السنن والرياء والآداب)
 كما علمت ذلك كله والله الحمد
 (وإنا أسأل الله عز وجل)
 أي أطالب منه (أن ينفعا
 وإياك بما علمنا وبغيرنا وإياك
 على القيام بحقه فيما كلفنا
 ولا حول ولا قوة إلا بالله
 العلي العظيم وصلى الله على
 سيدنا محمد وآله وسلم
 وصحبه وأزواجه وذريته
 وسلم

(قوله تسليما) مصدر سلم واكده لم يؤكد الصلاة اقتداء بالآية الشريفة وذكروا وجهه فليراجع وقوله كثيرا أى بحبة كثيرة وكانه يقول يارب حبه بحبة كثيرة وهذا وصف مفيد لظمة السلام من حيث السكينة وهو ظاهر حيث عبر بالكثرة والكيفية من حيث جعل التنوين للتعظيم (قوله قال مؤلفه الخ) ما سخلق به قد تقدم في أول الكتاب فلا يفيد (قوله وأنا أختم الخ) مقول القول أى لأنه من فن التصوف الذى به صلاح الباطن فيكون هذا التأليف جاء مع الفنون ثلاثة فن أصول الدين وفن الفقه وفن الله وقى (قوله وهو رابع شرح لى على الرسالة) غاية الأمانى وهو أكبر عاظم تحقيق المباني ثم الفيض الرحاني ثم هذا الشرح الذى هو كفاية الطالب وله شرحان على الخطبة والعقيدة فهذه ستة أربعة على الكتاب تمامه وقد علمت وأنتان على العقيدة أفاده صاحب مقاليد لسانيد (قوله ابن شاس الخ) هو عبد الله بن نجم بن شاس كان فقيها فاضلا في مذهب مالك عالما بقواعده كتاب الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة وضعه على ترتيب الوجيز لإمام أبي حامد الغزالي وكان مدرسا بمدرسة لمجاورة للجامع لعتيق وتوجه إلى نهر دمياط لما أخذ العدو الخذل بنية الجهاد توفي هناك في جادى الآخرة أوفى رجب سنة عشر وست مائة وصنف غير الجواهر ومال إلى النظر في السنة النبوية والاشتمال بها وكان على غاية من لورع وبعد عده من الحج امتنع من القتيا إلى حين وفاته وهو من بيت إمارة أفاد ذلك كله العلامة إبراهيم بن فرحون (قوله جامع النوير) بكسر النون وتقفيف الميم أى وجميع الخير أفاده المصباح (قوله في تقوى الله) أى امتثال ما أموره وترك منهياته (قوله واعتزال شرور الناس) أى والبعد من شرور الناس والقصد البعد عن الناس فيسلم من شرهم بحيث تكون تلك السلامة فائدة لا غاية قال أبو الحسن الشاذلي البلاء كله مجموع في ثلاثة خوف الخلق وهم الرزق والرضى عن النفس والعافية والتحيرات مجموع في ثلاثة الثقة بالله في كل شيء والرضى عن الله بكل حال وإتقاء شرور الناس ما أمكن (قوله ومن حسن الخ) تقدم ما فيه (قوله وقد قيل) ليس قصده التخصيف بل حكاية ما صدر من قائله (قوله لا ينبغي) أى يجب أو ينبذ باعتبار ما يليق بكل فهو من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله أن يرى) أى يراه الغير أو يرى نفسه فهو بالبناء للمفعول أو الفاعل والثاني أو لى وهى إمبصرية أو علمية فاسعيا حال على الأول والمفعول الثاني على الثاني (قوله في تحصيل حسنة يستعذبها المعادة) أى لعوده أى رجوعه إلى الله في دار الجزاء (قوله أو أودرهم)

تسليما كثيرا قال مؤلف
هذا الشرح المبارك على أبو
الحسن المالكي غفر الله
له ولوالديه ولشاخه وجميع
المسلمين وأنا أختم هذا
الشرح وهو رابع شرح لى
على الرسالة بختمه ابن
شاس الجواهر قال رحمه
الله تعالى اعلم أن أجمع
الخبر كله في تقوى الله عز
واعترال شرور الناس ومن
حسن إسلام المرء تركه
مالا يعنيه وقد قيل ينبغي
للمأقلى أن لا يرى إلا ساعيا
في تحصيل حسنة لمعاده
أودرهم

أولئح الخلق قبوز الجمع (قوله لعاشه) أي لعينه أي ما يقتات به ويقوم به حاله من
 كسب طيب لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كما وامن طيبات ما رزقناكم أي
 حلالا (قوله فكيف به) أي بالعقل وقضية ذلك استعظام هذا الأمر أي عده
 عظيمًا إذا صدر من عالم وقوله مع ذلك أي مع رقبته ساعيًا في تحصيل ما ذكر أن كان
 مؤمنًا عالمًا الوصف بالعلم هو الروح أي الذي تعاقبه الاستفهام كما أثرنا إليه
 فقوله مؤثنا توطئة إذا الحديث إنما هو في العاقل أي كامل العقل أو أن غيره بمنزلة
 العدم (قوله على الطاعة والمعصية) هو مع مقبله لف ونشر مرتب وأردا بالطاعة
 واجبة ومندوبة فاذن كالاولى أن يزيد بعد قوله وعقاب ولوم أي بالنسبة لأكرهه
 وخلاف الأولى فاذا قصرت الطاعة على الواجبة اقتصر أرا على الحالة التكليفية بناء
 على أن التكليف المزام ما فيه كفاية ثم كلامه (قوله ويحق) أي ويجب من باب
 ضرب وقتل (قوله أن يتواضع في علمه) أي في حال فادته علمه أو في حال تصادفه
 بعلمه أي فلا يتكبر على عباد الله سبحانه وتعالى لأنه من أعظم النعم فينا كد عليه
 الشكر بقدرها ومن جلته بل رآه الأعظم التواضع فقد سمعت من بعض الشيوخ
 أن سيدنا عيسى كان في سياحته مع الحوار بين فأمرهم ذات يوم أن يأكلوا عشاء وضوء
 وتواضعهم وغسل أقدامهم وجمع الماء الغاضل من ذلك فشربه فقالوا له يا نبي الله
 لم فعلت هذا فقال أردت أن أعلمكم التواضع وفي الغزالي علمنا الآخرة يعرفون
 بسببهم من السكينة والذل والتواضع أما التشدد والاستغراق في الضمك والحذرة
 في الحركة وانطق في آثار البطر والنفقة وذلك دأب أبناء الدنيا (قوله ويحترس من
 نفسه) أي ويحفظ من نفسه ويستعين عليهم بما عايناهم فاتها لا تأمر بخير أبدا
 الأولى ما فيه دسيسة كما وقع لبعضهم أنه أمرته نفسه بالجهاد لما فيه من ثواب
 خصوصًا إذا قتل في معركة فدعى الله أن يطلع على دسيسة نفسه فاهم أنها تريد
 أن تقتل في المعركة لتسريح بالقتل من قتلك لها كل يوم بما عايناهم (قوله وفيه ف على
 ما أشكل الخ) كذا في مآرأيت من النسخ أي إذا اشتبه عليه شيء فلم يدركه حكم الله
 فيه فيقف عنده ناية عن اجتنابه لاحتمال أن يكون محرما أو يحرمه إلى محرم
 لخبر الحلال بين الخ (قوله ويقل الرواية) أي ويقل من روايته الحديث أو مطلق
 العلم لغيره أي لا يكثر من ذلك لار السكينة غنة الخطأ وعدم الضبط بخلاف الله
 فيقوى معها التعرّي والضبط ويكون أبعدهم الخطأ (قوله جهده) يضم الجهم وفتحها
 في لغة البحار وبالفتح في غيرها السوس والطاقة وقيل المضموم الطاقة والمفتوح
 المشقة (قوله وينصف الخ) من انصف كما في المصباح أي ينصف جنس جاساته

لعاشه فكيف به مع ذلك
 ان كان مؤثنا عال بما عده
 الله من ثواب وعقاب على
 الطاعة والمعصية ويحق
 على العالم أن يتواضع لله
 عز وجل في علمه ويحترس
 من نفسه ويقف على
 ما أشكل عليه ويقول
 الرواية جهده وينصف
 جلساءه

أى فلا يضيّق عليهم ولا يقطع عليهم حديثهم (قوله ويلين لهم جانبه) يقرأ بأوجه ثلاث لانه إما من لان أو لأن أو لير بتشديد الاء كناية عن عدم التغليظ عليهم وعدم قيامه مع حفظ نفسه (قوله ويثبت سائله) من أثبت أو ثبت بتشديد الباء أى باعما أنهم جوابا كاشفا عن مسئلة بحيث لا يتيقن في حمية ولا تردد أو إرشاده الى أن الأولى في السؤال كذا وكذا وجوابه كذا وكذا (قوله ويلزم نفسه الصبر) فلا يتصر لنفسه ولا يقوم مع حفظها ويحبسها على ما تكره ولا يخفى الاستدعاء عنه بقوله ويلين لهم جانبه كما اشترنا اليه في تقريره (قوله ويتوفى الضعير) أى يتباعه عن الضعير أى القلق والاعتماد وهو من وادى ما قبله (قوله ويصمغ) أى يعرض ويتعافل (قوله عن زلة) بفتح الزاى أى ما يقع منه من الخطأ (قوله ولا يؤاخذ به عزته) أى التى هي زلته فلا تظهر في موضع الاضمار إشارة الى ترادفهما (قوله ومن جالس عالما) أى مثلاً أو صاحبه فصدق بالجوارح وغيره (قوله فليظنظر) الامر لا وجوب (قوله بعين الاجلال) أى التعظيم لان العلماء ورثة الانبياء وقد قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء فمن مدحه الله أو أعزّه فيعزّه ويكرم وقد تقدم عن الثقات أن حقيقة العلم ما أورث خشية فلا علم الا من يخشى الله وقد تقدم الفرق بين الخشية والخوف (قوله ولا ينصت له عند المقال) من أنصت أو من نصت من باب ضرب أى يستصت عند قوله (قوله فان راجعه) أى أراد مراجعته والمخاطبة ليست على بابها (قوله راجعه فتهما) أى مراجعة تفهم أو حال كونه متفهماً أى يريد الفهم أو طالسالة أو لاجل التفهم وقوله لا تغتتا على نسق ما قبله وهو أى التفتت ادخال الاذى عليه (قوله ولا يعارضه في جواب سائل سأل) أى لا يقابله في جواب حصل منه لسائله بحيث يقول له الأولى في الجواب كذا أما أحبته أو لا يبادر بالجواب له فيه من عدم احترام الشيخ لان المراد أن يكون جواب الشيخ خطأ ويرشده للصواب بأدب واحترام للشيخ غير فاسد الاستدعاء فانه لا يلم فيه (قوله فانه يلبس بذلك على السائل) من باب ضرب قال في المصباح ليست الامر على زيد لبساً من باب ضرر وفي التزويل واليسنا عليهم ما يلبسون وانتشيد بمبالغة انتهى وقال المفسر للآية شهناء وخلصنا أى خلط على السائل بمعارضته فلا يتحقق عنده الصواب أجواب الشيخ أرجو أن هذا المعارض أو من هو الأولى بالانتهاء اليه على ما تقدم من الوجهين في المعارضة (قوله ويترى بالمستول) من أترى بالشيء فهو يترى به فهو يضم الياء أفاده المصباح (قوله ولا يتنظر بالعالم فتنة) أى محنة واستلاء بحيث

ويلين لهم جانبه ويثبت سائله ويلزم نفسه الصبر ويتوفى الضعير ويصمغ عن زلة جليسه ولا يؤاخذ به عزته ومن جالس عالما فليظنظر اليه بعين الاجلال ولا ينصت له عند المقال فان راجعه راجعه فتهما لا يغتتا ولا يعارضه في جواب سائل يسأله فانه يلبس بذلك على السائل ويترى بالمستول ولا يتنظر بالعالم فتنة

معصية (قوله بالروية) بضم الميم قال ابن الحماص المروءة لا ارتفاع عن كل ما يرى
 أن من تخلق به لا يحافظ على دينه وإن لم يكن حراما (قوله والادب) يرجع
 إلى حسن الخلق والرياسة المحمودة فقد نقل عن الإمام الشافعي أنه قال ولا العلم
 الأعم النقي ولا العقل الأعم الأدب (قوله وصيانة الدين) أي وحفظ الدين عما يخل به
 (قوله ونزاهة) أي وتباعد النفس عن الرذائل ولما كان في إجابة كل من دعاه
 دفعة قيل لا ينبغي للعالم أن يجيب كل من دعاه (قوله لئلا يذو العلم) أي أصحاب العلم
 ومعي خبران أولى الخ أي لا يـمـ ورتبة أولى العلم التمام الذين هم الانبياء الذين تحلوا
 بأكمل الصفات فليكن الوارث كذلك لوراثته المتمتضية لما ذكرنا فإذا لم يتم بما ذكر
 انتفت عنه الوراثة لأن انتفاء اللازم مستلزم لئبى الملزوم (قوله أن لا يخطو خطوة)
 يقع الخلاء وسكون الطاء واخذ الخطوات مثل شهوة وشهوات وأما بضم الخاء
 وسكون الهمزة ما بين الهمزة والخطوات بضم الخاء مثل غرفة وغرفات
 (قوله لا ينبغي لها ثواب) أي إنا بقاء الله على خطوته بحيث لا تكون خطوته محرمة
 ولا مكروهة ولا مباحة بل مندوبة أو واجبة لأن الأمانة لا تكون إلا في مقابلتها ما
 والمراد لا ينبغي له أن تكون خطوته لغير ذلك أي مما كان أدنى من ذلك فلا ينبغي
 مرتبة الكل الذين لا يقصدون بخطراتهم ثوابا لانيويا ولا آخريا (قوله عاقبة وزره)
 الإضافة للبيان أي عاقبة هي وزره أي أمه (قوله فأن ابتلى بالجلوس فيه) أي
 في الذي يخاف عاقبة وزره جعل الجلوس فيه بلية ومصيبة من حيث أن عاقبة الاسم
 (قوله بواجب حقه) أي بحقه الواجب أي حق الجلوس أو حق الله أو حق الجلوس
 (قوله في إرشاد) أي من إرشاد إيمان لحقه الواجب أي من حقه برشده أي
 بدله على الطريق الأقوم أو من ظرفية العام في الخاص مقصود ذلك الخاص
 مبالغة في الإرشاد وكأنه عين ذلك العام (قوله من استغضره) أي طلب
 حضوره لأن من طلب حضوره صار له منة عليه فلا يقوم به باعث على إرشاده
 وقوله ووعظه معطوف على إرشاده وهو ذمير له (قوله ولا يجالس به) معطوف على
 قوله فليقيم أي ولا يستمر الجالس معه مع موافقته في أمر يخاف الشخص أو مطلقا
 فهو إما بالنساء للفاعل أو المفعول (قوله في مرضاته) أي بسبب رضاه من
 استغضره (قوله ولا تعرض منه حاجة لنفسه) أي لأنه لو تعرض منه حاجة
 لنفسه يضعف عن إرشاده ونصحه وأيضا فهو يذهب العلم فقد نقل عن كعب
 الأحماس وهو تابعي أنه سأل عبد الله بن سلام بمحضرة عمر بن الخطاب ما يذهب
 بالعلم من قلب العلماء بعد أن حفظوه وعقلوه فقال يذهب الطمع والشهوة التمس

وإن أولى الناس بالروية
 والادب وصيانة الدين
 ونزاهة النفس لذو العلم
 وحقيق عـلى العالم أن
 لا يخطو خطوة لا ينبغي بها
 ثواب الله تعالى ولا يجلس
 مجلس يخاف عاقبة وزره
 فأن ابتلى بالجلوس فيه
 فليقيم الله عز وجل بواجب
 حقه في إرشاده من استغضره
 ووعظه ولا يجالس به
 بموافقته فوإن جالس الله عز
 وجل في مرضاته ولا تعرض
 منه حاجة لنفسه

وطلب الحجاجات الى الناس فقال صدقت (قوله ولا احسبه الخ) فعد بذلك
الحث على التباينة من الجلبوس فيما يخاف عاقبة وزر وان عزم على انه يقوم
بواجب حقه أى ولا أظنه أى والحال انه قد قام بذلك بخبره مرض عقله عن الارشاد
مع وجوده وجبه أو طأفى اجتهاده (قوله ولا يسلم) معلوف على بخبره ولا
لتأكيد فلو حذفها ما ضره وهو على ما قبله (قوله فيما بينه الخ) أى ولا يسلم
في حاله بين نفسه في نفس الامر وبين الله من تقصير وقع منه ولا يشعر رأى ولا يسلم
باعتبار حاله بينه وبين الله فان قلت يكون حينئذ غافلا وهو غير مكاف فكيف يؤخذ
بذلك قلت المأخوذة من حيث قدمه ولا على ذلك الجحاس الذي يخاف عاقبة وزر
فهو داخل على المصيبة فيؤخذ به أو ما يغرم عليه من ارشاد غير محقق على ان درأ
المفساد مقدم على جاب المصالح فبعد من الجحاس درأ المفسدة المؤبد أى فسد
في الوزيرة قدم على جاب الارشاد أى دلجة هي الارشاد (قوله اجلال
العالم العامل) أى ان تعظيم العالم العامل تعظيم الله عز وجل أى فن عظم
العالم العامل فقد عظم الله أى ومن حقر العالم العامل فقد حقر الله وحقه غير الله
كفر فحقير العالم كفر أى كالكفر أو كفر حقيقة باعتباره علمه لان تعاق الحكيم
يشق برزخ بالمالية أى ان الباعث له على تحريمه علمه الموروث عن الانبياء ولا شك
ولا يرب ان التفرقة باعتباره علمه الموروث عن الانبياء فكفر وخلاصته ان المحقر
اذا كان الباعث له على ذلك ما ذكر من الحبيبة فلا يملك على كفره وان لم
يكن الباعث له ما ذكر فهو معصية تنزل على ما قلنا من انه كفر أو الكفر وظاهر
من تقييد العالم بالعامل ان ما ورد في فضل العلماء انما هو قاصر على العالم العامل
(قوله الامام) أى السلفا ان وقوله المفسط أى العادل فيجب اجلاله ظاهرا
وباطنا لا القاسط أى الجائر فلا يجب تعظيمه ذلك التفسير وان وجب تعظيمه
ظاهرا لخوف ضرره وجه كون تعظيم العالم العامل تعظيم الله وكذا تعظيم
الامام المفسط ان الله أمر بتعظيم كل منة فاذا امتثل أمره وعظم فقد عظم الله
من حيث انه امتثل أمره فاذا لم يعظم فلم يمتثل أمره فلم يعظم (قوله ومن شيم
العالم) أى من صفاته التي ينبغي أن تكون وصفا لازما لزوم الطبيعة لطبعها
(قوله ان يكون عارفا بزمانه) أى بأهل زمانه أى بأحوالهم كي يعاملهم بمقتضى
أحوالهم على الوجه الذي لا يوجب له لوجه العالم لوقع في المكروه وهو يعتقد انه صلاح
من حيث لا يشعر وأصل ذات ما في صحف ابراهيم وعلى العادل ان يكون عارفا بزمانه
مساك لسانه فلا يملك شانه (قوله قبله على شأنه) أى من تحصل حسنة

ولا احسبه وان قام بذلك
بخبره ولا يسلم فيما بينه وبين
الله عز وجل من اجلال
الله عز وجل واجلال الامام
المفسط ومن شيم العالم ان
يكون عارفا بزمانه مقبلا
على شأنه حافظا

للمسألة أو درهم لمعاشه أي الحالة التي ينبغي أن يكون الإنسان عليها فلا يرد أن يقال أنه قد يكون من جهة الأحوال المنسوبة للشخص الحالة المكرهه شرعاً قوله حافظ المسألة أي لأن آفات اللسان لا تنحصر فقد نقل عن أبياس بن معاوية أنه قيل له ما به من ذلك قال كثرة الكلام وروى عن طاووس الجعفي أنه كان يقول لسانى سميع أن أوسلته أكلنى وأخرج الفضيل مرفوعاً كثرة الناس ذنوباً أكثرهم كلاماً ما به إلا بعينه وأجعت الحكماء على أن رأس الحكم العمت وقال الفضيل بن عياض لا جرح ولا رباط ولا جهاد أشد من حبس اللسان (قوله محترمان أخوانه) أي من معارفه وهو جميع أخيه معنى المصاحب وأما الأخ من النسب فيجوز على أخوة (قوله فلم الخ) تلميل لقوله محترمان أخوانه أي لأنه لم يؤذ الناس قديماً إلا معارفهم فقد قال سفيان بن عيينة لسفيان الثوري أوصنى فقال له أقل من معرفة الناس فالح عليه في طلب الوصية فقال له وهل جاءك شرقة من غير من تعرف وإنما ياتيك الشر من تعرف وأنشدوا في هذا المعنى شعر أبي جعفر في الأكن منه شطريته وهو جرح الله خيراً كل من استأخرفه

وقال بعض

رأيت الانقباض أجل شيء * وأدعى في الأمور إلى السلامة

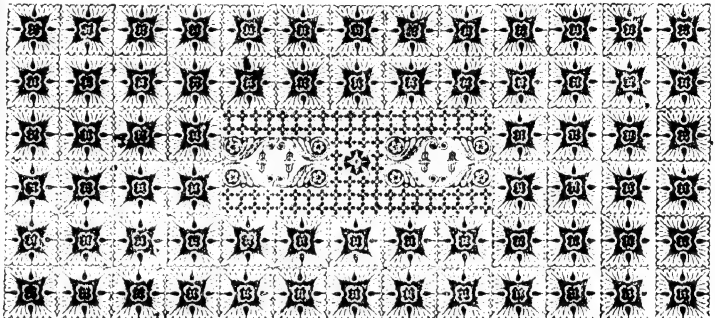
فهذا الخلق سالمهم ودعهم * فمخاطبتهم تقود إلى الندامة

ولامن بشيء غير شيء * يقود إلى خلاصك في القيامة

(قوله والمغفور من اغترب مدحهم له) فإنه إذا اغترب مدحهم افترس وكما جاز مدحهم لك جاز مدحهم لك فإن من جرب الناس قلاهم ولا يغتر بظاهر الإنسان حتى يعرف سريرتهم ويستغنى عنهم ما استطاع ولو في أدنى شيء (قوله والجاهل من صدقهم على خلاف ما يعرف من نفسه) أي الجاهل جهلاً لا مراً كما قال قال عثمان بن مرزوق القرشي من عرف نفسه لم يغتر بفناء الناس عليه لمعرفته أنها أرى كل شرم لا يخفى أن مدلوله أنه يعرف من نفسه أنه جاهل مثلاً في صدقهم فيما مدحوه به من العلم مثلاً أي في عدم صدقهم فاذن لا يصح هذا المساء به من الجمع بين متناقضين اعتقاد كونه عالماً مثلاً من حيث مدحهم له بالعلم مع اعتقاده في نفسه أنه جاهل ووجه التصديق على اللسان لا يقتضى بحجه وجهه ويحاج بأن المراد بتصدقهم العمل بقرينة الحاجة لما ذكرنا (قوله والاحكام) أي الكف (قوله من أجره وثوابه) عطاف الثواب على الأجر عطاف نفسه ومن التعدية متعلقة بقرينة أي بلهنا طاعة تقرب من الأجر والثواب أي تكون سبباً فيه لأنها بيانية (قوله من سخطه وعقابه) المخطئ

للسان محترماً من أخوانه فلم يؤذ الناس قديماً إلا معارفهم والمغفور من اغترب مدحهم له والجاهل من صدقهم على خلاف ما يعرف من نفسه والله سبحانه وتعالى المسئول في أن يؤفقا لاقبال على امتثال ما أموره والاحكام عن ارتكاب محظوراته ويلهمنا ما يقرب من أجره وثوابه ويباعدنا من سخطه وعقابه بمحمد وآله وصحبه وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين قال مؤلفه رحمه الله وقد فرغت من تأليف هذا الشرح في سابع عشر ذي الحجة الحرام سنة ٩٢٥ هـ وعشرين وتسجئة والحمد لله رب العالمين انتهى

الرضي فيفسر بارادة العقاب أو بالعقاب فهو صفة ذات على الاول وفعل على الثاني
فعل على الثاني عطف تفسير وعلى الاول فهو من عطف المتعلق بفتح اللام على المتعلق
بنكسرها ثم يجوز ان يكون في العبارة حذف والتقدير وبياعدهما يقرب من سطحه
وعقباه أي وبياعدهما المعاصي التي تقرب من السطح والعقاب على نسق ما قبله
ويجوز أن لا يقدر والمعنى انما وان تلبسنا بالماضي الا اننا ناله أن يدفعوا عنا ويتجاوز
ولا يؤاخذنا على حذف قول الساذلي واحمل سيا تناسيا من أحسب لانه رب
كريم رؤوف رحيم فخر الله لمؤلفها وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



مدتم طبعها وحسن تجميعها ووضعها جاءت بعون الله تسر الناظرين * ومعية
من نظرفيها بعين اليقين * ومزيلة للشك عن قلوب المتردين * وتشرح بها
الصدور * وتقرها العيون * لاسيا وهي لعلامة الزمان * وأمام الوري الوقت
والاوان * خاتمة المحققين المهام العدوى * لازال نفعه بين خلقه يجدي * مع
شرحها كفاية الطالب * وموصله في مذهب مالك المأرب * لمؤلفه العلامة أبي
الحسن * قدوة لافاضل وذوي المجد والفضل الحسن * على ذمة ملتم طبعها * بقصد
تعميم نشرها ووقعها * من همة تدي بصاحب السر الساري * حضرة الحاج عمر
الزواوي * أجرى الله أمثال هذا الدفع على يديه * وأزلفه الحسن ليدى * في دار
الطباعة العامرة * بمحروسة مصر القاهرة * تعلق المتوكل على ربه المعين *
حضرة الاستاذ الشيخ محمد شاهين * وكان تمام طبعها في أواسط شهر ربيع الآخر
سنة ١٢٨١ واحد وثمانين ومائتين بعد الالف * من هجرة من له غاية العز والشرف
بملاحظة متم نضارتها * ورونها واحتجها * الوائق برية المعين * مصطفى أفندي
شاهين * لازال الله له معينا ومحيي * وأسكن الخلق له ثنى * أرخها الفاضل الأديب
والأودعي الأديب * المتوكل على الله الباقي * الشيخ يحيى ابن المرحوم الشافعي
مصطفى المولاي * بقوله

أما صاحب بادر لنادى الندى * فقد شاق سمى ندى الندى
 ولاحث شهوس التهانى لنا * وبإله — لروض المنى — عردا
 وجادت لبلى الصفا با لونا * وطالع اس — ما دنا — أسعدا
 وأشرق معد الكتاب الذى * زال عن القلب رين الصدا
 كتاب أبى الحسن المالكي * على الرضى من علاحتدا
 فكتم من جواهر فى سلكه * منظمة عقدها فضدا
 وتم رونه الجوهري * امام الشريعة نجم الهدى
 هو العدو الممام الذى * رقى لاله — لا وسما — الفرة — ذا
 فكلم حل معقود ما أشكلو * من المضلات وكم هدا
 وكم قد هدانا بتوضيحه * سبيل الرشاد وكم أرشدا
 فبشرى الزوارى بصنع الجية — ل من المبكرات بطول المدا
 فيما طالب العلم عرج على * جميع العلوم وشهد اليدا
 فدافس بهذا نفيس النفوس * ورد من بحار التقي موردا
 ترى حسن طبع سطور الطروس * يفوق بروقه العسجد
 ومنذ انطوى نشر تحريره * وركن مبانيه قد شيدا
 قتل دجيد المعالى به * وتم ابته — ابا — بما قلدا
 وقال لنا الطبع — في ما يؤر * خ شرح رقيق المحاشى بدا

٧ ٣٥٦ ٤١٠ ٥٠٨

